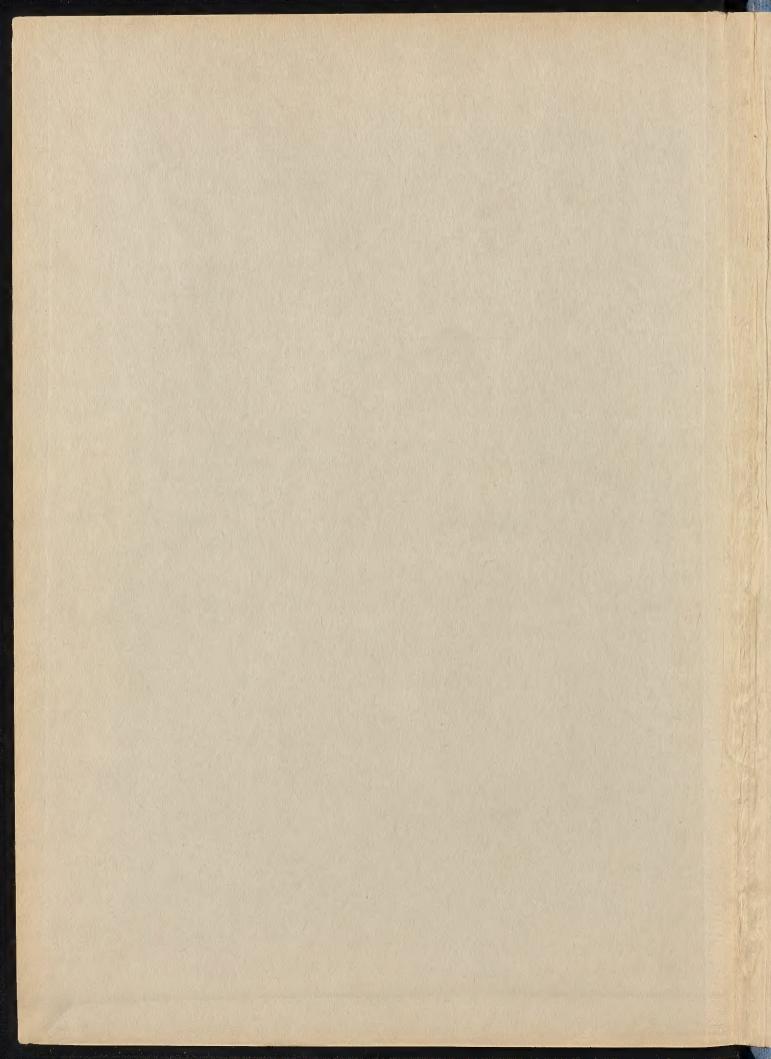
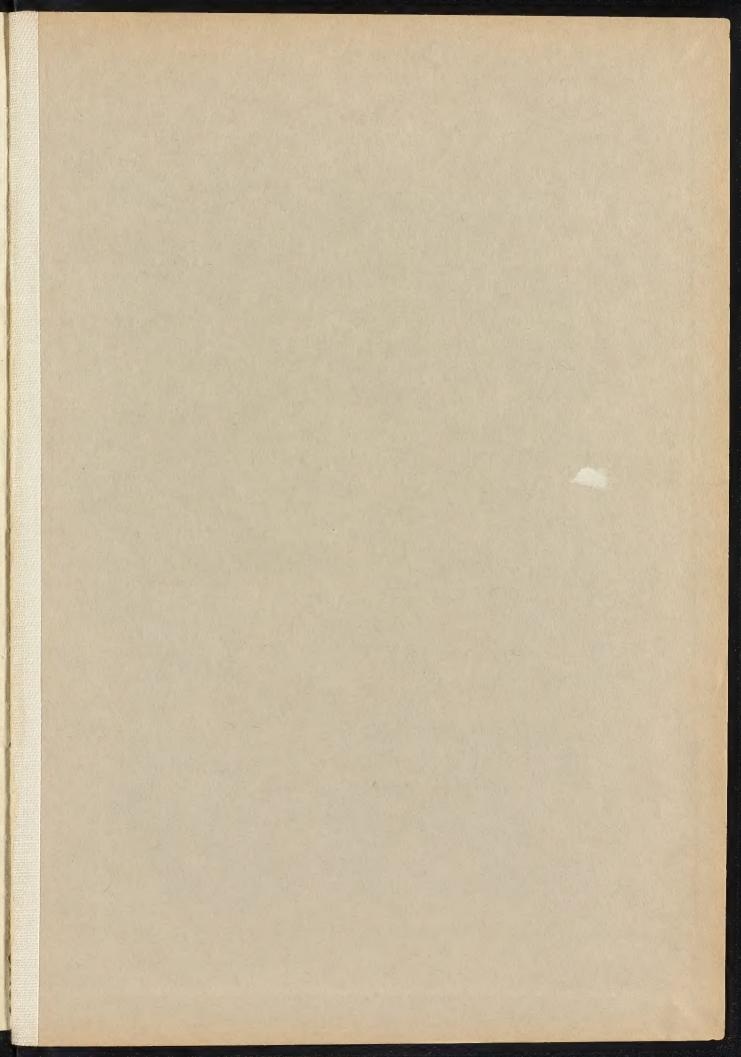


LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896





نَا لَيْفِ الشَّيْخِ الامام العلامة موفق الدين أبي مجمد عبدالله بن أحمد بن مجمود بن قدامة المتوفي سنة ٩٣٠ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفي سنة ١٣٦٤ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفي سنة ١٣٠٤ و دلم

360 1

على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبني القرنج عبد الرَّحْمَنُ فَيُ أَبْنِي عَمْرُ محمد بن احمد ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ١٨٧ ه كلاهما على مذهفي البيام الأثنة (زَانَّتُي عَبْدُ الله عَبْدِ الله عَدِن حمد بن محمد بن محمد بن حمد بن الله عنهم بن الشيماني) مع بيان خلاف سائر الأعمة وأدامهم برضي الله عنهم بن

و النالغانا

وأشرف على تصحيحه

التندع

من بيني تجالمنان

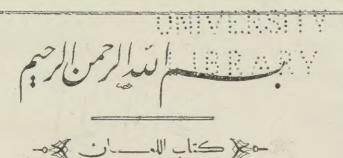
﴿ نبيهِ ﴾ وضَّمنا كتابُ المفني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أد المامفصولا بينهما نخطء رضي مزدوج

﴿ الطبعة الاولى في مطبعة المنار عصىر سنة ١٣٤٨ ﴾

المناع الله الروراني عمر

كتاب اللعان

قال رحمه الله تعالى



قيل هو مشتق من اللمن لان كل واحد من الزوجين يلمن نفسه في الحامسة إن كان كاذباً . وقال القاضي سمي بذلك لا ن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذباً فتحصل اللمنة عليه وهي الطرد والابماد ، والاصل فيه قول الله تمالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدا، إلا أنفسهم) الآيات .

وروى سهل بن سعد أنعو بمرا العجلاني أنى رسول الله عَيْنَايِّيْهِ فقال : يارسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأه رجلا فيقتله فتقتلونه أم كيف فعل ? نقال رسول الله عَيْنَايِّيْهِ « قد أنزل الله عز وجل فيك وفي صاحبتك قذهب فائت بها » قال سهل فتلاعنا ، وأنا مع الناس عندرسول الله عَيْنَايِّيْهِ فلما فرغا

(۱) في <mark>نسخة قبل</mark> ان يأمره رسول الله (س) الله فيك وفي صاحبتك فاذهب فائت بها » قال سهل فتا عنا وأنا مع الناس عند رسول الله مخالفة فله فله فالمافرغا قال عويمر كذبت عايمها يارسول الله ان أمسكتها فله فالحاج هلال بن امية وهو احدالثلاثة الذبن عليه ، وروى ابو داود باسناده عناء فوجد عند أهله رجلا فرأى بعينيه وسمع باذنيه فلم بهجه حتى أصبح تاب الله عليهم فهاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلا فرأى بعينيه وسمع باذنيه فلم بهجه حتى أصبح مم غدا على رسول الله مخالفة فقال يارسول الله الي بعيني وسمعت بأذنى فكره رسول الله مخالفة ماجاء به واشتد عليه فنزلت (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم) الآيتين كاتبهما فسري عن رسول الله مخالفة فقال « أبشر يا يعلال فقد جعل الله الحق فرجا و خرجا » قال هلال قد كنت أرجو ذلك من ربي تبارك وتعالى فقال رسول الله مخالفة عليها فقالت كذب فقال رسول الله عليها فقالت كذب فقال رسول الله عليها فقالت كذب فقال رسول الله عليه عليه وسلم « لاعنوابينهما» فقيل لهلال والله لقد مدقت عامها فقالت كذب فقال رسول الله عليه عليه وسلم « لاعنوابينهما» فقيل لهلال اشهد فشهد أربع شهادات بالله انه المان الصادقين ، فلما كانت الخامسة قيل ياهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الاخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب. فقال والله لا يعذبني الله عليها كما لم يجلدني عليها فشهد أن لهنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم قيل لها اشهدي فشهدت أربع شهادات الخامسة أن لهنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم قيل لها اشهدي فشهدت أربع شهادات

قال عويمر: كذبت عليها بارسول الله ان أمسكتها. فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله عليه منفق عليه م وروى أبو داود باسناده عن ابن عباس قال جاء هلال بن أمية _ وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم _ فجاء من أرضه عشاه فوجدء داهله رجلا فر أى بعينيه وسمع بأذيه فلم بهجه حتى أصبح نم غدا على رسول الله علي يوسول الله على يوسول الله عنها . فقال يوسول الله الله خرة أشد من عذاب الدنيا فقال هلال : والله لقد صدقت عليها . فقالت كذب . فقال رسول الله على يوسول الله عنوا بينها » فقيل لهلال اشهد فقال اشهد بالله فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن السادقين فلما كانت الحامسة قيل بها الهذاب ، فقال والله لا يهذ بني الله عليها فشهد الحاسة أن لهنة الله عليه إن كان من الله قو يوجب عليك الهذاب ، فقال والله لا يهذ بني الله عليها فشهد الحاسة أن لهنة الله عليه الما كانت الحامسة قيل لها الله فان عذاب الله فان عذاب الله أنه لن المنة الله عليه المه الله فان عذاب الله فان عذاب الله فان عذاب الله أنه نا الله فان عذاب الله أنه نا خاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك الهذاب المناب الله فان عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك الهذاب المناب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك الهذاب

بالله انه لمن الكاذبين فلما كانت الخامسة قيل لها اتقى الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الاخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكأت ساعة ثم قالت والله لاأفضح قومي فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فنرق رسول الله عليها وقضى أن لابيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وقال «انجاءت به أصيهب أريضخ أثيبج حمس الساقين فهو لهلال ، وان جاءت به أورق جعداً جمالياً خدلج الساقين سابغ الاليتين فقال سابغ الاليتين فقال سابغ الاليتين فقال رسول الله عندي الله المان ليوج يبتلي بقذف امرأته لينفي العار والنسب الفاسد وتتعذر عليه البينة وما يدعى لأب ، ولان الزوج يبتلي بقذف امرأته لينفي العار والنسب الفاسد وتتعذر عليه البينة جمل الله لك فرجا ومخرجا »

و مسئلة كا قال أبو القاسم رحمه الله (واذا قذف الرجل زوجته البالغة الحرة المسلمة فقال لها زنيت أو يازانية أو رأيتك تزنير ولم يأت بالبينة لزمه الحدان لم يلتمن مسلما كان أو كافراً حراً كان أو عبداً)

الكلام في هذه المسئلة في فصول:

(أحدها) في صفة الزوجين الذين يصح اللعان بينهما وقد اختلفت الرواية فيهما فروي أنه

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قذف الرجل زوجته بالزنا فله إسقاط الحد عنه باللمان)

وجملة ذلك أن الرجل إذا قذف زوجته المحصنة بالزنا وجب عليه الحد وحكم بفسقه ورد شهادته إلا أن يأتي ببينة أو يلاعن، فأن لم يأت باربعة شهداء وامتنع من اللمان لزمه ذلك كله وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجب اللمان دون الحد فان أبي حبس حتى يلاعن لان الله تعالى قال (والذين يصح من كل زوجين مكافين سواء كانا مسلمين أو كافرين أو عدلين أو فاسقين أو محدودين في قدف أو كان أحدها كذلك ، وبه قال سعيد بن السيب وسليان بن يسار والحسن وربيعة ومالك واسحاق . قال أحمد في رواية ابن منصور جميع الازواج يلتعنون الحرمن الحرة والامة اذا كانت زوجة ، وكذلك المسلم من اليهودية والنصر انية وعن أحمد رواية أخرى لايصح اللعان الا من زوجين مسلمين عدلين حربن غير محدودين في قذف وروي هذا عن الزهري والثوري والاوزاعي وحماد وأصحاب الرأي ، وعن مكحول ليسبين المسلم والذمية لعان ، وعن عطاء والنخعي في المحدود في القذف يضرب الحد ولا يلاعن وروي فيه حديث والذمية لعان ، وعن عطاء والنخعي في المحدود في القذف يضرب الحد ولا يلاعن وروي فيه حديث لا يثبت. كذلك قال الشافعي والساجي . لأن اللهان شهادة بدليل قوله سبحانه (ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم) فاستثنى أنفسهم من الشهداء وقال تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات) فلا يقبل ممن ليس من أهل الشهادة ، وإن كانت المرأة من لا يحد بقذفها لم يحب اللعان لانه يراد لاسقاط الحد بدليل قوله تعالى (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) ولاحدهمنا فينتني اللعان لا نتفائه بدليل قوله تعالى (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) ولاحدهمنا فينتني الزا لزوجها لعانها لا بقاله العذاب المد بقذفها وهي الامة والذمية والمحدودة في الزنا لزوجها لعانها لذفي الولد خاصة وليس له لعانها لاسقاط القذف والتعزير لان الحد لا يجب واللعان ان يم يشرع

برمون ازواجهم ولم كن لهم شهدا. إلا انفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه) الايات فلم يوجب بقذف الازواج إلا اللمان

لاسقاط حد أو نفي ولد فاذا لم يكن واحد منهما لم يشرع اللعان

ولذا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأثوا باربعة شهدا، فاجلدوهم ثما نين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون)وهذا عام في الزوج وغيره وأنما خص الزوج بان أقام لعانه مقام الشهادة في نفي الحد والفسق ورد الشهادة عنه ويدل عليه قول النبي عَلَيْكِيْنِيُّ لهلال بن امية «البينة والاحدفي ظهرك » وقوله له لما لاعن « عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة » ولانه قاذف فلزمه الحد كما لو اكذب نفسه فلزمه إذا لم يأت بالبينة المشروعة كالأجني

﴿ مَسَّالَةً ﴾ (وصفة اللمان أن يبدأ الزوج فيقول أشهد بالله إني لن الصادقين فيا رميت به أمرأني هذه من الزنا ويشير النها)

ولا محتاج مع الحضور والاشارة إلى تسمية ونسب كما لا محتاج إلى ذلك في سائر العقود ، وان لم تسكن حاضرة أسهاها حتى تنتفي المشاركة بينها و بين غيرها حتى يكمل ذلك أربع مرات ثم يقول في الخامسة وان لعنه الله عليه ان كان من السكاذيين فيما رميها به من الزيا . ثم تقول هي أشهد بالله ان زوجي هذا من السكاذيين فيما رماني به من الزياوت ثير اليه ان كان حاضراً وان كان غائبه اسمته و نسبته فاذا كمات أربع مرات تقول في الخامسة وأن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزيا القول

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) الآية ، ولان اللعان يمين فلا يفتقر الى ماشرطوه كسائر الايمان. ودليل أنه يمين قول النبي وليكان « لولا الايمان لكان ليولها شأن»وأنه يفتقر الى اسم الله تعالى ويستوي فيه الذكر والانثى

وأما تسميته شهادة فاقوله في يمينه أشهد بالله فسمى ذلك شهادة وان كان يميناً كما قال الله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله) ولان الزوج يحتاج الى نفي الولد فيشرع له طريقاً الى نفيه كما لوكانت امرأته ممن يحد بقذفها. وهذه الرواية هي المنصوصة عن أحمد في رواية الجماعة ، وما يخالفها شاذ في النقل

وأما قول الخرقي : وأذا قذف زوجته البالغة الحرة المسلمة . فيحتمل أنه شرط هذا لوجوب الحد عليه لالنفي اللعان . ويحتمل أن يكون هذا شرطاً عنده في المرأة لتكون ممن يجب عليه الحد بقذفها فينفيه بالله أن ولا يشترط في الزوج شيء من ذلك لان الحد يجب عليه بقذف المحصنة وأن كان ذمياً أو فاسقاً ، فأما قوله مسلماً كان أو كافراً . ففيه نظر لانه أوجب عليه بقذف زوجت المسلمة والكافر لا يكون زوجا لمسلمة فيحتاج الى تأويل لفظه بحمله على أحد شيئين (أحدها) أنه أراد أن الزوج يلاعن زوجت وأن كان كافراً فرد ذلك الى اللعان لا الى الحد (الثاني) أنه أراد ما أذا أسلمت زوجته فقذفها في عدتها ثم أسلم الزوج فانه يلاعن

الله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) الآيات ولما ذكر نا من حديث عويمر العجلاني وحديث هلال بن المية في أول الباب

﴿ مسئلة ﴾ (فان نقص أحدهما من الالفاظ الحمه شيئاً أو بدأت باللمان قبله أو تلاعنا بغير حضرة الحاكم أرنائبه لم يعتد به)

وجملة ذائ أنه يشترط في صحة اللهان شروط ستة (أحدها) استكمال اللفظات الخمية فان نقص منها لفظة لم يصح لان الله تعالى علق الحريم عليها فلا يثبت بدونها ولانها بينة فلم بجز النقص من عددها كالشهادة (الثاني) ان يأني كل واحد منها باللهان بعد الفائه عليه فان بادر قبل ان يلقيه الامام عليه أونائبه لم يصح كما لوحلف قبل ان يحلفه الحاكم (الثالث) أن يبدأ الزوج باللهان فان بدأت المرأة بهقبله لم يعتد به لانه خلاف ماورد به الشرع وكذلك ان قدم الرجل اللهنة على شيء من الالفاظ الاربعة أو قدمت المرأة الفضب ،ولان لهان الرجل بينة الاثبات ولهان المرأة بينة الانكار فلم يجز تقديم الانكار على الاثبات (الرابع) ان يكون بحضرة الحاكم أو نائبه لانه يمين في دعوى فاعتبر فيه أمر الحاكم كسائر الدعاوى المخامس) ان يشير كل واحد منها الى صاحبه وان كان حاضراً أو يسميه أو ينسبه ان كان غائبا ولا يشترط حضورها معا بل لوكان أحدها غائبا عن صاحبه قبل، وان لاعن الرجل في المستجد والمرأة يشترط حضورها معا بل لوكان أحدها غائبا عن صاحبه قبل، وان لاعن الرجل في المستجد والمرأة على بابه لهذر جاز

(فصل) ولا فرق بين كون الزوجة مدخولا بها أو غير مدخول بها في انه يلاعنها. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من علماء الامصار منهم عطاء والحسن والشعبي والنخعي وعمرو بن دينار و قتادة ومالك و أهل المدينة والثوري و أهل العراق والشافعي بظاهر قول الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) فان كانت غير مدخول بها فلها نصف الصداق لانها فرقة منه . كذلك قال الحسن وسعيد بن جبير و قتادة و مالك . و فيه رواية أخرى لاصداق لها لان الفرقة حصلت بنعانها جميعاً فأشبه الفرقة لعيب في أحدها

(فصل) فان كان أحد الزوجين غير مكاف علا لعان بينها لانه قول تحصل به الفرقة و لا يصبح من غير مكاف كالطلاق أو يمين فلا تصح من غير المكلف كسائر الايمان . و لا يخلو غير المكلف من أن يكون الزوج أو الزوجة أو ها . فان كان الزوج فله حالان (أحدهما) أن يكون طفلا (والثاني) أن يكون بالغا زائل العقل فن كان طفلا لم يصح منه القذف و لا يلزمه به حد لان القلم مرفوع عنه وقوله غير معتبر و ان أتت امرأته بولد نظر نا فان كان لدون عشر سنين لم يلحقه الولد ويكون منفياً عنه لان العلم يحيط به بأنه ليس منه فان الله عز وجل لم يجر العادة بأن يولد له لدون ذلك فينتني عنه كا لو أتت به المرأة لدون ستة أشهر منذ تزوجها

وان كان ابن عشر فصاعداً فقال أبوبكر لايلحق به الا بعد البلوغ أيضاً لان الولد لا يخلق الا

﴿ مسائلة ﴾ (وأن أبدل لفظة أشهد باقسم أو أحلف أو لفظة اللعنة بالأباد أو الغضب بالسخط فعلى وجهين)

وهذا الشرط السادس وهو ان يأتي بالالفاظ على صورة ماورد في الشرع فان أ بدل لفظا منها فظاهر كلام الحرقي أنه يجوز ان يبدل قوله من الصادقين بقوله لقد زنت لان معناهما واحد و مجوز لها إبدال إنه لمن الكاذبين بقولها لقد كذب لانه ذكر صفة اللمان كذلك واتباع لفظ انعس أولى وأحسن، وان أبدل لفظ أشهد بلفظ من الفاظ اليمين ففال أقدم أو أحلف لم يعتد به وفيه وجه آخر أنه يعتد به ذكره أبو الخطاب لانه أنى بالمعني فأشبه مالو أبدل إني لمن الصادقين بقوله لقد زنث وللشافعي وجهان في هذا . قال شيخنا والصحيح ان مااعتبر فيه لفظ الشهادة لم يقم غيره مقامه كالشهادات في الحقيق ولان اللمان يقعد فيه التغليظ واعتبار لفظ الشهادات أباغ في التغليظ فلم يجز بدله، ولهذا لم يجز أن يقسم بالله من غير كلمة تقوم مقام أشهد ، وفيه وجه آخر أنه يعتد به لانه أنى بالمعني أشبه ما قبله، قائ بلغي أشبه ما قبله، قان أبدل لفظة اللهنة بالابعاد لم يجز لان لفظ اللهنة أبلغ في الزجر وأشد في انفس انناس ولانه عدل عن المنصوص ، وفيه وجه آخر أنه لايجوز لان معناهما واحد ، وان ابدلت المرأة لفظة الفضب باللهنة لم يجز لان الغضب أغلظ ولهذا اختصت المرأة به لان أيمها أعظم والمدة بزناها أقبح ، وان ابدلتها بالمنة باللهنة بالمنط خرج على وجهين فيا إدا أبدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد، وان ابدلت المرأة لفظة اللهنة بالعنه باللهنة بالنعف في المنط وله خرج على وجهين فيا إدا أبدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد، وان ابدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد وان ابدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد، وان ابدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد وان ابدل الرجل لفظ اللهنة بالابعاد، وان ابدل الرجل لفظ اللهنا المربد المناد ال

من ماء الرجل والمرقة ولو أنزل لبلغ. وقال ابن حامد يلحق به. قال القاضي وهوظاهر كلام أحمد وهذا مذهب الشافعي لان الولد يلحق بالامكان وان خاف الظاهر ولهذا لو أتت بولد لستة أشهر من حين العقد لحق بلزوج وان كان خلاف الظاهر وكذلك يلحق به اذا أتت به لأربع سنين مع ندرته . وليس له نفيه في الحال حتى يتحقق بلوغه بأحد أسباب البلوغ فله نفي الولد واستلحاقه . فان قيل فذا ألحقتم به الولد فقد حكمتم ببلوغه فهلا سمعتم نفيه ولعانه ؟ قلنا الحاق لولد يكفي فيه الامكان والبلوغ لا يثبت الا بسبب ظاهر ولان الحاق الولد به حق عايه واللعان حق له فلم يثبت مع الشك . فان قيمل فان لم يكن بالغاً انتفى عنه الولد وان كان بالغاً انتفى عنه الله انه لا يجه ز أن يبتديء المين مع الشك فيها فسقطت للشك فيها

(الثاني) آذا كان زائل العقل لجنون فلا حكم لقذفه لان القلم عنه مرفوع أيضا وان أتت امرأته بولد فنسبه لاحق به لامكانه ولا سبيل الى نفيه مم زوال عقله فاذاعقل فله نفي الولد حينئذ واسناحاقه وان ادعى أنه كان ذاهب المفل حين قذفه و أنكرت ذلك ولأحدهما بينة بما قل ثبت قوله وان لم يكن لواحد منها بينة ولم يكن له حالة علم فيها زوال عقله فالقول قولها مع يمينها لان الاصل والفاهر الصحة والسلامة وان عرفت له حالة جنون ولم تعرف له حالة افقة فالقول قوله مع يمينه، وان عرفت له حلة جنون ولم تعرف له حالة افقة فالقول قوله مع يمينه، وان عرفت له حالة جنون ولم تعرف له حالة افقة فالقول قوله مع يمينه، وان عرفت له حالة جنون و حمان (أحدهما) القول قولها قال القاضي هذا قياس قول

اجتمل ان يجوز لانه أبنغ واحتمل ان لايجوز لخالفة المنصوص، قال الوزير يحبي بن محمد بن هبيرة، من الفقهاء من اشترط أن براد بقوله من الصادقين فيا رميتها به من الزنا واشترط في نفيها عن نفسها فيما وماني به من الزنا ولا أراه محتاج اليه لان الله سبحانه أنزل ذلك فبينه ولم يذكر هذا الاشتراط

﴿ مسئلة ﴾ (ومن قدر على اللمان بالعربية لم يصح منه إلا بها فان عجز عنها لزمه تعلمها في أحد الوجهين وفي الآخر يصح بلسانه)

إذا كان الزوجان يعرفان العربية لم يجز أن يلتمنا بغيرها لأن اللمان ورد في القرآن بلفظ العربية فلم يصح بغيرها كاذكار الصلاة، وأن لم محسنها بالعربية لزمه تعلمها في أحد الوجهين وفي الآخر يصح بلسبانه ولا يلزمه التعلم لانة موضع حاجة كافلنافي الذكاح وهو أصح أن شاءالله تمالى، فأن كان الحاكم يحسن لسانها اجزأ ذلك ، ويستحبان يحضر معه أربعة يحسنون لسانها وانكان الحاكم لايحسن فلا بعرمن ترجمان، قال القاضي ولا بجزى، في الترجمة أقل من عدلين وهو قول الشافعي وظاهر قول الحرقي وفيه رواية أخرى أنه بجزى، قول عدل واحد ذكرها أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة وسنذكر فلك في كتاب القضاء إن شاء الله تعالى

﴿ مَسِثْلَةً ﴾ (وَإِذَا فَهِمِتْ اشارة الاخرسُ أو كَتَا بِنَهُ صِح لَمَانَهُ بِهَا وَإِلَّا فَلا)

ر وجملة ذلك أن الآخرس والخرساء إذا كانا غير معلومي الاشارة والسكنابة لم يصح لعانهما لانه

أصحابنا في المافوف اذا ضربه فقده ثم ادعى أنه كان ميتاً ، وقال الولي كن حياً ، (والوجه الثاني) أن اقول قوله لان المافوف اذا الاصل براءة ذهته من الحد فلا يجب بالشك ولان الحد يسقط بالشبهة ولا يشبه هذا المافوف لان المافوف قد علم أنه كان حيا ولم يعلم منه ضد ذلك فنظيره في مسئلتنا أنه يعرف له حالة افقة بلا يعلم منه ضدها وفي مسئلتنا تد تقدم له حلة جنون فيجوز ان تكون قد استمرت الى حين قذفه وأما ان كانت الزوجة غير مكافة فقذفها الزوج نظرنا فان كانت طفلة لا يجامع مثلها فلا حد على قاذفها لانه قول يتيقن كذبه فيه وبراءة عرضها منه فلم يجب به حدكا لو قال أهل الدنيا ولا حد على قاذفها لانه قول يتيقن كذبه فيه وبراءة عرضها منه فلم يجب به حدكا لو قال أهل الدنيا فعله اذا رأى ذلك فان كانت بجامع مثلها كابنة تسع سنين فعايه الحد وليس لوليها ولا لها المطالبة به حتى تبلغ فذا بافت فطالبت فاها الحد أو نفي الولد ولا عد عليه قبل بلوغها ولا ولد فينفيه فان أتت بولد حكم ببلوغها يواد المحمد المواجها وان قذف امرأته المجنونة بزنا أضافه الى حال افاقتها أو قذفها وهي عاتلة ثم حنث لم يكن لها المطالبة ولا لوليها قبل إفاقتها لان هذا طريقه انتشفي فلا ينوب عنه الولي فيه كالقصاص فاذا فاقت فاها المطالبة ولا لولديها قبل إفاقتها لان هذا طريقه انتشفي فلا ينوب عنه الولي فيه كالقصاص فاذا فاقت فاها المطالبة ولا لولديها وبلا ولاد وانزوج اسقاطه بالعان فن أراد لعانها في حال جنونها ولاولد ينفيه لم يكن

لا ينصور منها المان ولا يعلمن الزوج قذف ولامن المرأة مطالبة وانكانا معلومي الاشارة والمكتابة فقد قال أحمد إذا كانت المرأة خراء لم الاعن لانه لانعلم مطالبتها وحكاه ابن المنذرعنه وعن أبي عبيد وإسحاق وأصحاب الرأي فكذلك ينبغي ان يكون في الاخرس وذلك لان اللعان لفظ يفتقر إلى الشهادة فلم يصح من الاخرس كالدمهادة الحقيقية ولان الحد يدرأ بالشبهات والاشارة ليست صريحة كالنطق ولا يخلو من احمال و تردد فلا بجب الحد بها كما لا يجب على أجنبي بشهادته

وقال القاغي وأبو الخطاب هو كالناطق في قذفه ولهانه وهو مذهب الشافهي لانه يصح طلاقه فصح قذفه ولهانه كالناطق و فارق الشهادة فأنه عكن حصولها من غيره فلم تدع الحاجة اليه فيها وفي اللهان لا يحصل إلا منه فدعت الحاجة إلى قوله منه كالطلاق ، قال شيخنا والاول أحسن لان موجب القذف وجوب الحد وهو يدرأ بالشهادة ، ومقصود المان الاصلي نني النسب وهو يثبت بالامكان مع ظهور انتفائه فلا يذنبي أن يشمر ع ما ينفيه ولا ما يوجب الحد مع الشبهة العظيمة ولذلك لم تقبل شهادته قولهم إن الشهادة تحصل من غيره قلما قد لا تحصل إلا منه لاختصاصه برؤية المشهود عليه أو سماعه إياه (فصل) فان قذف الاخرس ولاع "م تكلم فأ نكر القذف واللهان لم يقبل انكاره للقدف لا نهقد

تعلق به حق لغيره بحكم الظاهر ولا يقبل الكاره له و قبل الكاره للعال فيا عليه فيطالب بالحد ويلحقه (المنفي والتمرح الكبير) (۲) (الجنزه التاسع)

له ذلك لعدم الحاجة اليه لانه لم يتوجه عليه حد فيسقطه ولا نسب فينفيه وان كان هناك ولد يريد نفيه فالذي يقتضيه المذهب أنه لايلاعن ويلحقه الولد لان الولد إنما ينتفي باللمان من الزوجين وهذه لايصح منها لعان ، وقد نص أحد في الحرساء ان زوجها لايلاعن فهذه أولى وقال الحرقي في العاقلة لايمرض له حتى تطالبه زوجتة وهذا قول أصحاب الرأي لانها أحد الزوجين فلم يشرع اللمان مع جنونه كازوج ولان لعان الزوج وحده لاينتفي به الولد فلا فائد في مشروعيته ، وقال القاضي له أن يلاعن لنفي الولد لانه محتاج الى نفيه فشرع له طريق الى نفيه . وقال الشافعي له أن يلاعن وظاهر مذهبه أن له لعانها مع عدم الولد لدخوله في عموم قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) ولانه زوج مكاف قاذف لامرأته التي يولد لمثالها فكان له أن يلاعنها كما لوكانت عاقلة

(فصل) فأما الاخرس والخرساء فان كانا غير معلومي الاشارة والكتابة فها كالمجنونين فيا ذكرناه لا له لايتصور منهما لعان ولا يعلم من الزوج قذف ولا من المرأة مطالبة ، وان كانامعلومي الاشارة والكتابة فقد قل أحمد اذا كانت المرأة خرساء لم تلاعن لانه لا تعلم مطالبتها ، وحكاه ابن المنذر عن أحمد وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وكذلك ينبغي أن يكون في الاخرس وذلك لان اللعان لفظ يفتقر الى الشهادة فلم يصح من الاخرس كالشهادة الحقيقية ، ولان الحديدرأ بالشبهات والشهادة لنسبه صريحة كالنطق فلا يخلو من احتمال وتردد فلا يجب الحد بها كما لا يجب على أجنبي

النسب ولا تمود الزوجية فان قال أنا ألاعن اسقوط الحد ونني انسبكان له ذلك لامه إعالزمه باقرار. أنه لم يلاعن فاذا أراد أن يلاعنكان له ذلك

(مسئلة) (وهل يصح لعان من اعتقل لسانه وأيس من نطقه بالاشارة ? على وجهين

(أحده) يصح لانه مأ يوس من نطقه أشبه الاخرس (والساني) لا يصح لانه ليس باخرس فلم يكتف باشارته كفير المأ يوس ذكر هذين الوجهين أبو الخطاب، وذكر شيخنا فيا إذا قذف وهو ناطق ثم خرس وايس من نطقه أن حكمه حكم الاخرس الاصلي فان رجبي عود نطقه انتظر به ذلك وبرجع فيه إلى قول عدلين من أطباء المسلمين، وهذا قول بمض أصحاب الشافمي وذكر أنه يلاءن في الحالين بالاشارة لان أمامة بنت أبي الماص أصمت فقيل لها لفلان كذا ولفلان كذا فأشارت ان نعم فرأو أنها وصية، قال شيخنا وهذا لا حجة فيه لانه لم يذكر من الراوي لذلك يام يعلم أنه قول من قوله حجة ولا علم هلكان ذلك لحرس برجي زواله أولا ؟

(فصل) قال الْسيخ رحمه الله (والسنة أن ينلاعنا فياما بمحضر جماعة في الاوقات والأماك المعظمة) وجملة ذلك أنه يسن في اللمان أمور (أحدها) أن يتلاعنا قياما فيبدأ الزوج فيلتمن وهو قائم فاذا فرغ قامت المرأة فالمعنث وهي قائمة فانه يروى أن النبي عَلَيْنَالِيْرُ قال لهلال بن أمية « قم فاشهد أربع همادات ولانه إذا قام شاهده انناس فسكان أبلغ في شهرته وفي حديث ابن عباس فقام هلال فشهد

بشهادته ، وقال القاضي وأبو الخطاب هو كالناطق في قذفه ولعانه وهو مذهب الشافعي لائه يصح طلاقه فصح قذفه ولعانه كالناطق ، ويفارق الشهادة لانه يمكن حصولها من غيره فلم تدع الحاجة الى الاخرس ، وفي اللمان لا يحصل الا منه فدعت الحاجة الى قبوله منه كالطلاق والاول أحسن لان موجب القذف وجوب الحد وهو يدرأ بالشهادة ، ومقصود اللعان الاصلي نفي النسب وهو يثبت بالامكان مع ظهور انتفائه فلا ينبغي أن يشر عماينفيه ، ولا ما يوجب الحد معالشبهة العظيمة ولذلك لم تقبل شهادته ، وقولهم أن الشهادة تحصل من غيره قانا قد لا تحصل الا منه لاختصاصه برؤية المشهود له أو اساعه اياه

(فصل) فان قذف الاخرس او لاعن ثمم تكام فأنكر القذف واللمان لم يقبل انكاره للقذف لانه قد تعلق يه حق لغيره بحكم الظاهر فلا يقبل انكاره له ويقبل انكاره االعان فيما عليه فيطالب بالحد ويلحقه للنسب كان له ذاك لانه انما لزمه باقراره أنه لم يلاعن فاذا أراد أن يلاعن كان له ذلك

(فصل) فان قذفها وهو ناطق ثم خرس وأيس من نطقه فحكمه حكم الاصلي ، وان رجي عود نطقه وزوال خرسه انتخار به ذلك ويرجع في معرفة ذلك الى قول عدلين من أطباء المسلمين وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وذكر بعضهم أنه يلاعن في الحالين بالاشارة لان امامة بنت

م قامت فشهدت (الثاني) أن بكون بمحضر جماعة من المسلمين لان ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروا مع حداثة أسائهم فدل على أنه حضر جمع كثير لان الصبيان إنما محضرون الجالس تبعا للرجال ولان اللمان بني على المتغليظ مبالغة في الردع به والزجر وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك ويستحب أن لا ينقصوا عن أربعة لان بينة الزنا التي شرع اللهان من أجل الرمي به أربعة وليس ينبني من هذا واجهاً وجهدا كله قال أبو حنيفة والشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً (النالث) أن يكون في الاوقات والاماكن المعظمة وهذا قول أبي الخطاب وهو مذهب الشافعي إلا أن عنده في التفليظ به مستحب كالزمان (واثاني) أنه واجب لان النبي عَيَسِينَّةً لاعن بينها عند المنبر فكان فعله بيا ما للمان ومعنى التغليظ بالمكان بمكة بين الركن والمقام وبالمدينة عند منبر رسول الله المنبر فكان فعله بيا ما للمان ومعنى التغليظ بالمكان بمكة بين الركن والمقام وبالمدينة عند منبر رسول الله وقال أبو الخطاب في موضع آخر بين الاذانين لان الدعاء بينها لا يرد، وقال انقاضي لا يستحب تمالى (تحبسونهما من بعد الصلاة فيقممان بالله) أجمع المفسرون على أن المراد بالصلاة صلاة المصر وقال أبو حنيفة لان الله تعالى أطاق الامر بذلك ولم يقيده التغليظ في اللمان بمكان ولا نجوز تقييده الا بدليل، ولان النبي عَيَسِينَة أمر رجلا باحضار امرأبه ولم يقيده بزمن ولو خصه بذلك لنقل ولم يهمل ولو استحب ماذكروه لفعله النبي عَيَسِينَة ولو فعله لنقل ولم بسم

أبي العاص أصمتت فقيل لها لفان كذا ولفلان كذا؛ فأشارت أن نعم فرأوا أنها وصية وهذا لاحجة فيه لانه لم يذكر من الراوي لذلك ولم يعلم أنه قول من قوله حجة ولا علم هل كان ذلك لخرس. يرجى زواله أو لا ؟ وقال ابو الخطاب فيمن اعتقبل لسانه وأيس من نطقه هل يصح لعانه بالاشارة ؟ على وجيين

(فصل) وكل موضع لالعان فيه فأنسب لاحق فيه ويجب بالقذف موجبه من الحد والتمزير الأأن يكون القاذف صبياً أو مجنونا فلا ضرب فيه ولا لعان كذلك قال الثوري ومالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأسحاب الرأي وابن المنذروقال ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم

(الفصل الثاني) أنه لالعان بين غير الزوجين هذا قذف أجنبية محصنة حد ولم يلاعن ، وان لمِتكن محصنة عزر ولا لعان أيضاً ولاخلاف في هذه . وذلك لان الله تعالى قال (والذين ير،ون المحصناة مُم لم يأتو أبأر بعة شهداء ذجلدوهم ثمانين جلدة) ثم خص الزوج ت من عوم هذه الآية بتوله (و الذين بره ون أزواجهم)ففيما عداهن يبقي على قضية العموم ، وان ملك أمة ثم قذفها فلا لعان سواء كانت فراشاله أو لم تكن ولاحد عليه بقذفها ويعذر فن أتت بولد نفارن فن لم يعترف بوطئها لم يلحقه نسبه ولم يحتج الى نفيه وان اعترف بوطئها صارت فراشا له واذا أتت بولد لمدة الحمل من يوم الوطء لحقه وبهذا قال مالك والشافعي وقال الثوري وأبو حنيفة لا تصير فراشاً له حتى يقر بولدها فذا أقر به

مُركه واهماله ولان النبي عَلَيْكِيْنُ أَمَا دل حديثه في لمان أوس أنه أَمَا كَانْ في صدراانهار لقوله في الحديث فلم يهجه حتى أصبح ثم غدا على رسول الله عَيْنَالِيُّهُ والغدو فيأول النهار، وهذا اختيار شيخنا وأماةولهم إن النبي عَلَيْكِ لاعن بينها عند المنبر فليس هذا في شيء من الاحاديث المشهورة وان ثبت هذا فلمله كان بحكم الأنفاق لان مجاسه كان عنده فلاعن بينها في مجلسه ، فان كان الدان بين كافرين فالحـكم فيه كالحكم في اللمان بين المسلمين وبحدًل أن يناظ في المـكان القوله في الايمان وانكان لهم. واضع يعظمونها ويتقون أن محافوا فيها كاذبين حلفوا فيها فعلى هذا يلاعن بينهم في المواضع التي يعظمونها اليهودي في البيعة،والنصراني في الكنيسة، والمجوسي في بيت النار، وان لم يكن لهم مواضع يعظمونها أحلفهم الحاكم في مجاسه لتعذر التغليظ بالمكان وانكانت المرأة المسلمة حائضاً وقانا إن اللمان بينهما يكون في المسجد وقفت على بابه ولم تدخله لان ذلك أفرب المواضع اليه

(مسئلة) (فادا بلغ كل واحــدة منهها الخامسة أمر الحاكم رجلا فأمسك يده على في الرجل وامرأة تضع يدها على في المرأة ثم يمظه فيقول انق الله فأنها الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الاخرة) لما روي ابن عباس في حديث المتلاعدين ، قال فشهد أربح شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم أمر به فأمسك على فيه فوعظه ، وقال وبحك كل شيء أحون عليك من لعنة الله ثم أرسل فقيال المنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم دعابها فشهدت بذلك أربع شهادات بالله أنه لن الكاذبين ثم

صارت فراشا له ولحقه أولادها بعد ذلك لإنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت فراشاً باباحته كالزوجة .

ولذا أن سعدا نازع عبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة فقال هو أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي عينية «هو لك باعبد بن زمعة الولد الفراش وللعاهر الحجر» متفق عليه وروى ابن عر عن عررضي الله عنه قال مآبل رجال يطعون ولا تدهم ثم يعزلونهن لا نأتيني وليدة يعترف سيدها أنه ألم بها الا ألحقت به ولدها فاعزلوا بعد ذلك اواتركوا ولان الوطء يتعلق به تحريم المصاهرة فاذا كان مشروعا صارت به الرأة فراشا كانكاح ولان الرأة أنما سميت فراشا تجوزا اما لمضاجعته لها على الفراش وأما لكونها تحته في حال المجامعة وكلا الامرين يحصل في الجماع وقياسهم الوطء على الملك لا يصح لان الملك لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا يحصل منه الولد بدون الوطء ويفارق النكاح فانه لا يراد للوطء ويتعلق به تحريم المصاهرة ولا يعصل منه الولد بدون الوطء ويفارق النكاح وذوا تي محارمه اذا ثبت هذا ذن أراد نفي ولد أمته التي يلحقه ولدها فطريقه أن يدعي أنه استبرأها بعد وطئه لها بحيضة فينتفي بذلك وان ادعى أنه كان يعزل عنها لم ينتف عنه بذلك كما روى جابر قال جاء رجل من الانصار الى رسول الله عين فقال ان لي جارية وأنا أطوف عايها وأنا أكره ان تحمل فقال «اعزل عنها ان شأت فانه سيأتها ماقدر لها» قال فابث الرجل ثم أتاه فقال ان الجارية قد تعمل فقال ان الجارية وأنا أطوف عايها وأنا أكره ان المحمل فقال ان الجارية وأنا أطوف عايها وأنا أكره ان المحمل فقال ان الجارية وأنا أطوف عايها وأنا أكره ان الحمل فقال ان الجارية قلد

ثم أمر بها فامسك على فيها فوعظها ، وقال ويلك كل شيء أهون عليك من غضب الله أخرجه لخوزجاني (مسئلة) (وان يكون ذلك بحضرة الحاكم أو نائبه)

قد ذكرنا من شروط صحة اللمان أن يكون بحضرة الحاكم أو نائبه .

وهذا مذهب الشافعي لان النبي على النبي على أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته اليه ولاعن بينهما ولانه اما يمين واما شهادة وأيهاكان فن شرطه الحاكم فان تراضى الزوجان بغير الحاكم فلاعن بينهما لم يصح ذلك لان اللمان مبني على التغليظ وانتأكيد فلم بجز لغير الحاكم كالحد

وقد حكى شيخنا في آخر كتاب القضاء في كنابه ألمشروح : إذا تحاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء فحسكاه ببنها أنه ينفذ حكمه في اللهان في ظاهر كلام أحمد ولذلك حكاه أبوالخطاب وقيل لا ينذ الافي المال فيكون فيه روايتان (احداها) لا ينفذ الما ذكرنا . (والثانية) ينفذ قياسًا على حاكم الامام وسواء كان الزوجان حربن أو مملوكين في ظاهر كلام الحرقي . وقال أصحاب الشافعي للسيد أن يلاعن بين عبده وأمته لان له إقامة الحد عليهما

ولنا أنه لمان بن زوجن فلم بجز الهير الحاكم أو نائبه كانامان بين الحرين ولا يسلم أن السيد علله إقامة الحد على أمته المزوجة ثم لا يشبه اللمار الحد لان الحد زحر وتأديب، واللمان إماشهادة وإما يمين، فافترقا، ولان اللمان درأ للحد وموجب له فجرى مجرى إقامة البينة على الزناو الحكم به أو نفيه

مهليت قال «قد أخبرتك أنه سيأتها ماقدر لها »رواه أبو داود ، وروي عن أبي سعيد أنه قال كنت أعين عن جاريتي فولدت أحب الخلق الي يعني ابنه ولحديث عر الذي ذكرناه ولانه حكم تعلق بالوطء فلم يعتبر معه الانزال كسائر الاحكام. وقد قيل انه ينزل من الماء مالا يحس به وان أقر بالوطء دون الفرج أو في الدبر لم تصر بذلك فراشاً لانه ليس بمنصوص عليه ولافي معنى المنصوص ولانه ينتفي عنه الولد بدعوى الاستبراء اذا أتت به بعد الاستبراء بمدة الحمل فههنا أولى ، وروي عن أحمد أنها تصير فراشاً لانه قد يجامع فيسبق الماء الى الفرج ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين واذا ادعى الاستبراء قبل قوله بفير بمين في أحدد الوجهين لان من قبل قوله في الاستبراء قبل بغير بمين كالرأة تدعي انقضاء عدتها وفي الآخر يستحلف وهو مذهب الشافعي لعموم قوله عليه السائم «ولكن المين على المدى عليه بغير بمين كسائر الحقوق بخلاف العدة ومتى لم يدع الاستبراء غير مختص به فلم يقبل قوله فيه بغير بمين قوليه له نفيه باللعان لانه لم يرض به فأشبه ولد المرأة

ولنا قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) فخص بذلك الازواج ولانه ولد يلحقه نسبه من غير الزوجة فلم يملك نفيه باللعان كما لو وطيء أجنبية بشبهة فألحقت القافة ولدها به ولان له طربقاً الى نفي الولد بغير اللعان فلم يحتج الى نفيه باللعان فلا يشرع ولانه اذا وطئ أمته ولم يستبرئها فأتت بولد احتمل أن يكون منه فلم يجز له نفيه لكون النسب يلحق بالامكان فكيف

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كانت المرأة خفرة بمث من يلاءن بينهما)

فيبعث نائبه ويعث معه عدولا ليلاعنوا بينها وإن بـث نائبه وحده جاز لان الجمع غيرواجب كا يبعث من يستحلفها في الحقوق.

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا قذف رحل نساه، فعليه أن بفردكل واحدة باءان وعنه بجزئه لعان واحد) إنا لزمه لكل واحدة لعان لانه قذفها فلزمه لها لعان مفرد كما لو لم يقذف غيرها ويبدأ بلعان التي تبدأ بالمطالبة فان طاابن حميماً أو تشاححن بدأ باحداهن بالقرعة ، وإن لم يتشاححن بدأ باعان من شاء منها ولو بدأ بواحدة منهن من غير قرعة ، مع المشاحة صح

وعنه يجزئه لمان واحد لان القذف واحد فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به كل واحدة من زوجاتي هؤلاء من الزنا وتقول كل واحدة أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا لانه يحصل القصود بذلك والاول أصح لان اللمان أيمان فلا يتداخل لجماعة كالايمان في الديون وعنه أن كان القذف بكلمة واحدة أجزأ الهان واحد ، لانه قذف واحد نخرج عن عهدته بلمان واحد كما لو قذف واحدة وإن قذفهن بكلمات أفرد كل واحدة بلمان لانه أفرد كل واحدة بمان لانه أفرد كل واحدة بقذف أشبه مالو قذف كل واحدة بعد لمان الاخرى

مع ظهور وجود ساببه ؟ ولو ادعى الاستبراء فأنت بولدين فأقر بأحدهما ونفي الآخر لحقاه معاً لائه لايمكن جعل أحدهما منه والآخر من غيره وهما حمل واحد ولا يجوز نفي الولد المقر به عنه مع اقراره به فوجب الحاقهما به معاً ، وكذلك ان أتت أمته التي لم يعترف بوطئها بتوأمين إفاعترف يأحدها ونفي الآخر

(فصل) واذا نكح امرأة نكاح ذاسداً ثم قذفها وبينهما ولد يريد نفيه فله أن يلاعن لنفيه ولا حد عليه ، وان لم يكن بينهما ولد حد ولا لعان بينهما ، وم ذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلحقه الولد وليس له نفيه ولا اللعان لانها أجنبية فأشبهت سائر الاجنبيات أو اذا لم يكن بينهما ولد ولنا أن هذا ولد ياحقه بحكم عقد النكاح فكان له نفيه كما لوكان النكاح صحيحاً ويفارق اذا لم يكن ولد فائه لاحاجة الى القذف لكونها أجنبية ويفارق سائر الاجنبيات لانه لا يلحقه ولدهن فلا حاجة به الى قذفهن ويفارق الزوجة فنه يحتاج الى قذفها مع عدم الولد لكونها خانته وغاظمته وأفسدت فراشه فاذا كان له منها ولد فلحاجة موجودة فيهما واذا لاعن سقط الحد لانه لعان مشروع لنفي الحدفاً سقط الحد كالعان في النكاح الصحيح وهل يثبت التحريم المؤيد؟ فيه وجهان رأحدهما) يثبته لانه لعان صحيح أشبه لعان الزوجة

(والثاني) لا يثبته لان الفرقة لم تحصل به فانه لانكاح بينهما يحصل قطعه به بخلاف لعان

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (ولا يصح إلا بشروط ثلانة)

(أحدها) أن يكون بين زوجين عافلين بالنين سواء كانا مسلمين أو كافرين أورقيقين أو فاسقين أو كان أحدها كذلك في احدى الروايتين . اختافت الرواية عن أحمد في ذلك فروي أنه يصح بين كل زوجين مكلفين سواء كانا مسلمين أو كافرين أو عداين أو فاسقين أو رقيقين أو محدودين في قذف أو كان أحدها كمذلك ، وبه قال سعيد بن المسيب وسايان بن يسار والحسن وربيعة ومالك كانت زوجة وكذلك المسلم من الحرة والامة إذا كانت زوجة وكذلك المسلم من الحرة والامة إذا كانت زوجة وكذلك المسلم من المجودية والنصرانية وعن أحمد رواية أخرى لا يصح اللمان إلا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف قان اختل شرط منها في أحدها فلا لمان بينها لفوات الشرط ، روي هذا عن الزهري والنوري والاوزاعي وحماد وأصحاب الرأي ، وعن مكحول ليس بين المسلم والذمية لمان ، ومن هطاء والخمي والاوزاعي وحماد وأصحاب الرأي ، وعن مكحول ليس بين المسلم والذمية لمان ، ومن هطاء والخمي في المحدود في الفذف يضرب في الحدولا يلاعن ، وروي فيه حديث ولا يثبت كذلك قال الشافعي والساجي لان اللمان شهادة بدليل قوله تمالى (ولم يكن لهم شهداء إلا أ فسهم) فاستنى أ فسهم من الشهدا، وقال (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلا تقدل من المسرم أهل الشهادة وإن كانتالرأة الشهدا، وقال (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلا تقدل من المسرم أهل الشهادة وإن كانتالرأة من لا تحد بقذفها لم يجب اللمان لانه يراد لاسقاط الحد بدليل قوله تعالى (ويدرأ عنها العذاب ان تشهد من لا تحد بقذفها لم يجب اللمان لانه يراد لاسقاط الحد بدليل قوله تعالى (ويدرأ عنها العذاب ان تشهد

الزوجة ذان الفرقة حصات به ولو لاعنها من غير ولد لم يسقط الحد ولم يثبت التحريم المؤبدلانه لعان ذسد فلم تثبت أحكامه وسواء اعتقد أن النكاح صحيح أو لم يعتقد ذلك لان النكاح في نفسه ليس بنكاح صحيح فأشبه مالو لاعن أجنبية يظنها زوجته

(فصل) فلو أبان زوجته تم قذفها بزنا أضافه الى حال الزوجية فهي كالمسئلة قبابها ان كان بينها ولد يريد نفيه فله أن ينفيه باللعان والاحد ولم يلاعن وبهذا قل مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يحد وياحقه الولد ولا يلاعن وهو قول عطاء ووجه المذهبين مانقدم في التي تبلها ، وقال عمان البتي له أن يلاعن وان لم يكن بينهما ولد ، وروي عن ابن عباس والحسن أنه يلاعنها لانه قذف مضاف الى حال الزوجية أشبه مالو كانت زوجته

ولنا أنه اذا كان بينها ولد فيه حاجة الى القذف فشرع كا لو قذفها وهي زوجته ، واذا لم يكن له ولد فلا حاجة به أليه وقد قذفها وهي جنبية فأشبه مانو لم يضفه الى حل الزوجية ، ومتى لاعنها لنفي ولدها انتفى وسقط عنه الحد وفي ثبوت التحريم المؤبد وجهان وهل له أن يلاعنها قبل وضع الولد ؟ فيه وجهان

(أحدهما) له ذلك لان من كان له لعانها بعد الوضع كان له لعانها قبله كالزوجة

أربع شهادات بالله)فلاحد همنا فينتني اللمان بالشائه وذكر الفاضي في المجرد ان من لا يجب الحد لقذفها وهي الامة والذمة والمحدودة في الرنا لزوجها لمانها للفي الولد خاصة زليس له لمانها لاسناط حد القذف والتنزير لان الحد لا يجب واللمان أنما يشرع لاسقاط حد أو نفي ولد فاذا لم يكن واحد منها لم يشرع المعان

ولما عموم قوله تعالى (والذي برمون ازواجهم) الآية ولان اللمان عن فلا فتتر إلى ماشرطوه كماثر الا عان ودايل أنه عين قول النيع التيلية « لولا الا عان احكان لي ولها شأن » وأنه يفتقر إلى اسم الله تعالى وبسروي فيه الذكر والا نثى وأمانسميته شهادة فنقوله أشهد بالله فسمي ذلك شهادة وان كان عيناً كما قال تعالى (إذا جاءك الما القون قالوا فشهد إنك لرسول الله) ولان الز، ج يحاج إلى نفي الولد فيشرع له طريقا إلى نفيه كما لوكانت امرأنه عن تحد قذفها وهذه الرواية هي المنصوصة عن أحمد في وابة الجالمة وما مخالفها شاذ في النقل

و فصل) ولا فرق بين كون الروجة مدخولا بها أدغير مدخول بها في أنه يلاعها قال ابن المنذر أجمع على هذ كل من نحفظ عنه من علماء الابتصار منهم عطاء والحسن والشمي والنخمي وعمرو بن ديناو وقتادة ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وذلك لظاهر قول الله تعالى (والذين يرمون ازاجهم) قان كانت غير مدخول بها فلها نصف الصداق وعنه لاشيء لها وقد ذكر ذلك في كتاب الصداق والله أعلم

(واثناني) ليس له ذلك وهو ظاهر قول الخرقي لان الولد عند، لاينتني في حال الحمل ، ولان الله النها ي الما يثبت هينا لاجل الولد فل يجز أن يلاعن الا بعد تحققه بوضعه بخلاف الزوجة فانه يجوز لع نها مع عدم الولد وهكذا الحركم في نفى الحمل في نذكاح انفاسد

(فصل) اذا اشهرى زوجته الآمة ثم أقر بوطئم، ثم أتت بولد لستة أشهركان لاحقاً به ولم ينتف عنه الا بدءوى الاستبراء لا نه ملحق به بالوطء في اللك دون النكاح لكون الملك حاضراً فصار كازوج الثاني ياحق به لولد و ن أم كن أن يكون من الاول ، وان لم يكن أقربوطئما أو أقر به فأتت بولد لدون ستة أشهر منذ وطيء كان ماحقاً بالنكاح ان أمكن ذلك وله نفيه باللمان وهل يثبت هذا اللمان التحريم المؤبد؛ على وجربين

(فصل) اذا قذف مطاقته الرجعية فله لعامها سواء كان بينهما ولد أو لم يكن ، قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجلية التقاتية التقاتية أو تطايقتين شميقذفها قال : قال ابن عباس لايلاعن و يجلد ، وقال ابن عريلاعن مادامت في العدة قال وقول ابن عرياً جود لانها زوجته وهو يرثها وتر ثه فهو يلاعن ، بهذا قال جابر من زيد والناخعي والزهري و تددة والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأصاب الرئي ، وروي ذلك عن ابن عريالان الرجعية زوجة فكان له لعانها كا لولم يعلقها (فصل) وان قذف زوجته ثم أبانها فله الهالها نص عليه أحمد سواء كان له ولد أو لم يكن روي

﴿ مسئلة ﴾ (وان قِدْف أجزية ثم تروجها حدر لم يلاسن)

لانه وحب في حال كونها أجنبية فلم بملك الممان من أجله كالولم يتزوجها وكذلك ان قال لها وهي زوجه زنيت قبل ان انكحك حد ولم يلاءن سواءكان ثم ولد أولم يكن وهو قول مالك وأبي ثورا وهي زوجه ذنيت قبل ان انكحك حد ولم يلاءن سواءكان ثم ولد أولم يكن وهو قول مالك وأبي ثورا وروي ذلك عن سعيد بن السيب والتمهي وقال الحسن وزرارة بن أوفى وأصحاب الرأي له ان يلاءن لا نه فذف امرأته في عمره قواه تعالى (والذين يرمون ازواجهم) ولانه قذف امرأته فأشبه ما لو قذفها ولم يضفه إلى نافيل الذياح وحكى النه يفأبو جنفر عن أحمد رواية كذلك وقال الشافعي ان ام بكن ثم ولد لم يلاعن وان كان بينهما ولد ففيه وجهان

وانا أنه قذفها برنا مضافا إلى حال البنونة أشبة بما لو قذفها وهي باثن، وقارق قذف الزوجة لانه مختاج اليه لانها غاظ، وخانته، وال كان يزها ولد فرو محتاج الى فيه وههذا اذا تروجها وهو بعلم زناها فهو المفرط في نكاح حامل من الزنا فلا يشرع له طريق الى تفيه ، فاما ان قذفها ولم يتروجها فعليه للمحصنة الحد والنعز بر الهيرها ولالعان، ولاحلاف في هذا لان الله تعالى قال (والذين برمون الحصنات) الآية خص الزوجات من عموم هذه الاية بقوله سبحانه (والذين يرمون ازواجهم) فيبقى فيا عذاه على قضية العنوم، وان ملك أمة وقذفها فلا لعان سواء كانت قراشا له أولم تكن ولاحد عليه ويعزر (الخزء الناسع) (الخزء الناسع)

ذلك عر ابن عباس وبه قال الحسن والقاسم بن محمد ومكحول ومالك واشافعي وأبوعبيد وأبو ثور وابن المنذر. وقال الحارث العكلي وجابر بن زيد وقتادة والحكم يجلد. وقال حماد بن أبي سلمان وأصحاب الرأي : لا حد ولا لعان ، لان اللعان اتما يكون بين الزوجين وليس هذان بزوجين ، ولا يحد لانه لم يقذف أجنبية

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) وهذا تد رمى زوجته فيدخل في عموم الآية واذا لم يلاعن وجب الحد بعدوم قوله (والذين يرمون الحصناتُ ثم لم يأتوا بأربمة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ولانه قاذف لزوجته فوجب أن يكون له أن يلاعن كما لوكاناعلىالنكاح الى حالة اللعن (فصل) و ان قالت قذفني قبل أن يتزوجني وقل بل بعدء أو قالت قذفني بعد مابات منه وقال بل قبله فالقول قوله لان القول قوله في أصل ا قذف فَ مَذلك في و تنه. و إن قالت أجنبية قذفني فقال كنت زوجتي حينئذ فأنكرت الزوجية ذلقول قولها لان الاصل عدمها

(حصل) ولو قذف أجنبية تم تزوجها فعليه الحد ولا يلاعن لانه وجب في حال كونها أجنبية فلم يملك اللمان من أجله كما لولم يتزوجها . وان قذفها بعد تزوجها بزنا أضافه الىماقبل النكاح حد ولم يلاءن سواء كان ثم ولد أو لم يكن وهو قول مالك وأبي ثور. وروي ذلك عن سعيد بن المسيب والشعبي . وقل الحسن وزرارة سَأْتِي أُوفَى وأصحاب الرأي :له أن يلاءن لانه قذف امرأته فيدخل في

(نصل) فان قال لامر أنه أنت طائق ثار ثاياز الية فنقل مهذأ قال سألت أحمد عن رجل قال لامر أنه أنت طالق يازانية ثلاثا ففال يلاعن قلت فانهم يقولون مجد ولا يلزمها الا واحدة فقال بئس مايقولون فهذا يلاعن لاذ، قذفها قبل الحكم بعينونها فأنبه قدف الرجمية،فأما ان قارأنت طالق 'لاثا يازامية ة في كان ببنها ولد قانه يلاعن النفيه والاحد ولم يلاعن لانه يتاين أضامة القاف الى حال الزوجية لاستحالة الزنا منها بعد طلاقه لها فصاركانه قال لما بعد أبالها زئيت اذكنت زوحتي علىما نذكره

(مــثلة) (وان أبان زوج م مُ قذَّمها بز نا اضاف الى حال الزوجية فان كان بينهما ولد يريد نفيه فله أن ينفيه باللعان والاحدولم يلاعن)

وبهذا قال مانك والشافعي ، و ال أبو حنيفة بحد ويلحقه الولد ولا يلاعن وهو قول عطا. لأم ا أجنبية فأشبه تر سائر الاجنبيات أو ادا لم يكن بينهما ولد

والنا ان هذا ولد ياحقه نصبه محكم عقد النكاح فـكان له نفيه كما لوكان النـكاح باقياء ويفارق ألها لم يكل ولد فأنه لاحاجة الى القذف الـكونها أجنبية وتفارق سائر الاجنبيات فأنه لايلحة. ولدهن فلا حاجة به الى قذئه ن ، وقال عامان البتى في هذه المسئلة له أن يلا ،ن وأن لم يكن ينهما ولد وردي عن افي عباس والحسن لانه قذف مضاف الى حال الزوجبة أشبه مالوكات زوجته

وانا اله اداكان بينها ولد فيه - اجة الى القذف نشرع كما او قذفها وهي زوجته و ذا لم يكن له

عموم قوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) ولانه قذف امرأته فأشبه مالوقذفها ولم يضفه الى ماقبل النكاح ،وحكى الشريف أبوجه فرعن أحمدروا به أخرى كذلك. وقال الشافعي ان لم يكن ثم ولدلم يلاعن وان كان بينها ولد ففيه وجهان

ولنا الدقذفها قذفا مضافا الى حال البينونة أشبهمالو قذفهاوهي بائن، وفارق قذف الزوجة لانه محتاج اليه لانها غاظتهوخانته .وانكان بينهاولد فهو تاج الىنفيه وههنا اذا تزوجهاوهويعلم زناها فهو المفرط في نكاح حامل من الزنا فلا يشرع له طريق الى نفيه

(فصل) ولو قال لامر أنه: أنت طالق ثلاثا يا زانية فنقل مهنا قال سألت أحمد عن رجل قال الامر أنه أنت طالق يازانية ثلاثا فقال يلاعن . قلت الهم يقولون يحمد ولا يلزمها الا واحدة . قال: بنس ما يقولون فهذا يلاعن لانه قذفها قبل الحكم بدينونتها فأشبه قذف الرجعية

وأما في المسئلة الاولى فانكان بينها ولد فانه يلاعن النفيه والاحد ولم يلاعن لانه يتعمين اضاف القدف الى حال الزوجية لاستحالة الزنامنها بعد طلاقه له فصاركانه قال لها بعد المانها: زنيت اذكنت زوجتي على ماقررناه

(الفصل الثالث) أن كل قذف للزوجة يجب به اللعان سواء قال لها زنيت أو رأيتـك تزنين سواء كان القاذف أعمى أو بصيراً ذمن عايه أحمد وبهذا قال الثوري والشافعي وأبو عبيد وأبو لور

ولد فلا حاجة به اليه وقد قذفها رهي أجنبية فأشبه مالو لم يضفه الى حال الزوجية ، ومتى لاعنها لنفي والدها انتنى و مقط عنه الحد ، وفي ثبوت التحريم المؤبد وجهان ، وهل له أن يلاعنها قبل وضم الولد ? فيه وجهان

(أُحدهما) له ذلك لان من كان له لهائها بعد الوضع كان له المنها قبله كازوجة (والهاني) ليس له ذلك وهو ظاهر قول الخرقي ، لان الولد عنَّاء لا يذني في حال الحمل ، ولان اللمان ههنا أنما يثبت لا جل الولد فلم بجزأن يلاءن الا بعد تحتقه، بوضعه بخلاف الزوجة فانه بجز لهائها مع عدم الولد وهكذا الحكم في إنها الحرق النكاح الفاءد

(مسئنة) (وأن قذامها في نكاح فاسد فهي كا سئة التي قامها أن كان بينهما ولد فام المالها و لهيه وأن لم يكن بنهما ولد حدولا لمان بينهما)

وُمهذا قال الشافعي وقال أ و حنيفة يلحقه الولد و ايس له نفيه ولا اللمان لانهاأج بية أشبهت ما أر الاجذبيات أو اذا لم يكن بانهما ولد

وانا أن هذا ولد يلحقه بحكم عقد النكاح فكان له نفيه كالنكاح الصح مح : ويفارق اذا لم يكس ولد فانه لاحاجة الى القذف لكونها أجنبية ، ويفارق الزوجة ذنه يحتاج الى قذفها مع عدم لولا. لكونها خائنة وأفسدت فرأشه فاذا كان له ولد فالحاجة موجودة فيهما

وهو قول عطاءً. وقال يحيى الانصاري وأبو الزناد ومالك لا يكون اللعــان الا بأحد أمرين :اما رؤية واما انكار للحمــل لان آية اللهــان نزلت في هلال بن أمية وكان قال رأيت بسيني وسمعت باذبي ولا يثبت اللعان الا في مثله

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) الآية. وهذا راملزوجته فيدخل في عموم الآية ولان اللمان معنى يتخلص به من موجب القذف فيشرع في حق كل رام لزوجته كالبينة والاخذ بعموم الافظ أولى من خصوص السبب ثم لم يعملوا به في قوله ، وسمعت بأذني وسواء قذفها مزنا في القبل أو في الدبر وبهذا قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة لايثبت اللمان بالقذف بالوطء في الدبر وبذه على أصله في أن ذلك لا يجب به الحد

ولذا أنه رام لزوجته بوطء في فرجها فأشبه مالو قذفها بالوطء في قبايها وأما ان قذفها بالوطء دون الفرج أو بشيء من الفواحش غير الزنافالا حد عليه ولالعان لانه قذفها بما لا بحب به الحد فلم يثبت به الحد واللعان كما لو قذفها بضرب الناس واذا هم

(الفصل الرابع) أنه اذا قذف زوجته المحصنة وجب عليه الحد وحكم بفسقه ورد شهادته الا أن يأتي ببية أو يلاعن فن لم يأت بأربعة شهداء أو امتنع من اللعان لزمه ذلك كاه وبهذا قال مالك

ومتى لاعن سقط الحد لانه لعان مشروع لنه الولد فاسقط الدكالهان في المكاح الصحيح وفي ثبوت التحريم المؤبد وجهان (أحدهما) يثبت لانه لعان حديج أشبه لعان الزوجة (والثاني) لا يثبت لان الفرقة لم تحصل به فانه لانكاح بينهما يثبت قطعه به بخلاف لعان الزوجة فان الفرقة حصلت به ولو لاعنها من غير ولد لم يسقط الحد ولم يثبت التحريم المؤبد لانه لعان فاسد فلم تثبت أحكامه وسواء اعتقد ان النكاح صحيح أو لم يعتقد ذلك لان النكاح في نفسه ليس بنكاح صحيح فأم ألم يعتقد ذلك النا النكاح في نفسه ليس بنكاح صحيح فأسبه ما لو لاعن اجنبية يظنها زوجته

﴿ مسئلة ﴾ (و ان أبان امراته بعد قدفها فله أن يلاعن سواء كان بينهما ولد اولم يكن نصعايه) وروي ذلك عن الحسن والقاسم بن محمد ومكحول ومالك والشافعي و أبي عبيد و ابي ثور وابن المنذر وقل الحارث المكلي و جبر بن زيد و قتادة و الحركم يجلد و فل حماد بن أبي ساجان و أصحاب الرأي لاحد عليه ولا لعان لان اللحان انما يكون بين زرجين وليس هذان بزوجين ولا يحد لانه لم يقذف أجنبية .

وانا قول الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) وهذا تد رمىزوجته فيدخل في عموم الآية واذا لم يلاعن وجب الحد لعموم قوله تعلى (و لذبن يرمون الحصنات شم لم يأتوالباربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ولانه قاذف لزوجته فوجب أن يكون له أن يلاعن كم لو بقيا على النكاح الى حالة اللمان .

والشافعي ، وقال أبو حنيفة يجب اللعان دون الحد فان أبى حبس حتى يلاعن لان الله تعالى قال (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات) ا. آيات فلم يوجب بقذف الازواج الا اللعان

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون) وهذا عام في الزوج وغيره ، وانا خص الزوج بأن قام لعانه مقام الشهادة في نفي الحد وانه سق ورد الشهادة عنه ، وأيضاً قول النبي شائل «البينة ولا حد في ظهرك » وقوله لما لاعن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ولانه قاذف يلزمه الحد لو أكذب نفسه فلزمه اذ لم يأت بالبينة المشر وعة كالأجنبي، فاماان قذف غيره اكاركتابية والامة والمجنونة والعافلة فانه يجب عليه انتعزير بذلك لانه أدخل عليهن المهرة بالقذف ولا بحد لهن حداً كاملا لنقصانهن بذلك ، ولا يتعلق به فسق ولا رد شهادة لانه لا يوجب الحد ، قال القاضي وايس له اسقاط هذا التعزير باللعان لان المان اما لغي انسب أو لدره الحد وليس ههنا واحد منهما ، وقال الشافعي له اسقاطه باللعان لانه اذا ماك اسقاط الحد الكامل بالبعان فسقاط مادونه أولى ، وللقاضي أن يقول لا يلزم من مشروع ته لدفع الحد الذي يعظم ضرره مشروعية لدفع ما يقل ضرره كالو قذف طفلة لا يتصور وطؤها فنه يعزر تعزير السب والاذي وليس له اسقاطه باللعان كذا ههنا

(فصل) فان قالت قذفني قبل أن يتزوجني وقال بل بعده أوقالت تذفني بعد مابنت منه وقال بل قبله فالقول قوله لان القول قوله في أصل التذف فكذلك فيوتته. وان قالت أجنبية قذفتني قال كنت زوجتي حينئذ فأنكرت الزوجية فالقول قولها لان الاصل عدمها

(فصل) اذا استبرأ زوجته الامة ثم أقر بوطئها ثم أتت بولد لستة أشهركان لاحقاً به الا ان يدعي الاستبراء فينتفي عنه لانه ماحق به بالوطء في الملك دون النكاح لـكون الملك حاضراً فكان كالزوج الثاني يلحق به الولد وان أمكن أن يكون من الاول، وان لم يكن اقر بوطئها أو أقر به واتت بولد لدون ستة أشهر منذ وطيء كان ماحقاً بالنكاح ان أمكن ذلك وله نفيه باللمان وهل يثبت هذا اللمان الحربم المؤبد؟ على وجزين

(فصل) وأن قذف زوجته الرجمية صح لعانها سواء كان ببنها ولد اولم يكن قال أبوطالب سألت أبا عبد الله عن الرجل يطلق تطايقة أو تطايقتين ثم يقذفها قال: قال ابن عباس لا يلاعن و يجلد وقال ابن عر يلاعنما كانت في العدة قال وقول ابن عراجود لانها زوجة وهو يرئها وترثه فهو يلاعن و جلد وقال ابن عر يلاعنما كانت في العدة قال وقول ابن عراجود لانها زوجة وهو يرئها وترثه فهو يلاعن و بهذا قال جابر بن زيد والنخمي والزهري وقتادة والشافعي و أبوعبيد وابوثور وأصحاب الرأي لان الرجمية زوجة فكان له لعانها كما لولم يطلقها

(فصل) وكل موضع قانا لا لعان فيه فالنسب لا حق فيه ويجب بالقذف موجبه من الحد

واما انكان لاحِد هؤلاء ولد يريد نفيه فقال القاضيلهأن يلاعن لنفيه وهذا قول الشافعي وهوظاهر كلام احمد في الامة والكتابية سواء كان لها ولد او لم يكن ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى

﴿ مَا ثُلَّةً ﴾ على ﴿ وَلَا يَعْرُضُ لَهُ حَتَّى تَعَالَبُهُ زُوجِتُهُ ﴾

يعني لايتمرض له بادّمة الحد عايه ولا طاب اللعان منه حتى تطالب زوجته بذلكذان ذلك حق لها فلا يقام من غير طابها كسائر-قوقها وليسالوليها المطالبة عنها ان كانت مجنونة أو محجوراً عليها ولا لولي الصغيرة وسيد الامة المطالبة بالتعزير من اجلهما لان هذا حق ثبت لتشفى فلا يقوم الغير فيه مقام الستحقكا قصاص، ذن وردالزوج اللعان من غيره والبَّة نظرنا فان لم يكن هناك نسب يريد نفيه لم يكن له أن يلاعن وكذلك كل موضع سقط فيه الحد مثل أن أقام البينة بزناها أو أبر أته من قذفها أو حد لها مُم أراد لعانها ولا نسب هذك ينفي فأنه لا يشرع اللمان وهذا قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه مخاله الا بعض أصحاب الشافعي قالوا له الملاعنة لازالة النراش ، والصحيح عندهم مثل قول الجاعة لان ازالة الفراش تمكنه بالعالاق، والتحريم المؤيد ليس بمقصود يشرع اللمان من أجله ، وأنما حصل ذلك ضمنا

والتعزير الا أن يَكُون اللهُ ذَف صبيًّا أو جُنُونًا فلا ضرب فيه ولا لعان كذلك ، وبه قال الثوري والشافمي وأبو عبيد وابوثورو صحاب الرأي وابن المنذر قال ولااحفظعن غيركم خلافهم ﴿مسئلة﴾ (فان تذف وجه صغيرة أو المجنونة عزر ولالعان بينهما)

وعملة ذلك ان الزوج اذا قذف امر ته واحد الزوجين غير مكاف فلا لعان بينهما لانه قول تحصل به انهرقة فلا يصح من غير مكاف كالطلاق او يمين فالايصاح من غير مكاف كسائر الايمان ولا يخلو غير المكنف من ان يكون الزوج او الزوجة او هما . فانكان الزوج فله حالان (احدهما) ان يكون طفلا (وا ثاني) ان يكون بالغا زائل الحتل فان كان طفلا لم يصح منه القذف ولا يلزمه به حد لان اتلم مرفوع عنه وقوله غير معتبر وان اتت امر ته بوالد وكان له دون عشر سنين لم يلحقه نسبه وكان مننيًّا عنه لان اللم يحيط بإنه ليس منه فان لله عز وجل لم يجر العادة بأن يكون له ولد يدون ذلك فينتني عنه كما لو ا`ت به الرأة لدون ستة اشهر منذ تزوج إ وان كان ابن عشر فمماعدا فقال ابو بكر لايلحق به الا بعد البلوغ ايضاً لان الوالد لايخلق الا من ماء الرجل والمرأة ولو انزل لبلغ وقال ابن حامد يلحق به. قال القاضي وهو ظهر كلام احمد وهو مذهب الشافمي لار الولد يلحق بالامكان وأن خالف الظاهر ولهذا لواتت بولد لستة أشهر من حين العقد لحق بالزوج وأن كان خلاف الظاهر وكمذلك يلحق به اذا اتت به لاربع سنين مع ندرته ، ولبس له نفيهفي الحال حتى يتحقق باوغه باحد أسباب البلوغ فله نفي الوالد او استاحاقه؛فان قيل فاذاً الحقتم به الولد فقد فأما إن كان هناك ولد يريد نفيه قال انقاضي له أن يلاعن لنفيه وهذا مذهب الشافعي لان هنا ل بن أمية الى قذف امرآته و أن النبي فيلين فأخبره أرسل البها فلاعن بينها ولم تدكن طالبته ولانه محتاج الى نفيه شرع له طريق الي كالوطالبة عمولان نفي النسب الباطل حق له فلا يسقط برضاها به كا لوطالبت باللعان ورضيت بالولد .ويحتمل أن لا يشرع المعان هم ناكما لوقذ فها اصدقته وهو قول أصحاب الرأي لانه أحد موجبي القذف فلا يشرع مع عدم المعالبة كالحد

(فصل) وإذا قذفها ثم مات قبل لعانها أو قبل اتمام لعانه سقط اللعان ولحقه الولد وورثته في قول الجميع لان اللعان لم يوجد فلم يثبت حكمه . وإن مات بعد أن آكل لعانه و قبل لعانها فكذلك وقال الشافعي : تبين بلعانه ويسقط التوارث ويذني الولد ويلزمها الحد الا أن تلتعن

ولنا إنه مات قبل اكمال المعان أشبه مالو مات قبل اكبل التعانه وذلك لان الشرع انما رتب هذه الاحكام على الله مات قبل المدلسببه . وا م تتالم أة قبل اللعان فقد ما تتعلى الزوجية ويرثها في قول عامة فهل العلم . وروي عن ابن عباس ان التمن لم برث و نحو ذلك عن الشعبي وعكر مة لان اللعان يوجب فرقة تبين بها فيمنع التوارث كما لو التعن في حياتها

ولنا إنها ماتت على الزوجية فررثها كالو لم يلتمن ولان اللعان سبب انهرقة فلم يثبت حكم بعد موتها كالطلاق وفارق اللعان في الحياة فأنه يقعام الزوجية على النا قد ذكرنا إنا لو لاعنها ولم تلتمن هي لم تنقطع الزوجية يضاً فهمنا أولى فن قيل ليس قد قائم لو التعن من الولد الميت ونفاه لم يرثه

حكمتم ببلوغه فهلا سمعتم نفيه ولعانه ؟ قلنا الحاق لولد يكونيه الامكان والبلوغ لا يُبت الابسبب ظاهر ولان الحاق الولد به حق عليه والاعان حق له فلم يثبت مع الشك ؛ فان قيل فان لم يكن بالغا انتغى عنه الولد وان كان بالغاً انتغى عنه اللعان قلنا الا انه لا يجوز ان يبتديء اليمن مع الشك في صحتها فسقطت لاشك فيها.

(الثاني) اذاكان زائل العقل لجنون فلا حكم لقذفه لان اللم عنه مرفوع أيضاً ، وإن الت المرأته بولد فنسبه لاحق به لامكانه ولا سبيل الى ننيه مع زوال عقله فاذا عقل فله نفي الولد حيثنا واستلحاقه ، وإن ادعى أنه كان ذاه والسبيل الى ننيه مع زوال عقله فاذا عقل فله نفي الولد حيثنا واستلحاقه ، وإن ادعى أنه كان ذاه والحقل حين قذفه فأنكرت ذلك ولاحدهما بينة بما قال ثبت قوله وإن لم يكن لواحد منهما بينة بم يكن له حال علم فيها زوال عقله فاتول قولها مع يمينها لان الاصل والطاهر السلامة والصحة ، وإن عرفت له حال جنون ولم تعرف له حال افقة فاتول قوله مع يمينه ، وإن عرفت له حال جنون والم تعرف له حال افقة فاتول قوله مع يمينه ، وإن عرفت له حال جنون ولم تعرف له حال افقة فاتول قوله قول أصحابنا في الملفوف اذا ضربه فقد ، مم ادعى أنه كان ميتا وقال الولي كان حيا

(الوجه الثاني) أن القول قوله لان الاصل براءة ذمته من الحد فلا يجب بالشك ولان الحد يسقط بالشبهة ولا يشبه هذا المافوف لان الملفوف قد علم أنه كان حيا ولم يعلم منه ضد ذلك فنظيره

فَ خَلَكُ الزوجِة؟ قانا لو اتبهن الزوج وحده دونها لم يننف لولد ولم يثبت حكم اللعان على ماذكرنا ثم الفرق بينها أنه اذا نفي الولد تبينا الله لم يكن منه أصلا في حال من الاحوال والزوجة قدكانت امرأته فيما قبل اللعان وانما يزيل نكرحها اللعان كا يزيله العالاق. وإذا ماتت قبله نقد ماتت قبل وجود مايزيله فيكون موجودا حال الموت فيوجب التوارث وينقطع بالموت فلا يمكن انقطاعه مرة أخرى وإن أراد الزوج اللعان ولم تكن طالبت بالمد في حياتها لم يكن له أن ياتعن سواء كان شم ولد يريد نفيه أو لم يكن

وقل الشافعي: ان كان ثم ولد يريد نفيه فله ان يلتعن وهذا ينبني على صل وهو ان الامان انما يكون بين الزوجين ذان لعان الرجل وحده لايثبت به حكم وعنده بخلاف ذلك ، فأما ان كانت طالبت بالحد في حياتها ذان أوليه ها يقومون في العالب به مقامها ذان طولب به فله اسقاطه باللعان ، ذكره اقاضي والا فلا لانه لاحاجة اليه مع دم العالب فانه لاحد عليه وقال أصحاب الشافعي : انكان للمرأة وارث غير الزوج فله اللمان ايسقط الحد عن نفسه والا فلا لهدم الحاجة اليه

(فصل) واذا مات المقذون قبل المطالبة بالحد سقط ولم يكن لورثته الطاب به . وقل أصحاب الشافعي يورث وان لم يكن طائب به لقول النبي التيالية « من ترك حقاً فاورثته » ولانه حق ثبت له في الحياة يورث اذا طلب به فيورث وان لم يطالب به كحق القصاص

في مسئاتنا أنه يعرف له حالة افاقة ولا يعلم منه ضدها ، وفي مسئاتنا قد تقدمت المحالة جنون فيجوز أن يكون قد استرت الى حين قذفه

ذن كانت الزوجة غير مكافة فقذ فها الزوج فن كانت طفلة لا يجامع مثامها فلا حد على قذ فها لانه قول يتيةن كذبه فيه وبراءة عرضها منه فلم يجب به حدكما لو قال آهل الدنيا زناة ولكنه يعزر السب لا لقذف ولا يحتاج في التعزير الى معالبة لانه مشروع لتأديبه للامام فعله اذا رأى ذلك فان كانت يجامع مثامها كابنة تسع سنين فعايه الحد وليس لوليها ولا لها العالبة به حتى تبلغ فذا باذت فعالبت فاما الحد وله اسقاطه باللعان: وليس له لعانها قبل البلوغ لان اللعان يراد لاسقاط الحد او نفي الولد ولا حد عليه تبل بلوغها ولا ولد فينفيه ، وان أتت بولد حكم ببلوغها لان الحمل أحد أسباب البلوخ ولا نه لايكون الا من نطفتها و من ضرورته انزالها وهو من أسباب بلوغها فان قذف امن ته الحبنونة بزنا و ضافه الى حل اذ قتما او قذفها وهي عاقلة ثم جنت لم يكن لها العالبة قذف امن ته الحبنونة برنا و ضافه الى حل اذ قتما او قذفها وهي عاقلة ثم جنت لم يكن لها العالبة المفائبة بالحد والزوج اسقاطه باللعان ، وان أراد لعانها في حال جنونها ولا ولد ينفيه لم يكن له ذلك لعدم الحاجة اليه لانه لم يتوجه عليه حد فيسقطه ولا نسب فينفيه ، وان كان هناك وله يريد نفيه لعدم الحاجة اليه لانه لم يتوجه عليه حد فيسقطه ولا نسب فينفيه ، وان كان هناك وله يريد نفيه فلاي يقتضيه المذهب أنه لايلاعن وياحقه الولد لان الولد الماينتي باللعان من الزوجين وهذه لا يصمح في يقتضيه المذهب أنه لايلاعن وياحقه الولد لان الولد الماينتي باللعان من الزوجين وهذه لا يصمح

ولنا انه حد تعتبر فيه المطالبة فاذا لم يوجد الطلب من المالك لم يجب كحد القطع في السرقة . والحديث يدل على ان الحق المتروك يورث وهذا ليس بمتروك وأماحق القصاص فانه حق يجوز الاعتياض عنه و ينتقل الى المال بخ ف منحن فيه . فأما ان طالب به ثم مت فنه تر نه العصبات من النسب دون غيرهم لانه حق يثبت للم فع العار قاختص به العصبات كولاية النسكاح . وهذا أحد الوجوه لا تعجاب الشافعي . ومتى ثبت للم صبات فالهم استيفاؤه وان طلب أحدهم وحده فله استيفاؤه وان عنى بعضهم لم يسقطوكان الباقين استيفاؤه ولو بقي واحد كان له استيفاء جميعه لانه قي يراد للردع وانزجر فلم يتبعن كسائر الحدود ولا يسقط باسقاط البعن لانه يراد للودع وانزجر فلم يتبعن كسائر الحدود ولا يسقط باسقاط البعن لانه يراد للودع وانزجر فلم يتبعن كسائر الحدود فيثبت له جميعه كولاية النكاح ويفارق حق اقم ، اص لان ذلك يفوت الى بدل ولو اسقطناه ههنا فيثبت له جميعه كولاية النكاح ويفارق حق اقم ، اص لان ذلك يفوت الى بدل ولو اسقطناه ههنا غيره في المناب به ولا يسقط عاد كرنا من نه يكل لكي واحد بخالف انقصاص فله العالب به ولا يسقط عاد كرنا من نه يكل لكي واحد بخالف انقصاص

(فصل) وأذا تذف أمر ته وله بينه تشهد به ناها فهو مخير بين لعانها وبين أقمة البينة لأنهما بينتان فكانت له الخيرة في أفمة ينهما شاء كمن له بدين شهد ن وشاهد وأمراة نولان كا وأحدة منهما يحصل به المان يحصل بالعان نفي النسب الباطل ولا يحصل ذلك بالبينة

منها لعان . وقد نص احد في الخرساء أن زوجها لايازعن فهذه اولى . وقل الخرقي في العاقلة لايعرض له حتى تطالبه زوجته وه ، اقول تعاب لرأي لانها أحد الزوجين فلم يشرع اللعان مع جنو نه كالزوج ولان لعان لزوج وحده لاينفي به الولد فلا فئدة في مشروعيته . وقل القاضي له أن يلاءن انفي انولد لانه محتاج الى نفيه فيشرع له طريق اليه . وقل الشافعي له أن يلاعن . وظاهر مذهبه أن له أعانها مع عدم الولد لدخوله في عوم قوله تعالى (وانذين برمون أزواجهم ولانه زوج مكاف قاذف لامراته التي يولد لمثام فك ن له أن يلاعنها كالعاقلة

رفصل) قال الشيخ رحمه الله (الشرط الناني) أن يقذ فها الزنافية ول زنيت او بازانية اورأيتك تزنين وسواء قذ فها بزنا في القبل او في الدبر لان كل قذف يجب به الحد، وسواء في ذلك الاعمى والبرسير نص عليه احد. وبهذا قبل النوري والشافعي وابو ثور وهو قول عطاء وقال يحيى الانصاري وابو الزناد ومالك لايكون العان الا بأحد أمرين اما رؤية واما انكار اخل لان آية اللمان نزلت في هلال بن أمية وكان قال رأيت بعيني وسمعت باذبي فلا يثبت اللمان الا في مثله ولنا قول الله تعالى (والذبن يرمون ازواجهم) الآية وهذا رام لزوجته فيدخل في عموم الآية ولان اللمان معنى يتخلص بهمن موجب القذر فيشرع في حق كل رام لزوجته كالبينة والاخذ بعموم ولان اللمان معنى والشرح المحبر)

ويحصل بالبينة ثبوت زناها واقامة الحد عليها ولا يحصل باللهان فان لاعنها و نفى ولدها ثم أراداقامة البينة فله ذلك فاذا أقامها ثبت موجب اللعان وموجب البينة وان أقام البينة أو لا ثبت الزنا وموجبه ولم ينتف عنه الولد فانه لا يلزم من الزناكون الولد منه وان زراد لعانها بعد ذلك وليس بينها ولد يريد نفيه لم يكن له ذاك لان الحد قد انتفى عنه باقامة البينة فلا حاجة اليه وان كان بينهما ولد يريد نفيه فعلى قول القاضي له أن يلاعن وقد ذكرنا ذلك فيا مضى

(فصل) وان قذفها فطالبته بالحد فأقام شاهدين على اقرار عا بالزنا سقط عنه الحد لانه ثبت تصديقها اياه ولم يجب عليها الحد لان الحد لابجب الا بالاقرار أربع مرات ويسقط بالرجوع عن الاقرار وهل يثبت الاقرار بالزنا بشاهدين؟قال أو بكر فيه قولان (أحدهما) يثبت بشاهدين كسائر الاقارير واختاره (والثاني) لايثبت لانه لايثبت به المقر به فلايثبت به الاقرار به كرجل وامرأتين وان لم تكن له بينة حاضرة فقال لي بينة غائبة أقيمها على الزنا أمهل اليومين والثلاثة لان ذلك قريب فان أبي بابينة والاحد الم أن يلاعن اذا كان زوجا فان قال قدفها وهي صغيرة فقات قدفني وأنا كبيرة وأقام كل واحد منها بينة بما قال فها قذفان وكذلك ان اختلفا في الكفر والمرق أوالم قت بينها الا ان يكونا مؤرخين تاريخا واحداً ميسقطان في أحد الوجهين وفي الآخر بقرع بينها فمن خرجت قرعته قدمت بينته

اللفظ اولى من خصوص السبب ثمم لم يعملوا به في قوله وسمعت باذتي اذا ثبت ذلك فسواء قذفها بزنافي القبل او في الدبر وبهذا قال الشافعي ، وقال ابوحنيفة لايثبت اللعان بالقذف بالوطء في الدبر وبناه على اصله في ان ذلك لا يجب به الحد

ولنا انه رام لزوجته بوطء في فرجها فأشبه مالو قذفها بالوطء في قبلها ﴿ مَسَلَلَةُ ﴾ (فان قال وطئت بشبهة او مكرهة فلا لعان بينهما)

لانه لم يقذفها بما يوجب الحد وعنه ان كان ثم ولد لاعن لنفيه والا فلا لانه محتاج الى نفيه هر مسئلة في (وان قال لم تزن ولس ن ليس هذا الولد مني فهو ولده في الحسكم ولاحد عليه لها لان هذا ليس بقذف بظاهره لاحمال ان يريد انه من زوج آخر او من وطء شهة او غير ذلك ولسيل فان قال زنيت فولدت هذا من الزنا هذا قذف يثبت به اللمان ، وان قال اردت انه لا يشهني خلقا ولا خلقا فقالت بل اردت قذفي فلقول قوله لانه اعلم بمراده لاسيا وقد صرح بقوله لم تزن فان قال وطئت بشهة والولد من الواطىء فلا حد عليه ايضا لانه لم يقذفها ولا قذف واطئها وان قال اكرهت على الزنا فلا حد عليه لائه لم يقذفها ولا لمان في هذه المواضع لعدم القذف الذي وان قال اكرهت على الزنا فلا حد عليه لائه لم يقذفها ولا لمان في هذه المواضع لعدم القذف الذي هو من شرط اللمان ويلحقه نسب الولد وبهذا قال ابو حنيفة وذكر القاضي انه اذا قال اكرهت رواية اخرى ان له اللمان لانه محتاج الى نفي الولد بخلاف ما إذا قال وطئت بشمة فانه يمكنه نفي الولد

(فصل) فان شهد شاهدان أنه قذف فلانة وقذفنالم تقبل شهادتها لاعترافها بعداوته لهاوشهادة العدو لاتقبر على عدوه فان أبرآه وزالت العداوة ثم شهدا عليه بذلك القذف لم تقبل لانها ردت لتهمة فلم تقبل بعد كلفاسق اذا شهد فردت شهادته لفسقه ثم تاب وأعادها ولو انها ادعيا عايه أنه قذفهما ثم أبرآه وزالت العداوة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت شهادتها لانهما لم يردا في هذه الشهادة ولوشهدا أنه قذف اهرأته ثم ادعيا بعد ذلك أنه قذفها فان أضافا دعواها الى ماقبل شهادتها الشهادة ولوشهدا المعترافهما انه كال عدوا لهما حين شهدا عليه وان لم يضيفاها الى ذلك الوقت وكان بطات شهادتهما لاعترافهما أنه كال عدوا لهما حين شهدا عليه وان لم يضيفاها الى ذلك الوقت وكان لان الحكم بشهادة مدوين وان كانا بعدا لحكم لم يبطل لانها الحكم بشهادة مدوين وان كانا بعدا لحكم لم يبطل لانها الحكم بها لانه لا يحكم عليه بشهادة مدوين وان كانا بعدا لحكم لم يبطل لانها ردت في البعض لاتهمة فوجب أن ترد للكل وان شهدا على أبيهما أنه قذف ضرة أمهما قبلت لانها ردت في البعض لاتهمة وأو وحنيفة واشافهي في الجديد وقل في القديم لا تقبل لانهما يجران الى أمها نفعا وهو أنه يلاعترف به وان شهدا بطلاق النهرة ففيه وجهان (أحدهما) لا تقبل لانهما يعران الى أمها نفعاً وهو توفيره على أمهما (واثناني) تقبل لانهما لا يجران الى أمها نفعاً وهو توفيره على أمهما (واثناني) تقبل لانهما لا يجران الى أمها نفعاً وهو توفيره على أمهما (واثناني) تقبل لانهما لا يجران الى أمها نفعاً وهو توفيره على أمهما (واثناني) تقبل لانهما لا يجران الى انفسها نفعاً وهو شهد شاهد أنه أقر بالهربية أنه قذفها وشهداخر أنه أقر بذلك بالعجمية تمت الشهادة

بعرضه على القافة فيستنني بذاك عن اللعان فلايشر ع كالايشرع لعان امته لما امكن نفي ولدها بدعوى الاستبراء وهذا م^ع هب الشافعي

ولنا أن اللمان أنما ورد به الشرع بعد أنقذف بقوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدا و الا أنفسهم) الآية ولما لاعن أنبي والله الله والمراته و بين عوير المعجلاني وأمرأته أنما كان بعد قذفه أياها ولا يثبت الحكم الأفي مثله ، ولان نفي اللمان أنما ينتفي به الوالد بعد تمامه منهما ولا يتحقق اللمان من الراة هونا فأما أن قال وطنك فلان بشبة وانت تعلمين الحال فقد قذفها وله المنها ونه أنها والمان من الراة هونا فأما أن قال وطنك فلان بشبة وانت تعلمين الحال فقد قذفها وله المنها ونفي نسب والدها وقال قاضي ليس له نه بالله أن وكذلك قال أسحاب الشافعي لا نه يمكنه نفي نسبه بعرضه على القافة فأشبه مالو قال واشتبه عايك أيضا

ولنا انه رام لزوجته فيدخل في عوم قرله تعانى (والذين يرمون ازواجهم) ولانه رام لزوجته بالزنا فماك لعانها ونفي ولدها كما لو قال زنى بك فلان وما ذكرو و لا يصح فانه قد لا يوجد قافة ، وقد لا يعترف الرجل بما نسب اليه او يغيب او يموت فلا ينتفي الوالد . وان قال ما ولدته وانما انتقته ه او است رته فقالت بل هو والدي منك لم يقبل قول المراة الا ببينة وهذا قول الشافي واليم ثور واصحاب الراي لان الولادة يمكن اقامة البينة عليها ، والاصل عدمها فلم تقبل دعواها في الولادة دعواها في الولادة

71

لان الاختلاف في العربية والعجمية عائد اني الاقرار دون القذف ويجوز ان يكون القذف واحداً والاقرار به في مرتين ، وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر يوم الخيس بقذفها وشهد آخر انه أقر بذاك يوم الجمعة تمت الشهادة لما ذكرناه : وإن شهد أحدهم أنه قذفها بالعربية وشهد الآخر أنه قذفها بالعجمية أوشهد احدهما انه قذفها يومالخيس وشهد الآخر انه قذفها يوم الجعة أو شهد أحدهما انه أقر انه قذفيا بالعربية أو بالعجمية أو شهد حدها نه اقر أنه قذفها بالعربية أو يوم الخيس وشهد الآخر أنه اقر اله قذفها بالمجمية أو يوم لجمة او يوم الخيس وشهد الآخر انه قذفها يوم الجعة ففيا وجهان (أحدهما) تمكل الشهادة وهو قول في بكر ومذهب ابي حنيفة لان الوقت ليس ذكره شرطا في الشهادة بالقذف وكذلك السان فلم يؤثر الاختلاف كما لو شهدأ حدهما أنه أقربة لدفها يوم الخميس بالعربية وشيد الآخرأنه أقر بقذفيا يوه الجعة بالعجمية

(والآخر) لا تكل الشيادة وهو مذهب الشافعي لأنهما قذفن لم تتم الشهادة على واحد منهما فلم تثبت كما لو شهد أحدهما أنه تزوجها يوم الخيس و شهد الآخر أنه تزوجها يوم الجمعة و فرق الاقرار بالتذف ونه يجوز أن يكون المقر به واحداً قر به في وقتين بلسانين

﴿ مَمَثَّلُهُ ﴾ قال (فمتى تلاعنا وفرق الحاكم بينهما لم يجتمعا أبداً)

في هذه السئلة مسئلتان (احداها) أن آذرقة بين المتلاعنين لاتحصل الا بلعانهما جميعًا وهل يعتبر تفريق الحاكم بينها؛ فيهروايتان

فيها إذا علق طلاقها بها ولا دعوى الامة لها لتصير بها أم ولد ويقبل قولها فيه لتنقضي عدَّما بها فعلى هذا لا يلحقه الولد إلا أن تقيم بينة وهي أمرأة مرضة تشهد بولادتها له فاذا ثبتت ولادتها لحمَّه نسبه لانه ولد على فراشه والولد للفراش وذكر الفاضي في موضع آخر ان القول قول الرأة لقول الله تعالى (ولا يحل لهن أن يَكتمن ماخلق الله في ارحامهن) وتحريم كَمَانه دليل على قبول قولها فيه لأنه خارج من المرأة تنقضي به عدتها فقيل قولها فيه كالحيض ولانه حكم معلق بالولادة فقيل قولها فيه كالحيض فعلى هذا يلحقه النسب وهل له نفيه باللمان فيه وجهان (أحدها) له نفيه لان انكاره لولادتها ايا. إقرار بأنها لم تلده من زنا فلا يقبل انكاره كذلك لأنه تكذيب لنفسه (والثاني) له نفيه لانه رام لزوجته وناف لولدها فكان له نفيه باللمان كغيره

﴿مسئلة﴾ (وان قال ذلك بعد ان ابأنها فشهدت امر أة مرضية انهولد على فراشه لحقه نسبه لان شهادة المرأة الواحدة بالولادة مقبولة لأنها ممالا يطلع عليها الرجال)

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وان وادت توأمين فاقر باحدهما ونفي الآخر لحقه نسبهما ويلاعن لنفي الحد عنهوقال القاضي يحد) (والرواية الثانية) تحصل الفرقة بمجرد لعانهما وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي عبيد عنه وأبي تور وداود وزفر وابن المنذر، وروي ذلك عن ابن عباس لما روي عن عور رضي الله عنه أنه قال: المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً. رواه معيد ولانه معنى يقتضي المحريم المؤبد فلم يقف على حكم الحاكم كالرضاع، ولان الفرقة لو لم تحصل الا بتفريق الحاكم لساغ ترك التفريق اذا كرهاه كالتفريق للعيب والاعسار، ولوجب أن الحاكم اذا لم يفرق بينهما أن يبقى النكاح مستمراً، وقول النبي عن المعنى اعلامه لها بحصول الفرقة وعلى كاتاً الروايتين لا تحصل الفرقة قبل تمام اللعان منها

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: تحصل الفرقة باعان الزوج وحده وان لم تلتعن المرأة لأنها فرقة

إذا ولدت توا مين بينها أقل من ستة أشهر فاستلحق أحدهما ونفى الآخر لحقا به لان الحمل الواحد لا مجوز ان يكون بعضه منه و بعضه من غيره فاذا ثبت اسب أحدهما منه ثبت نسب الآخر ضرورة فجمانا ما نفاه ما نفاه ما انفاه ولم يجعل ما افر به تابعا لما نفاه لان النسب محتاط لا ثباته لا لنفيه ولهذا لو أنت امر أنه بولد يمكن كونه منه و يمكن كونه من غيره الحقناه به احتياطا ولم نقطعه عنه احتياطا لنفيه فعلى هذا ان كان قد قذف أمها فطالبته بالحد فله اسقاطه باللمان وحي عن القاضي أنه محدولا يملك اسقاطه باللمان وهو مذهب الشافعي لا نه باستلحاقه انترف بكونه في قذفه فلم يسمع انكاره بعد ذلك ووجه الاول أنه لا يلزم من كون الولد منه انتفاء الزنا عنها كما لا يلزم من وجود الزنا كون الولد منه ولذلك الول أنه لا يلزم من كون الولد منه انتفاء الزنا عنها كما لا يلزم من وجود الزنا كون الولد منه ولذلك أحد التوامين وسكت عن الآخر لحقه لا نه لو نفاه للحقه فاذا سكت عنه كان أولى ولان امرا أنه متى أحد التوامين وسكت عن الآخر لحقه مالم ينفه عنه باللمان وان نفى أحدهما وسكت عن الاخر لحقاه جميعاً فان قبل ألا نفيم المسكوت عنه لا نه قد نفى أخاه وهما حمل واحد قانا قول النسب مبني على التغليب وهو يثبت بمجرد الامكان وان لم يثبت الوط، ولا ينتفي لا كمان النفي فافترقا. فان أت بولد فنفاه ولاعن انفيه ثم ولدت آخر لافل من ستة أشهر لم ينتف انثاني باللمان الاول لان اللمان يتناول الاول وحده ولا يحتاج في انتفي بائي لمان ثان ومجتمل أه ينتفي بنفيه من غير حاجة إلى لمان ثان لانها حمل واحد وقد نفي الثاني إلى لمان ثان لانها حمل واحد وقد ما

حاصلة بالقول فتحصل بقول الزوج وحده كالطلاق ولا نعلم أحداً وافق الذافعي على هذا القول وحكي عن البتي أنه لا يتعلق بالله أن فرقة لما روي أن العجلاني لما لاعن امرأته طلقها ثلاثا فأنفذه رسول الله وتليين ولو وقعت الفرقة لما نفذ طلاته وكلا القولين لا يصح لان النبي علينين فرق بين المتلاعنين رواه عبد الله بن عروسهل بن سعد و أخرجهما مسلم وقل سهل فكانت سنة لمن كان بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، وقال عر المتلاعنان يفرق بينهما أنم لا يجتمعان أبداً

وأما القول الآخر فلا يصح لان الشرع انما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكو نان متلاعنين بالحان أحدهما ، وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما فالقول بوقوع الفرقة قبله تحكي يخالف مدلول السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولان افظ اللعان لا يقتضي فرقة فانه اما أيمان على زناها أو شهادة بذلك ، ولولا ورود الشرع بالتفريق بينهما لم يحصل التفريق وانما ورد الشرع به بعد لعانهما فلا بجوز تعليقه على بعضه كما لم يجز تعليقه على بعض لعان الزوج ولانه فسخ ثبت بايمان مختلفين فلم يثبت بيمين أحدها كالفسخ لتحالف المتبايمين عند الاختلاف ، ويبطل ماذكروه بالفسخ بالعيب او العتق ، وقول الزوج اختاري وأمرك بيدك أو وهبتك لا هلك أو لنفسك وأشباه ذلك كثيراذا ثبت هذا فن قلنا أن الفرقة تحصل بالعانهما فلا تحصل الا بتفريق الحاكم لم يجز له أن يفرق بينها تحصل الا بعد الكل العان منهما ، وان قانا لا تحصل الا بتفريق الحاكم لم يجز له أن يفرق بينها

لاعن لنفيه مرة فلا بحتاج إلى لعان ثان ذكره الناضي فان أفر بالثاني لحقه هو والاول الذكر نادوان سكت عن نفيه لحقاه أيضاً فاما أن نفى الولد باللمان ثم ولد آخر بعد سنة أشهر فهومن حمل آخر فانه لا يجوز أن يكون بين ولدين من حمل واحد مدة الحمل وأو أنكن لم تكن هذه مدة حمل كامل فأن نفى هذا الولد باللمان أنتنى ولا ينتفي بغير اللمان لانه حمل منفرد وأن استاحقه أو ترك نفيه لحقه وأن كانت قد بانت باللمان لانه يمكن أن يكون قد وطئها بعد وضع الاول وأن لاعنها قبل وضع الاول فأت بولد ثم ولدت آخر بعد سنة أشهر لم يلحقه الثاني لانها بانت باللمان وأنقضت عدتها بوضع الاول وكان حملها الثاني بعد أنقضاء عدتها في غير نكاح فلم بحتج إلى نفيه

(فصل) فان مات أحد التوأمين أومانا معافله ان يلاعن لنني نسبهما وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه نسب الحي ولا يلاعن لنفي الحدلان الميت لا يصح نفيه باللمان فان نسبه قد انقطع بموته ولا حاجة الى نفيه باللمان كما لو ماتت امرأته فانه لأيلاعنها بعد موتها لقطع النكاح الكونه قد انقطع واذا لم ينتف الميت لم ينتف الحي لانها حمل واحد

ولنا إن الميت ينسب اليه فيفال ابن فلاز ويلزمه تجهيزه وتكفينه فكان له نفي نسمه واسقاط مؤنته كالحي وكما لوكان للميتولد

(فصل)قال المصنف رضي الله عنه (النااث) ان تكذبه الزوجة ويستمر ذلك الى انقضاء اللمان لان الملاعنة أنما تنتظم من الزوجين واذا ام تكذبه لم تلاعنه فلا يصح اللمان فان صدقته أو سكتت الا بعد كمال لعانهما فان فرق قبل ذلك كان تفريقه باطلا وجوده كعدمه وبهذا قال مالك، وقال الشافعي لاتقع الفرقة حتى يكمل الزوج لعانه، وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن اذا فرق بينهما بعد أن لاعن كل واحدمنها ثلاث مرات أخطأ السنة والفرقة جائزة، وان فرق بينهما بأقل من ثلاث فلفرقة باطلة لان من أتى بالثلاث فقد أنى بالا كثر فيتعلق الحسكم به

وانا أنه تفريق قبل تمام اللمان فلم يصح كما لو فرق بينهما لافل من ثلاث أو قبل الهان المرأة ولانها ايمان مشروعة لايجوز المحاكم إلحكم قبلها بالاجماع فاذا حكم لم يصح حكمه كايم نالختافين في البيع وكما قبل الثالث ولان الشرع انما ورد بالتفرق بعد كال السبب فلم بجزقبله كسائر الاسباب وماذ كروه تحكم لادايل عليه ولا أصل له نم يبطل ، اذا شهد بالدين رجل وامن أة واحدة أو بمن نوجهت عليه الميين اذا أتى بأ كثر حروفها وبالمسابقة اذا قال من سبق الى خمس اصابات فسبق الى تلاثة وبسائر الاسباب فاما اذا تهم المحان فلمحاكم أن يفرق بينهما من غير استئذانهما لان النبي على أن يفرق بينهما من غير استئذانهما لان النبي في زمن رسول الله بين المتلاعنين ولم يستأذنهما وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا ، عن امرأته في زمن رسول الله بينهما فألحق الولد بالمرأة ، وروى سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قل شهدت رسول الله فرق بينهما فالمنكاح باق بحاله أخرجها سعد . ومتى قائما أن الفرقة لا يحصل الا بتفريق الحاكم فلم يفرق بينهما فالنكاح باق بحاله لان ما يبطل النكاح لم يوجد فأشبه مالو لم يلاعن

لحقه النسب لان الولد للفراش وا عاينفي عنه باللمان ولم يوجد المان لا تتفاه شرطه فنني النسب لاحق به ولا لمان في قياس المذهب ثم ان كان تصديقها له قبل لمانه فلا لمان بينها لان اللمان كالبينة ا عا تقام مع الانكار فان كان بعد لمانه لم تلاعن هي لانها لا تحلف مع الاقرار وحكمها حكم ما لو امتنهت من غير إقرار ومهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي ان صدقته قبل لها نه فعليها الحد وليس لهان يلاعن إلا ان يكون له نسب ينفيه فيلاعن وحده وينتفي النسب بمجرد لمانه وان كان بعد لمانه فقدا نتفي النسب ولزمها الحد بناء على ان النسب ينتفي بمجرد لمانه وتقمر الفرقة وبجب الحد مان الحد بجب باقرار مرة وهذه الاصول تذكر في مواضها ان شاء الله تمالى ولو أقرت اربا وجب الحد ولا لمان بينها إذا لم يكن ثم نسب ينتفي وان رجمت سقط الحد عنها بغير خلاف علمناه وبه يقول الشافعي وأبو ثور وأسحاب الرأي فان الرجوع عن الاقرار بالحد، قبول وليس لهان يلاعن للحد فانه لم يجب عليه لتصديقها إياه فان أراد لمانها انفي نسب فليس له ذلك في جميع هذه الصور وهوظاهر قول الخرقي وقول أصحاب الرأي وقال الشافعي لمانها انفي نسب فليس له ذلك في جميع هذه الصور وهوظاهر قول الخرقي وقول أصحاب الرأي وقال الشافعي لمانها لنفي النسب فيها كانها لانها لوكانت عليفة فلمذبته ملك نفي ولدها فاذا كانت فاجرة فصدقته فلان يملك نفي ولدها أولى ووجه الاول ان نفي الولد اعا يكون بلمانها معا وقد تعذر اللمان منها فلان يملك نفي ولدها أولى ووجه الاول ان نفي الولد اعا يكون بلمانها معا وقد تعذر اللمان منها فلان علمان نفي ولدها أولى ووجه الاول ان نفي الولد اعا يكون بلمانها معا وقد تعذر اللمان منها لانها لا تستحلف على نفي ما تقربه فتعذر نفي الولد لتعذر سببه كما لو مات بعد القذف وقبل اللمان

(فصل) وفرقة اللعان فسخ وبهذا قال الشافعي ، وقال ابوحنيفةهي طلاق لانها فرقة منجهة الزوج تحتص النكاح فكانت طلاقا كالفرقة بقوله أنت طالق

ولنا أنها فرقة توجب تحريًا مؤبداً فكانت فسخاً كفرقه الرضاع، ولان اللعان ليس بصر يح في الطلاق ولا نوى به العالاق فلم يكن طلاق كسائر ماينفسخ به النكاح ولانه لوكان طلاقا بصر يح في الطلاق ولا نوى به العالمة فلم يكن طلاقا

لوقع بلعان الزوج دون لعان المرأة

(فصل) وذكر بعن أهل العلم أن الفرقة انما حصلت باللعان لان لعنة الله وغضبه قد وقع باحدها لتلاعنهما فن الذي سيانية قل عند الخامسة « أنها الموجبة » أي أنها توجب لعنة الله وغضبه ولا نعلم من هو منهما يقينا ففرقنا بينهما خشية أن يكون هو الملعون فيعلو امرأة غير ماهونة وهذا لا يجوز كا لا يجوز أن يعلو المسامة كافر ويمكن أن يقل على هذا أو كان عذا الاحمال منعامن دوام نكاحها لمنعه من نكاح غيرها فن هذا الاحمال متحقق فيه ، ويحتمل أن يكون الموجب الفرقة وقوع اللعنة والغضب باحدها غير معين فيفضي الى علو ماهون لغير ملعونة أو الى امساكه لماهونة مغضوب عليها ، ويحتمل أن سبب الغرقة النفرة الحاصلة من اساءة كل واحد منهما الى صاحبه فان الرجل ان كان صادفا فقد أشاع فحشها وفضحها على رءوس الاشهاد وأقامها مقام خزي وحقق الرجل ان كان صادفا فقد أشاع فحشها وفضحها على رءوس الاشهاد وأقامها مقام خزي وحقق عامها اللعنة والغضب وقطع نسب ولدها. وان كان كاذبا فقد أضاف الى ذلك بهنها وقذفها بهذه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن مات أحدهما قبل المان ورثه صاحبه ولحقه نسب الولد ولالمان)

وجملة ذلك أنه اذا قذفها ثم مات قبل لعانها أو قبل تمام لعانه سقط اللعان ولحقه الولد وورثنه في قول الجميع لان اللعان لم يوجد فلم يثبت حكمه وان مات بعد ان أكمل لعانه وقبل لعانها فكذلك وقال الشافعي تبين بلعانه ويسقط التوارث وينتفي الولد ويلزمها الحد الا ان تلتعن

ولنا أنه مات قبل إكمال الامان أشبه ما لو مات قبل إكمال النمائه وذلك لان الشرع انمار تبهذه الاحكام على اللمان النام والحكم لا يثبت قبل كمال سببه وأن ما نت المرأة قبل الامان فقدمات على الزوجية ويرثها في قول عامة أهل النهم وروي عن ابن عباس أن النمن لم يرث ونحو ذلك عن الشعبي وعكر مة لان اللمان يوجب فرقه تبين بها فيهنع النوارث كما لو النمن في حيامها

وانما أنها ماتت على الزوجية فورتها كما لو لم يلتمن ، ولأن اللمان سبب الفرقة فلم يثبت حكمه بعد موتها كالطلاق وفارق اللمان في الحياة فانه يقطع الزوجية على أنا نقول إنه لو لاعنها ولم تلتمن هي لم ننقطع الزوجية وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى فهاهنا أولى ، فان قيل فعندكم لو النعن من الولد الميت ونفاه لم يرثه فكذلك الزوجة ، قلنا لو التمن الزوج وحده دونها لم ينتف الولد ولم يثبت حكم اللمان على ما نذكره ثم الفرق بينها أنه إذا نفي الولد تبيئا أنه لم يكن منه أصلا في حال من الاحوال والزوجة قدكانت امرأته فيا قبل اللمان وإنما يزيل ، كاحها اللمان كما يزيله الطلاق فاذا ماتت قبل

الفرية العظيمة والمرأة ان كانت صادقة فقد أكذبته على رءوس الاشهاد وأوجبت عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد أفسدت فراشه وخانته في نفسها وألزمته العار والفضيحة وأحوجته الى هذا المقام الخزي فيصل لحل واحد منهما نفرة من صاحبه لما حصل اليه من اساءته لايكاد يلتئم لها معها حل ف قتضت حكمة الشارع بمحتام انفرقة بينهما و زالة الصحبة المتمحضة مفسدة ولانه ان كان كاذبا عليها فلا ينبغي أن يسلط على امسا كهامع ماصنع من القبيح اليها ، وان كان صادقا فلا ينبغي أن يمكها مع علمه بحالها ولهذا قال العجلاني كذبت عليها ان أمسكتها

(المسئلة الثانية) أنها تحرم عليه باللعان تحريما موبداً فلا تحل له وان أكذب نفسه في ظاهر المدهب ولاخلاف بين أهل العلم في أنه اذا لم يكذب نفسه لا تحل له الا أن يكون قولا شاذاً وأما اذا أكذب نفسه فالذي رواه الجاءة عن أحمد أنها لا تحل له أيضاً وجاءت الاخبار عن عربن الخطاب وعي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهم أن المتلاعنين لا يجتمعان ابداً و به قل الحسن وعطاء وجبر بن زيد وانت عي والزهري والحركي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبوعبيد وأبو ثور وأبو يوسف وعن أحمد رواية أخرى ان أكذب نفسه حات له وعاد فراشه بحاله وهي رواية شاذة شذ بها حنبل عن أصحابه قال أبو بكر لانعلم أحداً رواها غيره ، وينبغي أن تحمل هذه الرواية على ما ذا لم يفرق بينها الحاكم فاما مع تفريق الحاكم بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله هذه الرواية على ما ذا لم يفرق بينها الحاكم فاما مع تفريق الحاكم بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله

وجود ما يزيله فيكون موجوداً حال الموت فوجب النوارث وينقطع بالموت فلا يمكن انقطاعه مرة أخرى فان أراد الزوج الدان ولم تكن طالبت بالحد في حياتها لم بكن له أن يلتمن سواء كان ثم ولد يريد نفيه فله أن يلتمن، وهذا ينبني على أصل وهو أن اللمان إنما يكون مين الزوجين، فان لمان الرجل وحده لا يثبت به حكم وعنده بخلاف ذلك فأما ان كانت طالبت بالحد في حياتها فان أولياءها يقومون في اطلب به مقامها فان طولب به فله إسقاطه باللمان ، ذكره الماضي وإلا فلا قانه لا حاجة إليه مع عدم الطاب لأه لاحده ايه، وقال أصحاب الشافعي ان كل المرأة وارث غير الروج فله اللمان المسقط الحد عن نفسه والا فلا

(مسئلة) (وان مات الولد فله له اماما و نفيه لاز شروط اللمان تتحقق بدون الولد فلا تنتفي بموته)

(فصل) إذا مات المقذوف قبل المطالبة بالحد لم يكن اورثئه الطلب به ، وقال أصحاب الشافعي يورث وان لم يكن طالب به لقول النبي عَمَالِيَّهُ « ، ن ترك حقاً فلورثه » ولانه حق ثرت اله في الحياة يورث في الذا طالب به فبورث وإن لم يطالب به لحق القصاص

ولها أنه حيد تمتر فيه المطالبة فاذا لم يوجد الطاب من المالك لم يجب كح القطع في السرقة والحديث (المني والشرح السكير).

وقد ذكرنا أن مذهب البتي أن اللعان لايتعلق به فرقة وعن سعيد بن المسيب ان أكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب، وبه قال أبو حنيفة ومحمدبن الحسن لان فرقة اللعان عندهما طلاق وقال سعيد ابن جبر ان أكذب نفسه ردت اليه مادامت في العدة

ولنا ماروى سهل بن سعد قال مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً رواه الجوزجاني في كتابه باسناده وروي مثل هذا عن الزهري ومالك ولانه تحريم لاير تفع قبل الحد هالتكذيب فا يرتفع مدملك حريم لا مناء

والتكذيب فلم يرتفع بهما كبتحريم الرضاع

(فصل) فان كانت أمة فاشتراها ملاعنها لم تمحل له لان تحريم لم تحريم مؤبد فحرمت به على مشتريها كالرضاع ولان المطلق ثلاثاً اذا اشترى مطلقته لا تحل له قبل زوج واصابة فههنا أولى لان هذا التحريم مؤبد و تحريم الطلاق ليس بمؤبد ولان تحريم الطلاق يختص النكاح وهذا لا يختص به وهذا مذهب الشافعي

﴿ سَلَّهُ ﴾ قال (مان أكذب نفسه غيرا عليه الحد)

وجملة ذلك أنالرجل اذا تذف امرأته ثم أكذب نفسه فلها عليه الحد سواء أكذبها قبل لعانها أوبعده وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ولانعلم لهم مخالفا وذلك لان اللعان

يدل على أن الحق المتروك يورث وهذا ليس بمتروك ، وأما حق القصاس فانه حق يجبرز الاعتياض منه وينتقل الى المال بخلاف هذا ، فاما ان طالب به ثم مات فانه يرث العصبات من النسب دون غيرهم لانه حق ثبت لدنع المأر فاختص به العصبات كولاية النكاح ، وهذا أحد الوجوه لاصحاب الشافعي، ولى ثبت لله عبات فلهم استيفاؤه ، وان طلب أحدهم وحده فيه استيفاؤه وان عنا بعضهم لم يسقط وكان للباقين استيفاؤه : واو بقي واحد كان له استيفاه جميعه لانه حق يراد للردع والزجر الم يتبعض كماثر الحدود ولا يسقط باحقاط البعض لانه يراد لدفع العار عن المقذوف وكلواحد من العصبات يقوم منامه في استيفائه فيثبت له جميعه كولاية الذكاح ، ويفارق حتى القصاص لان ذلك يفوت الى بدل ولوأ اسقطناه همنا لسقط في غير العافي إلى غير بدل

(فصل) واذا قذف امرأته وله بينة تشهد بزناها فهو غير بين لهانها وبين إدامة البينة لانها سببان فكانت له الحيرة في إقامة أبها شاء كمن له بدين شاهدان وشاهد وامرأتان ولان كلواحدة منها يحصل بها مالا يحصل بالا نرى فأنه يحصل باللمان أني النسب الباطل ولا يحمل فاك بالبيئة ويحصل بالبيئة ثبوت زناها وإنامة الحد عليها ولا يحصل باللمان ، فأن لاعنها ونني ولدهائم أراد إقامة البيئة فله ذلك فإذا أقامها ثبت موجب اللمان وموجب البيئة، وأن أنام البيئة أولا ثبت الزنا وموجبه ولم ينتف عنه الولد فانه لا يلزم من الزناكون الولد منه، وأن أراد لعانها بعد ذلك وليس بينها ولد يوبد

أقيم مقام البينة في حق الزوج ذذا أكذب نفسه بان ان لعانها كذب وزيادة في هتكها وتكرار لقد فها فلا أقل من أن بجب الحد الذي كان واجباً بالقذف المجرد ذن عاد عن اكذاب نفسه وقال لي بينة أقيمها بزناها اوأراد اسقاط الحد عنه باللعان لم يسمع منه لان البينة واللعان لتحقيق ما قاله وقد أقر بكذب نفسه فلا يسمع منه خلافه وهذا فيها اذا كانت المقذوفة محصنة فان كانت غير محصنة فعليه التدرير

(فصل) وياحقه نسب الولد سواء كان الولد حياً أوميتاً غنياً كان أو فقيراً، وبهذاقال الشافعي وأبو ثور وقال الثوري اذا استلحق الولد الميت نظرنا ذن كان ذامال لم يلحقه لانه انمايدعي مالا وان لم يكن ذا مال لحقه، وقال أصحاب الرأي: ان كان الولد الميت ترك ولداً ثبت نسبه من المستلحق وتبعه نسب ابنه وان لم يكن ترك ولداً لم يصح استلحاقه ولم يثبت نسبه ولا يرث منه المدعي شيئاً لان نسبه منقطع بالموت فلم يصح استلحاقه ذذا كان له ولد كان مستلحقاً لولده و تبعه نسب الميت

ولنا أن هذا ولد نفاه باللعان فكن له استاحاقه كما لوكان حياً أوكان له ولد ولان ولد الولد يتبع نسب الولد وقد جعل أبوحنيفة نسب الولد نابعا لنسب ابنه فجعل الاصل تابعا للفرع وذلك باطل، فأما قول الثوري انه انما يدعي مالا قلنا انما يدعي النسب والميراث والمال تبع له ، فان قيل فهو

تهيه لم يكن له ذلك لان الحدقد اننق عنه باقامة البيئة فلا حاجة اليه وان كان بين هاولديريد تقيه فعلي قول القاضي له أن يلاعن وقد ذكر نا ذلك

(فصل) وان قذفها فطالبته بالحد فأقام شاهدين على اقرارها بالزنا سقط عنه الحد لأنه ثبث تصديقها اياه ولم بجب عنها لانه لا يجب الا باقرار أربع مرات ويسقط بالرجوع عن الاقرار قان لم يكن له بينة حاضرة نقال لي بينة غائبة أقيمها على الزنا أمهل اليومين والثلاثة لان ذلك قرب فان أن بالبينة والاحد بالا أن يلاعن اذا كان زوجا فان قال قذفتها وهي صغيرة فقالت قذفني وأنا كبيرة وأقام كل واحد منها بينة بما قال فها قذفان وكذلك ان اختافا في الكفر والرق أو الوقت لانه لا تنافي ينها الا أن يكونا مؤرخين تارمخاً واخداً فيسقطان في أحد الوحهين وفي الآخر يقرع بشها فن خرجت قرعته قدمت بينته

(نصل) فان شهد شاهدان أنه نذف فلانة وقذفها لم تقبل شهادتها لاعترافها بعداوت لهاوشهادة العدو لا تقبل على عدوه، وان أبرآه وزالت العداوة ثم شهدا عليه بذلك لم تقبل لانها ردت للتهمة فلم تقبل بعد كالفاسق أذا شهد فردت شهادته لفسقه ثم تاب وأعادها ، ولو أنها ادعيا عليه انه قذفها ثم أبرآه وزالت العدارة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت شهادتها لأنها لم بردا في هذه الشهادة ولو شهدا أنه قذف امرأنه ثم أدعياً بعد ذلك أنه قذفها فإن أضافا دعواهما الى ما قبل شهادتها، بطات شهادتهما

متهم في أن غرضه حصول الميراث قلنا ان انسب لا تمنع الهمة لحوقه بدليل أنه لوكان له أخ يعاديه فاقر بابن لزمه وسقط ميراث أخيه ولوكان الابن حياً وهو غني والاب فقير فاستاحقه فهو متهم في ايجاب نفقته على ابنه ويقبل قوله فكذلك ههنا، تم كان ينبغي أن يثبت انسب ههنا لانه حق للولدولا تهمة فيه ولا يثبت المين المين المين المنهمة ولا يلزم من انقطاع التبع انقطاع الاصل، قل القاضي ويتعلق باللعان أربعة أحكام: حقان عليه وجوب الحد ولحوق النسب وحقان له الفرقة والتحريم المؤبد فاذا أكذب نفسه قبل قوله فيا عليه فازمه الحد والنسب فلم يقبل فيا له فلم تزل الفرقة ولا التحريم المؤبد

(فصل) فان لم يكذب نفسه ولحن لم يكن له بينة ولا لاعن أقيم عليه الحد فان أقيم عليه المحمه فبذل اللمان وقال أنا ألاعن قبل منه لان اللمان يسقط جميع الحد فيسقط بعضه كالبينة ، فان ادعت زوجته أنه قذفها بالزنا فأنكر فأقامت عليه بينة أنه قذفها بالزنا فقال صدقت البينة وليس ذلك قذفا لان القذف الرمي بالزنا كذبا وأنا صادق فيا رميتها به لم يكن ذلك اكذابا لنفسه لانه مصرعلى رميها بالزنا وله اسقاط الحد باللمان، ومذهب الشافعي في هذا الفصل كمذهبنا، فان قال مازنت ولا وميتها بالزنا فقامت البينة عليه بقذفها لزمه الحد ولم تسمع بينته ولا لعائه ذمن عليه أحمد لان قوله مازنت تكذيب لابينة واللمان فلا تثبت له حجة قد أكذبها وجرى هذا مجرى قوله في الوديعة اذا ادعيت عليه فقال ماأودع تني فقامت عليه البينة بالوديعة فادعى الود او التلف لم يقبل ولو أجاب اذا ادعيت عليه فقال ماأودع تني فقامت عليه البينة فادعى الرد او التلف لم يقبل ولو أجاب بأنه ماله عندي شيء ولا يستحق على شيئا فقامت عليه البينة فادعى الرد او التلف قبل منه

لاعترافها أنه كان عدواً لها حين شهدا عليه وان لم يضيفا عالى ذلك الوقت وكان ذلك قبل الحميم عليه بشهادة عدوين وان كان بعد الحميم لم تبطل لان الحميم عليه بشهادة عدوين وان كان بعد الحميم لم تبطل لان الحميم قبل وجود الما نم كظهور الفسق عوان شهدا على أبيها أنه قذف امر أنه وأمنا لم تقبل شهادتها لإنهاردت في البحض للتهمة فوجب أن ترد في المكل عوان شهدا على أبيها أنه قذف ضرة أمها قبلت شهادتها وجذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم لاتقبل لانجها مجران الى أمهما نفما وهو أنه يلا منها فتبين ويتوفر على أمهما وليس بشيء لان لعانه لها ينبني على معرفه بزناها لا على الشهادة عليه عالا يمترف به وان شهدا بطلاق الضرة ففيه وجهان (أحدها) لا تقبل لانهما مجران إلى أمهما شعا وهو توفره على أمهما (والثاني) تقبل لانهما للهما نفعا

(فصل) ولو شهد شاهد أنه أقر العربية أنه قذفها وشهد آخر أنه أقر بذلك بالعجمية ثبتت الشهادة لان الاختلاف في العجمية والعربية عائد الى الافرار دون القذف ويجوز أن يكون القذف واحداً والافرار في مرتين ولذلك لو شهد أحدها أنه أقر يوم الخيس بقذفها وشهد آخر أنه أقبل بذلك أيوم الجمعة تمت الشهادة كما ذكرناه وأن شهد أحدها أنه إقذفها بالمربية وشهد آخر أنه فذفها

(مسئلة) قال (وإن قالم اوانتفي من ولدما وتم اللمان بينهما بتفريق الحاكم نفي عنه إنّا ذكره في اللمال)

وجملة ذلك أن الزوج اذا ولدت امرأته ولداً يمكن كونه منه فهو ولده في الحكم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد الفراش » ولا ينتفي عنه الا أن ينفيه باللمان التام الذي اجتمعت شروطه وهي أربعة :

(أحدها) أن يوجد اللعان منها جميعاً وهذا قول عامة أهل العلم، وقال الشافعي ينتني بلعائ الرأة الزوج وحده لان نفي الولد انما كان بيمينه والتعانه لابيمين الرأة على تكذيبه، ولا معنى ليمين الرأة في نفي النسب وهي تأبته وتكذب قول من ينفيه وانما لعانها لدرء الحد عنها كا قال الله تعالى (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين) ولنا أن النبي علي الله انها نفي الولد عنه بعد تلاعنها فلا يجوز النفي ببعضه كبعض لعان الزوج (والثاني) أن تكل ألفاظ اللعان منها جميعاً بعد تلاعنها فلا يجوز النفي ببعضه كبعض لعان الزوج قبل المرأة فان بدأ بلعان المرأة لم يعتد به، وبه قال (الشرط الثالث) أن يبدأ بلعان الزوج قبل المرأة فان بدأ بلعان المرأة لم يعتد به، وبه قال أبو ثور وابن المنذر. وفال مالك وأصحاب الرأي ان فعل أخطأ السنة والفرقة جائزة وينتفي الولد عنه

بالمجمية أو شهد أحدها أنه قذفها يوم الخيس وشهد الآخر أنه قذفها يوم الجهة أو شهد أحدها أنه أقر بقذفها بالعربية أو يوم الحيس وشهد الآخر أنه قذفها بالمجمية أو يوم الجمعة أو شهد أحدهاأنه أقر أنه قذفها بالمجمية أو يوم الجمعة أو يوم الجمعة أو يوم الجمعة أو يوم الجمعة أقر أنه قذفها بالمجمية أويوم الجمعة ففيه وجهان (أحدها) تسكل الشهادة وهو قول أبي بكر ومذهب أبي حثيفة لان الوقت ليس ذكر مشرطاً . في الشهادة بالقذف وكذلك اللسان فلم يؤثر الاختلاف فيه كما لو شهد أحدها أنه أقر بقذفها يوم الجمية المهربية وشهد إلا خرائه أقر بقذفها يوم الجمعة بالمعجمية

(والثاني) لا تكمّل الشهادة وهو مذهب الشافعي لانها قذفان ام تم الشهادة على واحد منها فلم يثبت كما لو شهد أحدها أنه تزوجها بوم الخيس وشهد الآخر أنه تزوجها أبوم الجمعة ،وفارق الافراد إلقذف فانه يجوز أن يكون المقر به واحداً أفر به في وقتين بلسانين

أَرْ . سئلة ﴾ (وان لاعن و نكات الزوجة عن اللمان خلي سبيلها ولحقه الولد فكره الحرقي وعن الحمد أنها تحيس حتى تقر أو نلاعن)

اذا لاعن امراته وامتنعت من الملاعنة فلا حد عليها والزوجية بحالها ، وبه قال الحسن والاوزاعي واصحاب الرأي ، وروي ذلك عن الحارث العكلي وعطاء الحراساني وذهب مكجول والشعبي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأبو اسحاق الحوزجاني وابن المنذر الى أن عليها الحد المول الله تعالى

لإن الله تعالى عطف لعانها على لعانه بالواو هي لاتقتضي ترتيبها ، ولان اللعان قد وجدمنها جميعاً فُتْشِه مالو رتبت ، وعند الشافعي لايتم اللعان الا بالترتيب الآنه يكني عنده لعان الرجل وحده لنفي الولد وذلك حاصل مع اخلاله بالترتيب وعدم كمال ألفاظ الله ن من الرأة

ولنا أنه أي بالعان على غير ماورد به الأرآن والسنة فلم يصحكا لو اقتصر على لفظة واحدة ولان لعان الرجل بينته لاثبات زناها و نغي ولدها ولعان المرأة الانكار فقدمت بينة الاثبات كتقديم الشهود على الايمان ، ولان لعان المرأة لدرء العذاب عنها ولا يتوجه عليها ذلك الا بامان الرجل فاذا قدمت لعانها على لعانه فقد قدمته على وقته فلم يصحكا لو قدمته على القذف

(الشرطالوابع) أن يذكر نفي الولدفي الامأن ذالم يذكر لم ينتف الأن يعيد اللعان ويذكر نفيه وهذا ظاهر كلام الخرقي واختيا القرضي ومذهب الشافعي وقال أبو بكر لا يحتاج الى ذكر الولد ونفيه وينتفي بزوال الفراش ولان حديث سهل بن سعد الذي وصف فيه اللعان لم يذكر فيه الولدوقال فيه ففرق رسول الله والمواتق بينها وقضى أن لا بدعى ولدها لأب ولا يرمى ولدها . رواه أبو داود . وفي حديث رواه مسلم عن عبد الله ان جلا لاعن امرأته على عند رسول الله بينها وألحق الولد بأمه

ولما ان من سقط حقه باللمان كان ذكره شرطاً كالرأة ولان غاية مافي اللعانأن يثبت زناها

(ويدرأ عنها المذاب أن تشهد أربع شهادات بالمة الهلم السكاذيين) والعذاب الذي يدرؤه عنها العالمها هو الحد المذكور في قوله تعالى (وليشهد عذا م الطاغة من المؤمنين) ولانه بلمانه حقق زياما فوجب عابها الحدكا لو شهد عايها أربعة

ولذا أنه لم يتحتق ذا عافلا يجب عليها الحدكانولم بلاءن و دايا ذلك أن تحقيق زناها لا بالسمع الهانهاولا الوج الوج الوج المدعلة الروج الوج المدعلة الماسمع المانهاولا وجب الحد على قاذفها ولانه الما يمين واما شهادة وكلاهم لا يثبت بها، وذلك لان المنكول يحتمل يثبت بذكولها لان الحد لا يثبت باذكول غانه يدرأ بالشبهات فلا يتبوز اثبات الحد الذي اعتبر في بينته ان يكون لشدة خفرها أو لا تقله على لسانها أو غير ذلك فلا يجوز اثبات الحد الذي اعتبر في بينته من العدد ضعف ما عتبر في سائر الله دود واعتبر في وتهم ان يصفوا صورة الفعل وان يصرحوا بالفظه وغير ذلك وبالفة في نفي الشبهات عنه وتوسلا الى اسقاطه، ولا يجوز ان يقضى فيه بالذكول الذي هو في نف ه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود ولا العقوبات ولا ماعدا الاموال مع ان الشافعي لا يرى القضاء بالذكول في شيء في كيف يقضي به في أعظم الامور وأبعدها ثبوتاً وأسرعها الشافعي لا يرى القضاء بالذكول في شيء في كيف يقضي به في أعظم الامور وأبعدها ثبوتاً وأسرعها على برآء شها أو في نم ولا يجوز أن يقضى فيه بهما لان مالاً يقضى فيه بالمين المفردة لا يقضى فيه بالمين

وذلك لا يوجب نفي الولد كما لو أقرت به أو قامت به بينة . فأما حديث سهل بن سعد فقد روي فيه وكانت عاملاً فأنكر حمايامن رواية البخاري. وروى ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمن رسول مقبولة. فعل هذا لابد من ذكر الولد في كل لفظة ومع اللعن في الخاصة لانها من لفضات اللمان وذكر الخرقي شرطأ خمناً وهو تفريق اخاكم بينها ومذاعلي الرواية التي تشترط تفويق الحاكم لوقوع الفرقة . فأما على الرواية الاخرى فلا يشترط تفريق الحاكم لنفي الولد كما لايشترط لدوء الحد عنه ولا المسخ اندكاح. وشرط أيضاً شرطاً سادساً وهو أن يكوف قد قذفها وهذا شرط اللمان

فانه لايكون الابعد القذف وسنذكر دان شاءالله تعالى

(فصل) وان ولدت امرأته توأدين وهو أن يكون بينهما دون ستة أشهر فاستاحق أحدهما وثغي الآخر القابه لان الحل الوادد لا يجوز أن يكون بعضه منه و بعضه من غيره . ذذا ثبت نسب أحدهما منه ثبت نسب الآخر ضرورة فجملنا مانفاه تابعاً لما استاء قه ولم نجمل ما أقر به تابعاً لما نفاه لأن النسب يحتاط لاثباته لا لنفيه ولهذا لو أتت اصأته بولد يمكن كون من غيره ألحقناه به احتياطًا ولم نقواهه عنه احتياطاً انفيه ؛ فان كان قد قذف أمها فعالبته بالحد فله اسقاطه باللمان ، وجكي عن القاضي أنه يحد ولا يملك استاط، باللمان وهو مذهب الشافعي لانه باستلحاقه اعترف بكذبه افي قذفه فل يسمع الكره بعد ذلك

مع النكول كسائر الحقوق ولان م في كل و احد منهما من انشبهة لاينتفي بضم أحدهما الى الآخرةان آحَمَال نكولها لفرط حيائمًا وعجزها عن اننطق باللهان في مجمع الناس لا يزول بلمان الزوج؛ والـذاب يجوز أن يكون الحبس او غيره فلا يت بين في الحد ، وان احتمل ان يكون هو المراد فلا يُتبت الحد بالاحتمال وقد يرجح ماذكرناه بتول عمر رضي الله عنه أن الرجم على من زفى وقد أحصر إذا كانت بينة اوكان الحل او الاعتراف نذكر موجبات الحر ولم يذكر اللعان

واختلفت الرواية فيمايصنع بها فروي إنها تحبسحتي تلتمن أو نقر اربعاً قال احمد فإن ابت المرأة ان تلتمن بعدالتعان الزوج اجبرتها عأيه وهبت ان احكم عايها بالرجم لأنها لو اقرت بسانها لم ارجمها اذارجعت فكيف اذاا بت اللعان ؛ ولا يـ قط النسب الابالتعائم، اجميعاً لان الفراش قائم حتى تلة بن و الولد للفراش قال القاضي هذه الرواية اصح وهذا قول من وانقنا في انه لاحد عليها وذلك لقول الله تعالى (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات) فيدل على أنها أذا لم تشهد لايدرا عنها العذاب

(والرواية الثانية) يخلى سبياما وهو قول ابي بكر لانه لم يجب عايها الحد فيجب تخاية سبياما كَالُو لَمْ تَكُمَلُ البينة، فأما الزوجيةفلا تزول والولد لاينتغي مالم يتم اللعان بينهما في قول عامة إهل العلم الا الشافعي فأنه قضى بالفرقة ونفي الولد بمجرد لعان الرجل على مانذكره

ووجه الاول انه لايلزم من كون الولد منه ائتفاء الزنا عنها كما لايازم من وجود الزنا منها كون الولد منه ولذلك لوأقرت بالزنا أو قامت به بينة لم يننف الولدعنه فلا تنافي بين لعائه وبين استلحاقه للولد، واناستلحق أحد التوأمين وسكت عن الآخر لحقه لانه لو نفاه للحقه فاذا سكت عنــه كان أولى ، ولان امرأته متى أتت بولد خقه ما لم ينفه عنه باللعان . وان نغى أحدهما وسكت عن الآخر لحقاه جميعاً . فان قيل ألا نفيتم المسكوت عنه لانه قد نفي أخه وهما حمل واحد ؟ قانا لحوق النسب مبني على التغليب وهو يثبت بمجرد الامكان وأن كان لم يثبت الوطء ولا ينتفي لامكان للنفي ف فترقا فان أتت. بولد فنفاه ولاعن لنفيـه ثم ولدت آخر لا قل من ستة شهر لم ينتف الله في باللعان الاول لان اللعان تناول الاول وحده ويحتاج في نفي الله في الله لعان ثان . وبحتمل نه ينتفي بنفيه من غير حاجة الى لعان أان لانها حمل و أ . د وقد لاعن لنفيه مرة فلا يحتاج الى لعان أان . ذكره القاضي فان أقر بالثاني لحقه هو والاول لما ذكرناه . وإن سكت عن نفيه لحقاء أيضاً فأما إن نفي الولد باللمان ثم أتت بولد آخر بعدستة أشهر فهذا من حمل آخر فانه لا بجوز أن يكون بين ولدين من حمل واحد مدة الحمل، ولو أمكن لم تكن هذه مدة حمل كامل ، فن نفي هذا أولد بالعان انتفي ولا ينتفئ بغير اللعان لانه حمل منفرد. وان استلحقه أو أرك نفيالحقه وانكانت قد بإنت باللعــان

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يعرض للزوج حتى تطالبه إمراته فان اراد اللعان من غير طابيها فان كان بينهما ولد يريد نفيه فله ذلك والا فلا)

يعني لايتعرض له باقامة الحد عليه ولا طاب اللعان منه حتى تطالبه زوجته بذلك فان ذلك حتى لها فلا يقام من غير طابها كسائر حقوقها وليس لوايها المطالبة عنها ان كانت مجنونة اومحجوراً عليها ولا لولي صغيرة وسيد امة المطالبة بالتعزير من اجابهما لان هذا حق ثبت للتشفئ فلاتقوم الغير فيه مقام المستحق كالقصاص، فأن اراد الزوج اللعان من غير مصابة نظرنا فان لم يكن هناك ولد يريد نفيه لم يكن له أن يلاعن؛ وكذلك كل موضع سقط فيه الحد مثل أن أقاء البينة بزنها أو أبراته من قذفها او حد لها ثم اراد العانها ولا نسب هناك ينفي فانه لايشرع العان وهذا قول اكثر اهل العلم ولا نعلم فيه مخالفاً الا بعض اصحاب الشافعي قالوا له اللاعنة لازالة الفراش والصحيح عندهم مثل قول الجاعة لان ازالة الفراش ممكنة بالطلاق والتحريم المؤبد ليس بتقصود شرع اللعان من اجله وأنمك جصل ضمناً . فأما ان كان «ناك ولد يريد نفيه فقال القاضي له ان يلاعن وهو مذهب الشافعيلان هلال بن امية لما قذف امراته واتى النبي مَتَالِينَ فأخبره ارسل النبي مَتَالِينُ اليها فلاعن بينهما ولمُرْكَن طالبته ولانه محتاج الى نفيه فيشرع له طريق اليه كما لو طالبته ولان نفي النسب الباطل حق له فلا يسقط برضاها به كما لو طالبت باللمان ورضيت بالوالد ويحتمل ان لايشرع اللمان ههنا كما لو قذفها فصدقته وهو قول اصحاب الراي لانه احد موجبي القذف فلا يشرع مع عدم المطالبة كالحد

لانه يمكن أن يكون قد وطئها بعد وضع الاول ، وان لاعنها قبل وضع الاول فأتت بولدتم ولدت آخر بعد ستة أشهر لم ياحقه الثاني لانها لبنت بالعان وانقضت عدتها بوضع الاول وكان حملها الثاني بعد انقضاء عدتها في غير نكاح فلم يحتج إلى نفيه

(فصل) وان مت أحد التوأمين أو ماتا معاً فله أن يلاعن لنفي نسبه اوبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه نسب الحي ولا بلاعن الا لنفي الحد لان الميت لا يصح نفيه باللمان فان نسبه قد انقطع بموته فلا حاجة الى نفيه باللمان كما لو ماتت امر أنه فا ناملا يلاعنها بعد ه وتها لقطع النكاح لكونه قد انقطع واذا لم ينتف الميت لم ينتف الحي لا نهما حمل واحد

ولناً أن الميت ينسب اليه فيقال 'بن فلان ويلزمه تجهيزه وتكفينه فكان له نفي نسبه واسقاط مؤنته كالحي وكما لوكان للميت ولد

﴿ مِـثَلَةً ﴾ قال (و إن أكذب نسه بعد ذلك لحنه الولد)

وجملة ذلك أن الرجل اذا لاعن إمرأته ونفى ولدها ثم أكذب نفسه لحقه الولد اذا كان حياً بغير خلاف بين أهل العلم وان كان ميتاً لحقه نسبه أيضاً في قول أكثر أهل العلم سواء كان له ولد

(فصل) فاذا تنم اللعان بينهما ثبت اربعة احكام (أحدها) سقوط الحد عنه او التعزير وأو قذفها برجل بعينه سقط الحد عنه لهما

وجملة ذلك ان الاعان اذا تم سقط الحد الذي اوجمه القذف عن الزوج اذا كانت الزوجة محصنة والتعزير ان لم تكن محصنة لان هلال بن امية قال: والله لا يعذبني الله عليها كالم يجلدني عليها ولأن شهادته اقيمت مقام بينته وبينته تسقط الحدكذلك لعانه ويحصل هذا بمجرد لعانه لذلك فان نكل عن الاعان او عن نمامه فعليه الحد وأن ضرب بعضه فقال انا الاعن سمع ذلك منه لان مااسقط كاله اسقط بعضه كالبينة ، ولو نكات الراة عن الملاعنة ثم بذلتها سمعت منها كالرجل فان قذفها برجل بعينه سقط الحد عنه لها اذا تم اللهان سواء ذكر الرجل في لعانه او لم يذكره وان لم يلاعن فلكل واحد منها المطالبة وايهما طالب تحدله دون من لم يطالب كالو قذف رجلا بالزنا بإمراة معينة وبهذا قال ابو حنيفة ومالك إلا في انه لا يسقط حده بلعانها

وقال بعض اصحابنا: القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حتى في المعالبة ولا الحد لان هلال بن امية قذف زوجتمه بشريك بن السحاء فلم يحده النبي والمحاب ولا عزره له . وقال بعض اصحاب الشافعي يجب الحد لها وهل يجب حد واحد او حدان؟ على وجهين ، وقال بعضهم لا يجب الاحد واحد واحد قولا واحداً ولا خلاف بينهم انه اذا لاعن وذكر الاجنبي في لعانه انه يسقط حكمه عنه وان لم يذكره فعلى وجهين

(المغني والشرح السكييز) (٦) (الجزء التاسع)

أو لم يكن وسواء خلف مالا أو لم يخلف وذلك لان النسب حق للرلد فاذا أقر به لزمه وسواء تقدم النخي وبطل النخي وبطل فرجب أن يلحقه نسبه بحكم النكاح الوجب للحوق نسبه به

(فصل) وا هذف على ثلاثة أضرب (واجب) وهو أن يرى امرأته تزني في طهر لم يطأها فيه فانه يلزمه اعتزالها حتى تنقضي عدتها فاذا ات بولد لستة أشهر من حين الزاف وأمكنه نفيه عنه لزمه هذفها و نفي ولدها لان ذلك يجري مجرى اليقين في أن الولد من الزاني فذا لم ينفه لحقه الولد وورثه وورث أقاربه وورثوا منه و نظر الى بناته واخواته وليس ذلك بجائز فيجب نفيه لازالة ذلك ولو أقرت بالزنا ووقع في قابه صدقها فهو كما لو رآها (الله نبي) أن يراها تزني أو يثبت عنده زناها وليس ثم ولد ياحقه نسبه أو ثم ولد لكن لا يعلم أنه من الزنا أو يخبره بزناها ثقة يصدقه أو يشيع في الناس أن فلاناً يفجر بفلانة ويشاهده عندها او داخلا اليها أو خارجا من عندها او يغلب على ظنه فجورها فهذا له قذفها لانه روي عن عبد الله أن رجلا أتى النبي التيلية فقال: أرأيت رجلا وجد معامراته رجلا فتكام جلدتموه ، او قال قاته ولان النبي التيلية لم ينكر عليه النبي المنات ولم ولان النبي التيلية لم ينكر على هلال والمجلاني قذفهما حين رأيا وان سكت جاز وهو أحسن لانه يمكنه فراقها بطلاقها ويكون فيه سترها وستر نفسه وليس ثم ولد يحتاج الى نفيه وهو أحسن لانه يمكنه فراقها بطلاقها ويكون فيه سترها وستر نفسه وليس ثم ولد يحتاج الى نفيه

ولنا أن اللمان بينة في احد العارفين فكان بينة في العارف الآخر كالشهادة ولان به حاجة إلى قذف الزاني لما أفسد عايه من فراشه وربما يحتاج إلى ذكره ليستدل بشبه الولد للمقذوف على صدق قاذفه كا استدل النبي مستحاء على صدق هلال بن امية بشبه الولد لشريك بن سحاء فوجب أن يسقط حكم قذفه ما أسقط حكم قذفه ما أسقط حكم قذفها قياساً له عايها

(فصل) فان تذف امرأته وأجنبية او أجنبياً بكامتين فعليه حدان لهما فيخرج من حدالاجنبية بالبينة خاصة ومن حدالزوجة بالبينة او اللمان وان قذفهما بكامة فكذلك الا انه اذا لم يلاعن ولم تقم بينة فهل يحد لهما حداً وأحداً او حدين على روايتين

(احداهما) يحد - داً واحداً وبه قال ابو حنيفة والشافعي في القديم وزاد ابوحنيفةسواء كان بكلمة أو بكايات لانهما حدود من جنس فوجب ان تتداخل كحد الزنا

(والثانية) ان طالبوا مجتمعين فحد واحد؟ وان طالبوا مفترقين فالحكل واحد حد لانهم اذا اجتمعوا في الطاب أمكن الغاؤهم بالحد الواحد واذا تذرقوا لم يمكن جعل الحد الواحد ايفاء لمن لم يطالب لانه لايجوز اقامة الحد له قبل المطالبة منه . وقال الشافعي في الجديد يقام لكل واحد حد بكل حال لانها حقوق لا دميين فلم تتداخل كالديون

ولنا انه اذا قذفهما بكلمة واحدة يجزيءحد واحد لانه يظهركذبه فيقذفه وبراءةعرضهمامن

(الحال الثالث) محرم وهو ماعدا ذلك من قذف أزواجه والاجانب فانه من الكبائر قال الله تعالى (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم) وقال الذي علي « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه على رءوس الاولين والآخرين » رواه ابو داود

قوله « وهو ينظر اليه » يعني يراه منه فكما حرم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم حرم على الرجل جحد ولده ولا يجوز قذفها بخبر من لايوثق بخبره لانه غير مأمون على الكذب عليها ولا برؤيته رجلا خارجا من عندها من غير أن يستفيض زناها لانه يجوز أن يكون دخل سارقا او هاربا او لحاجة او لغيرض فاسد فلم يمكنه ولا لاستفاضة ذلك في الناس من غير قرينة تدل على صدقهم لاحتمال أن يكون أعداؤها أشاعوا ذلك عنها وفيه وجه آخران يجوز لان الاستفاضة قوى من خبرالثقة ولا بمخالفة الولد لون والديه أو شبهها ولا بمنه بغير والديه لما روى أبو هريرة قال : جاءرجل من بني فزارة الى النبي من بني فزارة الى النبي من ابل؟ » قال ان امرأي جاءت بولد اسود . يعرض بنفيه فقال له النبي من بني فزارة الى النبي من ابل؟ » قال نهم قال نهم قال من أورق؟ »قال ان فيها من أورق؟ »قال ان فيها أورقا قال «فأنى أناها ذلك؟ » قال عمى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسى أن يكون نزعه فيها أورقا قال «فهذا عسى أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عسم أن يكون نزعه عرق قال «فهذا عليه كله شهر المه المهر المه و المهر فيه المهر المهر قال «فهر فيه المهر المهر فيه المهر فيه المهر في المهر فيهر المهر فيه المهر في المهر فيهر المهر فيهر المهر فيهر فيهر في المهر فيهر فيهر المهر فيهر فيهر في المهر فيهر المهر فيهر المهر فيهر في المهر فيهر في المهر فيهر المهر فيهر في المهر فيهر المهر فيهر في المهر فيهر المهر فيهر المهر في المهر في المهر فيهر المهر في المهر في المهر في المهر فيهر في المهر في المهر

رميه بحد واحد فأجزأ كما لوكان القذف لواحد ، واذا قذفهما بكامتين وجب حدان لانهما قذفان الشخصين فوجب لكل واحد حدكما لو قذف الثاني بعد حد الارل وهكذا الحكم فيما اذا قذف أجنبيتين او أجنبيات والتفصيل فيه على ماذكرناه

(فصل) وان قال لزوجته يازانية بنت الزانية فقد قد فها و تذف امها بكامة بن والحركم في الحد لها على مامضى من التفصيل فيه فان اجتمعتا في المالية فغي أيتهما يقدم وجهان

(أحدهما) الام لان حقها آكد لكونه لايسقط الا بالبينة ولان لها فضيلة الامومة

(والثاني) تقدم البنت لانه بدأ بقذفها ومتى حد لاحداها ثم وجب عليه الحدالاخرى لم يحد حتى يبرأ جلده من حد الاولى فان قيل ان الحد ههنا حق لا دمي فلم لايوالى بينهما كالقصاص ف نه لو قطع يدي رجلين قطعنا يديه لها ولم نؤخره ؟ قلنا لان حد القذف لايتكرر بتكرر سببه قبل اقامة حده فالموالاة بين حدين فيه تخرجه عن موضوعه والقصاص يجوز ان يقطع أطرافه كاما في قصاص واحد فاذا جاز لواحد فلاثنين اولى

« مسئلة » (الثاني الفرقة بينهما وعنه لا يحصل حتى يغرق الحاكم بينهما)
وجلة ذلك أن القرقة بين المتلاعنين لا يحصل الا بتلاعنهما جيماً وهل يعتبر تفريق الحاكم؟ فيه
روايتان (احداهما) لا يعتبر وان الفرقة تحصل بمجرد لعالمهما وهي اختيار أي بكر وقول مالك واثي

عرق » قال ولم يرخص له في الانتفاء منه. متفق عليه . ولان الناس كلهم من آدم وحواء وألوانهم وخلقهم مختلفة فلولا مخالفتهم شبه والديهم لكانوا على خلقة واحدة ولان دلالة الشبه ضعيفة ودلالة ولادته على الفراش قوية فلا يجوز ترك القوي لمعارضة الضعيف ولذلك لما تنازع سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ورأى النبي علي النبي عليه شبها بينا بعتبة ألحق الولد بالفراش وترك الشبه وهذا اختيار أبي عبدالله بن حامد وأحد الوجهين لا سحاب الشافعي

وذكر القاضي وأبوالخطاب ان ظاهر كلام أحمد جواز نفيه وهو آلوبه اثاني لاصحاب الشافعي لقول النبي ولي النبي والمحلول الدال المحاب الشافعي في النبي والمحلول النبي والمحلول النبي والمحلول النبي والمحلول المحال المحال المحال المحلول المح

وعن أبي سعيد انه قال يارسول الله انا نصيب من انساء ونحب الانمان افنعزل عنهن ؟ قال « ان

عبيد وابي ثور وداود وزفر و ابن المنذر؛ وروي ذلك عن ابن عباس لما روي عن عرر رضي الله عنه أنه قال: المتلاعنان يفرق بينهما ولا يحتمعان أبداً رواه سعيد ولانه معنى يقتضي التحريم المؤبد فلم يقف على حكم الحاكم كالرضاع ، ولان الفرقة لو لم تحصل الا بتفريق الحاكم لساغ ترك التفريق اذا كرهاه كالتفريق للعنت والاعسار ولوجب ان الحاكم اذا لم يفرق بينهما أن يبتى الذكاح مستحراً ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لاسبيل الم عليها » يدل على هذا وعلى هذا تفريقه بينها بمعنى اعلامه لها حصول الفرقة

(والثانية) لا يحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما وهو ظاهر كلام الحرقي وقول اصحاب الراي لقول ابن عباس في حديثه ففرق رسول الله عليه الله المسكتها وهذا يقتضي ان الفرقة لم يحصل قبله وفي حديث عويمر قال كذبت عليها يارسول الله المسكتها فطاقها ثلاثاً قبل ان يأه ره رسول الله عليها وهذا يقتضي امكان امساكها وأنه وقع طلاقه ولوكانت الفرقة وقعت قبل ذلك لما وقع طلاقه ولا امكنه امساكها ولان سبب هذه الفرقة يتوقف على الحاكم فالفرقة المتعلقة به لا تقع الا محكم حاكم كفرقة العنة وعلى كلتا الروايتين لا يحصل الفرقة قبل تمام لعانهما ، وقال الشافعي بحصل الفرقة بلعان الزوج وحده وان لم تتيقن المراة لانها فرقة حاصلة بالقول فتحصل أبقول الزوج وحده كالطلاق ، قال شيخناً ولا نعلم احدا وافتي الشافعي على هذا القول فتحصل بقول الزوج وحده كالطلاق ، قال شيخناً ولا نعلم احدا وافتي الشافعي على هذا القول فتحصل بقول الزوج وحده كالطلاق ، قال شيخناً ولا نعلم احدا وافتي الشافعي على هذا القول .

الله اذا قضى خلق نسمة خلقها » ولانه قد يسبق من الماء ما لا يحس به فتعلق. وأما ان كان لا يطؤها الا دون الفرج أو في الدبر فأتت بولد فذكر أصحابنا انه ليس له نفيه لانه لا يأمن أن يسبق الماء الى الفرج فيعلق به وهذا أحد الوجهين لا صحاب الشافعي وهو بعيد لانه من أحكام الوطء في الفرج فلا يتعلق بما دونه كسائر الاحكام ودلالة عدم الوطء في الفرج على انتفاء الولد أشد من دلالة عنافة الولد لون والديه ، فأما ان وجد أحد هذه الوجوه التي ذكرنا مع الزنا ويحتمل كونه منه أو من الزاني مثل ان زنت في طهو أصابها فيه أو زنت فلم يعتزلها ولكنه كان يعزل عنها أو كان لا يطؤها الا دون الفرج أو كان الولد شبهاً بالزابي دونه لزمه نفيه لان هذا مع الزنا يوجب نسبته الى الزاني بدليل ان النبي من الولد شبهاً بالزابي دونه لا ين معرفته لا ناها فلا يحل له قذفها ولا لعانها وقذفه اياها . وأما اذا أتت زوجته بولد فشك فيه من غير معرفته لزناها فلا يحل له قذفها ولا لعانها لما تقدم من حديث الفراش والعاهر الحجر فاها سلم نفيه لان الولد الفراش والعاهر الحجر

وفصل) فان أكرهت زوجته على الزنا في طهر لم يصبها فيه فأتت بولد يمكن أن يكون من الواطىء فهو منه وليس للزوج قذفها بالزنا لان هذا ايس بزنا منها . وقياس المذهب انه ليس له نفيه ويلحقه النسب لان نفي الولد لا يكون الا باللمان ومن شرط اللمان القذف ولان اللمان لا يتم الا بالمان الرأة ولا يصح اللمان من المرأة ههذا لا نها لا تكذب الزوج في اكراهها على ذلك وهذا قول أصحاب الرأي

وحكي عن البي انه لا يتعلق بالعان فرقة لما روي ان العجلاني لما لاعن امراته طلقها الملاثا فأنفذه رسول الله على الله على الفرقة لما نفذ ظلاقه وكلا انقولين لا يصح لان النبي على الله بين المتلاعنين رواه عبدالله بن عر وسهل بن سعد اخرجهما مسلم وقال سهل فكانت سنة لمن كان بعدها ان يفرق بين المتلاعنين ، وقال عر المتلاعنان يفرق بينهما مم لا يجتمعان ابداً ، واما انقول الآخر فلا يصح لان الشرع أعا ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكونان متلاعنين بامان احدها وأعا فرق الذي على النبي على الله الله العان منهما فاقول بوقوع الفرة وبله تحكم يخالف مدلول السنة وفعل النبي على المنافق العان لا يقتضي فرقة فانه اما أيمان على زناها أو شهادة بذلك ولولا ورودالشرع بها بعد لعانهمافلا يجوز تعليقها على بعض لعان الزوج ولا نه فسخ ثبت لا يمان محتلفين فلم يثبت يمين احدها كالفسخ على المتبايعين عند الاختلاف ويبطل ماذكروه بالفسخ بالعيب أوالعتق وقول الزوج اختاري نفسك أو أمرك بيدك أو وهبتك لاهلك أولنفسك وأشباه ذلك كثير

اذا ثبت هذ فان قيل ان القرقة تحصل بالهانهما فلا تحصل الا بعد أكال اللمان بيتهما وان قلنا لا تجصل الا بتفريق الحاكم. لم يجز له ان يفرق بينهما الا بغد كال لعالمهما فان فرق قبل ذلك كان

وذَكر بعض عابنا في ذلك روايتين (احداهما) له نفيه باللمان لانه محتاج الى نفيه فكان له نفيه كما لو زنت مفاوعة . وهذا مذهب الشافعي وهذا إنما يصح عند الشافعي لانه يرى نغي الولد بلمان الزوج وحده . وأما من لا يرى ذلك فلا يصح عنده النفي بالمان هيهنا والله تعالى أعلم

(مسئلة ﴾ قال (وان نفى الحمل في النعاله لم ينف عنه حتى ينفيه عندوضهما له و يلاعن)

اختلف أصحابنا فيما اذا لاعن امرأته وهي حامل ونفي حمايرًا في لعانه . فقال الخرقي وجماعة لاينتفي الحمل بنفيه قبل الوضع ولاينتفي حتى يلاعنها بعد الوضع وينتفي الولد فيه، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة لان الحل غير مستيقن بجوز أن يكون ربحا أوغيرها فيربير نفيه مشروطاً بوجوده ولا يجوز تمايق اللمان بشرط، وقال مالك والشافعي وجماعة من أهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محتجبن بحديث هازل وأنه نفي حمامًا فنفاه عنه النبي تُنتيب وألحقه بالاول ولاخفاءباً نه كان حملا ولحذا قل النبي مُثَلِّقٌ «الفاروها فن جابت به» كذا وكذا قل ابن عبدالبر الآثار الدالة على سحة هذا القول كثيرة وأوردها ولان الحمل مظنون بإمارات تدل عايه ولهذا ثبتت للحامل أحكام تخالف بها الحائل من النفقة والفطر في الصيام وترك اقامة الحدعايها وتأخيرالقصاص عنها وغير ذلك مايطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بمدوضعه وهذا القول هوالصحيب لموافقته ظواهر الاحاديث وما خلف الحديث لايعبأ به كائناً ما كان ، وقال أبو بكر ينتفي الولا

تفريقه باطلا وجوده كعدمه . ومهذا قال مالك وقال الشافعي لاتقع الفرقة حتى يكمل لازوج لعانه وقال الوحنيَّفة ومحمد بن الحسن اذا فرق بينهما بعد ان لاعن كلِّ واحد منهما ثلاث مرات اخطأ السنة والفرنة حائزة وان فرق بينهما بأقل من ثلاث فالفرقة باطلة لان من اتى بالثلاث ففد اتى بالا كثر فتماقي الحكم به

ولنا انه تفريق تبل تمام العان فلم يصح كما لو فرق بينهما لاقل من ثلاث او قبل لعان المرأة ولانها ايمان مشروعة لايجوز ناحاكم الحكم قبالها بالاجماع فاذا حكم لم يصح حكمه كايمان المحتلفين في البيع وكما قبل اثلاث ولان الشرع انما ورد بالتغريق بعد كال السبب فلم يجز قبله كسائر الاسباب وماذ كروه يحكم لادايل عايه ولا على له ثم يبطل ما اذا شهد بالدين رجل وامرأة واحدة او بمن توجهت عليه الممن اذا أتى بأكثر حروفها وبالمسابقة اذا قال من سبق الى خمس اصابات فسبق الى ثلاثة و بسائر الاسباب فأما اذا تم اللعان فللحاكه ان يفرق بينهما من غير استثذائهما لان النبي والله فرق بين النالاعنيز ولم يستأذنهما وروى مالك عن ذفع عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمن رسولُ الله عَلَيْنِي وانتنى من ولدها فنرق رسول الله منات بينهما والحق الولد بالمرأة وروى تتفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قالم شهدت رسول الله عَيْكِ فرق بين التلاعنين أخرجهما.

بزوال الفراش ولا بحتاج الى ذكره في اللعان احتجاجا بظاهر الاحاديث حيث لم ينقل فيها نفي الحمل ولا التعرض لنفيه ، وقذذ كرنا ذلك فاما من قال ان الولد لاينتفي الا بنفيه بعد الوضع فانه يحتاج في نفيه الى اعادة اللعان بعد الوضع ، وقال ابو حنيفة ومن وافقه ان لاعنها حاملا ثم أتت بالولد لزمه ولم يتمكن من نفيه لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهده تد بانت بالهانها في حال حامها ، وهذا في الزامه ولدا ليس منه وسد باب الانتفاء من أولاد آلزنا والله تعالى قد جعل له الى ذلك طريقا فلا يجوز سده و الما تعتبر الزوجية في الحال التي أضاف الزنا اليها فيه لان الولدالذي جعل له الى ذلك طريقا فلا يجوز سده و الما تعتبر الزوجية في تاك الحال فلك نفي ولدها والله أعلم تأني به يلحقه اذا لم ينفه فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجة في تاك الحال فلك نفي ولدها والله أعلم المنه أما المنها في المناب نفيه قال لا يصح الاقرار به كالمولود و اذا استاح قه لم يلامه عنه المناب المنابعة بعد الوضع ومن قال لا يصح المستاحا قه وذلك تقمر عابد الوضع فرع بعد الوضع ومن قال لا يصح بدليل حديث الملاعنة وذلك تتمر عابعد الوضع فرع بناب فعلى هذا الو استاحقه مم نفاه بعد وضعه كان له ذلك فاما ان سكت عنه فلم ينفه ولم يسناحقه لم يلزمه عند أحد عامنا قوله لان بعد وضعه كان له ذلك فاما ان سكت عنه فلم ينفه ولم يسناحقه لم يلزمه عند أحد عامنا قوله لان بعد وضعه كان له ذلك فاما ان سكت عنه فلم ينفه ولم يسناحقه لم يلزمه عند أحد عامنا قوله لان

سعيد ومتى قلنا أن الفرقة لأتحصل الا بتفريق الحاكم فلم يفرق بينهما فالنكاح بحاله باق لان ما يبعال النكاح لم يوجد فأشبه مالو لم يلاعن

(فصل) وفرقة اللمان فسخ وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة هي طلاق لانها فرقة من قبل

الزوج تختص النكاح فكان طلاقا كالفرقة بقوله انتطااني

ولنا انها فرقة توجب تحريما مؤبداً فكانت فسخاً كفرقة الرضاع ولان الامان ليس بصريح في الطلاق ولانوى به الطلاق فلم يكن طلاقا كسائر ماينفسخ به النكاح ولانه لوكان طلاقا لوقع بامان الزوج دون لعان المرأة

(فصل) ذكر بعض اهل العلم أن الفرقة أما حصات باللمان لان اهنة الله وغضبه قدو قع باحدها اللاعنهما فأن النبي علي الله وغضبه ولا الماعنه من هو منهما فأن النبي علي الله وغضبه والمامسة «انها الموجب الماء الله وغضبه ولا نعلم من هو منهما يقيناً ففرقنا بينهما خشية أن يكون هو الماءون فيعلو أمرة غير مامونة وهذا لا يجوز كما لا يجوز أن يعلو السلمة كافر ويمكن إزيقال على هذا لوكان هذا الاحتال مانعا من دوام نكاحها لمنعه من نمكاح غيرها فأن هذا الاحتمال متحقق فيه ويحتمل أن يكون الموجب الفرقة وقوع العنة أو الغضب باحدها غير معين فينضي الى علو مامون غير مامونة أو الى امساك مامونة مغضوب عابيها أو الغضب باحدها غير معين فينضي الى علو مامون غير مامونة أو الى امساك مامونة مغضوب عابيها

بَرَكُهُ يَحْتُمُلُ أَنْ يَكُونَ لَانُهُ لَا يَتَّحَقَّقُ وَجُودُهُ اللَّا أَنْ يَلاعَنُهُا فَانَ أَبا حَنَيْفَةً أَلزُمُهُ الولد على ماأسافناه (فصل) واذا ولدت امرأته ولداً فسكت عن نفيه مع امكانه لزمه نسبه ولم يكن له نفيه بعد ذلك ، ومهــذا قال الشافعي قال أبو بَرَر لا يتقدر ذلك بثلاث بل هو على ما جرت به العادة ان كان ليلا فحتى يصبح وينتشر الناس، وان كان جائعاً أو ظاآن فحتى يأكل او يشرب او ينامان كان ناعساً أو يلبس ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصليان حضرة الصلاة ويحرز ماله انكانغير محرز وأشباه ذلك من أشغاله فإن أخره بعد هذا كله لم يكن له نفيه ، وقال ابوٍ حنيفة له تأخير نفيهِ يوما ويومين استحسانا لان النغي عقيب الولادة يشق فقدر باليومين لقلته ، وقال أبو يوسف ومحمد يتقدر بمدة النفاس لانها جارية مجرى الولادة في الحـكم ، وحكي عن عطاء ومجاهد ان له نفيه مالم يعترف به فكان له نفيه كحالة الولادة

ولنا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فمكان على الفور كخيار الشفعة ، وقول النبي مُتَلِيْنُ « الولد للفراش»عام خرج منه ما انفقنا عايه مع السنة الثابتة فما عداه يبقى على عموم الحديث، وما ذكره ا بو حنيفة يبطل بخيار الرد بالعيب والاخذ بالشفعة وتقديره بمدة النفاس تحكم لادليل عليه ، وما قاله عطاء يبطل أيضاً بما ذكرناه ، ولا يلزم القصاص لانه لاستيفاء حق لالدفع ضرر ولا الحمل لانه لم يتحقق ضرره اذا ثبت هذا فهل يتقدر الخيار.في النفي بمجاس العلم او بامكان النفي على وجهين بناء

ويحتمل ان سبب الفرقة "نفرة الحاصلة من اساءة كل واحد م"بهما الى صاحبه فأن الرجل ان كان صادقا فقد اشاع فاحشتها وفضحها غلى رءوس الاشهاد واقامها مقام خزي وحقق عليها الغضب وتعلع نسب والدها وانكان كذباً فقد اضاف الى ذلك بهما وقذفها مهذهاالهريةالعظيمة والمرأة ان كانت صادقة فقد أكذبته على رءوس الاشهاد واوجبت عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد افسدت فراشه وخانته في نفسها والزمته اللمان والفضيحة واحوجته الىهذ المقام المخزي غصل لكل واحدمنها نفرة من صاحبه لما حصل اليه من اساءة لأيكاد يلتم لهما معها حال فاقتضت حكمة الشارع التزام الفرقة بينهما وازالة الصحبة المتمحضة مفسدة ولانه انكان كاذبا عليها فلاينبغي أن يسلط على امساكها مع ماصنع من القبيـح اليها و أن كان صادقا فلاينبغي أن يمسكها مع علمه بحالها ولهذا قلاامجلاني كذبت عليها ان امسكتها

«مسئلة» (الثالث: التحريم المؤبد وعنه انه أن أكذب نفسه حات له)

ظاهر المذهب أن الملاعنة يحرم على الملاعن تحريما مؤبداً فلا تحل له وأن اكذب نفسه ولا خلاف بين اهل العلم في أنه أذا لم يكذب نفسه أنها لأتحل له ألا أن يكون قولا شاذا فن أكذب نفسه فالذي رواه الجاعة عن احمد انها لأنحل له ايضا وجاءت الأخبار عن عور وعلي وابن مسود رضي الله عنهم ان المتلاعنين لا يجتمعان ابدآ وبه قال الحسن وعطاء وجابر بنزيد والنخعي والزهري

على المطالبة بالشفعة فان أخر نفيه عن ذلك ثم ادعى أنه لا يعلم بالولادة وأمكن صدقه بأن يكون في موضع بخنى عليه ذلك مثل ان يكون في محلة أخرى فالقول قوله مع يمينه لأن الاصل عدم العلم وإن لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل لان ذلك لا يكاد يخفي عليه وإن قال علمت ولادته ولم أعلم أن لي نفيه ، أو علمت ذلك ولم أعلم أنه على الفور وكان ممن يخفي عليه ذلك كعامة الناس قبل منه لا ن هذا مما يخفي عليه وأشبه ما لوكان حديث عهد باسلام ، وإن كان فقيها لم يقبل ذلك منه لانه هما لا يخفي عليه كثير من الاحكام ، وقال لانه مما لا يخفي عليه كثير من الاحكام ، وقال نعب نعبا لا يقبل لا يقبل فلا يقبل فلا يقبل من الحامة ؟ على وجهن ، وإن كان له عذر يمنعه من الحضور لنفيه كالمرض والحبس أو الاشتغال بحفظ مال يخاف ضيعته أو بملازمة غريم بخاف فوته أو غيبته نظرت فان كانت مدة ذلك قصيرة فأخره إلى الصبح ، وإن كان له عذر يمنعه الله به يمنزلة من علم ذلك ليلا فأخره إلى الصبح ، وإن كانت تتطاول فأمكنه التنفيذ إلى الحاكم كا ليمعث اليه من يستوفي عليه اللهان والنفي فلم يقدر على نفيه فان لم يمكنه أشهد على نفسه أنه ناف لولد امرأته فان لم يفعل بطل خياره لانه إذا لم يقدر على نفيه فان لم يمكنه أشهد على نفسه أنه ناف لولد امرأته فان لم يفعل بطل خياره لانه إذا لم يقدر على نفيه كان الاشهاد قائمًا مقامه كما يقيم المريض الفيئة بقوله بدلا عن الفيئة بالجاع فان قال لم أصدق نفيه كان الاشهاد وزكان مستفيضاً منتشراً لم يقبل قوله . وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر عنه نظرت وزكان مستفيضاً منتشراً لم يقبل قوله . وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر منه وركان مستفيضاً منتشراً لم يقبل قوله . وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر عنه نظرت وزكان مستفيضاً منتشراً لم يقبل قوله . وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر عنه نظرت وزكان مستفيضاً من المه كان يقبل قوله . وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر عنه نظرت وزكان مستفيضاً من المه كان المناه كان المناه كان المنه كان الم

والحرى أنه ان أكذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله وهي رواية شاذة شذبها حنبل عن أمحد رواية أخرى أنه ان أكذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله وهي رواية شاذة شذبها حنبل عن أصحابه قال أبو بكر لا نعلم أحداً رواها غيره. قال شيخنا وينبغي أن تحمل هذه الرواية على مااذا لم يفرق الحاكم بحاله عنويق الحاكم بعنهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله. وقد ذكرنا أن مذهبالبتي أن اللهان لا يتعلق به فرقة وعن سعيد بن المسيب ان أكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب. وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لان فرقة اللهان عندهما طلاق وقال سعيد بن جبير ان أكذب نفسه ردت اليه مادامت في العدة.

ولنا ما روى سهل بن سعد قال مضت السنة في المثلاعنين أن يفرق بينها ثم لا يجتمعان أبداً . رواه الجوزجاني باسماده في كتابه وروي مثل هذا عن الزهري ومالك ولانه تحريم لايرتفع قبل الحد. والتكذيب فلم يرتفع بهما كتحريم الرضاع

ه مسئلة ﴾ (وإذا قلنا تحل له باكذاب نفسه فان لم يكن وجد منه طلاق فهي باقية على النه كاح)
لان اللعان على هذا القول لا يحرم على التأبيدوانما يؤمر بالطلاق كما يؤمر المولي به إذا لم يأت
بالفيئة فاذا لم يأت بالطلاق بقي النه كاح بحاله وزال الاجبار على الطلاق لتكذيبه نفسه كما نو امتنع .
(الجزء التاسع)

العدالة لم يقبل وإلا قبل. وإن قال لم أعلم أن علي ذلك قبل قوله لانه مما بخنى. وإن علم وهو غائب فأ مكنه السير فاشتغل به لم يبطل خياره. وإن أقام من غير حاجة بطل لانه أخره لغير عذروان كانت له حاجة تمنعه من السير فهو على ما ذكر ما من قبل. وإن أخر نفيه لغير عذر وقال أخرت نفيه رجاء أن يموت فأستر عليه وعلى بطل خياره لانه أخر نفيه مع الامكان لغير عذر

وفصل) فإن هنيء به فأمن على الدعاء لزمه في قولهم جميعاً . وإن قال أحسن الله جزاءك أو بارك الله عليك أو رزقك الله مثله لزمه الولد وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي لا يلزمه لانه جازاه على قصده ، وإذا قال رزقك الله مثله فليس ذلك اقراراً ولا متضمناً له

وانا أن ذلك جُواب الراضي في العادة فكان اقراراً كالتأمين على الدعاء وإن سكت كان إقراراً ذكره أبو بمكر لان السكوت صلح دال على الرضى في حق البكر وفي مواضع أخرى فهمنا أولى. وفي كل موضع لزمه الولد لم يمكن له نفيه بعد ذلك في قول جماعة أهل العلم منهم الشعبي والنخعي وعمر ابن عبد العزيز ومالك والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي. وقال الحدين لهأن يلاعن لنفيه ما دامت أمه عنده يصير لها الولد ولو أقر به والذي عليه الجمهور أولى ذنه أقر به فلم يملك جحده كما لو يانت منه أمه ولائه أقر بحق عليه فلم يشمل منه جحده كسائر الحقوق

المولى من الفيئة فأحمر بالطلاق فعاد فأجاب إلى الفيئة . وإن وجد منه طلاق دون الثلاث فله رجعتها كالمطلقة دون الثلاث بغير عوض

﴿ مسئلة ﴾ (الرابع انتفاء الولد عنه بمجرداللعان ذكره أبو بكر وينتني عنه حماياوإن لم يذكره وقال الحرق لا ينتني حتى يذكره في اللعان)

وجملة ذلك أن الزوج إذا ولدت امرأته ولداً يمكن أن يكون منه فهو ولده في الحسكم لقول رسول الله عليه الولد للفراش وللعاهر الحجر » ولاينتفي عنه إلا أن ينفيه بالاهان التام الذي اجتمعت شروطه وهي أربعة (أحدها) أن يوجد الاهان منها جميعاً وهذا قول عامة أهل العلم: وقال الشافعي ينتفي بلعان الزوج وحده لان نفي الولد انما كان بيمينه والتعانه لا بيمين المرأة على تدكذيبه ولا معنى لهين المرأة في نفي النسب وهي تثبته وتكذب قول من ينفيه وانما لعانها لدرء الحد عنها كان الله تعالى (ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكانين)

ولنا ان النبي عَلَيْكَ انها نفى الولد عنه بعد تلاعنها فلا يجوز النفى ببعضه كبعض لعان الزوج (الثاني) أن يكمل اللعان منهما جميعاً

(الثالث) ان يبدأ الزوج باللمان قبل المرأة فان بدأت باللهان قبله لم يعتد به وبه قال ابو ثور وابن المنذر. وقال مالك واصحاب الرأي ان فعل أخطأ السنة والفرقة جائزة وينفي الولد عنه لان الله تعالى عطف لعانها على لعانه بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً ولان اللمان قد وجدمنهما جميعاً فأشهه

(مسئلة) قال (ولو جاءت امرأته بولد فقال لم تزن ولكن ايس هذا الولد مني فهو ولده في الحكم ولاحدعليه لها)

وجملة ذلك أن المرأة إذا ولدت فقال زوجها ليس هذا الولد مني أو قال ليس هذا ولدي فلا حد عليه لان هذا ليس بقذف بظاهره لاحتمال أنه يويد أنه من زوج آخر أو من وطء بشبهة أو غير ذلك ولكنه يسئل فأن قال زنت فولدت هذا من الزنا فهذا قذف يثبت به اللعان، وأن قال أردت أن لايشبهني خلقاً ولا خلقاً فقالت بل أردت قذفي فالقول قوله لأنه أعلم عراده لاسياإذا صرح بقوله لم تزن، وأن قال وطئت بشبهة والولد من الواطيء فلاحد عليه أيضاً لانه لم يقذفها ولا قذف واطئها، وإن قال أكرهت على الزنا فلا حد أيضاً لانه لم يقذفها ولا لعان في هذه المواضع لانه لم يقذفها ومن شرط اللعان القذف ويلحقه نسب الولد ومهذا قال أبو حنيفة

وذكر القاضي أن في همذه الصورة الآخرة رواية أخرى ان له اللعان لانه محتاج الى نفي الولد بخملاف ما اذا قال وطئت بشبهة فانه يمكن نفي النسب بعرض الولد على القاذفة فيستغى بنلك عن اللعمان فلا يشرع كما لا يشرع لعان أمته لما أمكن نفي نسب ولدها بدعوى الاستبراء وهذا مذهب الشافعي

ولنا ان اللمان أنما ورد به الشرع بعد القذف في قوله تمالى (والذين يرمون أزواجهم ولم

مالو رتب ، وعند الشافعي لايتم اللعان إلا بالترتيب الا أنه يكفي عنده لعان الرجل وحده لنفي الولد وذلك حاصل مع اخلاله بالترتيب وعدم كمال ألفاظه من المرأة

ولنا أنه أنى باللمان على غير ماورد به القرآن والسنة فلم يصح كما لو اقتصر على لفظة واحدة ولان لعان الرجل ببينة الاثبات زناها ونفي ولدها ولعان المرأة للانكار فقدمت بينة الاثبات لتقديم الشهود على الايمار ولان لعان المرأة لدرء العذاب عنها ، ولا يتوجه عليها ذلك الابلعان الرجل فاذا قدمت لعانها على لعانه فقد قدمته على وقته فلم يصح كما لو قدمته على القذف

(الرابع) أن يذكر نفي الولد في اللعان فان لم يذكره لم ينتف إلا أن يعيد اللعان ويذكر نفيه وهذا ظاهر كلام الخرقي واختيار القاضي ومذهب الشافعي ، فاذا قل أشهد بالله إنيلن الصادقين فيا رميتها به من الزنا يقول وما هذا الولد ولدي ، وتقول هي أشهد بالله لقد كذب فيا رماني به من الزنا وهذا الولد ولده في كل لفظة ، وقال الشافعي لا تحتاج المرأة إلى ذكره لانها لا تنفيه

ولنا أنها أحد الزوجين فكان ذكر الولد شرطًا في لعانه كالزوج وقال ابوبكر لا يحتاج الى ذكر الولد ونفيه وينتنى بزوال الفر اش لان حديث سهل بن سعد الذي وصف فيه اللعان لم يذكر فيه الولد وقال فيه ففرق رسول الله عَلَيْكِيْ بينهما وقضي أن لا يدعى ولدها لابولا يرمى ولدها رواه ابوداود

يكن لهم شهداء الا أنفسهم) الآية ، ولما لاعن النبي عَلَيْكُيْ بين هلال وامرأته كان بعد قذفه إياها وكذلك لما لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته كان بعد قذفه اياها ولا يثبت الحكم الافي مثله، ولان نفي اللعان أنما ينتفي به الولد بنمامه منهما ولا يتحقق اللعمان من المرأة ههنا ، فأما ان قال وطئك فلان بشبهة وأنت تعلمين الحال فقد قذفها وله لعانها ونفي نسب ولدها ، وقال القاضي ليس له نفيه باللعان وكذلك قال أصحاب الشافعي لانه يمكنه نفي نسبه بعرضه على القافة فأشبه مالو قال واشتبه عليك أيضاً

ولنا انه رام لزوجته فيدخل في عموم قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) ولانه رام لزوجته بالزنا فلك لعانها ونفي ولدها كما لوقل زنى بك فلان وماذ كروه لا يصح فانه قد لا يوجد قافة وقد لا يعترف الرجل بما نسب اليه او يغيب او يموت فلا ينتفي الولد، وإن قال ماولدته وانما التقطته او استعرته فقالت بل هو ولدي منك لم يقبل قول المرأة إلا ببينة وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي لان الولادة يمكن إقامة البينة عليها والاصل عدمها فلم تقبل دعواها من غير بينة كالدين. قال القاضي وكذلك لا تقبل دعواها للولادة فيما إذا على طلاقها بها ولا دعوى الامة لها لتصير بها ام ولد ويقبل قولها فيها لتقضي عدتها بها ، فعلى هذا لا ياحقه الولد الا أن تقيم بينة وهي امرأة مرضية تشهد بولادتها له فاذا ثبت ولادتها له لحقه نسبه لانه ولد على فراشه والولد للفراش

وفي حديث رواه مسلم عن عبدالله أن رجلا لاعن امرأة على عهد رسول الله عَيْسَالِيَّهُ فَفَرَقَ النَّبِي عَيْسَالِيَّهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَيْسَالِيُّهُ وَمُولَ اللهِ عَلَيْهِ وَمُولَى اللهِ عَلْمُ عَلَيْهِ وَمُولَى اللهِ عَيْسَالِهُ وَمُولَى اللهِ عَيْسَالِيّ

ولنا أن من سقط حقه باللعان كان ذكره شرطا كالمرأة ولان غاية ما في اللعان أن يثبت زناها وذلك لا يوجب نفي الولد كالو اقرت به اوقامت به بينة فأما حديث سهل فقد روي فيه فكانت حاملا فأ نكر هماهامن رواية البخاري وروى ابن عرث رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله علي في النهو فقل هذا لا بد من ولدها ففرق رسول الله علي المنه وألحق الولد بالمرأة والزيادة من الثقة مقبولة فعلى هذا لا بد من ذكر الولد في كل لفظة ومع اللعن في الخامسة لا نها من لفظات المعان وذكر الخرق شرطا خامساً وهو تفريق الحاكم بينهما وهذا على الرواية التي تشترط تفريق الحاكم بينهما لوقوع الاخرى أما على الرواية التي تشترط تفريق الحاكم بينهما لوقوع الاخرى النكاح وشرط أيضاً شرطا سادسا وهو أن يكون قد قذفها وهذا من شروط المعان وقد ذكرناه

فصل) متى كان اللمان لنفي الولد اشترط ذكره وقد مضى ذلك قال يشترط أن يقول هذا الولد من زنى وليس هو مني وهو مذهب الشافعي لانه قد يريد بقوله ليسهو مني يعني خلقاً وخلقا وللد من زنى وليس هو مني وهو مذهب الشافعي لانه قد يعتقد أن الوطء في النكاح الفاسد زنا فأكدنا بذكرهما جميعاً ولنا أنه نفي الولد في اللمان فانتفى به كما لو ذكر اللفظين وماذكروه من التأكيد تحكم بغير دليل

وذكر القاضي في موضع آخر أن القول قول المرأة لقول الله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله لهن في أرحامهن) وتحريم كتمانه دليل على قبول قولها فيه ولانه خارج من المرأة تنقضي به عدتها فقبل قولها فيه كالحيض ولانه حكم يتعلق بالولادة فقبل قولها فيه كالحيض فعلى هذا النسب لاحق به فهل له نفيه باللعان ؟ فيه وجهان

وأحدها) ليس له نفيه لان انكاره لولادتها إياه اقرار بانها لم تلده من زنافلا يقبل انكاره لدلك لانه تكذيب لنفسه (والثاني) له نفيه لانه رام لزوجته وناف لولدها فكان له نفيه باللمان كغيره (فصل) ومن ولدت امرأته ولداً لا يمكن كونه منه في النكاح لم يلحقه نسبه ولم يحتج إلى نفيه لانه يعلم أنه ليس منه فلم يلحقه كما لو أتت به عقيب نكاحه لها وذلك مثل أن تأتي به لدون ستة أشهر من حين تزوجها فلا يلحقه كما لو أتت به عقيب نكاحه لها وذلك مثل أن تأتي به لدون ستة قبل أن يتزوجها فلا يلحقه به في قول كل من عامنا قوله من أهل العلم لاننا نعلم أنها علقب به قبل أن يتزوجها وإن كان الزوج طفلا له أقل من عشر سنين فأتت امرأته بولد لم يلحقه لأنه بوجد ولد لمثله ولا يمكنه الوط. وإن كان له عشر فحمت امرأته لحقه ولدها لقول الذي عشية واضر بوهم على الصلاة لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع » وقال القاضي يلحق به إذا أتت به لتسعة أعوام و نصف عام مدة الحمل لان الجارية يولد له لتسع فكذاك الغلام، وقال بو بكر لا يلحقه حتى يبلغ لان الولد انما يكون من الماء ولا ينزل حتى يبلغ

ولا ينتني اللعان بضم إحدى اللفظتين إلى الاخرى أنانه اذا اعتقد أنه من وطء فاسد واعتقد أن ذلك زنا صح منه أن يقول اللفظين جميعاً وقد يريد انه لايشبهني خلقاً ولا خلقاً وأنه من وطء فاسد ومسئلة ﴾ (وإن نني الحمل في التعانه لم ينتف حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن) اختلف أصحابنا في ذلك فقال الحرق وجماعة لاينتني الحمل بنفيه قبل الوضع ولا ينتني حتى يلاعنها بعد الوضع وينتني لولد فيه وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة لانا الحمل عير مستيقن يجوز أن يكون وجماعة من أهل الحجاز يصح نني الحمل وينتني علم العان بشرط وقال مالك والشافعي وجماعة من أهل الحجاز يصح نني الحمل وينتني عنه محتجين بحديث هلال بن أمية وانه نني حملها فنفاه عنه النبي عيلية وأليقة والفروها فان جاءت به كذا وكذا » وتأل ابن عبد البر الآثار الدالة على صحة هذا القول كثيرة وأوردها ولان الحمل مظنون بإمارات تدل عليه ولهذا ثبت للحامل أحكام تخالف فيها الحائل من النفقة والفطر في الصيام و ترك إقامة الحد عليها وتأخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل في الصيام و ترك إقامة الحد عليها القول الصحيح لموافقته ظواهر الاحاديث وما خالف الحديث لا يعبأ به كائناً ماكان وقال ابو بكر ينتني الولد بزوال الفراش ولا يحتاج إلى ذكره في المهان احتجاجا بظاهر الاحاديث حيث لم ينقل فيها نني الحل ولا التعرض لنفيه فا ما من قال إن الولد لا ينتني إلا بنفيه بعد الوضع فانه يحتاج إلى إعادة فيها نني الحل ولا التعرض لنفيه فا ما من قال إن الولد لا ينتني الإبنفيه بعد الوضع فانه يحتاج إلى إعادة

ولنا أنه زمن يمكن البلوغ فيه فيلحقه الولد كالبالغ. وقد روي أن عمرو بن العاص و ابنه عبدالله لم يكن بينهما إلا اثنا عشر عاما. وأمر النبي على التفريق بينهم دليل على إمكان الوطء الذي هو سبب الولادة. وأما قياس الغلام على الجارية فغير صحيح فان الجارية يمكن الاستمتاع بها لتسع عادة والغلام لا يمكنه الاستمتاع لتسع وقد تحيض لتسع وما عهد بلوغ غلام لتسع. ولو تزوج رجل امرأة في مجلس ثم طلقها فيه قبل غيبته عنهم ثم أتت امرأته بولد لستة أشهر من حين المقد أو تزوج مشرقي بمغربية ثم مضت ستة أشهر وأتت بولد لم يلحقه وبذلك قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة يلحقه في علم لان الولد انما يلحقه بالعقد ومدة الحمل . ألا ترى أنه م قاتم اذا مضى زمان الامكان لحق الولد وإن علم إنه لم يحصل منه الوطء

ولنا أنه لم يحصل امكان الوطء بهذا العقد فلم يلحق به الولد كزوجة ابن سنة أو كما لو ولدته لدون ستة أشهر وفارق ماقام وا عليه لان الامكان اذا وجد لم يعلم آنه ليس منه قطعاً لجواز أن يكون وطئها من حيث لا يعلم ولا سبيل لنا إلى معرفة حقيقة الوطء فعلقنا الحركم على امكانه في النكاح ولم يجز حذف الامكان عن الاعتبار لانه اذا انتنى حصل اليقين بانتفائه عنه فلم يجز إلحاقه به مع يقين كونه ليس منه وإن ولدت امرأة مقطوع الذكر والانثيين لم يلحق نسبه به في قول عامة أهل العلم لانه يستحيل منه الانزال والايلاج . وإن قطعت أنثياه دون ذكره فسكذلك لانه لا ينزل ما يخلق منه الولد . وقال أصل بلا يلحقه النسب لانه يتصور منه الايلاج وينزل ماء رقيقاً

اللمان بعد الوضع وقال ابو حنيفة ومن وافقه إن لاعنها حاملا ثم أتت بولد لزمه ولم يته كن من نفيه لان اللمان لا يكون إلا بين زوجين وهذه قد بانت بامانها في حملها وهذا فيه إلزامه ولداً ليس منه وسدباب الانتفاء من أولاد الزناو الله تعالى قد جعل له إلى ذلك سبيلا وطريقا فلا يجوز سده وانما تعتبر الزوجية في الحال التي أضاف اليها الزنا فيه لان الولد الذي يأتي به ياحقه اذا لم ينفه فيحتاج إلى نفيه وهذه كانت وجة في تلك الحال فملك نفيه والله أعلم

(فصل) فإن استلحق الحمل فمن قال لايصح نفيه قال لايصح استلحاقه وهو المنصوص عن احمد ومن أجلز نفيه قال يصح استلحاقه وهو مذهب الشافعي لأبه محكوم بوجوده بدليل وجوب النفقة ووقف الميراث فصح الاقرار به كالمولود واذا استلحقه لم يملك نفيه بعد ذلك كالو استلحقه بعد الوضع ومن قال لايصح استلحاقه قال لو صح استلحاقه لزمه بترك نفيه كالمولود. ولايلزمهذلك بلاجماع ولان للشبه أثراً في الاستلحاق بدليل حديث الملاعنة وذلك مختص بما بعد الوضع فاختص على الاستلحاق به فعلى هذا لو استلحقه ثم نفاه بعد وضعه كان له ذلك فأما إن سكت عنه فلم ينفه ولم يستلحقه لم يلزمه عند أحد عكمنا قوله لان تركه يحتمل أن يكون لانه لايتحقق وجوده إلا أن يلاعنها فلن ألم حنيفة ألزمه الولد على ماأسلفناه

وقال بعضهم يلحقه بالفراش وهو غلط لان الولد إنما يلحق بالفراش اذا أمكن . ألا ترى انها اذا ولدت بعد شهر منذ تزوجها لم يلحقه وههنا لا يمكن لفقد المني من المسلول وتعذر إيصال المني إلى قعر الرحم من المجبوب . ولا معنى لقول من قال نجوز أن تستدخل المرأة مني الرجل فتحمل لان الولد مخلوق من مني الرجل والمرأة جميعاً ولذلك يأخذ الشبه منها وإذا استدخلت المني بغير جماع لم تحدث لها لذة نمني بها فلا يختلط منها ولو صح ذلك لكان الاجنبيان الرجل والمرأة اذا تصادقا التها استدخلت منيه وإن الولد من ذلك المني يلحقه نسبه وما قال ذلك احد .

(فصل) وان طلق امرأته وهي حامل فوضعت ولداً ثم ولدت آخر قبل مضي ستة أشهر قهم من الزوج لاننا نعلم انها حمل واحد فاذا كان أحدهما منه فالآخر منه . وانكان بينهما أكثر من ستة أشهر لم يلحق الزوج وانتنى عنه من غير لعان لانه لايمكن أن يكون الولدان حملا واحدا وبينهما مدة الحمل فعلم أنها علقت به بمدزوال الزوجية وانقضاء العدة وكونها أجنبية فهي كسائر الاجنبيات

(فصل) ومن شرط نفي الولد أن لأيوجد منه دليل على الاقرار به فان أقر به لم يملك تفيه في قول جاعة أهل العلم منهم الشعبي والنخبي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشاقعي وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وان أقر بتوأمه أو نفاه وسكت عن توأمه لحقه نسبه ولم يكن له نفيه وقدذكرناه ولانه إذا اقر بأحدهما كان اقرارا بالآخر إذ لا يمكن ان يعلم الذي له منهما فاذا نفي الأخير كان رجوعا عن اقراره فلا يقبل منه ومثله إذا نفاه وسكت عن توأمه.

﴿ مسئلة ﴾ (وان هنيء به فسكت كان اقرارا ذكره ابو بكر)لانالسكوت صلح دال على الرضا في حتى البكر فهمنا اولى .

﴿ مستلة ﴾ (فان أمن على الدعاء لزمه في قولهم جميعا)

ذان قال أحسن الله جزاءك او بارك الله عليك او رزقك لله مثله زمه الولد وبهذا قال ابوحنيفة وقال الشافعي لا يلزمه لانه جازاه على قصده واذا قال رزقك الله مثله فليس ذلك اقرار اولامتضمنا له . ولنا أن ذلك جواب الراضي في العادة فكان اقرارا كالتأمين على الدعاء .

﴿ مسئلة ﴾ (و ان اخر نفيه مع امكانه نزمه نسبه ولم يكن له نفيه بعد ذلك) .

وبهذا قال الشافعي قال ابو بكر لايتقدر ذلك بثلاث بل هو على ماجرت به العادة انكان ليلا في يصبح وينتشر الناس وانكان جائما او ظمآنا فحتى يأكل او يشرب او ينام انكان ناعسا او

وان طلقها فاعتدت بالاقراء ثم ولدت ولداً قبل مضي ستة اشهر من آخر اقرائها لحقه لاننا تيقنا الهما لمحمله بعد انقضاء عديها ونعلم انها كانت حاملا به في زمن رؤية الدم فيلزم ان لايكون الدم حيضاً فلم تنقض عديها به وان انت به لا كثر من ذلك لم يلحق بالزوج وهذاقول بيالهمكان سريج . وقال غيره من اصحاب الشافعي يلحق به لانه يمكن ان يكون منه والولد يلحق بالامكان ولنا انها انت به بعد الحكم بانقضاء عديها في وقت يمكن ان لايكون منه فلم يلحقه كما لو انقضت عديها بوضع الحل وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية او العدة واما بعدهما فلا يكتفى بالامكان للحاقه وإنما يكتفى والله كان لنفيه وذلك لان الفراش سبب ومع وجود السبب يكتفى بالامكان المفياء واناه ها اللهمكان المحاقة وإنما فاذا انتفى السبب وآثاره فينتفي الحكم لانتفائه ولا يلتفت إلى مجرد الامكان والله المها فاذا انتفى السبب وآثاره فينتفي الحكم لانتفائه ولا يلتفت إلى مجرد الامكان بائناً انتفى عنه بغير لمان لاننا علمنا أنها علقت به بعد زوال الفراش بوان كان رجهياً فوضته لاكثر من أربع سنين منذ انقضت العدة ففيه روايتان (إحداهما) لا يلحقه لانها لم تعلق به قبل طلاقها فأشبهت البينونة عوان وجات في السكنى وانفقة والطلاق والظهار والايلاء والحل في رواية فأشبه ماقبل الطلاق

(فصل) فان غاب عن زوجته سنين فبالهتها وفاته ذعتدت ونكحت نكاحا صحيحا في الظاهر

يلبث ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة ويحرز ماله انكان غير محرز وأشباه هذا من أشغاله فان آخره بعد هذا كاه لم يكن له نفيه وقال أبو حنيفة له تأخير نفيه يوما ويومين استحسانا لان النفي عقيب الولادة يشق فقدر باليومين لقلتها ، وقال أبو يوسف ومحمد يتقدر بمدة النفاس لانها جارية مجرى الولادة في الحكم . وحكي عن عطاء ومجاهد أن له نفيه ما لم يعترف به كحالة الولادة .

ولذا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فكان على الفور كخيار الشفعة ولان قول النبي عليه «الولد للفراش» عام خرج منه مااتفقنا عليه مع السنة الثابته فه عاعداه يبقى على عموم الحديث وما ذكره أبو حنيفة يبطل بخيار الرد بالعيب والاخذبالشفعة وتقديره بمدة النفاس تحكم لادليل عليه وما قاله عطاء يبطل أيضا بماذكرناه ولايلزم عليه القصاص فانه لاستيفاء حتى لالدفع ضرر ولا الحمل لانه لم يتحقق ضرره وهل يتقدر الخيار في النفي بمجلس العلم أوبامكان النفي ،على وجهين بناء على المطالبة بالشفعة همره مسئلة ﴿ وفان قال أخرته رجاء موته لم يعذر بذلك ويبطل خياره لأنه أخر مع نفيه إمكانة إنهبر عدر)

ودخل بها الثاني وأولدها اولاداً ثم قدم الاول فسخ نكاح ثمني وردت الى الاول وتعتد من الثاني ولها عليه صداق مثاما والاولاد له لانهم ولدوا على فراشه . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول الثوري واهل العراق وابن ابي ليلي ومالك وأهل الحجاز والشافعي واسحاق وأبي توسف وغييرهم من اهل العلم الا ابا حنيفة قل: الولد للاول لانه صاحب الفراش لان نكاحه صحيح ثابت ونكاح الثاني غير ثابت فأشبه الاجنبي

ولنا أن الثاني انفرد بوطئها في نكاح يلحق النسب في مثله فكان الولد له دون غيره كولد الامة من زوجها يلحقه دون سيدها و فارق الاجنبي فانه ايس له نكاح

(فصل) وان وطيء رجل امر قلازوج لها بشبه فأتت بولد لحقه نسبه وهذا قول الشافعي وأبي حنيقة . وقل القرضي وجدت بخط الجبكر انه لاياحق به لان المسب لاياحق الا في نكاح عجيج او فاسد او ماك او شبهة ماك ولم يوجد شي من ذلك ولانه وط، لايستند الى عقد فلم ياحق الولد فيه بالوط ، كانزنا والصحيح في المذهب الاول

قل احمد : كل من درأت عنه الحمد الحقت به نولد . ولانه وطء اعتقد الواطيء حله فلحق به انسب كالوطء في اند حر الفاسد . وفارق وطء الإنا فانه لا يعتقد الحل فيه . ولو تزوج رجلان اختين فغلط بهما عند الدخول فزفت كل واحدة منها الى زوج الاخرى فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطيء لانه وطء يعتقد حله فاحق به النسب كالوطء في نكاح فاسد

اذا اخر نفيه ثم ادعى أنه لم يعلم بالولادة وامكن صدقه بان يكون في مكان بخفي عليه ذلك كن هو في محملة ثم ادعى أنه لم يعلم بالولادة وامكن صدقه بان يكون في مكان بخفي عليه ذلك كن هو في محملة اخرى فلقول قوله مع بمينه لان الاصل عدم العلم في لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم قبل لان ذلك لا يكاد يخفي عليه وأن قال علمت ولادته ولم أعلم أن لي نفيه أو علمت ذلك أو لم اعلم أنه على الفور وكان من يخفي عليه وأن قال كمامة الناس قبل منه لان هذا مما يخفي عليهم فأشبه مالوكان حديث عهد باسلام فإن كان فقيها لم يقبل منه لانه مما لا بخفي عليه ويقبل من المعتمل أن يقبل منه لان الفقيه بخفي عليه كثير من الاحكام وقال اصحابنا لا يقبل ذلك من الفقيه ويقبل من الناشى، ببادية وحديث العمد بالاسلام ويقبل من سائر الناس وفيه وجه آخر أنه لا يقبل والاول أولى الناشى، ببادية وحديث العمد بالاسلام ويقبل من سائر الناس وفيه وجه آخر أنه لا يقبل والاول أولى مسئلة في (وان اخره لغيبة أو مرض أو شي، يمنعه ذلك لم يسقط نفيه)

و جُملة ذلك انه اذا كان له عذر يمنعه من الحضور لنفيه كالمرض والحبس او الاشتغال بحفظ مال يخاف ضيعته او بملازمة غريم بخاف فوته او غيبته نظرت فان كانت مدة ذلك قصيرة فاخره الى الحضور ليزول عذره لم يبطل نفيه لانه بمنزلة من علم ذلك ليلا فأخره الى الصبح وان كانت (المغنى والشرح الكبير) (م) (الجزء التاسع)

وقال ابوبكر لايكون الولد للواطيء واتما يكون للزوج وهذا الذي يقتضيه مذهب ابي حنيفة لان الولد للفراش. واننا ان الواطيء انفرد بوطنها فيما يلحق به النسب فلحق به كما لولم تكن ذات زوج وكما لو نزوجت امرأة المقود عند الحكم بوفاته ثم بان حيًّا . والخبر مختوص بهذا فنقيس عليه ما كان في معناه . وإن وطئت امرأته او امته بشبهة في طهر لم يصبها فيه فاعتزلها حتى اتت بولد لستة اشهر من حين الوطء لحق الواطيء وانتفي عن الزوج من غير لعمان. وعلى قول ابي بكر وأبيحنيفة يلحق الزوجلان الولد للفراش .وإن انكر الواطيء الوطء فالفول قوله بغير يمين ويلحق نسب الولد بالزوج لانه ٧ يمكن الحاقه بالمنكر ولا تقبل دعوى الزوج في قطع نسب الولد. وان اتت بالولد لدون ستة اشهر من حين الوطء احق الزوج بكل حال لاننا نعلم نه ليس من الواطيء. وأن اشتركا في وطئها فيطور فأتت بولد يمكن ان يكون منهما لحق الزوج لان الوار الفراش وقد امكن كونه منه . وان ادعى الزوج انه من الواطيء فقال بعض اصحابنا يعرض على الله فة معهم، فيلحق بمن ألحقته منهما فان الحقته بالواطيء لحقه ولم يملك نفيه عن نفسه وانتفىعن الزوج بغير امان وان الحقتمه بالزوج لحق ولم يملك نفيه باللعان في اصح الروايتين (والاخرى) له ذاك وان الحقته بهما لحق بهذا ولم بماك الواطيء نفيه عن نفسه وهل يملك الزوج نفيه باللمان :على روايتين . وان لمنوجد قافة او انكر الواطيء الوطء او اشتبه على القافة لحقالزوج لان المقتضي للحاق النسب به متحقق ولم يوجد ما يعارضه فوجب اثبات حكه . و يحتمل ان ياحق الزوج بكل حال لان دلالة قول القافة ضعيفة ودلالة الفراش قوية فلايجوز ترك دلالتهلعارضة دلالة ضعيفة

(فصل) وإن اتت بولد فادعى إنه من زوج قبيله نثارنا فإن كانت تزوجت بعيد انقضاء

تتحاول مامكنه التنفيذ الى الحاكم ليبعث اليه من يستوفي عليه اللعان والنفي فلم يفعل سقط نفيه وان لم يمكنه اشهد على نفسه انه ناف لولد اصراته ذن لم يفعل بطل خياره لانه اذ لم يقدر على نفيــه قام الاشهاد مقامه كما يقيم المريض الفيئة بالقول بدلا عن الفيئة بالجماع

(فصل) فان قال لم اصدق الخبر به وكان مستفيضاً منتشراً لم يقبل قوله وان لم يكن مستفيضاً وكان الخبر مشهور العدالة لم يقبل قوله والا قبل ، وان قل لم اعلم ان علي ذلك قبل قوله لانه مما يخفى وان علم وهو غائب فأمكنه السير فاشتغل به لم يبطل خيار وان اقام من غير حاجة بطل لانه اخر لغير عذر ، وان كانت له حاجة تمنعه من السير فهو على ماذكرنا من قبل وان اخره من غير عذر بطل وفي كل موضع لزمه الولد لم يكن له نفيه بعد ذلك في قول جماعة اهل العلم منهم ، لكوالشافي بطل وفي كل موضع لزمه الولد لم يكن له نفيه بعد ذلك في قول جماعة اهل العلم منهم ، لكوالشافي وابن المنذر واصحاب الراي ، وقال الحسن له أن يلاعن لنفيه مادامت امه عنده يصير لها الولد ولو اقر به وابن المنذر واصحاب الراي ، وقال الحسن له أن يلاعن لنفيه مادامت امه عنده يصير لها الولد ولو فلم يقبل منه جحده كما ثر الحقوق

العدة لم يلحق بالاول بحال وان كان بعد اربع سنين منذ بانت من الاول لم يلحق به أيضاً. وان وضعته لاقل من سنة اشهر منذ تزوجها (الثاني) لم يلحق به وينتني عنها وان كان لا كثر من سنة اشهر فهو ولده وان كان لا كثر من سنة اشهر منذ تزوجها الثاني ولاقل من اربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم انقضاء العدة عرض على القافة وألحق بمن الحقته به منهما فان الحقته بالاول انتنى عن الزوج بغير لعان و ان الحقته بالإول انتنى عن الاول و لحق الزوج وهل له نفيه باللمان؟ على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ قال (واللمان الذي يبرأ به من الحد أن يقول الزوج بمحضر من الحاكم أشهد بالله لقد زنت و يشير اليها وان لم تكن حاضرة سماها ونسبها حتى يكمل ذلك أربع مرات ثم يوقف عند الخامسة و يقال له اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فان أن إلا أن يتم فليقل ولعنة الله عليه انكان من الكاذبين فمار ماها بهمن الزنا ، وتقول هي أشهد بالله لقد كذب أربع مرات ثم توقف عند الخامسة تخوف كما خوف الرجل فاز أبت إلا أن تتم فلتقل وغضب الله عليها إن كان من الصادقين فمارماني به من الزنا)

في هذه السئلة مسئلتان (احداهما) ان اللعان لا يصح الا بمحضر من الحاكم او من يقوم مقامه وهذا مذهب الشافعي لان النبي ويتالله المرهلال بن امية ان يستدعي زوجته اليه ولاعن بينهما

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى اكذب نفسه بعد نفيه لحقه نسبه ولزمه الحد ان كانت المراة محصنة او التعزير ان لم تكن محصنة)

اذا لاعن الرجل امراته ونفى ولده ثم اكذب نفسه لحقه الولد اذاكان حيا غنياكان او فقيراً بغير خلاف بين اهل العلم وكذلك ان كان ميتاً. وبهذا قال الشافي وابو ثور وقال الثوري اذا استلحق الولد الميت وكان ذا مال لم يلحقه لانه انما يدعي مالا وان لم يكن له مال لحقه وقال اصحاب الراي ان كان الولد الميت ترك والداً ثبت نسبه من المستلحق و تبعه نسب ابنه و ان لم يكن ترك ولداً لم يصح استلحاقه لم يصمح استلحاقه فذا كن له ولد كان مسلحقاً لولده و تبعه نسب الميت

ولنا ان هذا ولد نفاه باللمان في كان له استلحاقه كما لوكان حياً اوكان له ولد ولان ولدالولد بتبع نسب الولد وقد جعل ابو حنيفة نسب الولد تابعاً لنسب ابنه فجعل الاصل تابعاً للفرع وذلك باطل فأما قول الثوري انه انما يدعي مالا قانا نما يدعي النسب والميراث تبع له فن قيل فهو متهم في ان غرضه في حصول الميراث قلنا النسب لا يمنع التهمة لحوقه بدليل انه لوكان له اخيه ولوكان الابن حيا غنياً والاب فقيراً فاستلحقه فهو متهم في ايجاب بابن لزمه وسقط ميراث اخيه ولوكان الابن حيا غنياً والاب فقيراً فاستلحقه فهو متهم في ايجاب

ولانه اما يمين واما شهادة فأيهما كان فهن شرطه الحاكر. وان تراضى الز، جن بغيرالحاكم يلاعن بينهما لم يصح ذلك لان اللعان مبني على التغليظ والتأكيد فلم يجز بنير الحاكم كالحد. وسواء كان الزوجن حرين او مملوكين في ظاهر كالرم الحرقي. وقال اسحاب الشافعي :السيد ان يلاعن بين عبده وأمته لان له اقامة الحد عليهما

ولنا انه لعان بين زرجين فلم يجز لغير الحاكم او نائبه كاللهان بين الحرين ولا نسلم انالسيد يملك اقامة الحد عي أمنه الزوجة ، مجلا يشبه اللهان الحد لان الحد زجر و أديب واللعان اما شهادة واما يمين ففترقا . ولان الله ن دارى وللحد وموجب له فجرى مجرى قامة البينة على الزنا والحكم به او بنفيه . وان كانت المر أة خفرة لا تبرز لحوائجها بعث الحاكم نائبه وبعث معه عدولا ليلاعنوا بينهما وان بعث نائبه وحده عاز لان الجمع غير واجب

(فصل) ويستحب ان يكون اللعان بمحضر جماعة من المسلمين لان ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حداثة اسنائهم فدل ذلك على انه حضره جمع كثير لان الصبيان انما يحضرون الحجالس تبعا للرجال. ولان اللعان بني على التغليظ مبالغه في الردع به والزجر وفعله في الجاعة ابلغ في ذلك. ويستحب ان لاينقصوا عن اربعة لان بينة الزنا الذي شرع اللعان من اجل الرمي به اربعة وايس شيء من هذا واحباً. ويستحب ان يتلاعنا قيام فيبدا الزوج فيلتعن وهو

نفقته على ابنه ويقبل قوله كذاك هيها نم كان ينبغي ان يثبت ههنا لانه حق للولد ولا تهمة فيه ولا يثبت الميراث المختص بالتهمة و لا يلزم من انقطاع البيم انقطاع الاصل

قال القاضي يتعلق باللمان اربعة احكام حقان عايه وجوب الحد ولحوق انسب. وعقان له الفرقة والتحريم المؤبد فذا اكذب نفسه قبل قوله فيما عليه فلزمه الحد وانسب ولم يقبل فيما له فلم تزل الفرقة ولا التحريم المؤبد

و فصل) فان لم يكذب نفسه ولكن لم تكن له بينة ولا لا عن أقيم دايه الحد فان أقيم عليه ببضه فأراد اللمان وقال أنا ألا عن قبل منه لان اللهان يسقط جميع الحد فيسقط بعضه كالبينة فان ادعت زوجته أنه قذفها بالزنا فقال صدقت البينة وليس ذلك قذفاً لان الفذف الرمي بالزنا فأ حكر فأقامت عليه بينة أنه قذفها بالزنا فقال صدقت البينة وليس ذلك قذفاً بالزنا وله اسقاط الحد باللمان وما هب الشافعي في هذا الفصل كذهبا فأما ان قال مازنت ولا رميتها بالزنا فقامت البينة عليه بقذفها لزمه الحد ولم تسمع بينته ولا لعانه ، نص عليه أحمد لان قوله مازنت تحكذ يب للبيئة واللمان فلا يثبت له حجة قد أكذبها وجرى هذا بجرى قوله في الوديمة إذا ادعيت عليه فقال ما ودعتني فقامت عليه البينة بالوديمة فادعى الرد أو النلف لم يقبل ولو أجاب بانه ماله عندي شيء أو لا يستحق على أشيئاً فقامت عليه البينة فادعى الرد أو النلف لم يقبل ولو أجاب بانه ماله عندي

قائم فاذا فرغ قامت المراة قالتعنت وهي قائمة لماروي عن النبي للتياني انه قال لهلال بن امية « قم فاشهد اربع شهادات » ولانه اذا قام شاهده الناس فكان ابلغ في شهرته فاستحب كثرة الجمعوليس ذلك واجبا وبهذا كله قال ابو حنيفة والشافعي ولا اعلم فيه مخالفا

(فصل) قال انقاضي ولا يستحب التغليظ في اللعان بمكان ولا زمان وبهذا قال ابو حنيفة لان الله تعالى اطلق الاسر بذلك ولم يقيده بزمن ولا مكان فلا يجوز تقييده الا بدليل ولان النبي عليه والمعالية المراب المراب ولم يخصه بزمن ولو خصه بذلك لنقل ولم يهمل؛ وقال ابو الخطاب يستحب ان يتلاعنا في الازمان والاماكن التي تعظم وهذا مذهب الشافعي الا ان عنده في التغليظ يستحب ان يتلاعنا في الازمان والاماكن التي تعظم وهذا مذهب الشافعي الا ان عنده في التغليظ بالمكان قولهن (احدهما) إن التغليظ به مستحب كالزمان (والثاني) انه واجب لان النبي تعليه لاعن بين المائل ومعنى التغليظ بالمكان انهما اذا كانا بمكة لاعن بينهما بين الركن والمقام قانه اشرف البقاع ؛ وان كان في المدينة فعند منبر رسول الله عليني وفي بيت القدس عند الصخرة وفي سائر البلدان في جوامعها ؛ وام الزمان فبعد العصر لقول الله تعالى (تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله) واجمع المفسرون على ان المراد بالصلاة صلاة العصر قال ابو الخطاب في موضع او بين الاذانين لان الدعاء بينهما لابرد والصحيح الاول ولو استحب ذلك لفعله النبي من بعد الصلاة لنقل ولم يسغ تركه واهماله ، واما قولهم ان النبي والمان بحكم الاتفاق لان مجلسه من هذا في شيء من الاحاديث المشهورة . وان ثبت هذا فيحتمل انه كان بحكم الاتفاق لان مجلسه هذا في شيء من الاحاديث المشهورة . وان ثبت هذا فيحتمل انه كان بحكم الاتفاق لان مجلسه هذا في شيء من الاحاديث المشهورة . وان ثبت هذا فيحتمل انه كان بحكم الاتفاق لان مجلسه هذا في شيء من الاحاديث المشهورة . وان ثبت هذا فيحتمل انه كان بحكم الاتفاق لان مجلسه

﴿مسئلة﴾ (ويلزمه الحد إذا أكذب نفسه سواء أكذبها قبل لعانها أوبعده)

وهذا قول الشافعي وابي ثور واصحاب الراي ولا نعلم لهم مخالفاً لات اللعان أقيم مقام البينة في حق الزوج فاذ اكذب نفسه بان ان لعانه كذب وزيادة في هتكما وتكرار لقذفها فلا اقل من ان يجب الحد الذي كان واجبا بالقذف المجرد فان عاد عن اكذاب نفسه وقال لي بينة اقيمها بزناها او اراد اسقاط الحد عنه باللعان لم تسمع لان البينة واللعان لتحقيق ما قاله وتد اقر بكذب نفسه فلا يسمع منه خلافه . وهذا اذ كانت القذوفة محصنة فان كانت غير محصنة فعليه التعزير .

(فصل) فيما ياحق من النسب، من اتت امراته بولد يمكن كونه منه وهو ان يأتي به بعد ستة اشهر منذ امكن اجتماعه بها ولاقل من اربع سنين منذ ابانها وهو ممز يولد لمثله كابن عشر سنين لحقه الولد لقول النبي عبد الله والولد للفراش، ولان مع ذلك يمكن كونه منه وقدرناه بعشر سنين لقول النبي عبد النبي عبد الله واضر بوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع، وقال القاضي يلحق به اذا اتت له تسعة اعوام و نصف مدة الحل قياساً على الجارية وقال ابو بكر لا يلحقه حتى يبلغ لان الولد انما يكون من الماء ولا ينزل حتى يبلغ

كان عنده فلاعن بينهما في مجلسه فان كان اللعان بين كافرين فلحه فيه كالحه في اللعان بين المسلمين. ويحتمل ان يغلظ في المكان لقوله في الابمان وان كان لهم مواضع يعظمونها ويتوقون ان يحافوا فيها كاذبين حاة وا فيها فعلى هذا يلاعن بينهما في مواضعهم اللاي يعظمونها النصر أبي في البيعة واليهودي في الكنيسة والمجوسي في بيت النار وان لم يكن لهم مواضع يعظمونها حافهم الحاكم في مجاسه لتعذر التغليظ بالمكان وان كانت المساهة حنضاو قاندان اللعان بينهما يكون في المسجدو قفت على بابه ولم تدخله لان ذلك اقرب المواضع اليه

ان الامام يبدأ بالزوج فيقيمه ويقول له قال ابع مرات اشهد بالله أب لمن الصادقين فيا رميت به روجتي هذه من الزنا ويشير اليهاان كانت حاضرة ولابحتاج معالحضور والاشارة الى نسبه وتسميته كالايحتاج الى ذلك في سائر العقود. وان كانت غائبة اسماها و نسبها فقال امرا في فلانة بنت فلان وي فع في نسبها حتى ينفي المشاركة بينها و بين غير هاف دا شهدار بعمرات وقفه الحاكم وقال له اتق الله فنها للوجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة وكي شيءا هون من اعنة الله و بأمر رجار فيضع يده على فيه حتى لا يبادر بالخامسة قبل الموعظة ثم يأمر الرجل فيرسل بده عن فيه فن رآه بمضي في ذلك قال له قا و ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيا رميت به زوجتي هذه من الزنا

ثم يأمر الرأة بالقيام ويقول لها قولي اشهد بالله أن زوجي هذا لمن الكذبين فيا رماني به من الزنا وتشير اليه وان كان غائباً اسمته ونسبته فذا كررت ذلك اربع مرات وقفيها ووعفالها كما ذكرنا فيحق الزوج ويأمر امرأة فتضع يدها على فيها ذن رآها تمضي على ذلك قال له مُولي وا

وانا آنه زمن يمكن البلوغ فيه فيلحقه الولد كالبالغ. وقد روي ان عرو بن العاص وابنه لم يكن بينهما الا اثناعشر عاما وامر النبي صلى الله عليه وسلم بالتفريق بينهم دليل على امكان الوطء الذي هو سبب الولادة. واما قياس الغلام على الجارية فغير صحيح فن الجارية يمكن الاستمتاع بها لتسع عادة وقد يحيض اتسع والغلام لا يمكنه الاستمتاع التسع ما عهد بلوغ غلام اتسع.

﴿ مسئاة ﴾ فاما ان اتت به لدونستة اشهر مذ تزوجها او لا كثر من اربع سنين منذ ابانها لم يلحق الزوج لانا علمنا انهاعلقت به قبل النكاح ولا يحتاج الى نفيه باللعان لان اللعان يمين واليمين جعلت لتحقيق احد الجائزين و نفي احد المحتملين ومالا يجوز لا يحتاج الى نفيه

همسئلة ﴿ (وَأَنَ أَقُرْتُ بِالْقَصَاءِ عَدَيْهِا بِالْقَرُوءِ ثُمُ أَنَتَ بِهِ لا كُثْرَ مِنْ سَتَةَ أَشَهِر لمبلحق بالزوج) وهذا قول أبي العباس ابن شريح وقال غيره من أصاب الشافعي يلحق به لانه يمكن أن يكون منه والولد يلحق بالامكان

غضب الله علي ان كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من الزنا

قال اسحاق بن منصور قلت لاحمد كيف يلاعن؟ قال على ما في كناب الله يقول اربع مرات اشهد بالله أني فيا رميتها به لمن الصادقين ثم يوقف عند الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين. والمرأة مثل ذلك توقف عند الخامسة فيقال لها اتق الله فانها الموجبة توجب عليك العذاب فان حلفت قالت غضب الله عليها ان كان من الصادقين . وعدد هذه لالفاظ الخسة شرط في اللهان فان اخل بواحدة منها لم يصح على ماذكرناه فيامضي. وإلى ابدل لفظاً منها فظاهر كلام الخرقي انه يجوز فان ابدل قوله أبي لمن الصادقين بقوله لقد زنت لان معناها واحد و يجوز لها ابدال انه لمن الكاذبين بقوله القد كذب لانه ذكر صفة الله أن كذلك و اتباع لفظ النص أولى و أحسن . وان ابدال لفظة اشهد بافظ من الفاظ المين فقال احلف او اقسم او اولي لم بعتد به

وقال ابو الخطاب فيه وجه آخر انه يعتد به لانه أنى بالمعنى فأشبه ما لو ابدل أفي ان الصادقين بقوله لقد زنت وللشافعي وجهان في هذا والصحيح انه لايصح لان ماعتبر فيه لفظ الشهادة لم يقم غيره مقامه كالشهادات في الحقوق . ولان اللمان يقصد فيه التغليظ واعتبار الفظ الشهادات ابلغ في التغليظ فلم يجز تركه ولهذا المجز أن بقسم بالله من غير كلة نقوم مقام انهد

(و أثّاني) يعتد به لانه الى بالمعنى اشبه مقبله والشافعي وجهان كهذين . وان ابدل الفظة اللعنة بالابعاد لم يحز لان لفظ اللعنة ابلغ في الزجر وأشد في انفس الناس ولان عدل عن النصوص . وقيل : يجوز لان معناهما واحد وان ابدات المرأة الفظة الغضب باللعنة لم يجز لان الغضب اغلظ ولهذا

ولنا انها ات به بعد الحمم بانقضاء عدنها في وقت يمكن ان لايكون منه فلم ياحقه كا لو انقضت عدتها بوضع الحمل وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية اوالعدة واما بعدها فلايكتفي بالامكان للحاقه واتما يكتفي بالامكان للفيه وذلك لان انفراش سبب ومعوج ودالسب يكتفي بامكان الحكمة واحتمالها فذا انتفى السبب واثاره انتفى الحمكم لانتفائه ولاياتفت الى مجرد الامكان . فأما ان طلقها فعتدت بالاقراء ثم والمت والما قبل مضي سبتة اشهر من آخر اقرائها لحق الزوج لا نا تيقنا انها لم تحمله بعد انقضاء عدنها و يعلم أنها كانت حاملا به في زمن رؤية الدم فيلزم ان لا يكون الدم حيضا فلم تنقض عدتها به .

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها وهي حامل فولدت مم ولدت آخر قبل مضي ست اشهر فهومن الزوج)

لا نا نعلم انه ما حمل واحد فذا كان احدها منه فلآ خر منه وان كان بينها اكثر من ستة اشهو
ثم يلحق بالزوج وانتفى عنه من غير لعان لانه لا يمكن ان يكون الولدان حملا واحداً و ينهما
مدة الحمل فعلم انها عاقت به بعدزوال الزوجية وانقضاء العدة وكونها اجنية فهي كسائر الاجنبيات
﴿ مسئلة ﴾ (او مع العلم بانه لم يجتمع بها)

خصت المرأة بهلان المعرة بزناها اقبح واثمها بفعل الزنا اعظم من اثمه بالقذف. وان ابدلتها بالسخط خرج على وجهين فيما اذا ابدل الرجل لفظة اللعنة بالابعاد .وان ابدل الرجل افظة اللعنــة بالغضب احتمل ان يجوز لانه اباغ واحتمل ان لا يجوز لمخالفته المنصوص

قال الوزير يحيى بن محد بن هبيرة رحمالله تعالى : من الفقهاء من اشترط أن يزاد بعد قوله من الصادقين فيا رميتها به من الزنا واشترط في نفيها عن نفسها فيا رماني به من الزنا ولا أراه يحتاج اليه لان الله سبحانه انزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط

واما موعظة الامام لها بعد الرابعة وقبل الخامسة فهي مستحبة في قول اكثر اهل العلمال روى ابن عباس قال لما كانت الخامسة قيل ياهلال اتق الله فانها الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يعذبني الله عليها كما لم يجلدي عليها فشهد الخامسة فلما كانت الخامسة قيل لها اتق الله فان عذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة. وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكأت ساعة مم قالت والله لا افضح قومي فشهدت الخامسة ال غضب الله عليها ان كان من الصادقين وروى ابواسحاق الجوزجاني باسناده حديث المتلاعنين قل فشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين أنم امر به فأمسك على فيه فوعظه وقال: ويحك كل شيء اهون عليك من لعنة الله تممارسل فقال لعنة الله عنه ان كان من الحذيث الله عامل على فيها وقال ويحك كل شيء اهون عليك من لعنة الله تممارسل فقال لعنة الله على المنادة على فيها وقال و يحك كل شيء اهون عليك من عذاب الله وذكر الحديث بها فأمسك على فيها وقال و يحك كل شي. اهون عليك من عذاب الله وذكر الحديث

(فصل) ويشترط في صحة اللعان شروط ستة (احدها) ان يكون بمحضر الامام او نائبه (الثاني) ان يأتي كل واحد منهما باللعان بعد القائه عليه فان بادر به قبل ان ياقيه الامام عايمه لم يصبح كما لو حاف قبل ان بحافه الحا كم (اشالث) استكمال افظات اللعان الحسة فن نقص منها لفظة

كالذي يتزوجها بحضرة الحاكم ويطاقها في المجاس قبل غيبته عنهم ثم اتت الراة بوالد المتة اشهر او يتزوجها وبينها مسافة لايصل اليها في الدة التي ولدت فيها كشرقي يتزوج بمغربية ثم مضت ستة اشهر واتت بولد لم يلحقه وبذلك قال مالك والشافعي وقال ابو حنيمة ياحقه نسبه لان الولد انما يلحقه بالعقد ومدة الحل الا ترى انكم قاتم اذا مضى زمان الامكان لحق الولد وان علم انه لم يحصل منه الوطء.

ولنا انه لم يحصل امكان الوطء في هذا العقد فام ياحق به الولد كزوجية الطفل او كما لوولدته للدون ستة أشهر وفارق ماقاسوا عايه فن الامكان اذا وجدلم يعلم انه ليس منه قطعاً لجوازان يكون وطئها من حيث لانعلم ولاسبيل لنا الى معرفة حقيقة الوطء فعلقنا الحبكم على امكانه في النكاح ولم يجز حذف الامكان عن الاعتبار لانه اذا انتفى حصل اليقين بانتفائه عنه فلم يجز الحاقه بدفع بقين كونه ليس منه.

لم يصح (الرابع) ان يأتي بصورته الاماذكرنا من الاختلاف في ابدال لفظة بمثام ا في العنى (الخامس) الترتيب فان قدم لفظة اللعنة على شيء من الالفاظ الاربعة او قدمت المرأة لعانها على لعان الرجل لم يعتد به (السادس) الاشارة من كل واحد منهما الى صاحبه ان كان حاضراً وتسميته ونسبته ان كان غائبا ولا يشترط حضورهما معا بل لوكان احدهما غائبا عن صاحبه مثل ان لاعن الرجل في المسجد والمراة على بابه لعدم امكان دخولها جاز

(فصل (واذا كان الزوجن يعرفان العربية لم يجز ان ياتعنا بغيرها لان اللعان ورد في القرآن بلفظ العربية . وان كانا لايحسنال ذلك جاز لهما الالتعال بلسانهما لموضع الحاجة فان كان الحاكم يحسن لسانهما اجزأ ذلك . ويستحب ان يحضر معه اربعة يحسنون لسانهما . وان كان الحاكم لايحسن لسانهما فلا بد من ترجمان قال انقاضي ولا يجزيء في الترجمة اقل من اثنين عدلين وهو قول الشافعي وظهر قول الخرقي لانه قال ولايقبل في الترجمة عن اعجمي حاكم اليه اذا لم يعرف لسانه وذكر ابو الخطاب رواية اخرى انه يجزيء قول عدل واحد وهو قول ابي حنيفة وسنذكر ذلك في موضع آخر ان شاء الله تعالى

﴿ مَسَمَّلَةٌ ﴾ قال (وان كان بينهما في اللمان ولد ذكر الولد فاذا قال أشهد بالله لقد زنت يقول وما هذا الولد ولدي و قول هي اشهد بالله لقد كذب وهذا الولد ولده)

وجملة ذلك انه متى كان اللعان لنفي ولد فلا بد من ذكره في لعانهما . وقال الشافعي لاتحتاج المراة الى ذكره لانهالاتنفيه وانما احتاج الزوج الى ذكره لبنفيه وقال ابو بكر لايحتاج واحدمنهما إلى ذكره وينتقى بزوال الفراش

﴿ مسئلة ﴾ (او صبي دون عشر سنين او مقطوع الذكر والانثيين)

أما الصبي الذي له دون عشر سنين فقد ذكرناه في اول الفصل واما مقطوع الذكرو الانثيين فلا يلحق به الولد في قوا عامة اهل العلم لانه يستحيل منه الايلاج والانزال. فان قطعت انثياه دون ذكر و فكذلك لانه لاينزل ما يخلق منه الولد وقال اصحابنا يلحقه وفيه بعد قالوا لانه يتصور منه الايلاج وينزل ما ورقيقا

ولنا أن هذا لايخاق منه الولد عادة ولا وجد ذلك فاشبه ما لو قطع ذكره معهما ولا اعتبار بايلاج لايخاق منه الولدفهوكما لو الولج اصبه . فأما أن قطع ذكره وحده فقد قيل يلحقه الولد لانه يمكن أن يساحق فينزل مايخاق منه الولد فيدخل الماء الى فرج الرأة ولهذا الحقنا ولد الاهة بسيدها أذا اعترف بوطئها فها دون الفرج

(المنني والشرج الكبير) (٩) (١٠ ألجز التاسع)

ولنا ان من سقط حقه باللعان اشترط ذكره فيه كالمراة . والرأة احد الزوجين فكان ذكر الولدشرطاً في لعانها كالزوج ولانهامتحالفان على شيء فاشترط ذكره في تحالفهما كالمختلفين في اليمين وظاهر كلام الخرقي انه يكتني بقول الزوج وما هذا الولد ولدي ومن المرأة بقولها وهذا الولد ولده. وقال القاضي يشترط أن يقول هذا الولد من زنا وليس هو مني وهو مذهب الشافعي لانه قد يريد بقوله ليس هو مني يعني خلقا وخلقا ولم نقتصر على قوله من زنا لانه قد يعتقد ان الوطء في نكاح فاسد رنا فأكدنا بذكرهما جميعاً

ولنا انه نفي الولد في اللعان فاكتفى به كما لو ذكر اللفظين . وما ذكروه من التأكيد تحكم بغير دليل ولا ينتغي الاحتمال بضم احدى اللفظتين الى الاخرى ذنه اذا اعتقد انه من وطء فاسد واعتقد ان ذلك زنا صح منه ان يقول اللفظين جميعاً وقد يريد انا، لا يشبهني خلقا وخلقاأو أنه من وطء فاسد. فإن لم يذكر الولد في اللعان لم ينتفعنه وإنارادنفيه أعاداللعان ويذكرنفي الولد فيه (فصل) واذا قذف امر ته بالزنا برجل بمينه فقد قذفها واذا لاعنها مقط الحد عنه لها سواء ذكر الرجل في لعانه او لم يذكره وان لم يلاعن فاكل واحد منهما المطالبة وأيهما طالب حد له ومن لم يطالب فلا يحد له كما لو قذف رجلا بالزنا بامرأة معينة ومهذا قال ابوحنيفة ومالك الا في انه لايـ قط حده بالهانها. وقال بعض اصحابنا القذف للزوجةوحدها ولايتعلق بغيرها حق في المطالبة ولاالحد لان هلال بن امية قذف زوجته بشريك بن سحاء فلم يحده النبي عَيْنِكُ ولاعزره له

وقال بعض اصحاب الشافعي يجب الحد وهل يجب حـــد واحد او حدان ؟ على وجهين.وقال

ولأصحاب الشافعي اختلاف في ذلك كنحو ماذكرنا من الاختلاف عندنا . وقال ابن اللبان لايلحقه الولد في هاتين الصورتين في قول الجمهور وقال بعضهم يلحقه بالفراش وهو غلط لانااولد انما يلحق بالفراش اذا امكن ، الا ترى انها اذا ولدت بعد شهر .نذ تزوجها لم يلحقه وههنا لايمكن لفقد المني من السلول وتعذر اتصال المني الى قدر الرحم من الحبوب ولا معنى لقول من قال يجوز ان تستدخل المرأة مني الرجل فتحبل لان الولد مخلوق من مني الرجل والمراة جميعا ولذلك يأخذ الشبه منها واذا استدخلت المني بغير جماع لم يحدث لها لذة تمني بها فلايختلط منهما، ولوصح ذلك كان الاجنبيان الرجل والمراة اذا تصادقا أنها استدخات منيه وأن الولدمن ذلك المني يلحقه نسبه وماقال ذلك احد ، والذي ذكره ابن اللبان انما يصح اذا استدخلت منيه من غير مباشرة. فأما مع المباشرة والمساحقة فيمكن ان يحدث لهاشهوة ينزل المني معها فتحبل فلايشبه ماذكرهمن الاصل والله اعلم ﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْ طَلَقْهَا طَلَاقًا رَجِّمًا فُولَدَتُ لَا كَثُّرُ مِنْ أُرْبِعٌ سَنَيْنِ مُـذَ طَلَقْهَا وَلا قُلْ مِنْ أُرْبِع

سنين منذ انقضت عدمها ففيه وجهان)

(أحدها) لا ياحقه بنسبه وينتفي عنه بغير لعان لانها علقت به بعد طلاقه فأشبهت البائن

ولنا أن المعان بينة في أحد الطرفين فكان بينة في الطرف لآخر كالشهادة .ولان به حاجة الى قدف الزاني لما افسدعليه من فراشه وربما بحتاج الى ذكره ليستدل بشبه الولد للمقذوف على صدق قاذفه كما استدل النبي تقطيق على صدق هلال بشبه الولد لشريك بن سحماء فوجب أن يسقط حكم قذفه ما اسقط حكم قذفها قياساً له عايها

(فصل) ولو قذف امرأته واجنبية او اجنبياً بكامتين فعليه حدان لهما فيخرج من حد الاجنبية بالبينة خاصة ومن حد الزوجة بالبينة او اللعان . وان قذفهما بكامة فكذلك الا انه اذا لم يلاعن ولم تتم بينة فهل يحد لهاحداً واحداً او حدين ؟ على روايتين (احداها) يحد حداً واحداً وبه قال ابو حنيفة وانشافعي في التديم . وزاد ابوحنيفة سواء كان بكامة و بكلات لانها حدود من جنس فوجب ان تتداخل كحدود الزنا (والثانية) ان طالبوا مجتمعين فحد واحد وان طالبوا متفرقين فابكل واحد حد لانهم اذا اجتمعوا في العالم امكن ايفاؤهم بالحد الواحد واذا تفرقوا لم يمكن جعل الحد الواحد ايفاء ان لم يطالب لانه لا يجوز اقامة الحد له قبل الطالبة منه . وقال الشافعي في الحد يقام لكل واحد حد بكل حال لانهاحقوق لا دميين فلم تتداخل كالدبون

ولنا انه اذاقذفهما بكامةواحدة يجزي عدو احدلانه يظهر كذبه في قدفه وبراءة عرضهما من رميه بحد واحد فأجزأ كما لوكان القذف لواحد . واذا قذفهما بكامتين وجب حدان لانهما قذفان

(والثاني) يلحقه لانها في حكم الزوجات في السكنى والنفةة والطلاق والظهار والايلاء والحل في رواية فأشبهت ما قبل الطلاق، فأما ان وضعته لا كثر من أربع سنين منذ انقضت العدة لم يلحق به لانها حات به بعد زوال الفراش وكذلك ان كان الطلاق بائماً فوضعته لا كثر من أربع سنين من حين الطلاق فانه ينتفى عنه بغير لمان ولا يلحقه لذلك

(فصل) إذا غاب عن زوجته سنين فبلغها وفاته فاعتدت و نكحت نكاحا صحيحاً في الظاهر ودخل بها الناني وأولدها أولاداً ثم قدم الأول فسخ نكاح الناني وردت الى الاول وتعتد مر الثاني ولها عليه صداق مثاها والاولاد له لانهم ولدوا على فراشه ، روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول الثوري وأهل العراق وابن أبي ليلى ومالك وأهل الحجاز والشافعي واسحاق وأبي يوسف وغيرهم من أهل العلم إلا أبا حنيفة ، قال الولد الأول لا نه صاحب الفراش لان نكاحه صحبح ثابت ونكاح الثاني غير ثابت فأشبه الأجنبي

ولنا أن الناني انفرد بوطثها في نكاح يلحق النسب في مثله فكان الولد له كولدالاً مُةَمَن زُوجِهَا يلحقه دون سيدها وفارق الاجنبي فانه ليس له نكاح لشخصين فوجب لسكل واحد حدكما لو قذف الثاني بعد حد الاول . وهكذا الحكم فيا اذاقذف اجنبيتين او اجنبيات فالتفصيل فيه على ماذكرناه . وان قذف اربع نسائه فالحكم في الحدكذلك وان اراد اللعان في لميه الله يلاعن لسكل واحدة لعانا مفرداً ويبدأ بلهان التي تبدأ بالمطالبة فان طالبن جميعاً وتشاححن بدأ باحداهن بالقرعة وان لم يتشاححن بدأ بالعان من شاء منهن ولو بدأ بواحدة منهن من غير قرعة مع المشاحة صح . ويحتمل ان يجزئه لعان واحد فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به كل واحدة من زوجاتي هؤلاء الاربع من الزنا وتقول كل واحدة اشهد بالله انه لمن السكاذبين فيما رماني به من الزنا لانه يحصل المقصود بذلك . والاول اصح لان اللمان أيمان فلا تتداخل لجماعة كالايمان في الديون

(فصل) ولو قال لزوجته يازانية بنت الزانية فقد قذفها وقذف امها بكامتين والحركم في الحد لها على مامضى من التفصيل فيه فان اجتمعا في الطالبة ففي ايتهما يقدم؟ فيه وجهان (احدهما) الام لان حقها آكد لكونه لا يسقط الا بالبينة ولان لها فضيلة الامومة (والثاني) تقديم البنت لانه بدأ بقذفها ومتى حد لاحداهما ثم وجبعايه الحد للاخرى لم يحد حتى يبرأ جلده من حد الاولى فان قيل ان الحد ههنا حق لا دمي فلملا بوالى بينهما كالقصاص فانه لو قطع يدي رجلين قطعنا يديه لها ولم نؤخره؟ قلنا لان حد القذف لا يتكرر بتكرر سببه قبل اقامة حده فالموالاة بين حرين فيه تخرجه عن موضوعه والقصاص بجوز ان تقطع الاطراف كامها في قصاص واحد فاذا جاز لواحد فلائنين اولى

(فصلُ) وان قذف محصنا مرات فحد واحدرواية واحدة سواءقذفه بزنا آخر او كررانقذف

⁽ فصل) ولو وطى و رجل امرأة لا زوج لها بشبهة فأتت بولد لحقه نسبه وهو قول الشافهي وأي حنيفة ، وقال القاضي وجدت بخط أبي بكر أنه لا ياحق به لان النسب لا ياحق إلا في نكاح صحيح أو فاسد أو ملك أو شبهة ملك ولم يوجد شيء من ذلك، ولانه وط ولا يسند إلى عقد فلم يلحق الولد فيه الواطى و كاز ا، والصحيح في المذهب الأول، ، قال أحمد كل من درأت عند الحد ألحقت به الولد ولانه وط واعتقد الواطىء حله فلحق به النسب كالوط في الذكاح الهاسد أ، وفارق وط والزنا فانه لا يعتقد الحل فيه .

⁽ فصل) ولو تزوج رجلان أختين فغلط بهما عند الدخول فزفت كل واحدة منهما الى زوج الأخرى فوطئها وحملت منه لحق الولد أبالواطىء لانه يعتقد حله فلحق به النسبكا لواطى وفي نكاح فاسد وقال أبو بكر لا يكون الولد للواطىء وإنما يكون الزوج وهو انذي يقتضيه مذهب أبي حنينة لان الولد للفراش .

ولمَا أَنِ الواطيء انفرد بوطئها فيما يلحق به النسب فلحق به كما لو لم تكن ذات زوج وكما

بالاول لانهما حدان ترادف سببهما فتداخلا كالزنا مراراً وان قذفه فحد له نم قذفه مرة اخرى بذلك الزنا فلاحد عليه لانهقد تحقق كذبه فيه بالحد فلا حاجة إلى اظهار كذبه فيه ثانيا ولماجلد عر ابا بكرة حين شهد على المغيرة بن شعبة اعاد قذفه فهم عمر باعادة الحد عايه فقال له على ان جلدته فارجم صاحبه فتركه، ولكنه يعزر تعزير السب والشتم . وذكر القاضي أن فيه رواية اخرى انعليه الحد ثانيا لانه قذف ثان بعد اقامة الحـد عليه فأشبه مالو قذفه بزنا ثان . واما ان قذفه بزنا آخر فعليه حد آخر لانه قذف لمحصن لم يحد فيه فوجب ان يتعقبه الحدكالاول ولان سبب الحد وجد بعد اقامته فأعيد عايه كازنا والسرقة .وعن احمد رواية اخرى لاحدعليه فيالثاني لانهحد لصاحبه مرة فلا يعاد عايه الحدكا لوقذفه بالزنا الاول. وعلى هذه الرواية يعزر تعزير السبوالشتموهذه الرواية الثانية فما اذا تقارب القذف الثاني من الحد، فاما اذا تباعد زمانهما وجب الحد بكل حال لانه لا يجوز ان يكون حده من من اجله فوجب اطلاق عرضاله، ومذهب الشافعي في هذا كذهبنا الا أنهم حكوا عن الشافعي فيما اذا اعاد القذف بزنا ثان قبل اقامة الحد قولين (احدهما) يجب حد واحد (والثاني) يجب حدان فاما ان قذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها فعايه الحد للقذف الاول ولاشي. عايه للثاني في قول ابي بكر وحكى نحو ذلك عن انزهري والثوري واصحاب الراي لانه لو قذف اجنبية قذفين لميجب عايه اكثرمن حدواحد واختار القاضي إنه انقذفها بالزنا الاول لم يكن عليه ا كثرمن - دواحد وليس لهاسقاطه الابالبينة ، وإن قذفها بزنا آخر فهو على الروايتين فهااذا قذف الاجنبية ثم حد لها ثم قذفها بزنا آخر ، ن قانا بجب حدان فطالبت المراة بموجب القذف الاول فأقام به بينة

لو تزوجت امرأة المفقود عنــد الحــكم بوناته ثم بان حيا والحبر مخصوص بهــذا فنقيس عليه ماكان في معناه.

(فصل) وان وطئت امرأته أو أمته بشبهة في طهر لم يصبها فيه فاعترالها حتى أتت بولد اسمة أشهر من حين الوطء لحق الواطيء وانتنى عن الزوج من غير لمان ، وعلى قول أبي بكروأبي حنيفة ياحق الروج لان الولد للفراش، وان أنسكر الواطيء الوطء فالقول قوله بغير بمين وياحق نسب الولد بازوج لانه لا يمكن الحاقه بالمنسكر ولا تقبل دعوى الزوج في قطع نسب الولد، وان أنت بالولد لدون ستة أشهر من حين الوط، لحق الزوج بكل حال لاننا نعلم أنه ليس من الواطيء ، فان اشتركافي وطئها في طهر فأتت بولد يمكن أن يكون منها لحق الزوج لان الولد للفراش وقد أمكن كونه منه وان ادعى الزوج أنه من الواطيء فقال بعض أصحابنا يعرض على القافة معها نيلحق بمن الحقته به منها فان ألحقته بالواطيء لخمة ولم على عن نفسه وانتنى عن الزوج بغير لمان وان الحقته بالزوج لحق ولم يملك نفيه بالمان في أصح الروايين وان ألحقته بهالحق بها ولم يملك الواطيء نفيه عن نفسه، وهل يملك الزوج نفيه باللمان في أصح الروايين وان ألحقته بهالحق بها ولم يملك الواطيء نفيه عن المقتضي للحاق الزوج نفيه باللمان في أصح الروايين ، فان لم يوجد قافة أو اشتبه عليهم إلحق الزوج لان المقتضي للحاق الزوج نفيه باللمان في أصح الروايين ، فان لم يوجد قافة أو اشتبه عليهم إلحق الزوج لان المقتضي للحاق

سقط عنه حده ولم يجب في الثاني حد لانها غير محصنة وان لم يقم بينة حد لها ومتى طالبته بموجب الثاني فأقام به بينة او لاعنها سقط والا وجب اليه الحد ايضاً لان هذا القذف موجبه غير موجب الاول فان الاول موجبه الحد على الخصوص والثاني موجبه الامان والحد وان بدات بالمطالبة بموجب الأول فان اقام به بينة والاحد

قال الله ضي : أن اقام بالثاني بينة سقط موجب الاول وهو مذهب الشافعي لانها صارت غير محصنة ولا يثبت لها حد المحصنات

ولنا أن سقوط احصانها في الناني لايوجب سقوطه فيا قبل ذلك كما لو استوفى حده قبل اقامة البينة ولعل هذا ينبني على ماذا قذف رجلا علم يقم الحد على الماذف حتى زنى المقذوف ، وأن لم يتم بينة عليهما ولم يلتمن الدني لم يجب الاحد واحد نص عليه احمد . ولانهما حدان من جنسين ترادفا فلم يقم احدهما فنداخلا كما أو قذفها وهي اجنبية قذفين ولو تذف زوجته فحد لها ثم اعاد قذفها بذلك الزنا لم يحد لها لما ذكرنا في اعادة تذف الأجنبي اكن يعز الاذى والسب وليس له اسقاط التعزير بالعان لانه تعزير سب لا تمزير قذف الاعلى الرواية التي تلزم الاجنبي حدان باعادة القذف التعزير بالعان لانه تعزير سب لا تمزير قذف الاعلى الرواية التي تلزم الاجنبي حدان باعادة القذف فنه يلزمه هينا حدوله المعان الزنا فله اللعان فليس عليه لاسقاطه على كاته الروايةين لانه محتاج الى نفيه ، وأن قذفها في الزوجية قذفين بزناء بن فليس عليه الاحدواحد ويكنيه لعان واحد لانه يمين فاذا كان الحقان لواحد كفته يمين واحدة لكنه يحتاج الى نفيه من الزناء بن و فارق ما ذا قذف زوجتين حبث أن يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيا رميتها به من الزناء بن وفارق ما ذا قذف زوجتين حبث ان يقول اشهد بالله الايمان واحد منهما فلا تتداخل كسائر الايمان . وأن اقام لايك فيه لعان واحد لان الميمن وجبت لكل واحد منهما فلا تتداخل كسائر الايمان . وأن اقام لايكفيه لعان واحد لان الميمن وجبت لكل واحد منهما فلا تتداخل كسائر الايمان . وأن اقام

النسب به متحقق ولم يوجد ما يمارضه فوجب اثبات حكمه، ويحتمل أن يلحق الروج بكل حال لان دلالة قول القافة ضيفة ودلالة الفراش قوية اللا يجوز ترك دلالته لمارضة دلالة ضيفة

(فصل) فان أتت امرأته بولد فادعى أنه من زوج قبه نظر نا فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة لم يلحق بالأول بم حال ، ران كان بعد أربع سنين منذ بانت من الاول لم يلحق به أيضاً وان وضعته لأ فل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يلحق به وينتفي عنها وان كان لا كثر من ستة أشهر فهو ولده، وان كان لا كثر من ستة أشهر منذ تزوجها الناني ولا قل من أربع سنين من طلاق الأول وام يعلم انقضاء العدة عرض على القافة وألحق بمن ألحقته به منها فان ألحفته بالاول انتفى عن الزوج بغير لعان وان ألحفته بالزوج انتفى عن الأول ولحق بالروج وهله نفيه باللمان ? على روايتين في الزوج بغير لعان وان ألحفته بالزوج انتفى عن الأول ولحق بالروج وهله نفيه باللمان ؟ على روايتين في الفرج أو دونه فأتمت بولداستة أشهر في في الفرج أو دونه فأتمت بولداستة أشهر

لحقه نسبه وان ادعى العزل الا أن يدعي الاستبراء وهل يحلف ? على وجهين) مناعترف بوطء أمته في الفرج صارت فر اشاكه فاذا أنت بو لدلمدة الحمل من بوم الوطء لحقه نسبه وبهذا قال البينة بالاول سقط عنه موجب الثاني لانه زال احصانها ولا لعان الا ان يكون فيه نسب بريد نفيه وان اقامها بالثاني لم يسقط الحد الاول وله اسقاطه باللعان الا على قول القاضي فانه يسقط بإقامة البينة على الثاني ؛ وان قذفها في الزوجية ولاعنها شم قرفها بالزنا الاول فلا حد عليه لانه قد حققه بلعانه ويحتدل ان يحدكما لو قذفها به اجنبي وهو قول انقاضي، ولو قذفها به اجنبي او بزنا غيره فعليه الحد في قول عامة اهل العلم منهم ابن عباس والزهري والشعبي والنخعي وقتادة ومالك والشافعي وابو عبيد ؛ وذكر ابو عبيد عن اصحاب الرأي انهم قالوا ان لم ينف بالهانها ولداً حدة اذفها وان نفاه فلا حد على قاذفها لانه منتف عن زوجها بالشرع

ولنا ماروى ابن عباس عن النبي صلى الله عايمة وسلم انه قال « من رماها او ولدها فعليمه الحد » رواه ابو داود وهمذا نبى فانه نبى على من رماها مع ان ولدها منفي عن الملاعن شرعا ولانه لم يثبت زناها ولا زبل احصابها فيلزم قذفها الحمد بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات تم لم يأتوا بأربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة) وكما لو لم ينف ولدها . فأما أن اقام بينة فقذفها قادف بذلك الزنا او بغيره فلا حد عليه لانه قد زال احصابها ولان هذا القذف لم يدخل المعرة عليها وأعا دخلت المعرة بقيام البينة ولكنه يعزر تعزير السب والاذى وهكذا كلمن قات البينة بزناه لاحد على قادفه وبه قال الشافعي و أصحاب الرأي ولكنه يعزر تعزير السب والاذى ولا يملك الزوج اسقاطه عن نفسه باللمان لما قدمناه . وان قذف زوجته ولاعها ثم قذفها بزنا آخر فعليه الحد لانها بانت منه باللمان وصارت اجنبية الا ان ضيف الزنا الى حال الزوجية فعند ذلك أن كان ثم نسب يويد نفيه فله الملاعنة لذفيه والا لزمه الحد ولا لمان بينهما

مالكوالشافعيوقال الثوريوأبو حنيفة لا تصير فراشاً حتى يتمر بولدها فاذا أثر به صارت فراشاً ولحقه أولاده بعد ذلك لانها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت فراشاً باباحته كالزوجة

ولنا أن سعدا نازع عبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ، فقال هو أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي علي النبي علي النبي علي النبي علي النبي على النبي النبي النبي النبي النبي النبي والد المعالم النبي النبي النبي والد النبي النب

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان النَّمَن هو ولم تلتمن هي فلا حد عليها والزوجية بحالها)

وجملة ذلك انه اذا لاعبها وامتنعت من الملاعنة فلا حد عليها وبه قال الحسن والاوزاعي وأصحاب الرأي وروي ذلك عن الحارث العكلي وعطاء الخراساني . وذهب مكحول والشعبي ومالك والشافعي وأبو عبيد وابوثور وابو اسحاق الجوزجاني وابن المنذر الى ان عليها الحد لقول الله تعالى (ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات) والعذاب الذي يدرؤه لعانها هو الحد المذكور في قوله سبحانه (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ولانه باعانه حقق زناها فوجب عليها الحد

كما لو شهد عايها أربعة

ولذا إنه لم يتحقق زناها فلا يجب عليها الحد كما لو لم يلاعن . ودايــ فلك ان تحقيق زناها لا يخلو اما ان يكون بلعان الزوج او بذكولها او بهما لا يجوز ان يكون بلعان الزوج وحده لانه لو ثبت زناها به لما سمع لعامها ولا وجب الحد على قاذفها ولانه اما يمين واما شهادة وكلاهما لا يثبت له الحق على غيره ولا يجوز ان يثبت بذكولها لانالحد لايثبت بالنكول فانه يدرأ بالشبهات فلا يثبت بها وذلك لان الذكول يحتمل ان يكون لشدة خفرها او لعقلة على لسانها اوغير ذلك فلا يجوز اثبات الحد الذي اعتبر في بينته من العدد ضعف مااعتبر في سائر الحدود واعتبر في حقهم ان يصفو صورة المعلل وان يصرحوا بلفظه وغير ذلك مبالغة في نفي الشبهات عنه وتوسلا الى اسقاطه ولا يجوز ان يقضى فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود ولا العقوبات ولا ما عدا

بذلك لما روى جار قال جاء رجل من الانصار إلى رسول الله عَيْسَالِيْهُ فقال ان لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال له النبي عَيْسَالِيْهُ « اعزل عنها ان شئت فانه سيأتها ما قدر لها » رواه أبو داود ولما ذكرنا من حديث عمر وروي عن أبي سعيد أنه قال كنت أعزل عن جاريتي فولدت أحب الخلق إلي يعني ابنه ، ولانه حكم تعلق بالوطء فلم يعتبر معه الأرال كسائر الاحكام وقد قبل انه ينزل من الما، مالا محس به ، فأما أن أقر بالوطء دون الفرج أو في الدبر لم تصر بذلك فراشاً لانه ليس بمنصوص عليه ولا في معني المنصوص

وروي عن أحمد أنها تصير فراشاً لانه قد بجامح فيسبق الماء إلى الفرج، ولاصحاب الشافعي وجهان كهذبن، وإذا اعى الاستبراء قبل قوله بغير بمين في أحد الوجهين لان من قبل قوله في الاستبراء قبل بغير بمين كالمرأة تدعي انقضاء عدتها، وفي الآخر يستحلف وهو مذهب الشافهي لقوله عليه الصلاة والسلام « ولكن الحمين على المدعى عليه » ولان الاستبراء غير مختص به فلم يقبل قوله فيه بغير يمين كسائر الحقوق، ومتى لم يدع الاستبراء لحفه ولدها ولم ينتف عنه وقال الشافعي في أحد قوليه له نفيه باللمان لانه ولد لم برض به فأشبه ولد المرأة

الاموال مع ان الشافعي لا يرى القضاء بالنكول في شيء فكيف يقضي به في أعظم الامور وأبعدها ثبوتاً وأسرعها سقوطاً ولانها لو اقرت بلسانها ثم رجعت لم يجب عليها الحد فلأن لا يجب بمجرد المتناعها من الهمين على براءتها اولى. ولا يجوز ان يقضى فيه بها لان ما لا يقضى فيه بالممين المفردة لا يقضى فيه بالممين مع النكول كسائر الحقوق. ولان ما في كل واحد منها من الشبهة لا ينتفي بضم احدهما الى الآخر فان احمال نكولها لفرط حيائها وعجزها عن النطق باللمان في مجمع الناس لا يزول بلمان الزوج. والعذاب يجوز ان يكون الحبس او غيره فلا يتعين في الحد وان احتمل ان يكون هو المراد فلا يثبت الحدد بالاحمال وقد يرجح ما ذكرناه بقول عمر رضي الله عنه ان الحد على من زنا وقد احصن اذا كانت بينة اوكان الحمل او الاعتراف فذكر موجبات الحد ولم يذكر اللمان

واختلفت الرواية فيما يصنع بها فروي انها تحبس حتى تلتعن او تقر اربعاً. قال احمد: فان ابت المرأة ان تلتعن بعد التعان الرجل اجبرتها عليه وهبت ان احكم عليها بالرجم لانها لو اقرت بلسانها لم ارجها إذا رجعت فكيف إذا ابت اللعان ؟ ولا يسقط النسب الإ بالتعانها جميعاً لان الفراش قائم حتى تلتعن واولد للفراش. قال القاضي: هذه الرواية اصح وهذا قول من وافقنا في انه لا حد عليها وذلك لقول الله تعالى (ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله)فيدل على انها اذا لم تشهد لا يندرى عنها العذاب

(والرواية الثانية) يخلى سبيلها وهو قول ابي بكر لانه لم يجب عليها الحد فيجب تخلية سبيلها كانو لم تكمل البينة . فأما الزوجية فلا تزول والولد لا ينتفي ما لم يتم اللعان بينهما في قول عامة أهل العلم الا الشافعي فانه قضى بالفرقة و نفى الولد بمجرد لعان الرجل وقد ذكرنا ذلك

ولذا قوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) فخص بذلك الازواج ولانه ولد ياحقه نسبه من غير الزوجة فلم يملك نفيه باللعان كما لو وطيء أجنبية بشبهة فألحقت القافة ولدها به ولانه طريقا الى نفي الولد بغير اللعان فلم يحتج الى نفيه باللعان فلا يشرع ولانه لو وطيء أمته ولم يستبرئها فأتت بولد احتمل ان يكون منه فلم يجز له نفيه لكون النسب يلحق بالامكان فكيف مع الظهورووجود نسبه؟ فأن ادعى الاستبراء فأتت بولدين فأقر باحدهما ونفي الآخر لحقاه معا لانه لا يمكن جعل أحدهما منه والآخر من غيره وها حل واحد ولا يجوز نفي الولد المقر به عنه مع اقراره به فوجب الحاقها به معاً وكذلك لو اتت لم يعترف بوطئها بولدين توآمين فاعترف باحدهما ونفي الآخر

﴿ مسئلة ﴾ (وان اعتقها او باعها بعد اعترافه بوطئها فأتت بولد لدون سئة اشهر من حين العتق أو البيع فهو ولده)

لانها حملت به وهي فراش لان اقل الحل ستة أشهر ذذا اتت به لاقل من ذلك علم ان حملها (المغني والشرح السكبير) (الجزءالتاسع)

(مسئلة) قال (وكذلك ان أقرت دون الاربع مرات)

وجملته ان الرجل اذا قذف امرأته فصدقته واقرت بالزنا مرة او مرتين او ثلاثا لم مجب عليها الحد لانه لا يثبت الا باقرار اربع مرات على ما يذكر في الحدود ثم ان كان تصديقها له قبل لهانه فلا لمان بينها لان اللهان كالبينة انما يقام مع الانكار وان كان بعد لهانه لم تلاعن هي لانها لا تحلف مع الاقرار وحكمها حكم ما لو امتنعت من غير اقرار وبهذا قال ابوحنيفة وقال الشافعي ان صدقته قبل لهانه فعليها الحد وليس له ان يلاعن الا ان يكون ثم نسب ينفيه فيلاعن وحددوينتني النسب بمجرد لهانه وتقع لهانه فان كان بعد لهانه فقد انتنى النسب ولزمها الحد بناء على ان النسب ينتني بمجرد لهانه وتقع الفرقة ويجب الحد فان الحد باقرار مرة وهذه الاصول قد مضى اكثرها ولو اقرت اربعا وجب الحد ولا لهان بينها إذا لم يكن ثم نسب ينفي وان رجعت سقط الحد عنها بغير خلاف علمناه وبه يقول الشافعي وأبو ثور واصحاب الرأي فان الرجوع عن الاقرار بالحد مقبول وليس له ان يلاعن للحد فأنه لم يجب عليه لتصديقها اياه وان اراد لعانها لنفي نسب فظاهر قول الخرقي أنه ليس له ذلك في جميع هذه الصور وهو قول أصحاب الرأي

وقال الشافعي اله لعانها لنفي النسب فيها كالها لانها لوكانت عفيفة صالحة فكذبته ملك نفي ولدها فاذا كانت فاجرة فصدقته فلان يملك نفي ولدها اولى ووجه الاول ان نفي الولد أنما يكون بالحانهمامعاً وقد تعذر اللعان منهما ولانها لا تستحلف على نفي ما تقر به قتعذر نفي الولد لتعذر سببه كما لو مات بعد القذف وقبل اللعان

(فصل) ولو قال لامرأته يا زانية فقالت بك زنيت فلا حد عليها ولا عليه. وقال اصحاب الشافعي

كان قبل بيمها فيلحق النسب به كالولم يبيمها و تصير أم ولد والبيع باطل لانها صارت ام ولد ﴿ مسئلة ﴾ (وكذلك ان لم يستبرئها فأتت به لا كثر من ستة أشهر فادعى المشتري أنه منه سواء ادعاه البائع او لم يدعه)

لانه وجد منه سببه وهو الوطء ولم يوجدمايعارضه ولا يمنعه فتعين احالة حكمه عليهوالحاقالولد بمن وجد السبب منه سواء ادعاه البائع أو لا

﴿ مسئلة ﴾ (وإن استبرئت ثم أتت بولد لأ كثر من ستة أشهر لم يلحقه نسبه)

لان الاستبراء يدل على براءتها من الحمل وقد امكن ان يكون من غيره لوجود مدة الحمل بعد الاستبراء مع قيام الدليل على ذلك ، فاما ان اتمت به لاقل من ستة أشهر فقد علمنا أنها كانت حاملا في زمن الاستبراء فيكون الاستبراء غير صحيح وتكون بمنزلة من لم يستبرئها وكذلك ان لم يستبرئ ولم يقر المشتري له به لانه ولد امةالمشتري فلا تقبل دعوى غيره له الإباقرار من المشتري

عليه حد القذف لانه يحتمل أنها أرادت بذلك نفي الزنا عن نفسها كما يستعمل أهل العرف فيما إذا قال سرقت قال معك سرقت اي انا لم أسرق لكونك أنت لم تسرق.

ولنا انها صدقته في قذفه اياها فأشبه مالو قال صدقت ولا حد عليها لان حد الزنا لايثبت الا بالاقرار اربع مرات وليس عليها حد القذف لانها لم تقذفه وانما اقرت على نفسها بزناها به ويمكن ذلك من غير كونه زانيا بان يظنها زوجته وهي عالمة انه اجنبي ولانه يحتمل ان تريد نفي ذلك عنها كا ذكروه أو انه لم يطأني سواك فن لم يكن زنا فأنت شريكي فيه ولا يجب الحدمع الاحتمال ولا يلزم من سقوطه عن الرجل بظاهر تصديقها وجوبه عليها مع الاحتمال فان الحد يدرأ بالشبهات ولا يجب بها . ولو قال يازانية فقالت انت أزنى مني فقال ابو بكر فيها كالتي قباها لاحد على الزوج بتصديقها له ولا على المرأة لما ذكرنا في التي قبلها .

وقال الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ليس قولها قذفا قال الشافعي الأأن تريد القذف لانه يحتمل أن تريد انه اصابني وهو زوجي فان كان ذلك فهو ابلغ مني فيه . وقال القاضي عليها حد لقذفها ولا حد عليه لتصديقها اياه وقد اتت بصريح قذفه بالزنا فوجب عليها الحد كما لو قالت انت زان والاحتمال مع التصريح بالقذف لا يمنع الحد كما لوقالت انت زان ، فأما ان قال يازانية فقالت بل انت زان فحكل واحد منها قاذف لصاحبه عليه حد القذف إلاان المرأة لا يملك اسقاط حدها إلا بالبينة والزوج يملك اسقاطه ببينة او "لعان .

﴿ مسئلة ﴾ (فاما ان لم يكن البائع أقر بوطئها قبل بيعها لم يلحقه الولد بحال سواء ولدته الستة اشهر او لأقل منها) .

لانه بحتمل أن يكون من غيره وان اتفقا على انه ولد البائع لحقه لان الحق لها فيثبت باتفاقهما ﴿ مسئلة ﴾ (وان ادعاه البائع فهو عبد للمشتري)

لايقبل دعوى البائع في الايلاد لان الملك انتقل الى المشتري في الظاهر فلا يقبل قول البائع فيما يبطل حقه كما لو باع عبداً ثم أقر انه كان أعتقه والقول قول المشتري مع يمينه لانه منكر. وهل يلحق البائع نسبه ؟ على وجهين (أحدهما) يلحقه مع كونه عبداً للمشتري لانه يجوز أن يكون ابناً لواحد مملوكا لآخر كولد الامة المزوجة (والثاني) لايلحقه لان فيه ضرراً على المشتري فانه لو أعتقه كان أبوه أحق بميراثه منه

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطىء المجنون من لاملك له عليها ولا شبهة ملك فأتت بولد لم يلحقه نسبه لانه لايسند إلى ملك ولا اعتقاد اباحة فان أكرهها على الوطء فعليه مهر مثلها كالمكلفلان الضهان يستوي فيه المكلف وغيره والله أعلم

كتأب العدد

الاصل في وجوب العدة الكتاب والسنة والاجماع. أما الدكتاب فقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله سبحانه (واللأبي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللابي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حلهن) وقوله تعالى (والذين يتوفن منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وأما السنة فقول النبي عيالية ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » وقال لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن ام مكتوم » في آي وأحاديث كثيرة وأجمعت الامة على وجوب العدة في الجلة وإنما اختلفوا في أنواع منها وأجمعوا على أن المطاقة قبل وأجمعت الامة على وجوب العدة في الجلة وإنما اختلفوا في أنواع منها وأجمعوا على أن المطاقة قبل السيس لاعدة عليها لقول الله تعالى (ياأمها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طاقتموهن من قبل السيس لاعدة عليها لقول الله تعالى (ياأمها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طاقتموهن من قبل المياءة الرحم وقد تيقناها همنا وهكذا كل فرقة في الحياة كالفسخ لرضاع أو عيب أو عتق أو لعان او اختلاف دين

(فصل) وتجب العدة على الذمية من الذمي والمسلم وقال ابو حنيفة ان لم تكن من دينهم لم تلزمها لانهم لايخاطبون بفروع الدين

كتاب العدد

الاصل في وجوب العدة الـ كتاب والسنة والاجماع اما الـ كتاب فقوله (والمظلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، وقوله سبحانه (واللأي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) وقوله سبحانه (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشر ا) واما السنة فقول النبي عليلية «لا يحل منكم ويذرون الله واليوم لآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشر ا » وقال لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن ام مكتوم » في آي وأحاديث كشيرة وأجمعت الامة على وجوب العدة في الجلة وانما اختلفوا في انواع منها

﴿ مسئلة ﴾ (كل أمرا أة فارقها زوجها في الحياة قبل المسيس والخلوة بها فلا عدة عليها) اجمع العلماء على ذلك لقول الله تعالى (ياايها الذين آمنوا اذا :كحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فاله كم عليهن من عدة تعتدونها) ولان العدة أنما وجبت في الاصل لبراءة الرحم وقد تيقناها ههنا .

ولنا عموم الآيات ولانها بائن بعد الدخول أشبه المسلمة وعدتها كعدة المسلمة في قول علماء الامصار منهم مالك والثوري والشافعي وابو عبيد وأصحاب الرأي ومن تبعهم إلا ماروي عنمالك أنه قال تعتد من الوفاة بحيضة

ولنا عموم قول الله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجايتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ولانها معتدة من الوفاة أشبهت المسلمة

(فصل) والمعتدات ثلاثة أقسام:

(معتدة) بالحملوهي كل امرأة حامل من زوج اذا فارقت زوجها بطلاق او فسخ او موته عنها حرة كانت او أمة مسلمة او كافرة فعدتها بوضع الحمل ولو بعد ساعة لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجابهن أن يضعن حملهن)

(والثاني) معتدة بالقروء وهيكل معتدة من فرقة في الحياة ار وطء في غير نكاح اذا كانت ذات قرء فعدتها القرء لقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن با نفسهن ثلاثة قروء)

(والثّالث) معتدة بالشهور وهي كل من تعتد بالقرء إذا لم تكن ذات قرء لصغر او إياس لقولَ الله تعالى (واللائبي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائبي لم يحضن) وذات القرء إذا ارتفع حيضها لاتدري مارفعه اعتدت بتسعة أشهر للحمل وعدة الآيسة وكل من

(فصل) وتجب العدة على الذمية من الذمي والمسلم . وقال ابو حنيفة ان لم يكن من دينهم لم يلزمها لانهم لايخاطبون بفروع الاسلام

ولنا عموم الآيات ولانها بائن بعد الدخول أشبهت المسلمة . وعدتها كعدة المسلمة في قول علماء الامصار منهم الثوري والشافعي وابو عبيد وأصحاب الرأي وهو قول مالك . وروي عنه انه قال تعتد من الوفاة بحيضة

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزو اجايتر بصن با نفسهن أربعة أشهر وعشر ا) ولانها معتدة من الوفاة أشبهت المسلمة

﴿ مسئلة ﴾ (وان خلابها وهي مطاوعة فعليها العدة سواءكان بهما او بأحدهما مانع من الوطء كالاحرام والصيام والحيض والنفاس والمرض والجبوالعنة او لم يكن الا ألا يعلم بها كالاعمى والطفل فلا عدة عليها)

وجملة ذلك ان العدة تجب على من خلابها زوجها ولم يمسها ولا خلاف بين أهل العلم في وجوبها على المطلقة بعد المسيس فاما ان خلابها ولم يصبها ثم طلقها قان العدة تجب عليها روي ذلك عن الخلفاء الراشدين وزيد وابن عمر وبه قال عروة وعلى بن الحسين وعطاء والزهري والثوري والاوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في قديم قوله وقال في الجديدلاعدة عليها لقوله تعالى

توفى عنها زوجها ولا حمل بها قبل الدخول او بعده حرة اوأمة فعدتها بالشهورلقول الله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنف هن أربعة أشهر وعشراً)

(فصل) وكل فرقة بين زوجين فعدتها عدة الطلاق سواء كانت بخلع او لعان او رضاع او فسخ بعيب او اعسار او اعتاق او اختلاف دين اوغيره في قول أكثر أهل العلم وروي عن ابن عباس ان عدة الملاعنة تسعة أشهر و أبى ذلك سائر أهل العلم وقالوا عدتها عدة الطلاق لانها مفارقة في الحياة فأشبهت المطلقة وأكثر أهل العلم يقولون عدة المختاعة عنه المطلقة منهم سعيد بن المسيب و سالم بن عبدالله وعروة وسلمان بن يسار وعمر بن عبدالعزيز والحسن والشعبي والنخعي والزهري وقتادة وخلاس بن عمرو و أبو عياض ومالك والايث والاوزاعي والشافعي ، وروي عن عثمان بن عفان وابن عمر و أبن عمر و أبن عمان وابن عمر و أبن عمر و أبن عمل وابن بن عثمان وابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي علي علي عدتها حيضة ، رواه النسائي وعن ربيع بنت معوذ مثل ذلك وأن عثمان قضى به رواه النسائي و ابن ماجه

ولنا قول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) ولانها فرقة بعد الدخول في الحياة فكانت ثلاثة قروء كغير الخلع وقول النبي عَمَّلِللَّهُ « قرء الامة حيضتان » عام وحديثهم يرويه عكرمة مرسلا قال ابو بكر هو ضعيف مرسل وقول عثمان وابن عباس قد خالفه قول عمر وعلي

(ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لـكم عليهن من عدة تعتدونها) وهذا نص ولانها مطلقة لم تمس فأشبهت من لم يخل بها

ولنا اجماع الصحابة فروى الامام احمد والاثرم باسنادهما عن زرارة بن أوفى قل قضى الحلفاء الراشدون ان من أرخى ستراً او أغلق بابا فقد وجب المهر ووجبت العدة ورواه الاثرم أيضاً عن عمر وعلي . وعن سعيد بن المسيب عن عمر وزيد بن ثابت وهذه قضايا اشتهرت فلم تنكر فصارت إجماعا وضعف احمد ماروي في خلاف ذلك وقد ذكرناه في الصداق ولانه عقد على المنافع فالتمكين فيه يجري مجرى الاستيفاء في الاحكام المتعلقة كعقد الاجرة والآية مخصوصة بماذكرناه ولا يصح القياس على من لم يمخل بها لانه لم يوجد منها التمكين ولا فرق بين أن يخلو بها مع المانع من الوطء القياس على من لم يمخل بها لانه لم يوجد منها التمكين ولا فرق بين أن يخلو بها مع المانع من الوطء والمناف والرتق او شرعاً كالصوم والاحرام والحيض والنفاس والظهار لان الحكم علق ههنا على الحلوة التي هي مظنة الاصابة دون حقيقتها ولهذا لو خلا مها فأ تت بولد لمدة الحمل لحقه نسبه وان لم يطأ وقد روي عن احمد ان الصداق لا يكمل مع وجود المانع فكذلك يخرج في العدة وروي عنه ان صوم شهر رمضان يمنع كال الصداق مع الحلوة وهذا ليدل على أن المانع متى كان متا كداً كالاحرام وشبهه مع كال الصداق ولم تجب العدة لان الحلوة انما قهمت مقام المسيس لانها مظنة له ومع المانع لا تتحقق المظنة

فانهما قالا عدتها ثلاث حيض وقولها أولى، وأما ابن عمر فقد روي مالك عن نافع عنه أنه قالعدة المختلفة عدة مطلقة وهو أصح عنه

(فصل) والموطوءة بشبهة تعتد عدة المفلقة وكذلك الوطوءة في نكاح فاسد وبهذا قال الشافعي ولان وطء الشبهة وفي النكاح الفاسد في شغل الرحم ولحقوق النسب كالوطء في النكاح الصحيح فكان مثله فيما تحصل به البراءة وإن وطئت المزوجة بشبهة لم بحل لزوجها وطؤها قبل انقضاء عدتها كيلا يفضي الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وله الاستهتاع منها بمادون الفرج في احد الوجهين لانهاز وجة حرم وطؤها لمارض مختص بالفرج فا بيح الاستمتاع منها بمادونه كالح ئض

(فصل) والمزني بها كالموطوءة بشبهة في العدة وبهذا قل الحسن والنخبي وعن احمد رواية أخرى أنها تستبرأ بحيضة ذكرها ابن أبي موسى وهذا قول مالك وروي عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما لا عدة عليها وهو قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي لان العدة لحفظ النسب ولا ياحقه نسب وقد روي عن علي رضي الله عنه ما يدل على ذلك

ولنا انه وطء يقتضي شغل الرحم فوجبت العدة منه كوطء الشبهة واما وجوبها كعدة المطلقة فلانها حرة فوجب استبراؤها بعدة كاملة كالموطوءة بشبهة وقولهم انها تجب لحفظ النسب لايصح فانهالواختصت بذلك لماوجبت على الملاعنة المنفي ولدها والآيسة والصغيرة ولما وجب استبراء

﴿ مسئلة ﴾ (الا ألا يعلم بها كالاعمى والطفل فلاعدة عليها ولا يكمل صداقها لان المظنة لا تتحقق وكذلك ان كانتصغيرة لايوطأ مثاها أو لم تكن مطاوعة لعدم تحقق المظنة مع ظهور استحالة المسيس والمعتدات علىستة أضرب (احدها) أولات الاحال أجابهن ان يضعن حملهن حرائركن أو اماء من فرقة الحياة أو المات

كل امراة حامل من زوج اذا فارقت زوجها بطلاق أو فسخ أومو ته عنها حرة كانت أوامة مسلمة او كافرة فعدتها بوضع الحمل لقول الله تعالى (وأولات الاحال أجلهن ان يضعن حماهن) وهذا إجماع اهل المدينة الا أنه روي عن ابن عباس وعن على من وجه أن المتوفي عنها زوجها تمتد باطول الاجلين وقاله ابوالسنا بل ابن بمكك في حياة النبي والمنتية فورد عليه النبي والتنتية قوله وقد روي ان ابن عباس رجع الى قول الجماعة المن بعملت في حياة النبي والشعبي أن تذكح في دمها و حكي عن اسحاق وحاد ان عدتها لا تنقضي حتى تطهر وأبي سائر اهل العلم هذا القول وقلوا لو بعد ساعة من وفاة زوجها حل لها ان تمزوج، ولسكن لا يطؤها زوجها حتى تنهر من نفاسها و تغتسل وذلك لقول الله تعالى (وأولات الاحال أجلهن ان ضعن حملهن) وروى عن ابي كعب قال قلت الذي عيسائية (واولات الاحال اجلهن ان ضعن حملهن) للمطلقة ثلاثا والمتوفي عنها وقال ابن مسعود من شاء بأهاته ثلاثا والمتوفي عنها وقال ابن مسعود من شاء بأهاته

الامة التي لا يلحق ولدها بالبائع واو وجبت لذلك لكان استمراءالامة على البائع ثمم لوثبت أنها وجبت لذلك فالحاجة المها داءية فان المزنى بها إذا تزوجت قبل الاعتداداشتبه ولد الزوج بالولدمن الزنا فلا محصل حفظ النسب

(مسئلة) قال رحمه الله تعالى (و 'ذاطاق الرجل زوجته وقدخلابها فعدتها ثلاث حيض فير الحيضة التي طلقها فيما)

في هذه المسئلة ثلاث فصول (أحدها) ان العدة تجب على كل من خلابهازوجهاوان لم يمسها ولا خلاف بين أهل العلم في وجوبها على المطلقة بعد المسيس فاما ان خلا بهاو فم يصبهاثم طلقهافان مذهب أحمد وجوب العدة عُلمُهاوروي ذلك عن الخلفاء الراشدين وزيد وابن عمر وبه قال عروة وعلى بن الحسين وعطاء والزهري وانثوري والاوزاعي واسحاق وأصماب الرأي والشافعي في قدحم قوليه وقال الشافعي في الجديد : لا عدة علمها لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذَا نَكُحْتُمُ المؤمناتُ ثم طلقته وهن من قبل أن تمسوهن فما اكم علم ن من عدة "حتدونها) وهذا نص ولانها مطلقة لم تمس فأشبهت من لم يخل مها

ولنا اجماع الصحابة روى الامام أحمد والاثرم باسنادهما عن زرارة بن أوفى قال قضى الخلفاء

أو لاعنته ان الآية التي في سورة النساء القصرى (وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حماين)نزلت بعد التي في سورة البقرة (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) يعني ان هذه الآية هي الاخيرة فتقدم على ما خالفها من عوم الآية المتقدمة ونختص بها عومها . وروى عبدالله بن الارقم انسبيعة الاسلمية أخبرته أنها كانت محت سعد بن خولة وتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تلبث أن وضعت حملها بعد وفاته فلها تعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبوالسنا بل بن بعكك فقال مالي اراك متجملة لعلك ترجين النكاح؟انكوالله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله عَيْنَالِيَّةٍ فسألته عن ذلك فأفتاني بائي قد حللت حين وضعت حملي وأمرنيبالتزويج إن بدا لي . متفق عليه. قال ابن عبدالبرهذا حديث حسن صحيح قد جاء من وجوه شتى كالها ثابتة إلا ماروي عن ابن عباس وروي عن على من وجه منقطع ولانها معتدة حامل فتنقضي علتها بوضعه كالطلقة يحققه أنااعدة انما شرعت لمعرفة براعتها من الحمل ووضعه أدل الاشياء على البراءة منه فوجب أن تنقضي به العدة ولانه لاخلاف في بقاءالعدة ببقاء الحل فوجب أن تنقضي به كما في حقالطلقة

(فصل) واذا كان الحل واحداً انقضت العدة بوضعه وانفصال جميعه وإن ظهر بعضه فهي في عدتها حتى ينفصل باقيه لانها لاتكون واضعة لحملها حتى يخرج كله وان كان الحمل اثنين او أكثر الراشدون أن من أرخى سنرا أو أغلق بابا نقد وجب المهر ووجبت العدة ورواه الاثرم أيضا عن الاحنف عن عمر وعلي وعن سعيد بن المسيب عن عمر وزيد بن ثابت وهذه قضايا اشتهرت الم تنكر فصارت اجهاعا ،وضعف أحمد ما روى في خلاف ذاك وقد ذكر ناه في كتاب الصداق ولانه عقد على المنافع فالتم حكين فيه مجرى مجرى الاستيفاء في الاحكام المتعلقة كعقد الاجارة والآية مخصوصة على المنافع ولا يصح القياس على من لم يخل بها لانه لم بوجد منها التركين

(فصل) وظاهر كلام الحرق انه لا قرق بين أن يخلو بها مع المانع من الوط، أو مع عدمه سواء كان المانع حقيقيا كالجب والعنة والفنق والرتق أو شرعيا كالصوم والاحرام والحيض والنفاس والظهار لان الحكم علق ههنا على الخلوة التي هي مظنة الاصابة دون حقيقتها ولهذا لو خلابها فأنت برلد لمدة الحل لحقه نسبه والله يطأه وقد روي عن احمد أن الصداق لا يكل مع وجرد المانع فكذلك بخرج في العدة دروي عنه أن صوم شهر رمضان عنع كال الصداق مع الحلوة وهذا يدل على أنه متى كان المانع منا كدا كالاحرام وشبهه منع كال الصداق ولم تجب المدة لان الحلوة أنها أفيمت مقام المسيس المانع منا كدا كالاحرام وشبهه منع كال الصداق ولم تجب المدة لان الحلوة أنما أفيمت مقام المسيس لامها مظمة له ومع المانع لا تنحقق المظمة لا تتحقق مع غابه واستحالة الم يس فلم بعلم مها فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها لان المظمة لا تتحقق مع غابه و استحالة الم يس فلم بعلم مها فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها لان المظمة لا تتحقق مع غابه و استحالة الم يس فلم بعلم مها فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها لان المظمة لا تتحقق مع غابه و استحالة الم يس

لم تنقض عدمًا إلا بوضع الآخر لان الحمل هو الجميع، هذا قول جماعة أمل العلم إلاأباقلابة وعكرمة فانها قالا تنقضي عدمًا بوضع الاول ولا تتزوج حتى تضع الآخر

وذكر ابن أبي شبية عن قنادة عن عكرمة أنه قال إذا وضعت أحدهما فقد انقضت عدمًا قيل له أفتروج ? قال لا قال قنادة خصم العبد، وهذا قول شاذ بخالف ظاهر الكتاب وقول أهل العلموالمعنى أن ألعدة شرعت لمعرفة البراءة من الحمل فاذا علم وجود الحمل فقد تبين وجود الموجب للعدة وانتفت البراءة الموجبة لانقضائها ولام الو انقضت عدمها بوضع الاول لا أبيح لها النكاح كما لو وضعت الآخر فان وضعت ولداً وشك في وجود ثان لم تنقض عدمها حتى تزول الربية وتتيقن أنه لم يبق معها حمل لان الاصل بقاؤها فلا يزول بالشك

﴿ مسئلة ﴾ (والحمل الذي تنقضي به العدة ما يتبين فيه شيء من خلق الانسان فان وضعت مضغة لا يتبين فيها شيء من ذلك فذكر ثفات من النساء انهمبتدأ خلق آدمي فهل تنقضي به الهدة ?على روايتين) وجملة ذلك ان المرأة إذا القت بعد فرقة زوجها شيئًا لم تخل من خسة أحوال

(أحدها) أن تضع ما بان فيه خلق آدمي من الرأس واليد والرجل فتنقضي به اندة بغير خلاف بيئهم ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن عدة المرأة تنقضي بالسقط اذا علم أنه (المغنى والشرح المحبير) (المغنى والشرح المحبير)

بين أهل العلم وذلك لقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنف بن ثلاثة قروم) والقر. في كلام العرب يتم على الحيض والطهر جميعا فهو من الاسما. المشتركة ، قال أحمد بن يحيى ثعلب القروم الاوقات الواحد قر. وقد يكون حيضا وقد يكون طهرا لان كل واحد منها يأني لوقت. قال الشاعر:

كرهت العقر عقر بني تميم اذا هبت القارئها الرياح

يمني لوفتها وقال الحايل بن أحمد يقال أفرأت المرأه اذا دنا حيضها وأقرآت اذا دنا طهرهاوفي الحديث عن النبي علياته « دعي الصلاة أيام اقرائك فهذا الحيض » وقال الشاعر :

مورثة عزا وفي الحبي رفعة للما ضاع فيهامن قروء نسائكا

فهذا الطهر واخلا أهل العلم في المواد بتوله سبحانه (يتربصن بأنفسهن ألائة قروم) واختلفت الرواية في ذلك عن أحمد فروي انها الحيض روي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب واشوري والارزاعي والعنبري واسحاق وأدي عبيد واصحاب الرأي ، وروي ذلك عن أي بكر الصديق وعمان بن عفان رضي الله عنها وأبي موسى وعبادة بن الصاحت وأبي لدردا، قل الفاضي الصحيح عن أحمد أن الاقراء الحيض واليه ذهب أصحابنا ورج عن قوله بالاطهار فقال في رواية النيسابوري كنت أقول إنه الاطهار وأ ما أذهب اليوم الى أن الافراء الحيض وقال في رواية الاثرم كنت أقول الاطهار م وقفت القول الاكابر (والرواية الثانية) عن أحمد أن القروء الاطهار وهو قول

ولد وعمن نحفظ عنه ذلك الحسن وابن سيرين وشربح والشعبي والنخوي والزهري والثوري ومالك والشافعي وأحدواسحاق، قال الاثرم قلت لابي عبد الله اذا نكس في الحلق الرابع يعني تنقضي به العدة فقال إذا نكس في الحلق الرابع فليس فيه اختلاف ولكن اذا تبين خلقه هذا أدل وذلك لانه اذا بان فيه شيء من خلق الآدي علم أنه حمل فيدخل في عموم قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن)

(الحال الثاني) ألفت نطعة او دما لاتدري ول هو ما يخلق منه آدمي اولا فهذا لايتملق به شيء من الاحكام لانه لم يثبت أنه وقد بالمشاهدة ولا بالبينة

(الحالُ الثالث) ألقت مضغة لم تبن فيها الحُلفة فشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية بان بها أنها خلقه آدمي فهذا في حكم الحال الاول

(الحال الرابع) ألقت مضفة لاصورة فيها فشهد ثمات من القوابل أنه مبتدأ خلق آدمي فاختافت الرواية عن أحمد فنقل مهذا وابو طالب أن عدنها لاتنقضي به ولا تصير به ام ولد لانه لم بين فيه خلق آدمي أشبه الدم ، وقد ذكر هذا قولا فلشافي وهو اختيار ابي بكر ، و قل الاثرم عن أحمد أن عدنها لا تقضي به ولكن تصير أم ولد لانه مشكوك في كونه ولداً فلم بحكم بانفضا العدة المتيقنة بأص مشكوك فيه ولم يجز بيم الامة الوالدة له مم الشك في رقماً فيثبت كونها أم ولد احتياطا ولا تنقضي

ذيد وابن عمر وعائشة وسلجان بن يسار والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابان بن عثمان وهمر ابن عبد الدوبر و لزهري ومالك والشافعي وأبي ثور وقال أبو بكر بن عبد الرحن ما أدركت احدا من فقهائنا لا وهو يقول ذلك قال ابن عبد البر رجم أحمد الى أن القروم الاطهار قال في رواية لاثرم رأيت الاحاديث عن قال انه أحق بهاحتى تدخل في الحيضة الماشة احاديث عن قال انه أحق بهاحتى تدخل في الحيضة الماشة احاديثها صحاح وقوية ، واحتج من قال ذلك بقول الله تعالى (فط قوهن اعدمن) أي في يوم الفيا قرائما أمر بالطلاق في عدم ن كقوله تعالى (و نضم الموازين القسط ليرم القيامة) أي في يوم الفيا قرائما أمر بالطلاق في عدم مره فليراجعها حتى تطهر ثم الطهر لا في الحيض ويدل عليه قول الذي عليات المدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء ، متفق عيض ثم تطهر قان شاء طاق وان شاء أمسك فناك المدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء ، متفق عليه وفي رواية ابن عر ه فطافوهن في قبل عدتهن العدة عن طلاق مجرد مباح فوجب أن يعتبر عقيب الطلاق و كعدة الآيسة والصغيرة

ولما قول الله تعالى `واللائي بمُسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعد بهن ثلاثة أشهر واللائي لم بحضن) فنقابهن عند عدم الحيض الى الاعتداد بالاشهر فدل ذلك على أن الاصل الحيض كما قال تعالى (فلم بجدوا ما فنيه منوا صعيدا) الآية ولان المعهود في اسان الشرع استعال القرء بمهنى الحيض قال النبي عليه المنافق و تدع الصلاة أيام اقر أبا » رواه أبو دارد رقل الفاطمة بنت أبي حبيش ﴿ انظري قاذا أن قرؤك فلا تصلى و اذا مر قرؤك فنطري ثم صلى ما بين القرء الى القرء » رواه النسائي و لم يعهد

المدة احتيالاً و قل حنبل انها تصير أم ولد ولم يذكر العدة فقال بعض ُصحابنا على هذا تنقضي به العدة وهو قول الحسن وظاهر مذهب الشافعي لانهم شهدوا بانه خاتمة آدمي أشبه مالو تصور، قال شيخنا والصحيح ان هذا ليس برواية في العدة لامه لم يذكرها ولم يتعرض لها

(الحال الخامس) أن تضع مضفة لاصررة فيها ولم تشهد القوابل بأنها مبنداً خلق آدمي فلاننقضي به العدة ولا تصبر به الامة أم ولد لانه لم ثبت كونه ولداً بهينه ولا مشاهدة فأشبه العلقة ولا تنقضي العدة بوضع ماقبل المضفة بحال سواء كان نطفة او علقة وسواء قبل إنه بد، خلق آدمي او لم يقل نصعليه احدفقال: امااذا كان عنق فليس بشيء الماهودم لاندقضي بهاعدة ولا تعنق مهاامة ولا نعلم في هذا مخالفا الا الحسن فانه قال: اذا علم انها حمل انقضت به العدة ، وفيه الغرة والاول أصح وعايه الجهور

(مسئلة) (وان أنت بولد لايلحقه نسبه كامر أة الطمل لم تنقض به العدة وعنه تدقضي وقيه بعد) اذا أنت بولد بعد أربع سنين منذ مات أو بانت منه بطلاق أو فسخ ار انقضاء عدتها ان كانت رجعية لم يلحقه ولدها لانا نعلم أنها عاقت به بعد زوال النكاح والبينونة منه وكونها قد صارت أجنبية منه فأشبهت سائر الاجنبيات عنه يهذا لا تنقضي به العدة وهو ظاهر كلام الخرقي لانه ينتني عنه بغير الهان فلم تنقض عديها به كما لو أتت به لاقل من سنة أشهر منذ نكحها ، وقال ابو الخطاب هل تنقضي

في لسانه استعاله بمعنى الطهر في موضع فوجب أن يحمل كلامه على المدهود في لسانه ، وروي عن النبي ويه على المدهود في لمانه على المدهود وتعليم المان الامة طلقة الرقرة وها حيضتان » رواه أبو داود وغيره ، فان قالوا هذا يرويه مظاهر بن مسلم وهو منكر الحديث قلنا قد رواه عبد الله بن عيسى عن عطية العوفي عن ابن عمر كذلك أخرجه ابن ماجه في سننه وأبو بكر الحلال في جا هه وهو نص في عدة الامة فكذلك عدة الحرة ولان ظاهر قوله تعالى (يتر بصن بأنف بهن ثلاثة قروه) وجرب التربص ثلاثة كاملة ومن جعله الحرة ولان ظاهر قوله تعالى (المن يكنفي بطهر بن و بعض الثالث فيخالم ظاهر النص ومن جعله الحيض أوجب ثلاثة كاملة فيوانق ظهر النص فيكون أولى من مخالفته ولان العدة استبراه فكانت بالحيض كاستبراء الامة وذلك لان الاستبراء الهرفة براهة الوحم من الحل والذي يدل عليه الحيض فوجب أن يكون الاستبراء الامة بالحيضة وأما هو بالماهر الذي قبل الحيضة كذلك قال ابن عبد البر وقال قولهم ان استبراء الامة بالحيضة باجماع ليس كخ ظنوا بل جائز الهدي بن أكثم حين دخل عليه في مناظرته اياه عقل المنت تدها دره وين والناهي من الرحم والما يحصل بالحيضة لا تعمل بالحيضة والما حتى تستبرأ محين دخل عليه في مناظرته اياه عقل الاستبراء تعرف براءة الرحم واتما محين دخل عليه في مناظرته اياه عقلما هذا برده قول الذي شيالة والمام والدي الحيضة لا يعتم ولا حائل حتى تستبرأ محيضة تهال ولان العدة تتعاق بالعام كوضع الحل عن بالعام ولا حائل على المعام ولا حائل حتى تستبرأ محيضة تتعاق بحل والمام كوضع الحل المهور الذي قبلها ولان العدة تتعاق بحروج خارج من الرحم فوجب أن تتعاق بالطهر كوضع الحل

به العدة ? على وحببن ، و ذكر القاضي أن عدتها تنقضي به وهو مذهب الشانعي لانه ولد يمكن أن يكون منه بعد نكاحه بأن بكون قد وطنها بشبه أو جدد نكاحها فوجب أن تنقضي به العدة وان لم يلحق به كالولد المذي بالعمان ، وجذا قارق الذي أتت به لاقل من ستة أشهر قانه ينتفي عنه يقينا ، ثم ناقضوا قولهم فقالوا لو تزوجت في عدتها وأتت بولد لاقل من ستة أشهر من حين دخل بها الثاني ولا كثر من أربع سنين من حين بانت من الاول قالولد منتف عنهما ولا تنقضي عدتها موضعه عن واحد منها، وهذا أصح قان احتمال كونه منه لم يكف في اثبات نسب الولد منه مع انه يثبت بمجرد واحد منها، وهذا أصح قان احتمال كونه منه لم يكف في اثبات نسب الولد منه مع انه يثبت بمجرد الامكان فلأن لا يكنى في انقضاء العدة أولى وأحرى، وما ذكروه منتقض بما سلموه، وماذكروه من الفرق بين هذا وبين الذي أنت به قبل سنة أشهر غير صحبح قانه يحتمل أن يكون أصامها قبل نكاحها بشبهة أو نكاح غير هذا النكاح اذي أتت بالولد فيه قاستويا، واما المدفي بلهان قانفا افينا الولد عن الزوج بالنسبة اليه ونفينا حكمه في كونه منه بالنسبة البهاحتي أوجبنا الحد على قاذفها وقدف ولدها وانقضاء العدة من الاحكام المتعلفة بها دونه عثبت

(فصل) فاما أمرأة الطفل الذي لا يولد مثله أذا مات عن زوجة فولدت لم ياحقه نسبه ولم تقض به عديمها وتعدد الاشهر وجذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة أن مات وجاحل ظاهر اعتدت عنه بالوضع فان ظهر الحل بها بعد موته لم تعتد به ، وقد روي عن أحمد في الصبي مثل قول أبي حنيفة

يحققه أن العدة مقصودها معرفة براءة المرأة من الحمل نتارة تحصل بوضعه وتارة تحصل بما ينافيه وهو الحيض الله ي لا يتصور وجرده معه ، فأماقوله تعالى (فطانوهن اعدتهن فيحتمل أنه ارادقبل عدتهن أذ لا يمكن ها على الطلاق في العدة ضرورة أن الطلاق سبق العدة لـ كمرنه سبها والسبب يتقدم على الحكم فلا يوجد قبله والطلاق في الطهر تطليق قبل العدة أذا كانت الافراء الحيض

(الفصل الثالث) ان الحيضة التي طبق فيها لا نحسب من عدتها بغير خلاف بين اهل العلم لان الله تمالى امر بثلاثة قرو فتناول ثلاثة كاملة والتي طبق فيها لم يق منها ما تأم به مع اثنتين ثلاثة كاملة فلا يعتد بها ولان الطلاق أعا حرم في الحيض لما فيه من تطويل العدة عليها فلو احتسبت بتلك الحيضة قرءاً كان أقصر له نتها وأنفع لها فلم يكن محروما ومن قال الفروء الاعله واحتسب لها بالطهر الذي طاقها فيه قرءاً فلو طافها وقد بقي من قرئها لحظة حسبها قرءاً وهذا قول كل من قال الفروء الاطهار الا الزهري وحده قال تعتد بنلائة قروه سوى الطهر الذي طاقها فيه عوحكي عن أبي عبيد أنه إن كان جامعها في الطهر لم يحتسب به من العدة كزمن الحيض

ولذا أن الطلاق حرم في زمن الحيض دفها لضرر تطويل العدة عليها فلو لم يحتسب بقية الطهو قرءا كان الطلاق في الطهر اضر بها وأطول عليها ، وما ذكر عن أبي عبيد لا يصح لان "محريم الطلاق في الحيض لكونها لا تحتسب بقية الله يجوز أن تجعل العلة في عدم الاحتساب تحريم الطلاق فتصير

وذكره ابن أبي مرسى قال ابو لخطاب وفيه بعد، وهكذا الخلاف فيهااذا تزوج امرأة ودخل بها وأنت بولد لدرن ستة أشهر من حين عقد النكاح فأنها لانه تد بوضعه عندنا وعنده تعتد به واحتج بقوله سبحانه (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن)

ولنا أن هذا حمل منفي عنه يقينا فلم بمتد وضعه كالو ظهر بعد وقه والآية واردة في المطلقات ثم هي مخصوصة بالفياس الذي ذكرناه . اذا ثبت هذا فان عدتها تنقضي بوضع الحمل من الوط الذي علفت به منه سوا. كان هذا الولد ملحقا بغير الصغير مثل أن يكون من عقد فاصد أو وط بشبهة او كان من زنا لايلحق بأحد لان العدة تجب من كل وط فاذا وضعته اعتدت من الصبي بأربعة أشهر وعشر لان العدة من رجلين لايتداخلان ، وان كانت الفرنة في الحياة بعد الدخول كزوجة كبير دخل بها ثم طلقها وأنت بولد لدون ستة أشهر منذ تزوجها فأنها تعتد بعد وضعه بثلاثة قرو ، وكذلك اذا طق الحصي الحجبوب امرأته او مات عنها فرنت بولد الإياحة و نسبه ولم تنقض عدتها بوضعه وتنقضي به عدة الوط عدة الوطاء ثم تستألف عدة الطلاق أو عدة الوفاة على ما بيناه ، وذكر القاضي أن ظاهر كلام احمد بأن الولد يلحق به لانه قد يتصور منه الازال بأن يحك موضع ذكره بفرجها فينزل، فعلى هذا القول يلحق به ألولد وتنقضي به العدة، والصحيح أن هذا لا يلحق به ولدلانه لم تجر به عادة فلا يلحق به ولدها في الحجاس أو تزوج المرأة بحضرة الحاكم ثم طلقها في الحجاس أو تزوج كالصبي الذي نم يبلغ تسع سنين، وكدلك اذا تزوج امرأة بحضرة الحاكم ثم طلقها في الحجاس أو تزوج كالصبي الذي نم يبلغ تسع سنين، وكدلك اذا تزوج امرأة بحضرة الحاكم ثم طلقها في الحجاس أو تزوج كالصبي الذي نم يبلغ تسع سنين، وكدلك اذا تزوج امرأة بحضرة الحاكم ثم طلقها في الحجاس أو تزوج

العلة معلولا واتما تحريم الطلاق في الطهر الذي أصابها فيه لكونها مرتابة واكونه لايأن الندم بظهور حلها، فأما ان انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر فان الطلاق يقع في أول الحيضة ويكون محرما ولا تحمّسب بنلك الحيضة من عدتها وتحمّاج ان تعمّد. بثلاث حيض بعدها أو ثلاثة اطهار على الرواية الاخرى، ولوقال لها أنت طالق في آخر طهرك أو في آخر حزء من طهرك أو انقضت حروف الايقاع ولم يبق من الطهر الا زمن الوقوع فأنها لا تحمّسب بالطهر الذي وقع فيه العالاق لان العدة لا تكون الا بعد وقوع الطلاق وليس بعده طهر تعمّد به ولا يجوز الاعتداد عا قبله ولا بما قار به ومن جعل القرء الحيض اعتد لها بالحيضة التي تلي الطلاق لانها حيضة كا لة لم يقع فيها طلاق فوجب أن تعمّد بها قرءا، وان اختلفا فقال الزوج وقع الطلاق في أول الحيض وقالت بل في آخر الطهر أو قال انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر وقالت بل وقد قي منه بقية فالنول قولها لان قولها مقبول في الحيض وفي انقضاء العدة

﴿مسئلة﴾ قال (فاذا اغتسلت من الحيضة الثالثة أبيحت للازواج)

حكى أبو عبد الله بن حامد في هذه المسئلة روايتين (احداهما) انها في العدة ما لم تفتسل فيباح لزوجها ارتجاعها ولا يحل لفيره نكاحها قال أحمد : عمر وعلي وابن مسعود يتولون قبل أن تفتسل من

المشرقي بالمفرية ثم أنت بولد لم يلحقه ولا تنقضي به العدة وقد ذكرناه في الباب الذي قبله وذكرنا الخلاف فيه و القضاء العدة مبتي على لحرق النسب

(مسئله) (وأقل مدة الحل سنة أشهر لما روى الاثرم باسناده عن أبي الاسود أنه رفع الى عمر أن الما كان أقل مدة الحل سنة أشهر لما روى الاثرم باسناده عن أبي الاسود أنه رفع الى عمر أن امرأة ولدت اسنة أشهر فهم عمر برجها فقال له علي ليس لك ذلك قال الله تمالى (والهات برضمن أولادهن حولين كاملين) وقال الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) فحولان وسنة أشهر ثلاثون شهراً لارجم عليها فحلى عمر سبيلها وولدت مرة أخرى لذلك الحد، ورواه الاثرم أيضاعن عكرمة لا أبن عباس قال ذلك قال عاصم الاحول قات لعكرمة انه بلغنا أن عليا قال هذا قال فقال عكرمة لا ماقال هذا الا أبن عباس، وذكر ابن قتيبة في المعارف أن عبدالملك بن مروان ولد اسنة أشهر، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم وغالبه تسعة أشهر لان غالب النساء كذلك وهذا أمر معروف بين الناس، وأكثر مدة الحدل أربع سنين هذا ظاهر المذهب وبه قال الشافعي وهو أمر معروف بين الناس، وأكثر مدة الحدل أربع سنين هذا ظاهر المذهب وبه قال الشافعي وهو وأي حنيفة لما روت جميلة بنت سعد عن عائشة لاتزيد المرأة على السنتين في الحل، ولان التقدير الما وأي حنيفة لما روت جميلة بنت سعد عن عائشة لاتزيد المرأة على السنتين في الحل، ولان التقدير الما يعلم بتوقيف واتفاق ولاتوقيف ههناو الاتفاق الماهر على ماذكرنا وقد وجدذلك فان الضبحاك بن مزاحم يعلم بتوقيف اواتفاق ولاتوقيف ههناو الاتفاق الماهر على ماذكرنا وقد وجدذلك فان الضبحاك بن مزاحم يعلم بتوقيف اواتفاق ولاتوقيف ههناو الاتفاق الماهر على ماذكرنا وقد وجدذلك فان الضبحاك بن مزاحم

الحيضة الثالثة ، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب والنوري وأسح قرروي ذلك عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبي موسى وعبادة وأبي الدردا، رضي الله عنهم قال شريك له الرجمة وان فرطت في الفسل عشرين سنة قال أبو بكر وروي عن أبي عبد الله أنها في عدتها ولزوجها رجمتها حتى بمضي وقت الصلاة التي طهرت في وقنها وهذا قول النوري وب قال أبو حنيفة اذا انقطم الدم لدون أكثر الحيض فان انقطع لاكثره انقضت العدة بانقطاعه. ووجه اعتبار الفسل قول الاكثرين من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم فيكون اجماعا ولائها ممنوعة من الصلاة بحكم حدث الحيض فأشبهت الحائض

(والرواية الثانية) أن العدة تنقضي بطهرها من الحيضة الثالثة وانقطاع دمها اختاره أبو الخطاب وهو قول سعيد بين جبير والازواعي والشافعي في القديم لان الله تعالى قال (يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروه) وقد كملت القروء بدليل وجوب الغدل عليها ووجوب الصلاة وفعل الصيام وصحة منها ولانه لم يق حكم العدة في الميراث ووقوع الطلاق بها واللعان والنفة فكذات نها نحن فيه، قال القاضي اذا شرطنا الفسل أفاد عدمه اباحة الرجعة وتحريها على الازواج فأما سائر الاحكام فانها تنقط بالقطاع دمها

(فصل) وأن قلما القروء الاطهار فطافها وهي طاهر القضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الثالثة وأن طلفها حائضا انقضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الرابعة ، وهذا قول زيد بن 1 بت رأبن عمر وعائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله و بان بن عثمان ومالك وأبي ثرروهوظاهر مذهب الشافعي

وهرم بن حبان حملت أم كل واحد منهما به سنتين ، وقال الليث أقصاه ثلاثين سنين حملت مولاة لعمر بن عبدالله ثلاث سنين ، وقال ابوعبيد ليسولاً فصاء وقت يوقف عليه وقال عبادبن العوام خمس سنين وعن الزهري قال قد نحمل المرأة مست سنين وسبع سنين

ولما أن مالا نص فيه يرجم فيه إلى الوجود ، وقد وجد الحمل أربع سنين فروى الوليد بن مسلم قال قات لمالك حديث جميلة بنت سعد عن عائشة لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل قال مالك سبحان الله من يقول هذا ? هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين قبل أن تلاء وقال الشافعي بقي محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين قال أحمد نساء بني عجلان بحملن أربع سنين ، وامرأة عبد بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن علي في بطن أمه أربع سنين وهكذا ابراهيم بن نجيح العقبلي حكى ذلك ابوالخطاب واذا تقرر وجوده وجب بطن أمه أربع سنين وهكذا ابراهيم بن نجيح العقبلي حكى ذلك ابوالخطاب واذا تقرر وجوده وجب أن يحكم به ولا يزاد عليه لانه ماوجد ولان عمر ضرب لامرأة المعقود أربع سنين ولم يكن ذلك الا لانه غاية الحل ، وروي ذلك عن عمان وعلي وغيرها، اذا ثبت هذا فان المرأة اذا وادت لاربع سنين فادون من يوم مرت الزوج أو طلاقه ولم تكن تزوجت ولا وطئت ولا انقضت عدتها بالقرو ، و ولا بوضع الحل فان الولد لاحق بالزوج وعدتها تنقضي به

وحكي عنه قول آخر لا تنقضى العدة حتى بمضي زمن الدم يوم وليلة لجواز أن يكون الدم دم فساد فلا نحكم بانقضاء العدة حتى يزول الاحتمال وحكى القاضى هذا احتمالا في مذهبنا أيضا

ولنا أن الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء فلزبادة عليها مخالفة النص فلا يعول عليه ولا نه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم عنهم باسناده ، ولفظ حديث زيد بن ثابت « اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرىء منها ولا نرثه ولا يرثها » وقولهم ان الدم يكون دم فساد قانا قد حكم بكونه حيضا في ترك الصلاة وتحريها على الزوج وسائر أحكام الحيض فكذلك في انقضاء العدة ثم ان كان التوقف عن الحدكم مانقضاء العدة للاحتال فاذ تين أنه حيض علمنا أن العدة قد افتضت حين رأت الدم كا لو قال لها ان حضت فانت طائق ، اختلف القائلون بهذا القول فهنهم من قال اليوم والمايلة من العدة لا به دم تكل به العدة فكان منها كلذي في أثناء الاطهار ، ومنهم من قال ليس منها انها يتبين به انقضاؤها ولاننا لو جملناه منها أوجبنا لزيادة على ثلاثة قروء ولدكننا غنعها من النكاح حتى يعضي بوم وليلة ولو راجهما زوجها فيها الم تصح الرجمة رهذا أصح الوجهين

(مسئلة) قال (وإن كانت أمة فاذا اغتسلت من الحيضة إثانية)

أكثر أهل العلم يقولون عدة الامة بالقرء قرآن منهم عمر وعلي وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وعبد الله بن عتبة والقامم وسالم رزيد بن أسلم و لزهري وقنادة ومالك والثوري والشانمي

(مسئلة) (رأ لل ماية بين به الولدأحدوثمانوز يوما رهوأقل ماتبقضي به المدقمن الحمل وهو أن تضعه بعد ثمانين يوما منذ أمكنه وطؤها)

لاناانبي وَيُطْلِنُهُو قال ﴿ انخلى أحدكم ليجرع في بطل أمه فيكون نطفة أربعين بوما تُم يكون علقة مثل ذلك على ولا تنقضي المدة بما دون المضفة فوجب أن يكون بعد النمانين فاما بعد أربعة أشهر فليس فيه اشكال لأنه يستكمل الحلق في الرابع

(فصل) الضرب الثاني المتوفى عنها زوجها فعدتها أربعة أشهر وعشر ان كانت حرة وشهران وخمسة أيام ان كانت أمة وسوا. ماقبل الدخول وبعده

أجمع أهل العلم على أن عدة الحرة المسلمة غير ذات الحمل من وفاة زرجها أربعة أشهر وعشر مدخولا بها او غير مدخول بها سواء كانت بالغة او لم تبلع اقول الله تعمالي زوافخبن يتوفون منهم ويذرون أزواجا يثربصن بأنفسهن أربة أشهر وعشرا) وقال النبي والمسلمة في لا محل لامرأة تؤمن بالله والبوم الآخر أن تحد على ميت فرق ثلاث الا على ذوج أربعة أشهر وعشرا ٤ متفق عليه . فان قبل الا حملتم الآية على المدخول بها كما قلم في قوله تعالى (والمطاقات يتربصن بأنفسن ثلاثة قرو .) قلنا انما خصصنا هذه بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن

واسحاق وأ و ثور وأصحاب الرأي وعن ابن سيربن عدتها عدة الحرة الا أن تكوز قد مضت بذلك سنة وهو قول داود لقرل الله تعالى (والمطلفات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو.)

ولما قول النبي وَيَتَلِيّنِهِ ﴿ قَرَّ لَامَةً حَيْضَتَانَ ﴾ وقد ذكرناه وقول عمر وعلي وابن عمر ولم نعرف لهم مخالفا في الصحابة فكان اجماعا وهذا يخص عموم الآية ولانه معنى ذو عدد بني على التغاضل الدناوي فيه الامة الحرة كالحد وكان الفياس يقتضي أن تكون حيضة ونصفا كاكان حدها على النصف من حد الحرة الاأن الحيض لا يتبعض فكل حيضتين ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه لو أستطيع أن أجعل العدة حيضة ونصفا لفهلت فاذا تنور هذا فانقضا، عدم اللفسل من الحيضة الثانية في احدى الرواية التي تقول إن القروء الاطهار فانقضاه عدم الرواية التي تقول إن القروء الاطهار فانقضاه عدم الرواية التي تقول إن القروء

﴿ مسئلة ﴾ قال (وال كانت من الآيسات أومن لم يحضن فعدتها ثلاثة أشهر)

أجمع أهل العلم على هذا لان الله تمالى ذكره في كتابا بقوله سبحانه (واللاني يثدن المحيض من نسائدكم ان ارتبتم نماتهن الانه أشهر واللائي لم يحضن) فان كال الطلاق في أول الهلال اعتبر ثلاثه أشهر بالاهلة لنول الله تمالى الديالونك عن الاهلة قل هي مواقيت العاص والحج) وقال

تمسوهن فمال كم علمهن من عدة العندونها) ولم يرد تخصيص عدة الوفاة ولا أمكن قياسا على المطالمة في النخصيص لوجهين (أحدهما) ان النكاح عقد عمر فاذا مات انتهى والشيء اذا انتهى تفررت أحكامه كتقرر أحكام الاجارة بانقض أنها والعدة من أحكامه

(اثاني) ان المطالقة اذا أت بولد يمكن الزوج تكذيبها ونفيه بالقعان وهذا ممتنع في حق الميت فلا يأمن أن تأتي بولد فيلحق الميت نسبه وماله من ينفيا فاحتطا بالجاب العدة عليه الحفظها عن التصرف والمبيت في غير منزلها حفظا لها اذا ثبت هذا فانه لايعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم ، وحكي عن مالك أنها اذا كانت مدخرلا بها وجبت أربة أشهر وعشر فيها حيضة واتباع المكتاب والسنة أولى ولانه لو اعتبر الحيض في حقها لاعتبر الملائة قرو كالمطلفة وهذا الحلاف مختص بذات الفروء فأما الآيسة والصغيرة فلا خلاف فيهما

وأما لامة المتوفى عنها فعدتها شهرين وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم منهم سعيد بن المسيب وعطاء وسايان بن يسار والزهري وقتادة ومالك والنوري والشافعي واسحاق وابو ثوروأ صحاب الرأي وغيرهم الاابن سيم بن فانه قال ماأرى عدة الاكعدة الحرة الاأن تكوز قدمضت في ذلك سنة فان السنة أحق أن تتبع وأخذ بظاهر العنظ وعمومه

(المغني والشرح الكبير) (١٢) (الجزء الناسع)

سبحانه (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السمرات والارض منها أربعة حرم) ولم يختلف الناس في أن الاشهر الحرم معتبرة بالاعلة وان وقع الطلاق في أثناء الشهر اعتدت بقيته ثم اعتدت شهرين بالاهلة ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوما وهذا مذهب مالك والشافعي وقال أبر حنيفة تحتسب بتية الاول وتعتد من الرابع بتدر ما قاتها من الاول تاماكان أو ناقصا لانه لو كان من أول الهلال كانت العدة بالاعلة فاذا كان من بعض الشهر وجب قضاء ما قات منه وخرج أصحابنا وجها ثانيا ان جميع الشهور محسر بة بالعدد وهو قول ابن بنت الشافعي لاره اذا حسب الاول بالعدد كان ابتداء الثاني من بعض الشهر فيجبأن بحسب بالعدد وكذلك الثالث ولنا أن الشهر يقع على ما بين الهلالين وعلى اشلائين ولذلك اذا غم الشهر كل ثلاثين والاصل الملال قاذا أمكن اعتبار الهلال اعتبروا واذا تعذر رجعوا الى العدد وفي هذا انفصال عما ذكر لابي حنيفة وأما التخريج الذي ذكر ناه قانه لا يلزم تمام الشهر الاول من الثاني و يجوز أن يكون تمامه من الرابع (فصل) وتجب العدة من الساءة التي فارقها زوجها فيها فلو فارقها نصف الليل أو خصف النهار اعتدت من ذلك الوقت الوقت الى مثله في قول أكثر أهل العلم رقال أبو عبد الله بن حامد لا تحشب بالساءات وإنا تحتسب بأول الليل والنهار فاذا طاقها بهارا احتسبت من أول الليل الذي يليه وإن

ولذا تفاق الصحابة رضي الله عنهم على أن عدة الامة المطلقة على النصف من عدة الحرة فكذلك عدة الوفة (فصل) والدشر المعتبرة في العدة هي عشر ليال فيجب عشرة أيام مع الليالي وبه قال مالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنسذر وأصحاب الرأي ، وقال الاوزاعي بجب عشر ليال وتسعة أيام لان العشرة تستعمل في الليالي دون الايام وإنما دخلت الايام اللاتي في أثناء الليالي تبعاً . قلنا السرب تغلب حكم التأنيث في العدد خاصة على المذكر فتطلق لفظ الليالي وتريد الليالي بايامها كما قال الله تعالى لزكريا (آيتك ألا تكام الناس ثلاث ليالسويا) يريد بأيامها ولو نذر اعتكاف العشر الاخير من رمضان لزمه الليالي والايام ويقول القائل : سرنا عشراً يريد الليالي بأيامها فلم يجز نقلها عن العدة إلى الاباحة بالشك في مسئلة في (وإن مات زوج الرجعية في عدتها استأ نفت عدة الوفاة من حين مو تعوسقطت عدة الطلاق) وهذا لاخلاف فيه ، قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك لان الرجعية روجة يلحقها طلاقه وينا لها ميرائه فاعتدت للوفاة كغير المطلقة ، وحكى في الحرر أنها تعتد أطول الاجلان وهو بعيد .

هُ مسئلة ﴾ (وإن طلقها في الصحة طلاقاً بائناً ثم مات في عدتها لم تنتقل عن عدتها وتبني على عدة الطلاق ولا تعند للوقاة)

وهذا قول مالك والشافعي وأبي عبيد وابن المنذر، وقال الثوري وأبو حنيفة عليها أطول الاجلين كما لو طلقها في مرض موته والذا أيلا احتسبت بأول النهار الذي يليه وهذا قول مالك لان حساب الساعات يشق فسقط اعتباره ولذا قول الله تعالى (فعدتهن ثلاثة أشهر) ولا تجوز الزيادة عليها بفير دليل وحساب الساعات مكن أما يقينا وأما استظهارا فلا وج، الزيادة على ما أوجبه الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال (والامة شهران)

اختلفت الروايات عن أبي عبدالله في عدة الامة فأكثر الروايات عنه انها شهران رواه عنه جماعة من أصحابه واحتج فيه بقول عمر رضي الله عنه : عدة أم لولد حيضتان ولولم تحض كان عدتها شهرين رواه الاثرم عنه باسناده وهذا قول عطاء والزهري وإسحاق وأحد قولي الشافعي لان الأشهر بدل من القرو، وعدة ذات القرو، قرمان فبدلها شهران ولانها معتدة بالشهور عن غير الوفاة فكان عددها كمدد القر، ولو كانت ذات قرء كالمرة

(والرواية الثانية) ان عدّتها شهر و صف قابا الميموني والاثرم واختارها أبربكر وهذا قول علي رضي الله عنه وروي ذلك عن ابن عمر وابن المسيب وسالم والشعبي والثوري وأصحاب الرأي وهو قول ثان للشافعي لان عدة الامة نصف عدة الحرة وعدة الحرة *الائة أشهر فنصنها شهر ونصف وانما كلما لذن الحيض حيضتين لنعذر تبعيض الحيضة فاذا صرنا الى الشهور أمكن التنصيف فوجب المصير اليه كافي عدة الوفاة ويصير هذا كالحرم إذا وجب عليه في جزاء الصيد نصف عد أجزأ، إخراج فان

ولنا قوله سبحانه (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولأنها أجنبية منه في نكاحه وميراثه والحل له ووقوع طلاقه وظهاره وتحل له أختها وأربع سواها فلم تعتبد لوفائه كما لو انقضت عدتها . وذكر القاضي في المطلقة في المرض أنها إذا كانت حاملا تعتد أطول الاجلين وليس بشيء فان الحل تنقضى بوضعه كل عدة ولا بجوز أن يجب عليها الاعتداد بغير الحمل لماذكر نا والله أعلم

و مسئلة ﴾ (وإن كان الطلاق في مرض موته اعتدت أطول الاجلين من عدة الطلاق وعدة الوفاة) نص على هذا أحمد وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال مالك والشافعي وأبوعبيد وأبو ثور وابن المنذر : تبني على عدة الطلاق لانه مات وليست زوجة له لانها بائن من النكاح فلاتكون منكوحة . وعن أحمد مثل ذلك ، وعنه رواية ثالثة أنها تعتد عدة الوفاة فقط ذكر هاتين في المحرد لانها ترثه أشهت الرجعية والاولى ظاهر المذهب ووجه ذلك أنها وارثة فتجب عليها عدة الوفاة كالرجعية وبلزمها عدة الطلاق لما ذكر وه في دليلهم

(فصل) وإن مات المريض المطلق بعد انقضاء عدمًا بالحيض أو بالشهور أو بوضع الحمل أو كان طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته ، وقال القاضي عليها عدة الوفاة إذا قلنا ترثه فتجبعليها عدة الوفاة كما لو مات بعد الدخول قبل قضاء المدة ورواه أبو طالب عن أحمد في التي انقضت عدمًا ،

أراد الصيام مكانه صام بوما كا لا . ولانها عدة أمكن تنصيفها فكانت على النصف من عدة الحرة كمدة الوقاة ولانها معتدة بالشهور فكانت على النصف منعدة الحرة كالمتوفى عنها زوجها

(والرواية الثالثة بان عدتها ثلاثة اشهر وروي ذلك عن الحسن ومجاهد وعمر بن عبد الهزيز والنخعي وبحيى الانصاري وربيعة ومالك وهو القرل الثالث الشافعي لعموم قوله تعالى (فعدتهن ثلاثة أشهر) ولانه استبراء الامة الآيمة بالشهور فكان ثلاثة أشهر كاستبراء الامة اذا ملكها أو مأت سيدها ولان اعتبار الشهور ههذا الله ببراءة الرحم ولا يحصل هذا بدون ثلاثة اشهر في الحرة والامة جميعاً لان الحل يكون نطعة ار مين يوما وعلقة أربعين بوما ثم بصير مضفة ثم يتحرك وبعلو بطن المرأة فيظهر الحل وهذا معنى لا يختلف بالرق والحرية واذاك كان استبراء الامة في حق سيدها ثلاثة أشهر ومن رد هذه الرواية قال هي مخالفة لا جهاع الصحابة لانهم اختلفوا على القولين لاولين ومتى اختلف الصحابة على قولين لم يجز إحداث قول ثالث لأنه يفضي الى تخطئهم وخروج الحق عن قول جميعهم ولا يجوز ذاك ولانها معتدة لغير الحل فكانت دون عدة لحرة كذات القرء المترفى عنها ذوجها

(فصل 'واخلف على أحمد في السن الذي تصبر به المراة من الآيسات فهنه أوله خمسون سنة لان عائشة قالت ان ترى المرأة في بطنها ولداً بعدخمسبن سنة . وعنه ان كانت من نساء العجم فحمسون وان كانت من نساء العرب فستون لأنهر أقوى طبيعة ، وقد ذكر الزبير بن بكار في كناب انسب أن هنداً بن عبيدة بن عبدالله بن زمعة ولدت موسى بن عبدالله بن حسن بن علي بن

وذكر ابن أبي موسى فيها روايتين ، والصحيح أنها لاعدة عليها لان الله تمالى قال (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فا له كم عليهن من عدة تعتدونها) وقال (والمطلقات يتربصن بأ نفسهن ثلاثة قروء) وقال (واللائب يئسن من الحيض من نسائبكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائب لم تحضن) فلا يجوز تخصيص هذه النصوص بالنحكم ولانها أجنبية تحل للازواج ومحل المطلق نكاح أختها وأربع سواها فلم تجب عليها عدة لموته كما لو تزوجت وتخالف التي مات زوجها في عدتها قانها لا تحل لفيره في هذه الحال ولم تنقض عدتها وتمنع أنها ترثه لانها لو ورثته لا أفضي إلى أن يرث الرجل ثماني زوجات فاما إن تزوجت إحدى هؤلاه فلاعدة عليها بغير خلاف نعفه ولا ترثه فان كانت المطلقة البائن لا ترث كلامة أو الحرة يطلقها العبد أو الذمية يطلقها المسلم والمختلفة أو فاعلة ما يفسخ نكاحها لم يلزمها عدة سواء مات زوجها في عدتها أو بعدها على قياس قول أصحابنالانهم عللوا نقلها الى عدة الوفاق بارثها وهذه ليست وارثة فأشبهت المطلقة في الصحة

(مسئلة) (وأن أرتابت المتوفي عنها لظهور أمارات الحمل من الحركة وأنفاخ البطن وأنفطاع الحيض قبل أن تذكح لم تزل في عديها حتى تزول الربية وإن تزوجت قبل زوالها لم يصح الذكاح وإن ظهر بها ذلك بعد نكاحها لم يفسد به لكن إن أتت بولد لأ قل من ستة أشهر منذ نكحها فهو بإطل و إلا فلا)

أبي طالب ولها ستون سنة . وقال : يقال انه ان تلد بعد خمسين سنة الا عربية ولا تلد استين الا قرشية والشافعي قولان الحدهما) يمتبر السن الذي يتيتن أنه اذا بلغته لمتحض عقال بعضهم هو اثنان وستون سنة (والثاني) بعتبر السن الذي ييئس فيه نساء عشبرتها لان الظاهر ان نشأها كنشئهن وطبعها كطبعهن عادتها وطبعها كطبعهن ع والصحيح ان شاء الله انه متى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عادتها مرات لفير مبد فند صارت آيسة لان وجود الحيض في حق هذه نادر بدايل قول عائشة وقلة وجوده فاذا انضم الى هذا انقطاعه عن العادات مرات حصل اليأس من وجوده فاها حينئذ أن تعتد بالاشهر ، وأن انقطم قبل ذلك فحكها حكم من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه على ماسنذكره أن شاء بالاشهر ، وأن الدم بعد الحسين على العادة التي كانت تراه فيها فهو حيض في الصحيح لان دليل الحيض الوجرد في زمن الامكان وهذا عكن وجود الحيض فيه وإن كان نادراً ، وان راته بعد الستين فقد تيقن أنه ليس محيض الحيض الوجرد في زمن الامكان وهذا عكن وجود الحيض فيه وإن كان نادراً ، وان راته بعد الستين فقد تيقن أنه ليس محيض لانه لم يوجد ذلك ، قال الخرقي فاذا رأته بعد الستين فقد تيقن أنه ليس محيض فند ذلك لانعتد به وتعتد بالاشهر كالتي لاترى دما

(فصل) و قل سن تحیض فیه المرة تسع سنین لان المرجع فیه إلى الوجود وقد وجد من تحیض الله عن الشافعی انه قال رایت جدة لها احدی وعشرون سنة فهذه إذا أسقطت من

وجملة ذلك أن المعتدة اذا ارتابت في عدتها بأن ترى امارات الحمل من حركة أو نفخة أو نحو هاوشكت هل هو حمل أم لا? لم تخل من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن تحدث بها الربية قبل القضاء عديها فنها تبقى في حكم الاعتداد حتى تزول الربية فان بان حملا انقضت عديها بوخمه فان زال وبان أنه ليس بحمل تبينا أن عديها انقضت بالشهور أو بالاقراء ان كان فارقها في الحياة فان تزوجت قبل زيال الربية قالنكاح باطل لانها تزوجت وهي في حكم المعتدات في الظاهر ، ويحتمل أنه إذا تبين عدم الحمل انه يصحالنكاح إذا كان بعدا نقضاء العدة (الثاني) أن تظهر الربية بعد قضاء عديها والتزوج فالنكاح صحيح لانه وجد بعد قضاء العدة ظاهراً والحمل مع الربية مشكوك فيه فلا يزول ما حكمنا بصحته لكن لا محلان وجهاوطؤها لا نناشككنا في صحة النكاح ولانه لا محللن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماء وزرع غيره ثم ينظر فان وضعت في صحة النكاح ولانه لا محلل بالنائي ووطئها فنكاحه باطل لانه نكحها وهي حامل وإن أنت به لا كثر من ذلك فالولد لاحق به .

(انثاات) ظهرت الربية بعد قضاء العدة وقبل المكاح ففيه وجهان (احدهما) لا محل لهاان تزوجوان فعات الم يصح النكاح لانها تروج مع الشك في انقضاء العدة فلم تصح كما لو وجدت الربيسة في العدة ولا تنا لو صححنا انتكاح لوقع موقوفا ولا مجوز كون النكاح موقوفا ولهذا لو أسلم وتخلفت امرأته في الشرك لم مجز أن يتزوج اختها لان تكاحها يكون موقوفا على إسلام الاولي

عمرها مدة الحماين في الفالب عاماً ونصفا وقسمت الباقي بينها و ببن أبنتها كانت كل وأحدة منها قد حمات لدون عشر سنين ، فأن أت دما قبل ذلك فليس بحبض لائه لم يوجد من مثلها متكرراً والمعتبر من ذلك مانكرر ثلاث مرات في حال الصحة ولم يوجد ذلك فلا يعتد به

(فصل) فان بلغت سنا تحيض فيه النساء في الغالب فلم تحض كخمس عشرة سنة فعد تها ألا أه أشهر في المواية الخيالفة في ظاهر قول الحري وهوه في ما يحنيفة و ما لك والشافعي وضعف أبر بكر الرواية الخيالفة لهذا وقل رواها أبوط الب فخالف فيها أصحابه وذلك ما روى أبرط الب عن أحمد الها تتدسنة ، قال القاضي هذه الرواية أصح لانه متى أنى عليها زمان الحيض فلم تحض صارت مرتابة يجرز ان يكون بها حل منع حيضها في حيضها بعد وجوده

ولنا قول الله تعمالي (واللائمي يئسن من المحين من نسائكم أن ارتبنم فعدنهن ثلاثة أشهر واللائمي لم يحضن)وهذه من اللائمي لم يحضن ولان الاعتبار بحال المعتدة لابحال غيرها ولهذا أو حاضت قبل بلوغ سن يحيض لمشله النساء في الغالب مثل أن تحيض ولهاعشر سنين اعتدت بالحيض و فرق من ارتفع حيضها ولا تدري مارفعه فأنها من ذوات القروء وهذه لم تكن منهن

(والثاني) يحل لها النكاح ويصح لانا حكمنا بانقضاء المدة وحل النكاح وسقوط النفقة والسكنى فلا مجوز زوال ما حكمنا بهبالشك الطارى ولهذالا ينقض الحاكم ما حكم به بتغير اجتهاد مورجو عالشهو د

(فصل) وإذا طلق واحدة من نسائه لا بعينها اخرجت بالقرعة وعليها العدة دون غيرهاوتحسب عدتها من حين طلق لا من حين خرجت القرعة وان طلق واحدة بعينها وانسيها ففي قول اصحابنا الحسكم فيها كذلك. والصحيح انه يحرم عليه الجميع وهو اختيار شيخنا وقد ذكرناه في باب الشك في الطلاق فان مات فعلى الجميع الاعتداد بأقصى الاجلين من عدة الطلاق أو الوفاة لان النكاح كان بائنا بيقين وكل واحدة منهن مجوز ان تكون المطلقة ومجوز ان تكون زوجة فوجب اقصى الاجلين بائنا بيقين وكل واحدة منهن مجوز ان تكون أسي صلاة من يوم لا يعلم عينها لزمه ان يصلي خمس ولوات لدكن ابتداء القرء من حين طلق وابتداء عدة الوفاة من حين الموت وهذا مذهب الشافعي وان طلق الم طلق واجدة وان طلق وان طلق واحدة وان طلق وانده وان طلق وان طلق وان طلق وان طلق وانده وان طلق واحدة

و مسئلة (وإذا مات عن امرأة نكاحها فاسد فقال القاضي عليها عدة الوفاة نص عليه وقال ابن حامد لاعدة عليها للوفاة لذلك فان كان النكاح مجمعا على بطلانه ام تمتد للوفاة من أجله وجها واحدا) أما إذا كان النكاح مجمعا على بطلانه مثل أن ينكح ذات محرمه أو معتدة يعلم حالها وتحريمها فلا حكم لعقدها والخلوة بها كالخلوة بالاجنبية لا توجب عدة وكذلك الموت عنها لا يوجب عدة الوفاة وان وطئها اعتدت لوطئها بثلاثة قروه منذ وطئها سواء فارقها أو مات عنها كالمزني مها من

﴿ مَدَّمَةَ ﴾ قال (واذا طبقها طلاقا يملك فيه الرجمة وهي أمة فلم تنقض عدمها حتى أعتقت بنت على عدة حرة وإن طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجمة فأعتقت اعتدت عدة أمة)

هذا قول الحسن والشعبي والضحاك واسحاق واصحاب الرأي وهذا احد اقوال الشافعي والقول الثاني تمكل عدة امة سواء كانت بائنا او رجعية وهو قول مالك وابي ثور لان الحرية طرأت بعد وجوب العدة عليها فلا يعتبر حكمها كا لوكانت بائنا او كا لو طرأت بعد وجوب الاستبراء ولانه معنى يختلف بالرق والحرية فكان الاعتبار بحالة الوجوب كالحد. وقال عطاء والزهري وقتادة تبني على عدة حرة بكر حل وهو اقول الثالث للشافعي لان سبب العدة الكاملة اذا وجد في اثناء العدة انتقلت اليها وان كانت بائناً كا لو اعتدت بالشهور ثم رأت الدم

ولنا انها اذا عتقت وهي رجعية فقد وجدت الحرية وهي زوجة تعتد عدة الوفاة لو مات فوجب إن تعتد عدة الحرائر كما لو أعتقت قبل الطائق وان أعتقت وهي بائن فام توجد الحرية في الزوجية فلم تجب عليها عدة الحرائر كما لو أعتقت بعد مضي القرأين. ولان عدة الرجعية تنتقل الى عدة الوفاة لو مات فتنتقل الى عدة الحرائر والبائن لا تنتقل الى عدة الوفاة فلا تنتقل الى عدة العرائر كما لو انقضت عدتها وما ذكرناه لمالك ببعل بما إذا مت زوج الرجعية فانها تنتقل الى عدة الوفاة

غير عقد فأما ان نكحها نكاحا مختلفا فيه فهو فاسد فان مات عنها فنقل جعفر بن محمد أن عليها عدة الوفاة وهو مذهب الشافعي لا نه نكاح لا يثبت فأشبه الباطل فعلى هذا ان كان قبل الدخول فلا عدة عليها وان كان بعده اعتدت بهلائة قروء ووجه الاول أنه نكاح يلحق به النسب فوجبت به العدة كالذكاح الصحيح بخلاف الباطل فانه لا يلحق به النسب وان فارقها في الحياة بعد الاصابة اعتدت بعد فرقته بثلاثة قروء ان كانت من ذوات الافراء أو بثلاثة أشهر إن لم تكن ولا خلاف في ذلك ، وان كان قبل الحلوة فلا عدة عليها بغير خلاف لان المفارقة في الخياة في النكاح الصحيح لا عدة عليها فني الفاسد أولى ، وإن كان بعد الحلوة قبل الاصابة فالمنصوص عن أحمد أن عليها العدة لانه أجري مجرى النكاح الصحيح في لحوق النسب فكذلك في العدة وقال الشافعي لا عدة عليها لوجبين (احدها) انها خلوة في غير نكاح صحيح أشبهت التي نكاحها باطل (والثاني) أن الحلوة عنده في النكاح الصحيح لا توجب العدة ففي الفاسد أولى ، وهذا وهذا وقال ابن حامد .

(فصل ﴾ (الثالث ذات القروء التي فارقها في الحياة بعد دخوله بها عدَّمًا ثلاثة قروء أن كانت حرة وقرء أن كانت أمة)

أما الحرة من ذوات القروء فعدتها ثلاثة قروء بغير خلاف بين أهل العلم لقول الله تعالى (والمطلقات

والفرق بين مأنحن فيه وبين مأذا حاضت الصغيرة أن الشهور بدل عن الحيض فأذا وجد المبدل زال حكم البدل كالمتيهم يجد الماء وليس كذلك ههنا فأن عدة الامة ليست ببدل ولذلك تبني الامة على مامضى من عدتها اتفاقا وأذا حاضت الصغيرة إستأنفت العدة فأفترق وتخالف الاستبراء فأن الحرية لمو قارنت سبب وجه به لم تكمل الاترى أن أم الولد أذا مأت سيدها عتقت لموته ووجب الاستبراء كما يجب على التي لم تعتق ولان الاستبراء لا يختلف بالرق والحرية بخلاف مسئلتنا

(فصل) اذا عتقت الأمة تحت العبد فأختارت نفسها اعتدت عدة الحرة لأنها بانت من زوجها وهي حرة .

وقد روى الحسن أن النبي وتعلق أمر بريرة أن تعتدعدة الحرة وأن طلقها العبدطلاة رجميا ف عتقها سيدها بنت على عدة الحرقسوا وفسخت أو اقامت على النكاح لأمه عتقت في عدة رجعية وأن لم تفسخ فراجعها في عدتها فأم الخيار بعد رجعتها فأن اختارت الفسخ قبل المسيس فهل تستأنف العدة أم تبنى على مامضى من عدتها ؟ على وجهين فأن قا أتستأنف فأنها تستأنف عدة حرة . وأن قانا تبنى بنت على عدة حرة

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروه) وأما الامة فعدتها بالقرء قرءان في قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلى وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وعبدالله بن عتبة والقاسم وسالم والزهري وقنادة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وعن ابن سيرين عدتها عدة الحرة الا أن تكون قد مضت بذلك سنة وهو قول داود لقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)

و لذا قول الذي عَلَيْنِ ﴿ قرء الأمة حيضتان ﴾ ولا نه قول من ذكر نا من الصحابة ولم خرف لهم مخالفا في الصحابة فكان اجماعا وهذا نخص عموم الآية ولا نه معنى ذو عدد بني على انتفاضل فلا تساوي الامة فيه الحرة كالحد وكان القياس يقتضي أن تكون حيضة و نصفا كماكان حدها على النصف من حد الحرة الا أن الحيض لا يتبعض فكل حيضتين ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه لو أستطيع أن أجل العدة حيضة و فصفا لفعات

(مسئلة) (والقرء الحيض في أصح الروايتين (والنانية)هيالاطهار)

القرء في كلام العرب يقع على الحيض والطهر جميما فهو من الاساء المشتركة قال أحمد بن يحبى اللهب الفروء الاوقات الواحد قرء وقد يكون حيضاوقد يكون طهر الان كلواحد منهاياً أي اوقت قال الشاعر:

كرهت العقر عقر بني عم اذا هبت لقاربها الرياح

يمني اوقتها وقال الخليل بن أحمد يقال أقرأت المرأة اذا دنا حيضها وأقرأت إذا دناطهر هاوفي الحديث عن النبي عَلَيْنَاتُو « دعي الصلاة أيام اقرائك فهذا الحيض» وقال الشاعر :

مورثة عزا وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائكا

فهذا الطهر ، واختلف أهلالعلم في المراد في قوله تمالى (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) واختلفت

« مسئة » فال (وادا طلةم اوهي من قد حاضت فرتني حبضها لاتدري مارفيه) عندت منة)

وجملة ذلك أن الرجل أذا طلق أمراته وهي من ذوات الاقراء فلم تر الحيض في عدتها ولم لمر مارفعه؛ فأنها تعتد سنة تسع أشهر منها تتربص فيها لنعلم براءة رحمها لان هذه المة هي غلب مدة الحمل فأذا لم يبن الحمل فيها علم براءة الرحم فأهرا فتعتد يعاد ذلك عدة الايسات ثلاثة أشهر مذا قول عمر رضي الله عنه قال الشافعي هذ قضاء عمر بين المهاجرين والانصار لاينكره منهم منكر المناه و به قال مالك والشافعي في احد فوليه وروي ذلك عن الحسن وقال الشافعي في أحد فوليه وروي ذلك عن الحسن وقال الشافعي في قول آخر نمر بين أربص أربع سنين ا كثر مدة الحمل محا عتد بألاثة المربر لان هذه المدة هي التي يتيقن بها براءة حميا فوجب التجارها احتياط

وقال في الجديد تكون في عدة ابداً حل نحيض او تبغ سن لا س تعتد حينند بالانه شهر هذا قول جبر بن زيد وعد ، وطارس و ننج والم حي والزهري وابي رزاد والوري وابي عبيد و ها المراق لان لاعد د بالاشهر حمل بعد لايس فا محر أميد وهذه ابست آيسة ولامها رجو عود الدم فار تعند بالشهوركي او تبعد حيث بالمراض

ارواية عن أحمد في ذلك فروي أنها الحيض ربي ذلك من عمر وعلي وأن عباس وسعيد بن المسيب والثوري والارزاعي والمنبري واستحاق وأبي عبد وأصحاب الرأي وروي أيضا عن أبي بكر الصابق وعبان ابن عفان وأبي موسى وعبادة بن الداءت وأبي الدرداء قال العاضي الصحيح عن احمد ان الأفراء الحيض واليه ذهباصحابنا ورجع عن قوله بالاطهار فنال في رواية البيسا وري كنت اقول انه الاطهار وانا اذهب اليوم الى ان الافراء الحيض وتال في رواية الاثرم كنت أقول إنه الاطهار أنه الاطهار وقنت لقول الاكابر.

(والرواية النائية) عن احمد ان القروء الاطهار وهو قول زيد وابن عمر وعائمة وسايان بن يسار والماسم من محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والزهري ومائ والشافعي وابي آور ، وقال ابو بكر بن عبد الرحمن ما ادركت احدا من فتهائما الا وهو يفول ذاك فال ابن عبد البر وجع احمد الى الفرء والاطهار فال في رواية الائرم رأيت الاحاديث عمل قال الغرء الحيض نختف والاحاديث عمن قال انه أحق بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة أحاديثها صحاح قوية واحتج من قال ذلك بقول الله تعالى (فطنق هن لعدتهن) أي في عدتهن كقوله تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم الفيامة) أي في بوم القيامة وأغا أم بالطلاق في الطهر لا في الحرض وبدل على ذلك قول النبي وتنظيمة في حديث ابن في والشعرح الكبر) (الحزء الناسع)

ولنا الاجماع الذي حكاء الشافعي ولان الفرض بالاعتداد معرفه براءة رحمها وهذا تحصل به براءة رحمها فاكنفي به ولهذا اكتفي في حق ذات القرء بثلاثة قروء وفي حق الآيسة بثلاثة أشهر ولو روعي اليقين لاعتبر أقصى مدة الحل ، ولان عليها في تطويل العدة ضرراً فانها أننع من الازواج وتحبس دائما ويتضرر الزوج بايجاب السكني والنفقة عليه وقد قال ابن عباس لا تطولوا عليها الشقة كفاها تسعة أشهر مقد علم براءة رحمها ظاهراً فلم اعتبرتم ثلاثة أشهر بعدها المقالات والاشهر الما يكون عند عدم الحمل وقد تجب العدة مع العلم ببراءة الرحم بدليل مالو على طلاقها بوطح الحمل فوضعته وقع الطلاق ولزمتها العدة

(فصل) فان عاد الحيض اليها في السنة ولو في آخرها لزمها الانتقال إلى القروء لانها الاصل فيطل بها حكم البسدل ، وان عاد بعد مضيها و نكاحها لم تعد إلى القروء لان عدتها انقضت وحكمنا بصحة نكاحها فلم تبطل كا لو اعتدت الصغيرة بثلاثة أشهر وتزوجت ثم حاضت ، وان حاضت بعد السنة وقبل نكاحها ففيه وجهان (أحدهم) لاتعود لان العدة انقضت بالشهور فلم تعد كالصغيرة (والثاني) تعود لانها من ذرات القروء وقد قدرت على المبدل قبل تعاقى حق زوج به المزمها العود كالوحاضت في السنة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانت امة ا متدت بأحد عشر شهر آ نسمة أشهر للحمل وشهر ان المدة هذه المسئلة مبنية على أصلبن (أحدها) ان الحرة تعتد بسنة إذا ارتفع حيضها لاندري ما رفعه?

همر «فليراجمها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاه طلق وان شاء أمسك فتلك الهدة التي أمر الله ان تطلق لها النساه» منفق عليه ، وفي رواية اس عمر : فطاقوهن في قبل عدتهن ولانها عدة عن طلاق مجرد مباح فوجب ان تعتبر عقيب الطلاق كمدة الآيسة والصغيرة ، ووجه الرواية الاولى قول الله معالى (واللائبي يئسن من المحيض من نسائكم النب ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائبي لم محضن) فنقلهن عند عدم الحيض الى الاعتداد بالاشهر فيدل ذلك على أن الاصل الحيض كما قال تعالى (فان لم تحدوا ماء فنيه موا) ولان المهرود في لسان الشارع استمال القرء بموني الحيض فقال الذي قرؤك فلا لم الصلاة أيام اقرائها ، رواه ابو داود ، وقال الفاطمة بنت ابي حبيش « انظري فاذا أبي قرؤك فلا تصلى وإذا مر قرؤك فنطهري ثم صلي مابين القرء الى الفرد ، رواه النسائي ولم يعهد في لسانه استماله عمني الطهر في ، وضع فوجب أن محمل كلامه على المهود في لسانه ، وروي عن الذي منظاهر بن أسلم وهو منكر الحديث قلما قد رواه عبدالله من عيسي عن عطية الدوفي عن ابن عمر كذلك أخرجه ابن وهو منكر الحديث قلما قد رواه عبدالله في جامع، وهو نص في عدة الامة فكذلك عدة الحرة ولان ظاهر قوله ما ين أنفسهن ثلاثه قروء) وجوب التربص ثلاثة كاملة ومن جعل القروء الأطهار لم يوجب مناه ربوب المربص ثلاثة كاملة ومن جعل القروء الأطهار لم يوجب تعالى (يتربصن بأنفسهن ثلاثه قروء) وجوب التربص ثلاثة كاملة ومن جعل القروء الأطهار لم يوجب

(الثاني) ان عدة الامة الآيسة شهران فتتربص تسمة أشهر لان مدة الحل تتساوى فيها الحرة والامة الكونه أمراً حقيقياً فاذا يئست من الحل اعتدت عدة الآيسة شهرين ، وعلى الرواية التي جمل عدتها شهراً و فصفاً تكون عدتها عشرة أشهر و فصفا ومن جملها ثلاثة أشهر فعدتها سنة كالحرة

﴿ مسئلة ﴾ قال وازعرفت مارفع الحيض ؟ كانت في عدة حتى يعود الحيض فتعتد به الا أن تصير من الآيسات فتعتد بثلاثة أشهر من وقت تصير في عداد الآيسات)

أما إذا عرفت أن ارتفاع الحيض بعارض من من أو نفاس أو رضاع فانها تنتظر زوال العارض وعود الدم وان طال إلا أن تصير في سن اليأس وقد ذكر ناه قعند ذلك تعتد عدة الآيسات. وقد روى الشافعي في مسنده باسناده على حبان بن منقذ (۱) انه طلق اصرأنه طلقة واحدة وكانت لها منه بنية ترضه المتباعد حيضها ومرض حبان فقيل له إنك ان مت ورثنك فمضى إلى عمان وعنده على وزيد بن ثابت شأله عن ذلك نقال عمان لعلي وزيد ما تربان ? فقالا نرى انها ان مانت ورثها وان مانت ورثه لانها ليست من القواعد اللائي يئس من المحيض ولا من الا بكار اللائي لم يلفن المحيض فرجع حبان إلى أهله فانتزع البنت منها فعاد اليها الحيض فحاضت حيضتين ومات حبان قبل انقضا، الثالثة فور أنها عمان رضي الله عنه ، وروى الاثرم باسناده عن محمد بن يحبى من حبان أنه كانت عند جده امرأتان

(۱)حبان بن منفذ الانصاري له صحبة روى عنه ابنه واسع بن حبان وهو بفتح الحاء

ثلاثة بل يكنفي بطهرين وبعض الثالث فيخالف ظاهر النص ومن جعله الحيض أوجبه ثلاثة كاملة فيوافق ظهر النص فيكون أولى من مح لفته ولان العدة استبراء فيكانت بالحيض كاستبراء الامة عودلك لان الاستبراء لمعرفة براءة الرحم من الحمل والذي يدل عليه الحيض فوجب أن يكون الاستبراء به فان قيل لانسلم ان استبراء الانة بالحيضة لذلك قال اين عبد البر وأيما هوبالطهر الذي قبل الحيضة وقال قراهم أن استبراء الانة حيضة باجماع ايس كاظنوا بل جائز لها عندنا أن تنكح أذا دخلت في الحيضة واستيقنت أن دمها دم حيض كذلك قال اسهاعيل بن اسحاق ليحيي بن أكثم حين دخل عليه في مناظرته أياء الما أيرده قول النبي من الما المناعيل بن اسحاق ليحي بن أكثم حين دخل عليه في مناظرته أياء الما يرده قول النبي من المناعيل بن المحاق ليحي بن أكثم حين دخل عليه في مناظرته أياء ألم الما يما الحيض كوضع الحل منه ولاحامل حتى تستبريء كيضة ولان العدة تتعاق بخروج خارج من الرحم فوجب أن تنهاق بالحيض كوضع الحل محققه أن العدة مقصودها بوانة المرأة من الحقوم لعدتهن) فيجوز أنه أراد قبل عدتهن أذ لا يكن حمله على الطلاق في العدة ضرورة أن الطلاق بيسبق العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعلاق في العدة ضرورة أن الطلاق بيسبق العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعلاق في العدة والعالم خليق الطلاق بسبق العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعالق في العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعالم والعالم في الطلاق في العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعالم والعالم في الطلاق في العدة المكونه سببها والسبب يتقدم الحكم ولا يؤخذ الحكم قبله والعالم في العلاق في العدة في الطلاق في العدة الحيف النبية والعالم المناكبة والعالم في العلاق في العلية والعالم المناكبة والعالم المناكبة والعالم والعالم المناكبة والعالم العالم العالم المناكبة والعالم المناكبة والعالم

﴿ مُسَمَّلَةً ﴾ ﴿ وَلَا تَعْمَدُ بِالْحَبْضَةُ الَّتِي طَلَّقُهَا فَيْهَا حَتَّى تَأْتِي بِثْلَاثُ كَا لَهُ بِعَدُهَا ﴾

هاشمية وانصارية فطلق الانسارية وهي مرضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحف فقالت الانصارية لم أحض فاختصموا الى عُمان رضي الله عنه فقضى لها بالمير اث فلاست لهاشمية عثمان نقل هذا عمل ابن عمك هوأشار علينا بهذا ـ يعني علي بن أبي طالب وضي الله عنه

﴿ سَائِلَةَ ﴾ قال (وان حاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تدري مارفعه لم تنقض عدتها الا بند سنة بعد انقطاع الحيض)

وذلك لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل طاق أمر "به فحاضت حيضة أو حيضتهن فارتفع حيضها لا تدري ما رفعه تجلس تسعة أشهر فأذا لم يستبن بها حمل تعند بثلاثة أشهر فذلك سنة ولانعرف له مخالفا . قل ابن المنه رقضي به عر بين المهاجر بن والانصار ولم ينكره منكر وقال الاثرم سمعت أباعبد الله يسئل عن الرجل يعالق أمر "به فتحيض حيضة ثم يرتفع حيضها قال أذهب إلى حديث عمراذا رفعت حيضتها فلم تدر مما أرتفعت فأنها تنتفار سنة قيل له فاضت دون السنة فقال ترجع الى الحيضة قيل له فان أرنفعت حيضتها أيضاً لا تدر مما أرتفعت ، وقال تقعد سنة أخرى وهذا قول كل من وافقنا في المسئلة الاولى وذلك الأنها لما أرتفعت حيضتها حصلت مرتابة فوجب أن تنتقل الى الاعتداد بسنة كامان الرافعة حيضها حين طاقها ووجب عابها سنة كامان لان العدة

لانعلم في ذلك خلافًا بين أهل العلم لان الله تمالى أمر بثلاثة قرو. فيتناول ثلاثة كالمة والتي طق فيها لم يق مأتنم به مع اثنتين ثلاثة كاملة فلانعتد بها ولان الطلاق انما حرم في الحيض لما فيه من تطريل العدة عليها فلو احتسب بثلك الحيضة قرءا كان قصر لعدتها وأنفع لها الم يكن محرما

﴿ مسئلة ﴾ \ ولا تعدّد بالحيضة التي طائمها فيها ، وإذا طهرت من الحيضة الله لنة حلت في إحدى الروايتين ، و لاخرى لاتحل حتى تغدّسل ﴾

حكى هاتين الروايتين ابو عبدالله بن حامد (إحداها) انها في العدة مالم تغتسل بباح لزوجها ارتجاعها ولا يحل لفيره نكاحها قال قال احمد وعمر وعلى وابن مسعود يقولون قبل أن تغتسل من الحيضة لنالغة روي ذاك عن سعيد بن المسيب والثوري واسحاق، وروي ذلك عن أي بكر الصد ق وعمان بن عفان وأبي موسى وعبادة وأبي لدردا، رضي الله عنهم قال شريك له الرجمة ،وان فرطت في الغيل عشر بن سنة قال أبو بكر روى عن أبي عبدالله أنها في عدتها ولزوجها رجعتها حتى بمفي وقت الصلاة التي قد طهرت في رقتها وهذ قول الثوري، وقال أبو حايفة أذا القطم للا كثره انقضت العدة بالقطاعة، ووجه اعتبار الغيل أن قول الا كابر من الحيض، وأن انقطم لا كثره انقضت العدة بالقطاعة، ووجه اعتبار الغيل أن قول الا كابر من الصلاة بحكم أصحاب رسول الله عن المائض

لا تنبني على عدة اخرى ولذلك لوحاضت حيضة اوحيضتين ثم يئست انتقلت الى ثلاثة اشهر كاملة ولواعتدت الصنيرة شهراً اوشهرين ثم حاضت انتقلت الى ثلاثة قروء

(فصل) فان كانت عادة الرأة أن يتباعد مابين حيضتيها لم تنقض عدتها حتى تحيض ثلاث حيض وان طالت لان هذه لم يرتفع حيضها ولم تتأخر عن عادتها فهي من ذوات القروء باقية على عادتها فأشبهت من لم يتباعد حيضها ولا نعلم في هذا مخالفاً

(فصل) في عدة المستحاضة لأتخلو اما أن يكون لها حيض محكوم به بعادة اوتمييز او لا تكون كذلك فان كان لها حيض محكوم به بذلك فحكمها فيه حكم غير المستحاضة اذا مرت لها ثلاثة قروء فقد انقضت عدتها قال احد المستحاضة تعتد ايام اقرائها التي كانت تعرف وان علمت ان لها في كل شهر حيضة ولم تعلم موضعها فعدتها ثلاثة اشهر وان شكت في شيء تربصت حتى تستيقن أن القروء الثلاث قد انقضت وان كانت مبتدأة لا تمييز لها او ناسية لا تعرف لها وقتاً ولا تمييزاً فعن احمد فيها روايتان:

(احداها) ان عدتها ثلاثة أشهر وهو قول عكرمة وقتادة وابي عبيد لان النبي صلى الله عليه وسلم 'مر حمنة بنت جحس ان تجلس في كل شهر ستة ايام او سبعة فجعل لها حيضة في كل شهر

(والرواية الذانية) أن الهدة تنقضي بطهرها من الحيضة الثالثة ، وانقطاع دمها . اختاره ابو الخطاب وهو قول سعيد من جبير والاوزاعي والشافعي في القديم لفرل الله تعملي (يتربصن بأنفسين ثلاثة قروء) وقد كلت القروه بوحوب الفسل عليها ووجوب الصلاة وفعل الصيام وصحته منها ولانه لم يبق حكم العدة في الميراث ووقوع الطلاق بها واللمان والنفقة وكذلك فيا نحن فيه قال الفاضي اذا شرطنا الغسل أفاد عدمه الرجمة وتحريها على الازواج فأماسا ثرالا حكام فأبها تنقطع بانقطاع دمها (فصل) ومن قال القرء الاطهار احتسب لها بالطهر الذي طلقها فيه قرءا ، وان بقي منه لحظة حسبها قرءا ، هذا قول كل من قال ان الفروء الاطهار الا الزهري فانه قال تعتد بثلاثة قروء سوى الطهر الذي طلقها فيه ، وحكي عن أبي عبيد أنه ان كان جامعها في الطهر لم تحتسب ببقيته لانه زمن حرم فيه الطلاق فلم تحتسب ببقيته لانه زمن حرم فيه الطلاق فلم تحتسب به من العدة كزمن الحيض

وانا أن الطلاق حرم في زمن الحيض دفعا لضرر تطويل العدة عليها فلولم تحسب ببقية الطهر قرءا كان الطلاق في الطهر أضربها وأطول عليها وما ذكر عن أبي عبيد لا يصح لات تحريم الطلاق في الحيض لكونها لا تحسب ببقيته فلا بجوز أن تجمل العلة في عدم الاحتساب تحريم الطلاق فتصير العلة معلولا وأعا تحريم الطلاق في الطهر الذي أصابها فيه لـكونها مرتابة ولكونه لا يأمن الندم بظهور حملها فأما ان انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر فان الطلاق يقع في أول الحيضة ويكون محرماو لا تحسب بنلك الحيضة من عدتها وتحتاج أن تعتد بثلاث حيض أو ثلائة اطهار على الرواية الاخرى ولو قال بنلك الحيضة من عدتها وتحتاج أن تعتد بثلاث حيض أو ثلاثة اطهار على الرواية الاخرى ولو قال

تترك فيها الصلاة والصيام ويثبت فيها سائر احكام الحيض فيجب ان تنقضي به العدة لان ذلك من احكام الحيض

(والرواية الثانية) تعتد سنة نمنزلة من رفعت حيضتها لاتدري مارفعها قال احمد اذا كانت قد اختلطت ولم تعلم اقبال الدم وإدباره اعتدت سنة لحديث عمر لان به يتبين الحمل ، وهو قول مالك واسحاق لانها لم تتيقن لها حيضاً مع انها من ذوات القروء فكانت عدتها سنة كالتي ارتفع حيضها . وعلى الرواية الاولى ينبغي ان يقال اننا متى حكمنا بأن حيضها سبعة ايام من كل شهر فمضى لها شهران بالهلال وسبعة ايام من اول الثالث فقد انقضت عدتها وان قلقاً القروء الاطهار فطلقها في آخر شهر تم مر لها شهران وهل الثالث انقضت عدتها وهذا مذهب الشافعي

(مسئلة) قال (ولو طبقها وهي من اللائبي لم يحضن فلم تنتَّض عدتها بالشهر حتى حاضت استقبات المدة بثلاث حيض ان كانت حرة و بحيضتين ان كانت آمة)

وجملته أن الصغيرة التي لم تحض او البالغ التي لم تحض اذا اعتدت بالشهور فحاضت قبل انقضاء عدتها ولو بساعة لزمها استئناف العدة في قول عامة علماء الامصار منهم سعيد بن لسيب والحسن ومجاهد وقتأدة والشعبي والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي واسحاق والوعبيد واصحاب

لها أنت طالق في آخر طه لِك أو في آخر جزء من طهرك فانها لا تحتسب الذي وقع فيه الطلاق لان المدة لا تكون الا بعد وقوع الصلاق وليس بعده طهر تعتد به ولا مجوز الاعتداد عا قبله ولا عا قارنه ، ومن جمل القرء الحيض اعتد لها بالحيضة التي تلي الطلاق لأنها حيضة كاملة لم يقع فيها طلاق فوجب أن تمدُّد بها قرءًا فإن اختالها فقال الزوج وقع الطلاق في أرل الحيضوقالت بل في آخر الطهر أو قال انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر وقالت بل قد بقي منه بقية فالقول قرلها لان قولها مقبول في الحيض وفي انقضاء المدة

(مسئلة) (والرواية الثانية الفروء الاطهار وتعتــد بالطهر الذي طلقها فيــه قرءا فاذا طعنت في الحيضة الثااثة حلت)

اذا طلقها وهي طاهر انقضت عديها برؤية الدم من الحيضة اثالثة، وان طلقها حائضا انقضت برؤية الدممن الحيضة الرابة وهذاقول زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والفاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وأباذ بن عثمان ومالك وأبي ثور وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عنه قول آخر لا تنقضي العدة حتى بمضي من الدم يوم وليلة لجواز أن يكون الدم دم فساد فلا يحكم بانقضا العدة حتى يزول الاحتمال، وحكى القاضي هذا الاحتمال في مذهبنا أبضا. ولنا أن الله تمالى جمل العدة ثلاثة قروء فلزيادة عليها مخالفة للنص فلا يعول عليه ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم عنهم باسناد. ولفظ حديث زيد بن تابت اذا دخلت الرأي واهل المدنية واهل البصرة وذلك لان الشهور بدل عن الحيض فاذا وجدالمبدل بطل حكم البدل كالتيم مع الماء ويلزمها أن تعتد بثلاث حيضان قلنا القروء الحيضوانقلنا القروء الاطهاو فهل تعتد بما مضى من الطهر قبل الحيض قرءا ؟ فيه وجهان

(احدها) تعتد به لانه طهر انتقلت منه الى حيض فأشبه الطهر بين الحيضتين (والثاني) لا تعتد به وهو ظاهر كلام الشافعي لان القرء هو الطور بين حيضتين وهذا لم يتقدمه حيض فلم يكن قرءاً فأما ان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت بعدها ولو بلحظة لم يلزمها استثناف العدة لانه معنى حدث بعد انقضاء العدة كالتي حاضت بعدانقضاء العدة بزمن طويل ولا يمكن منع هذا الاصل لانه لو صح منعه لم يحصل لمن لم تحض الاعتداد بالشهور بحال

(فصل) ولو حاضت حيضة اوحيضتين ثم صارت من الآيسات استأنفت العدة بثلاثة اشهر لان العدة لاتافق من جنسين وقد تعذر أعامها بالحيض فوجب تكميلها بالاشهر وأن ظهر جها حمل من الزوج سقط حكم مامضى وتبين أن مارأته من الدم لم يكن حيضا لان الحامل لا تحيض ولو حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل لاقل من ستة اشهر منذ انقضت الحيضة الثالثة تبينا أن الدم ليس بحيض لانها كانت حاملا مع رؤية الدم والحامل لا تحيض ولو حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل العدة بان تأتي به لستة اشهر منذ فرغت من عدتها لم تلحق بالزوج بها حمل يمكن أن يكون حادثا بعد قضاء العدة بان تأتي به لستة اشهر منذ فرغت من عدتها لم تلحق بالزوج

في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبري، منها ولا ترثه ولا يرثها وقولهم ان الدم بجوز أن يكون دم فساد قانا قد حكم بكونه حيضا في ترك الصلاة وتحريمها على الزوج وسائر أحكام الحيض فكدلك في القضاء المدة ثم ان كل التوقف عن الحكم بانقضاء العدة اللاحمال فاذا تبين أنه حيض علمنا أن العدة قد انقضت حين رأت الدم كما لو قال لها ان حضت فأت طالق واختلف القائلون بهذا القول فمنهم من قال اليوم والليلة من العدة لانه دم كمل به العدة فيكان منها كالذي في أثناء الاطهار ومنهم من قال اليوم والليلة من العدة لا لا تا لو جعلناه منها أوجبنا الزيادة على ثلاثة قروه ولحدننا عنهما من النكاح حتى يمضي بوم وليلة، ولو راجه ازوحها فيهالم تصحالر جعة وهذا أصح الوجهين ولحل فرقة بين زوجين في الحياة بعد الدخول فعدة الرأة منها عدة الطلاق سواء كانت بخلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بعيب أو اعسار أو اعناق أو اختلاف دين أو غيره في قول أكثر أهل العلم ، وروي عن ابن عباس أن عدة المطلقة وأكثر أهل العلم يقولون عدة المحلقة عدة المطلقة منهم الطلاق لابها مفارقة في الحياة أشبهت المطلقة وأكثر أهل العلم يقولون عدة المختلفة عدة المطلقة منهم والزهري وقنادة وحلاس بن عمرو وأبو عياض ومالك والليث والاوزاعي والشافعي ، وروي عن والزهري وقنادة وحلاس بن عمرو وأبو عياض ومالك والليث والان المنز أن عدة المختلفة حيضة عائل مفان وان عمر وابن عباس وابن بن عان واحتاق وابن المنذر أن عدة المختلفة حيضة عبان مفان وان عمر وابن عباس وابن بن عان واحتاق وابن المنذر أن عدة المختلفة حيضة عبان مفان وان عمر وابن عباس وابان بن عان واحتاق وابن المنذر أن عدة المختلفة حيضة عبان مفان وان عمر وابن عباس وابان بن عان واحتاق وابن المنذر أن عدة المختلفة حيضة عبان وابن عباس وابان بن عان وابن عباس وابان بن عامان وابن عباس وابان بن عام وابان عدة المختلفة وحداله عبان عالم وابان عدة المختلفة وابن المنذر أن عدة المختلفة حيضة عبان عدة المختلة المختلفة عدة المختلفة وابن عباس وابان باس وابان عباس وابان عدة المختلفة وابن المندر أن عدة المختلفة وابن عباس وابان عدة المختلة المختلفة وابن المنافعة وابن المنافعة المختلفة ا

وحكمنا بصحة الا تداد وكان هذا الولد حادثا وان اتت به لدون ذلك تبينا ان الدم ليس بحيض لانه لايجوز وجوده في مدة الحمل

(فصل) واذا ارتابت المعتدة ومعناه أن ترى امارات الحمل من حركة أو نفخة و نحوهما وشكت هل هو حمل أم لا ؟ فلا بخلو من ثلاثة أحوال:

(أحدها) أن تحدث به الريبة قبل انقضاء عدنها فأنما تبقى في حكم الاعتداد حتى تزول الريبة فان بان حملا انقضت عدتها بوضعه فأن زالت وبان أنه ليس بحمل تبينا أن عدتها انقضت بالقروء اوالشهورفان زوجت قبل زوال الريبة فالنكاح باطل لانهآ تزوجت وهي في حكم المعتدات في الظاهر ويحتمل أنه اذا تبين عدم الحمل أنه يصح النكاح لانا تبينا أنها تزوجت بعد انقضاء عدتها

(الثاني) ان تظهر الريبة بعدقضاء عدتها رالتزوج فالنكاح صحيح لانه وجد بعدقضاء العدة ظاهرا والحمل مع الريبة مشكوك فيه ولايزل به ما حكم بصحته لكن لا يحل لزوجها وطؤها لاننا شككنا في صحة النكاح ولانه لا بحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يستي ماءه رع غيره ثم ننظر فأن وضعت الولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني ووطئها فنكاحه باطل لانه نكمها وهو عنمل وأن اتت به لا كثر من ذلك فالولد لاحق به ونكاحه صحيح

(الحال الثالث) ظهرت الريبة بعد قضاء العدة وقبل النكاح ففيه وجهان (احدهما) لا بحل لها

ورواه ابن الفاسم عن أحمد لما روى ابن عباس أن امرأه ثابت بن قبس اختلفت منه فجه ل النبي عليه ورواه ابن الفاسم عن أحمد لما روى ابن عباس أن امرأه ثابت بن قبس اختلفت منه فجه ل النبي عليه عدما حيضة . رواه النسائي ، وعن ربيح بنت معود مثل ذلك ولان عبان قضى به رواه النسائي وابن ماجه ولنا قول الله تمالى (والمطلفات يتربصن بأ نفسهن ثلاثة قروه) ولانها فرقة بعد الدخول في الحياة فكانت ثلاثة قروه كنير الحام ، وقول النبي عليه النه قره الامة حيضان » عام وحد شهم بروبه عكر مة مرسلا قال أبو بكر هو ضميف مرسل ، وقول عمان وابن عباس قد خالفه قول عمر وعلى قانها قالا : عدم اثلاث حيض وقرلها أولى ، وأما ابن عمر فقد روى ماك عن نافع عنه أن قال عدة المحلمة وهو أصح عنه

(فصل) الرابع الائمي يئسن من المحيض واللائمي لم يحضن فعد بن ثلاثة أشهر ان كن حرائر وان كن اماء فشهران وعده ثلاثة أشهر وعنه شهر ونصف أجمع أهل العلم على أن عدة الحرة لا يسة والصغيرة التي لم تمحض ثلاثة أشهر لقول المة تعالى (واللائبي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعد بهن ثلاثة أشهر واللائبي لم يحضن) فان كان الطلاق في أول الشهر اعتبر ثلائة أشهر بالاهلة لفؤل الله تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقبت لناس والحج) وقال سبحانه (ان عدة الشهود عند الله اثنا عشر شهراً في كذاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم) والم يختلف الماس في أن الاشهر المحرم معتبرة بالاهلة وان وقع الطلاق في أثناء شهر اعتدت بقيته ثم اعتدت شهرين

ان نتزوج بان تزوجت فالند ح بادل لانم نتزوج مع الله في القضاء العدة فلم يصد كما لو وجدت الويبة في العدة ولاننا لو صحنا النداح لوقع موقوفاً ولا يجوز كون الندكاح موقوفاً عولهذا او السلم وتخلفت امرأته ى اشرك لم بجز ان يتزوج اختها لان ندكاحها يكون موقوفاً على اسلام المولى (والذاني) يحل لها الندكاح ويصح لاننا حكما بانقضاء العدة وحل المذكاح وسقوط المعققة والسكنى فلا يجوز زوال محكم به بالله المدارى، ولهذا لا ينقش الماكم ما حكم به بتغير حريده ورجو عاشيه د

(فصل) وإذا طلق واحدة سنسائه لابينها أخرجت بالمرعة وعليها المدة دون غيرها ومحسب عدتها من حين طلق لامن حين القرعة وان طلق واحدة بعينها وأنسيها فني قول أصحابنا الحكم فيها كذلك والصحيح أنه بحرم عليه الجميم فان مات فعلى الجمع الاعتداد بأقصى الاجلين من عدة الطلاق والوفاة لان النكاح كان ثابتا بيتين وكل واحدة منهن بجرز أر تكون هي المطلقة وأن تكون زوجا فوجب أنصى الاجلين أن كان الطلاق بائما أيسقط فرض بقين كن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها لزمه أن يصلي خدس صلوات الكرا ابتداء القرم من حين علق وابتداء عدة الوفاة من حين المرت وهذا مذهب الشادمي عبران فهو كلوطاق واحدة فعليهن كلهن تمكيل عدة الطلاق من حين طلق ن الاثاء وان طلق ثلاثا واحدة

بالاهلة ثم المدت سنالشهر الناك عام ثلاثين بوما ، وهذا مذهب مانك والشافعي وقال أبو حنيفة تحسب بقية الاول وتعتد من الرابع بقدر ما فاتها من الاول تاماكان أو افصا لانه لوكان من أول الهلال كانت العدة بالاهلة فاذا كان من بعض الشهر وجب قضاء ما فات منه وخرج أصحابنا وجها ثانيا أن جميع الشهور محسوبة بالعدد وهو قول ابن بنت الشافعي لانه اذا حسب الاول بالعدد كان ابتداء الثاني من نصف الشهر وكذلك الثالث

ولنا أن الشهريقع على مابين اله لا لين و على النهر ثين ولذلك اذا غم الشهر كمل ثلاثين و الاصل الهلال اذا أمكن اعتبار الهلال اعتبر وإذا تمذر رجم إلى العدد وفي هذا انفصال عماذ كرلاً بي حنيفة وأما التخريج الذي ذكر لا صحابنا فانه لا يلزم إعام الشهر الاول من الثاني وبجوز أن يكون عامه من الرابع

(فصل)وتحسب المدة من الساعة الذي فارقها زوجها فيها نلو فارقها نصف النهار أو نصف الليل اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله في قول أكثر أهل العلم وقال ابن حامد لا تحتسب بالساعات وإنما يحتسب بأول الليل والنهار فاذا طقها نهاراً احتسبت من أول الليل الذي يليه وان طلقها ليلا احتسبت من أول النهار الذي يليه وهذا قول مالك لان حساب الساعات يشق فسقط اعتباره

ولنا قول الله تعالى (فعدتهن ثلاثة أشهر) فلا تجوز الزيادةعليها بغير دليل وحساب الساعات ممكن (الخزء الناسع) (المغنى والشرح الكبير)

« مسئلة » قال ولو مات عنها وهو حر أو عبد قبل الدخول أو بعده انقضت عدتها لتمام أربعة أشهر وعشر ان كانت حرة ولتمام شهرين وخمسة أيام ان كانت أمة

أجمع أهل العلم على ان عدة الحرة المسلمة غير ذات الحل من وفاة زوجها أربعة شهر وعشر مدخولا بها أوغير مدخول بها سوا، كانت كبرة باغة أو صغيرة لم تبلغ وذاك القوله تعالى (والذين بتوفون منهم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) وقال الذي عَنْ الله على لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فرق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » متفق عليه

فان قبل ألاها تم الآية على المدخول بها كا قلم في قوله تعالى (والمطافات يتربصن أافسهن الاثاة قرو، ?) قلما أنما خصصنا هذه بتوله تعالى (يا أيها الله بن آمنوا إذا فكحتم المؤ خات مطافته وهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعدونها) ولم يرد تخصيص عدة الوفاة ولا أمكن قياسها على المطافة في "تخصيص لوجهين (أحدها) ان المكاح عقد عمر فاذ مات انتهى والشيء إذا انتهى تقروت أحكامه كنقر و أحكام الصيام بدخول الابل وأحكام الاجارة بانقضائها والمدة من أحكامه (اشني) ان المطافة إذا أتت بولد يمكن الزوج تمكذيها ونفيه باللمان وهذا ممتنع في حق لميت فلا

اما يقينا واما استظهاراً فلا وجه للزيادة على ما أوجبه الله تعالى ، واختلفت الرواية في عدة الأمة فأكثر الروايات عنه أنها شهران وهو الذي ذكره الخرقي رواه عنه جماعة من أصحابه واحتج فيه بقول عمر رضي الله عنه عدة أم الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين ، رواه الاثرم عنه باسناده وهذا قول عطاء والزهري واسحاق وأحد أقوال الشافعي ، لان الأشهر بدله من القروء وعدة فأت القروء قرآن فيدلها شهران ولانها معتدة بالشهور من غير الوفاة فكان عددها كعدد القروء ولو كانت ذات قروه كالحرة

(والرواية الثانية) أن عدم الهر ونصف ، نفام الميموني والاثرم واختارها أبو بكر وهدا قول على رضي الله عنه ، وروي ذلك عن ابن عمر وابن المسيب وسالم والشعبي والثوري وأصحاب الرأي وهو قول ثان الشافعي لان عدة الأمة نصف عدة الحرة وعدة الحرة ثلاثة أشهر فنصفها شهر ونصف وإنما كمنا لذات الحيض حيضتين لتعذر تبعيض الحيضة فاذا صرنا إلى الشهور أمكن النصيف فوجب المصير اليه كما في عدة الوفاة ويصير هذا كالمحرم إذا وجب عليه في جزاء الصيد تصف مد مكيل أخرجه فان أراد الصيام مكانه صام يوماكاملا ولانها عدة أمكن تنصيفها فكانت على النصف من عدة الحرة كعدة الوفاة .

(والثالثة) أن عليها ثلاثة أشهر روي ذلك عن الحسن ومجاهدوعمر بن عبدالعزيز وبحبى الانصاري وربيعة ومالك ، وهو الفول الثالث للشافعي لعموم قوله تعالى (فعدتهن ثلاثة أشهر)ولان اعتبار الشهور

يؤمن أن تأني برلد فيلحق الميت نسبه وماله من ينفيه فاحتطنا بابجاب العدة عليها لحفظها عن التصرف والمبيت في غير منزلما حفظا لها

إذا أبت هذا فاله لايه بم وجود الحيض في عدد الوفا. في قول عامة أهل اله لم ، وحكي عن ما لك الها إذا كانت مدخولا بها وجب أربعة أشهر وعشر فبها حيضة ، وانباع الكتاب والسنة أولى ، ولانه لو اعتبر الحيض في حقها لاعتبر ثلاثة قرو. كالطنة وهذا الحلاف مجنص بذات القره ، فأما الآية المترفى عنها زوجها فمدتها شهران وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم منهم سد هيد بن المسيب وعطا، والميان بن يسار والزهري وقتادة وما لك و ثوري والشافعي وإسحاق وابوثور وأصحاب الرأي وغيرهم إلا ابن سير بن قائه قال ما أرى عدة لا ة إلا كعدة الحرة إلا أن تكون قد مضت في ذلك سنة فان السنة أحتى أن تقيم وأخذ بظاهر النص وعومه ولذا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على أن عدة الارة الطالقة على النصف وعدة الحرة فكذلك عدة الوقاة المنافق والشافي وأبو عيد وابن المذر وأصحاب الرأي ، وقل الاوزائي بجب عشرة أيام مع الليال وحدا قال لان العشر قد تعمل في الهياني دون الايام وانما دخلت الايام اللاني في أثناء اللاي تبعاً قال الله تعالى المرب التأيث في العدد خاصة على المذكر قتطلق الهظ الله الي وتريد اللها في بأيام اكا قال الله تعالى المرب التأيث في العدد خاصة على المذكر قتطلق الهظ الهياني وتريد اللهالي بأيام اكا قال الله تعالى المرب التأيث في العدد خاصة على المذكر قتطلق الهظ الهياني وتريد اللهالي بأيام اكا قال الله تعالى المرب التأيث في العدد خاصة على المذكر قتطلق الهظ الهياني وتريد اللهالي بأيام اكا قال الله تعالى

همنا للملم ببراء قرحما ولا محصل هذا بدون ثلاثة أشهر في الحرة والامة جميعاً لان الحمل بكون نطفة أربعين يومار عاقه أربعين يومار عاقه أربعين يومار عاقه أربعين يومار عاقه أربعين يومار عاقم وهذا معنى لا يختلف بالرق الحرية ومرود هذه الرواية قاله هي مخالفة لاجماع الصحابة لانهم اختلفوا على الفرالين الأواين ومتى اخلف الصحابة على قولين لم يجز احداث قول ثالث لانه يفضي إلى تخطئتهم وخروج الحق عن قول جميعهم ولا يجوز ذلك ولانها معتدة بغير الحمل فكانت دون عدة الحرة كذات الفرو والمتوفى عنها زوجها (مسئلة) (وعدة أم الولد عدة الامة لانها امة مملوكة وعدة المعتق بعضها بالحساب من عدة حرة وامة اما إذا أعتدت بالحمل أو بالقروء فعدتها كعدة الحرة)

لان عدة الحامل لا تختلف بالرق والحرية وعدة الامة بالقروء قرآن فأدنى ما يكون فيها مر الحرية يوجب قرءاً ثالثاً لانه لا يتبعض وان كانت عدتها بالشهور للوفاة وكان تصفها حراً اعتدت بثلاثة شهور وثنانية أيام واذا كان نصفها حراً فعدتها ثلاثة أرباع عدة الحرة فال قلما عدة الامة شهران فعدتها شهران وسبعة أيام ونصف وان قلما عدتها ثلاثة أشهر فهى كالحرة

(مسئلة) (وحد الاياس خمسون سنة وعنه أن ذلك حده في نساء العجم وحده في نساء العرب ستون سنة) اختلف عن أحمد في السن الذي تصهر به المرأة من الآ يسات فعنه أوله خمسون سنة لان

لزكريا (آينك أن لا تبكام الناس ثلاث ايال سوبا) يربد أيامها بدابل أنه قال في موضع آخر (آينك أن لا تكلم الناس ثلاث أيام الارمزا يريد لمباليها ولونذر اعتكف العشر الاخير من ومضار لزمه الليالي والايام، وقول القائل عسر فا عشراً ، يربد الليالي أيامها ، فلم بجز نقلها عن العدة إلى الاباحة بالشك (فصل) وإذا مات زوج الرجوبية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً بلاخلاف، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك وذلك لان الرجوبية زوجة يلحقها طلاقه و خالها ميراثه فاعتدت الوفاة كغير المطقة ، وان مات مطاق البائن في عدتها بنت على عدة الطلاق إلا أن يطفها في مرض موته قائها تعتد أطول الاجلين من عدة الوفاة أو ثلاثة قروء لص على هذا أحمد وبه قال الثيري وا وحنيفة ومحدين الحسن وقال مائك والشافعي وابو عبيد وابر ثور وابن المذر تبني على عدة الطلاق لانه مات وليست زوجة له لانها بائن من انكاح فلا تكرن منكوحة

ولنا انها دارة نه فيجب عليه المدة الوغاة كالرجعية وتلزمها عدة الطلاق لماذكرو وفي دليابهم وان التالمريض المطلق بعد انقضاء عدتها بالحيض اوبالشه، واوبوضع الحن اوكار طلاقه قبل الدخول فليس علم باعدة او ته وقبل الفاضي علم بن عدة الوفاة كالومات بعد المدخول وقبل القاضي علم بن عدة الوفاة كالومات بعد المدخول وقبل قضاء العدة ، ورواه ابو طالب عن احد في التي انقضت عدتها ، وذكر ابن أبي موسى فيها روايتين والصحيح أنها لاعدة عابها لان الله تعالى قل (إذا نكحتم الومنات ثم طلقة موهن من قبل أن تعسوهن

عائشة رضي الله عنها قالت لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد خمين سنة وعنه ان كانت من نساء العجم فخمسون سنة وان كانت من نساء العرب فستون لأنهن أقوى حبلة وطبيعة وقد ذكر الزبر بن بكار في كتاب النسب ان هندابنة أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة وقال يقال إنه لن تلد بعد خمسين سنة إلا عربية ولا تلد لستين إلا قرشية وللشافعي قولان

(أحدها) يعتبر السن الذي بتيقن أنها إذا بلغته لم نحض ، قال بعضهم هو اثنان وستون سنة والناني) يعتبر السن الذي يبشس فيه نساء عشيرتها لان الظاهر أن نشأها كنشئهن وطبعها كطبعهن وقال شيخنا الصحيح ان شاء الله أنه متى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عادتها مرات لغير سبب فقد صارت آيسة لان وجود الحيض في حق هذه نادر بدليل قول عائشة وقلة وجوده قاذا انضم إلى هذا انقطاعه عن العادات مرات حصل اليأس من وجوده فلها حينئذ أن تعتد بالاشهر وان انقطع قبل ذلك فحدكمها حكم من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه على ما نذكره ان شا، الله تعالى وان رأت الدم بعد الحنسين على العادة التي كانت تراه فيها فهو حيض في الصحيح لان دليل الحيض وان رأت الدم بعد الحنسين على العادة التي كانت تراه فيها فهو حيض في الصحيح لان دليل الحيض الوجود في زمن الامكان وهذا عكن وجود الحيض فيه وان كان نادراً وان رأته بعد الستين فقد الوجود في زمن الامكان وهذا عكن وجود الحيض فيه وان كان نادراً وان رأته بعد الستين فقد تهقن أنه ليس مجهض فعند ذلك لا تعتد به وتعتد بالاشهر كالتي لا ترى دماً ، وأما أنل سن تحيض له

فالسكم عليهن من عدة تعتدونها) وقال (والمطانات بتر ص بأنف، ن ثلاثة تروه – وقال – واللائي يم عليهن من الحبض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) فلا يجوز تخصيص هذه النصوص بالنحكم ولانها أجنبية تحل المازواج ويحل المطلق فكاح أخبها وأربئ سواها فلم تجب عليها عدة لموته كا لو تزوحت، وتخالف التي مات في مدتها قانها لا تحل لغره في هذه الحال ولم تنتضعدتها ولا ندلم انها أرثه قانها لو ورثته لا فضى إلى أن مرث الرحل عاني زوجات قاما إن تزوجت إحدى هؤلاء فلا عدة عليها بفير خلاف نعلمه ولا ترئه أيضا وان كانت المطلقة البائن لا نرث كالامة اوالحرة يطقها العبد او الدمية يطقها المسلم والمختله او قاعلة ما فسخ نكاحها لم المزمها عدة سواء مات زوجها في عدتها او بعدها على قياس قول أصحابنا فهم علارا نقابا إلى عدة لوفاة بارثها وهذه لا تت وارثة في عدتها او بعدها على قياس قول أصحابنا فهم عليها ألى عدة لوفاة بارثها وهذه لا تنبي على عدة الطلاق ولا تعدد الرفاة وهذا قول ما المطابة في الصحة إذا كانت بائها فمات زوجها فانها تبني على عدة الطلاق ولا تعدد الرفاة وهذا قول ما المكانة في الصحة إذا كانت بائها فمات زوجها فانها تبني على عدة الطلاق عليها أطول الاجلين كا لو طلقها في مرض موقه

وانا قوله سبحانه (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو اولانها أجنبية منه في نكاحه وميرا ثه والحل له ووقوع طلاقه وظهاره وتحسل له أختها وأربع سواها فلم تعتد لوفاته كما لو القضت عدتها، وذكر القاضي في المطلفة في المرض انها إذا كانت حاملا تعتد أطول الاجلين، وليس همذا بشيء

المرأة نقد ذكراً ، في باب الحيض وذكرنا دليله فان رأته قبل ذلك اعتدت بالأشهروان رأته بعدذلك فالمعتبر من ذلك ما تكرر اللاث مرات في حال الصحة وان لم بوجد ذلك لم تعتد به

(مسئلة) (وان حاضت الصغيرة في عدتُها انتقات إلى القروءويلزمهاا كمالها)

وجمة ذلك أن الصغيرة التي لم تحض ادا استدت بالشهور فحاضت قبل انقضاء عدتماولو بداعة لزمها استشاف الدة بالاقراء في قول عامة فقهاء الامصار منهم سعيد بن المسيب والحسن و مجاهدو قادة والشعبي والنخمي والزهري والثوري ومائك والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وأهل المدينة وأهل البصرة وذلك لان الشهور بدل عن الحيض فاذا وجد المبدل بطل حكم البدل كالتهم مع الماء وبلزمها أن تعتد بألاث حيض ان قانا القروء الحيض وان قلنا القروء الاطهار فهل تعتد عا مضى من الطهر قبل الحيض قراء أو فيه وجهان

(أحدها) تمتد به لانه طهر انتفات منه الى حيض فأشبه الطهر بين الحيضتين

(والثاني) لا تعتد به وهو ظاهر كلام الشافعي لان القره هو الطهر بين حيضتين وهذا لم يتقدمه حيض فأما ان حاضت بعد انقضاء عدتها بالشهور ولو بلحظة لم يلزمها استثناف العاة لأنه حدث بعد انقضاء العدة فأشبه مالو حدث بعد طول الفصل ولا يمكن منع هدذا الإصل لأنه لو صح منع لم مجصل للصنهرة الاعتداد بالشهور مجال.

لان وضع الحمل تنقضي به كل عدة ، ولا يجوز أن يجب عليها الاعتداد بنسير الحمل على مانذكر. في المسئلة التي تلي هذا إن شاء الله تعالى

(مسثلة) قال (ولو طلقها أو مات عنها وهي حامل منه لم تنتّض عدتها الا بوضع الحمل أمة كانت أو حرة)

أجمع أهل العدلم في جميع الاعصار على أن المطافة الحامل تنقضي عدتها بوضع حملها وكذلك كل مفارقة في الحياة وأجمعوا أيضا على أن المنوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا أجلها وضع حملها إلا ابن عباس ، وروي عن على من وجه منقطع انها تعتد لا باقصى الاجلين ، وقاله ابوالسنابل بن بعكك في حياة الذي ويتالي فرد عليه الذي ويتالي قوله وقد روي عن ابن عباس أنه رجم إلى قول الجمامة لما بلغه حديث سبيعة وكره الحسن والشعبي أن تنكح في دمها يحكى عن حماد وإسحاق أن عدتها لا تنتضي حتى تعلم وأبي سائر أهل العلم هذا القول ، وقالوا لو وضعت بعد ساعة من وفاة زوجها حل لهائن تعزوم ولكن لا يطؤها وجهاحتى تطهر من نفاسها و تفتسل وذلك القرل الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حماين) المطلفة ثلاثا أو

(مسئلة) (وان يئست ذات القرو. في عـدتها انتقلت الى عدة الايسات ثلاثة أشهر)

لان العدة لا تلفق من حِنْسين وقد تعذر أعامها بالحيض فوجب تكميلها بالاشهر لانها عجزت عن الاصل فانتقلت إلى البدل كمن عجز عن الماء يتنقل الى النراب

فان ظهر بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وبان لنا أن مارأته من الدم لم يكرحيضا لان الحامل لا تحيض ولو حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل فولدت لا قل من ستة أشهر منذا نقضت الحيضة الثالثة تبينا أن الدم ليس بحيض لانها كانت حاملامع رؤية لدم والحامل لاتحيض فأما ان حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل يمكن حدوثه بعد المدة بأن تلد لستة أشهر منذا نقضت عدتها لم يلحق الزوج وحكما بصحة الاعتداد وكان هذا الولد حادثاً

(مسئلة) (وان عقت الامة الرجمية في عدتها بنت على عدة حرة وان كانت بائناً بنت على عدة أمة) هذا قول الحسن والشعبي والضحاك واستحاق وأصحاب الرأي وهو أحد أقوال الشانعي والقول الثاني تكلل عدة أمة سواء كانت بائناً أو رجعية وهو قول مالك وأبي تورلان الحرية طرأت بعدوجوب العدة عليها فلا يغير حكمها كما أو كانت بائناً أو كما لو طرأت بعد وجوب الاستبراء ولانه معنى يختلف بالرق والحرية فكان الاعتبار بحالة الوجوب كالحد وقال عطاء والزهري وقنادة تبني على عدة حرة بكل حال وهو القول الثالث للشافي لان سبب العدة الكا علة إذا وجد في اثناء العدة انتقات اليهاوان كانت بائناً كما لو إعتدت بالشهور ثم حاضت

اله ترفى عنها القال هي المطقة ثلاثا واله ترفى عنها » وقال ابن مسعود من شا. بأهلته أو لاعنته ان الآية أي سورة أي سورة الذا. القصرى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) نزلت بعد التي في سورة البقرة (والذين يتوفون منكم و يذرون ازواجا) يعني أن هذه الآية هي الاخيرة فتقدم على ما خالنها من عموم الآيات المقدمة و مخص بها عومها

وروى عبد الله بن الارقم ان سبيعة الاسلمية أخرته انها كانت تحت سعد بن خولة وتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنشب ان وضعت حملها بعد وفاته فلما تعلت من نفاسها تجملت الخطاب فرخل عليها أبوالسنابل بن بعكك فقال مالي أراك متجملة لعلك ترجين الدكاح ممانك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت علي أماني حين أمسيت فأتيت رسول الله ويتياني فسألته عن ذلك فأمناني بأني قد حلات حين وضعت حملي فأمرني بالتزويج انبدالي مفق عليه ، قال ابن عبد البر هذا حديث صحبح قد جا. من وجوه شتى كام اثابة إلا ماروي عن

ولذا أنها إذا أعتقت وهي رجمية فقد وجدت الحرية وهي زوجة تعند عدة الوفاة لو مات فوجب أن نعتد عدة الحرائر كما لو أعتقت قبل الطلاق، وإن أعتقت رهي بائن فلم توجد الحرية في الروجية في تعتد عدة الحرائر كما لو أعتقت بعد مضي القرأين ولا ر الرجعية تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات فنتقل إلى عدة الحرائر كما لو انقضت فنتقل إلى عدة الحرائر كما لو انقضت عديما وما ذكره مالك يبطل عما إدا مات زوج الرجمية فانها تنتقل إلى عدة الوفة والفرق بين مانحن فيه عديما وما ذكره مالك يبطل عما إدا مات زوج الرجمية فانها تنتقل إلى عدة الوفة والفرق بين مانحن فيه وبين ما إذا حافت الصغيرة أن الشهور بدل عن الحيض فاذاوجد المبدل زال حكم البدل كالمتيم مجد الماء، وليس كذلك همنا فان عدة الامة ليست ببدل ولذلك تبني الامة على ما مضى من عدتها اتفاقا وإذا حاضت الصغيرة استأ نفت العدة فافترقا وتخالف الاستبراء فان الحرية لو قاربت سبب وجوبه لم يكمل حاضت الصغيرة استأ نفت العدة فافترقا وتخالف الاستبراء كا يجب على التي لم تعتق ولا ن الاستبراء لا مختلف بالرق والحرية مخلاف مسئلنا

(فصل) إذا عنقت الامة تحت العبد فاختارت نقسها اعتدت عدة الحرة لانها بانت من زوجها وهي حرة وروى الحسن أن الذي عليه النه أم بربرة أن تعتد عدة الحرة وإن طلقها العبدطلاقاً رجعياً فأعتقها سيدها بنت على عدة حرة سواء فسخت أو أقامت على النكاح لانها عتقت في عدة رجعية وإن لم يفسخ فراجعها في عدتها فام الحيار بعد رجابها فان اختارت الفسخ قبل المسيس فهل تستأنف العدة أو تبنى على مامضى من عدتها ؟ على و جهين فان قلما تستأنف فانها تستأنف عدة حرة . وان قلنا تبنى بنت على عدة حرة .

(فصل) (الحامس من ارتفع حيضها لا تدري مارفه تعتد سنة تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة) وجملة ذلك أن الرجل إذا طلق زوجته وهي من ذوات الاقراء فلم تر الحيض في عادمًا ولم تدر

ابن عباس ورويءن على من وجه منقطع عولانها معتدة حامل فتنقضي عدتها بوضعه كالمطاقة ع محققه ان المدة أنما شرعت لمعرفة براءتها من الحمل ووضعه أدل لاشياء على العراءة منه فوجب أزات تمضي العدة ولأنه لا خلاف في بقاء العدة ببقاء الحمل فوجب أن تنقضي به كا في حتى المطّارة

(فصل) وأذا كان الحمل واحداً انقضت العدة بوضّعه وانفصال جميع، وأن ظهر بعضه نهي في عداتها على ينفصل باقيه لانها لانكون وأضّعة الحلها بالم يخرج كله وأن كان الحمل أثنين أد أكثر لم تنقض عداتها إلا برضم لا خرلان الحمل هو الجمع ، هذا قول جماعة أهل الدلم إلا أبا قلابة وعكرمة فا هما قالا تنقضي عداتها برضم الاول ولا تتزوج حتى تضم الآخر

وذكر ابنأبي شيبة عن قتادة عن عكرمة آنه قال إذا رضَّت أحدهما فقد انقضت عدتها ، قيل له فتتزوج ? قال لا قال قتادة خصم العبد، وهذا قول شاذ يخالف ظاهر الكتاب وقول أهل العلم والمعنى فان العدة شرعت لمعرفة البراة من الحل فاذا علم وجود الحل فقد تيقن وجود الموجب العدة

مارفعه فانها تعتد منة تسعة أشهر منها نتربص فيها لذلم راءة رحها لان هذه غالب مدة الحمل الخالميين المل فيها علم براءة الرحم ظاهراً فتعتد بعد ذلك عدة لا يسات المائة أشهر ، هذا قول عمر رضي الله عنه . قال الشافعي هذا قصاء عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علمناه ، و به قال مالك والنافعي في أحد قوليه ، وروي ذلك تن الحدن ، وقال الشافعي في قول آخر تتربص أربع سنين أكثر ، دة الحمل ثم تعتد بثلاثة أشهر لان هذه المدة هي التي تتيقن بها براءة رحمها فوجب اعتبارها احتياطاً . وحكي شيخنا مثل ذلك في المذهب ، وقال الشافعي في الجديد تكون في عدة أبداً حتى أو تباغ سن الاياس فتعتد حينئذ بثلاثة أشهر وهذا قول جابر بن زيد وعطا، وطاوس والشعبي وانتخمي والزهري والثوري وأبي عبيد وأهل العراق ولان الاعتداد بالاشهر جعل بعد الاياس فلم يجز قبله وهذه ليست آيسة ولأنها ترجو عود الدم فلم تعتد بالشهور كما لو تباعد حيضها لعارض

ولما الاجاع الذي ذكرناه حكاه الشافعي ولان الفرض بالاعتداد معرفة براءة رحمها وهذا يحصل به براءة رحمها فاكتني به ولهذا اكنفي في حق ذات القروء بثلاثة قروء وفي حق الآيسة بثلاثة أشهر ولو روعي اليقين لاعتبر أفصى مدة الحمل ولان علمها في تطويل المدة ضرراً فأنها تمنع من الازواج وتحبس داعًا ويتضرو الزوج بالحجاب السكنى والنفقة عليه وقد قال ابن عباس لا تطولوا عليها الشفة كفاها تسعة أشهر ، فأن قبل فأذا مضت تسعة أشهر فقد لم براءة رحمها ظاهراً فلم اعتبرتم بثلاثة أشهر بعدها فم قانا الاعتداد بالقروء والاشهر أعا يكون عند عدم الحمل وقد تجب العدة مع العلم ببراءة رحمها بدليل مالو علق طلاقها بوضع الحمل فوضعته وقع الطلاق ولزمها العدة

﴿ مسئلة ﴾ (وإنكانت أمة اعتدت أحد عشر شهراً تسعة أشهر للحمل وشهرين للعدة) وهذا مبنى على أن الحرة تعتد بتسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة على ما ذكرنا في المسئلة قبلها وأن عد و نتفت البراءة الموجبة لانقضائها ولانها لو انقضت عدتها بوضع الاول لأبيح لها النكاح كما لؤ وضعت الآخر فان وضعت ولداً وشكت فيوجود ثان لم تنقض عدتها حتى تزول الريبة وتتيقن انها لم يبق معها حمل لان الاصل بقاؤها فلايزول بالشك

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحمل اندي تنقضي به الددة ما يتبين فيه شيء من خلق الانسان حرة كانت أو أمة)

وجملة ذلك أن المرأة أذ ألقت بعد فرقة زوجها شيئًا لم يخل من خمسة أحوال (أحدها) أن تضع مابان فيه خلق الا دمي من الرأ واليد والرجل فهذا تنقضي به العدة بلا خلاف بينهم . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط أذا علم إنه ولد . وممن نحفظ عنه ذلك الحسن و أبن سيرين وشريح والشعبي والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي وأحمد واسحاق

فل الاثرم قات لا يعمدالله اذا نكس في الخلق الرابع ؛ يعني تنقضي به العدة فقال إذا نكس في الخلق الرابع فلي تنقضي به العدة فقال إذا نكس في الخلق الرابع فليس فيه الخلاف و لكن اذا تبين خلقه هذا أدل وذلك لانه اذا بان فيه شيء من خلق الاتحال أجامن أن يضعن حمامن)

الامة شهران لان مدة الحل تتساوى فيها الحرة والامة لكونه أمراً حقيقياً فاذا يئست من الحمل اعتدت عدة آيسة شهرين وعلى قولنا ان عدة الأمة شهر ونصف تكون عدتها عشرة أشهر ونصفاًومن جمل عدتها ثلاثة أشهر فهى كالحرة سواء

(فصل) فان عاد الحيض الربها في السنة ولو في آخرها أو عاد الى الامة قبل انقضاء عدبها على ما فربها من الاختلاف لزمها الانتقال إلى القرو، لانها الاصل فبطل بها حكم البدل وان عاد بعد مضيها ونكاحها لم تعد إلى انقرو، لان عدبها انقضت وحكمنا بصحة نكاحها فلم تبطل كما لو اعتدت الصغيرة بثلاثة أشهر وتزوجت ثم حاضت، وانحاضت بعد السنة وقبل نكاحها ففيه وجهان (أحدها) لاأمود لان العدة انقضت بالشهور فلم تعتد كالصغيرة (والثاني) تعود لانها من ذوات انقرو، وقد قدرت على المبدل قبل تعلق حق زوج بها فلزمها العود كما لو حاضت في السنة

(فصل) فان حاضت حيضة ثم ارتفع حيضها لا تدرى مارفعه فهي كالمسئلة التي قبلها تعتد سنة من وقت انقطاع الحيض وذلك لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل طلق امر أته فحاضت حيضة أو حيضتين فارتفع حيضها لا تدري مارفعه تجلس تسعة أشهر فان لم يتبين بها حمل تعتد بثلاثة أشهر فذلك سنة ولا نسلم له مخالفاً . قال ابن المنذر قضى به عمر بين المها جرين والانصار لا ينكره منكر ، وقال

(الحال الثاني) ألقت نطفة أو دما لاتدري هل هو مايخلق منه الآدمي أو لا فهذا لايتعلق به شيء منالاحكام لانه لم يثبت انه ولد لا بالمشاهدة ولا بالبينة

(الحال الثالث) ألقت مضغة لم تبن فيها الخلقة فشهد ثقات من القوابل ان فيه صورة خفية بان بها انها خلقة آدمي فهذا فيحكم الحال الاول لانه قد تبين بشهادة أهل المعرفة إنهولد

(الحال الرابع) اذا ألقت مضغة لاصورة فيها فشهد ثقات من القوابل انهمبتدأ خلق آدمي فاختلف عن أحمد فنقل أبوطالبان عدتها لاتنقضي به ولا تصير بهأم ولد لانه لم يبن فيه خلق آدمي فأشبه الدم وقد ذكر هذا قولا للشافعي وهو اختيار أبي بكر

ونقل الاثرم عن أحمد أن عدتها لاتنه ضي بهولكن تصير أم ولد لانه مشكوك في كونه ولداً فا بحكم بانقضاء الهدة المتيقنة بأمر ه شكوك فيه ولم يجز بيع الامة الوالدة له مع الشك في رقها فيثبت كونها ام ولد احتياطاً ولا تنقضي العدة احتياطاً ، ونقل حنبل أنها تصير أم ولد ولم يذكر العدة فقال بعض أصحابنا على هذا تنقضي به العدة وهو قول الحسن وظاهر مذهب الشافعي لانهم شهدوا بانه خاتة آدمي أشبه مالو تصور ، والصحيح ان هذا ليس برواية في العدة لا أنه لم يذكرها ولم يتعرض لها .

(الحال الخامس) أن تضع مضغة لاصورة فيها ولم تشهد القوابل بانها مبتدأ خلق آدمي فهذا لا

الاثرم: سممت أبا عبد الله بسئل عن الرجل يطلق امرأته فتحيض حيضة ثم ترتفع حيضتها ? قال أذهب الى حديث عمر ادا رفعت حيضتها فلم تدر مما ارتفعت فانها تنتظر سنة ، قيل له فحاضت دون السنة ؟ فغال ترجع الى الحيض ، قبل له فان ارتفعت حيضتها لاتدري مما ارتفعت ؟ قال تقعد سنة أخرى وهذا قول كل من وا هذا في المسئلة قبالها وذلك لانها لما ارتفعت حيضتها حصات مرابة فوجب أن تنتقل إلى الاعتداد بسنة كما لو ارتفع حيضها حين طاقها ووجب عليها سنة كاملة ، لان العدة لاتبني على عدة أخرى ولذلك لو حاضت حيضة أو حيضتين ثم يئست ا تقلت إلى ثلاثة أشهر كاملة ولو انتدت الصغيرة شهراً أو شهر ن ثم حاضت انتقات إلى ثلاثة قروه

(فصل) فان كانت عادة المرأة أن يتباعد مابين حيضتيها لم تدقضعدتها إلا بثلاث حيضات ، وإن طالت لان هذه لم يرتفع حيضها ولم يتأحر عن عادتها فهي من ذوات القروء باقية على عادتها فأشبهت من لم يتباعد حيضها ولا نعلم فيه مخالفاً

(مسئلة) (وعدة الحارية التي أدرك فلم تحض والمستحاضة اليائسة ثلاثة أشهر وعنه سنة) اذا بلغت الحارية سناً تحيض فيهالنساء في الغالب فلم تحض كخمس عشرة سنة فعدتها ثلاثة أشهر وهو ظاهر قول الحرقي وقول أبي بكر وهو مذهب أب حنيفة ومالك والشافعي وضعف أبو بكر الرواية المخالفة لهذا وقال رواء أبو طالب فحالف فيها أصحابه فروى أبو طالب عن أحمد أنها تمتد سنة ، قال

تنقضي به عدة ولاتصير به أم ولد لانه لميشت كونه ولداً ببينة ولامشاهد: فأشبه العلقة فلاتنقضي اعدة بوضع ماقبل المضغة بحال سواءكان نطقة أوعلقة وسواء قيل انه مبتدأ خلق آدمي أولم يقل نصعايه أخمد فقال أما إذا كان علقة فليس بشيء انما هي دم لا تنقضي به عدة ولا تعتق به أمة ولا نعلم مخالفا في هذا الا الحسن فانه قال إذا علم أنها حمل انقضت به العدة وفيه الغرة ، والاول أصحوعليه الحمور، واقل ما تنقضي به العدة من الحمل ان تضعه بعد ثمانين يومامنذاً مكنه وطؤها لان النبي عليات قال «ان خلق أحدكم ليجمع في بطن أمه فيكون نطفة أربعين بوما ثم يكون علقة مثل ذلك مم يكون علقة مثل ذلك مح يكون فضغة مثل ذلك مح يكون المدة عادون المضغة فوجب أن تكون بعد الثمانين فما ما بعد الاربعة أشهر فليس فيه اشكال لانه منكس في الخلق الوابع

(فصل) واقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى الاثرم باسناده عن أبي الاسود انه رفع الى عمر ان امرأة ولدت لستة أشهر فهم عمر برجها فقال له علي ليس لك ذلك قل الله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاماين) وقال تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) فحولان وستة أشهر ثلاثون شهراً لارجم عليها فخلى عمر سبيلها وولدت مرة اخرى لذلك الحد ورواه الاثرم أيضا عن عكرمة ان ابن عباس قال ذلك قال عاصم الاحول فقلت لمكرمة انا بلغنا ان عليا قال هذا فقال عكرمة لا ما فل هذا الا ابن عباس وذكر ابن قتيبة في المعارف أن عبد الملك بن مروان ولد لستة شهر وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم

الفاضي هذه الرواية أصح لانه متى أتى عايها زمان الحيض فلم تحض حصات مرتابة بجوز أن يكون بم-ا عمل منع حيضها فيجب أن تعتد بسنة كالتي ارتفع حيضها بعد وجوده

ولنا قول الله تمالى (واللائي يئسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) وهذه من اللائي لم يحضن ، ولان الاعتبار بحال المعتدة لابحال غيرها ولهذا لو حاضت قبل بلوغ سن تحيض اثله النساء في الغالب منل أن تحيض لعشر سدنين اعتدت بالحيض، وفارق من ارتفع حيضها فأنها من ذوات القروء

(مسئلة) (وهكذا حكم المستحاضة الناسية)

وجملة ذلك القول في المستحاضة وهي لاتخلو اما أن تركمون لها حيض محكوم بعادة أو تميز أولا فان كان لها محكوم به فحكما فيه حكم غير المستحاضة اذا مرت لها ثلاثة قروء فقد انقضت عدمًا. قال أحمد المستحاضة تعتد أيام افرائها التي تعرف فان علمت أن لها في كل شهر حيضة ولم تعلم موضعها فعدمها للائة أشهر ، وإن شكت في شيء تربصت حتى تستيقن أن القروء الثلاث قد انقضت ، وإن كانت مبتدأة لاغيز لها أو ناسية لانعرف لها وفتاً ولا عميزاً فعن أحمد فيها روايتان

(احداهما) أن عديًّا ثلاثة أشهر وهو قول عكرمة وقتادة وأي عبيد لان النبي عَلَيْكِيُّنُّو أمر حمَّة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولوطلقها او مات نها الم تنكح حتى ات بولد بعد طلاقه او موته بار بع سنين لحقه الولد وانقضت عدتها به)

ظاهر المذهب أن أقصى مدة الحمل أربع سنين، به قال الشافعي وهو الشهور عن مالك وروي عن احمد أن اقصى مدته سنتان وروي ذلك عن عائشة وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة لماروت جميلة بنت سعد عن عائشة لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل ولان التقدير الله يعلم بتوقيف أو اتفاق ولا توقيف ههنا ولا اتفاق انما هو على ماذكرنا وقد وجد ذلك فأن الضحاك بن مزاحم وهرم بن حيان حمات أمكل واحد منها به سنتين وقل الليث اقصاه ثلاث سنين حمات مولاة لعمر من عبد الله ثلاث سنين وفل عباد بن العوام خمس سنين وعن الزهري قل قد تحمل المرأة ستسنين وسبع سنين وقال أبوعبيد ليس لاقعماه وقت يوتف عليه

ولنا أن مالا نص فيه يرجع فيه الى الوجود وقد وجد الحمل لاربع سنين فروى الوليد بن مسلم قال قات لمالك بن أنس حديث جميلة بنت سعد عن عائشة لاتزيد المرأة على السنتين في الحمل فال مالك سبحان الله من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل اربع سنين قبال أن تلد وقال الشافعي بتي محمد بن عجلان في بعان أمه أربع سنين وقال احمد نساء بني عجلان يحملن أربع سنين

بئت جحش أن تجلس في كل شهر سنة أيام أو سبعة فجعل لها حيضة كل شهر ، ولا ننا نحكم لها بحيضة في كل شهر تترك فيها الصلاة والصيام ونثبت فيها سائر أحكام الحيض فيجب أن تنقضي بها العدة لان ذلك من أحكام الحيض

(والرواية الثانية) تعتد سنة بمنزلة من ارتفع حيضها لاندري مارفعه ، قال أحمد اذاكات اختلطت ولم تعلم اقبال الدم وادباره اعتدت سنة لحديث عمر لان به يتبين الحمل وهو قول مالك واسحاق لانها لم تتيقن لها حيضاً مع أنها من ذوات القروء فكانت عدتها سنة كالتي ارتفع حيضها ، وعلى الرواية الاولى ينبغي أن يقال ابنا ، ي حكمنا بأن حيضها سبعة أيام من كل شهر شمنى لها شهران بالهلال وسبعة أيام من أول الثالث فقد انقضت عدتها ، وإن قلنا القروء الاطهار فطلقها في آخر شهر ثم مضى لها شهران وهل الثالث انقضت عدتها وهذا مذهب الشافعي

﴿ مسئلة ﴾ (فأما التي عرفت مارفع الحيض من مرض ورضاع ونحوه فلا تزال في عدة حتى يبود الحيض فتمتد به)

أما إذا عرفت ارتفاع الحيض بعارض من مرض أو نفاس أو رضاع فانها تنتظر زوال العارض وعود الدم وإن طال إلا أن تصير في سن الاياس وقد ذكر ناه فتعتد حينئذ عدة الآيسات وقد روى الشافعي في مسنده باسناده عن حبان بن منقذ أنه طلق امرأته طلقة واحدة وكات لحما منه بنية ترضعها فتباعد حيضها ومرض حبان فقيل له انك إن مت ورثتك فمضى الى عثمان وعنده على وزيد

وامرأة عجلان حمات ثناث بطون كل دفعة ربع سنين وبقي محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ابن على في بعلن أمه اربم سنبن وهكذا ابراهيم بن نحييج العقيلي حكى ذلك أبو الخطاب و اذا تقرر وجوده وجب أن بحكم به ولايزاد عليه لانه سو - له ولان عمر ضرب لامرأة المفقود أربع سنين ولم يكن ذلك الا لانه غابة الحمل ، وروي ذلك عن عُمان وعلي وغيرهما . اذ ثبت هذا فان المراة اذا ولدت لاربع سنبن فم د ن من يوم موت الزوج أو طلاقه ولم تكن تزوجت ولا وطئت ولا انقضت عدتها بالقرو، ولا بوضع الحمل فان الولد لاحق بالزوج وعدتها منقضية به

(فصل) وان أت بالولد لاربع منين منذمت أو بانت منه بعالق أو فسخ أو انقضاء عدتها أنكات رجمية لم يلحقه ولدها لاننا نهام أنها عاقت به بعلد زوال النكاح والبينونة منه وكونها قد صارت منه أجنبية فأشهت سائر الأجنبيات. ومفهوم كادم الخرفي أنعدتها لاتنقضي به لانه لاينتني عنــه بغير لعان فلم تنقض عدتها منه بوضعه كما لو أتت به لاقل من ستة أشهر منذ

نكحها . قال أبو الخطاب هل تنقضي به المدة ؛ على وجهين

وذكر القاضي أن عدتها تنقفي به وهو مذهبالشافعيلانه ولد يمكن أن يكون منه بعد نكاحه بأن يكون قد وطها بشمة أو جدد نكاحها فوجب أن تنقضي به العدة : وان لم ياحق به كالولد

ا بن ثابت فسأله عن ذلك فقال عُمَان لعلي وزيد ما تريان فقالا نرى أنها أن ماتت ورثها وأن مات ورثنه لانها ليست من القواعد اللاني يئسن من الحيض ولا من الابكار اللائى لم يبلغن المحيض فرجع حبان إلى أهله فانتزع البنت منها فعاد اليها الحيض فحاضت حيضتين وماتحبان قبل انقضاء الثالثة فورثها عُمَان رضي الله عنه .

وروى الاثرم باسناده عن محمد بن يحيي بن حباں أنه كانت عند جد. امرأتان هاشمية وأنصارية فطلق الانصارية وهي مرضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت الانصارية لم أحض فاختصموا الى عُمَان فقضي لها بالمبراث فلاءت الهاشحية عُمَان فقال: هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه

﴿ فَصَلَ ﴾ (السادس امر أة المفقود الذي انقطع خبر ، لغيبة ظاهرها الهلاك كالذي يفقد من بين أهله أوفي مفازة مهلكة أو بين الصفين اذا قتل قوم أومن غرق مركبه ونحوذلك فانها نتر بص أربع سنين ثم تمتدللو فاة) وجملة ذلك أنه اذا غاب الرجل عن امرأته لم يخل من حالين

أحدها أن تكون غيبته ظاهرها الهلاك كالذي يفقد من بين أهله ليلا ونهارا أو يخرج الى الصلاة فلا يرجع أو يمضي الى مكان قربب ليقضي حاجة وبرجم فلا يظهر له خبر أو يفقد بين الصفين أو من انكسر مركبه فيغرق بعض رفقته أو يفقد في مهلكة كبرية الحجاز ونحوها فمذهب أحمدالظاهر عنه أن

فقالوا لو تزوجت في عدتها وأتت بولد لاقل من ستة أشهر من حين دخل بها الثاني ولا كثر من أربع سنين من حين بانت من الاول فالولد منتفءنهما ولا تنقضي عدتها بوضعه عن واحد منهما وهذا أصح فان احمال كونه منه لم يكف في اثبات نسب الولد منه مع أنه يثبت بمجرد الامكان فلأن لايكفى في انقضاء العدة أولى وأحرى، وما ذكروه منتقض بما سلموه وما ذكروه من الفرق بين هذا وبين الذي أتت به لاقل من ستة أشهر غير صحيح فانه يحتمل أن يكون أصابها قبل نكاحها بشهة أو بنكاح غير هذا النكاح الذي أتت بالولد فيه فاستويا .

وأما المنغى باللمان فانا نفينا الولد عن الزوج بالنسبة اليه ونفينا حكمه في كونه منه بالنسبة اليها حتى أوجبنا الحد على قاذفها وقاذف ولدها وانقضاء عدتها من الاحكام المتعلقة مهادونه قابتت

(فصل) وانأقرت المرأة بانقضاء عدتها مالقروء ثم أتت ولدلستة أشهر فصاعداً من بعد انقضائها لم يلحق نسبه بالزوج ، و به قال أبو حنيفة و ابن سريج وقال مالك والشافعي يلحق به مالم تتزوج أو يبلغ أربع سنين وكلام الخرقي يحتمل ذلك فانه أطلق قوله اذا أتت بولد بعد طلاقه أو موته بأربع سنين لحقه الولد وذلك لانه ولد يمكن كونه منه وليس معه من هو أولى منه ولا من يساويه فوجب أن يلحق به كما لو أتت به بعد عقد النكاح

ولنا أنها أتت به بعد الحكم بقضاء عدتها وحل النكاح لها بمدة الحمل فلم ياحق به كما لو أتت

زوجته تتربص أربع سنين أكثر مدة الحمل ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشرا وتحل الازواج فال الأثرم تيل لا بي عبد الله تذهب الى حديث عمر قال هو أحسنها يروى عن عمر من ثمانية وجوء ثم قال زعموا أن عمر رجع عن هذا هؤلاء الكذابين، قلت فروى منوجه ضعيف أنء. رقال بخلاف هذا قال لا الا أن يكون انسان بكذب، وقات له مرة ان انهانا قال لي ان أبا عبد الله قد ترك قوله في المفقود بعدك فضحك ثم قال من ترك هذا القول أي شيء يقول ? وهذا قول عمر وعمان وعلي وابن عباس وابن الزبير قال أحمد خمسة من أصحاب النبي عَلَيْكَةٍ وبه قال عطاء وعمر بن عبدا عز يز والحسن والزهرى وقنادةوالليثوعلي بن المديني وعبد العزيز بن أبي سلمة وبه يقول مالك والشافعي في القديم الا أن مالكا قال ايس في انتظار من يفقد في القتال وقت، وقالسعيد بن المسيب في امر أة المفقود بين الصفين تمريص سنة لان غلبة هلاكه همنا أكثر من غلبة غيره لوجود سببه، وقد نقل عن أحمد أنه قال كنت أقول أذا تربَّصت أربيع سنين ثم اعتدت أربِّمة أشهر وعشرا نزوجت وقد ارتبت فيها وهبت الجواب فيها لما اختلف الناس فيها فكأني أحب السلامة ،وهذا توقف يحتمل الرجوع عماقاله وتقربص أبداً ، ويحتمل التورغ ويكون المذهب ما قاله أولا ، قال الفاضي أكثر أصحابنا على أن المذهب رواية واحدة وعندى أن السئلة على روايتين ، وقال أبو بكر الذي أفول به ان صح الاختلاف في المسئلة ان لانحكم بحكم أن الا بدليل على الانتقال، وان ثبت الاجماع فالحكم فيه على ما نص عليه. وظاهر المذهب به بعد انقضاء عدتها بوضع حمايها لمدة الحمل وانما يعتبر الامكان مع بقاء النكاح أو آثاره وقد زال ذلك ، وأن انقضت عدتها بالشهور ثم أتت بولد لدون أربع سنين لحقه نسبهلا ما أن كانت تدعي الاياس تبينا كذبها فان من تحمل ليست بآيسة وانكانت من اللائي لم يحضن أو متوفى عنها لحقه ولدها لانه لم يوجد في حقها ماينافي كونها حاملا

(فصل) واذا مات الصغير الذي لا و لد لمثله عن زوجته فأتت بو لد لم يلحقه نسبه و لم تنقض العدة نوضعه ، وبهذا قال مالكوالشافعي . وقال أبوحنيفة انماتوبها حمل ظاهر اعتدت عنه بالوضع

فان ظهر الحمل بها بعد موته لم تعتد به

وقد روي عن أحمد في الصبي مثل قول أبي حنيفة وذكره ابن أبي موسى قال أبو الخطاب وفيه بعد وهكذا الخلاف فيما اذا تزوج بامرأة ودخل بها وأتت يولد لدون ستة أشهر منحين عقد النكاح فأنها لاتعتد بوضعه عنه لدنا ، وعنده تعتد به واحتج بقوله تعالى (وأولات الاحمال أجابهن أن يضمن حملهن)

و انا أن هذا حمل منفي عنه يقيناً فلم تعتدبوضعه كالوظهر بعدموته والآيةو اردة في المطلقات ممهي مخصوصة بالقياس الذي ذكرناه اذا ثبت هذا فانعدتها تنقضي بوضع الحمل من الوطء الذي علقت بهمنه سواء كان هذا الولدملحقا بنير الصغيرمثل أن يكون من عقدفاسد أو وطء شبهة أوكان من زنا لايلحق بأحدلان العدة تجبمن كلروطء فاذا وضعته اعتدت منااصبي بأربعةأشهر وعشر لان العدتينمن رجلين لايتداخلان ، وإن كانت الفرقة في الحياة بعدالدخول كزوجة كِبر دخل بها مم طلقها وأتت

على ما حكينا ه أو لا نقله عن أحمد؛ لجما عة رقداً بكر أحمدروا ية من روى عنه الرجوع على ما حكينا ه من رواية الأترم وقال أبو قلابة والنخمي والثوري وابن أبى ليلى وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لانتزوج ا.رأة المفقود حتى تتيقن موته أو فرافه لما روى المغيرة أن النبي عَلَيْكِيْ قال « امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها زوجها » وروى الحمكم وحماد عن علي لا تتزوج امرأة المفقود حتى يأتى .وته أو طلاقه ، ولاً نه شك في زوال الزوجية فلم تثبت به الفرقة كما لوكان ظاهرها السلامة

وليا ماروي الأثرم والجوزجاني باسنادهما عن عبيد بن عمير قال : فقد رجل في عهد عمر فجاءت امرأته إلى عمر فذكرت ذلك له فقال المطلقي فتربصي أربع سنين ففعات ثم أتته فقال انطلقي فاعتدي أربعة أشهر وعشراً ففعلت ثم أنته ففال أين ولي هذا الرجل ? فجاء وليه فقال طاقها ففعل فقال لهاعمر انطلقي فرَّزوجي من شئت فتروجت ثم جاء زوجها الاول فقال له عمر أين كنت ? فقال ياأمير المؤمنين استهو ني الشياطين قال فوالله ماأدري في أي أرض الله ، كنت عند قوم يستعبدو نني حتى غزاهم قوم مسلمون فكنت فيمن غنموه فقالوا لي أنت رجل من الانس وهؤلاءالجن فمالك ومالهم ? فأخبرتهم خبري فقالوا بأية أرض الله تحب أن تصبح قات المدينة هي أرضي فأصبحت وأنا أنظر الى الحرة نخبر. عمر إن بولد لدون ستة أشهر هنذ تزوجها فنها تعتد بعدوضعه بنلانفقرو، وكذلك اذا طاق الخصي المجبوب امرأته أو مات عنها فأتت بولد لم يلحقه نسبه ولم تنقض عدنها بوضعه ونقضي به عدة الوطء مح تستأنف عدة الطلاق أو عدة الوفة على ما بيناه، وذكر القضي ان ظاهر كلام أحمد أن الولد يلحق به لانه قد بتصور منه الانزال بأن يحك موضع ذكره بفرجها فينزل فعلى هذا القول يلحق به الولد و تنقضي به العدة، والصحيح أن هدا لا يلحق به ولد لانه لم تجر به عادة فلا يلحق به ولده كالصبي الذي لم يملغ عنسر سنين ولو تزوج امرة في مجاس الحاكم ثم طلقها في المجاس أو تزوج المشرق بالمغربية نم أتت بولد لا يمكن أن يكون منه بعد اجتماعها بمدة الحمل فنه لا يلحقه نسبه ولا تنقضي العدة بوضعه

(مسئمة) قال (ولو طلفها أو الت عنها فلم تنقض عدتها حتى تزوجت من أصابها فرق بننهما و نت على ما مضى من عدة لاول ثم استقبلت العدة من الثاني)

وجملة الامران المعتدة لايجوز لها أن تنكح في عدتها اجماعا أي عدة كانت لقه ل الله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكناب أله ولان العدة أنما اعتبرت لعرف براءة الرحم لئالا يفضي الى اختلاط المياه و منزج الانساب وان تزوجت فانكاح إطل لانها ممنوعة من النكاح لحف الزوج الاول فكان نكاحا بإطلاكا لو تزوجت وهي في ذكحه ويجب أن يفرق بينه وبينها فان لم

شاء امرأنه وإن شاء الصداق فاختار الصداق وقال قد حبلت لاحاجة لي فيها . قال أحمديروى عرعمر من ثمانية وجوء ولم يعرف في الصحابة له مخالب

وروى الجوزجانى وغيره باسنادهم عن على في امرأة المفقود تعتد أربع سنين ثم بطلقها ولي زوجها وتعتد بعد ذلك خير بين الصداق وبين احرأته وقضى به عنمان أيضاً ، وقضى به ابن الزبير في مولاه لهم وهذه قضايا انتشرت في الصحابة فلم تنكر فكانت اجماعا ، فأما الحديث الذي رووه على البي عَلَيْتُ فلم يثبت ولم يذكره أصحاب السنن ومارووه عن على فيروبه الحركم وحماد مرسلا والمسند عنه مثل قولنا، ثم يحمل مارووه على المفقود الذي ظاهر غيبته السلامة جمعا بينه وبين ما رويناه وقولهم أنه شك في زوال الزوجية بمنوع فان الشكما يتساوي فيه الامران والظاهر في مسئلتنا الهلاك

(فصل) وهل يعتبر أن يطلقها ولي زوجها ثم تعتد بغد ذلك بثلاثة قروء ? فيه روايتان (احداها) يعتبر ذلك لانه في حديث عمر الذي رويناه ، وقد قال أحمد هو أحسنها ، وذكر في حديث علي أنه يطلقها ولي زوجها (والثماية) لا يعتبر كذلك قاله ابن عمر وابن عباس وهو القياس قان ولي الرجل لا ولاية له في طلاق امرأته ولا ننا حكمنا عليها بعدة الوناة فلا يجب عليها مع ذلك عدة الطلاق كا لو

يدخل بها فالعدة بحالها ولا تنقطع بالعقد الثاني لانه باطن لاتصير به المرأة فراشاً ولا يستحق عليه بالعقد شيء وتسقط سكناها ونفقتها عن الزوج الاول لانها ناشز، وان وطئها انقطعت العدة سواء علم التحريم أو جهله، وقال أبو حنيفة لاتنقطع لان كونها فراشاً لغير من له العدة لا يمنعها كما لو وطئت بشبهة وهي زوجة فنها تعتد، وان كانت فراشاً لازوج، وقل انقاضي ان وطئها عالما بانها معتدة وانها تحرم فهو زان فلا تنقطع العدة بوطئه لانها لاتصير به فراشاً ولا يلحق به نسب، وان كان جاهلا أنها معتدة أو بالتحريم انقطعت العدة بالوطء لانها تصير به فراشاً، والعدة تراد للاستبراء وكونها فراشاً ينافي ذلك فوجب أن يقطعها فأما طريانه عليها فلا يجوز

ولنا أن هذا وطع بشبهة نكاح فتنقطع به العدة كالوجهل عوقولهم أنها الاتصير به فرشاً قلمنا لكنه لا يلحق نسب الولد الحذث من وطعه بالزوج الاول فعما شيئان اذا ثبت هذا فعايه فراقها فان لم يفعل وجب التفريق بينهما فان فارقها أو فرق بينهما وجب عليها أن تكل عدة الاول لان حقه أسبق وعدته وجبت عن وطع في نكاح صحيح فاذا أكلت عدة الاول وجب عليها أن تعتد من الثاني ولا تتداخل العدتان لانهما من رجلين وهذا مذهب الشافعي

وقال أبو حنيفة يتداخلان فتأتي بثلاثة قروء بعد مفارقة الثاني تكونءن بقيةعدة الاول وعدة الثاني لان القصد مدرفة براءة الرحم وهذا تحصل به براءة الرحم منهما جميعاً

ولنا ماروى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسايان بن يسار أن طليحة كانت تحت

تيةنت وفاته ولانه قد وجد دليل هلا كه على وجه اباح النزويج لها وأوجب عليها عدة الوفاة فأشمِــه ما لو شهد به شاهدان

﴿ مسئلة ﴾ (وهل تفتقر الى رفع الامر ألى الحاكم ايبحكم بضرب المدة وعدة الوفاة؟ على روايتين) (احداها) تفتقر لأنها مدة مختلف فيها فافتقرت الى ضرب الحاكم كمدة العنة ، فعلى هذا يكون ابتداء المدة من آن ضربها الحاكم

(والثانية) لا تفتقر لأنها مدة تعتبر لاباحة النكاح فلم تفتقر الى الحاكم كمدة من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فيكون ابتداء المدة من حين انقطع خبره وبعد اثره ولان هذا ظاهر في موته فكان ابتداء المدة منه كما لو شهد به شاهدان والشافعية وجهان كالروايتين

ومسئلة (وأذا حكم الحاكم بالفرقة نفذ حكمه في الظاهر دون الباطن فلوطلق الاول صح طلاقه) لانا حكمنا بالفرقة على أن الظاهر هلاكه فاذا ثبتت حياته انتقض ذلك الظاهر ولم يبطل طلاقه كما لو شهدت به بينة كاذبة ولذلك خير في أخذها وكذلك إن ظاهر او آلى او قذف لان نكاحه باق بدليل تخييره في أخذها ، وقال أبو الحطاب القياس أنا اذا حكنا بالفرقة نفذ ظاهرا وباطنا فتكون امراة ها المني والشرح الكبير » «١٦» «الجزء الناسع»

رشيد الثقفي فطلقها ونكحها غيره في عدتها فضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها ضربات بمخفقة وفرق بينهما ثم قال أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول وكان خاطباً من الخطاب، وان كان دخل بها قرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً

وروى باسناده عن علي أنه قضى في التي تُزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها و تسكمل ماأفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر وهذان قولا سيدين من الخلفاء لم يعرف لها في الصحابة مخالف ولانهما حقان مقصودان لآدميين فلم يتداخلا كالدينين والنه حبس يستحقه الرجل على انساء فلم يجز أن تكون المرأة في حبس رجلين كحبس الزوجة

(مسئلة) قال (وله أن ينكحها بعد انقضاء العدتين)

يعني للزوج الثاني أن يتزوجها بعد قضاء العدتين. فأما الزوج الاول فانكان طلاقه ثلاثا لم تحل له بهذا النكاح وان وطيء فيه لانه نكاح باطل، وانكان طلاقه دون الثلاث فله نكاحها أيضاً بعد العدتين، وانكانت رجعية فله رجعتها في عدتها منه

وعن احمد رواية أخرى أنها تحرم على الزوج الثاني على التأبيد وهو قول مالك وقديم قولي

الثاني ولا خيار للاول لأنها بانت منه بفرقة الحاكم في محل مختلف فيه فنفذ حكمه في الباطن كما لوفسيخ فكا حيار له فكا الم يقع طلاقه وان لم يحكم بفرقته باطنا فهي امرأة الاولولا خيار له فلامسئلة في (فاذا فعات ذلك يعني تربصت أربع سنين واعتدت عدة الوفاة ثم تزوجت ثم قدم زوجها الاول فانكان قبل أن تتزوج فهي امرأنه)

وقال بعض أصحاب الشافعي اذا ضربت لها المدة فانقضت بطل نكاح الاول والذي ذكرنا أولى لا ننا أعا أبحنا لها النزوج لان الظاهر موته فاذا بان حيا أنخر م ذلك الظاهر وكان النكاح مجاله كما لو ننا أعا أبحنا لها النزوج وكان النكاح مجاله كما شهدت البينة بموته فبان حيا ولانه أحد الماليين فأشبه مالك المال فان قدم بعد النزوج وكان قبل دخول الثاني بها فكذلك ترد اليه وليس على الثاني صداق لا ننا تبينا أن النكاح باطل ولم يتصل به دخول، قال أحمد أما قبل الدخول فهي امرأته وأعا تخير بعد الدخول، وهذا قول عطاء والحسن وخلاس بن عمرو وانتخبي وقتادة ومالك واسحاق، وقال الفاضي فيه رواية أخرى أنه يخير اخذه من عموم قول أحمد اذا تزوجت امرأته فجاء خير بين الصداق وبين امرأته، والصحيح أن عموم كلام أحمد يحمل على خصوصه في رواية الاثرم وأنه لا يتخير الا بعد الدخول فتكون زوجة الاول كلام أحمد يحمل على خصوصه في رواية الاثرم وأنه لا يتخير الا بعد الدخول فتكون زوجة الاول رواية واحدة لان النكاح كان باطلا لانه وادف امرأة ذات زوج فكان باطلا كما لو شهدت بيئة بموته، وتعود الى الزوج العقد الاول كا لولم تتزوج

انشافعي لقول عمر لاينكحها أبداً ، ولانه استعجل الحق قبل وقته فحرمه في وقته كالوارث اذا قتل موروثه ولانه يفسد النسب فيوقع التحريم المؤبد كاللعان

وقال الشافعي في الجديد له نكاحها بعد قضاء عدة الاول ولا يمنع من نكاحها في عدتها منه ولانه وطء يلحق به نمسب فلا يمنع من نكاحها في عدتها منه كالوطء في النكاح ولان العدة انما شرعت حفظا للنسب وصيانة للماء والنسب لاحق به ههذا فأشبه مالو خالها ثمم نكحها في عدتها وهذا حسن موافق للنغار

ولنا على اباحتها بعد العدتين انه لا يخلو اما أن يكون عريمها بالعقد أو بالوطوفي النكاح الفاسد أو بهما وجميع ذلك لا يقتضي التحريم بدليل مالو نكحها بلا ولي ووطئها ولانه لو زنى بها لم تحرم عنه على التأبيد فهذا أولى ولان آيات الاباحة عامة كقوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) وقوله (والحصنات من المؤمنات) فلا يجوز تخصيصها بغير دليل ماروي عن عرفي تحريمها فقد خالفه على فيه .

وروي عن عمر أنه رجع عن قوله في التحريم الى قول علي فان علياً قال: إذا انقضت عدتها في خاطب من الخطاب فقال عمر ردوا الجهالات الى السنة رجع الى قول على وقياسهم يبطل بما إذا زن مها فانه قد استعجل وطأها ولا تحرم عليه على الأبيد، ووجه تحريمها قبل قضاء عدة الثاني عليه

ومسئلة ﴾ (وان قدم بعد دخول الناني بها خير الاول بين أخذها فتكون امرأته بالعقد الاول وبين صداقها وتكون زوجة الثاني)

وهذا قول مالك لاجماع الصحابة عليه فروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قالا ان جاء زوجها الاول خير بين المرأة وبين الصداق الذي ساف هورواه الجوزجاني والاثرم وقضى به ابن الزبير في مولاة لهم وقال على ذلك في الحديث الذي رويناه ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماع . فعلى هذا ان أمسكها الاول فهي زوجته بالمقد الاول، والمنصوص عن أحمد ان الناني لا يحتاج الى طلاق لان نكاحه كان باطلا في الباطن وقال القاضي قياس قوله أنه يحتاج إلى طلاق لان هذا نكاح مختلف في محته فكان مأمورا بالطلاق ليقطع حكم المقد الناني كسائر الانكحة الفاسدة ومجب على الاول اعترالها حتى تقضي عدمها من الثاني ، وإن لم بخترها الاول فانها تكون مع الثاني ولم يذكروا لها عقدا لا تناتبينا بطلان والم يذكروا لها عقدا لا تناتبينا بطلان والصحيح أنه يجب أن تستأنف لها عقدا لا تناتبينا بطلان وحجة الاسان لا تصير وحجة المدره عجر د تركه لها

﴿ مسئلةَ ﴾ (ويأخذ منه صداقها) أي يأخذ الزوج الاول من الزوج الثانى اذا تركها له صداقها لقضاء الصحابة بذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وهل يأخذ منه صدافها الذي أعطاها أو الذياعطاها الثاني ? على روايتين)

قول الله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) ولانه وطء يفسد به النسب فلم يجز النكاح في العدة منه كوطء الاجنبي

(فصل) وكل معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والموطوءة بشبهة أو في نكاح فاسد فقياس المذهب تحريم نكاحها على الواطيء وغيره ، والاولى حل نكاحها لمن هي معتدة منه ان كان يلحقه نسب ولدها لان العدة لحفظ مائه وصيانة نسبه ولا يصان ماؤه المحترم عن مائه المحترم ولا يحفظ نسبه عنه ولذاك أبيح للمختاعة نكاح من خالعها ومن لا يلحقه نسب ولدها كالزانية لا يحل له نكاحها لان نكاحها يفضي الى اشتباه النسب فالواطيء كغيره في أن الولد لا يلحق نسبه بواحد منها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان أنت بولد يمكن أن يكون منها أري القافة وألحق بمن ألحقوه منها وانقضت عدتها منه واعتدت للآخر)

وجماته انها اذا كانت حاملا انقضت عدنها منه بوضع حملها لقوله سبحانه (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ثم ننظر فان كان يمكن أن يكون من الاول دون الثاني وهو أن تأتي به للدون ستة أشهر من وطء الثاني وأربع سنين فما دونها من فراق الاول فانه يلحق بالاول وتنقضي علمها به منه بوضعه ثم تعتد بثلاثة قروء عن الثاني، وان أمكن كونه من الثاني دون الاول وهو أن

اختلف عن أحمد فيما يرجع به فروي عنه أنه برجع بالصداق الذي أصدقها هو وهو اختيار أبي بكر وقول الحسن والزهري وقتادة وعلي بن المدبني لقضاء علي وعثان أنه بخير بينها و بين الصداق الذي ساق البها هو ولانه أتلف عليه المعوض فرجع عليه بالعوض كشهود الطلاق اذا رجعوا عن الشهادة، فعلى هذا ان كان لم يدفع البها الصداق لم يرجع بثبي، وان كان دفع بعضه رجع عا دفع ويحتمل أن يرجع عليه بالصداق وترجع المرأة عليه بما بقي عليه من صداقها ، وعن أحمد أنه يرجع عليه بالهر الدي أصدقها الثانى لان الانلاف من جهته والرجوع عليه بقيمته والبضع لا يتقوم الاعلى زوج أومن جرى بجراه فيجب الرجوع عليه بالمسمى الثانى دون الاول وهل يرجع الزوج النانى على الزوجة الخذ منه ? فيه روايتان ذكر ذلك أبو عبد الله بن حامد

(احداهما) يرجع به لانها غرامة ازمت الزوج بسببوطئه لها فرجع بهاكالمغرور،ولان ذلك يفضي الى أن يلزمه مهران بوطء واحد

(والثانية) لا يرجع لان الصحابة لم يقضوا بالرجوع فان سعيد بن المسيب روى أن عليا وعثمان قضيا في المرأة التي لاتدري مامهلك زوجها أن تتربص أربع سنين ثم تعندعدة المتوفى عنها زوجها أربعة أمهر وعشرا ثم تتزوج ان بدا لها ، فانجاء زوجها خير اما امرأته واما الصداق فان اختار الصداق فالصداق على زوجها الآخر وتثبت عنده ، وان اختار امرأته عزلت عن زوجها الآخر حتى تنقضي

تأتي به لستة أشهر فما زاد الى أربع سنين من وطء الثاني ولا كثر من أبع سنين منذ بانت من الاول فهو ملصق بالثاني دون الاول فتنقضي به عدتها من شاني ثم تتم عدة الاول وتقدم عدة الثاني همنا على عدة الاول لانه لا بجوز أن يكون الحمل من انسان والعدة من غيره . وان أمكن أن يكون منهما وهو أن تأتي به لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني ولا ربع سنين فما دونها من بينونتها من الاول أري القافة فآن ألحقته بالاول لحق به كالوأمكن أن يكون منه دون الثاني وان ألحقته بالثاني لحق به وكان الحركم كما لوأمكن كو نه من الثاني دون الاول . فان أشكل أمر على القافة أو بالثاني لحق به وكان الحركم كما لوأمكن كو نه من الثاني دون الاول . فان أشكل أمر على القافة أو لم تكن قافة لزمها أن تعتد بعد وضعه بثلاثة قروء ، لانه ان كان من الاول فقد أتت بما عليها من عدة الثاني وان كان من الثاني فعليها أن تكمل عدة الاول ليسقط الفرض بيقين . فأما الولد فقال أبو عبد الله بن حامد يترك حتى ببلغ فينتسب الى أحدهما . وان ألح تته القافة بهما طق بهما . وقال أبو عبد الله بن حامد يترك حتى ببلغ فينتسب الى أحدهما . وان ألح تته القافة بهما لحق بهما . ومقتضى المذهب أن تنقضي عدتها به منهما جميعاً لان نسبه ثبت منهما كاتنقضي عدتها به منهما والواحد الذى يثبت نسبه منهما

وان نفته القافة عنهما فحكمه حكم مالو أشكل أمره وتعتد بعد وضعه بثلاثة قروء ولا ينتني عنهما بقول القافة لان عمل القافة في ترجيح أحد صاحبي الفراش لافي النفي عن الفراش كاه ولهذا لوكان صاحب الفراش واحداً فنفته القافة عنه لم ينتفعنه بقولها

فأما ان ولدت لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولاكثر من أربع سنين من فراق الا. ل لم

عدتها ، وان قدم زوجها وقد توفي زوجها الآخر ورثت واعتدت عدة المتوفى عنهازوجهاوترجمالى الى الاول رواه الجوزجانى ولان المرأة لا تغرير منها فلم يرجع عليها بشيء كغيرهاوان قلنا يرجع عليها فان كان قد دفع اليها الصداق رجع به وان كان لم يدفعه اليها دفعه الى الاول ولم يرجع عليها بشيء وان كان قد دفع بعضه رجع با دفع ، وان قلنا لا يرجع عليها وكان قد دفع اليها الصداق لم يرجع به وان لم يكن دفعه اليها لزمه دفعه ويدفع الى الاول صداقا آخر

(فصل) قال شيخنا (والقياسأن تردالي الاول ولاخيار)

لأن زوجها لم بطلقهاولم ينفسخ نكاحه فردت اليه كما لو تزوجت لبينة قامت بوفاته م تبين كذبها بقدومه الا أن يفرق الحاكم بينها ونقول بوقوع الفرقة باطنا فينفسخ نكاح الاول لان نكاحه انفسخ بحكم حاكم ووقوع نكاح النانى بعد بطلان نكاح الاول وقضاء عدتها فأشبه ما نوطلقها الاول فتكون زوجة النانى بكل حال لذلك وعن أحمدا توقف في أمره وقد ذكرناه فيا مضى والمذهب الاول أولى

(فصل) اذا فقدت اللهمة زوجها الهيبة ظاهرها الهلاك تربصت أدبع سنين ثم اعتدت الوفاة شهر بن و فسلة أيام ، وهذا اختيار أبى بكر، وقال القاضي تتربص نصف تربص الحرة ورواه أبو طالب عن

يلحق بواحد منهما ولا تنتضي به علمها منه لاننا نعلم انه من وطء آخر فتنقضي به علمها من ذلك الوطء ثم تتم عدة الاول وتستأنف عدة الثاني لانه قد وجد ما يقتضي عدة ثالثة وهو الوطء الذي حمات منه فتجب عليهاعدتان واتمام العدة الاولى

(فصل) واذا تزوج معتدة وهما عالمان بالعدة وتحريم انذكاح فيها ووطئها فهما زانيان عاميهما حد لزنا ولا مهر لهما ولا يلحقه النسب. وان كانا جاهين بالعدة أو بالتحريم ثبت النسب وانتفى الحد ووجب المبر. وان علم هو دونها فعليه الحد والمبر ولا نسبله. وان علمت هي دونه فعليها الحد ولام رلها وانسب لاحق بهوانما كان كذلك لازهذا نكاح متفق على بطلانه فشبه نكاح ذوات محارمه

(فصل) واذا خالع الرجل زوجته أوفسخ ناحمه فله ان يتزوجها في عدتها في قول جمهور الفقهاء، وبه قل سعيد بن السيب وعطا. وطاوس والزهري والحسن وقتادة ومالك والشافعي واصحاب الرأي وشذ بعض لمتأخرين فقال لايحل له نكاحها ولا خطبتها لانها معتدة

ولنا أن العدة لحفظ نسبه وصيانة مائه ولايصان ماؤه عن مائه اذا كانا من نكاح صحيح فاذا تزوجها انقطعت العدة لان الرأة تصير فراشاً له بعةده ولا يجوز أن تكون زوجة معتدة فأن وطئها ثم طلقها لزمتها عدة مستأنفة ولاشيءعايها من الاولى لانها قدانقطعت وارتفعت وانطلقها قبل أن يمسها فهل تستأنف العدة أو تبني على مامضى؟ قال القاضي فيه روايتان (احداها) تستأنف وهو قول أبي حنيفة لانه طلاق لا يخلو من عدة فأوجب عدة مستأنفة كالاول (والثانية) لايلزمها استثناف عدة وهو قول الشافعي ومحد بن الحسن لانه طلاق في نكاح قبل المسيس فلم يوجب عدة لعموم قوله سبحانه (ثم طاقة، وهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عايهن من عدة تعتدونها

أحمد وهو قول الاوزاعى والليث لانها مدة مضروبة للمرأه لعدم زوجها مكانت الامة فيه على النصف من الحرة كدة الوفاة .

ولنا أن الاربع السنين مضروبة لكونها أكثر مدة الحمل في الامة والحرة سواء فاستويافي التربص لها كالتسعة الاشهر في حق من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه وكالحمل نفسه ، وبهذا ينتقض قياسهم فأما العبد فان كانت زوجته حرة فتربصها كتربص الحرة تبحت الحر ، وان كانت أمة فهى كالامة تبحت الحر لان العدة معتبرة بالنساء دون الرجال كذلك مدة التربص، وحكي عن الزهري ومالك أنه يضرب له نصف أجل الحرة، والاولى ماقلناه لانه تربص مشرع في حق المرأة لفرقة زوجها فأشبهت العدة (الثاني) من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كسفر التجارة في غير مهلكة واباق العبد وطلب العلم والسياحة فان امرأته تبقى أبدا حتى تتيقن و ته روي ذلك عن علي واليه ذهب ابن شبرمة وابن ابي ليلى وأبو حنيفة والشافي في الحديد ، وروي ذلك عن أبى قلابة والنحني وأبي عبيدوقال مالك، والشافي

وذكر القاضي في كتاب الروايتين أنه لا يلزمها استئناف العدة رواية واحدة لكن يلزمها اتمام بقية العدة لاولى لان اسقاطها يفضي الى اختلاط انياه لانه يتزوج امرأة ويطؤها و يخاهها تمم يتزوجها ويطلقها في الحال ويتزوجها الثاني في يوم واحده فن خاهها حاملا ثم تزوجها حاملا ثم طلقها وهي حال انقضت عدتها بوضع الحمل على كاتا الروايتين ولا نعلم فيه مخالفاً ولا تنقية بي عدتها قبل وضعها بغير خلاف خلاف تعلمه وان وضعت علها قبل الذكاح الثاني بايرخلاف المناف المناف من النكاح الثاني بايرخلاف أيضاً لا نه نكحها بعد قضاء عدة الاولى وان وضعته بعدا أياح الثاني وقبل طلاقه فن قال يلزمها استئناف عدة اوجب عليها الاعتداد بعد طلاق الثاني بثلاثة قروء ومن لا يازمها استئناف عدة لم يوجب عليها هينا عدة لان العدة الاولى انقضت بوضع الحمل اذ لا يجوز ان تعتد الحامل بغير وضعه والكانت من ذو اتا قروء او الشهور فنكحها الثاني بعد مضي قرء أوشهر ثم مضى قرآن أوشهر ان قبل طلاقه من النكاح الثاني فقد انقطعت العدة بالنكاح الثاني فن قانا تستأنف العدة فعلمها عدة تام بثانة قروء او ثلاثة أشهر وان قانا تبني انمت العدة الاولى بقرأين أو شهرين

(فصل) وان طقها طلاقا رجع اثم ارتجعها في عدتها ووطنها ثم طلقها انقطعت العدة الاولى رجعته لانه زال حكم الطلاق وتستأنف عدة من الطلاق اثناني لانه طلاق من فكاح اتصل به السيس وان طاقها قبل أن يمسها فهل تستأنف عدة أو تبني على العدة الاولى فيه روايتان (اولاها) أنها

في القدم تتربص أربع سنين وتعتد الوفاة أربعة أشهر وعشرا وتحل الازواج لانه إذا جاز الفسخ لتهذر الوطء بالعنة وتعذرالنفقة بالاعسار فلأن بحبوز همنا لتعذر الجميع اولى. واحتجوا بحديث عمر الذي ذكرناه في المفتود مع موافقة الصحابة وتركهم انكاره ونقل أحمد بن اصرم عن احمد إذا مضى عليه تسعون سنة قسم اله، وهذا يقتضي ان زوجته تعتد عدة الوفاة ثم تتزهج، قال أصحابنا أنا اعتبر تسعين سنة من يوم ولادته لان الظاهر أنه لا يعيش أكثر منها فاذا اقترن به انقطاع خبره وجب الحكم بموته كما لوكان فقده الهيبة ظاهرها الهلاك، والمذهب الاوللان هذه غيبة ظاهرها السلامة فلم يحكم بموته كما قبل أربع سنين أوكما قبل التسمين ولان هذا النقدير بغير توقيف فلا ينبغي ان يصار اليه إلابانوقيف ولان تقدير هذا بتسعين سنة من يوم ولادته يفضى إلى اختلاف العدة في حق المرأة ولا نظير لهذا وخبر عمر ورد فيمن غيبته ظاهرها الهلاك فلا يفاس عليه غيره

وفصل كان كانت غيته غير منقط، يمرف خبره ويأي كنابه فهذا ليس لامرأنه ان تنزوج في فول أهل العلم أجمين إلا ان يتعذر الانفاق عليها من ماله فلها ان تطلب فسخ النكاح فيفسخ نكاحه. وأجمعوا ان امرأة الاسير لا تنكح حتى يعلم يقين وفاته هذا قول النخعي والزهري ويحيى الانصاري ومكحول والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي، وان أبق العبد فز رجته على الزوجية حتى تعلم مونه اوردته وبه قال الاوزاعي والثوري والشافعي وإسحاق وقال الحسن اباته طلاقه

تستأنف لان الرجعة ازالت شعث الطلاق الاول وردتها الى النكاح الاول فصار الطلاق الثاني طلاقامن نكاح اتصل به المسيس والثانية تبني لان الرجعة لا تزيد على النكاح الجديد، ولو نكحها ثر طلقها قبل المسيس لم يلزمها لذلك الطلاق عدة فكذلك الرجعة، فانفسخ نكاحها قبل الرجعة بخلم أوغيره احتمل أن يكون حكمه حكم الطلاق لان موجبه في العدة موجب الطلاق ولا فرق بينها واحتمل أن تستأنف العدة لانهما جنسان بخلاف الطلاق وان لم برتجعها بالفظه لكن وطئها في عدتها فهل تحصل مذلك رجعة أولا ؟ فيهروايتان

(احداها) تحصل به الرجعة فيكون حكمها حكم من ارتجعها بافظه ثم وطئها سواء (والثانية) لاتحصل الرجعة به ويلزمها استئناف عدة لانه وطء في نكاح تشعث فهو كوطء الشبهة، وتدخل بقية عدة الطلاق فيها لانهما من رجل واحد ، وان حمات من هذا الوطء فهل تدخل فيها بقية الاولى ؟ على وجهين (أحدهما) تدخل لانهما من رجل واحد (والثاني) لاتدخل لأبهما من جنسين فعلى هذا اذا وضعت حمايها أتمت عدة الطلاق، وان وطئها وهي حامل ففي تداخل العدتين وجهان فان قلنا يتداخلان فانقضاؤهما معاً بوضع الحمل وان قانا لايتداخلان فانقضاء عدة الطلاق بوضع الحل ، وتستأنف عدة الوطء بالقروء

(فصل) فان طلقها طلاقا رجعياً فنكحت في علمها من وطئها فقد ذكرنا انها تبني على عدة

ولنا أنه ليس عَفَقُود فلم ينفسخ نكاحه كالحر ومن تُمذر الانفاق من ماله على زوجته فحكمه في الفسخ حكم ماذكرنا إلا أن العبد نفقة زوجته على سيده أوفي كسبه فيعتبر تعذرالانفاق في محل الوجوب ﴿ فَصَلَ ﴾ إذا تُزوج الرجل أمرأة لها ولد من غيره فمات ولدها فان أحمد قال يعتزل أمرأته حتى تحيض حيضة وهذا يروى عن على بن أبي طالب والحسن ابنه ونحوه عن عمر بن الخطاب وعن الحسين بن على والصعب بن حثامة وبه قال عطا. وعمر بن عبد العزيز والنخميومالكو إسحاقوأ بوعبيد قال عمر بن عبد العزيز حتى ينظر بها حمل اولا ، وانما قالوا ذلك لانها انكانت حاملا حين موته ورثه حملها وأن حدث الحمل بعد الموت لمهرئه وانكان للميت ولد أو أب أوجد لم يحتبج إلى استبرائها لان الحمل لاميرات له وان كانت حا. الافقد تبين حملها فلم يحتج الى استبرائها لان الحمل معلوم، وان كانت آيسة لمبحتج إلى استبرائها لليأس من حملها ، وانكانت بمن يمكن حملها ولم يتبين بها حمل ولم يعنزلها زوجها فأتت بولد قبل ستة أشهر ورث وان أتت به بمدستة أشهر من حين وطئها بمد موت ولدها لم يرث لا نالا نتيةن وجوده حال موته وهذا يروى عنسفيان وهو قياس قول الشافعي

﴿ مسئلة ﴾ (ومن مات عنها زوجها أو طلقها وهوغا ؛ ب فعدتها من يوم مات أوطاق وان لم تُحِتْب مَاتَحِبْنَبِهِ المُعتداتِ وعنه أن ثبت ذلك ببينة فكمذلك وإلافعدتها من يوم بلغها الخبر)

والمشهور فيالمذهب أنه متى مات عنهاأو طلقها زوجها فعدتهامن بوممو تعوطلا قعقال أبوكر لاخلاف

الاول ثم تستأنف عدة الماني ولزوجها الاول رجمتها في بقية عدتها منه لان الرجمة امساك للزوجة وطريان الوطء من أجنبي على النكاح لا يمنع الزوج امساك زوجته كا لوكانت في صاب النكاح، وقيل ليس له رجمتها لانها محريم لا يمنع الرجمة كالاحوام، ويفارق الردة لانها جارية الى بينونة بعد الرجمة بخلاف المحدة، واذا انقضت عدتها منه فايس له رجمتها في عدة الثاني لانها ليست منه، وإذا ارتجمها في عدتها من نفسه وكانت بالقروء أو بالاشهر انقطت عدته بالرجمة وابتدأت عدة من الثاني ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدة انتاني كالو وطئت بشبهة في صاب نكاحه، وإن كانت معتدة بالحل له وطؤها حتى تنقضي عدة انتاني قبل وضع الحل لانها بالقروء فاذا وضعت حمامها معتدة بالحل لم يمكن شروعها في عدة الثاني قبل وضع الحل لانها بالقروء فاذا وضعت حمامها نبرعت في عدة الثاني، وإن كان الحل ملحقاً بالثاني فانها تعتد به عن الثاني وتقدم عدة الثاني نبرعت في عدة الثاني عدة الأول وله حينية أن يرتجمها لانها في عدته وهي محرمة نبر برتجمها في حل حمايا ففيه وجهان (أحدها) ليس له ذلك لانها ليست في عدته وهي محرمة عليه فشبهت الاجنبية أو المرتدة، والثاني له رجمتها لان عدتها منه لم تنقض، وتحريمها عليه فشبهت الاجنبية أو المرتدة، والثاني له رجمتها لان عدتها منه لم تنقض، وتحريمها يهنع رجمتها كالحرمة

(فصل) اذا تزوج رجل امرأة لها ولد من غيره فمات ولدها فان أحمد قال يعتزل امرأته

عن أبي عبد الله علمه أن الما ة تحب من حين الموت والطلاق إلا مارواه إسحاق بن أبراهيم وهدفا قول أبن عمر وأبن عباس وأبن مسمود ومسروق وعطاء وجار بن زيد وأبن سيرين ومجاهد وسعيد بن حبير وعكرمة وطاوس وسليمان من بسار وأبي قلابة وأبي العالية والنخمي و فافع و مالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وعن أحمد أن قامت بذلك بينة فكه ذكر ناو إلافعد ما من يوم يأتيها الحبر وروى عن علي والحسن وقتادة وعطاء وخلاس بن عمرو أن عدمًا من يوم يأتيها الحبر لان المدة من اجتاب أشياء وما اجتنبهًا

ولذا أنها لوكانت حائلا فوضت حماها غير عالمة بفرقة زوجها لا نقضت عدمًا فكذلك سائر أنواع المعدد ولانه زمان عقيب الموت أو الطلاق فوجب ان تعتد به كالوكان حاضراً ولان القصد غير معتبر في العدة بدليل الصغيرة والمجنونة تنقضي عدتها من غير قصد ولم يعدم ههنا إلا القصد وسواه في هددا اجتنبت ما تجتنبه المعتدات أو لم تجتنبه فان الاحداد الواجب ايس بشرط في العدة فلو تركته قصداً أو عن غير قصد لانقضت عدمًا فان الله تعالى قال (يتربصن با فسهن أربعة أشهر وعشرا وقال يتربصن با فسهن ثلاثة قروء وقال فعدمن ثلاثة أشهر وقال وأولات الاحداد مخالفة هذه النصوص فوجب ان تشترط

(المغنى والشرح الكبير) (١٧) (الجرء الناسع)

حتى تحيض حيضة ، وهذا يروى عن عني بن أبي طالب والحسن ابنه ونحوه عن عربن الخطاب وعن الحسن بن علي والصعب بن جنامة وبه قال عطاء وعر بن عبدالعزيز والنخعى ومالك واسحاق وأبو عبيد قال عربن عبدالعزيز لايقربها حتى ينظر بها حمل أم لا وانحاقالوا ذلك لانها ان كانت حاملاحين موته ورثه حملها ، وان حدث الحمل بعد الموت لم يرثه فان كان الهيت ولد أوأب أو جد لم يحتج الى استبرائها لان الحمل لاميراث له ، وان كانت حاملا قد تبين حملها لم يحتج الى استبرائها لان الحمل معلوم ، وان كانت أيسة لم يحتج الى استبرائها لليأس من حملها ، وان كانت ممن يمكن حملها ولم يعتزلها زوجها فأت بولد قبل ستة أشهر ورث ، وان أتت به بعد ستة أشهر من حين وطئها بعد موت ولدها لم يرث لانا لانتيقن وجوده حال موته هذا يروى عن سفيان وهو قياس قول الشافعي

(فصل) في أحكام المفقود اذا غاب الرجل عن امر أته لم يخل من حالين (أحدها) أن تكون غيرة غير منقطعة يعرف خنره ويأتب كنابه فهدا ايس لامرأته أن تتزوج ني قول أهل العملم أجمعين الاأن يتعذر الانفاق عليها من ماله فاها أن تطاب فسخ النكاح فيفسخ نكاحه وأجمعوا على أن زوجة الاسير لاتذكح حتى تعلم يقين وفاته وهذا قول النخعي والزهري ويحيى الانصاري ومكحول والشافعي وأبي عبيدوأ بي ثورواسحاق وأصحاب الرأي وان أبق العبد فزوجته على الزوجية حتى تعلم موته أو ردته وبه قال الاوزاعي والثوري والشافعي واسحاق وقال الحسن اباقه طلاقه

ومداقال الشافعي لان وطء الشبهة ددة المطلقة وكذلك المزني بها وعنه أنها تستبرأ بحيضة) وبهذاقال الشافعي لان وطء الشبهة وفي النكاح الفاسد في شغل الرحم ولحوق النسبكا وطء في النكاح الصحيح فكان مثله فيا تحصل به البراءة وان وطئت المزوجة بشبهة لم محل لزوجها وطؤها قبل قضاء عدم الصحيح فكان مثله فيا تحصل به البراءة وان وطئت المزوجة بشبهة لم محل لزوجها وطؤها قبل قضاء عدم الوجهين كيلا يفضي إلى اختلاط المياء واشتهاه الانساب وله الاستمناع منها بما دون الفرج في أحد الوجهين لانها زوجة حرم وطؤها لمعارض مختص بالفرج فابدح الاستمتاع منها بمادو نه كا ليض (والثاني) لاتحل لان ماحرم الوطء حرم دواعيه كالاحرام

و فصل ﴾ وكذلك المزني بها عدتها عدة الموطؤة بشبهة وبهذا قال الحسن والنخمي وعن أحمد رواية أخرى أنها تستبرأ بحيضة ذكرها ابن أبي موسى وهو قول مالك لان المقصود به معرفة البراءة من الحمل فاشبه استبراء الامة ، وروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنها لاعدة عليها وهوقول النوري والشافعي وأصحاب الرأي لان المدة لحفظ النسب وقد روي عن علي رضي الله عنه ما يدل على ذلك

ولنا انه وطء يقتضي شغل الرحم فوجبت العدة منه كوط، الشبهة واماً وجوبها كعدة المطلقة فلانها حرة فاشبهت الموطوءة بشبهة ، وقولهم أنما تجب لحفظ النسب قلنا لو وجب لذلك لما وجب على الملاعنة المنفي ولدها والآيسة والصغيرة ولما وجب كمذلك

ولنا أنه ليس بمفقود فلم ينفسخ نكاحه كالحر , من تعذر الانفاق من ماله على زوجته فحمكها في الفسخ حكم ماذكرنا الا أن العبد نفقة زوجته على سيده أو في كسبه فيعتبر تعذر الانفاق من محل الوجوب .

(الحال الثاني) أن يفقد وينقطع خبره ولا يعلم له موضع فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يكون ظاهر غيبته السلامة كسفر التجارة في غير مهلكة واباق العبد وطلب العلم والسياحة فلا تزول الزوجية أيضاً مالم يثبت موته. وروي ذلك عن علي واليه ذهب ابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري وأبو حذيفة والشافعي في الجديد، وروي ذلك عن أبي قلابة والنخعي وأبي عبيد

وقال مالك واأشافعي في القديم تتربص أربع سنين وتعــتد للوفاة أربعة أشهر وعشراً وتحل للازواج لانه أذا جاز الفسخ لتعذر الوطء بالعنة وتعذر النفقة بالاعسارفلان يجوز ههنا لتعذر الجميع أولى واحتجوا بحديث عمر في المفقود مع موافقة الصحابة له وتركهم انكاره

ونقل أحد بن أصرم عن أحد أذا مضى عليه تسعون سنة تسم ماله وهذا يقتضي أن زوجته تعتد عدة الوفاة ثم تتزوج ، قال أصحابنا الما اعتبر تسعين سنة من يوم ولادته لان الظاهر أنه لايديش أكثر من هذا العمر فاذا اقترن به انقطاع خبره وجب الحكم بموته كالوكان فقده بغيبة ظاهرها الهلاك والمذهب الاول لان هذه غيبة ظاهرها السلامة فلم يحكم بموته كما قبل الاربع سنين أوكما قبل

كان استبرا. الامة على البائع ثم لو ثبت أنها وحبت فالحاجة اليها داعية فان المزني بها إذا تروحت قبل الاعتداد اشتبه ولد الزوجة بالولد من الزنا فلابحصل حفظ النسب

﴿ فصول تتملق بالمفقود ﴾

إذا اخارت امراة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره فاها النفقة مادام حيا وينفق عليها من ماله لانها محكوم لها بالزوجية فيجب لها النفقة كالوعامت حياته ، فاذا تبين أنه كان حيا وقدم فلا كلام وان تبين أنه مات أو فارقها فلها النفقة إلى يوم موته أو بينونتها منه ويرجع عليها بالباقي لانئا تبينا أنها المقت مال غيره أو انفقت من ماله وهي غير زوجة له ، وإن رفعت أمرها إلى الحاكم فضرب لهامدة فلها الفقة في مدة التربص ومدة المدة لان مدة العدة لم يحكم فيها ببينونتها من زوجها فهي محبوسة عليه بحكم الزوجية فاشبه ماقبل العدة واما مدة العدة فانها غير منتفية بخلاف عدة الوقاة فان موته متيقن، وما بعد العدة ان تزوجت أو فرق الحاكم بينها سقطت نفقتها لانها اسقطتها بخروجها عن حكم نكاحه وان المعدة ان تزوج ولا فرق الحاكم بينها فنفقتها باقية لانها لم تخرج من نكاحه ، فان قدم الزوج بعدذلك وردت لم تتزوج ولا فرق الحاكم بينها فنفقتها باقية لانها لم تخرج من نكاحه ، فان قدم الزوج بعدذلك وردت المه عادت نفقتها من حين الرد، وقد روى الاثرم والجوزجانى عن ابن عمر وابن عباس قالا تنتظر امرأة المفقود أربع سنين قال أبن عمر ينفق عليها من مال زوجها وقال ابن عباس إذا يجحف ذلك بالورثة المفقود أربع سنين قال أبن عمر ينفق عليها من ماله وان مات اخذت من نصيبها من الميراث وقالا بنفق عليها ولكنها تستدين فاذا جاء زوجها أخذت من ماله وان مات اخذت من نصيبها من الميراث وقالا بنفق عليها

التسمين ولان هذا التقدير بغير توقيف وانتقدير لاينبغي أن يصار اليه الا بالتوقيف لان تقديرها بتسمين سنة من يوم ولادته يفضي الى اختلاف المدة في حق المرأة باختلاف عمر الزوج ولا نظير لهذا وخبر عمر ورد فيمن ظاهر غيبته الهلاك فلا يقاس عليه غيره

(انقسم انثاني) أن تكون غيبته ظاهرها الهلاك كالذي ينقد من بين أهله ليلا أو نهاراً أو يخرج الى الصلاة فلا يرجع أو بمضى الى مكار قريب ليقضي حاجته ويرجع فلا غاير له خبر أويفقد بين الصفين أو يذكسر به مركب فينرق بعض رفقته أو يفقد في مهاك كبرية الحجاز وبحوه فلاهب أحمد الظاهر عنه أن زوجته تربص أربع سنين أكثر لدة الحل ثم تعتدلوفاة أربعة أشر وعشراً وتحل للازواج.

قال الاثرم قيل لابي عبد الله تذهب الى حديث عر؟ قال هو أحسم ا يروى عن عر من ممانية وجوه ثم قال زعوا أن عر رجع عن هذا هؤلاء الكذابين ، قات فروي من وجه ضعيف أن عر قال بحلاف هذا قال لا أن يكون انسان يكذب ، وقلت له مرة ان انسانا قال لي ان أب عبد الله قد ترك قوله في المفقود بعدك فضحك ثم قال من ترك هذا القول أي شي يقول؟ وهذا قول عمر وعمان وعلي وابن عباس وابن الزبير . قال أحمد خسة من أسحاب النبي عليه قال عنا وعر بن عبد العزيز والحسن والزهري وقتادة والليث وعلي بن المديني و مبد العزيز بن أبي ساه

وبه يقول مالك والشافعي في القديم الا أن مالكا قال ليس في انتظار من يفقد في القتال وقت. وقال سعيد بن المسيب في امرأة المفقود بين الصفين تتربص سنة لان غابة هلاكه ههذا أكثر من غلمةغيره لوجود سببه

وقد نقل عن أحمد أنه قال : كنت أقول اذا تربصت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً تزوجت وقد ارتبت فيها وهبت الجواب فيها لما اختلف الناس فيها فكأنى أحب السلامة وهذا توقف يحتمل الرجوع عما قاله وتتربص أبداً ويحتمل التورع ويكون المذهب ماقاله أولا

قال الهاضي: أكبر أصحابنا على أن المذهب رواية واحدة . وعندي ان المسئلة على روايتين وقال أبوبكر الذي أقول به ان صح الاختلاف في المسئلة ان لا يحكم بحكم ثان الا بدليل على الانتقال وان ثبت الاجماع فالحكم فيه على مانص عليه وظاهر المذهب لى ماحكيناه أولا نقله عن أحمد الجماعة وقد أن كر أحمد رواية من روى عنه الرجوع على ماحكيناه من رواية الاثرم

وقال أبوة لابة والنخعي والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأسحاب الرأي والشافعي في الجديد: لا تتزوج امرأة المفقود حتى يتبين موته أو فراقه لما روى المغيرة أن النبي علي قال « امرأة المفقود امرأته حتى يأتي زوجها » وروى الحكم وحاد عن على لاتنزوج امرأة المفقود حتى يأتي دوجها » وروى الحكم وحاد عن على لاتنزوج امرأة المفقود حتى يأتي موته أو طلاقه لانه شك في زوال الزوجية فلم تثبت به الفرقة كمالوكان ظاهر غيبته السلامة

تر بصت بعد فقده اكثر من مدة الحمل و تنقضي عدتها من الثانى بوضعه لان الولد منه ، وعليها ان ترضعه اللبأ لان الولد لا يقوم بدنه إلا به فان ردت إلى الاول فله منعها من رضاعه كما له ان يمنعها من رضاع أجنبي لان ذلك يشغلها عن حقوقه إلا أن يضطر البها وبخشى عليه التلف فليس له منعها من رضاعه لان هذا حال ضرورة فان أرضعته في بيت الزوج الاول لم تسقط تفقتها لانها في قبضته ويده وأن ارضعته في بيت بغير بيته بغير إذنه فلا فقة له الانها نا شزوان كان باذنه خرج على الروايتين فيا إذا سافرت باذنه

(فصل) في ميرائها من الزوجين وتوريشها منهاء من مات زوجها الأول أو ماتت قبل تزويجهالاناني ورثته وورثها وكذلك ان تزوجت الثاني فلم يدخل بها لاننا قد تبيناأنه متى قدم قبل الدخول بها ردت اليه بغير تخيير ، وذكر القاضي فيها رواية أنه بخير فيها، فسل هذه الرواية حكمها حكم مالودخل بها الثاني فأما إذا دخل بها الثاني وقدم زوجها الأول فاختارها ردت اليه وورثها وورثته ولم ترث الثاني ولم يرثها لانه لا زوجية بينها ، وان مات أحدها قبل اختيارها أما في الغيبة أو بعد قدومه فان قاما أن لها أن تروج ورثت الزوج الثاني وورثها ولم ترث الاول ولم يرثها ، لان من خير بين شيئين فتعذر أحدها تعين الآخر، وان مانت قبل اختيار الاول خير فان اختارها ورثها وان لم يخترها ورثها الأن يحترها ورثها الأن يحترها ورثها الأن يحترها ورثها الأن يحترها ورثها اللائل عن منه بذاك فلا أن الأول كان حياً ومتى علم أن الاول كان حياً ورثها وورثته الا أن يختار تركها فتبين منه بذلك فلا أن الأول كان حياً ومتى علم أن الاول كان حياً ورثها وورثته الاأن يختار تركها فتبين منه بذلك فلا

ولنا ما روى الاثرم والجوزجاني باسنادهما عن عبيد بن عمير قال فقد رجل في عهد عو فجاءت المرأته الى عو فذكرت ذلك اله فقال انطاقي فتربصي أربع سنين ففعلت ثم أتته فقال انطاقي فاعتدي أربعة أشهر وعشراً ففعلت ثم أتته فقال أين ولي هذا الرجل افقال طاقها ففعل فقال لهاعر انطاقي فتزوجي من شئت فتزوجت ثم جءزوجها الاول فقال عو أين كنت ؟ قال ياأمير المؤمنين اسنهو تني الشياطين فوالله مأدري في أي ارض الله كنت عند قوم يستعبدو نني حتى اغتزاهم منهم قوم مسلمون فكنت فعالوا فيا غنموه فقالوا لي أنت رجل من الانس وهؤلاء من الجن فمالك ومالهم ؟ فأخبرتهم خبري فقالوا بأي أرض الله تحب أن تصبح ؟قلت المدينة هي أرضي فأصبحت وأنا أنظر الى الحرة ، فخيره عو أن شاء الرأته وان شاء الصداق ذاختار الصداق وتال قد حبات لاحاجة لي فيها . قال احمد بروى عن عور من ثلاثة وجوه و لم يعرف في الصحابة له مخالف

وروى الجوزجاني وغيره باسمنادهم عن علي في امراة المفقود تعتد أربع سنين ثم يطلقها ولي زوجها وتعتد بعد ذلك خير بين الصداق وبين أمرأته، وقضى به عثمان أيضاً وقضى به ابن الزبير في مولاة لهم. وهذه قضايا انتشرت في الصحابة فلم تنكر فكانت اجماعا

فأما الحديث الذي رووه عن النبي عَيْمُتِيالِيَّةِ فلم يثبت ولم يذكره اسحاب السنن وما رووه عن

تر ثه ولا يرثها، وعلى قول أبي الخطاب ان حكمنا بوقوع الفرقة بنفريق الحاكم ظاهراً وبإطناً ورثت الثاني وورثها دون الاول وان لم يحكم بوقوع الفرقة باطناً ورثت الاولوورثها دون الثاني ، فأما عنها منها فمن ورثته اعتدت لوفاته عدة الوفاة ، وان مات الثاني في موضع لا ترثه فالمنهوص عن أحمد أنها تعتد عدة الوفاة في النسكاح العاسد ، فعلى هذا عليها عدة الوفاة لوفانه وهو اختيار أبي بكر ، وقال ان حامد لاعدة عليها لوفاته لسكن تعتد من وطئه بثلاثة قروه ، فان ماتا معاً اعتدت لسكل واحده فهاو بدأت بعدة الاول فان أكملتها اعتدت للآخر ، وان مات الاول أولا فكذلك، وان مات الثاني أولا بدأت بعدته فان مات الاول انقطعت عدة الثاني ثم ابتدأت عدة الأول فاذا أكملتها أثمت عدة الثاني، وان علم موت الآحر أو جهل موتها فعليها أن تعتد عدتين من حين تيقنت الموت وتبدأ بعدة أحدها وجهل موت الآخر أو جهل موتها فعليها أن تعتد عدتين من حين تيقنت الموت وتبدأ بعدة الاول لانه أسبق وأولى وان كانت حالم فبوضع الحل تنقضي عدة الثاني لان الولد منه ثم تبتدى ، بعدة الاولا أربة أشهر وعشر .

(فصل) إذا تزوجت ام أة المفقود في وقت ليس لها أن تنزوج فيه نحو أن تتزوج قبل مضي المدة التي يباح لها النزوج بعدها أو كات غيبة زوجها ظاهرها السلامة أو ما أشبه هذا فنسكا مهاباطل وقال القاضي ان تبين أنزوجهاقدمات وانقضت عدمهامنه أوفارقها وانتضت عدمهافني صحة نكاحها وجهان (أحدها) هو صحيح لانها ليست في نكاح ولا عدة فصح زويجها كما لو علمت ذلك

علي فيرويه الحكم وحماد مرسلا والمسند عنه مثل قولنا . ثم يحمل مارووه على المفقود الذي ظاهر غيبته السلامة جمعاً بينه وبين مارويناه . وقولهم انهشك في زوال الزوجية ممنوع فان الشك ما تساوى فيه الامران والظاهر في مسئلتنا هلاكه

(فصل) وهل يعتبر أن يطلقها ولي زوجها ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة قروء؟ فيه روايتان احداهما) يعتبر ذلك لانه في حديث عر الذي رويناه وقد قال أحمد هو أحسنها . وذكر في حديث علي انه يطلقها ولي زوجها (والثانية) لا يعتبر ذلك . كذلك قال ابن عر وابن عباس وهو القياس فان ولي الرجل لا ولاية له في طلاق امرأته . ولاننا حكمنا عليها بعمدة الوفاة فلا تجب عليها مع ذلك عدة الطلاق كا نوتيقنت وفته ولانه قد وجد دليل هلاكه على وجه اباح لها التزويج وأوجب عليها عليها على فاة فأشبه مالو شهد به شاهدان

(فصل) وهل يعتبر ابتداء المدة من حين الغيبة أو من حين ضرب الحاكم المدة ؟ على روايتين (احداهما) يعتبر ابتداؤها من حين ضربها الحاكم لانها مدة مختلف فيها فافتقرت الى ضرب الحاكم كدة العنة (والثاني) من حين انقطع خبره وبعد أثره لان هذا ظاهر في موته فمكان ابتداء المدة منه كما لوشهد به شاهدان وللشافعي وجهان كالروايتين

(والثاني) لا يصح لانها معتقدة تحريم نكاحها وبطلانه ، وأصل هذا من باع عينـــأ في يده وعقدها لو، وله فبان موروثه ميتاً والمين مملوكة له بالارث هل يصح البيـــم? فيهوجهان كنذاههنا ومذهب الشافعي شل هذا ،

وَلَمَا أَنَهَا نُرُوجِت فِي مَدَة مَنْعَهَا النَّمَوعَ النَّكَاحَ فَيْهِا فَلِمْ يَصِحَكُمَا لُو نُرُوجِتْ المُعَدَّدَة فِي عَدَّتُهَا والمرتابة قبل زوال الربية .

(فصل) وان غاب رجل عن زوجته فشهد ثقات بوفاته فاعتدت زوجته الوفاة أبيح لها أن تتزوج فان عاد الزوج بعد ذلك فحكه حكم المفقود بخير زوجها بين أخذها وتركها ولهالصداق، وكذلك ان تظاهرت الاخبار عوته ، وقد روى الاثرم باسناده عن أبي المليح عن سهية أن زوجها صبني بن فشيل نهى لها من قيدائيل فتزوجت بعده ثم ان زوجها الأول قدم فاتينا عبان وهو محصور فأخرف علينا ثم قال كيف اقضى بينكا وأنا على هذه الحال؟ فقلنا قد رضينا بقولك فقضى أن يخير الزوج الأول بين الصداق والمرأة فاحنار الصداق الصداق وبين المرأة فلما قتل عبان أبينا علياً فير الزوج الاول بين الصداق والمرأة فاخنار الصداق فأخذ مني الفين ومن زوجي الآخرافين فان حصلت الفرقة بشهادة محصورة فما حصل من غرامة فعليها لا تها سبب في إنجها بها وان شهدا عوت رجل فقسم ماله ثم قدم فما وجده من ماله أخذه وما تنف منه أو تعذر رجوعه فيه فله تضمين الشاهدين لانها سبب الاستيلاء عليه ولاباك تضمين المتلف لانه أنلف ماله بغر إذنه .

(فصل) فان قدم زوجها الاول قبل أن تَنزوج فهي امرأته ، وقال بعض أصحاب الشافعي اذا ضربت لها المدة فانقضت بطل نكاح الاول،والذي ذكرنا أولى لاننا أنما أبحنالها التمزوج لان الظاهر موته فاذا بان حياً أنخرم ذلك الظاهر وكان النكاح بحاله كما لو شهدت البينة بموته ثم بان حياً ولانه أحد الملكين فأشبه ملكالمال ، فاما ان قدم بعد أن تزوجت نظرنا فان كان قبل دخول التَّاني بها فهي زوجة الاول ترد اليه ولا شيء،قال أحمد أما قبل الدخوا. فهي امرأته وانما التخيير بعد الدخول وهذا قول الحسن وعطاء وخلاس بن عمرو والنخعي وقتادة ومالك واسحاق ، وقال القاضي فيه رواية أخرى أنه يخير وأخذه من عموم قول أحمد اذا تزوجت امرأته فجاء خير بين الصداق وبين امرأته، والصحيح أن عوم كلام أحمد يحل على خاصه في رواية الاثرم وأنه لا تخيير الا بعد الدخول فتكون زوجة الاول رواية واحدة لان انكاح انما صح في الظاهر دون الباطن فاذا قدم تبينا أن النكاحكان باطلا لانه صادف امرأة ذات زوج فكان ماطلاكما لو شهدت بينة بموته وأيس عليه صداق لانه نكاح فاسد لم يتصل به دخول ويرود الزوج بالعقد الاولكما لو لم تتزوج، وأن قدم بعد دخول أثماني بها خير الاول بين أخذها فتكون زوجته بالعقـــد الاول وبين أخذ صداقها وتكون زوجة لثأني وهذا قول ما كالاجماع الصحابة عليه فروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعمان قالا ان جاء زوجها الاول خير بين المرأة وبين الصداق الذي

(فصل) رأن وطئت المتدة بشبهة أو غيرها أنت عدة الأول ثم استأ نفت العدة من الوطه ، إنما كان كذلك لأن الدرتين من رجلين لا يتداخلان لكونها حقين لرجلين أشبه الدينين فتم مدة الأولوتجب الناني عدة كاملة بعد قضاء عدة الأول

﴿ مسئلة ﴾ (وانكانت باثناً فأصابها المطلق عمداً فكذلك)

لانها قد صارت اجببيةمنه فأشبهوط الأجنى ، وان أعامها بشبهة استأنفت العدة من الوط · ودخلت فيها بقية الاولى لانالوط، بالشبهة يلحق بهالنسب فدخلت بقيةالاولى في العدة الثانية

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (وَانْ تُرُوحِتْ فِي عَدْمًا لَمْ تَنْقَطُّعُ عَدْمًا حَتَّى تَدْخُلُ بِهَا فَتَنْقَطُّعُ حَيْثُذُ ﴾

وجملة ذلك أن المعتدة لا مجوز لها أن تنكح في عدتها اجماعا لقول الله تعالى (ولا تعزمواعة دة النكاح حتى يانغ الـكتاب أجله) ولان العــدة أنما اعتبرت لمعرفة براءة الرحم لئلا يفضي إلى اختلاط المياه واشتباء الانساب فان تروجت فالنكاح باطل لانها نمنوعة من النكاح لحق الزوج الاول فكان نكاحا بإطلاكنالوتزوجت وهي في نكاحه،ويجب أن يفرق بينه وبينها فان لم يدخل بهافا لعدة بحالهالا نفطع بالعقد الثاني لانه بأطل لا تصير به المرأة فراشاً ولا يستحق عليهبا لمقد شيءو تسقط نفقتها وسكناها عن الزوج الأول لانها ناشر، وازوطتها انقطعت العدة سواء علم التحريم أوجهه، وقال أبوحنيفة لاينقطع لان كونها فراشاً لغير من له العــدة لا يمنعها كما لو وطئت بشبهة وهي زوجة فانها تعتد وان كـانت فراشاً للزوج،

ساق هو رواه الجوزجاني والاثرم و قضى به ابن الزبير في مولاة لهم، وقال على ذلك في الحديث لذي رويناه ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا فعلى هذا ان أمسكها الاول فهي زوجته بالعقد الاول، والمنصوص عن احمد أنه لا يحتاج الثاني الى طلاق لان نكاحه كان باطلا في الباطن، وقل القاضي قياس قوله أنه يحتاج الى طلاق لان هذا نكاح مختلف في صحته فكان مأموراً بالطلاق ليقطع حكم العقد الثاني كسائر الانكحة الفاسدة و يجب على الاول اعتزالها حتى تقضي عدتها من اثاني، وان لم يخترها الاول فنها تكون مع اثاني ولم يذكروا لها عقداً جديداً، والصحيح أنه يحب أن يستأنف لها عقداً لاننا تبينا بطلان عقده بمجيء الاول، و يحمل قول الصحابة على هذا يحب أن يستأنف لها عقداً لاننا تبينا بطلان عقده بمجيء الاول، و يحمل قول الصحابة على هذا تقيام الدليل عليه فان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد تركه لهاوقال ابو الخطاب القياس انناان حمنا بالفرقة ظاهراً و اطناقهي امرأة الأنافي ولاخيار للاول لانها بانت منه بفرقة الحاكم فأشبه مالو فسخ نكاحها لعسرته ، وان لم نحكم بفرقته باطنا فهي امرأة الاول و لا خيار له

(فصل) ومتى اختار الأول تركها فانه يرجع على الثاني بصداقها لقضاء الصحابة بذلك ولانه حال بينه وبنها بعقده عليها و دخوله بها ، واختلف عن أحمد فيا يرجع به فروي عنه أنه يرجع بالصداق الذي أصدقها هو وهو اختيار أبى بكر وقول الحسن والزهري وقتادة وعلي بن المديني لقضاء علي وعمان أنه بخير بينهما وبين الصداق الذي ساق هو ولانه أتلف عليه المعوض فرجع عليه

وقال الشافعي ان وطنها عالماً بأنها معتدة وأنه محرم فهوزان ملا تنقطع العدة نوطئه لانهالاتصير به فراشا ولا يلحق به نسب، وان كان جاهلاً نها معتدة أو بالتحريم انقطعت العدة بالوطء لانها تصير به فراشا، والعدة تراد الاستبرا، وكونها فراشا ينافي ذلك فوجب ان يقطعها فأما طريانه عليها فلا يجوز

ولنا ان هذا وطء بشبهة نكاح فتنقطع به العدة كمالوجهل، وقولهم إنها لا تصير به فراشاً فلنا لكنه لا يلحق الولد الحادث من وطئه بالزوج الأول فها سيان، إذا ثبت هـذا فعليه فراقها فان لم يفعل وجب انفريق بينها.

و مسئلة ﴾ (ثم إذا فارقها بنت على عدة الاول ثم استاً نفت المدة من الناني إنما بنت على عدة الاول لان حقه أسبق ولان عدته و حبت عن وط في نكاح صيح فاذا كملت عدة الاول و جب عليها أن تعتد من الناني ولا تتداخل العدتان لانها من رجلين ، وهذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تتداخلان فتأني بلاثة قرو و بعد مفارقة الناني تكون عن بقية عدة الاول و عدة للناني لان القصد معرفة براءة الرحم وهذا يحصل به براءة الرحم منه ما جيعاً .

ولنا ماروى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها ونكحت في عدتها فضر بها عمر رضي الله عنه وضرب زوجهاضر بات بمحفقةوفرق (المغني والشرح المكبير) (ما المغني والشرح المكبير)

بالموض كشهو والطلاق اذا رجمواعن الشهادة فعلى هذا أن كان لم يدفع اليها الصداق لم يرجع بشيء وأن كان قدد فع بعضه رجع بماد فع و يحتمل أن يرجع عليه بالصداق و ترجع المرأة بما بقي عليه من صداقها وعن أحمداً نه يرجع عليه بالمهر الذي أصدقها اثناني لان اتلاف البضع من جهته والرجوع عليه بقيمته والبضع لا يتقوم الاعلى زوج أومن جرى مجراه في يحب الرجوع عليه بالمسمى اثناني دون الاول وهل يرجع الزوج الثاني على الزوجة بما أخذمنه وفيه وايتان ذكر ذائ أبوعبد الله بن عامدا حداهما يرجع به لانها غرامة لزمت الزوج بسبب وطئه لها فرجع بها كالمغرور (والثنانية) لا يرجع بها وهو أظهر لان الصحابة لم يقضوا بالرجوع فن سعيد بن المسيب روى ان عروع أن قضيا في المرأة التي لا تدري مامهلك زوجها وان تربص أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ثم تزوج ان بدا لها فان جاء زوجها خير اما إمرأته واما الصداق فان اختار الصداق فالصداق على زوجها الآخر و تثبت عنده وان اختار الممأته عزلت عن زوجها الآخر حتى تنقضي عدتها وان قدم زوجها وقد توفي زوجها الآخر ورثت واعتدت عدة المتوفي عنها و ترجع الى الاول رواه الجوزجاني ولان المرأة لا تغرير منها فلم يرجع عليها وان كان قد دفع اليها الصداق رجع به وان كان لم يدفعه للهادفعه الى الاول ولم يرجع عليها وان كان قد دفع بعضه رجع بما دفع وان قانا لا برجع عليها وكان قد دفع اليها الصداق لم يرجع به ، وان كان قد دفع بعضه رجع بما دفع دفعه ويدفع الى الاول صداقا آخراً .

بينها ثم قال أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها يفرق بينها ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً وروى باسناده عن على أنه قضى في التي بتزوج في عدتها في أنه يفرق بينها ولها الصداق عا استحل من فرجها و تكل ما افسدت من عدة الاول و تعتد من الآخر وهذان قولاسيدين من الحلفاء لم يعرف لهما في الصحابة مخالف ولا نهما حقان مقصودان لآدميين فلم يتداخلا كالدينين والمبينين ولانه حبس يستحقه الرجال على النساء فلم مجز ان تكون المرأة في حبس رجلين كالزوجة م

و مسئلة ﴾ (وكل معدة من غُرالنكاح الصحيح كا از انية والموطوءة بشبهة اوفي نكاح فاسد فقياس المذهب تحريم نكاحها على الواطىء وغيره)

قال شيخنا والاولى حل نكاحها لمن هي معتدة منه ان كان يلحقه نسب وا اها لان العدة لحفظ مائه وصيانة نسبه ولا يصان ماؤه المحترم عن مائه المحترم ولا يحفظ نسبه عنه ولذلك ابيح المحتلمة نكاح من خالعها ومن لا يلحقه نسب ولدها كالزانية لا يحلله نكاحها لأنه يفضي إلى اشتباه النسب فالواطى مكفيره في ان النسب لا يلحق بواحد منهما .

﴿ مَسَلَّةً ﴾ (وأن أنت بولد ن احدهما انقضت عدتها منه ثم اعتدت للآخر أيهما كان)

(فصل) وان اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين امره فلها النفقة مادام حياً وينفق عليها من ماله حتى يتبين أمره لانها محكوم لها بالزوجية فتجب لها النفقة كا لو علمت حياته فاذا تبين انه مات أوفارقها فلها النفقة الى يوم موته او بينو تهامنه ويرجع عليها بالباقي لانا تبينا أنها انفقت مال غيره أوانفقت من ماله وهي غير زوجة له وان رفعت أمرها الى الحاكم فضرب لها مدة فلها النفقة في مدة التربص ومدة العدة لان مدة التربص لم يحكم فيه بينونتها من زوجها فهي محبوسة عليه بحكم الزوجية فأشبه ما قبل المدة وأما مدة العدة فلأنها غير متيقنة بخلاف عدة الوفاة فان موته متيقن وما بعد العدة ان تزوجت أو فرق الحاكم بينهما سقطت نفقتها لانها أسقطتها بمخروجها عن حكم نكاحه وان لم تتزوج ولا فرق الحاكم بينهما فنفقنها باقية لانها لم تخرج بعد من نكاحه وان قدم عباس قالا تنتظر امرأة المفقود أربع سنين قال ابن عمر ينفق عليها من مال زوجها، وقال ابن عمر وابن نصرها من الميراث وقالا ينفق عليها بعد في العدة بعد الاربع سنين من مال زوجها، وقال ابن عباس نصيبها من الميراث وقالا ينفق عليها بعد في العدة بعد الاربع سنين من مال زوجها جميه أ دبعة أشهر وعشراً وان قلنا ليس لها ان تتزوج لم تسقط نفقتها مالم تتزوج فان تزوجت سقطت نفقها لانها وان قان تزوجت سقطت نفقها الم تتزوج فان تزوجت سقطت نفقها لانها وعشراً وان قلنا ليس لها ان تتزوج لم تسقط نفقها مالم تتزوج فان تزوجت سقطت نفقها لانها

وجملة ذلك أن التي تزوجت في عدتها أذا كانت حاملاً انقضت عدتها بوضع حملها لقول الله تمالى (وأولات الاحمال أجاهن أن يضعن حملهن) فأن كان يمكن أن تمكون من الأول دون الثانى وهوان تأتى به لدون ستة أشهر من وطء الثاني وأربع سنين فما دونها من فراق الأول فا نه بلحق بالأول وتنقضي عدتها منه بوضعه ثم تعتد بثلاثة قروه عن الثاني وأن أمكن كونه من الناني دون الأول وهو أن تأني به لستة أشهر فما زاد إلى أربع سنين من وطء الثاني ولاكثر من أربع سنين منذ بأنت من الأول فهو ملحق بالثاني وحده تنقضي به عدتها منه ثم تتم عدة الأول وتقدم عدة الثاني همنا لانه لا بجوز أن يكون ألحل من إنسان والعدة من غيره

﴿ مسئلة ﴾ (وان امكن ان يكون منها وهو ان تأني به لستة اشهر فصاعدا من وط. الناني ولاربع سنين فما دونها من بينونها من الاول اري القافة معها فان الحقته بالاول لحق به كالو امكن ان يكون منه دون الثاني وان الحفته بالثاني لحق به وكان الحميم كما لو امكن ان يكون من الثاني دون الاول فان الحقته بها لحق بها)

ومقتضي المذهب ان تنقضي عديها به منها جميعا لان نسبه ثبت منها كما تنقضي عديها به من الواحد الذي ثبت نسبه منهما فاما أن نفته الفافة عنها فحكمه حكم، الواشكل أمره فعلى هذا تعدّد بعدوضعه بثلاثة قروم لانه ان كان من الاول فقد اتت بما عليها من عدة الثاني وان كان من الثانى فعليها أن تكمل عدة

بالتزويج تخرج عن يديه وتصير ناشراً وإن فرق بينهما فلانفقة لها مادامت في العدة فاذا انقضت فلم تعد الى مسكن ووجها فلانفقة لها أيضاً لانها باقية على النشوز وإن عادت إلى مسكنه احتمل ان تعود النفقة لان النشوز المسقط لنفقتها قد زال ويحتمل الا تعود لانها ماسلمت نفسها اليه وإن عاد فتسلمها عادت نفقتها ومتى انفق عليها ثم مان إن الزوج كان قدمات قبل ذلك حسب عليها ما انفق عليها من حين موته من ميراتها فان لم ثر تشيئاً فهو عليها لانها أنفقت من مال الوارث مالا تستجة ه فأما نفقتها على الزوج الثاني فان قانا لهان تتزوج فنكامها صحيح حكه في النفقة حكم غيره من الانكحة الصحيحة وإن قانا البرجع بهالانه الزمة و فلانفقة لها فان انفق عليها لا برجع به لان ماحكم به الحاكم لا يجوز نقضه ما لم يخالف يرجع بها لانها أو سنة أو اجماعا فان فار قها بتفريق الحاكم أو غيره فلانفقة لها الأن تكون حاملا فيذ في وجوب النفقة على الروايتين في النفقة هل هي الحمل أو لها من أجله فلا نفقة لها الان تكون حاملا في موجع الموطوءة الوالد منه و الذا أتت بولد يمكن كونه من الثاني لحقه نسبه لانها صارت فراشاً له وقد علمنا أن الولد بشم ه واذا أتت بولد يمكن كونه من الثاني لحقه نسبه لانها صارت فراشاً له وقد علمنا أن الولد بيس من الاول لانها تربصت بعد فقده أكثر من مدة الحل و تنقضي عدتها من الثاني بوضعه لان ليس من الاول لانها أن ترضعه اللبا لان الولد لا يقوم بدنه الا به فان ردت الى الاول فله منعها من

الأول لتسقط الفرض بيقين ولا ينتفي الولد عنها لقول القافة لأن عمل القافة ترجيح احد صاحبي انفراش لا في النفيءن الفراش كالمولهذا لوكان صاحب الفراش واحدا فنفته القافة عنه لم ينتف بقولها فاما أن ولدت لدون ستة اشهر من وط الناني ولاكثر من اربع سنين من فراق الأول لم يلحق بواحد منها ولا تنقضي عدتها منه لاما فعلم أنه من وط آخر فتنقضي به عدتها من ذلك الوط عدة الاول و تستأنف عدة الناني لانه قد وجدما يقتضي عدة ثالثة وهو الوط الذي حملت منه فيجب عابها عدتان و أعام العدة الاولى

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وللثاني ان يُنكحها بعد القضاء العدتين وعنه انها تحرم عليه على التأبيد)

اما الزوج الاول فان كان طاق ثلاثا لم تحلله بهذا النكاح وان وطيء فيه لانه سكاح باطل وان طلق دون الثلاث فله نكاحها بمد المدتين وان كانت رجمية فله رجمتها في عدّمامنه

وأما الزوج الناني ففيه روايتان (احداهما) تحرّم عليه على التأبيد وبه قال مالك والشافهي في القديم لقول عمر رضي الله عنه لاينكيحها ابدا ولانه استعجل الحق في غير وقته فحرم، في وقته كالوارث اذا قتل موروثه ولانه يفسد النسب فيوقع التحريم المؤبد كاللمان (والثانية) تحلله قال الشافعي في الجديد له نكاحها بعد قضاء عدة الاول ولا يمنع من نكاحها في عدتها منه لانه وط ميلحق به النسب فلا يمنع من أمكاحها في عدتها منه كالوط في النسب وصيانة الهاء

ارضاعه كما له أن يمنعها من رضاع أجنبي لان ذلك يشغلها عن حقوقه الا أن يضطر اليها ويخشى عليه التلف فليس له منعها من ارضاعه لان هذا حال ضرورة ، فان أرضعته في بيت الزوج الاول لم تسقط نفقتها لانها في قبضته ويده ، وان أرضعته في غير بيته بغير اذنه فلا نفقة لها لانها ناشز وان كن باذنه خرج على الروايتين فيها اذا سافرت لحاجتها باذنه

(فصل) في ميراثها من الزوجين وتوريثهما منها، متى مات زوجها الاول أوماتت قبل تزوجها لذني ورثته وورثها وكذلك ان تزوجت الثاني فلم يدخل بها لاننا قد تبينا أنه متى قدم قبل الدخول

مها ردت اليه بغير تخيير

وقد ذكرنا: أن انقاضي ذكر: أن فيها رواية أخرى أنه يخير فيها فعلى هذه الرواية حكمه حكم مالو دخل بها الثاني ، فأما ان دخل الثاني بها نظرنا فان قدم الاول فاختارها وردت اليه ورثها وورثته ولم ترث الثاني ولم يرثها لانه لازوجية بينهما ، وان مات أحدهما قبل اختيارها اما في الغيبة أو بعد قدومه فان قلنا لها أن تتزوج ورثت الزوج الثاني وورثها ولم ترث الاول ولم برثها لان من خر بين شيئين فنعذر أحدهما تعين الآخر ، وان ماتث قبل اختيار الاول خير فان اختارها ورثها وان لم يخترها ورثها اثاني هذا ظاهر قول أصحابنا ، وأما على ما اختاره فانها لاترث اثناني ولا يرثها الا أن يجدد لها عقداً أو لا يعلم أن الاول كان حياً ومتى علم أن الاول كان حياً ورثها وورثته الا أن يختار تركها فتبين منه بذلك فلا ترثه ولا يرثها

والنسب لاحق به ههنا فاشبه مالو خالمها ثم نكحها في عديها، قال شيخا وهذا قول حسن موافق للنظر ولنا على اباحتها بعد العدتين أنه لانخلوا اما أن يكون تحريمها بالمقد أو بالوط، في النكاح الفاسد أو بهما وجميع ذلك لا يقنضي التحريم بدليل مالو فكحها بلا ولي ووطئها ولانه أو زنى بها لم تحريم على التأبيد فهذا أولى ولان آيات ألا باحة عامة كقوله تعالى (واحل لكم ماورا، ذلكم وقوله والحصنات من المؤمنات) فلا يجوز نخصيصها بغير دليل وماروى عن عمر في تحريمها فقد خالفه على فيه وروى عن عمر أنه رجع عن قوله في التحريم الى قول على فأن عليا قال أذا المقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب فقال عمر: ردوا الجهالات الى المنة ورحع الى قول على وقياسهم ببطل بما أذا زنى بها فائه قد استعجل وطأها ولا تحريم عليه على التأبيد ووجه تحريمها قبل قضاء عدة الناني عليه قول اللة عالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) ولانه وط، يفسد به النسب فلم بجز النكاح فيا لعدة منه كوطه الاجنبي أن فالى أذا تزوج معتدة وها عالمان بالمدة أو بالتحريم ثبت النسب وانتفى الحد ووجب الزنا ولا مهر لها ولا يلحقه النسب وإن كانا جاهلين بالمدة أو بالتحريم ثبت النسب وانتفى الحد ولامهر لها الهر وأن علم هو دونها فعليه الحد والهر ولا يلحقه النسب وأن علمت هي دونه فعليها الحد ولامهر لها ولمحقه النسب وأنا كذلك لان هذا نكاح متفق على بطلانه فاشبه نكاح ذوات المحارم والمحقه النسب وأنا علمت هي دونه فعليها الحد ولامهر لها ولمحقة النسب وأنا كذلك لان هذا نكاح متفق على بطلانه فاشبه نكاح ذوات المحارم

وعلى قول أبى الخطاب ان حكمنا بوقوع الفرقة بتفريق الحاكم ظاهراً وباطناً ورثت الثاني وورثها ولم ترث الاول ولم يرثها فأما ددتها منهما فمن ورثته اعتدت لوفاته عدة الوفاة ، وان مات الثانى في موضع لا ترثه فالمنصوص عن أحمد أنها تمتد عدة الوفاة في النكاح الفاسد فعلى هذا عايها عدة الوفاة لوفاته وهو اختيار أبي بكر

وقال ابن حامد لاعدة عايم الوفاته لكن تعتدمن وطئه بثلاثة قروء فان ماتا معاً اعتدت لكل واحد منهما وبدأت بعدة الاول فاذا أكاتم اعتدت للآخر ، وان مات الاول أولا فكذلك ، وان مات الاول أولا فكذلك ، وان مات الاول أولا فكذلك ، وان مات الأول بدأت بعدته فاذا مات الاول انقطعت عدة الثاني ثم ابتدأت عدة الاول فاذا أكاتم اتحت عدة اثنى ، وان علم موت أحدهما وجهل وقت موت الآخر أو حهل موتهما فعلما أن تعتد عدتين من حين تيقنت الموت وتبدأ بعدة الاوللانه أسبق وأولى ، وان كانت حاملا فبوضع الحمل تنقضي عدة اثن لمن الولا منه ثم تبتديء بعده بعدة الوفاة أربعة أشرر وعشراً

(فصل) واذا تزوجت امرأة المفقود في وقت ايس لها أن تتزوج فيه مثل أن تتزوج قبل مضي المدة التي يباح لها التزويح بعدها أو كانت غيبة زوجها ظا درها السلامة أو ماأشبه هذا فنكاحها باطل. وقال القاضي ان تبين أن زوجها قد مات وانقضت عدتها منه أو فرقها وانقضت عدتها

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطى، رجلان الرأة فعليها عدةان لها لحديث عمر وعلى الذي لذ كرنا. فيما أذا تزوجت في عدتها ولانهما حفان مقصودان لادميين فلم يتداخلا كالدينين

(فصل) اذا خالع الرجل امرأنه أو فسخ دكاحه فه أن يأزوجها في عدلها في أول الجمهروبه تا م سعيد بن المسيب وعطاه والزهري والحسن وقتادة و مالك والشافعي وأسحاب الرأي وشد بعض المناخرين فسال لا يحل له نكاحها ولا خطبه الأنها معتدة

ولنا أنالمدة لحفظ نسبه وصيابة مائه ولايصان ماؤه عن مائه إذا كانامن الكاح صحيح فاذاتر وجهاا نقطعت العدة لان المرأة تصير فراشاً له يعقده ولا مجوزاًن تكون زوجته معتدة

(فصل) إذا طلقها واحدة فلم تنقض عديها حتى طلقها ثانية بنت على مامضى من العدة لا نعماطلاقان لم يتخللها وطء ولارجمة فأشبها الطلقتين في وقت واحد

(مسئلة) (وان راجبها ثم طاقها بعد دخوله بها استأنات العدة من الطلاق النا في لأنه طلاق من نكاح اتصل به المسيس)

(مسئلة) (وأن طلقها قبل دخوله بها فهل تبني أو تستأنف? على روايتين)

(أولاهما) أنها تستأنف لان الرجمة أزاات شعث الطلاق الأول ورد بها إلى النكاح الاول نصار الطلاق الثاني طلاقا من نكاح اتصل به المسيس

(والثانية) تبني لان الرجمة لا تزيد على النكاح الجديد ، ولو نكحما ثم طاقها قبل المسيس لم يلزمها

ففي صحة نكاحها وجهان (أحدهما) هو صحيح لانها ليست في زَـاح ولا عدة فصح تزويجها كما لو علمت ذلك.

و منه و الثاني) لا يصح لانها معتقدة تحريم نكاحها وبطلانه . وأصل هذا من باع عيناً في يده يعتقدها اوروثه فبان موروثه ميتاً والعين مملوكة لهبالارث هل يسمح البيع ؟ فيه وجهان كذا ههنا ومذهب الشافعي مثل هذا

ولنا أنها تزوجت في مدة منعها الشرع من النكاح فيها فلم يصح كما لو تزوجت المعتدة في عدتها أو المرتابة قبل زوال ريبتها

(فصل) ويقسم مال الفقود في الوقت الذي تؤمر زوجته بعدة الوفاة فيه وبهذا قال قتادة . وقال الشافعي ومالك وأسحاب الرأي وابن المنذر لايقسم ماله حتى تعلم وفاته لان الاصل البقاء فلا يزول عنه بالشك وانما صرنا الى اباحة المزويح لامرأته لاجماع الصحابة ولان بالمرأة حاجة الى النكاح وضرراً في الانتظار فاختص ذلك بها

ولنا أن من اعتدت زوجته للوقاة قسم ماله كمن قامت البينة بموته ، وما أجمع عليه الصحابة يقاس عليه ماكان في معناه . وتأخير القدمة ضرر بالورثة وتعطيل لمنافع المال ووبما تلف أو قلت قيمته فهو في معنى الضرر بتأخير النزويج

لذلك الطلاق عدة فكذلك الرجمة فان فسخ الذكاح قبل الرجمة بخلع أوغيره احتمل أن يكون حكمه حكم الطلاق لان موجبها في العدة موجب الطلاق ولا فرق بينها واحتمل أن تستأ نف العدة لانها جنسان بخلاف الطلاق وان لم يرتجمها بلفظه الكنه وطئها في عدتها نهل تحصل بذلك رجمة ? فيه روايتان

(احداها) تحصل فيكون حكمها حكم من ارتجعها بلفظه ثم وطثها سواه

(والثانية) لاتحصل الرجمة به ويلزمها استثناف عدة لأنه وط في الحكاح تشعث فهو كوط الشبهة وتدخل بقية عددة الطلاق فيها لا بها من رجل وأحد ، وأن حملت من هدذا الوط فهل تدخل فيها بقية الاولى م على وجهين

(احدهما) تدخل لأنهما من رجل واحد (والثاني) لاندخل لانهما من جنسين فعلى هــذا اذا وضعت حماما أثمت عدة الطلاق،وان وطئها وهي حامل فني تداخل المدتين وجهان،وان قانا تتداخلان فانقضاؤهمامماً بوضع الحمل وان قلمالا نتداخلان فانقضاء عدة الطلاق بوضع الحمل و تستأنف عدة الوط وبالقروء

﴿ مسئنة ﴾ (وان طنقهاطلاقا باننائم نكحها في عدتها ثم طاقها قبل دخوله بها فعلى روايتين)
(إحداهما) تستأنف ، وهو قول أبي حنيفة لانه طلاق لا يخلوا من عدة فأوجب عدة مستأنفة
كالأول (والثانية) لايلزمها استثناف عدة ، احتارها شيخنا ، وهو قول الشافعي و محمد بن الحسن لا نه طلاق
في نكاح قبل المسيس فلم يوجب عدة العموم قوله سيحانه (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما الكم

(فصل) وان تصرف الزوج المُقود في زوجته بطلاق أو ظهار أو ايلاء أو قذف صح تصرفه لان نكاحه باق ولهذا خير في أخذها و أنما حكمنا با إحة تزويجها لان الظاهر موته فلايبطل في الباطن كالوشهدت عوته بينة كاذبة

(فصل)واذا فقدت الامة زوجها تربصت أربع سنين ثم اعتدت للوفاة شهرين وخمسة أيام وهذا اختيار أبييكر . وقال القاضي تتربص نصف تربص الحرة ورواه أبو طالب عن أحمد وهو قول الاوزاعي والليث لانهامدة مضروبة لامرأة لعدم زوجها فكانت الامة فيهعلى النصف من الحرة كالعدة ولنا أن الاربع سنين مضروبة لكومها أكثر مدة الحمل ومدة الحمل في الحرة والامة سواء فاستوبا في التربص لها كالتسعة الأشهر في حق من ارتفع حيضها لاتدري مارفعه؟ وكالحمل نفسه ومهذا ينتقض قياسهم. فأما العبد فان كانت زوجته حرة فتربصها تربص الحرة تحت الحر وان كانت أمة فهي كالامة تحت الحر لان العدة معتبرة بالنساء دون الرجال وكذلك مدة النربص. وحكى عن الزهري ومالك انه يضرب له نصف أجل الحرو الاولى ماقالناه لانه تربص مشروع في حق المرأة لفرقة زوجها فأشبه العدة

فصل فان غاب رجل عن زوجته فشهد ثقات بوفته فاعتدت زوجته للوفاة أبيح لها أن تنزوج فان عاد الزوج بعد ذلك فحكمه حكم المقود يخير زوجها ببن أحذها وتركها وله الصداق وكذلك ان تظاهرت الاخبار بموته ، وقد روى الاثرم باسناده عن أبي المليح عن شهية ان زوجها صيفي بن

عليهن من عدة تعتدونها)،وذكر القاضي في كتاب الروايتين أنه لا بلزمها استثناف المدة رواية واحدة لكن يلزمها أتمام بقية المدةالاولى لان اسقاطها يفضي إلى اختلاط المياءلانه يتزوج امرأة ويطؤها ويخلمها ثم يتزوجها ويطلقهافي الحال ويتزوجها الثاني في يوم واحد

(فصل) وان خلعها حاءً لا ثم طلقها وهي حامل انقضت عدتها بوضع الحمل على كلتاالروايتين ولا نعنم فيه مخالفاً ولا تنقضي عدتها قبل وضع حملها بغير خلاف نهلمه، وأن وضعت حملها قبل النكاح الثاني فلا عدة عليها الطلاق من الذكاح الياني بغير خلاف أبضاً لأنه نكحها بعدقضاء عدة الاول، وان وضعته بعد النكاح الثاني وقبل طلاقه فمن قال يلزمها استئماف عدة أوجب عليها الاعتداد بعد طلاق الثاني بثنزتة قروء ومن قال لا يلزمها استثناف عدة لم يوجب عليها ههنا عدة لان العدة الأولى انقضت بوضع الحمل إذ لابجوز أن تمتد الحامل بفير وضعه وانكانت من ذوات القروء أو الشهور فنسكحها الثاني بعدمضي قرء أوشهر ثم مضى قرآن أوشهران قبل طلاقه من الكاح الناني فقد انقطعت العدة بالنكاح الثانيوان قلنا تستأنف المدة فمليهاعدة تامة بثلاثة فروء أوثلاث أشهروان قلنا تبيئ أغت العدة الاولى بقرأين أوشهرين (فصل) فان طلقها طلاقاً رجبياً فنسكحت في عدتها من وطئها فقد ذكر نا أنها "بني على عـــدة الاول ثم تستأ نف عدة الناني ولزوجها الاول رجعتها في بقية عدتها منه ، لان الرجعة إمساك للزوجة وطريان الوط. من أُجنبي على النِّكاح لا يمنع الزوج إمساك زوجته كما لوكانت في صلب النَّكاح،وقيل فشيل نعى لها من قيدائيل فتزوجت بعده ثم ان وجها الاول تدم فأتينا عمان وهو محصور فأشر ف علينا فقال كيف أقضي بينكم وأنا على هذا الحال ؛ فقانا قد رضينا بقولك فقضى أن يخير الزوج الاول بين الصداق الاول بين الصداق وبين المرأة فرجهنا . فاما قتل عمان أتينا علياً فخير الزوج الاول بين الصداق وبين المرأة فاختار الصداق فأخذ مني ألفين ومن زوجي الآخر ألفين، فان حصات الفرقة بشهادة محصورة فما حصل من غرامة فعليهما لانهما سبب في ايجابها . وان شهدوا بموت رجل فقسم ماله ثم قدم في وجد من ماله أخذه وما تلف منه أو تعذر رجوعه فيه فله تضمين الشاهدين لانهما سبب الاستيلاء عليه وللمالك تضمين المتاف لانه أتاف ماله بغير اذنه

(فصل) واذا نكح رجا امرأة نكاح متفقا على بطلانه مثل ان ينكح ذات محرمه أو معتدة يعلم حلما و تحريمها فلاحكم المقاده و الخلوة بها كالخلوة بالانوجب عدة الوذة ، وان وطاعها اعتدت لوطائه بثلاثة قروء منذ وطاعها سواء ذارقها أو مات عنها كالو زنى بها من غبر عقد . وان نكحها نكاح مختلفاً فيه فهو مسد فان مات عنها فنقل جعفر بن محد أن علها عدة الوذاة وهذا اختيار أبي بكر

وقال أبوعبدالله بن حامد ايس عايها عدة الوفاة وهو مذهب الشافعي لانه نكماح لايثبت الحل فأشبه الباطل، فعلى هذا ان كان قبل الدخول فلا عدة عايها وان كان بعده اعتدت بثلاثة قروء

ليس له رجمها لأنها محرمة عليه فلم يصح له ارتجاعها كالمرتدة . والصحيح الاول فانالتحريم لا يمنع الرجمة كالاحرام، وبفارق الردة لانها جارية إلى بينونة بعد الرجمة بخلاف العدة ، وإذا انقضت عدتها الرجمة فالميس له رجمها في عدة الثاني لانها ليست منه وإذا ارتجعها في عدتها من نفسه وكانت بالقروء أو بالاشهر انقطعت عدته بالرجمة وابتدأت عدة من الثاني ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدة الثاني كما لو وطئت بشبهة في صلب نكاحه، وإن كانت معتدة بالحمل لم يكن شروعها في عدة الثاني قبل وضع الحمل لانها بالفروء فاذا وضعت عملها شرعت في عدة ، ثاني و تنقدم عدة الثاني عن الاول فاذا أكملها شرعت في إنمام عدة الاول ، وله حينئذ أن برنجهها لانها في عدته ، وإن أحب أن برتجهها في حال حملها ففيه وجهان : عدة الاول ، وله حينئذ أن برنجهها لانها ليست في عدته وهي محرمة عليه فأشبهت الاجنبية أو المرتدة .

(والثاني) له رجمتها لان عدتها منه لم تنقض وتحريمها لا يمنع رجمتها كالمحرمة .

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (ويجب الاحداد على المعتدة من الوفاة وهل بجب على البائن ؟ على روايتين ، ولا يجب على الرجعية والموطوءة بشبهة أو زنا أو في نكاح فاسد أو بملك اليمين)

لا أملم خلافا بين أهل العلم في وجوب الاحداد على المتوفى عنها زوحها إلا عن الحسن فانه قال لا يجب الاحداد وهو قول شذ به عن أهل العلم وخالف فيه السنة فلا يعرج عليه.

«الجزءالناسع»

«المغني والشرح الكبير» (١٩»

ووجه الاول أنه نكاح يلحق به النسب فوجبت به عدة الوفاة كالنكاح الصحيح، وفارق الباطل فانه لايلحق به النسب، وان فارقها في الحياة بعدالاصابة اعتدت بعدفرقته بثلاثة قروء ولا اختلاف فيه وان كان قبل الخلوة فلا عدة عليها بلاخلاف لان المفارقة في الحياة في النكاح الصحيح لا عدة عليها بلا خلاف ففي الفاسد أولى ، وان كان بعد الخلوة قبل الاصابة فالمنصوص عن احمد ان عليها العدة لانه مجرى النكاح الصحيح في لحوق النسب فكذلك في العدة ، وقال الشافعي لا عدة عليها وجهبن العدة لا نها خلوة في غير نكاح صحيح أشبهت التي نكاحها باطل (والثاني) ان الخلوة عنده في النكاح الصحيح لا توجب العدة ففي الفاسد أولى وهذا مقتضى قول ابن حامد

(فصل) في عدة المعتق بعضها ومتى كانت معتدة بالحمل أو بالقروء فعدتها كعدة الحرة لان عدة الحامل لا تختلف بالرق والحرية وعدة الامة بالقروء قرءان فأدنى مايكون فيها من الحرية يوجب قرءا ثالثا لانه لا يتبعض وان كانت معتدة بالشهور اما لاوفاة راما للاياس أو الصغر فعدتها بالحساب من عدة حرة وأمة فاذا كان نصفها حراً فاعتدت للوفاة فعليها ثلاثة أشهر وتمان ليال لان الليل يحسب مع النهار فيكون عليها ثلاثة أرباع ذلك وان كانت معتدة بالشهور عن الطلاق وقانا أن عدة الامة شهر و فعدة شهر و فعدة المعتق نصفه شهرين وربعا وان قانا عدة الامة شهران أو ثلاثة أشهر فعدة المعتق بعضها كعدة الحرة سواء عوأم الولد والمدبرة والمكاتبة عدتهن كعدة الامة سواء لا نهن اماء

﴿ مسئلة ﴾ (ويستوي في وجوبه الحرة والامة والمسلمة والذمية والكبيرة والصغيرة وقال أصحاب الرأي لا إحداد على ذمية ولا صغيرة لانها غير مكانين)

ولنا عموم الاحاديث التي نذكرها إن شاءالله ولان غبر المسكلمة تساوي المسكلمة في اجتناب المحرمات كالحمر والزنا وإنما يفترقان في الأثم فكذلك الاحداد ولا ن حقوق الذمية في النسكاح كحقوق المسلمة فكذلك فها عليها.

﴿ مسئلة ﴾ (وهل بحب على البائن ? على روايتين)

(احداها) يجب عليها وهو قول سعيد بن المسيب وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي والثانية) لا بجب عليها وهو قول عطاء وربيعة ومالك وابن المنذر ونحوه قال الشافعي لان الذي علي الله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » وهذه عدة الوفاة فيدل على أن الاحداد إنما بجب في عدة الوفاة ، ولانها معتدة من غير وفاة فلم بجب عليها الاحداد كالرجعية والموطوعة بشبهة ، ولان الاحداد في عدة الوفاة لاظهار الاسف على فراق زوجها وموته فاما الطلاق فانه فارقها باختيار نفسه وقطع نكاحها فلا معنى لتكلفها الحرن عليه ولان المتوفى عنها لو أثت بولد لحق الزوج وليس له من ينفيه فاحتيط عليها بالاحداد اثلا يلحق بالميت من ليس منه بخلاف المطلقة فان زوجها باق فهو مجتاط عايها بنفسه وينفي ولدها إذا كان من غيره ، ووجه من ليس منه بخلاف المطلقة فان زوجها باق فهو مجتاط عايها بنفسه وينفي ولدها إذا كان من غيره ، ووجه

(• سئلة ﴾ قل (وأم الولد اذا مات سيدها فلا تنكيح حتى تحيض حيضة كاملة)

هذا المشهور عن احمد وهو قول ابن عمر وروي ذلك عن عمان وعائشة والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وأبي قلابة ومكحول ومالك والثافعي وأبي عبيد وأبي غيد وأبي ثور، وروي عن احمد أنها تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا وهو قول سعيد بن المسيب وأبي عياض وابن سيرين وسعيد ابن جبير ومجاهد رخلاس بن عرو وعر بن عبدالهزيز والزهري ويزيد بن عبداللك والاوزاعي واسحاق لما روي عن عرو بن العاص انه قال لا تفسدوا علينا سنة نبينا على عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها اربعة أشهر وعشر رواه أبو داود ولانها حرة تعتد للوفاة فكانت عدتها أربعة أشهر وعشر اكازوجة الحرة ،وحكى أبوالحاب رواية ثالثة تعتد شهرين وخسة أيام ولم اجد هذه الرواية عن أحمد في الجامع ولا أظنها صحيحة عن احمد وروي ذلك عن عطاء وطاوس وقتادة ولانها حين الموت امة فكانت عدتها عدة الامة كما لو مات رجل عن زوجته الامة فعتقت بعد موته ويروى عن علي وابن مسعود وعطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي انعدتها ثلاث حيض موته ويروى عن علي وابن استبراؤها بثلاث حيض كالحرة المطلقة

ولنا أنه استبراء لزوال الملك عن الرقبة فكان حيضة في حق من تحيض كسائر استبراء

الرواية الاولى أنها معتدة باثن من نكاح فلزمها الاحدادكالمتوفى عنها زوجها وذلك لأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه بخلاف الرجمية فانها زوجة والموطوءة بشبهة ايست معتدة من نكاح فلم تكمل الحرمة ، فأما الحديث فأعا مدلوله تحريم الاحداد على ميت غير الزوج ونحن نقول به ، ولهذا جاز الاحداد ههذا بالاجماع، فاذا قلما يلزمها الاحداد فحكمها حكم المتوفى عنها زوجها من توفي الطيب والزينة في نفسها على مانذكره إن شاء الله .

وذكر شيخنا في كتاب السكاني أن المختلعة كالبائن فيما ذكرنا منالحلاف والصحييح أنه لابجب عليها لانها يحل لزوجها الذي خالمها أن يتزوجها في عدتها بخلاف البائن بالثلاث

﴿ مسئلة ﴾ (ولا إحداد على الرجمية بنير خلاف نمامه)

لأنها في حكم الزوجات لها أن تتربن لزوجها وتستثمرف له ليرغب فيها وننفق عنده كما تفعل في صلب النكاح ولا إحداد على المنكوحة نكاحا فاسداً لأنها ليست زوجة على الحقيقة ولا لهامن كانت كل له وتحزن على فقده وكذلك الموطوءة بشبهة والمزني بها، ولا إحداد على غير الزجات كأم الولد إذا مات سيدها والامة التي يطؤها سيدها إذا مات عنها لقول النبي عَيَسَالِيَّةٍ « لا يحل لام أة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً »

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (والاحداد اجتناب الطيب والزينة والتحسين كلبس الحلي والملون من الثياب للتحسين)

المعتقات والمملوكات، ولانه استبراء لغير الزوجات والموطوآت بشبهة فاشبه ما ذكرنا قالانقاسم بن محمد سبحان الله يقول الله تعالى في كتابه (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) ماهن بأزواج فأما حديث عرو بن العاص فضعيف. قال ابن لمنذر ضعف أحمد وأبو عبيد حديث عروبن العاص وقال محمله بن موسى سألت أبا عبد الله عن حديث عرو من العاص فقال لايصح ، وقال الميموني رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عرو من العاص هذا تم قال أبن سنة النبي عَيْضَاتُهُ في هذا وقال أربعة أشهر وعشر انما هي عدة الحرة من الذكاح وانما هذه أمة خرجت من الرق الي الحرية ويازم من قال بهذا أن تورثها وايس لقول من قال تعتد بثلاث حيض وجـ 4 وانمــا تعتد بذلك المطاقة وأيست هذه معالمة ولا في معنى المءالمة . وأما قياسهم اياها على الزوجت فلا يصحرفان هذه ليست زوجة ولا في حكم الزوجة ولا معالقة ولا في حكم المالقة

(فصل) ولا يكني في الاستبراء طير واحد ولا بعض حيضةوهذا قول أكثر أهل العلم ،وقال بعض أسحاب مالك متى طعنت في الحيضة فقد تم استبراؤها وزعم أنه مذهب مالك ،وقال الشافعي في أحد قوليه يكني طهر واحد إذا كان كاماً وهو أن يموت في حيضها فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية حلت وتم أستبراؤها وهكذا الخالف في الاستبراءكة وبنوا هذا على ان اقروء الادايار وهذا يرده قول انني عَلَيْكُ « لانوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة »

وجملة ذلك أن الحادة بجب عليها اجتناب ايدعو إلى جماعها ويرغب في النظر اليها وبحسنها وذلك أربعة أمور (أحدها) الطيب ولا خـ لاف في تحريمه عند من أوجب الاحداد لفول النبي عَمَلِيُّنَّهُ « ولا تمس طيباً إلا عند أدنى طهرها إذا طهرت من حيضها نبذة من قسط أو اظفار » متفق عليه وروت زينب بنت أم سلمة قالت دخات على أم حيبة زوج الني عَيْنَاتِيْ حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت بطيب نيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها وقالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله عَلَيْكَ يقول « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة اشهر وعثمرا » متفق عليه ولان الطيب يحرك الشهوة ويدعو إلى المباشرة، ولا عمل لها استعال الأدهان المطيبة كدهن الوردوالبنفسج والياسمين والبان وما اشبهه لانه استعال للطيب، فاما الادهان بغير المطيب كالزيت والشيرج والسمن فلا بأس به لانه ليس بطيب (الثاني) اجتناب الزينة وذلك واجب في قول عامة أهل العلم مهم ابن عمر وابن عباس وعطا، وجماعة أهل العلم بكرهون ذلك وينهون عنه وهو ثلاثة أقسام(أحدها) الزينة في نفسها فيحرم عليها ان تختضب وان تحمر وجهها بالكلكون وان تبيضه بالمفيداج العرائس وان تجل عليه صبراً يصفره وان تنقش وجهها وبديها وان تحفف وجهها وما أشهء مما يحسنها وان تكتحل بالائمد من غيرضرورة لماروت امسلمة ان النبي عَلَيْنَا وَ اللَّهُ فَي عَمَا زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق ولا الحلي ولانختضب

وقال رويفع بن ثابت سمعت رسول الله عَلَيْظِيَّة يقول يوم خبر « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ جارية من السبي حتى يستبرئها بحيضة » رواه الاثرم وهـذا صريح فلا يعول على ماخالفه . ولان الواجب استبراء والذي يدل على البراءة هو الحيض فان الحامل لاتحيض فأما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة فلا يجوز أن يعول في الاستبراء على مالا دلالة عليه دون مايدل عليه وبناؤهم قولهم هـذا على قولهم ان القروء الاطهار بناء للخلاف على الخلاف ، ليس ذلك بحجة ثم لم يمكنهم بناء هذا على ذلك حتى خافوه فيعلوا الطهر الذي طاقها فيهقرءا ولم يجعلوا الطهر الذي مات فيه سيد ام الولد قراً وخالفوا الحديث والمعنى، فان قالوا ان بعض الميضة المترن بالوام ريدل على البراءة قانا فيكون الاعتماد حيانذ على بعض الحيضة وليس ذلك قرءاً عند أحد فاذا تقرر هذا فان مات عنها وهي طاهر فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة حلت وان كانت حائضاً لم تعتد ببقية تلك الحيضة ولكن متى طهرت من الحيضة اثانية حات لان استبراء هذه بحيضة فلا بد من حيضة كاملة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانت مؤيسة فبثلاثة أشهر)

وهذا المشهور عن احمد أيضاً وهو قول الحسن وابن سيرين والنخمي وأبى قلابة وأحد قولي الشافعي . وسأل عمر بن عبد العزيز أهل المدينة والقوابل فقالوا لاتسبراً الحبلى في أقل من ثلاثة

ولا تكتحل » رواه النسائي وأبو داود وروت ام عطية أن رسول الله وتتلائق قال « لا تحسد المرأة فوق ثلاثة أيام إلا على زوج فانها تحد أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوباً مصبوعاً إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا عس طيباً إلا عند أدى طهرها إذا طهرت من حيضها بنبذة من قسط أو اظفار » متفق عليه وعن امسلمة قالت جاءت امرأة إلى رسول الله عينالي فقالت يارسول الله ان ابني توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها افتكجاما ف فقال رسول الله عينالي فقالت يارسول الله عن صبراً فقال «ماذا مسلمة قالت دخل علي رسول الله عيني حين توفى ابو سلمة وقد جمات على عيني صبراً فقال «ماذا بالم سلمة القلت اغا هو صبر ليس فيه طيب قال « انه يشب الوجه لا تجملته إلا بالليل و تنزعينه بالنهار واسك » ولان السكحل من أبلغ الزينة والزينة تدعو اليها وتحرك الشهوة فهي كالطيب وأ بلغ منه، وحكي عن بعض الشافعية ان السوداء ان تكتحل وهو مخالف للخبر والمهني فانه يزينها ويحسنها . فان اضطرت الحادة إلى الكحل بالائه لاتداوي به فالها ان تنكحل ليلا و عسحه نهاراً، ورخص فيه عند الضرورة عطاء والنخمي ومالك وأصحاب الرأي لما روت ام حكم بنت اسد عن أمها ان زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحل بالجلاء فارسات مولاة لها إلى ام سلمة تسألها عن كحل الجلاء فقالت لا تكتحل إلا ما لا ما بد واله و داود والنسائي واعا تمنع عليه عليك فتكتحلي بالليل و تغساينه بالنهار . رواه أ بو داود والنسائي واعا تمنع الإله ما لا منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل و تغساينه بالنهار . رواه أ بو داود والنسائي واعا تمنع

أشهر فأمجمه قولهم وعن احمد رواية أخرى انها تستبرأ بشهر وهو قول ثان للشافعي لان الشهر قائهم مقام القرء في حق الحرة والامة المطلقة فكذلك في الاستبراء

وذكر القاضى رواية ثالثة انها تستبرأ بشهرين كعدة الامة المطلقة ولم أر لذلك وجهاً ولوكان استبراؤها بشهرين لكمان استبراء ذات القرء بقرءين ولم نعلم به قائلا. وقال سعيد بن المسيب وعطا. والضحاك والحكم في الامة التي لاتحيض تستبرأ بشهر ونصف. ورواه حنبل عن احمد فانه قال: قال عطاء ان كانت لاتحيض فخمس وأربعون ليلة. قال عي كذلك اذهب لان عدة الامة المطلقة الآيسة كذلك والمشهور عن احمد الاول

قال احمد بن القاسم قلت لا بي عبد الله كيف جعات ثلاثة أشهر مكان حيضة وانما جعل الله في القرآن مكان كل حيضة شهراً؟ فقال انما قلمنا بثلاثة أشهر من أجل الحمل فانه لايتبين في أقل من ذلك فان عربن عبد العزيز سأل عن ذلك وجع أهل العلم وا قو ابل فأخبروه أن الحمل لايتببن في أقل من ثلاثة أشهر فأعجبه ذلك ثم قال ألا تسمع قول ابن مسعود ان المنافة أربعين يوما ثم عاقه أربعين يوما ثم عاقه أربعين يوما ثم مضغة بعد ذلك

قال ابو عبد الله فاذا خرجت النمانون صار بعــدها مضغة وهي لحم فتبين حينئذ وقال لي هذا معروف عند النساء فاما شهر فلامعنى فيه ولا نعلم به قائلا ، ووجه استبرائه بشهر أن الله تعالى جعل

من الكحل بالانمد لانه الذي يحصل به الزينة، فا ا الكحل التونيا والمزروت ونحوها فلا بأس به لا يه لازينة فيه بل فتسح العين ويزيدها مرها ولا تمنع من جمل الصبر على غير وجهها من بدنها لا نها غامنع منه في الوجه لا نه يصفره فيد به الحضاب ولهذا قال النبي عليها الله بشبالوجه » ولا تمع من النظيف بتقليم الاظفار و نفف الا بط وحلق الشهر المندوب إلى حلقه ولا من الاعتسال بالسدر والانتشاط به لحديث ام سلمة ولا نه يراد التنظيف لا للطيب (القسم الثاني) زينة الثياب فتجرم عليها النياب المصبخة للتحدين كالم صفر والمزخور سائر الاحمر وسائر الماون التحسين كالازرق الصافي والاحفر الاحمر والاحفر فلا مجوز لبه لم تقول الني عليها النياب ولا الممشق فلا مجوز لبه لم تعلق على المناسبة والانه المعصفر من اثنياب ولا الممشق غزله ثم نسج ففيه احمالان (أحدها) بحرم لبسه لانه أحسن وأرفع ولانه مصبوغ للحسن فاشبه ماصبغ بعد نسجه (والثاني) لا يحرم القول رسول التناسبي في حديث ام سلمة «الاثوب عصب قال والاول أصح، واما المصب فا صحيح انه نبت تصبغ به الثباب قال صاحب الروض الانف : الورس والمصب فلي المتحديح انه نبت تصبغ به الثباب قال صاحب الروض الانف : الورس والمصب فلير التحسين اما ماصبغ غزله للتحسين اما ماصبغ غزله للتحسين كالم حمر والاصفر فلا معنى التجوز المسه مع حصول الزينة بصبغ لهير التحسين اما ماصبغ غزله للتحسين اما ماصبغ غزله للتحسين كالم حمر والاصفر فلامعنى التجوز المسه مع حصول الزينة بصبغه لهير التحسين اما ماصبغ عزله للتحسين عله تحسين اما ماصبغ عدد نسجه

الشهر مكان الحيضة ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات فكانت عدة الحرة الآيسة ثلاثة أشهر مكان ثلاثة قروء ، وعدة الامة شهرين مكان قرأين وللامة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشرة أشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب أن يكون مكان الحيضة ههنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها ، فان قبل فقد وجدتم مادل على البراءة وهو تربص تسعة أشهر قلنا وهمنا مايدل على البراءة وهو الاياس فاستويا

﴿مسئله ﴾ قال (وان ارتفع حيضها لا تدري مارفعه اعتدت بقدعة أشهر للحمل وشهر مكان الحيضة)

وفي هذه المسئلة أيضا روايتان (احداهما) أنها تستبرأ بعشرة أشهر (والثانية) بسنة تسعة أشهر للحمل لانها غالب مدته وثلاثة أشهر مكان الثلاثة التي تستبرأ بها الآيسات، وقد ذكرنا زوايتين في الآيسة وذكرنا أن المختار عن أحمد استبراؤها بثلاثة أشهر وههنا جعل مكان الحيضة نهراً لان اعتبار تكرارها في الآيسة لتعلم براءتها من الحمل وقد علم براءتها منه ههنا بمضي غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس

(فصل وان علمت مارفع الحيض لم تزل في الاستبراء حتى يعودالحيض فتستبريء نفسها بحيضة

(القسم النالث) الحلي فيحرم عليها لبس الحلي كله حتى الحاتم في قول عامة أهل العلم لقول النبي عليه التي القيائة و « ولا الحلي » وقال عطاء يباح حلى الفضة دون الذهب ولا يصح لعموم الذهب ولان الحلي زيدها حسمةً وبدعو إلى مباثرتها قال الشاعر

وما الحلمي إلا زينـة لنقيصة ثنم من حسن إذا الحسن قصرا (مسئلة) (ولايحرم عليها الأبيض من الثياب وانكان حسنا)

سوا كان من قطن أوكتان أوصوف أوابريسم لان حسنه من أصل خلفته فلا يلزم تغييره كما ان المرأة إذا كانت حسنة الحلقة لا يلزمها ان تغير لو نها و تشوه نفسها ولا الملون لدفيع الوسيخ كالكحلي والاسود والاخضر المشبع لا به لايراد للزبنة اشبه الابيض، قال الخرقي وتجتنب النفاب ومافي في معناه مثل البرقع ونحوه لان المستدة مشبهة بالمحرمة والمحرمة تمنع من ذلك فان احتاجت إلى ستر وجهها سدات عليه كما نفعل المحرمة، ومحتمل ان لا يمنع من ذلك لا نه ايمس بمنصوص عليه ولاهو في معنى المنصوص وانما منعت منه المحرمة لا نها ممنوعة من تغطية وجهها يخلاف الحادة ولان المحرمة بحرم عليها لبس القفازين بخلاف الحادة، ولان المحرمة بحرم عليها لبس القاب المزعفرة وغيرها من الثياب المصبوغة والحلي، والحادة يحرم عليها خلاف الحادة عرم عليها فلا يسح القياس ولان المبتوتة لا يحرم عليها النقاب فان وجب عليها الاحداد فكذلك المتوفى عنها زوجها فلا فلا يصح القياس ولان المبتوتة لا يحرم عليها النقاب فان وجب عليها الاحداد فكذلك المتوفى عنها زوجها فلا فصل) وتجب عدة الوناة في المنزل الذي وجبت فيه روي ذلك عن عمر وعمان وابن عمر

الاأن تصير آيسة فتستبريء نفسها استبراءالآيسات، وان ارتابت بنفسها فنهي كالحرة المستريبة ، وقد ذكرنا حكمها فيما مضى من هذا الباب والله تعالى أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانت حاملا فحتى تضع)

وهذه بحمد الله لاخلاف فيها فان الله تعالى قال (وأولات الاحال أجابهن أن يضعن حمابهن) وقال النبي عليه الله لاخلاف فيها فان الله تعالى قال (وأولات الاحال أجابهن أن يضعن حمابها والمطلقة والله والمتواء كل أمة اذا كانت حاملا بوضع حمابها وذلك لان المقصود من العدة والاستبراء معرفة براءة الرحم من الحمل وهذا يحصل بوضعه ومتى كنت حاملا باثنين أو أكبر فلا ينقضي استبراؤها حتى تضع آخر حمابها على ماذكرناه في المعتدة

(فصل) واذا زوج أم ولده ثم مات عتقت ولم يازمها استبراء لانها محرمة على المولى وايست له فراشا وانما هي فراش للزوج فلم يلزمها الاستبراء ممن ليست له فراشا، ولانه لم يزوجها حتى استبرأها فانه لا يحل له نزو بجها قبل استبرائها، فأن طاقها الزوج قبل دخوله بها فلا عدة عايما أيضا وان طاقها بعد المسيس أو مات عنها قبل ذاك أو بعده فعليها عدة حرة كاملة لانها قدصارت حرة في حال وجوب العدة عايها، وأن مات سيدها وهي في عدة الزوج عتقت ولم يلزمها استبراء لما

وابن مسهود وام سلمة رضي الله عنهم وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافمي وإحدق قال ابن عهد البر وبه يقول جماعة نقها. الامصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، وقال جابر بن زيدوالحسن وعطاء تعتد حيث شاءت روي ذلك عن علي وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم قال ابن عباس المسخت هذه الآية عدتها عند أهله وسكتت في وصيتها وان شاءت خرجت لقول الله تمالى (فان خرجن فلا جناح عليكم فيا فعلن في أنفسهن من معروف) قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شاءت رواها أبو دارد

ذكرناه ولانه زال فراشه عنها قبل موته فلم يلزمها استبراء من أجله كغير أم الولد اذا باعها ثم مات وتبني على عدة أمة ان كان طلاقها بائما أو كانت متوفى عنها ، وان كانت رجمية بنت على عدة حرة على مامضي ، وإن بانت من الزوج قبل الدخول بطلاق أزبانت بموتزوجها أو طلاقه بعدالدخول فقضت عدته ثم مات سيدها فعلبها الاستبراء لانها عادت الى فراشه ، وقال ابو بكر لايلزمها استبراء الا أن يردها السيد الى نفسه لان فواشه قد زال بتزويجها ولم يتجدد لها مايردها اليه فأشبهت الامة غير الموطوءة

(فصل) فان مات زوجها و سيدها ولم تعلم أيم ما مات أولا فعلى قول أبي بكر ليس عليها استبر اءلان فراش ميدهاقدزال عنها ولم تعداليه وعليهاأن تعتدلو فاةزوجهاعدة الحرائر ولانه يحتمل أنسيدها مات أولا ثم مات زوجها وهي حرة فازمها عدة الحرة لتخرج من العدة بيقين ، وعلى القول الآخر ان كان بين موتهما شهران وخمسة أيام فما دون فايس علمها استبراء لان السيد ان كان مات أولا فقدمات وهي زوجته ، وان كانمات آخراً فقدمات وهي معتدة وليس علمها استبراء في ها ثين الحالتين وعلمها أن تعتد بعد موت الآخر منهما عدة الحرة لما ذكرناه وان كان بين موتهما أكثر من ذلك فعلها بعد موت الآخر منهما أطول الاجلين منأربعة أشهر وعشر واستبراء بحيضة لانه يحتمل ان يكون السبد مات أولا فيكون علمها عدة الحرة من الوفاة و يحتمل انه مات آخراً بعد انقضاء عدتها من الزوج وعودها الى فراشه فلزمها الاستبراء بحيضة فوجب الجنم بينهما ليسقط الفرض بيقين قال ابن عبدالبروعلى هذا جميع القائلين من العلماء بأن عدة الامة من سيدها بحيضة ومن زوجها شهران وخمس ليال فان جهل مابين موتهما فالحكم فيه كما لو علمنا ان بينهما شهرين وخمس ليال احتياطا لاسقاط الفرض بيقين كما أخذنا بالاحتياط في الايجاب بين عدة حرة وحيضة فيما اذا علمنا أن بينهما

وَيُطْلِنَهُوا وَاللَّهُ لِهِ اللَّهُ فِي بِيتِكُ ﴾ ولم تكن في بيت يملكه زوجها وفي بمضالفاظه « اعتدي في البيت الذي آناك فيه نعي زوجك » وفي الفظ « اعتدي حيت أماك الحبر » فان آناها الحبر في غير مسكنها رجِّءت الى مسكنها أو اعتدت فيه وقال سعيد بن المسيب والنخمي لانبرح من مكانها الذي أناهافيه نعي زوحها أتباعا للفظ الخبر الذي رويناه

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام «امكَّثي في بيتك » واللفظ الآخر قضية في عين والمراد به هذا فان قضايا الاعيان لاعموم الهاثم لا يمكن حمله على العموم فانه لايلزمها الاعتداد في السوق والطريق والبرية إذا أناها الحبر وهي فيها

﴿مسئلة﴾ (إلا أن تدُّو ضرورة إلى خروجها منه بأن يحولها مالكه أو نخشي على نفسها) وجملة ذلك أنها إذا خانت هدماً أو غرقاً أوعدواً أونحو ذلكأوحولها صاحب المنزل الحكونه عارية « المغني والشرح الكبر» « الجزء التاسع »

شهرين وخمس ليال وقول أسحاب الشافعي في هذا القول مثن قولنا وكذلك قول أبي حنيفة وأصحابه الا أنهم جعلوا مكار الحيضة ثلاث حيضات بناء على أصلهم في استبراء أم الولد

وقال ابن المنذر حكمها حكم الاماء وعليها شهران وخمسة أيام ولا أنقلها الى حكم الحرائر الا باحطة ان الزوج مات بعد المولى ، وقيل ان هذا قول ابي بكر عبد العزيز أيضاً والذي ذكرناه أحوط. فأما الميراث فانها لاترث من زوجها شيئاً لان الاصل الرق والحرية مشكوك فيها فلم ترث مع الشك والفرق بين الارث والعدة أن ايجاب العدة عليها استظهار لاضرر فيه على غيرها وايجاب الارث اسقاط لحق غيرها ولان الاصل تحريم النكاح عليها فلا يزول الا بيقين والاصل عدم الميراث لها فلا ترث الا بيقين فان قيل أفايس المفقود اذا ماتت زوجته وقف ميراثه منها معالشك في ارثه قانا الفرق بينه ما أن الاصل هينا الرق والشك في زواله وحدوث احال التي يرث فيها والمفقود الاصل حياته والشك في موته وخروجه عن كونه وارثا فافترقا

(مسئنة) قال (وإن أعنق أم ولده أو أمة كان يصيبهــا لم تنكح حتى تحيض حيضة كاملة وكذلك ان أراد أن يزوجها وهي في ملــكه استبرأها بحيضه ثم زوجها)

لا يختلف المذهب في أن الاستبراء ههنا بحيضة في ذات القروء وهو قول الشافعي وهو قول الزهري والبوري فيمن اراد تزويج أمة كان يصيبها ، وقال أصحاب الرأي ليس عايبها استبراء لان له بيعها فكان له تزويجها كالتي لا يصببها ، وقال عطاء وقتادة عدتها حيضتان كعدة الامن المطلقة وانا انبها فراش لسيدها فلم يجز أن تنتقل الى فراش غيره بغير استبراء كما لو مات عنها ولان هذه موطوءة وطناً له حرمة فلم يجز أن تنتقل الاستبراء كالموطوءة بشهة وهذا لأنه اذا وطمها

وجع فيها أو باجارة انقضت مدتها أومنعها السكني تعدياً أو امتنع من اجارته أوطاب به أكثر من احر المثل أو لم تجد ما تكبري به أولم تجد إلا من ما الها فالها ان تنتقل لا نها حال عذر ولا يلزمها بذل أجرة المسكن وانما الواجب عليها السكني لا تحصيل المسكن وإذا تمذرت السكني سقطت وتسكن حيث شاءت ذكره العاضي وذكر أبو الخطاب أنها تنتقل إلى افرب ما يمكنها النفلة اليه وهو مذهب الشافعي لا نه قرب إلى موضع الوجوب أشبه من وجبت عليه الزكاة في موضع لا يجد فيه أهل المهمان فانه ينقلها إلى موضع مجدهم فيه

و ثنا أن الواجب سقط لعذر ولم يرد الشرعله ببدل فلايجب كالو سقط الحج للمجز عنه وفوات شرط والمعتكف اذا لم يقدر على الاعتكاف في المسجد ولان ما ذكروه اثبات حكم بلا نص ولا منى نص قان معنى الاعتداد في بيتها لا يوجد في السكنى فيا قرب منه ويارق أهل السهان قان الفصد نفم الاقرب وفي نقالها الى أقرب موضع مجده نفع الاقرب

سيدها اليوم ثم زوجها فوطئها الزوج في آخر اليوم أفضى الى اختلاط المياه وامتزاج الانساب وهذا لا يحل و يخالف البيع فنها لاتصير به فراشاً ولا يحل لمشتريها وطؤها حتى يستبرئها فلا يفضي الى اختلاط المياه ولهذا يصح في المعتدة والمزوجة بخلاف التزويج

(فصل) فان لم تكن من ذوات القروء فاستبراؤها بما ذكرنا في ام الولد على ماشر حناو مفهوم كلام الخرقي انها إذا كانت أمة لا يطؤها سيدها: لم يلزمها استبراء لانها ليست فراشاً لسيدها فلم يلزمها الاستبراء كالمزوجة والمعتدة ولات تركها للاستبراء لا يفضي الى اختلاط المياه وامتزاج الانساب بخلاف الموطوءة

(فصل) وان مات عن أمة كان يصيبها فاستبراؤها بما ذكرنا في أم الولد لانها فراش لسيدها فأشبت ام الولد الا أنها اذا كانت من ذوات القروء فستبراؤها بحيضة و حدة رواية واحدة لانها لاتصير حرة

(فصل) وان أعتق أم ولده أو أمته التي كان يصيبها أو غيرها ممن تحل له اصابتها فله أن يتزوجها في لحال من غير استبراء لان النبي علي أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها

وقال النبي عَيَّظِيَّةٍ « ثلاثة يوفون أجرهم مرتين : رجل كانت له أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعديمها ، ثم أعتقها وتزوجها »ولم يذكر الاستبراء ولان الاستبراء لصيانة مائه وحفظه عن الاختلاط بماء غيره ولا يصان ماؤه عن مائه ولهذا كان له أن ينزوج مختامته في عدتها

وقد روي عن احمد في الامة التي لا يعنؤها: إذا أعتقها لا يتزوجها بغير استبراء لانه لو باعها لم أنحل للمشتري بغير استبراء . والصحيح انه يحل له ذلك لانه يحلله وطؤها بملك الممين فكذلك بالمكاح كالتي كان يصيبها ولان النبي علي أعتق صفية وتزوجها ولم ينقل انه كان أصابها .

(فصل) ولا سكنى للمتوفى عنها اذا كانت حائلا رواية واحدة وان كانت حاملا فعلى روايتين ، وللشافعي فيها قولان (أحدهم) لها السكنى لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج) فنسخ بعض المدة وبقي باقبها على الوجوب ولان النبي وللتيليقية أمر فريعة بالسكنى في بيتها من غير استئذان الورثة ولو لم تجب السكنى لم يكن لها أن تسكن الاباذنهم كما أنها ليس لها أن تتصرف في مال زوجها بغير اذنهم

ولنا أن الله تعالى انما جعل للزوجة ثمن النركة أو ربعها وجعل باقيها لسائر الورثة والمسكن من التركة فوجب أن لاتستحق منه أكثر من ذلك ، وأما اذاكانت حاملا وقائما لها السكنى فلانها حامل من زوجها فوجبت لها السكنى قياسا على المطلقة فأما الآية التي احتجوا بها فأنها منسوخة ، وأما أمر النبي ويتنافخ فريعة بالسكنى فقضية في عين بحتمل أن رسول عَيْنَالِيّهُ علم أن الوارث يأذن في ذلك أو تكون السكنى واحبة عليها ويتقيد ذلك بالامكان واذن الوارث من جملة ما يحصل به الامكان فاذا قلنا الها

والحديث الآخر يدل على حلم اله بظاهره لدخولها في العموم. ولانها تحسل لمن تزوجها سواه فله أولى. ولانه لو استبرأها ثم أعتقها وتزوجها في الحال كانجائزاً حسناً فكذلك هذه فنه تارك لوطئها ولان وجوب الاستبراء فيحق غيره أنما كان لصيانة مائه عن الاختلاط بغيره ولا يوجد ذلك ههنا وكلام احمد محول على من اشتراها ثم تزوجها قبل أن يستبرمها

(فصل) وان اشترى أمة فأعتقها قبل استبرائها لم يجز أن يتزوجها حتى يستبرئها وبهذا قال الشافعي وقال أسحاب الرأي له ذلك. ويحكى ان الرشيد اشترى جاربة فتاقت نفسه الى جماعها قبل استبرائها فأحره أبويوسف أن يعتقها وبتزوجها ويطأها. قال أبو عبد الله وبلغني ان المهدي اشترى جاربة فأعجبته فقيل له اعتقها وتزوجها. قال أبوعبدالله سبحان الله سأعظم هذا؟ أبطلوا الكتاب والسنة جعل الله على الحرائر العدة من أجل الحمل فايس من اجرا الحمل فقرج يوطأ يشتريه تم يعتقها على المكان وسن رسول الله على الله على المكان فيتزوجها في طؤها يطؤها رجل اليوم ويطؤها الآخر غداً فن كانت حاملا كيف يصنع؟ هذا نقض الكتاب والسنة. قال النبي على الميالية في المحال الحامل حتى تضع ولا غبر الحامل حتى تحيض» وهذا الكتاب والسنة. قال النبي على المحال المنابع على المحاديث كيفاية مع ماذكرنا فيا قبل قبح الله هذا وقبح من يقوله. وفيا نبه عليه أبوعبد الله من الإحاديث كيفاية مع ماذكرنا فيا قبل هذا الفصل

اذا ثبت هذا فايس له تزويجها لغيره قبل استبرائها اذا لم يعتقها لأنها ممن يجب استبراؤها فلم يجز أن يتزوج كالمعتدة وسواء في ذلك المشراة من رجل يطؤها او من رجل قد استبرأها ولم يطأها أو ممن لا يمكنه الوطء كالصبي والمرأة والمجبوب. وقل الشافعي اذا اشتراها ممن لا يطؤها فله تزويجها سواء أعتقها أو لم يعتقها وله أن ينزوجها اذا اعتقها لانها ليست فراشاً وقد كان لسيدها تزويجها قبل

السكنى فهي أحق بسكنى المسكن الذي كانت تسكنه من الورثة والغرماء من رأس مال المتوفى ولا يباع في دينه بيعا يمنها السكنى حتى تقضي العدة وجهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء وان تعذر ذلك المسكن فعلى الوارث أن يكتري لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل أجبره الحاكم وليس لها أن تنتقل الا لعذر كما ذكرنا ، وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يجز لان السكنى ههنا يتعلق بها حق الله سبحانه وتعالى فلم يجز اتفاقها على ابطالها بخلاف سكنى النكاح فانه حق لها ولان السكنى ههنا من الاحداد فلم يجز الانفاق على تركها كسائر خصال الاحداد وليس لهم اخراجها لا ان تأتي بفاحشة مبينة لقول الله تعالى (لانخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأنين بفاحشة مبينة) وهو أن يطول لسأنها على أحمائها وتؤذيهم بالسب ونحوه روي ذلك عن ابن عباس وهو قول الاكثرين وقال ابن مسود والحسن هي الزنا لقول الله تعالى (واللاتي يأنين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) واخراجهن هو لاقامة حد الزنا ثم ترد الى مكما ها

بيعها فجاز ذلك بعد بيعها . ولانها لو عتقت على البائع باعتاقه أو غيره لجاز لكل أحد نكاحها فكذلك اذا أعتقها المشري

ولذا عوم قوله عليه السلام « لا توطأ حائل حى تستبرأ بحيضة » ولانها أمر يحرم عليه وطؤها قبل استبرائها فحرم عليه تزويجها والبزوج بها كا او كان بائعها يطؤها . فأما ان أعتقها في هذه الصورة فله تزويجها لغبره لانها حرة لم تكن فراشاً فأبيت لها النكاح كا او أعتقها البائع وفارق الموطوءة فنها فراش يجب عايها استبراء نفسها اذاعتقت فحرم عليه النكاح كالمعتدة وفارق مااذاأراد سيدها نكاحها فانه لم يكن اه ولان هذا يتخذ حيلة على الطال الاستبراء فمنع منه مخلاف تزويجها لغيره

(فصل) وإذا كانت امة يطؤها فاستبرأها ثم اعتقها لم يلزمها استبراء لانها خرجت عن كونها فراشا باستبرائه لها وان باعها فأعتقها المشتري قبل وطئها لم يحتج الى استبراء لذلك وان باعها قبل استبرائها فعلها استبراء نفسها وان مضى بعض باعها قبل استبرائها فعلها استبراء في ملك المشتري لزمها اتمامه بعد عقها ولاينقط بانتقال الملك فها لانها لم تصر فراشاً للمشتري ولم يلزمها استبراء باعتاقه

(فصل) واذا كانت الامة بين شريكين فوطئاها لزمها استبراءان. وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين يلزمها استبراء واحد لان القصد معرفة براءة الرحم ولذلك لا بحب الاستبراء باكثر من حيضة واحدة وبراءة الرحم تعلم باستبراء واحد

ولنا أنهما حقان مقصودان لآدميين فلم يتداخلا كالعدتين ولانهما استبراءان من رجلين فاشبها العدتين وما ذكروه يبطل بالعدتين من رجلين

ولذا أن الآية تفتضي الاخراج من المسكن وهذا لا يتحقق فيما قالاه ، وأما الفاحشة فهي اسم الزنا وغيره من الافوال الفاحشة يقال أفحش الرجل في قوله ولهذا روي عن النبي عليه وأنه قالت له الزنا وغيره من الافوال الفاحشة يقال أفحش الرجل في قوله ولهذا روي عن النبي عليه وألم الله الله عائشة ان الله لا عائشة ان الله لا يحب الفحش ولا النفحش ولا النفحش ولا النفحش أدا ثبت هذا فان الورثة يخرجونها عن ذلك المسكن الى مسكن آخرمن الدار ان كانت كبيرة تجمعهم فان كانت لا تجمعهم أو لم يمكن نقامها الى غيرها في الدار أو لم يتخلصوا من الدار ان كانت كبيرة تجمعهم فان كانت لا تجمعهم أو لم يمكن نقامها الى غيرها في الدار أو لم يتخلصوا من أذاها بذلك فالهم نقلها وقال بمض أصحابنا ينتقلون هم عنها لان سكناها واجب في المسكن وليس بواجب عليهم والنص يدل على أنها تخرج فلا يعرج على ما خالفه ولان الفاحشة منها فكان الاخراج الها ، وان كان أحماؤها هم الذين يؤذونها ويفحشون عليها نقلوهم دونها فانها لم تأت بفاحشة فلا تخرج عقت عاصعه باسكانها عقتى النص ولان الذنب لهم فيخصون بالاخراج ، وان كان المسكن الهير الميت فيتبرع صاحبه باسكانها فيه لزمها الاعتداد به ، وان أبي أن يسكنها الا بالاجرة وجب بذلها من مال الميت الا أن بتبرع انسان فيه لزمها الاعتداد به ، وان أبي أن يسكنها الا بالاجرة وجب بذلها من مال الميت الا أن بتبرع انسان

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن ملك امة لم يصبها ولم يقياما حتى يستبر ثمها بعد تمام ماكه لها بحيضة ان كانت بمن تحيض او بوضع الحمل ان كانت حاملا او بمعنى ثلاثة اشهر ان كانت من الآيسات او من اللائي لم يحضن)

وجملته أن من ملك أمة بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة والارث وغير ذلك لم يحل له وطؤها حتى يسنبرنها بكراكانت أو ثيباً صغيرة كانت أوكبيرة بمن تحمل أوممن لاتحمل وبهذا قال الحسن وابن سيرين وأكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي واصحاب الرأي وقال ابن عمر لايجب استبراء البكر وهو قول داود لان الغرض بالاستبراء معرفة برايتها من الحل وهذا معلوم في البكر فلاحاجة الى الاستبراء وفل الليث ان كانت من لا محدل مثايها لم يجب استبراؤها لذلك، وقال عُمَانَ البِّتي يجب الاستبراء على البائع دون الشتري لانه لو زوجها لكان الاستبراء على المزوج دون الزوح كذلك هينا

و لنا ماروي أبو سعيد أن النبي عَمَلِيَّةٍ نهى عام أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع ولاغير حامل حتى تحيض رواه احمد في المسند وعن رويفع بن ثابت قال انني لاأقول الا ماسمعته من رسول الله عليه سمعته يقول «لايحل لامرى. يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على أمرأة من السيحتي يستمر عها بحيضة » رواه أبوداود وفي لفظ قال سمعت رسول الله عَلَيْكِيْدُ يوم خيير يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلايعاً جارية من السبي حتى يستبرئها بحيضة» رواه الاثرم ولانهماك جارية محرمة عليه فلم تحل له قبل استبرائها كالثيب التي محمل ولانه سبب موجب للاستبراء فلم يفترق الحال فيه بين البكر والثيب والتي تح. ل والتي لا تحمل

ببدلها ويلزمها الاعتداد به فان حولها مالك المـكان أو طلب أكثر من أجرالمثل فعلى الورئة اسكانها ان كان للميت تركة يستأجر لها به مسكن لانه حق لها يقدم على الميراث فان اختار ت النقلة عن المسكن الذي ينقلونها اليه فلها ذلك لان سكناها به حق لها وايس بواجب عليها فان السكن الذي كان تجب عليها السكني به هو الذي كانت تسكنه حين موت زوجها وقدسقطت عنها السكني بهوسواءكان المسكن الذي كانت به لا بويها أو لاحدهم أو لغيرهم ، وإن كانت تسكن في دارلها فاختارت الاقامة فيهاوالسكني بها متبرعة أو بأجرة تأخذها من التركة جاز وعلى الورثة بذل الاجرة اذا طلبتها وانطلبتأن تسكنها غيرها وتنتقل عنها فلها ذلك لانه ليس عليها أن نؤجر دارها ولا تميرها وعابهم اسكانها

(فصل) فأما اذا قلنا ليس لها السكني فتطوع الورثة باسكانها في مسكن زوجها أوالسلطان أو أجني نزمها الاعتداد به وان منعت السكني أو طلبوا منها الاجرة فلها أن تنتقل عنه الى غيره كما ذكرنا فيما أذا أخرجها المؤجر عند انقضاء الاجارة وسواء قدرت على الاجرة أو عجزت لانه انماتلزمها السكنى كالعدة قال أبو عبدالله قد بلغني ان العذراء تحمل فقال له بعض اهل المجلس نعم قد كان في جيراننا ؟ وذكر ذلك بعض أصحاب الشافعي وماذكروه يبطل بما اذا اشتراها من امرأة او صبي أو بمن تحرم عليه برضاع أوغيره وماذكره البتي لا يصح لان الملك قد يكون بالسبي والارث والوصية فلو لم يستبرئها المشتري أفضى الى اختلاط المياه واشتباه الانساب والفرق بين البيع والتزويج أن النكاح لايراد الا للاستمتاع فلا يجوز الا فيهن تحل له فوجب أن يتقدمه الاستبراء ولهذالا يصح تزويج معتدة ولامرتدة ولامجوسية ولاوثنية ولامحرمة بالرضاع ولا المصاهرة والبيع يراد لغير ذلك فصح قبل الاستبراء ولهذا صح في هذه المحرمات ووجب الاستبراء على المشتري لما ذكرناه فاما الصغيرة التي لا يوطأ مثلها فظاهر كلام الحرق تحريم قباتها ومباشرتها لشهوة قبل استبرائها وهو ظاهر كلام احمد وفي أكثر الروايات عنه قال تستبرأ وان كانت في المهد ؟ وروي عنه أنه قال ان كانت صغيرة بأي شيء تستبرأ اذا كانت من توطأ و تحبل فظاهر هذا أنه لا يجب استبراؤها اذا كانت من تحيض والابثلاثة أشهر ان كانت من توطأ و تحبل فظاهر هذا أنه لا يجب استبراؤها ولا تحوم مباشرتها

وهذا اختيار ابن أبي موسى وقول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس على تحريم ادليل فنه لانص فيه ولا معنى نص لان تحريم مباشرة الكبيرة انما كان لكونه داعيا الى الوطء الحرم أو خشية أن تكون أم ولد لغيره ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى الاباحة فأماه ن يمكن وطؤها فلاتحل قباتها ولا الاستمتاع منها بمادون الفرج قبل الاستبراء الاالمسبية على احدى الروايتين وقل الحسن لا يحرمهن المشتراة الافرجها وله أن يستمتع منها بماشاء مالم يمسلان النبي عليالله انما نهى عن الوطء ولانه تحريم للوطء مع ثبوت الملك فاختص بالفرج كالحيض

لا تحصيل المسكن ، وان كانت في مسكن لزوجها فأخرجها الورثة منه وبذلوا لها مسكنا آخر لم تلزمها السكنى بهولذلك ان أخرجت من المسكن الذي هي به أو خرجت لاي عارض كان ام تلزمها السكنى في موضع معين سواه سواه بذله الورثة أو غيرهم لانها انما يلزمها الاعتداد في بيتها الذي كانت فيه لا في غيره ، وكذلك اذا فلنا لها السكنى فتعذر سكناها في مسكنهاو بذل لهاسواه وان طلبت مسكما بأجرة أو بغيرها لام الورثة تحصيله ان خلف الميت تركة نني بذلك وتقدم على الميراث لانه حق على الميت فأشبه الدين، فان كان على الميت دبن بسترق تركته ضربت بأجرة المسكن لان حقها مساو لحقوق الغرماه و تستأجر بما يخصها موضعا تسكنه ، وكذلك الحكم في المطلقة اذ احجر على الزوج قبل أن يطاقها ثم طلقها فانها تضرب بأجرة المسكن كمدة العدة مع الغرماه اذا كانت عاملا فان قيل فهل لا يطاقها ثم طلقها فانها تضرب بأجرة المسكن كمدة العدة مع الغرماء اذا كانت عاملا فان قيل فهل لا قدمم حق الغرماء لانه أسبق في قلنا لان حقها ثبت عليه بغير اختياره فشارك الغرماء فيه كما لو أتلف المفلس مالا لانسان أو جنى عليه ، وإن مات وهي في مسكنه لم يجز اخراجها مفه لان حقها تعلق

ولنا أنه استبراء يحرم الوطء فحرم الاستحتاع كالعدة ولانه لايأمن من كونها حاملا من بائعها فتكون أم ولد والبيع باطل فيكون مستمتعاً بام ولد غيره وبهذا فارق تحريم الوطءللحيض فأما المسبية فظاهر كلام الخرقي تحريم مباشرتها فما دون الفرج لشهوة وهو الظاهر عن أحمد لان كل استبراء حرم الوطء حرم دواعيه كالعدة ولانه داعية الى الوطء المحرم لاجل اختلاط المياه واشتباه الانساب فأشبهت المبيعة ، وروي عن أحمد أنه لا يحرم لما روي عن ابن عمر أنه قال وقع في سهمي وم جلولا ، حارية كان عنقها الريق فضة فما ماكت نفسي ان قمت المها فقبلتها والناس ينظرون ولانه لانص في المسبية ولا يصح قياسها على المبيعة لأمها تحتمل أن تكون أم ولد للبائع فيكون مستمتعا بأم ولدغيره ومباشراً لمملوكة غيره والمسبية مملوكة له على كل حال وانما حرم وطؤها لئلا يسقى ماءه زرع غيره، وقول الخرقي بعد نمام ماكه لها يعني أن الاستبراء لايكون الا بعد ملك المشتري لجميعها ولو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحتسب الاستبراء الا من حين ملك باقيها ، وان ماكها ببيع فيه الخيار انبني على نقل الملك في مدته فان قاناً ينتقل فابتداء الاستبراء من حين البيع، وان قلنا لاينتقل فابتداؤه من حين انقطع الخيار ، وان كان البيع معيبًا فابتداء الخيار من حين البيع لان العيب لا عام نقل الملك بغير خلاف، وهل بتدأ الاستبراء من حين البيع قبل قبض أو من حين القبض بفيه وجهان (أحدهما) من حين البيع لان الملك ينتقل به (واشني) من حين القبض لان القصد معرفة براسها من ماء البائع، ولا يحصَّل ذلك مع كونها في يده، وإن اشترى عبده التاجر أمة فاستبرأها ثم صارت الى السيد حات له بغير استبراء لان ماكه ثابت على مافي يد عبده فقد حصل استبراؤها في ماكه ، وإن اشرى مكاتبه أمة فاستبرأها ثم صارت إلى سيده فعليه استبراؤها لانماكه تجدد عليها اذ ليس للسيد ملك على ما في يدمكاتبه الأأن تكون الجارية من ذوات محارم الميكاتب.

وبين المسكن قبل تملق حتوق الغرما، بعينه فكان حنها مقدما كحق المرتهن ، وإن طلب الغرما، بيع هذا المسكن و تنزك السكنى لها مدة العدة الم مجز لانها انما تستحق السكنى اذا كانت حاملا ومدة الحمل مجهولة فتصير كما لو باعها واستثنى نفعها مد بمجهولة ، وإن أراد الورثة قسمة مسكنها على وجه يضربها في السكنى لم يكن لهم ذلك، وإن أراد وا التعليم مخطوط من غير فنض ولا بناء جازلانه لاضرر عليها فيه (عصل) إدا قانا إنها تضرب مع الفرماء بقدر مدة عدتها فانها تضرب بمدة عادتها في وضع الحمل ان كانت حاملا وإن كانت مطلقة من ذوات القرء وقلنا لها السكنى ضربت بمدة عادتها في القرء فان الم تكن كانت حاملا وإن كانت مطلقة من ذوات القرء وقلنا لها السكنى ضربت بمدة عادتها في القرء فان الم تكن فلا عادة ضربت بغالب عادات النساء وهي تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر لكل قرء شهر او بما بقيم ن مدة حملها شيء لانه لا يمكن تأخير القسمة لحق النرماء فاذا ضربت بذلك فوافق الصواب لم يزد ولم ينقص استقر الحركم ويستأجر بما مجصل لها مكانا تسكنه فاذا تعذر ذلك مكنت حيث شاءت ، وإن كانت المدة أقل مما ضربت مثمل ان وضعت حماها استة أشهر أو تربصت

فقال أصحابنا تباح للسيد بغير استبراء لانه يصير حكمها حكم المكاتب ان رق رقت و ان عتق عتقت والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، و الاستبراء الواجب ههنا في حق الحامل بوضعه بلا خلاف و في ذات القروء بحيضة في قول أكثر أهل العلم ، وقال سعيد بن المسيب وعطاء بحيضتين وهو مخالف لا عديث الذي روينا و للمعنى فان المقصود معرفة براء تهامن الحمل وهو حاصل بحيضة و في الآيسة والتي لل يحض والتي ارتفع حيضها بما ذكرناه في أم الولد على مامضى من الخلاف فيه

(فصل) ومن ملك مجوسية أو وثنية فأسلمت قبل استبرائها لم تحل له حتى يستبرئها أو تتم ما بقي من استبرائها لما مضى ، وأن استبرأها ثم اسلمت حلت له بغير استبرائها ، وقال الشافعي لاتحل له حتى تجدد استبراءها بعد اسلامها لان ملكه تجدد على استمتاعها فأشبهت من تجدد ملكه على رقبها

ولذ قوله عليه السلام «لا توطأ حائل حى تستبراً بحيضة» وهذا ورد في سبايا اوطاس وكن مشركات رلم يأمر في حقهن بأكثر من حيضة ولانه لم يتجدد ما كدعام اولا أصابها وطرمن غيره فلم يلزمه استبراؤها كالوحلت المتبراء الما وجب كيلا فيضي الى اختلاط المياه و امتزاج الانساب و مظنة ما تجدد اللث على رقبتها ولم يوجد، ولو باع أمته ثم ردت عليه بفسخ أو اقالة بعد قبضها أو افتراقهما لأمه استبراؤها لانه تجديد ملك سواء كان المشتري لها امرأة أوغيرها، فان كان ذلك قبل افتراقها أو قبل غيبة المشتري بالجارية ففيها روايتان (احداهما) عليه الاستبراء وهو مذهب الشافعي لانه تجديد ملك بالشافعي لانه المستبراء مع تعين البراءة

(فصل) وإذا زوج الرجل أمته فطلقها الزوج لم يلزم السيد استبراؤها و لدكن ان طلقت بعد الدخول

ثلاثة قروء في شهر بن فعليها رد الفضل وتضرب فيه بحصتها منه ، وإن طالت العدة أكثر من ذلك مثل أن وضعت حملها في عام أو رأت ثلاثة قروء في نسف عام رجعت بذلك على الغرماء كما يرجمون عليها في صورة النقص ، ويحتمل أن لا ترجم به وتكون في ذمة زوجها لاننا قدرنا ذلك مع تجويل الزيادة فلم يكن لها الزياة عليه

ه مسئلة ﴾ (ولا تخرج ليلا وتخرج نهاراً لحوائجها سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها)

لما روى جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فرجت تجذ نخلها فلفيها رجل فنهاها فذكرت ذلك لرسول الله ويتالين وأبو داود، وفقال « اخرجي فجذي نخلك الملك أن تصدقي منه أو تفعلي خيرا » رواه النسائي وأبو داود، ووى بحاهد قال استشهد رجال يوم أحد فجاء نساؤهم رسول الله ويتالين وقان يا رسول الله نستوحش باليل أفنهيت عند إحدانا فاذا أصبحنا بادرنا الى بيوتنا ? فقال رسول الله ويتالين « تحدثن عنداحداكن (المغني والشرح السكبير) (الجزء التاسع)

أو مات عنها فعليها العدة و لو ارتدت أمته أو كاتبها ثم أسلمت الرتدة و عجزت المكاتبة حلت لسيدها بغير استبراء وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي يجب عليه الاستبراء في هذا كله لانه زال ماكه عن استمتاعها ثم عاد فأشبهت المشتراة

ولنا الله يتجدد مامكه عليها فأشبهت المحرمة اذا حلت والمرهونة اذا فمكت فأنه لاخلاف في حامها بغير استبراء ولإن الاستبراء شرع لمغنى مظنته تجدد الملك فلايشرع مع تخلف المظنة والمعنى

(فصل)وان اشترى أمةمزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول لم تبح بغير استبراء نصعليه أحمد وقال هذه حيلة وضعها أهل الرأي لابد من استبراء

ووجه ذلك ان هذه تجدد الملك فيها ولم يحصل استبراؤها في ملكه فلم تحل بغير استبراء كالولم تكن مزوجة ولان اسقاط الاستبراء همنا ذريعة الى اسقاطه في حق من أراد اسقاطه بأن يزوجها عند بيعها ثم يطلقها زوجها بعد تمام البيع والحيل حرام . فاما ان كان الزوج دخل بها ثم طلقها فعليها العدة ولا يلزم المشتري استبراؤها لان ذلك قد حصل بالعدة ولانها لو عتقت لم يجب عليهامع العدة استبراء ولانها قد استبرأت نفسها ممن كانت فراشاً له فأجزأ ذلك كما لو كانت استبرأت نفسها من سيدها اذا كانت خالية من زوج . وإن اشتبراها وهي معتدة من زوجها لم يجب عليها استبراء لانها لم تكن فراشا السيدها وقد حصل الاستبراء من الزوج بالعدة ولذلك لوعتقت في هذه الحال لم يجب عليها استبراء و قال أبو الخطاب في المزوجة هل يدخل الاستبراء في العدة ؟ على وجهين

وقال انقاضي في المتدة يلزم السيد استبراؤها بعد قضاء العدة ولا يتداخلان لانهما من رجلين ومفهوم كلام أحمد ماذكرناه أولا لانه علل فياقبل الدخول بأنها حيلة وضعها أعل الرأي ولا يوجد ذلك ههنا . ولا يصح قوطم ان الاستبراء من رجلين فان السيدههنا ليس له استبراء

(فصل) وان كانت الامة لرجاين فوطئاها ثم باعاها لرجل أجزأه استبراء واحدلانه يحصل به

حتى إذا أردتن فاترُّب كل واحدة الى بيتها »وليس لها المبيت في غير بيتها ولا الخروج ليلاالالضرورة ولان الليل مظنة الفساد بخلاف النهار فنه مظنة قضاء الحوائج والمماش وشراء ما يُمتاج اليه ، وإن وهجب عليها حق لا يمكن استيفاؤه الا بهاكاليمين والحد وكانت ذات خدر بعث اليها الحاكم من بستوفي الحق منها في منزلها ، وإن كانت برزة حاز احضارها لاستيفائه وترجع إلى منزلها إذا فرغت

(نصل) والأمة كالحرة في الاحداد والاعتداد في منزلها إلا أن سكناها في العدة كسكناها في حياة زوجها للسديد امساكها نهاراً ويرسلها ايلا فان أرسلها ليلاونهاراً اعتدت زمانها كله في المنزل وعلى الورثة اسكانها كالحرة سواء .

(فصل) والبدوية كالحضرية في الاعتداد في المنزل الذي ماث زوجها وهي ساكنة فيه فان انتقات الحلة انتقلت معهم لانها لا يمكنها المقام وحدها،وإن انتقل غير أهاما لزمها المقام مع أهاما ، وإن انتقل

معرفة البراءة . فان قيل فلو أعتقها لأ لزمتموها استبراءين قلنا وجوب الاستبراء فيحق الم-تقة معلل بالوطء ولذلك لو أعتقها وهي ممن لإيطؤها لم يلزمها استبراء وقد وجد الوطء من اثنين فلزمها حكم وطثهما وفي مسئلتنا هومعلل بتجديد الملك لاغير ولهذا بجبعلى المشتري الاستبراء سواء كان سيدها يطؤها أو لم يكن و الملك واحد فوجب أن يتجدد الاستبراء

(فصل) واذا اشترى الرجل زوجته الامة لميلزمه استبراؤها لانها فراش له فلميلزمه استبراؤها من مائه لكن يستحب ذلك ليعلم هل الولدمن النكاح فيكون عايه ولاء له لا له عتق بملكه له ولا تصير به الامة ام ولد، ومتى تبين به الامة ام ولد، وملك بمينه فلا يكون عليه ولاء تصير به الامة م ولد، ومتى تبين حملها فله وطؤها لا نه قد علم الحمل و زال الاشتباه

(فصل) وان وطيء الجارية التي يلزمه استبراؤها قبل استبرائها أثم والاستبراء باق بحاله لانه حق عليه فلا يسقط بعدوانه . فان لم تعلق منه استبرأها بما كان يستبرئها به قبل الوطء وتبني على ما ضي من الاستبراء وان علقت منه فتى وضعت حملها استبرأها بحيضة ولا يحل له الاستمتاع منها في حال حملها لانه لم يستبرئها وان وطئها وهي حامل حملا كان موجوداً حين البيع من غير البائع فتى فضعت حماها انقضى استبراؤها . قال أحمد : ولا يلحق بالمشتري ولا يتبعه ولكن يعتقه لانه قد شرك فيه لان الماء يزيد في الولد

وقد روى ابو داود باسناده عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر بامرأة مجمح (') على باب فسطاط فقال « لعله يريد أن يلم بها » فقالوا نعم ، فتال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد همت ان ألعنه لعناً يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له او كيف يستخدمه وهو لا يحل له » ومعناه انه ان استلحقه وشركه في ميراثه لم يحل له لانه ليس بولده وان اتخذه مملوكا لم يحل

(۱) هي المرأة الحبسلي قد قاربت الولادة

> أهاما انتقلت معهم الا أن يبقى من الحلة من لا تخاف على نفسها معهم فتخير بينالاقامةوالرحيل،وان هرب أهلما فخافت هربت معهم فان أمنت أقامت لقضاء العدة في منزلها

> (فصل) فان مات صاحب السفينة وامرأته في السفينة ولها مسكن في البر فح كمها حكم المسافرة في البر على ما نذكره ، وإن لم يكن لها مسكن سواها وكان لها فيها بيت يمكنها السكنى فيمه بحيث لا تجتمع مع الرجال وأمكنها المفام فيه بحيث تأمن على نفسها ومعها محرمها لزمها أن تستد به ، وإن كانت ضيقة وليس معها محرمها أولا يمكنها الاقامة فيها إلا بحيث تختلط بالرجال لزمها الانتقال عنها إلى غيرها هي مسئلة ﴾ (وإن أذن لها زوجها في النقلة إلى بلد للسكنى فيه فات قبل مفارقة البنيان لزمها العود إلى منزلها ، وإن مات بعده فامها الحيار بين البلدين)

إذا أذن للمرأة زوجها في النقلة من بلد إلى بلدأو من دار إلى دار أخرى فمات قبل انتقالها من الدار وقبل خروجها من البلدلزمها الاعتداد في الداروكذلك ان مات قبل خروجها من الدار لا نها بيتها وسوا ممات قبل نقل له لأنه قد شرك فيه لكون الوطء يزيد في الولد، وعن ابن عباس قال . نهى رسول الله علي عن وطء الحبالي حتى يضعن مافي بطونهن . رواه النسائي والترمذي .

(فصل) ومن أراد بيع أمتـ ه فان كان لايطؤها لم يلزمه استبراؤها لـ كن يستحب ذلك ليعلم خلوها من الحمل فيكون أحوط المشتري وأقطع للنزاع. قال احمد وانكانت لامرأة فاني أحب أن لا تبيعها حتى تستبرئها بحيضة فهو أحوط لها، وإن كان يطؤها وكانت آيسة فايس عليه استبراؤها لان انتفاء الحمل معلوم ، وأن كانت ممن تحمل وجب عايه استبراؤها ربه قال النخمي والثوري. وعن احمد رواية أخرى لايجب عليه استبراؤها وهو قول أبيحنيفة ومالك والشافعي لان عبدالرحمن بن عوف باع جارية كان يطؤها قبل استبرائها، ولان الاستبراء على الشتري فلا يجب على البائع فان الاستبراء في حق الحرة آكد ولا يجب قبل النكاح وبعده كذلك لايجب في الامة قبل البيع وبعده ولنا ان عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جارية كان يطؤها قبل استبرائها فروى عبدالله ابن عبيد بن عمير قال باع عبد ارحمن بن عوف جارية كان يقع عليها قبل ان يستبرعها فظهر بها حمل عند الذي اشتراها فخاصموه الى عمر فقال له عمر كنت تقع علمها ؟ قال نعم قال فبعتها قبل ان تستبرئها ؟ قال نعم ، قال ما كنت لذلك بخليق قال فدعا القافة فنظروا اليه فألحقوه به ولانه يجب على المشتري الاستبراء لحفظ مائه فكذاك البائع ولأنه قبل الاستبراء مشكوك في صحة البيع وجوازه لاحمال ان تكون ام ولد فيجب الاستبراء لازالة الاحمال فان خالف وباع فالبيع صميح في الظاهر لان الاصل عدم الحمرُ ولان عمر وعبد الرحمن لم يحكما بفساد البيع في الامة التي باعها قبل استبرائها الا بلحاق الولد به ، ولو كان البيع باطلا قبل ذلك لم. يحتج الى ذلك ، رذكر أصحابنا الروايتين في كل أمة يـ وها من غير تفريق بين الآيسة وغيرها، والاولى ان ذلك لا يجب في الآيسة

متاعها من الدارأ وبعده لا نهامسكنها مالم تنتقل عنها وان مات بعدا نتقالها إلى الثانية اعتدت فيها لا نهامسكنها وكذلك انمات بعدوصولها إلى البلدالآخرعلي قياس ذلك، وانهات وهي بينهما فهي مخيرة لانها لامسكن لهامنهما فان الأولى خرجت عنها منتقلة فخرجت عن كو نها مسكناً لها والثانية لم تسكن بها فعما سوا. وكذلك أن مات بعد خروجهامن البلد لما ذكرنا وقيل يلزمهاالاعتدادفي الثانية لانهاالمسكن الذي أذن لهازوجهافي السكني بهوهذا يمكن في الداربن، فأما إذا كاماً بلد من لم يلزمها الانتقال إلى البلد الثاني بحال لانها إنما كانت تنتقل لغرض زوجها في صحبتها إيا. وإقامتها معه فلو ألزمناها ذلك بعد، و نه لـكلفناهاالسفر الشاق والتغرب عن وطنها وأهلها والمقام مع غير محرمها والمخاطرة بنفسها مع فوات الغرض وظاهر حال الزوج أنه لوعلم أنه يموت لما نقلها فصارت الحياة مشروطة في النقلة. فأما ان انتقات إلى الثانية ثم عادت إلى الأولى لنفل متاعها فمات زوجها وهي بها فعليها الرجوع إلى الثانية لانها صارت مسكنها بانتقالهااليهاوا عادت الى الاولى لحاجة والاعتبار بمكنها دون موضعها ، وان مات وهي في الثانية فقالت أذن لي زوجي في السكني بهذا

الن علة الوجوب احتمال الحمل وهو وهم بعيد والاصل عد به فلا نثبت به حكما بمجرده

(فصل) وأذا اشترى جارية فظهر بها حمل لم يخل من أحوال خمسة (أحدها) ان يكون البائع أقر بوطمًا عند البيع او قبله وأتت بولد لدون ستة أشهر او يكون البائع ادعى الواه فصدة المشتري فان الولد يكون للبائع والجارية ام ولد له والبيع باطل

(الحال الثاني) ان يكون احدهما استبرأها ثم أتت بولد لأ كثر من ستة أشهر من حين وطمًا

لشتري فالولد للمشتري والجارية ام ولد له

(الحال الثالث) أن تأتي به لأكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولأ قل من ستة أشهر منذ وطمع المشتري فلا يلحق نسبه بواحد منها ويكون ملكا للمشتري ولا يملك فسخ البيع لان الحمل تجدد في ملكه ظاهراً فان ادعاه كل واحد منها فهو المشتري لانه ولد في ملكه مع احتمال كونه منه ، وان ادعاه البائع وحده فصدقه المشتري لحقه وكان البيع باطلا وان كذبه فالقول قول المشتري في ملك الولد لان الملك انتقل اليه ظاهراً فلم تقبل دعوى البائع فيما يبطل حقه كما لو أقر بعد البيع ان الجارية مغصوبة او معتقة وهل يثبت نسب الولد من البائع ؟ فيه وجهان

(أحدهما) يثبت لانه نفع للولد من غير ضرر على المشتري فيقبل قوله فيه كما لو أقراولده بمال (والثاني) لايقبل لان فيه ضرراً على المشتري فانه لو أعتقه كان ابوه أحق بميراثه منه ولذلك

لو أقر عبدان كل واحد منها انه اخو صاحبه لم يقبل الا ببينة

(الحال الرابع) أن تأتي به بعد ستة أشهر مذوطئها المشتري قبل استبرائها فنسبه لاحق بالمشتري فان ادعاه البائع فاقر له المشتري لحقه و بطل البيعوان كذبه فالقول قول المشتري، وان ادعى كل واحد منهما أنه من الآخر عرض على القافة فالحق بمن ألحقته به لحديث عبد الرحمن بن عوف ولانه

المكان وأنكر ذلك الورثة أو قالت إنما أذن لي زوجي في المجيء اليه لافي الافامة به وأنكر ذلك لورثة فالقول قولها لانها أعرف بذلك منهم، وكل موضع قلنا يلزمها السفر عن بلدها فهو مشروط بوجود محرم يسافر منها والامن على نفسها لقول رسول الله عِلَيْتِيَاتُيْرُ ﴿ لَا يَحِلَ لَامْ أَهْ تَؤْمَنَ بِاللهُ واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم من أهلها ﴾ أو كما قال

﴿ مسئلة ﴾ (وان سافر بها فمات في الطريق وهي قريبة لزمها العود)

لانها في حكم الاقامة وان تباعدت خيرت بين البلدين لان البلدين تساويا فكانت الحيرة اليها فيا الصلحة لها فيه لانها أخبر بمصلحتها .

(فصل) وان أذن لها زوجها في السفر لغير النقلة فخرجت ثم مات زوجها فالحكم في ذلك كالحكم في سفر الحج على مانذكره من التفصيل وإذا مضت إلى مقصدها فالها الاقامة حتى تقضي ماخرجت اليه وتنقضي حاجتها من تجارة أو غيرها فانكان خروجها لنزهة أوزيادة ولم يكن قدر لها مدة فا نها تقيم اقامة يحتمل كونه من كل واحد منهما وان ألحقته القافة بهما لحق بهما وينبغي ان يبطل البيع وتكون أم ولد للبائع لاننا نتبين أنها كانت عا: لا منه قبل بيعها

(الحال الخامس) اذا أتت به لاقل من ستة أشهر منذ باعها ولم يكن أقر بوطئها فالبيع صحيح في الظاهر والولد مملوك للمشتري فان ادعا البائع فلحكم فيه كما ذكرنا في الحال الثالث سواء

﴿ مَمَثُلَةً ﴾ قال (وتجتنب الزوجة المتوفي عنها زوجها الطيب والزينة والميتوتة في غير منزلها والكحل بالاعد والنقاب)

هذا يسمى الاحداد ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في وجوبه على المتوفى عنها زوجها الاعن الحسن فانه قال لايجب الاحداد وهو قول شذ به عن اهل العلم وخالف به السنة فلا يعرج عايه ويستوي في وجوبه الحرة والامة والمسلمة والذمية والكبيرة والصغيرة وقال أصحاب الرأي لا احداد على ذمية ولاصغيرة لانهما غير مكافتين

ولناعموم الاحاديث التي سنذكرها ولان غير المكافة تساوي المكافة فياجتناب المحرمات كالحز والزنا وانما يفترقان في الاثم فكذلك الاحداد ولان حقوق الذمية في النكاح كحقوق المسلمة فكذلك فعاعليها

(فصل) ولا احداد على غير الزوجات كام الولد اذا مات سيدها قال ابن المنذر لا أعلمهم يختلفون في ذلك وكذلك الامة التي يطؤها سيدها اذا مات عنها ولا الموطوءة بشبهة والمزيي بها لقول النبي عَلِيْكِيْنِيْ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعـة أشهر وعشراً » ولا احداد على الرجمية بغير خلاف نعلمه لانها في حكم الزوجات

المسافر ثلاثاً وان كان قدر لها مدة فلها إقامتها لأن سفرها بحكم اذبه فـكمان لها اقامة ماأذن لها فيه فاذا مضت مدتها أو قضت حاجتها ولم بمكنها الرجوع لخوف أوغيره أنمت العدة في مكا نهاوان أمكنها الرجوع لكن لا يمكنها الوصول الى منزلها حتى تنقضي عدتها ازمها الافامة في مكانها لان الاعتداد وهي مقيمة أولى من الاتيان به في السفر، وانكانت تصل وقد بقي من عدتها شيء لزمها المود لتأتى بالمدة في مكانها .

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ (وان أذن لها في الحج فاحر مت به ثم مات فخشيت فوات الحج مضت في سفرها وان لم تخش وهي في بلدها أو قرية يمكنها العود أقامت لتقضيالعدة في منزلها والا مضت في سفرها وان لم تكن أحرمت به أو أحرمت بعد موته فحكمها حكم من لم تخش الفوات)

وجملة ذلك أن المعتدة ليس لها أن تخرج الى الحج ولا غيره روي ذلك عن عمر وعمان وبهقال

لها ان تتزين لزوجها وتستشرف له ليرغب فيها وتنفق عنده كما تفعل في صلب النكاح ولا احداد على المنكوحة نكاحا فاسداً لانها ليستزوجة على الحقيقة ولالها من كانت تحل له ويحل لها فتحزن على فقده.

(فصل) وتجتنب الحادة مايدعو الى جاعها ويرغب في النظر اليها ويحسنها وذلك أربعة أشياء (أحدها) الطيب ولاخلاف في تحريمه عند من أوجب الاحداد لقول النبي عليالية « لاتمس طيبا الا عند ادنى طهرها اذا طهرت من حيضها بنبذة من قسط او اظفار» متفق عليه وروت زينب بنت ام سامة قالت دخلت على أم حبيبة زوج النبي عليالية حين توفى أبوها أبوسفيان فدعت بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية مم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطب من حاجة غير الي سمعت رسول الله على زوج أربعة أشهر وعشرا» متفق عليه ولان الطيب يحرك الشهوة ويدعو الى المباشرة ، ولا يجوز لها استعال الادهان المطيب كلايت والشيرج والسمن فلا بأس به لانه وما أشبهه لانه استعال الادهان بغير الطيب كازيت والشيرج والسمن فلا بأس به لانه ليس بطيب (اثاني) اجتناب الزينة وذلك واجب في قول عاما أهل العلم منهم ابن عروا بان عباس وعطاء ليس بطيب (اثاني) اجتناب الزينة وذلك واجب في قول عاما أهل العلم منهم ابن عروا بان عباس وعطاء وجماعة أهل العلم يكرهون ذلك وينهون عنه وهو ثلاثة أقسام:

(أحدها) الزينة في نفسها فيحرم عليها ان تمختضب وان تحمر وجهها بالكا كون وان تبيضه باسفيذاج العرايس وأن تجعل عليه صبراً يصفره وأن تنقش وجهها ويديها وان تحفف وجهها وما أشبهه مما يحسنها وأن تكتحل بالاسمد من غير ضررورة وذلك لماروت أم سلمة ان النبي عليك قال «المتوفى عنها

سعيد بن المسيب وما لك واشافهي والثوري وأصحاب الرأي فان خرجت فات زوجها في الطريق رجعت النكانت قريبة لا بها في حكم الافامة ، وإن تباعدت مضت في سفرها ، وقال ما لك ترد ما لم تحرم ، والصحيح ما ذكر با لا به يضربها وعليها ، شفة ولا بد لها من سفر وان رجعت، ويحد القريب عالا تقصر اليه المهلاة والبعيد عا تقصر فيه قاله القاضي وهو قول أبي حنيفة الا أنه لا برى القصر الافي مدة ثلاثه أيام ، فعلى قوله متى كان بينها وبين مسكنها دون ثلاثة أيام ازمها الرجوع اليه، وأن كان فوق ذلك لزمها المضي الى مقصدها اذا كان بينها وبينه دون ثلاثة أيام، وأن كان بينها وبينه ثلاثة أيام وفي موضعها الذي هي به مكان يمكنها الاقامة فيه لزمتها الاقامة وإلا مضت إلى مقصدها ، وقال الشافعي ان فارقت البنيان فلها الحيار بين الرجوع على القريبة ما روى سعيد باسناده عن سعيد بن المسيب قال توفى ولنا على وجوب الرجوع على القريبة ما روى سعيد باسناده عن سعيد بن المسيب قال توفى

ولنا على وجوب الرجوع على القريبة ما روى سيد باسناده عن سعيد بن المسيب قال توفى أزواج نساؤهن حاجات أو معتمرات فردهن عمر من ذي الحليفة حتى يعتددن في بيوتهن ولانه أمكنها الاعتداد في منزلها قبل أن تعتد فلزمها كما لو لم تمارق البنيان

زوجها لاتلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق ولا الحلي ولاتختضبولا تمكتحل» رواه النسائي وأبوداود وروت أم عطية أن رسول الله عَلَيْكَاللَّهُ قال « لا تحد المرأة فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فأنها تحد أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغاً الا ثوب عصب ولا تكتحل ولاتمس طيبا الا عند أدنى طهرها اذا طهرت من حيضها بنبذة من قسط أو اظفار » متفق عليه . وعن أم سلمة قالت جاءت امرأة الى رسول الله عَلَيْكُ فقالت يارسول الله ان ابنتي توفي عنهازوجها وقداشتكت عينها أفتكحاما؟ فقال رسول الله عَلَيْكُ «لا» مرتين أو ثلاثًا متفق عليه ، وروت أم سلمة قالت: دخل على رسول الله عليه و حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صهراً فقال « ماذايام سلمة ؟ » قات انماهو صبر ليس فيه طيب قال«انهيشب اوجه لا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب » قال قلت بأي شيء أمتشط قال «بالسدر تغلفين بهرأسك» ولان الكحل من أبلغ الزينة و الزينة تدعو اليهاو تحرك الشهوة فهي كالطيب وأبلغ منه ، وحكى عن بعض الشافعية أن للسوداء أن تكتحل وهو مخالف للخبر والمعنى ذنه يزينها ويحسنها ، وان اضطرت الحادة الى الكحل بالاثمد لاتداوي فالها أن تكتحل ليلا وتمسحه نهاراً ، ورخص فيه عند الغيرورة عطاء والنخعي ومالك وأسحاب الرأي لما روت أم حكيم بنت أسد عن أمها أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحل بالجلاء فأرسات مولاة لهالي أمسلمة تسألهاعن كحل الجلاء فتالت لاتكتحلي الا لما لابد منه يشتد عايك فتكتحلين بالليل وتغسلينه بالنهار رواه أبوداود والنسائي ، وإنمامنع من المكحل بالانمد لانه الذي تحصل به الزينة، فأما الكحل بالتوتيا والعنزروت ونحوهما فلا بأس به لانه لازينة فيه بل يقبح العين ويزيدهام ها، ولا تمنع من جعل الصهر على غير وجهها من بدنها لانه أنما منع منه في الوجه إلانه يصفره فيشبه الخضاب ولهذا قال الذي عَلَيْكَيَّةٍ « انه يشب الوجه و لا تمنع من

وعلى أن الجميدة لا يلزمها الرجوع لان عليها مثقة وتحتاج الى سفر طويل في رجوعهاأشبهت من بانمت مقصدها ، وإن اختارت البعيدة الرجوع فلها ذلك أذاكات تصل الى منز الهافي عدتها، و. ي كان عليها في الرجوع خوف أو ضرر فلها المضي في سفرها كالبعيدة و.تي رجبت وقد بقي عليها شيء من عدتها لزمها أن تأني به في منزل زوجها بلا خلاف بينهم لأنه أمكنها الاعتداد فيـــه فهو كما لو لم تسافر منــه

(فصل) ولو كان عليها حجة الاسلام فمات زوجها ازمتها العدة في منزلها ، وان فانها الحج لان العدة في المنزل تفوت ولا بدل لها والحج بمكن الاتيان به بعدها، وان مات زوجها بعداحر امها بحج الفرض أو بحج أذن لها فيمه وكان وقت الحج متسما لا يتخاف فوته ولا فوت الرفقة لزمها الاعتسداد في منزلها لامكان الجمع بين الحقين ، وانخشيت فوات الحبج لزمها المضي فيسه وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة بدرمها المقام، وإن فاتهالانها متدة فيريجز لها أن تذي وسفر اكالو أحروت بعدوجوب العدة عليها التنظيف بتقايم الاظفار و نتف الابطوحلق الشعر المندوب الى - لقه ولامن الاغتسال بالسدر و الامتشاط به لحديث أم سلمة ولانه يراد للتنظيف لا للطيب

(القسم الثني) زينة اشياب فتحرم عام المياب المصبغة التحسين كالمعصفر والمزعفر وسائر الاحمر وسائر الملون التحسين كالازرق الصافي والاخضر الصافي والاصفر فلا يجوزلبسه لتول النبي «لا تلبس ثوبا مضبوغا» وقوله «لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق» فاما ملا يقصد بصغه حسنه كالحلي والإسود والاخضر المشبع فلا تمنع منه لانه ليس بزينة وما صمغ غزله ثم نسجه (والثاني) (أحدهما) يحرم لبسه لانه أرفع وأحسن ولانه مصبوغ للحسن فأشبه ماصبغ بعد نسجه (والثاني) لا يحرم لقول رسول الله عصلية في حديث أم سامة «الاثوب عصب» وهو ماصبغ غزله قبل نسجه في كره ا قاضي ولانه لم يصبغ وهو ثوب فأشبه ما كان حسنا من اشياب غير مصبوغ والاول أصبح وأما العصب فلصحيح أنه نبت تصبغ به اشياب قل صاحب الروض الانف الورس والعصب نبتان وأما العصب فلصحيح أنه نبت تصبغ به اشياب قل صاحب الروض الانف الورس والعصب نبتان بالمن لا ينبنان الا به فأرخص النبي عينيات المحادة في ابس ماصبغ بالحصب لانه في معني ماصبغ لغير بالمن لا ينبنان الا به فأرخص النبي عينيات كحصولها بما صبغ بعد نسجه ولا تمنع من حسان اشياب غير المصبوخة وان كان رقيقا سواء كان من طن أو كذان أو ابريم مران حسنه من أه لحالة تقدير المنه يورد أن الرآداذا كانت حسنة المااتة له لا نفير لونها وتشوه نفسها

(اقسم الماش) الحلي فيحرم عابها ابس الحلي كه حتى الخاتم في تول عمة أهل العلم التول النبي وتتلاقية « ولا الحلم » ، وقل عفاء يباح حلي الفضة دون الذهب وليس بصحيح لان النهي عام ، ولان الحلي يزيد مسنها ويدعو الى مباشرها قالت امرأة

وما الحلي الا زينة لنقيصة تتم من حسن اذا الحسن قصرا

ولنا أنها عبادتان استويا في الوجوب وضيق الوقت فوجب تقديم الاسبق منها كما لو سبقت العدة ولان الحج آكد لانه أحد أركان الاسلام والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه كالومات زوجها بعد أن بعد سفرها اليه ، وإن أحرمت بالحج بعد موت زوجها وخشيت فواته احتمل أن يجوز لها المضي اليه لما في بفائها على الاحرام من المشفة واحتمل أن تلزمها المدة في منزلها لانها أسبق ولانها فرطت وغلظت على نفسها فاذا قضت العدة وأمكنها السفر الى الحج ازمها ذلك فان أدركته والا تحللت بعمرة وحكها في الفضاء حكم من فاته الحج وإن لم يمكنها السفر فهي كالمحصرة التي يمنعها زوجها من السفر وحكم الاحرام بالعمرة كذلك إذا خيف فوات الرفقة أو لم يخف

﴿ مستَّمَةً ﴾ (وأما المبتوتة فلا تجب عليها عدة الوفاة في منزله وتعتد حيث شاءت نص عليه قال «المغني والشرح الكبير» . «الحز التاسع»

(فصل) انثالث مما تجتنبه الحادة النقاب وما في معناه مثــل البرقع ونحوه لان المعتدة مشبهة بالمحرمة والمحرمة تمنع من ذلك , اذا احتاجت الى ستر وجهها أسدلت عليه كما تفعل المحرمة

(فصل) والرابع المبيت في غير منزلها وممن أوجب على المتوفى عنها زوجها الاعتداد في منزلها عمر وعنمان رضي الله عنها . وروي ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وام سلمة ، و به يقول مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة والشافعي واسحاق . وقال ابن عبد البر وبه يقول جماعة فقهاء الامصار بالمجاز والشام والعراق ومصر

وقال جابر بن زيد والحسن وعطاء تعتد حيث شاءت ، وروي ذلك عن علي وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم قال ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهله وسكتت في وصيتها وان شاءت خرجت لقول الله تعالى (فان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعل في أنفسهن) قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شاءت . رواهما ابو داود

أصحابنا لا يتمين الموضع الذي تسكنه المبتوثة في الطلاق سواء فمنالها انسكنى أولم نقل بل يتخير الزوج بين اقرارها في موضع طلاقها و بين نقلها الى مسكن مناما لحديث فاطعة بأت قيس يذكر في النفقات إن شاء الله تعالى

والمستحب الهوارها القوله سبحانه (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن بأنين بفاحشة ميينة) ولان فيه خروجا من الخلاف فان الذين برون لها السكنى يوجبون عليها الاعتداد في منزلها فان كان في بيت يملك الزوج سكناه يصلح لمثلها عدت فيه فان ضاق عنها انتقل عنها لانه يستحب سكناها في البيت الذي طلقها فيهوان اتسع الموضع لهاو أمكنها المكنى في موضع منفر لا كالحيجرة وعلو الدارو بينها باب مغلق لكن لها موضع جاز وسكن الزوج في الباقي كالحجرة بين المتجاورين وإن لم يكن بينها باب مغلق لكن لها موضع تستتر فيه مجيت لا يراها ومعها محرم تتحفظ به جاز وتركه أولى ولا يجوز مع عدم الحرم لان الخلوة لاجنهية محرمة وإن امتنع من إسكانها وكانت ممن لها عليه السكنى أجبره الحاكم فان لم يكن بم

باجارة او عارية لان النبي عَيَّلِيَّتُهُ قال لفريعة « امكثي في بيتك » ولم تكن في بيت يملكه زوجها وفي بعض ألفاظه « اعتدي في البيت الذي اتاك فيه نعي زوجك » وفي لفظ « اعتدي حيث أتاك الخبر » فأن إتاها الخبر في غير مسكنها رجعت إلى مسكنها فاعتدت فيه ، وقال سعيد بن المسيب والنخعي لاتبرح من مكانها الذي أتاها فيه نعي زوجها اتباعا للفظ الخبر الذي رويناه

ولنا قوله عايه السلام « امكثي في بيتك » واللفظ الآخر قضية في عينٌ والمراد به هذا فان قضايا الاعيان لاعموم لها ثمم لايمكن حمله على العموم فانه لايلزمها الاعتداد في السوق والطريق والعرية

اذا أتاها الخبر وهي فبها

(أَنْفَقِ وَالنَّمْرِ حِ الْكَبِيرِ)

(فصل) فان خافت هدما او غرقا او عدواً او نحوذلك او حرفها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها أو باجارة انقضت مدتها او منعها السكني تعديا او امتنع من اجارته او طاب به أكثر من أجرة المثل او لم تجد ماتكتري به او لم تجد الا من مالها فاها ان تنتقل لانها حال عذر ولا يلزمها بذلك أجر المسكن وانما الواجب علمها فعل السكني لا تحصيل المسكن. واذا تعذرت السكني سقطت ولها أن تسكن حيث شاءت ذكره القاضي . وذكر ابو الخطاب انها تنتقل الى أقرب مايمكـ: ﭘـــا النقلة اليه وهو مذهب الشافعي لانه أقرب الى موضع الوجرد فأشبه من وجبت عليه الزكاة في موضع لايجد فيه أهل السهمان فانه ينقالها الى أقرب موضع يجدهم فيه

و انا ان الواجب سقط لعذر ولم يردالشرع له ببدل فلا يجب كما لو سقط الحج للعجز عنه و فوات شرط والمعتكف اذا لم يقدر على الاعتكاف في المسجد ولانماذ كروه اثبات حكم بلا نص ولا معنى نص فان معنى الاعتداد في بيتها لا يوجد في السكني فيا قرب منه ويفارق أهل السهمان فان القصد نفع الاقرب وفي نقالها الى أقرب موضع يجده نفع الاقرب فوجب لذلك

حاكم رجعت على الزوج وإن وجد الحاكم فني رجوعها روايتان فانكان الزوج حاضراً ولم يمنعها المسكن فا كترت لنفسها مسكناً أو سكنت في موضع تملك لم ترجع لأنها تبرعت بذلك وإن عجز الزوج عن اسكانها لعسرته أو غيبته أو امتنع منه مع المقدرة سكنت حيث شاءت

(باب في استبراء الاماء)

ويجب الأستبراء في ثلاثة مواضع :

(أحدها) إذا ملك أمة لم بحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بمباشرة أو قبلة حتى يستبرئها إلا المسبية هل له الاستمتاع منها بما دون الفرج ? على روايتين)

من ملك أمة بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة والارث وغير ذلك لم يحل له وطؤها حتى يستبرئها بكراً كانت أو ثيباً صغيرة أو كبيرة بمن نحمل أو بمن لا تحمل هذا فول الحسن وابن سيرين (فصل) قال أصحابنا ولا سكنى للمتوفى عنها اذا كانت حائلا .رواية واحدة وان كانت حاملا فعلى روايتين وللشافعي في سكنى المتوفى عنها قولان وجه الوجوب قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج) فنسخ بعن المدة و بقي باقيها على الوجوب . ولان النبي عَلَيْنِيْلَةُ أَمَر فريعة بالسكنى في بينها عن غير استئذان الورثة ولو لم يجب السكنى لم يكن لها أن تسكن الا باذنهم كما انها ليس لها أن تتصرف في شيء من مال زوجها بغير اذنهم

ولنا ان الله تعالى انما جعل للزوجة ثمن الترى أو ربعها وجعل باقيها لسائر الورثة ،والمسكن من التركة فوجب أن لايستحق منه أكثر من ذلك ولانها بائن من زوجها فأشبهت المعالمة ثلاثا . وأما اذا كانت حاملا وقلنا لها السكنى فلأنها حامل من زوجها فوجب لها السكنى قياساً على المطالمة . فأما الآية التي احتجوا بها فانها منسوخة

وأما أمر النبي عَلَيْكُ فريعة بالسكنى فقضية في عين يحتمل انه عليه السلام علم ان الوارث يأذن في ذلك أو يكون الامر يدل على وجوب السكنى عابرا ويتقيد ذلك بالامكال واذن الوارث من جملة ما يحصل الامكان به ، فاذا قلنا لها السكنى فهي أحق بسكنى المسكن الذي كانت تسكنه من الورثة والغرماء من رأس مال المتوفى ولا يباع في دينه بيعاً يمنعها السكنى فيه حى تقضي العدة وجهذا قل مالك والشافعي و أبو حنيفة وجهور العلماء . وان تعذر المسكن فعلى لوارث أن يكتري لها مسكناً من مال الميت فان لم يفعل أجبره الحاكم وليس لها أن تنتقل من مسكنها الالعذر كما ذكرنا وان اتفق الوارث والمرأة على نقالها عنه لم يجز لان هذه السكنى يتعلق بها حق الله تعالى لانها تجب لامة والعدة بتعلق بها حق الله تعالى لانها تجب لامدة والعدة بتعلق بها حق الله تعالى لانها حق لها

وأكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر لا يجب استبراء البكر وهو قول داود لان الفرض بالاستبراء معرفة براءتها من الحمل وهذا معلوم في البكر فلاحاجة إلى الاستبراء وقال الليث إن كانت بمن لا يحمل مثانها لم بجب استبراؤها لذلك وقال عثمان البتي بجب الاستبراء على البائع دون المشتري لانه لو زوجها لكان الاستبراء على السيد دون الزوج كذلك ههنا

ولان السكنى ههنا من الاحداد فلم يجز الاتفاق على تركها كسائر خصال الاحداد . وليس لهم ان

ولما ماروى أبو سعيد أن النبي عَلَيْكِ بَي عام أوطاس أن توطأ حا.ل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض رواه أحمد في المسند

وعن رويفع بن ثابت قال انني لاأقول إلا ما سمعت من رسول الله عَيْنَايِّلُو سمعته يقول « لا محل لا مريء بؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبيحتى بستبرئها بحيضة » رواه أبوداود وفي لفظ قال سمعت رسول الله عَيْنَايَهُ يوم حنين يقول «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماه ورع غيره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ جارية من السبي حتى استبرئها بحيضة » رواه

يخرجوها الا أن تأتي بفاحشة مبينة لقول الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشه مبينة) وهي أن تطول لسانها على أحمائها وتؤذيهم بالسب ونحوه . روي ذلك عن ابن عباس وهو قول الا كثرين

وقال ابن مسعود والحسن هيالزنا لقول الله تعالى (واللاّبي يأتين الفاحشة من نسائركم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) واخراجهن هو الاخراج لاقامة حد الزنا ثم تردم إلى مكلنها

ولذا أن الآية تقتضي الاخراج عن السكنى وهذا لا يتحقى فيما قالاه ، وأما الفاحشة فهي اسم المزنا وغيره من الاقوال الفاحشة. يقال أفحش فلان في مقاله ولهذا روي عن النبي متاللي المقالت له عائشة يارسول الله قلت لفلان بئس أخو العشيرة فلما دخل ألنت له قول ققال « ياعائشة أن الله لا يحب الفحش ولا التفحش » أذا ثبت هذا فن الورثة مخرجونها عن ذلك المسكن الى مسكن آخر من الدار أن كانت كبيرة مجمعهم فن كانت لا تجمعهم أو لم يمكن نقابا الى غيره في الدار ولم يتخلصوا من أذاها بذلك فالهم نقابها . وقال بعض المحابنا: ينتقلونهم عنما لان سكناها واجب في المكان وليس بواجب بذلك فالهم والنص يدل على الها تخرج فلا يعرج على ماخالفه ولان الفاحشة منها فكان الاخراج لها . وأن كان عليهم والنص يدل على الها تخرج فلا يعرج على ماخالفه ولان الفاحشة منها فكان الاخراج لها . وأن كان ولان الذنب لهم فيخصون بالاخراج

وان كان المسكن لغير الميت فتبرع صاحبه باسكلنها فيه لزمها الاعتداد به وان ابى أن يسكنها الاباجرة وجب بذلها من مال المميت الا ان يتبرع انسان ببذلها فيلزمها الاعتداد به فان حولها صاحب المكان أو طالب أكثر من أجرة المثل فعلى الورثة اسكلنها ان كان للميت تركة يستأجر لها به مسكن لانه حق لها يقدم على الميراث فان اختارت النقلة عن هذا المسكن الذي ينقلونها اليه فالها ذلك لان سكناها

الاثرم ولانه ملك جارية محرمة عليه فلم تحل له قبل استبرائها كالبنت التي تحمل ولانه سبب وجب للاستبرا، فلم تفترق الحال فيه بين البكر والثيب والتي تحمل والتي لا تحمل كالمدة قال أبو عبد الله قد بلغني أن العذرا، تحمل فقال له بعض أهل المجلس نعم قد كان في جبراننا ، وذكره بعض أصحاب الشافعي وما ذكره يبطل بما اذا اشتراها من امرأة أو صبي أو من تحرم عليه برضاع أو غيره وما ذكره البتي لا يصح لان الملك قد يكون بالسبي والارث والوصية فلو لم يستبرئها المشتري أفضى الى اختلاط المبياء واشتباه الانساب والفرق بين البيع والنزويج أن التزويج لا يراد الا للاستمتاع فلا يجوز الا في نتي تحل له فرجب ان ينقدمه الاستبرا، ولهذا لا يصح تزويج معتدة ولا مرتده ولا مجوسية ولا وثنية ولا محرمة بالرضاع ولا المصاهرة والبيع يراد لغير ذلك فصح قبل الاستبرا، ولهذا صح في هذه الحرمات ووجب الاستبرا، على المشتري لما ذكرناه

﴿ مُسَلَّةً ﴾ (ويمحرم الاستمناع بالقبلة والنظر الشهرة)

به حق لها وليُسُ بواجب عليها فان المسكن الذي كان يجب عليها السكني بههو الذي كانت تسكمنه حين موت زوجها وقد سقطت عنها السكني به رسواء كان المسكن الذي كانت به لا بويها أولاحدهما أولغيرهم؛ وانكانت تسكن في دارها فاختارت الاقامة فيها والسكني بها متبرعة أو باجرة تأخذها من التركة جاز ويلزم الورثةبذل الاجرة اذا طلبتها وانطابت أن تسكنها غيرهاوتنتقل عنهافاها ذلكلانه ليس علمها أن تؤجر دارها ولا تعيرها وعلمم اسكانها

(فصل) فأما اذا قلنا ليس لها السكني فتطوع الورثة باسكانها في مسكن زوجها أو السلطان أو أجنبي لزمها الاعتداد به وان منعت السكني به أو طلبوا منها الاجرة فلها أن تنتقل عنه اليغيره كما ذكرنا فما اذا أخرجها المؤجر عند انقضاء الاجارة وسواء قدرت على الاجرة أو عجزت عنها لانه انما تلزمها السكني لاتحصيل المسكن ؛ وان كانت في مسكن لزوجها فأخرجها الورثة منهو بذلوا لها مسكناً آخر لم تلزمها السكني وكذلك ان أخرجت من المسكن الذي هي به او خرجت لاي عارض كان لم تلزمهاااسكني في موضع معين سواه سواء بذله الورثة أوغيرهم لانها انمايلزمها الاعتداد في بيتها الذي كانت فيه لا في غيره وكذاك اذا قانا لها السكنى فتعذر سكناها في مسكنها و بذل لها سواه ؛ وأن طلبت مسكنا سواه لزم الورثة تحصيله بأجرة او بغيرها أن خلف الميت تركة تغي يذلك ويقدم ذلك على الميراث لانه حق على الميت فأشبه الدبن فن كان على الميت دين يست-رقّ

والاستمتاع بها فيما دون الفرج اذالم تكن مسبية رواية واحدة وقال الحسن لايحرم من المستبرأة الا فرجها وله أن يستمع منها بما شا. مالم يمسلاناانبي ﷺ أنما نعى عن الوط، ولانه تحريم الوط. مع أبوت الملك فاختص بالفرج كالحيض

وانا أنه استبرا. يحرم الوط. فحرم الاستمتاع كالعدة ولانه لايأمن كونها حاملاس بالعها فتكون ام ولد فلا يصح بيمها فيكون مستمتما بأم ولد غير و مهذا فارق الحائض فالمالمسبية ففيهارو ايتان (احداهما) تحريم مباشرتها وهو ظاهر كلام الخرقي وهو الظاهر عن احمد أذا كان لشهوة قياسا على العدة ولانه داعية الى الوطء الحرم المفضى الى اخلاط المياه واشتباه الانساب فأشبهت المبيعة والرواية الثانيا لامحرم لما روي عن أبن همر أنه قال وقع في سهمي يوم جلولاء جارية كان عنقها ابريق فضة فماملـكت نفسي ان قمت البهائة إنها والناس ينظرون ولانه لانص في المسبية ولايصح قيامها على المبيعة لانها تحتمل ان تكون ام ولد البائع فيكون مستمتما بأم ولد غير درمباشراً لمملوكة غيره والمسبية مملوكة له علىكل حال وأنما حرم وطؤها لئلا يسقى ما.. زرع غيره

﴿ مسئلة ﴾ (وسواء ملكها منصغير أو كبير أو رجل أو امرأة أو مجبوب او من رجل قداستبرأها م لم يطأها لفوله عليه الصلاة والسلام، لانو طأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبر أ بحيضة، ولانه يجزز أن تكون حاملا من غير البائع فوجب استبراؤها كالمسبيةمن امرأة

ماله ضربت بأجرة المسكن مع الغرماء لان حقهـا مساو لحقوق الغرماء وتستأجر بما يصيبها موضعاً تسكنه وكذلك الحكم في المطلقة اذا حجر على الزوج قبل أن يطلقها ثم طلقها فانها تضرب باجوة المسكن لمدة العدة مع الغرماء إذا كانت حاملا فإن قيل فهلا قدمتم حقالغرماء لانه أسبق؟ قلنا لان حقها ثبت عليه بغير اختيا. ها فشاركت الغرماء فيه كما لو أتلف المفلس مالا لانسان أو جني عليه ، وان مات وهي في مسكنه لم يجزاخراجها منه لان حقها تعلق بعين المسكن قبل تعلق حقوق الغرماء بعينه فكان حقمًا مقدما كحق المرتبهن ، وإن طلب الغرماء بيع هذا المسكن وتبرك السكني لها مدة العدة لم يجزلانها آنما تستحق السكنى اذا كانت حاملا ومدة الحمل مجهولة فتصيركما أو باعها واستأنى نفعها مدة مجهولةوان أرادالورثة قسمةمسكنها علىوجه يضر بهافيالسكنى لم يكن لهم ذلك وان أرادوا التعلم بخطوط من غير نقض ولا بناء جاز لانه لاضرر عليها فيه

(فصل) واذ قانا أنها تضرب مع الغرماء بقدر مدة عدتها فأنها تضرب بمدةعادتها في وضع الحمل ان كانت حاملاً ، وان كانت مطاقة من ذوات القروء وقانا لها السكني ضعربت بمدة عادتها في القروء فان لم تكن لها عادة ضربت بغالبء دات النساء وهو تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر المكل قرء شهر أو بما بقي من ذلك ان كان قد مضى من مدة حمامًا شيء لانه لايمكن تأخير القسمة لحق الغرماء فاذا ضربت بذلك فوافق الصواب فلم تزد ولم تنقص استقر الحكم وتستأجر بمما يحصل لها

(مسئنة) (وان اعتقهاقبل استبر انهاليحل له نكساحها حتى يستبر نهاو لها يكاح غير وان لم يكن بالمها يطؤها) إذا اشترى امة فاعتقها قبل استبراثها لم يجز أن يتمزوجها حتى ستبرئها و به قال الشافعي و قال أصحاب الرأي له ذلك و يروى أن الرشيد أشترى جارية فتاقت نفسه الى جماعها قبل استبرائها وأمره أبو يوسف أن يمتقها ويتزوجها ويطأها قال ابو عبد الله وبلغي ان المهدي اشترى جارية فأعجبته فقيل له اعتقها و نزوجها فال أبو عبد الله ماأعظم هذا ابطلوا الكتاب والسنة جمل الله على الحرائر العدة من أجل الحل فليس من امرأة تطلق أو يموت زوجها الا وتعتد من اجل الحل وسنرسول الله وتتلقية استبراء الاَّة بحيضة من أجل الحمل نفرج يوطأ يشتريه ثم يعنقها علىالمكان ثم يتزوجها فيطؤها يطؤها رجل البوم ويطؤها الآخر غداً فإن كانت حاملا كيف يصنع ? هذا نقضالـكناب والسنة قال النبي عَلَيْكَاتُةٍ ولا توطأ الحال حتى تضم ولا غير الحال حتى تحيض ، وهذا لا يدري اهي حامل أم لا ؟ مااسمج هذا قبل له أن قوما يقولون هذا فقال قبح الله هذا وقبح من يقوله وفيما نبه عليه أ و عبد الله من الادلة كفاية اذا ثبت هذا فليس له تزويجها لفهره قبل استبرائها اذا لم يعتقها لأنها ممن يجب استبراؤها فلم بجز أن تتزوج كالمعتدة وسوا. في ذلك المستبرأة من رجل يطؤها أو من رجل قد أشتراهاتم لم يطأها او بمن لا يمكنه الوط. كالصبي والمجبوب والمرأة وقال الشافعي اذا اشراها ممن لايطؤها فله تزويجها سوا. اعتقها أو لم يعنقها وله ان يتزوجها اذا اعتقها لانها ليست فراشا وقد كان لسيدها تزويجها قبل

مكانا تسكنه اذا تعذر ذلك سكنت حيث شاءت و انكانت المدة أقل مم ضربت به مثل أن وضعت حمام الستة أشهر أو تربصت ثلاثة قروء في شهرين فعايما رد الفضل و تضرب فيه بحصتها منه ، و ان طالت العدة أكثر من ذلك مثل أن وضعت حماما في عام أو رأت ثلاثة قروء في نصف عام رجعت بذلك على الغرماء كاير جعون عليم افي صورة النقص و يحتمل أن لا ترجع به و يكون في ذمة زوج ما لا ننا قدرنا ذلك مع تجويز الزيادة فلم تكن لها الزيادة عليه

(فصل) والمعتدة الخروج في حوائجها نهاراً سواء كانت مطاقة أو متوفى عنها لماروى جابر قال طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجذ نحالها فاقيها رجل فنهاها فدكرت ذلك النبي علينياتي فقال « اخرجي فجذي نحلك لعلك أن تتصدقي منه أرتفعلي خيراً » رواه النسائي وأبوداود وروى مجاهد قال استشهد رجل يوم احد فجاء نساؤهم رسول الله علينياتية وقان يارسول الله نستوحش بالليل أفنيت عند احدانا فاذا أصبحنا بادرنا الى بيوتنا؛ فقار رسول الله علينياتية «تحدثن عند احداكن حتى اذا أردتن انهوم فلتؤب كل واحدة الى بيتها «وليس لها ابيت في غير بيتها ولا الخروج ليلا الالفرورة لان الليل مظنة الفساد بخلاف انهار فانه مانية قضاء الحوائج والمعاش وشراء ما پحتاج اليه وان وجب عليها حق لا يمكن استيفاؤه الابها كاليمين والحد وكانت ذات خدر بعث اليها الحاكم من يستوفي الحق منها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه فذا فرغت رجعت الي منزلها في منزلها وان كانت بوزة جاز احضارها لاستيفائه في فافرغت و المناه المنزلة المناه المنزلة المنزلة المناه المناه المناه المنولة المنزلة المناه المناه المناه المنزلة المناه المنزلة المناه المنزلة المناه المناه المنزلة المناه المنزلة المنزلة المناه المنزلة ال

بيعها فجاز ذلك بعد بيمها ولانها لو عنات على البائع باعتداقه أو غيره لجاز الكل أحد الكاحهــا فــكاحهــا فــكندلك اذا اعتابها المشغري

ولما عموم توله عليه السلام الانوطأ حائل حتى تدتيراً بحيضة اولانهما المة محرم عليه وطؤها قبل استبرائها فحرم عليه تزويجها والتزوج بها كالوكان بائهما يطؤها أما ازاءتها في هذه الصورة فه ترويجها نهيره لانها حرقام تكن فراشا فأبيح لها النكاح كانوا متقها ابائع وفارق الموطرة فانهما فراش بجب علمها استبراه نفسها فحرم عليها النكاح كالمندة قرفارق ما ذراد سيدها نكاحها فانه لم يكرا وطؤها بلك اليمين فلم يكن له أن يتزوجها كالمندة ولان عندا يتخذ حيلة على أبطال الاستبراء فحرم مخلاف تزريجها الهيره في مسئلة) (والصغيرة التي لا يوطأ مثلها هل يجب استبراؤها على وجهين)

(احدها ، يجب وهو ظاهّر كلام احد في أكثرالروايات عنه فانه قبل تستيرأوانكانت في الهد وتحرم مباشرتها على هذه الرواية كالكبيرة لان الاستبرا. يجب عليها بالمدة كذلك هذا

وروي عنه أنه قال ان كانت صغيرة تأنى شيئاً بسيرا إذا كانت رضيعة رقال في رواية أخرى تستبرأ بحيضة ان كانت تحيض وإلا ثلاثة أشهر الكانت بمن يوطأ ويحبل فظاهر هذا أنه لا يجب استبراؤها ولا تحرم مباشرتها وهذا اختيار ابن أبي موسى وقول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس على تحريما دليل فانه لانص فيه ولامنى نص ولا براد لبراءة الرحم ولا يوجد الشغل في حقها

(فصل) والامة كالحرة في الاحداد والاعتداد في المنزل الا أن سكناها في العدة كسكناها في العدة كسكناها في حياة زوجها لاسيد امساكها نهارا وارسالها ليلا فأن أرسلها ليلا ونهاراً اعتدت زمانها كله في المنزل وعلى الورثة سكناها فيهما كالحرة سواء

(فصل) والبدوية كالحضرية في الاعتداد في منزلها الذي مات زوجها وهي ساكنة فيه فان انتقات الحلة انتقات معهم لانها لا يمكنها المقام وحدها وان انتقل غير اهامها لزمها المقام معهم وان انتقل أهامها انتقات معهم الا ان يبقى من الحاة من لا تخاف على نفسها معهم فتكون مخيرة بين الاقامة والرحيل وان هرب أهامها فخافت هربت معهم وان أمنت أقامت لقضاء العدة في منزلها

(فصل) فان مات صاحب السفينة وامرأته في السفينة ولها مسكن في البر فحكمها حكم المسافرة في البر على ماسند كره وان لم يكن لها مسكن سواها وكان فيها بيت يمكنها السكنى فيه بحيث لا مجتمع مع الرجال وأمكنها المقام فيه بحيث تأمن على نفسها ومعها محرمها لزمها أن تعتدبه فان كانت ضيقة وليس معها محرمها أو لا يمكنها الاقامة فيها الا بحيث تختلط بالرجال لزمها الانتقال منها الى موضع سواها.

﴿مسئلة﴾ (واراشتری زوجته لم یلزمه استبراؤها لانها فراش له)

فلم يلزمه استبراؤها من مائه لـكن يستحبذلك لينلم هل الولد من النيكاح ليكون عليه ولاملانه عنق بماركة ولا تصير به الجارية ام ولد أوهو حادث في ملك يميند اللاكون عليه ولاء تصير به الامة امولد ومتى تبين حملها فله وطؤها لانه قدتبين الحل وزال الاشتباء

﴿ سَنَّلَةً ﴾ (أُوعجزت مكاتبته حلت لسيدها بغير استبراء)

وبهذا قال أبوحنيفة وكذلك ان ارتدت امته ثم اسفمت أر زوج الرجل أمته فطاقهاالزوج لم يلزم السيد استبراؤها وقال الشافعي بجب عليه الاستبراء في هذا كله لانه زال ملكه عن استمتاعها ثم عاد فاشبهت المشتراه

ولنا انه لم يتجدد ملكه عايها فاشبهت المحرمة إذا حات وان فك امته من الرهن حات بغير استبراء بغير خلاف فك لدن الاستبراء أغاشر علمني مظنته تجديد الملك فلايشر ع مع تخلف المظنة والمعنى هؤمسئلة (إو اسلمت امته المجوسية أو المرتدة أو الوثنية التي حاضت عنده أو كان هو المرتد فاسلم فهي حلال بغير استبراء)

إذا ملك مجوسية أو وثنية فاسلمت قبل استبرائها لم تحل حتى يستبرئها أو يتم ما بقي من استبرائها لما مضى فان استبرائها ثم اسلمت حلت بغير استبراء وقال الشافعي لاتحل حتى يجدد استبراءها بعد اسلامها لان ملكمه تحدد على استمتاعها فاشبه من تجدد ملكه على رقبتها

« الجزء الناسع »

ه المغني والشرح الكبير» « «

(مسئلة) قال (والمطلقة ثلاثا تتوقى الطيب والزينة والكحل بالانمد)

اختلفت الرواية عن أحمد في وجوب الاحداد على المطلقة "بائن فعنه يجب عليها وهو قول سعيد بن المسيب وأبي عبيد وأبي ثور وأسحاب الرأي والثانية لا يجب عليها وهو قول عطاء وربيعة ومالك وابن المنذر ونحوه قول الشافعي لان النبي عليها ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال الاعلى زوج أربعة أشهر وعشراً وهذه عدة الوفاة فيدل على أن الاحداد انما يجب في عدة الوفاة ، ولانها معتدة عن غير وفاة فلم يجب عليها الاحداد كالرجعية والموطوءة بشبهة ولان الاحداد في عدة الوفاة لاظهار الاسف على فراق زوجها وموته، فأما الطلاق فانه فارقها باختيار نفسه وقطع نكاحها فلامعنى لتكليفها الحزن عليه ولان المتوفى عنها لو أتت بولد لحق الزوج وابس له من ينفيه فاحتيط عليها بالاحداد لئلا ياحق بالميت من ليس منه بخلاف المطاقة فان زوجها باق فهو يحتاط عليها بالاحداد لئلا ياحق بالميت من ليس منه بخلاف المطاقة فان زوجها باق فهو يحتاط عليها بنفسه وينفي ولدها اذا كان من غيره

ووجه الرواية الاولى أنها معتدة بائن من نكاح فلزمها الاحداد كالمتوفى عنها زوجها وذلك لان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه ، ويخرج على هذا الرجعية فانها زوجة والموطوءة بشبهة ليست معتدة من نكاح فلم تكمل الحرمة ، فأما الحديث فائما مدلوله تحريم الاحداد على ميت غير الزوج و نحن نقول به ولهذا جاز الاحداد ههنا بالاجماع فاذا قانا يلزمها الاحداد زمها شيئان توقي

وانا قوله عايه الصلاة والسلام «لا نرطاً حائل حتى تستبراً بحيضة» وهذا ورد في سبايا اوطاس وهن مشركات ولم يأمر في حقهن باكثر من حيضة ولانه لم يتجدد ملسكه عليها ولا اصابها وطء من غيره فلم يلزمه استبراؤها كما لو حلت المحرمة ، ولان الاستبراء انما وجب كيلا يفضى إلى اختلاط المياد واشتباه الانساب ومظنة ذلك تخديد الملك على رقبها ولم يوجد

(مسئلة) (أو اشترى مكاتبه ذوات رحمه فحضن عنده ثم دجز أواشترى عبده الناجرامة فاستبرأها ثم أخذها سيده منه فالها تحل بغبراستبراه لان ملكه ثابت على مافي بدعبده فقد حصل استبراؤها في ملكه) واما إذا اشترى مكاتبه امة فاستبرأها ثم صارت إلى سيده ولم تكن من ذوات رحم المسكانب فعلى السيد استبراؤها لان ملكه تجدد عليها إذ ليس للسيد ملك مافي يد مكاتبه فان كانت من ذوات محارمه فانها تباح للسيد بغير استبراء كذلك ذكره أصحابنا لانه يصير حكمها حكم المسكانب أن رق رقت وان عتقت والمسكانب عبد ما بقي عليه درهم

(فصل) فان وطىء الجارية التي يلزمه استبراؤها قبل استبرائها اثم والاستبراء باق بحاله لانه حق عليه فلا يسقط بعدوانه فان لم تعلق منه استبرأها بما كان يستبرئها به قبل الوط، وتبني على ما مضى من الاستبراء وان علقت منه فتى وضعت حملها استبرأها بحيضة ولا يحل له الاستمتاع بها في حال حملها

الطيب والزينة في نفسها على ماقدمنا فيها ولا تمنع من النقاب ولا من الاعتداد في غير منزلها ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم على ما سنذكره ان شاء الله تعالى :

(فصل) وأذاكانت المبتوتة حاملا وجب لها السكنى رواية واحدة ولانعلم بين أهل العلمخلافا فيه وان لم تكن حاملا ففيها روايتان :

(احداهما) لا يجب لهاذلك وهوقول ابن عباس وجابر و به قال عطاء وطاوس والحسن وعمر و ابن ميمون وعكرمة واسحاق وأبو أور وداود

(والثانية) يجب لها ذاك وهو قول ابن مسعود و ابن عمر وعائشة وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم و ابي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بنزيد وسليمان بن يسار ومالك والثوري والشافعي و اسحاب الرأي لقول الله تعالى (لا تخرجوهن من بيونهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) وقال تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن و ان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) فأوجب لهن السكنى مطلقاً ثم خص الحامل بالانفاق عليها

لانه لم يستبرئها ، وان وطئها وهي حاء ل حملاكان موجوداً حين البيع من غير البائع فمني وضعت حملها القنى استبراؤها قال احمد ولا يلمحق بالمشتري ولا يبيعه والكن يعتقه لانه قد شرك فيه لان الما يزيد في الولد وقد روى أبو داود باسناده عن أبي الدرداء عن النبي علي اله مر بامراً تا مجح على فسطاط فقال « لهله يريد ان يلم بها? _ قالوا نعم فقال رسول الله علي الله على العدمة ان العنه لهنا يدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا مجلله أو كيف يستخدمه وهو لا يحل له? » ومعناه انه ان استاحقه وشركه في ميراثه لم يحلله لانه ايس بولده وان اتخذه مملوكاله لم يحل له لانه قد شرك فيه لكون الما يزيد في الولد وعن ابن عباس قال نهى رسول الله علي عن وطه الحبالي حتى بضعن مافي بطونهم رواه النسائي الولد وعن ابن عباس قال نهى رسول الله علي يد البائم قبل القبض اجزأ و يحتمل ان لا يجزيء)

لا يدون الاستبراء إلا بعد ملك المشترى لجميع الامة فلو ملك بعضها ترملك باقيها لم يحتسب الاستبراء إلا من حين ملك باقيها فان ملكها ببيع فيه الخيار انبنى على نقل الملك في مدته فان قاما ينتقل فابتداه الاستبراء من حين البيع وان قلما لا ينتقل فابتداؤه من حين انقطع الخيار وان كان المبيع مسافا بتداؤه من حين البيع لان العيب لا يمنع نقل الملك بغير خلاف ، فان ابتدأ الاستبراء بعد البيع وقبل القبض اجزأ في اظهر الوجهين لان الملك ينتقل به والثاني لا يجزئ ولان القصد معرفة براء تها من مال البائم ولا محصل ذلك مع كونها في بده

(مسئلة) (وان باع أمته ثم عادت اليه بفسخ أوغيره بعداله بضو جب استبراؤها وان كان قبله فعلى روايتين) اما إذا عادت اليه بعد القبض وافتراقهما لزمه استبراؤها لانه تجديد ملك سوا كان المشتري لهـــا ولنا ماروت فاطمة بنت قيس ان ابا عرو بن حفص طاقها البتة وهو غائب فأرسل اليها وكيله بشعير فتسخطته فقال والله مالك عليها من شيء فجاءت رسول الله وتقطيلي فذكرت ذلك له فقال لها «ليس لك عليه نققة ولا سكنى فأمرها ان تعتد في بيت ام شريك — ثم قال — ان تلك امرأة يغشاها اصحابي اعتدي في بيت ابن ام مكتوم » متفق عليه ، فان قيل فقد انكر عليها عمر وقال: يغشاها اصحابي اعتدي في بيت ابن ام مكتوم » متفق عليه ، فان قيل فقد انكر عليها عمر وقال: ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لاندري أصدقت ام كذبت ، وقال عبيدبن المسيب عائشة ذلك اشد العيب وقل انها كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها ، وقال سعيدبن المسيب تلك امرأة فتنت الناس انها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم الاعمى . قانا أما مخالفة تلك امرأة فتنت الناس انها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم الاعمى . قانا أما مخالفة فعلام تحبسونها فكيف تحبس امرأة بغير نفقة ؟ وأسا قولهم ان عر قال لانفقة لها اذا لم تكن حاملا فعلام تحبسونها فكيف تحبس امرأة بغير نفقة ؟ وأسا قولهم ان عر قال لاندع كتاب ربنا فتدانكر فعلام تحبسونها فكيف تحبس امرأة والانجيز في ديننا قول امرأة وهذا مجمع خلافه وقد اخذنا فعلام تحبد فطمة هذا في كثير من الاحكام وصار اهل العلم الى خبر فطمة هذا في كثير من الاحكام مثل ستوط نفقة المبتوتة اذا لم تكن حاملا ونظر المرأة الول وخطبة الرجل وخطبة الرجل على خعابة اخيه اذا لم تكن حاملا ونظر المرأة الول

رجل أوامر أة وان كان ذلك قبل افتراقها أو قبل غيبة المشتري بالجارية فعليه الاستبراء أيضاً في إحدى الروايتين، وهو مذهب الشافعي لانه تجديد ملك والنانية ليس عليه استبرا، وهذا قول أبي حنيفة إذا تقايلا قبل القبض لانه لافائدة في الاستبراء مع يقين البراءة

(مسئلة) (وإذا اشترى امة مزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبراؤها)

نص عليه أحمد وقال هذه حيلة وضام أهل الرأي لابد من استبراء لانها تجدد الملك فيها ولم يحصل استبراؤها في ملكه فلم تحل بغير استبراء كالولم تكن مزوجة ولان اسقاطه ههنا ذريعة إلى اسقاط الاستبراء في حق من أراد اسقاطه بان يزوجهاعند بيمها ثم يطلقها زوجها بعد تمام البيع والحيل حرام (مسئلة) (وان كان بعده لم يجب في أحد الوجهين)

اما إذا كان الزوج دخل بها ثم طلقها فعليها العدة ولا يلزم المشتري استبراؤها لان ذلك قد حصل بالعدة ولانها لوعتقت لم يجب عليها مع العدة استبراء ولانها قد استبرأت نفسها بمن كانت فراشاله فاجزأ ذلك كما لو استبرأت نفسها من سيدها إذا كانت خالية من زوج ، وان استبرأها وهي معتدة من زوجها لم بحب عليه الاستبراء لانها لم تمكن فراشا لسيدها وقد حصل الاستبراء من الزوج بالعدة ولذلك لوعتقت في هذه الحال لم يجب عليها استبراء وقال أبو الخطاب في المزوجة هل يدخل الاستبراء في العدة ? على وجهين وقال القاضي في المعتدة يلزم السيد استبراؤها بعد قضاء العدة ولا يتداخلان لانهامن رجلين

واما تأويل من تأول حديثها فايس بشيء فانها تخالفهم في ذلك وهي اعلم بحالها و لم يتفق المتأولون على شيء وقد رد على من رد عليها فتال ميمون بن مهران السعيد بن المسيب لما قال تلك امرأة فتنت الناس لأن كانت انما اخذت بما افتاها رسول الله عينياتية مافتنت الناس وان لنا في رسول الله عينياتية اسوة حسنة مع انها احرم الناس عليه ليس له عليها رجعة ولا بينهما ميراث. وقول عائشة انها كانت في مكان وحش لا يصح فان النبي عينياتية على بغير ذلك فقال « يا ابنة آل قيس انما السكنى والنفقة ما كان لزوجك عايك الرجعة » هكذا رواه الحميدي والاثرم. ولانه لو صح ماقالته عائشة او غيرها من التأويل ما احتاج عمر في رده الا ان يعتذر بأنه قول امرأة ثم فاطمة صاحبة القصة وهي اعرف بنفسها و بحالها و قد انكرت على من انكر عايها و ردت على من ردخبرها او تأوله بخلاف ظاهره في جب تقديم قولها لمعرفتها بنفسها وموافقتها ظاهر الخبركما في سائر ماهذا سبيله ظاهره فيجب تقديم قولها لمعرفتها بنفسها وموافقتها ظاهر الخبركما في سائر ماهذا سبيله

(فصل) فل أسحابنا ولا يتعين الموضع الذي تسكنه في الطلاق سواء قانا لها السكنى اولم نقل بل يتخير الزوج بين اقرارها في الموضع الذي طلقها فيهوبين نقامها الى مسكن مثام اه والمستحب اقرارها لقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة ولان فيه خروجامن

ومفهوم كلام أحمد ما ذكر ناه أولا لانه علل فيما قبل الدخول بانها حيلة وضها أعل الرأي ولا يوجد ذلك ههنا ولا يصح قولهم ان الاستبراء من رجلين فان السيد ههنا ليس له استبراء

(فصل/إذاكانت الامة لرجلين فوطئاها ثم بإعاها لرجل آخر اجزاً استبراه واحدلانه يحصل به معرفة البراءة ، فان قيل فلو اعتفاها الزمتموها استبراه وقد وجد الوطه من اثنين فلزمها حكم وطئها وفي ولذلك لواعتقها وهي ممن لايطؤها لم يلزمها استبراه وقد وجد الوطه من اثنين فلزمها حكم وطئها وفي مسئلتنا هو معال بتجديد الملك لاغير ولهذا يجب على المشتري الاستبراء سواء كان سيدها يطؤها أو لم يكن والملك واحد فوجب ان يتجدد الاستبراء اثنا ني إذا وطيء امته ثم أراد تزويجها لم يجزي، حتى يستبرئها ، وان أراد بيمها فعلى روايتين، وان لم يكن بائمها يطؤها لم يجب استبراؤها في الموضعين . أما إذا أراد تزويجها وكان يطؤها وجب عليه استبراؤها قبل تزويجها وجها واحداً لان الزوج لا يلزمه المبراء فيفضي إلى اختلاط المياه واشتباه الانساب وهو قول الثوري والشافعي وقال أصحاب الرأي ليس عليها استبراء لان له بيمها فكان له تزويجها كالتي لا يصيبها وتستبري و بحيضة وقال عطاء وقتادة عدتها ليس عليها استبراء لان له بيمها فكان له تزويجها كالتي لا يصيبها وتستبري و بحيضة وقال عطاء وقتادة عدتها لايس عليها المقالة الماه المطافة

ولنا انها فراش اسدها فلم يجز ان تنتفل إلى فراش غيره بغير استبراء كا لو مات عها ولانها موطورة وطأ له حرمة فلزمه استبراؤها قبل النزويج كالموطوء بشبهة ، ولانه يفضي إلى أن يطأها سيدها اليوم وزوجها غداً فيفضي إلى اختلاط المياء وهذا لا يحل ويفارق ابيع قانها لا تصبر المشتري فراشاً حتى يستبرأها اللا ينضي إلى اختلاط المياء ، ولهذا يصح بيع الزوجة والمعتدة مخلاف تزويجها على أن الما

الخلاف فان الذين ذكر نا عنهم ان لها السكنى يرون وجوب الاعتداد عليها في منزلها فان كانت في بيت يملك الزوج سكرناه ويصلح لمثلها اعتدت فيه فان ضاق عنهما انتق ل عنها وتركه لها لأنه يستحب سكناها في الموضع الذي طلقها فيه ، وان اتسعالموضع لها وفي الدار موضع لهامنفر د كالحجرة او علو الدار اوسفامها و بينهما بابمغلق سكنت فيه وسكن الز. ج في الباقي لانهما كالحجرتين المتجاورتين وان لم يكن بينهما باب مغلق لكن لها موضع تتستر فيه بحيث لايراها ومعها محرم تتحفظ به جاز لان مع المحرم يؤمن الفساد، ويكره في الجملة لانه لايؤمن النظر وان لم يكن معها محرم لم يجز لقول النبي عليها «لا يخلون رجل بامراة ليست له بمحرم فان ثاائهما الشيطان » وانامتنع من اسكانها وكانت من لهاعليه السكني أجبره الحاكم فأن كأن الحاكم معدوما رجعت على الزوج وأنكان الحاكم موجوداً فهل ترجع على روايتين . وان كان الزوج حاضراً ولم يمنعها من السكن فأكبرت لنفسها موضعاً أو سكنت في موضع تملكه لم ترجع بالاجرة لأنها تبرعت بذلك فلم ترجع به على أحد . وان عجز الزوج عن اسكانها لعسرته أو غيبته أو امتنع من ذلك مع قدرته سكنت حيث شاءت وكذلك المتوفى عنها زوجها اذا لم يسكنها ورثته لانه انماتلزمها السكني فيمنزله لتحصين مائه فاذا لمتفعل لميلزمها ذلك

في البيع منعا أيضًا أنه لا مجوز ، فان أراد ببعها وكان لا يطؤها أو كانت آيـة فليس عليه استبراؤها احكن يستحب ذلك ليملم خلوها من الحمل فيكون أحوط للمشتري وأفطع فلنزاع ،قال أحمد وانكانت لامرأة فاني أحب أن لا تبيمها حتى تستبرئها مجيضة فهو أحوط لها وان كان يطؤها أو كانت آيسة فليس عليه استبراء لان انتفاء الحل معلوم وأن كانت بمن يحمل وجب عليه استبراؤها في أصح الروايتين ، وبه قال النخعي والثوري والثانية لا يجب عليه وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعيلان عبدالرحمٰن بن عوف باع جارية كان يطؤها قبل استبرائها ولان الاستبراء على المشتري فلا بجب على البائع ولان الاستبرا. في حق الحرة آكد ولا يجب قبل النـكاح و بعد. كذاك لا بجب في الا.ة قبل البيع و بعده .

ولنا أن عمر أنـكر على عبدالرحمن بن عوف ببع جارية كان يطؤها قبل استبرائها فروي عبد الله بن عبيد بن عمير ، قال . باع عبد الرحن جارية كان يقع عليها قبل أن يستبر أبها فظهر بهاحل عند الذي اشتراها فخاصموه إلى عمر فقال له عمر كنت تقع عليها ؟ قال نعم قال فبعتها قبل أن تستبر ثها؟ قال نعم قال ما كنت لذلك بخليق قال فدعا القانة فنظروا اليه فألحقو. به ولانه يجب على المشري الاستبرا. لحفظ مائه فكذلك البائع ولانه قبل الاستبراء مشكوك في صحة لبيم وجوازه لاحمال أن تكون أم ولد فيجب الاستبراء لازالة الاحتال ولانه قديشتريها من لايستبر ثبافيفضي إلي اختلاط المياه واشتباه الانساب فانباع فالبيم صحبح في الظاهر لأن الأصل عدم الحل ولان عر وعبد الرحن لم يحكما بفساد البيع في الامة التي باعها قبل استبرائها إلا بلحاق الولد به ولو كان البيع باطلا قبل ذلك لم يحتج

﴿ مـ ثلة) قال (واذا خرجت الى الحج فتوفي عنها زوجها وهي بالقرب رجعت التقضي العـدة فان كانت قد تباعدت مضت في سفرها فان رجعت وقد بقي من عدتها شيء أتت به في منزلها)

وجمته ان المعتدة من الوفاة ليس لها أن تخرج الى الحج ولا الى غيره روي ذلك عن عمر وعمان رضي الله عنها وبه قال سعيد بن المسيب والقاسم وماتك والشافع وأبو عبيد وأصحاب الرأي والثوري . وان خرجت فمات زوجها في الطريق رجعت ان كانت قريبة لانها في حكم الاقامة . وان تباعدت مضت في سفرها . وقل مالك ترد مالم تحرم . والصحيح ان البعيدة لاترد لانه يضر بها وعليها مشقة ولابد لها من سفر وان رجعت قال القاضي ينبغي أن يحد القريب بما لاتقصر فيه الصلاة والبعيد ما تقصر فيه لان ما لاتقصر الصلاة فيه أحكام الحضر . وهذا قول أبي حنيفة الا والبعيد ما تقصر فيه لان ما لاتقصر العملاة فيه أحكام الحضر . وهذا قول أبي حنيفة الا اله لا يرى القصر الا في مسيرة ثلاثة أيام فقال متى كان بينها وبين مسكنها دون ثلاثة أيام فعليها الرجوع اليه وان كان فوق ذلك لزمها المعني الى مقصدها والاعتداد فيه اذا كان بينها وبينه دون الرجوع اليه وان كان فوق ذلك لا يجب في لا يسة لان علة الوجرب احتمال الحمل وهو وجم بعيد والاصل عدمه فلا يثبت به حكم مجرده .

(فصل) إذا اشترى جارية فظهر بها حمل لم يخل من أحوال خسة

(أحدها) أن يكون البائم أقر بوطثها عند البيع أو قبله وأتت بولد لدون سنة أشهر أو يكون البائع ادعى الولد فصدقه المشتري قان الولد يكون البائع والجارية أم ولد له والبيع باطل

(وانثاني) أن يكون أحدهما استبرأها تم أتت بولد لا كثر من سنة أشهر من حين وطيم المشتري

فالولد المشتري والجارية أم ولدله

(الحال الثالث) أن تأني به لأ كثر من سنة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولاقل من سنة أشهر منذ رطئها المشتري فلا يلحق نسبه بواحد منها , يكون ، لمكا المشتري ولا يلك فسخ البيم لان الحمل تجدد في الممكد فلاهراً فان أدعاه كل واحد منها فهو المشترى لانه ولد في ملمكه مع احتبال كونه منه، وأن ادعاه البائم وحده فصدة المشترى لحقه وكان البيع باطلا وان كذبه فالقول قول المشترى في الك الولد لان الملك انتقل اليه ظاهراً فلا تقبل دعوى البائم فيها يبطل حقه كما لو أفر بعد البيم أن الجارية ، هصوبة أو معتقة وهل يثبت نسب الولد مع البائم فيها فيه وجهان

(أحدهما) يثبت لانه نفع للولد من غير ضرر على المشترى فيقبل قوله فيه كالو أفر لولده بمال (والثاني) لا يتبل لان فيه ضرراً على المشتري قانه لو أعتقه كان أبوه أحق بماله منه ميراثا وكذلك لو أقر عبدان كل واحد منها باخرة صاحبه لم يقبل إلا ببينة

ثلاثة أيام وان كان بينه وبينها ثلاثة أيام وفي موضعها الذي هي به موضع بمكنها الاقامة فيه لزمها الاقامة و للقامة و ان لم يمكنها الاقامة مضت الى مقصدها

وقال الشافعي ان فارقت البنيان فالها الخيار بين الرجوع وا^{لب}ام لانها صارت في موضع أذن لها زوجها فيه وهو السفر فأشبه ما لوكانت قد بعدت

ولنا على وجوب الرجوع اذا كانت قريبة ما روى سعيد ثنا جرير عن منصور عن سعيد بن المسيب قال توفي أزواج نساؤهن حاجات أو معتمرات فردهن عر من ذي الحليفة حتى يعتددن في بيوتهن . ولانه أمكنها الاعتداد في منزلها قبل أن يبعد سفرها فلزمها كما لو لم تفارق البنيان . وعلى ان البعيدة لا يلزمها الرجوع ان عليها مشقه وتحتاج الى سفر في رجو بها فأشبهت من باخت مقصدها . وان اختارت البعيدة الرجوع فاما ذلك اذا كانت تصل الى منزلها قبل انقضاء عدتما ومتى كان عليها في الرجوع خوف أو ضرر فامها المضي في سفرها كمالو بعدت، ومتى رجعت وقد بقي عليما شيء من عدتها لزمها أن تآبي به في منزل زوجها بلا خلاف نعامه بينهم في ذلك لانه أمكنها الاعتداد فيه فازمها كما لو ألم تسافر منه

(الحال الرابع) أن تأني به بعد سنة أشهر منذ و شها المشتري وقبل استبرائها فنسبه لاحق بالمشتري قان ادعاه البائم فأقر له المشتري لحقه وبطل البيع وان كذبه فالقول تول المشتري ، وان ادعى كل واحد منها أنه من الآخر عرض على القافة بألحق عن ألحقته به لحديث عبدالر هن بنعوف ولانه مجتمل أن يكون من كل واحد منها قان ألحقته به الحق جما وينبغي أن يبطل البيع فتكون الجارية أم ولد قبائع لانا تبين أنها كانت حاملا منه قبل بيعها .

(الحال الحام الخامس)أنت به لاقل من سنة أشهر منذ باعها ولم يكن أقر بوطئها فالبريم صحبح في الظاهر والولد مملوك المشتري فان ادعاه البائع فالحسكم فيه كاذ كرنا في الحال الثالث سوا، (المرضع الثالث) إذا أعتق أم واده أو امته التي كان بصيبها أو مات عنها لزمها الاستبراء لانها صارت فراشا له فلم نحل اله نبره قبل استبرائها للا يفضي إلى اختلاط المياه واشتباه الانساب إلا أن تكون من جة أو معندة فلا يلزمها استبراء واشتبراء الانساب الإأن تكون من جة أو معندة فلا يلزمها استبراء لانها محرمة على المولى وليست له فراشا وانها هي فراش الزوج أم واده ثم مات عنت ولم بلزمها استبراء الانها عرمة على المولى وليست له فراشا ولانه لم يزوجها حتى استبراها فراشا وانها وانها ولانه لم يزوجها حتى استبراها فانه لا يحل له تزويجها قبل استبرائها عوفيه خلاف ذ كرناه، وكذلك ان اعتقها أو مات عنها أبا لانه يطؤها أو أعتقها فهي على ما ذكرنا ، فان زرجها فطاقها الزوج قبل دخوله بها فلا عدة عليها أيضاً لانه لم يوجد في حقها ما يوجب الاستبراء فان طلقها بعد المسيس أو مات عنها قبل ذلك أو بعده فلها عدة ما الزوج حرة كاملة ولانها قد صارت حرة في حال وجوب المدة عليها ، وان مات سيدها وهي في عدة الزوج

(فصل) ولوكانت عليها حجة الاسلام فمات زوجها لزمتها العدة في منزلها وان فأتها الحج لان العدة في المنزل تفوت ولا بدل لها والحج يمكن الاتيان به في غير هذا العام . وان مات زوجها بعد احرامها بحج الفرض أو بحج أذن لها زوجها فيه نظرت فان كان وقت الحج متسعاً لا تخاف فوته ولا فوت الرفقة لزمها الاعتداد في منرلها لانه أمكن الجع بين الحقين فلم يجز اسقاط أحدهما ، وان خشيت فوات الحج لزمها المضي فيه وجهذا قال الشافعي . وقال أبوحنيفه يلزمها المقام وانفاتها الحج لانها معتدة فلم يجز لها أن تنشىء سفراً كما لو أحرمت بعد وجوب العدة علما

ولنا انهما عبادتان استويا في الوجوب وضيق الوقت فوجب تقديم الأسبق منهما كما لوكانت العدة اسبق . ولان الحج آكد لانه أحد أركان الاسلام والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه كما لو مات زوجها بعد أن بعد سفرها اليه وان أحرمت بالحج بعد موت زوجها وخشيت فواته احتمل أن يجوز لها المضي اليه لما في بقائم في الاحرام من المشقة . واحتمل أن يازمها الاعتداد في منز لها لان العدة أسبق ولانها فرطت و غلظت على نفسها ، فاذا قضت العدة و أمكنها السفر الى الحج لزمها ذلك فان احركته والا تحلت بعمل عمرة وحكها في القضاء حكم من فاته الحج وان لم يمكنها السفر في كها حكم الحصر كالتي يمنعها زوجها من السفر ، وحكم الاحرام بالعمرة كذلك اذا خيف فوات الرفقة او لم يخف

عنقت ولم يلزمها استبراء لما ذكرناه ولانه زال فراشه عنها قبل موته فلم بلزمها استبراء من أجله كفير أم الولد اذا باعها ثم مات وتبني على عدة الله أن كان طلاقها بائك وكانت متوفى عنها وان كانت رجعة بنت على عدة حرة على ما ذكرنا ، وان بانت من الزوج قبل الدخول بطلاق أو بانت بموت زوجها أو طلاقه بعد الدخول فأغت عدتها ثم مات سيدها فعليها الاستبرا، لانها عادت الى فراشه وقال أبر بكر لا يلزمها استبراء الا أن بردها السيد الى نفسه لان فراشه قد زال بتزويجها ولم يتجدد لها ما يردها اليه وأشبهت الامة التي لم يطأها

﴿ مسئلة ﴾ (وان مات زوجها وسيدها ولم يعلم السابق منها وبين موتها أقلمن شهرين وخمسة أيام لزمها بعد موت الآخر منها عدة الوفاة حسب وليس عليها استبراء)

لان السيد أن كان مات أولا فقد مات وهي زوجة وان كان مات آخراً فقد مات وهي معتدة وايس عليها استبرا . في هانين الحالتين وعليها أن تعتد بعد وت الآخر منها عدة حرة لانه بحتمل أن سيدها مات أولا ثم مات زوجها وهي حرة فلزمتها عدة الحرائر لتخرج من العدة بيقين وكذلك على قول أبي بكر لانه ليس عليها عدة استبراء لان فرش سيدها قد زال عنها ولم تعد اليه فنلزمها عدة حرة لما ذكرنا.

﴿ مَـ ثَلَةً ﴾ (وان كان بينها أكثر من ذلك أو جهلت المدة فعليها بعد موت الآخر منها أطول (المغنى والشرح الكبير) (الجزء التاسع)

(فصل) واذا أذن لها زوجها للسفر لغير النقلة فخرجت ثم مات زوجها فالحكم في ذلك كالحكم في سفر الحج على ماذكرنا من التفصيل واذا مضت الى مقصدها فاها الاقامة حتى تقضي ماخرجت اليه وتنقضي حاجتها من تجارة أوغيرها وان كان خروجها لنزهة أو زيارة أو لم يكن قدر لها مدة فانها تقيم اقامة المسافر ثلاثا وان قدر لهامدة فانها اقامنها لان سفرها بحكم اذنه فكان لها اقامة ماذن لها فيه فاذا مضت مدتها أو قضت حاجتها ولم يمكنها الرجوع لخوف او غيره أنمت العدة في مكانها وان أمكنها الرجوع لكن لا يمكنها الوحوع الكن لا يمكنها لان الاعتداد وهي مقيمة أولى من الاتيان بها في السفر وان كانت تصل وقد بقى من عدتها شيء لزمها العود لتآ في بالعدة في مكانها

(فصل) وأن أذن الزوج لها في الانتقال الى دار أخرى أو بلد آخر فمات قبل انتقالها لزمها الاعتداد في الدار التي هي بها لانها بيتهاوسواء مات قبل نقل متاعها أو بعده لانها مسكنها مالم تنتقل عنه وأن مات بعد انتقالها إلى الثانية اعتدت فيها لانها مسكنها وسواء كانت قد نقلت متاعها أو لم تنقله وأن مات وهي بينها فهي مخيرة لانها لامسكن لها منهما فأن الاولى قد خرحت عنها منتقلة

الاجلين من أربهة أشهر وعشر واستعراء بحيضة)

لانه محتمل أن السيد مات أولاً فيكون عليها عدة الحرة من الوفة ومحتمل أنه مات آخراً بعد انقضاء عدتها من الزوج وعودها الى فراشه فوجب الجمع بنها ليسقط الفرض ببتين قال ابن عبرالبر وعلى هذا جميع الفائاين من العلماء بان عدة أم الولد من سيدها حيضة ومن زوجها شهران وخمس ليسال وقول أصحاب الشافعي في هذا الفصل كتوانا وكذلك قول أبي حنيفة وأصحابه الا أنهم جلوامكان الحيضة ثلاث حيضات بناء على أصلهم في استبراء أم الولد وقال ابن المنذر حكمها حدكم الاما وعليها شهران وخمسة أيام ولا أنقلها الى حكم الحرائر الا باحاطة أن لزوج مات بعد المولى وقيل إن هذا قول أبى بكر عبدالعز ز أيضاً والذي ذكرناه أحوط

(قصل) فأما المهراث فأنها لا ترث من زوجها شيئاً لان الاصل الرق والحرية مشكوك فيها فلم ترث مع الشك والفرق بين العدة و الارث ان إيجاب الددة عليها استظهار لاضرر فيه على غيرها وإيجاب الارث إسقاط لحق غيرها ولان الاصل تحريم النسكاح عليها فلا يزول إلا بية بين والاصل عدم الميراث لها فلا يزول إلا بية بين والاصل عدم الميراث لها فلا يزول إلا بية بين وان قيل أليس زوجة المفتود لو مأت وقف بيرائه مع الشك في إرثه ؟ فلما الفرق ببنها أن الاصل ههنا الرق والشك في زواله وحدوث الحال التي يرث فيها والمفتود الاصل حياته والشك في موته وخروجه عن كونه وارثاً فافترقا

(فصل) فان أعتق أم ولده أو أمته التي كان يصيبها أو غيرهما ممن تحل له إصابتها ثم أراد أن يُزوجها فله ذلك في الحال من غير استبراء لان النبي عَيْنَيْكَيْرُ أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صدافها وقال عَيْنِيْكُو « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين رجل كانت له أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها وتزوجها ، ولم يذكر استبراه ولان الاستبراء لصيانة مائه وحفظ نسبه عن الاختلاط عا. غيره ولا يصان ماؤه عن مائه ولهذا كان له أن يتزوج مختلمة في عدتُها

موضعها وان مات وهي في الثانية فقالت اذن لي زوجي فيالسكني مهذا المكان وأنكرذلكالورثة

أوقالت انما أذن لي زوجي في المجيء اليه لا في الاقامة به وأنكر ذلك الورثة فالقول قولها لانها

وقد روي عن أحمد في الامة التي لا يطؤها: إذا أعتقها لا يتروجها غير استبراه ، لا نه لو باعها لم تحل المشتري بغير استبراه ، والصحيح أنها لا تحل له لا نه محل له وطؤها علك الهين فكذلك بالنمكاح كالتي كان يصبها ولان النبي عليه التي التقليق أعتق صفية وتزوجها ولم يقل إنه كان قد أصابها ، والحديث الآخر بدل على حلما له بظاهره لدخولها في العموم ولانها تحل لمن يتروجها سواه فله أولى ولانه لو استبرأها ثم أعتقها ثم تزوجها في الحال كان جائزاً حسناً فكذلك هذه فانه تارك لوطئها ولان وجوب الاستبراه في حق غيره أما كان لصيانة مائه عن الاختلاط غيره ولا يوجد ذلك ههنا وكلام أحمد محمول على من استبرأها ثم تزوجها قبل استبرائها .

(فصل) إذا كانت له أمة يطؤها فاستبرأها ثم أعتقها لم يلزمها استبراء لانها خرجت عن كونها فراشاً باستبرائها وإن باعها فأعتقها المشتري قبل وطئها لمتحتج إلى استبراء لذلك وان باعها قبل استبرائها فأعتقها المشتري قبل وطئها فالمنها فان مضى بعض الاستبراء في ملك المشتري لزمها أعامه بعد عتقها ولا ينقطع بانتقال الملك فيها لانها لم تصر فراشاً للمشتري ولم يلزمها استبراء باعتاقه همشئلة ﴾ (وإن اشترك رجلان في وطه أمة لزمها استبراءان)

وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين يلزمها استبراه وأحد لان الفصد معرفة براءة الرحم ولذلك لا يجب استبراه بأكثر منحيضة واحدة وبراءة الرحم تعلم باستبراه واحد

ولا أنهما حفان مقصودان لآدميين فلم يتداخلا كالعدتين ولأنها استبراءان من رجلين فأشبها المدتين وما ذكروه يبطل بالعدتين من رجلين

﴿ فَصَلَ ﴾ قال شيخنا رحم، الله (والاستبراء يحصل بوضع الحمل إن كانت حاملا)

أعرف بذلك منهم وكل موضع قلنا يلزمها السفر عن بلدها فهو مشروط بوجود محرمها مسافراً معها والامن على نفسها لقول رسول الله عَيْمُ الله عَيْمُ «لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم من اهاما أوكما قال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلقها زوجها أومات عنها وهر ناء عنها فعدتها من يوم مات أو طلق اذا صح ذلك عندما وان لم تجتنب ما تجتنب المعتدة)

هذا المشهور في المذهب وأنه متى مات زوجها أوطلقها فعدتها من يوم موته وطلاقه قال أبو

ولا خلاف في ذلك بحمد الله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن)وقول النبي عَلَيْكُ « لا توطأُ حامل حتى تضع حملها » ولان عدة الحرة والامة والمتوفي عنهاوالمطاقة واستبرا. كل أمة إذا كانت حاملا بوضع حمايها ولان المقصود من العدة والاستبراء معرفة برا ة الرحم من الوضع وهذا محصل نوضعه و، تي كانت حاملاً بأ كثر من واحد فلا بنقضي استبراؤها حتى تضع آخر حمليا على ما ذكر ناه في المعتدة

﴿ مَسِئْلَةً ﴾ (أو محيضة إنكانت ممن تحيض)

وقد اختلف أهل العلم في أم الولد إذا مات عنها سيدها ولم تكن حاءً لا فالمشهور عن أحمد أن استبراءها يحصل بحيضة روي ذلك عن ابن عمر وعبَّان وعائشة والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وأبي قلابة ومالك والشافمي وأبي عبيد وأبي ثور وروي عن احمد أنها تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً ، وهو قولسميد بن المسيب وابن سيرين وسميد بن جبير ومجاهد وخلاس بن عمرو وعمر بن ابن عبد العزيز والزهري والاوزاعي واحجاق لما روي عن عمرو بن العاص أنه قال لاتفسدوا علينا سنة نبينًا عَيَيْنَا يُعَلِّينَ عِدة أم الولد إذا توفي عندها سيدها أربعة أشهر وعشر رواء أبو داود ولاتها حرة تمتد للوقاة فـكانت عدُّمها أربعة أشهر وعشر كالزوجة الحرة . وحكى أبو الخطاب رواية ثانثة أنها تمتد شهرين وخمسة أيام.

قال شيخنا ولم اجد هذه الرواية عن احمد في الجامع ولا أظنها صحيمة عن احمد وروى ذلك عن عطاء وطارس وقنا: قلامها حين الموت امة فكانت عدتها عدة أمة كما لومات رحل عن زوجت الامة فعتقت بعد موته وبروى عن على وابن مسعود وعطاء بالنخمي والثوري واصحاب الرأي ان عدتها اللاث حيض لأمها حرة تستبري. في كان استبراؤها اللاث حيض كالرة الطالة

ولنا انه المشرا. لزوال الملك عن الرقبة فكان حيضة في حتى من تحيض كسائر استبراء لممتقات والمملوكات ولانه استبراء لغبر لزوجات والموطرهات فأشبه ماذكرنا قال الفاسم بزمخمد سمحان الله يقرل الله تعالى في كتابه(والذين يترفون منكم ويذرون ازواجا) ماهن ازواج واما حديث عمر و ان

بكر لاخلاف عن أبي عبدالله اعلمه أن العدة تجب من حين الموت والطلاق الا ما رواه اسحاق بن ابراهم وهذا قول ابن عمر وابن عباس وابن مسعود ومسروق وعطاء وجابر بن زيد وابن سيربن ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وطاوس وسلمان بن يسار وأبي قلابة وأبي العالية والنخعيونافع ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبى عبيد وابى ثور وأصحاب الرأي وعن احمد انقامت بذلك بينة فكما ذكرنا والا فعدتها من يوم يأتبها الخبر

العاص فضعيف قال ابن المنذر ضعف احمد وأبو عبيد حديث عمرو بنااهاص وقال محمد بن موسى سألت أباعبد الله عن حديث عمر وبن العاص فقال لايصح وقال الميموني رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عرو بن الماص هذا ثم قال ابن سنة النبي عَلَيْنَاتُهُ عليه وسلم في هذا ﴿ وقال اربعة اشهر وعشر أما هي عدة الحرة من النكاح وأما هذه امة خرجت من الرق الى الجرية وبلزم من قال مهذا ان يورثها وابس لقول من قال تعتد بثلاث حيض وجه وانما تعتد بذاك المطاقة ولبست مذه مطانقة ولا في معنى المطالقة وأما قياسهم اياها علىالزوجات نلا يصح فآنها ليست زوجة ولافي حكم لزوجة ولامطقة ولافي حكم المطلفة (فصل) ولا يكفي في الاستبراء طهر ولا بعض حيضة وهو تول أكثر أهل العلم وقال بعض اصحاب مالك متى طاءنت في الحبضة فقد تم استيراؤها وزعم انه مذهب مالك وقال الشافعي في احد قوليه يكفي طهر واحد اذا كأن كاملا وهو ان يموت في حيضها فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية حلت وتم استبراؤها وهكذا الخلاف في الاستبرا. كله وبنوا هذا على أن القروء الاطهار وهذا يرده قول رسول الله والله ولا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة، وقال رويفع بن أابت سمعت رسول الله عَيْنَاتُهُ يَمُولَ يُومَ خَيْبُر ﴿ مَنَ كَانَ يُؤْمِرُ بِاللَّهُ وَالْيُومُ الْآخِرُ فَلَا يُطَّا جَارِيَّةً مَنَالَسِي حَتَّى يَسْتَبُرُتُهَا بِحَيْضَةً رواه الأثرم وهذا صريح فلا يعول على ماخالفه ولان الواجب الذي يدل على البراءة هو الحيض لان الحامل لاتحيض فأما العامر فلا دلالة فيه على البواءة الا يجوز أن يعول في الاستبراء على مالادلالة فيه عليه دون ما يدل عليه و بناؤهم قولهم هذا على أن القرو، الاطهار و بناء الخلاف على الحلاف و ليس ذلك بحجة تم لم يكنهم بنا. هذا على ذك حتى خ لغوه فجعلوا الطهر الذي طاقها فيه قرءا ولم بجعلوا الطهر الذي مات فيه سيد ام الولد قرءا فخالفوا الحديث والمعنى فانقالوا أن بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة قلنا فيكون الاعمّاد حينتُذ على بعض الحيضة وليس ذلك قرءا عند احد أذا تقرر هذا فمات عنها وهي طاهر فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة حلت فان كانت حائضًا لم تعتد ببقية ملك الحيضة ولكن متى طهرت من الحيضة الثانية حات لان استبراء هذه محيضة فلا بد من حيضية كاملة (مسئلة) (او يمضى شهر أن كانت آيسة أو صغيرة وعنه بثلاثة أشهر اختارها الخرقي)

يروىءن احمد رحمه الله في ذلك ثلاث روايات (أحدها) ثلاثة اشهر وهو قول الحسن وابن سيرين والنخمي وأبي قلابة واحد قولي الشافعي وسأل عمر بن العزيز اهل المدينة والقوابل فقالوا وروي ذلك عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز ويروى عن علي والحسن وقتادة وعطاء الخراساني وخلاس بن عرو أن عدتها من يوم يأتيها الخبر لان العدة اجتناب اشياء وما اجتنبتها .

ولنا أنها لوكانت حاملا فوضعت حملها غير عالمة بفرقة زوجها لانقضت عدتها فكذلك سائر أنواع العددولانه زمان عقيبالموت أوالطلاق فوجب أن تعتد به كما لوكان حاضراً ولان القصد غير معتبر في العدة بدليل أن الصغيرة والمجنونة تنقضي عدتهما من غير قصد ولم يعدم ههنا الا القصد

لاتستبري. الحبلي في اقل من ثلاثة اشهر فاعجبه قرلهـم والثانية انها تستبرأ بشهر وهو قول ثان الشافعي لان الشهر قائم مقام القرء في حق الحرة والامة المطلقة فكذاك في الاستبرا. وذكر القاضي رواية ثالثة أنها تستبرأ بشهرين كمدة الانة بالطانة قال شيخنا ولرار لذلك وجها ولو كان استبراؤه ابشهرين اكان استيراء ذات القرء بقرأين ولم نعلم به قائلا وقال سعيد بن المسيب وعطما. والضحاك والحكم في الامة التي لانحيض تستبرأ يشهر ونصف ورواه حنبل عن احمد انه قال. قال عطا. ان كانت لانحيض فخمس واربمون أبلة قال عمي كذاك اذهب لان عدة الامة المطلقة الآيسة كذلك والمشهور عن احمد الاول قال احمد بن القسم قات لابي عبد الله كيف جملت ثلاثة اشهر مكان حيضة وأنما جعل الله في القرآن مكان كل حيضة شهراً ? أقال أمّا قاندا أشهر من أجل الحل فانه لايبين في أقل من ذاك فان عمر من عبد المزيز سأل عن ذلك وجم اهل الدلم والقوابل فاخبروا أن الحل لايتبين في أفل من ثلاثة أشهر فاعجبه ذلك ثم قال الاتسمع قول ابن مسعودان النطفة اربعين يرما ثم علقه اربعين يوما ثم مضغة بعد ذلك قال ابو عبد الله فاذاخ ِجت الثمانون صار بهدها مضفة وهي لحم فتبين حينئذ وقال لي هذا ممروف عندالنسا. فاماشهر فلا معنى فيه رلا نعلم به قائلا ووجه استبرائها بشهر ان الله تعالى جمل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلفت الشهور باختــلاف الحيضات فكالت عدة الحرة الآيسة ثلاثة الثهر كان ثلاثة قرو. وعدة لامة شهرين مكان قرأين واللامة المستبرأة التي ارتفع حيضها لاتدرى مارنعه عشرة أشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب أن يكون مكان الحيضة ههنا شهراً كأفيحق من ارتفع حيضها

فان قيل فقد وجدتم ما دل على البراءة وهو تسعة أشهر قلنا وههناما يدل على البراءة وهو الاياس فاستويا في مسئلة ﴿ مسئلة ﴾ (ومن ارتفع حيضها لاندري مارقعه اعتدت بتسعة أشهر للحمل وشهر مكان الحيضة) وفي هذه المسئلة روايتان : (إحداها) أنها تستبرأ بعشرة أشهر (والثانية) بسنة، تسعة أشهر للحمل لانه غالب عادات النساء في الحمل ، وثلاثة أشهر مكان الثلاثة التي تستبرأ بها الآيسات

وقد ذكرنا أن المختار عند احمد في الآيسة استبراؤها بثلاثة أشهر واختار ههنا أن جعل مكان

وسواء في هذا اجتنبت مأتجنبه المعتدات او لم تجتنب فأن الاحداد الواجب ليس بشرط في العدة فاؤ تركته قصداً او عن غير قصد لانقضت عدتها فان الله تعالى قال (يتربصن بأنفسهن ثلاثة أووء) وقال (فعدتهن ثلاثة أشهر) وقال (وأولات الاحال أجلهن ان يضعن حملهن) وفي اشتراط الاحداد مخالفة هذه النضوص فوجب الا يشترط

كتاب الوضاع

الاصل في التحريم بالرضاع الكتابوالسنةوالاجماع: واما الكتاب فقول الله تعالى (وأمها تنكم اللاتي ارضعنكم واخواته كم من الرضاعة) ذكرهما الله سبحانه في جملة المحرمات

واما السنة فما روت عائشة ان النبي عَلَيْكَاتُهُ قال « ان الرضاعة تحرم ماتحرم الولادة» متفق عليه وفي لفظ « يحرم من الرضاع مايحرم من النسب » رواه النسائي . وعن ابن عباس قال :قال رسول الله علياته في بنت حمزة «لا تحل لي يحرم من الرضاع مايحرم من النسبوهي ابنة أخي من الرضاعة » متفق عليه في اخبار كثيرة نذكر اكثرها ان شاء الله تعالى في تضاعيف الباب . واجمع علماء الامة على التحريم بالرضاع . اذا ثبت هذا فان تحريم الام والاخت ثبت بنص الكتاب وتحريم البنت ثبت بناكستة وتثبت الحرمية شبت بالتنبيه فانه اذا حرمت الاخت فالبنت اولى وسائر المحرمات ثبت تحريم نالسنة وتثبت المحرمية شبت بالتنبيه فانه اذا حرمت الاخت فالبنت اولى وسائر المحرمات ثبت تحريم نالسنة وتثبت المحرمية

الحيضة شهراً لان اعتبار تكرارها في الآيسة لفتلم براءتها من الحمل وقدعامت براءتها منه ههنا بمضى غالب مدته فجمل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس ، فأما ان عامت مارفع حيضها من مرض أوغيره فانها لا تزال في الاستبراء حتى يعود الحيض فتستبري، نفسها بحيضة إلا أن تصير آيسة فتستبري، نفسها استبراء الآيسات فان ارنابت بنفسها فهي كالحرة المستبرئة وقدذكر ناحكمها في العددو الله سبحانه و تعالى أعلم

كتاب الرضاع

الاصل في النحريم بالرضاع الكناب والسنة والاجماع الما الكناب فقول الله سبحانه وتعالى (وامها نكم اللاتي ارضعنكم وأخوا تدكم من الرضاعة) ذكرهما الله سبحانه في جملة المحرمات

واما السنة فاروت عائشة ان النبي عَلَيْكَالِيَّةُ قال «ان الرضاعة تحرم ماتحرم الولادة » متفق عليه وفي لفظ «يحرم من الرضاع مايحرم من النسب» روا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله عليه في بنت حمزة «لا تحل لي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهي ابنة اخي من الرضاعة » متفق عليه في اخبار كثيرة نذكر أكثرها في تضاعيف الباب ان شاه الله تعالى وأجمع علما الامة على التحريم بالرضاع إذا ثبت ذلك فان تحريم الام والاخت ثبت بنص الكتاب وتحريم البنت بالبينة فأنه إذا حرمت الاخت فالبنت أولى وسائر المحرمات ثبت تحريمهن بالسنة وتثبت المحرمية لأنها فرع على التحريم إذا كان

لانها فرع على التحريم أذا كان بسبب مباح. فأما بقية أحكام النسب من النفقة والعتق ورد الشهادة وغير ذلك فلا يتعلق به لان النسب اقوى منه فلا يقاس عليه في جميع احكامه وإنما يشبه به فيا نص عليه فيه

(مسئلة) قال أبو القاسم رحمه الله (والرضاع الذي لايشك في تحريمه أن يكون خمس رضعات فصاعداً)

في هذه المسئلة مسئاتان: (احداهما) ان الذي يتعلق به التحريم خمس رضعات فصاعداً هذا الصحيح في المذهب وروي هذا عن عائشة وابن مسعود وابن الزبير وعطاء وطاوس وهو قول الشافعي. وعن احمد رواية ثانية ان قليل الرضاع وكثيره يحرم . وروي ذلك عن علي وابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحمكم وحاد ومالك والاوزاي واثوري والليث وأسحاب الرأي وزعم الليث ان المسلمين اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في الهدما يفطر به الصائم واحتجوا بقول الله تعالى (وأمها تكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقوله عليه السلام «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»

بسبب مباح وأما بقية أحكام النسب من النفقة والارث والعتق ورد الشهادة وغير ذلك فلا يتعلق به لان النسب أقوى منه فلا يقاس عليه في جميع أحكامه وإنما شبه به فيانص عليه فيه

(مسئلة) (إذا حملت المرأة من رجل ثبت نسب ولدها منه فثاب لها لبن فارضعت به طفلا صار ولداً لها في تحريم النكاح واباحة النظر والخلوة وثبوت المحرمية وأولاده وان سفلوا أولاد أولادها وصارا أبويه واباؤها اجداده وجداته وأخوة المرأة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة الرأة وأخواته اعمامه وعماته وتنتشر حرمة الرضاع من المرتضع إلى أولاده وأولادا ولاده وان سفلوا فيصيرون اولادا لها)

وجملة ذلك أن المرأة إذا حملت من رجل يثبت نسب ولدها منه وثاب لها منه لبن فارضعت به طفلا رضاعا محرما صار الطفل المرضع أبنا للمرضعة بغير خلاف وصار أيضاً أبنا أن نسب الحمل اليه فصار في النحريم وأبحة النظر والخلوة ولداً لها وأولاده من البنين والبنات وأولاد أولادها وان رات مدرجهم وجميع أولاد الرجل الذي نسب الحمل اليه من المرضعة وغيرها أخوة المرتضع واخوانه واولاد أولادهما أولاد اخوته وأخواته وان رات درجهم والم المرضعة جدته وأبوها جده وأخومها أخواله واخواتها خالاته وأبو الرجل جده وأمه جدته واخوته المنامه وأخوانه وجميع اقاربها ينسبون إلى المرقع كا ينسبون إلى ولدهما من النسب لان اللبن المدي ثاب للمرأة مخلوق من ماء الرجل والمرأة فنشر النحريم اليها ونشر الحرمة إلى الرجل وإلى الرجل وإلى المرأة مخلوق من النسب لان اللبن

وعن عقبة بن الحارث انه تزوج ام يحيى بنت ابى اهاب فجاءت أمةسودا وفقالت قد أرضعتكما فذكرت ذلك للنبي عَلَيْكِيَّةٍ فقال «كيف وقد زعمت ان قد أرضعتكما؟ » متفق عليه ، ولان ذلك فعل يتعلق به تحريم مؤبد فلم يعتمر فيه العدد كتحريم أمهات النساء ولا يلزم اللعان لانه قول

(والرواية الثالثة) لا يثبت التحريم الا بثلاث رضعات و به قال ابو ثور وابو عبيه وداود وابن المنذر لقول النبي عليه التحرم المصة ولا المصتان » وعن ام الفضل بنت الحارث قالت: قال نبي الله عليه ولا النبي الله عليه ولا الاملاجة ولا الاملاجة ولا الاملاجة والتكرار يعتبر فيه الثلاث . وروي عن حفصة لا يحرم دون عشر رضعات ، وروي ذلك عن عائشة لا نعوة روى في حديث سهة بنت سهيل فغال لها رسول الله عليه القرائد أرضعيه عشر رضعات فيحرم بلبنها » وجه الاولى ماروي عن عائشة انها قالت أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فنوفى رسول الله عليه والامم على ذلك من ذلك خس وصار الى خمس رضعات معلومات يحرمن فنوفى رسول الله عليه والامم على ذلك رواه مسلم . وروى مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة عن سهلة بنت سهيل أرضعي سالما خمس رضعات في حرم بلبنها والا ية فسرتها السنة وبينت الرضاعة المحرمة وصر يح مارو بناه بخص مفهوم مارووه فنجمع بين الاخبار و نحماها على الصر يح الذي رويناه

اقاربه وهو الذي يسمى ابن الفحل وفي النحريم به اختلاف ذكر في باب المحرمات في النكاح ، والحجة فيه ما روت عائشة ان افلح اخا أبي القعيس استاذن ابي بعد ما أنزل الحجاب فقات والله لآآذن له حتى استاذن رسول الله عني الرسول الله ان الرجل ليس هو ارضعني ولكن ارضعني المرأة فقال المتاذن رسول الله عنه عمل تربت يمينك ، قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول « حرموا من الرضاع ما تحرموا من النسب » متفق عليه وسئل ابن عباس عن رجل نروج امرأ تين فارضعت إحداهما جارية والاخرى غلاما هل يتزوج الغلام الجارية ? فقال لا اللقاح واحد . قال مالك اختلف قديما في الرضاعة من قبل الاب و نزل برجال من أهل المدينة في أزواجهم مهم محمد بن المنكدر وابن أبي حبيبة فاستفتوا في ذلك فاختلف عليهم ففار قوازوجاتهم، فاما الولد المرتضع فان الحرمة تنتشر اليه وإلى اولاده واز نزلوا في ذلك فاختلف عليهم فلا تحرم المرضعة على أبي المرتضع ولاأخيه، ولا تحرم المرتضع واخته على المرتضع والخيه وعمه وخاله ، ولا يحرم على زوج المرضعة نكاح أبي الطفل المرتضع ولا أخيه وعمه وخاله ، ولا يحرم على وأولاد زوجها اخوة الطفل المرتضع ولا أخته ولا عمته ولا خالته، ولا بأس ان يتزوج أولاد المرضعة وأولاد زوجها اخوة الطفل المرتضغ واخواله)

(الجزء التاسع)

(40)

(المغنى والشرح السكبير)

(فصل) واذا وقع الشكفي وجود الرضاع أوفي عدد الرضاع المحرم هل كماا أو لالم يثبت التحريم لان الاصل عدمه فلا نزول عن اليقين بالشك كما لوشك في وجود الطلاق وعدده

﴿ المسئلة الثانية ﴾ أن تكون الرضعات متفرقات وبهذا قل انشافعي، والمرجع في معرفة الرضعة الى المرف لان الشرع ورد ما مطلقا ولم يحدها مزمن ولا مقدار فدل ذلك على أنه ردهم الى العرف ذذا ارتضع الصبي وقطع قطعا بينا باختياره كان ذلك رضعة فاذا عاد كانت رضعة أخرى فأما ان قطع لضيق نفس أو للانتقال من ثدي الى ثدي أو لشيء ياييه أو قطعت عليه المرضعة نظريًا فان لم يعد قريبا فهي رضعة ، وان عاد في الحال ففيه وجهان

(أحدهما) أن الاول رضعة فاذا عاد فهمي رضعة أخرى وهذا اختيار أبي بكر وظاهر كلام أحمد في رواية حنبل فانه قال أما ترى الصبى يرتضع من اشدي فاذا أدركه النفس أمسك عن الثدي ليتنفس أو يستريح فاذا فعل ذلك فهي رضعة وذلك لان الاولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة وانعادكالوقطع باختياره (والوجهالآخر) أنجيع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الافهااذاقطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لانه لوحلف لاا كات آليوم الاأكة واحدة فاستدام الاكل زمنا أو قطع لشرب الماء أوانتقال من لون الى لون اوانتظار لما يحمل اليه من الطعام لم يعد الا أكاة واحدة فكذا ههنا والاول أصح لان اليسير منالسعوط والوجور رضعة فكذا هذا

قال أحمد لا بأس ان يتزوج الرجل أخت أخيه من الرضاع ليس بينها رضاع ولا نسب وانما الرضاع بين الحارية وأخبه

(مسئلة) (وان ارضعت بلبن ولدها من الزنا طفلا صار ولداً لها وحرم علىالزا ني تحريبها لمصاهرة ولم تثبت حرمة الرضاع في حقه في قول الخرقي وقال أبو بكر تثبت)

قال أبو الخطاب وكذلك المولد المنفى باللمان الذي ذكره شيخنا في الـكتاب المشروح ان منشرط ثبوت الحرمة بين المرتضع وبين الرجل الذي ثاب اللبن بوطئه ان يكون لبن حمل ينسب إلى الواطيء كالوطء في نكاح أو وطء علك يمين أوشبهة ، فاما لبن الزاني والولد المنفى باللمان فلا ينشر الحرمة بينهما في مفهوم كلام الخرقي وهو قول ابن حامد ومذهب الشافعي، وقال أبو بكرعبدالعزيز ينشر الحرمة بينها لانهمعني ينشر الحرمة فاستوى فيه مباحه ومحظوره كالوطء ، محققه ان الوط.. حصل منه لبن وولدثمان الولد ينشر الحرمة بينه وبين الواطى كذلك اللبن، ولانه رضاع ينشر الحرمة إلى المرضعة فينشرها إلى الواطيء كصورة الاجماع ،ووجه القول الاول ان التحريم بينهما فرع لحرمة الابوة فلما لم تثبت حرمة الابوة لم يثبت ماهو فرع لها، ويفارق تحريم ابنته من الزنا لانهامن نطفته حقيقة بخلاف مسئلته، ويفارق تحريم المصاهرة فان التحريم ثم لايقف على ثبوت النسب ولهذا تحرم ام زوجته وابنتها من غير نسب وتحريم الرضاع مبني على النسب ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « يحرم من الرضاع مايحرم من النسب»

﴿ مسئله ﴾ قل (والسعوط كالرضاع وكذلك الوجور)

معنى السعوط أن يصب اللبن في أنفه من اناء أو غيره والوجور أن يصب في حلقه صباً من غير الشدي ، واختلفت الرواية في التحريم بهما فأصح الروايتين أن التحريم يثبت بذلك كما يثبت بالرضاع وهو قول الشعبي والثوري وأصحاب الرأي وبه قال مالك في الوجور

(والثانية) لايثبت بهما التحريم وهو اختيار أبي بكر ومذهبداود وقول عطاء الخراساني في السعوط لان هذا ليس برضاع وانما حرم الله تعالى ورسوله بالرضاع ولانه حصل من غير ارتضاع فأشبه مالو دخل من جرح في بدنه

ولنا ماروى ابن مسمود عن النبي علي لل لارضاع الاما أنشز العظم وأنبت اللحم» رواه أبو داود ولان هذا يصل به اللبن الى حيث يصل بالارتضاع ويحصل به من إنبات اللحم وانشاز العظم ما يحصل من الارتضاع فيجب أن يساويه في التحريم، والانف سبيل الفطر للصائم فيكان سبيلا للتحريم كالرضاع بالفم

(فصل) وأنمايحرم من ذلك مثل الذي يحرم بالرضاع وهو خمس في الرواية المشهورة فانه فرع على الرضاع فيأخذ حكمه، فان ارتضع وكمل الحمس بسعوط أو جور أو استمط أو أوجر وكمل الحمس برضاع ثبت التحريم لانا جعاناه كالرضاع في أصل التحريم فكذلك في اكمال العدد ولو حلبت في اناء دفعة واحدة ثم سقته غلاما في خمسة أوقات فهو خمس رضعات فانه لو أكل من

وقال أبو الخطاب في الولد المنفي باللمان انه في تحريم الرضاع على الملاعن كتحريم ولد الزاعلى الزاني، قال شيخنا ويحتمل ان لايثبت حكم الرضاع في حق اللاعن بحال لانه ليس بولده حقيقة ولاحكما، فاما المرضمة فان الطفل المرتضع محرم عليها ومنسوب اليها عند الجميع وكذلك يحرم جميع أولادها واقاربها الذبن يحرمون على أولادها على هذا المرتضع كما في الرضاعة باللبن المباح ، وان كان المرتضع جارية حرمت على الملاعن بغير خلاف أيضا لانها ربيته فانها بنت امرأنه من العلماء كذلك على الزاني عندمن برى تحريم المصاهرة وكذلك تحريم بناتها وبنات المرضع من العلماء كذلك

(مسئلة) (وان وطيء رجلان امرأة بشبهة فاتت بولد فارضت بلبنه طفلا صار ابنا لمن يثبت نسب المولود منه سواء ثبت بالمافة أو بغيرها)

لان تحربم الرضاع فرع على ثبوت النسب وان الحق بهاكان المرتضع ابنا لهما لان المرتضع في كل وضع تبع للمناسب فتى لحق المناسب بشخص فالمرتضع مثله وان لم يلحق بواحد منها التحريم الرضاع في حقها وإذا لم يثبت نسبه منها لتدر الفاقة أو لاشتباهه عليهم أو نحوذك حرم عليها نغليبا للحظر فانه يحتمل ان يكون منها و يحتمل ان يكون ابن أحدهما فيحرم عليه اقاربه دون اقارب

طمام خمس أكلات متفرقات لكان قد أكل خمس أكلات ، وان حابت في اناء حابات في خمسة أوقات ثم سقيه دفعة واحدة كان رضعة واحدة كما او جعل الطعام في اناء واحد في خمسة أوقات ثم أكله دفعة واحدة كان أكلة واحدة . وحكي عن الشافعي قوال في الصورة بن عكس ماقلنا اعتباراً بخروجه منها لان الاعتبار بالرضاع والوجور فرعه

ولنا ان الاعتبار بشرب الصبي له لانه المحرم ولهذا ثبت التحريم به من غير رضاع ولو ارتضع بحيث يصل الى فيه ثم مجه لم يثبت التحريم في كان الاعتبار به وما وجد منه الا دفعة واحدة في كان وضعة واحدة ، وان سقته في أوقات فقد وجد في خمسة أوقات في كان خمس رضعات ، فأما ان سقته اللبن المجموع جرعة بعد جرعة منتابعة فظاهر قول الخرقي انه رضعة واحدة لاعتباره خمس رضعات متفرقات ولان المرجع في الرضعة الى العرف وهم لايعا ون هذا رضعات فأشبه مالو أكل الآكل الطعام لقمة بعد لقمة فانه لا يعد أكلات ، ويحتمل ان يخرج على مااذا قطعت عليه المرضعة الرضاع على ماقدمنا

(فصل) وان عمل اللبن جبناً ثم أطمه الصبي ثبت به التحريم وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحرم به لزوال الارم و كذلك على الرواية التي تقول لا يثبت التحريم بالوجور لا يثبت ههنا بطريق الاولى . ولنا أنه واصل من الحلق يحصل به أنبات اللحم وانشاز العظم فحصل به انتحريم كما لو شربه .

الآخر فقد اختلطت اخته بغيرها فحرم الجميع كما لو علم اخته بعينها ثم اختلطت باجنبيات ، وأن انتفى عنها جميعاً بأن تأتي به لدون سنة أشهر من وطنها أو لاكثر من أربع سنين من وطء الآخر انتفى المرتضع عنها أيضاً ،فانكان المرتضع جاربة حرمت عليها تحريم المصاهرة وتحرم أولادها عليها أيضاً لأنها ابنة موطوء تهما فهي ابنة لهما

(مسئلة) (وان ثاب لامرأة لبن من غير حمل تقدم لم ينشر الحرمة نص عليه في ابن البكر وعنه ينشرها ذكرها ابن ابي موسى)

قال شيخنا والظاهر أنه قول ابن حامد ومذهب مالك والثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لفول الله تعالى (وأمها تكم اللاثي ارضه نكم) ولانه لبن امرأة فتعلق به التحريم كما لوثاب بوط، ولان ألبان النساء خلقت لفذاء الاطفال وان كان هذا نادراً فجنسه معناد (والرواية الثانية) لاينثر الحرمة لانه نادر لم تجر العادة به لنفذية الاطفال فاشبه لبن الرجال والاول أصح الثانية) ولا ينشر الحرمة غير لبن المرأة فلو ارتضع طفلان من رجل أو بهيمة أو خنثي مشكل

لم ينشر الحرمة وقال ابن حامد يوقف أمر الخنثى حتى يتبين أمره) وحملة ذلك أن ابنين لو ارتضعا من بهبمة لم يصيرا أخوين في قول عامة أعل العلم منهم الشافعي

(فصل) فأما الحقنة فقال ابو الخطاب المنصوص عن احمد أنها لاتحرم وهومذهب ايحنيفة ومالك ، وقال ابن حامد وابن ابي موسى تحرم وهذا مذهب الشافعي لانه سبيل يحصل بالواصل منه الفطر فة لق به التحريم كالرضاع

ولنا ان هذا ليس برضاع ولا يحصل به التغذي فلم ينشر الحرمة كما لو قطر في احليله ، ولانه ليس برضاع ولا في معناه فلم يجز اثباتحكه فيه، ويهارق فطر الصائم فانه لايعتبر فيه أنبات اللحم ولا انشاز العظم وهذا لا يحرم فيه الا ماأنبت اللحم وأنشر العظم ، ولانه وصل اللبن الى الباطن من غير الحاق أشبه مالو وصل من جرح

﴿ مسئلة ﴾ قال (والابن المشوب كالحض)

الشوب المحتلط بغيره والمحض الخالص الذي لايخالطه سواه، وسوى الخرقي بينهماسواءشيب بطعام أو شراب أو غيره وبهذا قال الشافعي،وقال ابو بكر قياس قول احمد أنه لايحرم لانهوجور وحكي عن ابن حامد قال: ان كان الغالب اللبن حرم والا فلا وهو قول أبي ثور والمزني لان الحكم للاغلب، ولا نه يزول بذلك الاسم والمعنى المراد به ونحو هذا قول أصحاب الرأي وزادوا فقالوا ان كانت النار قد مست اللبن حتى أنضجت الطعام أو حتى تغير فايس برضاع.ووجه الاول أن اللبن

وابن القاسم وأبو ثور وأصحاب الرأي وكذلك لو ارتضما من رجل لم يصيراً أُخو**ين و**لم تنشرا لحرمة بينه وبينها في قول عامتهم وقال الكرابيسي يتعلق به النحريم لأنه لبن آدمي أشبه لبن\لرأة، وحكى عن بعض السلف أنهما اذا ارتضعا من لبن بهيمة صارا أخوين وليس ذلك صحيحا لان هذا لا يتعلق به تحريم الامومة فلا يثبت به تحريم الاخوة لان الاخوة فرع على الامومة، وكذلك لا يتعلق به تحريم الا بوة ولان هذا اللبن لم يخلق لغذاء المولود الآدمي فلم يتعلق به التحريم كسائرالطمام، فإن ثاب لخنثي مشكل أبن لم يثبت به التحريم لانه لم يثبت كونه امرأة فلا يثبت التحريم مع الشك ، وقال ابن حامد يقف الامرحتي ينكشف أمرالحنثي، فعلى هذا يثبت التحريم الى أن يتيقن كو فه رجلالا نه لا يأمن كو نه محرما (فصل) قال الشيخ رحمه الله (ولا تثبت الحرمة بالرضاع الا بشرطين)

(أحدهما) أن يرتضع في الحولين فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم يثبت هذا قول أكثر أهلالعلمروي محو ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبى هريرة وأزواج النبي عَلَيْكِيْرُ وَ سُوى عائشة واليه ذهب الشمي وابن شبرمة والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور ورواية عن مالك ، وروي عنه إن زاد شهراً جاز ، وروي شهران وقال أبو حنيفة : بحرم الرضاع في ثلاثين شهرا لقوله سبحانه (وحمله وفصاله ثلاثونشهرا) ولم يرد بالحمل حمل الاحشاء لانه يكون سنتين فعلم أنه أراد الجمل في الفصال ، وقال زفر : مدة الرضاع ثلاث سنين وكانت عائشة رضي الله عنها

متى كان طاهراً فقد حصل شربه ويحصل منه انبات اللحم وانشاز العظم فحرم كما لو كان غالباً وهذا فيما اذا كانت صفات اللبن باقية ، فأما ان صب في ماء كثير لم يتغير به لم يثبت به التحريم لازهذا ليس بلبن مشوب ولا يحصل به التغذي ولا انبات اللحم ولا انشاز العظم. وحكي عن القاضي ان التحريم يثبت به وهو قول الشافعي لان أجزاء اللبن حصلت في بطنه فأشبه مالوكان لونه ظاهراً. ولنا أن هذا ليس برضاع ولا في معناه فوجب ان لا يثبت حكمه فيه

(فصل) وان حلب من نسوة وسقيهالصبي فهو كما لو ارتضعمن كل واحدة منهن لانه لو شيب پماء أو عسل لم يخرج عن كونه رضاعا محرما فكذلك اذا شيب بلبن آخر

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويحرم لبن الميتة كما يحرم ابن الحية لان اللبن لا يموت)

المنصوص عن احمد في رواية ابراهيم الحربي انه ينشر الحرمة وهو اختيار أبي بكر وهو قول أبي ثور والاوزاعي وابن القاسم وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال الخلال لاينشر الحرمة وتوقف عنه احمد في رواية مهنا وهو مذهب الشافعي لانه لبن ممر ليس بمحل للولادة فلم يتعلق به التحريم كابن الرجل

ولنا أنه وجد الارتضاع على وجه ينبت اللحم وينشز العظم من أمرأة فأثبت التحريم كما لو

ترى رضاعة السكبير تحرم ويروى هذا عن عطاء والليث وداود لما روي أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله اناكنا نرى سالما ولدا فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد. ويراني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف رى فيه ?فقال لها النبي عَلَيْنَالِيْنَةُ لا أرضعيه » فأرضعته خسرضعات فكان عَمْنِلة ولدها فبذلك كانت عائشة تأخذ: تأمر بنات أخواتها وبنات اخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وان كان كبيرا ، وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج رسول الله عَلَيْنِيْنَةُ أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها رخصة من النبي عَلَيْنِيْ لسالم دون الناس رواه النسائي وأبو داود وغيرها

 كانت حية ، ولا نه لافارق بين شربه في حياتها وموتها الا الحياة والموت أو النجاسةوهذا لاأثر له فان اللبن لا يموت والنجاسة لا تمنع كما لو حاب في وعاء نجس ، ولانه لو حلب منها في حياتها فشربه بعد موتها لنشر الحرمة وبقاؤه في ثديها لا يمنع ثبوت الحرمة لان ثديها لا يزيد على الاناء في عدم الحياة وهي لا نزيد على عظم الميتة في ثبوت النجاسة

(فصل) ولو حلبت المرأة لبنها في اناء ثم ماتت فشريه صبي نشر الحرمة في قول كل من جعل الوجور محرما وبه قال أبو ثور والشفعي وأصحاب الرأي وغيرهم وذلك لأنه لبن امرأة في حياتها فأشبه مالو شربه وهي في الحياة

ومسئلة) قل (واذا حبات عمن بله ق نسب ولدها به فثاب لها ابن فأرضمت به طفلا خمس رضات متفرقات في حواين حرمت عيه وبانها بن أبي هذا الحمل ومن نير دو بنات اب مذا الحمل منها ومن غيرها، وان أرضمت صبية فقد صارت النة لها ولزوجها لان اللبن من الحمل الذي هو منه)

وجملة ذلك أن المرأة أذا حملت من رجل وثاب لها لبن فأرضعت به طفلا رضاعا محرما صار العافل المرتضع أبناً المرضعة بغير خلاف. وصار أيضاً أبناً لمن ينسب الحمل اليه فصار في التحريم

فقد روينا عن ابن عباس أن المراد بالحمل حمل البطن وبه استدل على أن أقل الحمل ستة أشهر ، وقد دل على هذا قول الله تمالى (وفصاله في عامين) فلو حمل على ما قاله أبو حنيفة لكان مخالفا لهذه الآية . اذا ثبت هذا فالاعتبار بالعامين لا بالفطام فلو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما حصل التحريم ولو لم يفطم حتى مجاوز الحولين ثم ارتضع بعدها قبل الفطام لم يثبت التحريم ، وقال ابن القاسم صاحب مالك لو ارتضع بعد الفطام في الحولين لم يحرم لقوله عليه الصلاة والسلام « وكان قبل الفطام »

و لنا قوله سبحانه (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ورويءنه عليه الصلاةوالسلام « لا رضاع الا ماكان في الحولين » والفطام معتبر عدته لا بنفسه

(مسئلة) (فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم يثبت التحريم وقال أبو الخطاب اذا ارتضع بعدالحولين بساعة لم يحرم وقال القاضي لو شرع في الحامسة فحال الحول قبل كالها لم يثبت التحريم) ولا يصح هذا لان ما وجد من الرضة في الحواين كاف في التحريم بدليل ما لو انفصل مما بعده فلا ينبغي أن يسقط حكمه باتصال ما لا اثر له به

﴿ النَّانِي ﴾ (أن يرتضع خمس رضات وعنه اللاث يحر من وعنه واحدة) الصحيح بن المذهب أن الذي يتعلق به التحريم خمس رضات قصاعدا روي هذا عن عائشة وابن مسعودوابن الزبير وعطاء وطاوس وهو قول الشافعي ، وعن أحمد رواية النية ان قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره وروي ذلك عن

واباحة الخلوة ابناً لها وأولاده من البنين والبنات أولاد أولادها وان نزلت درجتهم وجميع أولاد المرضعة من زوجها ومن غيره وجميع اولاد الرجل الذي انتسب الحمل اليه من المرضعة ومن غيرها اخوة المرتفعة واخوته وأخوته وأخوته وأخوته وأخوته وأخوته وأخوته وأمه جدته وأخوته أم المرضعة جدته وأبوها جده وأخوتها اخواله وأخواتها خالاته وأبو الرجل جده، وأمه جدته واخوته أعامه، وأخواته عاته وجميع اقاربها ينتسبون الى الرخل على اللهن الذي وأخواته عانه وجميع اقاربها ينتسبون الى المرأة مخلوق من ما، الرجل والمرأة فنشر التحريم اليها ونشر الحرمة الى الرجل والى اقاربه والحجة القاطعة فيه ماروت عائشة ان أفاح اخا ابي القعيس استأذن على بعد ماأنزل الحجاب فقلت والله لا آذن له حي أستأذن رسول الله على المرأة ابي القعيس ليس هو ارضعني ولكن أرضعتني امرأة ابي القعيس فدخل علي رسول الله على تربت يمينك» قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول ارضعتني امرأته قال «ائذ يه فانه عمك تربت يمينك» قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب ، متفق عليه

وسئل ابن عباس عن رجل تزوج امزأتين فأرضمت احداهما جارية والاخرى غلاما هل يتزوج الغلام بالجارية ؟ فقال لا ، اللقاح و احد . قال مالك اختلف قديماً في الرضاعة من قبل الاب و نزل

على وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقنادة والحدكم وحماد ومالك والاوزاعي والثوري والليث وأصحاب الرأي وزعم الليث أن المسلمين أجموا على أن قليل الرضاع وكثيره يتحرم في الهد ما يفطر به العائم ، واحتجوا بقول الله تمالى (وأمها نسكم اللاتي أرضنكم وأخوا تدكم من الرضاعة) وقوله عليه الصلاة والسلام « يتحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »وعن عقبة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت ابي اهاب فجاءت أمة سودا، فقالت قد أرضتكما فذكرت ذلك للنبي عليه ينت أنه تروج أم يحيى بنت ابي اهاب فجاءت أمة سودا، فقالت قد أرضتكما فذكرت مؤبد فلم بنتي وكي وقد زعمت أن قد أرضتكما في متفق عليه ولانه فعل يتعلق به تحريم مؤبد فلم بعتبر فيه المدد كحريم أمهات النساء ولا يلزم اللمان لانه قول (والرواية الثالثة) لا يتحرم الا ثلاث رضعات وبه قال أبو تور وأبو عبيد وداود وان المنذر لقول النبي عليه الأملاجة ولا الاملاجة ولا الاملاجة ان والمسلم ولان ما يعتبر فيه المدد والتكرار بعتبر فيه الثلاث ، وروي عن حفصة لا يحرم دون عشر رضعات وروي ذلك عن عائشة لان عروة روى في حديث سهلة فقال لها رسول الله عليه في بابنها ورضعات ويحرم بلنها »

ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أنزل في القرآن عشر رضمات معلومات يحرمن فنسخ من ذلك خمس وصار الى خمس رضعات معلومات يحرمن فتوفى رسول الله والله عليه والام

برجل من أهل المدينة في ازواجهم منهم محمد بن المنكدر وابن أبي حبيبة فاستفتوا في ذلك فاخة ف عليهم ففارقوا زوجنهم. فأما المرتضع فان الحرمة تنتشر اليه والى اولاده وان نزلوا ولا تنتشر الى من في درجته من اخوته وأخواته ولا إلى اعلى منه كأبيه وأمه وأعامه وعماته وأخواله وخالاته وأجداده وجداته فلا يحرم على المرضعة نكاح ابي الطفل المرتضع ولا اخيه ولا عمه ولاخاله ولا يحرم على زوجها نكاح ام الطف ل المرتضع ولا اخته ولا عمته ولا خالته. ولا بأس ان يتزوج اولاد المرضعة وأولاد زوجها اخوة الطفل المرتضع وأخواته. قال احد لا بأس أن يتزوج الرجل اخت اخته من الرضاع ليس بينهما رضاع ولا نسب وانما الرضاع بين الجارية وأخته

اذا ثبت هذا فان من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين. وهذا قول اكثر اهل العلم دوي نحو ذاك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي مربرة وأزواج النبي المنطقة موايه ذهب الشعبي وابن شبرمة والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو نور ورواية عن مالك وروي عنه ان ذاد شهراً جاذ وروي شهران

وقال أبو حنيفة يحرم الرضاع في ثلاثين شهراً لقوله سبّحانه (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يرد بالحمل الاحشاء لانه يكون سنتين فعلم انه اراد الحمل في الفصال.وقال زفرمدة الرضاع ثلاث سنين وكانت عائشة ترى رضاعة الكبيرة تحرم ويروى هذا عن عطاء والليث وداود

على ذلك رواه مسلم ، وروى مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة عن سهلة بنت سهيل « ارضعي سالما خمس رضعات »فتحرم بلبنها ولانها فسرتها السنة وبينت الرضاعة المحرمة وصريح ما رويناه يخمس مفهوم ما رووه فيجمع بين الاخبار بحملها على الصريح الذي رويناه

﴿ مَسْئَلَةٌ ﴾ (ومتى أخذ الثدي فامتص منه ثم تركه أو قطع عليه فهي رضمة فان عاد فأخذه فهي رضعة أخرى بعد ما بينهما أوقرب)

يشترط أن تكون الرضعات متفرقات ، وبه قال الشافعي والمرجع في معرفة الرضعة الى العرف لأن الشرع ورد به مطلقا ولم يحدها بزمن ولامقدارفدل على أنه ردهم إلى العرف فاذا ارتضع الصبي وقطع قطعا بينا باخنياره كان ذلك رضعة فاذا عاد كانت رضعة أخرى فاما ان قطع لضيق نفس أو الانتقال من ثدي الى ثدي أو لشيء يلميه أو قطعت عليه المرضعة فان لم يعدقر يبافهي رضعة فان عادفي الحال ففيه وجهان الى ثدي أد الشيء يلميه أو قطعت عليه المرضعة فان لم يعدقر يبافهي رضعة فان عادفي الحال ففيه وجهان المن من المنابعة المن المنابعة المنابعة المن المنابعة المناب

(أحدها) أن الاول رضعة فاذا عاد فهي رضعة أخرى وهذا اختيار أبي بكر وظاهر كلام أحمد في رواية حنبل فانه قال اما ثرى الصبي يرضع من الثدي فاذا أدركه النفس أمسك عن الثدي ليتنفس ويستريح ? فاذا فعل ذلك فهي رضعة وذلك لان الاولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة والمناها وقطع باختياره .

لما روي أن سهلة بنت سهيل قالت يارسول الله انا كنا نرى سالما ولداً فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني فضلا ، وقد أنزل الله فيهم ماقد علمت فكيف ترى فيه ؟ فقال لها النبي عليه و أرضعيه » فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها فبذلك كانت شقة تأخذ تأمن بنات أخواتها و بنات اخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها و ان كان كبيراً خمس رضعات وأبت ذلك أم سلمة و سائر أزواج النبي عليه أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لهائشة: و الله ماندري لعلها رخصة من النبي عليه له للهدون الناس وغيرها

(والوجه الآخر) أن جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الا فيما إذا قطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لانه لو حلف لا اكلت اليوم الا أكلة واحدة فاستدام الاكل زمنا أو قطع لشرب ماء أو انتقال من لون الى اون أو انتظار لما يحمل اليه من الطعام لم يعد الا اكلة واحدة فكذا ههنا والاولى أولى لان اليسير من السعوط والو جور رضعة فكذا هذا ، وقال ابن حامد إن قطع لعارض وعاد في الحال فهي رضعة وان تباعداوانتقل من امرأة الى أخرى فهما رضعتان كاذكرنا في الاكل (مسئلة) (والسعوط والوجور كالرضاع في أحدى الروايتين)

السعوط أن يصب في انفه اللبن من إنا أو غيره نيدخل القه و الوجور أن يصب في حاقه من غير انشدي) واختلفت الرواية في التحريم بها فأصح الروايتين أن التحريم يثبث بها كا يثبت بالرضاع ،وهو قول الشعبي واشو بي وأصحاب الرأي وبه قال مالك في الوجور (والثانية) لا يثبت التحريم بها وهو اختيار أبي بكو ومذهب داود وعطاء الخراساني في السعوط لان هذا ايس برضاع وإنما حرم الله تعالى ورسوله بالرضاع ، ولانه حصل من غير ارتضاع فأشبه ما لوحصل من جرح في بدنه

ولنا ما روي ابن مسمودعن النبي ويُتَطَالِقُود لارضاع إلا ساأنشز العظم وأنبت اللحم الاواه أوداود ولا نحدذا يصل البه اللبن كما يصل بالارتضاع ويحصل به من انبيات اللحم وانشاز العظم ما يحصل بالرضاع فيجبأن يساو به في التحريم والانف سبيل المطر الصائم فكان سبيلا التحريم كالرضاع باللهم

عباس أن المراد بالحمل حمل البطن وبه استدل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وقد دل على هذا قول الله تعالى (وفصاله في عامين) فلو ﴿ ل على ماقله ابو حنيفة لكان مخالفاً لهذه الآية اذا ثبت هذا فالاعتبار بالعامين لا بالفطام فلو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما لحصل التحريم ولو لم يفطم حتى تجاوز الحولين ثم ارتضع بعدها قبل الفطام لم يثبت التحريم ، وقل ابن القاسم صاحب مالك لو ارتضع بعد الفطام في الحولين لم تحرم عليه لقوله عليه السلام «وكان قبل الفطام»

ولنا قول الله تعالى (والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين) وروي عنه عليه السلام «لارضاع الاماكان في الحولين» والفطام معتبر بمدته لا بنفسه قال ابو الخطاب لوارتضع بعد الحولين بساعة لم يحرم، وقل القاضي لو شرع في الخامسة فحال الحول قبل كالها لم يثبت التحريم ولا يصح هذا لان ماوجد من الرضعة في الحولين كاف في التحريم بدليل ما او انفصل مما بعده فلا ينبغي أن يسقط حكم بايصال مالا أثر له به، واشترط الخرقي نشر الحرمة بين المرتضع وبين الرجل الذي تأب اللبن بوطئه: أن يكون لبن حمل ينتسب الى الواطى، اما لكون الوط، في نكاح أو ملك بمين أو شبهة، فأما لبن الزاني او النافي للولد باللعان فلا ينشر الحرمة بينهما في مفهوم كلام الخرقي وهو قول أبي عبد الله بن حامد ومذهب الشافعي، وقال ابو بكر عبد العزيز تنتشر الحرمة بينهما لانه معتى ينشر الحرمة فاستوى في ذلك مباحه ومحظوره كالوط، يحققه أن الواطى، حصل منه لبن وولد ثم ان

(فصل) وإنما يحرم من ذلك كالذي بحرم بالرضاع وهو خمس في الرواية المشهررة فانه فرع على الرضاع فيأخذ حكم فان ارتضع دون الحنس وكمل الحنس بسهوط ووجور أو أمعط وأوجر وكمل الحنس برضاع ثبت التحريم لانا جعلناه كالرضاع في أصل التحريم فكذلك في المجل العدد ولو حلب في أناه لبنا دفعة واحدة ثم ستى الغلام في خمسة أوقات فهر خمس رضعات فانه لوأكل من طعام خمس في أناه لبنا دفعة واحدة ثم ستى الغلام في خمسة أوقات في إناه خمس حابات في خمسة أوقات ثم ستى دفعة واحدة كان رضعة واحدة كما لو جمل الطعام في إناه واحد في خمسة أوقات ثم أكاه دفعة واحدة كان رضعة واحدة كما لو جمل الطعام في إناه واحد في خمسة أوقات ثم أكاه دفعة واحدة كان رضعة واحدة كما لو جمل الطعام في إناه واحد في خمسة أوقات ثم أكاه دفعة واحدة كان أكلة واحدة ، رحكي عن الشافعي في الصور تين عكس ما فلماه اعتبار أبخروجه من المرقة لان الاعتبار بالرضاع والوجور فرعه

ولنا أن الاعتبار بشرب الصبي له لانه المحرم ولهذا يثبت التحريم به من غير رضاع عولو ارتضع بحيث يصل إلى فيه ثم مجه لم يثبت التحريم فكان الاعتبار به وما وجد منه إلا دفعة واحدة فكان رضعة واحدة وان سقاه في أوقات فقد وجد في خمسة أوقات فكان خمس رضعات فاما ان سقاه البن المجموع جرعة بعد جرعة منتابعة عفظاهر قول الخرقي أنه رضعة واحدة لان المعتبر في الرضعة العرف وهم لا يعدون هذا رضعات فأشبه ما لو أكل الطعام نقمة بعد لفعة غانه لا يعد أكلات و يحتمل أن يخرج على ما إذا قطعت عليه المرضعة الرضاع على ما قدمناه

(فصل) قان عمل اللبن جبناً ثم أطعمه الصبي ثبت به النحريم ، وبه قال الشانعي وقال أبو حنيفة لا يحرم به لزوال الاسم ، وكذلك على الرواية التي تقول لا يثبت التحريم بالوجور لا يثبت همنا بطريق الأولى .

ولنا أنه واصل من الحلق بحصل به انبات اللحم وانشاز العظم فحصل به التحريم كالو شر به (مسئلة) (وبحرم لبن الميتة واللبن المشوب فكره الخرقي وقال أبو بكر لا يثبت التحريم بها) المنصوص عن أحمد في رواية ابراهيم الحربي في ابن الميتة أنه ينشر الحرمة ، وهو اختيار أبي بكر وقول أبي ثور والأوزاعي وابن القاسم وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال أبو بكر الحلال لا ينشر الحرمة وتوقف عنه أحمد في رواية مهنا ، وهو مذهب الشاني لانه ابن ممن ليسهو بمحل الولادة الم يتعلق به التحريم كابن الرجل

ولذا أنه وجد الرضاع على وجه ينبت الاحم وينشز العظم من امرأة فأثبت التحريم كحال الحياة ولانه لافارق بين شربه في حياتها وموتها الا الحياة والموت أو النجاسة وهذا لا أثر له فان الابن لا يوت والنجاسة لا تؤثر كا لو حلب في إنا، نجس ولانه لو حلب منها في حياتها فشر به بعد موتها أنشر الحرمة وبقاؤه في ثديها لا يمنع ثبوت الحرمة لان ثديها لا يزبد على الاناء في عدم الحياة وهي لا تزيد على عظم الميتة في ثبوت النجاسة

4.0

أحدهما فيحرم عليه أقربه دون أقرب الآخر وقد اختلطت أخته بفيرها فحرم الجميع كما لوعلم أخته بعينها ثم اختلطت باجنبيات وان انتفي عنهما جيعاً بان تأتي به لدون ستة أشهر من وطئهما أولاكش من أربع سنين اولدون ستة تشهر من وطء أحدهما أو لا كثر من اربع سنين من وطء الآخر انتفى المرتضع عنهما أيضافن كن المرتضع جارية حرمت عليهما تحربم المصاهرة وبحرم أولادهما عليهما أيضاً لامها ابنة موطوءتهما فهى ربيبة لها

(فصل) ولا تنتشر الحرمة بغير لبن الآدمية بحال فلو ارتضع أثنان من لبن بهيمة لم يصيرًا أخوين في قول عامة أهل العلم منهم الشافعي وابن القاسم وأبو ثور وأسحاب الرأي ولو ارتضعا من رجل لم يصيرا أخوين ولمتنتشر الحرمة بينه وبينهما فيقول عاتهم وقالالكرابيسي يتعلق بهالتحريم لانه لبن آدمي أشبه لبن الآدمية وحكي عن بعض السلف أنهما اذا ارتضعا من لبن بهيمة صاراً أخوين وليس بصحيح لان هذا لايتعلق به تحريم الامومة فلايثبت به تحريم الاخرة لان الاخوة فرع على الامومة وكذلك لايتعلق به تحريم الابوة لذلك ولان هذا اللبن لم يخلق لغذاء المولود فلم يتعلق به التحريم كسائر الطعام فان ثاب لخنثي مشكل ابن لم يثبث به التحريم لانه لم يثبت كونه امرأة فلا يثبت التحريم مع الشك وقال ابن حامد يقف الامر حتى ينكشف أمر الخنثي فعلى قوله يثبت التحريم الا أن يتبين كونه رجلالانه لايأمن كونه محرما

(فصل) ولو حابت المرأة ابنها في إماء ثممانت فشم به صبي نشر الحرمة في قول كل من جال الوجور محرماً ، و به قال أبو ثور والشافعي وأصحاب الرأي وذلك لانه ابن امرأة حاب في حيانها فأشبه مالو شربه وهي في الحياة .

﴿ مسئلة ﴾ (ويخرم الابن المشوب)

ذكره الخرقي والمشوب المحتلط بغيره وسوا. اختلط بطعام أو شراب أو غيره في قول الخرقي وبه قال الشافعي وقال أبر بكر قياس قول أحد أنه لا يحرم لانه وجور وقال ابن حامد إن غلب اللبن حرم و إلا فلا وهو قول أبي ثور والمزني لان الحـكم اللاغلب ولانه يزول بذلك الاسم والمعنى، ونحوه قول أصحاب الرأي وزادوا فقالوا ان كانت النار مست اللبن حتى الضجت الطعام أوحتى تعير فليس برضاع ووجه الاول أن الابن متى كان ظاهراً لقد حصل شر به وبحصل به انبات اللحم وانشاز العظم فحرم كما لوكان غالبًا وهــذا فيما إذا كانت صفات اللبن باقية فأما ان صب في ماء كثير لم يتغير به لم يثبت به التحريم لأن هذا ليس بمشوب ولا محصل به الذندي ولا انبات اللحم وأنشاز العظم، وحكي عن القامني أن التحريم يثبت بهوهم قرل الشافعي لان أجز ا الابن حصلت في بطنه أشبه ما لو كان لو نه ظ هر أ ولنا أن هذا ليس برضاع ولا في معنا. فرجب أن لا يثبت حكمه فيه

(فصل) فان حلب من نسوة وستمي الصبي فهو كما لو ارتضع من كل واحدة منهن لانه لو شيب

(فصل) وإن ثاب لامرأة لبن من غير وطء فأرضعت به طفلا نشر الحرمة في أظهر الروايتين وهو قول ابن حامدومذهب مالك والثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وكل من يحفظ عنه ابن المنذر لقول الله تعالى (وأمها تكم اللاي أرضعنكم) ولانه لبن امرأة فنعلق به التحريم كما لو ثاب بوطء ولان البان النساء خلقت لغذاء الاطفال فان كان هذا نادرا فجنسه معتاد

(والرواية الثانية) لاتنشر الحرمة لانه نادر لم تجر العادة به لتغذية الاطفال فأشـبه لبن الرجال والاول أصح.

(فصل) اذا كان لرجل خمس أمهات أولاد له منهن لبن فارتضع طفل من كل واحدة منهن رضعة لم يصرن أمهات له وصار المولى أباً له ، وهذا قول ابن حامد لانه ارتضع من لبنه خمس رضعات وفيه وجه آخر لاتثبت الابوة لانه رضاع لم يثبت الامومة فلم يثبت الابوة كالارتضاع بلبن الرجل والاول أصح فان الابوة انما تثبت لكونه رضع من لبنه لا لكون المرضعة أماً له ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين واذا قلنا بثبوت الابوة حرمت عليه المرضعات لانه ربيبهن وهن موطوءات أبيه وان كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلاكل واحدة رضعة لم يصرن أمهات له وهل يصير الرجل جداً له وأولاده أخوالا له وخالات؟ على وجهين إ أحدها] يصير جداً و أخوهن خالا لانه قد كمل للمرتضع خمس رضعات من لبن بناته أو اخواته فأشبه ما لوكان من واحدة خالا لانه قد كمل للمرتضع خمس رضعات من لبن بناته أو اخواته فأشبه ما لوكان من واحدة

عاء أو عسل لم بخرج عن كونه رضاعا محرماً فكذلك إذا شيب بابن آخر

﴿ مُسْئَلَةً ﴾ (والحقنة لا تنشر الحرمة نصعليه وقال ابن حامــد ينشرها)

النصوص عن أحمد ان الحقنه لا تحرم قاله أبو الخطاب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وقال إن حامد وأبن أبي وسى يحرم وهو مذهب الشافعي لانه سبيل بحصل بالواصل من الفطر فتعلق به التحريم كالرضاع ولنا أن هذا أيس برضاع ولا بحصل به التغذي الم ينشر الحرمة كالوقطر في احليله ولانه ايس برضاع ولا في معنا ، فلم يجز أثبات حكه ويفارق فطر الصائم فانه لا يعتبر فيه أثبات اللحم ولا أنشاز العظم وهذا لا يحرم فيه إلاما أنبت اللحم وانشز العظم ولا به وصل الابن الى الباطن من غير الماتي أشبه مالو وصل من جرح .

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (إذا تزوج كبيرة لم يدخل اوثلاث صفائر فأرضت الكبيرة احداهن في الحولين حرمت المكبيرة على التأبيد وثبت نكاح الصغيرة وعنه ينفسخ نكاحها) ، إذا تزوج كبيرة وصفيرة فارضعت المكبيرة الصغيرة قبل دخوله بها فسد نكاح الكبيرة في الحال وحرمت على التأبيد وبه قال النوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الاوزاي نكاح المكبيرة ثابت وتنزع منه الصغيرة ولا يصح ذلك فان الكبيرة صارت من أمهات النسا فنحرم ابدا

والآخر لايثبت ذلك لان كونه جدا فرع كون ابنته اما وكونه خالا فرع كون أخته أما ولم يثبت ذلك فلا يثبت الفرع وهذا الرجه يترجح في هذه المسئلة لان الفرعية متحققة بخلاف التي قبلها . فان قانا : يصير أخوهن خالا لم تثبت الخئولة في حق واحدة منهن لأنه لم يرتضع من لبن اخواتها خمس رضعات ولكن يحتمل التحريم لانه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات . ولو كمل للطفل خمس رضعات من أمه وأخته وابنته وزوجته وزوجة أبيه من كل واحدة رضعة خرج على الوجهين

(فصل) اذا كان لامرأة لبن من زوج فأرضعت طفلا ثلاث رضعات وانقطع ابنها فتزوجت آخر فصار لها منه لبن فأرضعت منه الصبي رضعتين صارت اماً له بغير خلاف علمناه عند القائلين بأن الخس محرمات ، ولم يصر واحد من الزوجين اباً له لانه لم يكمل عدد الرضاع من لبغه و يحرم على الرجلين لكونه ربيبها لالكونه ولدها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو طاق زوجته للاثا وهي ترضع من لبن ولده فتز ، جت إصبي مرضع فأرضمته فحرمت عليه تم زوجت آخر ودخل بها ووطئها ثم طانها أومات عنهالم بجز أن نزوجها الاوللانها صارت من حلائل الإبناء لما أرضمت الصبي الذي تزوجت ٤) هذه المسئلة من فروع المسئلة التي قبلها وهو أن الرتضع يصير ابناً للرجل الذي ثاب اللهن

لقول الله سبحانه (وأمهات نسائه كم) والم يشترط دخوله بها فأماالصفيرة ففيها روايتان (إحداهما) نــكاحها ثابت لانها ربيبة والم يدخل بامها فلا تحرم المول الله تعالى (فان الم تكونوا

دخام بهن فلا جناح عليكم)

(والرواية الثانية) ينفسخ لكاحها ، وهو قول الشمانعي وأبي حنيفة الانها صارنا إما. وبنتا واجتمعتافي الحكامة الختين وكما لوعقد عليهما بعد الرضاع عقداً واحداً

واذا أذه أمكل إز له الجمم بانف الح لمكاح الكبيرة وهي أولى به لان فكاحها محرم على التأبيسه فلم ببطال فكاحها به كا لو ابتدأ المقد على أخته وأجذبية ولان الجمع طرأعلى نكاح الام والبنت فأختص الفسخ بنكاح الام كالو أسلم وتحته امرأة وبنتها وفارق الاختين لانه ليست احداهما أولى بالفسخ من الاخرى وفارق مالو ابتدأ المقد عليهما لان الدرام أقوى من الابتداء

﴿ مسئلة ﴾ (وان أرضعت اثنتين منغردتين انفسخ نكاحها على لرواية الاولى وعلى الثانية ينفسخ نكاح الاولى ويثرت كاح الثانية)

أما انفساخ نـكاح الصفير تين فلانها صارنًا المحتين واجتمعنًا في الزوجية فينفسخ نُكاحها كما لو

بوطئه فهذه المرأة لما تزوجت صبياً ثم ارضعته بلبن مطلقها صار ابناً لمطلقها فحرمت عليه لانها امه وبانت منه وكانت زوجة له فصارت زوجة لابن مطلقها فحرمت على الاول على التأبيه لكونها صارت من حلائل أبنائه ولو تزوجت امرأة صبياً فوجدت به عيباً ففسخت نكاحه ثم تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن فأرضعت به الصبي خمس رضعات حرمت على زوجها لانها صارت من حلائل أبنائه . ولو زرج الرجل ام ولده او امته بصبي مملوك فأرضعته بابن سيدها خمس رضعات انفسخ نكاحه وحرمت على سيدها على الم بيد لانها صارت من حلائل أبنائه فان كان الصبي حراً لم يتصورهذا الفرع لم يضح نكاحه لان من شرط جواز نكاح الحر الامة خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل فان زوج بها كان المنكاح فاسداً وان ارضعته لم تحرم على سيدها لانه ليس بزوج في الحقيقة فان زوج بها كان المنكاح فاسداً وان ارضعته لم تحرم على سيدها لانه ليس بزوج في الحقيقة

(فصل) واذا طاق الرجل زوجته ولها منه ابن فتزوجت آخر لم يخل من خمسة أحوال (احدها) ان يبق لبن الاول بحاله لم يزد ولم ينقص ولم لد من الثاني فهو للاول سواء حملت من الثاني او لم يحمل لا نعل فيه خلافا لان البن كان للاول ولم يتجدد ما يجعله من الثاني فبق الاول (الثاني) أن لا يحمل لا نعل من الثاني فيو الاول سواء زاد او لم يزد او نقطه ثم عد او لم ينقطع (الثالث) أن تلد من الثاني فلان المن المنافلة على وهو قول الي حنيفة وانشافعي الثاني فال المن المنذر: أجمع على هذا كل من احفظ عنه وهو قول الي حنيفة وانشافعي سواء زاد أو لم يزد انقطع او اتصل لان ابن الاول ينقطع بالولادة من الثاني فان حاجة المولود الى

أرضه تها معاً، رهذا على الرواية الاولى التي تقول بنفسيخ نكاح الكبيرة وحدها فأما على الرواية على تنول ينفسيخ نكاح الكبيرة للان الدكميرة لما أرضعت الصغيرة أولا الفسيخ نكاحها ثم أرضعت الاخرى الم نجتمع معها في النسكاح فلم يناسخ نكاحها

(نصل) إذا أرضعت الصفرة أجرية انفسخ نكاحها أيضًا ، وهذا قول أبي حنيفة والمزني وهو أحد قولي الشانع , وقال في الآخر ينفسخ نـكاح الأخيرة وحدها لان سبب البطلان حصل مهاوهو الجم بأشبه مالو تزوج إحدى الاختين بعد الآخرى

ولما أنه جمع ببن الاختين فيالنـكاح فانفسخ نكاحها كالو أرضه ها مها وفارق مالو عقد على واحدة بعد أخرى فان عقد الثانية لم يصح الم يصر به جامعاً بينها وهها حصل الجمع برضاع ثنانية ولا يمكن القول بانه لم يصح فحصلتا عماً في نكاحة وهما أختان لا محالة

(مسئلة) (وان أرض ت الثلاث متفرقات الفسخ لكاح الاولتين وثبت لكاح الثالثة على الرواية الاولى وعلى الثابة ينفسخ لكاح الجميع لا هما صارنًا أختين في لكاحه وثبت لكاح الثالبة لان رضاعها بعد الفساخ لكاح السكبيرة والصغيرتين الختين قبلها فلم بصادف الخوتها جمعاً في السكاح)

(مسئلة) (وإن أرضعت إحداهن منفردة واثنتين بعدها معاً بأن تلقم كل واحدة منها ثدياً فيمتصان معاً أو تحلب من ابنها في إناء فتسقيها معاً انفسخ نكاح الجميع لانهن صرن أخوات في نكاحه) وقال الشافعي ان لميننه الحمل الى حل ينزل منه الابن فهو للاول فان بلغ الى حال ينزل به اللبن فزاد به ففيه قولان احدها هوالاول وانثاني هو لهما

ولنا أن زيادته عند حدوث الحمل ظاهر في انها منه وبقاء لبن الاول يقتضي كون اصله منه فيجب ان يضاف البها كما لوكان الولدمنهما (الهال الخامس) انقطع من الاول ثم ثاب بالحمل من الثانى فقال ابو بكر هو منها وهو احد اقوال الشافعي اذا انتهى الحمل الى حال ينزل به اللبن وذلك لان للبن كان الاول فلما عاد بحدوث الحمل فالفاهر ان ابن الاول ثاب بسبب الحمل الثاني فكان مضافاً اليها كما لو لم ينقطع واختار ابو الخطاب انه من الثاني وهو القول الثاني للشافعي لان لبن الاول انقطع فزال حكمه بانقطاعه وحدث بالحمل من الثاني فيكان له كما لو لم يكر لها لبن من الاول . وقال ابو حنيفة هو للاول مالم تلد من الثاني وهو اقول الثانة على لان الحمل لايقتضي اللبن وانما يخلقه الله تعالى للولد عند وجوده لحاجته اليه والمكلام عليه قدسمق

لأنها اذا أرضت إحداهن منفردة لم ينفسخ نكاحها لأنها منفردة ثم إذا أرضت اثنتين بعدذلك مجتمعات انفسخ نكاح الجميع لأنهن أخوات في النكاح ، هذا على الرواية الاولى ، وعلى الثانية ينفسخ نكاح الام والاولى بالاجباع ثم ينفسخ نكاح الاثنتين لكونهما صارتا أختين معاً .

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وله أن يتزوج من شاء منالاً صاغر)

لان تحريمهن تحريم جمع لا تحريم تأبيد فأنهن ربائب لم يدخل بأمهن و إن كان دخل بالام حرم الكل عليه على الابد لانهن ربائب مدخول بامهن ،

(مسئلة) (وكلام أه تحرم ابنتها عليه كأمه وأخته وجدته وربيته اذا أرضعت طفلة حرمتها عليه لانها تصير ابنتها وكل رجل تحرم ابنته كأخيه وابنه وأبيه إذا أرضعت امرأته بلبنه طفلة حرمتها عليه وفسخت نكاحها لانها صارت ابنة من تحرم ابنته عليه ، وان أرضعتها امرأة أحد هؤلاء بلبن غيره لم تحرم عليه لانها صارت ربيبة زوجها ، وان أرضعتها من لا تحرم بنتها كممته وخالته لم تحرمها عليه ، ولو تزوج بنت عمه فأرضعت جدتها أحدها صغيراً انفسخ النكاح لانها ان أرضعت الزوج صارعم زوجته وان أرضعت الزوج صارت عمته وان أرضعت الزوجة صارت عمته وان أرضعتها جميهاً صارعها وصارت عمته .

وان تزوج بنت عمته فأرضعت جدتها أحدها صغيراً انفسخ النكاح لانها ان أرضعت الزوج صار خالها وان أرضعت الزوجة صارت عمته . وان تزوج بنت خاله فارضعت جدتهما الزوج صار عم زوجته

(المغني والشرح الكبير) (الجز التاسع)

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تزوج كبيرة وصغيرة ولم يدخل بالكبيرة حتى أرضعت الصغيرة في الحولين حرمت عليه الكبيرة وثبت الحالصغيرة ، وان كان دخل بالكبيرة حرمتا عليه جميما ويرجع بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة)

نص احمد على هذا كله، في هذه المسئلة فصول اربعة:

(الاول) انه متى تزوج كبيرة وصغيرة فأرضعت الكبيرة اصغيرة قبل د وله بها فسد نكاح الكبيرة في الحال وحرمت على التأبيد وبهذا قال الثوري والشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي ، وقال الاوزاعي نكاح الكبيرة ثابت وتنزع منه الصغيرة وليس بصحيح فان الكبيرة صارت من أمهات النساء فتحرم أبداً لقول الله سبحانه (وأمهات نسائكم) ولم يشترط دخوله بها، فأما الصغيرة ففيها روايتان

(احداهما) نكاحها ثابت لانها ربيبة ولم تدخل بأمهـا فلا تحرم لقول الله سبحانه (فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)

(والرواية الثانيمة) ينفسخ نكاحها وهو قول الشافعي وأبي حنيفة لانهما صارتا أما وبنتأ واجتمعتا في نكاحه والجمع بينهما محرم ذنفسخ نكاحهما كما او صارتا أختين وكما لوعقد عليهما بعد الرضاع عقداً واحداً

وان أرضها صارت خالته، وان تروج ابنة خالته فأرضت الزوج عار خال زوج ته وان أرضه اصارت خالة زوجها (فصل) وكل من أفسد ذكاح امرأة برضاع قبل الدخول فان الزوج برجع عليه بنصف مهرها الذي يلزمه لها لانه قرره عليه بعد أن كان بعرض السقوط وفرق ببنه وبين زوجته فلزمه ذلك كشهود الطلاق اذا رجعوا وانما لزمه نصف مهر الصغيرة لان نكامها انفسخ قبل دخوله بها من غير جهتها والفسخ اذا جاء من أجيبي كان كطلاق الزوج في وجوب الصداق عليه

(مسئلة) (وأن أفسدت نكاحها قبل الدخول فلا مهر لها)

لان فسخ نكاحها بسبب من جهتها فسقط صداقها كما لو ارتدت وبهذا قال مائكوالشافي وأبوثور وأصحاب الرأي والنم فيه خلافاً، فعلى هذا اذا أرضت امرأته الكبرى الصغرى فانفسخ نكاح الصغرى فعلى الروج نصف مهر الصغرى برجع به على الكبرى لما ذكرنا ، وبهذا قال الشافعي وحكي عن بعض أصحابه أنه يرجع بجميع صداقها لانها أنلفت البضع فوجب ضهانه ، وقال أصحاب الرأي ان كانت المرضعة أرادت الفساد رجع عليها بنصف الصداق والا فلا يرجع بشيء وقال مالك لا يرجع بشيء

ولنا على أنه يرجع عليها بالنصف انها قررته عليه وألزمته إياه وأتلفث عليه ما في مقابلته فوجب عليها الضمان كما لو أتلفت عليه المبيع . ولذا أنه أمكن ازالة الجمع بانفساخ نكاح الكبيرة وهي أولى به لان نكاحها محرم على التأبيد فلم يبطل نكاحهما به كالو ابتدأ العقد على أخته وأجنبية ، ولان الجمع طرأ على نكاح الام والبنت فختص الفسخ بنكاح الام كما لو أسلم وتحته امرأة وبنتها ، وفارق الاختين لا نه ليست احداهما أولى بالفسخ من الاخرى ، وفارق مالو ابتدأ العقد علمهما لان الدوام أقوى من الابتداء

(الفصل الشاني) انه ان كان دخل بالكبيرة حرمتا جميعاً على الابد وانفسخ نكاحها لان الخبيرة صارت من أمهات انساء والصغيرة ربيبة قد دخل بأمها فتحرم تحريماً مؤبداً ، وان كان الرضاع بلبنه صارت الصغيرة بنتاً محرمة عليه لوجهين لكونها بنته وربيبته التي دخل بأمها

(الفصل انثالث) أن عليه نصف مهر الصغيرة لان نكاحها انفسخ قبل دخوله بها من غير جهتها والفسخ اذا جاء من أجنبي كان كطلاق الزوج في وجوب الصداق عليه ولا مهر لله بميرة ان لم يكن دخل بها لان فسخ نكاحها بسبب من جهتها فسقط صداقها كما لو ارتدت وبهذا قال ماك والشافعي وأبو ثور وأسحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا، وان كان دخل بال كبيرة لم يسقط مهرهالانه استقر بدخوله بها استقراراً لا يسقطه شيء ولذلك لا يسقط بردتها ولا بغيرها

(الفصل الرابع) انه يرجع على التَّجيرة بما لزمه من صداق الصغيرة وبهذا قال الشافعي، وحكي عن بعض أسحابه انه يرجع بجميع صداقها لانها أتلفت البضع فوجب ضمانه، وقال أصحاب الرأي

ولنا على أبي حنيفة أن ماضمن في العمدضمن في الخطأ كالمال ولأنها أفسدت نكاحه وقررت عليه نصف الصداق فأشبه مالو قصدت الافساد .

ولنا على أن الزوج أنما يرجع بالنصف الله لم يغرم إلا النصف فلم يجب له أكثر نما غرم ولانه بالفسخ رجع اليه بدل النصف الآخر فلم يجب له بدل ما أخذ بدله مرة أخرى ، ولان خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له وانما ضنت المرضعة ههنا لما ألزمت الزوج ما كان معرضاً للسقوط بسبب يوجد من الزوجة فلم يرجع ههنا بأكثر نما ألزمته .

(فصل) والواجب نصف المسمى لا نصف مهر المثل لانه أنما يرجع بما غرم والذي غرم نصف ما فرض لها فرجع به وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي برجع بنصف مهر المثل لانه ضمان متلف فكان الاعتبار بقيمته دون ما ملك به كسائر الاعيان

وانا أن خروج البضع من ملك الزوج لاقيمة له بدليل مالو تتلت نفسها أو أرندت أو أرضعت من ينفسح نكاحها بارضاعه فانها لانفرم له شيئًا وأنما الرجوع ههنا بما غرم فلا يرجع بغيره ولانه لو رجع بقيمة المتلف لر جم يمر المثل كله ولم يختص بالنصف ولان شهود الطلاق قبل الدخول اذارجعوا لزمهم نصف المسمى كذلك ههنا

﴿ مسئلة ﴾ وان افسدت نكاح نفسها بمد الدخول لم يسقط مهرها ومجب على زوجها وان افسده

ان كانت الرضعة أرادت الفساد رجع عليها بنصف الصداق والا فلا يرجع بشيء، وقال مالك لايرجع بشيء

ولنا على انه يرجع عليها بالنصف أنها قررته عليه وألزمته اياه وأتلفت عليه مافي مقابلته فوجب عليها الضمان كما لو أتافت عليه المبيع

ولنا على أبي حنيفة ان ماضمن في العمد ضمن في الخطأ كالمال ، ولانها أفسدت نكاحهو قررت عليه نصف الصداق فلزمها ضمانه كما لو قصدت الافساد

ولنا على أن الزوج انما يرجع بالنصف أن الزوج لم يغرم الا النصف فلم يجب له أكثر مماغرم ولا نه بالفسخ يرجع اليه بدل النصف الآخر فلم يجب له بدل ماأخذبدله مرة أخرى، ولان خروج المبضع من ملك الزوج لاقيمة له وإنما ضمنت المرضعة هيذا لما ألزمت الزوج ماكان معرضاً للسقوط بسبب يوجد من الزوجة فلم يرجع ههذا بأكثر مما ألزمته

(فصل) والواجب نصف المسمى لانصف هر المثل لانه انما يرجع بما غرم والذيغرم نصف مافرض لها فرجع به وبهذا قال أو حنيفة، وال الشافعي برجع بنصف مهر المثل لانه ضمان متلف فكان الاعتبار بقيمته دون ماماكه به كسائر الاعيان

ولنا أن خروج البضع من ملك الزوج لاقيمة له بدليل مالو قتلت نفسها أوارتدت او أرضعت من ينفسخ نكاحها بارضاعه فننها لانغرم له شيئاً وانما الرجوع ههنا بما غرم فلا يرجع بغيره ، ولانه

غيرها وجب مهرها ولم يرجع به على احدونص احد على انه برجع بالمهر كله)

قال القاضي وهومذهب الشافعي لان المرأة تستحق المهر كله على ذوجها فيرجع عالزمه كنصف المهر في غير المدخول بها ، قال شيخنا والصحيح ان شاء الله انه لا برجع على من أفسده بعد الدخول بشيء لانه لم يقرر على الزوج شيءً ولم يلزمه اياه فلم برجع عليه بشيء كالو افسدت المرأة نكاح نفسها ولانه لو ملك الرجوع بالصداق بعد الدخول اسقط اذا كانت المرأة هي المفسدة الذكاح كما قبل الدخول ولان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم على ماذ كرناه فيما مضى وكذلك لا يجب مهر المثل وانما رجع الزوج بنصف المسمى قبل الدخول لانها قررته عليه وكذلك يسقطاذا كانت هي المفسدة لذكاحها قبل الدخول ولم يوجد ذلك ههذا وحمداً قول بعض أصحاب الشافعي ولانه او رجع بالمهر بعد الدخول لم يخل اما از يكون رجوعه بيدل البضم الذى فوتنه أو بالمهر الذى أداه: لا يجوز أن يكون بيدل البضم لا نما او بقتابا و اكن الواجب لها مهر مثلها بيدل البضم لا نه لو وجب بدله لوجب له على الزوجة اذا فات بفعلها او بقتابا و اكن الواجب لها مهر مثلها ولا يجوز أن يجب لها بدل ما اداه اليها اذلك ولانها ما أوجبته ولا لها اثر في الجابه ولا تقريره

﴿مسئلة ﴾ (وان أفسدت نكاح نفسها بعد الدخول لم يسقط مهرها)

لو رجع بقيمة المتلف لرجع بمهر الثل كاه ولم يختص بنصفه لان التلف لم يختص بالنصفولان شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا لزمهم نصف المسمى كذا ههنا

(فصل) وكل اصرأة تحرم بنتها اذا أرضعت زوجته الصغيرة أفسدت نكاحه وحرمتها عليه ولزمها نصف الصداق، فان أرضعتها أمه صارت أخته ، وان أرضعتها جدته صارت عمته أو خالته وان أرضعتها أخته صارت بنت أخته، وكل امرأة تحرم بنت زوجها اذا أرضعتها بلبن زوجها حرمتها عليه، وعليها نصف بهرها كامرأة ابنه رامرأة أبيه وامرأة أخيه وامرأة جده لانها ان أرضعتها امرأة أبيه بلبنه صارت أخته وان أرضعتها امرأة أخيه صارت أبيه بلبنه صارت أخته وان أرضعتها امرأة ابنه صارت عمته أوخالته، وان أرضعتها امرأة أحد هؤلاء بلبن بنت أخيه وان أرضعتها امرأة جده بلبنه صارت عمته أوخالته، وان أرضعتها امرأة أحد هؤلاء بلبن غيره لم تحرم عليه لانها صارت ربيبة زوجها، وان أرضعتها من لاتحرم بنتها كعمته وخالته لم تحرمها عليه، ولو تزوج ابنة عه فأرضعت جدتهما احدها صغيراً انفسخ النكاح لانها ان أرضعت الزوج صار عم زوجته وان أرضعت الزوج صارت عمة وان أرضعت الزوج صار عم زوجته وان أرضعت الزوج صارت عمة وان تزوج ابنة خالته فأرضعت جدتها الزوج صار عم زوجته وان أرضعتها صارت خالة وان أرضعتها صارت خالة وان أرضعتها وان تروجها وان تروج ابنة خالته فأرضعت الزوج صار خال زوجته وان أرضعتها صارت خالة وان أرضعتها صارت خالة ذوجها

قال شيخنا لانعلم بينهم خلافا في ذلك وان الزوجلابرجع عليها بشيء اذا كان اداه البهاولا في أنها اذا افسدته قبل الدخول انه يسقطوا انه يرجع عليها بما أعطاها

﴿ مسئلة ﴾ (فاذا أرضعت امرأته الكبرى الصغرى فانفسخ نكاحها فعليه نصف مهر الصغرى يرجع به على الكبرى) ولا مهر الكبرى ان كان قبل الدخول لأنها افسدت نكاح نفها وقدذكرنا وجه ذلك ان كان المفسدة غيرهما

(مسئلة) (فاود بت الصغرى الى الكبرى وهي نا عة فارتضعت منها خمس رضعات انفسخ نكاح الكبيرة وحرمت على التأبيد ، فان كان دخل بالكبيرة حرمت الصغيرة وانفسخ نكاحها ولا مهر الصغيرة) لأنها فسخت نكاح نفسها وعليه مهر الكبيرة برجع به على الصغيرة عند أصحابنا ولا برجع به على ما اخترناه وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه نصف صداقها يرجع به في مال الصغيرة لأنها فسخت نكاحها ، وان ارتضعت الصغيرة منها رضعتين وهي نائمة ثم انتبهت الكبيرة فأعت لها ثلاث رضعات فقد حصل الفساد بفعليها في في الكبيرة وثلاة اعشار مهر الصغيرة ويرجع به على الكبيرة وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على الكبيرة وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على العبيرة وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على العبيرة وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على العبيرة وهل ينفسخ نكاح الصغيرة وهل دورايتين

(فصل) وان تزوج كبيرة ثم طلقها فأرضعت صغيرة بلبنه صارت بنتا له وان أرضعتها بابنغيره صارت ربيبة على ان قد دخل بالكبيرة حرمت الصغيرة على التأبيد وان كان لميدخل بها لم تحرم لانها ربيبة لم يدخل بامها، وان تزوج صغيرة ثم طلقها فأرضعتها امرأة حرمت المرضعة على التأبيد لانها من أمهات نسائه، وان تزوج كبيرة وصغيرة ثم طلق الصغيرة فأرضعتها الكبيرة حرمت الكبيرة وانفسخ نكاحها وان كان لم يدخل بها فلا مهر لها واله نكاح الصغيرة وانكان دخل بها فلهامهرها وتحرم هي والصغيرة على التأبيد، وان طلق الكبيرة وحدها قبل الرضاع فأرضعت الصغيرة ولم بكن وخل بالكبيرة ثبت نكاح الصغيرة وان كان دخل بها حرمت الصغيرة وانفسخ نكاحها ويرجع على الكبيرة بنصف صداقها وانطلقه، اجميعاً فالحكم في اتحريم على مامضى، ولو تزه ج رجل كبيرة وآخر صغيرة ثم طلقاها ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة حرمت عايه عليهما الكبيرة وانفسخ نكاحها ، وان كان زوج الصغيرة دخل بالكبيرة حرمت عايه وانفسخ نكاحها والا فلا .

(فصل) وان أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة فالحكم فيالتحريم والفسخ حكم مالوأرضعتها الكبيرة لانها صارت جدتها، والرجوع بالصداق على المرضعة التي أفسدت النكاح، وان ارضاتها أم الكبيرة انفسخ نكاحهما معا لانهما صارتا أختين فأن كان لم يدخل بالكبيرة فله أن ينكح من شاء منهما

(فصل , وان ارضت بنت الكبيرة الصغيرة فالحكم في التحريم والفسخ حكم مالو أرضعنها الكبيرة لانها صارت جدتها والرجوع بالصداق على المرضعة التى افسدت النكاح، وان ارضعتها مالكبيرة انفسخ نكاحها معاً لانها صارتا اختين ، فان كان لم يدخل بالكبيرة فله ان ينكح من شاء منها ويرجع على المرضعة بنصف صداقها وان كان دخل بالكبيرة فله نكاحها لان الصغيرة لاعدة عليها وليس له نكاح الصغيرة حتى تنقضي عدة الكبيرة لانهاقد صارت اختها فلاينكحها في عدتها وكذلك الحكم ان ارضعتها ان ارضعتها ان ارضعتها أن ارضعتها أختها أوزوجة اخيها البنه لانها تصير عمة الكبيرة أو بنت اخيه وكذلك ان ارضعتها أختها أوزوجة اخيها البنه لانها صارت اختها والحم بينها عرم ، وكذلك ان ارضعتها أختها أوزوجة اخيها البنه لانها صارت اختها ولايمرم في شي من هذا واحدة منهن على التأبيد لانه تحريم جم الا إذا ارضعتها بنت الكبيرة وقدد خل بامها ولايمرم في شي من هذا واحدة منهن على التأبيد لانه تحريم جم الا إذا ارضعتها بنت الكبيرة وقدد خل بامها منهن رضعة حرمت عليه في احد الوجهين)

لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات فكل رضاءها من لبنه فصار أبا لها كما لو أرضعتها واحدة منهن والوجه الثاني لايصير أبا لها لانه رضاع لم تثبت به الامومة فلم تثبت بهالا برة كابن الهيمة ولاتحرم أمهات الاولاد لانه لم يثبت لهن أمومة

(نصل) فان ارضمن طفلا كذلك لم يصرن امهات له وصار المولى اباً لهوهذا تول ابن حامدلانه

ويرجع على المرضعة بنصف صداقهما وان كان قد دخل بالكبيرة فله نكاحها لان الصغيرة لا عدة عليها وليس له نكاح الصغيرة حتى تنقضي عدة الكبيرة لانها قد صارت أختها فلا ينكحها في عدتها وكذلك الحكم ان ارضعتها جدة الكبيرة لانها تصيرعمة الكبيرة أوخالتها والجمع بينهما محرم وكذلك الحكم ان أرضعتها أختها أو زوجة أخيها بلبنه لانها صارت بنت أخت الكبيرة أو بنت أخيه وكذلك ان أرضعتها بنت أخيها أو بنت أختها ولا يحرم في شيء من هذا واحدة منهن على التأبيد لانه تحريم جمع الا إذا أرضعتها بنت الكبيرة وقد دخل بامها

(فصل)ومن أفسد تكاح إمر أة بالرضاع قبل الدخول غرم نصف صداقها، وان كان بعد الدخول فنص أحد عبى أنه يرجع عليه بالمهر كله وهومذهب الشافعي لان المرأة تستحق المهر كله على زوجها قترجع بما لإمه كنصف المهر في غير المدخول بها، والصحيح ان شاء الله تعالى أنه لا يرجع على المرضعة بعد الدخول بشيء لانها لم تقرر على الزوج شيئاً ولم تلزمه اياه فلم يرجع عليها بشيء كالو أفسدت نكاح نفسها، ولانه لو ملك الرجوع بالصداق بعد الدخول لسقط اذا كانت المرأة هي المفسدة للنكاح كالنصف قبل الدخول ، ولان خروج البضع من ملك الز، جغير متقوم على ماذكرناه فيا مضى ولذلك لا يجب مهر المثل ، وانما رجع الزوج بنصف المسمى قبل الدخول لانها قرته عليه ولذلك يسقط اذا كانت هم المفسدة لنكاحها ولا وجع بالمهر مهر المثل ، وانما رجع الزوج بنصف المسمى قبل الدخول لانها قرته عليه ولذلك يسقط اذا كانت هم المفسدة لنكاحها ولم يوجد ذلك ههنا و مذا قول بعض أصحاب الشافعي، ولانه لو رجع بالمهر هي المفسدة لنكاحها ولم يوجد ذلك ههنا و مذا قول بعض أصحاب الشافعي، ولانه لو رجع بالمهر

ارتضم من لبنه خمس رضءات؛ وفيه وج، آخر لانثبت الابوة لانه رضاع لم يثبت الامرمة فلم يثبت الامرمة فلم يثبت الابوة المارتضاع بلبن الرجل، والاول اصح لان الابوة انما ثبت لسكونه رضع من لبنه لا لكون المرضعة أماً له، ولاصحاب الشافمي وجهان كهذين وإذا قلمنا بثبوت الابوة حرمت عليه المرضمات لا نه ربيبهن وهن موطوءات أبيه.

(فسل) وان كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلاكل واحدة رضمة لم يصرن أمهات له وهل يصير الرجل جداً له وأولاده أخوالا له وخالات ؟ على وجهين:

(أحدها) يصير جداً واخوهن خالا لائه قد كل للمرتضع خمس رضعات من لبن بناته فأشبه مالوكان من واحدة (والآخر) لا يثبت ذلك لان كونه جداً فرع كون ابنته أما وكونه خالا فرع كون أخته أما ولم يثبت فلا يثبت ذلك الفرع، وهذا الوجه يترجح في هذه المسئلة لان الفرعية متحققة بخلاف التي قبلها. فان قننا يصير أخوهن خالا لم تثبت الحؤولة في حق واحدة منهن لانه لم يرتضع من لبن أخواتها خمس رضعات واكن مجتمل التحريم لانه قد اجتمع من بنت المحرم خمس رضعات، ولو كمل للطفل خمس رضعات من أمه وأخته وابنته وزوجته وزوجة أبه من كل واحدة رضعة خرج على الوجهين (فصل) اذا كان لامرأة لبن من زوج فارضعت به طفلا ثلاث رضعات وا يقطع لمنها فتروجت آخر فصاد

بعد الدخول لم يخل اما أن يكون رجوعه ببدل البضع الذي فوتته أو بالمهر الذي أداه : لا مجوز أن يكون ببدل البضع لانه لو وجب بدله لوجب له على الزوجة اذا ذات بفعالها أو بقتالها ولكان الواجب لها مهر مثلها ؛ ولا يجوز أن يجب له بدل ماأداه اليها لذلك ولانها ما أوجبته ولا لها أثر في ايجابه ولا أدائه ولا تقريره، ولا نعلم بينهم خلافا في أنها اذا أفسدت نكاح نفسها بعد الدخول أنه لا يسقط مهرها ولا يرجع عليها بشيء ان كان أداه اليها ولا في انها اذا أفسدته قبــل الدخول أنه يسقط صداقها وأنه يرجع عليها بما أعطاها ، فلودبت صغيرة الى كبيرة فارتضعت منها خمس رضعات وهي نائمة وهما ووجتا رجل انفسخ نكاح الكبيرة وحرمت علىالتأبيد، فانكان دخل بالكبيرة حرمت الصغيرة وانفسخ نكاحها،ولا مهر للصغيرة لانها فسخت نكاح نفسها وعليه مهر الكبيرة يرجع به على الصغيرة عند أصحابنا ، ولا يرجع به على ما اخترناه ، وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه نصف صداقها يرجع به على مال الصغيرة لانها فسخت نكاحها ، وان ارتضعت الصغيرة منها وضعتين وهي نائمة ثم انتبهت الكبيرة فأتمت لها ثلاث رضعات فقد حصل الفساد بفعامهما فيتقسط الواجب عايهما، وعاليه مهر الكبيرة وثلاثة أعشار مهر الصغيرة يرجع به على الكبيرة، وان لم يكن دخل بالدكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على الصغيرة ، وهل ينفسخ نكاح الصغيرة ؟ على رو ايتبن (فصل) وان أفسد النكاح جماعة تقسط المهر عايهم فلو جاء خمس فسقين زوجة صغيرة من

لها منه ابن فارضعت منه الصبي رضعتين صارت أما له بغير خلاف علمناه عند القائلين بأن الحمس محرمات ولم يصروا حد من الزوجين أباله لا نه لم يكمل عدداارضاع من لبنه ويحرم على الرجلين اكونه ربيسهما لا لكونه ولدها

(مسئلة) (ولو كان له ثلاث نسوة لهن ابن منه فارضعن امرأة له صغرى كل واحدة رضتين لم ثيحرم المرضعات) لانه لم تكمل عدد الرضعات لكل واحدة منهن وهل تحرم الصغرى ?على وجهين أصحهما نحرم لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات وعليمه نصف مهرها يرجع به عليهن على قدو وضاعهن يقسم بينهن أخماسا لان الرضعات الخمس محرمة وقد وجد من الاولى رضعتان ومن الثانية وضعتان والخامسة وجدت من الثانثة فيجب على الاولى خمس مهرِها وعلى النانية خمسوعلى الثالثة عشمر (مسئلة) (فان كان لرجل ثلاث بنات امرأة الهن لبن فارضهن ثلاث نسوة له صغار حرمت الكبيرة) لانها من جدات النساء وجدة الزوجة محرمة ولم ينفسخ نكاح الصغار لانهن لسن أخوات وأنما هن بنات خالات وابن الربيبة لايحرم إلا بالدخول بالام وانكار دخل بالام حرم الصفار أيضاً لانهن ربائب مدخول بامهن وان ام يكن دخل بها فهل ينفسخ نكاح من كملرضاعها أولا ? على روايتين بنا. على ما إذا أرضعت زوجته الكبرى زوجته الصغرى فان الكبرى تحرم وهل ينفسخ نكاح الصغرى ? على روايتين ذكرنا توجيههما فيما مضي

لبن أم الزوج خمس مرات انفسخ نكاحها وازمهن نصف مهرها بينهن فان سقتها واحدة شربتين وسقاها ثلاث وأخرى ثلاثاً فعلى الاول الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث عشر، وان كان له ثلاث نسوة كبار وواحدة صغيرة فأرضعت كل واحدة من الثلاث الصغيرة أربع رضعات نم حابين في اناء وسقينه وواحدة صغيرة فأرضعت كل واحدة من الثلاث الصغيرة أربع رضعات نم حابين في اناء وسقينه الصغيرة حرم الكبار وانفسخ نكاحهن فان لم يكن دخل بهن فنكاح الصغيرة ثابت على احدى الروايتين وعليه لكل واحدة منهن ثلث صداقها ترجع به على ضرتيها لان فساد نكاحها حصل بفعلها الروايتين وعليه لكل واحدة منهن ثلث صداقها ترجع به على ضرتيها فان كان صداقهن متساويا سقط ولم يجب شيء لا نه يتقاص مالها على الزوج بما يرجع به عليها اذ لافائدة في أن يجب لها عليه ما يرجع به عليها اذ لافائدة في ووجبت الفضلة به لصاحبها ، وان كان من أجناس ثبت التراجع على ماذكرنا ، وان كان قد دخل باحدى السكبار حرمت الصغيرة أيضاً وانفسخ نكاحها ووجب لها نصف صداقها ترجع به عليهن فالمحدى السكبار حرمت الصغيرة أيضاً وانفسخ نكاحها ووجب لها نصف صداقها ترجع به عليهن الحدى السكبار حرمت الصغيرة أيضاً وانفسخ نكاحها ووجب لها نصف صداقها ترجع به عليهن أثلاثا واللتي دخل بها المهر كاملا وفي الرجوع به ماأسلفناه من الخلاف ، وان حلبن في اناء فسقته احداهن الصغيرة خمس مرات كان صداق ضراتها يرجع به عايها ان كان قبل الدخول بهن لأنها فسلته نكاحهن ويسقط مهرها ان لم يكر دخل بها وان كان دخل بها فلها مهرها ولا ترجع به علي أحدد نكاحهن ويسقط مهرها ان لم يكر دخل بها وان كان دخل بها فلها مهرها ولا ترجع به على أحدد نكاحه ويسقط مهرها ان لم يكر دخل بها وان كان دخل بها فلها مهرها ولا ترجع به على أحدد

(مسئلة) (وان أرضين واحدة كل واحدة منهن رضتين فهل تتحرم الكبرى بذلك ?على وجهين) (أحدها) تتحرم لانها صارت جدة بكون الصغيرة قد كل لها خمس رضعات من لبن بناتها (والثاني) لاتصير جدة ولا ينفسخ نكاحها لان كونها جدة فرع على كون ابنها اما ولم تثبت الاموة فما هو فرع عليها أولى ان لايثبت وهذا أولى والله أعلم

(فصل) إذا نروج كبيرة ثم طلقها فارضعت صغيرة بلبنه صارت بنتاً له وان ارضعتها بلبن غيره صارت ببته فان كان قد دخل بالمكبيرة حرمت الصغيرة على التأبيد وإن كان لم يدخل بها لم نحرم لابها ربيبة لم يدخل بأمها وان نروج صغيرة ثم طلقها فأرضعت امرأة له حرمت المرضعة على التأبيد لانها من امهات نسائه وان نروج كبيرة وصغيرة ثم طلق الصغيرة فارضعها الكبيرة حرمت المكبيرة وانفسخ نكاحها فان كان لم يدخل بها فله مهر لها وله نكاح الصغيرة وان كان دخل بها فلها مهرها وتحرم هي والصغيرة فان كان لم يدخل بها فلها مهرة وحدها قبل الرضاع فارضعت الصغيرة ولم يكن دخل بالكبيرة بنصف صداقها وان الصغيرة وان كان دخل بها حرمت الصغيرة وانفسخ نكاحها ويرجع على الكبيرة بنصف صداقها وان طلقها جميعاً فالحكم في التحريم على مامضي

(فصل) ولو تزوج رجل كبيرة وآخر صغيرة ثم طلفاها و نكح كل واحد منها زوجة الآخر ثم (المغني والشرح السكبير) (الجزءالياسع)

وان كانت كل واحدة من الكبار أرضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث فأن كان لم يلخل بهن فلا مهر لهن عليه ، وأن كان دخل بهن فعليه لكل واحدة مهرها لايرجع به على أحد وتحرم الصغيرة ويرجع بما لزمه من صداقها على المرضعة الاولى لانها التي حرمتها عليه وفسخت نكاحها ، ولو ارضع الثلاث الصغيرة بلبن الزوج فأرضعتها كل واحدة رضعتين صارت بنتا لزوجها في الصحيح وينفسخ نكاحها ويرجع بنصن صداقها عليهان على المرضعتين الاوليين مه أربعة أخاسه وعلى الثالثة خسه لان رضعتها الاولى حصل بها التحريم لكمال الخس بها والثانية لأأثر لها في التحريم فلم يجب عليها بها شيء ولا ينفسخ نكاح الاكبرة لانهن لم يصرن أمهات لها، ولوكان لامرأته الكبيرة خمس بنات لهن لبن فأرضعن امرأته الكبيرة رضاء تصير به احداهن أمالها لحرمت أمها وانفسخ نكاحها وعلى ينفسخ نكاح الصغيرة على روايتين ، وان ارضعت كل واحدة منهن الصغيرة رضعة فالصحيح ويمن الكبيرة لا يحرم بهذا لان كونها جدة يبنى على كون ابنتها أما وما صارت واحدة من بناتها أما وبنت ابنها رضعة وبنات بناتها ثلاث رضعات ، ولو كل لها من زوجته بابنه ومن أمه وأخته و ابنتها وابنة ابنه خمس رضعات فعلى الوجبن أصحهما) لا يثبت تحريثها وفي الآخر يثبت فعلى هذا الوجه وابنة ابنه خمس رضعات فعلى الوجبن أصحهما) لا يثبت تحريثها وفي الآخر يثبت فعلى هذا الوجه ينفسخ نكاحها و يرجع عليهن بما غرم من صداقها على قدر رضاعهن ، فان قيل فلم لا يرجع عليهن على ينفسخ نكاحها و يرجع عليهن بها غيره على من صداقها على قدر رضاعهن ، فان قيل فلم لا يرجع عليهن على ينفسخ نكاحها و يرجع عليهن بها غيره على من صداقها على قدر رضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بن على بن على بن عليهن على بن على بن على بن عليهن على بناتها على قدر وضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بناتها على قدر وضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بن على بناتها على قدر وضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بن على بناتها على قدر وضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بناتها على قدر وضاعهن ، فان قيل فلم لا يوجع عليهن على بناتها على قدر وضاعه بن المراحة الموجع عليهن على بناتها و بود كلم المراح المراحة الموجع عليهن على المراحة الموجع عليهن على المراحة المواحة على المراحة المواحة على الم

ارضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عايهما وانفسخ نكاحها وانكان زوج الصغيرة دخل بالكبيرة حرمت عليه وانفسخ نكاحها وإلا فلا

(فصل) قال الشيخ رحمه الله إذا طلق امرأته ولها منه لبن فتزوجت بصبي فارضته بلبنه انفسخ نكاحها منه لانهاصارت امه من الرضاع وحرمت عليه لانها صارت امه من الرضاع وان تزوجت آخرود خل بها ومات عنها لم يجز ان يتزوجها الاول لانها صارت من حلائل الابناء لما ارضعت الصبي الذي تزوجت به مسئلة ﴾ (ولو تزوجت الصبي اولائم فسخت نكاحه لعيب ثم تزوجت كبيراً فصار لها منه ابن فارضعت به

الصيحر متعايهما على الابدعلى الزوج الثاني لأنهاصارت من حلائل ابنائه وعلى الصي لأنها صارت أمه

(فصل)ولو زوج رجل ام ولده اوامته بصبي مملولة فارضعته بابن سيدها خمس رضعات انفسخ نكاحه وحرمت على سيدها على التأبيد لانها صارت من حلائل ابنائه فان كان الصبي حرا لم يتصور هذاالفرع عندنا لانه لا يصح نكاحه لان من شرط نكاح الحر للا. قم خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل فان تزوج بهاكان النكاح فاسداً وان ارضعته لم تحرم على سيدها لانه ليس بزوج في الحقيقة

(فصل) قال الشيخ رحمه الله فان أفسد النكاح جماعة يسقط المهر عليهم فلوجاء خمس فسقين زوجة صغيرة من لبن ام الزوج خمس مرأت انفسخ نكاحها ولزمهن نصف مهرها بينهن فان سقتها وأحدة شربتين وأخرى ثلاثا فعلى الاولى الخمس وعلى الثانية خمس وعشر وأن سقاها وأحدة شربتين وسقاها

عدد روسهن لكون الرضاع مفسداً فيستوي قليله وكثيره كما لو طرح النجاسة جماعة في مائع في حالة واحدة ؟ قانالان التحريم يتعلق بعدد الرضعات فكان الضمان متعلقاً بالعدد بخاف النجاسة فان التنجيس لايتعلق بقدر فيستوي قايله وكثيره ليكون القايل والكثير سواء في الافساد فنظير إذلك أن يشرب في الرضعة من احداها أكثر مما يشرب من الاخرى

(فصل) اذا كانت له زوجة أمة فأرضعت امر أنه الصغيرة فحرمتها عليه وفسخت نكاحها كان مالزمه من صداق الصغيرة له في رقبةالامة لانذلك، نجنايتها ، وانأرضعتها أم ولده أفسدت نكاحها وحرمتها عليه لانها ربيبة دخل بأمها وتحرم أم الولد عليه أبداً لانها من أمهات ندائه ولا غرامةعليها لانها أفسدت على سيدها فانكان قدكاتبها رجع عليهالان المكاتبة يلزمها ارش جنايتها وان أرضعت أم ولده امرأة ابنه بابنه فسخت نكاحها وحرمتها عليه لانها صارت أخته ، وان أرضعت زوجة ابيه بلبنه حرمتها عليه لانها صارت بنت ابنه وترجع الاب على ابنه بأقل الامرين مما غرمه لزوجته أو قيمتها لان ذلك من جناية ام ولده ، وان أرضعت واحدة منهما بغير ابن سيدها لم تحرمها لان كل واحدة منهما صارت بنت أم ولده

﴿ مسئَّمَهُ ﴾ قال (ولو تزوج بكبيرة وصفير نين فأرضعت الكبيرة الصفير تين حرمت عليه الكبيرة وانفسخ نكاح الصنيرتين ولامهر دلميه للكبيرة ويرجع عليها بنصف صداق الصفير بن وله أن ينكح من شامنها)

أما تحريم الكبيرة فلأنها صارت من أمهات الذياء، وأما انفساخ نكاح الصغيرتين فلأنهما

ثلاث ثلاث شربات فعلى الاولى الحُس وعلىكل واحدة من الثلاث عشروان كان له ثلاث نسوة كبار وواحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من اشلاث الصغيرة أربع رضعات ثم حلبن في اناءوسقينهالصغيرة حرمالكبار وانفسخ نكاحهن فان لم يكن دخل بهن فنكاح الصغيرة ثابت على احدى الروايتين وعليه لكل وأحدة منهن ثلث صداقها ترجم به على ضرتها لان فساد نكاحها حصل بفعلها وفعلهما فسقط ماقابل فعلها وهو سدس الصداق و بقى عليه الثلث فرجع به على ضرتيها فان كان صداقهن متساويا سقط ولم بحب شيء لانه يتقاص مالها على الزوج ما يرجع به عليها إذ لا فائدة في أن يجب لهـا عليه مايرجع به عليها وان كان مختلفا وهو من جنس واحد تقاص منه بقدر اقلهما ووجبت الفضلة لصاحبها وان كان من أجناس ثبت النراجع على ماذكرنا وان كان قد دخل باحدى الـكبار حرمت الصغيرة أيضا وانفسخ نكاحها ورجب لها نصف صداقها ترجع بهعليهن أثلاثا وللتي دخل بها المهركاملا وفي الرجوع به ما اسلفناه من الحلاف . وإن حلين في إناء فسقته احداهن الصغيرة خمس مرات كاري صداق ضرائها يرجع به عليها ان كان قبل الدخول بهن لانها افسدت نكاحهن ويسقط مهرهاان لم يكن

صارتا أختين واجتمعتا في الزوجية فينفسخ نكاحهما كما لو أرضعتا معاً ولا مهر للكبيرة لان الفساد جاء من قبالها وبرجع عليها بنصف صداق الصغيرتين لانها أفسدت نكاحهما وله أن ينكح من شاء منهما لان انفساخ نكاحهما للجمع ولا يوجب تحريما مؤبداً وهذا على الرواية التي قانا انها اذا أرضعت الصغيرة اختص الفسخ بالكبيرة ، فأما على الرواية التي تقول ينفسخ نكاحهما معاً فانه يثبت نكاح الاخيرة من الصغيرتين لان الكبيرة لما أرضعت الاولى انفسخ نكاحهما مم أرضعت الاخرى فلم تمجتمع معهما في النكاح فلم ينفسخ نكاحها ، فأما ان كان دخل بالكبيرة حرمت وحرمت الصغيرتان على التأبيد لانهما ربيبتان قد دخل بأمهما

(فصل) فن أرضعت الصغيرتين أجنبية انفسخ نكاحي، أيضاً وهذ قول أبي حنيفة والمزني وأحد قوليا الشافعي ، وقال في الآخر ينفسخ نكاح الآخرة وحدها لانسبب البطلان حصل به اوهو الجمع فأشبه مالو تزوج احدى الاختين بعد الاخرى

ولنا أنهجامع بين الاختين في النكاح فانفسخ نكاحهما كما لو ارضعتهما معاً و فارق مالوعقد على واحدة بعد الاخرى فان عقد الثانية لم يصح فلم صربه جامعاً بينهما وههنا حصل الجمع برضاع الثانية ولا يمكن القول بأنه لم يصح فحصلتا معاً في نكاحه وهما أختان لامحالة

(فصل) وانأرضعتهما بنت الكبيرة فالحكم في الفسح كالو أرضعته الكبيرة نفسها لإن الكبيرة تصير جدة لها ولكن الرجوع يكون على المرضعة المفسدة لنكاحهن

دخل بها وإن كان دخل بها فلها مهرها لا يرجع به على أحد وان كانت كل واحدة من الكبار ارضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث فان كان لم يدخل بهن فلا مهر لهن عليه وان كان دخل بهن فعليه لحكل واحدة مهرها لا يرجع به على أحد وتحر مالصغيرة و يرجع بما لزمه من صداقها على المرضعة الاولى لأبها التي حرمتها عليه و فسخت نكاحها ولو أرضع انثلاث الصغيرة بلبن الزوج فارضعتها كل واحدة رضعتين الأولتين صارت بنتا لزوجها في الصحيح وينفسخ نكاحها و ترجع بنصف صداقها عليهن على المرضعتين الأولتين أربعة اخماسه وعلى الثالثة خمسه لان رضعتها الاولى هي التي حصل بها التحريم والثانية لا أثر لها ولا ينفسخ نكان الاكابر لا نهن لم يصرن أمهات لها . فان قيل فلم لا ترجع به عليهن على عددهن لكون الرضاع مفسدا فيستوى قليله وكثيره كما لوطرح الجماعة نجاسة في مائع في حالة واحدة ? قنا لان التحريم يتعلق بعدد الرضعات فكان الضهان متعلقاً بالعدد بخلاف النجاسة فان التنجيس لا يتعلق بقدر فيستوي قليله وكثيره الكون الكثير والقليل سواء في الافساد فنظير ذلك ان يشرب في الرضعة من إحداها أكثر ما يشرب من الاخرى

(فصل) وان كانت له زوجة امة فارضعت إمر أته الصغيرة فحرمتها عليه وفسخت نكاحها كان مالزمه من صداق الصغيرة له فيرقبة الامة لان ذلك من جنايتها وان ارضعتها أم ولده افسدت نكاحها وحرمتها رمسئلة كه قال (وانكن الاصاغر الاثا فأرضعتهن منفر دات حرمت الكبيرة وانفسخ نكاح المرضعتين أولا وثبت نكاح آخرهن رضاعا فان أرضعت احداهن منفردة واثنتين بعد ذلك معا حرمت الكبيرة وانفسخ نكاح الاصاغر و تزوج من شاء من الاصاغر وان كان دخل بالكبيرة حرم الكل عليه على الابد)

انما حرمت الكبيرة لانها صارت من أمهات النساء وانفسخ نكاح المرضعتين أولا لانهما صارتا أختين في نكاحه وثبت نكاح الاخيرة لان رضاعها بعد انفساخ نكاح الصغيرتين اللتين قبلها فلم يصادف إخوتها جمعاً في النكاح ، وان أرضعت احداهن منفردة واثنتين بعدذلك معابان تلقم كل واحدة منهما ثديا فيه تصان معاً و تحلب من لبنها في اناء فتسقيهما انفسخ نكاح الجميع لانهن صرن اخوات في نكاحه وله أن يتزوج من شاء من الاصاغر لان تحريم جمع لا تحريم جمع لا تحريم تأبيد فانهن ربائب لم يدخل بامهن ، وان دخل بالكبيرة حرم المكل على الابد لانهن ربائب مدخول بامهن ، وان دخل بالكبيرة حرم المكل على الابد لانهن ربائب مدخول بامهن المارت على الرواية الاولى وعلى الاخرى لما أرضعت الاولى انفسخ نكاحها و نكاح الكبيرة لانها صارت أمها واجتمعتا في نكاحه ثم ارتضعت الثانية فلم ينفسخ نكاحها لانها منفردة بالرضاع في النكاح فالما أرضعت الثالثة صارتا أختين فانفسخ نكاحهما

عليه لانها ربيبته دخل بامها وتحرم ام الولد عليه ابداً لانها من امهات نسائه ولاغرامة عليهالانها أفسدت على سيدها وان كانت مكاتبته رجع عليها لان المكاتبة يلزمها ارش جنايتها وان ارضقت امولده امرأة ابنه بلينه فسيخت نكاحها وحرمتها عليه لانها صارت اخته وان أرضعت زوجة أبيه بلبنه حرمتها عليه لانها صارت بنت ابنه ويرجع الاب على ابنه باقل الامرين مما غرمه لزوجته او قيمتها لان ذلك من جناية ام ولده . وان أرضعت واحدة منهما بغير لبن سيدها لم تحرمها لان كل واحدة منهما صارت بنت امولده (فصل) قال رضي الله عنه إذا شك في الرضاع أو عدده بني على اليقين فلم بحرم لان الاصل عدم الرضاع في المسئلة الاولى وعدم وجود الرضاع الحرم في الثانية فهو كالوشك في وجرد الطلاق أوعدده في منية أبها ان كانت مرضية استحلفت فان في المسئلة لم يحل الحول حتى تبيض ثدياها وذهب فيه إلى قول ابن عباس)

وجالة ذلك أن الرضاع إذا شهدت به امرأة مرضعة حرم النكاح وثبت الرضاع بشهادتها وعنه رواية أخرى كانني ذكرناها عن ابن عباس فان ابن عباس قال في امرأة زعت أنها أرضعت رجلا وأهله قال ان كانت مرضية استحانت وفارق أحله وقل ان كانت كاذبة لم بحل الحول حتى تبيض تدياها أي يصد ما فيها رص عقوبة على كذبها وحدذ الا ينتفيه القياس ولا جندي اليه رأي فالظاهر أنه لا يقوله إلا توقيفاً وعمن ذهب الى أن شهادة المرأة الواحدة عقودا في الرضاع إذا كانت مرضية طاوس

(فصل) فان أرضعتهن بنت الكبيرة فهو كما لو أرضعتهن أمهاولو كان لها ثلاث بنات فأرضعت كل واحدة منهن زوجة من الاصاغر حرمت الكبيرة بارضاع أولاهن ويرجع على مرضعتها بما لزمه من مهرها لانها أفسدت نكاحها ولا ينفسخ نكاح الاصاغر لانهن لم يصرن أخوات وانماهن بنات خالات وعلى الرواية الاخرى ينفسخ نكاح المرضعة الاولى لاجتماعهامع جدتها في النكاح ويثبت نكاح الاخيرتين ويرجع بما لزمه من مهر التي فسد نكامها علىالتي أرضعتها وانكان دخل بالكبيرة حرم الكل عليه على الا بدورجع على كل واحدة بمالزمه من مهرالتي أرضعتها وان قلنا انه يرجع بمهر الكبيرة رجع به على المرضعة الاولى لانها التي أفسدت نكاحها

(ممثلة) قال (واذا شهدت امرأة واحدة على الرضاع حرم النكاح اذا كانت مرضية وقد روي من أبي عبدالله رحمه الله رواية اخرى ان كانت مرضية استحلفت فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى تبيض ثدياها وذهب في ذلك لى قول ا ن عباس رضي الله منه)

وجملة ذلك أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع اذا كانت مرضية ، وبهذا قال طاوس والزهري والاوزاعي وان أبي ذئب وسعيد بن عبد المزيز ، وعن أحمد رواية أخرى لا يقبل الا شهادة امرأتين وهو قول الحكم لان الرجال اكمل من النساء ولا يقبل الا شهادة رجلين فالنساء اولى وعن احمد رواية ثالثة ان شهادة المرأة الواحدة مقبولة وتستحلف مع شهادتها وهو قول ابن عباس واسحاق لان ابن عباس قال في امرأة زعمت انها أرضعت رجـــالا وأهله فقال ان كانت مرضــية استحلفت وفارق امرأته ، وقال ان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى تبيض ثدياها ، يعني يصيما

والزهري والاوزاعي وابن أبي ذئب وسعيد بن عبد العزيز ، وعن أحمد رواية أخرى لا تقبل إلا شهادة امرأنين ، وهو قول الحـكم لان الرجال أكل من النسا. ولا تقبل إلاشهادة رجلين فالنسا. أولى وقال عطاه والشافي لايقبل من النساء أقل من أربع لانكل امرأتين كرجل، وقال أسحاب الرأي لايقبل فيه إلا رجلان أورجل وأمر أنان ، وروي ذلك عن عمر لغول الله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامر أتان)

و لنا ماروي عقبة بن الحارث قال تزوجت أم يحبى بنت أبي إهاب فجارت أمة سودا، فقالت قد أرضعتكما فأتينا النبي ﷺ فذكرت ذلك القال «وكيف وقد زعمت ذلك ، متفق عليه ، وفي الفظروا. النسائي قال فأنيته من قبل وجهه ففات إنها كاذبة فقال«وكيفوقد زعمت أنهاقدارضعتكما *خلسبيلها» وهذا يدل علىالا كتفا. بالمرأة الواحدة، وقال الزهري فرق بين أهل أبيات في زمن عمَّان بشهادة امرأة في الرضاع ، وقال الشعبي كان القضاة يفرقون ببن الرجل والمرأة بشهادة امرأة واحدة في الرضاع ولان هذه شـهادة على عورة فتقبل فيه شهادة المنفردات كالولادة وعلى الشافعي أنه معنى يقبل فيه قول

فيها برص عقوبة على كذبها . وهذا لا يقتضيه قياس ولا يهتدي اليه رأي فالظاهر أنه لا يقوله الا توقيفاً . وقال عطاء وقتادة والشافعي لا يقبل من النساء أقل من اربع لان كل امر أتين كرجل وقال اصحاب الرأي لا يقبل فيه الا رجلان أو رجل وامر أتان و روي ذلك عن عر لقول الله تعالى (واستشهدوا شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامر أنان)

ولنا ما روى عقبة بن الحارث قال تزوجت أم يحيى بنت ابي اهاب فجاءت امة سوداء فقالت قد أرضعتكما فأتيت النبي عَلَيْكَ فَلَهُ فَدَ كُرت ذلك له فقال « وكيف و قد زعمت ذلك؟ » متفق عليه وفي لفظ رواه النسائي قال فأتيته من قبل وجهه فقات انها كاذبة قال « كيف وقد زعمت انها قد ارضعتكما ؟ خل سبيلها » وهذا يدل على الاكتفاء بالمرأة الواحدة

وقال الزهري: فرق بين اهل ابيات في زمن عُمان رضي الله عنه بشهادة امرأة في الرضاع، وقال الاوزاعي فرق عثمان بين اربعة وبين نسائهم بشهادة امرأة في الرضاع. وقال الشعبي كانت انقضاة تفرق بين الرجل والمرأة بشهادة امرأة واحدة في الرضاع ولان هذا شهادة على عورة فقبل فيها شهادة المنفردات كالولادة وعلى الشافعي بأنه معنى يقبل فيه قول النساء المنفردات كالولادة وعلى الشافعي بأنه معنى يقبل فيه قول النساء المنفردة كالخبر

(فصل) ويقبل فيه شهادة المرضعة على فعل نفسها لما ذكرنا من حديث عقبة من أن الامة السوداء قالت قد ارضعتكا فقبل النبي عَنَيْكِيْ شهادتها ولانه فعل لا يحصل لها به نفع مقصود ولا تدفع عنها به ضرراً فقبات شهادتها به كفعل غيرها . فان قيل فانها تستبيح الحلوة به والسفر معه وتصير محرما له قلنا ليس هذا من الامور المقصودة التي ترد بها الشهادة عألا سرى ان رجاين لو شهدا أن فلاناً طلق زوجته وأعتق امته قبل شهادتهما وان كان يحل لها نكاحهما بذلك

النسا. المنفردات فيقبل فيه امرأة منفردة كالخبر

(فصل) ونقبل فيه شهادة المرضعة على فال نفسها لما ذكرنا من حديث عقبة من أن الأماالسوداء قالت قد ارضعتكما نقبل الهي عليه شهادتها ولأنه فعل لايحصل لها به فنع مقصود ولا يدفع عنها به ضرراً فقبلت شهادتها كنعل غيرها فان قبل فانها تسته بيح الخلوة به والسفر معه وتصير محرما له قلنا ليس هذا من الاور المقصودة التي ترد بها الشهادة ألا ترى أن وجلين لو شهدا أن الملاما طلق زوجته أو أعتق الهذه قبلت شهادتها وان حل لهما فكاحها بذلك

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ تَرُوحِ أَمُرَاةً ثُمَّ قَالَ قَبَلَ اللَّخُولَ هِي أَخْتَي مَنَ الرَّضَاعَ أَنفُسخَ النَّكَاحِ فَانُ صدقته فلا مهر لها وأن كذبته فلها نصف المهر

وجملته أن الزوج إذا أقرأن زوجته أخته من الرضاعة الدسخ نكاحه ويفرق بينهما وبهذ قل الشافعي وقل أو حنيفة إذا قل رهمت أو أخطأت قبل توله لان قوله ذلك يتضمن أنه لم يكن بينهما نكاح ولو جحد النكاح ثم أقر به قبل كذلك ههنا

فصل ولا تقبل الشهادة على الرضاع الا مفسرة فاو قالت أشهد أن هذا ابن هذه من الرضاع لايقبل لان الرضاع المحرم يختلف الناس فيه ، منهم من يحرم بالقليل ومنهم من يحرم بعد الحولين فلزم الشاهد تبيين كيفيته ليحكم الحاكم فيه باجتهاده فيحتاج الشاهد أن يشهد ان هذا ارتضع من ندي هذه خمس رضعات متفر قات خلص اللبن فيهن الىجوفه في الحولين . فان قيل خلوص اللبن الى جوفه لاطريق له الى مشاهدته فكيف تجوز الشهادة ؟ قلنا اذا علم ان هذه المرأة ذات لبن ورأى الصبي قد التقم ثديها وحرك فهه في الامتصاص وحلقه في الاجتراع حصل ظن يقرب الى اليقين ان اللبن قد وصل الى جوفه ، وما يتعذر الوقوف عليه بالمشاهدة اكتفي فيه بالظاهر كالشهادة بالملك وثبوت الدين في الذمة والشهادة على النسب بالاستفاضة

ولوقال الشاهد أدخل رأسة تحت ثيابها والتقم ثديها لايقبل لانهقد يدخل رأسه ولايأخذ اندي وقد يأخذ الشدي ولل يعص فلابد من ذكر مايدل عليه وان قال أشهد أن هذه ارضعت هذا فالظاهر انه يكتفي في ثبوت اصل الرضاع لان المرأة التي قالت قد أرضعتكما اكتفى بقولها

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوج امرأة ثم قال قبل الدخول هيأختي من الرضاعة انفسيخ النكاح فان صدقته المرأة فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر)

وجملته أل الزوج اذا أقر أن زوجته أخته من الرضاعة انفسخ نكاحه ويَفرق بيثهما ، وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة اذا قال وهمت أو أخطأت قبل قوله لان قوله ذلك يتضمن أنه لم يكن بينهما نكاح ولوجحد النكاح ثم أقر به قبل كذلك ههنا

ولنا أنه أقر بما يتضمن تحريمهاعليه فلم يقبل رجوعه عنه كما لوأقر بالطلاق ثم رجع أو أقر أن امته أخته من النسب وما قاسوا عليه بمنوع وهذا المحكلام في الحديم فأما فيا بينه وبين الله تعالى فيذبني ذلك على علمه بصدقه فان علم أن الأمر كما قال فهي محرمة عليه ولانكاح بينها ران علم كذب نفسه فالنكاح باق بحاله وقوله كذب لا يحرمها عليه لان المحرم خقيقة الرضاع لاالقول وان شك في ذلك لم بزل عن اليقين بالشك وقيل في حلها له اذا علم كذب نفسه روايتان ، والصحيح ما قلناه لان قوله ذلك إذا اليقين بالشك وقيل في حلها له اذا علم كذب نفسه روايتان ، والصحيح ما قلناه لان قوله ذلك إذا كان كذبا لم يثبت التحريم كما لو قال لها وهي أكبر منه هي ابني من الرضاعة إذا ثبت هذا فانه ان كان قبل المدخول وصدقته المرأة فلا شيء لها لانها اتفقا على أن النكاح باطل من أصله لا تستحق فيه مهرا فأشيه مالو ثبت ذلك ببينة وان أكذبته فالقول قولها لان قوله غير مقبول عليه في اسقاط حقوقها فلزمه فقاء وهو يحرمها عليه وفسخ نكاحه ولم يقبل قوله فها عليه من المهر

(فصل) وان قال ذلك بعد الدخول انفسخ النـكـاح لما ذكرنا ولها المهر بـكل حال لان المهر يستقر بالدخول :

(فصل) فأن قال هي عمتي أوخالتي أو ابنة أخي أو أختي أو أمي من الرضاع وآمكن صدقه فالحكم فيه كما لو قال هي أختي وان لم يمكن صدقه مثل أن يقول لاصغر منه أولمثله هي أمي أولا كبر منه أولمثله هذه ابنتي لم محرم عليه وبهذا قال الشافعي وقال أبو يوسف ومجد تحرم عليه لانه اقرار بما يحرمها عليه فوجب أن يقبل كالو أمكن

(فصل) وأن قال هي عمتي أو خالني أو ابنة أخي أو أختي أو أمي من الرضاع وأمكن صدقه فالحسكم فيه كما لو قال هي أختي، وأن لم يمكن صدق مثل أن يقول الرهي . ثم هذه أمي أو لاكبر منه أو لمئه هذه أبنتي لم نحرم عليه وبهذا قال الشافعي وقال أبر يوسف وحمد تحرم عليه لانه أقربما يحرمها فقبل كما لو أمكن .

ول أنه أقر بما يتحقق كذبه فأشبه مالو قال أرضتني وإياها حواء أو كا قال هذه حوا. وما ذكروه ننقض بهذه الصور ، وبفارق ما إذا أمكن فائه لايتحقق كذبه والحسكم في لاقرار بقرابة من النسب تحرمها عليه كالحسكم في الاقرار بالرضاع لانه في معناه

(فصل) إذا ادعى أن زوجته أخته من الرضاع فأنكرته فشهدت بذلك أمه أو ابنته لم قبل شهادتها لأن شهادة الو لد لولده والولد لوالده لانقبل، وان شهدت بذلك أمها أو ابنتها قبلت وعنه لا نقبل بناء على شهادة الوالد على ولده والولد على والده وهي مقبولة في أصح الروايتين ، وان ادعت ذلك المرأة وأنكرها الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها لم تقبل وان شهدت لها أم الزوج أوا بنته قبل في أصح الروايتين والدي مسئة) (وان كانت هي التي قالت هو أخي من الرضاع وأ كذبها فهي زوجته في الحكم

لانه لا يقبل تولما في أخ النكاح)

ولنا أنه أقر بما تحقق كذبه فيه فأشبه ما لو قال أرضعتني واياها حوا. أوكما لو قال هذه حواء وما ذكروه منتقض بهذه الصور، ويفارق اذا أمكن فانه لا يتحقق كذبه والحكم في الاقرار بقرابة من النسب تحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضاع لانه في معناه

(فصل) اذا ادعى أن زوجته أخته من الرضاع فأنكرته فشهدت بذلك أمه أو ابنته لم تقبل شهادتهما لان شهادة الوالدة لولدها والوالد لوالده غير مقبوله ، وان شهدت بذلك أمها أوابنتها قبلت وعنه لا يقبل بناء على شهادة الوالد على ولده والولد على والده ، وفي ذلك روايتان : وان ادعت ذلك المرأة وأنكره الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها لم تقبل وان شهدت لها أم الزوج أو ابنته فعلى روايتين :

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ قال (وان كانت المرأة هي التي قالت هي أخي من الرضاءة فأكذبها ولم تأت بالبينة على ما وصفت فهي زوجته في الحكم)

وجملته أن المرأة اذا اقرت أن زوجها أخوها من الرضاعة فأكذبها لم يقبل قولها في فسخ

لابه حق عليها النكار قبل الدخول فلامهر لها لا نها تقرباً بها لا نستحقه وان كانت قد قبضته لم بكن المزوج أخذه منها لانه يقر بأنه حق لها، وان كان بعد الدخول فأقرت أنها كانت عالمة بانها أخته وبتحريمها عايه وطاوعته في الوطء فلا مهر لها أيضا لاقر ارها بأنها زانية مطاوعته وان انكرت شيئا من ذلك فلها المهر لانه وط. بشبهة وهي زوجته في ظاهر الحسكم لان قولها غير مقبول ، مأما فيا بينها وبين الله تحمل فان عامت صحة ماأفرت به لم يحل لها مساكنه و قدكينه من وطئها وعايها أن تفر منه و تفتدي نفسها بما أمكنها لان وطأه لها زنا فعليها التخلص منه معها أمكنها كما قلنا في التي عامت أن زوجها طلقها ثلاثاً وأنكر وينبغي أن يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول أقل الامرين من المسمى أو مهر المثل لابه ان كان المسمى أقل فلا يقبل قولها في وجوب زائد عليه ، وان كان الأ قلمهر المثل لم يستحق أكثر منه كان المراها لم يصادف زوجية عليها يبطلها بان استحقاقها له بوطنها لا بالمقد فلا تستحق أكثر منه وان كان افر ارها بخوته قبل النكاح لم مجزلها فقبل اقرارها على نفسه بتحريمه عليها ، وكذلك لو أقر الرجل أن هذه أخته من الرضاع أو محرمة عليها بوضاع أو غردو أمكن صدقه لم يحل له تزوجها فيا بعدذلك في ظاهر الحكم، وأمافها بينه وبين الله تمالى فينبني بوضاع أو غردو أمكن صدقه لم يحل له تزوجها فيا بعدذلك في ظاهر الحكم، وأمافها بينه وبين الله تمالى فينبني على عامه محقيقة الحال على ماذكر نا

﴿ مُستَلَةً ﴾ (ولو قال الزوج هي ا بنتي من الرضاع وهي في سنه أو أكبر منه لم تحرم) لتحققنا كذبه وقد ذكرناه .

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ولو تُروج رجل امرأة لها لبن من زوج قبله فحملت منه ولم يزدلبنها فهو اللَّ ول وان

النكاح لانه حق عليها ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها لانها تقر بإنها لا تستحقه فإن كانت علمة قبضته لم يكن للزوج أخذه منها لانه يقر بإنه حق لها وإن كان بعد الدخول فأقرت أنها كانت عالمة بانها أخته وبتحريمها عليه ومطاوعة له في الوطء فلامهر لها أيضاً لاقرارها بأنها زانية مطاوعة وإن أنكرت شيئاً من ذلك فالها الهر لانه وطء بشبهة وهي زوجته في ظاهر الحكم لان قولها عليه غير مقبول، فأما فيا بينها وبين الله تعالى فإن علمت صحة ما قرت به لم يحل لها مساكنته وتمكينه من وطئها مقبول، فأما فيا بينها وبين الله تعالى فإن علمت صحة ما قرت به لم يحل لها مساكنته وتمكينه من وطئها كا قليها أن تفر منه وتفتدي نفسها بما أمكنها لان وطأه لها زنا فعليها التخلص منه مها أمكنها كا قلنا في التي علمت أن زجها طلقها ثلاثا وجحدها ذلك، وينبغي أن يكون الواجب لها من الهر بعد الدخول أقل الامربن من المسمى أومهر المثل لانه أن كان المسمى أقل فلا يقبل قوطها في وجوب زائد عليه وأن كان الاقل مهر المثل لم تستحق أكثر منه، وأن كان الاقل مهر المثل لم تستحق أكثر منه، وأن كان الواجها بان استحقاقها له بوطئها لابالعقد فلا تستحق أكثر منه، وأن كان اقرارها لم يصادف زوجية عايها بيطاها فقبل اقرارها على نفسها بتحريمه اقرارها في ظاهر الحكم لان اقرارها لم يصادف زوجية عايها بيطاها فقبل اقرارها على نفسها بتحريمه عليها وكذلك لو أقر الرجل أن هذه أخته من الرضاع أو محرمة عايه برضاع أو غيره وأمكن عليها وكذلك لو أقر الرجل أن هده أخته من الرضاع أو محرمة عايه برضاع أو غيره وأمكن

زاد لبنها فأرضت به طفلا صار ابنا لهما وان انقطع من الأول ثم ثاب بحملهامن الثاني فكمذلك عند أبي بكر وعند أبي الخطاب هو ابن الناني وحده)

وجملة ذلك أن الرجل إذا طاق زوجته ولها منه لبن فتزوجت آخر لم يخلمن خمسةً حوال (أحدها) أن يمقى الاول، بحاله لم يزد ولم ينقص ولم تهد من الثاني فهو للاول سواء حملت من الثاني أو لم تحمل لا نعلم فيه خلافا لان اللبن كان الاول ولم يتجدد ما يجمله من الثاني فبقي للاول (الثاني) أن لا تحمل من الثاني فهو للاول سواء زاد أو لم يزد أو انقطع ثم عاد أو لم ينقطع

(الثالث) أن تلد من الثاني فاللبن له خاصة ، قال أبن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي سوا، زاد أولم يزد انقطع أو لم ينقطع، لان لبن الاول ينقطع بالولادة من الثاني فان حاجة المولود تمنع كونه لفيره (الرابع) أن يسكون لبن الاول باقيا وزاد بالجل من الثاني فالبن منها جميعاً في قول أصحابنا ، وقال أبو حنيفة هو للاول مالم تلد من الثاني ، وقال الشافعي ان لم ينته الجلل إلى حال ينزل به اللبن فهو للاول وان بلغ إلى حال ينزل به اللبن فرو للاول وان بلغ إلى حال ينزل به اللبن فراد به ففيه قولان (أحدها) هو للاول والثاني هو لهما .

ولنا أن زيادته عند حدوث الحمل ظاهر في أنها منه وبقاء ابن الاول يقنضي كون أصله منه فيجب أن يضاف البها كما لوكان الولد منها (الحال الحاء س) انقطع من الاول ثم ئاب بالحمل من الثاني فقال أبو بسكر هو منها وهو أحد أقوال الشافعي إذا انتهى الحمل إلى حال ينزل به اللبن وذلك لان اللبن كان الاول فلماعاد بحدوث الحمل فالظاهر أن ابن الاول ثاب بسبب الحمل به اللبن وذلك لان اللبن كان الاول فلماعاد بحدوث الحمل فالظاهر أن ابن الاول ثاب بسبب الحمل

صدقه لم بحل له تزوجها فيما بعد ذلك في ظاهر الحكم وأما فيما بينه وبين الله تعالى فينبني على علمه بحقيقة إلحال على ماذكرناه

[فصل] وان ادعى أحد الزوجين على الآخر انه اقر انه اخو صاحبه من الرضاع فأنكر لم يقبل في ذلك شهادة النساء المنفردات لانها شهادة على الاقرار والاقرار مما يطارع عليه الرجال فلم يحتج فيه الى شهادة النساء المنفردات فلم يقبل ذلك بخلاف الرضاع نفسه

[فصل] كره ابو عبد الله الارتضاع بلبن الفجور والمشركات ، وقال عمر بن الخطاب وعمر ابن عبد العزيز وضي الله عنهما : اللبن يشتبه فلا تستق من يهودية ولا نصر انية ولا زانية ولا يقبل أهل الذمة المسلمة ولا يرى شعورهن ، ولان لبن الفاجرة ربما أفضى الى شبه المرضعة في الفجور ويجعلها أما لولده فيتعير بها ويتضرر طبعاً وتعيراً ، والارتضاع من المشركة يجعلها أما لها حرمة الام مع شركها وربما مال اليها في محبة دينها ،ويكره الارتضاع بلين الحقاء كيلا يشبهها الولدفي الحمق فا نه يقال ان لرضاع يغير العاباع والله تعالى أعلم

ا شاني فكان مضاما البهما كالولم يشطع، إختار أبو الخطاب أنه من الثاني رهو التول الثاني الشافي الشافي لا كان من الان لبن الاول النطع فزال حكمه بالقطاعه وحدث بالحمل من شابي فأكان له كالولم يكن طالب من الاول، وقال أبو حنيفة هو الاول مالي للد من الثاني وهو القول اشالث الشافعي لان الحمل الاقتضي اللبن وانحا يخلمه الله تعالى الولد عند وجوده لحاجته اليه وقد سبق الكلام عليه

(فصل) واذا ادعى احد الزوجين على الآخو انه اقرائه اخو صاحبه من الرضاع فأنكر لم يتمل في ذلك شهادة النساء المنفر دات لامها شهادة على الاقرار والافرار مما يطلع عليه الرجال فلم بحتج فيه الى شهادة النساء المنفر دات فلم يقل ذلك بخلاف الرضاع نفسه

(فصل) كره ابر عبد الله الارتضاع بلبن النجور والمشركات وقال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنها : أقبن يشتبه فلا تستق من جهودية ولانصرانية ولازانية ولا يتبل أهل الذمة المسلمة ولا يرى شعورهن ، ولان لبن الهاجرة ربما أفضى الى شبه المرضعة في الفجرر ويجلما الما لولاه فيتعير بها ويتضرر طبعا و تعيراً والارتضاع من المئمركة يجعلها الملها حرمة الام مع شركها وربما مالايها في محبة دينها ، و يكره الارتضاع بلبن الحقاء كيلايشبه الولد في الحق فانه يقال ان الرضاع ينهر الطباع

كتاب النفقات

نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والاجماع: أما الكتاب فقول الله تعالى (لينفق ذو سغة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لايكلف الله نفساً الا ماآتاها) ومعنى قدر عليه أي ضيق عليه ومنه قوله سبحانه (يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) اي يوسع على من يشاء ويضيق على من يشاء وقال الله تعالى (قد عامنا مافرضنا عاييم في أزو اجهم وما ماكَّت أيمانهم)

وأما السنة فما روى جابر ان رسول الله علياليَّة خطب الناس فقال « اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلاتم فروجهن بكامة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » رواه مسلم وأنو داود . ورواه الترمذي باسناد. عن عمرو بن الاحوص قال « ألا ان لكم على نسائكم حقًا ولنسائكم عليكم حقًا ، فأما حقكم على نسائكم فالـ يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تأرهون ، الا وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن »وقال هذا حديث حسن صحيح . وجاءت هند الى رسول الله عَيْسَائِيُّو فقالت يارسول الله أن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة مايكمنيني وولدي فقال «خذي مايكفيك وولدك بالمعروف» متفق عايه. وفيه دلالة على وجوب النفقة لها على زوجها وان ذلك مقدر بكنايتها وان نفقة ولدهعايهدونها مقدر بكفايتهم وان ذلك بالمعروف وان لها أن تأخذ ذلك بنفسها من غير علمه اذا لم يعطها اياه

(كاباليفتات)

(يجب على الرجل نفقة زوجته ومالا غناء لهاءنه وكسوتها ومسكنها بما يصلح الثلها) نفقة الزوجة واحبة بالكتاب والسنة والاجماع اما الـكتاب فقول الله سبحانه وتعالى (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آناه الله لايكاف الله نفسا إلا مآتاها) ومعنى قدر ضيق وقال سبحانه (قد علمناما فرضنا علبهم في از. اجهم وما ملكت ا يانهم) ، وأما السنة فماروى جابر ان رسول الله عَلَيْكَ خطب الناس ففال « اتقوا الله في النساء فأنهن عوان عندكم أَخذُ عُوهن بامانة الله واستحلاَّم فروجهن بكلمة اللهولهن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمروف » رواه منسلم ورواه الترمذي باسناده عن عمرو بن الاحوص قال « إلا أن لكم على نسائكم حقا والسائكم عليكم حفًا فاما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تركرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهوز، ألا وحقهن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » وقال حديث حسن صحيح وجاءت هند إلى رسول الله عليالية فقالت يارسول الله أن أبا سفيانرجل شحيح وليس يعطبني من النفقة مايكفيني وولدي فقال«خذيما يكفيك وولدك بالمعروف » متفق عليه وفيه دلالة على وجوب النفقة لها على زوجها وأن ذلك مقدر بَدَفايتها

وأما الاجماع فاتفق أهــل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن اذا كأنوا بالخين الا الناشز منهن . ذكره ابن المنذر وغيره وفيه ضرب من العبرة وهو أن المرأة محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والاكتساب فلا بد من أن ينفق عليها كالعبد معسيده

(مسئلة) قال ابو القاسم رحمه الله تمالي (وعلى الزوج نفقة زوجتــه مالا غالم سهاعنه وكسوتها)

وجملة الامران المرأة اذا سلمت نقسها الىالزوج علىالوجه الواجبعليها فلها عليهجيع حاجتها من مأكول ومشروب وملبوس ومسكن . قال أصحابنا ونفقتها معتدرة بحال الزوجين جميعاً فان كانا موسرين فلها عليه نفقة الموسرين ، وأن كانا معسرين فعليه نفقة المعسرين ، وأن كانامتوسطين فلها عليه ىفقة المتوسطين ، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً فعايــه نفقة المتوسطين أيهما كان الموسر . وقال ابو حنيفة ومالك يعتبر حال المرأة على قدر كفايتها لقول الله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) والمعروف الكفاية ، ولا نهسوى بين النفقة والكسوة ، والكسوة على قدر حالها فكذلك النفقة ، وقال النبي عَمَيْكَ في لهند «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» فاعتبر كفايتها

وان نفقة ولدهعليه دونها مقدر بكفايتهموان ذلك بالمعروف وان لها ان تأخذ ذلك بنفسهامن غيرعلمه إذا لم يعطها أياه ، واتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على ازواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشز منهن ذكره ابن المنذر وغيره وفيه ضرب من العبرة وهوان المرأة محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والاكتساب فلا بد من ان ينفق عليهاكالعبد مع سيده ، فتى سامت نفسها إلى الزوج على الوجه الواجب عليها فلها عليه جميع حاجتها من مأكول وملبوس ومسكن

﴿مُسَنَّةً ﴾ (وليس ذلك مقدراً لكينه معتبر مجال الزوجين جميماً)

هكذا ذكره أصحابنا فانكانا موسرين فعليه لها نفقة الموسرين وانكانا معسرين فعليه نفقة المتوسطين وان كان احدهما موسراً والآخرمعسراً فعليه نفقة المتوسطين أيهما كان الموسر ، وقال أبو حنيفة ومالك تعتبر حال المرأة على قدر كفايتها لقول الله تعالى « وعلىالمولود لهرزقهن وكسوتهن بالمعروف ٩ والمعروف الكفاية ولانه سوى بين النفقة والكسوة على قدر حالها فكذلك الفقة وقال انهي مُتِيَّالِيَّةِ لهند « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فاعتبر كفايتها دون حال زوجها ولان نفقتها واجبة المفع حاجتها فكان الاعتبار بما تندفع به حاجتها دون حال من وجبت عليه كنفقةا لماليك ولانه وأجب للمرأة على زوجها بحكم الزوجية لم يقدر فكان معتبراً بها كمهرها ، وقال الشافعي الاعتبار محال الزوج وحده لقول الله تمالى (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاهالله لايكاف الله نفسا إلا ما آتاها) دون حال زوجها ، ولان نفقتها واجبة لدفع حاجتها فكان الاعتبار بما تندفع به حاجتها دون حال من وجبت عايه كنفقة الماليك ، ولا نه واجب للمرأة على زوجها بحكم الزوجية لم يقدر فكان معتبراً بها كمهرها وكسوتها ، وقال الشافعي الاعتبار بحال الزوج وحده لقول الله تعالى (لينفق ذوسعة من سعته ومن قدر عايه رزقه فاينفق مما آتاه الله لايكاف الله نفساً الاما آتاها) ولنا ان فيا ذكرناه جمعاً بين الدليلين وعملا بكلا النصين ورعاية لكلا الجانبين فيكون أولى

(فصل) والنفقة مقدرة بالكفاية وتختلف باختيلاف من تجب له النفقة في مقدارها وبهذا قال ابو حنيفة ومالك. وقال القاضي هي مقدرة بمقدار لا بختلف في القلة والكثرة، والواجب رطلان من الخبز في كل يوم في حق الموسر والمسر اعتباراً بالكفارات، وأنما بختلفان في صفته وجودته لان الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وفيا تقوم به البنية وانما يختلفان في جودته فكذلك النفقة الواجبة. وقال الشافعي نفقة المقتر مد بمد النبي عَنْقَلِينَّةُ لان اقل ما يدفع في الكفارة الى الواحد مد والله سبحانه الما فقال سبحانه [من أوسط ما تطعمون اهليكم] وعلى الموسر مدان لان كثر ماأوجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الاذي وعلى المتوسط مد و نصف نفقة الفقر

ولنا قول النبي ﷺ لهند « خذي ما يكمفيك وولدك بالمعروف » فأمرها بأخذ مايكمفيها من

ولذا أن فيما ذكر ناه جماً ببن الدليلين وعملا بكلا النصين ورعاية لكلا الجانبين فكان أولى (فصل) والنفقة مقدرة بالكفاية ونختلف باختلاف من تجب له النفقة في مقدارها ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وقال الفانبي هي مقدرة بمقدار لايختلف في السكثرة والقلة ، والواجب رطلان من الجبز في كل يوم في حق الموسر والمعسر اعتباراً بالكفارات، وأما يختلفان في صفقه وجودته لان الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البنية وأما يختلفان في جودته فكذلك النفقة الواجبة ، وقال الشافعي نفقة المقتر مد بمد النبي عيني لل أقل ما يدفع في الكفارة مد والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على الاهل فقال سبحانه (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وعلى الموسر مدان ، لان أكثر ما أوجب الله سبحانه الواحد مدين في فدية الاذى ، وعلى المتوسط مد ونصف ، فصف نفقة الفقير ونصف نفقة الموسر

ولما قول النبي عَلَيْكُ لهند « خذي مايكفيك وولدك بالمعروف » فامرها باخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك اليها ، ومن المعلوم ان قدر كفايتها لا ينحصر في المدبن بحيث لا يزيد عنهما ولا ينقص ولان الله تعالى قال (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال النبي عَلَيْكُ «ولهن عليك م رزقهن وكسوتهن بالمعروف » والمجاب أقل من الكفاية من الرزق ترك المعروف وإيجاب عليك عليك واحباً بالكتاب والسنة قدر الكفاية وان كان أقل من مد او رطلي خبز انفاق بالمعروف فيكون ذلك واجباً بالكتاب والسنة

غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك اليها . ومن المعلوم ان قدر كفايتها لاينحصر في المدين بحيث لايزيد عُمْمًا وَلَا يَنْقُصُ ءُولَانَالِتُهُ تَعَالَى قَالَ | وعلى المواود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال النبي عَلَيْكُ وَ «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» و ايجاب اقل من الكفاية من الرزق ترك للمعروف و ايجاب قدر الكفاية وإن كاناقل منمد أومنرطلي خبز إنفاق بالمعروف فيكون ذلك هوالواجب بالكتاب والسنة. واعتبار النفقة بالكفارة في انقدر لا يصح لان الكفارة لاتختلف باليسار والاعسار ولا هي مقدرة بالكفارة وانما اعتبرها الشرع مهافي الجنس دون القدر ولهذا لايحب فيها الادم

(فعال)ولا يجب فيها احب. وقال الشافعي الواجب فيها الحب اعتباراً بالاطعام في الكفارة حتى لو دفع اليها دقيقاً او سويقاً او خبزاً لم يلزمها قبوله كما لايلزم ذلك المسكين فيالكفارة. قال بعضهم يجيء على قول أسحابنا انه لا يجوز وان تراضيا لانه بيع حنطة بجنسها متفاضلا

ولنا قول ابن عباس في قواه تعالى من (اوسط ماتطعمون اهليكم) قال الخبز والزيت. وعن ابن عر الخبز والسدن والخبز والزيت والخبز والتمر. ومن افضل ما تطعمونهن الخبز واللحم. ففسر اطعام الأهل بالخبز مع غيره من الأدم، ولأن الشرع ورد بالانفاق معلقاً من غير تقييد ولا تقدير فوجب ان سرد الى المرف كما في القمض والاحراز وأهل العرف انما يتعارفون فما بينهم في الانفاق على اهايهم الخبز والأدم دون الحب، والنبي عليه وصحابته إنما كانوا ينفقون ذلك دون ماذ كروه

واعتبار النففة بالكفارة في القدر لايصح لان الكفارة لاتختلف باليسار والاعسار ولا هي مقدرة بالكفاية وأعا اعترها الشرع بها في الجنس دون الندر ولهذا لا يجب فيها الادم

(فصل) ولا مجب فيها الحب وقال الشافعي يجب فيها الحب اعتبارا بالايجاب في الـكفارة حتى لو دفع اليها دقيقاً أو سويقاً أو خبراً لم يلزمها قبوله كما لايلزم المسكين في الكفارة ، وقال بعضهم بجبيء على قول أصحابًا أنه لايجوز وان تراضيا عليه لأنه بيع حنطة بجنسها منفاضلا

ولنا قول ابن عباس في قول الله تعالى (من اوسط ما تطممون اهليكم) قال الخبز والزيت وعن إن عمر الخبز والسمن والخبز والزيت والحبز والتمر وأفضل ما تطعمونهن الحبز واللحم ففسر طعام الاهل بالخبر مع غيره من الادم، ولان الشرع ورد بالايجاب مطلقًا من غير تقدير ولا تقييد فوجب ان يرد إلى العرف كما في القبض والاحراز، وأهل العرف أنما يتعارفون فيما بينهم فيالانفاق علىاهايهم الخبز والادم دون الحب والنبي عَلَيْكِيْرُ وصحابته انماكا وا ينفقون ذلك دون ما ذكرو. فيكان ذلك هو الواجب ولانها نفقة قدرها الشرع بالكفاية فكان الواجب الخبز كنفقة العبيد ولان الحب تحناجفيه الى طحنه وخبزه فتي احتاجت الى تكاف ذلك من مالها لم تحصل الكفاية بنفقته، وفارق الاطمام فانها لاتتقدر بالكفاية ولايجب فيها الادم ، فعلى هذا لوطلبت مكان الخبز حبًا أو دراهم أودقيقا أوغير ذلك لم يلزمه بذله ولوعرض عليها بدل الواجب لها لم يلزمها قبوله لأنها معارضة فلا يجبر واحد منهما على

فكان ذلك هو الواجب. ولانها نفقة قدرها اشرع بالكفاية فكان الواجب الخبز كنفقة العبد، ولان الحب محتاج فيه إلى طحنه وخبزه فتى احتاجت الى تكلف ذلك من مالها لم تحيل الكفاية بنفقته: و فارق الاطعام في الكفارة لأنها لاتنقدر بالكفاية ولا يجب فيها الادم. فعلى هذا لو طلبت مكان الخبز دراهم او حباً او دقيقاً او غير ذلك لم يلزمه بذلهولو عرض عليها بدل الواجب لها لم يلزمها قبوله لانها معاوضة فلا يجبر واحد منها على قبوله كالبيع. وان تواضيا على ذلك جاز لانه طعام وجب في الذمة لا دمي معين فجازت العاوضة عنه كالواعام في القرض. ويفارق الطعام في الكفارة لانه حق الله تعالى وليسهو لا دمي معين فيرضى بالعوض عنه ، وان اعطاها مكان الخبز حباً او دقيقاً جاز اذا تراضيا عليه لان هذا ليس بمعاوضة حقيقة فان الشارع لم يعتبر أواجب بأكثر من الكفاية ، فبأي شيء حصلت الكفاية كان ذلك هو الواجب ، وانها صر نا الى ايجاب الخبز عند الاختلاف لترجحه بكونه القوت المعتاد

(فصل) وبرجع في تقدير الواجب الى اجتهاد الحاكم أو نائبه ان لم يتراضياعلى شيء فيفرض للمرأة قدر كفايتها من المهز والادم فيفرض الموسرة تحت الموسر قدر حاجتها من أرفع خبز البلد الذي بأكاه أمثالهما وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتهامن أدنى خبزاابلد ولامتوسطة تحت المتوسط

قبولها كالبيع وان تراضيا على ذلك جاز لانه طعام وجب في الذمة لآدمي معين فجازت المعاوضة عنه كالطعام في القرض ويفارق الطعام في الكفارة فا له حق لله تعالى وايس هو لآدمي معين فيرضي بالموض عنه وان اعطاها مكان الخبز حبا أو دقيقا جاز إذا تراضيا عليه لان هذا ليس بمعاوضة حقيقة فان الشارع لم يدين الواجب باكثرمن الكفاية فبأي شيء حصلت الكفاية كان ذلك هو الواجب وانما صرنا إلى ايجاب الخبز عند الاختلاف لترجحه بكونه القوت المعتاد

(مسئلة) (فان تنازعا فبها رجع الامر إلى الحاكم)

وجملة ذلك أن الامر برجع فى تقدير الواجب للزوجة إلى اجتهاد الحاكم أو نائبه أن لم يتراضيا على شيء فيفرض المرأة قدر كفايتها من الحبر والادم فيفرض للموسرة تحت الموسرة تحت الموسطة من أرفع خبز البلد الذي يأكله أمثالها وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتها من أدنى خبز البلد وللمتوسطة تحت المتوسط من أوسطه لكل أحد على حسب حاله على ماجرت العادة في حق أمثاله وكذلك الادم للموسرة تحت الموسرة في موضع والزيت في آخر والشجم في آخر والشيرج في آخر والمعسرة على احتلاف أنواعه في بلدانه السمن في موضع والزيت في آخر والشجم في آخر والشيرج في آخر وللمعسرة تحت المعسر من الادم ادونه كالباقلاء والحل والبقل والسكامخ وماجرت بهعادة أمثالهم ومامحناج اليه من الدهن وللمتوسطة تحت المتوسط اوسط ذلك من الخبز والادام على حسب عادته من الدهن وللمتوسطة تحت المتوسط اوسط ذلك من الخبز والادام على حسب عادته (المغني والشرح الكبير) (سم)

من أوسطه لكل أحد على حسب حاله على ماجرت به العادة في حق أمثاله وكذلك الادم للموسرة تحت الموسر قدر حاجتها من أرفع الادم من اللحم والأرز واللبن وما يطبخ به اللحم والدهن على اختلاف أنواعه في بلدانه المدمن في موضع والزيت في آخر والشيرج في آخر والمعسرة تحت المعسر من الادم أدونه كالباقلا والخل والبقل والكامخ وما جرت به عادة أمث الهم وما محتاج اليه من الدهن وللمتوسطة تحت المتوسط أوسط ذلك من الخبز والادم كل على حسبعادته ، وقال الشافعي الواجب من جنس قوت البلدة لا يختلف باليسار والاعسار سوى المقدار والادم هوالدهن خاصة لانه أصلح للابدان وأجود في المؤنة لانه لا يحتاج الى طبخ وكافة ويعتبر الادم بغالب عادة ألهل البلد كالزيت بالشام والشيرج بالعراق والدن بن بخراسان ويعتبر قدر الادم بالقوت فاذا قيل ان الرطل تكفيه الاوقية من الدهن فرض ذلك ، وفي كل يوم جمعة رطل لحم فان كان في موضع برخص اللح زادها على الرطل شيئاً ، وذكر القاضي في الادم مثل هذا وهذا محالف لقول الله تعالى برخص اللح زادها على الرطل شيئاً ، وذكر القاضي في الادم مثل هذا وهذا محالف لقول الله عالم وفن على موضع رزقهن وك.ومهن بالمعروف » ومتى أنفق الموسر نفقة المعسر فها أنفق من سعته ولارزقها بالمعروف وقد فرق الله عز وجل بين الموسر والمعسر في الانفاق ، وفي هذا جع بين مافرق الله تعارض فلا يعرج على مثل وقد فرق الله عز وجل بين الموسر والمعسر في الانفاق ، وفي هذا جع بين مافرق الله تعرج على مثل الادم عا ذكروه تحكم لادليل عايه وخلاف العادة والعرف بين الناس في انفاقهم فلا يعرج على مثل الادم عا ذكروه تحكم لادليل عايه وخلاف العادة والعرف بين الناس في انفاقهم فلا يعرج على مثل

وقال الشافعي الواجب من جنس قوت البلد لا مختاف باليسار والاعسار سوى المقدار والادم الدهن خاصة لانه اصلح للابدان واجود في المؤنة لانه لا محتاج الى طبخ وكافة ويعتبر الادم بغالب عادة أهل البلد كالزيت بالشام والشيرج بالهراق والسمن مخراسان ويعتبر قدر الادم بالفوت فاذا قبل أن الرطن يكفيه الاوقية من الدهن فرض ذلك وفي كل يوم جعة رطل لحم فان كان في موضع يوخص اللحم زادها على الرطل شيئا وذكر القاعني مش هذا في الادم وهذا مخالف الهرا الما تعلى الرطل شيئا وذكر القاعني مش هذا في الادم وهذا مخالف الهرا الما تعلى الرفق ورقة ولينفق عما آتادالله) و الفول الذي عينائي هو ولهن عليكم رزقين وكوشن بالمهروف وقد فرق الله تعلى بهن الموسر والمعسر في الانفاق وفي هذا جمع بن مافرقه الله تعلى وتقدير الادم عاذكروه تعكيم لا دايل عليه وخلاف العادة والعرف بن الباس في انفاقهم فلا يعرج على مثل هدذا وقد قال الشرع الى الموض من افضل ما طعمون الهايكم الحديم والمعجم والصحيح ماذكرناه من رد النفقة المطلقة في الشرع الى الموض في اين الناس في نفقائهم في حق الموسر والمعسر والمترسط كا رددناهم في الكسوة الى ذلك ولان النفقة من ونفائه أم على لزوج فاختلف جذا باليسار والاعسار كالكسوة وحكم المتوسط لانه والعبد كالمعسر لانها إيا بأحسن حالا منه ومن نصفه حر ان كان موسراً فحكه حكم المتوسط لانه مقوس و فصفه معصر

هذا، وقد قال ابن عر من أفضل ماتعاهمون أهابيكم الخبز واللحم والصحيح ماذكرناه من رد النفقة المطلقة في الشرع الى العرف فيا بين الناس في نفقاً بهم في حق الموسر والمعسر والمتوسط كارددناهم في الكسوة الى ذلك ولان النفقة من مؤنة الرأة على الزوج فاختلف جنسها بالايسار والاعسار كالكسوة وفي أفصل وحكم المكاتب والعبد حكم المعسر لانهما ليس بأحسن حلامنه ومن نصفه حران كان موسراً فحكمه حكم المتوسط لانه متوسط نصفه موسر و نصفه معسر

[فصل] ويجب الدرأة ما تحتاج اليه من المشط والدهن لرأسها والسدر أو نحوه مماتفسل به رأسها وما يعود بنظافتها لان ذلك براد للتنظيف فكان عليه كما ان على المستأجر كنس الدار وتنظيفها فاما الخضاب فانه ان لم يعالمه الزوج منها لم يلزمه لانه براد للزينة ، وان طلبه منها فهو عليه ، وأما الطيب فما براد منه لقطع السهوكة كدواء العرق لزمة لانه براد للتعليب ، ومابراد منه للتلذذ والاستمتاع لم يلزمه لان الاستمتاع حق له فلا يجب عليه ما يدعوه اليه ولا مجب عليه شراء الادوية ولا أجرة العابيب لانه براد لاصلاح الجسم فلا يلزمه كا لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار وحفظ أصولها وكذلك أجرة الحجام والفاصد

﴿ مسئلة ﴾ (ويجب عليه كسوتها باجماع أهل العلم) لما ذكرنا من النصوص ولانها لابد لها منها على الدوام فلزمته كالنفقة وهي معتبرة بكفايتها وليست مقدرة بالشهرع كما قلنا في النفقة

وهو قول أصحاب الشافي ويرجع في ذلك الى اجتهاد الحاكم فيفرض لها قدر كفايتها على قدر بسرها وعسرها وماجرت عادة أمثالهما به من الكسوة فيجتهد الحاكم في ذلك نحو اجتهاده في المتمة للمطلقة كما قلنا في النفقة فيفرض للموسرة تحث الموسر من أرفع ثياب البلد من الكتان والقطن والحز والابريسم وللمعسرة تحت المعسر غليظ القطن والكتان وللمتوسطة تحت المتوسط المتوسط من ذلك فيص وسراويل ومقامة ومداس وجبة للشتاه ويزيد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه عالا غناه عنه دون ما للتجمل والزينة وذلك لقول الله تمالى (وعلى المولودلارزة بن وكسوم ن بالمعروف) والكسوة بالمعروف هي الكسوة التي جرت عادة أمثالها بلبسه وعليه ما يحتاج اليه لانوم من الفراش والمحاف والوسادة كل على حسب عادته فان كانت ممن عادته النوم في الاكسية والبسط فعليه لها لنومها ما جرت عادة ما على حسب يساره ما على قدر اعساره والمتوسط بين ذلك على حسب يساره والمعسر على قدر اعساره والمتوسط بين ذلك على حسب الموائد

(مسئلة) (وعليه مايعود بنظافة المرأة من الدهن والسدرو عن الماء عا تغسل به رأسها وما يعود بنظافتها) لان ذلك يراد لتنظيف فكان دليه كما ان على المستأجر كنس الدارو تنظيفها ولا تجب عليه الادوية واجرة الطبيب لانه يراد لاصلاح الجمم فلا يلزمه كما لايلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار وحفظ أصواما وكذلك أجرة الحجام والفاصد

(فصل) وعايه لها ماتحتاجاليه لأنوم من الفراش واللحاف والوسادة كل على حسب عادته فان كانت من عادته النوم في الاكسية والبساط فعليه لها لنومها ماجرت عادتهم به ولجلوسها بالنهار البساط والزلى والحصير الرفيع أو الخشن ، الموسر على حسب ايساره والمعسر على قدراعساره على حسب العوائد (فصل) و يجب لها مسكن بدليل قوله سبحا به وتعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم)

﴿مسئلة﴾ (فاما الطيب والخضاب والحناء ونحوه فلا بلزمه إلا أن يربد منها النزين به)

اما الخضاب فأنه أن لم يطلبه الزوج منها لم يلزمه وان طلبه منها فهو عليه وأما الطيب فما يراد لفطع السهوكة كدوا. العرق يلزمه لانه يراد للتنظيف وما يراد للتلذذ أو الاستمتاع لا يلزمه لان الاستمتاع حق له فلا يجب عليه ما يدعوه اليه

(فصل) ونجب لها مسكن بدايل قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) فاذا وجبت السكنى للمطلقة فللتي في صلب النكاح اولى قال الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) ومن المعروف ان يسكنها في مسكن ولانها لاتستغني عن المسكن السترة عن العيون في التصرف والاستمتاع وحفظ المتاع وبكون المسكن على قدر يسارهما واعسارهما لقول الله تعالى (من وجدكم) ولانه واجب لها لمصلحها في الدوام فجري مجرى النفقة والسكسوة

﴿ وَانَ احتَاجِتَ إِلَى مَن يَخْدَمُهَا لَـكُونَ مِثَامًا لَآخَدُمُ نَفْسُهَا أُولِمُرَضُهَا لَوْمُهُ ذَلِكُ ﴾ لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) ومن العشرة بالمعروف ان يقم لها خادما لآنها مما يحتاج اليه في الدوام فاشبُ النفقة

﴿ مسئلةً ﴾ (فان كان لها خادم وإلا اقام لها خادما بشراء أو كراء أو عارية ولا يلزم الزوج ان يملكها خادما)

فاذاو جبت السكنى للمطلقة فللتي في صلب النكاح أولى قال الله تعالى (وعاشر وهن بالمعروف) ومن المعروف أن يسكنها في مسكن ولانه الاستمتاع وحفظ أن يسكنها في مسكن ولانه والإستمتاع وحفظ المتاع ويكون المسكن على قدر يسارهما واعسارها لقول الله تعالى [من وجدكم] ولانه واجب لها لمصلحتها في الدوام فجرى مجرى النفقة والكسوة

[فصل] فان كانت المرأة ممن لاتخدم نفسها لكونها من ذوي الاقدار أو مريضة وجب لها خادم لقوله تعالى [وعاشروهن بالمعروف] ومن العشرة بالمعروف أن يقيم له خدما ولانه بماتحتاج اليه في الدوام فأشبه النفقة ، ولا يجب لها أكثر من خادم واحد لان المستحق خدمتها في نفسها ، ويحصل ذلك بواحد ، وهدذا قول مالك والشافعي و عصاب الرأي الا أن مالك قال: ان كان لا يصلح المرأة الا أكثر من خادم فعليه أن ينفق على أكثر من واحدو نحو دقل أبو ثور اذا احتمل الزوج ذلك فرض لخادمين

ولناأن الخادم الواحديكفيها لنفسها الوالزيادة تراد لحفظ ملكها أو التجمل و ايس عايه ذلك اذا ثبت هذا فلا يكون الخادم الاممن بحل له النظر اليها اما امر أة واما ذور حم محرم لان الخادم يزم المحدوم في علم المواليها اما امر أة واما ذور حم محرم لان الخادم يزم المحدوم في علم النظر وهل يجوز أن يكون من أهل الكناب فيه وجهن العمية منهما جواز ولان استخدامهم مباح وقد ذكر نا فيامضى أن الصحيح اباحة انظر لهم إواثاني إلا يجوز لان في اباحة نظر هم اختلافا و تعافهم النفس

لان المقصود الحدمة فاذا حصات من غير أمليك جازكا أنه إذا اسكنها داراً باجرة جاز ولا يلزمه عليكها مسكناً فان ملكها الحادم فقد زاد خيراً وان اخد بها من يلازم خدمها من غير عليك جاز سواء كان له أو استأجره حراً كان أو عبداً فانكان الحادم الها فرضيت بخدمته لها و ففقته على الزوج جاز وان طلبت منه اجر خادمها فوافقها جاز وان أبي وقال انا آنيك بخادم سواه فغه ذلك إدا اتاها عن يصلح لها . ولا يكون الحادم إلا بمن يحل له الفظر اليها أما أمراة وأما ذو رحم محرم لان الحادم بلزم المخدوم في غالب أحواله فلا يسلمن النظر وهل بجوز أن بكون خادم المسلمة من أهل المكتاب؟ فيه وجهان اصحهما جوازه لان استخدامهم مباح ولان الصحيح إباحة النظر الهم (والثاني) لا يجوز لان في اباحة نظرهم احتلافا وتعافهم النفس ولا يتنظفون من التجاسة

﴿ مسئلة ﴾ (وعليه نفقته بقدر نفقة الفقيرين إلا في النظافة)

يجب على الزوج نفقة الخادم وكسوته مثل ما لامرأة المسر إلا أنه لا يجب لها المشط والدهن والسدر لرأسها لان ذلك مماراد للزينة والتنظيف ولايراد ذلك من ألحادم . فان احتاجت إلى خف لتخرج إلى شراء الحوائج لزمه ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يلزمه أكثر من نفقة خادم واحد، لان المستحق خدمتها في نفسها وبح صل ذلك بواحد)، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك انكان لايصلح المرأة إلا

ولا يتنظفون من النجاسة ولا يلز م الزوج أن يملك إخدمالان المقصود الخدمة فاذا حصات من غير تمليك جز كما أنه اذا أسكنها داراً بأجرة جاز ، ولا يلزمه تمليكها مسكنا فان ملكها الخادم فقد زاد خيراً وان أخدمها من يلازم خدمتها من غير تمليك جاز سواء كان له او استأجره حراً كان أو عبداً وان كان الخادم لها فرضيت بخدمته لها و نفقته على الزوج جاز ، وان طابت منه أجرة خادمها فوافقها جاز ، وان قال لا أعطيك أجر هذا ولكن أنا آتيك بخادم سواه فله ذلك اذا أتاها بمن يصلح ، وان قالت انا أخدم نفسي وآخذ أجر الخادم لم يلزم الزوج قبول ذلك لان الاجر عايه فتعيين الخادم اليه ولان في اخدامها توفيرها على حقوقه وترفيهها ورفع قدرها وذلك يفوت بخدمتها لنفسها ، وان قال الزوج انا أخدمك بنفسي لم يلزمها لانها تحتشمه وفيه غضاضة عايها لكون زوجها خادما ، وفيه وجه آخر انه يلزمها الرضى به لان الكفاية تحصل به

(فصل) وعلى الزوج نفقة الخادم ومؤنته من الكسوة والنفقة مثل مالامرة المعسر الا انه لا يجب لها المشط والدهن لرأسها والسدر لان ذلك براد للزينة والتنظيف ولا يراد ذلك من الخادم لكن ان احتاجت الى خف لتخرج الى شراء الحوائج لزمه ذلك

أكثر من خادم فعايــه أن ينفق على أكثر من خادم واحــد ونحوه قال أبو ثور إذا احتمل الزوج ذلك فرض لخادمين .

ولنا أن الحادم الواحد كمفيها لنفسها والزيادة تراد لحفظ ملكها وللتجملوليس عايه ذلك

(مسئلة) فان قالت أنا أخدم نفسي وآخذ مايلزمك لخادي لم بكن لها ذلك ولم يلزمه) لان الاجر عليه فتعيين الحادم اليه ولان في خــدمة غيرها إياها توفيرها على حقوقه وترفهها ورنع قدرها وذلك يفوت بخدمتها لنفسها .

(مسئلة) (فان قال الزوج أنا أخدمك بنفسي لم يلزمها) لانها تحتشمه وفيه غضاضةعليها لـكون زرجها خادما وفيه وجه آخرأنه يلزمها الرضى به لان الـكفاية تحصل به

(فصل) ويلزمه نفقة المطاقة الرجبية وكسوتها ومسكنها كالزوجة سواء، لانها زوجة بدليل قوله سبحانه (وبعولتهن أحق بردهن) ولانه يلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه فأشبه ما قبل الطلاق و الأدلة الدالة على وجوب نفقة الزوجة من الكتاب والسنة والاجماع

(مسئلة) (وأما البائن فِسخ أو طـلاق فان كانت حاملا فلها النفقة والسكني وإلا فـلا شي٠ لها وعنه لها السكني) .

وجملة ذلك أن الرجل إذا طلق امر أنه طلاقاً باثناً إما أن يكون ثلاثا أو بخلع أو بانت بفسخ وكانت حاملا فلها النفقة والسكنى باجباع أهل العلم لقول الله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من مرحدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأ نفقوا عليهن حتى يضمن حملهن)وفي

وجملته أن الزوج اذا لم يدفع الى امرأته مايجب لها عليه من النفقة والكسوة أو دفع اليها أقل من كفايتها فالها أن تأخذ من مأله الواجب أو تمامه بإذنه و بغير اذنه بدليل قول النبي عليها له له «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» وهذا اذن لها في الاخذمن ماله بغير اذنه ورد لها الى اجتهادها في قدر كفايتها وكفاية ولدها وهو متناول لأخذ تمام الكفاية فان ظاهر الحديث دل على انه قد كان يعطيها بعض الكفاية ولا يتممها لها فرخص النبي عليه لها في أخذ تمام الكفاية بغسير علمه لأنه موضع حاجة فان النفقة لاغنى عنها ولا قوام الا بها فاذا لم يدفعها الزوج ولم تأخذها أفضى الى ضياعها وهلاكها فرخص لها في أخذ قدر نفقتها دفعاً لحاجتها ، ولان النفقة تتجدد بتجدد الزمان شيئاً فشيئاً فتشق المرافعة الى الحاكم والمطالبة بها في كل الاوقات فلذلك رخص لها في أخذها بغير اذن من هي عايه . وذكر القضي بينها وبين الدين فرقا آخر وهو أن نفقة الزوجة تسقط بفوات

بعضاً لفاظ حديث فاطمة بنت قيس «لانفقة لك» إلا أن تسكون حاملا ولان الحمل ولده فياز مه الانفاق عليه ولا تمكنه النفقة عليه إلا بالانفاق عليها فوجب كما وجبت أجرة الرضاع وان كانت حائلا فلا نفقة لها وفي السكنى روايتان

(احداها) لا بجب لها ذلك وهو قول على وابن عباس وجابر وبه قال عطاء وطاوس والحسن وعمر بن ميمون وعكرمة واسحاق وأبوثور وداود

(والثانية) يجب لها وهو قول عمر وابن مسعود وابن عمر وعائشة وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم والفقهاء السبعة ومالك والشافعي لقول الله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأ نفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) فأوجب لها السكنى مطلقاً تم خص الحامل بالانفاق عليها ، وقال أكثر فقهاء العراق : لها السكنى والنفقة وبه قال ابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة وأصحابة والبتي والعنبري ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود لانها مطلقة فوجبت لها النققة والسكنى كالرجعية وردوا خبر فاطمة بنت قيس بما روي عن عمر أنه قال لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة وأنكرته عائشة وسعيد بن المسيب وتأولوه ، قال عروة لقد عابت عائشة ذلك أشد العيب وقالت إنهاكانت في مسكان وحش فخيف على ناحيتها ، وقال عبيد بن المسيب تلك امرأة فتنت الناس بلسانها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم الاعمى سعيد بن المسيب تلك امرأة فتنت الناس بلسانها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم الاعمى

وقتها عندبعض أهل العلم مالم يكن فرضها لها فلولم تأخذ حتمها أفضى الى سقوطها والاضرار بها بخلاف الدمن فانه لايسقط عند أحد بترك المطالبة فلا يؤدي ترك الاخذ الى الاسقاط

[فصل] ويجب عليه دفع نفقتها اليها في صدر نهاركل يوم اذا طلعت الشمس لأنه أولوقت الحاجة فان اتفقا على تأخيرها جاز لان الحق لهما فاذا رضيت بتأخيره جاز كالدين ، وان اتفقا على تعجيل نفقة عام او شهر او أقل من ذلك او أكثر او تأخيره جاز لان الحق لهما لا يخرج عنهما فجاز من تعجيله وتأخيره مااتفقا عليه كالدين وليس بين أهل العلم في هذا خلاف علمناه فان سلم اليم نفقة يوم ثم منت فيه لم برجع عليها بها لانه دفع اليها موجب عليه دفعه اليها ، وان أبانها بد وجوب الدفع اليها لم تسقط بالطلاق كالدين ، وان مجل الدفع اليها لم تسقط نفقة ها فيه ولها مطالبته بها لانها قد وجبت فلم تسقط بالطلاق كالدين ، وان مجل لها نفقة شهر از عام ثم طاقها او منت قبل انقضائه او بانت بفسخ او اسلام أحدهما او ردته فلهأن يسترجع نفقة سائر الشهر ، وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن، وقال ابو حنيفة وابو يوسف لايسترجعها لانها صلة فاذا قبضتها لم يكن له الرجوع فيها كصدقة التطوع

و لنا انه سلم اليها النفقة سلفاً عما يجب في الثاني فاذا وجد مايمنع الوجوب ثبت الرجوع كما لو أسلفها ياها فنشرت و عجل لزكاة الى الساعي فتلف ماله قبل الحول. وقولهم انها صلة قانا بلهي عوض عن النم كين وقد فت التمكين وذكر القاضي أن زوج الوثنية والمجوسية اذا دفع اليها نفقة

وانا ماروت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل اليهاو كيله بشمير فتسخطنه فقال والله مالك علينا من شيء فجاء ترسول الله عَلَيْ فَدَكُر تَذَلَكُ لَهُ فَقَالَ هُ لِيسَ لَكُ عَلَيه نَفَقَةُ وَلَا سَكَنَى ﴾ وأه منها أن المنفقة للمرأة على المنت في بيت أم شريك متفق عليه وفي الفظ فقال رسول الله عَلَيْ الله إلى المناه عليها الرجمة فلا نفقة ولا سكنى ﴾ رواه الامام أحمد والاثرم والحميدي وجهاما كانت له عليها الرجمة فاذا لم يكن له عليها الرجمة فلا نفقة ولا سكنى ﴾ رواه الامام أحمد والاثرم والحميدي وجهاما كانت له عليها الرجمة فاذا لم يكن المنوبي الله يقلل المناه عن النبي عليه الله عليه والمن عن الله تعالى مراده ولا شيء يدفع فساصر محافظ أن أعلى بتأويل قول الله تعالى مراده ولا شيء يدفع ومن وافقه فقسد خالفه على وابن عباس وجابر ومن وافقهم والحجة معهم ولو لم مخالفه أحد منهم لما قبل قوله الخالف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة على عمر وغيره والم يقال في الله عليه وسلم حجمة على عمر وغيره والم يقال في الله عليه وسلم وعن عمر أنه قال لا ندع كناب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة فان أحمد أنكره وقال اما أجد تقول فريعة وهي المرأة وتخبر عائشة وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار خبر فاطمة أجد تقول فريعة وهي المرأة الى الرجال وخطبة الرجل على خطبة أخيه اذا لم تكن حاملا مثل نظر المرأة الى الرجال وخطبة الرجل على خطبة أخيه اذا لم تكن حاملا مثل نظر المرأة الى الرجال وخطبة الرجل على خطبة أخيه اذا لم تكن حاملا مثل نظر المرأة الى الرجال وخطبة الرجل على خطبة أخيه اذا لم تكن المتأولون الأول وأما تأويل من تأول حديثها فليس بشيء فانها تخالهم في ذلك وهي أعلها هاولم يتفق المتأولون

سنتين نم بانت باسانه منان لم يكن اعلمها انها نفقة عجام لها لم يرجع عليها لان الظاهر انه تعلوع بها وان أعلمها ذلك انبني على معجل الزكة إذا أعلم افقير انهازكاة معجلة ثم تلف المال وفي الرجوع بها وجهان كذلك ههنا . وكذلك ينبغي ان يكون في سائر الصور مشل هذا لانه تبرع بدفع ما لايلزمه من غير اعلام الآخذ بتعجيد له فلم برجع به كعجل الزكة ، ولو سلم اليها نفقة اليوم فسر قت او تلفت لم يلزمه عوضها لانه برىء من الوجب بدفعه فأشبه ما لو تلفت الزكة بعد قبض الساعي لها الدين بعد اخذ صاحبه له

(فصل) واذا دفع اليها نفقها فلها أن تصرف فيها بما أحبت من الصدقة والهبة والمعاوضة مالم يعد ذلك عليها بضرر في بدنها وضعف في جسمها لانه حق لها فها التصرف فيها على وجه يضر بها لان فيه تفويت حقه منها و نقصاً في استمناعه بها

(فصل) وعليه دفع الكسوة اليها في كل عام مرة لانها العادة ويكون الدفع اليها في أوله لانه اول وقت الوجوب فن بليت الكسوة في الوقت الذي بولى فيه مثابا لزه ه أن يدفع اليها كسوة الخرى لان ذلك وقت الحرجة اليه وال بليت آمل ذلك لك شرة دخولها وخروجها او استعبالها لم يازه ها داله لانه ليس بوقت الحرجة الى الكسوني المرف وان مضى الزمن الذي تبلى في مثله بالاستعمال المناد ولم تبل فهل يازمه بدلها وفيه وجهال (حدم) لايازه والم بدلها لانها غير شمناجة الى الكسوة

على شيء وقد رد على من ردعابها ففال مدود بن جهران اسميد بن السيب لما قال المكامر أة فتنت المس بالسانها: التنكانت إما أخذت عا أفتاها رسول الله ويَتَلِيّنُهُ مافنت الماس وان نفافي رسول الله ويَتَلِيّهُ أسوة حسنة مع أنها أحرم الناس عليه ايس له عليها رجعة ولا ينهام راث، وقول عائشة نها كانت في مكان وحش لا يصح فان الذي ويتليّهُ علل بغير ذلك ففال « ياابنة آل قيس إما النفقة والسكنى ماكان الزوجك عليك الرجمة » هكذا رواه الحميدي والائرم ولو صح ماقانته عائشة ما احتاج عمر في رده إلى أن يعتذر بانه قول امرأة وهي أعرف بنفسها ومحالها، وأماقول عمر رضي الله عنه لا ندع كماب ربنا فقد قال اسماعيل من اسمحاق نحن نعل أن عمر لا يقول لا ندع كتاب ربنا إلا لما هوموجود في كتاب الله تعالى والذي في المكناب من المناق أن لها النفاة إذا كانت حاملا بقرله سبحانه (وان كن أولات حمل فأ نققوا عليهن حتى يضمن حمامن) وأما غير ذوات الحمل فلا يدل المكتاب إلا على أنهن لا نفقة لهن لا شتراطه الحمل في الامر بالا نفاق وقد روى أبوداود وغيره باسفاده عن ابن عباس في حديث المتلاثين قال ففرق وسول الله عليه المناق وقد وتفى أن لا بيت لهاولا قوت ولان هذه محرمة عليه تحرعاً لا تربه الرجمة فلم بن لها شروحة فنها زوجة باحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه بخلاف المائن

(فصل) ولاسكنى للملاعنة ولا نففة انكانت حائلا للحنب وكذلك ان كانت حا. لا فنفي حملها وقلنا (المغنى والشرحالـكبير) (٣١) (الحز ، التاسم) (والثاني) يلزمه لان الاعتبار بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة بدليل انها لو بايت قبل ذلك لم يلزمه بدلها . ولو اهدي اليها كسوة لم تسقط كسوتها وان اهدي اليها طعام فأكلته وبقي قوتها الى الغد لم يسقط قوتها فيه وان كساها تم طلقها قبل ان تبلى فهل له أن يسترجعها؟ فيه وجهان [أحدها] له ذلك لانه دفعها لازمان المستقبل فذا طلقها قبل مضيه كان له استرجاعها كا لو دفع اليها نفقة مدة تم طلقها قبل انقضائها [والثاني] ليس له الاسترجاع لا نه دفع اليها الكسوة بعد وجوبها عليه فلم يكن له الرجوع فيها كا لو دفع اليها النفقة بعد وجوبها ثم طلقها قبل اكام ابخلاف النفقة الستقبلة

[فصل واذا دفع اليها كسوتها وأرادت بيعها او انتصدق بها وكان ذلك يضر بها او يخل بتجملها بها او بسرتها لم تملك ذلك كما او أرادت الصدقة بقوتها على وجه يضر بها وان لم يكن في ذلك ضرر احتمل الجواز لانها تماكها فأشبهت النفقة ، واحتمل المنع لان لهاسترجاعها لو طلقها في احد الوجهين بخلاف النفقة

(فصل)والذمية كالمسلمة في انفقة والمسكن والكسوة في قول عامة أهل العلم وبه يقول مالك والشافعي وأبوثور وأصحاب الرأي لعدوم انفصوص والمعنى

إله ينتني عنه أونانا انه يتني بزوال الفراش وان قانا لا ينتني بنفيه أو لم ينفه وقنا انه يلحقه نسبه فالها السكني والنفقة لان ذلك للحمل أولها بسببه وهو موجود فأشبهت المطلقة البائن، فان نني الحل فانفقت أمه وسكنت من غير الزوج وأرضعت ثم استحقه الملاعن لحقه ولزمة النفقة وأجر المسكن والرضاع لانها فعلت ذلك على أنه لا أب له فاذا ثبت أب لزمه ذلك ورجع به عليه، فان قيل النفقة لا جل الحمل فقة الا قارب وهي تسقط عنه ? قانا بل اننفقة للحامل لاجل الحمل فلا تسقط كنفة بها في المنابا المان كنفقتها كنفة بها في الزمان كنفقتها ويتعلق به حقها فلا تسقط عني الزمان كنفقتها من المنابا المنابات المناب

(مسئلة) (فان طلق زوجته ولم ينفق عايها يظها حائلا ثم تبين أنها كانت حاملافعليه نفقة مامضى) لاننا تبيئا استحقاقها له فرجعت به عليه كالدين

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ أَنْفَقَ عَلِيهَا يَظَنُّهَا حَامِلًا وَبِانَتَ حَائِلًا مثل مِن ادَّعَتَ الْحَمَل لَتَ كُون لَهَا الْمُفَقَةُ أَنْفُونَ مُ أُرِيتَ الْغُوابِلُ بَعِد ذَلِكُ ﴾

لان الحمل يتبين بعد ثلاثة أشهر إلا أن تظهر براءتها من الحمل بالحيض أو بغيره فنفقطع نفقتها كما تنقطع إذا قال القوابل ايست حاملا رجع عليها بما أنفق لانها أخذت منه مالاتستحق فرجع عليها كما لوادعت عليه ديناً وأخذته منه ثم تبين كذبها ، وعن أحمد رواية أخرى لا يرجع بثني لانه أفق عليها بحكم آثار النكاح فلم يرجع به كالنفقة في النكاح الفاسد إذا تبين فساده وان علمت براءتها من الحمل بالحيض فكتمته فينبني أن يرجع عايها قولا واحداً لانها أخذت النفقة مع علمها ببراءته منها كما لو أخذتها من مائه بغير علمه ، وان ادعت الرجعية الحمل فأنفق عليها أكثر من مدة عدتها رجع عليها

(مسئلة) فل (فاذا منهما ولم تجد مانأخذه واخارت فراقه فرق الحاكم بينهما)

وجماته ان الرجل اذا منع امر أته النفقه لعسرته وعدم ما ينفقه فارأة مخيرة بين الصبر عليه وبين فراقه وروي نحو ذلك عن عر وعلي وأبي هريرة وبه قال سميد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وربيعة وحماد ومالك ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور . وذهب عطاء والزهري وابن شبرمة وأبو حنيفة وصاحباه الى انها لا تملك فراقه بذلك ولكن يرفع يده عنها لتكتسب لانه حق لها عليه فلا يفسخ النكاح لعجزه عنه كالدين . وقال العنبري يحبس الى ان ينفق

ولنا قول الله تعالى (فامساك بحروف أو تسريح با-سان) وليس الامساك مع ترك الانفاق المساكا بمع وف فيتعين التسريح . وروى سعيد عن سفيان عن ابن أبي الزناد قال سألت سعيد ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على مرأته أيفرق بينها ؟ قل نعم قال سنة ؟ قال سنة وهذا ينصرف الى سنة رسول الله علي و قال ابن المنذر ثبت أرعر بن الخطاب كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائم م فأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة مامضى، ولانه اذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوطء و ضرر فيه أقل لانه انما هو فقد لذة وشهوة يقوم البدن بدونه فلا ن يثبت بالعجز عن النفقة التي لا يقوم البدن الا بها أولى، اذا ثبت هذا فانه متى ثبت الاعسار بالنفقة على الإطلاق فالهرأة الطالبة بالنسخ من غير انظار وهذا أحد قولي الشافعي وقال حاد بن بالنفقة على الإطلاق فالهرأة الطالبة بالنسخ من غير انظار وهذا أحد قولي الشافعي وقال حاد بن

بالزيادة وبرجع في مدة العدة اليها لأنها أعلم بها فالقول قولها فيها مع بمينها فان قالت قد ارتفع حيضي فلم أدر مارفعه فعدتها سنة ان كا ت حرة، وان قالت قد القضت بالاثة قروء وذكرت آخرها فلهاالنفقة إلى ذلك و برجع عليها بالزائد وان قالت لاأدري متى آخرها رجعنا إلى عادتها فحسبنا لها بها وان قالت عادتها فحسبنا لها بها وان قالت عادتها فحسبنا لها بها وان قالت عادتها فعلما لها بها وان قالت عادتها في كل شهر قرء كما رددنا المتحيرة إلى ذلك في أحكامها كذلك هذه، فان بان أنها حامل من غيره مثل أن تلاه لا كثره ن أربع سنين فلا نفقة عليه كمدة حماها لانه من غيره وان كا ت رجعية فاها النفقة في مدة دتها فان كانت القضت قبل حماها فاها النفقة إلى انقضائها وان حملت كا ت رجعية فاها النفقة إلى انقضائها وان حملت الرجمة ، وان قلنا لا تحصل فالنسب لاحق به في عام عدتها وان وطئها ووجها في العدة الرجعية حصلت الرجمة ، وان قلنا لا تحصل فالنسب لاحق به وعليه النفنة لمدة حماها، وان وطئها بعد انقضاء عدتها أوطىء البائن عاماً بذلك و بتحر بم ذلك وهو ممن الحلا وان حجو انتها أو انقضاء عدة الرجعية أو تحر بم ذلك وهو ممن الحلا النفقة عليه من أجله وان حهل بينونها أو انقضاء عدة الرجعية أو تحر بم ذلك وهو ممن عليه النسب وفي وجوب انتمة عليه روايتان

أبي سليمان يؤجل سنة قياساً على العنبن وقال عمر بن عبد العزيز اضربوا له شهراً أو شهر بن ، وقال مالك الشهر ونحوه وقال الشافعي في التمول الآخر يؤجل ثلاثاً لانه قريب

ولنا ظاهر حديث عمر ولانه معنى يثبت الفسخ ولم يرد الشرع بالانظار فيه فوجب أن يثبت الفسخ في الحال كالعيب ولان سبب الفسخ الاعسار وقد وجد فلا يلزم التأخير

(فصل) وان لم يجد انفقة الا يوما بيو فليس ذلك اعساراً يثبت به الفسخ لان ذلك هو الواجب عليه وقد قدر عليه وان وجد في أول الذار مينديها وفي آخره ما يعشيها لم يكن لها الفسخ لابها تصل الى كفايتها وما يقوم به بدنه وإن كان صانعاً يعمل في الاسبوع بما يدمه في يوم بقدر كفايتها في الاسبوع كله لم يثبت الفسخ لان هذا بحصل الكفاية في جيع زمانه وان تعذر عليه الكسب في بعض زمانه أو تعذر البيع لميثبت العسخ لانه يمكن الاقتراض الى زوال العارض وحصول الاكتساب بعض زمانه أو تعذرالبيع لميثبت العسخ لانه يمكن الاقتراض الى زوال العارض وحصول الاكتساب وإن عجز عن الاقتراض أياماً يسيرة لم يشبت الفسخ لان ذلك يزول عن قريب ولا يكاد يسلم منه كثير من النام ، وان مرض مرضا برجى زواله في أيام يسيرة لم يفسخ الذكر ناه وان كان ذلك يطول فلها الفسخ لان الضرر الغالب يلحقها ولا يمكنها الصبر وكذلك ان كان لا يجد من النفقة الا يوما دون يوم فلها الفسخ لانها لا يمكنها الصبر على هذا ويكون بمثابة من لا يجد الا بعض القوت

﴿مسئلة﴾ (وهل تجب النفقة للحاءل لحمام الولها من أجله ? على روايتين)

(إحداهما) تجب للحمل اختارها أو بكر لأنها تجب بوجوده وتسقط عند انتضائه فدل على أنها له (والمانية) تجب لها من أجله لأنها تجب مع اليسار والاعسار فيكات لها كنفقة الزوجات ولانها لا المنقط بمضي الزمان فاشهت نفقتها في حيانه والشافعي قولان كالروايتين. وينبني على هذا الاختلاف فروع (منها) أنها إذا كانت المطلقة الحامل أمة وقانا الفقة الحمل فنفقها على سيدها لانه ملكه وان قننا لها نهلي الزوج لان نفقتها عليه ، وان كان الزوج عبداً وقناهي الحمل فايس عايه تفنة لأنه لا يلزمه نفقة ولده ، وان قلنا لها فالفقة عايه لما ذكر نا وان كانت حاملا من نكاح فاسد أو وطء شبهة وقلنا النفقة للحمل فعلى الزوج والواطي، لأنه ولده فلز ته نفقته كما بعد الوضع ، وان قلنا للحال فلا نفقة عليه لأنها ليست زوجة يجب الانفاق عليها، وان نشرت أمرأة إنسان وهي حامل وقانا النفقة للحمل عليه لأنها ليست زوجة يجب الانفاق عليها، وان قلما لها ولا نفقة لها لأنها ناشز

(فصل) ويلزم الزوج دفع نفقة الحامل المطلقة اليها بوما فيوما كما يلزمه دفع نفقة الرجعية وقال الشافعي في أحد قوليه لايلزمه دفعها اليها حتى تضع لان الحل غير متحقق ولهذا اوقفنا الميراث وهذا خلاف قول الله تعالى (وان كن اولات عمل قا فقوا عليين حتى يضعن عملهن) ولانها بحكوم لها با فقة فوجب دفعها اليها كالرجعية وماذكره لا صح فان الحمل يثبت بالامارات و ثثبت أحكامه في منع انذكاح والحد والقصاص وفسخ البيع في الحارية المبيعة والمنع من الاخذ في الزكاة ووجوب الدفع في لدية فهو كالمتحقق، ولا يشبه هذا الميراث فان الميراث لا يثبت بمجرد الحمل فانه يشترط له الوضع والاستهلال بعد

وان أعسر ببعض نفقة المعسر ثبت لها الخيار لان البدن لا يقوم بما دونها وان أعسر بما زاد على نفقة المعسر فلا خيار لها لان تلك الزيادة تسقط باعساره و يمكن الصبر عنها ويقوم البدن بمادونها وان أعسر بنفة الخادم لم يثبت لها خيار لما ذكرنا و آلدلك ان أعسر بالادم، وان أعسر بالكسوة فلها الفسخ لان الكسوة لا بد منها ولا يمكن الصبر عنها ولا يقوم البدن بدونها، وان أعسر بأجرة مسكن ففيه وجها ن (أحدهما) لها الخيار لانه مما لابد منه فهو كالنفقة والكسوة (واثاني) لا خيار لها لان البنية تقوم بدونه وهذا الوجه هو الذي ذكر القاضي، وان أعسر بالنفقة الماضية لم يكن لها الفسخ لانها دين يقوم البدن بدونها فأشبهت سائر الديون

(الحال اثني) أن يمنع من الانفاق مع يساره فان قدرت له على مال أخذت منه قدر حاجتها ولاخيار لها لان النبي عليه أمر هنداً بالاخذ ولم يجعل لها انفسخ وان لم تقدر رافعته الى الحاكم فيأمره بالانفاق ويجبره عليه فان أبى حبسه فن صبر على الحبس أخذ الحاكم النفقة من ماله فان لم يجد الا عروضا أوعقاراً باعها في ذلك ، وم ذا قال ملك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وقال أبو حنيفة النفقة في ماله من الدنانير والدراهم ولا يبيع عرضا الا بتسليم لان بيع مل الانسان لا ينفذ الا باذنه أواذن وليه ولا ولاية على الرشيد

و لناقول النبي عَلَيْكِيني لهند «خذي ما يكفيك» ولم يفرق ولان ذلك مال له فتؤخذ منه النفقة كالدراهم

الوضع ولا يوجد ذلك قبله ولاننا لانه لم حفة الحمل ووجود شرط توريثه بخلاف مسئلتنا فالالفقة تحبب عجرد الحمل ولا تختلف باختلافه. إذا ثبت هذا فتى ادعت الحمل فصدة ما دفع البها فان كان حملافقد استوفت حقها وان بان أنها ايست حاملارجع عليها سواه دفع البها بحكم حاكم أر بغيره وسواء شرط أنها نفقة أو لم يشرط وعنه لابرجع، والصحريح الاول لانه نفعه على أنه واجب فاذا بان أنه ليس بواجب استرجعه كما لو قضاءا ديناً فبان أنه لم يكن عليه دين، وان أنكر حماها نظر النساء الثقات فرحع إلى قولهن ويقبل قول المرأة الواحدة إذا كانت من أهل الخبرة والعدالة لا بها شهادة على ما لا يطلع عليه الرجال غالباً أشهه الرضاع وقد ثبت الاصل بالخبر المذكور

﴿ مسئلة ﴾ (واما المتوفى عنها زوجها فان كانت حائلا فلا سَنَى لها ولا نفقة في مدة العدة لان انكاح قد زال بالموت وان كانت حاملا ففيها روايتان)

(إحداها) لها السكنى والفقة لانها حامل من زوجها فكانت لها السكنى والفقة كالفارقة في الحياة (والنائية) لاسكنى لها ولانفقة لانه قد صار الورثة و نفقة الحامل وسكناها أنما هو الحمل أو من أجله ولا يلزم ذلك الورثة لانه انكان الديت ميراث فنفقة الحمل من اصيبه وان لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الانفاق على حمل امرأته كما بعد الولادة قال الفاضي وهذه الرواية اسح

(نضل) ولأنجب الفقة على الزوج في النكاح الفاسد لانه ليس بينها نكاح صحيح فان طلقها

والدنانبر وللحاكم ولانة عليه إذا امتنه بدليل ولايته على دراهمه ودنانبره وأن تعذرت النفقة فيحال غيبته وله وكيل فحكم وكيله حكمه في المطالبة و الاخذ من المال عند امتناعه وان لم يكن له وكيل ولم تقدر المرأة على الاخذ أخذ له الحاكم من ماله ويجوز بيع عقاره وعروضه في ذلك اذا لم تجد ما تنفق سواه وينفق على المرأة نوما بيوم ، وجهذا قال الشافعي ويحيي بن آدم وقال أصحاب الرأي يفرض لها في كل شهر

ولنا أن هذا تعجيل للنفقة قبل وجوبها فلم يجزكا لو عجل لها نفقة زيادة ننشهر

[فصل] وان غيب ماله وصبر على الحبس ولم يقدر الحاكم له على مال يأخذه أو لم يقدر على اخذ النفقية من مال العائب فاما الخيار في الفسخ في ظاهر قول الخرقي واختيا أبي الخطاب، واختار الناضي أنها لاتملك الفسخ وهو ظاهر مذهب الشافعي لان الفسخ في المعسر لعيب الاعسار ولم يه جد نهنا ولان الموسر في مظنة امكان الاخذ من ماله، واذا امتنع في يوم فربما لايمتنع في الغد بخلاف المعسر

ولنا أن عمر رضي الله عنه كتب في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن ينفقوا أو يطلقوا وهذا اجبار على الطلاق عند الامتناع من الانفاق،ولان الانفاق عليها من ماله يتعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار بلهذا أولى بالفسخ فانه اذا جاز الفسخ على المعذور فعلى غيره أولى ولان في الصبر

أو فرق بينها قبل الوطء فلاعدة عايها وأن كان بعد. فعليها العدة ولانفقة لها ولاسكني أن كات حائلًا لانه إذا لم بحب ذلك قبل النفريق فيعده أولى ، وأن كاتتحاملا فعلى ما ذكر نا نان قلنا لها النفقة إذا كانت حاملاً فلها ذلك قبل النفريق لآنه إدا وجب بند النفريق فقبله أولى، ومتى انفق عليها قبل مفارقتها أو بعدها لم يرجع عليها بنهيء لأنه ان كان عالما بعدم الوجوب فهو متطوع به وان لم يكن عالماً فهو مفرط فلم يرجع به كما لو أنفق على أجنبية ، وكل متدة من وطء من غير نكاح صحيح كالموطوءة بشبهة وغيرها أن كان يلحق الواطي. نسب ولدها فهي كالموطؤة في النكاح الفاسد وأن كان لا يلحقه نسب ولدها كالزاني فليس عليه نفقتها حاملاكات اولالانه لانكاح بينهما ولا بينهما ولد ينسب اليه

(فصل) ولاتجب على الزوج نفقة الناشز فان كان لها منه ولد أعطاها نفقةولدها،والنشوز معصيتها اياه فها مجب عليها نما أوجبه الشرع بسبب السكاح ، فمنى امتنعت من فراشه أو من الانتقال معه إلى مسكن مثلها أو خرجت من منزله بغير اذنه أو ابت السفر معه إذا لم تشترط بلدهافلانفقة الهاولاسكني في قول عامة أهل العلم منهم الشعبي وحماد ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور وقال الحكم إيا النفقة قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا خالف هؤلاء إلا الحكم ولعله يحتج بان نشوزها لابسقط مهرها فكذلك نفقتها

ولنا ان النفقة أنما نجب في مقابلة عكينها بدليل أنها لانجب قبل تسليمها اليه ولانه إذا منعها النفقة

ضرراً أمكن ازالته بالفسخ فوجبت ازالته ، ولانه نوع تعذر يجوز الفسخ فليفترق الحال بين الموسر والمعسر كما اذا أدى ثمن البيع فانه لافرق في جواز الفسخ بين أن يكون المشري معسراً و بين أن يهرب قبل أداء الثمن، وعيب الاعسار انما جوز الفسخ لتعذر الانفاق بدليل أنه لو اقترض ما ينفق عليها أو تبرع الهانسان بدفع ما ينفقه لم تملك الفسخ وقولهم انه يحتمل أن ينفق فيا بعد هذا قانا و كذلك المعسر يحتمل أن يغنيه الله وأن يقترض أو يعطى ما ينفقه فاستويا

(فصل) ومن وجبت عليه نفقة امرأته وكان له عايها دين فأراد أن يحتسب عليها بدينه مكان نفقتها فان كانت موسرة فله ذلك لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهذا من ماله ، وان كانت معسرة لم يكن له ذلك لأن قضاء الدين انما يجب في الفاضل من قوته ، وهذا لايفضل عنها ، ولان الله تعالى أمر بإنظار العسر بقوله سبحانه (وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) فيجب انظارها بما عليها

(فصل) وكل ، وضع ثبت له الفسخ لاجل النفية لم يجز الا بحكم الحاكم لائه فسخ مختلف فيه ف فنةر الى الحاكم كالنسخ بالعنة ولا يجوز له التفريق الا أن تطلب المرأة ذلك لانه لحقها فلم يجز من غير عليها كالفسخ للعنة فاذا فرق الحاكم بينهما فهو فسخ لا رجعة له فيه و مهذ قال الشافعي و ابن النذر

كان الها منعه التمكين فكذلك إذا منعته التمكين كان له منعها النفقة كما قبل الدخول، وبخالف المهر قانه بجب بمجرد العقد وكذلك لو مات احدهما قبل الدخول وجب المهر دون النفقة قاما نفقة ولدها منه فهي واحبة عليه فلا يسقط حقه بمصيتها كالمكبير وعليه دفعها اليها إداكانت هي الحاضة له أوالمرضعة وكذلك اجر رضاعها يلزمه تسليمه اليها لانه اجر ملكته عليه بالارضاع لا في مفابلة الاستمتاع فلا يزول زواله

(فصل) وإدا سقطت نفقتها بالنشوز فعادت عن النشوز والزوج حاضر عادت نفقتها از والالسقط لها ووجود النميكين المقتضي لها وال كان غائبا لم تعد نفقتها حتى يعود التسليم مجضوره أو حضوروكيله أوحكم الحاكم بالوجوب إذا مضى زمن الامكان ،ولو ارتدت سقطت نفقتها فان عادت إلي الاسلام عادت عجرد عودها لان المرتدة أغا سقطت نفقتها لخروجها عن الاسلام فاذا عادت اليه زال المعنى المسقط فعادت النفقة وفي الشوز سقطت النفقة بخروجها عن يده أومنه باله من التمدكين المستحق عليها ولايزول ذلك إلا بعودها إلى يده وعكينه منها ولا يحصل ذلك في غيته وكذلك لو بذات تسليم نفسها قبل دخوله بها وهو غائب لم تستحق النفقة عجرد البذل كذا ههنا

(فصل) إذا خالعت المرأة زوجها وهي - امل وام تبرئه من حماما فلما النفقة كالطلقة ثلاثا وهي حامل لان الحمل ولده فعليه نفقته وان ابرأته من الحمل عوضا في الخلع صح سواء كان العوض كله أوبعضه وقد ذكرناه في الخلع وذكرنا الحلاف فيه ولا تبرأ حتى تفطمه إذاكانت قد ابرأته من نفقة

وقال مالك هو تطليقة وهو أحق بها أن أيسر في عدتها لانه تفريق لامنناعه . نالواجب عليه لها فأشبه تفريقه بين المولي وامرأته اذا امننع من الهيئة والطلاق

ولنا أنها فرقة لعجزه عن الواجب لها عليه أشبهت فرقة العنة، فأس ان أجبره الحاكم على العالاق فطق أقل من نلاث فله الرجمة غابها مدامت في العمدة فن راجعها وهو معسر أو مننع من الانفاق عليها ولم يمكن الاخذ من ماله فعالمت المرأة الفسخ فللحاكم الفسخ لان المقتضى له باق أشبه سقيل الطلاق

[فصل] وان رضيت بلقام معه مع عسرته أو ترك انفاقه ثم بدا لها انفسخ أو نزوجت معسراً علمة بحاله راضية بعسرته وترك انفاقه أو شرط عبها أن لا ينفق عابها ثم عن لها الفسخ فاها ذلك ، وم ذا قال الشافعي وقال قاضي ظاهر كارم احمد ايس لها الفسخ ويبطل خيارها في الموضعين وهو قول ماك لانها رضيت بعيبه و دخلت في العتد علة به فايتملك الفسخ كا لو تزوجت عنيناً عالمة بعنته أو قالت بعد العتد قد رضيت به عنه نا

ولذا أن وجوب المنقة يتجدد في كر بوء فيتجدد لها الفسخ ولا يصح اسقاط حقها فبها لم بجب له كاسقاط شفعنه قبل ابيع ولذاك لو سعات المنقه السنقبلة لم تسقط ولو أسقدتها أو سقدات الهر قبل المكاح لم يسقط و ذا لم يسقط وجوبها لم يسقط الفسخ اشبت به ، و ن أعسر بالهر وقائنا لها المسخ لاعساره به فرم يت بالمقام لم يكن لهذا المسخ لان وجوبه لم يتجدد بخلاف النفقة ولو

الحمل وكفالة الواد إلى ذك أو أطاقت البراءة من نقة الحمل وكفاله لان البراءة المطاقة تنصر ف إلى المدة الني تستحق الرأ العوض عليه فيها وهي مدة الحمل والرضاع لان المحاق إذا كان له عرف انصر ف الميه وان اختلفا في مدة الرضاع انصر ف الى حو اين لقول الله سبحانه (وفصاله في عامين) وقال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاماين ان أراد ان يتم الرضاعة) ثم قال تعالى (فان أراد اف فصالا عن تراض منها وتشاور الاجناح عليها) فدل على أنه لا يجوز فصاله قبل الحولين إلا بتراض منها وتشاور ، وان قدرا مدة البراءة بزمن الحمل أو بمام أو نحو ذلك فهو على ما قدراه وهو اولى لا به افطح للنزاع وابعد من اللبس والاشتباه ، ولو ابرأنه من نفقة الحمل انصر ف ذلك الى زمن الحمل قبل وضعه قال الفاضي أما صح مخالعتها على نفقة الولدوهي لاولد دونها لانها في حكم المالكة لها لانهاالتي وضاعها اياه وهي الآخذة الها المتصرفة فيها فاما و في مدة الحمل هي الآكلة الها المنتفعة بها وبعد الولادة هي اجر وضاعها اياه وهي الآخذة الها المتصرفة فيها فصارت كملك من الملاكها قصح جعام المولانة ليس هولها الزائدة على هذا من كسرة الطائل ودهنه ونحو ذلك فلا يصح ان تعاوض به في الحلع لانه ليس هولها ولافي حكم ماهو لها

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وبجب دفع النفقة اليها في صدر بهاركل يوموذلك إذا طاءت الشمس)

تزوجته عالمة باعساره بالمهر راضية بذلك فينبغي ان لآءلك الفسخ باعساره به لانها رضيت بذلك في وقت لو أسقينته فيه سقط

(فصل) اذا رضيت بانقام مع ذلك لم يازه بالتمكين من الاستعتاع لانه لم يسلم اليها عوضه فلم يازه با تسليمه كالو أسر المشري بنمن انبيع لم يجب تسليمه اليه وعليه تخلية سبيالها لتكتسب لها وتحصل ما تنفقه على نفسها لان في حبسها بغير نفقة اضر اراجا، ولو كانت موسرة لم يكن له حبسها لا نه انحا بحلك حبسها اذا كفه المؤنة وأغذها عما لابد لها منه ولحاجنه الى الاستعتاع الواجب عليها فذا انتنى الاعران لم يملك حبسها

(فصل) ومن ترك الانفاق الواجب لامرأته مدة لم يسقط بذلك وكان ديناً في ذمته سواء تركه لعذر او خير عذر في أفهر الروايتين وهذ قول الحسن وملك والله فعي واسحاق وابن المنذر والرواية الاخرى تسقط نفقتها ملم يكن الحاكم تد فرضها لها وهذا مذهب ابي حنيفة لانم. نفقة تجب يوما فيوما فتسقط بتأخيرها اذ لم يفرضها لحك كندقة الاقارب ملكن نفتة الماضي قد استغني عنها بخضي وتتها فتسقط كمندقة الاقرب

ولذ أن عررضي المدعنه كتب الى أمرا الاجدد في رجل: بر عن نسائه يأمرهم أن ينطقوا أو بد بقوا فان طاقوا بشوا بننقة معنى ولأنها - ت يجب مع انه ار والاعسار فلم يسقط . غني

لابه أرل وقت الحاجة فان انفنا على تأخيرها أو تعجبانها لمدة قيلة أو كثيرة جاز لان الحق لهما لا يخرج عنهما فجاز من تعجيله وتأخيره ما الفقا عليه كالدين ولاحلاف بين أهل العلم في هذا فيما علمنا همستُدَى (وان طاب أحدهما دفع القيرة لم يلزم الآخر)

لانه طلب غير الراجب فلم يلزم الآخر لانها معاوضة فلا يجبر عليها واحد منها كالبيم ، وإن تراضيا على ذلك جاز لانه طعام وجب في الذمة لا دمي معين فجازت المعاوضة عنه كالطعام في القرض هم مثلة ﴾ (وعليه كسوتها في كل عام مرة)

لانه العادة ويكون الدفع اليها في أوله لانه أول وقت الوجوب

(مسئة) (فادا قبضتها فسرقت أو تلفت لم يلزمه عوضها)

إذا : فت السكسوة أو سرقت بعد قبضها لم يلزمه عوضها لانها قبضت حقها فلم بلزمه غيره كالدين إذا وفاها إياء ثم ضاع منها

﴿ مسئلة ﴾ (وإن القضت السنة وهي. صحيحة فعليه كسوة السنة الاخرى ويحتمل أن لا بلزمه) وجملة ذلك أنه إدا دفع اليها كسوة العام برى، منها كما إذا دفع اليها نفقة البوم فان بليت قبل ذلك الكثرة خروجها ودخراها أو استعمالها لم لمزمه ابدالها لانه ليس بوقت الحاجة إلى الكسوة في «الحفني والنمرح الكبير» «الحفني والنمرح الكبير»

الزمان كأجرة العقار والدبون ، قال ابن المنفر هذه نفقة وجبت باكتاب والسنة والاجماع ولا يزول ماوجب برنده ألح -ج الا بمثالها ، ولانها عوض واجب فأشبهت الاجرة وفارق نفقة الاقارب فانها صلة يعتبر فيها اليسار من المنفق والاعسار ممن تجب له وجبت لنزجية الحل فاذا مضى زمنها استغني عنها فأشبه مالو استغنى عنها بيساره وهذه بخلاف ذلك . اذا ثبت هذا فأنه ان توك الانفاق عايها مع يساره فعايه النفقة بكمالها ، وان تركها لاعساره لم يازمه الانفقة المعسر لان الزائد سقط باعساره

[فصل] ويصح ضمان النفقة ماوجب منها وما يجب في المستقبل اذا قلنا انها تثبت في الذمة ، وقال الشافعي يصح ضمان موجب وفي ضمان المستقبل وجهان بناء على أن النفاءة هل تجب بالعقد أو بالتمكين ومبنى الخلاف على ضمان مالم يجب اذا كان ما له الى الوجوب فعندنا يصح وعندهم لا يصح وقد ذكرنا ذاك في باب الضمان

[فصل] وإن أيسر بنفقة الخادم أو الادم أو المسكن ثبت ذلك في ذمته وبهذا قال الشافعي وقال القاضي لا يثبت لانه من الزوائد فلم يُثبت في ذمته كالزائد عن الواجب عليه

ولنا أنما نفقة تبجب على سبيل العوض فتثبت في الذمة كالنفقة الواجبة للمرأة قوتاً وفارق الزائد عن نفقة المعسر فانه يسقط بالاعسار

العرف، وإن مضى الزمان الذي يلى في مثله بالاستمال وام ببل فهل لمزمه بداما? فيه رجمان (أحدها) لا يازمه لا اغير محتاجة إلى الكسوة (والناني) يازمه لان الا تبار بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة بدليل أنها لو بليت قبل ذلك لم يازمه بداما ولو أهدى اليهاكسوة الم تسقط كسوتها وكذلك لوأهدى اليها طعام فأكاته وبقي قوتها الى الغد لم يسقط قوتها فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن مات أو طلقها قبل مضي الهنة فهل برجع عليها بقسط بقية السنة ؟ على وجهين) (أحدهما) له الرجوع لانه دفعها للزمان المستقبل فادا طلقها قبل مضيه كان له استرجاعها كما لو دفع اليها نفقة مدة ثم طقها قبل انقضائها (والثاني) ليس له الاسترجاع لانه دفع اليها الكسوة بعد وجوبها عليه فلم يكن له الرجوع فيها كما لو دفع اليها النفقة بعد وجوبها ثم طلقها قبل أكلها كلاف النفقة الستقبلة .

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا قبضت انفقة فلها التصرف فيها على وجه لا يضربها ولا ينهك بدنها فيجوزالها بيعها وهبتها والسدقة بها وغير ذلك)

لأنها حقها فملكت التصرف فيه كما ثر مالها فان عاد ذلك عليها بضرر في بدنها ونقس في استمتاعها فلا تملك لانها تفوت حقه بذلك ، وكذلك الحكم في الكسوة في أحد الوجهين قياماً على النفقة واحتمل المنع لان له استرجاعها لو طلقها في أحد الوجهين بخلاف النفقة

(فصل) واذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها الغائب ثم بان أنه قد مات قبل انفاقها حسب عابها ماأ فقته من مبراثها سواء أنفقته بنفسها أو بأمر الحاكم وجذا قال ابو العالمية ومحمد بن سيرين والشافعي وابن المنذر ولا أعلم عن غيرهم خلافهم لانها أنفقت مالا تستحق وان فضل لها شيء فهو لها وال فضل عليها شيء وكان لها صداق أو دين على زوجها حسب منه وان لم يكن لها شيء من ذلك كان الفضل ديناً عليها والله أعلم

(فصل) وان أعسر الزوج بالصداق ففيه ثلاثة أوجه أصحها ليس لها الفسخ وهو اختيارا بن علمه الدون أعسر الزوج بالصداق ففيه ثلاثة أوجه أصحها ليس لها الفسخ وهو اختيار ابي بكر لا نه أعسر بالعوض فكان لها الرجوع في المعوض كا لو أعسر بثمن مبيعها (والثالث) ان أعسر قبل الدخول فاها الفسخ كا لو أفاس المشتري والمبيع بحاله ، وان كان بعد الدخول لم تملك الفسخ لان المعقود عليه قد استوفي فأشبه مالو أفاس المشتري بعد تاف المبيع أو بعضه

وائا أنه دين فلم يفسخ النكاح للاعسار به كالنفقة الماضية ، ولان تأخيره ليس فيه ضرر مجحف فأشبه نفقة الخادم والنفقة الماضية ولانه لانص فيه ولا يصح قياسه على الثمن في المنكل لان الثمن كل مقصود البائع والعادة تعجيله والصداق فضلة ونحلة ليس هو المقصود في النكاح ولذلك لايفسد النكاح بفساده ولابترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بثمن حال يكون موسرا به وليس بفساده ولابترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بثمن حال يكون موسرا به وليس

همستنة ﴾ (وإن غاب مدة ولم بنفق فعليه نفقة مامضى سواء تركها لمذرأ و غير عذر في أظهر الروايتين)
وبه قال الحسن والشافعي واسحاق وابن المنذر والرواية الاخرى تسقط ما لم بكن الحاكم قدفرضها
لها وحو مذهب أبي حنيفة لانها نفقة تجب يوما فيوما فتسقط بتأخيرها إذا لم يفرضها الحاكم كنفقه
الاقارب ولأن نفقة الماضي قد استغنى عنها بمضي وقتها أشبهت نفقة الاقارب

ولما أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى ولانها حق يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كأجرة المقار والديون قال ابن المنذر: هذه نفقة وحبت بالكتاب والسنة والاجماع ولا يزول ما وجب بهذه الحجج الا بمثابا وقارق نفقة الاقارب فانها صلة يعتبر فيها اليسار من المنفق والاعسار من تحب له وحبت لترجية الحال فاذا مضى زمنها استمنى عنها فأشبه ما لو استغنى عنها بيساره وهذا بخلاف ذلك. إذا ثبت هذا فانه إن تركه النفقة عليها مع يساره فعليه النفقة بكالها ، وإن تركها لاعساره لم يازمه الانفقة المعسر لان الزائد سقط بالاعسار

(فصل) والذمية كالمسلمة في النفقة والمسكن والكسوة في قول عامة أهل العلم و به يقول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لعموم النصوص والمعنى

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله إذا بذات الرأة تسليم نفياً الله وهي بمن نوطأ مثالها أو يتعذر

الاكثر أن من تزوج بمهر يكون موسراً به ولا يصح قياسه على النققة لان الضرورة لاتدفع لا بها بخلاف الصداق فأشبه شي به المفقة الماضية والشافعي نحو هذه الوجوه و اذا قلد لها نسخ للاعسار به فتزوجته عالمة بمسرته فلا خيار لها وجها واحداً لأنها رضيت به كذلات وكذلات ان عامت عسرته بعد العقد فرضيت بالمقام سقط حقها من الفسخ لانها رضيت باسقاط حقها بعد وجو به فسقط كا لو رضيت بعيبه .

(فصل) ونفقة الامة المزوجة حق لها ولسيدهالان كل واحد منها ينتفع بها ولكل واحدمنها طاببها ن امتنع الزوج من أدائها ولا يملك و رحد منهما اسقاطها لان في سقوطها باسقاط أحدهما ضرراً بالآخر وإن أعسر الزوج بها فام انفسح لانه عجز عن نفقتها فما كت المسخ كالحرة وان لم تفسخ ففال القاضي لسيدها الفسخ لان عليه ضرراً في عدمها لما يتعلق بفواتها من فوات ما كه وتلفه فن أنفق عابها سيدها محتسباً بالرجوع في الرجوع بها على الزوج رضيت بذلك أو كرهت لان الدين خالص حقه لاحق لها فيه وانما تعلق حقها بالنفقة الحاضرة لوجوب صرفها اليها وقوام بدنها بها بخلاف الماضية ، وقال أبو الخواب وأصحاب انشافهي ليس له يدها الفسخ العسرة زو بها بالنفقة لانها حق لها فلم علك سيدها الفسخ دونها كلف خ للعيب فان كانت معتوهة انفق المولى وتكون النفقة دينا في ذمة الزوج وان كانت عاقلة قال لها السيد ان أردت النفقة فافسخي النكاح والا فلا نفقة لك عندي .

وطؤها لمرض أو حيض أو رتق أو نحوه لزم زوجها نفقتها سواء كان الزوج صنيراً أوكبراً يمكنه الوطء أو لا يمكنه كالمحبوب والعنين والمريض)

وجملته أَن المرأة إذا بذلت تسلم نفسها وهي ممن يوطأ مثلها لزم زوجها نفقتها الما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال « انقوا الله في النساء فانهن عوان عند كم أخذ تموهن بأ ما فالله واستحللتم فروجهن بكلمة الله والهن عليكم رزتهن وكسوتهن بالمروف » رواه مسلم

﴿ مسئلة ﴾ (و إن سلمت نفسها وهي عن يتعذر وطؤها لرتق أو حيض أو نفاس أو لـكونها نضوة الحاق لا يمكنه وطؤها لذاك أو لمرضها لزمته نفقها أيضا و إن حدث بها شيء من ذلك لم تسقط نفقها)

لان الاستمتاع ممكن ولا تفريط من جهتها وان مذح من الوط، فان قيل فالصغيرة التي لا يمكن وطؤها إذا سلمت نفسها لا تجب تفقتها قدّا الصغيرة لها حال يتمكن من الاستمتاع بها فيها استمتاءا تاما والظاهر أنه تزوجها انتظاراً للك الحال مخلاف هؤلاء وكذلك لوطلب تسليم هؤلاء وجب تسليمهن ولا يجب تسليم الصغيرة إذا طلبها فان قيل فلو بذلت الصحيحة الاستمتاع ممادون الوطء أنجب نفقتها فكذلك هؤلاء ، قلنا نلك متعة ثما يجب عليها وهؤلاء لا يجب عليهن التمكين ممافيه ضرر: فان ادعت أن عليها ضرراً في وطئه لضيق فرحها أو قروح به أو نحو ذلك وأنكره أريت امرأة ثقة وعمل بقولها وان ادعت

(فصل) وأن ختلف أزوجان في الانفاق عليها أوفي تمبيضها نفقنها فالقول قول المرأة لانهامنكرة والأصل معها وان اختلفا في النمـكين الموجب للنفقة أوفى و ننه فقاات كان ذلك من شهر فقال بل من يوم فالقول قرله لانه خكر والأصل معه وان اختلف في يساره فادعته المرأة أوالزوج ليفرض لها نفقة الموسرين أوقالت كنت موسراً وأنكر ذلك فان عرف له مال ف لقول قولها والاف لقول قوله وبهذا كله قال الشافعي وأبو ثور واصحاب الرُّي وان اختلفًا في فرض الحاكم لننقة أو في وقتها نقال فرضها منذ شهر فقالت بل منذ عام فالقول قوله. وجهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك أن كان مقم معها فالقول قوله ، وإن كان عائباً عنها فالقرل قول المرأة من يوم رفعت أسها إلى الحاكم.

وانا أن قوله يوافق الاصل فقدم كما لوكل منها معم وكل من قانا القول قو 4 فلخصمه عليه الممين لأنها دعاو في المار فاشبهت دعوى الدين ولأن انهي عليالية قال ﴿ والـكن الممِن على المدعى عليه، وإن دفء الزوج الى امرأته نفقة وكسوة أوبعث به اليها فقالت أنما فعلت ذلك تبرعا وهبة وقال بل وفاء الواجب على فالقول قوله لانه أعلم بنيته أشبه مالو قةي دينه واختلف هو وغريمه قي نيته وان طاقي امرأته وكانت حاملا فوضعت فقال طاتمتك حملا فانقضت عدتك بوضع الحمل وانقطعت

عبالة ذكره وعظمه جاز أن تنظر المرأة اليها حال اجتماعها لانه موضع حاجة ويجوز النظر الى العورة للحاجة والشهادة.

﴿ . سَنَّاةً ﴾ (وان أسلمت نفسها وهي صغيرة وحبت عليه نفقتها اذا كات كبيرة بمكن وطؤها) وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشانعي فيأحد قوليه وقال في الآخر لانتقالهارهوقول مالك لانالزوج لا يتكن من الاستمناع لها فلم يلزمه فقتها كما لوكانت صغيرة

وانا أنها سلمت نفسها تسايما صحيحاً فوحبت لها النفقة كما لوكان الزوج كبيرا ولان الاستمناع بها ممكن وأنما تمذر من حهة الزوج نهوكما لو تمذرلغبيته مخلاف مااذا كانت صغيرة فانها لم تسلم نفسها تسلما صحيحاً ولم تبذل ذلك وكذلك اذ كان يتعذر عليه الوطء اذاكان مريضا أو مجبوبا أو عنيناً لان المكين وجد من جهتها وأنما تعذر من جهته فوحبت النققة كما لو سلمت اليه نفسهاوهوكيرفهرب، اذا ثبت هذا فان الولي بحبر على ففتها من مال الصي لان النفقة عليه وأنما الولي ينوب عنه في أداءالو اجبات علمه كما يؤدي أروش حناماته وزكوابه

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت صغيرة لا يمكن وطؤها لم تجب تفقتها ولا تسايمها اليه ادا طابها) وبهذا قال الحسن وبكر بن عبد الله المزني والنخمي وأسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وهو نص الشافعي وآل في موضع لو قيل لها النفئة كان مذهبا وهو قول الثوري لأن تم ذر الوطء لم كن بفعلها ولم يمنع وجوب النفقة كالمرض.

نفقتك ورجعتك وقالت بل بعد الوضع فلي النفقة ولك الرجعة فالقول قولها لان الاصل بقاء النفقة وعدم المسقط لها وعليها العدة ولا رجعة للزوج لاقراره بعده ا وان رجع فصدقها فله الرجعة لانها مقرة له بها وان قال المقتك بعد الوضع فلي الرجعة الك النفقة وقالت بلو أنا حامل فالقول قوله لان الاصل بقاء الرجعة ولانفقة لها ولاعدة عليها لانها حق الله تعالى فالقول قولها فيها وانعاد فصدقها سقطت رجعته وو جبت لها النفقة هذا في ظاهر الحكم فأما فيما بينه وبين الله تعالى فينبني على ما يعاه من حقية قالا مر دون ماقاله

(فصل) و أن طلق الرجل امرأته فادعت أنها حامل لتكون لها النفقة أنفق عايبها الاثة أشهر ثم ترى القوا بل بعد ذلك لان الحمل يبين بعد ثلاثة اشهر الا ان تظهر براءتها من الحمل بالحين أو بغيره فتنقطع نفقتها كما تنقطع اذا قال القوا بل ليست حاملا ويرجع عليها بما أنفق لانها اخزت منه ما لاتستحقه فرجع عليها كما لو ادعت عليه ديناً وأخذته منه ثم تبين كذبها

وعن احمد رواية أخرى لا يرجع عليها لانه انفق عليها بحكم آثار النكاح فلم يرجع به كالنفقة في النكاح الفاسد اذا تبين فساده . وإن علمت براءتها من الحمل بالحيض فكتمته فينبغي أن يرجع عليها قولا واحداً لانها اخذت النفقة مع علمها ببراءتها كما لو اخلتها من ماله بغير علمه . وإن ادعت الرجعية الحمل فأنفق عليها اكثر من مدة عدتها رجع عليها بالزيادة ويرجع في مدة العدة اليها لانها

ولنا أن النفقة تجب بالتمكين من الاستمناع ولا يتصور ذلك مع تعذر الاستمناع فلم تجب نفقتها كما و منعه أولياؤها من تسليم نفسها و بهذا يبطل ما ذكروه و نفارق المربضة فان الاستمناع بها ممكن وأعا نقص بالمرض ولان من لا تكن الزوج من نفسها لا تلزمه نفقتها فهذه أولى لان تلك يمكن الزوج من فسها لا تلزمه نفقتها فهذه أولى لان تلك يمكن الزوج من فله الا يجب على الزوج تسلمها ولا تسليمها اليه إذا طلبها لانه لا يمكنه استيفاء حقه منها

(مسئلة) (وان بذلته والزوج غائب لم يفرض لها حتى يراسله الحـــاكم ويمضي زمن يمــكن أن يقدم في مثله) .

وجملة ذلك أن المرأة إذا بذات التسليم والزوج غائب لم تستحق النفقة لانها بذلنه في حال لا يمكنه التسليم فيه فان مضت إلى الحاكم فبذلت التسليم كتب الحاكم إلى حاكم البلد الذي هو فيه ليستدعيه و يعلمه ذلك فان سار البها أو وكل من يسلمها اليه فوصل و تسلمها هو أو نائيه وحبت النفقة حينئذوان لم يفمل فرض الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي كان يمكن الوصول البها و تسلمها فيه لان الزوج امتنع من تسلمها وإمكان ذلك وبذلها اياه له فلزمته نفقتها كما لوكان حاضراً فاما ان غاب الزوج بعد يمكنها ووجوب نفقتها عليه لم تسقط عنه بل تجب عليه في زمن غيبته لانها استحقت النفقة بالتمكين ولم يوجد منها ما يسقطها نفقتها كالكبيرة وان فقسلمها ازمته نفقتها كالكبيرة وان

اعلم بها فلقول تولها فيها مع عينها . فان قالت قد ارتفع حيضي ولم أدر مارفعــه فعدمها سنة أن كانت حرة وان قالت قد انقضت بثلاثة قروء وذكرت آخرها فلها النفقة إلى ذلك ومرجع عليها بالزائد وأن قالت لا أدري متى آخرها رجعنا الى عادتها فحسبنا لهــا بها . وان قالت عادّي تختلف فتطول وتقصر انقضت العدة يالاقصر لانه اليقين وان قالت عادتي تختلف ولا اعلم رددناها الى غالب عادات النساء في كل ثهر قرء لأنا رددنا المتحيرة لي ذلك في احكامها فكذلك هذه. وان بان انها حامل من غيره مثل أن تلده بعد اربع سنين فلانفقة عليه لمدة حماها لانهمن غيره. والكانت رجعية فلها النفقة في مدة عدتها ذن كانت انقضت قبل حاما فاما النفقة الى انقضائها وأن حملت في أثناء عدتها فاها النفقة الى الوطء الذي حمات ثم لا نفقة لها حتى تضع حلها ثم تركون لها النفقة في تمام عدتها . وأن وطنُّها زوجها في العدة الرجعية حصلت الرجعة وأن قلنا لا تحصل فالنسب لاحق به وعليه النفقة لمدة حمامًا . وأن وطهمًا بعد القضاء عدتها أو وطيء البائن عالماً بذلك وبحريمه فهو ز الاياحقه نسب الولد ولانفقة عليهمن 'جله وان جها, بينونتها أو انقضاء عدة الرجعية أو تحريم ذلك وهو بمن بحيله لحقه نسبه عوفي وجوب النفقة عليه روايتان

لم يتسلمها لمنمها فسها أو لمنع أو ايا مها فلا فقة الها لميه كانكبيرة وان غاب الزوج فبذل وايها تسليمها فه يكما لو بذلت المـكلفة النسليم لان وليها يقوم مفامها وان بذلت هي دون وليها لم يفرض الحاكم لها فقة لانه لاحكم لـ كلامها

(مسئة) (وان منعت نفسها أو منعها أهاما فلا نفقة لها وان تساكمنا بعد انهقد فلم تبذل ولم طالب فلا نفقة ايا وأن طال مفامها على ذلك)

فان انني عَلَيْكُ تُرُوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عايه بعد سنتين ولم ينفق إلا بعد دخواه ولم يلمزم نفقتها لما مضي ولان النفقة تجب في مقابلة التمكين المستحق بعقد النكاح فاذاوجد استحتث وإذا فقد لم تستحق شبيثا

(فصل) ولو بذات تسايمها غير تام بان تقول أسلم اليك نفسي في منزلي درز غير. أو في المنزل الفلاني دون غيره لم تستحق شيئاً إلا ان تكون قد اشترطت ذلك في المقد لأنهالم تبذل التسليم الواجب بالعقد فلم تستحق النفق، كما لو قال البائع اسلم اليك السلعة على ان تتركها في موضعها أو في مكان يعينه فان شرطت دارها أو بلدها فسلمت نفه إ في ذلك استحقت النفقة لأنها فعلت الواجب عليها ولذلك لو سلم السيد امنه المزوجة في الليل دون النهار استحقت النفقة بخلاف الحرة فانها لو بذلت نفسها في امض الزمان لم تستحق شيئاً لامها لم تسلم التسايم الواجب بالمقد وكذلك ان امكنته من استمتاع ومنعته استمتاءاً لم تستحق شيئاً كذلك

﴿ • سُئَّلَةً ﴾ (إلا أن عنه نفسها قبل الدخول حتى تفبض صداقها الحال فاما ذلك وتجب نفقها)

(مسئلة) فال (وبجبر الرجل على نفقة والديه وولده الذكور والاناث اذا كانوا فقراء وكان له ما ينفق عليهم)

الاصل في وجوب نفقة الوالدين والمولودين الكتاب والسنة والاجماع. اما الكتاب فقول الله تعالى إفان ارضعن الرح فا توهن اجورهن أوجب اجر رضاع الولد على أبيه. وقال سبحانه (وعلى المولود المرزقهن وكسوثهن بالمعروف) وقال سبحانه (وقضى وبك أن لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين الحسانا) ومن الاحسان الانفاق عليها عند حاجهها. ومن السنة قول النبي علياتية لهند «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» متفق عليه. وروت عائشة ان النبي علياتية قال «أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وأن ولده من كسبه » رواه أبو داود. وأما الاجماع في كي ابن المنذر قال أجمع اهل العلم على ان نققة الوالدين الفقير بن الذين لا كسب لها ولا مل واجبة في مال الولد وأجمع كل من محفظ عنه من أهل العلم على أن على الرء ننقة اولاده الاطفال الذين لا مال لهم. ولان ولد الانسان بعضه وهو بعض والده فك المرء ننقة اولاده الاطفال الذين لا مال لهم. ولان ولد الانسان بعضه وهو بعض والده فك النبي عايد أن إيناق على نفسه وأهله كذلك على بعضه وأصله

اذَا "بت هُ انْ الله تَجِب نفتنا و بجب عليها أَلَ تَنْاقَ عَلِي ولدها أَذَا لَمْ يَكُن له أَب وبهذَا قُلُ ابو حَنَيْنَا وَاللَّهِ. فَحِي وَ حَكِي عَلَى أَنَّهُ لاَنْهَا أَنْهِا لاَنْهَا لَيْسِتُ عَقِيبَةً لُولدها

وجملة ذلك الرامرأة ان تمنيع نفسها حتى تسلم صداقها لان تسايم نفسها قبل تسايم صداقها يفضى إلى ان يتسلم منفعتها المعقود عليها بالوطء ثم لا يسلم صداقها فلا يمكنها الرجوع فيما استوفى منها بخلاف المبيع إذا سلمه المشتري ثم اعسر بالثن فأنه يمكنه الرجوع فيه فاهذا الزمناه تسلم صداقها اولا وجعلنا لها ان تتنبع من تسايم نفسها حتى تقبض صداقها لأنه إذا سلم البها الصداق ثم امتنعت من التسلم أمكن الرجوع فيه . إدا ثبت هذا فتى امتنات من تسايم فسهالتنبض صداقها فامها فقتها لأنها امتنعت لحق فان قبل فلو استنعت الصغر أو مرض لم يلزمه نفتها ، قلنا الفرق بينها ان امتناعها ارض لمعنى من جهما وكذلك الامتناع الصغر وهمها الامتناع لمهنى من جهة الروج وهو منعملا وحب عايه فاشبه مالو تعذر وكذلك الامتناع الصغر وهمها الامتناع لمنى من جهة الروج وهو منعملا وحب عايه فاشبه مالو تعذر الاستمناع اصغر الزوج فانه لا يسقط نفقتها عنه ولو تعذر الصغرها الم بلزمه نفعتها

﴿ سَنَاهِ ﴾ (وان كان بعد الدخول فكذلك في أحد الوجهين قياساً على ماقبل الدخول (والثاني) ليس لها ذلك كا لوسلم المبيع إلى المشتري ثم أراد منعه بعد ذلك)

﴿ مَسَلَّةً ﴾ (فاما الصداق المؤجل فايس لها منع نفسها حتى تقبضه كالثمن الؤجل في البيع وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب الصداق بابسط من هذا وذكرنا الخلاف فيها فاختصرنا ههنا)

﴿مَ تُلَهُ ﴾ ` وان سلمت الامة غسما ليلا أو نهاراً فهي كالحرة في وجوب النفقة) وجملة ذلك ان زوج الامة لابخلو اما ان كون حراً أو عبداً أو مضه حرو مضه عبدفان كان حرافنفقها ولنا قوله سبحان (وبالوالدبن احسانا) وقال النبي عَلَيْتَيْتُة لرجل سأله من أبر ؟ قال « أمك ثم امك ثم امك ثم ابك ثم الاقرب الاقرب الاقرب الاقرب الاقرب الاقرب الاقرب الاقرب العتق فأشبهت الاب . فان اعسر الاب وجبت النفقة على الام ولم ترجع بها عليه ان ايسر . وقال ابو يوسف ومحد ترجع عليه . ولنا ان من وجب عليه الانفاق بالقرابة لم يرجع به كالاب

[فصل] ويجب الانفاق على الاجداد والجدات وان علوا وولد الولد وإن سمفلوا وبذلك قال الشافعي والثوري وأصحاب لرأي. وقال مالك لا يجب النفقة عليهم ولا لهم لان الجد ايس بأب حقيقي ولنا قوله سبحانه (وعلى الوارث شل ذلك) ولانه يدخل في مطلق اسم الولد والوالد بدليل ان الله تعالى قل (يوصيكم الله ي اولاد كم الذكر مثل حظ الانتين) فيدخل فيهم ولد البنين وقال ولا بويه لك واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وقال [ملة أبيكم ابراهيم اولان بينها قرابة توجب العتق ورد الشهاءة فأشبه الولد والوالد القريمين

[فصل] ويشمترط لوجوب الانفاق تلاثة شرولـ [احدها] أن يكونوا فنراء لامال لهم ولا كسب يسنناون ١ عن الناق فبرهم ذن كانوا موسرين بمال اوك ب يستغنون به فلا نفقالهم لانها نجب على سبيل المواساة والموسر مستغن عن المواساة

عليه للنص ولاتفاق أهل الدلم على وجرب ثنقة الزوجات على ازواجهن البالغين والامة داخلة في عمومهن ولامها زوجة ممكنة من نفسها فوجب على زوجها تنقم اكالحرة ، وان كال زوجها بملوكا فالنفقة واجبة لنزوجته كذلك ، قال النفيذ أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان على العبد نفتة زوجته هذا قول الشعبي والحكم والشانعي و به قال أسحاب الرأي إذا بوأها يزاً، وحكي عن مالك أنه قال المس عليه نفقتها لان النفتة مواساة وابس هو من أهاها وكذلك لايجب عايه نفقة اقاربه ولازكاة ماله

ولنا أنه عوض واجب في النكاح فوجب على العبدكالهر، والدليل على أنها عوض أنها نجب في مقابلة التمكن ولهذا تسقط عن الحر بفوات التمكين، وبذلك فارقت نفقة الاقارب. إذا ثبت وجوبها على العبد فاتها تلزم سيده لان السيد أذن في النكاح المفضي إلى الجابها، وقال الن أبي موسى فيه رواية أخرى أنها تجب في كسب العبد وهو قول أصحاب الشافعي لانه لم يمكن الجابها في ذمته ولارقبته ولاذمة سيده ولا اسقاطها فلم يبق إلا ان تتعلق بكسبه، وقال القاضي تتعلق برقبته لأن الوطء في النكاح عزلة الجناية وارش جناية الدبد يتعلق برقبته يهاع فيها أو يفريه سيده وهذا قول أصحاب الرأي

ولنا أنه دين اذن السيد فيه فلزم ذمته كالذي استدانه وكيله وقولهم انه في مقابلة الوط، لا يصح غانه يجب من غير وط، ويجب للر تفاء والحائض وانفساء وزوجة المجبوب والصغير وأنما تحبب باليمكين وليس «الممني والشرح الكبير» «٣٣» «الحبر» (الثاني) أن تكون لمن تجب عليه النفقة ماينفق عليهم فأضلا عن نفقة نفسه اما من ماله واما من كسبه . فأما من لايفضل عنه شيء فليس عليه شيء لما روى جابر أن رسول الله عليه قال «اذا كان أحدكم فتيراً فليبدأ بنفسه فان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته » وفي لفظ «ابدأ بندسك مم بمن تعول » حديث صحيح

وروى ابو هريرة ان رجلا جاء الى النبي عَيَّلِيَّةٍ فقال يارسول الله عندي دينار قال « تصدق به على نفسك _ قال عندي آخر قال _ تصدق به على ولدك _ قال عندي آخر قال _ تصدق به على زوجك _ قال عندي آخر قال _ أنت أبصر » رواه ابو داود ، ولانها مواساة فلا تجب على المحتاج كالزكاة

(الثالث) أن يكون المنفق وارثاً لقول الله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) ولان بين المتوارثين قوابة تنتضي كون الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس فينبغي أن يختص بوجوب صلته بالنفقة دونهم ذن لم يكن وارثاً لعدم القرابة لم تجب عليه النفقة لذلك ، وان امتنع الميراث مع وجود القرابة لم يخل من ثلاثة أقسام:

(أحدها) ان يكون أحدهما رقيقاً فلا نفقة لأحدهما على صاحبه بغير خلاف لانه لاولاية بينهما ولا ارث فأشبه الاجنبيين، ولان العبد لامال له فتجب عليه النفقة وكسبه لسيده ونفقته على سيده فيستغني بها عن نفقة غيره

ذلك بجناية ولاقائم مقامها، وقول من قال انه تمذر ايجابها في ذمة السيد غير صحيح فانه لا مانع من ايجابها وقد ذكرنا وجود مقتضيه فلا معنى لدعوى النعذر

فرمسئلة (والكانت تأوى اليه ليلا وعند السيد نهاراً فعلى كل واحد منها النفقة بقدر مقامها عنده) وقد تقدم فركر هذه المسئلة ، وقد ذكر نا ان النفقة تجب في مقابلة التمكين وقد وجد منها في الليل فيجب على الزوج النفقة فيه والباقي منها على السيد بحكم أنها مملوكنه ولم تبجب نفقتها على غيره في هدذا الزمن ، فعلى هذا على كل واحد منها نصف النفقة وهذا أحد قولي الشافعي وقال في الآخر لا نفقة لها على الزوج لأنها لم تمكن من نفسها في جميع الزمان فلم يجب لها شيء من النفقة كالحرة إذا بذات نفسها في زمن دون غيره

ولما أنه وجد التمكين الواجب بمقد انتكاح فاستحقت النفقة كالحرة إذا انكنت من نفسها في غير اوقات الصلوات المفروضات والصوم الواجب والحج المفروض، وفارق الحرة إذا امتنت في أحدد الزمانين فأنها لم تبذل الواجب فتكون ناشزا وهذه ليست ناشزا ولا اصية

(فصل) وإذا طلق الامة طلاقا رجميا فلها النفقة في العدة لانها زوجة فان ابأنها وهي حائل فلا نفقة لها لانها لوكانت حرة لم تنجب لها نفقة فالامة أولى وان كانت حاملا فلها النفقة لقول 'لله تمالي (الثاني) أن يكون دينهما مختافاً فلا نفقة لاحدهما على صاحبه وذكر القاضي في عمودي النسب روايتين (احداهما) تجب النفقة مع اختلاف الدين وهو مذهب الشافعي لانهما نفقة تجب مع اتفاق الدين فتجب مع اختلافه كنفقة الزوجة والمملوكة ولا نه يعتق على قريبه فيجب عليه الانفاق عليه كا لو اتفق دينهما

ولنا انها مراساة على سبيل البر والصلة فلم تجب مع اختلاف الدين كنفقة غير عودي النسب و نها انها مراساة على سبيل البر والصلة فلم تجب مع اختلاف الدين كان أحدهما رقيقاً ، وتفارق نفقة الزوجات لانها عوض يجب من الاعسا فلم ينافيها اختلاف الدين كالصداق والاجرة، وكذلك تجب مع الرق فيهما أو في أحدها ، وكذاك نفقة الماليك والعتق عليه بطل بسائر ذوي الرحم المحرم فنهم يعتقون مع اختلاف الدين ولا نفقة لهم معه ، ولان هذه صلة ومواساة فلا تجب مع اختلاف الدين كادارز كاته اليه وعقله عنه وارثه منه

(الثالث) ان يكون القريب محجوبا عن الميراث بمن هو أقرب منه فينظر فان كان الاقرب موسراً فالانفاق موسراً فالانفاق موسراً فالانفاق عليه ولا شيء على المحجوب به لان الاقرب أولى بالميراث منه فيكون أولى بالانفاق وان كان الاقرب معسراً وكان من ينفق عليه من عمودي انسب وجبت نفقته على الموسر . ذكر القاضي في أبمعسر وجد موسر ان النفقة على الجد ، وقال في ام معسرة وجدة موسرة النفقة على

(وان كن أولات حمل فا فقوا عليهن حتى يضن حملهن) نص على هذا أحمد وبه قال إسحاق وقد ذكر افي نفقة الحامل هل هي للحمل أر للحامل? على روايتين عن أحمد رحمه الله إحداها أنهاللحمل في هذا لا يجب السلوكة الحالل البائن لان الحمل مملوك لسيده ا فنفتته عليه وعلى الرواية الاخرى تجب وللشافعي في هذا قولان كالروايتين

(فصل) قَانَ كَانَ المطلق عبداً فطلة ما طلاناً ثانياً وهي حامل انبنى وجوب النفقة على الروايتين في النفقة هل هي للحمل أو للحامل? فان قلنا هي للحمل فلا نفقة على العبد وبه قال مالك وروي ذلك عن الشعبي لانه لايجب عليه نفقة ولده وان قلنا هي للحامل بسببه وحبت لها النفقة وهذا قول الاوزاعي للا ية ولانها حامل فوجبت لها النفقة كما لوكان زوجها حراً

(فصل) والمعتق بعضه عليه من نفقة امرأته بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على سيده أوفي ضرينته أر في رقبته على ما ذكر ما في الديدالقن، والقدرالذي يجبعليه بالحرية يعتبر فيه حاله ان كان موسرا فنفقة الموسرين وان كان معسراً فنفقة المعسرين والباقي بجب فيه نفقة المعسرين ، لأن النفقة بما يتبعض وما يتبعض بعضناء في حق المعتق بعضه كالبراث والديات ومالا يتبعض فهو فيه كالعبد لان الحربة إما شرط فيه أو سبب له ولم يكل وهذا اختيار الزني ، وقال الشافعي حكمه حكم القن في الجميع إلحاقا لأحد الحكين بالآخر .

الجدة وقد قل أحمد لايدفع الزكاة الى ولد ابنته لقول النبي عَيْنَائِيَّةٍ « ان ابني هذا سيد ، فسماه ابنه وهذا وهو ابن ابنته ، و ذا منع من دفئ الزكاة اليهم لقرابتهم يجب أن تلزمه نفقتهم عند حجتهم وهذا مذهب الشافعي ، وان كان من غير عودي النسب لم تجب النفقة عليه اذا كان محجوبا قال القاضي وأبو الخطاب في ابن فقير وأخ موسر لانفقة عليهما لان الابن لانفقة عليه لعسرته . والاخ لانفقة عليه لعدم ارثه ، ولان قرابته ضعيفة لاتمنع شهادته له فاذا لم يكن وارثاً لم تجب عليه النفقة كذوي الرحم و يتخرج في كل وارث او لا الحجب اذا كان من يحجبه معسراً وجهان :

[أحدهما] لانفقة عليه لأنه ليس بوارث أشبه الاجنبي إ واثناني] عليه النفقة لوجود القرابة المقتضية للارث والانفاق والم نع من الارث لايمنع من الانفاق لأنه معسر لايمكنه الانفاق فوجوده بالنسمة الى الانفاق كمدمه

[فصل] فأما ذوو لارحام الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب فان كانوا من غير عودي النسب فلا نفقة عاييم نص عليه احمد فقال الخالة والعمة لا نفقة عليهما مقال القاضي لا نفقة لهم رواية واحمدة وذلك لان قرابتهم ضعيفة وانما يأخذون ماله عند عدم الوارث فهم كسائر المسلمين فال المال يصرف اليهم اذا لم يكن للميت وارث وذلك الذي يأخذه بيت المال ولذلك يقدم الرد عليهم وقال أبو الخطاب يخرج فيهم رواية أخرى أن النفقة تلزمهم عنه عدم العصبات وذوي الفروض لا هم

ولنا أنه علك بنصفه الحر ملكا ناما ولهذا يورث عنه ويكفر بالاطعام وبجب فيه نصف دية الحر فوجب أن تتبعض ننقته لانها من جملة الاحكام العابلة للتبعيض

(فصل) وحكم المـكانب في نفقة الزوجات حكم العبد القن لانه عبد مابقي عليه درهم وبجبءايه نفقة زوجته من كسبه ، لان نفقة الزوجة واجبة بحكم المعاوضة مع اليسار والاعسار ولذلك وجبت على العبد فعلى المـكانب أولى ،ولان نفقة المرأة لانسقط عن أحدمن الناس إذا لم يوجد منها مايسقط نفقتها ولا يكن إلجابها على سيد، لان نفقة المـكانب لانجب على سيد، فنفقة امرأته أولى

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا نشرت المرأة أوسافرت بنير إذنه أو تطوعت محبح أو صوم أو احرمت بحج منذور في الذمة بنير إذنه فلا نفقة لها)

لانجب نفقة الناشز في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر لانعلم أحداً خالف فيه إلا الحكم ولعله قاسه على الهر ولا يصح القياس ، لان النفقة وحبت في مقابلة التمكين من نفسها فاذا لم يوجد منها التمكين لا تستحقها بخلاف المهر قاله مجب بمجرد النقد ، وكذلك لو مات أحدها قبل الدخول وجب الهر دون النفقة وقد ذكر فاه ، فأما إذا سافرت المرأة بغير اذن زوجها فان نفقتها تسقط لانها فاشز وكذلك ان اسقلت من منزله بغير إذنه وان سافرت في حاجة نفسها باذنه سقطت نفقتها ، ذكره الخرقي لانها فوتت النمكين لحظ نفسها وقضاء أربها فأشبه مالواستنظرته قبل الدخول مدة فأ ظرها إلا أن بكون مسافراً

وارثون في تلك الحل قل ابن أبي موسى هذا يته جه على معنى قوله والاول هو المنصوص عنه فأما عود النسب فذكر القاضي مايدل على أنه يجب الانفاق عابهم سا، كانوا من ذوي الاحام كاب الام وابن ابنت أومن غيرهم وسواء كانوا محجوبين أو ارثين وهذا مذهب اشاغي وذلك لان قرابتهم قرابة جزئية وبعضية وتقتضي ردالشهادة وتمنع جريان المصاص على الوالد نتتل الولد وان سفل فأوجبت النفقة على كل حل كقرالة الاب لأدنى .

(فصل) ولا يشترط في وجوب نفقة ا. الدبن و المراودين نقب الخلقة ولا نقس الاحكرمفي ظاهر المذهب، وظاهر كلاه الخرقي ذنه أوجب نفتتهم مطاتنا اذا كانوا فقراء وله مايننق عايهم، وقال القاضي لايشترط في الوالدين وهل يشترط ذلك في الولد؛ فكان أحمد يقتضي روايتين (احداهما) تلزمه نفقته لانه فقير (وا ثانية)ان كان يكتسب فينفق على نفسه لم ناز منفقته وهذا القول يرجع الى أن الذي لا يقدر على كسب ما يموم 4 تازم نفقته رواية واحدة سوا كان : فص لاحكام كالصغير والمجنون أو ناقص الخلقة كانزمن ، وأنما الرواية أن فيدن لاحرفة له ممن يقدر على الكسب ببدنه وقل الشافعي يشترط نقصانه اما من طريق الحركم أو من طربق الخلقة ، وفال أبو حنيفة ينفق على الغلام حتى يبلغ فذا بلغ صحيحا انقطعت نققته ، ولا ته قط نفقة الجارية حتى تتزوج ومحوه قال مالك الا أنه قال ينفق على النساء حتى ينزوجن ويدخلج إلازواجُّتُم لانفقا لهن وأن طلقن ولو طلقن قبل البناء بهن فهن على نفقتهن

ولنا قول النبي عِينِياليَّةِ لهند دخذي مايكفيكوولدان بالم روف» لم يستثن منهم بالغاولا صحيحاً ولانه

معها متمكناً من استمناعها فلا تسقط نفقتها لانها لم تعوث الْعُكِين فأشبهت غير السافرة، ومحتمل أن لاتسقط نفقتها وأن لمبكن معها لانها مدافرة باذنه أشبه مالوسافرت فيحاجته وسواءكانسفرها للتجارة أو حج تطوع أو زيارة وان أحرمت بحج تطوع بغير إذنه سقطت نفقتها لانها في معني المسافرة فان أحرمت به باذنه ففال الفاضي لهاالنفقة والصحيح أنهاكالمسافرة لانها باحرامها مانعة له من لتمكين

(مسئة) (وان بهنها في حاجه فهي على نفقتها)

لآمها سافرت في شغله ومراده وان أحرمت بالحج الواجب أو العمرة الواجبة في أو تت الواجب من الميقات فلها النفقة لانها فعلت الواجب عليها بأصل اشرع في وقته فيم تسقط نفتها كصيام رمضان، وان قدمت الاحرام على الميقات أر قبل الوقت خرج فيها من القول مثل مافي المحرمة بحج النطوع لأنها فوتت عليه المُحكين بشيء تستغني عنه ، فان اعتكفت فالقياس أنه كم فرها أن كان بغير أذنه فهي نماشز لخروجها من منزل زوجها بغير أذنه فها بيس وأجبأ بإصل الشرع وأن كان باذنه فلا نفقة لها على قول الخرقي وعندالقاضي لهااننفقة، وان صامت رمضان لم تسقط نفقتها لان واجب مضيق باصل اشرع لا علك منعها منه فهوكا اصلاة، ولا نه يكون صائمًا معها فيمتنع الاستمتاع لمعنى و جد فيه ، وإن كان تطوعا لم تسقط

والدأوولدفقير فاستحقالنفقةعلى والده أوولده الغني كمالوكان زمنا أومكفوفا فاماالوالدفان أباحنيفة وافقنا على وجوب نفقته صحيحاً اذا لم يكن ذا كسب والشافعي في ذلك قولان ولناأه والدمحتاج فأشبه الزمن

[فصل] ومن كان له أب من أهل الانفاق لم تجب نفقته على سواه لان الله تعالى قال فان أرضعن لهم فآ توهن أجورهن _ وقال _ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن] وقال النبي على المنه « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فجعل النفقة على أيهم دونها ولا خلاف في هذا نعلمه الا أن لاصحاب الشافعي فيما اذا اجتمع للفقير أب وابن موسران وجهين [أحدهما] ان النفقة على الاب وحده أوالثاني] عليهما جميعاً لتساويهما في القرب

ولنا أن النفقة على الاب منصوص عليها فيجب اتباع النص وترك ماعداه

(فصل) وبلزم الرجل اعفاف ابنه اذا احتاج الى النكاح وهذا ظاهر مذهب الشافعي ولهم في اعفاف الاب الصحيح ، وجه آخر أنه لايجب ، وقال أبو حنيفة لايلرم الرجل اعفاف أبيه سوا. وجبت نفقته أو لم تجب لان ذلك من أعظم الملاذ فلم تجب للاب كالحماوا، ولانه أحد الابوين فلم يجب ذلك له كالام

ولنا أن ذلك مما تدعو حاجته اليه ويستخبر بفقده فازم ابنه له كالنفق ولا يشبه الحلواء لانه

نفقتها لانها لم تأت مايمنعه من استمتاعها فانه يمكنه تفطيرها ووطؤها إلا أن يريد ذلك منهـا فتمنـه فتسقط نفقتها بامتناعها من التمكين الواجب .

(مسئلة) (وان أحر مت بمنذور معبن في وقته فعلى وجهبن)

(أحدها) لحا النفقة ألا ذكر القاضي لان أحمد نص على أنه اليسله منها (والثاني) أنه ان كان نذرها قبل السكاح أوكان النذر باذنه الم تسقط نففتها لا هكان واحباً عليها بحق سابق على نكاحه أو واجب اذن في سببه وان كان النذر في نكاحه بغير اذنه فلا نفقة لها لا نها فو تت عليه حقه من الاستمتاع باختيارها بالنذر الذي الم يوجبه الشرع عليها ولا ندبها اليه وان كان النذر مطاقا أوكان صوم كفارة فصامت باذنه فلها النفقة لانها أدت الواجب باذنه فأشبه مالو صامت المعين باذنه في وقته وان صامت بغير اذنه فقال القاضي لا نفقة لها لانها يكنها تأخيره فانه على التراخي وحق الزوج على الفور وان كان قضاء رمضان قبل ضيق وقنه فكذلك وان كان وقنه مضيقاً مثل ان قرب رمضان آخر فعليه نفقها لانه واجب مضيق بأصل الشرع أشبه أداء رمضان

(مسئلة) (وان اختلفا في نشوزها قادعي أنها نشزت وأنـكرت الزوجة فالقول قولهـا مع عينها)لان الاصل عدم النشوز

﴿ مسئلة ﴾ (وكذلك أن أدعى تسليم النفقة اليها فأنكر له فالقول قولها كذلك)

لايستضر بفقدها وأنما يشه الطعام وألادم، وأما الام فأنما اعفافها بتزويجها أذا طلبت ذلك وخطبها كفؤها ونحن نقول بوجوب ذلك عليه وهم يوافقوننا في ذلك. أذا ثبت هذا فأنه يجب إعفاف من لامت نفقته من الآباء والاجداد فأل اجتمع جدان ولم يمكن الا اعفاف أحدها قدم الاقرب الا أن يكون أحدها من جهة الاب والآخر من جهة الام فيقدم الذي من جهة الاب وأن بعد لانه عصبة ، والشرع قد اعتبر جهته في اتوريث وا تعصيب في كذلك في الانفاق والاستحقاق

(فصل) واذ وجب عليه اعفاف أبيه فهو مخير ان شاء زوجه حر ، وان شاء ملكه أمة أو دفع اليه مايتزوج به حرة أو يشتري به أمة ، وليس للاب التخيير عايه الا أن الاب اذا عين امرأة وعين الابن أخرى وصداقه ما واحد قدم تعيين الاب لان انتكاح له والمؤنة واحدة فقدم قوله كالوعين الاب كفؤاً وعين الاب كفؤاً يقدم تعيينها ، وان اختلفا في الصداق لم يازم الابن الاكثر لانه انما يازم أقل ما تحصل به الكفاية ولكن ايس له أن يزوجه أو يماكه قبيحة أو كبيرة لااستمتاع فيها وليس له أن يزوجه أمة لان فيه ضر ، أعا ه وهو ارقاق ولده والنقس في استمتاعه ، وان رضي الاب بذلك لم يجز لان الضرر يلحق بغيره وهو الولد ولذلك لم يكن الموسر أن يتزوج أمة ، واذا زوجه زوجة او ماكه أمة فعايه نفقته ونفقته ، ومتى أيسر الاب لم يكن للولد استرجاع مادفهه ائيه ولا عوض مازوجه به لانه دفعه اليه في حال وجو به عايه فلم علك استرجاعه كالزكاة ، وان زوجه

(مسئلة) (وان اختلفا في بذل التسايم فغالت بذلت لك تسليم نفسي فأنكرها فالقول قوله) لانه منكر والأصل عدم التسليم

(الصل) وان أ المر الزوج بنفقها أو بلطها أو بالمحكم و خيرت بن فسخ المحكم والمقام و تكون النفقة ديناً في ذمته ، وعن أحمد مايدل على أنها لا تلك الفسخ باعداره والاول المذهب اذا مع الرجل المفقة امرأته لعسرته وعدم ما ينفقه خيرت بين الصبر عليه و بين فراقه راوي تحوذلك عن عمر وعلى وأبي هريرة و به قال سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبداا عزيز وربيمة و حماد ومالك وعبدالرحن بن بها والشافعي والمنحاق وأبو عبيد وأبو ثور وعن أحمد أنها لا علك انفسخ بالاسار والاول المذهب وذهب عطاء والزهري وابن شبرمة وأبو حنيفة وصاحباه الى أنها لا علك فراقه بذلك ولكن يرفع بده عنها لتحتسب لا نه حق لها عليه فلا يفسخ النكاح له جزه عنه كالدين ، وقال الهنبري يحبس الى أن ينفق ولنا قول الله تمالى (قامساك عمر وف أو تسريح باحسان) رايس الا مساك مع ترك الا نفاق امساكا بعمروف فتعين التسريح ، وروى سعيد عن سفيان عن أبي الزناء قال سنة وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله لا عبد ما ينفق على أمرأ به أيف ق بينها في قال نعم قلت سنة قال سنة فوهذا ينصرف إلى سنة رسول الله علي ينها أن عربن المحبوب عن المراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم علي المرأ به أيف ق بطقوا فان طاقوا بدوا بنفة ما مضى، ولا نه اذا ثبت الفسخ بالمجز عن الوطء وتنالوطء وتناه ما ينفقوا أو يطلقوا فان طاقوا بدوا بنفة ما مضى، ولانه اذا ثبت الفسخ بالمجز عن الوطء وتنالوطء وتناه والمناك المنه الله المورد الله المنه الله ولله الله ولله النه بنفقوا أو يطلقوا فان طاقوا بدوا بدوا بنفة ما مضى، ولانه اذا ثبت الفسخ بالمجز عن الوطء وتناه ولم ولانه بنفة والمنه الله عليه ولانه اذا ثبت الفسخ بالمجز عن الوطء

أو ماكه أمة فضلق الزوجة أو أعتق الامة لم يكن عليه أن يزوجه أو يملكه ثانياً لانه فوت ذلك على نفسه وإن ماتنا فعليه اعفافه ثانياً لانه لاصنع له في ذلك

(فصل) قال أصحابنا وعلى الاب إعفاف آبنه اذا كانت عليه نفقته وكان محتاجا إلى اعفافه وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، وقال بعظهم لا يجب ذلك عليه ، ولنا أنه من عودي نسبه وتلزمه نفقته فيأزمه اعفافه عند حاجته اليه كابيه قار القاضي وكذلك يجبى ، في كر من لزه نفقته من أخ وعم أوغبرهم لان احمد قد نص في العبديازمه أن يزوجه اذاطاب ذلك والا بيم عليه . وكر من لزمه اعفافه لزه ته نفقة زوجته لأنه لا يتمكن من الاعفاف الا بذلك ، وقد روي عن احمد أنه لا يلزم الاب نفتة زوجة الابن وهذا محول على أن الابن كان بجد نفقتها

﴿ مِنْ ﴾ قال (وكمن الصي إذا لم كن له أب أجبر ، إر ثه على نماته عنى قدر مير أمهم مه)

ظاهر ندهب أن المنقة تجب على كل وارث لموروثه اذا اجتمعت الشروط التي تقدم ذكرنا لها وبه ذل الحسن وجُماهد والمنخمي وتقدد والحسن بن صالح وابن ابى ليلى وأبو ثور. وحكى بن المدر عن حمد في الدي المرضم لاأب له ولا جدنفنته وأجر رضاعه على الجالدون نساء وكذلك روى بكر بن محمد عن أبه عن احمد المفقة على المصربات وبه قال لاوزاعي واسحاق وذلك لما

والضرر فيه أمل لانه انها هو فقد لذة وشهوة يتوم البدن بدونه فلان يثبت بالعجز عن انفقه التي لا يقوم البدن بدونه فلان يثبت بالعجز عن انفقه التي لا يقوم البدن الا بها أولى اذا ثبت هذا قانه متى ثبت الاعسار بالمفقة على الاطلاق فلامر أة المطالبة بالفسخ من غير انظار ، وهذا أحد قولي الشافعي ، وقال حماد بن أبي سليمان يؤجل سنة قياسا على العنين ، وقال عمر بن عبد العزيز اضر بواله شهراً أو شهرين ، وقال مالك الشهر ونحوه ، وقال الشافعي في القول الآخر يؤجل ثلاثا لانه قريب .

ولنا ظاهر حديث عمر رضي الله عنه ولانه معنى يثبت الفسخ ولم يرد الشرع الا ظار فيه فأثبت الفسخ في الحال كالميب ولان سبب المدخ الاعسار وقد وجد فلا يلزم الناّخير

(فصل) فان الم يجد الا نفقة يوم ييوم فليس ذلك السارا يثبت به الفسخ ، لان ذلك هوالواجب عليه وقد قدر عليه، واروجد في أول النهار ماينديها وفي آخره ما يعشيها لم يكن لها الفسخ لابها تصل الى كنايتها ومايقوم به بدنها وان كان صانعا يعمل في الاسبوع ما يبيعه في بوم بقدر كفايتها في الاسبوع كه لم يثبت الفسخ ، لان هذا يحصل الكفاية في جميع زمانه وان تعذر عليه الكسب في بعض زمانه أبر عدر البيع لم يثبت الفسخ لانه يمكنه الاقتراض الى زوال المارض وحصول الا كتساب وكذلك أن محيز عن الافتراض أياما يسيرة، ولان ذلك بزول عن قريب ولا يكاد يسلم منه كثير من الناس، وان مرض مرضا يرجى برؤه في أيام يسيرة الم يفسخ الم ذكر ام وان كان ذلك يطول فاما الفسخ لان

روي عن عررضي الله عنه أنه قضى على بني عم منفوس بنقته . احتج به احمد وقال ابن المذر وي عن عررأنه حبس عصبة ينفقون على صبي الرجل دون النساء ، ولا أنها مواساة ومعونة تختص القرابة فاختصت بالعصبات كالعقل . وقال أصحاب الرأي تجب النفقة على كل ذي رحم محرم ولا تجب على غيرهم لقول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقال مالك والشافعي وابن المنذر لانفقة آلا على المولودين والوالدين لان النبي عملية قال ولرجل سأله عندي دينار قال «أنفقه على نفسك وقال عندي آخر؟ قال أنفقه على أهلك وقال عندي آخر الله الماورد بنفقة الوارد و أولون الشرع الماورد و أحمل والمناورد و أحمل المالك و قال و المالة و المالة

ولنا قول الله تعالى (وعنى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف - ثم قال - وعلى الوارث مثل ذلك) فأوجب على الاب نفيقة الرضاع ثم عطف الوارث عليه فأوجب على الوارث مثمل مأوجب على الوالد

الضرر الغالب ياحقها ولا يمكنها الصبر وكذلك أن كان لايجد من الفنة الا يومادون يوم لانهالا يمكنها الصبر على هذا فهو كن لايجد الا بعض الفوت وأن أعسر ببعض نفقة المسر ثبت لها الحيار لازالبدن لايقوم عادونها فأن أعسر عازاد على نفقة المعسر الاخيار لهالان لمك الزيادة تسقط إعساره و يمكن الصبر عنها (مسئلة) (وإن رضيت بالمفام معه مع عسرته و ترك المطالبة جاز)

٧ن الحق لها وتكون النفقة ديناً في ذمته ثم إن بدا لها الفسخ أو تزوجت معسراً علمة بحاله راضية بعسرته وترك انباؤه أو شرط عليها أن لا ينفق عايها ثم عن لها الفسخ فاها ذلك وبه فال الشافعي وقال القاضي :كلام أحمد أنه ليس لها الفسخ ويبطل خيارها في الموضعين وهو قول مالك لانها رضيت بعيبه ودخلت في العقد عالمة به فلم تملك الفسخ كما لو تزوجت عنينا عالمة بعيبه أو قالت بعد الدقد قد رضيت به عنيناً

ولما أن وجوب النفقة تتجدد كل يوم فتجدد الها الفسخ ولا يصح اسقاط حقها فيا لم يجب لها كاسقاط شفعتها قبسل البيع ، وكذلك لو أسقطت الفقة المستقبلة لم تسقط ولو أسقطها أو أسقطت المهر قبل النكاح لم يسقط وإذا لم يسقط وجو بها لم يَسقط الفسخ الثابث به وان أعسر بالمهر وقلنا لها الفسخ لاعساره به فرضيت بالمقام لم يكن لها الفسخ لان وجو به لم يتجدد بخلاف النفقه قان (المنفي والشرح السكبير » « الحجز الماسع » « المجنو الشرح السكبير »

في كل ذي رحم فيكون حجة عليه فيمن عدا ذالرحم المحرم وقد اختصت بالوارث في الارث وكذلك في الانفاق . وأما خبر أصحاب الشافعي فقضية في عبن يحتمل انه لم يكن له غير من أمر بالانفاق عليه ولهذا لم يذكر الوالد والاجداد وأولاد الاولاد ، وقولهم لا يصح انقياس قلنا انما أثبتناه بالنص ثم انهم قد ألحقوا أولاد الاولاد بالاولاد مع التفاوت فبطل ماقالوه إذا ثبت هذا فانه يختص بالوارث بفرض أو تعصيب لعموم الآية ولا يتناول ذوي الارحام على مامضى بيائه فان كان اثنان برث أحدها الآخر ولا يرثه الآخر كالرجل مع عمته أو ابنة عمه وابنة أخيه والمرأة مع ابنة بنتها وابن بنتها فالنفقة على الوارث دون الوروث نص عليه احمد في رواية ابن زياد فقال يلزم الرجل نفقة عمته ولا يلزمه نفقة بنت أخته ، وذكر أصحابنا رواية أخرى لا تجب النفقة على الوارث ههنا لتمول احمد العمة والخالة لا نفقة لهما الا أل القاضي قال هذه الرواية محمولة على العمة من أمها ، وقد ذكر الخرقي ان على الرجل نفقة عمته لانه وارثه ومعلوم اللهمتق لا يرث معتقه ولا يلزمهن نفقته فعلى هذا يلزم الرجل نفقة عمته لا بويه او لا بيه وابنة عموابنة المعتق لا يرث معتقه ولا يلزمهن نفقته وهذا هو الصحيح ان شاء الله لقول الله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) وكل واحد من هؤلاء وارث

نُروجته عالمة باعساره بالمهر راضية بذلك فينبعي أن لا تملك الفسخ باعساره لانها رضيت بذلك في وقت لو أسقطته فيسه سقط.

(فصل) وإذا رضيت بالمقام مع ذلك لم يازمها الله كين من الاستمتاع لأنه لم يسلم البها عوضه فلم يازمها تسليمه كالو أعسر المشتري بثمن المبيع لم يجب تسليمه اليه وعليه تخلية سنيلها لتكتسب لها وتحصل ما تنفقه عليها لان في حبسها بغير نفقة اضرارا بها ، وإن كانت موسرة لم يكن له حبسها لانه إعا علك حبسها إذا كفاها المؤنة وأغناها عما لا بدلها منه ولحاجته إلى الاستمتاع الواجب له عليها فاذا انتنى الامران لم علك حبسها

(مسئلة) (و إن أعسر بنفقة الحادم أو النفقة الماضية أو نفقة الموسر أو المتوسط أو الادم فلا فسيخ لها وتكون النفقة دينا في ذمته ، وقال القاضي تسقط)

إذا أعسر بالنفتة الماضية لم يكن لها الفسخ لأنها دين يقوم البدن بدونها فأشبهت سائر الديون وكمذلك إن أعسر بنفقة الموسر أو المتوسط فلا فسخ لها لان الزيادة تسقط باعسار. ويمكن الصبر عنها وكذلك إن أعسر بنفقة الخادم أو الادم كذلك

﴿ مسئلة ﴾ (و ثبت ذلك في ذمته ، وكذلك إن أعسر بالسكن وقلنا لا يثبت لها الفسخ) وبهذا قال الشافعي ، وقال الفاضي لا يثبت لأنه من الزوائد فلم يثبت في ذمته كالزوائد عن الواجب عليه « مسئلة » قال (فان كان للصبي أم وجد ف لى الام ثلث النفقة وعلى الجد ثلثا النفقة)

وجملته انه اذا لم يكن للصبي أب فالنفقة على وارثه فان كان له وارثان فالنفقة عليهما على قدر ارثهما منه منه فاذا كان له أم وجد فعلى ارثهما منه منه فاذا كان له أم وجد فعلى الام الله والباقي على الجد لانهما يرثانه كذلك وبهذا قال ابو حنية وقال الشافعي النفقة كلها على الجد لأنه ينفرد بالتعصيب فأشبه الاب. وقد ذكرنا رواية أخرى عن احمد أن النفقة على العصبات خاصة

ولنا قول الله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) والام وارثة فكان عليها بالنص ولاً نه معنى يستحق بالنسب فلم يختص به الجد دون الام كالوراثة

(فصل) وان ا- تمع ابن و بنت فالنفقة بينها أثلاثاً كالميراث ، وقال أبو حنيفة النفقة عايهما سواء لانهما سواء في القرب ، وان كان ام وابن فعلى الام السدس والباقي على الابن ، وان كانت بنت و ابن ابن فالنفقة بينهما نصفين ، وقال ابو حنيفة النفقة على البنت لانها أقرب ، وقال الشافعي في هذه المسائل الثلاث النفقة على الابن لانه العصمة ، وان كانت له ام و بنت فالنفقة بينهما أرباعا لانهما يرثانه كذلك ، و به قال ابو حنيفة وقال الشاحي النفقة على البنت لانها تكون عصمة مع

ولنا أنها نفقة تجب على سبيل العوض فتثبت في الذمة كالنفقة الواحبة للمرأة قوتاً وهذا فيا عداً ازائد على نفقة المسر فان ذلك يسقط بالاعسار

﴿ سَتُلَةً ﴾ (و إن أعسر بالسكني أو الهر فهل لها الفسخ ? محتمل وجهين)

إدا أعسر بأجرة المسكن فلها الخيار في أحد الوجهين لانه مما لا بد مذه أشبه النفقة والكسوة (والثاني) لا خيار لها لان البينة تقوم بدونه ، وهذا الوجه الذي ذكره القاضي ، وإن أعسر بالصداق ففيه ثلاتة أوجه (أحدها) ايس لها انفسخ اختاره ابن حامد (والثاني) لها الفسخ اختاره أبو بكر لانه أعسر بالعوض فكان لها الرجوع في المعوض كما لو أعسر بثمن مبيعها (والثالث) إن أعسر قبل الدخول فالها الفسخ كما لو أفلس المشتري والمبيع مجاله ، وان كان بعد الدخول لم مملك انفسخ لان الممقود عليه قد استوفي فأشبه ما لو أفلس المشتري بعد تلف المبيع أو بعضه وهذا المشهور في المذهب واختار شيخنا الرواية الاولى لانه دين فلم يفسخ انتكاح الاعسار به كالنفقة الماضية ولان تأخيره ليس فيه ضرر ومجحف فأشه نفقة الحادم ولانه لا نص فيه ولا يصح قياسه على الثمن في المبيع لان الثمن كل مقصود البائع والعادة تعجيله والصداق فضلة و نحلة ليس هو المقصود في الذكاح وكذلك لا فسد كل مقصود البائع والعادة تعجيله والصداق فضلة و نحلة ليس هو المقصود في الذكاح وكذلك لا فسد النكاح بفساده ولا بترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بثمن حال كون موسراً به ولا يصح قياسه على المفقة لان الضرورة لا تندفع وليس الاكر أن من يتروج عهر يكون موسراً به ولا يصح قياسه على المفقة لان الضرورة لا تندفع

أخيها ، وان كانت له بنت وابن بنت فالنفقة على البنت ، وقال أسحاب الشافعي في أحد وجهبن النفقة على ابن البنت لأنه ذكر

ولنا قول الله تعالى [وعلى الوارث مثل ذلك } فرتب النفقة على الارث فيجب أن تترتب في المقدار عليه وايجابها على ابن البنت بخارف النص والمعنى فائه ايس بعصبة ولا وارث فالامعنى لا بجابها عليه دون البنت الوارثة

﴿مــثلة) قال (فان كات جدة وأخا نعلى الجدة ــدس النامة والباقي على الاخ وعلى هذا الماني حساب النفقات)

يمني أن ترتيب النفقات على ترتيب الميراث فكما أن للجدة ههنا سدس الميراث فعليها سدس النفقة وكما أن الباقي الزخ فكذلك الباقي من النفقه عليه وعند من لايرى النفقة على غير عمودي النسب يجعل النفقة كلها على الجدة وهذا أصل قد سبق الكلام فيه فان اجتمع بنت وأخت أو بنت وأخ أو بنت وعصبة أو أخت وعصب أو أخت وأم أو بنت وبنت إن أو أخت لا بوين وأخت لاب أو ثلاث أخوات متفرقات فالنفقة بينهم على قدر الميراث في ذلك سواء كان في السئلة

إلا بها بخلاف الصداق فأشبه شيء به النفقة الماضية وللشافعي نحو هذه الوجوه ، وإذا قانا ابها الفدخ للاعسار به فتزوجته عالمة بعسرته فلا خيار لها وجها واحدا لانها رضيت به كذلك ، وكذا إنعامت عسرته فرضيت بانقام سقط حقها من الفسخ لأنها رضيت باسقاط حقها بعدوجو به فسقط كالورضيت بعثته هو مسئلة ﴾ (وإن أعسر زوج الانة فرضيت لم يكن السيدها الفسخ ومحتمل أن له ذلك)

وجملة ذاك أن نفقة الامة المزوجة حق لها واسيدها لان كل واحد منها ينتفع بها والحكا واحد منها طلبها إذا امتنع الزوج من أدائها ولا علك واحد منها اسقاطها لان في سقوطها باسقاط احداها ضررا بالآخر فعلى هذا إن أعسر الزوج فلها انفسخ لأنه عجز عن نفقها فلملكت الفسخ كالحرة، وإن لم تفسخ فقال الفاضي: لسيدها انفسخ لان عليسه ضرراً في عدمها لما يتعلق بفواها من فوات ملك وتلفه فان أنفق عليها سيدها محتسبا بالرجوع فله الرجوع بها على الزوج رضيت بذلك أو كرهت لان الدين خالص حقه لاحق لها فيه وإن تعلق حقها بالنفقة الحاضرة لوجوب صرفها البها وقوام بدنها به مخلاف الماضية، وقال أبو الخطاب وأصحاب الشاهي ليس اسيدها الفسخ لهسرة زوجها بالنفة لامها حق الها فلم علك سيدها الفسخ دومها كالفسخ لهمنة فان كانت معتوهة أنفق المولى وتكون بالنفة دينا في ذمة الزوج ، وإن كانت عاقلة قال لها الديد: إن أردت الفاقة فافسخي النسكاح النفقة دينا في ذمة الزوج ، وإن كانت عاقلة قال لها الديد: إن أردت الفاقة فافسخي النسكاح وإلا فلا فقة لك عندى

﴿ مَنْ لَهُ ﴾ (وإن أعسر زوج الصغيرة أو المجنونة لم يكن لوليهما الفسخ)

رد أو عول أو لم يكن وعلى هذا تحسب ما أتاك من المسائل وان اجتمع أم أم وأم أب فهما سواه في النفقة لاستوائهما في الميراث

(فصل) فن أجتمع أبوا أم فالفقة على أم الام لانها الوارثة وان اجتمع أبوا أب فعلى أم الاسالسس والباقي على الجد وان اجتمع جد وأخ فهما سواء وان اجتمعت أم وأخ وجد فالفقة بينهم أثلاثاً وقال الشافعي النفقة على الجد في هذه السائل كام الالسمئلة الاولى فالفقة على بالسوية وقد مضى الكلام على أصل هذا فها نقدم

(فصل) فان كان فيمن عايه المنقة خنثى مشكل فالنفقة عايه بقد ر ميراثه فن انكشف بعدذلك حاله فبان أنه أنفق أكثر من الواجب عايه رجع بالزيادة على شريكه في الانفاق وان بان أنه أنفق أقل رجع عليه فلوكان للرجل ابن وولد خنثى عايبهما نفقته فأنفقا عليه ثم بان أن الخنثى ابن رجع عليه أخوه بالزيادة وان بان بذا رجعت على أخير بفضل نفقته لان من له الفضل ادى مالا يجب عليه أداؤه معتقداً وجوبه فاذا تبين خلافه رجع بذلك كما لو أدى ما يعتده دبناً فبان بخلافه

[فصل فان كان له قرابتان موسران واحدها مح وب عن ميراثه بفقير فتدذكرنا انه انكان المحجوب من محودي النسب فالظاهر ان الحجب لا يسقط النفقة عنه وان كان من غيرها فلا نفقة عليه فعلى هذا إذا كان له أبوان وجد والاب معسر كان الاب كالمعدوم فيكون على الام ثلث النفقة

لانه فسخ نكاحها فلم يكن له ذلك كالفسخ بالعبب ، ويحتمل أن يملك الفسخ لانه فسخ الهوات الموض فلم كم كفسخ لنعذر الثمن

(فصل) وإن اختلف الزوجان في الا فاق عليها أو في تقبضها نفقتها فالقول قول المرأة لانها منكرة والاصل معها ، وإلى اختلفا في يساره فادعته المرأة ليفرض لها نفقة الموسرين أو قالت كنت موسراً وأنكر ذلك فان عرف له مال فالقول قولها وإلا فالقول قوله وبهذا كله قال الشافع وأبو ثور وأعجاب الرأي ، وان اختلفا في فرض الحاكم للنفقة أو في وقتها فقال فرضها منذ شهرين قالت بل منذ عام فالقول قوله ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك ان كان مقيا عها فالقول قوله وإن كان غائباً عنها فالقول قول المرأة من بوم رفعت أمرها الى الحاكم

ولنا أن قوله يوافق الاصل فقدم كما لوكان مقيا معها وكل من قلنا القول قوله فلخصمه عليه البين لانها دعاو في المالل فأشبهت دعوى الدن ولان النبي عَيَّالِيَّةُ قال « واكن البمين على المدعى عليه » وإن دنع الزوج إلى امرأته نفقة وكسوة أو بعث به اليها فقالت إنما فعلت ذلك تبرعاً وهبة قال بلوقاء الواجب على القول قوله لانه أعلم بنيته أشبه ما لو قضى دينه فاختلف هو و تريمه في نيته ، وإن طلق ارأته وكانت حاملا فوضعت فقال طلفتك حاملا فانقضت عدتك بوضع الحمل وانقطعت نفقتك ورجعتك قالت بل بعدالوضع فلي النفقة ولك الرجمة فالقول قولها لان الاصل بقاء النفقه وعدم المسقط

والباقي على الجدوان كان معهم زوجة فكذلك وان قلنا لانفقة على المحجوب فليس على الام ههنا الا ربع النفقة ولا شيء على الجد وان كان أبوان واخوان وجد والاب معسر فلاشيء على الاخرين لانهما محجوبان وايسا من عمودي النسب ويكون على الام الثلث والباقي على الجد كالولم يكن أحد غيرها ويحتمل أن لايجب على الام الا السدس لانه لو كان الاب معدوما لم ترث الا السدس وان قالنا إن كل محجوب لانفقة عليه فايس على الام الا السدس ولاشيء على غيرها وان لمريكن في المسئلة جد فالنفقة كاما على الأم على القول الاول وعلى الثاني ليسعايها الا السدس وان لنا إزعلى المحجوب بالمعسر النفنة وأنكان من غير عمودي النسب فعلى الام السدس والباقي على الجد والاخوين أثلاثا كما ير ثون إذا كان الاب معدوما وإن كان بعض من عليه النفقة غائبا وله مال حاضر أنفق الحاكم منه حصته وان لم بوجد له مال حضر فأمكن الحاكم الاقتراض عليه اقترض فاذا قدم فعليه وفاؤه [فصل] ومن لم يفضل عن قوته الا نفقة شخص وله امرأة فالنفة لها دون الاقارب لقولاالنبي عَلَيْتُهُ فِي حديث جامر « اذا كان احدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فأن كان له فضل فعلى عياله فان كان له فضل فعلى قر ابته» ولان نفقة القريب مواساة ونفقة المرأة تجب على سبيل المعاوضة فقدمت على مجرد المواساة ولذلك وجبت مع يسارهما واعسارهما ونفقة القريب بخلاف ذلك ولان نفقة الزوجة تجب لحاجته فقدمت على نفقة ا قرابة كنفقة نفسه ثم من بعدها نفقة الرقيق لانها تجب مع اليسار والاعسار

لها وعليها العدة ولا رجمة للزوج لاقراره بعدمها ، وإن رجع فصدتها فله الرجعة لانها مقرة لديها ، ولو قال طالمتك بعد الوضع فلي الرجمة ولك النفقـة قالت بل وأنا حامل فالفول قولها فيها فان عاد فصدقها سقطت رجعته ووحبت لها النففة هذا في ظاهر الحكم دأما فيما بينه وبين الله تعالى فينسني على ما يعلمه من حقيقة الامر دون ما قاله

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإن منمها النفقه أو بعضها مع اليسار وقدرت له على مال أخذت منه ما يكفيها ويكفي ولدها بالمعروف بغير إدنه لقول النبي عَلَيْكِيْهِ الهند حين قالت ان أبا سفيان رحِل شحيح وايس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي قال « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف »

وجملة ذلك أن الزوج إذا لم يدفع إلى زوجته ما يجب لها عليه من النفقة والكسوة أو دفع اليها أقل من كفايها فلها أن تأخذ من ماله الواجب أو تمامه باذنه وبغير إذنه لما ذكرنا من حديث هند وهو أذن لها في الآخذ من ماله بغير أذنه ورد لها إلى احتهادها في قدر كفايتها وكذابة ولدها وهو متناول لأخذ تمام الكفاية فان ظاهر الحديث دل على أنه كان يعطيها بعض الكفاية ولا يتممها لها فرخص النبي عَلَيْنَةً لها في أُخذ تمام الـكفاية بغير علمه لانه موضع حاجة فان النفقة لا غني عنها ولا قوام إلا بها فاذا لم يدفعها الزوج ولم تأخذها أفضى إلى ضياعها وهلاكها فرخس لها في أخذ قدر نفقتها دفعا لحاجها ولان النفقة تتجدد بتجدد الزمان شيئاً فشيئاً فتشق الرافعة إلى الحاكم والطالبة

فقدمت على مجرد المواساة ثم من بعد ذلك الاقرب فالاقرب فان اجتمع أب وجد وابن وابن ابن قدم الاب على الجد والابن على ابنه وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين يستوي الاب والجد والابن وابنه لتماويهم في الولادة والتعصيب

ولنا أن الاب والابن أقرب وأحق بميرانه فكانا أحق كالاب مع الاخ وإن اجتمع ابن وجد أو اب وابن ابن احتمل وجهين [أحدها] تقديم الابن والاب لانهما أقرب فنهما يليانه بغير واسطة ولا يسقط أد ارتهما بحال والجد وابن الابن بخلافهما ويحتمل التسوية بينهما لانهما سواء في الارث والتعصيب والولادة وان اجتمع جد وابن ابن فهما سواء لتساومهما في القرب وألارث والولادة وانتعصيب وبحتمل فيهما ما يحتمل في الاب والابن على ما سنذكره

[فصل وان اجتمع أب وابن فقال قاضي انكان الابن صغيراً أنج وناً قدم لان نفقته وجبت بالنص مع أنه عاجز عن الكسب والاب قد يقدر عايه وانكان الابن كبيراً والاب زمن فهوأحق لان حرمه آكد وحاجته أشد و بحتمل تقديم الابن لان نفته وجبت بالنص وانكانا صحيحين فقيرين ففيهما ثلاثة أو - ه:

و أحدها التسوية بينهما لتساويهما في القرب و قابل مرتبتهما أوا يأني] نقديم الابن لوجوب نفقته بالنص (والثالث) تقديم الاب لتأكد حرمته . وان احتمع ابوان ففيهما الوجوه الثلاثة (احدها)

بها في كل الاوقات فلذلك رخص لها في أخذها بغير إذن من هي عليه ودكر العاضي بينها وبين الدين فرقاً آخر وهو ان نفقة الزوجة تسقط بثوات وقنها عند بعض أهل العلم ما لم يكن الحاكم فرضها لهافلو لم تأخذ حقها أفضى إلى سقوطها والاضرار بها بخلاف الدين فانه لا يسقط عند أحد بترك المصالبة فلا يؤدي ترك الاخذ إلى الاسقاط

(مسئاة) (فان لم تقدر اجبره الحاكم وحديه فان صبر على الحبس ولم ينفق أخذ الحاكم النفقة من ماله فدفها إلى المرأة فان لم يجد إلا عروضا أو عقارا باعه في ذلك)

و. إذا قال مالك والشافعي وأُبو يوسف ومحمد وقال أبو حايفة النفقة في ماله من الدنا نيروالدراهم ولا يان يبع مال الانسان لاينفذ إلا باذنه أد إذن وليه ولاولاية على الرشيد

ولما قول الذي عَلَيْسِاللهِ لهند «خذى ما يكفيك» ولم يفرق ولان ذلك مال له فتؤخذ منه النفقة كالدراهم والدنانير وللحاكم ولاية عليه إدا امتنع بدايل ولايته على دراهمه ودنانيره وان تمذرت النفقة في حال غيبته وله وكيل فحكم وكيله حكمه في المطالبة والا خذ من المال عند امتناعه وان ام يكن له وكيل ولم تقدر المرأة على الاخذ أخذ لها الحاكم من ماله وبجوز بيع عناره وعروضه في ذلك إذا لم يجد ما ينفق سواه وينفق على المرأة يوماً بيوم وبه قال الشافعي ويحى بن آدم وقال أصحاب الرأي يفرض لها في كل شي

ا تسوية لما ذكرنا إو التأني إنقديم الام لانها أحق بالبر ولها فضيلة الحل والرضاع والتربية وزيادة الشيفة وهي اضعف و عبر إوا شات أنقديم الاب لفضيلته وانفراده بالولاية على ولده واستحقاق الاخد من مله واضافة النبي علي الولا وماله اليه بقوله « أنت ومالك لأبيك » والاول أولى ، ولا خد من مله واضافة النبي علي الولا وماله اليه بقوله « أنت ومالك لأبيك » والاول أولى ، ولن اجتمع جد وأخ احتمل التسوية بينها لاستوائها في استحاق بيراثه والصحيح ان الجد احق لان له من ية الولادة والا بوة ولان ابن ابنه برئه ميراث ابن ويرث الاخ ميراث اخ وميراث الابن آكد فانفقة أو اجب به تكون آكد وان كان مكان الاخ ابن اخ اوع فالجد اولى بكل حال

أ فصل أو الواجب في نفقة قريب قدراك مفاية من الخبر والادم والكسوة بقدر العادة على ماذكرناه على الزوجة لانها وجبت الحاجة فتقدرت بم تندفع به ألحاجة وقد قل النبي عليه للهذد خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وقدر نفقتها ونفقة ولده بالكفيك وولدك بالمعروف وقدر نفقتها ونفقة ولده بالكفيك فن احتاج الحدد مفعليه اخدامه كا قاند في الزوجة الان ذاك من نمام كفايته

(م شَهَ) على (وعلى المنتق فقة معنقه أذا النفقير ألانه واراه)

هذا مبني على لاصل النبي تقدم وان المنقه تجب على الوارث والمعتق وارث عتيته فتجب عليه

والنا أن هذا تعجيل لنفقة قبل وجوبها فيم يجزكما لوعجل لها أكثر من شهر

(مسئلة) (فان غيب ماله وصبر على الحبس فالها الفسخ إذا لم يقدر الحاكم له على مال يأخذه أو لم يقدر على النففة من مال الغائب في ظاهر قول الخرقي واختيار ابي الخطاب)

واختار الفاضي أنها لا كلك الفسخ وهو ظاهر مذهب الشافعي لان الفسخ في المعسر لعيب الاعدار ولم يوجد ههنا ولان الموسر في مظنة الاخذ من ماله وإدا امنع فرعا لا يمنع في غده بخلاف المعسر ولنا ان عمر رضي الله عنه كتب في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن ينفقوا أو يطاقوا وهذا إجبار على الطلاق عند الامتناع من الا فاق ولان الانفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار بل هذا أولى بالفسخ قانه إدا جاز الفسخ على الممذور فعلى غيره أولى ، ولان في الصبرضررا أمكن إزالته بالفسخ فوجبت إزالته دفعاً للضرر ولأنه نوع تعذر يجوز الفسخ فلم يفترق الحال بإن المعسر أمكن إزالته بالفسخ فوجبت إزالته دفعاً للضرر ولأنه نوع تعذر يجوز الفسخ فلم يفترق الحال بإن المعسر والموسر كأداء عن المبيع قانه لافرق في جواز الفسخ مين أن يكون المشتري معسراً وبين أن يهرب قبل أداء الثمن ولان عب الاعسار اثما جوز النسخ لتعذر الا فاق بدليل أنه لو افترض ما ينفق عليها أو تبرع اله إنسان بدنع ما ينفق لم تلك العسخ، وقولهم إنه محتمل أن ينفق فيا بعدهذا قدا وكذاك المعسر بحتمل أن بعينه الله تمالى وأن يقترض أو يعطى ما ينقه فاستويا

(مسئلة) (وان غاب زوحها ولم يترك لها نفقة فان قدرت له على مال أخذت بقــدر حاحتها

نفقته اذا كان فقيراً ولمولاه يسار ينفق عليه منه . وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي لاتبجب عليه نفقة بناء على اصولهم التي ذكرناها

ولنا قول الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وقال النبي عَلَيْكِاللَّهِ «امك وأباك ، وأختك وأخاك ، مُ أدناك ادناك ومولاك الذي يلي ذاك، حقا واجباً ورحماً مو حولا» ولانه ير ثه بالتعصيب فكانت عليه نفقته كالاب ، ويشترط في وجوب الانفاق عليه الشروط المذكورة في غيره

[فصل] ذن مات مولاه فالنفقة على الوارث من عصباته على مابين في باب الولاء . و يجب على السيد نفقة اولاد عتيقه اذا كان له عليهم ولاء لانه عصبتهم ووارتهم، وعليه نفقة أولاد معتقه اذا كان أبوهم عبداً كذلك فان أعتى ابوهم فانجر الولاء الى معتقه صار ولاؤم لمعتق أبيهم ونفقتهم عليه اذا كات الشروط وليس على المعتق نفقة معتقه اذا كان فقيراً لانه لابر ثه فان كان كل واحد منها مولى صاحبه مثل أن يعتق الحربي عبداً ثم يسبي العبد سيده فيعتقه فعلى كل واحد منها نفقة الآخر لانه يرثه

(مسئلة) قال (واذا زوجت الامة لزم زوجها أو سيده ان كان مملوكا نفقتها) وجملته ان زوج الامة لايخلو اما أن يكون حراً أو عبداً أو بعضه حر وبعضه عبد فان كانحراً

لحديث هند؛ وان لم قدر ولاقدرت على الاستدانة على فنها الفسخ إلا عند الفاضي فبالإدالم يثبت اعساره و مذا ظاهر مذهب الشافعي ، لان الفسخ ثبت لعيب الاعدار ولم يثبت الاعسار همنا وقد دللناعلى جواز الفسخ في المسئة التي قباها ، وهذه مثالها بل هي أولى لان الحاضر رعا إذا أطال عليه الحبس انفق وهذا قد تكون غيبته مجيث لا يعلم خبره فيكون الضرر فيه أكثر

(فصل) ومن وحب عليه نفقة زوجته وكان له عليها دين الراد أن محتسب عايها بدينه مكان نفقتها فله ذك ان كما تت موسرة لان من له عليه حق فله أن يقنضيه من أي أمواله شاءوهذا ان نفقتها وان كانت معسرة لم يكن له ذلك لان قضاء الدين إيما يجب في الفاضل من قوته وهذا لايفين ل عنها ولان الله نمالي أمر با ظار المعسر قوله سبحانه (وان كان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة) فيجب انظارها بما عليها وفصل) إذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها الغائب ثم بان أنه قد مات قبل انفاقها حسب عليها ما أنفقته من مير أنها سواء أنفقته بنفسها أو بأمم الحاكم ، وبه قال أبوالعالية وابن سيرين والشاقعي وان المنذر ولا نم عن غيرهم خلافهم لانها أنفقت مالا تستحق وان فضل لها شيء أخذته وان فضل عليها شيء وكان لها صداق أو دين على زوجها حسب منه وان لم يكن لها شيء كان الفضل ديناً عليها والله أعلى والله أعلى والله أعلى والله أعلى والله أعلى الله والله أعلى الله والله أعلى والله أعلى الله والله أعلى الم الم الله والله أعلى والله أعلى والله أعلى الله الله الله الله والله أعلى والله والله أعلى والله والله أعلى المناه والله أعلى المناه والله أعلى المناه والله أعلى المناه والله أعلى والله والله أنها على والله والله أنها والله أعلى والله أنها والله أنها والله أنها والله أنها على والله أنه والم المناه والله أنها والله أنها والله أنها والله أنها والله والله أنها والله أنها والله والله والله أنها والله والله

(المنني واانهر ح الكبير)

فنفقتها عليه للنص واتفاق أهل العلم على وجوب نفقة الزوجات على أزواجهن البالغين والامة داخلة في عومهن، ولا نها زوجة ممكنة من نفسها فوجب على زوجها نفقتها كالحرة وان كان زوجها مملوكا فالنفقة واجبة لزوجته لذلك. قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن على العبد نفقة زوجته هذا قول الشعبي والحكم والشافعي وبه قل أصحاب الرأي اذا بوأها بيتاً. وحكي عن مالك انه قال: ليس عليه نفقه الان النفقة مواساة وليس هو من أهابا ولذلك لا تجب عليه نفقة أقاربه ولا زكاة ماله

ولنا انها عوض واجب في النكاح فوجبت على العبد كالمهر، والدليل على انها عوض انها تجب في مقابلة التمكين ولهذا تسقط عن الحر بفوات لتمكين، وفارق نفقة الاقارب . اذا ثبت وجوبها على العبد فانها تلزم سيده لان السيد أذن له في النكاح المفضي إلى ايجابها ، وقال ابن أبي موسى فيه رواية أخرى انها تجب في كسب العبد وهو قول أصحاب الشافعي لانه لم يمكن ايجابها في ذمته ولا رقبت ولا ذمة سيده ولا إسمقالها فلم يبق إلا أن تتعلق بكر به وقال القاضي تتعلق سرقبت لان الوطء في النكاح بمنزلة الجناية وارش جناية العبد يتعلق برقبته يباع فيها او يفديه سيده وهذا قول أصحاب الرأي

ولنا انه دين أذن السيد فيه فلزم ذمته كالذي استدانه وكيله . وقولهم انه في مقابلة الوطء غير

(مسئلة) (ولا بجوز الفسخ فيذلك كله إلا بحكم الحاكم)

كل موضع وجب لها الفسخ لاجل النفقة لم بجز إلا بحكم حاكم لانه فسخ مختف فيه فافتقر إلى الحاكم كالمفسخ بالعنة ولا بجوز له الفسح إلا أن تطاب المرأة ذلك لانه لحقها فلم بجز من غير طاءا كالفسخ للمنة فاذا فرق الحاكم بينها فهو فسخ لارجمة له فيه ، وبهذا قال الشافعي وابن المنذروقال مالك هو تطليقة وهو أحق بها ان أيسر في عدتها لانه تفريق لامتاء من الواجب عليه العاشبه تفريقه بين المولى وامرأ به إذا امتنع من العنة والطلاق

ولًا أنها مرقة العجزه عن الواجب عليه أشبهت فرقة العنة ، فأما ان أجبره الحاكم على الطلاق فطلق أقل من ثلاث فله الرجعة عابها ماداءت في العدة فان راجعها وهو معسر أو امتنع من الانفاق عايها ولم عكن الاخذ من ماله فطابت المرأة الفسخ فللحاكم الفسخ لبقاء القنضي له أشبه ماقبل الطلاق

- ﴿ باب نفقة الاقارب والماليك كاب

يجب على الانسان نفقة والمدية وولده بالمعروف إذا كانوا فقراً، وله ما ينفق عابهم فاضلاً عن نفقة نفسه وأمرأته ، والاصل في وجوب نفقة الوالدين والمولودين الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكاب فقول الله تعالى (وعلى المولودله رزقهن وكوتهن بالمعروف) وقال سبحا 4 (وقضى ربك أن لا عبدوا

740

صحيح فانه يجب من غير وطء ويجب للرتقاء والحائض والنفساء وزوجة المجبوب والصغير وأنما يجب بالتمكين وليس ذلك بجناية ولا قائم مقامها . وقول من قال انه تعذر أيجا به في ذ. ة السيد غير صحيح فانهلامانعمن ايجابه وقد ذكرناوجود مقتضيه فلامعني لدعوى التعذر

(مسئلة) قال (والكانت أمة تأوي بالليــل عند الزوج وبالنهار عند المولى أنفق كل واحد منعما مدة منامها عند،)

هذه المسئلة قد تقدمت وذكرنا أن النفقة في مقابلة التمكين وقد وجد منها في الليل فتحب على الزوج النفقة فيه والباقي منها على السيد بحكم إنها مملوكة له لمتجب لها نفقية على غيره في هذا الزمن، فيكون على هذا على كل واحد منهما نصف النفقة وهذا أحد قولي الشافعي . وقال في الآخر لا نفقة لها على الزوج لانها لم تمكن من نفسها في جميع الزمان فلم يجب لها شيء من النفقة كالحرة اذا بذلت نفسها في احد الزمانين دون الآخر

ولنا انه وجد التمكين الواجب بعقد النكاح "ستحقت النفقة كالحرة إذا مكنت من نفسها في غير اوقات الصلوات المفروضات والصوم الواجب والحج المفروض ،وذارق الحرةإذا امتنعت في أحد الزمانين فانها لمتبذل الواجب فتكون ناشزاً وهذه ليست ناشزاً ولاعاصية

إلا إيا. وبالوالدين إحمانًا) ومن الاحسان الانفاق عليهما عند حاجتهما ، وأما السنة فقول الني عَلَيْكُ للْمُ لهند « خذي مايكفيك وولدك بالمروف » متفق عليه ، وروت عائشة أن النبي عَلَيْكَانِيَّةٍ قال « انأطيب ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه » رواه أبو داود ، وأما الاجماع فحكاه ابن المنذر وقال أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقير بن الذين لا كسب لها ولا مال واجبة في مال الولد، وأجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الاطفال الذين لامال لهم ، ولان ولد الانــان بمضه وهو بهض والد. كما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله كذلك على بعضه وأصله، إذا ثبت هذا فان الام تجب نففتها ويجب عايها افقة ولدها إذا ام يكن اله أب ، و بهذا قال أبو حنيفة والشافعي وحكي عن مالك انه لانفقة لها ولا عليها لانها ليست عصبة لولدها

ولنا قواه سبحانه (وبالوالدين إحسانا) وقال النبي عَلَيْنَا ولا من أبر ? قال «أمك ثم أ.ك ثمأً،ك ثم أباك ثم الاقرب فلاقرب » رواه أ و داود ولانها أحد الولدين فأشبهت الابولان بينها قرابة توجب رد الشهادة ووجوب العفو فأشبهت الاب فان أعسر الاب وجبت النفقة على الام ولم ترجع بها عليه انأيسر ، وقال أبو يوسف ومحمد ترجع عليه ولنا ان من وجب عليه الانفاق بالقرابة لم يرجع به كالاب

(مـ ثلة) قل (فان كان لهاولد لم تلزمه نفقة والده حراً كان أو مبدأً و نقتهم على سيدهم)

يعني الام اليس على زوجها نفقة ولده منها وان كان حراً لان ولد الامة عبد لسيدها فاز الولد يتبع أمه في الرق والحرية فتكون نفقتهم على سيرهم دون أبيهم فان العبد أخص بسيده من أبيه ولذلك لاولاية ينه وبين أبيه ولا ميراث ولا ازاق وكل ذلك للسيد، وقد رويت عن ابي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أن ولد العربي يكون حراً وعلى أبيه فداؤه ، فعلى هذا تكون نفقتهم عليه ، ولو أعتق الولد سيده أو عنى عمقه بولادته او تزوج الامة على انها حرة فولده منها أحرار وعلى أبيهم نفقتهم في هذه المواضع كامها اذا كان حراً وتحققت فيه شرائط الانفاق

[فصل] واذا طاق الامة طلاقا رجعياً فام النفقة في العدة لانها زوجة، وان أبانها وهي حائل فلا نفقة لها لانها لوكانت حرة لم يكن لها نفقة فالامة أولى ، وان كانت حا لا فام النفقة لتوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن] نص على هذا احمد وبه قال اسحاق ، وقد روي عن ابي عبد الله رحمه الله في نفقة الحامل روايتان هل هي للحمل او للحامل بسببه؟ [احداها] هي للحمل فعلى هذا لا تجب للملوكة الحامل البائن نفقة لان الحمل مملوك لسيدها فنه قته عليه وللشافعي في هذا قولان كالروايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وبلزمه تبقة ما ار آيائه وان علوا وأولاده وان سفلوا)

وَبَذَلكَ قَالَ الشَافَعِي وَالثَوْرِي وَأُصِحَابِ الرَّأْيِ ، رَقَالَ مَالكُ لا يَجِبِ النَّفْقَةُ عَلَيْهِم ولا لهُم لان الجِد ليس بأب حقيقي .

ولنا قوله سبحانه (وعلى الوارث مثل ذلك) ولانه يدخل في مطلق اسم الولد والوالد بدايل ان الله تمالى قال (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الاشيين) فيدخل فيهم ولد البنين وقال (ولا بويه لكلواحد منها السدس مما ترك انكان له ولد) وقال (ملة أبيكم ا راهم)ولان بينها قرابة توجب العتق ورد اشهادة فأشبه الولد والوالدين القريبين

(فصل) ويشترط لوجوب الانفاق ثلاثة شروط (أحدها) ان يكونوا فقراء لامال لهم ولا كسب يستغنون به عن انعاق غيرهم فان كانوا موسرين بال أركسب يكفيهم فلا نفقة لهم لانها تجب على سبيل المواساة والموسر مستغن عن المواساة (الثاني) أن يكون لمن تجب عليه النفقة ماينفق عليهم فاضلا عن نفقة نفسه اما من ماله واما من كسبه فأما من لا يفضل عنه شيء فلا يجب عايه شيء لما روى جابر أن النبي عليلية قال « اذا كان أحدكم فقيراً فايبداً بنفسه فاز، فضل فعلى عياله مان كان فضل فيلى قرابته » وفي لفظ « ابراً بنفسك ثم بمن تعول » حديث صحيح وروى أبوهر برة أن رجلا جا إلى النبي عليلية فقال يارسول الله عندي دينار قال « تصدق به على نفسك » قال عندي آخر قال « تصدق به على

[فصل | وان طاق العبد زوجته الحامل طلاقا بائناً انبنى على وجوب النفقة على الروايتين في النفقة هل هي للحمل أو للحامل؟ فان قلنا هي للحمل فلا نفقة على العبد وله قال مالك. وروي ذلك عن الشعبي لأنه لا تجب عليه نفقة ولده ، وان قلنا هي للحامل بسببه وجبت لها النفقة وهذا قول الاوزاعي لأن الله تعالى قال | وان كن أولات حمل فأ نفقوا عليهن حتى يضغن حمامن أولانها حمل فوجبت لها النفقة كما لوكان زوجها حراً

(فصل) والمعتق بعضه عليه من نفقة امر ته بقدر مافيه من الحرية وباقيها على سيده أو في ضريبته أو في رقبته على ماذكرنا في العبد، والقدر الذي يجب عليه بالحرية يعتبر فيه حاله انكان موسراً فنفهة الموسرين وانكان معسراً فنفقة المعسرين والباقي تجب فيه نفقة المعسرين لان النفقة مما يتبعض وما يتبعض بعضناه في حق المدتق بعضه كليراث والديات ومالا يتبعد فهو فيه كالعبر لان الحرية اما شرط فيه او سبب له فلم يكمل وهذا اختيار المزني ، وقال الشافعي حكمه حكم القر في الجميع إلحاقا لأحد الحكمين بالآخر

ولنا انه يملك بنصفه الحر ملكا تاما ولهذا يورث عنه ويكفر بالاطام ويجب فيه نصف دية الحر فوجب أن تتبعض نفقته لانها من جملة الاحكام القابلة للتبعيض. فأما نفقة أقاربه فيلزمه منها بقدر ميراثه لان النفقة تنبني على الميراث ، وعند المزني تلزمه كامها لانها لاتتبعض ، وعند الشافعي لايلزمه شيء لان حكمه حكم العبيد وقد سبق الكلام في هذا

ولدك» قال عندي آخر فال «تصدق به على زوجك» قال عندي آخر قال « تصدق به على خادمك» قال عندي آخر قال « أنت أبصر » ، رواء أبو داود ولانها مواساة فلا تجب على المحتاج كالزكاة

(والنالث) أن يَمُونَ المناق وأرثاً لنول الله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك)ولان بين المتوارثين قرابة قتضي كون الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس فينبغي أن يخنص برجرب صلة بالنفقة دونهم قان لم يكن وأرثا لعدم أقرابة لم تجب عليه النفقة كذلك

(فصل) ولا يشترط في الفاة الوالدين والمراودين القص الحلمة ولا القص الاحكام في ظاهر المذهب وهو ظاهر كلام الحرقي وقال القاضي لايشترط ذاك في الوائدين وهل يشترط. ذلك في الوادا فكلام أحمد يقتضي روايتين (إحداهم) المذم الهذه القاب القائم (والثانية) أنه ان كان يكتسب أيانق على المده لم المزم الفقة وهذا القول برجع إلى از الذي لا يقدر على كسب ما يقرم به المزم الفائلة واحدة سواء كان ناقص الاحكام كالصغير والحيون أو ناقص الحلقة كازمن ، وأنا المروايتان فيمن لا حراة له ممن يقدر على الكسب ببديه، وقال الشافعي يشترط نقصانه أما من طريق الحكم أو من طريق الحلقة وقال أبو حنيفة ينافق على الغلام حتى يبلغ قاذا بلغ صحيحا القطات المقته، ولا تسقط الهقة الجارية حتى ابو حنيفة ينافق على الغلام حتى يبلغ قاذا بلغ صحيحا القطات المقته، ولا تسقط الهقة الجارية حتى

(مسئلة) قال (وليس على المد نفقة والده حرة كانت الزوجة أو أمة)

أما اذا كانت زوجة ال-بدحرة فولدها أحرار لان الولد يتبع الام في الرق والحرية وايس على العبد نفقة أقاربه الاحرار لان نفقتهم تجب على سبيل المواساة وليسهو من أهاما ؛ وأما اذا كانت زوجته مملوكة فولدها عبيد لسيدها لانهم يتبعونها فتكون نفتتهم على سيدهم

(فصل) وحكم المكاتب في نفقة الزوجات والاولاد والاقارب حكم العبد القن لأنه عبد ما بقي عليه درهم الاأنه ذا كانت له زوجة أنفق عليها من كسبه لان نفقة الزوجة واجبة بحكم المعاوضة مع اليسار والاعدار ولذلك وجبت على العبد فعلى المبكتب أولى ، ولان نفقة الرأة لاتسقط عن أحد من الناس اذا لم يوجد منها ما يسقط نفقتها ولا يمكن إيجابها على سيده لان نفقة المكاتب لا تجب على سيده فنفقة احرأته أولى . فأما نفقة أولاده وأفربه الاحرار فلا تجب عليه لانها تجب على سبيل المواساة وليس هو من أهلها ولذلك لا تجب عليه الزكاة في ماله ولا الفطرة في بدنه فن كانت زوجته حرة فنفقة أولادها عليها لانهم بتبعونها في الحرية . وان كان لهم أقرب أحرار كجد حر وأخ حر مع الام أنفق كل واحد منهم بحسب ميراثه والمكاتب كأنه معدوم بالنسبة إلى النفقة

تزوج و تحرِه قال مائك إلا أنه قال ينفق علىالنسا. حتى بتزوحن وبدخل بهن الازواج ثم لا نفة لهن وان طلقن قبل البنا. بهن فهن على نفقتهن

ولنا قول النبي عَلَيْكِنَّةٍ لهند «خذى مابكفيك ورادك المعروف ، ولم يا نتن منهم صحيحا ولا بالغا ولانه والد أوولد فقير فاستحق النافة على والده أو ولده الغني كما لوكان زمنا، ووانق أبوحنيفة على وج ب نفقة الوالد وأن كان صحيحا إذا لم بكن ذا كسب والشافسي في ذلك قولان

ولياأنه والدمحناج فاشبه لزمن

﴿ مسئلة ﴾ (وتازمه ننقة كل من يرثه بفرض أو تعصيب ممن سواهم سوا ورثه الآخر اولا كعمنه وعنيقه وحكي عنه ان لم يرثه الآخر فلا نفقة له)

ظاهر المذهب أن النفقة تجب على كلّ وارث اوروثه إذا اجتمعت الشروط التي تقدم ذكرها وهو الذي ذكره الحرق ومه قال الحسن ومجاهد والنخعي وقنادة والحسن بن صالح وابن أبي اللي وأبو ثور، وحكى ابن المنذر عن أحمد في الصبي المرضم لاأب له نفقته واجر رضاءه على الرجال دون النسا. وكذلك ووي عن أجد النعقة على العصبات به قال الارزاعي، إسحاق، وذلك لما روي عن عمر عن مورضي الله عنه أنه قضى على بني عم منفوس بنهقته احتج به أحمد قال ابن المنذر وروي عن عمر أنه حبس عصبة ينفقرن على صبي الرجال دون النسا. ، ولانها مواسة ومعونة شختص القرابة فاختصت بالمصبات كالمقل، وقال أصحاب الرأي تجب النفقة على كل ذي رحم محرم ولا تجب على غيرهم بالمصبات كالمقل، وقال أصحاب الرأي تجب النفقة على كل ذي رحم محرم ولا تجب على غيرهم

﴿ .. بُنة ﴾ قل (وملى المكانة نفية والما دون أبه المكان)

وجملته أن المكاتب اذا كان له ولد لم يخل إما أن يكون من رّوجته أو من أمته فأن كان من زوجة وكانت مكاتبة فولدها يتبعونها في الكتابة ويكونون موقوفين على كتابتها إن قت رقوا وإن عتقت بالاداء عتقوا فتكون نفقتهم عايها ثما في يديها لأنهم في حكم نفسها ونفقتها ثما في بديها فكذلك على ولدها . وأما زوجها المكاتب فايس عليه نفقتهم لانهم عبيــد اسيد الكاتبة ، وإن كانت زوجته حرة أو أمة فقد بينا حكمهم ، وان أراد الكانب التبرع بالانه ق على ولده وكان من أمة أو مكاتبة لغير سيده أو حرة لم يكن له ذلك لأن فيه تغريراً بمال سيده ، وإن كان من أمة لسيده جاز لانه مملوك لسيده فهو ينفق عايه من المال الذي تعلق به حق سميده ، وإن كان من مكاتبة السيده احتمل الجواز لأنه في الحدل بمنزلة مه وأمه مملوكة السيدها. ويحتمدل أن لا بجوز لان

لغول الله تعالى (وأولو الارحام بعضهم اولى يعض في كتاب الله وقال مالك والشافعي و ان الماندر لا فزة إلا على المولود بن والما الم بن لان النس مَتَالِقَةِ قال لرجل سأله عادي دينا, قال ﴿ الْغُنَّهُ عَلَى نفيك _ قال عنه ي آخر قال _ انهقه على والدك _ قال شدي آخر قال _ انفقه على زرجك ـ تاليه عندي آخر قال _ انفقه على خادمك _ قال عندي آخر قال .. أنت ابصر » رواه أبو دارد ولم يأصه بالماقه على غير هؤلا، ولأن الشرع أنما ورد بنفتة الوالدين والمولودين ومن سواهم لا يلحق بهم في

الولادة وأحكام افلا يصح قياسه عليهم

وليا قول الله تعالى و على الولود له رزقهن وكسرتين بالمعروف) ثم قال (وعلى الوارث مثل ذك) فارجب على الاب نفقة الرضاع ثم عطف الوارث عليه واوجب على الوارث مثل ما اوجب على لوالد وروي أن رجلا سأل النبي سَيَالِيَّةِ من أبر * قال ﴿ أمك وَا بِاكُ وَأَخَلُكُ وَاخَاكُ ﴾ وفي لفظ « ومولاك الذي هو ادناك حفا واجبا ورحما موصولاً ﴾ رواه أبه داود وهذا نص لان النبي عليه الله الزمه الصلة والبر والنفقة من الصلة جعلها حمّا واجباء وما احتج به ابر حنيفة حجة عليه فان اللفظ. عام في كل ذي رحم محرم فيكون حجة عليه فيمن عدا الرحم المحرم وقد اختصت بالوارث في لارث فكذلك في الانفاق وأما خبر أصحاب اشافعي فقضية في عين بحتمل الله لم يكن له غير من أمر بالانفاق عليه ولهذا لم يذكر الوالد والأجداد وأولاد لارلاد، وقولهم لايصح القياس قلما أنما أثبتماء بالنص ثم إنهم قد الحفوا أولاد الاولاد بالارلاد مع النعارت فبطل ماة لوا . إذا ثبت هذا قانه يختص بالوارث بفرض أو تعصيب لمموم الآية ولا يتنادل ذري الارحام على ما نذ كره

(فصل) قان كان اثنان يرث أحدهما قريبه ولاير أه الآخر كالرجل مع همته أو ابنة عمه وابنة أخيه والمرأة مع ابنة بنتها وابن بنتها فالفقة على الوارث دون الموروث نص عليه أحمد في رواية فيه تغريراً إذ لا يحتمل أن يعجز هو وتؤدي الكانبة فيعتق ولدها فيحصل الانفاق عليها من مال سيده ويصير حراً.

﴿ سَنَّمَةً ﴾ قال (و : لي المكانب نفقة ولاه من أمنه)

أما ولد المرتب من أمت فنفقتهم عليه لان ولده من أمته تابع له يرق برقه ويعتق بعتقه فجرى غضه في النفقة فدكما أن الكاتب ينفق على نفسه فكذلك على ولاه الذي هذا حاله ولانهذا الولد ليس له من ينفق عليه سوى أبيه فان أمه أمة المكاتب وليس له من الاحرار أقارب فيتعين على الكانب الانفاق عليه كأمه ولانه لاضرر على السيد في انفاق المكاتب على ولاه من أمته لانه إن أدى وعتق فقدو في مال الكاتب وولاه الذي أنفق وعتق فقدو في مال الكاتب ولاه الذي أنفق عليه كنفقته عليه كنفقته على سائر رقيقه

(فصل) وايس للمكانب أن يتسرى بآمته الا باذن سيده لان ملكه غير تام وعلى السيد ضرو في تسريه بها لم فيه من انتفر بر بها. وان أذن له سيده في ذلك جاز لان المنع لحقه فجاز باذنه كالوأذن لعبده القن. وإن وطيء بغبر إذنه فلا حد عليه لانه وطيء تماوكته فن أولدها في الموضعين صات أه ولد له ليس له بيمها ولا بيم ولده من -نق عنق ولدها وصارت الامة أم ولده تعتق بموته وان

ابن زباد فقال يلزم الرجل نفقة بنت عه ولا يلزمه نفقة بنت أخته ، وذكر أسحابنا رواية أخرى لا يُب انفقة على الوارث مهنا لانها قرابة ضعيفة لكونه لا يثبت انتوارث من الجهتين لقول أحمد المعمة والخلة لا نفتة لها إلا أن القاضي قل: هذه الرواية محمولة على العمة من الام فانه لا يرتها لكونه ابن خبها من أمها . وذكر الخرقي أن على الرجل نفقة معتقه لانه وارث ، ومعلوم أن المعنق لا يوث معتقه ولا يازمه نفقته فعلى هذا يازم الرجل نفقة عمته لا بويه أو لا أبيه وابنة عمه وابنة أخيه كذلك ولا يازم ن نفقته وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى لقول الله سبحانه وتعالى و لى الوارث منل ذلك) وكل واحد من هؤلاء وارث

﴿ م ثلة ﴾ (فأما ذوو الارحام فلا نفقة عاييهم رواية واحدة ذكرها قاضيوقال أبو الخطاب يخرج في وجوبهاعايهم رواية ن)

أما ذوو الارحام الذين لابرثون بنرض ولا تعصيب فان كانوا من غير عودي انسب فلا نفقة عاييهم نص عايمه أحمد فقل الخالة والعمة لانفقة عاييهما قال القاضي لانفقة لهم رواية واحدة لان قوابتهم ضعيفة وانما يأخذون ماله عند عدم الوارث فهم كسائر السلمين ذان المال يصرف اليهم إذا لم يكن للهيت وارث وذلك الذي يأخذه بيت المال ولذلك يقدم الرد عاييهم

وقال ابو الخطاب يخرج في وجوبها عايهم رواية أخرى أن النققة تازمهم عند عدم العصبات

رق رقت هيوولدها وصارت أمة لسيده والمكاتب وولده عبدان له ويلز مالمكاتب الانفاق على عبيده وإمائه وأمرات أولاده لانهم هلك له فازمه الانفاق عليهم كربائمه

﴿ باب الحال عي تجب فيها النفقة على ازوج ﴾

﴿ سَنْهُ ﴾ ولرحمه الله (و را زوج بامرأة مثلها وطأهم تمنعه نفسها يه منعه أوليو قد لزمته النفته)

وجملة ذلك أن المرأة تستحق النفقة على زوجها بشرطين :

(أحدها) أن تكون كبيرة يمكن وطؤها ذن كانت صغيرة لاتحتمل الوطء فلا نفقة لها وبهذا قال الحسن وبكر بن عبدالله الزني والنخعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وهو المنصوص عن الشافعي وقال في موضع اوقيل لها النفقة كان مذهبا وهذا قول الثوري لان تعذر الوطء لم يكن بفعالها فلم يمنع وجوب النفقة لها كالرض

وا أن النفقة تجب بالنمكن من الاستمتاع ولايتصورذات مع تعدر الاستمتاع فلم تحب نفقتها كما أو منعه أو لم ؤها من تسلم انسها وبهذا ببدال ماذكروه ويفارق المريضة فأن الاستمتاع مهامكن

وذوي الفروض لانهم و ارثون في تلك الحل . قل ابن أبي موسى هـ ذا يتوجه على معنى قوله ، و الاول هو المنصوص عنه ، و ما محود انسب فذكر القاضي ما يدل على أنه يجب الانفاق عليهم سواء كنوا من ذوي الارحم كابي الام وابن البنت أو من ذبرهم وسواء كانوا محجوبين او وارثين وهذا مذهب الشافعي وذلك لان قرابتهم قرابة جزئية و بعضية تقتضي رد الشهادة و تمنع جريان القصاص على الوالد بقال الولد ، وإن سفل فأوجبت النفقة على كل حال كقرابة الاب الادنى

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان للفقير وارث فنفقته عليهم على قدر ميراتهم منه لان الله تعالى رتب النفقة على الارث لقوله سبحانه وعلى الوارث مثل ذلك فيجب أن يترتب في المقدار عليه)

وجملة ذلك أن الصبي إذالم يكن له أب ذلنفقة على وار ثه لماذكر ناون كان له وارثان فالنفقة علمهما على قدر إرشهما منه : وإن كانوا ثالاثة أ و أكثر فالنفقة عليهم على قدر ارثهم منه

﴿ مسئلة ﴾ (فذا كان له أم وجد فعلى لام اثلث والباقي على الجد)

لانهما يرثانه كذلك، وبهذا قل أبو حنيفة، وقال الشافعي النفقة كاما على الجد لانه يتفره بالتعصيب فأشبه الاب، وقد ذكرنا عن أحمد رواية أخرى أن النفقة على العصبات خاصة، ووجه الاول ماذكرنا من الآية والام وارثة فكان عليها بالنصر ولانه معنى يستحق بالنسب فلم يختص به العصبة دون الام كالوراثة

ه المغني والشرح الكبير»

وانما نقص بالمرض ولان من لاتمكن الزوج من نفسها لايلزمالزوج نفقتها فهذه أولى لان تلك يمكن الزوج قهرها والاستمتاع بها كرها وهذه لايمكن ذلك فيها بحال

(الشرط الثاني؛ أن تبذل التمكين التام من نفسها لزوجها فأما ان منعت نفسها أومنعها أولياؤها أوتساكتا بعد العقد فلم تبذل ولم يطلب فلا نفقة لها وإن أقاما زمناً فان الذي عَلَيْكُ تزوج عائشة ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينفق الا بعد دخوله ولم يلتزم نفقتها لمامضي ولان النفقة تجب فيمة ابلة التمكين المستحق بعقد النكاح فاذا وجد استحقت وإذا فقد لم تستحق شيئًا ولو بذلت تسلما غير تام بأن نقول أسلم اليك نفسي في منزلي دون غيره أو في الموضع الفلاني دون غيره لم تستحق شيئًا إلا أن تسكون قد اشترات ذلك في العقد لانها لم تبذل التسليم الواجب بالعقد فلم تستحق النفقة كما لو قال "بمائع أسلم اليك السلمة على أن تتركها فيموضعها أوفي مكان بعينه وإن شرطت دارها أو بلدها فسلمت نفسها في ذلك استحقت النفقة لانها سلمت انتسام الواجب عليها ولذلك لو سلم السيد أمته المزوجة ليلا دون النهار استحقت النعقة وفارق الحرة فانها لو بذلت تسليم نفسها في بعض الزمان لم تستحق شيئًا لانها لم تسلم المسلم الواجب بالعقد وكراك ان أمكنته من الاستمتاع ومنعته استمتاعا لم تستحق شيئ لذلك

(فصل) وإن غاب الزوج بعد تمكينها ووجوب ننقتها عليه لم تسقط عنه بل تجب عايه فيزمن

(فضل) ذان اجتمع ابن وبنت فالنفقة بينهما اثلاثًا كالمراث ، وقال أبو حنيفة النفقة عليهما سواء لاستوائهما في القرب، وإن كانت أم وابن فعلى الام السدس والباقي على الابن، وإن كانت بنت وابن ابن فالنفقة عابهما نصفين ، وعند أبي حنيفة هي على انبنت لانها أقرب ، وقال الشافعي في المسائل الثلاث: النفقة على الابن لانه العصبة فان كانت له أم وبنت فالنفقة عابهما أرباعا كمر شهما منه و به قال ابوحنيفة ، وعند الشافعي النفقة على البنت لانها تكون عصبة مع أخيها فان كان له بنت وابن بنت فالنفقة على البنت . وقال أحماب الشافعي النفقة على الابن في أحد الوجهين لانه ذكر وا ا قول الله تعالى (وعلى الوارث مثل ذاك) فرتب النفقة على الارث فيجب أن تترتب في المقدار عليه وإيجابها على ابن البنت يخالف اننص والمعنى فانه ليس بعصبة ولا وارث فلا معنى

لايجابها عليه دون البنت الوارثة

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اجتمع جدة وأخ فعلى الجدة السدس والباقي على الاخ لان ميراثهما منه كذلك وعلى هذا المعنى حساب النفقات)

يعني أن ثرتيب النفقات على ترتيب الميراث فكما أن للجدة السدس من الميراث فكذلك عليها سدس النفقة والباقي على الاخ لان باقي المبراث له وعند من لايرى النفقه على غير عمودي النسبَ يجعل النفقة كامها على الجدة وهذا أصل قد سبق المكلام فيه فان اجتمع بنت وأخت غيبته لانها استحقت النفقة بالتمكين ولم يوجد منها مايسقطها وان غاب قبل تمكينها فلا نفقة لها عليه لانه لم يوجد الموجب لها فان بذلت التسايم وهو غائب لم تستحق نفقته لانها بذلته في حال لا يمكنه التسايم فيه لكن ان مضت الى الحاكم فبذلت التسايم كتب الحاكم الى حاكم البلد الذي هو فيه ليستدعيه ويعلمه ذلك فان سار اليها أو وكل من يسلمها اليه فوصل وسلمها هو أو نائبه وجبت النفقه حينئذ وان لم يفعل فرض الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي كان يمكن الوصول اليها ويسلمها فيه لان الزوج امتنع من تسلمها مع امكان ذلك وبذلها إياه له فازمته نفقتها كالوكان حاضراً وإن كانت الزوجة صغيرة يمكن وطؤه أو مجنونة فد امت نفسها اليه فتسلمها لزمته نفقتها كالوكان حاضراً وإن كانت الزوجة صغيرة يمكن وطؤه أو مجنونة فد امت نفسها اليه فتسلمها لزمته نفقتها كالدكبيرة وان لم يتسلمها لمنعها نفسها أومنع أوليائها فلا نفقة لها عليه وان غاب الزوج فبذل وليها تسليمها فهوكا لو بذلت هي دون وليها لم يفرض احاكم النفقة لها لانه لاحكم لكلامها

﴿ مسئنة ﴾ قال (واذا كانت بها ه الحال التي وصنت وزوجها صبي أجبر وليه على نفقتها من مال الصفير فان لم يكن له مل فاختارت فراقه فرق الحاكم بينهما)

يعني اذا كانت الرأة كبيرة يمكر الاستمتاع بها فمكنت من نفسها أو بذلت تسليمها ولم تمنع

أو بنت وأخ أو بنت وعصبه أو أخت وعصبة او أخت وأم او بنت وبنت ابن أوأخت لابوين وأخت لابوين وأخت لابوين وأخت لاب أو ثلاث أخوات مفترقات فالنفقة بينهم على قدر الميراث في ذلك سواء كان في المسئلة رد او عول أو لم يكن ، وعلى هذا تحسب ما آتاك من المسائل . فان اجتمع أم أم وأم أب فهما سواء في النفقة لاستوائهما في الميراث

(فصل) فان اجتمع معها أبو أم فالنفقة على أم الام لانها الوارثة ، وإن اجتمع أم أب وأ وان فلى الاب السدس والباقي على الجد ، وإن اجتمع جد وأخ فها سواء ، وإن اجتمعت أم وجد وأخ فلم الاب السدس والباقي على الجد ، وإن اجتمع جد وأخ فلما الله السئلة الاولى فالنفقة على الجد في هذه المسائل كامها إلا المسئلة الاولى فالنفقة عليهما بالسوية وقد مضى الكلام في هذا

(فصل) فان كان فيمن عايه النفقة خنى ، شكل فالنفقة عليه على قدر ميرائه فان المكشف مدد ذلك حاله فبان أنه أنفق أكثر من الواجب عليه رجع بالزيادة على شربكه في الا فاق ، وإن بان أنه أنهق أقل رجع عليه فلو كان للرجل ابن وولد خنى عليها نفقته فأنفقا عليه ثم بان أن الحنى ابن رجع عليه أخوه بالزيادة ، وإن بان بننا رجعت على أخيها بفضل نفقتها لان من له الفضل أدى مالا يجب عليه أداؤه معتقداً وجوبه فاذا تبين خلافه رجع بذلك كما لو أدى ما يعتقده ديناً عبان خلافه رجع بذلك كما لو أدى ما يعتقده ديناً عبان خلافه (مسئلة) (إلا أن يكون له أب فتكون النفقة عليه وحده)

نفسها ولا منعها أولياؤها فعلى زوجهاالصبي نفقتها وبهذا قال أبوحنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي في أحد قوليه ، وقال في الآخر لانفقة لها وهو قول مالك لان الزوج لايتمكن من الاستمتاع بها فلم تلزمه نفقتها كا لو كانت غائبة صغيرة

ولنا أنها ساءت نفسها تسلما محيحاً فوجبت لها النفقه كما لو كان الزو ج كبيراً ولان الاستمتاع بها ممكن وانما تعذر من جهةالزو جكا لو تعذر التسايم لمرضه أو غيبته ، وفارق ما اذاغابت أوكانت صغيرة فانها لم تسلم نفسها تسلما صحيحاً ولم "بذل ذلك فعلى هذا يجبر الولي على نفقتها مر مال الصي لان النفقة على الصبي، وإنما الولي ينوب عنه في أداء الواجبات عليه كما يؤدي أروش جناياته وقيم متلفاته وزكواته . وان لم يكن له ، ل ذختارت فراقه فرق الحا كم بينهما كاذكرنا في حق الكبير ذان كان له مال وامتنع الولي من الانفاق أجبره الحاكم بالحبس ذان لم ينفق أخذ الحاكم من مال الصبي وأنفق عايها ذان لم بمكنه وصبرالولي عبى الحبس وتعذر الانفاق فرق الحاكم بينهما إذا طلبت ذلك على ماذكرنا في حق الكبير وذكر القاضي في الكبير أنه لايفرق بينهما فكذاك ههنا مثله لانهما سواء في وجوب الانفاق عليهما فكذلك في أحكامه

(فصل) وان بذلت الرتقاء أو الحائن والنفساء أو النضوة الخلق التي لايمكن وطؤها أوالريضة تسليم نفسها لزمته نفقتها ، وإن - دث بها شيء من ذلك لم تسقط نفقتها لأن الاستمتاع ممكن ولا

لان الله تمالى قال (مان أرضمن الكم فآ توهنأجورهن ــ وقال ــ وعلى المولو درزقهن وكسوتهن) وقال النبي عَلَيْكَ ﴿ خَذَي مَا كَفَيْكُ وَوَلَدُكُ بِالْمَرُوفَ ﴾ فجبل النَّفقة عليه دونها ولا خلاف في هذا نعلمه إلا أن لاصحاب الشافعي فيما إذا اجتمع للفقير أب وابن موسران وجهين (أحدهما) أن النفقة على الآب وحده (والناني) عليها لا هما سوا. في القرب

ولنا أن الناقة على الاب منصوص عليها فيجب أتباع النص وترك ماعداه

(مسئلة) (ومن له ابن فتير وأخ موسر فلا نفقاً له عليهما ومكذا دكر مالفاضي وأبو الخطاب) لان الابن لا نفقة عايه لعسرته والاخ لا ننقة عليه لعدم ارثه ولان قرابته ضعيفة لاتمنع شهادته له فاذا الم يكن وارثاً الم نحب عايه المففة كذوي الرحم. قال شيخنا ويتخرج في كلوارث لولاالحجب إذا كان من يحجبه مسمراً وجهان (أحدهما) لا نفقة غليه لانه غير وارث أشبه الاجنمي (والناني) عليه النفقة لوجود القرابة المفتضية اللارث والانفاق والمانع من الارث لا يمنع من الانفاق لانه معسر لاعكنه الانفاق فوجوده بالنسبة الىالانفاق كمدسه

﴿ مسئلة ﴾ (ومن له أم فقيرة وجدة موسرة فانفقة عابها يعنيعلي الحِدة)

وجملة ذلك أن الوارث القريب إذا كان معسراً وكان البعيد الموسر من عمودي النسب كهذه المسئلة وجبت نفقته على الموسر ذكر القاضي في أب معسر وجد موسر أن النفقة على الحبد، وقال في تفريط من جهتها ، وان منع من الوطء و يفارق الصغيرة بن لها حالاً يتمكن من الاستحتاع بها فيها استحتاعاً تاما ، والفاهر نه تزوجها التفاراً للاك الحال بخاذف هؤلاء ولذاك لو طاب تسايم هؤلا ، وجب تسايمهن ، ولو طاب تسايم الع غيرة لم بجب فن قيل فلو بذلت الصحيحة الاستحتاع جادون الوطء لم تجب لها المفقة فكذلك هؤلاء فانا لان تلك منعت ثما بجب عايها وهؤلاء لا بجب عايهن النمكين ثما فيه ضرو فان ادعت أن عابها ضراً في وطه لضبق فرجها و قروح به ، و نحو ذلك وأنكره أ يتامر تا ثقة وعمل بقولها وانادعت عبالة ذكر دوعفاه اجز ناتنظ الرأوة المجاجة والمناهادة

« مسئلة» قل (وان طالب الزوج بالدخول وقات لاأ لم انسي على أو بض صداقي كان الك لم وازمة النفقة الى أن يدفع اليها صداقيا)

وجهلته أن للمرأة أن تمنع نفسها حتى تتسلم صداقها لان تسليم نفسها قبل تسليم صداقها يفضي إلى أن يستوفي منفعتها المعقود عليه بالوطء ثم لايسلم صداقها فلا يمكنها لرج ع فهااستوفى منها بخلاف المبيع إدا تسلمه المشتري ثم أعسر بالثمن فانه يمكنه الرجه ع فيه فاهدا ألزمه و تسليم صداقها أولا وجعلنا لها أن تتنع من تسليم نفسه حتى تقبض صداقها لانه إذا سلم انبها الصداق ثم امتنعت من

أم معسرة وجدة موسرة: النفقة على الجدة وقد قال أحمد لا تدفع الزكاة إلى ولد ابنته لفولالنبي عليه المعسن ه ان ابني هذا سيد الفسماء ابنه وهو ابن بنته وإذا منع من دفع الركاة اليهم قرابتهم يجب أن تازمه نعقنهم مع حاجتهم وه ا مذهب الشافعي

(نصل) فان كان له قرابان ، وسمران وأحدهما محجوب عن ، يراثه بفقير نقدذكر ناأن المحجوب إذا كان من عمودي النسب فالظاهر أن الحجب لا يسقط انفة عنه في المسئلة قبل هذا الفصل، وإن كان من غيرهما فلا فقة عليه في الظاهر فعلى هذا إذا كان له أبوان وجد والاب معسر فالاب كالمعدم فيكون على الام ثمث النفقة والباقي على الحجد، وإن كان معهم زوجة فكذك، وإن قانا لا نفقة على المحجبوب فليس على الام همها الاربع النفقة ولا شيء على الحجبوب فليس على الاخوين لام، الحجوبان وليه من عمودي النسب ويكون على الام وجد والاب معسر فلا شيء على الاخوين لام، الحجوبان وليه من عمودي النسب ويكون على الام الثنث والباقي على الجد كما لو لم يكن أحد غيرها ويحتمل أن لا يجبعلى الام الا السدس لانه لوكان الاب معدوما لم يرث إلا السدس، وإن قانا ان كل محجوب لا نفقة عليه فعلى الام السدس حسبولا شيء على غيرها وان لم يكن في المد جد قالمعقة كاما على الام على القرل الاول وعلى الناني ليس على الا السدس وان قانا ان على المحجوب بالمسر النفقة وان كان من غير عمردي النسب فعلى الام السدس والراقي على المد والاخوين اللام الله الله بعن عمردي النسب فعلى الام السدس والراقي على المد والاخوين اللام الله بعن كان من غير عمردي النسب فعلى الام السدس والراقي على الحد والاخوين اللام كان الام كان الله عدراً قان كان بعض من

تساييم نفديها آمكن الرجوع فيه إذا ثبت هذا فتى امتنعت من تسليم نفسها لتتبض صداقها فايا نفقتها لانها امتنعت لحق فان قيل فلو امتنعت لصغر او مرض لم نلزمه نفقتها قنا الفرق بينهماأن امتناعها لمرض لمعنى من جهنها وكذلك الامتناع للصغروههنا الامتناع لمعنى من جهة الزوج وهو منعه لما وجب لها عليه فأشبه مالو تعذر الاستمتاع لصغر الزوج فانه لاتسقط نفقتها عنه ، ولو تعـــذر لصغرها لاتانمه نفقتها

(فصل) إذا سافرت زوجته بغمر اذنه سقعات نفقتها عنه لأنها ناشز ، وكذلك إن انتقات من منزله بغير إذنه ، وإن سافرت باذنه في حاجته فهي على نفقتها لأنها سافرت في شغله ومراده وإن كان في حامة نفسها سقطت نفتها لأمها فوتت التمكين لحظ نفسها وقضاء حاجتها فأشبه مالو استنظرته قبل الدخول مدة فأنظرها إلا ان يكون مسافراً معهامتمكناً من استمتاعها فلا تسقط نفقتها لانها لم تفوت التمكين فأشبهت غير المما وق ومحتمل أن لاتسقط نفقتها، وإن لم يكن معها لانها مسافرة باذنه أشبهمالو سافرت في حاجته وسواء كن سفرها لتجارة أوحج تطوع او زبارة ولوأحرمت بحج تطوع بغمر اذنه سقطت نفقتها لانها في معنى السافرة ،وان أحرمت به باذنه فقال القاضي لها النفقة والصحيح أنها كالسافرة لانها باحرامها مانعة له من التمكين فهي كا سافرة لحاجة نفسها على ما ذكرناه . وان أحرمت بالحج الواجب أو العمرة الواجبة في الوقت الواجب من الميقات فلها

عليه النفقة غائبًا وله مال حاضر أنفق الحاكم منه حصته وان لم يوجدله مل حاضر قامكن الحاكم الاقتراض عليه أقترض فاذا تدم فعليه وفاؤه

﴿ مسالة ﴾ (ومن كان صحيحاً مكافأ لاحرفة له سوى الوالدين فبل تجب نفقته ? على روايتين) (إحداهما) تجب اذا كان قيراً عاجزاً عن الكسب لعموم قول الذي عليات لهنده خذي ايكنيك وولدك بالمروف » وأد يستَمن منهم بالغا ولا صحيحاً ولانه ولد فقير فاستحق النفقة على والده الفني كازمن (والثانية) لابجب وبه قال أبو حايفة والشافعي في الولد الله كر فأما الجارية فقال أو حايفة لانسقط نفتهما حتى تنزوج ونحوه قول مالك لانه في مظناا كسب يقدر عليه غالبا أشبه الغنى والاول أولى ﴿مسئلة﴾ ﴿ ومن لم يفضل عنده لانفقة شخص واحد بدأ بالاقرب فلا فرب فان كان له أبر ان جعله بينها) إذا لم يفضل عن الرجل إلا نفقة شخص وأحد وله أمرأة فالنفنة لها دون الاقارب لغول النبي مَرِيَكُ فِي حديث جار « إذا كان أحدكم نقيرا فليبدأ بنفسه قان كان له فضل فعلى عياله قان كان له فضل فعلى قرابته ﴾ ولان نفقة القريب مواساة ونفقة المرأة تجب على سد ببل المعارضة فقدمت على مجرد المواءاة وكذلك وجبت مع يساره وإعساره بخلاف نفقة القربب ثم من بمدها نفتة الرقيق لانهاتجب مع اليسار والاعسار فقدمت على مجرد المواساة تم من بعد ذاك الاقرب فالاقرب

﴿مسئلة ﴾ (فأن كأن له أبرأن فيو يينها)

النفقة لانها فعلت الواجب عليها بأصل الشرع في وقته فلم تسقط نفقتها كما لو صامت رمضان. وإن قد ت الاحرام على المية ت أو قبل الوقت خرج فيها من القول مافي المحرمة بحج التطوع لانها فوتت عليه التمكين بشيء مستغنى عنه

فصل فال اعتكفت فالقياس انه كسفرها ان كان بغير اذنه فهي ناشر لخروجها من منزل زوجها بغير اذنه فها ليس بواجب بأصل الشرع وان كان باذنه فلا نفقة لها على قول الخرقي وقال القاضي لها النفقة، وأن صامت رمضان لم تسقط نفقتها لانه واجب مضيق بأصل الشرع لا يملك منعها منه فلم تسقط نفقتها كالصلاة ولانه كون صائماً معها فيمتنع الاستمتاع لمعنى وجد فيه وان كان تطوعا لم تسقط نفقتها لانها لم تخرج عن قبضته ولم تأت بما بمنعه من الاستمتاع بها فأنه يمكنه تفايرها ووطؤها فان أراد ذلك منها فمنعت نفسها سقطت نفقتها بامتناعها من المكرين الواجب وان كان صوما منذوراً معلقاً بوقت معبن فقل القاضي لها النفقة لان أحمد نص على انه ليس له منعها و يحتمل انه ان كان خرها فبل النكاح أو كان النذر باذنه لم تدخل فقتها لانه كان واجباً عليها بحق سابق على نكاحه واجباً عليها بحق سابق على نكاحه و واجباً عليها بالنذر الذي لم يوجبه اشرع عليها ولا ندبها اليه. وان كان النذر مضافة المنها أو كان صوم كفارة فصامت باذنه فلها النفقة لانها أدت الواجب باذنه فأشبه مالو صامت مطلقا أو كان صوم كفارة فصامت باذنه فلها النفقة لانها أدت الواجب باذنه فأشبه مالو صامت

هذا أحد الوجوء لنساويهما في القرب (راشاني تقدم الام لانها أحق بالبر واپا فضيلة الحل والرضاع رالبر بة وزيادة الشفنة رهي أضعف واعجز (والثالث) يقدم الاب لفضيلة وانفراده بالولاية على ولده واستحقاق الاخد من ماله واضافة انهبي ويتناشؤ الولد وماله اليه بتوله « أنت وماقت لايك » والاول أولى

(مسئنه) (وان كان معهما ابن فقال القاضي ان كان الابن صفيراً أر مجنونا قدم)

لأن نه له أو جبت بالنص مع أنه عاجز عن الكسب والكبير في مظه الكسب وان كان الابن كبيراً و لاب زمن فهو أو ق لان حرمته آكد وحاجته أشد وبحت ل تقديم لاب لائ نهقته وجبت بالنص وان كا محيحين فقير بن نفيه ألاثه أوجه (أحدها) التسوية لتساويهما في القرب (والثاني) تقديم الابن لوجوب نفنته بالنص (والثانث) تقديم الوالد لتأكد حرمته

﴿.. ثَلَةٍ ﴾ (وان كان له اب وجد أو ابن وابن ابن فالاب والابنا-ق)

وقال أصحاب الشافعي يستوى الاب والجد في أحد الوجهين وكذلك الابن وابنه لتساويهم في الولادة والتعصيب

ولما ان الابن والاب أقرب وأحق عبرائه فكانا أحق الاب مع الاخ (فصل) وان أجتمع ابن وجد أو أب وابن ابن احتمل وجهين (احدهما) تقديم لابن والاب الممين في وقته وان صامت بغيز اذنه فقال القاضي لا نفقة لها لانها يمكنها تأخبره فانه على التراخي وحق الزوج على الفور وان كان قضاء رمضان قبل ضيق وقته فكذلك وان كان وقته مضيقا مثل أن قربرمضان الآخرفعليه نفقتها لانهواجب مضيق بأعل الشرع أشبه أداء رمضان

(مسئلة) قال (واذا طلق الرجل زوجته طلاقاً لا يملك فيه الرجمة فلا سكني لما ولا نعقة الا أن تمكون حاملا)

وجملة الاس أن الرجل اذا طلق امرأته طلاقا باثنـاً فأما ان يكون ثلاثاً أو بخام أو بانت بفسخ وكانت حملاً فام النفنة و اسكني باجماع أهل العملم لقول الله تعالى (المكنوهن من حيث كنتم من وجدكم ولا تضاروهن تضيقوا علمن ، وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حمايين) وفي بعض أخبار فاطمة بنت قيس «لا نفقة لك الا أن تدكو في حاملا » ولان الحمل ولده فيلزمه الانفاق عايه ولا يمكنه النفقة عايه إلا بالانفاق عايمًا فوجب كما وجبت أجرة الرضاع، وانكانت حالا فلا «تقةلها . وفي الساّني روايتان (إحداهما) لها ذلك وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وعائشة و نقيها، الدينة السبعة و دلكوالشافعي للآية (والرساية اثنانية) لاسكني لها ولا ننقةو هي ظاهر المذهب وقول على وابن عباس وجبر وعداء وطاوس والسن وعكرمة وميدون بن مهر ان وإسماق وأبي ثور

لانهما أفرب فانهما يليانه بنبر واسطة ولايسقط ارثهما بحال والجد وابن الابن بخلافهما ومحتمل انتسوية بينهما لانهما سواء في الارث والنمصيب والولادة والاول اولى فان أجتمع جدوان ابن فهما سواء لنارجما في القرب والارث والولادة والمصيب ومحال تقديم الابن لان نعقته ثبتت النص ولانه يسقط تعصيب الجدو يحتمل تقديم الجد لتأكد حرمته بالابوة وان اجتمع جدوأ خ احتمل التسوية بإنهما لنسار مهما في استحقاق الميراث والصحيح تقديم الجد لان الموية الولادة والابوةولان امن إبنه يرته ميراث ابن والاخ مبراث أخ وميراث الابن آكد فالمفنة الواجية به تكون آكدوان كان مكان الاخ ابن أخ أو عم فالجد أحق بكل حال لأنه يقدم عليهما في المي اث

(مسئلة) (ولا نجب الفنة مع اختلاف الدين)

وقبل في عمودي النسب رواية أن ذكرهما القاضي (إحداهما) تجب مع اختلاف الدبن وهومذهب الشافعي لانها نفقة مع أتفاق الدبن فتجب مع خلاه كيفقة لزوجة والمملوك ولانه بعتق عليه نيجب عليه لانباق عليه كر لوا فن دينهما

و لما أنها مواساة على مبيل البر والصلة فلم تجب مع أخلاف الدين كنفقة غير عمودي النسب ولابها لايتوارثان الم بجب لاحدهما على الاخر نينة النرابة كالركان أحدهما رقيقا ويفارق نفنة الزوجات لانها عوض بجب م الاعسار فلم ينافها اختلاف الدبن كالصداق والاجرة وكذلك بجب

وداود وقل أكثر الفقها، العراقيين لها السكنى والنفقة وبه قل ابن شبرمة وابن أبي ليلى والأوري والحسن بن صالح وأبوحنيفية و صحابه والبتي والعنبري لان ذلك يروى عن عمر وابن مسعود. ولانها مطلقة فوجبت لها النفقة والسكنى كالرجعية، وردوا خبر فاطمة بنت قيس بما روي عن عرائه قال لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة وأنكرته عائشة وسعيد بن المسيب وتأواده

ولنا ما روت فاطمة بنت قيس ان زوجها طاقها البتة وهو غائب فأرسل البها وكيله بشمير فسخطته فقال والله مانك علينا من شيء نجاءت رسول الله عليالله تتناه تدكر ذلك له فقال «ليس لكعليه نفقة ولا سكنى » فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك متفق عليه . وفي لفظ فقال رسول الله عليالله « انظري يابنة قيس انما النفقة للمرأة على زوحها ما كانت له عليها الرجعة فاذا لم يكن له عليها الرجعة فلا نفقة ولا سكنى ، رواه لامام احمد والائرم والحميدي وغيرهم

قل أبن عبد البر من طريق الحجة وما يلزم منها قول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح وأحج لانه ثبت عن انني علياته نصاً صريحاً فأي تني وينارض هذا إلا مثله عن انني علياته الذي هو المبن عن الله مراد دولا شي عيد فع ذلك و و ملو الناعل الله تعالى (اسكوهن من حيث سكت و و جدك) وأس قول عرومن وافته والمنه عن وابن عبداس ومن وافته الحجة ومهم ولولم

مع انرق نهما أر في أحدهما وكذلك نفقة المائيك رلان هذه الدفتة صلة ومواحاة فلا تجب ع اخلاف الدبن كادا. زكاته اليه و قله عنه وإرثه منه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن تُوك الا تذاق الواجب مدة لم يلز. 4 عوضه)

لان نفقة القريب و-بت لدفع الحاجة و احيا الدفس و تزجبة الحال وقد حصل له ذلك في الماضي بدونها فان كان الحاكم قد فرضها فيابيغي أن الزما لأنها أكدت بفرض الحاكم فلزمته كنفقة الزوجة و فصل و بلزم الرحل اعد ف أبيه إذا احتاج إلى الكاح ، وهذا ظاهر مذهب الشافعي ولهم في اعفاف لاب الصحيح وجه أنه لا يجب ، وقال أبو حنياة لا بلزم الرجل اعفاف أبيه سوا، وجت فاقنه أو لم تجب لان ذاك من الملاذ فلم تجب اللاب كالحلوى، ولانه أحد الابوين فلم يجب ذاك له كالام وليا أن ذاك عما تدعو حاجة اليه ويستضر بفقده فلزم ابنه له كالنفقة ولا يشبه الحلوى فأله لا يستضر بفقدها وإنما بشبه الطلوى فأله لا يستضر بفقدها وإنما بشبه الطهام والادم ، وأما الام قان اعفامها إنها هو بنزو بجها إذا طلبت ذلك وخطبها كف فا ونحن نقول به جوبه عليه وهم يوا يقوننا في ذلك إذا ثابت ذلك . فأنه تجب اعفاف من وجبت نفقته من الآباء والاجداد فان اجتمع جدان ولم يمكن الا اعالمف أحدهما قدم لاقرب إلا والأخر من جهة الاب وان بعد لانه عصبة والشرع قد اعتبر جهنه في التوريث والتعصيب فكذلك في لانفاق والاستحقاق

«الجزءالناسع»

يخالفه أحد منهم لما قبل قوله المخالف لقول رسول الله عليه الله على الله على على عبره ولم يصح عن عراه قل لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة فان احمد أنكره وفل أما هذا فلا ولحركن فل لانقبل في ديننا قول امرأة وهذا أمر يوده الاجماع على قبول قول المرأة في الرواية فأي حجة في شيء يخالفه الاجماع وتردد السنة ويخالفه فيه علماء الصحابة. فل اسماعيل بن اسحاق نحن نعلم أن عر لايقول لاندع كتاب ربنا الا لما هو موجود في كتاب الله والذي في الدكتاب أن لها النفقة اذا كانت حاملا بةوله سبحانه (وإن كن أولات حل فأنفقوا عليهن حمام في المخل في الدكتاب إلا على أنهن لانفقة لهن لاشتراطه حتى يضعن حمام في الامر بالانفاق

(فصل) فَ مَدَ لما(عَنَةَ فالرَّ سَكَنَى لها ولا نفقة إن كانت غير حمل للخبر وكمذلك إن كانت حاملاً فنفي حمامًا وقلنا أنه ينتنفي عنه أو قانا أنه ينتني بزوال الفراش ، وإن قانا لاينتني بنفيه أولم ينفه

(فصل) وإذ وجب عليه اعفاف أبيه فهر مخير ان شا، زوج، ران شا، بلكه أنة أو دفع اليه ما بتررج به حرة أو بشتري به أمة وليس للابالتخبير عليه إلا أن الاب اذا عيم امرأة وعين الابن أخرى وصدانها واحد قدم تدبين الاب لان انكاح له والثونة واحدة فقدم قوله كا لو عينت البنت كفؤاً و لأب غير، قدم تعينها فان اختاما في الصداق لم يلزم الابن لا كثر لابه إنها يلزم، أفل ما محصل به السكة ية وليس له أن زرجه قبيحة ولا عدكه إياها ولا كبرة لااستمتاع فيها ولا أن زرجه امة لان فيه ضرراً بارقق ولده والنتص في استمتاعه فان رضي الاب بذلك لم بحز لان الفر رياحق بنيره وهو الولد وكذلك لم يكن لموسر أن يزوج امة عوسى أيسر الاب لم يكن لموالد استرجاع مادفهه اليه في حال ووبه عليه فلم يلك استرجاعه كازكاه فان زوجه أو ملسكه أنة فطاق لزوجة أو أعنق الامة لم يكن عليه أن يزوجه أو يماسكه نا يا لانه فوت ذلك في نقله فان مانتا فعليه اعفافه ثه يا لانه لاصنع له في ذلك عوالى الاب إعفاف انه إذا كانت عليه نمقته وكان محتاجا إلى لا يذف ف ذكره أصحابنا وهو قول بهض أصحاب الشانعي وقال بعضه قال القاضي وكذلك من طوحي نسبه والزمه المقته فيلزمه إعفافه عند حاجته اليه كأبيه عاق القاضي وكذلك بحيء في كل من لزمته نفقة، فيلزمه إعفافه عند حاجته اليه كأبيه عال الناخي وكذلك بيء في كل من لزمته نفقة، من خوعم وغيرهم عالان أحمد نص في العبد يلزمه أن يزوجه إذا طاب ذلك والا يع عليه .

وقلنا أنه يلحقه نسبه فايها السكني والنفقة لان ذلك للحمل أولها بسببه وهو موجود فأشهت المطلقة البائن فان نفى الحمل فأنفقت امه و سكنت من غير الزوجو أرضعت ثم استاحقه الملاعن لحقه ولزمته النفقة وأَجَر المسكن والرضاع لانها فعلت ذلك على انه لاأبله فاذا ثبتله أب لزمه ذلك ورجع به عليه ، ذن قيل النفقة لأحل الحمل نفقة الاقرب وهي تسقط بمضي الزمان فكيف ترجم عايه بمايسقطعنه قاناً بل النفقة للحامل من أجل الحمل فلا تسقعاً. كنفقتها في الحياة ، وإن سلمنا أنها للحمل الا أنها مصر. فة اليها ويتعلق مها حقها فلا تسقط بمضى الزمان كنفقتها

[فصل] فأما المعتدة من الوفاة ذان كانت حائلا فلا سكني لهــا ولا نفقة لان النكاح قد زال بالموت وان كانت حاملا ففيها روايتان

[احداها] لها السكني والنفقة لانها حامل من زوجها فكانت لها السكني والنفقة كالمفارقة في الحياة [والثانية] لاسكني لها ولا نفقة لان المال قد صار للورثة ونفقةالحامل وسكيناها انماهو للحمل أو من أجله ولا يازم ذلك الورثة لانه ان كان للميت ميراث فنفقة الحل من نصيبه ، وإن لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الانفاق على حمل امرأته كما بعد الولادة قال القاضي وهذه الرواية أصح (فصل) وهل تجب نفقة الحمل (' 'للحامل من أجل الحمل أو للحمل فيه روايتان [احدا مم] بجب للحمل اختارها أبو بكر لانها تجب بوجوده وتسقط عند انفصاله فدل على أنها له

(١) في السخة نفقة الحامل

(مسئلة) (ومن لزمته نفية رجل نهل يلزمه نفئة امرأنه? بلي وايتين)

كل من لزمه أعفاف رجل لزمة، نفقة المواته . لامه لا يتمكن من الاعفاف إلا بذلك ، وقد روي عن أحمد أنه لا يلزم الاب نفرَه زوجة لا بن وهذا محمول على أن الابن كان يجد نفقتها .

(فصل) والواجب في نفغة القريب قدر الـكفاية من الخيز والادم والـكـ وة بقدر العادة كما ذكرنا في الزوجة لأنها و جبت الحابة فتقدرت بما تندفع به الحاجة ، وقد قال النبي عَلَيْنَا للهُ لمنده خذي مايكفيك وولدك بالمعروف فقدرنفقها ونفقة ولدها بالكفاية فان احتاج إلى خادم فعليه إخدامه كقرلنا في الزوجة لان ذلك من عام السكفاية

(فصل) ويجب على المه ق ففة عتيقه على قولنا إن النفقة تجب على الوارث على مقررنا ، والمعتق وارث عتيقه فوجيت عليه نهقته إذا كان فنبيراً ولمولاء يسارينفق الميه منه وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي لاتجب عليه نفقته بناء على أصولهم للذكورة

ولنا قوله تمالى (و على الوارث مثل ذلك) و قول النبي عَلَيْكَالِيَّةِ ﴿ أَمْكُ وَأَبَاكُ ، وَأَخَلَتُ وأَخَاكُ ، تم أدناك أدناك، وولاك الذي يلى ذاك، حمّاً واجباً ورحماً موصولاً ولانه يرنه بالتمصيب فكانت مليه نعقته كالاب، ويشترط في وجرب الابغاق عليه الشروط المذكورة في غيره [والثانية | تحب لها من أجله لانها تجب مع اليسار والاعسار فكانت له كنفقة الزوجات العلانها لانسقط بمضي الزمان فأشبهت نفقتها في حياته والشافعي قولان كالروايتين، وينبني على هذا الاختلاف فره ع منها أنها اذا كانت المطاقة الحامل آمة وقلنا النفقة للحمل فنفقتها على سيدها لأنه ما كه ، وإن قانا لها فعلى الزوج لان نفقتها عليه ، وإن كان الزوج عبداً وقانا هي للحمل فايس عليه نفقته لانه لاتلزمه نفقة ولده ، وإن قانا لها ذلنفة عليه لما ذكرنا ، وإن كانت حاملا من نكاح فاسد أو وطء شبهة وقانا النفنة للحمل فعلى الزوج والواطيء لانه ولده فلزمته نفقته كما بعد الوضع، وان قانا للحامل فلا نفقة عليها لانها ليست زوجة يجب الانهاق عليها ، وإن نشزت امرأة اسان وهي حامل وقانا النفقة للحمال لم تسقع نفقته لا لانها لها فلا نفقة طاها النفقة الحمال الم تسقع المحامل فلا نهنا الما فلا نفقة الما فلا نفقة الما ناشز .

[فيل] ويازم الزوج دفع نفقة احامل المحاقة اليه يوما فيوس كما يازمه دفع نفقة الرجعية ، وقل الشافعي في أحد قوليه لايازمه دفعها اليها حتى تضع لأن الحمل غير متحقق ولهذا وقفذا يراث وهذا خلاف قول الله تعالى أ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن أولانها محكوم لها بالنفقة فوجب دفعها اليه كالرجعية، وما ذكروه غير صحيح ذان الحمل يثبت بالامارات وتثبت أحكامه في منع الذكاح والحد واقتصاص وفسخ البيع في الجزية المبيعة والمنع من الاخذفي الزكاة ووجوب الدفع

(فصل) فان مات مولاً فالمفقة على الوارث من عصبانه على ماذكرناه في الولاً، وبجب على السيد نفقة أولاد عتيقه إذا كان له عليهم ولاً، لأنه عصبتهم ووارثهم وعليه نفقة أولاد معتقبه إذا كان أبوهم عبداً كذلك فان أعنق أبوهم فانجر الولاً، إلى معنقه صار ولاؤهم لمهنق أبيهم ونفقتهم عليه إذا كملت الشروط وابس على العتبق نفنة معنقه وان كان نقيراً لانه لا يرثه ، ذان كان واحد منها مولى الآخر فعلى كل واحد منها نفقة الآخر لائه يرثه

(فصل وليس على العبد أنفقة راء حرة كات الزوجة أواءة لان الحرة ولدها أحرار وليس على العبد نفقة أفار به الاحرار لان نفقة م تجب على سبيل المواساة وليس هومن أهاباوان كانت زوجة محلوكة فولدها عبيد لسيدها لاتهم يتبعونها فتكون نفقتهم على مالكهم

(فصل) والفقة أولاد المكتب الاحرار وأقاريه لا نجب عليه لانها تجب على سببل المواساة وليس هو من الها وكذفك لانجب عليه لزكاة في ماله فان كانت زوجته حرة فنعقة أولادها عليها لانهم يتبعونها في الحرية، وان كان لهم قارب أحرار كجد وأخ حر مع الام أناق كل واحدمنهم بحسب ميراثه والمكانب كالعدوم بالمسبة إلى النعقة ، فأما ولد المكاتب من امنه فنعقتهم عليه لان والده من أمنه تابع له يعتق بعنقه فجرى مجرى نفسه في النعقة فكما أنه ينفق على نفسه في كذلك على ولده الذي هذا حاله ولان هذا الولد ليس له من ينق عليه سوى أبه فان أمه امة المكاتب وليس له من الاحرار أفارب

في الدية فهو كالمتحقق ولا يشبه هذا لميزات فن الميزات الإبهت الا بمجردا لحما في نه يشترطا فه الوضع والاستهال المعدالوضع ولا يوجد ذلك قبله ولا ننالا نعلم صفاة الحمل و قدر دو وجود و ربيه بخلاف مسئلت فن النفقة نحب بمجردا لحمل ولا تختلف بختلافه عندا فنها حقها و قدرد و وجود و ربيه بخلاف مسئلت فن النفقة فعب حقها و إن بن نها ليست حاملا رجع عليها سواء دفع اليها بحكم الحاكم و بفي يدوه سواء شرط نها نفقة و لم يشترط وعنه لا يرجع ، و نصحيح أنه يرجع لا نه دفعه على أنه واجب فأذا بان أنه ليس بواجب استرجعه كما لو قضوها ديناً فه أن أنه لم يكن عليه دين ، وإن أن كرحام انظر النساء المقات فرجع إلى قولهن . و يقبل قول الرأة الواحدة إذا كانت من أهل الخبرة والعداة لانها شهادة على صلا يطلع عليه الرجل أشبه الرضاع وقد ثبت الاصل باخبر

(فصل) ولا تجب النفقة على الزوج في النكاح الفاسدلا بدليس ببنهما نكاح صحيح فان طاقمها أو فرق بينهما قبل الوطء فلاعدة عابها ، وإن كان بعد الوط، فعله العدة ولا نفقة لها ولا سكنى إن كانت حائلا لانه إذا لم يجب ذلك قبل التفريق فبعده أولى ، وإن كانت حاملا فعلى ماذكرنا من قبل فن قانا لها النفقة إذا كانت حاملا فام أذلك فبل التفريق لانه إذا وجب بعد التفريق فقبله أولى ومتى أنفق عليها قبل مفارقتها أو بعدها لم يرجع عليها لانه أن كان عالماً بعدم الوجوب فهو منه طبح الله في حنيه وإن لم يكن عالماً فهو مفرط فلم يرجع به كالو نفق على حنيهة وكل معتدة من الوطء في منذوع به وإن لم يكن عالما فهو مفرط فلم يرجع به كالو نفق على خنيهة وكل معتدة من الوطء في

فيتمين على المكاتب الانفاق عليه كأمه ولانه لاضرر على السيد في انفاق المكاتب على الده من أمنه لانه إذا أدى وعنق فقد في مال الكتابة وليس السيد أكثر منه وان عجر ورق عاد اليه المكانب وولده الذي أنفق عليه فكأنه انما أناق على عند، وتصبر نفقنه عليه كنفقة على سائر رقيقه

(نصل) فأما ولد المكاتب اذا كان من زوجته المكاتبة فا مم يتبعو نهاي الكتابة و بكرن حكيم حكمها ان رقت رقوا وان عنقت بالادا. عتقوا فتكون نعقت م عليها بما يج يديها لا بهم في حكم نفسها و نفقتها على نفسها بما في بدها فكذلك نعقة ولدها ، وأما زوحها المكاتب فليس عليه في تبم لا به عبيد لسيد المكانبة فان أواد المكاتب التبرع بالنبغة على ولده من امة أو مكاتبة غير سيده أوحرة فيس له ذلك لان فيه تغريراً بمال سيده ، وان كان من أمة لسيده جاز لانه بماوك لسياه في الحال بمنولة المهوامه المال الذي تراق به حق سيد، وان كان من مكاتبة لسيده احتمل الجراز لانه في الحال بمنولة المهوامه علوكة لسيدها واحتمل أن لا يجوز لان فيه غريراً و يحتمل أن يدج هر و ودر المكاتبة في متى الدها فيحصل الأنه ق عليه من مال سيده و يصبر حراً

(نصل) وبجب نفقة ظائر الصبي على من تلزمه لفقته ، لان لفقة غائر اصغير كنفية ليكيبروبخ ص وج.ب النفقة بالاب وحده كالبكيبر

(سئلة) (وليس له منع المرأة من رضاع والدما زذا طابت ذلك)

غير نكاح صحيح كالموطوءة بشبهة وغيرها إنكان يلحق الواطيء نسب ولدها فهي كالموطوءة في النكاح الفاسد وانكان لا يلحق نسب ولده كالزاني فايس عليه نفقتها حاملا كانت أوحائلا لانه لانكاح بينهما ولابينهما ولدينسب اليه

﴿ مسئله ﴾ قال (وادا خالعت المرأة زوجها وأبرأته من حملها لم يكن لها نفه ولا للولد حق تفيله)

أما إذا خالعته ولم تبرئه من حملها فلها النفقة كما لوطلقها ثلاثا وهي حامل لان الحمل ولده فعليه نفقته وأن أبرأته من الحمل عوضا في الخلع صبح سواء كان العوض كله أو بعضه. وقد ذكرناه في الخلع ويمرأ -بين تفطمه إذا كانت قد أبر ته من نفقة الحمل وكفالة الولد الى ذلك و أطلقت البراءة من نفقة الحمل وكفالته لان العراءة المطلقة تنصرف إلى المدة التي تستحق المرأة العوض عليه فيها وهي مدة الحمل والرضاع لان المطلق اذا كان له عرف انصرف الى العرف، وان اختافا في مدة الرضاع انصرف الى حولين لقوله سبحانه (وفصاله في عامين) وقال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة) ثم فال(فن أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور فالجناح

إذ طلبت الام رضاع ولدها بأحر مثلها نهي أحق به سوا. كات في حل لزرعية أربيد ماوسوا. وجد الاب مرضَّة متبرعة أولم بجد ،قال أصحاب الشافعي أن كمانت في حبال الزوج فلزوج امنعها ن رضاء، لانه يفرت حق الاستمناع مها في يعض الاحبان، وأن استأجرها على رضاعه لم مجر لان النافع حق له علا بجرز أن يستأجر ماهو أو بعضه حق له، وأن ارضعت الولد فهل لها أجر المثل أعلى وحهبن وأنكانت مطلقة فطلبت أجر المثل فاراد انتزاعه منها ليسلمه الى من يرضعه باجر المثل أو أكثر لم يكن له ذلك ، وأن وجد متبرعة أو مرضعة بدون اجر النَّل فله أنتراعه منها في ظاهر المذهب لانه لايلزمه التزام المؤنة مع دفع حاجة الولد بدونها، وقال ابو حنيعة الطابت الاجرة لم يازم الاب بذلها ولا يسقط حقها من الحضانة و تأني المرضعة ترضعه عندهالانه المكن الجمع بين المقين فلم بجز الاخلال باحدها وأنا قوله سبحانه (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كالمين) نقدمين على غير هن وهذا

خبر يراد به الامر وهو عام في كل والدة وقوله , فان ارضمن اكم فا أوهن اجورهن)

وأنا على جواز الاستئجار انه عقد اجارة بجرز مع غبر الزوج إذا أذن فيمه فجاز مع الزوج كاجارة نفسها الخياطة، وقرائهم أن المائع علوكة أ، لا يصح قائه لو الك منفعة الحضاية لملك إجبارها عليها ولم بجز أجارة نفسها لغيره باذنه وأكمانت الاجرة له وأنما انتسم أجارة نفسها لاجنسي إفمير اذنه لما فيه من تفويت الاستمناع في بعض الزمان ولهذا جازت باذنه وإذا استأجرها فقد اذن لها في أجارة نفسها فصح كا يصح من الاجنبي ، أما الدايسل على وجوب تقديم الام إذا

عليهماً) فدل على أنه لا يجوز فصاله قبل العامين الا بتراض منهما وتشاور وان قدرا مدة البراءة بزمن الحمل و بعام أونحو ذلك فهو على ماتدراه وهو أحسن لانه أقطع البزاع وأبعد من اللبس والاشتباه ولو أبرأته من نفقة الحمل انصرف ذلك الى زمن الحمل قبل وضعه قال انقاضي انما صح مخالمتها على نفقة الولد وهي للولد دونها لانها في حكم المالكة لها لانها هي القابضة لها المستحقة المتصرفة فيها فنها في مدة الحمل هي الآخذة لها المنتفعة بها وبعد الولادة هي أجررضاعها وهي الآخذة لها المتصرفة فيها فيها أيضاً فصارت كملك من أملاكها فصح جعلها عوضاً ه فاما النفقة الزائدة على هذا من كسوة الطفل ودهنه ونحو ذلك فلايصح ان يعارض به في الخلع لانه ليس هو لها ولاهو في حكم ماهو لها

(مسئلة) قال (والناشر لانفقة لها فان كان لها منه ولد عظاما نفقة ولدها)

معنى انشوز معصمتها لزوجها فيما له عايها مما أوجبه له النكاح وأصله من الارتفاع مأخوذ من النشر وهو المكان الرتفع فكأن الناشز ارتفعت عن طاعة زوجها فسميت ناشراً ، فهتى امتنعت من فراشه أو خرجت من منزله بغير إذنه أو ادنفعت من الانتقل منه الى مسكن مناها أو من السفره عه فلا نفقة لها ولا سكنى فى قول عامة أهل العلم منهم الشعبي وحماد ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور وقال الحكم لها النفقة وقال ابن المنذر لاأعلم أحداً خالف هؤلاء الاالحكم واعله يحتج بان نشوزها لا يسقط مهرها فكذلك نفقتها

طابت أجر المثل على المتبرعة فما ذكرنا من الآيتين، ولان الام خنى وأشفق ولبنها أمراً من لين غيرها فيكانت أحق به من غيرها كما لو طابت الاج نبية رضاعه بأجر مثاها ولان في رضاع غيرها تفويتاً لحق الام من الحضانة واضراراً بالولد ولا يجوز تفويت حق الحضانة الواجب والاضرار باولد لغرض اسقاط حق أوجبه الله تعالى على الاب، وقول ابي حنيفة يفضي الى تفويت حق الولد من لبن أمه وتفويت الام في إرضاعه لبنها فلم يجز ذلك كما لو تبرعت برضاعه . فأما إن طلبت الام أكثر من أجر مثاها ووجد الاب من يرضعه باجر مثاها أو متبرعة جاز انتزاعه منها لانها أسقطت حقها باشتفاا على وطلبها ماليس لها فدخات في قوله تعالى (وإن تعاسرتهم فسترضع له أخرى) وان لم يجد مرضعة الا بتلك ا جرة فلام أحق لانهما تساوتا في الاجر فقدمت الام كما لو طابت كل واحدة منها أجرمثلها

(فصل) وإن طابت المزوجة باجنبي ارضاع ولدها بأجر مثالها ناذن زوجها ثبت حقها وكانت أحق به من غيرها لان الام انما منعت من لارضاع لحق الزوج فاذا أذن فيه زال المانع فصارت كغير ذات الزوج وان منعها الزوج سقط حقها لتعذر وصولها إليه

(فصل) وان أرضعت المرأة ولدها وهي فيحبال والده فاحتاجت الى زيادة نفقة لزمه لقول الله

ولنا أن انفقة انما تجب في مقابلة تمكينها بدليل أنها لا يجب قبل تسليمها اليه واذا منعها النفقة كان فد منعه التمكين وذا منعته الممكين كان له منه من منعة كقبل الدخول و بخالف المهر فانه يجب بمجرد العقد ولذلك لومات أحدها قبل الدخول وجب الهر دون انفقة ، فأما اذا كان له منها ولد فعليه نفقة ولد. لانها واجبه له فلا يسقط حقه بمعصيتها كالكبيروعليه أن يعطيها إياها إذا كانت هي الخدضعة له ولذنك أجر رضاعها يازمه تسليمه اليها لانه أجر ملكته عليه بالارضاع لافي مقابلة الاستهاء والمرضعة له وكذلك أجر رضاعها يازمه تسليمه اليها لانه أجر ملكته عليه بالارضاع لافي مقابلة الاستهاء والمربواله

إفصل وإذا مقصت نققة الرأة بنشورها فعادت عن النشور والزوج حاضرعادت نققتها لزوال المسقط له ووجود التم كن المقتضي له ، وإن كان غائباً لم تعد نفقتها حتى يعود المسلم بمحضوره أو حضور وكيله أو حكم الحاك بالوجوب إذا مضى زمن الامكان . ولو ارتدت أمرأت مقات نفقتم فازعادت إلى المسلامة دت نفقتم المجورد عوده لان الرتدة الماسقطات نفقتم المخروجها عن الاسلامة ذا ددت يا زال المفى الما قط فالدت النقة وفي المشور سقة ت النقة بخروجها عن يده أو منه بالمد نف كين المداه في المدوته يله من المداولا بحصل ذات في غيبته والماك في خارج المناه كذا همنا والله أعلم والماك في خارة المناه كذا همنا والله أعلم والماك بذات ساير نف أنهن دخونه به في حارغ بته لم تستحق النققة بمجرد المذل كذا همنا والله أعلم والماك بذات ساير نف باقين دخونه به في حارغ بته لم تستحق النققة بمجرد المذل كذا همنا والله أعلم والماك بداته المناه المن

ذالی (وعر الولود له رزقهن و کسونهن بالعروف) ولانها تستحق علیه قدر کفایتها فاذا زادت حجتها زادت کفیته

وسئل ﴾ (وان امننفت من رضاعه لمحبر الا أن يضعار اليها ويخشي عليه)

ليس لزوج أجبار م زولدعى ارضائه دنية كانت أو نمريفة وسو ، كانت في حبال الزوج أو معالقة قل شيخنا ولا نعلم في عدم إجبارها على ذاك اذا كانت منه رقة خلافا و كذلك إن كانت مع الزوج عدد ، وبه يقول الموري والشائعي و أصحاب الرأي وقال ابن أبي ليلى والحسن من صلح له اجبارها على ذلك وهو قول أبي ثور ورواية عن ماك تقول الله تعالى (والوالدات برضع أولادهن حولين كاماين لمن أراد أن يتم الرضاعة) والم يهور عن ماك نها إن كانت شر بفة لم تجوعادة مثام البارضاع فولدها لم تحدر عليه وان كانت من ترضع في انادة أحبرت اليه

ولذ قول الله تعالى (وإن تعاسر نم فسترض له خرى) واذا اختافا فقد تعاسرا ولان الاجبار على الرضائ إما أن يكون لحق الولد أو لحق الزوج آرفها لا يجوز أن يكون لحق الزوج فانه لا يمر دما على رضاع ولده من غيره ولا على خدمنه فيما يختص به ولا يجوز أن يكون لحق الولد لانه لوكن له لزمها بعد انرقة ولانه مما يلزم الولد فلزم الاب على الماصوص كالنفقة أو كا بعد ، فرقة ، ولا يجوز أن يكون لح لان ملا مناسبة فيه لا يثبت الحاكم بانفهام بعضه الى بعض

(باب من أحق بكفالة الطفل)

كفالة الطفل وحضائته واجبة لانه يهلك بتركه فيجب حفظه عن الهلاك كا يجب الانفاق عليه وإنجاؤه من المهالك ويتعلق بها حق لقرابته لان فيها ولاية على العافل واستحقاقا له فيتعلق بها الحق ككفالة اللقيط. ولا تثبت الحضائة لطفل ولا معتوه لانه لا يقدر عليها وهو محتاج إلى من يكفله فكيف يكفل غيره ؟ ولا الفاسق لانه غير مو ثوق به في أداء آلواجب من الحضائة ولا حظ للولد في حضائته لانه ينشأ على طريقته . ولا الرقيق وبهذا قال عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك في حر له ولد حر من أمة : الام أحق به إلا أن تباع فتنقل فيكون الاب أحق به لانها أم مشفقة فأشبهت الحرة

ولذا انها لا تملك منافعها التي تحصل الكفالة بها لكونها مملوكة لسيدها فلم يكن لها حضانة كما لو بيعت ونقلت ، ولا تثبت لكافر على مسلم وبهذا قال ماك والشافعي وسوار والعنبري ، وقال ابن القاسم وأبو ثور وأصحاب الرأي تثبت له لما روي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع ابن منان انه أسلم وأبت امرأه أن تسلم فأتت النبي عليا فقالت ابنتي وهي فطيم أو شبهه وقال رافع ابنتي فقال النبي عليا هو العد ناحية — وقال لها — اقعدي ناحية — وقال - ادعواها »

ولانه لو كان لهما اثبت الحكم به بعد ا فرقة و الآية محولة على حلة الانفاق وعدم التعاسر فأما ان اضطر الولداليها بأن لا توجد مرضعة سواها أولايقبل الولدالار تضاع من غيرها وجبعايها التمكين من ارضاعه لانها حال ضرورة وحفظ لنفس ولدها كما لو لم يكن أحد غيرها

﴿مسئلة﴾ ولا يجب عليه أجرة الظير لما زاد على الحواين لقول الله ترالى [والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة]

﴿مسئلة﴾ [وإن تزوجت المرأة فلزوجها منعها من رضاع ولدها إلا أن يضطراليها]

وجملة ذلك أن للزوج منع امرأته من رضاع ولدها من غيره ومن رضاع ولدغيرها إلاأن بضطر اليها لان عقد النكاح يقتضي تعليك الزوج الاستمتاع في كل الزمان من كل الجهات سوى أوقات الصلوات والرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الاوقات فكان له منعها كالخروج من منزله فأما ان اضطر اليه بأن لا توجد من ترضعه غيرها أولا يقبل الارتضاع من غيرها و جب التمكين من ارضاعه لانها حال ضرورة وحفظ لنفس ولدها فقدم على حق الزوج كتقديم المضطر على المالك إذا لم بكن بالمالك مثل ضرورته.

[فعل] فان أرادت إرضاع ولدها فكلام الخرقي يحتمل وجهين:

فالت الصابية إلى أمها فقال النبي عليه اللهم اهدها » فمالت إلى أبيها فأخذها . رواه أبو داود ولنه النها ولاية فلا تثبت لكافر على مسلم كولاية النكاح والمال ولانها إذا لم تثبت للفاسق فالكافر أولى فان ضرره أكثر فانه يفتنه عن دينه ويخرجه عن الاسلام بتعليمه الكفر وتزيينه له وتربيته عليه وهذا أعظم الضرر . والحضانة انما تثبت لحظ الولد فلا تشرع على وجه يكون فيه هلاكه وهلاك دينه . فأما الحديث فقد روي على غير هذا الوجه ولا يثبته أهل النقل وفي إسناده مقال . قال ابن المنذر ويحتمل أن النبي عليه علم إنها تختار أباها بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه فأما من بعضه حر فان لم يكن بينه وبين سيده مهايأة فلا حضانة له لانه لا يقدر عليها لكون منافعه مشتركة بينه وبين سيده ، وان كان بينها مهايأة فقياس قول احمد ان له الحضانة في أيامه لانه قال كن ما يتجزأ فعليه النصف من كل شيء . وهذا اختيار أبي بكر . وقال الشافعي لا حضانة له لانه كالقن عنده . وهذا أصل قد تقدم

(مـ ثلة) قال (والام أحق بكفالة الطفل والمعتود اذا طلقت)

وجملته ان الزوجين إذا افترقا ولهما ولد ظفل او معتوه فأمه أونى الناس بكفالته إذا كمات الشرائط فيها ذكراً كان أو أنثى وهذا قول يحيى الانصاري والزهري والثوري ومالك والشافعي

إأحدها إله منعها لعموم لفظه في هذه المسئلة وهو قول الشافعي لانه يخل بالاستمتاع منها فأشبه ولد غيرها [واثأني] ليس له منعها فانه قل إلا أن تشاء الام أن ترضعه بأجر مثامها فتكون أحق بهمن غيرها سواء كانت في حبال الزوج أو معامقة وذلك لقول الله تعالى إ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين] وهو خبر يراد به الامر وهو عام في كل والدة ، وقل أصحاب الشافعي يحمل على المطلقات ولايصح ذلك لانه جعل لهن رزقهن وكسوتهن وهم لا يجيزون جعل ذلك أجر الرضاع ولا غيره وقولنا في الوجه الاول انه يخل باستمتاعه . قانا : ولكن لايفا حق عليه وليس ذلك ممتنعاً كما أن قضاء ديئه بدفع ما له فيه واجب لا سيا اذا تعلق به حق الولد مع كونه مع أمه وحق الام في الجميع بينهما وبين ولدها ؛ وهذا الوجه ظاهر كلام ابن أبي موسى والاول ظاهر كلام القاضي أبي يعلى .

(فصل) فان أجرت المرأة نفسها المرضاع ثم تزوجت صحالنكاح ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا منعها من الرضاع حتى تمضي المدة لان منافعها ملكت بعقد سابق على نكاحه أشبه مالو اشترى أمة مستأجرة ، و أن نام الصبي أو اشتغل بغيرها فللزوج الاستمتاع وليس لولي الصبي منعه وبهذا قال الشافعي وقال مالك ليس له وطؤها إلا برضي الولي لان ذلك ينقص اللمن

ولنا أن وطء الزوج مستحق بالعقد فلا يسقط بأمر مشكوك فيمه كما لو أذن فيه الولي ، ولانه

وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي ولا نعلم أحداً خافهم والاصل فيه ماروى عبدالله بن عرو بن العاص ان امرأة قالت يارسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء و ثديي له سقاء و حجوي له حواء وان أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني فقال رسول الله على المناقة « أنت أحق به ملم تنكحي » رواه أبوداود . ويروى أن ابا بكر الصديق حكم على عمر بن الخااب بعاصم لأمه أم عاصم و قال ريحها وشمها ولطفها خير له منك . رواه سعيد في سننه . ولانها أقرب اليه وأشفق عليه ولا يشاركها في القرب إلا أبوه وليس له مثل شفقتها ولا يتولى الحضانة بنفسه وانما يدفعه الى امرأته ، وأمه أولى به من امرأة أبيه

(فصل) فان لم تكن الام من أهل الحضانة لفقــدان الشروط التي ذكرنا فيها او بعضها فهي كالمعدومة وتنتقل إلى من يليها في الاستحقاق ولوكان الابران من غير أهل الحضانة انتقلت إلى من يليها لانهـا كالمعدومين

(فصل) ولا تثبت الحضانة إلا على الطفل أو المتوه فأما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه واليه الخيرة في الاقامة عند من شاء من أبويه فن كان رجلا فله الانفراد بنفسه لاستغنائه عنها ويستحب أن لاينفرد عنهاولا يقطع بره عنها. وان كانت جارية لم يكن لها الانفراد ولا بيها منعها منه لانه لايؤم أن يدخل عليهامن يفسدها ويلحق العار بها وبا هلها وان لم يكن لها أب فلوليها وأه اها منعها من ذلك

يجوز له الوطء مم اذن الولي فجاز مع عدمه لانه ليس للولي الاذن فيما يضر بالصبي ويسقط حقه (فصل) فان أجرت المرأة المزوجة نفسها الرضاع باذن زوجها جاز ولزم العقد لان الحق لهما لا يخرج عنهما . وإن أجرتها بغير اذنه لم يصح لتضمنه تفويت حق زوجها وهند أحمد الوجهين لأعجاب انشافعي ، والآخر يصح لانه يتأول محلا غير محل الذكاح لكن للزوج فسخه لأنه يفوت به الاستمتاع ويختل ولذا انه عقد يفوت به حق من ثبت له الحق بعقد سابق فلم يصح كا حرة المستأجر فصل) قل الشيخ رحمه الله وعلى السيد الانفاق على رقيقه قدر كفايتهم وكسوتهم بالعروف نفقة المعلوكين على ملاكهم الله تحت أيديكم فن كان أخوه تحت يده فايطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تحواكم جعلهم الله تحت أيديكم فن كان أخوه تحت يده فايطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تحكافوهم ما يغلمهم فان كافتموهم فأعينوهم عايه » متفق عليه . وروى أبو هريرة أن النبي عينالية قال «الحملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل مالا يطيق » رواه الشافعي في مدنده . وأجمع العلماء على وجوب نفقة المملوك على سيده ، ولانه لابد له من نفقة ومنا فعه لسيده وهو أخص الناس به فوجبت نفقته عليه كمهيمته

[فصل] والواجب من ذلك قدر كفايته من غالب قوت البلد سواء كان قوت سيده او دونه أو فوقه وأدم مثله بالمعروف لحديث اليهريرة، والمستحبأن يطعمه من جنس طعامه لقوله «فايطعمه

(مسئلة) فل (واذا بلغ الغلام سبع منين خير بين أبويه فكان مع من اختار منها)

وجملته أن الغملام إذا بلغ سبعاً وليس بمعتوه خير بين أبويه إذا تنازعا فيه فمن اختماره منها فهو أولى به قضى بذلك عمر وعلي وشريح وهو مذهب الشافعي وقال مالك رابوحنيفة لا يخير لحكى قال أبو حنيفة اذا استقل بنفسه فأكل بنفسه ولبس بنفسه واستنجى بنفسه فلاب أحق به ومالك يقول الام أحق به حتى يتغر . وأما التخيير فلا يصح لان الغلام لاقول له ولا يعرف حظه وربما اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويمكنه من شهواته فيؤدي إلى فساده عولاً نه دون البلوغ فلم يخير كمن دون السبع

ولمنا ماروى ابو هريرة ان النبي عَيَّالِيَّةِ خير غلاما بين أبيه وأمه . رواه سعيد باسناده والشافعي وفي لفظ عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة الله النبي عَيَّالِيَّةٍ فقالت يارسول الله ان زوجي بريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر ابي عتبة وفد نفعني ؟ فقال له النبي عَيَّالِيَّةٍ « هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أبها شئت » فأخذ بيد أمه فانطلقت به . رواه ابو داود ، ولأنه اجماع الصحابة فروي عن عمر أنه خبر غلاما بين أبيه وأمه . رواه سعيد ، وروي عن عمارة الجرمي انه قال خيرني علي بين عني وأمي وكنت ابن سبع او ثمان ، وروي نحو ذلك عن ابي هريرة وهذه قصص في مظنة الشهرة عني وأمي وكنت ابن سبع او ثمان ، وروي نحو ذلك عن ابي هريرة وهذه قصص في مظنة الشهرة

مما يأكل» فجم نا بين الخبرين فحملنا خبر أبي هريرة على الأجزاء وحديث أبي ذر على الاستحباب والسيد مخير بين أن يجعل نفقته من كسبه ان كان له كسب وان ينفق عليه من ماله ويأخذ كسبه او يجعله برسم نفقة خدمته وينفق عليه من ماله لان الكل ماله فان جعل نفقته في كسبه وكانت وفق الكسب صرفها اليه وأن فضل من الكسب شيء فهو لسيده وان أعوز فعليه تمامه ، وأما الكسوة فبالمعروف من غالب الكسوة لامثال العبد في ذلك البلد الذي هو به والمستحب أن يابسه من لباسه لحديث أبي ذر ، ويستحب أن يسوي بين عبيده الذكور في الكدوة والاطعام وبين أمنه إن كن للخدمة أو للاستمتاع وإن كان فبهن من هو للخدمة ومن هو للاستمتاع فلاباً س بزبادة من هي للاستمتاع في الكسوة لانه للعرف ولان غوضه تجميل من يستمتع بها بخلاف الخادمة من هي للاستمتاع في الكسوة لانه للعرف ولان غوضه تجميل من يستمتع بها بخلاف الخادمة في مسئلة في إو عليه تزويجهم إذا طابوا ذلك]

وهمـذا احد قولي الشافعي وقال أبو حنيفة و اللك لايجبر عليه لان فيه ضرراًعليه وليس مما تقوم به البنية فلم يلزمه كاطعام الحلواء

ولنا قول الله تعالى [وأنكحوا الايامي منهم والصالحين من عبادكم وامائكم] والامريقتضي الوجوب ولا يجب الاعند الفالب وروى عكرمة عن إبن عباس قال من كانت له جربة فلم يزوجها ولم يصبها او عبد فلم يزوجه فما صنعا من شيء كان على السيد ولولا وجوب اعفافها لما لح قالسيد

ولم تنكر فكانت اجماعا، ولان التقديم في الحضانة يلحق به الولد فيتقـدم من هو أشفق لان حظ الولد عنده أكثر واعتبرنا الشفقة بمخلتها اذ لم يمكن اعتبارها بنفسها فذا بلغ الغلام حداً يعرب عن نفسه ويمهز بين الاكرام وضده فمال إلى أحد الابوين دل على أنه أرفق به وأشفق عليه فقدم بذلك وقيدناه بالسبع لانها أول حال أمر الشرع فيها بمخاطبته بالامر بالصلاة ، ولان الام قدمت في حال الصغر لحاجته الى حمله ومباشرة خدمته لانها أعرف بذلك وأقوم به فاذا استغنى عن ذلك تساوى

والداه لقربهما منه فرجح باختياره

[فصل] ومتى اختار أحدها فسلم اليــه ثم اختار الآخر رد اليه فان عاد فاختار الاول أعيــد اليه هكذا أبداً كاما أختار أحدهما صار اليه لان، اختيار شهوة لحظ نف ه فاتبع مايشتهيه كما يتبع مايشتهيه في المأكول والمشروب وقد يشتهي المقام عند أحدها في وقت وعند الآخر في وقت وقد يشتهي التسوية بينها وأن لاينقطع عنهما ، وإن خيرناه فلم يختر واحمداً منهما أو اختارهما معاً قدم أحدهما بالقرعة لانه لامزية لاحدها على صاحبه ولا يمكن اجتاعهما على حضانته فقدم أحدها بالقرعة فاذا قدم بها ثم اختار الآخر رد اليه لاننا قدمنا اختياره الثاني على الاول فعلى القرعة التي هي بدل أولى [فصل] فن كان الاب معدوما أو من غير أهل ا-ضانة وحضر غيره من العصبات كالأخ والعم وابنه قام مقام الاب فيخير الغلام بين أمه وعصبته لان علياً رضي الله عنه خير عمارة الجرمي

الائم بفعالهما ولانه مكاف محجور عليه دعى الى تزويجه فلزمت احابته كالمحجور عليه للمفه ولان النكاح مما تدعوا الحاج اليه غالبا ويتضرر بفواته فاجبر عليه كالنفقة ولانه يخاف من ترك اعفافه الوقوع في المحظور بخلاف الحلواء . اذ ثبت هذا فالسيد مخيربين تزويجه او تمايكه امة يتسراها وله أن يزوجه أمة لإن نكاح الامة مباح للعبد من غير شرط ولا يجب عليه تزويجه الاعند طلبه لان هذا مما يختلف الناس فيه وفي الحاجة اليه ولانعلم حاجته الابطلبهولا يجوزتزويجه الاباختياره اذا كان عبدا كبيراً واذا كان للعبد زوجة فعلى سيده تمكينه من الاستمتاع بها ليلالان اذنه في النكاح اذن فيالاستمتاع المعتاد والعادة جارية بذلك ليلا وعليه نفقة زوجته على ماقدمناه

﴿ مسئلة ﴾ (الا الامة إذا كان يستمتع بها)

وجملته ان السيد مخير في الامة بين تزويجها اذا طلبت ذلك وبين الاستمتاع بها فيغنيها باستمتاعه عنغيره لانالقصود قضاء الحاجةوازالة ضرر الشهوة وذلك يحصل باحدهما فلم يتعين الآخر ﴿ مسئلة ﴾ (ولا يكلفهم من العمل ما لايطيقون)

وهو مايشق عليه ويقرب من العجز عنه لحديث أبي ذرو لان ذلك يضربه ويؤذيه وهو ممنوع من ذلك

﴿ مسئلة ﴾ [ويريحهم وقت القيلولة والنوم وأوقات الصلوات]

بين أمه وعمه ، ولانه عصبة فأشبه الاب وكذلك إن كانت أمه معدومة أو من غير أهل الحضانة فسلم إلى الجدة خير الغلام بينها و ببن أبيه أو من يقوم مقامه من العصبات فان كان الابوان معدومين أو من غير أهل الحضانة فسلم إلى امرأة كأخه وعمته أو خالته قامت مقام أمه في التخيير بينها و بين عصباته المعنى الذي ذكرناه في الابوين فان كان الابوان رقيقين وليس له أحد من أقاربه سواها فقال القاضي لاحضانة لها عايه و لا نفقة له عليها و نفقته في بيت المال و يسلم إلى من يحضنه من المسلمين

(فصل) وانما يخير الغلام بشرطين (أحدها) أن يكونا جميعاً من أهل الحضانة فان كان أحدها من غير أهل الحضانة كان كالمعدوم ويعين الآخر

(الثاني) أن لا يكون الغلام معتوها فان كان معتوها كان عند الام ولم يخير لان المعتوه بمنزلة الطفل وإن كان كبيراً ولذلك كانت الام أحق بكفالة ولدها المعتوه بعد بلوغه ، ولو خبير الصبي فاختار أباء ثم زال عقله رد إلى الام وبطل اختياره لانه انما خبر حين استقل بنفسه فاذا زال استقلاله بنفسه كانت الام أولى لانها أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال طفوليته

(مسئلة) قال (واذا بلغت الجارية سيم - نين فالاب أحق بها)

وقال الشافعي تخير كالغلام لان كل سن خير فيه الغلام خيرت فيه الجارية كـ من البلوغ ،و قال

لان العادة جارية بذلك ولان عليهم في ترك ذلك ضرراً ولا بحل الاضرار بهم

﴿ مسئلة ﴾ [ويداويهم اذا مرضوا]

اذا مرض الماوك او زمن او عمي او انقطع كسبه فعلى سيده القيام به والانفاق عليه لان نفقته تجب بالملك ولهذا تجب مع الصغر والملك باق مع المرض والعمى والزمانة فتجب نفقته معهما لعموم النصوص المذكورة

﴿ مسئلة ﴾ [وإذا ولي احدهم طعامه أطعمه معه فان أبي أطعمه منه]

لما روى أبو هريرة ان النبي عَلَيْكُ قال «إذا كفى احدكم خادمه طعامه حره و دخانه فايدعه وليجاسه معه فان أبى فليروغ له اللقمة واللقمتين» رواه البخاري ومعنى ترويغ اللقمة غسها في المرق والدسم وترويتها بذلك و دفعها اليه ولانه يشتهيه لحضوره فيه وتوليه اياه وقد قال الله تعالى [واذا حضر القسمة أولو القربي واليتامى والمساكين فارزقوهم منه] ولان نفس الحاضر تتوق مالا تتوق نفس الغائب

﴿ مسئلة ﴾ [ولا يسترضع الامة لغيرولدها الا انيكون فيها فضل عنريه]

لان فيه اضراراً بولدها لنقصه في كفايته وصرف اللبن المحلوق له الى غيره مع حاجتهاليه فلم يجزكا لو أراد ان ينقص الكبير عن كفايته ومؤنته فان كان فيها فضل عن ري ولدها جزلانه أبو حنيفة الام أحق بها حتى تزوج أو تحيض ، وقال مالك الام أحق بها حتى تزوج أو يدخل بها الزوج لانها لاحكم لاخ يارها ولا يمكن انفرادها فكانت الام أحق بها كما قبل السبع

ولنا أن الغرض بالحضانة الحظ والحظ للجارية بعد السبع في الكون عند بيها لآنها تحتاج إلى حفظ والاب أولى بذلك فان الام تحتاج إلى من يحفظها ويصونها ، ولانها اذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للتزويج ، وقد تزوج النبي علي التها وهي ابنة سبع واتما تخطب الجارية من أبيها لانه وليها والمالك لتزويجها وهو أعلم بالكفاءة وأقدر على البحث فينبغي أن يقدم على غيره ولا يصار إلى تخييرها لان الشرع لم يرد به به فيهاولا يصح قياسها على الغلام لانه لا يحتاج إلى الحفظ والتزويج كحاجتها اليه ولا على سن البلوغ لان قولها حينئذ معتبر في اذبها وتوكياها واقرار ما واختيارها بخلاف مسئلتن ولا يصح قياس مابعد السبع على ماقبلها لما ذكرنا في دليلنا

(فصل) اذا كانت الجارية عند الام أو عند الآب فنها تركون عنده ليلا ونهاراً لان تأديبها وتخريجها في جوف البيت من تعليمها الغزل والطبخ وغيرها ولا حاجة بها إلى الاخراج منه ولا يمنع أحدها من زيارته عند الآخر من غير أن يخلو الزوج بأمها ولا يطيل ولا يتبسط للان الفرقة بينهما نمنع تبسط أحدها في منزل الآخر ، وإن مرضت فالام أحق بتدريضها في بينها ، وإن كان الغلام

ماكه وقد استغنى عنه الولد فكان له استبقاؤه كالفاضل من كسبه أو كما لو مات ولدهاو بقي لبنها هر مسئلة ﴾ ولا يجبر العبد على المخارجة وان اتفقا عايها جاز]

معنى الخارجة أن يضرب عليه خراجا معلوما يؤديه إلى سيده وما فضل للعبد لان ذلك عقد بينهما فلا يجبر عليه لما ذكرنا فان اتفقا على ذلك جاز لما روى أن أبا طيمة حجم النبي على فلك جاز لما روى أن أبا طيمة حجم النبي على قاعطاه أجرة وأمر مواليه أن يخففوا عنه من خراجه وكان كثير من الصحابة يضربون على رقيقهم خراجا فروي أن الزبير كان له الف مملوك على كل واحد منهم كل يوم درهم

وجاء أبو لؤلؤة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسأله أن يسأل المغيرة بن شعبة بخفف عنه من خراجه ، ثم ينظر ذان كان ذا كسب فجعل عليه بقدر ما يفضل عن كسبه عن نفقته وخراجه شي، جاز فان لهما به نفعاً فان العبد محرص على اله كسب وربما فضل معه شي، يزيده في الانفقة وبتسع به ، وان وضم عليه أكثر من كسبه بعد نفقته لم يجز وكذلك ان كاف من لا كسب له المحارجة لما روي عن عمان رضي الله عنه أنه قال : لا نكافوا الصغير الكسب قاندكم متى كالهتموه الكسب مل مرق ولا تدكفوا المرأة غير ذات الصنعة الكسب قاندكم متى كالهتموم الكسب مرق ولا ترجها المأنوا المنابع وقد قال النبي والمنابع المنابع من غير ذي الكسب خراجا كانه ما غلبه وقد قال النبي والمنابع الله في أن يأتي به من غير وجهه فلم يكن السيداخذه

عند الام بعد السبع لاختياره لها كان عندها ليلا ويأخذه الاب نهاراً ليسلمه في مكتب أوفي صناعة لان القصد حظ الغلام وحظه فيها ذكرناه ، وإن كان عند الاب كان عنده ليلا ونهاراً ولا يمنع من زيارة أمه لان منعه من ذلك اغراء بالعقوق وقعليعة الرحم وإن مرض كانت الام أحق بتمريضه في بيتها لأنه صار بالمرض كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره فكانت الام أحق به كالصغير وإن مرض أحد الابوين والولد عند الآخر لم يمنع من عيادته وحضوره عندموته سواء كان ذكراً أو أنثى لان المرض يمنع المريض من المشي إلى ولده فمشى ولده اليه أولى . فأما في حال الصحة فان الغلام يزور أمه لانها عورة فسترها أولى والام تزور ابنتها لانكر واحدة منها عورة تحتاج إلى صيانة وستروستر الجارية أولى لان الام قد تخرجت وعقلت بخلاف الجارية

(فصل) واذا أراد أحد الابوبن السفر لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فالمقيم أولى بالحضانة لان في المسافرة بالولد اضرارا به وإن كان منتقلا إلى بلد ليقيم به وكان الطريق مخوف أوالبلدالذي ينتقل اليه مخوفا فالمقيم أولى بالحضانة لان في السفر به خطراً به ، ولو اختار الولد السفر في هدد الحال لم يجب اليه لان فيه تنريراً به . وإن كان البلد الذي ينتقل اليه آمناً وطريقه آمن فالاب أحق بهسواء كان هو انقيم أو المنتقل إلا أن يكون بين البلدين قريب بحيث يراهم الاب كار يوم ويرونه فتكون الام على حضانتها . وقل القاضي اذا كان السفر دون مسافة القصر فهو في حكم الاقمة وهو قول

﴿ مَا ثُلَةً ﴾ ﴿ وَمَنَّى امْتَنِعُ السَّهِدُ مِنَ الوَّاجِبِ عَلَيْهِ وَطَّابِ الْعَبِدُ الَّبَيْعِ لَزَّمَهُ بِيعِهِ ﴾

وجملة ذلك أن السيد إذا امتنام مما يجب العبد عليه من نفقة أو كسوة أو تزويج فطلب العبد البيع أجبر سيده عليه سواء كان امتناع السيد من ذلك لعجزه عنه أو مع قدرته عليه لان بقاء ملسكه عليه علا خلال بسد خلانه اضرار به واز لة الضرر واج ة فوجب إزالته وكذلك أبحنا المرأة فدخ النكاح عند بجز زوجها عن الا ه ق عليها وقد روي في بهض الحديث عن النبي علي المنافرة قال عبدك يقول أطعمني أو علفي وهذا يدل بمفهه مه على أن السيد متى وفى محقوق أطمني والمرأتك تقول أطعمني أو علفي وهذا يدل بمفهه مه على أن السيد متى وفى محقوق عده وطلب العبد بعه لم يجبر السيد عليه ، وقد روى أبو داود عن أحد أنه قبل له استباعت المدلوكة وهو يكسوها بما يكتسي ويطعمها بما يأكل قال لانباع وان أكثرت من ذلك إلا أن تحتاج إلد زوج فتقرل زوجني ، وقل عطاء واسحاق في العبد يحسن اليه سيده وهو يستبع لا يبمه لان الملك لله يد وال قال فلا يجبر على إزافه من غير ضرر بالعبد كا لا يجبر على طلاق زوجته مع الذبام بما يجب لها ولا على بيع مهيمته مع الادة تى عليها .

﴿ مستلة ﴾ (وله تأديب رقيقه بما يؤدب به ولاه وامر أنّه)

له تأديب عبده وامنه إذا أذنبا بالتوبيخ والضرب الخديف كا يؤدب ولده و امر أنه في النشوز وليس له ضربه على غير ذنب ولا أن يضربه ضربا مبرحا وان أذنب ولا لطمه في وجهه ،وقد روي بعض أصحاب الشه فعي لان ذلك في حكم الاقامة في غير هذا الحكم فكذلك في هذا . ولان مراعاة الاب له ممكنة والمنصوص عن احمد ماذكرناه وهو أولر لان البعد الذي يمنع من رؤيته بمنعه من تأديبه وتعليمه ومراءة حاله فأشبه مسافة القصر، وبما ذكرناه من تقديم الاب عند افتراق الدار بها قال شريح ومالك والشافعي وقال أصحاب الرأي ان انتقل الاب فالام أحق به وإن انتقات لام إلى البلد الذي كان فيه أصل المكاح فهي أحق وإن انتقات إلى غير و فالاب آحق .

وحكي عن أبي حنينة أن انتقات من بلد الى قرية فالاب أحق وإن انتقلت إلى بلد آخر فهمي أحق لان فى البلد يمكن تعليمه وأنحر يجه

ولنا انه اختاف مسكن الابوبن فكان الاب احق كما لو انتقلت من بلد إلى قرية أو إلى بلد لم يكن فيه أصل النكاح ، وما ذكروه لايصح لان الاب في الهادة هو الذي يتوم بتأديب ابنه و تخريجه وحفظ نسبه فذا لم يكن في بلده ضاع فأشبه صلو كان في ترية ، وان انقلا جميعاً الى بلد واحد فالام باقية على مضانتها و كدلت إن آخذ الاب لا فنراق البلدين ثم اجتدها عادت إلى الام حضانتها ، وغير الام من له الحفانة من انساء يتوه مقامه عنسد عدمها أو كرنها من غير هل الحفانة

عن ابن مقرن المرني قال لقد رأيتني ساج سبعة سالما إلا خادم واحد فلطمها أحدما وأمر نا لنبي علمينية باءة قها وروي عن أبي مسمود قال كنت أضرب غلاما لي وإذا رجل من خلني يقول اعلم أبا مسعود اعلم أبا مسمود قالنات قاذا النبي عَلَيْ قرل ﴿ اعلم أبا مسمود لله أقدر عليك منك على هذا الفلام» ﴿ مسئلة ﴾ (وقعبد التسري باذن سيده ولو ملكه سيده جارية لم يكن له التسري مها إلا باذنه) هذا هو النصوص عن أحمد في رواية الجماعة وهو قول ابن عمر وابن عباس والشعبي والنخمي والزحري ومالك والاوزاعي وأبي ثوره وكره ذلك ابن سيرين وحماد بن أي سلماز والثوري وأصحاب الرأي ، والشَّافعي فيه قولان مبنيان على أن العبد هل إلك بتمليك سيد. أولا ، وقال القاضي مجب أن يكون في مذهب أحمد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك بتمليك سيده واحتج من منع ذلك بأن العبد لا لك المال ولابجرز الوط. إلا في نكاح أو تمليك يمين لنول الله تعالى (إلا على أرواجهم أوماما كمت أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن ا نغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) و الم أول ابن عمر و ابن عباس ولا نعرف لهما في الصحابة مخالفاً ، وروى لاثرم عن ابن عمو با سناده أنه كان لايرى بأسا أن يتسرى العبد ونحره عن ابن عباس ، ولان المبد يملك في النكاح فملك التسري كالحر، وقولهم إن العبد لايملك المال ممنوع، فإن النبي عَلَيْكَ قال « من باع عبداً وله مال» فجمل المال له ولأنه آدمي فيه الك المال كالحر وذلك لأنه بآ دميته يتمهد لأهلية الملك إذ كان الله (المغنى والشرح للكبير) . (٣٩) (الجزءالتاسغ)

(مسئلة) قال (فان لم تكن أم أو تزوجت الام فأم الاب أحق من الخلة)

في هذه المسئلة فصلان (احداهما) أن الام اذا تزوجت سقطت حضانتها . قال ابن المندر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهــل العلم قضى به شريح وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن الحسن أنها لاتسقط بالتزويج

ونقل مهنا عن أحمد أذا تزوجت الام وابنها صغير أخد منها، قيل له فالجارية مثل الصبي؟ قال لا ، الجارية تكون معها إلى سبع سنين ففاهر هذا أنه لم يزل الحضانة عن الجارية لتزويج أمها وازالها عن الغلام . ووجه ذلك ماروي أن علياً وجعفراً وزيد بن حارثة تنازعوا في حضانة ابنة حمزة فقال على ابنة عي وأنا أخذتها ، وقال زيد بنت أخي لان رسول الله وتلييس آخي بين زيد وحمزة ، وقال جعفر بنت عي وعندي خالتها فقال رسول الله وتلييس وسلمها إلى جعفر . رواه أبو داود بنت وهذا المهني فجعل لها الحضانة وهي مروجة

والرواية الاولى هي الصحيحة. قل ابن أبي موسى: عليها العمل لقول رسول الله عَيَالِيّهُ للمراة « أنت أحق به مالم تندكحي ولانها إذا تزوجت اشتغلت بحقوق الزوج عن الحضائة فكن الاب أحظ له ولان منافعها تدكون مملوكة لنعرها فأشبهت المدلوكة. فأما بنت حمزة فانما قضى بها خااتم لان زوجها من أهل الحضائة ولانه لا يساويه في الاستحقاق إلا على وقد ترجح جعفر

تمالى خلق لا وال للآدميين ايرة ينواجها على الميام بوظائف النكدليف وأداء العبادات ، قال الله ثمالى (خاق لكم مافي الارض جميما) والعد داخل في العموم ومن أهل النكدليف والعبار تنبكون أهلا الملك وكذلك ماش في الكاح ، وإذا ثالث الجنين مع كونه نظمة لاحية أيها باعتبار مآلة إلى الآدمية فالعبد الذي هوآدمي مكاف أولى

ولا يجوز له التسري إلا بأذن سيده ولو ملكه سيده جارية لم يكن له و اؤما حتى يأذن له فيه لان ملكه ناقص ولسيده نزعه منه متى شاه من غير فسخ شه الم يكن له التصرف فيه إلا إذن سيده فان اذن له فقال تسراها أواذات لك في وطائها أو مادل عليه ابرح له عو اولد مه من التسري فحكم حكم ملكه لان الجارية مملوكة له فكذلك ولدما وان تسرى غير اذن سيده فالولد ملك لسيده

(فصل) وأذا اذن له السيد في أكثر من واحدة فله التسري بما شا نص عليه أحمد لازمن جاز له التسري جاز له بغير حصر كالحر وان اذن له واطلق فله النسري واحدة وكذلك إذا اذن له في في التربج و لم بجز ان يتزوج أكثر من واحدة وجدًا قال اصحاب الرأي، وقال أبر ثور إذا اذن له في التزويج فيقد على اثنين في عقد جاز

ولما أن الاذن المطاق يتناول أقل مايقع عليه الاسم يقينا وما زاد مشكوك فيه فيبقى على الاصل

بأن امرأته من أهل الحضانة فكان أولى. وعلى هذا متى كانت المرأة متزوجة لرجل من أهل الحضانة كالجدة تكون متزوجة للجد لم تسقط حضانتها لانه يشاركها في الولادة والشفقة على الولد فأشبه الام إذا كانت متزوجة للاب، ولو تنازع العان في الحضانة وأحدهما متزوج للام أو الخالة فهو أحق لحديث بنت حمزة وكذاك كل عصبتين تساويا وأحدهما متزوج بمن هي من أهل الحضانة قدم بها لذلك، وظاهر قول الخرقي ان التزويج بأجنبي يسقيل الحضانة بمجرد العقدوإن عري عن الدخول وهو قول ماناك لان به تشتغل عن الحضانة وهو قول الشافعي ويحتمل أن لا تسقيل الا بالدخول وهو قول ماناك لان به تشتغل عن الحضانة

ووجه الاولَّ قول النبي عَيِّلَاتِيْهِ ﴿ أَنت أحق به مالم تنكحي ﴾ وقد وجد النكاح قبل الدخول ولان بالعقد يملك منافعها ويستحق زوجها منعها من حضانته فزال حقها كالو دخل بها

(الفصل الثاني) أن الام إذا عدمت أو تزوجت أو لم تكن من أهل الحضانة وأجتمعت أم أب وخلة فأم الاب أحق وبه فل أبو حنيفة والشافعي في الجديد ، وحكي ذلك عن مالك وأبي ثور . و وي عن أحمد أن الاخت والخالة أحق من الاب ، فعلى هذا يحتمل أن تكون الخالة أحق من أم الاب وهو قول الشفعي القديم لانها تدلي بأم وأم الاب تدلي به فقدم من يدلي بالام كتقديم أم الام على أم الاب ولان النبي علي الله قضى بانت حمزة خالتها و ول « الخالة أم »

وانا أن أم الاب جدة وارثة فقد مت على الخالة كأم الام ، ولان لها ولادة ووراثة فأشبهت الم الام فأما المديث فيدل على أن المخالة حقاً في الجلة وايس المزاع فيه انما النزاع في الترجيح عند الاجتماع . وقولهم تدلي بأم قلنا لكن لاولادة لها فيقدم عليها من له ولادة كتقديم أم الام على الخالة فعلى هذا وتح وجدت جدة وارثة فهي ولى أن هو من غير عودي النسب بكل حال وان عات درجتما انضيلة الولادة والورائة فام أم آبي الام فالإحضانة لها لانها تدلي بأبي الام ولاحضانة له ولا رأدلى به

(فصل) فان اجتمعت أم أم وأم اب فأم الام أحق وان علت درجتها لان لها ولادة وهي تدلي بالام التي تقدم على الاب فوجب تقديم العيما كتقديم الام على الاب ، وعن احمد ان أم الاب أحق وهو قياس قول الخرقي لانه قدم خالة الاب على خالة الام وخالة الاب أخت أمه وخالة الام أخت أمها فاذا قدم أخت أم لاب دل على نتديمها وذاك لانها تدلي بعصبة مع مساواتها للاخرى في الولادة فوجب تقديمها كتقديم الاخت من الاب على الاخت من الام، وانما قدمت الام على الاب لانها التي تلي الحضانة بنسها فكذلك أمه فانها أنى تلي بنفسها فقدمت لما ذكرناه

كا لو اذن له في طلاق امرأله لم بكن له ان يطلق أكثر من طالة ولان الزائد عن الواحدة بمحتمل ان يكون غير مراد فيبقى على اصل التجريم كا لوشك في أصل الاذن

(فصل) نقل محمد بن ماهان عن أحمد لا بأس للمبد ان يتسرى إذا اذن له سيده فان رجع السيد فليس له أن برجع إذا اذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه ابراهيم بن هاني، و يعقوب بن بختان ولم

(م شة) قل إوالاخت من الاب أحق من الاخت من الام وأحق من الخالة)

وجماته انه إذا عدم من يستحق الحضانة من الآباء والامهات وان علوا انتقلت إلى الاخوات وقدمن على سائر القرابات كالخالات والعرت وغيرهن لانهن شاركن في النسب وقدمن في البراث ولان العمات والخالات التما يداين بأخوة الآباء والامهات ولا ميراث لهن مع ذي فرض ولا عصبة فالمدلي إلى نفس الكنفول ويرثه أقرب وأشفق فيكان اولى. وأولى الاخوات من كان لأبوين لقوة قرابتها ثم من كان لأب ثم من كان لأم نص عليه أحمد وهو ظاهر مذهب الشافعي، وقال أبوحنيفة الاخت من الاحأولي من الاخت من الاب وهو قول المزني وابن سريج لانها أدات بالام فقدمت على المدلية بالاب كأم الام مع أم لاب وفل ابن سريج تقدم الخالة على الاخت من الاب لخاب وفل ابن سريج تقدم الخالة على الاخت من الاب

ولنا أن الاخت من الاب فوى في الميراث فقدمت كالاخت من الابوين ولا تخفى قوتها فالمها أقيمت مقاء الاخت من الابوين عند ع مها وتكون عصبة مع البنات وتقاسم الجد ، وما ذكروه من الادلاء لايلزم لان الاخت تدلي بنفسها لكونه عاخاة امن ما واحدو لهما تعصيب فكانت أولى والله أعلم

(مدثلة) فال (وخالة الآب أحق من خالة الرم)

وجملته أنه إذا عدمت الإمهات والآباء والأخوات انتقات الحصانة إلى الخالات ويقدمن على العات . نص عايه أحمد وبحتمل كلام الخرقي نقديم العات لانه قدم خالة الاب وهي أخت أمه على خالة الام وهي اخت أمها فيدل ذلك على تقديم قرابة الاب على قرابة الام ولانهن يدلين بعصبة فقدمن كتقديم الاخت من الاب على الاخت من الام

وقال القاضي مراد الخرقي بقوله خالة الاب أي الخالة من الاب تقدم على الخالة من الام كتقديم الاخت من الاب على الاخت من الاه لان الخالات آخوت الاه فيجرين في الاستحقاق والنقديم فيا بينه ن مجرى الاخوات المترةت وكذلك الحكم في العبت المترفات. ذان تلذ بنقديم الخالات فيا بينه ن مجرى الاخوات المترة وكذلك الحكم في العبات فالخالات بعدهن، فاذا عدمن انتقات إلى فذا انقرض فامهات بعدهن، فاذا عدمن انتقات إلى خالات الاب على قول الخرقي وعلى القول الاخو إلى خالات الام، وهل يقدم خالات الاب على عاته ؟ على وجهين بناء على مذكرنا في الخالات والعبات. فأما عمات الام فلا حضائة لهن لانهن يدلين بأبي الام وهو رجل من ذوي الارحاء لاحضائة نه ولا لمن أدلى به

ار عنه خلاف هذا فظاهره انه إذا تسرى باذن السيد لم بلك السيد الرجوع لانه يملك به البضع فلم يملك سيده فسخه قياسًا علىالنكاح، وقال تماضي بحتمل أنه أراد بالقسري ههاالنزو ببجوسهاه تسريا

(فصل) وللرجال من العصبات مدخل في الحضانة وأولاهم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا ثم الأخ من الابوين ثم الأخ من الاب ثم بنوهم وان سفلوا على ترتيب الميراث ثم العمومة ثم بنوهم كذاك ثم عومة الاب ثم بنوهم، وهذا قول الشافعي . وقل بعلى أسحابه لا حضانة لغير الآباء والاجداد لانهم لامعرفة لهم بالحضانة ولا لهم ولاية بأنفسهم فلم يكن لهم حضانة كالاجانب

وانا أن علياً وجعفراً الختصافي حضانة أبنة حمزة فلم ينكر عليهم النبي علياتية ادعاء الحضانة ولان لهم ولاية و تعصيباً بانقرابة فتثبت لهم الحضانة كلاب والجد، وفارق الاجنب في مهم ليست لهم قرابة ولا شيفقة ولان الاجنب تساووا في عدم اقرابة فايس واحد منهم أولى بالتقديم من الآخر، والعصبات لهم قرابة يتدزون بها وأحقهم بالحضانة أحقهم بالميراث بعد الآباء والاجداد ويقومون مقام الاب في التخيير للصبي بينه وبين الام أو غيرها ممن له الحينانة من انساءويكونون أحق بالجارية اذاباغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً لا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتسلم اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتساء اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتساء اليه إذا باغت سبعاً الا ابن العم فان الجارية لاتساء الهم فان الجارية لاتساء الهم فان العم فان العرب في التحديد في التحديد الهم فان العرب العم فان العرب العم فان العرب في التحديد الله المناء الموارد الموارد الموارد العرب ال

(فصل) فأما الرجال من ذوي الارحام كالخال والاخ من الام وأبي الام وابن الاخت فذ حضانة لهم مع وجود أحد من أهل الحضانة سواهم لانه ليس بامرأة يتولى الحضانة ولا له قوة قرابة كالعصبات ولا حضانة الايدلي بهم كأم أبي ادم وابنة الخل وابنة الاخ من الام لانهن يدلين بمن لاحضانة له فاذا لم تثبت للمدلي فلاحدلين به أولى، فان لم يكن هناك غيرهم احتمل وجبين (أحدها) هم أولى لان لهم رحماً وقرابة يرثون بهاعند عدم من هو أولى، نهم كذلا الحانة تكون لهم عند عدم من هو أولى الها الحاكم والار لأولى من هو أولى الها منهم (واثاني) لاحق لهم في العضائة وينتقل الامر إلى الحاكم والار لأولى

(فصل في بيان المرولي فالأولى من أهل الحضانة عند اجتماع الرجل والنساء)

أولى الكل بها الام ثم أمهاتها وان علون يقده منهن الاقرب فالاقرب لانهن نساء ولادتهن متحققة فهي في معنى الام ، وعن أحمد ان ام الاب وأمهاتها مقدمت على أم الام ، فعلى هذه الرواية يكون الاب أولى بالتقديم لانهن يدلين به فيكون الاب بعد الام ثم أمهاته والاولى هي الشهورة عند الحابنا وان القدم الام ثم أمهاته ثم الحبث أمهاته ثم الجدثم أمهاته ثم جد الاب ثم أمهاته وان كن غير وارثات لانهن يدلين بعصبة من أهل الحضانة بخلاف ام أبي الام

وحكي عن احمد رواية اخرى ان الاخت من الام والخالة أحق من الاب فتكون الاخت من الابوين أحق منه ومنها ومن جميع العصبات، والاولى هي المشهورة في المذهب ذذا انقرض الآباء والامهات انتقات الحضانة إلى الاخوات، وتقدم الاخت من الابوين تم الاخت من الابوت تم الاخت

مجازاً وبكرن لا. يد الرجرع فها ملك عبده وظاهر كالزم أحمد خلاف هذا رذلك لا م ملكه بضما أبيح له رطؤ. فلم بلك رجوعه فيه كالو زوجه

من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من أهل الحضانة فقدمت على من في درجتها من الرجال كالام تقدم على الاب وأم الاب على أبي الاب وكل جدة في درجة جد تقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لايليها بنفسه

وفيه وجه آخر انه يقدم عايه الانه عصبة بنفسه والاول أولى وفي تقديم الاخت من الابوين أو من الاب على الجدوجهان. وإذا لم تنكن أخت فلاخ الدبوين ولى ثم الاخلاب ثم أبنا وهما ولاحضانة الاخلام لماذكرنا فاذا عدمو اصارت الحضانة المخالات على الصحيح وترتيبهن فيم اكبرتيب الاخوات، ولاحضانة للاخوال فاذا عدمن صارت العمات ويقدمن على الاعمام كتقديم الاخوات على الاخوة ثم العم اللاب فاذا عدمن الام، ثم أبناؤها ثم إلى خالات الاب على قول الخرقي وعلى القول الآخر إلى خالات الام ثم إلى عات الاب ولاحضانة له ، وإن اجتمع شخصان الام ثم أهل الحفانة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة

(فصل) فان تركت الام الحضانة مع استحقاقها لها فهيه وجهان (أحدها) تنتقل إلى الاب لان أمهاتها فرع عايها في الاستحقاق ذذا أسقطت حقها سقط فروعها (والثاني) تنتقل إلى أمها وهو أصح لان الاب أبعد فلا تنتقل الحضانة اليه مع وجود أقرب منه كما لا تنتقل إلى الاخت وكونهن فروعا لها لا يوجب سقوط حقوقهن بسقوط حقها كما لو سقط حقهال كونها من غبر أحل الحضانة أو لتزوجها وهكذا الحبكم في الاب إذا أسقط حقه هل يسقط حق أمها ته اعلى وان كانت أخت من أبوين وأخت من الابوين حقها لم بسقط حق الاخت من الابلان استحقاقها من غير جهتها وليست فرعا عليها

(مسئلة) قال (واذا أخذ الولد من الام اذا نزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالته)

وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي إلا أن أبا حنيفةوالمزني قل ان كان الطلاقرجميا لم يعد حقها لان الزوجية قائمة فأشبه مالوكانت في صاب النكاح

ولنا أنها مطلقةفعاد حقها من الحضانة كالبائن وقولهم إنها رَوجةقانا إلا أنه قد عزلها عن فراشه ولم يبق لها به شغل وعقد سبب زوال نكاحها فأشبهت البائن في عدتها و يخر جعندنا مثل قولها لمكون النكاح قبل الدخول مزيلا لحق الحضانة مع عدم القسم والشغل بالزوج

(فصل) وكل قرآبة تستحق بها الحضانة منع منها مانع كرق أو كُفر أو فسوق أو جنون أو صغر إذا زال المانع مثل ان عتق الرقيق وأسلم الكافر ، وعدل الفاسق ، وعتل المجنون ، وبلغ

الصغير عاد حقهم من الحضانة لان سببها قائم، وإنما امتنعت لما نع فاذا زال المانع عاد الحق بالسبب السابق الملازم كانزوجة إذا طلقت

﴿ مسئلة ﴾ قال (و اذا تزوجت المرأة المزوجها أن يمنعها من رضاع ولدها الا أن يضطن اليها و مخشى عليه التلف)

وجملة ذلك أن للزوج منع امرأته من رضاع ولدها من غيره و من رضاع ولدغير ها إلا أن يضطر اليها لان عقد الذكاح يقتضي تمايك الزوج الاسته تاع يكل الزمان من كل الجهات سوى أو قات الصاوات والرضاع يفوت عليه الاسته تاع في بعن الاوقات فكان له المنع كالحروج من منزله ، فان اضطر الولد بأن لا توجد مرضعة سواها أو لا يقبل الولد الارتضاع من غيرها وجب التمكين من ارضاعه لانها حال ضرورة وحفظ لنفس ولدها فقدم على حق الزوج كمتقديم المضطر على المالك إذا لم يكن بالمالك مثل ضرورته

(فصل) فان أرادت ارضاع ولدها منه فكالام الخرقي يحتمل وجهين (أحدهما) أن اله منعها من رضاعه لعموم لفظه وهو قول الشافعي لانه بخل باستمتاعه منها فأشبه مالوكان الولد من غيرها (والثاني) ليس له منعها فانه قال وإن أرادت رضاع ولدها بأجرة مثابا فهي أحق به من غيرها سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة وذلك لقول الله تعالى (والوالدات يوضعن أولادهن حولين كاملين) وهذا خبر براد به امر وهو عام في كل والدة ، ولا يصح من أصحاب الشافعي حمله على المطاقات لانه جعل لهن رزقهن وكسومهن وهم لا يجيزون جعل ذلك أجر الرضاع ولا غيره ، وقولنا في الوجه الاول إنه يخل باستمتاعه قلنا ولكن لايفاء حق عليه وليس ذلك ممتنعا كما أن قضاء دينه بدفع ماله فيه واجب سيما إذا تعلق به حق الولدفي كونه مع أمه وحق الام في الجمع بينها وبين ولدها وهذا الوجه ظاهر كلام ابن أبي موسى وهو ظاهر كلام انقاضي أبي يعلى

(فصل) وإن آجرت المرأة نفسها للرضاع ثم تزوجت صح النكاح ولم بملك الزوج فسخ الاجارة وله منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة لان منافعها ماكت بعقد سابق على نكاحه فأشبه مالو اشترى أنة مستأجرة أو داراً مشغولة ، فان نام الصبي أو اشتغل بغيرها فللزوج الاستمتاع ، وليس لولي الصبي منعه وبهدا قال الشافعي ، وقال مالك ليس له وطؤها إلا برضاء الولى لان ذلك بنقص اللهن

ولذا أن وطء الزو ج مستحق بالعقد فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كم لوأذن الولي فيه ولانه يجوز له الوطء مع إذر الولي فجاز مع عدمه لانه ليس للولي الاذن فيما يضر الصبي ويسقط حقوقه

اقامة من برعاها لما روى ابن عمر ازالنبي وَلِيَّالِيَّةِ قال « عذبت الرأد في هوة حبستها حتى ما تت موعاً فلا هي اطعمتها ولا هي أرسانها تأكل من خشاش الارض » متاتى عليه

(المغني والشرح السلمبير)

ولنا أنه عقد يفوت به حق من ثبت له الحق بعقد سابق فلم يصح كاجارة المستأجر

(مسئلة) قال (وعلى الاب أن يسترضع لولده الا أن تشاء الامأن ترضمه بأجرة مثلها فتكون أحق به من غيرها سواء كانت في حبال الزوج أومطلقة)

الكارم في هذه المسئلة في فصلين:

[أولها] أن رضاع الولد على الاب وحده وليس له اجبار أمه على رضاعه دنيئة كانت أوشريفة سواء كانت في حبال الزوج أومه لمقة ولا نعلم في عدم اجبارها على ذلك إذا كانت مفارقة خلاه. فأما إن كانت مع الزوج فك ذلك عندنا وبه يقول اثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وقل بن أبي ابيل والحسن بن صالح له إجبارها على رضاعها وهو قول أبي ثور ورواية عن ملك تقول الله تعالى والوائدات يرضعن أولادهن حولين كاماين لمن أراد أن يتم الرضاعة في وانشهور عن مالك أنها ان كانت شريفة لم تجرعادة مشما بالرضاع لولدها لم تجبر عليه وإن كانت من ترضع في العادة أجبرت عليه

ولنا قوله تنا. أوان تعاسرتم فسترضع له أخرى واذا اختلفا فقد تعاسرا ولان الاجبار على الرضاع لايخلو اما أن يكون لحق الولد أولحق الزوج أولهما : لا بجوز أن يكون لحق الزوج فا نه لا بملائمات احبارها على رضاع ولده من غيرها ولا على خدمته فيما يختص به . ولا يجوز أن يكون لحق الولد فان ذلك لوكان له لازمها بعد الفرقة ولانه مما يلزم الوالد لولده فلزم الاب على الخصوص كالنفقة أو كما بعد الفرقة ، ولا يجوز أن يكون لهما لان مالا هنا سبة فيه لا يثبت الحركم بانضام بعضه الى بعضر ولانه لو كان لهما لثبت الحركم به بعد الفرقة والآية مجولة على حل الاتفاق وعدم التعاسر

[انفصل الثاني] ان الام اذا طابت زرضاعه بأجر مثاما فهي أحق به سواء كانت في حلاوجية أو بعدها وسواء وجد الاب مرضعة متبرعة أو لم يجد، وتال أصحاب شافعي ان كانت في حبال الزوج فلزوجها منعها من ارضاعه لانه يفوت حق الاستدناع بها في بعض الاحيان وان استأجرها على رضاعه لم يجز لان النافع حق له فلا يجوز أن يستأجر منها ما هو أو بعضه حق له وان أرضعت الولد فهل

(سناة) (ولايجلها ما لانطبق)

لأمها في معنى العبد وقدمنع النبي عليان تكليف العبد مالا يطيق، ولان فيه تعذيب الحيوان الذي

لها أجر المثل على وجهين وان كانت مطلقة وطابت أجر المثل فأراد انتزاعه منها ليسلمه الى من ترضعه بأجر المثل أو أكثر لم يكن له ذلك وار وجد متبرعة أو من ترضعه بدون أجر المثل فله انتزاعه منها في ظاهر المذهب لانه لايلزمه التزام المؤنة مع دفع حاجة الولد بدونها وقال أبوحنيفة ان طابت الاجولم يلزم الاب بذلها لها ولا يسقط حقها من الحضانة ونا تي المرضة ترضعه عندها لانه أمكن الجمع بين الحقين فلم يجز الاخلال بأحدهما

ولنا على الاول ما تقدم وعلى جواز الاستئجار أنه عقد إجارة يجوز من غير الزوج إذا أذن فيه فجاز مع الزوج كاجارة نفسها للخياطة أو الحدمة وقولهم إن المنافع مملوكة له غير صحيح فانه لو ملك منفعة الحضانة لملك اجبارها عليها ولم تجز اجارة نفسها لغيره باذنه ولكانت الاجرة له وأنما المتنعت الجارة نفسها لأجنبي بغير إذنه لما فيه من تفويت الاستعناع في بعض الاوقات ولهذا جازت باذنه وإذا استأجرها فقد أذن لها في إجرة نفسها فصح كا يصح من الاجنبي، وأما الدليل على وجوب نقديم الاء إذا طلبت أجر مثانها على انتبرعة فقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاماين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى الولود له رزتهن وكسوتهن بالمعروف) وقوله مبحانه إفن أرضعن أيرها كالمؤين عيرها كالم أجورهن ولان الام أخنى وأشفن ولهنها المراءن ابن غيرها فكانت أحق به من الحضانة والواحب والاضرار بالولد المرض اسقاط حق أوجبه عيرها ولم يجز ذلك كا و ابرعت برضاعه فأما ان طابت الام أكثر من أجر مثانها ووجه المن من تأجر مثانها أو منهر عنه بالمنا السقات حقوله المنتفات المناه وتفويت الام أومبه وتفويت الام أكثر من أجر مثانها الوحبه في عوم قوله (فسترض له أخرى) وإن لم يجد مرضعة الا بمثل تلك الاجرة فالام أحق كالوطابها اللس لها فلدخلت في عوم قوله (فسترض له أخرى) وإن لم يجد مرضعة الا بمثل تلك الاجرة فالام أحق كالوطابها السام أحق كالوطابها عابها السوتا في الحجرة فالام أحق كالوطابية في المناه الله في المناه في العجرة في الم أحق كالوطابية في المناه المناه المناه المناه المناه العالم المناه العالم أحق كالوطاب كالوطابة هنها أجر مثانها أبي واحدة معنها أجر مثانها

(فصل) وان طلبت ذات الزوج الاجنبي ارضاع ولدها بأجرة مثالها باذن زوجها ثبت حقها وكانت أحق به من غيرها لان الام انما منعت من الارضاع لحق الزوج ذذا أذن فيه زال المانع فصارت كمفير ذات الزوج وان منعها الزوج مقوا حقها لتعذر وصولها إلى ذلك

(فصل) وإن أرضعت المرأة ولدها وهي في حبال والده فاحتاجت إلى زيادة نفقة لزمه لقول الله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولانها تستحق عليه قدر كفايتها فاذا زادت حاجتها زادت كفايتها والله أعلم

له حرسة في نفسه ولابحلب من لبنها ما يضر بولدها لان كماية واجبة على م لـكه ولن أمه مخلوق (المغني والشرح الكبير) (الجزءالناسع)

باب نفقه المهاليك

﴿ مسئلة ﴾ ول رحمه الله (وعلى ملاك المعلوكين أن ينفقوا عليه، ويكسوهم بالمعروف)

وجملة ذلك أن نفقة المملوكيين على ملاكهم ثابتة بالسنة والاجماع : أما السنة فه روى أبو ذر عن النبي ﷺ انه قال « اخوانكم خواكم جمائهم الله نحت أيديكم فمن كان أخوه تحت بده فليطعمه ثما يأكل وايابسه ثما يابس ولا تكنفوهم مايغابهم فان كافتوهم فأعينوهم » متفق عليه

وروى أبو هريرة أن النبي عَلَيْكِيْ فل « الماوك طعام و كسوته بالعروف و لا يكلف من العمل مالا يطيق » رواه الشافعي في مسنده وأجمع العلماء على وجوب نققة المملوك على سيده ولا نه لابد له من نققة ومنافعه لسيده وهو أخص الناس به فوجبت نققته عليه كبهيمته والواجب من ذلك قدر كفايته من غالب قوت البلد سواء كان قوت سيده أو دونه أو فوقه وأدم مثله بالمروف لقوله عليه السلام « للملوك طعامه وكسوته بالمروف » والمستحب أن يداعمه من جنس طامه لقوله «فليطعمه عما يأكل » فجمعنا بين الخبرين و حماما حبر أبي هربرة على الاجزاء و مديث خبر أبي ذرعى الاستحباب والسيد مخير بين أن بجمل نفتنا من كسبه إن كان له كسب وبين أن يننق اياه ون ماله ويأخذ كسبه أو يجبله برسم خدمته لان الحكل ماله ذن جعل نفتته في كسبه فكانت ونق الكسوة فبالمعروف أو يجبله برسم خدمته لان الحكل ماله ذن جعل نفتته في كسبه فكانت و أما الكسوة فبالمعروف من غالب الكسوة لامثال العبد في ذلك البلد الذي هو به والاولى أن يلبسه من لباسه لقوله عليه من غالب الكسوة والاستمتاع وإن كان فيهن من هو الخدمة وفيهن من هو للا تمناع فلا أمائه إن كن للخدمة أو الاستمتاع . وإن كان فيهن من هو الخدمة وفيهن من هو للا تمناع فلا بلس بزيادة من يزيدها للاستمتاع في الكسوة لان ذلك حكم العرف ولان غرضه تجميل من يزيدها للاستمتاع بحلاف الخادمة

(فصل) اذا تولى أحدهم طعامه استحب له أن يجاسه معه فيا كل ذان لم يفعل استحب أن يطعمه منه ولو لقمة أو لقمتين اا روى أبو هريرة أن انبي علي فلي فلا اذا كفي أحدكم خادمه طعامه حره و دخانه فليدعه وليجاسه فن أبى فليروغ له الله مقة و القمتين » رواه البخاري ومعنى ترويغ اللقمة غسما في المرق و الدسم و ترويتها بذلك ويدفعها اليه ولا نه يشتهيه لحضوره فيه و توليه إياه ، وقد قال الله تعالى (واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامي والمساكين فارزقوهم منه) الآية ولان نفس الحاضر تتوق مالا تتوق نفس الغائب

له فاشبه والد الامة فان امتنع عن الانفاق عليها أجبر على ذات فان ابى أرعجز اجبرعلى يعها أوذبحها أن كانت مما تذبح ، وقال أبو حنياة لايجبره السلطان بل بأمره به كايأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر (فصل) ولا يكافه من العمل مالا يطيق وهو مايشق عليه ويقرب من المجز عنه لحديث أبي ذر ولان ذلك يضر به ويؤذيه وهو ممنوع من الاضرار به

(فعل) ولا يجبر المهلوك على الخمارجة ومعناه أن يضرب عايه خراجا معلوما يؤديه وما فضل العبد لان ذلك عقد بينها فلا يجبر عايه كالكتابة ، وإن طلب العبد ذلك وأباه لم يجبر عايه أيضاً فان المقاعل في في المقاعل في المقا

إ فصل إوا ا مرض المملوك أو زمن أو عبي أو انقاله كسبه فعلى سيده القيام به والانفاق عليه لان ننقته تجب بالملك ولهذا تجب مع الصغر والملك باق مع العمى والزمانة فتجب نفقت ه مع عموم النصوص المذكورة في أول الباب

« مــ ثلة » قال (وان يز، ج المـ لموك اذا احتاج الى ذلك)

وجملة ذلك أنه يجب على السيد اعفاف مملوكه اذا طاب ذلك وهو أحد قولي الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك لا يجبر عليه لان فيه ضرراً عليه وليس مما تقوم به البنية فلم يجبر عليه كطعام الحلواء ولنا قوله تعالى [وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم] والامرية بنهي الوجوب ولا يجب إلا عند الطلب . وروي عن عكرمة عن ابن عباس قال : من كانت له جارية فلم يزوجها ولم يصبها أو عبد فلم يزوجه فما صنعا من شيء كان على السيد ولولا وجوب اعفافها لما لحق السيد الاثم بفعلها ، ولا ئه مكاف محجور عليه للسفه ولان

لان البهيمة لايثبت لها حق من حبة الحكم ألا ترى أنه لا يصح منها الدموى ولا ينصب عنها خصم فصارت كالزرع والشجر

النكاح مما تدعو اليه الحاجة غالباً ويتضرر بفواته فأجبر عايه كالنفقة بخلاف الحلواء. اذا ثبت هذا فالسيد مخير بين تزويجه أو تمليكه أمة يتسراها وله أن يزوجه عند طابه لان هذا مما بختلف الناس فيه وفي الحاجة اليه ولا تعلم حاجته إلا بطابه ولا بجوز نزويجه إلا باختياره فن اجبار العبد الكبر على النكاح غير جاز فأما الامة فالسيد مخير بين تزويجها اذا طابت ذلك وبين أن يستمتع بها فيغنيها باستمتاعه عن غيره لان المقصود قضاء الحاجة وإزاان ضرر الشهوة وذلك بحصل بأحدهما فلم يتعين أحدها.

(فصل) واذا كان ابعبد زوجة فعن سيده تمكينه من الاستمتاع بها لياد لان اذنه في النكاح اذن في الاستمتاع العتاد والعادة جرية بذلك ليلا وعليه نفقه زوجته على سقدمنا

(مسئلة) قال (فان التنع أبير لي بيمه الناطلب الملوك ذلك)

وجماته أن السيد اذا امتنع مما يجب للعبد عايه من نفقة أو كسوة أو تزويج فطلب العبد البيع أجبر سيده عليه سواء كان امتناع السيد من ذلك لعجزه عنه أو مع قدرته عليه لان بقاء مالكه عليه مع الاخلال بسد خلاته إضرار به وإزالة الضرر واجبة فوجبت إزالته ولذلك أبحنا المرأة فسخ النكاح عند عجز زوجها عن الانفاق عليها

وقد روي في بعض الحديث عن النبي عَيَّالِيَّهُ أنه قال « عبدك يقول أطعمني وإلا فبعني و امرأتك تقول أطعمني أو طلقني» وهذا يدل بمفه ومه على أن السيد متى وفى بحقوق عبده فطاب العبد بيعه لم يجبر السيد عليه وقد نص عليه احمد . ذال ابو داود قيل لا بي عبد الله رحمه الله اسنباعت المملوكة وهو يكسوها مما ما بسس و مطعمها مما بأكر ؟ قال لا تباع وإن أكثرت من ذلك الا أن تحتاج إلى زوج فتقول زوجني . وقال عداء واسحاق في العبد بحسن اليه سيده وهو يستبيع : لا يبعه لان الملك السيد والحق له فلا يجبر على إزائه من غير ضرر بالعبد كا لا يجبر على طلاق زوج ته مع الانفاق عليها لها ولا على بيع بهيه ته مع الانفاق عليها

﴿ مثلة) قال (وليس عليه نذنه ، كانه الأ أر يديز)

لاخلاف في أن الكتب لانازه سيده نفقته لان الكتابة عند وجب ملك المكتب اكساب نفسه و منافعه و منع السيد من التصرف فيها فلا يملك استدامه ولا الجارته و لا اعرته ولا أخذ كسبه ولا ارش الجناية عليه ولا يازمه اداء ارش جنايته فسقطت نفقته عنه كما لوبعه أو أعتقه فذا عجزعاد رقيقاً قناً وعاد اليه ملك نفعه واكسابه فعادت عليه نفقته كما لو اشتراه بعد بيعه

ولما أنها نفقة حيوان واحبة عليه فكان للسلطان اجباره عليها كنفقة العبد قان عجز عن لاة ق

﴿ مسئنة ﴾ قال (وليس له أن بسترضم الامة المير والدها إلا أل يكون فيها فضل من ربه)

أما اذا أراد استرضاع أمته انه ولدها مع كونه لا يفضل عنه فايس له ذلك لان فيه اضراراً بولدها لنقصه من كف ينا وصرف البن الفلوق لولدها الى غيره مع حجته اليه فلم يجزكا لو أرادأن ينقص الكبير من كذ ينه ومؤنته ، نكان فيها فضل عن ري ولدها جاز لانه ماكه وقد استغى عنه الولد فكان له استيفاؤه كالفاضل من كسبها عن مؤنتها وكا لو مت ولدها وبقي لبنها

﴿ مسنم ﴾ قل (واذا رهن العلوا النقى عيه سياه)

وذلك لقول النبي عَلَيْقَةٍ « الرهن من راهنه له غنمه وعليه غرمه و نفقته من غرمه »ولا نه ملك الراهن و نماؤه له فكات عليه نفقته كنير لرهن وقد ذكرت هذه المسئلة في باب الرهن

(مسئلة) قال (واذا أبق العبد لهن جاء به الى سيده مأ نقق عايه)

اند كان كذلات لان نفقة العبد على سيده وتد فام الذي جاء با مقام سيده في الواجب عليمه فرجع به عليه كما لو أذن له . وفال الشافعي لابرجع بشيء لانه متبرع بانفاق لم يجب عليه

وانا أنه أدى عنه ماوجب عليه عند "عذر أد ئه منه فرجع به عليه كما لو أدى الحاكم عن الممننع من الانفق على المرأته ما يجب عليه من النفقة ويتخرج أن لا يرجع بشي، بناء على الرواية الاخرى فيمن أنعق على الرهن الذي عنده أو الوديعة أو الجال اذا هرب الجال فتركها مع المستأجر

(فصل) وله تأديب عبده وأمته إذا أذنبا بالنوبيخ والضرب الخفيف كا يؤدب ولده وامرأته في النشوز ونيس لدضربه على غير ذنب ولاضربه ضربا مرحا وإن أذنب اولا لعلمه في وجه وقد روي عن ابن مقرن المزني قل لقد رأيتني سابع سبعة ايس لنا إلا خدم واحد فاعلمها أحدنا فأمرنا النبي عمليني باعتاقها في عنقناها . وروي عن أبي مسعود قل كنت اضرب غلاما لي فاذا رجل من خلفي يقول «اعلم أبا مسعود اعلم ابامسعود » ذلتفت ذذا النبي عمليني يقول «اعلم أبا مسعود ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام»

(فصل) ومن ملك جهيمة لزمه الممياه بها والانفاق علمها متحناج اليه من علفه أو إفامة من برعاها لما روى ابن عمر أن النبي عَلَيْكُ قل «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ما تتجوعا فلا هي أطعمتها ولاأرساتها تأكل من خشاش الارض» متفق عليه. فإن امتنع من الانفاق عليها أجبر على ذلك فإن أى أو عجز أجبر على بيعها أو ذبحها ان كانت مما يذبح. وقال أبو حنيفة لا يجبره السلطان بل يأمره به

والمتناع من الربع ببعث عليه كما ياع العبد إذا طاب الربع عند إعسار سهده بنفقته وكا يفسخ نكاحه

كما يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر لان البهيمة لايثبت لها حق من جهة الحكم ألا ترى انه لا تصمح منها الخصومة ولا ينصب عليها حصم فصارت كالزرع والشجر

ولنا انها نفقة حيوان وأجبة عليه فكان للسلطان إجباره عليها كنفقة العبيد ويفارق نفقة الشجر والزرع فأنها لا تجب فأن مجز عن الانفاق وامتنع من البيع بيعت عليه كما يباع العبد إذا طلب البيع عند إعسار سيده بنفقته وكما يفسخ نكاحه إذا أعسر بنفقة احرأته وأن عطبت البهيمة فلم ينتفع بها فأن كانت مما يؤكل خير بين ذبحها والانفاق عليم وأن كانت مما لايؤكل أجبر على الانفاق عليها كالعبد الزمن على ماذكرناه فيا مضى ولا يجوز ان يحمل البيمة ما لا تطبق لانها في معنى العبد وقد منع النبي على المنافق عليها النبي على المنافق العبد الذي العبد الزمن على ماذكرناه فيا مضى ولا يجوز ان يحمل البيمة ما لا تطبق لانها في معنى العبد وقد منع النبي على المنافق العبد وقد المنافق المنافق العبد وقد النبي على المنافق العبد المنافق المناف

كتاب الجراع

يعني كتاب الجنايات وإنما عبر عنها بالجراح لغلبة وقوعها به . والجناية كل فعل عدوان على نفس أو مال لكنها في العرف مخصوصة بما يحصل فيه التعدي على الأبدان ، وسموا الجنايات على الاموال غصباً ونهباً وسرقة وخيانة وإتلافا

(فصل) وأجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومر قتل مظلوما فقد جعانا

إذا اعسر بنفقة امرأنه فان عطبت الهيمة فلم ينتفع بها فان كانت ما لا يؤكل اجبر على الانفاق علمها كالعبد الزمن وان كانت ما يؤكل خير بن ذبحها والانفاق عليها على ما ذكرناه

(كتاب الجنايات)

الجنايات كل فعل عدوان على نفس او مال اكنها في العرف مخصوصة بما يحصل فيه التعدي على الابدان وسموا الجنايات على الاموال غصبا ونهبها وسرقة وخيانة واتلافا واجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق والاصل فيه الكتاب والسنة والاجباع اما السكناب فقول الله تمالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) وقال (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ ، وقل (ومن يقتل مؤمناً متهمداً فجز أو مجهنم) الآية وأما السة فروى عبد الله مسعودة لقال رسول الله عليه على المرى مسلم يشهد ان لا آله إلا الله وآني رسول الله إلا باحدى الله الله وآني رسول الله على والدفس بالنفس والتارك الربنه والمفا ق الجاعة ، متفق عليه ورسى عماز وعائشة الماث

لوليه سلطاناً) وقال تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ) وقال (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) الآية .

وأما السنة فروى عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله عَلَيْتِيْقِي « لا يحل دم امري. مسلم يشهد ان لا إله إلا الله واني رسول الله إلا باحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس ، والتارك لدينه المفارق للحياعة » متفق عليه ، وروى عثمان وعائشة عن النبي عَلَيْتِيْتُو مثله في آي وأخبار سوى هذه كشيرة ، ولا خلاف بين الامة في تحريمه فان فعله إنسان متعمداً فسق وأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له و توبته مقبولة في قول أكثر اهل العلم وقال ابن عباس ان توبته لا تقبل للآية التي ذكر ناها وهي من آخر ما نزل. قل ابن عباس ولم ينسخها شيء ولان لفظ الآية لفظ الخبر والاخبار لا يدخلها نسخ ولا تغيير لان خبر الله تعالى لا يكون إلا صدقا

ولذا قول الله تعالى (إن الله يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء) فجعله داخلا في المشيئة . وقل تعالى (ان الله يغفر الذنوب جميعاً) وفي الحديث عن الذي علياتية « ان رجلا قتل من أنه رجل ظلماً ثم سألهله من توبة ؟ فدل على عالم فسأله فقال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن اخوج من قرية السوء إلى انقرية الصالحة فاعبد الله فيما فخرج تنباً فأدركه الموت في الطريق فختصمت فيه ملائكة الرحة وملائكة العذاب فبعث الله اليهم ماكا فقال قيسوا مابين انقريتين فلى أيها كان

عن النبي وَقَطِيْتُهُمْ مِنْهُ فِي آي واخبار كثيرة ولاخلاف بين الامة في تحريمه قان فعله إنسان. تعمداً فسق وأمره إلى الله ان شا. عذبه وان شا. عفر له وتوبته متبولة في قول أكثر أهل العلم وقل ابن عباس لا تنبل توبته للا بة الني ذكر ناها وهي من آخر ما نزل ولم بنسخها شي ولان افظ لا يَة افظ الخبر والاخبار لا يدخلها ندخ لا تغيير لان خعر الله تعالى لا يكرن إلا صدقا

ولما قول الله تمالى (ان الله لا يففر ان يشرك به ويففر ما دون دلك لمن يشا.) فجعله داخلا في المشيئة وقال تعالى زارالله بففر الذنوب جيماً) وفي المديث عن الذي والله الله بففر الذنوب جيماً) وفي المديث عن الذي والله الموبة والكن رحل ظلما ثم سئل هل اه من توبة ? فدل على عالم فسأل فغال و من يحول بينك و ببن التوبة ولكن خرج من قرية السر، إلى الفربة الصالحة فله فيها فخرج من قرية الموت في الطريق الخنصمت فيه ملائكة الرحمة رملائكة الهذاب فبعث الله عز وجل ملكما فقال قيسوا ما بين الفربة بن فالى أبهما أفرب ناج ملوه من أهلها فوجدوه أقرب إلى الفربة الصالحة بشعر فجعلوه من أهلها ه أخرجه مسلم ولان التوبة تصح من السكفر فهن القتل أولى والآية محرلة على من قنله مستحلا ولم يتب أو على ان هدا التوبة تصح من السكفر فهن الفقل أولى والآية محرلة على من قنله مستحلا ولم يتب أو على ان هدا حزاؤه ان جازاه الله وله الهفو ان شاء وقوله لا يرخلها النسخ قلنا يدخلها التخصيص والتأويل إمسئلة) (والقتل على أربعة اخرب عهد وشبه عهد وخطأ وما أجري مجرى الحطأ)

أكثر أهل العلم برون الفتل منقسما إلى عمد وشبه عمد وخطأ روي ذلك عن عمر وعلى وبه قال

آقرب فحعلوه من أهام ا فوجدوه أقرب الى القرية السالحة بشبر فجعلوه من أهاما ، ولان التو بة تصح من الكفر فمن القتل أولى ، والآية محولة على من لم يتب أو على أن هذا جزاؤه إن جازاه وله العفو إذا شاء . وقوله لا يدخام النسخ قانا لكن يدخلها التخصيص والتأويل

﴿ مَـثَلَةً ﴾ قال أبوالقاسم رحمه الله (والقتل على ثلاثة أوجه عمد وشبه العمدوخة أ)

أكثر أهل العلم برون انقتل منقسها إلى هذه الاقسام الثلاثة روي ذلك عن عمر وعلي وبه قال الشعبي والنخعي وقتادة وحماد وأهل العراق وانثوري والشافعني وأصحاب الرأي وأذكر مالك شبه العمد وقل ليسر في كتاب الله الا العمد والخطأ فأما شبه العمد فلا يعمل به عندنا وجعله من قسم العمد وحكي عنه مثل قول الجمعة وهو العبواب لما روى عبر الله بن عمرو بن العاص أن وسول الله عنها أربعون في المنطق المناه العمد على العمل منها أربعون في المنطق والعمل مائة من الابل منها أربعون في بعلونها أولادها ، رواد أسر داود وفي لفظ «قتيل خصاً العمد » وهذا نصر يقدم على ماذكره وقسمه أبو المختاب أربعة أفسام فراد قدا رابعا وهو مأجري مجرى الحدا يحو أنينة ب نائم على شخص فيقتله أو يقع عليه من علو وا قفل بالسب كحفر البئر و فصل السكين وقتل غير المكاف أجري

الشعبي وانخعي وقتادة وحماد وأهل العراق والثرري والشافعي وأصحاب الرأي وأسكر مالك شبه العمد وقال ابس في كتاب الله إلا العمد والخط فاما شبه العمد الا يعمل به عندنا وجعله من قسم العمد وحكي عنه مثل قول الجماة رهو الصواب لمسا روى عبدالله بن عمرو أن رسول الله ويتنايش قال هألا أن في دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوطوالعصى مائة من الابل منهاأر بعون في طونها ولا نهاه وواه أبو دارد وفي الفظ ه قتيل خطأ العمد وهذا نص بقدم على ما ذكره وقسمه شيخنافي هذا الكتاب أربعة أقسام فراد ما أجري مجرى الخطأ على ماذكر ناه وكذلك قسمه أبر الحطاب وهو أن ينقلب النائم على شخص فيقتل ومن بقتل بالسبب كعفر البئر ونحوه وكذلك تتل غير المكاف وهذه الصور عند الا دئرين من قدم الخطأ اعطوه حكه

(مسالة) (والعمد ان يقت بما يفاب الحالفان موته به عالما بكونه آد بيا معصوما وهو تدهة أقدام) الم المجرحة باله مورفي البدن من حديد أو غيره مثل ان يجرحه به كين أو يفرزه بسلة أد ما في معاه ما يحدد و يجرح من الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والزجاج والحجر والحشب والقضة والزجاج والحجر والحشب والقصب والمظم فهذا كله إذا جرح به جرحا كبيرا فات فهو قتل عمد لا اختلاف فيه بين الملماء فيا علمنا قاما ان جرحه جرحا صغيراً كشرطة المجام أو غرزه بابرة أو شوكة أو جرحه جرحا صغيراً بكبر في غير منتل فمات في الحال ففي كونه عمد اوجهان (أحدهما) لا قصاص فيه قاله ابن حامد لاز الظاهراً به لم يحت منه ولا به لا يقتل غالبا أشبه العصى والسوط

الخطأ وان كان عداً وهذه الصورة التي ذكرها عند الاكثرين من قسم الخطأ فان صاحبها لم يممد الفعل أو عده وايس هومن أهل القصدالصحيح فسموه خطأ فاعطوه حكمه وقدصرح الخرقي بذاك فقال في الصبي والمجنون عدهما خطاً

و مسئلة ﴾ قال (فالمد ما ضربه مجديدة أو خشبة كبيرة نوق عمود الفسطاط أو حجر كبير الفالب أن يقتل مثله أو أعاد الضرب بخشبة صغيرة أوف ل به فملا الفالب من ذلك المعل أ به يتلف)

وجملة ذلك أن العمد نوعان:

[أحدها] أن يضربه بمحدد وهو ما يقطع ويدخل في البدن كالسيف والسكين والسنان ومائي معناه مما يحدد فيجرح من الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والزجر والقصب والخشب فهذا كه إذا جرح به جرحا كبيراً فمات فهو قتل عد لاخلاف فيه بين العلماء في عاملاناه فاما ان جرحه جرح صفيراً كثير طة الحجاء أوغرزة ببرذا وشوى نظرت، فن كان في مقال كالعيز وا فؤاد والخاصرة والصدغ وأصل الاذن فهات فهو عد أيض، لان الاصابة بذلت في المقال كالجرح بالسكين في غير المقتل وإن كان في غير مقال نظرت ذن كان قد بالغ في إدخالها في المدن فهو كالجرح الكبير لأن

(واثاني أنبه المصاص لان لمحدد لا متبر فيه غبة الفان في حصول القال به بدابل مالوقطع شحمة اذنه أو أعلمته ولانه لما لم يمكن ادارة الحكم وضبطه بغلبة الفان وجب ربطه بكونه محددا ولا يمتبر ظهور الحكمة في آحاد صور المظنة ال يكفي احمال الحكمة والذلك ثبت الحكم به فيما إذا بقي ضمنا مع أن الممد لا يخلم مع أتحاد لا ته والفعل بسرعة لافضاء وابطائه ولان في البدن مقاتل خفية وهذا له مراية و ور قاشبه الجرح المكبر وهذا ظاهر كلام الخرقي قانه لم يفرق بين الصغير والسكبير وهذا مذهب أي حنيفة والشانمي من التفصيل تحو ما ذكرنا

(مسئلة) (فاز بقي من ذلك ضد احتى مات و كار الغرز بافي قتل كالفؤاد والخصيتين فبو عمد محض) اما إذا كان الجرح في مقتل كالهين والفؤاد والخاصرة والصدغ أو أصل الاذن فمات فبو عمد محض بجب به انقصاص وكذلك ان بالغ في إدخل الابرة و نحوها في البدن لانه يشتد ألمه ويفضي إلى الفتل كالكبير ، واز يتي من ذلك ضمنا حتى مات نفيه القود لان الظاهر أنه مات به قاله أصحابنا وقيل لا يجب به اقصاص لانه لما احتمل حصول الموت بفيره ظاهراً كان شبهة في درء القصاص ولو كانت العلة ان اقتل لا يحصل به غابا لما افترق بن موته في الحل وموته متراخيا كسائر مالا يجب به قصاص في المنتقلة إلى وان قطع سلمة من أجنبي بفير اذنه فمات فعليه القود الانه جرح بفير اذنه جرح الا يجوز له المنتى والشرح الكبير» « ١٤ » « الجنوء التاسع »

هذا يشتد ألمه ويفضي إلى القتل كالكبير، وإن كان الغور يسيراً أو جرحه بالكبير جرحاً لطيفا كشرطة الحجام فما دونها فقال أصحابنا ان بقي من ذلك ضمنا حتى مات ففيه القود لان الظاهر أنه مات منه وان مات في الحال ففيه وجهان (أحدهما) لاقصاص فيه قاله ابن حامد لان الظاهر أنه لم يمت نه ولانه لايقتل غالبا فاشبه العصا والسرط، والتعليل الاول أجود لانه لما احتمل حصول الموت بغيره ظاهر آكان ذلك شبهة في درء القصاص ولوكانت العلة كونه لا يحصل به القتل غالبًا لم يغترق الحال بين موته في الحال وموته متر اخيا عنه كسائر ما لا يجب به ا قصاص (وا ثاني) فيه القصاص لان المحدد لايعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل به بدليل ما لو قطع شحمة اذنه،أو قطع أنملته،ولانه لما لم يمكن إدارة الحكم وضبطه بغابة الظن وجب ربطه بكونه محدداً ولايعتبر ظهور الحكم في آحاد صور النظنة بل يكنفي أحمال الحكمة ولذلك ثبت الحكم به فيما اذا بقى ضمنا مع أن العدد لا يختلف مع الحاد الآلة والفعل بسرعة الافضاء واطائه، ولان في البدن مقاتل خفية وهذا له سراية مور فأشبه الجرح الكبير وهذا ظاركلام الخرقي فانه لم يفرق بين الصغير والكبير وهو مذهب أيحنيفة والشافى من انفصيل نحو مما ذكرنا

(النوع الذنبي) القنل بغير المحدد مما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله فهذا عمد موجب القصاص أيضاً ، وبه فل النخعي والزهري و ابن سيرين و حاد و عرو بن دينار وابن أبي

فكان عليه النَّود إذا تعمد كفيره وأن تطنها حاكم من صغير أر وليه فمات الا نود لان له فمل ذلك و قدافعله للصاحته فاشبه مالو ختنه

(الثاني) أن يضربه عمممل فوق عمود الفسطط أو عا يفلب على الظن موته به كالت والرودين والسندان أو حجر كبير أو بلنمي عليه حائط أو سقفا أو يلتيه من شاءق أو يكرو الضرب بصغير أو يضر به في مقتل أوفي حال ضعف قوة من مرض أو صغر أو كبر أوحر أو مرد أو نحوه

وجلة ذلك أنه إذا قتله بفير محدد يغاب على الظن حصول الزعوق إعنداستهاله فهو عمد موجب لقصاص وبه قال النخمي و لزهري و ابن سيرين وحماد وعمر و بن دينار وابن أي الي ومالك والشافعي واسحاق وأبو يوسف وأنومحمد وقال الحسن لانود في ذلك وروي ذلك عن الشعبي وقال ابن المديب وعطاء وطارس العمد ما كان بالسلاح وقال أبو حنيفة لاقرد إلا أن يكون قتله بالنار وعنه في مثغل الحديد روايتان، واحديج بقول النبي عَلَيْكُ ﴿ الا إِن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا والحجر مائة من الا بل ، فسهاء عمد الخطأ واوجب فيه الدية درن القصاص ولان العمد لايمكن اعتباره بنفسه فبجب ضبطه بمظنته ولايمكن ضبطه بما يقتل غالبا لحصول العمد بدونه فيالجرح الصفير فرجب ضبطه بالجرح والما قول الله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد ج لنا لوليه سلطانا , وهذا مقتول ظلما رقوله سبحله (كتب عليكم القصاص في الفتلي) وروى أنس أن جوديا قنل جارية على أوضاح لما يحجر فقنه وسول ليلى ومالك والشافعي واسحاق وأبو يوسف ومحمد وقل الحسن لاقود في ذلك وروي ذلك عن الشعبي وقال ابن المسيب وعطا، وطوس العمد ما كان بالسلاح وقل أبو حنيفة لاقرد في ذلك الا أن يكون قتله بالذر وعنه في مثقل الحديد روايتان. واحتج بقول النبي عطي الله إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا والحجر مائة من الابل» فسماه عمد الخطأ وأوجب فيه الدية دون القصاص ولان العمد لا يمكن اعتباره بنفسه فيجب ضبطه بمظنته ولا يمكن ضبطه بما يقتل غالبا لحصول العمد بدونه في الجرح الصغير فوجب ضبطه بالجرح

ولنا قول الله تعالى إ ومن قتل مظاوماً فقد جعانا لو ليه سلطانا] وهذا مقتول ظلما ، وقال الله تعالى (كتب عايكم القصاص في القتلى)

وروى أنس أن بهودياً قتل جارية على أوضاح لها بح رفقتله وسول الله عَيْنَاتُهُو بين حجوين متفق عليه وروى أبو هريرة قل قام رسول الله عَيْنَاتُهُ فقال « ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما يودى واما أن يقاد » منفق عليه ولانه يقتل غالبا فاشبه المحدد ، وأما الحدديث فمحمول على المثقل الصغير لانه ذكر العصا والسوط وقرن به الحجر فدل على أنه أراد مايشبهها ، وقولهم لا يمكن ضبطه مناوع فننا نوجب القاص بما نتيقن حصول الغابة به فاذا شككنا لم نوجبه معالشك وصغير الجرح قد سبق القول فيه ولانه لايصح ضبطه بالجرح بدليل مالوقتله بالنار أو عثقل الحديد اذا ثبت هذا فان هذا النوع يتنوع أنواعاً

الله والمنافع المنافع المنافع

(أحدها) أن يضربه بمثقل كبير يقتل مثله غالبا سواء كان من حديد كاللت والسندان والمعارقة أو حجر ثقيل أو خشبة كبيرة ، وحد الخرقي الحشبة الهنبرة بما فوق عود الفسطاط يعني العمد التي يتخذها الاعراب لبيوتها وفيها دقة ، فأما عمد الخيام فكبيرة تقتل غالبا فلم بردها الخرقي ، وإنما حد الموجب للقصاص بما فوق عمود الفسطاط لان النبي عَيَّالِيَّيُّةُ لما سئل عن المرأة التي ضربت جاريتها بعمود فسطاط فقتاتها وجنينها قضى النبي عَيَّالِيَّةُ في الجنين بغرة وقضى بالدية على عاقاتها ، والعاقلة لاتحمل العمد فدل على أن القتل بعمود الفسطاط ليس بعمد ، وإن كان أعظم منه فهو عمد لانه يقتل غالبا ، ومن هذا النوع أن يلقي عليه حائطا أو صخرة أو خشبة عظيمة أو ماأشبه مما مهلكه غالبا فيها كه ففيه القود لانه يقتل غالبا

(النوع الثانى) أن يضربه بمثقل صغير كالعصى والسوط والحجر الصفير او يلكزه بيده في مقتل أو في حال ضعف من المضروب لمرض أو صغر أو في زمن مفرطالحر او البرد بحيث تقتله تلك الضربة أو كرر الضرب حتى قتله بما يقتل غالباً ففيه القود لأنه قتله بما يقتل مثله غالبا فأشبه الضرب بمنقل كبير، ومن هذا النوع لو عصر خصيته عصراً شديداً فقتله بعصر يقتل مثله غالبا فعليه القود، وإن لم يكن كذلك في جميع ماذكرناه فهو عمد الخطأوفيه الدية إلا أن يصغر جداً كالضربة بالقلم والاصبع في غير مقتل و نحو هذا ممالايت وهم لقتل به فلاقود فه ولا دية لانه لم يمت به وكذلك ان مسه بالسمير و لم يضربه به لان الدية إنما تجب بالفتل وليس هذا بقنل

الكبير وان لمبكن كذاك فنيه الدية لانه عمد الخطأ إلا أن بصفر جداً كالضربة بالنلم الاصبع في غير مقتل ونحو هذا مم لايتوهم القتل بـ فلافود فيه ولادية لانهابت به وكذاك ان مسه بالكبير ولم بقسر به به لان الدية أنما تجب بالقتل وابيس هذا قنلا

(النوع الثالث) (ألماه في زبية أسد أو أنهشه كلبا أو سبعا أوحية أو ألسعه عقر با من القوائل ونحر ذلك فقتله فيجب به القصاص)

اذا جم بينه وبين أسد أو نحو في مدان ضبق كزبية أو نحوهافقتل فهر عد فيه التصاص اذا فهل به السبع فه لا يقتل مثل وان فهل به فه لا لو فه لم الآدي لم يكن عداً لم يجب القصاص به لارالسبع مار آلة الآدي فكأن فه له كفه له فإن ألفاه مكتوفا بين يدي الاسد أو ليمر في فصاء فقتل فه ابه القود وكذلك ان جم ببنه وبير حبة في مكان ضبق فنهشته فقتانه فه ليه القود وقال القاضي لا فهان عابه في الصور تين وهو قول أصحاب الشافي لان الاسد والحية يهر بان من الآدمي ، ولان هذا سبب غير ملحي ولا أن هذا يه بان لا يصح فان الاسد ولما أن هذا يقتل غا با فكان عمداً محضا كسائر الصواء ، وقولهم إنها يهر بان لا يصح فان الاسد يأخذ الاكدمي المطاق فكين يهرب من مكتوف الفي له ليأكاء ? والحية الما تهرب في مكان واسع أما أذا ضاق المركز فاله المراب أنها قدنع عن نفسها بالهش على ما هواله ادة ، وقد ذكر القاضي فيمن ألقي

(النوع الثالث) أن يمنع خروج نفسه وهو ضربان (أحدهما) أن يجعل في عنقه خراطة مُم يعلقه في خشبة او شيء بحيث يرتفع عن الارض فيختنق ويموت فهذا عمدسواء مات في الحال أو بقي زمنا لان هذا أوحى أنواع الخنق وهو الذي جرت العادة بفعله من الولاة في اللصوص وأشباههم من الفسدين (والضرب الثاني)أن يخنقه وهو على الارض بيديه أو منديل أو حبل أو يفحه بوسادة أو شيء يضعه على فيه وأنفه أو يضع يديه عابهما فيموت فهذا ان فعل به ذلك مدة بموت في مثالها غالبًا فمات فهو عمد فيه القصاص ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي والشافعي ، وأن فعله في مدة لا بموت في مثلها غلبا فمات فهو عمد الخطأ إلا أي يكون ذلك يسيراً في العادة بحيث لايتوهم الموت منه فلا يوجب ضانا لانه بمنزلة لمسه ، وان خنقه وتركه مثلا حتى مات ففيه ا قود لانه مات من سراية جنايته فهو كالميت من سراية الجرح وان تنفس وصح ثم مات فلا قود لان الظاهر انه لم يمت منه فأشبه مالو اندمل الجرح ثممات

(النوع الرابع) أن يلقيه في مهلكة وذلك على أربعة أضرب (أحدها) أن يلقيه من شاهق كرأس جبل أو حائط عال يبهاك به غالبا فيموت فهو عمد (الثاني) أن يلقيه في نار أو سميغرقه ، ولا يمكنه التخلص منه اما لكثرة الماء أو النار واما لعجزه عن التخلص لمرض أو صغر أو كونه

مكتوفا في أرض مسجة أو ذات حيات ففتلنه أن في وحرب لقصاص روايتين وهذا تنقص شديد فهانه نفي الضهان بالكاية فيصورة كازا تتزل فيهاأغلب وأوجب الفصاص فيصوبة كان فيهاأندر عوالصحبح أنه لاقصاص همنا ريجب الفيمان لانه فعل به فعلا متعدداً نلب به لا به يقتل مثله غالبا وأن أنه مه معية او سبما فقتله نعليه القود أذا كان ذلك بما يقنل غالبا فان كان نما لايقتل غالبا كشمبان الحيجاز أو سبع صغير ففيه وجهان (احدهما) فيه القود لان الجرح لايعتبر فيه غلبة حصول القتل به وهذا جرح ولان الحية من جنس مايقتل غالبا

(واثناني) هو شبه عمدلانه لا يقتل غالبا اشبه الضرب بالسوطوالمصا والحجر الصغير وأن ألسمه عقربا من القوائل فقتلته فهو كالوانهشه حية بوجب القصاص لانه يقتل غالبا، فان كتفه والقاء في ارض غير مسبعة فأكله سبع أو بهشته حية فمات فهو شبه عمد وقال أصحاب الشافعي هو خطأ محض

ولناانه فعل به فعلا لايقتل مثله غالبا فافضى الى إهلاكه اشبه مالو ضربه بعصا فمات وكذلك ان القاه مشدوداً في موضع لم يعهد وصول زيادة الماء اليه فان كان في موضع يعلم وصول زيادة الما. اليه في ذلك الوقت فمات به فهو عمد محض وانكانت الزيادة غير معلومة اما لـكونها تحتمل الوجودوعدمه أولا تعهد أصلا فهو شبه عمد

(النوع الرابع) الفاء في ما يغرقه أو نار لا يمكنه النخلص منها أما لـكثرة الماء والنار وأما لعجزه

مربوطاً أو منعه الخروج أوكونه في حفيرة لايقدر على الصعود منها ونحو هذا أو القاه في بئرذات نفس فمات به عالما بذلك فهذا كه عمد لانه يقتل غالبا، وأن أنقاه في ماء يسير يقدر على الخروج منه فلبث فيه اختياراً حتى مات فلا قود فيه ولا دية لان هذا الفعل لم يقتله ، وانما حصل موته بلبثه فيه وهو فعل نفسه فلم يضمنه غيره ، وان تركه في نا يمكنه التخلص منها لقلتها أو كونه في طرف منها يمكنه الخروج بأدنى حركة فلم يخرج حتى مات فلا قود لان هذا لايقتل غالبا وهل يضمنه؟ فيه وجهان (أحدهما) لايض نه لانه مهلك لنفسه باقمته فلم يضمنه كما لو ألقاه في ماء يسير لكن يضمن ما أصابت النار منه [والثاني] يضمنه لانه جان بالالقاء المفضي الى الهلاك، وترك التحلص لايسقط الضمان كما لو قصدة فترك شد فصاده مع امكانه أو جرحه فترك مداوا جرحه ، وفارق الناء لانه لايهلك بنفسه ولهف ايدخله الناس للغسل والسباحة والصيد ، وأما النار فيسبرها مهلك وانما تعلم قدرته على التخلص بقوله أنا قادر على انتخلص أو نحو هذا لان النار لها حرارةشديدة فربما أزعجته حرارتها عن معرفة مايتخلص به أو أذهبت عقله بألمها ورو تتها ، و ن القاه في لجَّالا يمكنه التخلص منها فالتقمه حوتففيه وجهان [أحدهما] عليه القود لانه ألقاه في مهلكة فهلك فأشبه مالو غرق فيها (والثاني) لاقود عليه لانه لم يهلك بها أشبه مالو قتله آدمي آخر، وإن القاه في ماء يسمر فأكله سبع أو التقمه حوث أو تمساح فلا قود عايه لان الذي فعله لايقتل غالبا وعايهضانه لانه هلك بفعله

عن التخلص لمرض او ضعف أو صغر أو كونه في حفرة لا يقدر على الصعودمنها ونحو هذا او القاه في بئر ذات نفس فمات عالما بذلك فهذا كله عمد لأنه يقنل غالبا، وإن القاه في ماءيسير فقدر على المخروج منه فلبث فيه اختياراً حتى مات فلا شيء فيه لان هذا الفعل لم يفتله وأنما حصل موته بلبثه فيه وهو فعل نفسه فلم بضمنه غيره، فان تركه في نار بمكنه النخلص منها لقاتها أو كو نه في طرف منها يمكنه الخروج بادني حركة فلم نخرج حتى مات فلا قود لان هذا لايقتل غالباً وهل يضمنه ? فيه وجهان

(احدهم) لا يضمنه لانه مهلك انفسه باقامته فلم يضمنه كما لو القاه في ماء يسير لكن يضمن ماأصابت النار منه

(والثاني) يضمنه لانه حان بالالقاء المفضى الى الهلاك وترك التخاص لايسقط الضمان كما لو فصده فترك شد فصاده مع امكانه أو جرحه فترك مداواةجرحه، وفارق الماء اليسير لأنه لايهلك بنفسه ولهذا يدخله الناس للغسل والسباحة وأما النار فيسبرها مهلك وأنما تعلمقدرته علىالتخلص بقوله أنا قادر على التخلص أو نحو هـذا لان النار لها حرارة شديدة فريما ازعجته حرارتها عن معرفة مايتخلص به أو اذهبت عقله بألمها وروعتها

(الخامس) (خنقه بحبل او غيره او سد فمه وانقه او عصر خصيتيه حتى مات) اذا منع خروج نفسه بأن يخنقه بحبل او غيره وهو نوعان (احدهما) ان يخنفه بان مجمل في عنة ٩

(الضرب الثالث) أن يجمع بينه وبين أسد أو نمر في مكان ضيق كزبية ونحوها فيقتله فهذا عمد فيه القصاص أذا فعل السبع به فعلا يقتل مثله ، وأن فعل به فعلا لو فعله الآدمي لم يكن عمداً لم يجب القصاص به لان السبع صار آلة للآدمي فكان فعله كفعله ،وإنالقاه مكتوفا بين يدي الاسد أو النمر في فضاء فا كاه فعايه القود وكذلك ان جمع بينه وبين حية في مكان ضيق فنهشته فقتلته فعايه القود ، وقال القاضي لاضان عايه في الصورتين وهو قول أصحاب الشافعي لان الاسد والحية يهربان من الأدمى ولان هذا سبب غير ماحمىء

ولنا أن هذا يقتل غالباً فكان عمداً محضاً كسائر الصور، وقولهم انها يهربان غير صحيح فان الاسد يأخذ الآدمي المطلق فكيف بهوب من مكتوف ألقي اليه ليأكله ؟ والحية انما تهوب في مكان واسع أما إذا ضاق المكان فالغالب انها تدفع عن نفسها بالهش على ماهو العادة

وقد ذكر القاضي فيمن ألقي مكتوفا في أرض مسبعة أو ذات حيات فقتلتـــه إن في وجوب القصاص روايتين وهذا تناقض شديد فانه نفي الضمان بالكاية في صورة كان القتل فها أغب وأوجب القصاص في صورة كان فيها أندر، والصحيخ انه لاقصاص ههنا ويجب الضمان لانه فعل به فعلا متعمداً تلف به لا يقتل مثله غالباً وإن انهشه حية أو سبعاً فقتله فعليه ا قود إذا >ن ذلك مما يقتل غالباً فان كان مما لايقتل غالباً كشعبان الحجاز أو سبع صغير ففيه وجهان [أحدها] فيه القود لان

خراطة ثم يعلقــه في خشبة او شيء بحيث يرتفع عن الارض فيختنق ويموت فهــذا عمد سواء مات في الحال او تي زمنا لارز هــذا اوحى انواع الخنق وهو الذي جرت العــادة بفعله في اللصوص وأشباههم من المفسدين

(النابي) أن يخنقه وهو على الارض بيديه أو حبل أويغمه بوسادة أو شيء يضعه على فيه وأنفه او يضع يديه عليها فيموت فهذا أن فعل به ذلك في مدة يموت في مثلهاغالبا فمات فهو عمد فيهالقصاص وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخمي والشافعي، وإن كان في مدة لايموت في مثلها غالبًا فهو عمد الخطأ ويلتحق بذلك مالو عصر خصيته عصراً شديداً فقتله بعصر يقتل مثله غالبا ، وان لم يكن كذلك فهوشيه عمد الا أن يكون ذلك يسيراً في الغاية بحيث لا يتوهم الموت منه فلا يوجب ضانا لانه بمنزلة لمسه، ومتى خنقه وتركه متألمًا حتى مات ففيه القود لانه مات من سراية جنايته فهو كسراية الجرحوان تنفس وصح ثم مات فلا قود لان الظاهر أنه لم عت منه فأشبه مالو أندمل الجرح ثم مات

(السادس) حبسة ومنعه الطعام او الشراب حتى مات جوعا وعطشا في مدة عوت في مثايها غالما ومليه القود لان هذا يفتل غالباء وهذا يختلف باختلاف الناس والزمان والاحوال فاذا عطشه فيشدة الحر مات في الزمن القليل وإن كان ريان والزمن بارد أو ممتدل لم يمت الا في زمن طويل فيعتبر هذا فيه، فانكان في مدة يموت فيمثلها غالبا ففيه القود وأنكان فىمدة لا يموت فيمثلها غالبا فهوعمد الخطأ الجرح لا يعتمر فيه غابة حصول القتل به وهذا جرح ولان الحية من جنس ما يقتل غالبًا (والثاني) هو شبيه العمد لانه لا يقتل غالباً أشبه الضرب بالعصا والحجر. وان كتفه و ألقاه في ارض غير مسبعة فأكله سبع أونهشته حية فمات فهوشبه العمده وقال أصحاب الشافعي هو خطأ محض

ولنا أنه فدل به فعلا لا يقتل مثله غالبًا عمداً فأ فضى إلى هلاكه أشبه مالو ضربه بعصا فمات، وكذلك ان القاد مشدوداً في موضع لم يعرب وصول زيادة الماء اليه. فأيما ان كان في موضع يعلم وصو**ل** زيادة الماءاليه في ذلك الوقت فمات بها فهو عمد محض وان كانت غير معلومة إما لكونها تحتمل الوحود وعدمه أو لاتعيد أصلا فيوشبه عمد

(الضرب الرابع) أن يحبسه في مكان ويننعه الطعام والشراب مدة لايبقي فيها حتى يموت فعليه القود لان هذا بقنل غالبًا وهذا نختاف باختلاف الناس والزمان والاحوال فاذا كان عطشان في شدة الحر مات في الزمن القليل وان كان ريان والزمن بارد أو معتدل لم عت إلا في زمن طويل فمتهر هذا فباوان كان في مدة يموت في مثايا غالباففيه القرد ، وان كان لا يموت في مثابها غالباً ففيه القود وان كان لا يموت في مثلها غالباً فهو عمد الخطأ وان شككنا فيها لم يجب القرد لاننا شككنا في السبب ولا يثبت الحركم معالشك في مبيه من القصاص الذي بسقط بالشمات

(انوع الخامس) أن يسقيه من او يعلمه شيئاة تلا فيموت بهفهو عمد موجب لقود إذا كان مثله يتناخ اباً . وان حله م والمام وقدمه اليمه فأكله أو أهداه اليه او خلطه بطعام رجل ولم

وان شككنا فيها لم بحبالةود لا نا شككنا في السبب ولايث ت الحكم مع أشك في سببه عاالقصاص الذي يسقط بالشهات

(السابع) سقاه سما لايل به أو خلطه بطعام الطعمه أو خلطه بطعامه فأكله وهو لا يعلمه فمات فعايه القود أذا كن مثم يقتل غائبًا وقال الشافعي في أحد قوليه لافود عليه لا به أكله مختارًا فاشسبه مالو قدم اليه سكينا نطين مها نسه ، رلان أنس بن مالك , وي أن برودية أنت النبي والله بشاة مسمرمة وأكل منها النبي عَلَيْكُمْ وشر بن البرا. فلم يَقْتَلُهَا النبي عَلَيْكُمْ قَالَ وهل نجب الدية ? فيه قولان ، قلما حديث اليه ردية حجة لما فان أبا سلمة قال فيه فم ت بشمر عأمر بها النبي عَلَيْكُ القنات أخرجه أبر دارد ولان هذا يفتل غالها ويتخذ طريقاً إلى انفتل كشراً فارجب المصاص كالوا زهه على شربه ، فاما حديث انس الم يذكر فيه الأحداً مات منه ولا يجب القصاص إلا ال يقتل به ريجرز ان بكون السي ﷺ لم يقالها قبل ان بموت بشر فلما مات أرسل البها النبي عِيْسِينَ فاعترفت فقالها فنقل أنس صدر المصة : ون آخرها ، ويتمين حمله عليه جماً بين الخبرين وبجوز ان بترك قتلها لكونها مانصدت فتل بشر انما تصدر قتل النبي ولللله فاختل العمد بالنبية إلى بشر ، و قارق قديم المكين فانمها لاتقدم إلى الانسان ليقتل بها نفسه إنما تقدم اليه لينفع بها وهو عالم بضرتها ونفعها فاشبه مأ لوقدم

ذلك فأكاه فعليه المه و لا نه يقتل غالباً . وقال الشافعي في أحد قوليه لاقود عليه لا نه أكاه محتاراً فأشبه مالو قدم اليه سكيناً فطعن بها نفسه . ولان انس بن مالك روى أن يهودية أنت رسول الله عليه بشاة مسحومة فأكامنها النبي عيني في النبي عيني المواد ولانه النبي عيني النبي الله النبي عيني النبي الله النبي عيني النبي عيني النبي عيني النبي النبي النبي الله النبي عيني النبي الن

اليه السم وهو عالم به مأ ما ان أكله وهو عالم به وهو بالغ عاقل فلا ضمان عليه كالو قدم اليه سكينا فرجاً مها نفسه

(مـ ثانة) (قان خلط السم بطعام نفسه فدخل إنسان منزئه فأكله فلاضان عليه)

لانه لم يذمله رائما الداخل قنل نفسه فاشبه ما لو حفر في داره بثرا فدخل رجل نوقع فيها وسواء قصد بذلك قتل الداخل مثل ان معلم ان ظالما بريد عجوم داره فترك السم في الطعام ليقتله فهو كا لو حفر بئرا في داره ليقع فيها اللص إذا دخل ليسرق منها ولو دخل رجل باذنه مأكل الطعام المسموم بغمر اذنه لم يضمنه لذاك

ومـئنة) (وان ادعى الفائل بالسم إنني لم أعلم أنه سم قائل لم يقبل قوله في أحدالوجرين) لان السم من جنس ما يقتل غالبا فاشبه مالو جرحه وقال لم أعلم أنه يموت منه (واشأني) لاقود عليه لانه لايجوز ان يخفى عليه أنه قاتل وهذا شبهة ليسقط به القرد فيكون شبه عمد

رفصل) فأن سقي إنساما سما أو خلطه بطمامه فأكل وهو لا يعلم به وهو مما لا يقتل مثله غالبافهو شبه عمد فأن اختلف فيه هل يقتل غالبا أولا وثم بينة تشهد عمل بها وأن قالت تقتل النضو الضعيف دون القوي أرغير ذلك عمل على حسب ذلك فأن لم يكن مع أحدهما بينة فالقول قول الساقي لان (المغني والشرح السكبير) (الجزءالتاسع)

إذا دخل ليسرق منها. ولو دخل رجل باذنه فكل الطعام المسموم بغيير اذنه لم يضمنه الذاك . وإن خلطه بطعام رجل أو قدم اليه طعاما مسموما وأخبره بسه ه فأكله لم يضمنه لانه كه عالما بحاله فأشبه مالو قدم اليه سكينا قوجاً بها نفسه . وإن ستى انسانا سماً أو خلطه بطعامه فأكاه ولم علم به وكان مما لا يقتل مثله غاباً فهم بينة تشهد عمل وكان مما لا يقتل مثله غاباً فهم بينة تشهد عمل به وان فات البينة هو يقتل نضو الضعيف دون القري أو غر هذا عمل على حسب ذلك . وان لم يكن مع أحدها بينة فا تقول قول السقي لان الاصل عدم وجوب القصاص فلا يثبت بالشك ولانه أعلم بصفة ماستى . وإن ثبت انه قال فتال لم أعلم انه وتال ففيه وجهان (أحداما) عليه القود لان السم من جنس ما يقتل به غاباً فأسه ما الم أعلم انه بموت منه (واثاني الاقود عليه الانه يجوز أن يخفي عليه أنه قال من جنس ما يقتل به غاباً فأسه من هم يسقط بها القود

﴿ النوع السادس ﴾ أن يقتله بسحر يتقل غالبًا فيلزمه الفود لانه قتله يما يقتل غالبًا فأشبه ما لو قند بسكتن ـ وان كان مما لا يقال غالبًا أوكان مما يقال ولا يقتل فنيه الدية دون تقصاص لانه عمد الخدا فاشبه ضرب العصم

نوع السابع ب أن ينسلب إلى فناه بنا يتنال خابًا وذات أربعة أضرب أحدها) أن يكره رجالا على فنال آخر فيتنال فيجب تنصر ص على الكره و الماكره جميعاً وبهذا فال سات . وفال البوحنيفة ومحمد يجب القصاص على المكره دون المباشر لقوله عليه الصلاة والسلام «عني لأ متى عن الخضأ والنسيان وما

الاصل عدم وجرب الفصاص «لا يثبت بالشك ولانه أعلم بصفة ما يسقي فان ثبت انه قاتل فقال لم أعلم به نفيه الوجهان المذكوران

(الثاءن) ان يفتله بسحر يقنل غالبا فبلزمه الفود لانه قتله بما يفنل غالبا فاشبه قتله بالسكين وان كان مما لايفتل غالبا أو كان مما يقتل ولا يفتل ففيه الدية دون القصاصلانه عمد الخطأ فاشبه فسرب العصا (الثامع ان يشهدا على رجل بقتل عمد أو زنا أو ردة فيفتل بذلك ثم يرجما ويقولا عمدنا قتله أو يتول الحاكم علمت كذبها وعمدت قنله أو يقول ذلك الولي فهذا فكله عمد محض موجب القصاص أو يتول الحاكم علمت كذبها وعمدت قنله أو يقول ذلك الولي فهذا فكله عمد محض موجب القصاص الحاكم علم ملجى، فلا وجب القصاص كحفر البئر

ولنا ما روى القامم بن عبد الرحم أن رجاين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما نقال علي لو أعلم أكما تعمدتما لبطات أيديكما وغرمهما دية يد ولاتهما توصلا إلى قتله بسبب يقتل غالبا فوجب عليها القصاص كالمسكره وكذلك الحاكم إذا حكم على على رجل بالفتل عالما بذلك متعمدا فقناه واعترف بذلك وجب القصاص والسكلام فيه كالسكلام في الشاهدين ولو أن الولي الذي باشر قتله أقر بعلمه بكذب الشهود وتعمد قنله فعليه اقصاص لاملم

استكرهوا عليه ولان المكره آلة للمكره بدايل وجوب القصاص على المكره ونقل فعله اليه فلم يجب على الكره كا لو رحى به عليه فقتله ، وقال زفر يجب على المباشر دون المكره لان المباشرة نقطع حكم السبب كالحافر مع الدافع والآمر مع القاتل ، وفل الشافعي يجب على المكره وفي الدكره قولان ، وقال أبه يوسف لا يجب على واحد منها لان المدكره لم يه شرا قتل فهو كحافر البئر والمكره ملجأ فأشبه المرمي به على انسان

ولنا على وجوبه على المكره أنه تسبب الى قتله بما يفضي اليه غ لبَّ فأ شبه ما لو السعه حيسة أو ألقاه على أسد في زبية

وأنا على وجوبه على المكره أنه قتله عمداً ظاماً لاستبقاء نفسه فأشبه مالو قتله في الخدصة ليأكله وقولهم ان المكره ملجاً غير صحيح ذنه متمكن من الامتناع وذلك أثم بقتله وحرم عليه واثما قتله عند الاكراه ظناً منه أن في قتله نجاة نفسه وخلاصه من شر المكره فأشبه القاتل في المخمصة ليأكله وإن صار الامر إلى الدية وجبت عايبها وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومحمد لادية على المكره بناء منها على أنه آلة وقد بينا فساده وانما هما شريكان يجب القصاص عليها جميعاً فوجبت الدية عايها كالشريكيين بالفعل وكا رجب الجزاء على الدال على الصيد في الاحرام والمباشر والردء كالمباشر في المحاربة فعني هذا إن أحب الولي قتل عدهما وأخذ نصف الدية من الآخر أو العفو عنه فله ذلك

فيدخلافاً فان اقر الشاهدان والحاكم والولي جيم ابذ الكفاف لولي القصاص لانه باشر القتل عمداً وعد وانا ويذخي اللابجب على غيره شيء لانهم مقد ببون والمرشرة تبطل حكم التسبب كالدافع مع الحافو وبفارق هذا ما اذا لم يقر لامه لم يثبت حكم مباشرة لفتل في حقه ظاما فكان وجوده كعدمه وبكون القصاص على الشاهدين والحاكم لان الجبع مقد ببون وان صار الامر الى الدية فهي عليهم ثلانا ومحتمل ان يتعلى الحكم باحاكم و هده لان سببه أخص من سبهم فان حكمه واسطة بين شهادتهم وقتله فاشبه المباشر مع لمقسبب فان كان الولي المقر بالتحمد لم يباشر القبل وإنما وكل فيه فأفر الوكبل بالملم وتعمد الفنل ظاما فهو القال و مد لأنه المباشر للفنل عمدا ظلما من غير اكراه فقعاق الحكم به بالملم وتعمد الفنل ظلما فهو الشره

فصل قال رضي الله عنه وشبه العمد ان يقصد الجناية عالاينتل غالبا فيمنل المالقصد العدوان عليه أو لفصد التأديب له فيسرف فيه كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير أر يلكزه بيده أو يلفيه في ماء يسير أو يقنله بد عدر لاينتل غالبا وسائر مالايفتل عالبا أو يصيح بصبي أو معتوه وهما على مطح فيسقطان أو يغتفل عاقلا فيصدح به فيد قط فهو شبه عمد اذا قتل لا مقصد الضرب درن القتل ويسمي خطأ العمد وعمد الخطأ لاجتماع العمد والخطأ فيه قاله عمد الفعل واخطأ في الفتل فهذا لاقود فيه والدية على العافلة في قول أكثر أهل العلم وجعله ماقت عمدا في بعض ماحكي عنه موجبا القصاص فيه والدية على العافلة في قول أكثر أهل العلم وجعله ماقت عمدا في بعض ماحكي عنه موجبا القصاص

(الضرب الثاني) اذا شهد رجلان على رجل بما يوجب قتله فقتل بشهادتهما ثمم رجعا واعترفا بتعمد القتل ظلماً وكذبهما في شهادتهما فعليهما القصاص وبرندا قال الشافعي وقال ابوحنيفةلاقصاص عليهما لانه تسبب غير ملجىء فلا يوجب القصاص كحفر البئر

ولنا ماروى القاسم بن عبد الرحن أن رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل أنهسرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتها فقال علي لو أعلم أنكما تعمدتما لقعاعت أيديكما رغرمها دية يده ولانهما توصلا إلى قتله بسبب يقتل غالباً فوجب عايها قصاص كالكره

(الضرب الثالث) الحاكم اذا حكم على رجل بالقتل عالماً بذلك متعمداً فقستله واعترف بذلك وجب القصاص والمسكلام فيه كالمسكلام في الشاهدين ولو أن الولي الذي باشر قتله أقر بعلهه بكذب الشهود وتعمد قتله فعليه انقصاص لاأعلم فيه ملافا ذن أمر الشاهدان والحاكم والولي جميعاً بذلك فعلى الولي القصاص لانه باشر المستل عداً وعدواناً وينبغي أن لا يجب على غيره شيء لانهم متسببون والمباشرة تبطل حكم السبب كالدافع مع الحافر ويفارق هذا مااذا لم يقر لانه لم يثبت حكم مباشرة القتل في حقه ظلماً فكن وجوده كعده ويكون القصاص على شاهدين والحاكم لان الجميعة مسببون وإن صار الامر إلى الدية فهي عابيهم أنارة ويحتمل ألم يتعلق الحدكم بالحاكم وحده لان تسببه خص من تسببهم فن حكمه واسطة بهن شهرة بم وقتله فأشبه اللباشر مع المتسبب ، ولوكان الولي المقوم من تسببهم فن حكمه واسطة بهن شهرة بم وقتله فأشبه اللباشر مع المتسبب ، ولوكان الولي المقوم

لانه ايس في كتاب الله الا العمد والحلط فمن زاد قسما ثااثا زاد علىالـص ولانه قبله بفعل عمده فكان عمدا كما لو غرزه بابرة وحكي عنه مثل قول الجراعة وقال أبر بكر عبد العزيز تجب الدية في مالـالناتل وهو قول ابن شهرمة لانه موجب فعل عمد فـكان في مال الفاتل كسائر جنايات العمد

ولنا ماروى أبو هريرة قال اقتنات امرأنان من هذيل فرمت احداها الاخرى مججر فقناتها وما في بطنها نقضى النبي وَلَيْكُلِيْهُ وَ ان دية جندنها عبد أو وليدة رقضى بدية المرأة على عاقانها الله متعق عليه فاوجب ديتها على المائلة، والعاقلة لاتحمل العمد وأيضاً أول النبي وَلَيْكُلِيْهُ وَ الا أن في قتيل خطأ العمد قتيل السوط والحجر والعصى مائة من الابل الله وفي لفظ أن النبي ولَيْكُلِيْهُ قال المعقل شبه العمد ه ظ مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه الموادر وهذا نصوقوله هذا قسم الله العاقلة كفتل الحفا المائلة كفتل الحفا العمد ولانه قتل لا يوجب القود ف كانت دينه على العاقلة كفتل الحفا

(فصل) والخطأ على ضربين (احدهما) ان يرمي الصيد ويفعل ماله فعاء فيئول الى اللاف انسان معصوم فعليه السكفارة والدفع على العائلة بغير خلاف قال ابن المنذر أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم ان الفنل الحط أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره لا أعلمهم مختلفون فيه هدذا قول عمر بن عبد العزير وتتادة والنخمي والزهري وأبن شبرمة والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي والاصل في وحوب الدية والسكفارة قول الله سبحانه وتعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة

بالتعمد لم يباشر القتل وانما وكل فيه نظرت في الوكيل فن أقر بالعلم وتعمد القـــــــل ظاماً فهو القال وحده لانه مباشر للقتل فيغيرهذه الصورة والله مباشر للقتل فيغيرهذه الصورة وان لم يعترف بذلك فالحكم متعلق بالولي كالو باشره والله أعلم

« مسئله » (قل فقيه القود اذا ا بتمع عليه الاواياء وكان المنتول حراً مساماً)

أجمع العلماء على أن ا تمود لا يجب الا بالعدد ولا نعلم بينهم في وجوبه بالقتل العمد اذا اجتمعت شروطه خلافا وقد دات عليه الآيات والاخبار بعمومها فقل الله تعلى إومن قال مظلوما فقد جعلنا لوليه سلمانا فلا يسرف في القال) وقل تعالى [كتب عليكر ا قصاص في القتلى إوفل تعالى إولكم في القصاص حياة] يريد والله أعلم أن وجوب القصاص يمنع من يريد القتل منه شفقة على ناسه من القتل فتبق الحياة فيمن أريد قاله وقيل ان القال تنعقد العداوة بينه وبين قبيلة المقتول فيريد قتامهم خوف منهم ويريدون قنله وقتل قبيلة استيناء ففي الاقتصاص منه بحكم اشرع قطه لسبب الهادك بين القبيلتين وقل لن تعلى إوكته المتناء ففي الاقتصاص منه بحكم اشرع قطه لسبب الهادك بين القبيلتين وقل لن تعلى إوكته النظرين إمان يقتل وإما أن يفدى » متفق عليه «من قتل له قتيل فهو مخير النظرين إمان يقتل وإما أن يفدى » متفق عليه

مؤسة ودية مسلمة الى اسلم لا ان يصدقوا) وسواء كان المقنول مسلما أو دفرا اله عهد ته ول الله أهاله وتحرير رقبة ،ؤمنة) ولا قصاص في شيء من هذا لان الله تعمل أوجب به الدية ولم يذكر قصاصا وقال النبي عليلية و رفع عن أمتي الحطأ والذبيان وما استكرهوا عليه ، ولانه لم يوجب القصاص في عمد الحلطأ فني الحلطأ أولى

(الضرب الثاني) أن يقتل في دار الحرب من يظنه حربيا وبكون مسلماً أو يرعي الى صف الكفار فيصيب مسلما أو يترس من السكفار بمسلم وبخاف على المسلمين أن أم يرمهم فير وبهم فيقتل المسلم فيفا للمبارة بعضاء وبحاهد وعكومة وقتادة والاوزاعي وأبو حنيفة وفي وجوب الدية على العاقلة روايتان

(إحداها) تجب وهو قول مالك والشافعي لقول الله تعالى (ومن قتل ، ومناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) وقال عليه السلام «ألا إن في قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصى مائة من الابل» ولانه قتل مسلما خطأ فوجبت ديته كما لوكان في دار الاسلام (والثانية) لا تجب الدية لقول الله تعالى (وان كان من قوم عدو لكم وهو ، ومن فتحرير رقبة ، ومنة) ولم يذكر دية وتركه ذكرها في هذا القسم مع ذكرها في الذي قبله وبعده ظاهر في أنها غير واجبة وذكره لهذا وسما مفرداً يدل على أنه لم يدخل في عموم الآية التي احتجوا بها و يخص بها عموم الحبر الذي رووه وهذا ظاهر المذهب .

وروى أبو شريح الخزاعي قال : قال رسول الله عَلَيْكَايَّةٍ « من أَصيب بدم وخبل فهو بالخيار مين إحدى ثلاث فان أراد الرابعة فخذوا على يديه أن يقتل أو يعفو أو بأخذ الدية » رواهابو داه د وفي لفظ « فمن قتل له بعد مقالتي قتيل فأهله ببن خبرتين أن يأخذوا الدية أو يقتلوا ، وقال عليه السلام « العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول » وفي لفظ « من قتل عامدا فهر قود » رواه الوداود وفي لفظ رواه ابن ماجه « من قتل عامداً فهو قود ومن حال بينه وبينه فعليه لعـنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين لايقبل منه صرف ولا عدل » وقول الخرقي اذا اجتمع عليه الاولياء يعني اذا كان للمقتول أوليا ويستحقون القصاص فمن شرط وجوبه اجتماعهم على طلبه ، ولوعني و احدمنهم سقط كله، وإن كان بعضهم غائبًا أوغير مكاف لم يكن لشركائه القصاص حتى يقدم الغائب و يختار القصاص أو يوكل ويبلغ الصهي ويفيق المجنوز ويختار ادءو قولهم اذا كان المقتول حراً مسلماً يعني مكافئاً للقاتل ذا كان القاتل حراً مسلما اشترطكون المقتول حرأمسا لتحقق المكافئة بينهافان الكافر لايكافيء المسلم والعبد لايكافيء الحر (فصل) وأجمع أهل العلم على أن الحر المسلم يقاد به قاتله وإن كان مجدع الاطراف معــدوم الحواس واقاتل صحيح سوي ألخلق أوكان بالعكس وكذلك إن تفاوتا في العلم والشرف والغنى والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكمر والصغر والسلطان والسوقة ونحوهذا منالصفات لم يمنع القصاص بالاتفاق وقد دلت عايه العمومات التي تلوناها ، وقول النبي عَلَيْظَةُ « المؤمنون

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ ﴿ وَالَّذِي أَجْرِي مِجْرِي الْخَطَّأَ كَالْنَائُم يَنْقَلَبُ عَلَى إِنْسَانَ فَيَقِتُهَ أَو يَقْتَلُ بِالسِّبِمِثْلُ أَن يحفر بئرًا أو ينصب سكيناً أو حجراً فيئول إلى انلاف إنسان وعمد الصيوالمجنون) فهذا كله لاقصاص فيه والدية على العاقلة وعليه الكيفارة في ماله لأنه خطأ فيكون هذا حكمه لما ذكر ناه

(فصل) قال رحمه الله (ويقتل الجماعة بالواحد إذا كان فعل كل واحد منهم لو انفرد أوجب القصاص عليه، روي ذلك عن عمر وعلي والمغيرة بن شعبة وأبن عباس وبه قالسميدبن السيب والحسن وأبو سلمة وعطا. وقتادة وهو مذهب مالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاقواً بيثور وأصحاب الرأي ، وعن أحمد رواية أخرى لايقتلون وتجب الدية عليهم والمذهب الاول يروي ذلك عن أبن الزبير والزهري وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك وربيعة وداود وابن المنذر وحكاء ان أبي موسى عن أبن عباس وروي ذلك عن معاذ وأبن الزبير والزهري أنه يقتل منهم واحد ويأخذ من الباقين حصصهم من الدية لان كل واحد منهم مكافى، له فلا يستوفى أبداً إلا ببدل واحدكمالانجب ديات لمقتول واحد ولان الله تعالى قال (الحر بالحر) وقال (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) ومقتضاه أنه لايؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة ولان النفاوت في الاوصاف يمنع بدليل أن الحر لا يؤخذ بالمبد فالتفاوت في العدد أولى قال ابن المنذر لاحجة مع من أوجب قتل الجماعة بواحد

ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم فروى سعيــد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قنل سبعة من

تكافأ دماؤهم » ولان اعتبار التساوي في الصفات والفضائل يفضي الى اسقاط القصاص بالكلية وفوات حكمة الردع والزجر فوجب أن يسقط اعتباره كالطول والفصر والسواد والبياض

(فصل) ولا يشترط في وجوب القصاص كون القتل في دار الاسلام بل متى قتل في دار الحرب مسلماً عامداً عالماً باسلامه فعليه القود سواء كان قد هاجر او لم يهاجر ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب القصاص بالقتل في غير دار الاسلام فان لم يكن المقتول هاجر لم يضمنه بقصاص ولا دية عمدا قتله أو خطا وان كان قد هاجر ثم عاد الى دار الحرب كرجلين مسلمين دخلا دار الحرب بامان فقتل أحدهما صاحبه ضمنه بالدية ولم يجب القود و حكي عن احمد رواية كقوله واو قتل رجلا أسيراً مسلما في دار الحرب لم يضمنه الا بالدية عمدا قتله او خطأ

ولنا ماذكرنا من الآيات والاخبار ولانه قتل من يكافئه عمداً ظلما فوجب عليه القودكالوقتله في دار الاسلام ولانكل دار يجب فيها القصاص اذاكان فيها إمام يجب وان لم يكن فيها إمام كدار الاسلام.

(فصل) وقتل النيلة وغيره سواء في القصاص والعفو وذلك للولي دون السلطان ، و به قال أبو حنيفة والشافعي و ابن المنذر وقال مالك الامر عندنا أن يقتل به وليس لولي الدم أن يعفوعنه وذلك الى السلطان والعيلة عنده أن يخدع الانسان فيدخل بيتاً أو نحوه فيقتل أو يؤخذ ماله ولعله يحتج بتول عر في الذي قال غيلة لو تمالاً عليه أهل صنعاء لاقدتهم به وبقياسه على المحارب

أهل صنعاء قنلوا رجلا وقال لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقنلتهم جميعاً وعن على أنه قتل ثلاثة قتلوارجلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان إجماعا لانها عقوبة تجب للواحد على الجماعة كحد القذف ويفارق الدية فأنها تتبعض والقصاص لا يتبعض ولان القصاص لو سقط بالاشتراك أدى إلى التسارع إلى القتل به فيؤدي إلى إسقاط حكمة الردع والزجر.

﴿ مسئلة ﴾ (وان جرحه أحدها جرحا والآخر مائة فها سواء في القصاص والدية)
وجملة ذلك أنه لا يعتبر في وجوب الفصاص على المشتركين التساوي في سببه فلوجرحه أحدها جرحا
والآخر مائة أو أوضحه أحدها وشجه الآخر آمة أو أحدها جائفة والآخر غيرجائفة فمات كانا سواء
في القصاص والدية لان اعتبار التساوي يفضي إلى سقوط القصاص عن المشتركين اذ لا يكاد جرحان
يتساويان من كل وجه ولو احتمل التساوي لم يثبت الحسكم ، لان الشرط يعتبر العلم بوجوده ولا يكتني
باحبال الوجود بل الحبل بوجوده كالعلم بعدمه في اسقاط الحسكم لان الجرح الواحد يحتمل أن يموت
منه دون المائة كما يحتمل أن يموت من الموضحة دون الآمة ومن غير الجائفة دون الجائفة ولان الجراح

و لنا عموم قوله تعالى فقد جملنا لوليه سلطانا وقول النبي عَيَطِينَةٍ « فاهله بين خيرتين »ولانه قتيل في غير المحاربة فكان أمره الى وليه كسائر اقتلى وقول عمر لاتدتهم به أي أمكنت الولي من استيفاء القود منهم.

(فصل) واذا قتل رجلا وادعى أنه وجده مع امرأته أو انه قتله دفعا عن نفسه أو انه دخل منزله يكابره على مأله فلم يقدر على دفعه الا بقتله لم يقبل قوله الا ببينة ولزمه انقصاص ، روي نحو ذاك عن علي رضي الله عنه ، وبه قل الشافعي وأبو ثور وابن المنذر ولا أعلم فيه مخالفا وسواء وجد في دار انقاتل أو في غيرها أو وجد ، عه سلاح أو لم يوجد لما روي عن علي رضي الله عنه انه سئل عن وجد مع امرأته رجلا فقتله فقال ان لم يأت باربمة شهداء فليعط برمته ولان الاصل عدم ما يدعيه فلا يثبت بمجرد الدعوى وإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص عليه ولادية لما روي عن عمور رضي الله عنه أنه كان يوما يتغدى إذ جاءه رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم ووراءه قوم يعدون خافه فجاء حتى جاس مع عمر فجاء الآخرون فقالوا ياأمبر المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا فقال يعدو ما يقولون ؟ فقال يا أمير المؤمنين اني ضربت فحذي امراتي فان كان بينهما أحد فقد قتلته فقال عمر ما يقول ؛ فالوا ياامير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل و هذي المرأة فاخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه اليه وقال إن عادوا فعد رواه سعيد في سننه ، وروي عن الزبير أنه كان يوما عمر سيفه فهزه ثم دفعه اليه وقال إن عادوا فعد رواه سعيد في سننه ، وروي عن الزبير أنه كان يوما

إذا صارت نفساً سقط اعتبارها فكان حكم الجماعة كحكم الواحد ألانرى أنه لوقطع اطرافه كلها فمات وجبت دية واحدة كما لو قطع طرفه فمات

(فصل) إذا اشترك ثلاثة في قنل رجل فقطع أحدهم بده والآخر رجله وأوضحه ثالث فحات فللولي قتل جميعهم والهفو عنهم إلى الدية فيأخذ من كل واحد ثنثها وله أن يعفو عن واحد فيأخذ منه ثلث الدية ويفتل الآائث وان يعفوا عن اثنين فيأخذ منها ثاني الدية ويفتل الآائث وان برأت جراحة أحدهم ومات من الجرحين الآخر بن فله أن يقتص من الذي برأ جرحه بمثل جرحه وبقتل الآخر بن أو يأخذ منها دية كاملة أو يقتل أحدها ويأخذ من الآخر نصف الدية وله أن يعفوا عن الذي برأ جرحه ويأخذ منه دية جرحه وان ادعى الموضح أن جرحه برأ قبل موته وكذبه شربكاه الذي برأ جرحه ويأخذ منه دية جرحه وان ادعى الموضح أن جرحه برأ قبل موته وكذبه شربكاه منه موضحة أو بأخذ منه أرشها ولم يقبل قوله في حق شريكيه ، لان الاصل عدم البرء فيها لكن ان اختار الولي الفصاص فلا قائدة لها في انكار ذلك لان له أن يقتلها سواء برأت أو لم تبرأ وان اختار الدية الم يلزمهما أكثر من ثلثيها وان كذبه الولي حاف وله الاقتصاص منه أو مطالبته بثلث الدية ولم وللولي أخذها منها ان صدقها وان كم يصدقها وعفى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثيها وان لم يصدقها وعفى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثيها وان لم يصدقها وعفى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها لانه يصدقها وعفى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها لانه يصدقها وعنى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها لانه يصدقها وعنى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها لانه يصدقها وعنى إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها لانه يدعي

قد تخلف عن الجيش ومعه جارية له فأتاه رجلان فقالا أعضا شيئا فألق اليهما طعاما كان معه فقالا خل عن الجارية فضر بهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة .ولان الخصم اعترف بما يبيح قتله فسقط حقه كما لو أفر بقتله قصاصاً أو في حد يوجب قتله وان ثبت ذلك ببينة فكذلك

﴿ مسئلة ﴾ قل (وشبه العمد ماضر به بخشبة صغيرة أو حجر صغير أو لكزه أو فعل به فعلا إلاً غنب من ذلك النعل أنه لا يقتل منله فلاقود في هذا والدبة على العاقلة)

شبه العد أحد أفسام المتل وهو أن يمصد ضربه بما لابتنال غابا إما النصد العدوان عليه أو المصد التأديب له فيسرف فيه كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير والوكز واليد وسائر مالا يتتل غلبا اذا قال فهو شبه عمد لانه قديد الضرب دون التال ويسمى عمد الخطأ وخطأ العمد لاجتماع العمد والخدا فيه فنه عمد الفعل وأخطأ في المتل فبذا لافود فيه والدية على العاقلة في قول أكثر أهل العلم وجعله مناث عمداً موجباً الصاص ولانه ايس في كتاب الله الا العمد والخما فن زار قسما ثالة زاد على المص ولانه بنعل عمده فيكان عمداً كالوغرزه بابرة فقنله وفل أبو بهكر من تعماين تجب الدية في مل القائل وهو قول ابن شبرمة لذنه مرجب فعل عد فكان في مل القائل وهو قول ابن شبرمة لذنه مرجب فعل عد فكان في مل القائل كسائر الجنايات .

أكثر من ذلك وتقبل شهادتها ان كامًا قدنا با وعدلا لا نهيالا يجر ال إلى أنفسهما بذلك نفعاً فيسقط القصاص ولا يلزمه أكثر من أرش موضحة

(.سئلة) (وان قطع أحدها يده من الكوع والآخر من المرفق فعها قاتلان)

أما إلا الرأت جراحة الاول قبل قطع الثاني في لفائل الذا ي وحده وعليه القود أو الدية كاملة ان عفاء فله قطع يد الاول أو تصف الدية ، وان لم برا فها قائلان وعليها القصاص في النفس أو الدية ان عفا عنها وبهذا قال الشافعي ، وقال أو حنيفة القائل هو انناني وحده ولا قصاص على الاول في النفس لان قطع الذاني قطع سراية قطعه ومات بعد زوال جنايته فأشبه مالو اندمل جرحه ، وقال مالك ان قطعه الثاني عقيب قطع الاول قتلا جميعاً وان عاش بعد قطع الأول حتى أكل وشرب ومات قيب قطع الناني فالقائل هو الناني وحده وان عاش بعد ها و وحده ولا أنها قطمان لو مات بعد كل واحد منها وحده لوجب عليه القصاص قاذا مات بعدها وجب عليه القصاص كا لو كانا في يدين ولان القدع الذاني لا يمنع حياته بعده نلا يسقط حكم ماقبله كا لو كانا في يدين ولا نسلم زوال جنايته ولا قطع سراينه فان الأثم الحاصل بالقطع الاول ثم يزل وإنا انضم في يدين ولا الناني فضعفت النفس عن احمالها فزهقت بها فكان القتل بها، ويخالف الاندمال فانه لا يبقى اليه الالم الناني فضعفت النفس عن احمالها فزهقت بها فكان القتل بها، ويخالف الاندمال فانه لا يبقى الها المناني والشرح المكبر» «الجزء الناسع» «الجزء الناسع»

ولنا ماروى أبوهريرة قل اقتتات امرأتان من هذيل فرمت إحداها الاخرى بحجر فقتلتها وسفي بطنها فقضى انبي علي الله والدية جنينها عبد أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها متفق عليه عنوجب ديتها على الدقة والدقة والدقة لا تحمل عداً عوايضاً قول النبي علي المنه والدقة والدقة والدقة لا تحمل عداً موايضاً قول النبي علي المنه والدوس والمصا والحجر مائة من الابل » وفي افظ أن النبي علي النبي علي فل «عقل شبه العمد مغلظ مثل عتل العمد ولا يقتل صاحبه » رواه أبو داود وهذا ذم ، وقوله هذا قسم ثالث قلنا نعم هذا ثبت بالسنة والقسمان الاولان ثبتا بالكتاب ولانه قتل لا يوجب القود فمكانت ديته على العاقلة كقتل الخطأ

﴿ مسئلة ﴾ (قال والخطأ على ضرين احدهما از برمي الصيد اويفعل ما يجوز له فهؤل الى اللاف حرمساما كان او كافراً فتكوز الدبة على عاقته وعليه عنق. قبة مؤمنة)

وجماته أن الخطأ أن يفعل فعلا لا يريد به اصابة المتنول فيصببه ويقاله مثل أن برمي صيداً أو هدفا فيصبب انسانا فيقتله قال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل العلم أن المنال الخما أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره لا أعلمهم يختافون فيه هذا قول عربن عبد المزيز. قتادة والنخمي والزهري وابن شبرمة واثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي فهذا الضرب من الخطأ

معه الالم الذي حصل في الاعضاء الشريفة قافترةا، وان ادعى الاول أن جرحه اندمل فصدقه الولي سقط عنه الفتل ولزمه الفصاص في اليد أو نصف الدية وان كذبه شريكه واختار الولي القصاص فلا فائدة له في تكذبه لان قنله واجب، وأن عفا عنه إلى الدية فالقول قوله مع يمينه ولا يلزمه أكثر من نصف الدية وان كذب الولي الاول حلف وكان له قتله ، لان الاصل عدم ما دعاه وان ادعى الثاني اندمال جرحه فا لحكم فيه كالحكم في الاول اذا ادعى ذلك

(مسئلة) (وأن فعل أحدهما فعلا لاتبقى معه الحياة كقطع حشوته أو مريثه أو ودجيه ثم ضرب عنقه فالناني عنقه قالناني هو القاتل هو الاول ويعزر الثاني، وأن شق الاول بطنه أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه فالناني هو القاتل وعلى الاول ضمان ما أتلف بالقصاص والدية)

وجلة ذلك أنه إذا جنى عليه اثنان جنايتين نظر نا فان كانت الاولى أخرجته من حكم الحياة مثل قطع حشوته وابا نهامنه أوذ بحه ثم ضرب عنقه الثاني فالاول هو الفاتل لانه لا يبقى مع جنايته حياة والقو دعليه خاصة ويعز رالناني كالوجنى على ميتوان عفا الولى الى الدية فهي على الاول وحده وان كان جرح الاول تبقى الحياة معه مثل شق البطن من غير إبانة الحشوة أو قطع طرف ثم ضرب عنقه آخر فالناني هو الفاتل لانه لم يخرج من الأولى عن حكم الحياة فيكون الثاني هو المفوت لها فعليه القصاص في النفس والدية كاملة ان عفا عنه ثم ينظر في جرح الاول قان كان موجبا لقصاص كقطع الطرف فالولى مخير بين قطع طرفه عفا عنه ثم ينظر في جرح الاول قان كان موجبا لقصاص كقطع الطرف فالولي مخير بين قطع طرفه

تجببه الدية على العاقلة والكفارة في مال القاتل بغير خلاف فعلمه ، والاصل في وجوب الدية والكفارة قول الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا) وسواء كان المقتول مسلماً أو كافراً له عبد لقول الله تعالى (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) ولا قصاص في شيء من هذا لان الله تعالى أوجب به الدية بلم يذكر قداصاً وقال النبي متنافية «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولانه لم يوجب القصاض في عمد الخطأ ففي الخطأ أولى

(فصل) وان قصد فعلا محرما فتتل آدمياً مثل أن يقصد قتل بهيمة أو آدميا معصوما فيصيب غيره فيقتله فهو خطأ أيضاً لانه لم يقصد قتله هذا مذهب الشافعي، وكذلك قال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل العلم على أن القتل الخطأ أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره، ويتخر جعلى قول أي بكر أن هذا عمد لقوله فيمن رمى نصر انيا فل قع به السهم حتى أسلم أنه عمد يجب به القصاص لكونه قصد فعلا محرما قتل به انسانا

والمفو على ديته أو العفو مطلقا ، وان كان لا يوجب القصاص كالجائفة ونحوها فعليه الارش وأعاحمانا عليه القصاص لان الناني بفعله قطع سراية الاول فصار كاندمل الذي لا يسري وهذا مذهب الشافعي ولا أيم فيه مخالفا، ولوكان جرح الاول يفضي الى الموت لا محالة الا أنه لا بخرج به من حكم الحياة وتبقى معه الحياة المستقرة مشل خرق المعى أو أم الدماغ فضرب الثاني عنقه فالقاتل هو الثاني لانه فوت حياة مستقرة وقتل من هو في حكم الحياة بدليل أن عمر رضي الله عنه لما جرح دخل عليه الطبيب فسقاه لبنا فخرج يصلد فعلم الطبيب أنه ميت فقال اعهد الى الناس فعهد اليهم وأوصى وجل الحلافة الى أهل الشورى فقبل الصحابة عهده وأجموا على قبول وصاياه لما كان حكم الحياة باقياكان الناني مفونا لها فكان هو القاتل كما لو قتل عليلا لا يرجى برعلته

﴿مسئلة ﴾ (فان رماه من شاهق فتاهاه آخر بسيف نقده فالقصاص على الثاني)

لأنه فوت حياته قبل المصير إلى حياة ييئس فيها من حياته فأشبه ما لو رماه انسان بسهم قاتل فقطع آخر عنقه قبل وقوع المهم به أو ألقى عليه صخرة فأطار آخر رأسه بالسيف قبل وقوعها عليه وبهذا قال الشافعي ان رماه من مكان يجوز أن يسلم منه وان رماه من شاهق لا يسلم منه الواقع ففيه وجهان (أحدها) كقولنا (والناني) الضمان عليها بالقصاص والدية عند سقوطه لان كل واحد منها سبب للاتلاف ولنا أن الرسي سبب والقتل مباشرة فانقطع حكم السبب كالدافع مع الحافر والجارح مع الذابح

وكالصور التي ذكر ناها وما ذكروه باطل بالاصول المذكورة

﴿مسئلة ﴾ (وان ألقاه في لجة فالتقمه الحوت فالقود على الرامي في أحد الوجهين) اذاكانت اللجة لا يمكنه التخلص منها فالقود على الرامي لانه ألقاه في مهلسكة هلك بها من غير ومدثلة قال (والضرب الثاني أن يتنل في بلاد الروم من عنده أنه كافر ويكون قد أسلم وكتم الملامه الى أن يقدر على التغلص الى أرض الاسلام فيكون عليه في ماله عتق رقية مؤمنة بلادية لقول الله تمالى (وان كان من قوم عدو المكم وهو عؤمن فتحرير رقية مؤمنة)

هذا الضرب الثاني من الخطأ وهو أن يقتل في أرض الحرب من يظنه كافراً ويكون مسلما ولا خلاف في أن هذا خطأ لايوجب قصاصاً لانه لم يقصد قتن مسلم فاشبه مالو ظنه صيداً فبان آدميا إلا أن هذا لاتجب به دية أيضاً ولا يجب إلا الكفارة ، وروي هذا عن ابن عباس وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة وقتادة والاوزاعي واشوري وابو ثور وابو حنيفة ، وعن أحمد رواية أخرى تجب به الدية والكفارة وهو قول مالك والشافعي لقول الم تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهاه) وقل عليه السلام "لاإن في قتيل خطأ العمد تتيل السوط والعصا مائة من الابل » ولانه قتل مسلما خطأ فوجبت ديته كالوكان في دار الاسلام والعام

و اذا قول الله تعالى (وإن كان من قوم عدو لكر وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) ولم يذكر دية وتركه

واسطة يمكن احالة الحمكم علمها أشبه ما لو مات بالغرق أوهلك بوقوعه على صخرة (والناني) لا قودعليه لانه لم يهلك بها أشبه ما لو قتله آدمي آخر ، فأما ان ألفاء في ماء يسير فأ كله سبح أو التقمه حوت أو "مساح فلا قود عليه لان الذي فعله لا يقتل غالبا وعليه ضمانه لانه هلك بفعله

(مسئلة) (وان أكره انسا اعلى الفتل فقتل فالقساس عليهما)

وقال أبو حنيفة بجب القصاص على الآمر دون المأمور لأن المأمور صار بالاكراه بمنزلة الآلة والقصاص الما يجب على مستعمل الآلة لا على الآلة، وقال أبو يوسف لا بجب على واحد منهما لان الآمر غير مباشر الما هو متسبب والقصاص لا يجب على المتسبب مع المباشر دليله الدافع مع الحافر والمأمور مسلوب الاختيار، وقال زفر يجب على الأمور ولا يجب على الآمر لان المأمور مباشر فيجب على الآمر لان المأمور مباشر فيجب على الآمر المن المأمور مباشر فيجب على الآمر عم الحافر

ولنا على أن حنيفة أن المأمور قائل فوجب عليه القصاص كما لو لم يأمر، والدليل على أنه قائل أنه ضرب بالسيف ولان القتل جرح أو فعل يتعقبه الزهوق وهذا كذلك ولانه يأثم اثم القائل قولهم انه عمزلة الآلة لا يصح فانه يأثم والآلة لا تأثم قولهم انه مسلوب الاختيار لا يصح فانه قصد استبقاء نفسه بقتل هدا، وهدا يدل على قصده واختيار نفسه ولا خلاف في أنه يأثم ولو سلم الاختيار لم يأثم كالمجنون، والدليل على أن الآم قائل أنه تسبب إلى قتله عا

ذكرهافي هذا القسم مع ذكرهافي الذي قبله و بعده ظاهر في أنها غيرواجبة وذكره لهذا قسامفر دآيدل على أنه لم يدخل في عموم الآية التي احتجوا بها و يخس ، ها عموم الخبر الذي رووه

(. سئلة) قال (ولا يقتل مسلم بكافر)

أكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصا بقتل كافر أي كافر كان . روي ذلك عن عمر وعمان وعلى وزيد بن ثابت ومعاوية رضي الله عنهم ، وبه قال عمر بن عبدالعزيز وعطاء والحسن وعكرمة والزهري وان شهرمة ومانك وانثوري والاوزاعي والشافي وإسحاق وأبو عبيدوأبوثور وابن المذر ، وقال النخعي والشعبي وأصحاب الرأي يقتل المسلم بالذي خصة قل احمد: الشعبي والنخي قالا دية المجوسي واليهودي والنصر أي مثل دية المسلم وإن قتله بتنل به هذا عجب يصبر المجوسي مثل المسلم سبحان الله ماهذا القول ؟ واستبشمه وقال: الذي عصابية يقول « لا يتتل مسلم بكافر » وهو يقول المسلم بكافر وهو يقول المسلم بكافر وهو يقول المسلم بكافر وهو يقول المسلم بكافر واحتجوا بالعمومات التي ذكر ناهافي أول الباب، و بماروى ابن المسلم أن انبي عصابية أقد مسالم بذي وول « أنا أحق من وفي بذه ، » ولانه معصوم عصمة مؤبدة فيقنل به قاتله كالسلم

و لنا قول الذي عَلَيْكُ ﴿ المسلمون نتَكَ فأ دماؤهم ويسعى فدمتهم أدناهم ولا يُتتل مؤمن بَكَ افر »

يفضي اليه غالباً نوجب عليه القصاص كما لو أنهشه حية أو أسداً أوره السهم ولانه ألجاً ، إلى الهلاك أشبه ما لو ألقاه عليه .

(مسئلة) (وإن أمر من لا يمبز أو بحنو الأو يبده الذي لا يعلم أن القنل محرم فقنل فالقصاص على الآمر) إذا أمر عبده بقته لل رجل وكان العبد عن لا يعلم تحريم القنل كمن نشأ في غير بلاد الاسلام وجب القصاص على الآمر، فأما إن أفام في بلاد الاسلام بين أهله فلا يخنى عليه تحريم القتل ولا يمذر في فعله، ومتى كمان عالما بذلك فالقصاص على العبد، ويؤدب سيد، لأمره بما أفضى الى الفتل بما يراه الامام من الحبس والتعزير وإذا لم يكن عالما أدب العبد، ونقل أبو طالب عن أحمد قال : يقتل المولى وسيفه ، كذا قال على وأبو هريرة قال على رضي الله عنه يستودع السجن، وعن قال بهذه الجلمة الشافعي وعمن قال إن السيد يقتل على وأبوهريرة وقال قته ديا شر الفتل ولا ألحاً اليه فلم بحب عليه القصاص كما لو علم العبد خطر القتل

وانا أن العبد إذا لم يكن عالما بخطر الفتل فهو معتقد إباحته وذلك شبهة تمنع القصاص كالواعتقده صيداً فرماه فقتل السانا ولان حكمة القصاص الزجر والردع ولا يحصل ذلك في معتقد الاباحة وإذا لم يجب عليه وجب على السيد لانه آلة لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب على المتسبب به كما لوأنه شه

رواه الامام أحمد وأبو داود ، وفي لفظ [لايقتل مسلم بكافر] رواه البخاري وأبوداود، وعن على وضي الله عنه قال من السنة أن لايقتل مسلم بكافررواه الامام أحمد ولانه منقوص بالكفر فلايقتل به المسلم كالمستأمن، والعمومات مخصوصات بحديثنا، وحديثهم ايس له اسناد قاله أحمد وقل الدار قطني يوبه ابن البيلها في وهو ضعيف اذا أسند فكيف اذا أرسل والمعنى في المسلم أنه مكافي والمسلم بخلاف الذمي، فأما المستأمن فو افق ابو حنيفة الجاعة في أن المسلم لايقاد به وهو المشهور عن أبي يوسف ، وعنه يقتل به لما سبق في الذمي . ولنا أنه ليس بمحقون الدم على التأبيد فأشبه الحربي مع ماذكرنا من الدليل في التيقبالها

(فصل) فار قتل كافركافراً ثم أسلم الناتل أو جرحه ثم أسلم الجارح ومات المجروح فقال أصحابنا يقتص منه وهو قول الشافعي لان القصاص عقوبة فكان الاعتبار فيها بحال وجوبها دون حال استيفائها كالحدود ولا نه حق وجب عليه قبل اسلامه فلم يسقط باسلامه كالدين ويحتمل أن لايقتل به وهو قول الاوزاعي لقول النبي عصلية « لايقتل مسلم بكافر » ولا نه مؤمن فلا يقتل بكافر كا لو كان مؤمناً حال قتله ، ولان اسلامه لو قارن السبب منع عمله فردا طرأ سقول حكمه بكافر كا لو كان مؤمناً حال قتله ، ولان اسلامه لو قارن السبب منع عمله فردا طرأ سقول حكمه

(فصل) وإن جرح مسلم كافراً فأسلم المجروح ثم مات مسلماً بسراية الجرح لم يقتل به قاتله لان التكافؤ معدوم حال الجناية وعليه دية مسلم لان اعتبار الارش بحالة استقرار الجناية بدلين ماو قطع

حية فقتلته أو ألقاء في زبية أسد فأكله ، ويفارق هذا ما إذا علم خطر القتل فالقصاص على العبد لامكان الجابه عليه وهو مباشر له فانقطع حكم الآمر كالدافع مع الحافر ، وأو أمر صبيا لا بمبز أو مجنونا أو أبح بياً لا يعلم خطر القنل فقتل فالحكم فيه كالحكم في العبد يقتل الآمر دون المباشر ، فأما ان أمره بزياً أو سرقة نفعل لم يجب الحد على الآمر لان الحد لا يتجب الاعلى المباشر والفصاص يجب بالتسبب ولذلك وجب على المكره والشهود في القصاص

(مسئلة) (وان أمر كبيرا عافلا علما بتحريم القتل به فقال فالقصاص على القاتل)

لا نعلم فيه خلافا لانه قاتل ظلما فوجب عليه القصاص كما لو لم يؤمر ﴿ مُستَلَّةٌ ﴾ (وإن أمر السلطان بقتل انسان بغير حق من يعلم ذلك فالقصاص على الهانل

وان لم يعلم فعلى الأثر)

إذا كان المأمور يعلم أن المأمور بقتله لا يستحق الفتل فالقصاص عليه لانه غير معذور في فعله فان النبي عَنْيَاتِينُ قال « لا طاعة لمخلوق في معصية الحالق » وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « من أمركم من الولاة بمعصية الله فلا تطيعوه » فلزم الفصاص كما لو أمره غير السلطان وان لم يعلم ذلك فالقصاص على الا مر دون المأمور لان المأمور معذور لوجوب طاعة الامام في غير المحصية ، والظاهر أنه لا يأمر الا بالحق وان كان الا مر غير السلطان فالقصاص على القائل بكل حال علم أو لم يعلم لانه لا يلزمه الا بالحق وان كان الا مر غير السلطان فالقصاص على القائل بكل حال علم أو لم يعلم لانه لا يلزمه

يدي رجل ورجليه فسرى إلى نفسه دية واحدة ، ولواعتبر حال الجرح وجب ديتان ، ولو قطع حر يد عبد ثم عتق ومات لم يجب قصاص لعدم التكافؤ حال الجناية وعلى الجاني دية حر اعتباراً بحال الاستقرار وهذا قول ابن حامد وهو مذهب الشافعي . ولاسيد أقل الامرين من نصف قيمته أو نصف دية حر والباقي لورثته لان نصف قيمته إن كانت أقل فهي التي وجدت في ملكه فلا يكون له أكثر منها لان الزائد حصل بحريته ولا حق له فيا حصل بها ، وان كان الاقل الدية لم يستحق أكثر منها لان نقص القيمة حصل بسبب من جهة السيد وإعتاقه . وذكر القاضي ان أحمد نص في رواية حنبل فيمن فقاً عيني عبد ثم أعتق ومات ان على الجاني قيمته للسيد وهذا يدل على أن الاعتبار بحال الجناية وهذا اختيار أبي بكر وانقاضي وأبي الخطاب

قال أبو الخطاب من قطع يد ذمي ثمم أسلم ومات ضمنه بدية ذمي ولو قطع يد عبد فأعتقه سيره ومات فعلى الجاني قيمته للسيد لان حكم القصاص معتبر بحال الجناية دون حال السراية فكذلك الدية ، والاول أصح إن شاءالله لان سراية الجرح مضمونة فاذا أتيلفت حراً مسلماً وجب ضائه بدية كاملة كما لو قتله بجرح ثان . وقول احمد فيمن فقاً عيني عبد عليه قيمته للسيد لا خلاف فيه وإنما الخلاف في وجوب الزائد على القيمة من دية الحر للورثة ولم يذكره أحمد ، ولان الواجب مقدر بما تفضي اليه السراية دون ما تتافه الجناية بدليل ان من قطعت يداه و رجلاه فسرى القطع إلى نفسه لم

طاعته وليس له القبل بحال بخلاف السلطان فان اليه الفتل في الردة والزنا وقطعالطر مق إذاقتل القاطع ويستوفي القصاص للناس وهذا ليس اليه شيء من ذلك

(فصل) إذا أكرهه السلطان على قتل أحد أو جلده بغير حق فمات فالقصاص عليهما وقد ذكرناه وإن وجبت الدبة كمانت عليهما فان كان الامام يعتقد جواز القتل دون المأمور كمسلمقتل ذمياً أو حر قتل عبداً فقنله فقال الفاضي الضان عليه دون الامام لان الامام أمره عا أدى اجهاده اليه والمأمور يعتقد تحريمه فلم بكن له أن يقبل أمره فاذا قبله لزمه الضان لامه قتل من لا يحل له قتله. قال شيخنا وينبغي أن يفرق بين العامي والحهد فان كان مجهدا فالحكم فيه على ما ذكره القاضي وان كان مقلدا فلا ضان عليه لان له تقليد الامام فيا رآه وان كان الامام يعتقد تحريمه والقاتل يعتقد حله فالضان على الآمر كما لو أمر السيد عبده الذي لا يعتقد تحريم القتل به

(مسئلة) (وان أمسك انسانا لآخر فقتله قتل القاتل وحبس المسك حتى بموت في احدى الروايتين) أماو حوب الفصاص على الفاتل لا حلاف في لا به قتل من يكفئه محد بغير - ق م أماللمسك فان لم يعلم ان الفاتل قد فلاشي و على الفاتل مثل ان أمسكه القاتل قد فلاشي و على المتسبب والقتل مثل ان أمسكه القاتل قد فلاشي و على المتسبب والقتل مثل ان أمسكه المتسبب والقتل مثل ان أمسكه المتسبب والقتل مثل ان أمسكه ودوي خلك عن حتى ذبحه فاختلف الرواية نبه عن أحد فروي عنه إن محبس حتى و و و هذا قول عطا و بيمه وروي ذلك عن

يزم الجاني أكثر من دية ولو قداع أصبعاً فسرى إلى نفسه لوجبت الدية كاملة فكذلك إذا سرت إلى نفسه فلا إلى نفس حر مسلم تجب ديته كاملة . فأما ان جرح مرتداً أو حربياً فسرى الجرح إلى نفسه فلا قصاص فيه ولا دية سواء أسل قبل السراية أو لم يسلم لان الجرح غير مضمون فلم يضمن سرايته بخلاف التي قبلها (فصل) ولو فعام يد مسلم فرتد عمست بسراية الجرح لم يجب في النفس قصاص ولا دية ولا كفارة لانها نفس مرتد غير مصوم ولا مضمون وكذلك لو قطع يد ذمي فصار حربياً تم مات من جراحه . وأما يد فلصحيح انه لاقصاص فها ، وذكر القاضي وجهاً في وجوب القصاص فها لان القطع استقر حكه بالقصاص قولان

ولنّا أنه قطع هو قتل لم يجب به القتل فلم بجب تقطع كالو قطع من غير مفصل ، و فرق ما قسوا عليه ذن القدع لم يصر قالا وهل تجب دية الطرف ؟ فيه وجهان (أحدهما) لاضان فيه لانه تبين انه قتل اندر معصوم (واشني) تجب لان ستوط حكم سراية الجرح لا يسقط ضه له كالو قطع طرف رجل ثم قاله آخر ، فهلى دندا حل بعجب ضائه بدية الفطوع أو بأقن الامرين من ديته أو دينا نفسر ؟ فيه وجهان (أحدهما) تحب دباً القداء ع فلم قطع يديه و جليه نم اراله ومت ففيه ديتان لان الردة قطعت حكم السراية في شبه انقطاع حكم ابند مله أو بقال خرله اوا شاني) يجب قل الامرين لانه لولم يرتد لم يجب أكثر من دية النفس فمع الردة ولى . ولانه قطع صار قالا فلم يجب أكثر من دية النفس فمع الردة ولى . ولانه قطع صار قالا فلم يجب أكثر من

على وروي عن أحدا، ه يم ل أيضا وهو قول ماك قال سلم ن بن مرسى الاحتماع فينا ان يقتلا لانه لولم يسكمه ماقدر على قتله و أمساكه "سكن من قنه فا قتل حاصل بفعاها يكونان شر كبين فيه فيجب عليهما انقصاص كالو جرحاه ، وقال أبو حنبة والشافعي وابه ثور وابن الذلر يعاقب ويأثم ولا يقتل لان النبي عليانية قال ٥ ان أعنى الذاص على الله من قال غير قائله ، والممسك غير قاتل ولان لامساك سبب غير ماجي، قاذا اجتمعت معه المباشرة كان الفهان على المهاشر كا لو لم يعلم الممسك انه يقتله

ولها . أروى لدار قطني باسناده عن ابن عمر ان النبي وَيُطَلِّقُو قال اذا أمد لك الرجل وقتله الآخو يقبل لذي تتل ومجبس الذي المدك لانه حبسه الى الموت فيحبس الاتخر الى الموت كا لو حبسه عن الطعام والشراب حتى مأت قانا نفعل به ذلك حتى موت

(نصل ا فان انم ر- لا ابفتله فم ب منه فأدركه آخر فقطع رجله ثم ادركه اثاني فقتله فان كان الاول حبسه بالقطع ابفتله شي فقلب النصاص في القطع وحكه في القصاص في النفس حكم المسك لانه حبسه على القتل 6 وأن لم يقصد حبسه فعلميه القطع وزن الفتل كالذي المسكه غيرعالم وفيه وجه آخر ليس عليه إلا فقطع بدكل حلى ولا ول أصح لانه الما بس له بفعد فأشبه الحابس بالمساكه ، فان قبل فلم الهتبر فم قصد الامد ك مهنا وأنتم الانعتبرون ارادة الفتل في الجارح قلنا اذا ءات من الجرح نقد مات

دية كما لو لم يرتد وفارق أصل الوجه الاول فانه لم يصر قتلا ولان الاندمال والقتل منع وجود السراية والردة منعت ضانها ولم تمنع جمارا قتلا ، وللشافعي من التفصيل نحو ثما قانا

(فصل) وان قطع مسلم يد نصراني فتمجس وقلنا لايقر فهوكا لو جنى على مسلم فارتد وان قلنا يقر عليه وجبت دية مجوسي ، وان قطع يد مجوسي فتنصر ثم مات وقانا يقر وجبت دية نصراني و يجيى على قول أبي بكر وا قاضي أن تجب دية نصراني في الاولى و دية مجوسي في الثانية كقولهم فيمن جنى على عبد ذمي فأسلم وعتق ثممات من الجناية ضمنه بقيمة عبد ذمي اعتباراً بحال الجناية

(ف، ل) وإن قطع بد مسلم فرتد ثم أسلم ومت وجب القصاص على قاتله نص عليه أحمد رحمه الله في رواية محد بن الحدكم . وقال انقاضي يتوجه عندي انه إن كان زمن لردة تسرى في مثله الجناية لم يجب القصاص في انفس وهل يجب في الطرف الذي قطع في إسلامه بمعلى وجب وهذا مذهب الشافعي لان قصاص يجب بالجناية والسراية كام افذا لم يوجد جميعها في الاسلام لم يجب القصاص كالوجرحه جرحين أحدهما في الاسلام والآخر في الردة فات منها

وانا أنه مسلم حل الجربة والوت نوجب المصاص بقاله كم لو لمير نه واحتمال السراية حال الردة لا يمنع الله يمنع الله يمنع الله يمنع الله يمنع أن يموت بمرض أو بسبب آخر أو بالجرح مع شيء آخر يؤثر في الوت ، فأما الدية فتجب كاملة ، ويحتمل

من سرايته واثر. فيعتبر قصد الجرح الذي هو السبب دون تصد الاثر وفي مسئلتا أنما كان موته يامر غير الـسراية والفعل ممكن له فاعتبر قصد. لذلك الفعل كالو أمسكـه

﴿ ... الله في وقد مضى السكلام فيه قال شيخنا والصحيح انه لاقصاص فيه لانه ممالاية تلفا فالبا وتجب فيه الدية لانه فعل به فعلا متعمدالا قال غالبا تلف به فهو شبه عمدوه كذا ذكر وفي كنا بالدكفي

(فصل) وإن اشترك في الفتل اثنان لا بجب القصاص على احدها كلاب والاجنبي في قتل الولدوالحر والعبد في قنل العبد والخطي، والعالم ففي وجوب القصاص على الشريك وايتان اظهرها وجوب على شريك الاب والعبد وسقوطه عن شريك الخاطي، ظاهر المذهب وجوب القصاص على شريك الاب وبه قال مالك والشافعي وأبر ثور وعن احد رواية اخرى لافصاص على واحد منها وهو قول أصحاب الرأي لانه قتل ثركب من موجب وغير موجب الم يوجب كقتل العامدوالخاطي، والصبى والبالغ والحجنون والعاقل

ولنا أنه شارك في القتل العمد العدوان فيمن يقتل به لو انفرد بتتله فوجب عليه القصاص كشريك الاجنبي وقولهم ان فعل الاب غير موجب ممنوع فأنه يقتضي الابجاب لسكونه تمحض عمدا «المغنى والشرح السكير» «٤٤» «الجزء التاسع»

وجوب نصفها لأنه مات منجرح مضمون وسراية غير مضمونة فوجب نصف الدية كما لو جرحه إنسان وجرح نفسه فمات منها ، فأما إن كان زمن الردة لاتسري في مشله الجناية ففيه الدية أو القصاص . وقال الشافعي في أحد قوليه لاقصاص فيه لانه انهي إلى حال لومات لم يجب القصاص ولنا انهامت المامت كافئان حال الجناية والسراية والموت فأشبه مالو لم يرتد وان كان الجرح خطأ وجبت الكفارة بكل حال لانه فوت نفساً معصومة

(فصل) وان جرحه وهو مسلم فارتد ثم جرحه جرحا آخر ثم أسلم ومات منها فلا قصاص فيه لانه مات من جرحين مضهون وغير وضهون ويجب فيه نصف الدية اذلك وسواء تساوى الجرحان أو زاد أحدهما مثل أن قطع يديه وهو مسلم فارتد فقطع رجله أو كان بالعكس لان الجرح في الحالين كجرح رجلين وهل يجب القصاص في الطرف الذي قطعه في حال إسلامه ؟ يحتمل وجبين بئاء على من قطع طرفه وهو مسلم فارتد ومات في ردته ولوقطع طرفه في ردته أولا فأسلم ثم قطع طرفه الا خر ومات منه ما فالحكم فيه كالتي قبامها

(فصل) ويقتل الذمي بالمسلم لآن الذي عليه قتل اليهودي الذي رض رأس جارية من الانصار على أوضاح لها ولانه إذا قتل بمثل له فبمن فوقه أولى . ويقتل الذمي بالذمي سواء اتفقت أديانهم أو اختلفت فلو قتل النصر أني مجوسياً أو يهوديا قتل به نص عليه احمد في النصر أني يقتل بالمجوسي إذا

قتله ، قيل فكيف يقتل به و ديتهما مخنافة؛ فقال أذهب الى أن النبي عَلَيْكِيَّةُ قتل رجلابا مرأة يعني الله قتله بها مع اختلاف دينهما ولانهما تكافآ في العصمة بالذمة ونقيصة الكفر فجرى اقصاص بينهما كالو تساوى دينهما وهذا مذهب الشافعي

فصل ولا يقتل ذمي بحربي لا نعلم فيه خلافا لانه مباح الدم على الاطلاق أشبه الخنزير ولا دية فيه لذلك ولا كفارة لذلك سواء فتله مسلم أو ذمي وهو قول بعض أصحاب الشافعي . وقال بعض أصحاب الشافعي يجب اقصاص على الذمي بقتله والدية إذا عفا عنه لانه لاولاية له في قتله ، وقال بعض بم يجب القصاص دون الدية لانه لا قيمة لة . و لنا انه مباح الدم أشبه الحربي ولان من لا يضه نه المسلم لا يضه نه الذمي كالحربي

(فصل) وليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ولادية ولا كفارة وهذاظاهر مذهب الشافعي وحمى بعضهم وجها أن عبى قائله القود لان قتله الى الامام فيجب القود على من قتله سواه كمن عليه

القصاص إذا قتله غير مستحقه

ولنا أنه مباح الدم وقتله متحتم فلم يضمن كالحربي ، ويبطل ماقاله بالمرتد وفارق الهاتل فان قتله غير متحتم وهو مستحق على طريق العاوضة فاختص بمستحقه وهمهنا يجب قتله لله تعالى فأشبه المرتد وكذلك الحسكم في المحارب الذي تحتم قتله

بنصف قيمة العبد وظهر هذا أن لاقصاص على العبد فيخرج .ثل هذا في كل قتل شارك فيه من لايجب عليه القصاص

(فصل ا فلم اشترك في القال صبي ومجنون و بالغ فالصحبح من المذهب انه لافصاص على البالغ وبهذا فال الحسن والازاعي واسحاق وأبو حنيفة وأصحابه وهو أحد قولي الشافعي وعن أحمد رواية أخرى أن القود بجب على البالغ العاقل حكاه ابن المنذر عن أحمد وحيى ذلك عن مالك وهو القول انثاني للشافعي وروي عن قنادة والزهري وحماد لان القصاص عقوبة يجب عليه جزاء لفعله في كان فعله عمداً وعدوانا وجب عليه القصاص ولا نظر الى فعل شريكه بحال ولانه شارك في القتل عمدا عدوانا فوجب عليه القصاص كشريك الاجنبي وذلك لان الانسان انها يؤخذ بفعل نفسه لا بفعل غيره فعلى هذا يعتبر فعل الشريك منفردا فتى تمحض عمداعد رانا وكان المقتول مكافئا له وجب عليه القصاص وبني الشافعي قوله على أن عمد الصبي والمجنون اذا تعمداه عمد لانها يقصدان الفتل وإنا سقوط الفصاص عنها لمعني فيها وهو عدم التكليف فلم يقتض سقوطه عن شريكها كالا بوة

ولنا أنه شارك من لا اثم عليه في فعاه فلم يلزمه قصاص كشريك الخاطى. ولان الصبي والمجنون اليس لها قصد صحيح ولهذا لا يصبح اقرارها فكار حكم فعلها حكم الخطأ ولهذا تحجله انعاقلة فيكون الاولى عدم وجوب القصاص

(فصر) ويقتل المرتد بالمسلم و الذهي ويقدم القصاص على القتل بالردة أو مات تعاقت بماله عنه ولي القصاص فاله دية المقتول فن سلم المرتد فهي في ذمته ، وإن قتل بالردة أو مات تعاقت بماله وان قطع طرف من أحدهما فعليه القصاص فيه أيضا ، وقل بعض أسحاب الشافعي لا يقتل المرتد بالذهي ولا يقطع طرفه بطرفه بطرفه بلان أحكام الاسلام في حقاباقية بدليل وجوب العبادات عليه و مطالبته بالاسلام ولا يقطع طرفه بطرفة يقتل بالذمي كالاصلي: وقولهم ان أحكام الاسلام باقية غير صحيح فانه قد زالت عصمته وحرمته وحل الكاح المسلمات وشراء العبيد المسلمين وصحة العبادات وغيرها وأما مطالبته بالاسلام فهو حجة عليهم فانه يدل عي تغليظ كفره وانه لايقر على دته السوء حاله فاذاقتل بالذمي مثله فمن هو دونه أولى حجة عليهم فانه ولن جرح مسلم ذميا شم ارتد ومات المجروح لم يقتل به لان التكافأ مشترط حل وجود الجناية ولم يوجد ، وإن قتل من يعرف ذميا أو عبداً وكان قد أسلم وعتق وجب القصاص لانه قتل من يكافئه عمداً عدوانا فنزمه انقصاص كالوعلم حاله وفارق من عسه حربياً لانه لم يعمد إلى قتل معصوم قتل من يكافئه عمداً عدوانا فنزمه انقصاص كالوعلم حاله وفارق من عسه حربياً لانه لم يعمد إلى قتل معصوم قتل من يكافئه عمداً عدوانا فنزمه انقصاص كالوعلم حاله وفارق من عسه حربياً لانه لم يعمد إلى قتل معموم وحود الجناية ولم يعمد العدوانا فنزمه انقصاص كالوعلم حاله وفارق من عسه حربياً لانه لم يعمد المقالم و عداله و القصاص في الموفورة و عداله و المحكم و على المقول و عداله و المعموم و حاله و المعموم و على الموفورة و عداله و الموفورة و عداله و عداله و الموفورة و عداله و عدا

« مسئلة » قال (ولا حر بعبد)

روي هذا عن أبي بكر وعمر وعلى وزيد وابن الزبر رضي الله عنهم وبه فل الحسن وعطء وعمر بن عبدالعزيز وعكرمة وعمرو بن دينار وساك والشافعي وإسحاق وابوثور وبروى عن سعيد

(فصل) ولا بجب القصاص. على شربك الخاطىء في قول أكثر أهل العلم وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أن عليه الفصاص برحكي عن مالك لانه شارك في القتل عمدا عدوانا فأشبه شربك العامد ولان مؤاخذته بفعله وفعله عمد عدوان

ولنا أنه قتل لم يتمحض عمدا فلم بجب به القصاص كثيبه العمد وكما لو قتله واحد بجر جين عمداوخطأ ولان كل واحد من الشريكين مباشر ومتسبب فاذا كانا عا دين فكل واحد متسبب الى فعل موجب للقصاص فقام فعل شريكه مقام فعله لتسببه اليه وههنا إذا أهمنا فعل الحاطيء مقام فعل العامد صاركاً نه قتله بعمد وختلاً وهذا غير موجب والله أعلم

﴿ مَسَالَةً ﴾ وفي شريك السبع وشريك نفسه وجهان

وصورة ذلك أن مجرحه أحد أو جرحه انسان تم جرح هو فـه تعمدا نهل مجه على شربكه ? قصاص فيه وجهان ذكرها أبوعبدالله بن حامدواختلف فيه عن الشافعي وقال أصحاب الرأي لا قصاص عليه لانه شارك من لا قصاص عليه فلم يلزمه الفصاص كشريك الحاطى، ولانه قنل تركب من موجب وغير موجب فلم يوجب كالمقتل الحاصل من عمد وخطأ ولانه أذا لم يجب على شربك الحاطى، وفعله مضمون فلا من الا يضمن فعله أولى (والوجه الناني) عليه القصاص وهي قول أبي بكر ، وروي عن أحمد أنه قال اذا جرحه رجل ثم جرح الرجل نفسه فمات فعلى شريك

أن المسيب والنبخعي وقتادة والثوري و أصحاب الرأي أنه يقتل به العموم الآيات والاخبار لقول النبي عليه « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » ولانه آنمي معصوم فأشبه الحر

ولنا ماروى الامام أحمد بسناده عن عي رضي الله عنه أنه قال من السنة أن لايقتل حر ببد وعن ابن عباس أن الريم عليقتل حر بعبد » رواه الدار قطني ولانه لا يقطع طرفه بطرفه مع التساوي في السلامة فلا يقتل به كلاب مع ابنه ولان المبدمنقوص بالرق فإيقتل به الحركا الكاتب إذا ملك ما يؤدي و العمومات محصوصات بهذا فنة يس عليه

(فصل) ولا يقتل السيد بعبده في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن النخعي و داود أنه يقتل به لماروى قتادة عن لحسن عن سمرة أن الذي عَيْنَالِيَّهِ قال « من قبل عبده قتاماه و من جدعه جدعناه » رواه سعيد و الامام أحد و اتره ذي وقال حديث حسن غريب مع العمومات والمعنى في التي قباله و لنا ماذكر ذه في التي قبلها ، وعن عررضي الله عنه أنه قال لولم سمع رسول الله عليالية يقول « لا يقاد المملوك من مولاه و الولد من والده لا أقدته منك » رواه النسائي وعن على رضي الله عنه أن رجلا قتل عبده فجلده الذي عليالية ما ته جلدة و نفاه عاما برمحى اسمه من المسلمين رواه سعيد و الحلال وقل احد ايس بشيء من قبل إسحاق بن أبي فروة ، ورواه عرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقل احد ايس بشيء من قبل إسحاق بن أبي فروة ، ورواه عرو بن شعيب عن أبيه عن جده

القصاس لا به قنل عمد متمحض فوجب القصاص على الشريك فيه كشريك الآب فأما أن جرح الرجل نفسه خطأ منه كأن أراد ضرب غيره قاصاب نفسه فلا قصاص على شريكه في أصح الوجهين وفيه وجه آخر أن عليه القصاص بنا، على الروايتين في شريك الخاطى.

(مسئلة) (ولو جرحه انسان عمداً فداوى جرحه بسم أو خاطه في اللحم أو فعل ذلك وايه أو

ألامام فمات ففي وجوب القصاص على الجارح وجهار)

اذا جرجه انسان فتداوى بسم وكان سم سائة فينل في الحال فقد قنل نفسه وقطع سراية الجرح وجرى عرى من ذبح نفسه بعد أن جرح و ينظر في النجرح فان كان موجباً للقصاص فلوايه استيفاؤه والله يمكن موجباً فلوايه الارش وان كان السم لايفتل غالباً وقد يقتل ففعل الرجل في نفسه عمد خطأ والحميم في شريكه كالحبكم في شريكه الخاطى، وإما لم بجب الفصاص فعلى الحجارح نصف الدبة وإذا كان السم يقتل غالباً بعد مدة احتمل أن يسكون عمد الخطاء أيضا لابه الم قصد الفنل انما قصد النداوي فيكون كالذي قبله واحتمل أن بكون في حكم العمد فيكون في شريكه الوجهان المذكوران في المسئلة قباما وأن جرح قبله واحتمل أن بكون في حكم العمد فيكون في شريكه الوجهان المذكوران في المسئلة قباما وأن جرح يجوز أن يقتل في كمه حكم مالو شرب سماً بحوز أن يقتل على مامضي فيه ، وأن خاطه في من يا ذنه كرها فها قا الان عليها القود وان خاطه وليه والامام وهو ممن لاولاية عليه فها كالاجنبي وان كان لها عليه ولا ية فلا قود عليها ، لان نعلها جائز إذ لها مداوته فيكون ذاك خطأ وهل على الجارح القود ? فيه وجهان

عن أبي بكر وعمر أنهما قالا من قتل عبده جلد مانة وحرم سهمهمع السامين فأماحديث سمرة فلم يثبت قال احمد: الحسن لم يسمع من سمرة إنما هي صحيفة ، وقال عنه أحمد انما سمع الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث ليسهذا منها ولان الحسن أفتي بخلافه فانه يقول لايقتل الحر بالعبد ءوقال إذا قتل السيد عبده يضرب ومخالفته له تدل على ضعفه

(فصل) ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد بغير خلاف علمناه بينهم ويقتل العبدبالحر ويقتل بسيده لانه إذا قتل بمثله فبمن هو أكمل منه أولى مع عموم النصوص الواردة في ذلك ،ومتى وجب الفصاص على العبد فعني ولي الجناية إلى المال فله ذلك ويتعلق أرشها برقبته لانهموجب جنايته فتعلق برقبته كالقصاص شم إن شاء سيده أن يسلمه إلى ولي الجناية لم يلزمه أكثر من ذلك لانه سلم اليه ماتعلق حقه به ، وإن قال ولي الجناية بعه وادفع إلي ثمنه لم يلزمه ذلك لانه لم يتعلق بذمته شيء ، وانما تعلق بالرقبة التي سلمها فبرىء منها ، وفيه وجه آخر أنه يازم، ذلك كما يازمه بيع الرهن ، وان امتنع من تسليمه واختار فداءه فهل تلزمه قيمته أو أرش الجناية جيعاً؛ على روايتين ذكرناهما فيغير هذا الموضع، وإن عني عن القصاص لمملك رقبة العبد فنيه رو يتان احداهما يملكه بذلك لانه يملك إتلافه فكان ملكا له كسائر أمواله (والثانية) لايمليكه لانه محل تعلق به القصاص فلا يماكيه بالعفر كالحر فعلى هذه الرواية يتعلق أرش الجناية برقبته كما لو عفاعلي ماللان العوض الذي عفي لاجله لم يصح له فكان له عوضه كالعقود الفاسدة

باب شروط القصاص

وهي أربمة (أحدها) أن يكون الحاني مكلفاً وأما الصي والمجنون فلا قصاص عليهما ، لاخلاف بين أهل العلم فيأنه لاقصاص على صبي ولا مجنون وكذلك كل زائل المقل بسبب يعذر فيه كاالنائم والمغمي عليه ونحوها لما روي عن النبي عَلَيْنَا أَنه قال ﴿ رَفَعَ القَلْمِ عَنْ ثَلَاثُهُ عَنِ النَّائِمِ حَي يَــ تَيقظوعن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق » ولان القصاص عقو بةمغلظة فلم تجب على الصبي وزائل المقل كالحدود ولانهم ليس لم قصد صحيح فهم كالقاتل خطأ

(فصل) فان اخناف الجاني وولي الجناية فقال الجاني كنت صبياً حال الجناية ،وقال ولي الجناية كنت بالغاً فالقول قول الحِاني مع بمينه إذا احتمل الصدق، لأن الأصل الصغر وبراءة ذمته من القصاص وان قال قتلته وألا مجنون وأنسكر الولي جنونه فانءرف له حال جنون فالقول قوله مع يمينه أيضاً لذلك ، وان لم يمرف له حال جنون فالقول قول الولي لان الاصل السلامة وكذلك انءرف له حال جنون ثم عرف زواله قبل القتل وان ثبت لاحدها عا ادعا مبينة حكم له و ان أقاما بينتين تعارضنا فان شهدت البينة أنه كان زائل العقل فقال الولي كنت سكر ان وقال الفاتل كنت مجنو ناً فالقول قول القائل مع يمينه لانه أعرف بنفسه ، ولان الأصل براءة ذمته واجتناب المسلم فعل مايحرم عليه قأما ان قتله وهو عاقل ثم جن لم

(فصل) وبجري القصاص بين العبيد في النفس في قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عمر ابن عبدالعزيز وسالم والنخعي والشعبي والزهري وقتادة والثوري رمالك والشافعي وأيي حنيفة ، وروي عن أحمد رواية أخرى أن من شرط القصاص تساوي قيمتهم ، وإن اختلفت قيمهم لم يجر بينهم قصاص وينبغي أن يختص هذا بماإذا كانت قيمة القاتل أكثر فان كانت أقل فلا وهذا قول عطاء، وقال ابن عباس ليس بين العبيد قصاص في نفس ولا جرح لانهم أموال

ولناأن الله تعالى قال (يائيها الذين آمنوا كتب عايكم انقصاص في القتلى الحر والعبدبالعبد) وهذا نص من الكتاب فلا يجوز خلافه لان تفاوت انتيمة كتفاوت الدية والفضائل فلا يمنع انقصاص كالملم والشرف والذكورية والانوثية

(فصل) و يجري القصاص بينهم في ادون النفس و به قال عمر بن عبد العزيز وسالم و الزهري و قتادة و ما الثه و الشافعي وأبو توروا بن النذر وعن أحمد رواية أخرى لا يجري القصاص بينهم في ادون النفس وهو قول الشعبي و النخعي و الثوري و بي حنيفة لان الاطراف مل فلا يجري القصاص فيها كالبهائم و لان التساوي في الاطراف معتبر في جريان القصاص بدلل انا لانأخذ الصحيحة بالشلاء و لا كاملة الاصابع بالناقصة وأطراف العبيد لا تتساوى . ولنا قول الله تعالى (و كتبنا عامهم فيها أن النفس و العين بالعين)

الآيةولاً نه أحد نوعي القصاص فجرى بين العبيد كالقصاص في النفس

يسقط عنه سوا، ثبت ذلك ببينه أو اقرار ، لان رجوعه غير مقبول ويقنص منه في حال جنونه ولو ثبت عليه الحد باقراره ثم جن لم يقم عليه حال حنونه لان رجوعه يقبل فيعتمل أنه لوكان صحيحاً رجع (مسئلة) (رفي السكران وشبهه روايتان (أصحها) وجوبه عليه)

إذا قتل السكران وجب عليه القصاص ، ذكره العاضي وذكر أبو الخطابأن وجوب القصاص عليه مبني على طلاقه وفيه روايتان فيكون في وجوب القصاص عليه وجهان (أحدهما) لابجب عليه لانه زائل العلم أشبه المجنون ولانه غير مكلف فأشبه الصبي .

والما أن الصحابة رضي الله عنهم أقاموا سكره مقام قذفه فأو جبوا عليه حد القاذف فلولا ان قذفه موجب للحد عليه لما وجب الحد بطنته وإذا وجب الحد فالقصاص المتمحض حق آدمي أولى ولانه حكم لو لم يوجب عليه القصاص والحد لافضي إلى أن من أراد أن يسمي الله تعالى شرب مايسكره ثم يقتل و يزني و يسمرق ولا يلزمه عقوبة ولا مأثم و يصير عصيانه سبباً لسقوط عقوبة الدنيا والا آخرة عنه ولا وجه لهذا وفارق الطلاق لانه قول يمكن إلفاؤه بخلاف القنل فان شرب أو أكل مايز بل عقله غير الخرعى وجه محرم فان زال عقله بالكلية بحيث صار مجنوناً فلا قصاص عليه وان كان يزول قر ببأ ويعود من غير تداو فهو كالسكران على مافصل فيه

(فصل) (الثاني) أن يكون المقتول معصوما فلا يجب القصاص بقتل حربي لا نعلم فيه خلافاً ولا

(فصل) واذا وجب القصاص في طرف العبد وجب لعبد وله استيفاؤه والعفو عنه

(فصل) ونو تنل عبد عبداً ثم عتق التنال قنل به ، وكذاك و جرح عبد عبداً ثم عتق الجارح ومت المجروح قتل به لان القصاص وجب فلم يسقط بالعتق بعده ولان التكفؤ موجود حال وجود الجناية وهي السبب فكتفي به ، ولو جرح حر ذمي عبداً ثم لحق بدار الحرب فأسر واسترق لم يقتل بالعبد لانه حين وجوب القصاص حر

(فصل) واذا قال عبد عبداً عداً فسيد القتول مخير بين القصاص والعفو فان عنى إلى مال تعلق المل برقبة القال لانه وجب بجناينه وسيده مخير بين نداته وتسليمه فن اختار فداء فداه بأقل الامرين من قيمته أو قيمة الفتول لانه إن كان لاقل قيمته لم يلزمه أكثر منها لانها بدل عنه ، وإن كان الاقل قيمة الفتول فايس اسيده اكثر منها لانها بدل عنه ، وعنه رواية أخرى أنسيده إن اختار فداءه لزمه ارش الجناية بإلها مابلغ لانه اذا سلمه البيع ربما زاد فيه من ايد اكثر من قيمته فن قتل عشرة عبد عبد الرجل عبداً لرجل عداً فعالم ، وإن عنى المال تحقق فيمة عبد عبد الموقع عن المعنى كن واحد منهم عشرها باع منه بقدرها و يقديه سيده فن اختار تنا بعضهم والعنو عن جيمهم و في هنه عنه موان قبل عبد عبد عبد عبد المن لرجل واحد فله أنه واحقو عنه زن تناه سقط حته وإن عنه إلى مل تعاقب قيدة العبدين عبد عبد الرجل واحد فله أنه واحقو عنه زن تناه سقط حته وإن عنه إلى مل تعاقب قيدة العبدين عبر فيته فن د كان لرجين في خداك إلا من عائل يتنا بالاول و خيا لان حقه عبرة في عنه الاول

وانا أنه مباح الدم أشبه الحربي ولان من لا يضمنه السلم لا يضمنه الذمي كالحربي وليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ولا دية ولا كدارة ، وهدذا ظاهر مذهبا شافعي وحكى مضهم وجها أن على قاتله القود اان قتله إلى الامام فيجب القال على من قتله سواء فن عليه القصاص إداقتله نمير مستحقه

و لنا أنه مباح الدم قتله متحمّم فلم يضمن كالحربي وبيطل ماقاله بالرتد وفارق الفائل فان قتله غير متحمّم وهو مستحق على طريق المعاوضة فاختص بمستحقه وهنها يجب قتله لله تعالى فأشبه المرتد وكذلك الحسكم في المحارب الذي تحمّم قتله

﴿ مسئلة ﴾ (وان قطع مسلم أو ذمي يد مرتد أوحر بي فأسلم ثم مات فلا شيء على الفاطح لانه لم بجن على معصوم وان رمى حريباً فأسلم قبل أن يقح السهم فلا شيء عليه لانه رمى رمياً مأموراً به قتل. لثاني وإن تتامها دفعة واحدة أقرع بينالسيدين فأمها خرجت له الترعة اقتص وسقط حق الآخر ، وإن عفا عن الله الص أو عنا ميد التنيل الاول عن التصاص الي مال تعلق برقبة العبد وانثاني أن يقتص لان علق المال بالرقبة لايسقط حق اقصاص كما لو جني العبد الرهون، وان قتله الآخر سقطُ حق الاول من القيمة لانه لم يبق محل يتعلق به ، وإن عفا الثاني تعلقت قيمة القــتيل الثاني برقبته أيضاً ويباع فيهما ويقم ثمنه على قدرا قيمتين ولم نقدم الاول بالقيمة كاقدمناه بالقصاص لان القصاص لا يتبعن بينها والتيعة يمكن تبعيث ما انان قيل فحق الاول أسبق تلنا لايراعي السبق كالو أتلف أموالا لجماعة واحداً بدد وا مه فأما ان قتل العبد عبداً بين شريكين كان لها انقصاص والعفو، ذان عفا أحدهما سقط النصاس وينتقل حقها إلى القيمة لان القصاص لايتبعض ؛ وأن قتل عبدين لرجل واحد فله أن يقتص منه لأحدهما أيها كان ويسقط حقه من الآخر وله أن يعفو عنه إلى مال وتتعلق قيمتها جميعاً مرقبته

(فصل) ويتتل العبد القن بالمكاتب والمكاتب به ويقتل كل واحد منهما بالمدبر وأم الولد ريقتل المدبر وأم الولد بكل واحد منها لان الكل عبيد فيدخلون في عموم قوله تعالى والعبدبالعبد نقد دل على كون المكاتب عبداً قول النبي عَلَيْكَ « المكاتب عبد مابقي عليه درهم » ومنواء كان الكاتب قد أدى من كة بنه شيئاً أو لم يؤد وسواء ملك مايؤدي أو لم يملك الا اذاقلنا إنه اذا ملك

وان رمى مرتداً فأسلم قبل وقوع السهم به قد لا قصاص لانه رمى من ليس بمصوم أشبه الحربي وفي وجوب الدية وجهان) (أحدهما) لانجب قياساً على الحربي (والثاني) تجب لان الذي همنا محرم لما فيه من الافتيات على الامام .

(مسئلة) (ولو قطع يد مسلم فارتد ثم مات فلا شيء على الفاطع في أحد الوجهين)

لأنها نفس مر تد غير معصوم ولا مضمون وكذلك لو قطع بد ذمي فصار حربياتم مات من جراحه وأما الدِد فالصحيح أنه لاقصاص فيها ، وذكر الفاضي وجهاً في وجوب القصاص فيها ، لان القطع ستقر حَكُمه بالقطاع حكم سرايتـ فأشبه ما لو قطع طرفه ثم قتله أو جاء آخر فقتله وللشاذمي في وجوب القصاص قولان.

ولنا أنه قطع صار قتلا لم يجب به الفتل فلم يجب به الفطع كما لو قطع من غيرمفصل، وفارق ما قاسو ا عليه فان القطع لم يصر قتلا وهل تجب دية الطرف ? فيه وجهان (أحدهما) لاضان فيه لامه قتل لغير معصوم (والثاني) بجب لان سقوط حكم مرابة الجرح لايسقط ضانه كا لو قطع طرف رجل نم قَتْله آخر، فعلى هذا هل يجب ضانه بدية المفطوع أو بأقل الامرين من ديته أو دية النفس فيه وجهان مايؤدي فقد صار حراً ونه لايقتل بالعبدلانه حر فلا يقتل بالعبد، وان أدى ثلاثة أرباع مال الكابة لم يقتل به أيضاً لانه يصير حراً ومن لم يحكم بحريته الا بأداء جميع الكتابة جاز قتله به، وقال ابو حنيفة اذا قتل العبد مكاتباً له وناء ووارث سوى مولاه لم يقتل به لانه حين الجرح كان المستحق المولى وحين المورث الوارث ولا يجب القصاص الالمن يثبت حقه في الطرفين

ولنا قوله تعالى (النفس بالنفس) وقوله تعالى [العبد بالعبد | ولأنه لو كان قناً لوجب بقتله القصاص فاذا كان مكاتباً كان أولى كما لو لم يخلف وارثاً، وما ذكر وه شيء بنوه على أصولهم ولانسلمه

﴿ مَا عُلَّهُ ﴾ قال (واذا قتل الكفر العبد عداً فعليه قيمته ريقتل لقضه للعبد)

يعني الكافر الحر لايقتل بالعبدالمسلم لان الحر لايقتل بالعبد لفقدان انتكافؤ بينهما ولانه لا يحد بقذفه فلا يقتل بقتل بقتله كالاب مع ابنه و عليه قيمة، ويقتل المتضه العبد فأن قتل المسلم ينتقض به العبد بدليل ماروي أن ذمياً كان يسرق حاراً بامرأة مسلمة فنخسه بها فرماها ثم أراد اكراهها على الزنا فرفع إلى عررضي الله عنه فقل ماعلى هذا صالحناهم فقتله وصابه . وروي في شروط عمر أنه كتب إلى عبد الرحمن بن غنم أن ألحق بالشروط من ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده ، ولا نه فعل ينافي الامن وفيه ضرر على المسلمين فكان نتضاً للعهد كالإجاع على قتال المدين والامتناع من أداء

(أحدها) تعجب دية المقطوع فلو قطع يديه ورجليه ثم ارتد ومات قفيه ديتان، لان الردة قطعت حكم السراية فأشبه انقطاع حكمها باند مالها أو بقتل الآخر له (والناني) يجب أفل الامرين لانه لو لم يرتد، لم يعجب أكثر من دية النفس فمع الردة أولى ولانه قطم صار قتلا فلا يوجب أكثر من دية كالولم لم يرتد وفارق الوجه الاول فانه لم يصر قبلا ، ولان الاندمال والمتلمنع وجود المراية والردة منعت ضائها ولم يمنع جملها قتلا وللشافعي من النفصيل نحو ما قلنا

(مسئلة) (وأن عاد إلى الاللام ثم مات رجب القصاص على قاته)

نص عليه أحمد في رواية محمد بن الحكم وقال القاضي يتوجه عندي ان زمن الردة ان كان مما تسري فيه الجناية لم بحب القصاص في النفس؛ وهل بجب في الطرف الذي قطع في السلامه ؟ على وجهبن وهذا مذهب الشافعي لان القصاص بجب بالجناية والسراية كلها قاذا لم يوجد جميعها في الاسلام لم بجب التنصاص كما لو جرحه احدها في الاسلام ولآخر في الردة فم ت منها

ولما أنه مدلم حال الجنابة والمرت فرجب القصاص بقتله كالولم يرند واحمال السراية حال الردة لا منه على المائع كالولم يرند قاله مجتمل ان يموت عرض أو سبب آخر أو بالجوح مع شيء آخر يؤثر في الموت، قاما للدية فتجب كالمة ومجتمل وجوب نصفها لائه مات من حرح مضمون وسراية غير مضمونة فيرجب نصف الدية كالو جرحه إنسان

الجزية وفيه رواية أخرى أنه لاينتقض عهده بذلك فعلى هذا عليه قيمته ويؤدب بما يراه ولي الامس (فصل) وان قتل عبد مسلم حراً كافراً لم يقتل به لانا لانقتل المسلم بالكافر وان قتل من نصفه حر عبدا لم يقتل به لانا لانقتل المضف الرقيق لا يقتل به الحروان قتل من نصفه حر من نصفه حر قتل به لان الغيم بين الجلتين من غير تفصيل وهما مستويان به الحروان قتل من نصفه حر من نصفه حر قتل به لان القصاص يقع بين الجلتين من غير تفصيل وهما مستويان

(فصل) ويجري القصاص بين الولاة والعال وبين رعيتهم لعموم الآيات والاخبار ولان المؤمنين تتكافؤ دماءهم ولانعلم في هذا خلاذ، وثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرجل شكى اليه عاملا أنه قطع يده ظلما لئن كنت صادقا لاقيدبك منه، وثبت أن عر رضي الله عنه كان ية يد من نفسه وروى أبو داود قال خواب عرفق انبي لم أبعث عمالي ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم فمن فعل به ذلك فايرفعه الي اقصه منه فقال عرو بن العاص لو أن رجلا أدب بعض رعيته تقصه منه؛ قال اي والذي نفسي بيده أقصه وقد رأيت رسول الله صلى الله عايه وسلم قص من نفسه ولان المؤمنين تتكافؤ دماؤهم وهذان حران مسلمان ليس بينها إيلاد فيجري القصاص بهنها كسائر الرعمة.

(فصل) وإذا قتل القاتل غير ولي الدم فعلى قاتله المصاص ولورثة الاول الدية في تركة الجني الاول وبهــذا قال الشافعي، وقال الحسن ومالك يقتل قاتله ويبطل دم الاول لانه فات محله

وجوح نفسه فمات منها، فاما أن كان زمن الردة لاتسري في مثله الجناية نفيه الدية والقصاصوقال الشافي في أحد قوليه لانصاص فيه لانه انتهى إلى حال لو مات لم بجب القصاص

و أنا أنهما . تُكافئان في حال الجناية والسراية والوت قاشبه مالولم برقد ، وان كان الجوح خطأً وجبت الكفارة بكل حال لان فوت نفسا معصو ة

(اصل) وان جرحه وهو مدلم فارند ثم جرحه جرحا آخر ثم اللم ومات منها فلا قصاص فيه لانه مات من جرحين مضمون وغير مضمون و يحب فيه نصف الدية لذاك، وسوا قساوى الجرحان أوزاد أحدا من الله الله بديه رهو مدلم فارند فقطع رجاه أو كان بالمكس لان الجرح في الحالين كجرح رجلين، وهل يجب القصاص في طرف الذي قطم فو في حال اسلاه على يحتمل وجين بنا، على من قطم طرفه وهو مسلم فارتد ومات في ردته، ولو قطع طرنه في ودته اولا فالم ثم قطم طرفه الآخر ومات منها فالحكم فيها كالني قبلها

(فصل) وان قطع مدلم د نصر أني فتمجس وقائنا لايتر فهو كا لوجني على مدلم نارتد وان قلنا يتر عليه وجبت دية مجوسي وان قطع بد محوسي فتنصر ثم مات وقلنا يقر وجت دية نصر أني وبجي، على قول أبي بكر والفاضي ان نجب دية نصر أني في الارلى ودية مجرسي في الثانية كقولم فيمن جني على عهد ذمي فاسلم وعتق ثم مات من الجناية ضمنه بقيمة عبدذمي اعتبارا بحال الجناية و-نذكر ذلك از شاء الله تعالى

فأشبه مالوقتل العبد الجاني وروي عن قتادة و أبي هاشم لاقود على الثاني لانه قتل مباح ل. م فلم بجب بقتله قصاص كالزانى المحصن

ولنا على وجوب القصاص على قاتله أنه محل لم يتحتم قتله ولم يبح لغير ولي الدم قتله فوجب القصاص بقتله كما لوكان عاليه دين

ولنا على وجوب الدية في تركة الجانى الاول أن القصاص إذا تعذر وجبت الدية كما نومت أو عفا بعض الشركاء أوحد شمانع ، وفارق العبد الجانى فانه ليس له مال ينتقل اليه، فانعفا أولياء انثانى على الدية أخذوها ودفعوها الى ورثة الاول فان كانت عليه ديون ضم ماقبضوا من الدية الى سائر تركته ثم ضرب أولياء المقتول الاول مع سائر أهل الديون في تركته وديته. وإن أحال ورثة القتول الثانى ورثة المقتول الاول بالدية على القاتل انثانى صحت الحوالة ، ويتخرج أن تجب دية اقتيل الثانى ورثة المقتول الابه أتلف محل حق ورثته فكان غرامته عليه كما لو قتل العبد الجاني وإن مات القاتل عمداً وجبت الدية في تركته وبهذا قال الشافعيّ ، وقال أبوحنيفة ومالك يسقط حق ولي الجناية وتوجيه المذهبين على ما تقدم

(فصل، الثالث أن يكون الحجني عليه مكافئا الجاني وهو أن يساريه في الدين والحرية أو الرق فيقتل الحر المسلم بالحر المسلم في كان أو انثى لقول الله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد)

(مسئلة) (ويقتل العبد المسلم بالعبد المسلم تسارت قيمتها أو اختانت)

هُذَا قُولُ أَكْثَرُ أَهُلَ العَلَمُ رَوِّي ذَلِكَ عَنَّ عَرَبِّنَ عَبْدَالْعَزَيْرُ وَسَالَمُ وَالْبَخِي وَالشَّعِي وَ الزَّهِرِي وَمَالَمُ وَالْبَخِي وَالشَّعِي وَ الزَّهِرِي وَمَالِكُ وَالشَّانِي وَأَبِي حَنِيفة وَعَنَ أَحْدَ رَوَايَةً أَخْرَى أَنْ مَن شَرَطَ القصاص تَمَارِي وَمَالِكُ وَالشَّانِي وَأَبِي حَنِيفة وَعَنَ أَحْدَ رَوَايَةً أَخْرَى أَنْ مَن شَرَطَ القصاص تَمَارُ يَ قَيْمَتُهُمُ وَانْ الْحَدَالُولُ عَلَمُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُوالِقُلْمُ عَلَ

ولما قول الله أمالي (يَأْمِهَا اللَّذِينَ آمَنُوا كُتِبِ عَايِكُمُ القَصَاصُ فِي الْقَتَلَى الحُرَّ بِالْمُرُوالْعَبْدُ بِالْعَبْدُ) وهذا نص الـكتاب فلا بجرز خلافه ولان تعارت القيمة كتفارت الدية والفضائل فلا يمنم القصاص كالعلم والشرف والذكورية والانوثية

(فصل) وبجري القصاص يأمم نيا دون النفس، به قال عربن عبد المزيز وسالم والزهري و تتادة ومالك والشاني و أبو ثور وابن الذر وعن أحد رواية أخرى لا يجري القصاص بإنهم فيما دون النفس وهو قول الشعبي والنخي والثوري و أبي حنياة لان الاطرف مال فلا يجري القصاص فيها كابها ثم ولار النساوي في الاطراف معتبر في جربال القصاص بدايل أذ لا يأخذ الصحيحة بالشلاء ولا كاملة الاصابع بالماقصة وأطراف العبيد لا تنساوي

(مسئلة) قال (والطفل والزائل المقل المتلكة) قال (والطفل والزائل المقل المسئلة)

لاخلاف بين أهل العلم أنه لاقصاص على صبي ولا مجنون وكذاك كارزائر العقل بسبب يعذر فيه مثل النائم والمغمى عليه ونحوهما ، والاصل في هذا قول النبي عَيَّلِيَّتُهُ « رفع انقل عن ثلاثة عن الصبي حتى يملغ وعن النبئم حتى سترتنظ وحن المجنون حتى يفيق ، ولان المقد السم عقو بة مغافلة فلم تجب على الصبي وزائل العقل كالحدود والإنهم الدس له قصد صبح فهم كالقال خفأ

(فصل) فإن اختلف الجنبي وولي الجنبية فقر الجنبي كنت صبيا حال الجناية وقال ولي الجنابة كنت بالغا فاقول قول الجنبي مع يمينه اذا احتمل الصدق لأن الأصل الصغر وبراءة ذمته من القصاص وإن قال قتاته و أنا مجنون وأذكر الولي جنونه فإن عرف له حال جنون فالقول قوله أيضاً لذلك فإن لم يعرف له حال جنون فالقول قول الولي لان الاصل السلامة وكذلك ان عرف له جنون ثم علم زواله قبل اعتل وإن ثبت لاحدها بينة بما ادعاه حكم له ، وإن أقاما بينتين تعارضتا فإن شهدت البينة أنه كان زائل المقل فقال الولي كنت سكران وقال قاتل كنت مجنوناً فالتول قول قول

القاتل مع يمينه لانه أعرف بنفسه ولان الاصل براءة ذمته واجتناب المسلم فعل مايحرم عايه (فصل) فان قتله وهو عاقل ثم جن لم يسقط عنه القصاص سواء ثبت ذلك عليه ببينة أو اقرار

ولنا قول الله تعالى (و كتبنا عابهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين) الآية ولانه أحد أنواع القصاص فجرى بين العبيد كالقصاص في النفس

(فصل) وإذا وجب القصاص في طرف العبد فلاعبد استيفاؤه والعفوعنه دون السيد

(فصل) ويقال العبدالقن بالمكات والمكانب به ويقتل كل واحد نها بالدبر وام الواد ويتتل المدبر وام الواد ويتتل المدبر وام الواد ويتتل المدبر وام الواد بكل واحد منه لارائلكل عيد فيد خلون في قد أنه تعالى (والحبد بالبدر وقد دل على كون المكتب عبد الما بتي عليه دره ه و أواد كار قد أدى من كتابته شيئا أو لم يؤد وسواه ملك ما يؤدي أو لم يملك إلا إذا قنه إذ إذا ملك ما يؤدي صار حراً فلا يقتل بالعبد لان الحر لا يقتل بالعبد وان أدى ثلاثة أرباع المكتابة لم يقتل أيضاً إذا قلما أنه يصير حراً ومن لم يحكم بحريته إلا باداه جميم الكتابة قال يقتل به وقال أبو حنيفة إذا قتل العبد مكانب له وفا ووارث سوى ولاه لم يقتل به لا يه حين الجرح كان المستحق المولى وحين الموت الوارث ولا يجب القصاص الالمن يثبت حقه في الطرفين

وَلَنَا قُولُهُ تَمَالَىٰ (النَّفْسِ بَا نَفْسِ) وَتُولُهُ (العَلَمُ بِالْعَبِدُ) وَلَا لَهُ لُو كَالَ قَبَا لُوجِ قَبْلُ النَّصَاصُ فَاذَا كَانَ مَكَتَبًا كَانَ أُرْلِي كَانُو لَمْ مِحْلُكُ وَارْثًا وَمَا ذَا كَانَ مَكَتَبًا بَانِ أُمُولُمُ ولا نسلمه (فصل) إذا قتل المكافر الحر عبداً مسلماً لم يقتل لأن الحر لايقتل بالعبد لعدم التنكافؤ ولانه لان رجوعه غير مقبول ويتدّع منه فيحال جنونه ولوثبت عاّيه الحد باقراره ثم جن لميتم عايا حال جنونه لان رجوعه يقبل فيحتمل أنه لوكان صحيحا رجع

(فصل) ويجب القصاص على السكران اذا تتل حال سكره ذكره اتقاضي وذكر أبو الخطاب ان وجوب القصاص عليه مبني على وقوع طلاته وفيه روايتان ، فيكون في وجوب القصاص عليه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه لانه زائل العقل أشبه المجنون ولأنه غير مكاف أشبه الصي والمجنون .

ولنا أن العيحابة رضي الله عنهم أقاموا سكره مقام قذفه فأوجبوا عليه حد القاذف فلولا أن قذفه موجب للحد عليه لما وجب الحد بمظنئه وإذا وجب الحد فالتصاص المتمحض حق آدمى أولى ولانه حكم لولم يجب القصاص والحد لأفضى إلى أن من أراد أن يعصي الله تعالى شرب ما يسكره ثم يقتل ويزني ويسرق ولايلزمه عقوبة ولا مأثم ويصير عصيانه سببا لستوط عتو بة الدنيا والآخرة عنه ولا وجه لهذا، رفارق هذا الطلاق ولانه قول يمكن الغاؤه مخلاف التقل، فأما ان شرب او أكل ما يزيل عقله غير الخمر على وجه محرم فان زال عتله بالمكلية بحيث صار مجنوزا فلا قصاص عايه وان ما يزول قريبا ويعود من غير تداو فهو كالسكر على ما فه ل فيه

لا يحد بتذفه الله يقتل به كالاب ع لابن وعليه قبمته ويفتل لدنض العهد ان قلمنا ينتقض عهده وفيه ووايتان ذكر ناهما في موضد ذلك وعلى الرواية لاخرى لا يفتل وعليه قيمته ويؤدب بمايراه الامام أو نائبه (فصل) وان قتل عبد مسلم حرا كافرا لم يقتل به لان المسلم لا يفتل به لاكافر وان قال من نصفه حر عبدا لم قتل به لاده لا قتل نصف الحر بعبد وان قتله حر لم يقتل به لاده الصف الرتبق لا يقال به الحروان قتل من نصف حر مثله تتل به لان القصاص يقم بين الجد بين من غر تفصيل وها متساويان به الحروان قتل من نصف حر مثله تقل به لان القصاص يقم بين الجد بين من غر تفصيل وها متساويان في الحروان قتل في لانساد كر بالانتي و لا شي ما فله كر)

هذا قرل عالمة أهل الدلم نهم النخي والشعبي و لزهري وعمر بن عداله يز ومالك وأهل المدينة والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وغيرهم و وي عن علي رضي لله عنه أنه قال يقتل الرجل بالمرأة ويعطى أوليرق الصف الدية رواه سعيد وروي تحوه عرأهد وحكي ذلك عن الحسن وعطاء وحكي عنها مثل قول الجماعة والهل من ذهب الى الفول الثاني يجتج بقول علي

ولنا قوله تعالى (لنفس بالنمس) وقوله (الحر بالحر) مع عدوم سائر النصوص وقد ثرت الانبي والناقوله تعالى (لنفس بالنمس) وقوله (الحر بالحر) مع عدوم سائر النصود بن حرم عن المنطقة قتل مروديا رض وأس جارية من الانصاد وروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدم أن رسول الله عن على أهل الهين بكتاب فيد الفر تُض والسنن ران الرجل يقتل بالمرأة وهو كتاب مشهور عند أهل الهم متنقى بالقبول عندهم ، ولا نها شخصان يحد كل واحد منها بالآخر كالرجلين ولا يجب مع النصاص شيء لانه قصاص منها بقذف صاحبه فقتل كل واحد منها بالآخر كالرجلين ولا يجب مع النصاص شيء لانه قصاص

﴿ .. ثَلَةً ﴾ قال (ولا يقتل والد بولد: و نسفل)

وجالته أن الاب لا يقتل بولده والجد لا يتل بولد ولده وإن نزلت درجته وسواء في ذلك ولد البنين أو ولد البنات، وممن نقل عنه أن لوالد لا يقتل بولده عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وبه قال ربيعة والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق واصحاب الرأي ، وقل ابن نافع وابن عبد الحديم وابن المنذر : يقتل به لظاهر آي الحكتاب والاخبار الموجبة لقصاص ولأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب ان يقتل كل واحد منها بصاحبه كالا جنبيين . وقال ابن المنذر فد رووا في هذا أخباراً ، وقل مالك ان قتله حذفاً بالسيف ونحوه لم يقتل به وإن ذبحه أوقتله قتلا لا يشك في أنه عمد إلى قتله دون تأديبه اقيد به

ولذ ماروى عمر بن الخطاب وابن عباس أن رسول الله عليالية قال « لا يتسل والد بولده » أخرج النسائي حديث عمر ورواهما ابن ماجه وذكرهما ابن عبد البر وقل هو حديث مشهور عند على العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والمال به عن الاسسناد فيه حتى بكون الاسناد في مثله مع شهرته تحكف ولائن النبي عليالية قل « أنت ومالك لا بيك» وقضية هذه الاضافة تمليكه اياه فاذا لم تثبت حقيقة الماكية بقيت الاضافة شبهة في درء القصاص لانه يدرأ بالشبهات ولا نه سبب ايجاده فلا ينبغي ان يتسلط بسببه على اعدامه وما ذكرناه يخص العمومات ويفارق الاب سائر الناس ذخرم لو قنلوا بالحذف بالسيف وجب عليهم المصاص والاب بخلافه

وأجه الم بجب معه شيء على القائص كسائر النصاص واختلاف الابدال لاعبرة به في الفصاص بدايل المجاءة يتلون بالواحد والمصراني وخذ بالمجوسي مع اختلاف دينها وبؤخذ العبد بالمبد مع اختلاف دينها و بؤخذ العبد بالمبد مع اختلاف قيمتها و تتل كل واحد من الرجل والمرأة بالخالى ويقتل بهما لانه لا يخلو اما ان يكون رجلا أو امرأة

(مسئلة) (وعن أحمد لايفنل العبد بالعبد لا ان تسئوي قيمتها ، ولا عمل عليه وقد ذكرناه) (مسئلة) (ويقنل الكفر بالمدلم)

 (فَسَلَ) والجِد وإن عار كالأب في هذا ومواء كان من تبل الأب او من قبل ا `م في قول أكثر مسقطي القصاص عن الأب وذل الحدن ن حي يقنل به

ولنا أنه والد فيدخل في عموم الذس ولأن ذلك حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيها قريب والبعيد كالمحرمية والعتق إذا ماكره، والجد من قبل الابكالجد من قبل الام لان ابن البنت يسمى ابناً قال النبي عَلِيْنَاتُهُ فِي الحَسنِ « إِن ابني هذا سيد »

(سيد) (قال والأم في ذاك كلاب)

هذا الصحيح من اللهب وعليه المهل عند مسقطي المصاص عن الأب، وروي عن احمد رحمه الله ما يدل على أنه لا يسقط عن الام ذان مهنا نقل عنه في ام ولد قتات سيدها عمداً تقتل، قال من يقتلها؟ قال ولدها . وهذا يدل على ايجاب انقصاص على الأم بقتل ولدها وخرجها أبو بكر على روايتين(احداهما) ان الام تقبل تولده لأنه له و ولاية لهاعليه فقتل به كالاخ ، والصحيح الأول لقول اننبي عَلِيْنَةٍ « لا يقتل والد بولده » ولانها حد الو لدين فأشبهت الأب ولأنها أولى بالبر فكانت ألى بنغي القداص عنها والولاية غير معتبرة بدليل انتفاء القصاص عن الاب بقتل الحبير الذي لا ولاية عايه وعن الجد ولا ولاية ل وعن الاب الحالف في الدين أو الرقيق والجدة

وثنا اله كافر فيقال بالنسي الأصلى وقولهتم الساحكام الاسلام باقية غير صحيح فانه قد زالت عصمته وحرمته وحل نكاح المسامات وشراء العبيد المسلمين وصحة العبادات وغيرها ، وأما مطالبته بالاسلام فهو حجة عليهم لانه يدل على تغايظ كفره وأنه لايفر على ردته لسوء حاله فاذاة ل بالذمي مثله فمن هو دونه أولى ولا يمنم الملامه وجوب القصاص عليه لا له بعد استقرار و بموب القصاص عليه والاصل في كل وأجب بقاؤه فاشبه مالو قتله وهو عاقل ثم جن

(مسئلة) (ولا يقتل مسل كافر أي كافر كان)

هذ قول أكثر أهل المه وروي ذلك عن عمر وعُمان وعلى وزيد بن ثابت ومعاوية رضي الله عذبم وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء والحسن وعُكر، قم والزهري وابن شبرية ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأبن المنذر، وقال النخمي والشعبي واصحاب الرأي يقتل المـلم بالذمي خاصة فال احمد الشمي والـحنميةالا:دية الحجوسي والنصراني مثل دية المسلم وان قنله بنثل به سبحان الله هذا عجب يصير المجوسي منل المسلم ماهذا القول ﴿ واستبشمه وقال: النبي عَلَيْكُ لِللّ بِهُولِ « لا يَفتل مسلم بكافر » وهو يقول يقل بكافر فاي شيء أشد من هذا ?واحتجو ابالعمومات التي ذكر ناها لفرله تعالى(النفس بالنفس) وقوله(الحر بالحر) وبمار عابن البيامان ان انبي عِلَيْكَالِيُّهُ افادمسلما بذمي وقال الحق من وفي بذمة » ولا نه معصوم عصمة مؤبدة فيقتل به قائله كالمسلم

وإن علت في ذلك كالام وسواء في ذلك من قبل الأب او من قبل الام لما ذكرنا في الجد (فصل) وسواء كان الوالد مساويا الولد في الدين والحرية أو مخالفًا له في ذلك لان انتفاء القصاص لشرف الابوة وهو موجود في كل حال فاو قتل الكافر ولده المسلم أوقتل المسلم أباه المكافر او قتل العبد ولده الحر أو قتل الحر والده العبد لم يجب القصاص لشرف الابوة فما إذا قتل ولده وانتفاء المكافأة مما إذا قتل والده

(فصل) وإذا ادعى نفران نسب صغير مجهول النسب ثم قتيلاه قبل الحاقه بواحد منها فلا قصاص عليها لانه يجوز أن يكون ابن كل واحد منها أو ابنها وان الحقته القافة بأحدهما تم قتلاه لم يقتل أنوه وقتل الآخر لانه شريك الأب في قتل ابنه وإن رجعا جميعاً عن الدعوى لم يقبل رجوعهما لان النسب حق للولد فلم يقبل رجوعهما عن أقرارهما به كالو أتر له بحق سواه أو كم لوادعاه واحد فألحق به ثم جحده وان رجع أحدهما صح رجوعه وثبت نسبه من الآخر لان رجوعه لم يبعل نسبه ويسقط القصاص عن الذي لم يرجع ويجب على الراجع لانه شارك الاب وان عنى عنه فعايه نصف الدية ، ولو اشترك رجازن في وطء أمر ة في طهر و حد و ثنت ولد يمكن ن يُون منها فتتاره قبل الحقه باحدهما لم بجب القداص وان نفيا نسبه لم يدف بتولها وان نفاه

ولما قول المنبي عَصَالِمَةُ ﴿ المسلمون تسكاماً دماؤهم ويسمي بندمتهم ادناخم لا يقتل مؤمن بكافر » رواه أحمد وابو داود وفي لفظ « لا يقتل مسلم بكافر » رواء البخاري وأ و دارد وعن على انه قال من السنة ان لا يقتل مؤمن بكافر رواه الامام احمد ولامه منتوص بالكيفر فلا يقتل بهالمسلم كالمستأن والعمومات مخصوصات بحديثنا وحديثهم ليس له اسنادقاله احمد وقال الدارقطني : بروبه ابن البياماني وهوضعيف اذا اسند فكيف اذا ارسل ? والمعنى في المسلم انه مكافىء المسلم بخلاف الذمي ووافق أبوحنيفة الجماعة في المستأمن ان المسلم لايقاد به وهو المشهور عن أبي يوسف وعنه يقتل به لما سبق في الذمي

والما أنه ليس بمحقون الدم على انتأبيد فأشبه الحربي مع ماذكر نا من الادلة في الادلة التي قبلها (فصل) ويقتل الذمي بالذمي سواء انفقت اديانهم او اختلفت فيقتل النصر أي باليهوديوالمجوسي نص عليه احمد في البصراني يقتل بالمجوسي اذا قتله قنل فكيف يقتل به واديانهما مختلفة ؟ قال اذهب الى ان النبي عَلَيْكَ إِنَّهُ قِنل رجلًا بأمرأة يعني أنه قتله بها مع أختلاف دينها ولانها تكافآ في العصمة بالذمة ونقيصة الكفر فجرى مجرى النصاص مينهاكما لو تساوى دينهما وهذا مذهب الشافعي

(مسئلة) (ولا يقتل حر بعبد)

روي هذا عن أبي بكر وعمروعلىوزبد وابن الزبيررضي الله عنهم وبه قال الحسن وعطا. وعمر بن عبد العزيزوعكرمة وعمروبن دينارومالك والشافعي وأسحاق وأبو ثوروروي ذلك عن الشعبي وروي عن سعيد بن «المغنى والشرح الكبير» «الجزءالتاسع»

(أحدهما) لم ينتف بقوله لانه لحقه بالفراش فلا ينتفي إلا باللعان وفارق التي قبلها من وجهين: (أحدهما) إذا رجع عن دعواه لحق الاخر وههنا لا يلحق بذلك. (والثاني) ان ثبوت نسبه ثم بالاعتراف فيسق بالجحد وههنا يثبت بالاشتراك في الوطء فلا ينتني بالجحد ومذهب الشافعي في هذا الفصل كما قلنا سواء:

(فصل) ولو قتل أحد الابوين صاحبه ولها ولد لم يجب اقصاص لانه لو وجب لوجب لولده ولا يجب الولد قصاص على والده لانه إذا لم يجب بلخناية عليه فلان لا يجب له بالجناية على غيره أولى وسواء كان الولد ذكراً أو أنبى أو كان اله تتول ولد سوه او من يشاركه في الميراث او لم يكن لانه لو ثبت الصاص لوجب له جزء منه ولا يمكن وجوبه واذا لم يثبت العضه سقط كه لانه لا يقبعن وصار كما لو عنى بعض مستحق القصاص عن نصيبه منه ذن لم يكن للمة ولوالد منها وجب التصاص في قول اكثر ادل العلم منها و بن عبد العزيز والنخعي واشوري والشافعي وأصحاب الرأي، وفل الزهري لايتك الزوج بامرأته لانه ملكما بعتد النكاح فشبه الامة ولنا عوست النص ولانها نخصان متكافئان يحدكا واحد منها بقذف صاحبه فيقتل به ولنا عوست النص ولانها غير حديج فانها حرة و نما ملك منفعة الاستمتاع فأشبه المستأجرة

المسيب والنخبي وقتادة والثوري وأسحاب الرأي انه يقتل به العموم الآيات والاخبار لفول النبي عليه المومنون تتكافأ دماؤهم، ولانه آدمي معصوم اشبه الحر

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن على رضي الله عنه انه قال من السنة أن لايقتل حر بعبد وعن إبن عباسان النبي على الله قال « لايقتل حر بعبد »رواه الدار قطني ولانه لايقطع طرفه بطرفه مع التساوي في السلامة فلا يقتل به كالمسكال بانه ولان العبد منقوص بالرق فلم يقتل به كالمسكال بانا ملك ما يؤدي والعمومات مخصوصة بهذا فنقيس عليه

(مسئلة) (إلا أن بجرجه وهو مثله او يقتله ثم يسلم القائل او الحارح او يعتق فيموت الحجروح فانه يقتل به)

وجملة ذلك أن الاعتبار في التكافؤ بحالة الوجوبكالحد فعلى هذا أذا قتل ذمي ذميا أو جرحه ثم أسلم الجارح ومات المجروح أوقتل عبد عبداً أوجرحه ثم عتق الفاتل أو الحبارج ومات المجروح وجب القصاص لانها متكافئان حال الحباية ولان القصاص قدوجب فلا يسقط بما طرأكما لوجن

(فصل) ولا يقتل السيد بعبده في قول أكثر أهل العلم وحكي عن النخمي وداود انه يقتل به الم روى قتادة عن الحسن عن سمرة قال ان النبي عَلَيْنَا قال الله من قتل عبده قتلناه ومن جدعه حديثاه» رواه سعيد والامام أحمدوالترمذي وقال حديث حسن غريب مع العمومات والمعنى في التي قباما

ولهذا تجب ديتها عليه ويرثها ورثتها ولا يرث منها الاقدر ميراثه ولو قتلها غيره كانت ديتها أو القصاص لورثتها بخلاف الامة

(فصل) ولو قتل رجل أخاه فورثه ابنه أو أحد يرث ابنه منه شيئا من ميراثه لم يجب القصاص لما ذكرنا . ولو قتل خل ابنه فورثت أم ابنه القصاص أو جزءا منه ثم ماتت بقتل الزوج أو غيره فو ثها ابنه سقط القصاص لان مامنع مقارناً أسقط طارناً وتجب الدية ولو قتلت المرأة أخا زوجها فصار القصاص أو جزء منه لابنها سقط القصاص سواء صار اليه ابتداء أو انتقل اليه من أبيه أو من غيره لما ذكرنا

(فصل) واذا قتــل أحد أبوي المكاتب المكاتب أو عبــداً له لم يجب المصاص لان الوالد لايقتل بولده ولا يثبت للولد على والده قصاص ، وان اشترى المكاتب أحد أبويه نم قتله لم يجب عليه قصاص لان السيد لايقتل بعبده

(فصل) ابنان قتل أحدهما أباه والآخر أمه فان كانت الزوجية بينهاموجودة حلقتل الاول فالقصاص على قاتل الثاني دون الاول لان القتيل الثاني ورث جزءاً من دم الاول فلما فتل ورثه قتل الاول فصار له جزء من دم نفسه فسقط القصاص عنه ووجب له القصاص على أخيه فان فتله ورثه ان لم يكن له وارث سواه لانه قتله بحق ، وان عفا عنه الى الدية وجبت وتقاصا مجا بينها وما

وانما مادكر ناه في التي قبلها وعن عمر رضي الله عنه انه قال لو لم اسمع رسول الله على يقول هلايقاد الملوك من مولاه والولد من ولده لاقدته منك» رواه النسائي وعن على رضي الله عنه انرجلا قتل عبده فجلده الذي علي الله ونفاه عاما وبحي اسمه من المسلمين رواه سعيد والحلال قال احمد لبس بشي من قبل اسحاق بن أبي فروة ورواه عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي بكروعمر رضي الله عنها قلا «من قبل عبده جلد ما ثه وحرم سهمه مع المسلمين ، فاما حديث سمرة فلم يثبت قال أحمد نالحسن لم يسمع من سمرة أنما هي صحيفة وقال غيره : انما سمع الحسن من سمرة ثلاثة احاديث لبس هذا منها ولان الحسن افتي بخلافه فانه يقول لا يقتل الحر بالعبد وقال اذا قتل السيد عبده يضرب وخالفته له تدل على ضففه

(فصل) ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد بغير خلاف علمناه بينهم ويقتل العبد بالحر وسيده لانه اذا قتل بمثله فبمن هو أكمل منه أولى مع عموم النصوص الواردة في ذلك ومتى وجب القصاص على العبد فعفا ولي الجناية الى المال فله ذلك ويتعلق ارشها برقبته لأنه موجب جنايته فتعلق برقبت كالقصاص فان شاء سيده ان يسلمه الى ولي الجاية لم يلزمه أكثر من ذلك لانه سلم اليه ما تعلق حقه به وان قال ولي الجناية بعه وادفع الي ثمنه لم يلزمه ذلك لانه لم يتعلق بذمته شيء وانما يتعلق بالرقبة التي سلمها فبرىء منها وفيه وجه آخر انه يلزمه ذلك كا يلزمه بيع الرهن، وان امتنع من تسليمه بالرقبة التي سلمها فبرىء منها وفيه وجه آخر انه يلزمه ذلك كا يلزمه بيع الرهن، وان امتنع من تسليمه

فضل لاحدهما فهو له على أخيه ، وان لم تكن الزوجية بين الابوين قائمة فعلى كل واحدمنها القصاص لأخيه لانه ورث الذي قاله أخوه وحده دون قائله ذن إدر أحدها فقتل صاحبه فقد استوفى حقه وسقطا تقصاص عنه لانه يرث أحاه الكونه قتلا بحق فلا يمنع الميراث إلا أن يكون للمقتول ابن او ابن ابن يحجب القاتل فيكون له قتل عه ويرثه إن لم يكن له وارث سواه ، وان تشاحا في المبتدىء منها بالقتل احتمل أن يبدأ بقتل القاتل الاول لانه أسبق واحتمل أن يقرع بينهما وهذا قول القاضي ومذهب الشافعي لانهما تساويا في الاستحقاق فيصيرا الحالة رعة وأيهما قتل صاحبه أولا إما بمهادرة أو قرعة ورثه في قياس المذهب ان لم بكن له وارث سواد و سقط عنه العملو وان كان محبوباعن ميراثه كه فلوارث القتيل قتل الآخر، وان عنا أحدها عن الآخر ثم قتل المعنو عنه العالى ورثه أيضاً وسقط عنه ماوجب عليه من الدية وان تعافيا جميماً على الدية تقاصا بما ستويا فيه ووجب لقاتل الام المضل على قاتل الاب لان عقل الام نحف نقل الاب ويتخرج أن يسقط انقصاص عنهما لتساويها في استحقاقه لمدة وط الديتين اذا تساوتا ولانه لا سبيل الى استيفائهما واستيفاء أحدها دون الآخر حيف فلا يجوز فتعين السقوط ، وان كان لكل ماحد منها ابن يحجب عله عن ميراث أبيه وذا قتل أحدهما صاحبه ورثه ابنه ثم لابنه أن يقتل عله ويرثه ابنه وبرث كل واحد من الابنين مال قتل أحدهما صاحبه ورثه ابنه عمه دون الذي قتله عه دون الذي قتل أحدهما المن واحد منها ابنة فتنل أحدهما أبيه ومال جده الذي قتله عمه دون الذي قتله أحده ويرث كان الكل واحد منها ابنة فتنل أحدهما أبيه في المنه والدي المنه المنه في المنه ويرث كل واحد منها ابنة فقتل أحدهما أبيه في المه الذي قتله عمه دون الذي قتلة عمه دون الذي قتله عمه دون الذي قتله عمه دون الذي قتله ويرث كان الكل واحد منها ابنة فتنل أحدهما

واخبار فداء، فهل تلزمه قيمته أو ارش الحِناية ? على روايتين نذكران في غير هذا الموضع

(مسئلة) (وان جرح مسلم كافراً فألم المجروح ثم مات مسلما بسراية الجرح لم يقال به قائله لعدم التكافؤ حال الجناية وعليه دية مسلم لان اعتبار الارش بحال استقرار الجناية وهذا قول ابن حامد بدليل ما او قطع يدي رجل ورجاية فسرى الى نفسه ففيه دية واحدة ولواعتبر حار الجناية وحب دينان ولو قطم حريد عبد ثم عتق ومات لم يجب القود العدم التكافؤ حال الجناية وعلى الجاي دية حر اعتباراً بحال الاستقرار وهو قول ابن حاد كالمسئلة قباها ومذهب الشافعي والسيد اقل الامرين من نصف قيمته او نصف دية حر والباقي لورثته لان نصف قيمته ان كانت أقل فهي التي وجدت في ملكه فلا يكون له أكثر منها لان الزائد حصل مجريته ولاحق له فياحصل بها وان كان الاقل الدية لم يستحق أكثر منها لان نقص القيمة حصل بسبب من جهة السيد وهو العتق وذكر القاضي ان احمد نص في رواية حنبل فيمن فعاً عيني عبد ثم عتق ومات ان على الجاني قيمته السيد وهذا يدل على ان الاعتبار بحال الجناية وهو اختيار أبي بكر والفاضي وأبي الخطاب

قال أبو الخطاب من قطع يد ذمي ثم أسلم ومات ضمنه بدية ذمي ولو قطع يد عبد فأعتقه سيده ومات فعملي الجاني قيمته للسيمد لان حكم القصاص معتبر مجال الجناية دن حال السراية صاحبه سقط اقصاص عنه لانه ورث نصف مال أخيه ونصف قصاص نفسه فسقط عنه القصاص وورث مال أبيه الذي قتله هو وورثت البنت البنت التي قتل أبوها نصف مال أبيها و نصف مال جدها الذي قتله عمها ولها على عمها نصف دية قتيله

(فصل) أربعة اخوة قتل الاول الثاني وانثالث الرابع فالقصاص على انثالث لانه لما قتل الرابع لل فصل) أربعة اخوة قتل الاول الثاني وانثالث الرابع فصاصه اليه فسقط ووجب لم يرثه وورثه الاول وقد كان للرول قتل انثالث لانه لم يرث من دم نفسه شيئاً فان قتله ورثه في ظاهر المذهب ويرث ما يرثه عن أخيه اثاني وإن عف عنه الى لدية وجبت عليه بكالها يتناصه بنصفها وان كان لها ورثة كان فيها من التفصيل مثل الذي في التي قباها

(مسئلة) قال (ويةنل الولد بكل واحد منهما)

هذا قول عامة أهل العلم منهم مالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي . وحكى أسحابناعن احمد رواية ثانية أن الابن لايقتل بأبيه لانه مم لاتقبل شهادته له بحق المسب فلا يقتل به كالاب مع أبنه والمذهب أنه يقتل به للآيات والاخبار وموافقة القياس ولان الاب أعظم حرمة وحقا من الاجنبي هذا قتل بالاجنبي فبالاب أولى ولا نه يحد بقذفه فيقتل به كالاجنبي ولا يصح قياس الابن على الاب

وكذبك الدية والاول أصحان شا. الله تعالى قاله شيخنا لان سراية الحرح مضمونة فاذا اتلفت حرا مسلما وجب ضمانه بدية كاللة كالو تته بجرح ثان وقول أحد فيمن فقاً عيني عبد عليه قيمته السيد لاخلاف في وجوب الزائد على القيمة من دية الحر الررة وا يذكره احمد ولان الواجب مقدر بما نفضي اليه السراية دون ما تتلفه الجناية بدليل أن من قطعت يداه ورجلاه فسرى الما القطم الى الفسه لم يمتر الحرابي اكثر من دية ولو تعلم اصبعا فسرى الى الفسه لوجب الخية كاملة المحدلة الما أن قطع بد مرتد أو حربي فسرى ذلك الى نفسه لم يجب قصاص ولا دية ولا كفارة سوا أسلم قبل السراية أو لم يد لم لان الجرح غير مضون فلم تضمن سرايته مخلاف التي قبلا

(مسئلة ﴾ (وان رمّي مسلم ذيا عبدا فلم بقع السهم به حتى عنق واسلم علا قود وعليه دية حر مسلم اذا مات من الرمية

هذا قول ابن حامد ومذهب الشافعي وقال ابو بكر يجب القصاص لانه قنل مكافئا له عمداً عدوانًا فوجب القصاص كما فو كان حراً مسلما كذلك حال الرمي محقفه أن الاعتبار بحال الاصابة بدليل ما لو رمى فلم يصبه حتى ارتد أو مات لم يلزم شيء ، ولو رمى عبسداً كافراً فعتق أو أسلم غرمه بدية حر مسلم .

لانحرمة الوالد على الولد آكد والابن مضاف إلى أبيه بلام النمليك بخلاف الوالد مع الولد وقد ذكر أسحابنا حديثين متعارضين عن سراقة عن النبي عليه والمدها، أنه قل «لايقاد الاب من ابنه ولا الابن من أبيه » (واثناني) أنه كان يقيد الاب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه رواه الترمذي وهذان الحديثان أما الحديث الاول لانعرفه ولم نجده في كتب السنن المشهورة ولا أظن له أصلا وان كان له أصل فهما متعارضان متدافعان يجب اطراحهما والعمل بالنصوص الواضحة الثابتة والاجماع الذي لا تجوز مخالفته

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويقتل الجماعة بالواحد)

وجماته أن الجماعة إذا قالوا واحداً فعل كل واحد منهم القصاص اذا كان كل واحد منهم نو انفرد بفعله وجب عليه القصاص روي ذلك عن عمر وعلي والمغيرة بن شعبة وابن عباس وبه قال سعيد بن السيب والحسن وأبو سلمة وعطاء وقتادة وهو مذهب مالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وحكي عن أحمد رواية أخرى لا يقتلون به وتجب عليهم الدة وعذا قول ابن الزبير والزهري وابن سيرين وحبيب بن أبي "ابت وعبد الملك وربيعة وداود وابن المنذر وحكاه ابن أبي موسى عن ابن عباس وروي عن معاذ بنجبل وابن الزبير وابنسيرين

ولنا على در · القصاص أ له لم يقصد إلى نق مكافئة فلم يجب عليه قصاص كما او رمى حرياً أو مرتدا فأسلم وقال أبو حنيفة يازمه في الدبد دية عبد لمولاه لان الاصابة الشئة عن ارسال الهم فكان الاعتبار ماكحالة الجرح

ولنا أن الاصابه حصات في حر فكان ضائه ضمان الاحراركما لو قصد هدفا أو طائراً فأصاب حراً ثم يبطل بما اذا رمى حياً فأصابه ميتاً أو عبداً صحيحاً فأصابه بعد قطع يديه لم تجب ديته لورثته وعنده تجب لمولاه ولو رمى كافراً فأصابه السهم بعد أن أسلم كانت ديته لورثته المسلمين وعند أبي حنيفة لورثته الحكفار

ولنا أنه مات مسلماً حراً فكانت ديته للمسلمين كما لو كان مسلما حال الرمي قوجوب المال معتبر بحال الاصابة لانه يدل على الحل فيعتبر عن المحل الذي فات بها فيجب بقدره وقد فات بها فيس مسلم حر والقصاص جزء الفعل فيعتبر الفعل فيهوالاصابة مما لانهما طرفاه فلذلك لم يعجب القصاص بقتله (فصل) ولو قطع يد عبد ثم عتق ومات أو يدذمي ثم أسلم ومات ففيه وجهان

(أحدها) الواجب دية حر مسلم لورثته ولسيّده منها أقل الامرين من ديته او ارشجنايته اعتباراً بحال استقرار الجناية وقال القاضي وأبو بكر تجب قيمة العبد بالفة ما بلغت مصروفة الى السيد اعتباراً بحال الحجناية لانها الموجب للضان فاعتسبرت حال وجودها ومقتضى قولها ضان الذمي الذي اسلم بدية ذمي ويلزمهما على هذا أن يصرفاها الى ورثنه من أهل الذمة وهوغ يرصحيح لان الدية

(المغني والشرح الحُبير) لايعتير التساوي في وجوب القصاص على المشتركين ٣٦٧

وانزهري أنه يقتل منهم واحد ويؤخذ من الباقين حصصهم من الدية لان كل واحد منهم مكافى، له فلا تستوفى أبدال بمبدل واحد كما لا تجب ديات لمقتول واحد ولان الله تعالى قال (الحر بالحر) وقال (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فمقتضاه أنه لايؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة ولان التفاوت في الاوصاف يمنع بدليل ان الحر لايؤخذ بالعبدوالتفاوت في العدد أولى قال ابن المنذر لاحجة مع من أوجب قتل جماعة بواحد

ولذا اجماع الصحابة رضي الله عنهم روى سعيد بن اسيب أن عر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا ، وعن علي رضي الله عنه أنه قل ثلاثة قتلوا رجلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان إجماعا ولانها عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجبت للواحد على الجماعة كحد القذف ويفارق الدية فانها تتبعض وانقصاص لا يتبعض ولان القصاص لو سقط بالاشتراك أدى الى انتسارع الى انقتل به فيؤدي الى إسقاط حكمة الردع والزجر

(فصل) ولا يعتبر في وجوب القصاص على المشنركن المساوي في مبه فاو جرحه رجل جرحا والآخر مائة أوجرحه أحدها موضحة والآخر آمة أو أحدهما جائفة و لآخر غير حائفة ثمات كانا سواء في القصاص والدية لان اعتبار المساوي يغضي الى سقوط المصاص عن المشنركين إذ لا يكاد

لآنخلو من ان تكون مستحقة للمجنى اليه أو لورثنه فانكانتله وجبان تكون اورثنه المسلمين كسائر المواله والملاكه كالذي كسبه بعد جرحه، وان كانت تحدث على المك ورثته فورثته هم المسلمون دون الكفار (فصل) وإن قطع أف عبد قيمته الف دينار فاند الى ثم أعتقه السيد وجبت قيمته بكالها السيد، وإن أعتقه ثم اندمل فكذلك لانه أنا استقر بالاندمال ما وجب بالجناية والجناية كانت في المك سيد، وإن مات من سراية الجرح فكذلك في قول أبي بكر والفاضي وهو قول المزني لان الجناية يراعى فيها حال وجودها وذكر القاضي أن أحمد نص عليه في رواية حنبل فيمن ففأ عيني عبد ثم أعتق ومات الجناية كالله المنافعي لان اعتبار ففيه قيمته لا الدية ومقتفى قول الحرقي أن الواجب فيه دية حر وهو مذهب الشافعي لان اعتبار الجناية كالة الاستقرار وقد ذكرناه

(فصل) فان نظم يد عبد فاءتى ثم عاد فقطم رجله را ندمل الفطعان فلا قصاص في اليد لانها قط ت في حال رقه و مجب فيها نصف قيمته أو ما قصه العبد لحيده أذ قلما أن العبد يضمن بما نقصه و بجب القصاص في الرحل التي قطعها على حربته أو نصف الله قال عفا عن الفصاص لورثته وأن الدل قطم اليد وسرى قطم الرحل الى نفسه فني اليد صف الميمة لسيد، وعلى الفاطع القصاص في النفس أد الدية كا لم لمررثه وأن اندمل قطع لرحل وسرى قطم اليد ففي الرجل قصاص بقطعها اد نصف الدية لورثته ولا قصاص في اليد ولا في سرايتها وعلى الجاني دية حراميده منها قر لامرين من أرش القطع أو دية الحر على قول ابن حامد وعلى تول ابي بكر وا قاضي تجب قيمة العبد لسيده من أرش القطع أو دية الحر على قول ابن حامد وعلى تول ابي بكر وا قاضي تجب قيمة العبد لسيده

جرحان يتساويان من كر وجه ولواحتمل المساوي لم يثبت الحكم لان الشرط يعتبر العلم بوجوده ولايت نقى باحتمل الوجود بل الجيل بوجوده كالعلم بعدمه في انتفاء الحكم ولان الجرح الواحد يحتمل أن يموت منه دون الدئة كا يحتمل أن يموت من الموضحة دون الاكمة ومن غير الجائفة دون الجائفة ولان الجراح إذا صارت نفساسقط اعتبارها فكان حكم الجماعة كحكم الواحد الاترى أنه لوقطع أطرافه كرم فات وجبت دية واحدة كالموقع طرفه فهات

(فصل) إذا شترك ثلاثه في قتل رجل فقة ع أحدهم يده والآخر رجله و وضحه الثالث فمات فللولي قتل جميعهم والعنو عنهم إلى الدية فيأخذ من كل واحد ثلثها وله أن يعنو عن واحد فيأخذ منه ثاث الدية ويقتل الآخرين وله أن يه فو عن اثنين فيأخذ منها ثاثي الدية ويقتل المالث فان برئت جراحة أحدهم ومات من الجرحين الآخرين فله أن يقتص من الذي برى عجرحه بمثل جرحه ويفتل الآخرين أويأخذ منها دية كاملة أو يفتل أحدها وبأخذ من الآخر نصف الدية وله أن يعنو عن الذي برى عجرحه وبأخذ منه دية جرحه فن ادى الموضح أن جرحه برى عبل موته وكذبه شريكاه خارت في أولي ذن صدقه ثابت حكم البر بالسبة ليه فل مماك قتله ولا مقالبته وكذبه شريكاه خارت في أولي ذن صدقه ثابت حكم البر بالسبة ليه فل مماك قتله ولا مقالبته عدم الدية وله أن يتتص منه موضعة أو يأخذ منه أرتها ولم يتبل قوله في حق شريكا لان الاصل عدم البرء فيها لكن أن اختار الولي القصاص فلا فه ندة لهما في إنكار ذلك لان له أن يقتلهما سواء

ا شبارا بحل جايه وال مرى الجوحار لم بجب المصاص في النفس ولا اليد لانه مات من جرحين مرجب وغر موجب الم يجب المصاص كا لو جرحه جرحين خط وعمداً ولكن يجب المصاص في الرحل لانه قطعها من حرفال قتص منه وجب نصف الدية لانه مات من جنايته وأد. استوفى منه ما يقابل نصف لدية وللسيد اقل الامران من نصف القيمة او نصف الدية فان زاد نصف الدية على نصف الفيمة كان لزائد الواثة وان عفا درثنه عن القصاص طهم ايضا نصف الدية فان كان قاطم الرجل غير قاطع اليد والدل الجرحان فعلى قطع اليدنصف الذية له يده و على قاطع الرجل القصاص في الرجل على المرك المرى المجرحان الى نقمه الاقصاص على الاول لانه قطع يد عبد وعليه فيها أو نصف الدية وان صرى المجرحان الى نقمه الاقصاص على الاول لانه قطع يد عبد وعليه نصف دية حر لان المجني عليه حر في حال استقرار الجناية وعلى الثاني القصاص في النفس اذا كانا عمدا النطع لانه شارك في الفتر ل عمدا عدرانا فهو كشربك الاب ويتخرج ان لاقصاص عليه في النفس لان الروح خرجت من سراية تطعين موجب وغير موجب بنا. على شريك الاب وان عفا عنه المن وان قلنا لا يجب في الفس رجب في الرجل

(فصل) وإن قام عين عبد ثم عنق ثم قطع آخر يده ثم قطع آخر رجله فلا قو، على الاول سوا. أند. ل جرحه أو سرى وأما الآخران فعليهما القصاص في الطرفين ان وقف قطعها أو ديمهما

برئت أولم تبرأ ، وان اختار الدية لم يلزمها أكثر من ثاثيها وان كذبه الولى حلف وله الاقتصاص منه أو مطالبته بثلث الدية ولم يكن له مطالبة شريكه باكثر من ثاثبًا فان شهد له شريكاه ببرئها لزمها الدية كاملة لاقرارها بوجومها ولاولي أخذها منهما ان صدقها وان لم يصدقها وعفا الى الدية لم بكن له أكثر من ثلثيها لانه لا يدعى أكثر من ذلك وتقبل شهادتهما له ان كانا قد تابا وعدلا لانمه الابحران إلى أنفسهما بذاك نفعا فيسقط اقصاص عنه ولايلزه أ شرمن أرش موضحة

(فصل) إذا قطع رجل يده من الكوع ثم قطعها آخر من الرفق ثم مات نظرت فان كانت جراحة الاول برئت قبل قتام الثاني فالثاني هو القائل وحده وعليه القود أو الدية كاملة ان عفا عن قتله وله قطع يد الاول أو نصف الدية وان لم تهرأ فها قاتان وعليهما القصاص في النفس وان عفا الى الدية وجبت عليهما وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة القال هو الثاني وحده ولا قصاص على الاول في النفس لان قطع الثاني قطع سراية قداعه ومات بعد زوال جنايته فأشبه مالواندمل جرحه وقال مالك أن قعامه الله ني عقيب قطع الأول قتار جميعا وإن عاش بعد قطع الأول حتى أكل وشرب ومات عقيب قدنعا ثاني فائه ني هوا تنالي وحده وإن عاش بعدهما حتى أكر وشرب فاا واياء أن يقسموا على أسها شاؤا ويقلوه

ان عمًا عنهما ، وأن سرت الجراحات كا إل فعا بهما فصاص في المفس لان جنايْهما صارت فسا وفي ذلك وفي النصاص في الطرف اختلاف ذكرناه وان عفا عنهما فعليهما لدية أثلاثا وفيها يستحقه السيد وحهان (أحدها)أفل الامرين من نصف النيمة أو الث الدية على قياس قول أبي بكر لانه بالقطع استخق نصف القيمة فاذا صارت نفسا وجب فيها ثلث الدبة فكان له أقل الامرين

(والله نع) له أقل الامرين من ثلث القيمة أو ثلث الدية لان الجاية اذاصارت نفسا كان الاعتمار عا آلت اليه ألا ترى أنه لو جنى الجانيان الآخران قبل المتق أيضا لم بكن على الاول الاثلث القيمة ولا تزبد حقه بالمتق كما اوقلم رجل عينه ثم باعه سيده ثم قطع آخر بده وآخر رجه ثم مات فانه يكون اللاول ثلث الفيمة وإن كان ارش الجنابة نصف القيمة فاذا قانا بالوجه الاول قطع أصعه أو هشمه، أو الجانيان في الحرية قطعا يديه فالدية عليهم أثلاثاً للسيد منها أقل الامرين من ارش الاصبح وهو عشر الفيمة أو ثلث الدية، واوكان الجاني فيحال الرق قطع يديه والجانيان في الحرية قطما رجليه وجت الدية أثلاثاً وكان للسيد منها أقل الامرين من جميع قيمته أو ثلث الدية وعلى الوجه الآخر بكون له في الفرعين أفل الامرين من ثات القيمة أو ثلث الدية

(فصل) فان كمان الجانيان في حال الرق والواحد في حال الحرية ثمات فعليهم الدبة وللسيد من ذلك في أحد الوحهين أقل الامرين من ارش الجنايتين أو ثلثي الدية وعلى الآخر أقل الامرين من ثَنْثَى القيمة أو ثلثي الدية .

(فصل ُ فان كان الجناة أربعة واحد في الرق وثلاثة في الحرية ومات كانالسيد في أحدالوجهين (المغني والشرح الكبر) (الجزء الناسع) . (٤٧)

ولنا أنها قطعان لو مات بعد كار واحده نها وحده لوجب عليه القصاص فذامات بعدها وجب عليه القصاص كالوكان في بدين ولان القطع الثاني لا يمنع جنايته بعده فلا يسقط حكم ما قبله كالوكان في يدين ولا نسلم زوال جنايته ولا قطع سراينه فن الالم الحاصل بالقطع لاول لم يزل وانما انضم اليه الالم الثاني فضعفت النفس عن احتالها فزهقت بهما فكل القتل بهما و يخالف الاندمال فانه لا يبقى معه الالم الذي حصل في الاعضاء الشريفة فاختافا، فان ادعى الاول أن جرحه اندمل فصدقه الولي سقط عنه الالم القتل ولز مه القصاص في اليد أو نصف الدية ، وان كذبه شريكه و ختار الولي القصاص فلا ف تكثر من نصف الدية وان كذبه شريكه و ختار الولي يلزمه أكثر من نصف الدية وان كذبه الولي الأول علم المناني اندمال جرحه فالحم فيه كالحم في الاول إذا ادعى ذاك

﴿ مسنَّهُ ﴾ قال (واذ قعاوا باقلمت عابرتها من كل والدمنهم)

وجماته ان الجاعة اذا اشهركوا في جرح موجبالقصاص وجب المصاص على جميعهم وبه قل ملك والشافعي وإسحاق وأبو ثور، وذل الحسن والرهري و ثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر لاتقطع يدان بيد واحدة ويتعين ذلك وحها في مذهب احمد لانه روي عنه ن الجاعة لايقتلون

الاقل من ارش الجناية أو ربع الدية، وان كان النلائة في الرق والواحد في الحرية كان للسيد أقل الامرين من ارش الجنايات أو ثلاثة أرباع الدية في أحدالوجهين وفي الآخر الاقل من ثلاثة أرباع القيمة أو ثلاثة أرباع الدية، ولو كانوا عشرة واحد في الرق وتسعة في الحرية فالدية عليهم فللسيد فيها بحساب ما ذكرنا على اختلاف الوجهين

(فصل) وإن قطع يده ثم عنق فقطع آخر رجله ثم عاد الأول ففتله بعد الاندمال فعليه القصاص للورثة ونصف القيمة للسيد وعلى الآخر القصاص للورثة في الرجل أو نصف الدية فان كان قبل الاندمال فعلى الجاني الاول الفصاص في انتفس دون اليد لأنه قطعها في رقه، فان اخبار الورثة القصاص في النفس سقط حق السيد لأنه لا يجوز أن يستحق عليه النفس وأرش الطرف قبل الاندمال فان الطرف داخل في النفس في الارش، فان اخباروا العفو فعليه الدية دون ارش الطرف لان ارش الطرف يدخل في النفس، وللسيد أقل الامرين من نصف القيمة أو ارش الطرف والباقي للورثة، وأما الثاني يدخل في النوس في الرجل لان القبل قطع سرايها فصار كما لو اندملت، فان عفا عنه فعليه لصف الدية وان كان الناني هو الذي قتله قبل الاندمال فعليه القصاص في النفس وهل يقطع طرفه على روايتين فان عفا الورثة فعليه دية واحدة وأما الاول فعليه نصف القيمة لسيد ولا قصاص عليه ، ولمن كان فان عفا الدية لورثته وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية

(فصل) وإذا قطع رجل يد عبد ثم أعتقه ثم اندمل جرحه فلا قصاص عليه ولا ضمان لأنه أما

بالواحد وهذا تنبيه على أن الاطراف لا تؤخذ بطرف واحد لان الاطراف يعتبرااتساوي فيها بدليل انا لا نأخذ الصحيحة بالشلاء ولا كملة الاصابع بناقصتها ولا أصابية برائدة ولا زائدة بأصلية ، ولا يبنها ولا يبينا ولا يسار ولا يسارا بيمين، ولا نساوي بين الطرف والاطراف فوجب امتناع القصاص بينها ولا يعتبر المساوي في النفس فاننا نأخذ الصحيح بالمريض وصحيح الاطراف بمقطوعها وأشام اولانه يعتبر في القصاص في الاطراف المساوي في نفس القطع بحيث لو قطع كل واحد من جانب لم يحب القصاص ذجراً عنه كلاف النفس ، ولان الاشتراك الموجب المتصاص في النفس يقع كثيراً فوجب قصاص زجراً عنه كيلا يتخذ وسيلة الى كثرة الفتل، والاشتراك الختاف فيه لايقع الا في غاية الندرة فلا حاجة الى كلا يتخذ وسيلة الى كثرة الفتل، والاشتراك الختاف فيه لايقع الا في غاية الندرة فلا حاجة الى الاشتراك المعتاد ، فا يخاب الشيراك المعتاد ولا عن الاشتراك المعتاد ولا عن الاشتراك المعتاد ولا عن الاشتراك المعتاد بالا على صورة نادرة الوقوع بعيدة الوجود يحتاج في وجودها الى تكام ، فا يجاب التصاص على المتراك في النفس بحته أن وجوب التصاص على المتحاص عن ف عله وهذا لا ف ئدة فيه محلف الاصل لكونه يأخذ في الاستيفاء زيادة على ما فوت عليه ويخل بالتماثل المنصوص على المهي عا عدا . وا نما خولف هذا الاصل في الانفس زجراً عن عايه ويخل بالتماثل المنصوص على المهي عا عدا . وا نما خولف هذا الاصل في الانفس زجراً عن عليه ويخل بالتماثل المنصوص على المهي عا عدا . وأها خولف هذا الاصل في الانفس زجراً عن عليه ويخل بالتماثل النصوص على المهي عا عدا . وأها خولف هذا الاصل في الانفس زجراً عن

قطع يد عبده وانما استقر بالاندمال ما وجب بالجراح ، وان مات بعد العتق بسراية الجرخ فلاقصاص فيه لان الجناية كانت على مملوكه، وفي وجوب الضمان وجهان (أحدها) لا يجب شيء لا به مات بسراية جرح غير مضمون أشبه ما لو مات بسراية القطع في الحد وسراية القود ، ولاننا تبينا أن القطع كان قتلا فيكرن قائلا لعبده فلا يازمه ضمانه كما لو لم يعتقه ، وهذا مقتضى قول أبي بكر (والثاني) يضمنه بنا زاد على ارش القطع من الدية لانه مات وهو حر بسراية قطع عدوان فيض في كما لوكان القاطع أجنبياً لمكن يسقط ارش الفطع لانه في ملك وبجب الزائد لورثنه فان لم يكن وارث سواه وجب ليت المال ولا يرث السيد شيئاً لان القائل لا يرث

(مسئلة) (واو قتل من يعرفه ذميًا عبدًا فبان أنه قد عنق وأسلم فعليه القصاص)

لأنه قتل من يكائمه بغير حق أشبه ما لو علم حاله

﴿ مَسَانَةً ﴾ (و إن كان يعرفه مرتداً فكمذلك عند أبي بكر)

الذكرنا قال ويحتمل أن لا يازمه الا الدية لانه لم قصدة للمعصوم فلم بازمه قصاص كما اوقتل في دار

الحرب من يظنه حربياً فبال أنه بمدأن أسلم

(فصل) (الرابع أن لا يكون أبا للمقتول فلايقتل الوالدبولده وان سفل والاب والأم في ذلك سواء) وجملة ذلك أن الاب لا يقتل بولده ولا بولد ولده وإن نزلت درجته وسواء في ذلك ولد البنين

الاشتراك الذي يقع التتل به غالبا ففها عداه يجب البقاء على أصل التحريم ، ولان النفس أشرف من الطرف ولا يازم من المحافظة عليها بأخذ الجاعة بالواحد المحافظة على مدونها بذلك

ولنا ماروي أن نناهدين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فتعام يده ثم جءا بآخر فتالا هذا هو السارق وأخطأنا في الأول فرد شهادتها على الله في وغرمهما دية الاول وقل لو علمت أنكما تعمدتما لتطعتكما، فأخبر أن تبصاص على كل واحد منهما لو تعمدا قطع يد واحدة، ولانه أحد نوعي القصاص فتؤخذ الجاعة بالواحد كالانفس، وأما اعتبار التساوي فمثله في الانفس فننا نعتبر المساوي فيها فد نأخذ مسلما بكافر ولاحراً بعبد، وأما أخذ صحيح الاطراف بمقطوعها فلأن الطرف ليس هو من النفس القتص منها وانها يفوت تمعاولذلك كانت ديتهما واحدة بخلاف اليد الناقصة والشارء مع العمجيجة فان ديتهما مخالفة، وأما اعتبار المساوي في "فعل فاتما اعتبر في اليد لانه يمكن مباشرتها بالترتام فاذ قدام كل واحد منها من جانب كان فعل كر واحد منها متمهزاً عن فعل صاحبه فلايجب على انسان قطع محل لم يقطع مثله ، وأما النفس فال يمكن مباشرتها بالفعل وانما أفعالهم في البدن فيفضي ألمه ايمها فنزهق ولا يتمنز ألم فعل أحدهما من ألم فعل الآخر فكانا كالقاطعين في محل واحد ولذلك لايستوفى من الطرف إلا في المفصل الذي قطع الجاني منه ، ولا يجوز تجاوزه وفي النفس لو قتله بجرح في بضه أو جنبه أو غير ذلك كان الاستيف من العنق دون المحل الذي وقعت الجناية فيه. اد ثبت هذا فانها مجب التصاص على المشتركيين في العارف اذا الشركو افيه

وولد البنات ، وبمن نقل عنه أن الوالد لا يقتل بولد. ولا بولد ولد، عمر بن الخطاب وبه قال ربيعة والثوري والاوزاعي والشافعي وأسحاق وأصحاب الرأي ، وقال ابن نافعوا نعبدالحيكموا بنالمنذر يقتل به لظاهر آي الكتاب والاخبار الموجبة للتصاص، ولأنهما حران مسلمان من أهل انقماص **وُوجِب** أَن يقتل كل واحد منهما بصاحبه كالاجنبيين ، وقال ابن النذر قد رووا في هذا الياب أخاراً وقال مالك إن قتله حذفا بالسيف ونحوه لم يقتل به ، وان ذمحه أو قتله قتلا لا يشك في أنه عمد الى قتله دون تأديبه أقيد به .

ولنا ما روى عمر بن الخطاب وابن عباس أن رسول الله عَلَيْكُ قال « لا يقتل والد بولده » آخرج النسائي حديث عمر ورواهما ابن ماجه و ذكرهما ابن عبـــد البر وقال هو حديث مشهورعند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الاسناد فيه حتى يكون الاسناد في مثله مع شهر له نكاماً ولان النبي عَصَالِيَّةٍ قال « أ ت ومالك لأ بيك » وقضية هذه الاضافة عليكه إياه قاذا لم تثبت حقيقة الملكية ثبتت الاضافة شبهة في در و الفصاص لانه يدرأ بالشبهات ولانه سبب ايجاده فلا ينبغي أن يتسلط بسببه على إعدامه و. ا ذكرناء بخص العمومات، وبفارق الاب اثر الناس فأنهم لو قتلوا بالحذف بالسيف وجب عليهم القصاص والاب بخلافه

على وجه لا يتميز فعل أحدهم عن فعل الآخر إما بأن يشم دواعايه بما يوجب قعامه فيقعاء تمم يرجعون عن اشهادة أو يكرهو النسانا على تعام طرف في جب قعام الكره ين كابه والمكره أو يلقو اصخرة على طرف انسان فيقطعه أو يقعاعوا يداً أو يقاعوا عيناً بغير بة واحدة أو يضعوا حديدة على مفصل و يتحاللوا علما جياً أو يعدوها فتين ه فان قعام كر واحد منهم من جانب أوقعام أحدهم بعض المفصل و تمه غيره أوضرب كر واحد ضربة أو وضعوا منشار أعلى مفعله ثم مده كا واحد اليه مرة مرة حتى مانت اليد فلا قعاص فيه لان كل واحد منهم لم يقعام اليد ولم يشارك في قعام جميعها عوان كان فل واحد منهم يمكن الاقتصاص بمفرده اقتص منه وهذا مذهب الشافعي

﴿ سَنَّهُ ﴾ أل (وإذا قتل الاب وغيره عمداً قتل من - وي الاب)

وجهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور ، وعن أحمد رراية اخرى لا قصاص على واحد منهما وهو قول أصحاب الرأي لانه قتـل تركب من موجب وغير موجب فلم يوجب كةتل العامد والخاطيء والصبي والمالغ والمجنون والعاتل

ولنه انه شارك في اقتسل المعد العدوان فيمن يقتل به لو انفرد بقتله فوجب عليه القصاص كشريك الأجنبي، ولا نسلم ان فعل الاب غير موجب فانه يقتضي الايجاب لكونه تمحض عداً

(فصل) والجد وإن علا كالاب في هذا وسواءكان من قبل الاب أو من قبل الام في قول أكثر مسقطي القصاص عن الاب ، وقال الحسن بن حي يقتل به

وَلَنَا أَنْهُ وَالدَّ فَيَدَخُلُ فِي عُمُومُ النَّصُ وَلاَنْ ذَلِكُ حَكَمَ يَتَعَلَقُ بِالوَلادَةُ فَاسْتُوى فَيْمُهُ القريبِ والبعيد كالمحرومية والدَّق إذا تمليكُه، والحِد من قبل الام كالذي من قبل الاب، وقال النبي عَلَيْتِيْنَةُ « أن ابني هذا سيد »

(فصل) ويستوي في ذلك الاب والام في الصحيح،ن المذهب وعليه العمل عندمسقطي القصاص عن الاب ، وعن أحمد ما يدل على أنه لا يسقط عن الام فان مهنأ نقل عنه في أم والد قتات سيدها عمدا تقنل قال من يقتاما? قال والدها وخرجها أبو بكر على روايتين

(احداهما) أن الام تفنل بولدها لأنها لا ولاية لها عليه أشبه الاخ، والصحيح الاول القول الذي والحداهما) أن الام تفنل بولده ولانها أحد الابوين فأشبهت الاب ولانها أولى بالبر فكات أولى بنق القصاص عنها والولاية غير معتبرة بدليل انتفاء القصاص عن الاب بقتل ولده الكبير الذي لا ولاية له عليه وعن الاب الخاف في الدين أو الرقيق ، والجدة وإن علت في ذلك كالام وسواء في ذلك من قبل الام لما ذكرنا في الجد

(فصل) وسواء في ذلك اتفاقهما في الدين والحرية واختلافهما فيه لان انتفاء القصاص لشرف

عدواناً والجناية به أعظم اثما وأكثر جرما ولذلك خصه الله تعالى بالنهى عنه فقال (ولا تقتلوا أولادكم - ثم قال — ال قتابهم كان خصاً كبيراً) ولما سئل الذي عَلَيْكِالله عن أعظم الذنب فال «أن تجعل لله نداً وهو خلقك، ثم أن تقتل ولدك خشية ان يطعم معك » فجعله اعظم الذنوب بعد الشرك ولانه قطع الرحم التي أمر الله تعالى بصلمها ووضع الاساءة موضع الاحسان فهو أولى بايجاب العقو بة والزجر عنه وانما امتنع الوجوب في حق الاب لمعنى مختص بالمحل لالقصور في اسبب الوجب فلا يمتنع على في الحل الذي لامانع فيه . وأما شريك الخاطيء فلنا فيه منع وع التسليم قامتناع الوجوب فيه لقصور السبب عن الايجاب فن فعل الخاطيء غير موجب للقصاص ولاصالح له وا قتل منه ومن شريكه غير متمحض عمداً لوقوع الخطأفي الفعل الذي حصل به زهوق النفس خلاف مسئلتنا

(فصل) وكل شريكين امتنع القصاص في حق أحدهما لمعنى فيه من غير قصور في السبب فهو في وحوب القصاص على شريكه كالاب وشريكه مشل أر يشترك مسلم وذمي في قتل عبد عمداً عدواناً فإن القصاص لا يجب على المدلم والحر ويجب على الذمي والعبد إذا قانا بوجوبه على شريك الاب لان امتناع القصاص عن السلم لاسلامه وعن الحر لحريته وانتفاء مكافأة المقتول له وهذا المعنى لا يتعدى إلى فعله ولا إلى شريكه فلم يسقط القصاص عنه

وقد نقل عبد الله بن أحمد قال سألت أبي رحمه الله عن حر وعبد قتلا عبداً عمداً قال أما الحر فلا يقتل بالعبد وعلى الحر نصف قيمة العبد في ماله والعبد ان شا. سيده اسلمه وإلا فداه بنصف قيمة

الابوة وهو موجود في كل حال فلو قتل الـكافر ولده المسلم أو قتل المسلم أباه الـكافر أو قتل العبد ولده الحر أو قتل ولده وانتفاء ولده الحر ولده العبد لم يجب القصاص لشرف الابوة فيما إذا قتل ولده وانتفاء المـكافأة فيما إذا قتل والده

(فصل) إذا تداعى نفسان نسب صغير مجهول النسب ثم قتلاه قبل الحاقه بواحد منها فلاتصاص عليها لانه يجوز أن يكون ابن كل واحد منهما أو ابنهما وإن ألحفه القافة باحدهما ثم قتلاه لم يقتل أبوه وقتل الآخر لانه شريك الاب في قتل الابن ، وإن رجعا جميعا عن الدعوى لم يقبل رجوعهما لان النسب حق الولد فلم يقبل رجوعهما عن اقرارهما به كما او أقرا له بحق سواه أو كما او ادعاه واحد فألحق به ثم جحده ، وان رجع أحدهما صح رجوعه وثبت نسبه من الآخر لان رجوعه لا يبطل نسبه ويسقط القصاص عن الذي لم يرجع ويجب على الراجع لانه شارك الاب ، وان عفا عنه فعليه نصف الدية ، ولو اشترك رجلان في وطء امرأة في طهر واحد وأتت بولد يمكن أن يكون عنه فعليه نصف الدية ، ولو اشترك رجلان في وطء امرأة في طهر واحد وأتت بولد يمكن أن يكون منهما فقتلاه قبل الحاقه باحدهما لم يجب القصاص ، وإن نفيا نسبه لم ينتف بقوله لانه لحق بالفراش فلا ينتفى الا باللعان وفارق التي قباما من وجهين

(أحدهما) أن أحدهما إذا رجع عن دعواه لحق الآخر وههنا لا يلحق بذلك

العبد وظاهرهذا انهلا قصاص على العبد فيخرج مثل ذلك في كل تتل شارك فيه من لا يجب عليه انقصاص في العبد وظاهرهذا انه لا قصاص على العبد في العبد وعنون وطالع لم يقتل وا دلا منهم وعلى العاقل المثان أنه الدية في ماله وعلى عاقلة كل واحد من الصبي والمجنون ثبث الدية وعنق رقبت بن في

أموالها لان عمدها خطأ)

أما إذا شاركوا في القتل من لاقصاص عليه لمعنى في فعله كالصبي و المجنون في المذهب انه لا قصاص عليه وجهذا قال الحسن والاوزاعي وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه وهو أحد قولي الشافعي . وعن أحمد رواية اخرى ان انقود يجب على البالغ العاقل حكاها ابن المنذر عن أحمد وحكي ذلك عن صلكوهو ا قول ثنيالشافعي وروي ذلك عن قتادة والزهري وحاد لان القصاص عقو بة تجب عليه جزاء لفعله فتى كان فعله عمداً عدواناً وجب القصاص عليه ولا ننظر إلى فعل شريكه بحال ولانه شارك في اقتال على أعدونا فوجب عليه المناقد الاجني وذلك لان الأنسان انها يؤخذ بفعله لا بفعل غيره فعلى هذا يعابر فعل السريك منفرداً فتى تمحض عداً عدوانا وكان المقتول مكافئاً له وجب عليه انقصاص . و بني الشافعي قوله على ان فعل الصحبي و المجنون وكان المقتول مكافئاً له وجب عليه انقصاص . و بني الشافعي قوله على ان فعل الصحبي و المجنون

(وااثناني) ان ثبوت نسبه تم بالاعتراف فيسقط بالجحد وهمنا ثبت بالاشتراك فلا ينتفي بالجحد ومذهب الشافعي في هذا الفصل كما قلنا سواء

(مسئلة) (ويتتل الولد بكل واحد منها في اظهرالروايتين)

هذا تول جماعة أهل العلم منهم مالك والشاخي وإسحاق وأصحاب الرأي، وحكى بعض أصحابنا عن أحد أن الابن لا يقتل بأبه لا يدلا لا قبل شهاد اله بحق النسب فلا يقتل به الأب مع بنه المواصحيح أنه يقتل به للآيات والخبار وموافئة القياس ولان الاب اعظم حرمة وحقا من لاجنبي فاذا قتل ولاجني فبالاب أولى ولانه محد بقذفه فيقتل به كلاجني، ولا يصح قياس الابن على الاب لان حرمة الوالد على الولد آكد والابن مضاف إلى أيه بلام التمليك مخلاف الولد مع الوالد عوقد ذكر أصحابنا حديثين متعارضين عن سراقة عن النبي والمنابق انه ذل « لا يقاد الاب من ابنه ولا الابن من أبيه » والثاني : أنه كان بقيد الاب من ابنه ولا يقيد لابن من أبيه على السنن المشهورة ولا ظن له اصلا فها متعارضان متدافعان يجب اطراحها والعمل بالنصوص الواضحة الثابية والاجماع الذي لا يجوز مخالفته

﴿ مَسَّلَةٍ ﴾ (ومتى ورثُ ولد. الفصاص أو شيئًا منه أو ورث القاتل شيئًا مَن دمه سقط القصاص فلو قتل أحد الزوجين صاحبه ولمها رقد لم يجب القصاص) إذا تعمداه عد لانها يقصدان القتل والما سقوط القصاص عنها لمعنى فيها وهو عدم التكليف فلم يقتض سقوطه عن شريكها كالابوة

لانه لو وحب لو مب لولد، ولا بجب الولد قد اص على أبيه لانه إذا لم بجب بالجنابة عليه الأرلا يجب لله بالجناية على الله وحوا، كال الولد ذكر: أو التى أو كال له تناول ولد سواه أو من بشاركه في الميرات أو لم يكن لانه لوثبت القصاص لوجب له جزء منه ولا يمكن وجو به وإذا لم يثبت بعضه ساط كله لانه لا يتبعض وصاركالو عنا بعض مستحقي القصاص عن صيبه منه، قان لم يكن المقتول ولا منها وجب القصاص في قول أكثر أهل العلم منهم عمر بن عبد العزيز والنخبي والثوري والشافي واسحاب الرأي ، وقال الزهري لا يقتل الزوج بام أنه لانه ملكها بعقد الذكاح أشبه الامة

واذا عوم النصوص ولا ها شخصان م كانيان بحد كل واحد منها بقذف صاحبه فقتل به كالاجنبين، قرله إنها ملكه غيرصحيح قانها حرة وانما للك مفعة الاستمناع قاشبه المستأجرة ولهذا تجب عليه دينها ويرثها ورثنها ولايرث منها إلا قدر ميرانه، ولو قنلها غيره كانت دينها أو القصاص لورثنها علاف الامة

(مسئلة) (ولو قنل رجل اخا زوجة، فررثنه ثم ستت نورثها ولده سقط عنه القصاص وسواء كان لها ولد من غيره اولا)

لان القصاص نها ورث ولاه فيسقط جميعه لان تصاص لا يتبعض فاشبه مانو عذا أحدااشر يكين وكذلك لو تتات المرأة إخا زوجها فصار القصاص أو جزء هنه لا بثما سقط القصاص سواء صار البه ابتداء أو انتقل البه من أبيه أو مرغيره لما ذكرنا

« مسئلة » قال (و يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر)

هذا قول عامة اهل العلم ، منهم : النخعي والشعبي والزهري وعمر بن عبد العزيز ومالكوأهل المدينة والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وغيرهم .

وروي عن على رضي الله عنه أنه قل: يقتل الرجل بالمرأة ويعطى أولياؤه نصف الدية. أخرجه سعيد. وروي مثل هذا عن أحمد وحكي ذلك عن الحسن وعطاء وحكي عنها مثل قول الجماعة ولعل من ذهب إلى القول الثاني يحتج بقول على رضي الله عنه ولأن عقابا نصف عقله فاذا قتل بها بقي له بقية فاستوفيت ممن قتله.

ولنا قوله تعالى (النفس بالنفس) وقوله (الحر بالحر) مع عموم سائر النصوض وقد ثبت أن النبي على النبي على النبي على النبي على الله على أسلام عن أبيه عن جده أن رسول الله على الله على أهل الهمن بكتاب فيه الفرائض والأسنان وان الرجل يقنل بالمرأة ، وهو كتاب مشهور عند أهل العلم مناقى بالقبول عندهم ولأنهما شخصان يحد كل واحد منهما بقذف صاحبه فقتل كل واحد منهما بالاخر كالرجلين ولا يجب معالقصاص شيء لأنه قصاص واختلاف الأبدال لا عبرة به

(فصل)ولو أنتل رجل أخاه فورثه أبن ألم تل أو أحد يرث أبنه منه شيئالم يجب القصاص لماذكر نا رفصل) وإذا قتل أحد أبوي المكانب المكاتب أو عبداً له لم بجب القصاص لان الوالدلاية تل بواره ولا يثبت الولد على والد قصاص ،وأن أشترى المكاتب أحد أبويه ثم قتله لم يجب القصاص لان السيد لا يقتل بعبده

(مسئلة) (ولو قتل أباه أو اخاه فورثه أخواه ثم قتل احدهما صاحبه سقط القصاص عن الاول لانه ورث بعض دم نفسه)

﴿ مسئلة ﴾ (وان قنل أحد الابنين اباه والآخر امه وهي زوجة الاب سقط القصاص عن الاول الذلك وله ان يقتص من أخيه وبرثه لان القتل بحق لاعنع الميراث)

إذا قتل أحد الابنين اباه والآخر امه و لزوحية ينها موجودة حال قتل الاول فالقصاص على القاتل الثاني دون الاول لان القتبل الثاني ورث جزء من دم الاول فلما قتل ورثه قاتل الاول فصار له جزء من دم نفسه فسقط القصاص ووجب له القصاص على أخبه فان قتله ورثه ان لم يكن له وارث سواه لانه قتل محق وان علما عنه الى الدية وجبت وتفاصا بما بينها وما فضل لاحدها فهو على أخبه سواه لانه قتل محق وان عفا عنه الى الدية وجبت وتفاصا بما بينها وما فضل لاحدها فهو على أخبه

في القصاص بدليل أن الجماعة يقتلون بالواحد والنصراني يؤخذ بالمجوسي مع اختلاف دينيهما ويؤخذ العبد بالعبد مع اختلاف قيمتهما.

(فعمل) ويقتل كل واحد من الرجل والمرأة بالخنثي ويقتل بهما لانه لا يخاومن أن يكون ذكراً أو أنثى

« م مَّهُ » قال (ومن كان بينهما في النفس قه اص فهو بينهما في الجراح)

وجماته أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى القصاص بينهما في الاطراف فيقطع الحر المسلم بالحر المسلم والعبد بالعبدد والذمي بالذمي والذكر بالانثى والانثى بالذكر ويقطع الناقص بالكامل كالعبد بألحر والكافر بالمسلم ومئ لايقنل بقتله لايقطع طرفه بطرفه فلايقطع مسلم بكافر ولا حر بعبد ولا والد بولد وبهذا قل مالك والثوري والشافعي وأبو ثور واسحاق وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لا قصاص في الطرف بين مختافي البــدل فلا يقطع الــكامل بالناقص ولا الناقص بالكامل ولا الرجل بالمرأة ولا المرأة بالرجل ولا الحر بالعبد ولا العبد بالحر ، ويقطع المسلم بالكافر والكافر بالسلم لأن التكافؤ معتبر في الاطراف بدليل أن الصحيحة لا تؤخل بالشلاء ولا الكاملة بالذقصة فكذا لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة ولا يؤخذ طرفها بطرفه كما لا تؤخذ الدسري بالمني .

(فصل) وانالم تكر زوجة الاب فعلى كل واحدمنها القصاص لاخيه لانه ورث الذي قته أخوه وحده دون قالم.، فإن بادر احدهما فتنل أخاء قد استرفى حته وسقط عنه القصاص لابه يرثاخاه لكونه قالا يحق فلا عنع الميراث إلا ان يكون لمقتول ابن أو ابن ابن محجب الفاتل فيكون له قتل همه ويرثه أن لم يكن له وارث سواه فان تشاحاً في المبندي. منها بالقنل احتمل أن يبدأ بقال الفاال الاول لانه اسبق واحتمل أن يقرع بينهما رهو قول القاضي ومذهب الشافعي لا هما تساويا في الاستحقاق فصرنا الى القرعة وإيماة:ل صاحبه اولا اما ببادرة او قرعة ورثه في قياساللذهبان لم يكن لهوارث سواه وسقط عنه القصاص وان كان محجر با عن ميراثه كله فلوارث لقنيل قتل الآخر وان عفي أحدهما عن الآخر ثم قنل الممنو عنه المه في ورثه أيضاً ومقط عنه مارجب عليه من الدية وان تمافيا جميمًا على الدية تقاصا بما استويا فيه ووجب لفاتل الام الفضل لي قاتل الاب لازعة لم، انصف عقل الاب ويتخرج ان يسقط القصاض عنها في استحقاقه كمقوط الديتين إذا تساوتا ولانه لا سبيل إلى استيفائها معا واستيفا. أحدها دون الآخر حيف لايجوز نتمين السقوط وان كال لمكل واحد منها ابن محجب عمه عن ميراث أبيه فاذا قال أحدها صاحبه ورثه أبنه وللان أن يقتل عمه ويرثه أبنه ويرث كل وأحد من الابنين مال ابيه ومال جده الذي قناء عمه دون الذي قناه أبوه وان كان لكل واحد منها بنت فقتل أحدها صاحبه مقط القصاص عنه لانه ورث نصف مال أخيه ونصف قصاص نفسه فسقط عنه

ولنا أن من جرى بينها القصاص في النفس جرى في الطرف كالحرين وما ذكروه يبطل بالقصاص في النفس ذان التكافؤ معتبر بدليل أن المسلم لا يقتل بمستأمن ثم يلزمه أن يأخذ الناقصة بالكاملة لان الماثلة قد وجدت وزيادة فوجب أخذها بها إذا رضي المستحق كما تؤخذ ناقصة الاصابع بكاملة الاصابع وأما اليسار والهين فيجريان مجرى النفس لاختلاف محايها ولهذا استوى بدلها فعلم أنها ليست ناقصة عنها شرعا ولا العلة فيهما ذلك .

« مسئة » قال (وإذا قنلاه وأحدها مخطى، والآخر متدمد فلا قود على واحدمنهما وعلى العادد نصف الدية في ماله وعلى عاقبة المخطى، نصنها ولميه في ماله عتق رقبة مؤمنة)

أما المخطىء فلا قصاص عليه للكتاب والسنة والاجماع: أما الكتاب فقول الله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأوم قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وقال تعالى لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأوم قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وقال تعالى (وليس عايم جناح فيما أخطأ تم به) وأما السنة فقول النبي عليه وغيلاً متي عن الخطأ والنسيان » واجمع أهل العلم على أنه لا قصاص عليه ، وأما شريكه فأ كثر أهل العلم لا يرون عليه قصاصا ، وبه قال النخعي والشافعي وأسحاب الرأي . وروي عن أحمد أن عايه القصاص ، وحكي ذلك عن مالك لا نه فيا القتل عداً عدوان لا عذر له فيه .

القصاص وررث مال أبيا الذي أنله أخره و صف مال أخته و نصف مل أبيه الذي قتله هووورثت البنت التي نقل او ما نصف مال أبها و نصف مال جدها الذي قتله عمها ولها على عمها نصف دينة قيله (فصل) أربعة أخوة قتل الاول الثاني واثالث الرابع فالقصاص على اثالث لانه لما قتل الرابع لم يرثه وورثه الاول وحده وقد كان قرابع نصف قصاص الاول فرجع نصف قصاصه اليه فسقط ووجب قد لد نصف الدية وكان الاول قتل الثالث لانه لم يرث من دم نفسه شيئًا فان قتله ورث في ظاهر المذهب وبرث ما رث عن أخيه الذابي فان عفا عنه الى الدية وجبت عليه بكالها يقاصه بنصفها وان كان لهما ورثة كارفيها من النفصيل مثل الذي في التي قبلها

(مسلة) (وان قتل من لا مرفه وادعى كفره لم يقبل)

لانه محكوم باسلامه بالدار ولهذا يحكم باسلام اللقيط ويكون التول قول الولي وكذلك ان ادعى رقه لان الاصل الحرية والرق طارى، وكذلك لو ضرب ملفوفا فقده وادعى أنه كان ميتا لم يقبل لان الاصل الحياة وان قطم طرف انسان وادعى شلاه لم يقبل لان الاصل السلامة

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَبَلَ رَجِلًا فِي دَارِهِ وَادْعَى أَنْهُ دُخُلَ يَكَابُرُهُ عَلَى أَهَلَهُ أَوْ مَالُهُ فَقَبَلَهُ دُفُهَا عَنْ نَفْسَهُ وَأَنْكُرُ وَلَيْهِ فَالْنُولُ قُولُ الولي ﴾ ولنا أنه قتل لم يتمحض عمداً فلم يوجب القصاص كشبه العمد وكما لو قتلهواحدبجر حين عمداً وخطأ ولانكل واحد من الشريكين مباشر ومتسبب فاذا كانا عامدين فكل واحد متسبب إلى فعل موجب للقصاص فقام فعل شريكه مقام فعله لتسببه اليه وههنا اذا أقمنا المخطىء مقامالعامدصأر كأنه قتله بعمد وخطأ وهذا غير موحب.

(فصل) وهل يجب القصاص على شريك نفسه وشريك السبع؟ فيه وجهان ذكرهما ابوعبدالله . أبن حامد وصورة ذلك أن يجرحه سبع ويجرحه انسان عمداً إما قبل ذلك او بعده فيموت منهما أو بجرح نفسه عمداً ثم يجرحه غيره عمداً فيموت منهما فهل يجب علىالمشارك له قصاص؟ فيه وجهان ، واختلف عن الشافعي فيه، وقال أصحاب الرأي لاقصاص عليه لانه شارك من لايجب القصاص عليه فلم يلزمه قصاص كشريك الخاطئ ، ولانه قتل تركب من موجب وغير موجب فلم يوجب كالقتل الحاصل من عمد وخطأ ، ولانه اذا لم يجب على شريك الخاطئ وفعله مضمون فلأن لايجب على شريك من لايضمن فعله أولى

(والوجه الثاني) عليه القصاص وهو قول ابي بكر ، وروي عن احمد انهقال: اذاجرحه رجل مم جرح الرجل نفسه فمات فعلى شريكه القصاص لانه قتــل عمد متمحض فوجب القصاص على الشريك فيه كشريك الاب، فأما ان جرح الرجل نفسه خطأ كأنه أراد ضرب جارحه فأصاب

وجملة ذلك أنه أذا تتل رجلا وأدعى أنه وجده مع أمرأته أو أنه قتله دنعا عن نفسه أوأنه دخل منزله يكابره على ماله فلم يقدر على دفعه الا بقتله لم يقبل قوله الا ببية رلزمه القصاص اذا الكروايه روي نحو ذلك عن على رضى الله عنه و به قال الشافسي وأبو ثور وابن المنذر ولا أعلم فيه مخالبارسواء وجد في دار القاتل أو في غيرها وحد مه سلاح أو لم يوجد لما روي عن على رضي الله عنه أنه ـ يمل عمن وجد مع امرأنه رجلا فقناه فقال ان لم يأت باربعة شهدا. فليمط برمته ولان الاصل عدم مايدعيه فلا يُبت بمجرد الدعوى فاما ان اعترف الولي بذلك فلا قصاص عليه ولادية لما روي عن عمررضي الله عنه أنه كان يوما يتفدى ذ جاء رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم ووراءه قوم يعدون خلفه فجاء حتى جلس مع عمر نجا. الآخرون فقالوا يأمير المؤندين ان هذا قال صاحبنا بقال له عمر ما يقولون؟ فقال ياأمير المؤمنين إني ضربت فخذي امراتي نان كان بإنها أحد فند قدَّة. فنال عمر مايتول؟ قالوا يأمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف نوقع في وسط الرحل وفخذي المرأة فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه اليه وقال ان عادوا فمد روا. سعيد في سانه وروي عن الزبر انه كان يوما قد تخاف عن الحيش ومما جارية له فأتاه رجلان فقالا أعطا شيئا فأعطاها طعانا كان مهه فقالا خل عن الجارية فضر بعها بسيفه . فقطعها بضربة واحدة ولان الخصم اعترف بما يبيح قتله فسقط عقه كالو اقر بنتله قصاصا أرفي حد يوجب تتله وان ثبت ببينة فكذلات

نفسه أو خاط جرحه فصادف اللحم الحي فلا قراص على شريكه في أصح الوجهين ،وفيه وجه آخر أن عليه القصاص بناء على الروايتين في شريك الخاطىء

(فصل) فان جرحه انسان فتداوى بسم فات نظرت فان كان سم ساعة يقتل في الجال فقد قتل نفسه وقطع سراية الجرح وجرى مجرى من ذيخ نفسه بعد ان جرح وتنظر في الجرح فان كان موجباً للقصاص فلوليه السم لايقتل كان موجباً له فلوليه الارش ، وأن كان السم لايقتل في الغالب وقد يقتل بفعل الرجل في نفسه عمد حطأ والحكم في شريكه كلحكم في شريك الخاطى، واذا لم يجب القصاص فعلى الجارح نصف الدية ، وأن كان السم يقتل غالباً بعمد مدة احتمل أن يكون عمد الخطأ أيضاً لانه لم يقصد القتل انما قصد التداوي فيكون كالذي قتله واحتمل أن يكون في حكم العمد فيكون في شريكه الوجهان المذكوران في الفصل الذي قبله ، وأن جرح رجل فخاط جرحه أو أمر غيره فخاطه له وكان ذلك مما يجوز أن يقتل فيكه حكم مالو شرب سما يجوز أن يقتل على مامضى فيه وأن خاطه وليه أوالامام وهو ممن لاولاية عليه فهما كالاجنبي وأن كان لها عليه ولاية فلا قود عليهما لان فعلهما جائز لهما أذ هما مداواته فيكون ذلك خطأ وهل على الجارح النود؟ فيه وجهان بناء على شريك الخاطىء

﴿ مسئلة ﴾ (وان تجارح اثنان وادعى كل واحد منها انه جرح صاحبه دنعاعن نفسه وأنكرالآخر وجب القصاص والقول قول المنكر)

لان سبب القصاص قدوجد وهوالجرح والاصل عدم ما يدعيه الاخر وقال شيخنا بجب الفيان الذلك والقول قول كل واحد منهما مع بمينه في نفي القصاص لان ما يدعيه محتمل فيندرى، به القصاص لانه يندرى، بالشبهات هذا الذي ذكره في كناب الكافي والاول اقيس لانه لو كان دعوى ما ينم القصاص اذا احتمل مانع منه لما وجب القصاص في المسائل المتقدة والحكم بخلافه والله أعلم

(فصل) أجمع أهل العلم على ان القود لا يجب الا بالعمد ولا نعلم في وجوبه بتتل العمد اذا اجتمعت شروطه وانتفت الموانع خلافا و تددل عليه لا يأت والاخبار بصوم افقال تعالى ومن قنل مظلوما نقد جعلما الوليه ملطاماً فلا يسرف في الفتل) وقال تعالى (كتب عليه كم القصاص في الفتلى) وقال تعالى (ولهم في القصاص حياة) يريد والله أعلم أن وجوب القصاص عنه الاقدام على الفتل خوفا على نفسه من القدل فتبقى الحياة فيمن أريد قنله ، وقال تعالى (وكتبنا عابهم فيها أن النفس بالنفس) ، وقال النبي عَيْسَاتِينَّوُ « من الحياة فيمن أريد قنله ، وقال أن يقتل واما أن يفدى » متفق عليه وروى أبو شريح الحزاعي قال قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقتل واما أن يفدى » متفق عليه وروى أبو شريح الحزاعي قال وسول الله عَيْسَاتِينَوُ « من أصيب بدم فهو بالحيار بين إحدى ثلاث فان أراد الرابعة فخذوا على يديه ان يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية » رواه أبو دارد

(فصل) وأجمع أهل العلم على أن الحر المسلم يقاد به قاتله وانكان بجد عالاطراف معدوم الحواس

﴿ مَا ثُلَّةً ﴾ قال (ودية الربد قيمته و ن بلغت ديات)

أجمع اهل العلم ان في العبد الذي لاتباغ قيمته دية الحر قيمته وان باغت قيمته دية الحر او زادت عليها، فذهب احمد رحمه الله الى ان فيه قيمته بالغة ماباغت وان باغت ديات عمداً كان اقتل او خطأ سواء ضمن باليد أو بالجناية وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعمر بن عبدالعزيز واياس بن معاوية والزهري ومكحول ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي يوسف وقال النخعي والشعبي والثوري وابو حنيفة ومحمد لا تبلغ به دية الحر، وقال ابو حنيفة ينتقص عن دية الحر ديناراً او عشرة دراهم القدر الذي يقطع به السارق وهذا اذا ضمن بالجناية وان ضمن باليد بأن يغصب عبداً فيموت في يده ذان قيمته تجب وان زادت على دية الحر واحتجوا بأنه ضان آدمي فلم يزد على دية الحر كضان الحر وذلك لان الله تعالى لما أوجب في الحر دية لاتزيد وهو أشرف خلوصه من نقيصة الرق كان تنبيها على ان دية العبد المنقوص لا يزاد عايها فنجعل مالية اعبد معياراً لقدر الواجب فيه ما لم يزد على الدية فاذا زاد علمنا خطأ ذلك فترده الى دية الحركارش مادون الموضحة فترده اليها الحكومة ما لم يزد على إرش الموضحة فترده اليها

ولنا انه مال متقوم فيضمن بكمال قيمته بالغة ماباغت كالفرس او مضمون بقيمته فكانتجميع

والفاتل صحيح سوي الخلق أوكان بالعكس وكذلك ان تفاو ا فيالعلم والشرف والغنى والمقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر ونحو ذلك لاعنع الفصاص بالانفاق وقدد اتعليه العمومات التي تلوناها ، وقول اننبي ويُسَلِّنَهُ « المؤمنون تنكافاً دماؤهم » ولان اعتبار الدساوي في الصفات والفضائل يفضي إلى اسقاط الفصاص بالكلية وفوات حكمة الردع والزجر فوجب أن يسقط اعتباره كالطول والقصر والسواد والبياض.

(فصل) ويجري القصاص بين الولاة والمهال وبين رعيتهم لعموم الآيات والاخبار التي ذكر ناها لا نعلم في هذا خلافا وثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرجل شكا البه عاملا أنه قطع بده ظلماً لئن كنت صادقا لاقدتك منه وثبت أن عمر كان يقيد من نفسه وروي أبو داود قال خطب عمر فقال انبي لم أبعث عمالي ليضر بوا أبشاركم ولا ليأخذرا أبوالكم فن فعل به ذلك فليرفعه إلي أقصه منه فقال عمرو بن العاص لو أن رجلا أدب بعض رعيته أتقصه منه أنال إي والذي نفسي بيده أقصه وقد وأيت رسول الله علي الله على الله على القصاص بينها كمائر الرعية

(فصل) ولا يشترط في وجوب الفصاص كون الفتل في دار الاسلام بل متى قنل في دار الحرب مماماً عالماً بإسلامه عامداً فعليه القود شواء كان قدها جر أو لميها جر، وبه قال الشافسي، وقال أبو حنيفة

القيمة كما لو ضمنه باليد ويخالف الحر فاله ليس بمضمون بالقيمة وأنما ضمن بما قدره الشرع فلم يتجاوزه ولان ضمان الحر ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته وهذا ضمان مال يزيد بزيادة المالية وينقص بنقصانها فاختلفه و قد حكى ابو الخطاب عن احمد رحمه الله رواية أخرى أنه لا يبلغ بالعبد دية الحر والمذهب الاول

(باب التود)

القود القصاص ولعله انما سمي بذلك لان المقتص منه في الغالب يقاد بشيء يربط فيه أو بيده الى القتل فسمي القتل قوداً لذلك

لا يجب القصاص بالفل في غير دار الا ـ لام فان لم يكن المفتول هاجر لم يضمنه بقصاص ولا دية عمداً قتله أو خطأ، وان كان قد هاجر ثم عاد إلى دار الحرب كرجلين مسلمين دخلادارالحرب بأمان فقتل أحدها صاحبه ضمنه بالدية ولم بجب القود وحكي عن أحمد رواية كقوله ولو قتل رجل أسيراً مسلماً في دار الحرب لم يضمنه إلا بالدية ولم بجب القود عمداً فنله أو خطاً

ولنا ما ذكرنا من الآيات والاخبار ولانه قتل من يكافئه عمداً ظلماً فوجب عليه الفود كما لو قتله في دار الاسلام ولانكل دار يجب فيهاالقصاص إذا كان فيها إمام يجب وان الم بكن فيها إمام كدارالاسلام (فصل) وقتل الغيلة وغيره سواء في القصاص والمفو وذلك للولي دون السلطان ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر ، وقال مالك الامر عندنا أن يقتل به وليس لولي الدم أن يعفو عنه وذلك الى السلطان والغيلة عنده أن يخدع الانسان فيدخل بيتاً أو نحوه فيقتل أو يؤخذ ماله ولعله يحتج بحديث عمر رضى الله عنه في الذي قتل غيلة لو تمالاً عليه أهل صنعاء لا قد شهم به وبقياسه على المحارب

و انّا عموم قوله تعالى (فقد جملها لوليه سلطاماً) ، وقول النبي عَلَيْكَيْرُو « فأهله بين خيرتين » ولانه قتيل في غير المحاربة فكان أمره الى وايه كسائر الفتلى ، وقول عمر لاقدتهم به أي أمكنت الولي من استيفاء الفود منهم .

باب استيفاء القصاص

ويشترط له الاانه شروط (أحدها) أن يكون من يستحقه مكلفاً فان كان صبياً أو مجنونا لم يجز استيفاؤه ويحبس الهانل حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون اذا كان من يستحق القصاص واحداً غير مكلف صغيراً أر مجنونا كصبي قتلت أمه وليست زوجة لابيه القصاص له وليس لابيه ولا لغيره استيفاؤه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو منيفة ومالك له استيفاؤه وكذلك الحكم في الوصي والحاكم في الطرف دون النفس ، وذكر أبو الخطاب في موضع في الاب روايتين وفي موضع وحهين (أحدهما) كفولها ولان الفصاص أحد بدئي النفس فكان الاب استيفاؤه كالدية

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو شق بطنه فأخرج حشوته فقطعها فأبانها منه ثم ضربعنقه آخر فالقاتل هو الاول ولو شق بطنه ثم ضرب عاله آخر فالثاني هوالقاتل لان الاول لا يعيش مثله والثاني قد يعيش مثله)

وجملته انه اذا جنى عليه اثنان جنايتين نظرنا فأن كانت الاولى أخرجته من حكم الحياة مثل قطع حشوته أي مافي بطنه وابانتها منه أو ذبحه ثم ضرب عنقه الثاني فلاول هو انقاتل لانه لايبقي مع جنايته حياة فالقود عليه خاصة وعلى الثاني التعزير كما لو جنى على ميت ، وان عفا الولي الى الدية فهي على الاول وحده وان كان جرح الاول يجوز بقاء الحياة معه مثل شق البطن من غير ابانة الحشوة أو قطع طرف ثم ضرب عنقه آخر فاثاني هو القاتل لانه لم يخرج الاول من حكم الحياة فيكون الثاني هو المفوت لها فعليه القصاص في النفس والدية كاملة ان عفا عنه ، ثم ننظر في جرح الاول فان كان موجبا القصاص كقطع الطرف فالي مخير ببن قطع طرفه والعفو عن ديته مطلقا وإن كان لا يوجب القصاص كالجائفة و يحوها فعال الارش وانما جعلنا عليه القصاص لان فعل الثاني وإن كان لا يوجب القصاص كالجائفة و يحوها فعال الارش وانما جعلنا عليه القصاص لان فعل الثاني جرح الاول يفضي الى الموت لا محالة إلا أنه لا يحرج به من حكم الحياة وتبق معه الحياة المستقرة جرح الاول يفضي الى الموت لا محالة إلا أنه لا يحرج به من حكم الحياة وتبق معه الحياة المستقرة

ولنا أنه لا يملك ايفاع الطلاق بزوجته فلا يمك استيفاء الفصاص له كالوصي ولان القصد التشفي ودرك الغيظ ولا يحصل ذلك باستيفاء الولي ولخالب الدية فال النرض يحصل باستيفاء الاب فافترقا ولان الدية إنما يملك استيفاءها إذا تعينت والقصاص لا يتمين فانه يجوز العفو إلى الدية والصلح إلى مال أكثر منها أو أفل والدية بخلاف ذلك

(فصل) وكل موضع بجب ثا خير الاستيفاء فان الفاتل بحبس حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون ويقدم الفائب، وقد حبس معاوية هدية بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن الفتيل في عصر الصحابة فلم ينكر ذلك وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن الفتيل سبع ديات فلم يقبلها فان قيل فلم لا يخلى سبيله كالعسر بالدين فلنا لان في تخليته تضيعا للحق لانه لا يؤمن هر به والفرق بينه وبين المعسر من وحوه (أحده أ) أن قضاء الدين لا يجب مع الاعدار فلا محبس بالا يجب والقصاص همنا واجب وإنما تعذر المستوفي (الثاني) أن المعسر إذا حبسناه تعذر ال كسب الفضاء الدين فلا يفيد بل يضر من الجانبين وهنا الحق نفسه يفوت بالتخلية لا بالحبس (الثالم) أنه قد استحق فتله وفيه تفويت نفسه و نفعه فاذا تعذر تفويت نفسه عجاز تفويت نفعه لا مكانه فان قال فلم يحبس من أجل الفائب وليس للحاكم عليه تعذر تفويت نفسه جاز تفويت نفعه لا مكانه فان قال فلم يحبس من أجل الفائب وليس للحاكم عليه تولاية إذا كان مكلفاً رشيداً والدلك لو وجد بعض اله مغصو بالم علك المزاعه ? قلنالان في القصاص حقا الهيت وللحاكم عليه ولاية ولهذا ينفذ وصاياه من الدية ويقضي ديونه منها فنظيره أن يجدالحاكم من تركة الهيت وللحاكم عليه ولهية ولمذا ينفذ وصاياه من الدية ويقضي ديونه منها فنظيره أن يجدالحاكم من تركة

مثل خرق المعى أو ام الدماغ فضرب اشاني عنقه فالقاتل هو الثاني لانه فوت حياة مستقرة وقيل هو في حكم الحياة بدليل أن عمر رضي الله عنه لما جرح دخل عايه الطبيب فسقاه لبناً فخرج يصلد فعلم الطبيب انه ميت فقال اعهد الى الناس فعهد اليهم وأوصى وجعل الخلافة الى أهل الشورى فقبل الصحابة عهده والجمعو اعلى قبول وصاياه وعهده ، فلما كان حكم الحياة باقيا كان الثاني مفوتا لها فكان هو القاتل كما لوقتل عليلا لا يرجى برء علته

[فصل] اذا ألق رجلا من شاهق فتاتماه آخر بسين فتتله فاتقصاص على من فتله لانه فوت حياته قبل المصير الى حال يئسو افيها من حياته فأشبه مالو رماه انسان بسهم قاتل فقطع آخر عنقه قبل وقوع السهم به أو ألق عليه صخرة و أطر آخر رأسه بالسيف قبل وقوعها عليه ، وبهذا قل الشافعي ان رماه من مكان بجوز أن يسلم منه وان رماه من شاهتي لا يسلم منه الو اقع فنيه وجهان . [أحدهما] كتمو لنا (واثاني) اضمان عليهما بالقصاص والدية عند سقوطه لأن كل واحد منهما سبب الالاف .

ولنا أن الرمي سبب و'قنل مباشرة ذنقطع حكم السبب كالدافع مع الحفر والجارح مع الذابح وكالصور التي ذكرناوما ذكروه باطل مهذه الاصول المذكورة

اليت في يد إنسان شيئً غصبا والوارث غائب نا به يأخذه، واوكان القصاص لحي في طرفه لم يتعرض لن هو عليه فان أقام الفالل كفيلا بنفسه ليخلي سبيله له لم يجز لان الكفالة لا تصح في القصاص فان فائدتها استيفاء الحق من الكفيل، فان تعذر إحضار المكفول به فلا يمكن استيفاؤه من غير القائل فلم صح الكفالة به كالحد ولان فيه تغريراً بحق المولى عليه فانه ربما خلى سبيله فهرب فضاع الحق

(مسئلة) (وان كانا محتاجين إلى النفقة فهل اوليهما العفو إلى الدية ? يحتملوجهين)

إذا وجب القصاص لصغير أو مجنون فليس لوليه العفو عن القصاص إلى غير مال لا نه لا يملك اسقاط حقه وكذلك ان عفا إلى مال وكان الصبي في كفاية وقد ذكر ناه، فان كان فقيراً محتاجا إلى النفقة جاز ذلك في أحد الوجهبن ، قال القاضي وهو الصحيح (واثناني) لا يجوز لا نه لا يملك اسقاط قصاصه و فققه في بيت المال ، والصحيح الاول فان وجوب الفقة في بيت المال لا يغنيه اذا لم يحصل ، واما اذاكان مستحق القصاص مجنو الحقيراً فلوليه العفو الى المال لا نه ليست له حالة معنادة ينتظر فيها العقه ورجوع عقله مخلاف الصبي

(مسئلة) (مان قتلا قانل أبيهما أو قطعا قاطمها قهراً احتمل أن يسقط حقها واحتمل أن ثجب دية أبيها لهما في مال الحباني ويرجع ورثة الحباني على عافلتهما)

أذا وأب الصبي أوالحِنون على القاتل فقتله أو على القاطع فقطمه ففيه وجهان :

ومسئلة ﴾ قال (واذا قطع بديه ورجليه ثم عاد فضرب عنقه قبل أن تندمل جراحه قتل ولم تقطع بده ولا رجلاه في احدى الروايتين عن أبي عبد الله رحمه الله ، والرواية الاخرى قال انه لا هل أل يفعل به كما فعل فان عفدا عنه الولي فعليه دية واحدة)

وجملة ذلك أن الرجل اذا جرح رجلا ثم ضرب عنقه قبل اندمال الجرح فلكلام في المسئلة في حلين (أحدها) أن يختار الولي القصاص فختافت الرواية عن أحمد في كيفية الاستيفاء فروي عنه لا يستوفى الا بالسيف في العنق وبه قال عطاء والثوري وأبو يوسف ومحمد لماروي عن النبي على الله قود الا بالسيف في العنق وبه قال عطاء والأوري والنولي النفس فد مل الطرف في حكم الجملة كالدية فانه لوصار الامر الى الدية لم تجب الادية النفس ولان القصد من القصاص في النفس قيد أمكن هذا بضرب العنق فلا يجوز تعديته باتلاف أطرافه كما لو قتله بسيف كال ف له لا يقتل بمثله . والرواية ثانية عن أحمد قال انه لا هل أن يفعل به كا فعل يعني أن يقطع أطرافه ثم يفتله وهذا مذهب عمر بن عبد الدز بن وماك والشفي وأبي حنيفة وأبي ثور لنول الله تعالى إو ان عاقبم فع قبوا بمثل ماعوقبتم به إوقوله سبحانه (فين اعتدى عايدهم) ولا أن النبي علياتية رض رأس يهودي لرضه رأس جارية من فعتدوا عايه بمثل ما اعتدى عايدكم) ولا أن النبي علياتية رض رأس يهودي لرضه رأس جارية من فعتدوا عايه بمثل ما اعتدى عايدكم) ولا أن النبي علياتية رض رأس يهودي لرضه رأس جارية من

(أحدهما) يصبر مستوفياً لحقه لانه عين حقه أتلفه فأشبه مالوكانت وديمة عندرجل (والناني) لايصير مستوفياً لحقه لانه ايس من أهل الاستيفاء فتجب له دية أبيه في مال الجاني لان عمد الصبي خطأ وعلى عاقلته دية القاتل كما لو أتلف أجنبياً بخلاف الوديعة فانها لو تلفت من غير تعد برىء منها المودع ولو هلك من غير فعل لم يبرأ من الجناية

(مسئلة) (وان اقتصا ممن لا تحمل ديته العاقلة كالعبدسقط حقهماو جهاً واحداً لا نه لا يمكن أيجاب ديته على العاقلة فلم يكن الا سقوطه

(فصل) الثأني اتفاق جميع الاو لياء على استيفائه و ليس لبهضهم الاستيفاء دون بعض) لانه يكون مستوفيالحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه فأشبه الدين

﴿ مسئلة ﴾ (فان فعل فلا قصاص عليه)

وبه قال أبو حنيفة وهو احد قولي الشافعي والقول الآخر عليه الفصاص لانه ممنوع من قناه وبعضه غير مستحق له وقد بجب القصاص بانلاف بعض النفس بدليل مالو اشترك الجماعة في قتل واحد ولنا أنه مشارك في استحقاق القتل فلم مجب عليه القصاص كما لوكان مشاركا في ملك الجاربة وطئها ولانه محل علك بعضه فلم تجب العقوبة المقدرة باستيفائه كالاصل، وبفارق أذا قتل الجماعة واحدا فاذا لم نوجب القصاص بقتل بعض النفس وانما نجعل كل واحد منهم قا لا لجميعها رأن سلمنا وجوبه

الانصار بين حجرين ، ولا أن الله تعالى قال (والعين بالعين) وهذا قد قلع عينه فيجب أن تقلم عينه للانها و من عرق عرفناه » ولان الله تعالى موضوع على الماثلة و لفظه مشعر به فوجب أن يستوفي منه مثل ما فعل كما لو ضرب العنق آخر غيره . فأما حديث « لا قود الا بالسيف » فقال أحمد ليس اسناده بجيد

(الحال الثاني) أن يصير الامر الى الدية اما بعنو الولي أو كون الفعل خطأ أو شبه عمد أو غير ذلك فلواجب دية واحدة وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم تجب دية الاطراف المقطوعة ودية النفس لانه لما قطع بسر اية الجرح بتناه صار كالمستقرفا شبه مالوقاله غيره ولهذا لم يسقط القصاص فيه ولما أنه قال قبل استقرار الجرح فدخل ارش الجراحة في ارش النفس كا لو سرت الى نفسه والقصاص في الاطراف على إحدى الروايتين لا يجب وان وجب فان القصاص لا يشبه الدية لان سراية الجرح لا تسقط القصاص فيه وتسقط ديته

(فصل) ومتى قانا له ان يستوفي بمثل ما فعل بوليه فاحب أن يقتصر على ضرب عنقه فله ذلك وهو أفضل وان قطع أطرافه التي قعامها الجاني أو بعضها ثم عفا عن قتله فكذلك لانه تارك بمض حقه وان قطع بعض أطرافه ثم عفا الى الدية لم يكن له ذلك لان جميع مافعل بوليه لايجب به الاحبدة فلا يجوز ان يستوفي بعضه و يستحق كال الدية فان فعل فله ما بتي من الدية فان لم يبتى

عليه لقتل بمض النفس فمن شرطه المشاركة لمن فعله كفعله في العمد والعدوان ولا يتحقق ذلك ههنا (مسئلة) (وعايه اشركائه حقهم من الدية ويسقط عن الجائى في احد الوجهين وفي الآخر لهم ذلك في تركة الجاني و برجع ورثة الجاني على قاتله)

وجملة ذلك أنه يجب للولي الذي لم يقتل قسطه من الدية لأن حقه من القصاص سقط بغير اختياره فأشبه مالو مات الفاتل أو عفا بعض الاولياء ، وهل مجب ذلك على قاتل الجاني او في تركة الجاني ؟ فيه وجهان وللشافعي قولان

(احدهما) يرجع على قائل الجائي لانه اناف محل حقه فكان الرجوع عليه بموض نصيبه كما لو كانت له وديعة فأنافها (والناني) برجع في تركة الجانى كما لو انلفه اجنبي او عفا شربكه عن القصاص، وقولنا انلف محل حقه ببطل بما اذا اناف مستأجر واوغر بمه او امر أنه أوكان المتلف اجنبيا. ويفارق الوديعة فانها مملوكة لهما فوجب عوض ملك أما الجانى فلبس بمعلوك الهجئي عليه وأعاله عليه حق فأشبه مالو انلف غريمه ، فعلى هذا يرجع ورثة الجاني على قاتله بدية مورثهم الاقدر حقه منها، فعلى هذا لوكان النجانى اقل دية من قاتله مثل امرأة قتات رجلا له ابنان قناها احدهما بغير اذن الآخر فللآخر نصف الجانى اقل دية من قاتله مالي قتلته وبرجع ورثنها بنصف ديتها على قاتلها وهو ربع دية الرجل وعلى الوجه الاول يرجع الابن الذي لم يقتل على أخيه بنصف ديتها على قاتلها وهو تعلى أخيه الانصف

منها شي و فلاشي و المناه المناه أن يستوفي الابضرب العنق فاستوفى منه ممثل مافعل فقد أساء ولاشي و عليه سوى الما ثم لان فعل الجاني في الاطراف لم يوجب عليه شيئاً يختص بها فنكذاك فعل المستوفي إن قطع الجاني طرف و احداً ثم عفا الى الدية لم يكن له الاتحام اوان قطع ما يجب به الدية ثم عنا الى الدية ثم عفا احتمل أن يلزمه ما زاد على الدية لا نه لا يستحق أكثر من دية وقد فعل ما يوجب أكثر منها فكانت الزيادة عليه ، و احتمل أن لا يازمه شيء لانه لو قتله لم يلزمه شيء فاذا ترك قتله و عفا عنه فأولى أن لا يلزمه شيء ولانه فعل بعض مافعل بوليه في يازمه شيء كا لوقانا إن له أن يستوفي مثل ما فعل به

[فصل] فان قطع يديه ورجليه أوجرحه جرحا يوجب القصاص إذا انفرد فسرى لى النفس فله القصاص نج النفس وهل له أريستوفي القطع قبل القتل؟ على روايتين ذكرها القاضي وبناها على الروايتين المذكورتين في المسئلة وإحداها) ليس له قطع الطرف وهو مذهب الى حنيفة لان ذلك يفضي الى الزيادة على ماجناه الاول والقصاص يمتد الباثلة. فتى خيف فيه الزيادة سقط كما لو قطع يده من نصف الذراع (والثانية) يجب القصاص في الطرف فان الت به والاضر بت عنقه وهذا مذهب الشافعي لما ذكرناه في اول المسئلة ، وذكر أبو الخطاب أنه لا يقتص منه في الطرف رواية واحدة وأنه لا يصح تخريجه على الروايتين في السئلة لافضاء هذا الى الزيادة بخلاف المسئلة والصحيح

المرأة ولا يمكن ان برجع على ورثة المرأة بشي. لانأخاه الذي قتابا أنف جميع الحق، وهذا يبل على ضمف هذا الوجه، ومن فوائده أيضا صحة ابراء من حكمنا بالرجوع عليه وملك مطالبته وان قلنا يرجع على ورثة الجاني صح ابراؤهم وملكوا الرجوع على قائل موروثهم بقسط اخيه العافي وان قلنا يرجع على شريكه ملك مطالبته وصح ابراؤ، ولم يكن لورثة الجاني مطالبته بشيء (ومنها) اننا اذا فناير جع على تركة الجاني وله تركة فله الاخذ منها سواء امكن ورثته أن ستونوا من اشريك او لم يكنهم وان قلنا يرجع على شريكه لم يكن له مطالبة ورثة الجاني سواءكان شريكه موسراً اومعسراً

(فصل) وال عنا بعضهم سقط القصاص وان كان العافي زوجا أوزرجة، أجمع اهل اللم على إجاز، العفو عن القصاص وأنه أفضل الم نذكره. والقصاص حق لجميع الورثة من ذوى الانساب والاستباب الرجال والنساء والصغار والكبار فمن عفامنهم صح عفوه وسقط القصاص ولم يكن لاحد عليه سبيل وهذا قول أكثر اهل الملم منهم نظاه والتحني والحسكم وحماد والثورى وأبو حنيفة والشافعي وروى معنى ذلك عن عمر وطارس والشعبي وقال الحسن وقتادة والزهري وابن شبرمة والليث والاوزاعي ايس للنساء عفو والمشهور عن مالك انه موروث للمصبات خاصة وهو وجه لاصحاب الشافعي لانه ثبت لدنع المار فاختص به المصبات كولاية النكاح ولهم وجه ثالث انه لذوى الانساب درن الزوجين لارالنبي والتشافية قال « من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين بين ان يقلوا أو يأخذ واالعقل الدين الزوجين لارالنبي والتشافية والم قتيل فأهله بين خيرتين بين ان يقلوا أو يأخذ واالعقل المناب

تخريجه على الروايتين وليس هـذا بزيادة لأن فوات النفس بسراية فعله وسرأية فعله كفعله فأشبه مالو قطعه ثم تتله ولأن زيادة الفعل في الصورة محتمل في الاستيفاء كما لوقتله بضربتين قتله في الاستيفاء الا بضربتين

(فصل) وان جرحه جرحا لاقصاص فيه ولايلزم فوات الحياة به مثل ال أجافه أو أمه أو قطع يده من نصف ذراعه أورجله من نصف ساقه فات منه أوقطه يداً ناقصة لاصابح أوشلاء أو زائدة ولا القاطع أصاية صحيحة فاصحيح في المذهب أنه ليس له فعل مثل مافعل وليس له أن يقتص الافي العنق بالسيف ذكره أبو بكر والقاضي، وقال غيرهما فيه رواية أخرى أن له أن يقتص بمثل ما فعله لانه صار قتلا فكان له انقصاص بمثل فعله كا لو رض رأسه بحجر فقتله به والصحيح الاول لان هذا لو انفرد لم يكن فيه قصاص فلم بجز القصاص فيه مع القتل كا لوقطع بمينه ولم يكن للقاطع بمين لم يكن له ان يستوفي من يساره ، و ذرق ما إذا رض رأسه فات لان ذلك الفعل قتل مفرد وهونا قتل وقطع والقطع لا يوجب قصاصا فبقي مجردالقتل فاذا جمع المستوفي بينها فقد زاد قعاما لم يردالشرع باستيفائه فيكون حراما وسواء في هذا ماذا قطع ثم قتل عقيبه و بين ما إذا قطع فسرى الى النفس

(فصل) فأما قطع البمني ولا يمني لنقاطع أواليد ولا يد له أوقلع العين ولا عين له فمات الجني عايه فانه يقتل بالسيف في العنق ولا قصاص في طرفه ولا أعلم فيه خلافا لان القصاص انما يكون من

مثل العضو المتاف وهو همنا معدوم ولان القصاص فعل مثل ما فعل الجاني ولا سبيل اليه ولانه لو قطع تم عفا عنالقتل لصار مستوفيا رجلا ممن لم يقطعله مثالها أواذنا بدلا عن عيز وهذا غير حِيَّز وهذا يدل على فساد الوجه الثاني في الفصل الذي قبله

[فصل] وان قتله بغير السيف مثل انقتله بحجر أوهدم أوتغريق أوخنق فهل يستوفي القصاص بمثل فعله؟ فيه روايتان(احداها) له ذلك وهو قول مالك والنافعي (واثثانية) لايستوفي الا بالسيف في العنق وبه ذل أبوحنه فما إذا قتله بمثقل الحديد على احدى الروايتين عنده أوجرحه فمات: ووجه الروايتين ماتقدم فيأول المسئلة ولان هذا لاتؤمن «عه الزيادة على مافعله الجاني فلا يجب القصاص بمثل آلته كما لو قطع الطرف بآلة كالة أو مسمومة أوبالسيف فانه لا يسترفي بمثله ولان هذا لا يقتل به المرتد فلايستوفي به التصاصكا لوتتله بتجريع الخر أوبالسحر، ولاتفريع على هذه الرواية فأما على الرواية الآخرى فانه إذا فعل به . ثمل فعله فلم يمت قتله بالسيف وهذا أحد قولي الشافعي والقول الثاني أنه يكرر عليه ذلك الفعل حتى عوت به لآنه قتله بذلك فله قتله بمثله

ولنا أنه قد فعل به مثل فعله فلم يزد عليه كما لوجرحه جرحا أوقطع منه طرفا فاستوفى منه الولي مثله فلم يمت به فانه لايكرر عايه الجرح بغير خلاف ويعدل الى ضرب عنقه فكذا ههنا

(فعـل) وانقتله بمالا يحل لعينه مثل أن لاط به فقتله أوجرعه خمراً أوسحره لميقتل بمثله اتفاقا

منهم لان حقه منه له فينفذ تصرفه فيه فاذاسقط سقط جميعه لانه بما لايتبعض كالطلاق والعتقاق ولان القصاص حق مشترك بينهم لايتبعض مبناه على الدور والاسقاط فاذا اسقط بمضهم سرى الى الباقي كالعتق، والمرأة أحدالمستحقين فسقط باسقاطها كالرجل، ومتى عفا احدهم فللباقين حقهم مزالدية سواء عفا مطلقا أو الى الدية وبه قال أبو حنيفة وأنشافهي ولا نعلم لهم مخالفا عن قال بسقوطالقصاص وذلك لان حقه من القصاص سقط بغير رضاه فيثبت له البدل كما لو ورث القائل ببض دمه اومات ولما ذكر نا من خبر عمر رضي الله عنه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَتْلُهُ الْبَانُونَ عَالَمِنَ بِالْعَفُو وَسَـقُوطُ الْقَصَّـاصُ بِهُ فَعَانِهُمُ الْقُودُ وَالْأَنَالُا قود وعليهم ديته)

وجملة ذلك أنه أذا قتله الشربك الذي لم يعف عالما بعفو شربكه وسقوط القصاص به فعليه القصاص سواءحكم به الحاكم او لم يحكم وبهذا قال أبوحنيفة وأبو ثور وهو الظاهر من مذهبالشافعي وقيل له قول آخر لايجب القصاص لان فيه شبهة لوقوع الخلاف فيه

و لنا أنه قتل معصوما مكافئا له عمداً يعلم أن لاحق له فيه فوجب عايه القصاص كما لو حكم بالعفو حاكم والاختلاف لا يسقط القصاص فانه لو قتل مسلما بكافر قتلناه به مع الاختلاف في قتله، فأما ان قتله قبل العلم بالدفو فلا قصاص عليه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوليه عليه القصاص

ويعدل الى القتل بالسيف، وحكى أصحاب الشافعي فيمن قتله باللواط وتجريع الحمر وجها آخر أنه يدخل في دبره خشبة يقتله بها ويجرعه الماء حتى يموت

ولنا أن هذا محرم لعينه فوجب العدول عنه الى القتل بالسيف كما لو قتله بالسحر، وان حرقه فقال بعض أصحابنا لا يحرق لان التحريق محرم لحق الله تعالى لقول النبي علي « لا يعذب بالنار الا رب النار » ولانه داخل في عموم الحبر ، وهذا مذهب أبى حنيفة، وقال القاضي الصحيح أن فيه روايتين كالتغريق :

(احداها) يحرق وهو مذهب الشافعي لما روى البراء بن عازب أن النبي عَلَيْكُمْ قال «منحرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه » وحملوا الحديث الاول على غير القصاص في المحرق

(فصل) اذا زاد مستوفى القصاص في النفس على حقه مثل أن يقتل وليه فيقطع المقتص أطوائه أو بعضها نظرنا ذان عفا عنه بعد قطع طرفه فعايه ضمان ما أتاف بديته وبهذا قال ابوحنيفة وقال مالك والشافعي و ابن المنذر و ابو يوسف و محمد لاضمان عايه ولكن قد أساء ويعزر وسوا، عفا عن القاتل أو قتله لانه قطع طرفا من جملة استحق اتلافها فلم يضمنه كالو قطع أصبعاً من يد يستحق قطعها ولئا انه قطع طرفا له قيمة حال القطع بغير حق فوجب عايه ضمانه كالو عفا عنه مم قطعه اوكا لو قطعه أجنبي ، فأما ان قطعه مم قتله احتمل ان يضمنه أيضاً لانه يضمنه اذا عفا عنه فكذلك اذا

لانه قنل عمر، عدوان لمن لاحق له في قتله

وائا انه معتقد ثبوت حقه فيه مع ان الاصل بقاؤه فلم يلزمه قصاص كالوكيل اذا قنل بعد عفو الموكل قبل علمه بعفوه، ولا فرق بين ان يكون الحاكم قد حكم بالعفواولم يحكم به لان الشبهة موجودة مع انتفاء العلم معدومة عند وجوده، وقال الشافعي متى قنله بعد حكم الحاكم لزمه القصاص علم بالعفو اولم يعلم وقد بينا الفرق بينها، ومتى حكمنا علميه بوجوب الدية اما لكونه معذورا وأما للعفو عن القصاص فانه يسقط عنه منها ماقابل حقه على القاتل قصاصا ويجب عليه الباقي، فان كان الولي عفا الى غير مال فالواجب لورثة القاتل ولا شيء عليه وان كان عفا الى الدية فالواجب لورثة القاتل ولا شيء عليه وان كان عفا الى الدية فالواجب لورثة القاتل ولا شيء عليه وان كان عفا الى الدية فالواجب لورثة للفاتل ولا يصح لان الحق لم يبق متعلقا نصيب العافي من الدية واجبة في ذمته فلم تنقل الى القاتل كما لوقتل غريمه

﴿ مسئلة ﴾ (وسوا. كان الجيم حاضرين او بعضهم غائب لما ذكرناه)

(نصل) فان كان القاتل هو العافي فدليه القصاص سواء عفا مطلفا أو الى مال وبهذا قال عكرمة والثوري وماك الشافعي وابن المدفر وروي عن الحسن تؤخذ منه الدية ولا يقتل وقال عمر بن عبد العزيز الحدكم فيه الى الساطان

ولَمَا قُولُهُ تَعَالَى فِن اعتدى بمدذلك فله عذاب البم عال ابن عباس وعطا، والحسن وقتادته في

لم يعفعنه لان العفو احسان فلا يكون موجبًا للضمان واحتمل أن لايضمنه وهو قول ابيحنيفةلانه لو قطع متعديا ثم قتل لم يضمن الطرف فلأن يضمنه اذا كان القتل مستحقًا أولى

قاما القصاص فلا يجب في الروف بحال ولا فالم في هذا خلافا لان القصاص عقوبة تدرأ ولشبهات والشبهة ههذا متحققة لانه متحقق لاتلاف هذا الطرف ضمنًا لاستحقاقه اتلاف الجملة ولا يلزم من متقوط القصاص أز لا تنجب الدية بدليل امتناعه لعدم المكافآت. فأما ان كان الجاني قطع طرفه ثم قتله فاستوفى منه بمثل فعله فقد ذكرناه فيما مضى وان قطع طرفا غير الذي قامه الجاني كان الجاني قطع بده فنطع الستوفي رجله احتمل أن يكون بمزلة مالو قطع بده لان دينها واحدة واحتمل أن تكون بم تلفه على يده لان دينها واحدة واحتمل أن تلزمه دية الرجل لان الجاني لم يقطعها فأشبه مالو لم يقطع بده

(فصل) فأما ان كانت الزيادة في الاستيفاء لأنه الطرف مشل ان استحق قطع أصبع فقطع التنتين فحمكه حكم القاطع ابتداء ان كان عقداً من مفصل أو شجة يجب في مثاها القصاص فعايمه القصاص في الزيادة ، وان كان خطأ أو جرحا لا يوجب القصاص في الزيادة ، وان كان خطأ أو جرحا لا يوجب القصاص في على من يستحق موضحة فستوذها ها تمه فعليه ارش الزيادة الا أن يكون ذلك بسبب من الجاني كاضطرابه حال الاستيفاء فلا شيء على المقتص لانه حصل بفعل الجاني، فإن اختلفا هل فعله خطأ أو عمداً ؟ فالقول قول المقتص مع يمينه لان هذا مما يمكن الخطأ فيه وهو أعلم بقصده ، وان قال المقتص حصل هذا باضطرابك أو فعل من

تفسيرها أي بهد أخذه الدية وعن الحسن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله عَيْسِاللَّهُ ولا اعلى من قتل قتل بعد أخذه الدينة ولانه قتل معصوما مكانيًا أوجب عليه النصاص كالولم بكن قتل

(فصل) واذا عفا عن القائل مطلقاً صح ولم يلزمه عقوبة وبهذا قال الشانعي واسحاق و ابن المنذر وأبر ثور وقل مالك والميث والاوزاعي يضرب وبحبس سنة

ولنا أنه أما كان عليه حق واحد رقد أسنط. مستحقه فلم يجب عليه شي. آخر كما لو أسقط الدية عن القاتل خطأ

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان بعضهم صغيراً أو مجنونا فليس البالغ العافل استيفا، حتى يصيرا مكلفين في المشور وعنه له ذاك)

وجاة ذلك أن ورثة القتيل أذا كانوا أكثر من واحد لم بجز لبعضهم استيفا القود ألا باذن الباقين فان كان بمضهم غائبا انتظر قدومه ولم بجز الحاضر الاستنلال بالاستيفا بغير خلاف علمناه وأن كان بعضهم صغيرا أو مجنونا فظاهر مذهب أحمد أنه ليس أغيرهما الاستيفا حتى يبلغ الصغير وبفيق المجنون وبه قال أبن شبرمة وأبن أبي لبلى والشافعي وأبو يوسف واسح ق بروى ذلك عن عمر بن عبد الدز رحمه الله ، وعن أحمد رواية أخرى الدكبار والعقلا استيفاؤه وبه قال حاد ومالك لارزاعي والايث وابو حنيفة لان الحسن بن على رضي الله عنها قتل أبن ماجم قصاصا

جهتك فالقول قول القتص منه لانه منكر فان سرى الاستيفاء الذي حصلت فيه الزيادة الى نفس المقتص منه فمات أو الى بعض أعضائه مثل أن قطع أصبعه فسرى إلى جميع يده أو اقتص منه بآلة كالة أو مسمومة أو في حال حر مفرط او برد شديد فسرى فقال القاضي على المقتص نصف الدية لانه تلف بفعلين جائز ومحرم ومضمون وغير مضمون فانقسم الواجب عليها نصفين كما لو جرحه جرحافي حال ردته وجرحا بعد اسلامه فمات منها وهذا كاه مذهب الشافعي ويحتمل أن يلزمه ضمان السراية كام افيا اذا اقتص بآلة مسمومة أو كالة لان الفعل كاه محرم بخلاف قطع الاصبعين فان أحدها مباح فصل) قال القاضي ولا يجوز استيفاء القصاص الا بحضرة السلطان وحكاه عن أبي بكروهو مذهب الشافعي لانه أمر يفتقر الى الاجتهاد ويحرم الحيف فيه فلا يؤمن الحيف مع قصد التشفي فان استوفاه من غير حضرة السلطان وقع الموقع ويعزر لافتياته بفعل مامنع فعله ويحتمل أن يجوز الاستيفاء بغير حضرو السلطان اذا كان القصاص في النفس لار رجلا أتى النبي عيسائية برجل يقوده بنسعة فقال ابني عيسائية والا النبي عيسائية والا النبي عيسائية والا النبي عيسائية والا النبي على فقال النبي عيسائية والا النبي عيسائية والمسلم عنه ولان اشتراط حضور السلطان لذا كان القصاص في النفس لار رجلا أتى النبي عيسائية ولا يقوده بنسعة فقال ان هذا قتل أخي فاعترف بقتله فقال النبي عيسائية والمهم في قيسائية والمسلم عمناه ولان اشتراط حضور السلطان لايشت فال النبي عائم أو اجماع أو قياس ولم يثبت ذلك ويستحب أن يحضر شاهدين حضور السلطان لايشب شدا قتل أخي فاعترف بقتله فقال النبي عليه فيات ولان ويستحب أن يحضر شاهدين

وفي الورثة صفار نلم ينكر ذلك ولان ولاية القصاص هي استحتاق استيفائه وليس الصغير هذه الولاية ولنا أنه قصاص غير شحيم ثبت لجماعة معينين فلم بجز لاحدهم استيفاؤه استفلالا كالوكان لحاضر وغائب ولانه احد بدلي النفسو فلم بنفر دبه بعضهم كالدية والدليل على ان الصغير والمجنون فيه حقا اربعة أمور (احدها) أنه لو كان منفر دا لاستحقه ولو فافاه الصفر مع غيره لنافاه منفر دا كولاية النكاح (الثاني) أنه لو بانم لاستحق ولو لم يكن مستحقا عند الموت لم يكن مستحقا بعده كالرقيق اذا أعتق بعد موت أبيه

(الثالث) انه لوصار الامر الي المال لاستحق ولو لم يمكن مستحقا القصاص لما استحق بدله كالاجنبي (الرابع) انه لو مات الصغير لاستحق ورثنه ولو لم يمكن حقا له لم يرثه كسائر مالا يستحقه وأما ابن ملجم فقد قبل انه قتله لمكفره لانه قتل عليا مستحلا لدمه معتقدا كفره متقربا الى افحة تعالى بذلك وقبل قتله لسعيه في الارض بالفساد واظهار السلاح فيمكون كقاطع الطريق اذا قتله وقبله متحتم وهو الى الامام والحسن هو الامام ولذلك لم ينتظر الغائبين من الورثة ولا خلاف بيننا في وجوب انتظارهم وان قدرنا انه قنا، قصاصا بقد انفضا على خلافه فكيف يحتج به بعضنا على بعض و مسئلة ﴾ (وكل من ورث المال ورث الفصاص على حسب ميرائه من المال حتى الزوجين وذري الارحام)

لانه حتى يستحقه الوارث من جهة مورثه فاشبه المال (المغني والشعرح الكبير)

(الجزءالتاسع)

لئلا يجحد المجني عليه الاستيفاء، واذا أراد الولي الاستيفاء فعلىالسلطان أن يتفقد الاكة التي يستوفي مها فان كانت كالة منعمًا الاستيفاء مها لئلا يعذب المقتول

وقدروى شداد بن أوس أن رسول الله على الإستيفاء واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحدأ حدكم شفرته وليرح ذبيحته » وان كانت مسمومة منعه الاستيفاء بها لانها تفسدا ابدن وربما منعت غسله و ان بحل فاستوفى با له كالة أو مسمومة عزر وان كان السيف صارماغير مسموم نظر في الولي فان كان يحسن الاستيفاء ويكله بالتوة والمعرفة مكنه منه لقوله تعالى (ومن قتل مظاه ما فقد جعلنا لوليه ساهاناً) وقال عليه السلام (من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين إن احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الدية » ولانه حق له متديز فكان له استيفاؤه بنفه اإذا امكنه كسائر الحقوق وان لم يحسن الاستيفاء أمره بالتوكيل لانه عاجز عن استيفاء حقه ، فأن ادعى الولي المعرفة بالاستيفاء فأمكنه السلمان من ضرب عنقه فضرب عنقه فأبانه فقد استوفى حقه وان أصاب غيره وأقر بتعمد فأمكنه السلمان من ضرب عنقه فضرب عنقه فأبانه فقد استوفى حقه وان أصاب غيره وأقر بتعمد ذلك عزر . وان قال أخطأت وكانت الضربة في موضع قريب من العنق كالرأس والمنكب قبل قوله لان ذلك عزر . وان قال أخطأ فيه ثم ان أراد العود ففيه وجهان أحدها لا يمكن منه لانه تبين منه انه لا يحسن الاستيفاء و يحتمل العود إلى مثل فعله (واشاني) يمكن منه قاله القاضي لان الظاهر تحوزه

(مسئلة) ومن لا وارث له وليه الامام أن شا. أقنص وأن شاء عفا الله أن يفال من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من فيه المصلحة لمسلمين فأن أحب تصاص الله ذلك وأناحب العفو الحمال فله ذلك وأناحب المفو الحافيرمال لم يماحكه لان ذلك للمسلمين ولاحظ لهم في هذا، وهذا قول أصحاب الرأي لانهم لايرون العفو إلى مال الابرضى الجاني

(فصل) واذا اشترك جاءة في قتل واحد فعفي عنهم الى الدية فعايهم دية واحدة وان عفى عن بعضهم فعلى المعنو عنه قد عله من الدية لان الدية بدل المحل وهو واحد فتكون ديته واحدة سوا اثانه واحد أو جماعة وقال ابن ابي موسى فيه رواية أخرى أن على كل واحد دية كاملة لان له قتل كل واحد منهم فيكان على كل واحد منهم فيكان على كل واحد منهم في المناف كل واحد منهم فيكان على كل واحد منهم في الأول لان الواجب بدل المتاف ولا مختلف باختلاف المتلف ولذك لو قتل عبد قيمته الفيان حرالم إلمك العنو على أكثر من الدية وأما القصاص فهو عقوبة على الفعل فيتعدد بعدده

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (شمالت) أن يؤن في الاستيماء التعدي الى غير الفائل فلو وجب القصام على حامل أو حملت بعد وجربه لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه الله الانعلم في ذلك خلافا وسوا كان المصام في النفس أو في الطرف أما في النفس فلقول الله تعالى (فلا يسترف في المتل وتتل المتل والمناس في النفس أو في الطرف أما في النفس فلقول الله تعالى (فلا يسترف في المتل وتتل المتل المناس في النفس أو في الطرف أما في النفس فلقول الله تعالى (فلا يسترف في المتل وتتل المتل المناس في النفس أو في المتل المتلك المتل المتل المتل المتل المتل المتلك المتلك المتل المتلك المتل

عن مثل ذلك ثانياً . وان كان الولي لا يحسن الاستيفاء أمره بالتوكيل فيه لا نه حقه ف كان له التوكيل في استيفائه كسائر حقوقه فان لم يجد من يوكاه إلا بعوض أخذ العوض من بيت المال

قال بعض أسحاينا يرزق من بيت المال رجل يستوفي الحدود والقصاص لان هذا من المصالح العامة فان لم يحصل ذلك فالاجرة على الجزا اجرة لايفاء الحق الذي عليه فكانت عليه كأجرة الكيال في بيع المكيل. ويحتمل أن تدكون على المقتص لانه وكيله فكانت الاجرة على موكله كسأسر المكيال في بيع المكيل. ويحتمل أن تدكون على المقتل ولهذا الو أراد أن يقتص من نفسه لم يمكن منه ولانه المواضع والذي على الجزاني التمكيين دون الفعل ولهذا الو أراد أن يقتص من نفسه لم يمكن منه ولانه لوكانت عليه أجرة التوكيل لازمته أجرة الولي إذا استوفى بنفسه. وان قال الجزاني أنا أقتص لك من نفسي لم يلزم تمكينه و لم يجز ذلك له لان الله تعالى قال أولا تقتلوا أنفسكم أولان معنى القصاص أن يفعل به كا فعلولان القصاص حق عليه لنبره فلي يجز أن يكون هو المستوفي له كالم ألع لا يستوفي من نفسه أمروا بتوكيل أن يعمل واحد من غيرهم ولم يجز أن يتولاه جهيم لما فيه من تعذيب الجزني وتعدد أفعالهم فان الحدهم أو واحد من غيرهم ولم يجز أن يتولاه جهيم لما فيه من تعذيب الجزني وتعدد أفعالهم فان المقون بتوكيل واحد وتشاحوا في تزويج موليتهم فمن خرجت له القرعة أمر الباقون بتوكيله ولا يجوز اله الاستيفاء بغير اذنهم لان الحق لهم فلا يجوز استيفاؤه بغير اذنهم وان لمي يتفقوا على توكيل واحد منعوا الاستيفاء بغير اذنهم لان الحق لهم فلا يجوز استيفاؤه بغير اذنهم وان لمي تفقوا على توكيل واحد منعوا الاستيفاء حتى يوكلوا

الحال قتل افير الحال فيكون اسرافا وراى ان ماجة باسناد عن عبد الرحن بن غنم قال حدثنا اسا. ومعاذ بن جبل وابر عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس قالرا ان رسول الله وتنظير قال واذا قنات المرأة همدا لم أفتل حتى تضم مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها وان زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها وحتى تكفل ولدها وهذا تصولان انبي وتنظير قال الفامدية المرق برناه او حياحي تضعي ما في بطاك م قال لهال الجني حتى ترضعيه ولان هذا اجماع من أهل المراب المرا

(مسئلة) قال (وان كانت الجراح برئت تبل قتله فعلى المفوعه ثلاث ديات الاأن يريدوا القود فيقيدوا وأخذوا من ماله ديتين)

أما إذا قطع يديه ورجليه فبرئت جراحه ثم قتله فقد استقر حكم القطع ولولي القتيل الخيار ان شاء عفا وأخذ ثلاث ديات دية لنفسه ودية ليديه ودية لرجايه وان شاء قتله قصاءاً بالقتل وأخذ ديتين لأطرافه وان أحب قطع يديه وأخدديتين لنفسه ورجليه وإن أحب قطع طرفا واحداً وأخذ ديتين لنفسه ويديه وان أحب قطع طرفا واحداً وأخذ ديتين لنفسه ويديه وان أحب قطع طرفا واحداً وأخذ دية الباقي وإن أحب قطع ثلاثة أطراف وأخذ دية الباقي وكذلك سائر فروعها لان حكم القطع استقر قبل القتل بالاندمال فلم يتغير حكمه بالقتل الحادث بعده كما لو قتله أجنبي ولا نعلم في هذا مخالفا

(فصل) فان اختلف الجاني والولي في اندمال الجرح قبل القتل و كانت المدة بينهما يسيرة لا يحتمل اندماله في مثابها فالمنول قول الجاني بغسير يمين وان اختلفا في مضي المدة فالقول قول الجاني مع يمينه لانه مع يمينه لان الاصل عدم مضيها وان كانت المدة مما يحتمل البرء فيها فالقول قول الولي مع يمينه لانه قد وجد سبب وجوب دية اليدين بقطعها والجاني يدعي سقوط ديتهما بالقتل والاصل عدم ذلك فان كانت للجاني بينة ببتاء المجني عيه ضمنا حتى قتله حكم له ببينته وان كان للولي بينة ببرئه فان

﴿ مسئلة ﴾ وحكم الحد في ذلك حكم القصاص لما ذكر نا من الحديث ولانه في معنى النصاص ﴿ مسئلة ﴾ وان 'دعت الحل نفي. وجهان

(احدها؛ تحبس حتى يبين حملها لان الحمل المارات ففية تعلمها من نفه به ارلا يعلمها غبرها فوجب أن محتاط الحمل حتى يتبين انتفاء ما إدعته ولان المر مختصها فقبل قولها فيه كالحيض (والثاني) أنها ترى الهل الخبرة ذكره القاضي فان شهدن بحملها اخرت والزشهدن بجراءتها لم تؤخر لان التى حال علبها فلا يؤخر بمجرد دعواها فان اشكل على الفرابال او لم يرجد من يعرف ذلك اخرت حتى يتبين لاننا اذا اسقطنا القصاص من خرف الزيادة فتأخره أول

(مسئلة) روان اقنص من حامل وجب ضماز جزينها على قاتايا)

وقال أبر الحطب يجب على السلطان الذي مكنه من الاستيفا وعليها الائم ان كاما عالمين أو كان منها تفريط وان علم أحدها أوفرط فالائم عليه فان لم الى الولد فلا ضهان فيه لانا لا ، لم جرده وحياته وان انفصل مينا أوحيا لوقت لايميش فيه مثه ففيه غرة وان انفصل حيا لوقت بعيش مثله فيه ثم مات من الجماية وجبت ديته وينظر قان كان الاسام والولي مالمين بالحمل وتحريم لاستيفا، أوجاهلين بالحمرين أو باحدها أو كان الولي عالما بذلك دون الممكن له من لاستيفا، فالضمان عليه وحده لائه مباشر والحاكم الذي مكنه صاحب سبب فكان الضمان على المباشر دون المسبب كالحافر مع الدافع

حكم له أيضاً. وان تعارضتا قدمت بينةالولي لانها مثبتة للبرء. ويحتمل أن يكون القول قول الجاني إذا لم يكن لها بينة لان الاصل بقاء الجراحة وعدم اندمالها . وان قطع اطرافه فهات واختلفا هل برأ قبل الموت او مات بسراية الجرح او قال الولي انه مات بسبب آخر كأن لدغ أو ذبح نفسه او ذبحه غيره فالحكم فيا إذا مات بغير سبب آخر كالحكم فيا اذا قتله سواء وأما إذا مات بقتل أوسبب آخر ففيه وجهان إ أحدهما إ نقديم قول الج ني لان الظاهر بقاء الجناية والاصل عدم سبب آخر فيكون الظاهر معه [وا ثناني إ القول قول ولي الجباية لان الاصل بقاء الديتين اللتين وجد سببهاحتى يوجد ما يزيابها فان كانت دعو اهما بالعكس فقال الولي مات من سراية قطعك فعليك القصاص في النفس فقال الجاني بل اندملت جراحه قبل موته أو ادعى موته بسبب آخر فالقول قول الولي مع يمينه لان الجرح سبب لهوت فقد تحقق ، والاصل عدم الاندمال وعدم سبب آخر يحصل الزهوق به وسواء كان الجرح فيا يجب به القصاص في الطرف كقطع اليد من مفصل ولا يوجبه كالجائفة والقطع من غير مفصل ، وهذا كله مذهب الشافعي

قان علم المحاكم دون الولي فالفيان على الحاكم و د. لان المباشر معذور فكل الفيان على المسبب كالسيد إذا امن عبده الاعجبي الذي لا يعرف تح يم الفتل به وكشهرد القصاص إذارجعوا عن الشهادة بعد الاستيفاء وقال الفاضي ان كان أحدها عالما وحده فالفيان عليه وحده وان كاناغ برعالمين فالضمان على الحاكم لانه الذي يعرف الاحكام والولي أنا يرجع إلى حكه واجتهاده وان كانا جاهلين ففيه وجهان (أحدها) الضمان على الاحكام كالو كاناعارين (والثاني) على الولي وهومذهب الشافعي وقال أبر الخطاب الفيان على الحاكم ولم يفرق وقال الزني الضمان على الولي في كل حال لانه المباشر والسبب غير ملجيء فكان الفيان عليه كالدافع مع الحافر وكالو امر من يعلم تحريم انقتل به فقتل وقد ذكر نا ماية تفي النفويق وهو اختيار شيخنا

(فصل) قال الشيخ رحمه الله ولا يسترفي اقصاص الا بحضرة السلطان وحكاه عن ابي بكر وهو مذهب الشافي لانه امر يفتقر الى الاجتماد ، يحرم الحيف فيه فلا يؤمن الحيف مع قصد التشفي فان استوفاه من غير حضرة السلطان وقع الموقع اليمزر لافتيانه بفعل ما منع فعله ويحتمل ان يجوز الامتيفاء بغير حضور السلطان إذا كان القصاص في النفس لان رجلا أنى النبي عينيالية برجل يقوده بنسعة فقال ان هذا قتل أخي قاعترف بقناه فقال نبي عينيالية الذهب فاقناه ، رواده سلم عمناه ولان اشتراط حضور السلطان لا يثبت إلا بنص أو اسماع أو قياس ولم يثبت ذهاى وي تحب ان محضر شاهدين ايلا مجحد المجتى عليه الاستيفاء

(مسئلة) (وعليه تفقد الآلة فان كانت كالة منعه الاستيفاء بها لئلا يعذب المفتول) وقد روى شداد بن اوس ان رسول الله عليالله قال ه ان الله كتب الاحسان على كل شيء

. ﴿ مُسْتِلَةً ﴾ قال (وأو رمى وهو مسلم كافرا عبداً فلم تم به السهم حتى تتق وأسلم فلا قود وعليه دية حر مسلم إذا مات من سهمه)

هذا قول ابن حامد ومذهب الشافعي وقال أنو بكر يجب القود لانه قتل مكافئا له ظلما عمداً فوجب القصاص كما لوكان حراً مسلما حال الرمي يحققه أن الاعتبار بحال الجناية بدليــل مالو رمي مسلما حيا فلم يقـع به السهم حتى ارتد أو مات لم يلزه ه شيء ، و لو رمي عبداً كافراً فلم يقع بهالسهم حتى عتَق وأسلم فعايه دية حر مسلم، وقال أبو حنيفة يلزمه في العبد دية عبد الولاه لان الاصابة ناشئة عن ارسال السهم فكان الاعتبار مها كحالة الجرح. فأما المكافر فمذهبه أن ديته دية المسلم وأنه يقتل به السلم وكذلك يقتل الحر بالعبد

و لنا على در ْ القصاص أنه لم يتعد الى نفس مكافئته له حال الرمي فلم يجبعايه قصاص كالو رمى حرَبيا أو مرتداً فأسلم وعلى أبي حنيفة أنه أتاف حراً فضمنه ضان الاحراركما لو قصد صيداً وماقاله يبطل بما أذا رمى حيا فأصابه ميتا ، أو صحيحا فأصابه معييا

و لنا على أن ديته تجب نورثته دون سيده وانه اذا أسلم تجب ديته لورثته المسلمين دون الكفار ان مات مسلما حراً فكانت ديته لورثته المسلمين كما لو كأن كذلك حال رميه ولأن الميراث انما

قاذا قتلُم فاحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فاحسنوا لذبحة ليحد أحدكم شفرته رليرح ذبحته ، رواه مسلم وعنعه من الاستينا. بالة مسمومة لانها تفسد البدن ورعامنه ين غسا، فإن مجل فاسترفى بآلة كالة أو مرمولة عزر لنعله مالانجوز

﴿مُصَّلُّةٌ ﴾ (وبنظر السلطان في الولي قان كان يحسن الاستيفاء ويقدر عليه بالقرة والمعرفة ، كمنه منه) لفول الله تعالى اومن قتل مظلوما فنذ جلما لوليه سلطانا للايسرف في الفتل)وقال عليه الصلاة والسلام و من قتل له قتيل قاها. بين خير تين أن احبوا قتلوا وأن احبوا اخذوا الدية ، ولانه -ق4 متميز فكان له استيفاؤه بنفسه إذا أمكنه كسائر الحقرق ولان المقصود لتشفى وتمكينه منه أبلغ فيذلك (مسئلة) (وان كان الولي لايحسن الاستيناء امره بالتوكيل)

لانه عاجز عن استيفاء حقه فيوكل من يحسن فان ادعى الولي العرفة بالاستيفاء فامكنه السلطان من ضرب عنقه فضرب عنقه فاباز، فقد أسترفي حقه وان أصاب غيره راقر بتعمد ذلك عزر فان قال اخطأت وكانت الضربة قرببا من العتى كالرأس والمنكب قبل قوله مم يمينه لان هذا بما يجوز الخطأ في مثله وان كان بميداً كالوسط والرجلين الم يقبل قوله لان مثل هذا لا يقع الحطأ فيه ثم ان أرادالعود ففيه وجهان (أحدها) لا يكن منه لانه ظهر منه انه لا يحسن الاستيما. ومحتمل أن يعود الى مثل فعله (والثاني) عكن منه قاله القامي لان الظاهر تحرزه عن مثل ذلك ثانيا

يستحق بالوت فتعتبر حاله حينئذ لا حين سبب الوت بدليل مالومرض وهو عبد كافر ثم أسلمومات بتاك العلة والواجب بدل المحل فيعتبر بالمحل الذي فات بها فيجب بقدره وقد فات بها نفس حرمسلموالقصاص جزاء الفعل فيعتبر الفعل فيه والاصابة معا لانهما طرفاه فلذلك لم يجب انقصاص بقتله (فصل) ولم يفرق الخرقي ببن كون الكافر ذميا أو غيره الا أنه يتعين التفريق فيه فمتى رمى الى حربي في دار الحرب فأسلم قبل وقوع الرمية به فلا دية له وفيه الكارة لانه رمي مندوب اليه مأمور به فا شبه مالوقتله في دار الحرب يفنه حربيا وكان قد أملم وكم اسلامه وقيه رواية أخرى أن فيه الدية على عاقلة القاتل لانه نوع خطأ فكذلك ههنا ولو رمى مرتداً في دار الاسلام فأسلم وقع فيه السهم به ضعنه لانه مفرط بارسال سهده عليه لان قتل الرتد الى الامام لا الى آحاد الناس وقتله بالسيف لا بالسهم.

[فصل] ولو رمى حربيا فتترس بمسلم فأصابه فقتله نظرنا فان كان تترس به بعد الرمي ففيه الكيفارة وفي الدية على عاقلة 'لرامي روايتان كالتي قبلها وإن تترس به قبل الرمي لم يجزرميه الا أن يخاف على المسلمين فيرمي الكافر ولا يقصد المسلم فاذا قتله قفي ديته أيضا روايتان وانرماه من غير خوف على المسلم فقتله قعليه د ته لانه لم يجز له رميه

(فصل) ولو قطع يد عبد ثم أعتق ومات أو يد ذمي ثم أسلم ومات ففيه وجم إن (أحدهما) لواجب

(مسئلة) (فان احتاج الوكيل الى اجرة فمن مال الجاني فقد قبل يؤخذ العوض من بيت المال المالة فال بعض أصحابنا يرزق من يت المال رجل بسنوفى الحدود والقصاص لان هذا من مصالح المالة فان لم محصل ذلك فلاجرة على الجاني لانها اجرة لايفاء الماق الذي عليه فكانت الاجرة على موكله كاجرة المكيال في بيم المكيل ومحتمل ان قبكون على المقتص لانه وكيله فكانت الاجرة على موكله كسائر المواضع والذي على الجاني المكين دون الفعل ولهذا لو أراد از يقتص من نفسه لم يمكن منه ولا به لو كانت عليه أجرة الوكيل الزيته أجرة الولي إذا استوفى بنف ه وان قال الجاني انا اقتص الك من نفسي لم يلزم تمكينه ولم يجر له ذلك قال الله تعدالي (ولا تقالوا انفسكم) ولان معنى القصاص ان يفعل به كا بعالم لايسترفي من نفسه ان يفعل به كا بعالم لايسترفي من نفسه ان يفعل به كا بعالم لايسترفي من نفسه ان كان يحسن و بين التوكيل)

لان الحق له فيتصرف فيه على حسب اختواره كسائر الحقرق رقبل ليس له از يـ توفي الطرف بنفسه بحال لانه لا يؤمن ان بجتى عليه بما لا يمكن منه لانه أحد أنه يمكن منه لانه أحد نوعى القصاص فيمكن منه كانصاص فيالنفس

﴿ مسئلة ﴾ (وان تشاح اولياء المقنول في الاستيفاء قدم أحدهم بالقرعة ﴾ إذا تشاح الاوليا في المتولي للاستيفا. امروا بتوكيل واحد منهم أو من غيرهمولم بجزان ي**نولاء** ﴿ دية حر مسلم لورثته ولسيده منها أقل الامرين من ديته أو ارش جنايته اعتباراً بحال استقرار الجناية وقال القاضي وأبو بكر تجب قيمة العبد بالغة ماباغت مصروفة إلى السيد اعتباراً بحال الجناية لانها الموجب للضان فاعتبرت حال وجودها ومقتضى قولها ضان الذمي الذي أسلم بدية ذمي ويلزمهما على هذا أن يصرفاها إلى ورثة من أهل الذمة وهو سبر صحيح لان الدية لا تخلو من أن تكون مستحقة للمجني عليه أو لورثته فان كانت له وجبأن تكرن لورثته المسامين كدائر أمواله وأملاكه كالذي كسبه بعد جرحه وإن كانت تحدث على ملك ورثته فورثته هم المسلمون دون الكفار.

(فصل) وإذا قطع أنف غبد قيمة ألف دينار فأندمل ثم أعتقه السيدوجبت قيمته بكالهاللسيد وإن أعتقه ثم اندمل فكذلك لانه انما استتر بالا، مل مه وجب بالجناية والجناية كانت في ملك سيده ، وإن مات من سراية الجرح فكذلك في قول أبي بكر والقاضي وهو قول المزني لان الجناية براعى فيما حال وجودها . وذكر القاضي أن أحمد نص عليه في رواية حنبل فيمن فقاً عيني عبد مما عتق ومات نفيه نيمته لا الدية ومقتضى قول الخرب أن الواجب فيه دية حروهو مذهب الشافعي لان اعتبار الجناية بحالة الاستقرار وقد ذكرناه وتصرف الى السيد لانه استحق أقل الامرين من ديته أو ارش الجرح والدية هينا أقل الامرين وما ذكروه بننقض بما اذا قطع يديه ورجليه فمات بسراية الجرح فان الواجب ذية النفس لادية الجرح

جميعهم لما فيه من تعذيب الجاني وتعدد أمعالهم فان لم يتفقرا على أحد وتشاحوا وكان كل واحد منهم كلستيفاء اقرع بينهم لان الحقوق ف تساوت وعدم النمر مبح صرنا الى القرعة كما لو تشاحوا في نزريج مواينهم فهن خرجت له القرعة امر البقر ، بتوكيا ولايجوز له الاستيفاء بغير اذتهم فان لم ينفقوا على النوكيل منعوا الاعتيفاء حتى يوكلوا

. (فصل) قال رحمه الله ولا يسترفى القصاص و النفس إلا بالسيف في احدى الروايتير و لاخرى يفيل به كا فعل فلو قطم يديه ثم قتله فعل به كذه وان قتله بحجر أو غرقه أد غير ذلك فعل به بشل فعله وان قطع يده من مفصل أو غيره أو أوضحه فات فعل به كعله فان مات وإلا ضربت عقه وقال القاضي يقتل ولا يزاد على ذلك رواية واحد وجلة ذلك أن الرجل إذا جرح رجلا ثم ضرب عنته فالكلام في المستمة في حاين أحدها أن يختار الوليا قصامن فاختلفت الرواية عن أحمد في كيفية الاستماة أو وي عنه لا يستروني إلا بالسيف في العلق هيه قال عطاء واشوري وأبو يوسف ومحمد لماروي عن النبي والنبي والنبية أنه قال ها لا قود إلا بالسيف في العلق هيه قال عطاء والان القصاص أحد بدلي النفس فدخل عن النبي والنبي والله كالمدين الفصاص المارف في حكم الجلة كالمدية فانه لو صار الامر الى نوية الم بجب الادية النفس ولان القصاص في النافي أمارافه كما لو في النفس تعطيل والملاف الجلة وقد أمكن هذا يض ب العنق الا بجوز تعذيبه و تلاف أطرافه كما لو في النفس تعطيل والملاف الجلة وقد أمكن هذا يض ب العنق الا يحوز تعذيبه و تلاف أعرافه كما لو فعل به ينه في النفس تعطيل والملاف الجلة وقد أمكن هذا يض ب العنق الم يحوز تعذيبه و تلاف أعرافه كما لو فعل به ينه فعل المنافية به المنافية و المها في المنافية به المنافية به في النفس تعطيل والملاف الجلة وقد أمكن هذا يض به أحد أنه قال إنه لا هل إن يفعل به الم فعل

يعنى ان المستوفى ان يقطع أطرافه تم يقنله وهذا مذهب عمر بن عبد الهزير ومائت والشافعي وأبي حنيفة وأبي تور لفول الله تعالى (وان عاقبتم فعاقبوا بثل ما عوقبتم به) وقوله سبحانه (فعن اعتدى عليكم فاستدوا عليه بثل ما اعتدى عليكم) ولان النهي وتتليين وضرار أس بهودي لرضه رأس جادية من الا صار بين حجرين ولان الله تعالى قال (والعين بالمين) وهذا قد قلع عينه فيجب ان يقلم عينه لآية واوي عن النبي وتتليين أنه قال الامن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه مه ولان القصاص موضوع على الم ثمة والفظه مشعر به فيجب ان يستوفى منه مثل مافعل كراوضرب المنق آخر غيره فاما حديث الاتود الا براسيف فقال أحد ليس اسناده مجيد (الحال الثاني) أن يصبر الامر الى الدية اما بعنو الولي أو كون الفعل خطأ أو شبه حمد أي غير ذلك فالراجب دية واحدة وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم تجب دية الاطراف القطوعة ودية النفس لانه لما قطع مراية الجرح بقتله صار كالمستقو فاشبه ما لو قتله غيره

وانا انه قابل قبل استقرار الجرح فدخل ارش الجراحة في ارش النفس كا لو سرت الى نفسه والقصاص في الاطراف لا يجب على احدى الروايتين وان وجب فان القصاص لا يشبه الدية لان سراية الجرح لا تسقط القصاص فيه وتسقط ديته

(الجزء الناسع)

في حال قرر الجزاية وعلى الثرني القصاص في النفس اذا كان عمد القطع لانه شارك في القتسل عمداً عدواناً فهو كشريك الاب،ويتخرج أن لاقصاص عليه في النفس لان الروح خرجت من سراية قطعين موجب وغير موجب بناءً على تريك الاب،وان عفا عنه الى لدية فعايه نصف ديا حروان قانا بوجوب القصاص في النفس خرج في وجوبه في الطرف روايتان ، وان قلنا لا تجب في النفس وجب في الرجل

(فصل) وان قلع عين عبد ثم أعتق ثم قبلع آخريده ثم قطع آخر رجد فالا فود على الاول سواء اندمل جرحه او سرى وأما الاخران فعليهما القود في اليارفين ان وقف قطعهما او ديتهما ان عفا عنهما وال سرت الجراحات كاما فعليهما القصاص في النفس لان جنايتهما صارت نفسا وفي ذلك وفي التحاص في العارف اختلاف وقد ذكر ناه، وانعفا عنهما فعليهم الدية أثلاثا وفيا يستحقه السيدوجهان (أحدها) أقل الامرين من نصف النيمة أو ثلث الدية هذا فياس قول ابي بكر لا م بالقطع

استحق نصف الميمة فاذا صارت نفساً وجب فيها ثاث لديَّة فكان له أفل الامرين

(والثاني) له أقل الامرين من ثاث القيمــة أو ثاث لدية لان الجابة اذا صارت نفسا كان الاعتبار الآتاليه . ألا ترى انه لوجنى الجنين الآخران قبل العتق أيضه لم يكن على الاول الا ثلث القيمة فالا يزيد حقه بالعتل كما لو قالم رجل عينه ثم باع، سيده ثم قطع آخر يده وآخر رجـله ثم

(فصل) وإذا قانا الولي أن يستوفي مثل مافعل بوليه فأحب أن يقنصر على ضرب عنقه فله ذلك وهو أفضل وان قطع أطرافه التي قطعها الجاني أو بعضها ثم عفا عن قتله جاز لانه تارك بعض حقه وان قطع بعض أطرافه ثم عفا إلى الدية لم يكن له ذلك لان جميع مافعل به لم يجب به إلا دية واحدة فلا يجوز أن يستوفي بعضه ويستحق كالمائدية ، فان بعل فله مابقي من الدية فان لم يبق نها شيء فلاشيء له وان قلم لان فلما ليس له أن يستوفي إلا بضرب العنق فاستوفى عمل مافعل فقد أساء ولا شيء عليه سوى المأثم لان فعل الجاني في الاطراف لم يوجب شيئاً يختص بها فكذلك فعل المستوفي وان قطع طرفا واحداً ثم عفا إلى الدية لم يكي له إلا تمامها وان قطع ما يجب به أكثر من الدية ثم عفا احتمل أن يلزمه مازاد على الدية لانه لا يستحق أكثر من الدية وقد فعل ما يوجب أكثر من الدية ثم عفا احتمل أن يلزمه مازاد على شيء فاذا ترك قتله وعفا عنه فأولى أن لا يلزمه شيء ولانه فعل بعض مافعل موليه فلم يلزمه شيء لا يه فوقتله لم يلزمه شيء كا لوقتله إلى اله أن يستوفي مثل مافعل به

(فصل) فان قطع بديه أو رجايه أو جرحه جرحا يوجب القصاع اذا ا غرد فسرى إلى النفس فله القصاص في النفس، وهل له أن يستوفى القطع قبل القنل ? على روايتين ذكرهما القاضي وبناها على الروايتين المذكورتين في المسئلة (إحداها) ايس له قطع الطرف وهو مذهب أبي حنيفة ، لان ذلك يفضي إلى الزيادة على جناية الأول والقصاص يعتمد الماثلة فتى خيف فيه الزيادة سقط كما لو قطع يده

مات فانه يكون للاول ثلث التية ، وان كان ارش الجناية نصف القيمة فذا قانا بالوجه الاول فلو كان الاول قطع أصبعيه او هشمه والج نيان في الحرية قد عايده فلدية عليهم أثلاثا للسيد منها أقل الامرين من ارش الاصبع وهو عشر القيمة او ثلت لديا، ولو كان الجني في حال الرق قطع يديه والجانيان في الحرية قطعا رجايه وجبت الدية أثلاثا و كان لاسيد منها فل الامرين من جميع قيمته او ثلث الدية وعلى الوجه الا خريكون له في الفرحين أقل الامرين من ثلث الميدة أو ثلث الدية

(فصل) فن كان الجانيان في حال الرق والواحد في حال الحرية فات نعابهم الديآوالسيدمن ذلك في أحد الوجهين أقل الامرين من ارش الجنايتين أو ثلثي الدية وعلى الآخر أقل الامرين من تأسي تأسيد أن الدينة وعلى الآخر أقل الامرين من

تأي التممة أو ناثى الدية

(فصل) وان كان الجدة أربعة واحد في الرق و ثلاثة في الحرية ومات كان للسيد في أحد الوجهين الأقل من ارش الجناية أو ربع الدية وعلى الآخر الأقل من ربع الهيمة أو ربع الدية . وال كان الثلاثة في الرق والواحد في الحرية كان للسيد أقل الأمرين من ارش الجنايات و ثلاثة أرباع الدية في أحد 'وجهين وفي الآخر الأقل من ثلاثة أرباع الهيمة أو ثلاثة أرباع الدية ، ول كانوا عشرة واحد في لرق و تسعة في الحرية فالدية عليهم وللسيد فها بحساب ماذكرنا على اختلاف الوجهين

(فصل) فان قطع يده ثم أعتق فتعلم آخر رجله ثم عاد الاول فقتله بعد الاندمال فعليه القصاص الورثة في الرجل أو نصف الدية ، فان كان قبل الورثة ونصف الدية ، فان كان قبل

من نصف الذراع (وانثانية) بحب القصاص في الطرف فان مات و إلاضر بت عنقه، وهذا مذهب الشافعي لما ذكر ما ، في أول المسئلة ، وذكر أبو الخطاب أنه لا يقتص منه في الطرف رواية واحدة وانه لا يصح تجرحه على الروايتين في المسئلة لا فضاء هذا إلى الزبادة نحلاف المسئلة ، قال شيخا والصحيح تخريجه على الروايتين وليس هسذا بزيادة لان فوات النفس بسراية فعله وسراية فعله كفعله فأشبه مالو قطعسه ثم قنله ، ولان زيادة الفعل في الصورة محتمل في الاستيفاء كما لو قتله بضربة فلم يمكن قتله في الاستيفاء إلا بضربتين .

(فصل) فان جرحه جرحا لاقصاص فيه ولا يلزم فوات الحياة به كالجائفة أو قطع الدم ذيف الذراع أو الرجل من نصف الساق فمات منه أو قطع بدأ ناقصة الارابع أو شلاء أو زائدة ويدالناطع أصلية صحيحة فالصحبح في المذهب أنه ليس له فعل ما فعل ولا فقص إلا بالسيف في العنق ذكره أبو بكر والعاضي ، وقال غيرها فيه رواية أخرى أن له أن يقتص بمثل فعله لانه صار قتلا فكان له الفصاص بمثل فعله كما لو رض رأسه مججر فقتله به، والصحيح الاوللان هذا لو انفرد لم يكن فيه قصاص فلم بجز القصاص فيه مع الفتل كما لو قطع بمينه ولم يكن القاطع بمين لم يكن له أن يقطع يساره، وفارق ما إذا رض رأسه فات لان ذلك الفعل قنل مفرد وههنا قطع وقتل والقطع لا يوجب قصاصاً فبقي مجرد القتل فادا

الاندسال فعلى الجاني الاول بتصامئ انتنس دون إن لازه قالعها في رقه فان اختار الورثة تصاص في النفس سقط حق السيد لانه لا يجوز أن يستحق عليه لمفس وارش الطرف قبل الاندسال فن الطرف داخل في النفس في لارش وإن اختاروا العفو فعليه الدية دون ارش الطرف لان ارش الطرف يدحل في انتفس والسيد أقل الامرين من نصف القيما أو ارش الطرف والباقي للورثة، وأما الماني فعليه نصف القصاص في المجل لان القتل قطع سرايتها فعه ركة لو الدملت فن عله عله فايه القصاص في المنس وهل يقطع دارفه ؟ عي روابتين فن عفد الورثة فعليه دية واحدة وأما الاول فعليه نصف القيمة لمسيد والا قصاص عليه وان كان الهاتل ثالثا فقد الستقر الفطعان وباكن في الاول نصف الدية الورثته وعلى الثاني القصاص في النفس أو الدية

إ فصل إ وإذا قطع رجل يد عبده ثم عنقه نم اندمل جرحه فا قصاص عليه ولا ضان لانه انما قطع يد عبده وانما استقر بالاندمال ما وجب بالجراح ، وان مات بعد العتق بسراية الجرح فلا قصاص فيه لان الجناية كانت على مملوكه وفي وجوب الضمان وجبان أحدها إلا مجبشي، لانهمات بسراية جرح غير مضمون أشبهما و مات بسراية انقطع في الحد وسراية ا تقود ولا نا تبينا أن ا قطع كان قتلا فيكون قتلا له ده فلا يلزمه ضانه كا لو لم يعتقه إ وا ثاني إ يضمنه بمازاد على ارش القطع

جمع المستوفي بينهما فقد زاد قطعاً لم يرد الشرع باستيفائه فيكون حرا.اً وسواء في هذا ماإذ نطع ثم قتل عقيبه وبين ماإذا قطع فسرى إلى النفس

(فصل) فأما ان قطع البمني ولا يمني للفاطع أو اليد ولا يد له أو قطع الدين ولا عين له فمات المجني عليه فاته الحجني عليه فاته بفته فاته يقتل بالسيف في العنق ولا قصاص في طرفه لاأعلم فيه خلافا ، لان القصاص إنما كمرن في مثل العضو المتلف وهو همنامعد وم ولان القصاص فعل مثل ما فعل الجانبي ولا سبيل اليه ولانه لو قطع ثم عفا عن الفتل لصار مستوفياً رجلا ممن لم يقطع له شلها وهذا غير جائز

(فصل) وان قتله بغير السيف مثل أن تتله بحجر أو هدم أو تغريق أو خنق فهل بستوفى التصاص عثمل مافعاله على روايتين (إحداها) يستوفى وهو قول مالك والشافعي (والنائية) لا يستوفى إلا بالسيف في المئق ، وهو مذهب أبي حنيفة فيما إذا قتله عثقل الحديد على إحدى الروايتين عنده او جرحه فمات ووجه الريايتين ما تقدم في اول المسئلة ولان هذا لا يؤمن معه الزيادة على مافعله القاتل فلا يجب القصاص عمل آلته كما لو قطع الطرف باكة كالة أو مسمومة أو بالسيف فأه لا يستوفى عمله ولان هذا لا يفتل به المرتد فلا يستوفى به القصاص كما لو قتله بتجربم الحمر أو السحر ولا نفريع على هذه الرواية، فأما على الرواية الاخرى فانه إذا فعل به مثل فعله فلم مت قتله بالسيف ، وهذا أحد قولي الشافعي (والقول انثاني) أنه يكرر عليه ذلك فعل حتى عوت به لانه قتله بذلك فله قتله عمله

من الدبة لانه مات وهو حر بسراية قطع عدوان فيضمن كالوكان القاطع أجنبياً لكن يسقط ارش القطع لانه في ملكه و بجب الزائد لورثته فن لم يكن له وارث سواه وجب ابيت المال ولا يرث السيد شيئاً لا را قاتل لا برث

ومديمة كو قل (واذا قبل رجل اثنين واحدا بعد واحد فا تفق أولياء الجمرع على التردأ قيد لهما وان أراد ولي الاول القود والثرني الدية أقبد اللاول وأعطي أولياء الثاني الدية من ماله. وكذلك إذ أراد أولياء الاول الدبة والثاني القود)

وجملة ذلك أنه أذا قتل أثنين فأنفق أولياؤهما على قتله بهما قتل بهما وأن أراد حدهما القود والآخر الدية قتل أراد القود وأعلى أولياء الثاني الدية من ماله سواء كان المختار للقود الثاني أو الأول وسواء قتالها دفعة واحدة أو دفعتين فأن بادر أحدهما فقتله وجب للآخر الدية في ماله أيها كان . وقل ابوحنيفة وماك يقتل بالجماع أيس لهم الاذلك فأن طلب بعضهم الدية فليس له، وأن بادر أحدهم فقتل سقط حق الباقين لان الجماعة أو قتلوا واحداً قتلوا به فكذلك إذا قتلهم واحد قتل بهم كالواحد بالواحد

و لنا أنه قد فعل به مثل فعله فلم يزد عليه كما او جرحه جرحا أو قطع منه طرفاًفاستوفى منه الولي مثله فلم بمت به فانه لايكرر عليه الحرح بغير خلاف ويعدل إلى ضرب عنقه

(مسئلة) (فان قبله بمحرم في نفسه كتجريم الحمر واللواط ونحوه قتل بالسيف ريايةواحدة) اذا قتله بما يحرم لعينه كتجريم الحمر واللواط أو سحره لم يقتل بمثله اتفاقا ويقتل بالسيف، وحكى أصحاب الشافعي فيمن قتله باللواط وتجريع الحمر وجهاً أنه يدخل في دبره خشبة يقتله بها ويجرعه الماء حتى بموت).

و لنا أنهذا محرم لعينه فوجب المدول عنه إلى القنل بالسيف كما لو قنله بالسحروان حرقه فقال بعض أصحابنا لا محرق لان التحريق محرم لحق الله تعالى لقول النبي عَلَيْنَا و لا يعذب بالنارالا رب المار» وهذا داخل في عموم الحبر وهذا . ذهب أبي حنيفة وقال القاضي الصحيح أن فيه روايتين كالتغريق (احداها) محرق رهو مذهب الشافعي لما روى البراء بن عازب قال من حرق حرقناه و من غرقفاه و حلوا الحديث الاول على غيرالقصاص

(مسئلة) (ولا يجوز الزيادة على ما أنى به رواية واحدة ولا قطع شيء من أطرافه فان فعل فلا قصاص فيه وتجب فيه ديته سواء عنما عنه أو قتله)

اذا زاد مستوفى القصاص في الفس على حقه مثل أن يقتل وليه فيقطع المقتص أطرافه أو بعضها

وقال الشافعي لا يقتل إلا بواحد سواء انفقوا على طلب القصاص أو لم يتفقوا لانه إذا كان لكل واحد استيفاء القداص فاشتراكهم في المطالبة لا يوجب تداخل حقوقهم كسائر الحقوق

ولنا على أبي حنيفة قول النبي عَلَيْكُ ﴿ فَمَن قَتَلَ لهُ قَتَيْلَ فَأَهَلَهُ مِينَ خَيْرَتَيْنَ :إن أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل » فظاهر هذا ان أهل كل قتيل يستحقون ما اختاروه من القتل أو الدية فاذا اتفقوا علىالقتل وجب لهم وان اختار بعضهم الديةوجب له بظاهر الخبره. ولأنهاجناية ن لايتداخلان اذا كانتا خطأ أو أحدهما فلم يتداخلا في العمد كلجنايات على الإطراف وتد سلموها

ولنا على الشافعي انه محل تعلق به حقات لا يتسع لهما معاً رضي المستحق ن به عنهما فيكتني بهكما لوقتل عبد عبدين خطأ فرضي باخذه عنهما. ولانهما رضيا بدون حقهما فجازكم لورضي صاحب الصحيحة بالشلاء أو ولي الحر بالعبد وولي المسلم بالكافر ،وفارق ما إذا كان القتل خطأفان الجناية تجب في الذمة والذمة تتسع لحقوق كثيرة، وما ذكره مالك وأبو حنيفة فايس بصحيح نان الجماعة قتلوا بالواحد لئلا يؤدي الاشتراك الى اسقاط القصاص تغليظا للقصاص ومبالغة في الزجر وفي مسئلتنا ينعكس هـذا فانه إذا علم أن القصاص واجب عليه بقتل واحد وان قتل الثاني والثالث لا بزدادَ به عليه حق بادر إلى قتل من يريد قتله وفعل ما يشتهي فعله فيصير هذا كاسقاط القصاص عنه ابتداء مع الدية

نظرنا فان عفا عنه بعد قطع طرقه فعليه ضانماأ تلف بديته وبهذا قال أبو حنيفة، وقال مالكوالشافعي وابن المنذر وأبو بوسف ومحمد لاضان عليهو لكن قد أساءو يعزر وسواء عفا عن القاتل أو قتله لانه قطع طرفاً من جملة استحق انلافها فلم يضمنه كما او قطع أصبعا من يد استحق قطعها

ولنا أنه قطع طرفا له قيمة حال القطع بغير حق فوجب عليه ضانه كما لو عفا عنه ثم قطعه أو كما لو قطعه أُجنبي ، فأما ان قطعه ثم قتاله احتمل أن يضمنه أيضاً لانه يضمنه اذا عفا عنه فكذلك اذا لم يعف لان العفو احسان فلا يكون موجباً للضان واحتمل أن لايضمنه وهو قول أبي حنيفة لانه او قطع متعدياتم قتل لم يضمن الطرف فلا تُن لا يضمنه اذا كان القتل مستحقاً أولى، فأما القصاص فلا يجب في الطرف بحال ولا نعلم فيه خلافاً ، لان القصاص عقوبة تدرأ بالشبهات والشبهة ههنامتحققه لانه مستحق لانلاف هــذا الطرف ضمناً لاستحقاقه انلاف الجلة ولا يلزم من سقوط القصاص أن لانجب الدية بدليل امتناعه لعــدمالمـكافأة ، فأما ان كان الجاني قطع طرفه ثم قتله فاستوفى منه بمثل فعله فقد ذكرناه فيما مضى وان قطع طرفاً غير الذي قطعه الجاني كان الجـاني قطع بده فقطع المستوفى رجاله احتمل أن يـكون بمنزلة مالو قطع يدء لاستواء ديتها واحتمل أن تلزمه دية الرجل لان الجاني لم يقطعها فأشبه ما او لم يقطع بده .

(فصل) فأما ان كانت الزيادة في الاستيفاء من الطرف مثل أن يستحق قطع أصع فقطع اثنتين

إفصل] وإن طلب كل ولي قتله موليه مستقلا من غير مشاركة قدم الأول لان حقه أسبق ولان المحل صار مستحق له بالقتل الأول فان عفا ولي الأول فلولي الثاني قتله وإن طالب ولي الثاني قبل طب الأول بعث الحاكم إلى ولي الأول فأعلمه وإن بادر اثناني فتتله أساء وسقط حق الأول الى الدية وان كان ولي الأول غائباً اوصغيراً أو مجنوناً انتظر وإن عفا أولياء الجميع الى الديات فاهم ذلك وان قتابهم دفعة واحدة و تشاحوا في المستوفى أقرع بينهم فقدم من تقع له ا قرعة لتساوي حقو تهم وان بادر غيره فقتله استوفى حقه و يسقط حق الباقين الى الدية وإن قتلهم متفرقا وأشكل الأول بادر غيره فقتله المتوفى حقه و يسقط حق الباقين الى الدية وإن قتلهم متفرقا وأشكل الأول بينهم لاستواء حقوقهم .

(فصل) وان قطع بمني رجلين فالحكم فيه كالحكم في الانفس على ماذكرنا من التفصيل والاختلاف إلا أن اصحاب الرأي قالوا يقاد لهما جميعا ويغرم لهما دية اليد في ماله نصفين وهذا لا يصح لانه يفضي الى إيجاب القود في بعض العضو والدية في بعضه والجمع بين البدل والمبدل في محل واحد ولم مرد الشرع به ولا له نظير يقاس عايه

(فصل) وأن قطع يد رجل ثم قتل آخر ثم سرى القطع الى نفس القطوع فمات فهو ڤاتل لها فأذا تشاحا في المستوفى للقتل قتل بالذي قتله لان وجوب القتل عليه أسبق فان القتل بالذي قطعه

في الزيادة وإن كان خطأ أو جرحا لا يوجب القصاص شل من يستحق موضحة فاستوفى هاشحة فعليه في الزيادة وإن كان خطأ أو جرحا لا يوجب القصاص شل من يستحق موضحة فاستوفى هاشحة فعليه ارش الزيادة إلا أن يكون ذلك بسبب من الجاني كاضطرابه حال الاستيفاء فلا شيء على المقتص لانه حصل بفعل الحجاني، فان اختلفا هل فعله عمداً أو خطأ ? فالقول قول المختص مع يمينه لان هذا بما يمكن الحطأ فيه وهو أعلم بمقصده ، وإن قال المقتص حصل هذا باضطرا بك أو فعل من جهتك فالقول قول المقتص منه لأنه منكر فان سرى الاستيفاء الذي حصلت فيه الزيادة الى نفس المقتص منه أو إلى بعض أعضائه مثل أن قطع أصبعه فسرى الى جميع يده أو اقتص منه بآلة كالة أو مسمومة أو في حال خر مفرط أو برد شديد فسرى ففال القاضي على المقتص اصف الدية لانه تلف بفعلين جائز ومحرم ففرط أو برد شديد فسرى ففال القاضي على المقتص اصف الدية لانه تلف بفعلين جائز ومحرم فمرط أو مرحه جرحا في ردته وجرحاً بعداسلامه فات منها وهذا كله مذهب الشافعي . قال شيخنا : ويحتمل أن يلزمه ضمان السراية كلها فيا إذا اقتص بألة مسمومة أو كالة لان الفعل كله محرم مخلاف قطع الاصبعين

(فصل) فأما إن قطع بعض أعضائه ثم قتله بعد أن برأت الجراح مثل من قطع يديه ورجليه فبرأت جراحته ثم قنله فقد استقر حكم القطع ولولي الفتيل الخيار ان شاء عفا وأخذ ثلاث ديات انفسه ويديه ورجليه اكل واحد دية وان شاء قتله قصاصاً بالفتل وأخذ ديتين لاطرافه ، وإن أحب قطع أطرافه

إنما وجب عند السراية وهي متأخرة عن قتل الآخر، وأما اقطع فان قانا إنه يستوفى منه مثل مافعل قانه يقاع له أولا تم يقتل الذي قتله ويجب للاول نصف الدية وان قلما لايستوفي القاع وجبت له الدية كاملة ولم يقطع طرفه ويحتمل أن يجب له القطع على كل حل لأن القطع إنما يدخل في المتل عند استيفاء القال فاذا تعذر استيفاء القال وجب استيفاء العارف له جوب مقتضيه وعدم المنع من استيفانه كما لو لم يسر، ولو كان قطع اليد لم يسر إلى انفس فيه تقطع يده أولا ثم يقتل وسواء تقدم القياع أو تأخر ، وجهذا قل أبو حنيفة واشافعي ، وقل ماك يقتل ولا يقطع لانه إذا قتسل تلف العارف فلا وئدة في القطع فأشبه مالوكانا لواحد .

ولنا أنهما جنايتان على رجاين فلم يتداخلا كقام يدي رجاين ، وما ذكره من القياس غير صيحيح لاند تد قال له تفاع يد رجل ثم تنهه يقصد المثلة به تفاع وقتل و عن نوافقه على هذا في رواية فقد حصل الاجاع من وهنم على انتناء انداخل في الاصل فكيف نقيس عليه ؟ ولكنه ينقلب دليلا عليه ننتول تعلم و قتل فيستوفى منه أل مافعل كم لو فمله برجل واحد يقعد المثلة به ويثبت الحكم في شل انزاع بداريق المنبيه ذنه إذا لم يتداخل حق الواحد غق الا ننين ولى و ببدل عها ما تاله من المفنى .

(فصل) وإن قعام أصبعاً من يمين رجل ويميناً لآخر وكان قطع الأصبع أسبق قطعت أصبعه

الاربعة وأخذ دية نفسه ، وإن أحب قطع يديه وأخذ ديتين لنفسه ورجليه ، وان أحب قطع طرفا واحدا وأخذ دية الباقي وكذلك سائر فروعها لان حكم القطع استقر قبـل الفتل بالاندمال فلم يتغير حكمه بالفتل الحادث بعده كما لو قتنه أجنبي ولا خلم خلافا في هذا

(فسل) فان اختلف الجاني والولي في اندمال الجرح قبل الفتل وكانت المدة بينها يسيرة لا يحتمل اندماله في مثلها فالقول قول الجاني بغير يمين ، وان اختلفا في مضيالمدة فالقول قول الجاني مع يمينه لان الاصل عدم مضيها ، وان كانت المدة بما محتمل البر. فيها فلقول قول الولي مع يمينه لانه قد وجد سبب وجوب دية اليدين بقط مها والجاني يدعي سقوط ديتهما بالفتل والاصل عدم ذلك ، فان كانت للجاني بيئة ببقاء المجني عليه ضمنا حتى قتله حكم له ببيئته ، وان كانت للولي ببرئه حكم له أيضا فان تمارضتا قدمت بيئة الولي لانها مثبتة للبر. وبحت ل أن يكون الفول، قول الجاني اذا لم يكن لها بيئة لان الاصل بقاء الجراحة وعدم اندمالها ، وان قطع أطرافه فات واختلفا هل برأ قبل الموت أو مات بسبب آخر كأن لدغ أو ذبح نفسه أو ذبحه غيره فالحكم فيما اذا مات بغير سبب كالحكم فيما اذا قتله سواء ، وأما اذا مات بقتل أو سبب آخر فنيه وجهان

(أحدهما) تقديم قول الجاني لان الظاهر بقاء الجناية والاصل عدم سبب آخر فيكون الظاهرمعه (والثاني) القول قول ولي الجناية لان الاصل بقاء الذيتين التين وجد سببهما حتى يوجدمايز يلهما قصاصاً وخبر الآخر بين العفو إلى الدبة وبين القصاص وأخذ دية الأصبع ذكره القاضي وهو اختيار ابن حامد ومذهب الشامعي لأنه وجد بعض حقه فكان له استيفاء الموجودوأخذبدل الفقود كن أتاف مثايا لرجل فوحد بعض المثل وقال أبو بكر يخير بين القصاص ولا شيء لهمعه وببن الدية هذا قياس قوله وهو مذهب أبي حنيفة لانه لا بجمع في عضو واحديين قصاصودية كالنفس وإن كان قطع اليد سابقا على قطع الاصبع قطعت يمينه قصاصا ولصاحب الاصبع ارشها ويفارق هذا ما أذا قتل رجلا ثم قطع يد آخر حيث قدمنا استيفاء القطع مع تأخره لأن قطع اليد لا يمنع التركفؤ في النفس بدليل أنا لا نأخذ الكاملة بالناقصة واختلاف ديتها وإن عنا صاحب اليد قطعها الأصبع بمنع الأصبع اصاحها إن اختار قطعها

﴿ مَا ثُلَّةً ﴾ قال (و 'ذا جرحه جرحاً يمكن الاقتصاص منه الاحيف انتص منه)

وجملة ذلت أن القصاص بجري فيما دون النفس من الجروح إذا أمكن للذمر والاجماع أماالنص فتول الله تعالى (والجروح قصاص) وروى أنس بن ساك أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية فعرضوا عليهم الارش فأبوا إلا القصاص فجاء أخوها أنس بن النضر فقال بارسول الله تنكسر ثنية الربيع ؟ والذي بعثك بالحق لا تنكسر ثنيتها فقال النبي عليه هذا أنس كتاب الله القصاص»

فان كات دعواهما بالمكس ففال الولي مات من سراية قطعك فعليك القصاص في النفس فقال العجاني بل اندملت جراحته قبل موته أو ادعى موته بسبب آخر فالقول قول الولي مع يمينه لان العجرح سبب للموت وقد تحقق والاصل عدم الاندمال وعدم سبب آخر يحصل الزهوق به وسواء كان العجر عما يجب به القصاص في الطرف كقطع اليد من مفصل او لا يوجبه كالعجائفة والقطع من غير مفصل وهذا كله مذهب الشافعي

(نصل) فان قتل واحد جماعة فرضوا بقتله قنل لهم ولا شيء لهم سواه

وجملة ذلك أنه اذا قتل واحد اثنين أو أكثر فاتفق أو لياؤهم على قنله بهم قتل لهم لان الحق لهم وقد رضوا به ولا شيء لهم سواه لان الحق لا يتسع لاكثر من واحد فان أراد أحدهم القود والآخرون الدية قتله من مال القاتل سواء كان الختار القود الاول أو الناني أو من بعده وسواء قتام دفعة واحدة أو دفعتين أو دفعات فان بادر أحدهم فقتله وجب للباقين دية قتلاهم في ماله أيهم كان وقال أبو حنيفة ومائك يقتل بالجماعة وليس لهم إلاذلك فأن طلب بعضهم الدية فليس له وان بادر أحدهم فقتله سقط حق الباقين لان الجماعة لو قتلوا واحداً قالوا به فكذلك إذا قتلهم واحد قتل بهم كالواحد بالواحد وقال الشافعي لا يقتسل الا بواحد سواء قالوا به فكذلك إذا قتلهم واحد قتل بهم كالواحد (٥٢)

قال فعفا انقوم فقال انبي عَلَيْكَانِيْ « إن من عباد الله من او قسم على الله لأبره » .تفق عليه وأجمع المسلمون على جريان القصاص فيا دون النفس إذا أمكن ولان ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص فكان كالنفس في وجوبه

(فصل) ويشترط لوجوب القصاص في الجروح ثلاثة أشياء:

(أحدها) أن يكون عمداً محضاً فأما الخطأ فلا قصاص فيه اجماع ولا أن الخطأ لا يوجب القصاص في النفس وهي الاصل ففيا دونها أولى ولا يجب بعمد الخطأ وهو أن يقصد ضربه بما لا يفضي إلى ذلك غالبا مثل أن يضربه بحصاة لا يوضح مثاب فتوضحه فلا يجب به القصاص لانه شبه العمد ولا يجب القصاص إلا بالعمد المحن وقل أبو بكر يجب به القصاص ولا يراعى فيه ذلك لعموم الآية

(انتاني) انتكافؤ ببن الجارح والمجروح وهو أل يكون الجاني يقاد من المجني عليه لو قتله كالر المسلم من الحر المسلم مع الدكافر والمسلم من الحر المسلم من الحر المسلم من الحر المسلم من الدكافر والحر من العبد والأب من ابنه لأنه لا تأخذ نفسه بنفسه فالا بؤخذ طرفه بطرفه ولا يجرح بجرحه كالمسلم من المستأمن .

(الثَّالَث) مكان الاستيفاء من غبر حيف ولا زيادة لان الله تعالى قال (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقال (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعدى عليكم)ولان دم الجاني

اتفقوا على الطلب للقصاص أو لم يتفقوا لانه إذا كان لسكل واحد استيفاء القصاص فاشترا كهم في المطالبة لا يوجب تداخل حقوقهم كسائر الحقوق

ولنا على أبي حنيفة قول النبي عَيَنْظِيْتُهُ « فمن قتل له قتيل فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقد » فظاهر هذا أن أهل كل قتيل يستحقون مااحتاروه من الفتل أوالدية فاذا اتفقوا على القتل وجب لهم وان اختار بعضهم الدية وجبت له بظاهر الحبر ولانها جنايتان لا تتداخلان اذا كانتا خطأ أو إحداها فلم تتداخل في العمد كالجناية على الاطراف وقد سلموها

ولنا على الشافعي أنه محل تعلقت به حقوق لا بتسعرلها مع رضى المستحقين به عنها فيكنفي به كما لو قتل عبد عبيدا خطأ فرضي سيد هم باخذه عنهم ولانهم رضوا بدون حقهم فجازكما أو رضي صاحب الصحيحة با لشلاء وولي الحر بالعبد والمسلم بالكافر وفارق ما أذا كان القتل خطأ فان أرش الجناية يجب في الذمة والذمة تتسع لحقوق كثيرة وما ذكره أبو حنيفة وملك فلا يصح لان الجماعة أعا قتلوا بالواحد اللا يؤدي الاشتراك الى اسقاط القصاص تغليظا للقصاص ومبالغة في الزجر وفي مسئلتنا ينمكس هذافانه أذا علم أن الفصاص وأجب عليه بقتل وأحد ولا يزاد بفتل الثاني والناك بادر الى قتل من ربد قنله فيصير هذا كاسقاط القصاص عنه ابتداء مع الدة

(مسئلة) (وان تشاحوا فيمن يقتله منهم على الـكمال افيد للاول)

معصوم إلا في قدر جنايته فما زاد عايها يبقى على العصمة فيحرم استيفاؤه بعد الجناية كتحريمه قبابها ومن ضرورة المنع من الزيادة المنع من القصاص لانها من لوازمه فلا يمكن المنع منها إلابالمنع منه وهذا لاخلاف فيه نعلمه .

وممن منع القصاص فيا دون الوضحة الحسن والشافعي وأبو عبيد و صحاب الرأي ومنعه في العظام عمر بن عبد العزيز وعطاء والنخعي والزهري والحكم وابن شبرمة والثوري والشافي وأصحاب الرأي. إذا ثبت هذا فان الجرح الذي يمكن استيفاؤه من غير زيادة هو كل جرح ينتهي إلى عظم كالموضحة في الرأس والوجه ولا نعلم في جواز اقتصاص في الموضحة خلاف وهي كل جرح ينتهي إلى العظم في الرأس والوجه وذلك لأن الله تعالى نهي على اقصاص في الجروح فلو لم يجب همنا لسقط حكم الآية وفي وعنى الوضحة كل جرح ينتهي إلى عظم فياسه ي الرأس والوجه كالساعد والعضد والساق والفخذ في قول أكثر أهل العلم وهو منصوص الشافعي. وقل بعض عجابه: لاقصاص فيها لأنه لا يقدر فيها وايس بصحيح لتول الله تعالى (والجروح قصاص) ولانه أمكن استيفاؤها بغير حيف ولازيادة لانتها بها إلى عظم فيهي كالموضحة والنقد بر في الموضحة ليس هوانقتضي التصاص ولا عدمه منعاو انها كان النقد بر في الموضحة لي الموضحة والنقد بر في الموضحة ليس هوانقتضي من شجاج الرأس والوجه ولا قصاص فيه وكذاك الجنفة ارشها مقد لا قصاص فيه

لان حقه أسبق ولان المحل صار مستحقا له بالفتل الاول فان عنى ولي الاول فلولي الثاني قتله وان طااب ولي الثاني قبل طاب الاول بعث الحاكم إلى ولي الاول فأعلمه ، وان بادر الثاني ففتله فقد أساء وسقط حق الاول إلى الدية فان كان ولي الاول غائبا أوصغيراً أو مجنونا انتظر ، وإن عنى أواياء الجميع إلى الديات فلهم ذاك فان قتلهم دفعة واحدة وتشاحوا في المستوفي اقرع بينهم فيقدم من تقع له القرعة لتساوي حقوقهم فان بادر غيره فقتله استوفى حقه وسقط حق الباقين الى الدية فان قتلهم متفرقا وأشكل الاول وادعى ولي كل واحد أنه الاول ولا بينة لهم مأقر الفاتل لاحدهم قدم باقراره والا أفرعنا بينهم لاستواء حقوقهم

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قبل وقطع طرفاً قطع طرفه أولا ثم قتل لولي المنتول سوا. تقدم القتل أو تأخر) وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك يقتل ولا يقطع لانه إذا قتل تلف الطرف فلا فائدة في القطع فأشبه ما لو كان لواحد

ولنا أنها جنايان على رجاين فلم تنداخلا كقطع يدي رجايين وما ذكره من القياس لا يصح فانه قد قال لو قطع يد رجل ثم قتله يقصد المثلة به قطع وقتل ونحن نوافقه على هذا في رواية نقد مصل الاجماع منا ومنه على انتفاء التداخل في الاصل فكيف نقيس عليه واكنه ينقلب دليلا عليه فنقول قطع وقتل فيستوفى منه مثل ما فعل كما لو فعله برجل واحد يقعد المثلة ويثبت الحكم في محل

(فصل) ولا يستوفى المصاصفيا دون النفس بالسيف ولا بآلة يخشى منها الزيادة سواء كان الجرح بها أو بغيرها لان القتل انها استوفى بالسين لانه آلته وليس ثمة شي بخشى المعدي اليه فيجب أن يستوفى مادون النفس بآلته ويتوقى مايخشى منه الزيادة الى محل لا يجوز استيفاؤه ولاننا منعنا القصاص بالكلية فيا تخشى الزيادة في استيفائه قلأن نمنع الآلة التي يخشى منها ذلك أولى فان كان الجرح موضحة أو ما شبه با فبالموسى أو حديدة ماضية معدة لذلك ولا يستوفي في ذلك الا من له علم بذلك كالجرائحي ومن أشبهه فان لم يك الولى علم بذلك أمر بالاستنابة ، وان كان له علم فقال القاضي كالجرائحي ومن أشبهه فان لم يك الولى علم بذلك أمر بالاستنابة ، وان كان له علم فقال القاضي ظاهر كلام احد انه بمكن منه لانه أحد نوعي القصاص نيمكن من استيفائه اذا كان يحسن كالقت ويحتمل أن لا بمكن من استيفائه بنفسه ولا يليه الا نائب الامام أو من يستنيمه ولي الجناية وهذا مذهب الشاغعي لا نه لا يومن من المنتفائه بنفسه ولا يليه الا نائب الامام أو من يستنيمه ولي الجناية وهذا الى النزاع والاختلاف بان يدعي الجنب الزيادة ويذكرها المستوفي

(فصل) وإذا اراد الاستفاء من موضحة وشبهها فانكان على مرضعها شعر حقه و عمد الى موضع الشجة من رأس الشاج و يعلم من طولها بخشبه أو خيط و يضعه على رأس الشاج و يعلم طرفيه بخط بسواد أوغيره ، يأخذ حديدة عرضها كعرض اشجة في سعها في أول الشهة و بجرها الى آخرها و يأخذ مثل الشجة طولا و عرضا ولا يراعى العمق لان حده العظم ولو روع العمق لتعذر الاستيفاء

النزاع بطريق التذبيه فامه اذا لم يتداخل حق الواحد فحق الاثنين أولى وببطل بهذا ما فاله من المهنى (فصل) فاما ان قطع يد رجل ثم قنل آخر ثم سرى القطع الى نفس المقطوع فات نهو قاتل للما فاذا شاحا في المستوفي لقنل قل بلذي قله لان وجوب القتل عليه به اسبق فان الفتل بالذي قطعه انحا وجب عند السراية وهي متأخرة عن قتل الآخر وأما القطع فان قنا انه يستوفي منه مثل مافهل فانه يقطع له أولا ثم يقل للذي قتله ويجب الاول أنه ف الدية وان قنا لا يستوفي القطع وجبت له الدية يقطع له أولا ثم يقطع طرفه ويحتمل أن بجبله القطع على كل حال لان القطع أعا يدخل في القتل عند استيفاء القتل فاد استيفاء القتل عدر استيفاء القتل عند استيفاء القتل وجب استيفاء الطرف لوجود مقتضيه وعدم المافع من استيفائه كمالو لم يسرف

(فصل) وان قطع أصباً من يمين لرجل وبميناً لا خر وكان قطع الاصبع أسبق قطت أعبه قصاصاً وخير الآخر بين الدفو الى الدية وبين النصاص وأخذ دية الاصبع ، ذكره العاضي وهو اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لانه وجد بنض حقه فكان له استيفاء الموجود وأخذ بدل المفقود كن أتنف مثلياً لرجل فوجد بنض المثل وقال أبو بكر يتخير بين النصاص ولا شيء له معه وبين الدية هذا قياس قوله وهو مذهب أبي حنيفة لانه لايجمع في عضو واحد بين قصاص ودية كالنفس، وإزكان قطع اليد سابقاً على قطع الاصبع ارشها ويفارق هذا ما اذا قتل رجلا ثم قطع يد آخر حيث قد منا استيفاء القطع مع تأخره لان قطع اليد لا يمنع النكاء في النفس

لان نناس يختلفون في قلة اللحم وكثرته وهذا كما يستوفى في الطرف مثله وان اختلفا في الصغر والدقة والغلظ ويراعى العاول والعرض لانه ممكن فان كان رأس الشاج والمشجوج سواء استوفى قدر النجآء وان كان رأس الشاج أصغر لكنه يتسع للشجة استوفيت ان استوعب رأس الشاج كله رهي بعض رأس المشجوج لانه استوفاها بالمساحة ولا يمنع الاستيفاء زيادتها على مثل الشاج كله رهي بعض رأس الحايي لان الجميع رأسه وان كان قدر الشجة يزيد على رأس الجاني فانه يستوفي الشجة من جميع رأس الشاج ولا يجوز أن ينزل الى جبهته لانه يقتص في عضو آخر غيرالعضوالذي جنى عليه وكذاك لاينزل الى قفاه لماذكرناه ولايستوفي بقية الشجة في موضع آخر من رأسه لانه فها عليه عليه وكذاك لاينزل الى قفاه لماذكرناه ولايستوفي بقية الشجة في موضع آخر من رأسه لانه فهاذا يصنع فذكر اقاضي أن ظاهر كلام أبي بكر أنه لاارش له فيا بقي كيلا يجتمع قصاص ودية في جرح واحد ، وهذا مذهب أبي حنيفة فعلى هذا يتخير بين الاستيفاء في جميع رأس الشاج ولا في جرح واحد ، وهذا مذهب أبي حنيفة فعلى هذا يتخير بين الاستيفاء في جميع رأس الشاج ولا مذهب الشافعي لانه تعذر القصاص فيا جي عايه فيكان له أرشه كما لو تعذر في الجميع فعلى هذا تقدر مذهب الشافعي لانه تعذر القصاص فيا جي عايه ويستوفي ارش الموضحة ولا يجب له أرش موضحة ران زادت أو نقصت عن هذا فبالحساب من أرش الموضحة ولا يجب له أرش موضحة ران زادت أو نقصت عن هذا فبالحساب من أرش الموضحة ولا يجب له أرش موضحة وان زادت أو نقصت عن هذا فبالحساب من أرش الموضحة ولا يجب له أرش موضحة .

بدليل اننا نأخذكا، ل الاطراف بناقصها فان ديتهما واحدة وبعض الاصبع يمنم التكافؤ في اليد بدليل أنا لا نأخذال كاملة بالناقصة واختلاف ديتهما، وإن عفا صاحب اليد قطعت الاصبع لصاحبها إن اختار قطعها في مسئلة في (وإن قطع أيدي جماعة فحكهم حكم القبل على ماذكر نا من التفصيل والاختلاف) إلا أن أصحاب الرأي قالوا اذا قطع بميني رجلين يقاد لهما جميعاً ويغرم لهما دية اليدفي مائه نصفين وهذا لا يصح لانه يفضي الى ايجاب القود في بعض العضو والدية في بعضه والجمع بين البدل والمبدل في محل واحد ولم يرد الشرع به ولا نظير له يقاس عليه

باب المفوعن القصاص

أجم أهل العلم على اجازة العفو عن الفصاص وانه أفضل والأصل في ذلك الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى في سياق قوله (كتب عايكم القصاص في الفتلى) (فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) وقال تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الآية إلى قوله (فمن تصدق به فهو كفارة له) قيل في نفسيره فهو كفارة للجاني بعفو صاحب الحق عنه وقيل فهو كفارة للمافي بصدقة .

وأما السنة فان أنس بن مالك قال مارأيت رسول الله عَيْسَالُهُ وفع اليه شيء فيه قصاص إلا أمر

كاملة لئلا يفضي إلى ايجاب القصاص ودية موضحة في موضحة واحدة فان أوضحه في جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فللمجني عليه أن يوضح منه بقدر مساحة موضحته من أي الطرفين شاءلانه جنى عليه في ذلك الموضع كله واذا استوفى قدر موضحته ثم تجاوزها واعترف أنه عد ذلك فعليه القصاص في ذلك القدر فاذا ندملت موضحته استوفي منه القصاص في موضع الاندمال لانه موضع الجناية وان انعى الخطأ فالقول قوله لانه محتمل وهو أعلم بقصده وعليه أرش موضحة فان قيل فهذه الموضحة كلها لوضحة كلها لوكانت عدو نا لم يجب فيها الادية موضحة فكيف يجب في بعضها دبة موضحة؟ قلنا لان الم. توفى ليكن جناية انما الجناية الزائد والزائد لوانفرد لكان موضحة فكفلك اذا كان معه ماليس الم. توفى ليكن جناية انما الجناية الزائد والزائد والزائد الهرية واحدة

[فال] وإذا أوضحه في جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فأحب أن يستوفي القصاص بعضه من مقدم الرأس وبعضه من مؤخره احتمل أن يتنع منه لانه باخذ موضحتين بواحدة ودينهما مختلفة واحتمل لجوار لانه لا يجاوز موضع الجناية ولا قدرها إلا أن يقول أهل الخبرة إن في ذلك زيادة ضرر أوشين فلا يفعل ولاصحاب الشافعي كبذين فان كان رأس المجني عليمه أكبر فاوضحه الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين قدرها جميع رأس الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين قدرها جميع رأس الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين يقتصر في كل واحدة منها على قدر

فيه بالعفو رواه أبو داود ، وفي حديثه في قصة الربيع بنت النضر حين كسرت سن جارية فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقصاص فعفا القوم

والواجب بقتل العمد أحد شيئين القصاص أو الدية في ظاهر المذهب والحيرة في النال الولي إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا الى غيرشى، والعفو أفضل لما ذكر نا) اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في موجب العمد فروي عنه ان موجبه القصاص عينا لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل عمداً فهو قود» ولقوله سبحانه (كتبعليكم القصاص) والمدكنوب النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل عمداً فهو قود» ولقوله سبحانه (كتبعليكم القصاص) والمدكنوب لا يتخير فه ولا نه متلف يجب به البدل فكان معيناً كسائر أبدال المنافات وبه قال النجعي ومالك وأبو حتيفة، قالوا ليس الاولياء إلا القتل إلا أن يصطلحا على الدية برضى الجاني ، والمشهور في المذهب ان الواجب أحد شبئين وان الحيرة في ذلك الى الولي إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية وإن شاء قتل الربض اذا كان القاتلون جماعة لان كل من لهم قتله فاهم العفو عنه كالمنفرد ولا يسقط القصاص عن ألبعض بعفو العض لانهما شخصان فلا يسقط القصاص عن أبعض بعفو العض لانهما شخصان فلا يسقط القصاص عن أبعض بعفو العض لانهما شخصان فلا يسقط القصاص عن أبعض بعفو العمض لانهما شخصان فلا يسقط القصاص عن أبعض بعنو العمل عن الأبه قتل كل واحد رجلا ، ومني اختار الاولياء أخذ الدية من القاتل أو من بعض الفتلة فان لهم هذا كما وقتل كل واحد رجلا ، ومني اختار الاولياء أخذ الدية من القاتل أو من بعض الفتلة فان لهم هذا مني رضى الجاني وبهذا قال سعيد بن المسيب وان سيرين وعطاء ومجاهد والشافعي وإسحاق وأبو ثور وان المنذر وهي رواية عن مالك لقول الله تعالى (فنعفي اله من أخيه شيء فاتباع بالمووف وأداء

موضحته ولا أرش لذلك وجها واحداً لانه ترك الاستيفاء معامكانه وان عفا الى الارش فلهارش موضحتين وان شاء اقتص منأحدهما وأخذ دية الاخرى

[فصل] وإذا كانت الجناية في غيراار أسوااوجه فكانت في ساعد فزادت على ساعد الجاني لم ينزل الى المكف ولم يصعد الى الفخذ لانه عضو آخر فلايقتص منه كالم ينزل من الرأس الى الوجه ولم يصعد من الوجه إلى الرأس

(فسل) وإذا شج في مقدم رأمه أومؤخره عرضاً شجة لايتسع لها مثل ذلك الموضع من رأس الشاج فاراد ان يستوفي من وسط الرأس فيما بين الاذنين لمكونه يتسع لمثل تلك الموضحة ففيه وجهان (أحدها) لا يجوز لانه غير الموضع الذي شجه فيه فلم يجزله الاستيفاء منه كما لو أمكنه استيفاء حقه من محل شجته ، واحتمل أن يجوز لان الرأس عضو واحد فاذا لم يمكنه استيفاء حقه من محل شجته جاز من غيره كما لو شجه في مقدم رأسه شجة قدرها جميع رأس الشاج جاز اتمام استيفائها في مؤخر رأس الجاني وهذا منصوص الشافعي وهكنذا يخرج فيما إذا كان الجرح في موضع من الساق والقدم والذراع والعضد وإن امكن الاستيفاء من محل الجناية لم يجر العدول عنه وجها واحداً

اليه بإحسان) قال أبن عباس كان في بني اسرائيل القصاس ولم يكن فيهم الدية فأنزل الله تمالي هذه الآية (كتب عليكم القصاص في القتلي)الاية ، (فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) والعفو أن يقبل في العمد الدية فاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعروف ويؤدي اليه المطلوب باحسان(ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) بما كتب على من قبلكم رواه البخاري ، وروى أبو هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففال «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إماأن بودي وإماأن يقاد» منفق عليه . وروى أبو شريح ان انني صلى الله عليه وسلم قال ٥ ثم أنتم بإخزاعة قد قتلم هـذا القتيل وأنا والله عاقله ، فمن قتل بعــده قتيلا فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية » رواه أبو داود وغيره ولان القتل المضمون اذا سقط فيه القصاص من غير ابراء ثبت المال كما لو عفا بعض الورثة ويخالف سائر المتلفات لأن بدلها يجب من جنسها وههنا بجب في الخطأ وعمد الخطأ من غير الجنس فاذا رضي في العمد ببدل الخطأ كان له ذلك لانه أسقط بعض حقه ولان القاتل أمكنه احياء نفسه ببذل الدية فلزمه وينتقض ماذكروم بما اذا كان رأس الشاج أصغر أو يد الفاطع أنقص فانهم سلموا فيهما ، وأما الخسبر الذي ذكروه فالمراد به وجوب القود ونحن نقول به وللشافعي قولان كالروايتين فاذا قندًا موجبه القصاص فله العفو الى الدية والعفو مطلقًا فاذا عفًا مطلقًا لم يجب شيء وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم تجب الدية ائلا يطل الدم وليس بشيء لانه لو عفا عن الدية بعد وجومًا صح عفوه فتي عفا عن القصاص مطلقاً الى غيرمال لم يجب شيء أذا قلنا الواجب القصاص عيناً ، فان عفا عن الدية لم يصح عفوه لانها لم تجب وإن قلنا الواجب أحد شيئين لا بمينه فعفا عن

(مــئلة) قل (وكذلك اذا قطع منه طرفا من مقصل قطع منه ش ذلك المفصل اذا كان الجاني يقاد من المجني عليه لو قاله)

أُجِع أهل العلم على جريان انقصاص في الاطراف وقد ثبت ذلك بقوله تعالى (العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قداص) وبخبر الربيع بنت النضر بن أنس ويشترط لجريان القصاص فيها شروط خمسة

[أحدها] أن يكون عداً على ماأساهناه [وانهاني] أن يكون المجني عايه مكافئا للجاني بحيث يقاد به لو تنله [وانهائث] ان يكون العارف متساويا للعارف ولا يؤخذ صحيح بأشل ولا كاملة الاصابع بناقصة ولا أصلية بزائدة ولا يشترط المتساوي في الدقة والغلظ والع غر والسكبر والصحة والمرض لان اعتبار ذلك يفضي إلى سقوط القصاص بالسكلية [والرابع | الاشتراك في الاسم الخاص فلا تؤخذ يمين بيسار ولا يسار بيمين ولا اصبع بمخالفة لها ولا جفن أو شفة إلا بمثاما الخامس المكان الاحتياء من نير حيف وهو ان يكون المتاع من منعل فان كان من غير مفصل فالاقصاص فيه من موضع القعام بغير خلاف نعامه وقد روى عمر بن جابر عن أبيه ان رجلا ضرب رجلا على ساعده بالسيف فقعامها من غير مفصل فاستعدى عايه النبي والمياسية وأمر له بالدية ، فقال إني أريد انقصاص ؟ قال «خذ الدية بارك الله لك فيها » ولم يقض له بالتصاص رواه ابن ماجه

القصاص مطلقا أو الى الدية وجبت الدية لان الواجب غير معين ، فاذا ترك أحدها تعين الآخر وان اختار الدية سقط الفصاص ولم يملك طلبه لان الواجب أحد شيئين فاذا تعين أحدها سقطالآخر فان اختار القصاص تعين لذلك فان اختار بعد ذلك العفو الى الدية فله ذلك ذكره الناضي لان القصاص أعلى فكان له الانتقال الى الادبى ويكون بدلا عن القصاص وليست التي وجبت بالقتل كما قلنا في الرواية الأولى ان الواجب الفصاص عينا وله العفو الى الدية ويحتمل انه ليس له ذلك لانه أسقطها باختياره القود فلم يعد اليها وعنه ان الواجب القصاص عينا و له العفو الى الدية وإن سخط الجاني لماذكر نا وفصل) اذا جنى عبد على حر جناية موجبة للقصاص فاشتراه المجني عليه بارش الجناية سقط الفصاص لان عدوله الى الشراء الحتيار للمال ولا يصح الشراء لانهما إن لم يعرفا قدر الارش فالثين الفصاص لان عدوله الى الشراء اختيار للمال ولا يصح الشراء لانهما إن الم يعرفا قدر الارش فالمين ولذلك لو باعه شيئاً محمل جذع غير معروف الصفة لم بصح فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صح ولذلك لو باعه شيئاً محمل جذع غير معروف الصفة لم بصح فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صح فقد في في قدد ذكر فاله للهولي لانه لا بملك إسقاط وقد ذكر فاه .

(فصل) ويصح عفو المفاس والمحجور عليه الـ فه عن القصُّ ص لانه ليس بمال، وإن أراد المفلس

(فصل) وفي قطع اليد عان مسائل أحده] قطع الاصابع من مفاصابا فالقصاص واجب لان لها مفاصل و يمكن القصاص من غير حيف؛ وان اختار الدية فله نصفها لان في كل أصبع عشر الدية الثانية] قطعها من نصف الكف فليس له القصاص من موضع القطع لانه ليس بمفصل الا يؤمن الخيف المابع فيه رجهان (أحدهما) ليس له ذلك وهدا اختيار أبي بكر لانه الحيف الحيف من غير موضع الجذية فلم يجز كما لو كان القطع من الكوع المحققة ان امتناع قطع الاصابع إذا قطع من الكوع المما كان لهدم المقتضى أو وجود مانع وأيها كان فهو متحقق إذا كان القطع من نصف الدكف (والثاني) له قطع لاصابع ذكره أصحابنا وهو مذهب الشافعي لانه يأخذ دون حقه لهجزه عن استيفاء حق فأشبه مالو شجه هاشمة فاستوفى موضعة . ويفارق ما إذا قطع من الدكوع لانه أمكنه استيفاء حقه فلم يجزله العدول إلى غيره . وهل له حكومة في نصف الكف ؟ فيه وجهان أحدهما) ليس له ذلك لانه يجمع بين القصاص والارش في عضو واحد فلم يجز كالو قطع من الكوع (واثن في) لهارش نصف الدكف الم كومة في نصف الكف ؟ فيه وجهان (واثن في) لهارش نصف الدكة الهدمن الكوع لانه عندر استيفاؤه في جب ارشه كسائر ماعذا حاله . وان اختار الدية فله نصف الديفها لان قناع الهدمن الكوع لا يوجب اكثر من نصف الدية فله نوية أولى

[انائة | قطع من الكوع فلدقعام يده من الكوع لانه مفصل وليس له قطع الاصابع لانه بير محل الجناية فلا يستوفى منه مع امكان الاستيفاء من محلها [الرابعة] قعام من نصف الذراع فليس له

القصاص لم يكرف لغرمائه إجباره على تركه ، وإن أحب العفو عنه الى مال فله ذلك لان فيه حظا لغرماء وإن أراد العفو الى غير مال انبنى على الروايتين إن قلنا ان الواجب القصاص عينا فله ذلك لانه لم يثبت له مال يتعلق به حق الغرماء ، وإن قلنا الواجب أحد شيئين لم يملكه لان المال يجب بقوله عفوت عن القصاص فقوله على غير مال اسقاط له بعد وجو به و تعينه ولا يملك ذلك و هكذا الحكم في السفيه ووارث المفلس ، وإن عفا المريض على غير مال فذكر القاضي في موضع انه يصبح الحكم في السفيه ووارث المفلس ، وإن عفا المريض على غير مال فذكر القاضي في موضع انه يصبح سواء خرج من الثلث أو لم يخرج وذكر ان أحمد لحس على ذلك وقال في موضع يعتبر خروجه من شه ولعله ينبني على الروايتين في موجب العمد على مامضي

(سَنْمَلَةً) (وأن مأت الفاتل وجبُّ الديَّة في تركبته)

لانه تمذر استيفاء النصاص من غير اسقاط فوجبت الدية كفتل غير المكافي. وأن لم يخلف تركة سقط الحق لتعذرا ستيفائه

(مسئلة) (وان قطع اصبعا عمدا فعفا عنه ثم سرت إلى الكف أو النفسوكان العفو على مال فله تمام الدية وان عنا على غير سل فلا شيء له على ظاهر كلامه ويحتمل ان له تمام الدية وان عفا مطلقاً انبنى على الروايتين في موجبالعمد)

أن يقط من ذلك الموضع لانه ليس بمفصل وقد ذكرة الخبر الوارد فيه فله نصف الدية وحكومة في المقطوع من الذراع، وهل له ن يتطعمن الكوع بفيه وجهان كاذكرة فيهن قطع من السكوع بنفيه وجوب الحكومة لما قطع من الدراع وجهان وبخرج بضاً في جواز قطع الاصابع وجهان، وتحميم بها لم يكن له حكومة في الكف لانه أمكنه أخم قصاصاً فلم يكن له طلب إشه كما في كانت الجناية من الكوع

(الخامسة قطع من المرفق فله القصاصمنه لانهمفصل و ليس له الطع من الكوع لا نهأمكنه استيفاء حقه بكماله والاقتصاص من محل الحناية عايه فلم يجز له العدول إلى غيره وان عفا الى الدية فلم يجز له العدول إلى غيره وان عفا الى الدية فلم دية اليد وحكومة للساعد

(السادسة) فطعها من العضد فلا قصاص فيه في أحد الوجبين وله دية اليد و حكومةالساعد و بعض العضد و أثاني المانقصاص من المرفق و هل له حكومة في الزائد؟ على وجهيز و هل له انقطع من الحكوم في الزائد؟ على وجهيز و هل له انقطع من الحكوم في الزائد؟ لم و حبين (السابعة) قعام من المحكب في الوجب القصاص المائه مفصل و ن اختار لدية فله دية اليد و حكومة لما زاد

(الثَّاهَنَةَ) عَلَمُ عَظَمُ النَّفَكِ وَيَقَالَ الْمُشْطُ الْكَيْفُ فَيْرَجِمَ فَهُ إِلَى الْمُيْنِ مِنْ لَقَتَ أَهُلَ الْخَبْرُ وَهُ إِنَّ اللَّهِ مِنْ عَيْرُ أَنْ تُعَايِرُ جَافَةَ اسْتُوفِي وَإِلاّ صَارِ الأَمْرِ إِلَى الْدَبَّةَ ، وفي جو ز الاستيفاء

و حلة دلك أنه إذا - في على إنسان في دور النفس جنالة توجد ا تصاص كالاصبع فعدا عن النصاص مُ سمرت الحنالة إلى غمه فه ت لم مجب ا تصاص و به قل أبو حنيه أو والشافعي و حكي عن مالك ان القصاص بجب لار الجناية صارت نفسا ولم يف عنها

ولذا أنه يتعذر استيفا القصاص في النفس دون ماعما عنه فسقط في النفس كلوعفا بعض الاولياء ولان الحناية إذا لم يكن فيها قصاص مع أمكنه لم بجب في سرايتها إلا وقطع يدمر تد فالم تجمات منها ثم ينظر فان كان عفا على مال فله الدية كاملة وان عفا على غير مال وجبت الدية إلا ارش الجرح الذي عفا عنه وحدًا قال الشافعي، وقال أو حنيفة تجب الدية كاملة لان الجناية صارت نفسا وحته في النفس لا فيما عفا عنه وأنما مقط القصاص الشبه، وأن قال عفوت عن الحناية لم بجب شيء لاس الجناية الاتختص القطع وقال القاضي فيما إذا عفا عن القطع ظاهر كلام أحداث لا يجب شيء وبه قال ابوروسف ومحد لانه قطع غير مضمون فكذاك مرايته

ولنا أنها مراية جاية ارجبت الفهان فكانت مضونة كالولم يعف وأنما سقطت دينها بنفوه عنها نميختص السقوط بما عنها عنه دون غيره والمعفو عنه عشر الدية لان الجناية ارجبته قاذا عفا سقط مارجب دون ما لم يجب قاذا صارت نفسا وجب بالسراية ما لم يعف عنه ولم يدقط ارش الجرح إذا لم يعف وأنما تكلت الدية بالسراية

من المرفق أوما دونه مثل ما ذكرن في نظائر دومثل هذه السائل في الرجل، و اساق كالذراع : والفخذ كالعضد والورك كعظم الكتف والقدم كالكف

﴿ مسئم ﴾ قال (وليس في ال ومة ولا في اجائمة قصاص)

الأمومة شجاج الرئس وهي التي تصل إلى جلدة الدماخ و تسمى تلك الحلدة أم الدماغ لانها المجمعه فلشجة الواصلة الي تسمى ما موه أو ما لوصوله إلى أم الدماغ . والج ثفة في أبدن وهي التي تصل إلى الجوف وايس فيها قصاص عنا. أحد من آهل علم نعامه إلا ما روي عن ابن الزبير أنه قص من المأمومة فأ نكر الناس عليه وفلو مسمعا حداً قص منها قبل ابن الزبير . ومن لم ير في ذلك قصاصاً ملك والشافعي وأصحاب الرثي وروي عن على رضي الله عنه لافساص في الأمومة وقال مكول والزهري والشعبي . وقال عناء والنخعي لا قصاص في الحقة

وروى ابن ما جدفي سننه عن العباسر بن عبد المقالب عن النبي عَلَيْكُيْرُو انه فال«لاقود في أمومة ولا في الج تفة ولا في المقلة» ولا نهما جرحن لا تؤمن الزيادة فيهما فلم يجب فيهما فس كركسر العظام

(فصل) واليسر في شيء من شجاج الرأس فسال موكى الموضحة وسواء به ذلك ما دون انوضحة كالحرصة والبازلة والباضعة والنالاحة والسمحاق وما فوقها ، وهي اله شمة والنتلة والآمة وهذا قل

(فصل) قال كان الجرح الا قصاص فيه كالجائمة ومحرها فعفائن التصاص فيه ثم سرى إلى المفس فلوليه القصاص الان اقصاص المحب في الحرح الم صح العفو عنه وانما وجب القصاص بعد عفره وله فالمنه وعد العنو عز القصاص وله كالراك الديا بمن العنو عنه كالوقت المحرح عولا بعد السراية دية المفس الارش الحرح عولا بعند المعنو عنه كالوقطع بدا فالدلمت الحرح عولا بعند على المعنو والمن الما العفو إلا على العف واقتص مما ثم انقضت ومرت لى الفس فله التصاص في النفس والمس اله العفو إلا على العف الدية عفان قطم يده من نصف الساعد فعفائ القصاص ثم سرى فعلى قول أبي بكر الايسقط قصاص في النفس الان القصاص لم يجب فهو كالجائمة ومرج زاقصاص من الكوع المقط المصاص في النفس كان القطع من الكوع المقط المصاص في النفس كان القطع من الكوع وقال المرني الايصح العفو عن دية الجرح قبل المدالة فاو قطع بدا فيما عنه المناف المعالمة المنافقة وحب فيها فصح العنو عنه بخلاف المدية ولا يصح الأن المجاه المنافقة به المنافقة على الوجوب عبد ثم باعه قبل برئه كان ارش الطرف الما المطالبة به وبصح القاطة كذا هها

(نصل) وان تطم اصبها فعفا ألجني عليه عن القصاص ثم معرت الله الكف ثم اندمل لم يجب القصاص لما ذكرنا في النفس ولان القصاص سقط في الاصباع بالعفو فصارت البد ناقصة لاتؤخذ بها

الشافعي . فأما مافوق الموضحة فلا نعلم أحداً أوجب فيها القصاصا ماروي عن ابن الزبير انه أقاد من المنتلة وليس بشبت عنه وممن على به عطاء وقتادة وابن شبرمة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي . قل ابن المنذر لاأعلم أحداً خلف ذاك ولانه جراحتان لاتؤهن الزيادة فيهاأشبها المأمومة والجئمة وأما مادون الموضحة فتسد روي عن مالك وأصحاب الرأي ان اقصاص يجب في الدامية والماضعة والسمحاق ولنا أنها جراحة لاتنته إلى عظم فلم يجب فيها قصاص كالمأه ومة اولانه لا بؤهن فيها الزيادة فأشبه كسر العظام . وبيان ذلك انه أن اقتص من غير تقدير أفنهي إلى أن بأخذ كثر من حقه وان اعتبر مقدار العمق ففي إلى أن يقتص من الباضعة والسمحاق موضحة ومن الماضعة صمح قالانه قد يكون علم المشجوج كثيراً بحيث يكون على باضعته كوضحة الشاج أوسمحاقه ولاننا لم نعتبر في الموسحة قدر عقها في كذلك في غيرها وم ذا قل الحسن وأبوعبيد

(فصل) وان كانت الشجة فوق الموضحة فأحب أن يقتص موضحة جازذاك بغير خلاف بين أصحابنا وهو مذهب الشافعي لانه يقت رعلى بعض حقه ويقتص من محل جنايته فانه انما يضع السكين في موضع وضعها الجني لان سكين الجنبي وصات الى العظم ثم تجاوزته بخلاف قاطع الساعد فانه لم يضع سكينه في الكوع عهوهل له أرش ما زاد على الموضحة ؟ فيه و جهان (أحدهما) ليس له ذلك وهو اختيار أبي بكر لانه جرح واحد فلا يجمع فيه بين قصاص ودية كما لو قطع الشلاء بالصحيحة

الكاملة ثم أن كان العفو الى الدية زجبت دية البد كاماة بوان كان على غير مال خرج فيه من الحلاف ما ذكر نا فيما أذا سرت الى النفس عفلى هذا يجب هرنا دية الكف الادية الاصبع ذكره أبو الحطاب وهومذهب الشافعي، وقال القاضي ظاهر كلام أحمد أن لايجب شي، وهو قول أبي يوسف ومحمد لان العفو عن الجناية عفو عما يحدث منها رقد قال القاضي أن القياس فيما أذا قطع البدئم سرى الى النفس أن يجب نصف الدية فيلزمه أن يقول مثل ذلك همنا

(فصل افان قال عفوت عن الجناية وما محدث منها صحولم بكن له في سر ايتها قصاص الادية في كلام أحمد ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال الجاني عفوت مطافا أو عفوت عنها وعن سرايتها قال بل عفوت الى مال أوعفوت عنها دون سرايتها فالنول قول الجني عليه أو وليه ان كان الحلاف مهه)

لان الاصل عدم العفو عن الجميع وقد ثبت العفوعن البعض بأقراره فيكون القول في عدم سواه قوله ﴿ مسئلة ﴾ (واز، قتل الجاني العافي عمدا فلوليه القصاص أو الدية كاملة وقال الفاضي أله القصاص أو تمام الدية)

اذا قطع يده فعفا عنه ثم عاد الجاني نقتل الماني فلوليه القصاص وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وقال بغضهم لاقصاص لان العفو حصل عن بعضه فلا يقتل به كما لو سرى القطع الى نفسه ولما أن القتل أنفره عن القطع فعفوه عن القطع لا يمنع ما وجب بالفتل كم لو كان الفاطع غيره

وكما في الانفس اذا قتل المسلم بالكافر والعبد بالحر (والثاني) له أرش ما زاد على الموضحة اختاره ابن حامد وهو مذهب الشأفعي لانه تعذر انقصاص فيه فانتقل الى البدل كما لو قطع أصبعيه ولم يمكن الاستيفاء إلا من واحدة ، وفارق الشلاء بالصحيحة لان الزياده ثم من حيث المعنى وليست متمنزة بخلاف فرسئاتنا

(مسئلة) قل (و قياع الاذن بالاذن)

أجع أهل العلم على أن الاذن تؤخذ بالاذن وذلك لقول الله تعالى (والاذن بالاذن) ولانها تنتهي الى حد فاصل فأشبهت اليد، وتؤخذ الكبيرة بالصغيرة وتؤخذ أذن السميع بأذن السميع وتؤخذ أذن الاصم بكل واحدة منها لتساويهما فان ذهاب السمع نقس في الرأس لانه محل وليس بنقص فيهما وتؤخذ الصحيحة بالمثقوبة لان اشقب ليس بعيب وانما يفعل في العادة للقرط والتزين به فان كان الثقب في غير محله أو كانت محرومة أخذت بالصحيحة ولم تؤخذ الصحيحة بهالان انشقب فان كان الثقب في غير محله أو كانت محرومة أخذت بالصحيحة ولم تؤخذ الصحيحة بهالان الشقب اذا انخرم صار نقصاً فيها والثقب في غير محله عيب، ويخير المجنى عليه بين أخز الدية الا قدرالنقص وبين أن يقتص فيا سوى الحيب ويتركه من أذن الجاني، وفي وجوب الحكومة له في قدرالنقب وجهان وان قعامت بعض أذنه فله أن يقتص من أذن الجاني، وتقدير ذلك بالاجزاء فيؤخذ النصف بالنصف وان قعامت بعض أذنه فله أن يقتص من أذن الجاني ، وتقدير ذلك بالاجزاء فيؤخذ النصف بالنصف

وان احتار الدية فقال انقرضي ان كان الهفو عن الطرف الى غيردية فله بالفتل نصف الدية وهوظاهر مذهب الشافعي لان القتل اذا تعقب الجناية قبل الاحدمال كان كالسراية ولذلك او لم يعف لم يجب أكثر من دية والقطع يدخل في القتل في الدية دون القصاص، ولا لك لوأراد القصاص كان له ان يتطع ثم يقنل واو صار الامر الى الدية لم يجب إلادية واحدة وقال او الحطاب له العفو الى دية كاملة وهو قول بعض أصحاب الشافعي لان القطع منفرد عن القتل فلم يدخل حكم احدهما في الآخركا او اندمل ولان القتل موحوب الفتل فاوجب الدية كاملة كا او لم يتقدمه عنو، وفارق السراية فانها لم توحب قتلا ولان السراية عني عن سبها والقتل لم يعف عن شيء منه ولاعن سبه وسراه فيما ذكرنا كان العاني عن الجرح أخذ دية طرفه أو لم يأخذها

﴿مسئلة﴾ (واذا وكل رجلا في القصاص ثم عفا ولم يعلم الوكيل حتى اقتص فلا شيء عليه وهل يضمن اله في ? محتمل وجهبن ويتخرج أن يضمن الوكيل وبرجم به على الموكل في أحد الوجهين لانه غره والآخر لا يرجع به ويكون الواجب حالا في ما اله عوقال أبو الخطاب يكون على عاتلنه)

اذاوكل من يسترفى القصاص صحنص عليه أحمد فان وكله ثم غاب رعفا المركل عن القصاص واسترفى الوكيل نظرنا فان كان عفوه بعد القنل لم يصح لان حقه قد استوفى وأن كان قبله رقد علم الوكيل به فقد قنله ظاما فعليه القرد كما لو قنله ابتدا، وأن كان قنله قبل العلم بعفو الموكل فقال أبو بكر لاضمان

وائثلث بالثلث وعلى حساب ذلك، وفال بعض أصحاب الشافعي لا يجري انقصاص في البعض لانه لاينتهـى الى حد

ولنا أنه يمكن تقدير المقطوع، وليس فيها كدير عظم فجرى القصاص في بعضها كالذكر وبهذا ينتقض ماذكره

(فصل) وتؤخذ الاذن المستحشفة بالصحيحة وهل تؤخذ الصحيحة بها؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تؤخذ بها لانها التصفيمة فلم تؤخذ بها الدحيحة كالبد الشلاء وسائر الاعضاء إوا ثناني التؤخذ بها لان المقدود منها جمع الصوت ، وحفظ على السمع والجمال وهذا يحصل بها كحصوله بالصحيحة بخلاف سائر الاعضا.

[فصل] وان قطع أذنه فأبانها فأاصقها صاحبها فالتصقت وثبتت فقال القاضي يجب القصاص وهو قول الموري والشافعي و المحاق لانه وجب بالابانة وقد وجدت الابانة ، وقال ابو بكر لاقصاص فيها وهو قول مالك لانها لم تبن على الدوام فلم يستحق ابانة اذن الجاني دواما ، وان سقطت بعد ذلك قريبا أو بعيداً فله الله الصوبرد ما أخذ وعلى قول أبى بكر اذا لم تسقط له دية الاذن وهو قول أصحاب لم أي وكذلك قول الاولين اذا اختار الدية ، وقال مالك لاعقل لها اذا عادت مكانها فأما ان قطع بعض أذنه فالتصق فله أرش الجرح ولا قصاص فيه ، وان قطع أذن انسان فاستوفى

على الوكيل فله لاتبريط منه فان العفر حصل على وحه لايمكن الوكيل استدراكه علم لمزمه ضمان كه و عقا بعد ما رماه وعل يلزم الموكل الضمان ? فيه قولان

(أحدهما لاضمان عليه لان عفوه لم بصح لماذكر المن حصوله في حاللا عكر المناهم فرقع الفتل مستحقا له الم يلزمه ضان ولان العفو احسان هلا يقتضي عبر بالضمان والثاني اعلى الضمان ولان قل المه فقل المه فو عنه حصل با و وتسليطه على وجه لادنب لمباشر فيه فكار الضمان على الآمر كما أو المن قبل المه فو وجهان بناء على الروايتين المرعبده الاعجمي بقبل معصوم عوقال غبر أبي بكر مخرج في صحة العفو وجهان بناء على الروايتين وهل خول بعزل الموكل قبل علمه اولان وللنافعي قولان كالوحبين عان قلنا لا صح العفو الاضمان على أحد لانه قتل من يجب قمله بابر مستحقه وان الما يصح العفو فلا قصاص فيه لان الوكيل على أحد لانه قتل من يعتقد الماحة تتله بسبب هو معذور فيه فاشبه ما لو قتل في دار الحرب من يعتقده حربيا قتل من يعتقد الماحة على الوكيل لانه لو علم لوجب عليه القصاص فاذا لم يعلم تعلق به الضمان كما لو قتل مراداً قبل علمه باسلامه ويرجع بها على الوكل لانه غره بتسليطه على القتل و تفريطه في ترك الملامه بالمفو في ترك الملامه ويرجع بها على الوكل لانه غره بتسليطه على القتل و تفريطه في ترك الملامه فلا يقتضي فيرع عليه بحلاف الغار بالحرية، فعلى هذا نكون الدية في مال الوكيل اخاره القاضي و كون حالة الرجوع عليه بخلاف الغار بالحرية، فعلى هذا نكون الدية في مال الوكيل اخاره القاضي و كون حالة لانه متعمد للقال لكونه قصده واغا سقط عنه القصاص لمعني آخر فهو كقتل الاب، وقال أبوالحطاب لانه متعمد للقال لكونه قصده واغا سقط عنه القصاص لمعني آخر فهو كقتل الاب، وقال أبوالحطاب

منه فألصق الجانى أذنه فالتصفت وطاب المجني عليه ابانتها لم يكن له ذلك لأن الأبانة قد حصلت ، والقصاص قد استوفى فلم يبق له قبله حق، فأما أن كان المجنى عليه لم يقطع جميع الآذن أنما قطع بعضها ف لتصق كان اله جني عليه قطع جميعها لانه استحق ابانة جميعها ولم يكن أبانه ، والحكم في السن كالحكم في الاذن

(فصل) ومن ألصق أذنه بعد إبائتها أو سنه فهل تلزمه ابائتها ؟فيه وجهان مبنيان على الربايتين فيا بان من الآدمي هل هو نجس أو طاهر ؟ إن قلد هو نجس لزمته ازالتها مالم نحف الضرر بازالتها كما لو جبر عظمه بعظم نجس ، وان قلنا بطهارتها لم تلزمه إزالتها وهذا اختيار أبي بكروقول عطاء بن أبيي رباح وعطاء الخراساني وهو الصحيح لانه جزء آدمي طاهر في حياته ومؤته فكان واهراً كحالة اتصاله فاما ان قطع بعض أدنه فالتصق لم تازمه ابائها لانها طاهرة على الروايتين جميما لانها لم تصر ميتة لعدم إبائتها ولا قصاص فيها. قاله القاضي وهو مذهب الشافعي لانه لا يمكن الما لة في المقواوع منها

﴿ مسنن ﴾ قال (ولا ف بالانف)

و جمعوا على جريان القصاص في الانف أيضاً للآية والمعنى ويؤخذ الكبير بالصغير والأقنى

تكون على طاقاته لانه أجري مجرى الحطأ فأشه مالوقنل في دار الحرب مسلماً يمتقده حربياً ، وهذا ظاهر كلام الخرقي لانه ليس بعمد محض ولهذا لم يجب به القصاص فيكرن عمدا لحطأ فتحمله العاقلة وهذا اختيار شيخا وقد دل على ذلك خبر المرأة التي قلت جارتها وجنينها بمسطح فقضى الذي عليه والدية على عاقاتها ، فعلى قول القاضي ان كان الموكل عفا إلى الدية فله الدية في تركة الجاني و لورثة الجاني مطالبة الوكل بديته وليس للموكل مط المة الوكل عفا إلى الدية فله الدية في اذا كان القصاص لأخون فقتله أحدها فعليه الموكل مط المة الوكيل بشيء ، فان قيل في قدم فيا اذا كان القصاص لأخون فقتله أحدها فعليه الموكل عنه فافترقاء وان قلنا ان الوكيل برجع على الموكل احتمل أن يسقط الديتان لأنه بعد سقوط حق الموكل عنه فافترقاء وان قلنا ان الوكيل برجع على الموكل احتمل أن يسقط الديتان لانه تكليفاً لكل واحد منهم بغير فائدة ويحتمل أن بجب ذلك ، لان الدية الواجبة في ذمة الوكيل لغيرم لى لوكيل الرجوع عليه وإنما يتساقط الديتان إذ كان الكل واحد من الغريمين على صاحبه مثل ماله عليه ولانه قد يكون الديتان عتملة على الموكل دية وليه ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه ، وان كان الجاني ديته من الوكيل قدر ما غرمه ، وان الموكل ويد فعون إلى الموكل دية وليه ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه ، وان الوكيل والموكل إحالة الموكيل ويد فعون إلى الموكل دية وليه ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه ، وان الوكيل قلور ثها إحالة الموكل بديه ال كان الجاني أقل دية مثل أن يكون امرأة قالم والموكل جميعاً الوكيل قلور ثها إحالة الموكل بديها لانه القدر الواجب لهم على الوكيل فلورثها إحالة الموكل بديها لانه القدر الواجب لهم على الوكيل فيسقط عن الوكيل والموكل جميعاً الوكيل فلورثها إحالة الموكل بديها لانه القدر الواجب لهم على الوكيل فيد مثل أن يكون امرأة قالميل والموكل جميعاً الوكيل في الموكل به معلى الوكيل فيد عن الوكيل والموكل جميعاً الوكيل والموكل بهمية والوكيل والموكل علي الوكيل والموكل عدية ولوكيل والموكل والموكل وا

بالافعاس وأنف الاشم بأنف الاخشم الذي لايشم لان ذلك لعلة في الدماغ والانف صحيح، كا تؤخذ أذن السميع باذن الاصم عوان كان بأنفه جذام أخذ به الانف الصحيح مالم يسقط منه شيء لم يقطع به الصحيح الا أن يكون من أحد جانبيه فيأخذ من الصحيح مثل ما بقي منه أو يأخذ ارش ذلك، والذي يجب فيه اقصاص أو الدية هو المارن وهو مالان منه دون قصبة الانف لان ذلك حد ينتهي اليه فهو كاليد يجب اقصاص فيما انتهى إلى الكوع عوان قطع الانف كله مع اقصبة فعليه اقصاص في المارن وحكومة للقصبة هذا قول ابن حامد ومذهب الشافعي وفيه وجه آخر أنه لا يجب مع اقصاص حكومة كيلا يجتمع في عضو واحد قصاص ودية عوقياس قول أبي بكر أنه لا يجب القصاص هونا لانه يضع الحديدة في غن الموضع الذي وضعها الجاني فيه فلم يملك ذلك كتوله فيمن قعاع اليد من نصف الذراع أو الكف

وذكر القاضي هينا كقول أبي بكروئ نظائره مثل قول ابن حامد ولا يصح نفريق مع لتساوي وإن قداع بعض الانف قدر بالاجزاء و خد منه بتدر ذلك كتولنه في الاذن ولا يؤخذ بالمساحة الله يفضي الى قعام جميع أنف الجاني لصغره ببعض أنف المجنى ايال كره ، ويؤخذ المنخر الايمن بالابمن والايسر بالايسر ولا يؤخذ أيمن بأيسر ولا أيسر بأيمن ويؤخذ الحاجز بالحاجز لا نه يمكن ا قصاص فيه لانتهائه إلى حد

ويرجع الموكل على ورثنها بنصف دية وليه وان كان الجاني رجلافتل امر أففقنله الوكيل فلور ثمّا لجاني إحالة الموكل بدية المرأة ، لان الموكل لايستحق عليهم أكثر من دينها ويطالبون الوكيل بنصف دية الجانى ثم برجع به على الموكل .

﴿ مسئلة ﴾ (وان عنما قائله بمد الحبر ح صح وسواء عفا بلفظ النفو أو الوصية)

لأن الحق له فصح العفو عنه كاله ونمن قال بصحة عفو المجروح عن دمه مالك وطاوس والحسن وقتادة والاوزاعي فان قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها ولم يمكن له في سرايها قصاص ولا دية في كلام أحمد ، وقال أصحاب الشافعي اذا قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها ففيه قولان (أحدها) أنه وصية فينبني على الوصية للقائل وفيه قولان (أحدها) لا يصح فتجب دية النفس إلا دية الحجر حرالثاني) يصح قان خرج من الثلث سقطت والا سقط منها بقدر الثاث ووجب الباقي (والقول الناني) ليم بوصة لانه اسقاط في الحياة فلم يصح ويلزمه دية النفس إلا دية الحجر ح

ولنا أنه أحقط حقه بعد انعقاد سببه فسقط كما او أسقط الشفعة بعد البيع ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن بخرج من النلث أو لا بخر حلاز موجب العمدالقو دفي احدى الروايتين أوأحد شيئين في الرواية الا خرى فما تعينت الدية ولا تعينت الوصية عال ولذلك صح العفو من المفلس الى غير مال ، وأما جناية الحطأ فاذا عفا عنها وعما يحدث منها اعتبر خروجها من الثاث سواء عفا بافظ العفو أو الوصية أو

﴿ مُسَمَّلَةً ﴾ قال (والذَّكر بالذكر)

لانعلم بين أهل العلم خلاها في أن القصاص يجري في الذكر لقوله تعالى [والجروح قصاص] ولان له حداً ينتهي اليه ويمكن انقصاص فيه من غير حيف فوجب فيه القصاص كالانف ويستوي في ذلك ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب والذكر الكبير والصغير والصحيح والمريض لان ماوجب فيه القصاص من الاطراف لم يختلف مهذه المعاني كذلك الذكر ويؤخذكل واحدمن المختون والاغاف بصاحبه لان الغلفة زيادة تستحق إزالتها فهي كالمعدومة

وأما ذكر الخصى والعنين فذكر الشريف أن يرهما لايؤخذ مهما وهو قول مالكلانه لامنفعة فيها لان العنين لايطأ ولا ينزل والخصى لا بولد له ولا ينزل ولا يكاد يقدر على الوطء فها كالاشل ولان كل واحد منهما ناقص فلا يؤخذ به الكامل كاليد الناقصة بالكاملة ، وقال ابو الخطاب يؤحذ غيرها مها في أحد الوجهين وهو مذهب الشافعي لانهما عضوان سحيحان ينقبضان وينبسطان فيؤخذ بها غيرها كذَّكر الفحل غير العنين وإنما عدم الانزال لذهاب الخصية والعنة لعلة في الظهر فلم يمنع ذاك من انقصاص بهما كاذن الاصم وأنف الاخشم ، وقال القاضي لا يؤخذ ذكر الفحل بالخصى

الابراء أو غير ذلك ، فإن خرجت من الثلث صح عفوه عن الجميع وإن لم تخرج من الثلث سقط عنه من ديتها ما احتمله الثلث ومهــذا قال مالك والثوري وأصحاب الرأي ونحوه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وإسحاق لانالوصية ههنا عال

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أبرأه من الدية أو وصى له بها فهي وصية لفا تل هل تصح لفا تل ? على روايتين) (احداهما) تصح الكونها له لانها بدل عنه وتعتبر من الثلث كبقية أمواله هكذا ذكره في كتاب

المقنع ولم يفرق بين العمد والخطأ والذي ذكره في كناب المغنى ماذكر في التي قبل هذه المسئلة

﴿ مسئلة ﴾ (ولا محتمل أن يصبح عفوه عن المال ولا وصية به لقاتل ولا غـمره اذا قلنا انه محدث على ملك الورثة لانه يكون مال غيره فلم يكن له التصرف فيه كسائر أموال الورثة)

(مسئلة) (وإن أبرأ المائل من الدية الواحبة على عاقلته أو العبد من الجناية المتعلق ارشهار قبته لم يصح) لانه أبرأه من حق على غيره أشبه مالو أبرأ زبداً من دين على عمرو، وإن أبرأ العاقلة أو السيد صح لانه أبر أهما من حق عليهما فصح كالدين الواجب عليهما

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ وَجِبُ لَمَبِدُ قَصَاصَ فِي الطَّرِفُ أَوْ جَرَّحَ أَوْ تَعْزِيرِ قَذْفُ فَلِهُ طَلْبِهِ والعَفُو عَنْهُ لانه مختص به وليس ذلك لسيده لانه ليس يحق له إلا أن يموت العبــد فاذا مات العبد انتقل

عنه ألى السيد وصح عفوه عنه .

لتحقق نقصه والا ياس من برئه وفي أخذه بذكر العنين وجهان

(أحدهما) يؤخذ به غيره لأنه غير مأيوس من زوال عنته ولذلك يؤجلسنة بخلاف الخصي والصحيح الاول ذنه اذا ترددت الحال بين كونه مساويا الآخر وعدمه لم يجب قصاص لان الاصل عدمه فلا يجب بالشك سيما وقد حكمنا بانتفاء انتساوي لقيام الدليل على عنته وثبوت عيبه ويؤخذ كل واحد من الخصي والعنين بمثله لتساويما كما يؤخذ العبد بالعبد والذمي بالذمي

(فصل) وبؤخذ بمضه ببعضه ويعتبر ذلك بالاجزاء دونالمساحةفيؤخذالنصفبالنصفوالربع بالربع وما زاد أو نقص فبحسب ذلك على ماذكرناه في الانف والاذن

(مسئلة) قال (والانثيان الانثيين)

و يجري القصاض في الانثيين لما ذكرنا من النص والمعنى لانعلم فيه خلافا فان قدام احداها وقال أهل الخبرة انه ممكن أخذها مع سلامة الاخرى جاز ذان قالوا لايؤمن تلف الاخرى لم تؤخذ خشية الحيف ويكون فيها نصف الدية ، وان أمن تلف الاخرى أخذت اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى لما ذكرناه في غيرها

باب مايوجب المصاص فيما دون النفس

كل من أقيد بغيره في النفس أفيد به فيما دونها ومن لا فلا لأن النفس أعلى فاذا أفيد في الأعلى في الادى بطريق الاولى وعنه لا قصاص بين العبيد في الاطراف لانها أموال وقد ذكرناه والمذهب الاولى ، ومن لا يجري القصاص بينهما في النفس لا يجري بينهما في الطرف كالاب مع ابنه والحر مع العبد والمسلم مع الحكافر فلا يقطع طرفه بطرفه الحدم المكافأة فيقطع الحر المسلم بالحر المسلم والعبد بالحدد والذمي بالذمي والذكر بالانثى والاثى بالذكر ويقطع الناقص بالكامل كالعبد بالحر والسكافر بالمسلم وبهذا قال مالك والثوري والشافعي وأبو ثور وإسحاق وابن المنذر وقال أبو حنيفة لا قصاص في الطرف بين مختلفي البدل فلا يقطع الحكامل بالمناقص ولا الناقص بالحكامل ولا الرجل بالمرأة ولا المرق بالمسلم المرق بالمسلم وبهذا قال حر بالعبد ولا العبد بالعبد وبقطع المسلم بالحافر والحكافر بالمسلم لان النكافؤ مقبر في الاطراف بدليل ان الصحيحة لا يؤخذ بالشلاء ولا الكاملة بالماقصة فلذا لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة ولا طرفها بطرفه كما لا تؤخذ اليسرى بالميني

و لنا أن من جرى القصاص بينهما في النفس جرى في الطرف كالحرين وما ذكروه ببطل بالقصاص في النفس فان انتكافؤ معتبر بدليل أن المسلم لايقتل بمستأمن تم يلزمه أن يأخذ الناقصة بالسكاملة لان

(فصل) وفي القصاص في شفري المرأة وجهان (أحدهما) لاقصاص فيهما لانه لحم لامفصل له ينتهي اليه فلم يجب فيه قصاص كلحم الفخذين هذا قول القاضي

[والثاني] فيهما القصاص لان انتهاءهما معروف فأشبها الشفتين وجفني العين وهذا قول أبي

الخطاب ولأصحاب الشافعي وجهان كهذين

[فصل] وإن قطع ذَكر خنثى مشكل أو أنثيبه أو شفريه فاختارالقصاص لم يكن له قصاص في الحال ويقف الأمر حتى يتبين حاله لاننا لا نعلم أن المقطوع عضو أصلي وإن اختار الدية و كان برجى انكشاف حاله أعطيناه اليقين فيكون له حكومة في المقطوع وإن كان قد قطع جميعها اللهدية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والانثيين وإن يئس من الكشاف حاله أعطي نه ف الذكر والانثيين ونصف دية الشفرين وحكومة في نصف ذلك كله

(فصل) يجب القصاص في الأليتين الناتئتين بين الفخذين والظهر بجانبي الدبر ، هذا ظاهر مذهب الشافعي وقال المزني لا قصاص فيها لانها لحم متصل باحم فأشبه لحم الفخذ. ولنا قوله تعالى (والجروح قصاص)ولان لهما حداً ينته يان اليه فجرى القصاص فيهما كالذكر والانثمين

(مسئلة) قال (وتقلع المين بالمين)

أجمع أهل العلم على القصاص في العين وممن بالهنا قوله في ذلك مسروق والحسن وابن سيرين

الماثلة قد وجدت وزيادة فوجب أخذها بها اذا رضي المستحقكا تؤخذ ناقصة الاصابح بكاملة الاصابح وأما اليسار والعبى فيجريان مجرى النفسين لاختلاف محلبهما ولهذا يستوي بدلها فعلم انها ليست بناقصة عنها شرعا ولا العلة فيهما ذلك

(مسئلة) (ولا يجب إلا نثل الوجب في النفس وهو العمد المحض كما لايجب في النفس إلا بذلك ووجوب القصاص فيما دون النفس والاطراف اذا أمكن ثابت بالنص والاجماع)

أما النص فقول الله تمالى (والجروح قصاص) وقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمين بالمين بالمين) الآية . وروى أنس بن مالك ان الربيع بنت النضر كسرت ثنية جارية فعرضوا عليهم الارش فأبوا إلا القصاص فجاء أخوها أنس بن النضر فقال يارسول الله تكمر ثنية الربيع ? والذي بعثك بالحق لاتكمر ثنيتها ، فقال النبي وَلَيْتِيالَةُ « ياأنس كناب الله القصاص » قال فعفا القوم فقال النبي وَلَيْتِيالَةُ « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لا بره » متفق عليه . وأجمع المسلمون على جريان والقصاص فيا دون النفس اذا أمكن ولان مادون النفس كالنفس في الحاجة الى حفظه بالقصاص فكان كالنفس في وجوبه .

(فصل) فأما الخطأ فلا قصاص فيه اجماعا لأنه لا يوجب القصاص في النفس وهي الاصل ففها

والشعبي والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثرر وأصحاب الرأي وروي عن علي رضي الله عنه والاصل فيه قول الله تعالى (والعين بالعين) ولأنها تنتهي إلى مفصل فجرى القصاص فيهاكاليد وتؤخذ عين الشاب بهين البكبر الريضة وعين الصغير بعينالكبير والاعش ولا تؤخذ صحيحة بقائمة لانه يأخذ أكثر من حقه

(فصل) فان قلع عينه بأصبعه لم يجز أن يقتص بأصبعه لانه لا يمكن الماثلة فيهوان لطمه فذهب ضوء عينه لم يجز أن يقتص منه باللطمة لأن الماثلة فيها غير ممكنة ولهذا لو انفردت من إذهاب الضوء لم يجب فيها قصاص ويجب القصاص في البصر فيعالج بما يذهب ببصره من غير أن يلع عينه كاروى يحيى بن جعدة أن اعرابياً قدم بحاوبة له إلى المدينة فساومه فيها مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه فنازعه فلطمه ففقاً عينه فقال له عثمان هل لك أن أضعف لك الدية وتعفو عنه ؟ فأبى فرفعها إلى على رضي الله عنه فدعا على بمرآة فأحماها ثم وضع القطن على عينه الاخرى ثم أخذ المرآة بكابتين فأدناها من عينه حتى سال انسان عينه وإن وضع فيها كافوراً يذهب بضوئها من غير أن بجني على الحدقة جاز وإن لم يمكن الا بالجنية على العض سقط القصاص لتعذر الماثلة .

وذكر القاضي أنه يقتص منه بالطمة فيلطمه المجني عليه مثل لطمته ذن ذهب ضوء عينه وإلا كان له أن يذهبه بما ذكرنا وهذا مذهب الشافعي وهذا لا يصح فان اللطمة لا يقتص منها منفردة

دونها أولى ولا يجب في شبه العمد وهو أن يقصد ضربه بنا لا يفضي إلى ذلك غالباً مثل أن يضربه بمحصاة لا يوضح مثلها فتوضحه فلا يجب به القصاص لأنه شبه عمد ولا بجب القصاص إلا بالعمد المحض وقال أبو بكر يجب به القصاص ولا براعى فيه ذلك لعموم الآية والصحبح الاول والآية مخصوصة بالخطأ فكذلك هذا ولائه لا يجب به القصاص في النفس فكذلك الجراح

﴿ مسئلة ﴾ (وهو نُوعان)(أحدها) الاطراف فنؤخذ الدين بالدينوالانَّم بالا ف والاذن بالاذن والسن بالسن والجفن بالجفن والشفة بالشفة واليد باليد والرجل بالرجل

أجمع أهل العلم على جريان القصاص في الاطراف وقد ثبت ذلك بالآية و بخبر الربيع الذي ذكر ناه همسئلة ﴿ ويشترط للقصاص في الطرف ثلاثة شروط (أحدها) أن يكون القطع من مفصل أو له حدينهي اليه كارن الانف وهو مالان منه قان قطع القصبة أو قطع من نصف الساعد أو الساق فلا قصاص في أحد الوجهين وفي الآخر يقتص من حد انارن ومن الكوع والكعب وهل يجب لهارش الباقي على وجهبن

أجمعوا على جريان القصاص في الانف للا يقو المعنى ويؤخذ السكبير بالصغير والاقنى بالافطس وأنف الاشم بأنف الاخشم الذي لا شم له لان ذلك لعلة في الدماغ والانف صحيح كما تؤخذ أذن السميع بأذن الاصم قان فلا يقتص منها إذا سرت إلى العين كالشجة ان كانت دون الموضحة ولان اللطمة إذا لم تمكن في العين لا يقتص منها بمثاها مع الامن من إفساد العذو في العين فع خوف ذلك أولى ولانه قصاص فيا دون النفس فلم يجز بغير الالة المعدة كالموضحة وقل القاضي لا يجب القصاص إلا أن تكون اللطمة نذهب بذلك غالبا فان كانت لا تذهب به غاب فذهب فهو شبه عمد لا قصاص فيه وهو قول الشافعي لا نه فعل لا يفضي إلى الفوات غالبا فلم يجب به المصاص كشبه العمد في النفس وقال أبو بدكر يجب القصاص بكل حال لعموم قوله [والعين بالعين] ولأن اللطمة إذا اسالت انسان العين كانت بمنزلة الجرح ولا يعتبر في الجرح الافضاء إلى التلف غالبا

(فصل) فلو لطم عينه فذهب بصرها وابيضت وشخصت فان أمكن معالجة عين الجائي حتى يذهب بصرها وتبيض وتشخص من غير جناية على الحدقة فعل ذلك وإن لم يمكن الا ذهاب بعض ذلك مثل أن يذهب البصر دون أن تبيض و تشه ص فعليه حكومة الذي لم يمكن الا ذهاب والمحمدة فانه يقتص موضحة ويأخذ ارش باقي جرحه وعلى قول أبي بدكر لا يستحق معالقصاص ارش وقال القاضي اذا اقتص منه يعني لعلمه مثل علمته فذهب ضوء عينه ولم تبيض ولم تشخص فان أمكن معالجتها حتى تبيض و تشخص من غير ذه ب الحدقه فعله وان تعذر ذلك فلا شيء عليه كا لو اندملت موضحة الحجني عليه وحشة قبيحة وموضحة الجاني حسنة جميلة لم يجب شيء كذلك ههناوهذا بناه على أن اللطمة حصل بها القصاص كاحصل بجرح الموضحة وقد بينا فساد هذا

كان بأنفه جذام أخذ به الا ف الصحيح مالم يسقط منه شي و لان ذلك مرض فان سقط منه شيء لم يؤخذ به الصحيح إلا أن يكون من أحد جانبيه فيؤخذ من الع حيح مثل ما بقي و بأخذ ارش ذلك والذي يجب فيه القصاص أو الدية هو المارن وهو مالان منه دون القصبة لان ذلك حد ينتهي اليه فهو كاليد بجب القصاص فيما انتهى إلى الكوع فان قطع الانف كله مع القصبة فعليه القصاص في المارن وحكومة للقصبة هذا قول ابن حامد ومذهب الشافعي ، وفيه وجه آخر أنه لا يجب مع القصاص حكومة كيلا بجمع في عضو واحد بين قصاص ودية وقياس قون أبي بكر أنه لا يجب القصاص ههنالانه يضع الحديدة في غير الموضع الذي وضعها الجاني فيه فلم يملك ذلك لقوله فيمن قطع اليد من نصف الذراع أوالكف في غير الموضع الذي وضعها الجاني فيه فلم يملك ذلك لقوله فيمن قطع اليد من نصف الذراع أوالكف وذكر القاضي ههنا كقول أبي بكر وفي نظائره مثل قول ابن حامد ولا يصح النفريق مع النساوي ، وأن قطع بعض الانف قدر بالاجزاء وأخذ منه بقدر ذلك ولا يؤخذ بالمساحة اثلا يفضي الى قطع جميع أنف الجاخر لانه يمكن القصاص فيه لانهائه الى حد

(فصل) وتؤخذ الدين بالدين للآية ولا يشتر لـ التساوي في الصغر والكبر والصحة والمرض لان اعتبار ذلك يفضي إلى سقوط القصاص بالكلية (فصل) وان شجه شه قد دوز الموضحة فأ ذهب ضوء عينه لم يقتص منه، ثل شجته بغير خلاف نعلمه لانها لاقصاص فيها إذا لم يذهب ضوء العين فكذلك إذا ذهب ويمالج ضوء العين بمثل ماذكرنا في اللطمة ، وان كانت الشجة فوق الموضحه فله أن يقتص موضحة وهال له ارش الزيادة عليها بوفيه وجهان وان ذهب ضوء العين وإلا استعمل فيه مايزيله من غير أن يجني على الحدقة ، وان شجه موضحة فله أن يقتص منها وحكم اقصاص في البصر على ماذكرنا من قبل واختلف أصحاب الشافعي في القصاص في البصر في هذه المواضع كانها فقال بعضهم لا قصاص فيه لانه لا يجب بالسراية كما لوق الع أصبعه في البصر في هذه المواضع كانها فقال بعضهم لا قصاص فيه لانه لا يجب القصاص ههذا قولا و احداً لان ضوء فسرى القطع الى التي تليها فأ ذهبها عندهم وقال بعضهم يجب القصاص ههذا قولا و احداً لان ضوء العين لا يمكن مباشرته بالجناية فيقتص منه بالسراية كالفس فيقتص من البصر كاذكرنا فياقبل هذا وفصل) إذا قلع الاعور عين صحيح فلا قود وعليه دية كاملة روي ذلك عن عر وعمان رضي الله عنها وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء . وقل الحسن والنخعي ان شاء اقتص وأعطاه نصف دية .

وقال مسروق والشعبي وابن سيرين وابن مغفل واشوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر له القصاص ولا شيء عليه وان عفا فله نصف الدية لقول الله تعالى (والعين بالعين) وجعل النبي علياتية في العينين الدبة ولانها إحدى شيئين فيهما الدية فوجب القصاص عمن اله واحدة أو نصف الدية مما لو قطع الأقطع يد من له يدان

(فصل) وتؤخذ الاذن بالاذن، أجمع أهل العلم على أن الاذن تؤخذ بالاذن وقد دلت الآمة على ذلك ولانها تنتهي إلى حد فاصل فأشبهت اليد وتؤخذ الكبيرة بالصغيرة وتؤخذ أذن السميع عثلها وبأذن الاصم وتؤخذ أذن الاصم بكل واحد منها لتساويها فان ذهاب السمع نقص في الرأس لانه محله وليس بنقص فيها وتؤخذ الصحيحة بالمثقوبة لان اثقب ليس بسب وانما يفعل في العادة للقرط والتربن به فان كان اثقب في غير محله أو كانت مخرومة أخذت بالصحيحة والم تؤخذ الصحيحة بهالان الثقب إذا انخرم صار نقصا فيها والثقب في غير محله عيب وبخير المجني عليه بن أخذ الدية إلا تدر النقص وبين أن يقتص فيا سوى المعب و بتركه من إذن الجاني وفي وجوب الحكومة له في قدرالنقص وجهان ، وإن قطعت بعض أذنه فله أن يقتص من أذن الجاني بقدر ما قطع من أذنه ويقدر ذلك بالاجزاء فبؤخذ النصف بالنصف وعلى حسب ذلك ، وقال بعض أصحاب الشافعي لايجري القصاص في البعض لانه لا ينتهي إلى حد

ولنا أنه يمكن تقدير المقطوع وليس فيها كسرعظم فجرى اقصاص في بعضها كالذكر وبهذا ينتقض ماذكر وه (فصل) و تؤخذ الاذن المستخشفة بالصحيحة ، وهل تؤخذ الصحيحة بها ؟ فيه وجهان (أحدها) لا تؤخذ بها لأنها ناقصة معيبه فلم تؤخذ بها الصحيحة كالهد الشلاء وسائر الاعضاء ولنا قول عروع من بنه به به الله عنها ولم نعرف لها مخالفاً في عصرها ولانه لم يذهب بجميع بصره فلم يجز له الاقتصاص منه بجميع بصره كما لو كان ذا عينين. وأما إذا قطع يد الاقطع فلنا فيه منع ومع التسليم فو لفرق بينها أن يد الأقطع لا تقوم دقام اليدين في النفح الحاصل بها بخلاف عين الاعور فان النفع الحاصل بالعينين حاصل بها وكل حكم يتعلق بصحيح العينين يثبت في الاعور مثله ولهذا صح عتنه في الكنارة دون الأفطع. فأما وجوب الدية كاملة عليه وهو قول مالك فلا نه لما دفع عنه المصاص مع مكانه افضيله ضوعفت الدية عليه كالمسلم إذا قنل ذمياً عداً. ولو قلع الاعور دفع عنه المصاص مع مكانه افضيله ضوعفت الدية بغير اختلاف لعدم المعنى المتضي لتضعيف الدية إحدى عيني الصحيح خطأ لم يلزمه إلا نصف الدية بغير اختلاف لعدم المعنى المتضي لتضعيف الدية

(فصل) ولو قلع الاعور عين مثله ففيه تمصاص بغير خلاف لتساويها من كل وجه إذا كانت العين مثل العين في كونها يميناً أو يساراً . وان عفا إلى الدية فله جميعها وكذلك إن قلمها خطأ أو عفا بعض مستحقي القصاص لانه ذهب بجميع بصره فأشبه ما لو قلع عيني صحيح

(فصل) وان قلع الاعور عيني صحيح فقال القاضي هو مخير إن شاء اقتص ولا شيء له سوى ذلك لانه قد أخذ جميع بصره فان اختار الدية فله دبة واحدة لقول النبي عَلَيْكُونَهُ « وفي العينين الدية » لانه لم يتعذر انقصاص فلم تتضاعف الدية كما لو قطع الاشل يد صحيح أو كان رأس الشاج أصغر أو يد القاطع أنقص . وقال القاضي يقتضي الفقه أن يلزمه ديتان إحداهما للعين التي تقابل عينه والدية

(والناني) تؤخذ بها لان المقصود منها جمع الصوت وحفظ محل السمع والجمال ، وهذا يحصل بها كحصوله بالصحيحة بخلاف سائر الاعضاء

(فصل) فان قطع أذنه فأ بأنها فأ اصقها صاحبها فا لنصقت وثبت فقال القاضي يجب القصاص وهو قول الثوري والشافعي واستحلق لانه وجب بالا بانة وقد وجدت ، وقال أبو كر لا قصاص فيها وهو قول ماك لانها لم تبن على الدوام فلم يستحق ابا بة اذن الجاني دواما فان سقطت بعد ذلك قريباً أو بعيداً فله القصاص ويرد ما أخذ وعلى قول أبي بكر إذا لم تسقط له دية الاذن وهو قول أصحاب الرأي ، وكذلك قول الاولين اذا اخنار الدية وقال مالك لا نقل لها إذا عادت مكانها فأما ان قطع بعض أذنه فالتصق فله ارش الحجرح ولا قصاص فيه ، ولى قطع أذن انسان فاستوفى منه فألصق الجاني أذنه فالتصقت فطلب الحجني عليه ابانتها لم يكن له ذلك لان الابانة قد حصلت والقصاص قد استوفى فلم بيق فلم بيق قطع جميع الاذن أنما قطع بعضها فالته ق كان للمجني عليه قطع جميع الاذن أنما قطع بعضها فالته ق كان للمجني عليه قطع جميع الاذن أنما قطع بعضها فالته ق كان للمجني عليه قطع جميع الاذن أنما قطع بعضها فالته ق كان للمجني عليه قطع جميع الاذن أنما قطع بعضها فالته ق كان للمجني عليه الم يكن أبانه والحم في السن كالحكم في الاذن

(فصل) ومن ألصق أذنه بعد ابانها أو سنه نهل تلزم ابانها ؟ فيه وجهان مبنيان على الروايتين فيا بان من الادمي هل هو نجس أو طاهر ؟ ا ان قلنا هو نجس لزمته ازالها مالم يخف الضرر بذلك كالوجير سافه بعظم نجس ، وإن قلنا بطهارتها لم تلزمه ازالها اختاره أبو بكر . وهو قول عطاء بن

الثانية لاجل العين الناتئة لانها عين أعور والصحيـح ما قلنا وهو قول أكثر أهل العـلم وأشد موافقة للنصوص وأصح فيالمغنى

(فصل) وان قلع صحيح العينين عين أعور عله اقصاص من مثلها ويأخذ نصف الدية . نص عليه أحمد لانه ذهب بجميع بصره وأذهب الضوء الدي بدله دية كاملة وقد تعذر استيفاء جميع الضوء إذ لا يمكن أخذ عينين بعبن واحدة ولا أخذ يمين بيسرى فوجب الرجوع ببدل نصف الضوء ويحتمل انه ايس له إلا تصاص من غير زيادة أو العفو على الدين كما او فطع الاشل يداً صحيحة ولان الزيادة همنا غير متميزة فلم يكن لها بدل كزيادة الصحيحة على الشلاءهذا مع عموم قوله تعالى (والعين بالعين)

[فصل أو وان قطع الاقطع يد من اله يدان و ايه المصاص وان قطعت رجل الاقطع أو يده فله القصاص أو نصف الدية لان يد الاقطع لاتقوم مقام يديه في الانتفاع والبياش ولا يجزى و فله العتق عن الكفارة بخلاف عين الاعور فانها تقوم مقام عينيه جميعاً وقال القاضيان كانت المقطوعة اولا قطعت ظلما أو قصاصا ففي الباقية نصف الدية رواية واحدة وان كانت الاولى قطعت في سبيل الله ففي الثانية روايتان [إحداها] نصف الدية والمائية دية كاملة لانه عطل منافعه من العضوين جملة واما ان تعلم الاقتلم يد من ليس باقطع فن فلما ان في يد الاقتلم دية كاملة فلا قصاص وان قلمنا لاتكل فيها الدية فالقصاص واجب في الوالاتيان المناولا والتعليل بتفويت منفعة العضوين

أبي رباح وعطاء الخراساني وهو الصحيح لانه حزء آدمي طاهر في حيانه وموته فكان طاهراً كحالة اتصاله فأما إن قطع بمضادنه فالتصقت لم يازمه إبانتها على الروايتين جميعاً لانها لم تصرميتة لعدم ابانتها ولا قصاص فيها قاله الفاضي وهذا مذب الشافعي لانه لا تمكن الماثلة في المقطوع منها هومسئله (وتقاع العين باللمين)

اجمع اها العلم على القصاص في العينين يروى ذلك عن مسروق والحسن وابن سيرين والشعبي والزهري و أوري ومالك والنافعي وأبي ثور وأوراب الرأي ، وروي عن على رضي الله عنه لقول الله تعالى (والعين بالعين) ولانها تنهي إلى مفصل فجرى القصاص كاليد و تؤخذ عين الشاب بعين الشيخ المريضة وعين الكبير بعين الصغير والاعمش ولا تؤخذ الصحيحة بالعائمة لازم ياخذ أكثر من حقه و تؤخذ القائمة بالصحيحة لا بالصحيحة لا بالصحيحة لا بالصحيحة لا بالصحيحة لا بالصحيحة المنافقات في الصفة

(نصل) نان قلع عينه بأصبعه لم يجز أن يقتص باصبعه لانه لا تكن المرائلة فيه فان الطمه فأذهب ضوءعينه الم يجز ان يقتص منه باللطمة لان الماء ة فيها في تمكنة ولهذالوا فردت من اذهاب الضوء الم يجب فيها قصاص ويجب الفصاص في البصر فيعالجه بما يذهب بصره من غير ان يقلع عينه وسنذ كر ذلك وذكر القاضي انه يقتص منه بالطمة فيلطمه الجني علميه مثل لطمته فان ذهب ضوء عينه والاكان له ان يذهبه بما نذكره رهو مذهب اشافعي ولا يصح هذا فان اللطمة لا يقتص منها منفردة فلا يقتص منها

ينتقض بما إذا قطعت الاولى قصاصا، والنياس على عين الاعور غير صحيح لما بينها من الفرق، فاما أن قطعت أذن من قطعت إحدى أذنيه فايس له الا نصف الدية رواية واحدة وأن قطع هو أذن ذي أذنبن وجب عليه اقصاص بغير خلاف علمناه لافي الذهب ولافي غيره لان نفع كر أذن لا يتعلو بالاخرى [فصل] ويؤخذ الجنن بالجنن لقوله تعالى [والجروح قصاص] ولانه يمكن القصاص فيه لانتهائه لى مفصل وهذا مذهب الشافعي. ويؤخذ جنن البصير جفن البصير والضرير وجفن الضرير بكل واحد منها لانهما تساو إفي السلامة من انتص وعدم البصر نقص في غيره لانه يمنع أخذ احدها بالآخر كالاذن إذا عدم السمع منها

﴿ مسئلة ﴾ قال (والسن بالسن)

أجمع أهل العلم على القصاص في السن للآية وحديث الربيع ولان القصاص فيهاممكن لانها محدودة في نفسها فوجب فيها القصاص كالعبن، وتؤخذ الصحيحة بالصحيحة وتؤخذ المكسورة بالصحيحة لانه يأخذ بعن حقه وهل يأخذ مع القصاص ارش الباقي افيه وجهان ذكر ناها فيا مضى (فصل) ولا يقنص إلا من سن من النهرأي سقطت رواضعه ثم نبت ايقال لمن سقطت رواضعه من نبت الله المن سقطت رواضعه

اذا سرت الى المين كالشجة دون الموضحة ولان المطمة اذا لم تكن في الدين لا يقاص منها بمثاما مع الامن من افساد العضو ففي ألمين مع وجود ذلك اولى ولانه قصاص فيادون النفس فلم يجز بغير الآلة المعدة له كالموضحة، وقال الفاضي لا يجب القصاص الا ان تكون اللطمة تذهب بذلك غالبا فان كانت لا تذهب بالنظر غالبا فذهبت بها فهو شبه عمد لا قصاص فيه وهو قول الشافعي لانه فعل لا يفضي الى الفوائ غالبا فلم يجب به القصاص بكل حال لعموم قوله تعالى (والعين بالهين) ولان اللطمة اذا أسالت الهين كانت بمزلة الجرح ولا يعتبر فيه الافضاه الى التلف غالبا

(فصل) فان لطم عينه فذهب بصرها او ابيضت وشخصت فان أمكن معالجة عين الجاني حتى يذهب بصرها و تبيض و تشخص من غير جناية للى الحدقة فعل ذلك وان لم يمكن الاذهاب بعض ذلك مثل ذهاب البصر دون ان تبيض و تشخص فعليه حكومة للذي لم يمكن الفصاص فيه كما لوجرحه هاشمة فانه يقتص موضحة و يأخذ ارش باقي جرحه ، وعلى قول أبي بكر لا يستعق مع انقصاص ارش وقال الفاضي اذا لطمه مثل لطمته فذهب ضوء عينه ولم تبيض و لم تشخص فان أمكن معالجتها حتى تبيض و تشخص من غير ذهاب الحدقة فعله فان تعذر ذلك فلاشيء عليه كما لو اندمات موضحة المجنى عليه وحشة قبيحة وموضحة الجنى حسنة جميلة لم مجب شيء كذلك ههنا و بناء هذا على ان اللطمة حصل بها القصاص كم حصل بجرح الموضحة وقد بينا فساد هذا

ثغر فهو مثغور فاذا نبتت قيل أثغر واتغر لغتان، وان قلع سن من لم يثغر لم يقتص من الجاني في الحال وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي لانها تعود بحكم العادة فلا يقتص منها كالشعر، ثم انعاد بدل السن في محاما مثلها على صفتها فلا شيء على الجني كالو قلع شعرة ثم نبت، وانعادت مائلة عن محلها أو تغيرة عن صفتها كان عليه حكومة لانها لو لم تعد ضمن السن فاذا عادت ناقصة ضمن ما نقص منها بالحساب فني ثاثها ثلث ديتها وفي ربعها ربعها وعلى هذا ، وان عادت والدم يسيل ففيها حكومة لانه نقص حصل بفعله، وان مضى زمن عودها ولم تعد سئل أهل العلم بالطب فان قالوا قد يئس من عودها فالمجني عليه قبل الاياس من عودها فلا قصاص لان الاستحقاق له غير متحقق فيكون ذلك شبهة في درئه وتجب الدية لان القلع موجود والعود مشكوك فيه، ويحتمل أنه اذا مات قبل مجيء وقت عودها أن لا يجب شيء لان العادة عودها فاشبه مالو حلق شعره فمات قبل نباته، فاما ان قلع سن من قد أثغر وجب اتصاص له في الحال لان قالوا لا تعود فله القصاص في الحال وان قالوا يرجى عودها الى وقت ذكروه لم يقتص حتى يا تي ذلك الوقت وهذا قول بعض أصحاب الذافعي لانها تحتمل العود فشبهت سن من لم يثغر، واذا ثبت هذا الوقت وهذا قول بعض أصحاب الذافعي لانها تحتمل العود فشبهت سن من لم يثغر، واذا ثبت هذا فانها ان لم تعد بعد فلاكلام وان عادت لم يجب قصاص ولا دية ، وهذا قول أي حنيفة وأحد قولي فانها ان لم تعد بعد فلاكلام وان عادت لم يجب قصاص ولا دية ، وهذا قول أي حنيفة وأحد قولي فانها ان لم تعد بعد فلاكلام وان عادت لم يجب قصاص ولا دية ، وهذا قول أي حنيفة وأحد قولي

﴿ مَسَالَةً ﴾ (و بؤخذ السن بالسن)

وهو اجباع أهل العلم للآية وحديث الربيع ولان القصاص فيها بمكن لأنها محدودة فى نفسها وتؤخذ الصحيحة بالصحيحة والمكسورة بالصحيحة لابه يأخذ ببض حقه وهل له ارش الباقي ? فيه وجهان ذكرناهما

(فصل) ولا يقتص الا من سن من اثغر اي سقطت رواضعه ثم نبت قال لمن سقطت رواضعه ثغر و في الحال فهو مثغور فاذا نبتت قبل اثغر واتغر المتان، وان قلع سن من لم يثغر لم يقتص من التجاني في الحال وهذا قول مالك والشافعي واصحاب الرأي لانها تعود بحكم العادة فلا يقتص منها كالشعر، فان عاد بدل السن في محام المثنها على صفتها فلاشيء على الجانى كما لو قلع شعره ثم نبت، وان عادت مائلة عن محلما اومتغيرة عن صفتها كان عليه حكومة لانها لولم تعدضهن السن فاذاعادت اقصة ضمن القص وإن عادت قصيرة ضمن ما نقص الخياب وضمن ما نقص المخيرة عن صفتها حكومة لانه نقص المحل المعاب فان قالوا قد يُسمن عودها فالمجني عليه محل بفعله، وان مضى زمن عودها ولم تعد سئل أهل العم الطب فان قالوا قد يُسمن عودها فالمجني عليه غير بين القصاص اوالدية ، فان مات المجني عليه قبل الاياس من عودها فلا قصاص لان الاستحقاق له غير متحقق فيكون ذلك شعبة في درئه وتجب الدية لان القاع موجود والعود مشكولة فيه و محتمل انه فير متحقق فيكون ذلك شعبة في درئه وتجب الدية لان العادة عودها فأشبه ،ا لوحلق شعره فات قبل إذا مات قبل مجيء وقت عودها ان لا يجب شي و لان العادة عودها فأشبه ،ا لوحلق شعره فات قبل

الشافعي وقال في الآخر لايسقط الارش لان هذه السن لاتستخلف عادة فاذا عادت كانت هبة مجددة ولذلك لاينتظر عودها في الضمان

ولنا أنها سن عادت فسقط آلارش كسن من لم يثغر ومدرة وجودها لا يمنع ثبوت حكمها اذا وجدت ، فعلى هذا ان كان أخذ الارش رده وإنكان استوفى القصاص لم يجز قاع هذه قصاصاً لأنه لم يقصد العدوان ، وإن عادت سن الجاني دون سن المجنى عليه ففيه وجهان [أحدها] لاتقلع بائلا يأخذ سنين بسن واحدة وانما قال الله تعالى [السن بالسن] والثاني تقاع وإن عادت مرات لانه قاع سنه وأعدمها فكان له اعدام سنه ولا صحاب الشافعي وجهان كهذين

[فصل] وإن قام سناً ذقتص منه ثم عادت سن المجنى عايه فتلمها الجاني ثانية فلا شيء عايه لان سن المجنى عليه نا عادت وجب للجاني عليه دية سنه فها قامها وجب على الجانى ديتها الممجنى عليه فقد وجب لكل واحد منهما دية سن فيتقاصان

(• سئلة) قال (وان كسر بهضها برد من سن الجاني مثلة)

وجملته أل القصاص جار في بعض السن لان الربيع كسرت سن جارية فأمرالنبي علي القصاص ولان ماجرى القصاص في جملته جرى في بعضه اذا أمرَن كالإذن ميقدر ذلك بالأجزاء فيؤخ نه

نباته ، فأما أن قلع سن من قد أثفر وجب القصاص له في الحال لأن الظاهر عدم عودها وهذا قول بمض أصحاب الشافعي، وقال القاضي يسئل أهل الخبرة فان قالوا لا تعود فله القصاص في الحال وان قالوا يرجى عودها إلى وقت ذكروه لم يقتص حتى يأتى ذلك الوقت وهذا قول بمض أصحاب الشافعي لأنها تحتمل العود فأشبهت سن من لم يثغر . أذا ثبت هذا فأنها أن لم تعد فلا كلام وأن عادت لم يجب قدا ولا دية وهذا قول أبى حنيفة وأحد قولي الشافعي وقال في الآخر لا يسقط الارش لان هذه السن لا تستخلف عادة فاذا عادت كات هبة مجددة ولذلك لا ينتظر عودها في الضان

ولنا أنها سن عادت فسقط الارش كسن من لم يثغر و ندرة وجودها لا يمنع ثبوت حكم ااذاوجدت فعلى هذا ان كان اخذ الارش رده وان كان استوفى القصاص لم يجز قلع هذه قصاصا لانه لم يقصد العدوان ، وان عادت سن الجاني دون من المجنى عليه لم تقلع في احد الوجهين لئلاياً خذ سنين بسن وأعا قال الله تمالى (السن بالسن) والثاني تقلع وان عادت مرات لانه أعدم سنه بالقلع فكان له أعدام سنه ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) فان قام سنا فاقتص منه ثم عادت سن المجني عليه فقامها الجاني ثانية فلا شيء عليه لان سن المجنى عليه لان سن المجنى عليه لما عادت وجب للجانى عليه دية سنه فلما قلمها وجب على الجانى ديتها للمجني عليه فقد وجب لكل واحد منها دية سن فيتقاصان

النصف بالنصف والثلث بالثلث وكل جزء بمثله ولا يؤخذ ذلك بالمساحة كيلا يفضي إلى أخذ جميع سن الجاني ببعض سن المجنى عليه ، ويكون القصاص بالمبرد ليؤمن أخذ الزيادة فانا لو أخذناها بالكسر لم نأمن أن تنصدع أو تنقلع أو تنكسر من غير موضع القصاص، ولا يقتص حتى يقول أهل الخبرة إنه يؤمن انقلاعها أو السواد فيها لان توهم الزيادة بمنع التصاص في الاعضاء كا لو قطعت يده من غير مفصل، فان قيل فقد أجزتم القصاص في الاطراف مع توهم سرايتها إلى النفس فلم منعتم منه لتوهم السراية إلى النفس فلم منعتم منه المنع المقط القصاص في الاطراف بالكلية فسقط اعتباره . أما السراية إلى بعض العضو فتارة نقول انما منع القصاص فيها احتمال الزيادة في الفعل لا في السراية مشل من يستوفي بعض الذراع فنه يحتمل أن يفعل أكثر مما فعل به وكذلك من كسر سناً ولم يصدعها فكسر المستوفي سنه وصدعها أو قلعها أو كسر أكثر مما فعل به وكذلك من كسر سناً ولم يصدعها فسكسر المستوفي سنه وصدعها أو قلعها أو كسر أكثر مما فعل به وكذلك من كسر سناً ولم يصدعها فسكسر الماثلة ، وتارة نقول إن السراية في بعض العضو انما منع اذا كانت ظاهرة ومثل هذا يمنع في النفس ولهذا مناه من الاستيفاء السراية أو مسمومة وفي وقت افراط الجرارة أو البرودة تحرزاً من السراية

(فصل) ومن قلع سناً زائدة وهي التي تنبت فضاة في غير سمت الاسنان خارجة عنها إما إلى داخل الفم وإما إلى الشفة و كانت للجاني مثلها في موضعها فللمجنى عليه القصاص أو أخذ حكومةفي

(مسئلة) (و يؤخذ الجفن بالجفن)

لقوله تعالى والجروح قصاص ولانه يمكن الاقتصاص فيه لانتهائه الى مفسل وهذا مذهب الشافمى ويؤخذ جفن البصير عثله وبجفن الضرير وبؤخذ جفن الضربر مثله وبجفن البصير لانها تساويا في السلامة من النقس وعدم البصر نقص في غيره لا يمنع أخذا حدهما بالآخركاذن الاصم

﴿ مسئلة ﴾ (وتؤخذ الشفة بالشفة)

وهي ماجاوز الذقن والخدين علوا وسفلا لقول الله مالى والجروح قصاص ولان لها حداً تنتهى اليه يمكن القصاص منه فوجب كاليدين

(فصل) ويؤخذ اللسان باللسان للآية ولان له حدا ينتهي اليه فاقتص منه كالمين ولانملم في هذا خلافا ولا يؤخذ اللاخرس بالناطق لانه دون حقه ويؤخذ بطفا ولا يؤخذ اللاخرس بالناطق لانه دون حقه ويؤخذ بيض اللسان بالبعض لانه امكن القصاص في جميعه فأ مكن في بعضه كالسن ويقدر ذلك بالاجزاء ويؤخذ منه بالحساب

(مسئلة) (و تؤخذ اليدباليد)

لقول الله تمالى(والجروح تصاص) وقد اجمع أهل العلم على جريان القصاص في الاطراف الآية ولحديث الربيع ويشترط لذلك ثلاثة شروط

سنه وإن لم يكن له مثلها في محلم ا فايس للمجنى عليه إلا الحكومة وإن كانت إحدى الزائدتين أكبر من الاخرى ففيه وجهان (أحدهما) لاتؤخذ الكبرى بالصغرى لان الحكومة فيها أكبر فلا يقلع مها ماهو أقل قيمة منها .

(والثاني) تؤخف بها لانهما سنان متساويان في الموضع فتؤخذ كل واحدة منهما بالاخرى كلا صليتين، ولان قول الله تعالى (والسن بالدن) عام فيدخل فيه محل النزاع، وإن قلنا يثبت القياس في الزائد تين بالاجتهاد ذا بت بالاجتهاد ده بر بما ثبت بالمصو اختلاف التيمذ لا بمنع القصاص بدليل جريائه بين العبيد وبين الذكر والانثى في النفس والاطراف، على أن كبر السن لا يوجب كثرة قيمتها ذان السن الزائدة نقص وعيب وكثرة العيب زيادة في انتص لافي القيمة ولان كبر السن الاصلية لا يزيد قيمتها ذال ائدة كذلك

(فصل) ويؤخذ اللسان باللسان لقوله تعالى (والجروح قصاص) ولان له حـداً ينتهي اليـه فاقتص منه كالعين ولا نعلم في هذا خلافا ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان أخرس لانه أفضل منه ويؤخذ اللخرس بالناطق لانه بعض حقه ويؤخذ بعض السان ببعض لانه أمكن القصاص في جميعه فأمكن في بعضه كالسن ويقدر ذلك بالاجزاء ويؤخذ منه بالحساب

(احدها) (۱) الامن من الحيف وهو أن يكون الطع من مفضل قان كان من غير مفصل الاقتماص فيه من موضع القطع بغير خلاف الملمه لما روى عمر بن جابر عن أبيه انرجلا ضرب و جلاعلى ساعده بالسيف فقطمها من غير مفصل فاستعدى عليه النبي عَلَيْكَ الله فأمر له بالدية فقال أنى أريد القصاص فقال « خذالدية بارك الدلك فيها » ولم يقض له بالنصاص رواه أبن ماجه .

وفي قطع اليد عان مسائل (احدها) قطع الاصل من مفاعلها فالفصاص واجب فيها لان لها مفاصل وعكن القصاص فيها من غير حيف وان اختار الدية فله نصفها لان في كل أصبع عشر الدية

(الثانية) قطعها من نصف الكف فليس له القصاع من موضع القطع لانه ايس عقصل فلا يؤمن الحيف فيه، وإن اراد قطع الاصابع نفيه وجهان

(احدها) ليس له ذلك اختاره أبو بكر لانه يقتص من غير موضع الجناية فلم يجزكا لو كان القطع من الحكوع ، يحققه ان امتناع قطع الاصلاح اذا قطع من الحكوع اعا كان لعدم المقتضي او وجود مانع وايهاكان فهو متحقق اذاكان القطع من نصف الحكف (والثاني) له قطع الاصابع ذكره اصحابنا وهو مذهب الشافعي لانه يأخذ دون حفه لعجزه عن استيفاء حقه فأشبه مالو شجه هاشمة فاستوفى موضحة، ويفارق مااذا قطع من الكوع الامه امكنه استيفاء حقه فلم يجز العدول الى غيره وهل له حكومة في نعف المحكف في فيه وجهان

(١) هكذا في الاصل ولم يذكرهنا غير شرط واحدوقد عدها في المغني خمسة وجعل الشرط المذكور هنا خامس الحمسة في المغني صحيفة ٢١٤

(فصل) وتؤخذ الشفة بالشفة وهميماجاوز الذقن والخدينعلواً وسفلا لقول الله تعالى (والجروح قصاص) ولان له حداً ينتهي اليه يمكن القصاص منه فوجب كاليدين

﴿ مَ ثُنَّةً ﴾ قال (أولا تؤخد يمين بيسار ولا يسار بيمين)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي حكي عنابن سيرين وشريك أن اجداهما تؤخذ بالاخرى لانهما يستوبان في الخلقة و المنفعة

ولنا أنكر واحدة منهما تختص باسم فـ تؤخذ احداهما بالاخرى كاليد مع الرجل. فعـ لى هذاكل ما انقسم الى يمين ويساركاليدين والرجلين والاذنين والمنخرين والشديين والاليتين والانثيين لاتؤخذ احداها بالاخرى

(فصل) وما انتسم الى أعلى وأسفل كالجفنين والشفتين لايؤخذ الأعلى بالاسفل ولا الاسفل بالأعلى لماذكرنا ولاتؤخذ أصبع بأصبع الا أن يتفقا في الا.م والموضع ، ولا تؤخذ أنملة بأنملة إلا أن يتفقًا في ذلك ولا تؤخذ عليا بسفلي ولا وسطى . والوسطى والسفلي لاتؤخذان بغيرهما ، ولا تؤخذ السن بالسن الا أن يتفق موضعها واسمها ولا تؤخذ أصبع ولاء ن أصلية بزائدة ولا زائدة بأصلية ولا زائدة بزائدة في غير محلها لما ذكرناه

(أحدها) ليس له ذلك لأنه يجمم ببن القصاص والارش في عضو واحد الم بجز كما لو قطم من الكوع (والثاني) له ارش نصف الكف لانه - ق له تعذر استبناؤه فوجب ارشه كما ارماهذا حاله، وإن اختار الدية فله نصنها لان قطع اليدمن الكوع لا يوجب اكثر من نصف الديه فحادونه ارلى

(النالثة) قطم من الكرع فله قطم بده من الكوع لانه مفصل وليس له تطم الاصابم لانه غير محل الجناية ولا يسترفى منه مع أمكان الاستينا. من محلها

(الرابعة) قطع من نصف الدراع فايس له أن يقطع من ذلك أنوضع لانه ايس بمفصل وقد ذكرنا الخبر الوارد فيه وله نصف لدية وحكومة في المقطوع من الذراع وهل له السطع من الكوع ؟ فيه وجهان كإ ذكرنا فيمن قطع من اصف الكف ، ومن جرز القطع من الدكوع فعند، في وجرب الحكومة لما قطع من الدراع وجهان، ويخرج أيضا في جواز تمام الاصام وجهان فازقطع منها لم يكن له حكومة في المكف لانه اسكنه أخذه قصاصا الم يكن له طلب ارشه كا لو كانت الجناية من الكوع (الخامسة) قطع من المراق فلهالقصاص منه لانه ، فصل و ايس له القطع من السكوع لانه امكنه

استيفاء حقه بسكماله والاقتصاص من محل الجناية عليه فلم يجز العدول المرغيره ، وأن عفا ألى الدية فله دية اليد وحبكومة للساعد

(السادسة) قطعها من العضد فلا قصاص فيها في أحد الوجبين وله دية البد وحكومة الساعد

(فصل) واذا قال المقتص للجاني اخرج يمينك لأقطعها فأخرج يساره فقطعها فعلى قول

و بعض العضد (رالناني) له القصاص ن المرنق وهل له حكومة في لزائد ? على وجهين، وهل له القطع من السكوع ? يحتمل وجهين

(السابعة) قطع من المنسكب فالواجب القصاص لانه مفصل اذا لم يخف جاالفه رال اختار الدية فله دية ليدوخكومة لما زاد

(شامنة أخلع عظم المنكب ويقال له مشط الكنف فبرحم فيه الى اثبين من ثقات أهل الخبرة فان قال أهل الخبرة فان قالوا يمكن الاستيفا. من غبر الاصيرجائفة استوفى والاصار الاسرالى الد قرفي جواز لاستيفا. من المرفق او مادونه شر ماذكرة في ظائر، عوش هذه المسائل في الرجل فالساق كالذراع، والمخذكالعضد والورك كعظم الكنف، والقرم كالكف ع فتقاس عليه الاصوالم عنى

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ (ويؤخذ كل وأحد من الاصابع والكف والمرفق والذكر والاشبين يمثله)

لقرله تعالى (والجروح تصاص ولما ذكر المفي اليد باليد ولا نعلم بن أهل العلم خلافافي ان القصاص كالأقف المجري في الذكر ولان له حداً ينتهي اليه ويمكن القصاص فيه من غير حيف فوجب فيه القصاص كالأقف ويستوي في ذلك ذكر الصغير والسكبير والشيخ والشاب والذكر السكبير والصغير والصحيح والمربض لان ماوجب فيه القصاص من الاطراف لم يختلف هذه المعاني كذلك الذكر، ووخذ كل واحد من الحجوب والا غلف بصاحبه لان العلفة زيادة يستحق إزالها فهي كالمعدومة، ووقحذ كل واحدمن الحصي

أبي بكر يجزيء ذلك سواء قطعها علما بها أو غير علم ، وعلى قول ابن حامد ان أخرجها عمداً عالماً بنها ساره وانها لا يجزيء فلا ضان على قاطعها ولا قود لانه بذلها باخراجه لها لا على سبيل العوض وقد يقوم الفعل في ذلك مقام النطق بدليل أنه لا فرق بين قوله خذ هذا فكاه وبين استدعاء ذلك منه فيعطيه ايد. ويفارق نداه الو قطع بد انسان وهو ساكت لانه لم بوجد منه البذل وي فارفي المقتص فان فعل ذلك عالماً بالحال عذر لانه ممنوع منه لحن الله تعالى ، وهل يسقط القصاص في الهمين ؟ على وجهبن (أحدها) يسقط لان قاطع اليدالاخرى كالو قطع يد السارق اليسرى مكان عمينه فانه لا علك قطع عمينه

(والوجه الثاني) أنه لا يستط وهو مذهب الشفعي ، وفرقوا بين القصاص وقطع السارق من ثلاثة أوجه (أحد ا) أن الحد مبني على الاسقاط بخلاف القصاص (والثاني) أن اليسار لاتقطع في السرقة وان عدمت عينه لانه يفوت منفعة الجنس في المدبخلاف القصاص (والثالث) أن اليدلو سقطت بأكلة أوقصاص سقط القطع في السرقة أزأن يسقط بقطع اليسار بخلاف القصاص فانه لا يسقط ويننقل إلى البدل اكن لا تقطع بمينه حتى الممل يساره لئلا يؤدي إلى ذهاب نفسه ، فان قيل اليس لو قعلم يمين رجل ويسار آخر لم بؤخر أحدال إلى المدمل الآخر ؟ قلنا الفرق بينهاأن القطعين مستحقان قصاصاً فالهذا جمعنا بينهما وفي مسئلتنا أعدهما غير مستحق فلم نجمع بينهما فاذا المدمل

والعنين عمله لتساويهما كما يؤخذ العبد بالعبد والذي بالذي،ويؤخذ بعضه ببعض ويعتبر بالاجزاء دون المساحة فيؤخذ النصف بالنصف وما زاد ونقص فبحساب ذلك كالانف والاذن على ما ذكرناه

(مسئلة) (وبجري القصاص في الاشيين لما ذكرنا من النص والمعني)

ولا نعلم فيه خلافا فان قطع احداهما وقال أهل الخبرة إنه يمكن أخذها مع سلامة الاخرى جاز وان قالوا لإيؤمن تلف الاخرى لم يقنص منها خشية الحيف ويجب فيها نصف الدية وان أمن تلف الاخرى أخذت اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى كاليدين

﴿ مسئلة ﴾ (وهل بجري القصاص في الأ لية والشفر ? على وجهين)

يجب القصاص في الأليين النابتين بين الفخذ والظهر بجانبي الدبر في أحد الوجهين وهو ظاهر مذهب الشافي والوجه الثاني لا يجب وهو قول المزني لا يهما لحم متصل بلحم أشبه لحم الفخذ، ووجه الاول قوله تعالى (والحروج قصاص) ولان لهما حداً ينتهيان اليه فجرى القصاص فيهما كالذكر

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الفصاص في شفري المرأة وحهان)

(أحدها) لاقصاص فيهما لانه لحم لامفصل له ينتهي اليه فأشبه لحم الفخذين وهو قول الفاضي (واَلثاني) فيهما القصاص لان انتهاءهما معروف وسيهما الشفتين وجفني العينين وهو قول أبي الخطاب ولاصحاب الشافعي وحهان كهذين

بسار قطعنا الميمن ون سرى قطع اليسار إلى نفسه كانت هدراً وبجب في تركته د ةاليمبن لتعذر الاستيفاء فيها بموته وان قال المقتص منه لم أعلم أنها اليسار أو ظننت أنها تجزىء عن اليمين نظرت في المستوفي ون علم أنها يساره وأنها لا تكون قصاصاً ضمنها بديتها ويمزر وق ل بعض الشافعية عليه القصاص لانه قطعها مع العلم بأنه ليس له قطعها

ولذا أنه قطعها ببذل صاحبها فلم يجب عليه القصاص كما لو علم باذلها وإن كان جاهلافلاتعزير عليه وعليه الضان بالدية لأنه بذلها على وجه البدل فكانت مضمونة عليه ولأنها مضمونة لوكان القاطع علماً بها وما وجب ضانه في العمد وجب في الخطأ كاللف المال ، والقصاص باق له في العمين ولا تتطع حتى تدمل اليسار فاذا اندملت فله العام العمين فان عفا وجب بدلها ويتقاصان وإن سرت اليسار إلى نفسه كانت مضمونة بالدية الكاملة وقد تعذر قطع العمين ووجب له نصف الدية في تناصان به ويبق نفسه كانت مضمونة بالدية الكاملة وقد تعذر قطع الجاني الما بذلتها بدلا عن العمين . وقال الجني عليه نصف الدية لورثة الجاني ، وإن اختلفا في بذلها فقل الجاني الما بذلتها بدلا عن الحمين . وقال الجني عليه ما المالي غير عوض أو قل أخرجتها دهشة ، فقل بل عالما ، فالقول قول الجاني لانه أعلم سيمولان ما هم أن عليه قعاماً مستحشا وهذا مذهب الشافعي وإن

(فصل) فان قطع ذكر خنثى مشكل أو أنثيبه أر شفيه فطاب انقصاص لم يجب اليه في الحال ونقف المخال الله من المخب الله في الحال ونقف الأمر حتى تبين حانه لانذ لانعلم أن المقطوع عضو أصلي وان اختار الدية وكان يرجى انكشاف حاله أعطيناه اليقين وتكون له حكومة في المقطوع وان كان قطع جميعها فله دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والانثيين وان يئس من انكشاف حاله أعطي نصف دية الذكر والانثيين ونصف دية الشفرين وحكومة في نصف ذلك كله

﴿ مسئلة ﴾ (وإذاً وضع الداناً فذهب ضوء نينه أو سمه أو شمه قانه يوضحه قانه جرح يمكن الاقتصاص منه من غير حيف)

لان له حداً يذهي اليه ثم إن ذهب ذلك وإلا استعمل فيه ما يذهبه من غير أن بمجني على حدقته أو أذنه أو أفه لانه بستوفي حقه من غير زيادة فيمالج بما يذهب بصره من غيران يقلم عينه كاره ي يحي بن جعدة أن أعرابيا قدم بجلوبة له إلى المدينة فعاومه فيها ولى لعثمان رضي الله عنه فنازعه فلطمه ففقاً عينه نقال له عثمان : هل لك أن أضعف لك الدية و تعنه ? فأبى فرفهها إلى على رضي الله عنه فدما على عرآه فأحماعا ثم وضع القطن على عينه الاخرى ثم أخذ المرآه بكلتين فأدناها حتى سال عنه فدما على عرآه فأحماعا ثم وضع القطن على عينه الاخرى ثم أخذ المرآه بكلتين فأدناها حتى سال إلسان عينه ه وإن وضع فيها كافوراً يذهب بضوئها من غير أن يجني على الحدقة جاز ، وكذلك السمع والشم ، وإن ثم يمكن إلابالجناية على هذه الاعضاء سقط الفصاص لتمذر الماثلة ولان توهم الزيادة السمع والشم ، وإن ثم يمكن إلابالجناية على هذه الاعضاء سقط الفصاص لتمذر الماثلة ولان توهم الزيادة السمع والشم ، وإن ثم يمكن إلابالجناية على هذه الاعضاء سقط الفصاص لتمذر الماثلة ولان توهم الزيادة السمع والشم وقد فحقيقة والى

(المغني والشرح المكبير) (١٥) (الجز الناسع)

كان باذل اليسار مجنونا مثل أن مجن بعد وجوب القساص عليه فعيي قاطعها ضابهابالتصاص إنكان عالما وبالدية ان كان مخطا لان بذل المجنون اليس بشبهة . وان كان من له القصاص مجنونا ومن عليه القصاص عاقلا فأخرج اليه يساره أو عينه فتطها ذهبت هدراً لانه لا يصح منه الاستيفاء ولا بجوز البدل له ولا ضان عليه لانه أتلفها ببذل صاحبها ، لكن ان كان المقاوع الميني فقد تعذر استيفاء البدل له ولا ضان عليه لانه أتلفها ببذل صاحبها ، لكن ان كان المقاوع الميني فقد تعذر استيفاء التصاص فيها أنه التصاص فيها المنها والمنه التي المحدون ديتها الوان وتب المجنون عيه فتطع بده التي لا قصاص فيها فعلى عاقدته ديتها وله انقصاص في الاخرى وان قطع الاخرى فهو مسنوف حته في أحد الوجهين ، لأن عقد متعين فيها فذا أخذها قهرا سقط حقه كما لو "تمف وديعنه. (وا ثاني) لا يستبط حته وله عقل بده وعتال بد الجني على عالمة على المنه واليد بخلافه فانها لو تلفت بغير تفريط كانت عميه دينها وكذاك الحدكم فيها اذا قتلا قاتل أبيها عداً وان اقتصا من الجني مالا تحمله وكذاك الحدكم فيها اذا قتلا قاتل أبيها عداً وان اقتصا من الجني مالا تحمله عنده كادك الحدكم فيها اذا قتلا قاتل أبيها عداً وان اقتصا من الجني مالا تحمله عائل ذاك الحديم والمنا ولما في ذه الحق عنه المستوفيين حائما والمنا وإن كانت دبتها خائلة كالسلم والمنون فالما لا يكونان مسنوفيين عنص مستوفيين حائما باته عمل بنق لما حق كالو اتمنا ودينها وان فلنا لا يكونان مسنوفيين يتص مستوفيين حائما باته عمل بنق لما حق كالو اتمنا ودينها وان فلنا لا يكونان مسنوفيين يتص

(فصل) وإن شجه دون الموضحة فأذهب ضوء عينه لم يقتص منه مثل شجته بغير خلاف خلمناه لانها لا تصاص فبها إدا لم يذهب ضوء الدين فكذلك إدا ذهب ويعالج ضوء الدين بمثل ما ذكر ا فان كات الشجة فوق الموضحة فله أن يفتص موضحة فان ذهب ضوء الدين والا استعمل فيه ما يزيله من كات الشجة فوق الموضحة فله أن يفتص موضحة فان ذهب ضوء الدين والا استعمل فيه ما يزيله من غير أن يجني على الحدقة . واختف أصحاب الشافعي في القصاص في البصر في هذه المواضع فنال غير أن يجني على الحب بالسراية عندهم كما لو قطع أصبه فسرى انقطم إلى التي تابها فأذهبها بعضهم لا قصاص فيه لا مه لا بحب بالسراية عندهم كما لو قطع أصبه فسرى انقطم إلى التي تابها فأذهبها وقل بعنهم بحب انق عاص ههنا قولا واحداً لان ضوء الدين لا تمكن مباشرته بالجناية فيقتص منه بالسراية كالنفس فيقتص من البصر بما ذكرنا في مثل هذا

بالسراية كالنفس فيفيض في البيائلة في الوضع) فيؤخد كل واحدة بن لبني والبسرى والعليا والسنلي (نصل) (الشرط الناني الديائلة في الوضع) فيؤخد كل واحدة بن لبني والإجفان بمثابها لان القصاص يعتمد المثلة هذا قول أكثر أحل الدلم منهم منك والشافي وأصحاب الرأي، وحكي عن ابن سيرين وشريك أن احداها تؤخذ بالاخرى لاستوائها في الحلفة والمنفعة وأصحاب الرأي، وحكي عن ابن سيرين وشريك أن احداهما بالاخرى كاليد مع الرجل، وكذلك وائنا أن كل واحدة منها تختص باسم فلا تؤخذ احداهما بالاخرى كاليد مع الرجل، وكذلك كل ما انقسم إلى عين ويسار كاليدين والرجلين والادنين والمنخرين والنفتين لا يؤخذ الاعلى تؤخذ احداهما بالاخرى ، وكذلك كل ما انقسم إلى أعلى وأسفل كالمجفلين والشفتين لا يؤخذ الاعلى بالاسفل بالاعلى لذلك

من الدينين بقدر الأدني منها ووجب الفضل للصبي والمجنون وان كانت الجناية عليها أوعلى وليهاخطأ تحملها الماقلة ف سنوفيا القصاص لميستط حشها وجها واحد و كانت دبا من استرفيامنه على عاقدتها مؤجلة ودية الجناية عليهما أو على وايها على عاقلة الجني مؤجلة

(فصل) وسرابداتود غير مضمونة ومعناد أنه اذا قديم دارفا بجباتود فيه فاستوفى منه الجني عليه محم تالجني سرابداتود غير مضمونة ومعناد أنه اذا قديم دارفا بجباتود فيه فاستوفى منه الجني عليه محم تالجني سرابالا تمينا عليه المدر وروي ذلك عن أبي بكر وعر وعلي رضي الله عنهم وقال واسحاق وابو بوسند ومحمد وابن المندر وروي ذلك عن أبي بكر وعر وعلي رضي الله عنه عليه عطاء وطوس وعرو بن دينار والحارث المكلي والشعبي والنجعي والزهري وأبو حنيفة عليه المدية في ماه وقل خبره هي على عقامه لانه فوت نفه هولا يستحق الا الفيان قال أبو حنيفة عليه كل لدية في ماه وقل خبره هي على عقامه لانه فوت نفه هولا يستحق الا دارفه فلزمته دينه كما لو ضرب عنه ولانها سرية قداع مضمون فكات صونة كسراية الجناية والدابل على انه مضمون انه مضمون برانداع الاول لا له في متابله

واما ان عمر وعلما رضي الله عنها قالا من مات من حد او قصاص لادية له الحق قنله رواه سعيد بمعناه ولانه قام مستحق مقدر فلا تضمن سراية . كقطع السارق وفرق مافاسوا عليه فانه ليس مافعله مستحقا اذا نبت هذا غلا فرق بين سرايته الى النفس بان يموت منها او الى مادونها مثل ان يتماع اصبعا فتسري الى كفه

﴿ مَـنَّلَةَ ﴾ (و تؤخذ الاصبح واسن والالله شها في الموضع و لاسم ولا نؤخذ أبله أثنا الا أن يتنفا في الموضع و لاسم) ولا تؤخذ عليا بد فلي ولا وسطى والوسطى والسفلي لا ؤخذان بغيرهما

يدها في الموضع و مسمم المعلم و على العلما و قطع الوسطى من آخر ليس له علما فصاحب الوسطى مخير بين أخذ عقل أغلته وبين أن يصبر حتى الفطع العلما ثم يقاص من الوسطى) لانه يستوفي حقة بذاك (فصا) فان قطع من الله السفلى فلاول أن يقتص من العلما ثم للناني أن يقتص من الوسطى من الوسطى ثم لله أن يقص من السفلى سواء جاءوا جيءاً أو واحداً بعد واحد، وجذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا فصاص الا في العلما لامه لم مجب في غيرها حال الجناية لتعذو استيف ته فلم يجب بعد ذلك كالوكال غير مكافى عال الجناية عمل ما ريكافئاً بدء

ولما أن تعذر القصاص لاتصال محله بغيره لا عنمه إذا زال الاتصال كالحال إدا جنت أم وخت ولما أن تعذر القصاص لاتصال محله بغيره لا عنمه إذا زال الاتصال كالحال إدا جنت أم وخت ويفارق عدم التكافؤ لانه تعذر لحنى فيه وهيمنا تعذر لانصال غيره به مأما إن جاء صاحب الوسطى أو السنلي بداب القصاص قبل صاحب العليا لم يجب اليه لان في احتيفائه اتلاف أثملة لا يستحقها وقيل السنلي بداب القصاص قبل الما أن تصبرا حتى تعلما ما يكون من الاول فان افتص فلكا القصاص ، وإن عفا فلا قصاص لكما وإما ان ترضيا بالعقل فان جاء صاحب العليا فاقتص طائاني الاقتصاص وحكم الثالث مع الناني حكم الثاني مع الاول فان عنا فلكما العقل واز قالا تحز نصبر وننتظر بالتصاص أن اسقط العليا برض أو

(فصل) وسراية الجاية مضمونة بلا خلاف لانها أز الجناية والجناية مضمونة فدناك اثرها ثم إن سرت الى النفس ومالا يمكن مباشرته بالاتلاف مثل أن يهشمه في رأسه فيذهب ضوء عينيه وجب القصاص فيه ولا خازف في ذاك في آننس وفي ضوء المين خلاف قد ذكر اه فيما نقدم و ن سرت الى ما يمكن مه شرته بالا لاف مثل ان قانع اصبها فر كات اخرى وسقفات من مفصل ففيه المصاص ايضا في قرل إممنه وأبي حنينة ومحمد بن الحسن وقال أكثرا فتها لاقصاص في الثانية وتجب دينها لان ما أمكن مباشرته بالجابالايجباتود فيه بالمهرايه كالورمي سهاأرق منهالي آخر ولما أن ماوجب فيه النود بلجاية وجب بالمرايه كالنس وضو الدين ولانا- لد نوعي المصاص فأ شبه ماذ كرنا وفارق ماذ كروه فان ذاك فعل وايس بسراية ولانه اوقصد خبرب رجل فأصاب آخر لم يجب اتصاص ولو قد لد قواد اماه فقوام سبابته وجب اقصاص ولو ضرب الماهه أوق إلى سبابته وجب القصاص فيها دفتره ولان الثانية الفت بفعل أوجب انقصاص فوجب القصاص فيها كما لو رمي إحداهما فرق إلى الاخرى فأما انقطع أصبعاً فشلت إلى جانبها أخرى وجب اتصاص في المقطوعة حسب والارش في الشلاء ، ومهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لاقصاص فيهما ويجب أرشها جميعاً لان حكم السراية لاينفرد عن الجناية بدليل مالو سرت إلى النفس فاذا لم يجب القصاص في إحداها لم بجب في الآخرى.

محوه ثم نقتص لم عنما من ذلك نان قطع صاحب الوسطى الوسطى والليا فعليه دية العليا تدفع إلى صاحب العليا ، وإن قطع الاصبع كاما فعليه النصاص في الأعلة اثمالنة وعليه 'رش العليا للاول و'رش السفلي على الجاني لصاحبها ، وإن خفا الجابي عن قصاصها وجب ارشها يدفعه اليه ليدفعه إلى المجنى عليه (فصل فان قطع أُعَلَة رجل البلبا ثم قطع أُنماتي آخر العليا والوسطى من تلك الاصبع فالاول قطع العليا لان حقه أسبق ثم يقطع الثاني الوسطى ويأخذ ارش المليا من الجاني فان بإدر الناني فقطم الأعلمين فقد استوفى حقه وتعذر استيفاء النصاص للاول وله الارش على الجابي ، وانكان قطع الأثملتين أولا قدمنًا صاحبهما في النصاص ووجب لصاحب الدايا ارشها ، وإن بادرصاحها فقطعها فقد استوفى حقه وتقطم الوسطى لاول ويأخذ الارش للمايا ولو قطع أغلة رجل العليا ولم يكر للقاطع عليا فاستوفى الجاني من الوسطى فان عنا إلى الدنة تدا ـا وتساقطا لان دبيهما واحدة ، وإن اخار الجائي النصاص فله ذلك ويدفع ارش العليا ويجيء على قرل أبي بكر أن لا يجب القصاص لان ديم. ا واحدة وأسم الأنملة يشملهما فتساقطا كفوله في إحدى البدين بدلا عن الاخرى

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وَلا وْخَذَ أُصَلَّيَةً زِائْدَةً وَلا زَائْدَةً بِأَصَلَيْةً وَلا زَنْدَةً بِزَائْدَةً في غير محاما الد. م التمَاثل وان تراضا عليه ام يجز)

وجمة ذلك أن ما لا بجوز أخذ، قصاحاً لا بجوز بتراضهما لان الدما، لا تستباح بالا إحة

ولنا أنها جناية موجبة للقصاص لو لم تسر فأوجبته إذا سرت كالتي تسري إلى سقوط أخرى وكا لو قعام يد حبلي فسرى إلى جنينها ومهانا يبطل ما ذكره وفارق الاصل لان السرايةمقتضية للقصاص كاغتضاء الفعل له فاستوى حكمها وههنا بخلافه ولان ماذكره غير صحيح فأن القطع إذا سرى إلى النفس سقط القصاص في القطع ووجب فيالنفس فخالف حكم الجناية حكم السراية فسقط ماقاله، اذا ثبت هذا فان الارش يجب في ما له ولا تحمله العاقبة لأنه جناية عمد وانعالم يجب القصاص فيه لعمدم الماثلة في القطع والشلل فأذا قطع أصبعه فشلت أصابعه الباقية وكفه فعفا عن القصاص وجب له نصف الدية وان اقتصمن الاصبع فله في الاصابع الباقية أربعون من الابل ويتبعم اماحاذاها من الكف وهو أربعة أخماسه فيدخل أرشه فيها ويبقى خمس الكف فيه وجهان (أحدهما) يتبعها في الارش ولا شيءفيه (وا ثاني) فيه الحـ هومة لان ماية ابل الاربع تبعها في الارش لاستواثها في الحكم وحكم التي اقتص منها مخالف لحكم الارش فلم يتبعها

(فصل) ولا يجوز القصاص في العارف الا بعد اندمال الجرح في قول أكبر أهل العلم منهم النخعي والثوري وأبو حنيفة ومالك واسحاق وأبو ثور وروي ذلك عن عطاء والحسن قال ابن المنذركل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الانتظار بالجرح حتى يبرأ ويتخرح لنا أنه يجوز الاقتصاص قبل البرء بناء على قولنا إنه أذا سرى الى النفس يفعل كما فعل، وهذا قول الشافعي

والبذل واذلك لو لذلها ابتداءلم بحلله أخذها ولامحل لاحد قتل نفسه ولاقطم طرفه فلا محل لغيره ببذله ﴿ مَمُّهُ ﴾ (فاو أراضا على قطع احدى البدن بدلا عن الآخرى فقطمها المقتص سقط القود) لان القود سقط في الأولى باسقاط صاحبها وفي النانية إذن صاحبها في قطعها وديُّهما متساوية وهذا قول أبى بكر وكذلك لو قطمها تعديا سفط القداص لأنهما تساويا فيالدية والالموالاسم فتقاصا وتساقطا ولأن أيجاب أقصاص يفضي الى قطع يديكلواحد منهما واذهاب منفعةالجنس والحاق الضرو العظيم بهما جميما ولا تفريع على هذا الغول لوضوحه وكل وأحد من القطعين مضمون سرايته لانه عنوان وقال ابن حامد ان كان أحدها عدوانا فلكل واحد منها انقصاص على صاحبه وان أخذها بتراضيهما فلا قصاص في الثانية لرضي صاحبها ببذلها وإذنه في قطعها وفي وجربه في الأولى وجهان (أحدها) يسقط لما ذكرناه (وانثاني) لايسقط لانه رضي بتركه بعوض لم يثبت له فكان له الرجوع الى حقه كما لو باعه سلعة بخمر وقبضه الماه فعلى هذالهالقصاص بعدا ندمال الأخرى وللجاني دية يده فاذا وجب للمجني عايه ديةيده وكانت الدينان واحدة تقاصا وانكانت احداها أكثر من الآخرى كالرجل مع المرأة وجب الفضل لصاحبه

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال له اخر ج يمينك فاخر ج يساره فقطعها أجزأت على قول أبي بكر سؤاء قوامها الما ما أو جاهلا) قال واو سأل القود ساعة قطعت أصبعه أقدته لما روى جابر أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبت فقال يارسول الله ُ قدني قال «حتى تبرأً» فأبي وعجل فاستقاد له رسول الله عليه عليه ومديت رجل المستتيد. وبرأت رجل المستقاد منه فقال النبي عليليَّه «ليس لك شيءعجات» رواه سعيد مرسلاولان القصاص من العارف لا يسقط بالسراية فوجب أن يماكه في الحال كما لو برأ

ولنا ماروى جابر أن النبي عَلَيْكُ نَهُ عَيْ أَنْ يُستَقَادُ مِنَ الْجِرُوحِ حَتَّى بِيرِأُ الْجِرُوحِ ورواه الدارقَّةُ نِي عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن انهي عَمَالِيَّةٍ ولان الجرح لايدري أقتل هو ام ليس بقنل؟ فينبغي أن ينتظر العلم ماحكه ؟ فأما حديثهم فقد روآه الدارقطني وفي سياقه فتال بارسول الله عرجت فقال رسول الله وتبالله وتعليم «قد نهيتك فعصيتني فأ بعدك الله و بطل عرجك » ثم نرحي أن بتنص من جرح حتى يبرأ صاحبه وهذه زيادة يجب قبولها وهي متأخرة عن الانتصاص فتكرن ناسخة له وفى نفس الحديث مايدل على أن استقادته قبل الهرء معصية لقوله «قد نهيتك نعصيتني» وما ذكروه ممنوع وهو مبني على الخلاف .

(فصل) فإن اقتص قبل الاندمال هدرت سرابة الجناية ، وقال ابو حنيفة والشافعي لل هي مضمونة لانها سراية جناية فكانت مضمونة كالولم يقتص

ولنا الخبر المذكو ولأنه استعجل مالم يكن له استعجاله فبطل حنه كتاتل موروثه ومهذا فارق

وعلى قول ابن حامد، وأن أخرجها عمداً عالما أنها يساره وأنها لأتجزئ فلا ضان على قاطمها ولا قود لانه بذله باخراجه لها لاعلى سبيل الموض وقد يتوم انفعل في ذلك متام انتطق بدليل نه لافرق بين قوله خذ هذا فكاه وبين است دعاء ذلك منه فيعطيه اياه ويفارق هذا مااذا قطع بد انسان وهو ساكت لانه لم يوجد منه البذل و ينظر في المتتص فان فعل ذلك عالما بالحال عزر لا ٩ ممنوع منه لحقالله تعالى وهل يسقط القصاص في اليمني ؟ على وجهبن (أحدهما) يسقط لان قاطع اليسار تعدى بقطعها فلم بملك قطعاليد الأخرى كما لوقطع يدااسارق اليسرى مكان يمينه فانه لايملك قطع يمينه (والوجه الثاني) لايسقط وهو مذهب الشافعي وفرقوا ببن اقصاص وقطع السارق من وجوه ثلاثة (أحدها) أن الحد مبني على الاسقاط بخلاف اقصاص (ثني) أن اليسار لا قدم في السرقة و ان عدمت يمينه لانه ينوت منفعة الجنس بخلاف القصاص (والثالث) أن اليد لو سقنات بأكة أو قصاص سقط القَّةُ ع في السرقة فجاز أن يسقط بقطع اليسار بخلاف القصاص فانه لايسقط وينتقل إلى البدل ولكن لاتقعام يمينه حتى تندمل يساره لئلا يؤدي إلى ذهاب نفسه فن قيل أليس لو قطع عمبن رجل ويسار آخر لم يؤخر ُ حدها إلى اندمال الآخر؟ قانا الفرق بينها أن القطعين مستحقان قصاصاً فالهذا جمعنا بينهما وفي مسئلتنا أحدهما غير مستحق فلا نجمع بينهما فاذا اندمات اليسار قطعنا اليمين فان سرى قطع اليسار الى نفسه كانت هدراً ويجب في تركته دية اليمني لتعذر الاستيفاء فيها بمولم

من لم يمنص فعلى هذا لو سرى المطعان جميعاً فات الحاني والمستوفي فهما هدر. وقال الوحنيفة يجب ضمان كل واحد منهما لان سراية كل واحد منهما مضمونة ثم يتقاصان فيسقطان، وقال الشافعي إن مات المجني عليه أولا ثم مات الجاني كان قصاصاً لانه مات من سراية القطع فقد مات بنعل المجني عليه، وإن مات الجاني فكذلك في أحد الوجهين وفي الآخر يكون موت الجاني هدراً ولولي المجني عليه نصف الدية، فأما إن سرى أحد القطعين دون صاحبه فعندنا هو هدر لاضان فيه، وعند ابي حنيفة يجب ضان سرايته، وعند الشافعي إن سرت الجناية فهي مضمونة وإن سرى الاستيفاء لم يجب ضانه ومبنى ذلك على ماتقده من الحلاف

(فصل) وإن الدمل جرح الجناية فاقدس من ثم النتاض فسرى فسرى فسراية وسراية الاستياء غير مضمونة لانه اقدس معد جواز الاقتصاص فعلى هذا أو قدنع يد رجل فبرأ فاقدس ثم النتاض جرح المناي عليه فمات فاوليه قنل الجني لانه مات من جنايته ، وإن عفا إلى الدية فلا شيء الدلانه اسنوفي بالنام عاقيمه دية وهو يداه وإن سرى الاستيناء لم يجب أيضاً شيء لان التصاص قد سنط بموت والديه لا يمكن إنجابها لما ذكرنا . وإن كان التناوع بالجاية بداً فوليمه بالخيار بين القمو إلى نصف الدية ومتى ستط التصاص بموت الجني أو غيره وجب نصف الدية في تركة الجني أو ماله إن كان حياً

(فصل) ولو قطع كتابي بد مسلم في أ أو اقتاس ثم استان جرح المسلم فمات فلو ليه قتال الكتابي والعلم إلى اران الجرح وفي قدره وجهان

﴿ مسئلة ﴾ (وان أخرجها دهشة أو ظناً منه أنه تجزى، فعلى القاطع دينها ان علم أنها يسار وأنها لاتجزى، ويعزر) .

وقل بعض الشافعية عايه القصاص لانه قطعها مع العلم أنه لس له قطعها

وانا نه قداه با ببذل صاحبها فلم بجب عليه اقصاص كا لو علم باذلها وان كان جاهلا فالا تعزير عليه وعليه الضمان بالدية لانه بذلها له على وجه البذل فكانت مضمونة عليه لانه لوكان عالماً بها كانت مضمونة عليه وما وجب ضانه في العمد وجب في الخطأ كاللاف المال والقصاص باق له في الممبن ولا يقتص حتى تدمل اليسار فان عفا وجب بدلها ويتقاصان وان سرت اليسار إلى نفسه كانت مضمونة بدية كاملة وقد تعذر قطع الميني ووجب له نصف الدية فيتقاصان به ويهتي نصف الدية لو رثة الجاني ، فن اختاها في بذلها فقال الحاني إنما بذلها بدلا عن الهمين ، وقال المجني عليه بذاتها بغير عوض أو قال أخرجتها دهشة قال بل عالماً فلقول قول الجاني لانه أعلم بنيته ، ولان الظاهر أن الانسان لا يبذل طرفه لمقطع تبزعاً مع أن عليه قطع المستحقا ، وهذا مذهب الشافعي .

﴿ مُسَمَّلَةً ﴾ (وان كان من عليه القصاص مجنونا مثل من يجن بعد وجوب القصاص عايه

٨٤٤ حَكُمُ مَالُو قَطْعُ يَلْدُ رَجِلُ مِنَ الْتُكُوعُ ثُمْ قَطْمُهَا أَخْرُ مِنَ الْمُوفَقِ (الْمُغني والشرحالُكُمِير)

(أحدها) نصف الدية لانه قد استوفى بدل يده بالقصاص وبدلها نصف ديته فبقي له نصفها كما لو كان انقاطع مسلماً

(واثاني) له ثلاثة أرباعها لان بد البهودي تدل نصف ديته وذلك ربع دية المسلم فقد استوفى ربع ديته وبقي له ثلاثة أرباعها ؛ وإن كان قطع يدي المسلم فاتتص منه ثم مات المسلم فعفا وليه إلى مال انبى على الوجهين إن قلنا تعتبر قيمة اليهودي فله ههنا نصف الدية وإن قلنا الاعتبار بتيمة يدانسلم فلا شيء له ههنا لانه قد استوفى بدل يديه وها جميع ديته ، ولو كان القطع في يديه ورجليه فعفا إلى الدية لم يكن له شيء وجها و احداً لان دية ذلك دية مسلم ، وم كان الجاني امرأة على رجل ذلحكم على ماذ كرنا سواء لان ديتها نصف دية الرجل

(فصل) اذا قطع يد رجل من الكوع ثم قطعها آخر من المرفق فات بسرايتهما فلوليه قتل القاطعين وايس له أن يقدم طرفيهما في أحد الوحهين وفي الآخر اله قدع يد القاطع من الكوع فان قطعها ثم عفا عنه فله نصف الدية وأما الآخر فان كانت يده مقطوعة من الكوع نقطهما من المرفق ثم عذا فله دية اله قدر اللكومة في الذراع ولوكانت يد القاطع من الرفق صحيحة لم يجز قطعها وراد الله واحدة لانه يأخذ صحيحة بقطوعة وان قطع أيديهما وهما صحيحة أو قداع رجلان يديه فقطع يديهما ثم سرت الجناية فمات من قطعها فليس لوليه العفو على الدية لانه قداستوفي ماقيمته دية وان اختار قتاهما فله ذلك

فعلى قاطعها القود ان كان عالما بها وانها لاتجزىء لا له قداعها تعديابغير - ق وان جهل أحدهما فعليه لدية لان بذل المجنون ليس بشبهة)

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان من له القصاص مجنونا ومن عايه القصاص عاقلا فأخرج اليه يساره أو يمينه فقطمها ذهبت هدراً) .

لانه لايصح منه الاستيفاء ولا يجوز البذل له ولا ضمان عليه لانه أتافيها ببذل صاحبها لكن انقطوع اليمني فقد تعذر استيزاء القصاص فيها لتافيها فتكون الدجنون دينها

(فصل) ذن و ثب المجنون عليه فقطع بده التي لاقصاص فيها فعلى عاتلته دينها وله اقصاص فيها فصل) ذن و ثب المجنون عليه فقطع بده التي لاقصاص فيها فعلى عاتلته دينها والأخرى وانقط على المختون فيها فاذا أخذها قهراً سقط حقه كما لو أنلف وديعته (والثاني) لا يسقط حقه وله عتل بده و عتل بد لج ني على عاقلته لان المجنون لا يصح منه الاستيفاء وينارق الوديعة إذا أتافها لانها تافت بغير تفريط و ايس لها بدل إذا تافت بغير تفريط كانت عليه دينها وكذاك الحكم في الصغير فان اقتصا عما لا تحمله العاقلة سقط حقهما وجها واحداً وقد ذكرناه

(فصل) اثالث استواؤها في الصحة والكمال لان القصاص يعتمد الماثلة فلاتؤخذ صحيحة بشلاء

(فصل) ولا يج. ر أن يقتص من حامل قبل وضعها سواء كانت حاملاً وقت الجناية أو حملتً بعدها قبل الاسترفاء وسواء كان القصاص في النفس أو في العارف: أم في اننفس فلقول الله تعالى (فلا يسرف في القتل) وقتل الحامل قتل لغير القاتل فيكون إسرافاً

وروى ابن ماجه باسناده عن عبدالرحمن بن غنم قال تنامعاذ بن جبل وأبوعبيدة بن الجراح وعبادة ابن الصامت وشداد بن أوس قالوا ان رسول الله عليه قال «إذا قتلت الرأة عمداً لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها وان زنت لم ترجم حتى تضع مافى بطنها وحتى تكفل ولدها» وهذا نص ولان النبي عليه قل للغامدية المقرة بالزنا « ارجبي حتى تضعي مافي بطنك _ مم في الحدا الم الم لا نعلم بينهم فيه اختلافا

وأما اقصاص في العارف فلا ننامنعنا الاستياء فيه خشية السراية الى الجني أو إلى زيادة في حقه فلا ننع منه خشية السراية إلى غير الجاني وتفريت نفس معصومة اولى وأحرى . ولان في اقصاص منها قتل لغير الجاني وهو حرام . وإذا وضعت لم تقتل حتى تسقي الولد الله الان الولد لا يديش إلا به في الغالب ثم ان لم يكن للولد من برضه اليجز تقالها حتى يجبيء أوان فعاله الم ذكر نامن الخبرين . ولا له الما أخر الاستيف علم فلا أن يؤخر لحنفه بدد وضه ولى إلا ان يكون اقصاص فيا دون النفس ويكون الغالب بقاؤها وعدم ضرره بالاستيفاء منها فيستوفى . وان وجد له مرضعة رات و جز قالها لانه يستنى بلهم و نكات مرددة أو جاعة يتناو نه او أمكن أن يسق من ابن شاة و المه و نكات مرددة أو جاعة يتناو نه او أمكن أن يسق من ابن شاة

ولا كادلة الأصابع بذاته ولا ذات اذاذار بدلا اذاذار لها ولا عين صيحة بقائمة ولا لسان ناطق. بأخرس، لانعلم حداً من أدل علم قل بوجوب قواع يد أورجل أولسان صميح باشل إلا ماحكي داود أنه أوجب ذلك لاشتراكهما في الاسم ذاخذ به كالأذنين

ولنا أن الشلاء لانفع فيها سوى الجال فلا تؤخذ بما فيه نفعه كالعين الصحيحة لا تؤخذ بانقائمة وما ذكر له قياس وهو لا يقول بالقياس وإذا لم يوجب انقصاص في العينين مع قوله تعالى (والعين بالعين) لاجل تناوتهما في الصحة والعمى فلأن لا يوجب ذلك فيما لا نص فيه أولى

(فصا) ولا تؤخذ يد كاهلة الاصابع بناقصة الاصابع فلوقعاع من له خس أصابع يد من له أربع أو نلاث أو قعام من له أربع أصابع يد من له ثلاث لم يجب ا تصاص لانها فوق حقه، وهل له أن يقطع من أصابع الج في بعدد أصابعه ؟ فيه وجهان ذكر ناهما فيما إذا قعاع من نصف الدك م وان قطع فو اليد الكاملة يدا فيها أصبع شلاء وباتبها صحاح لم يجز أخذ الصحيحة بها لانه أخذ كامل بناقص، وفي الاقتصاص من الاصابع الصحاح وجهان؟ ذن قانا له أن يقتص فله الحكومة في الشلاء وارش ما الحتما من الدخل ما تحت الاصابع الصحاح في قصاصها أو تجب به حكومة؟ فيه وجهان: ما الحني الناسع المحتما من العمل الحكومة وله الحزء التاسع المحتما من العمل الحكومة؟ فيه وجهان (المني وانشرح المحميد)

أو نحوها جازفتلها وبستحب الولي تأخيرها لماعلى الولد من الضرر لاختار ف اللبن عليه وشرب لبن المهيمة (فصل) وإذا ادعت الحمل ففيه وجهان (أحدها) تحبس حتى يتبين حملها لان للحمل أمارات خنية تعلمها بن نفسها ولا يعلمها غيرها فوجب أن يحناط للحمل حتى بتبين انتفاء ماادعته ولانه أمر يختصها فتبل قولها فيه كالحيض (والثاني) ذكره التاضي انها ترى أهل الخبرة فان شهدن بحملها أخرت وان شهدن بيرانتها لم تؤخر لان الحق حل علمها فالا يؤخر بمجرد دعواها

(فصل) وان اقت من حامل فتد أخصا و أخصا الساطان الذي مكنه من الاستيفاء وعليها الائم إن كانا علين أو كان منها تفريط وان علم أحدها أو فرط ذلائم عليه ثم ننظر فن لمهناق الولد فلا خان فيه لأ نا لم نتحت وجوده وحياته . وان انفصل ميتاً أو حياً لوقت لا يعيش في منه ففيه غرة وان انفصل حياً لوقت يعيش مثله مهمات من الجناية وجبت فيه دية عوعلى من يجب ضان انتخار فن كان الامام والولي عالمين بالحل وتحريم الاستيفاء أو جاهاين بالامرين أو بأحدها أو كان الولي عالماً بذلك دون المكن له من الحسنيفاء في لها في عالمة مباشر واحاك المكن له ماحب عالماً بذلك دون المكن له ما السنيفاء في لهان على الماشر دون التسبب كالحافر مع الدافع ،وان على الحاكم دون الولي على الماشر معاند على الماشر معاند أعمى الا يورف تحريم التنا وكثيره و نكنا الضمان على المتسبب كالسيد بهد الاستيف وحده با تتل والعبد أعمى بان كان أحدها عالما وحده في الحاكم والحيان فالمان على المائن عالمان على المائن فالمائن على المائن فالمائن على الاحكام والولي إنه يرجع إلى حكه واجباده . و نكنا جهاين فنيه وجهان المائن العمان على الاحكام والولي إنه يرجع إلى حكه واجباده . و نكنا جهاين فنيه وجهان أحدها) الفيان على الاحكام والولي إنه يرجع إلى حكه واجباده . و نكنا جهاين فنيه وجهان أحدها) الفيان على الاحكام والولي إنه يرجع إلى حكه واجباده . و نكنا جهاين فنيه وجهان أحدها) الفيان على الاحكام والولي إنه يون كنا عالمان على المائن على المائن على الوكانا عالمان على المائن المائن على المائن على المائن المائن على المائن المائن المائن على الاحكام والولي إنه يون كنا عالمان على المائن المائن المائن المائن المائن على الوكانا عالمان في الوكانا عالمان على المائن على المائن على المائن على المائن على المائن على المائن المائن على المائن على المائن على المائن على المائن المائن على المائن عالمائن على المائن على الم

(فصل) وإن قاع الد الكاملة ذويد فيها أصبح زائدة وجب القصاص فيها ذكره ابن حمد لان الزائدة عيب ونقص في المعنى فلم يمنع وجودها القصاص منها كالساعة فيها والجراح، واختار القاضي أنها لا يقع عيه اوهو مذهب الشافعي لانها زيادة، فعلى هذا ان كان للمجني عليه أيضا أصبع زائدة في محل الزائدة من الجاني وجب القصاص لاستوائهما وان كانت في غير محامها ولم يكن المجني عليه أصبع زائدة لم تؤخذ يد لج ني وهل يملك قواع الاصابع ؟ ينظر ذركانت الزائدة ماصقة باحدى عليه أصبع فايس له قواع تلك الاصبع لان في قط مها إضراراً بالزائدة وهل القطع الاصابع الأبع ؟ على الاصابع فايس له قواع تلك الاصبع لان في قط مها إضراراً بالزائدة وهل القطع الاصابع الأبع ؟ على وجبين وان لم تكن ماصقة بواحدة منهن فهل له قواع الحس على وحبين وان كانت الزائدة نايتة في أصبع في أحد في أعملها العالما لم يجز قواء مها وان كانت نابتة في السنهي أو الوسعلى فله قواع مافو قها من الانامل في أحد الوجبين ويتبع ذلك خمس الكف

وقل أبوالخطاب الفيمان على الحاكم ولم يفرق . وقال المزني الفيمان على الولي في كل حال لانه المباشر والسبب غير ملجبيء فكان الفيمان عليه كالحافر مع الدافع وكا لو مر من يدلم بحربم القتل به فقتل . وقد ذكرنام يقتضي انتفريق والله أعلم

(مسئلة) قال (واذا كن القاطع سالم الطرف والمقطوعة شلاء فلاقود)

لانها أحداً من أهل العام قال بوجوب قعام يد ورجل أو اسان صحيح بأشل الا ماحكي عن داود أنه أوجب ذلك لان كر واحد منهما مسمى باسم صاحبه فيؤخذ به كالاذنين

وانا أن الملاء لاننع فيها سدى الجال فلا يؤخذ بها مافيه نفع كالصحيحة لاتؤخذ بال تُمةوماذكر لـ قياس وهو لايقول بالتياس وإذا لم نوجب التصاص في العينين مع قول الله تعالى (العين بالعين) لاجل تفاوتها في الصحة والعمى فلأن لا يجب ذلك فيما لانص فيه أولى

(فصل) وان قدام إذنا شال، أو انفاً أشل فها يؤخذ به الصحيح ؟ فيهوجهان (احدها) لا يؤخذ به كسائر الاعضاء (و شني) يؤخد به لان نفيه لا يذهب بشله فان نفع لاذن جمع الصوت وردالهوام وستر موضع السمع و ننع الانف جمع الربح ورد الهواء أو الهوام فقد ساوى الصحيح في الجال والننع فوجب اخذ كر واحده هما بالآخرك اصحبح بالصحيح بخالف الدوالرجل والشافعي قولان كالوجزين:

(نعل ون تعلى ذويد لها اظفاريد من لا اظفر له لم يجز المصاص لان الكاملة لا تؤخذ بالناقصة وان كانت المتعلوعة ذات ظفر الا أنها خضرا، أو مستحشفة أخذت بها السليمة لانذاك علمة ومرض و ارض لا يمن القصاص بدايل انا نأخذ الصحيح بالسقيم

﴿ مسئلة ﴾ (ولا 'ؤخذ عين صيحة بتائمة ولا اسان ناطق بأخرس ولا ذكر صميح بأشل) لانها ليست ممثلة لها ولانه يأخذ أكثر منحته ناشبهت ايد الصحيحة بالشلاء لا نؤخذ بها

﴿ مِسْئَلَةً ﴾ (ولا يؤخذ ذكر غل بذكر خصي ولاعنين)

ذَكره الشريف وهو قول مالك لانه لامنفعة فيها ذن ذكرالعنين لايوجد منه وطء ولا انزال والخصي لايولد اله ولا يكاد يقدر على الوطء ولا ينزل فها كالأشل، ولان كل واحد نهما ناقص فلا يؤخذ به الكامل كاليد الناقصة بالكاملة، ويحتمل أن يؤخذ بهما قال أبو الخطاب يؤخذ غيرها فلا يؤخذ بهما في أحد الوجهين وهو مذهب الشافعي لانهما عضو ان صحيحان ينقبضان و نبسطان فيؤخذ بها غيرها كذكر الفحل غير العنين وانجا عدم الانزال لذهاب الخصية والعنة لعلة في الغامر فلم يمنع ذلك

(فصل) ولا تؤخذ يد كاملة الاصابع بناقصة الاصابع فاو قطع من له خس أصابع يد من له اربع أوثلاث أو قطع من له اربع اصابع يد من له تلاث لم يجب التصاص لانها فوق حقه وهل له از يقطع من اصابع الجاني بمدد اصابعه؟ فيه وجهان ذكرناها فيما إذا قياع من نصف الـ بدف وان قيام ذو اليد الكاملة يداً فيها أصبع شلا. وباقبها صحاح لم يجز اخذ الصحيحة بها لأنه اخذ كامل بذقص ماتحتها من الكف وهل يدخل ماتحت الاصابع الصحاح في قصاصها او تجب فيه حكومة؟ على وجهين (فصل) وان قتاع اليد الكاملة ذو يد فيها اصبع زائدة وجب انقصاص فبها ذكره ابو عبد الله ابن حامد لاز الزائدة عيب ونقص في المعنى يرد بها المبيع فلم يمنع وجودها القصاص منها كالسلعة فيها والخراج واختارالقاضي أنها لاتقداع بها وهومذهب الشافعي لانها زيادة، فعلى هذا إن كان للمجني عليه أيضا أصبع زائدة في على الزائدة من الج ني وجب قصاص لاستوائها وان كانت فيغير محالها أو لم يكن المجني عايه أصبح زائدة لم تؤخذ يد الجني، وهل يمات قطع الاصابع؟ ننظر فن كانت الزائدة ماصقة بأحد الاصابع فايس له قناع تلك الاصبع لان في قطعها اضرارا بالزائدة وهل له قطع الاصابع الاربع؟ عبى وجهين، وأن لم تكن ملصقة بواحدة منهن فها له قالع الحس؟على وجيَّان وأن كانت الزائدة نابتة في أصبع في أنماتها العالما لم يجز قطعها ، وإن كانت نابتة في السفلي أو

من ا قصاص بهم أكا ذن الامم واند الاخشم ، وقال ا قاضي لا يؤخذ ذكر الفحل بالخصي لتحقق نقصه والاياس من برئه وفي أخذ، بذكرالعنبن وجهان (أحدهما) وخذ به الصحيح لانه غير ما يوس من زوال عنته ولذاك يؤجل سنة بخلاف الخدأ ، والصحيح الاول لانه إذا ترددت الحال بين كونه مماويا للآخر وعدمه لم بجباته صلان الاصل ممه فلايجب باشك سيا وقدحكمنا باتفاءا تساوي لقيام الدليل على عنته و ثبوت عنته، ويؤ-ذكار واحد من الناجي والعنين بمثله لتساويها كما يؤخذالعبد بالعبد والذي بالذمي

الإمسالة ﴾ (الامارن الانم الصحيح فنه يؤخذ بانك الاخشم الذي لا يشم)

لان ذلك لعلة في الدماغ والانف صحيح كا تؤخذ اذن السميع بدذن الاصم لكون ذهاب السمع نقص في الرأس لانه محمله و ليس بنتص في الاذن، ويؤخذ ا صحبح بالخروم والمستحشف لان كونه مستحشفامرض فلا يمنع من أخله به لانه يقوم مقام الصحبح

﴿ مسئلة ﴾ (وتؤخذ أذنا المميع باذن الاصم لماذكرنا)

وتؤخذ الاذن الستحشفة بالصحيحة وهل تؤخذ بها الصحيحة ؟ كاليد الشااء وسائر الاعضاء والثَّ في تؤخذ بها لان القصود جمع الصوت وحفظ محل السمع والجال وهذا بحصل بها كحصوله بالصحيحة بخلاف سائر الاعضاء الوسطى فله قطع ما فوقها من الانامل في أحد الوجهين ويأخذ أرش الانملة التي تعذر قطعها في أحد الوجهين ويتبع ذلك خمس الكف

(فصل) وإن قائع ذو يد لها اظفار يد من لا اظفار له لم يجز القصاص لان الكاملة لا تؤخذ بالناقصة، وان كانت المقطوعة ذات أظفار إلا انها خضراء أو مستحشفة أخذنا بها السليمة لان ذلك علة ومرض والمرض لا يمنع القصاص بدليل أنا نأخذ الصحيح بالسقيم

(مسئلة) قل (وانكان القاطع أشل والمتطوعة سالمة فشاء المظلوم أخذهافذلك لهولا شيء له غيرها وإن شاء عفا وأخذ دية يده)

أما إدا اختار الدية فله دية يده لانعلم فيه خلافا لانه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص سئل فكانت له الدية كما لولم يكن للقاطع بدوهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي. وان اختارا قصاص سئل أهل الخبرة إن قالوا انه إذا قعام لم تنسد العروق و : خل الهواء إلى البدن فأ فسده سقط القصاص لا نه لا يجوز أخذ نفس بطرف و ان أمن هذا فله الدصاص لا نه رضي بدون حقه في كان له ذلك كما أو رضي السلم بالقصاص من الذمي و الرجل من الراة و الحرمن العبد واليس له مع القصاص ارش لان الشلاء كالصحيحة في الحاقة و انما نقصت في الصنة فلم كن له ارش كالصور التي ذكر زاها. وقل أبو الخطاب عندي له ارش مع القصاص على قياس قوله في الصنة فلم كن له ارش كالصور التي ذكر زاها. وقل أبو الخطاب عندي له ارش مع القصاص على قياس قوله

ومسئلة المعلى ويؤخذ العيب من ذلك كاه بالصحيح وبمثله إذا أمن من قطع الشلاء التلف الذاكلة المعلى القاطع أشل والمقطوعة سالمة فان شاء المجني عايمه أخذ الدية فله أخذ دية لانعلم فيه خلافا لانه يجزعن استيفاء حقه على السكال بالقصاص فكانت له الدية كما لو لم يكن للقاطم يدو منذا قول أي حنيفة ومالك والشافعي، وإن اختار القصاص سئل أهل الجبرة فان قالوا إنه إذا قطع لم تنسد العروق ، ويدخل الهواء الى البدن فيفسده سقط القصاص لانه لا يجوز أخذ نفس بعارف، وان أمن هذا فلها تقصاص لانه لا يجوز أخذ نفس بعارف، وان أمن هذا فلها تقصاص لانه رضي بدون حقه فكان اله ذلك كالو رضي المسلم بالتصاصمين الذي والحرمين العبد ولا يجب لد مع المتصاص ارش لان الشلاء كالصحيحة في الحاقة وانما نقصت في الصفة فلم يكن له ارش كالصورتين المذكورتين. واختار أبو الخطاب أن له الارش مع القصاص على قياس قوله في عين الاعور إذا قلعت لانه أخذ الناقس بالزائد والاول أصح ، وهو اختيار الخرق فان إلحاق هذا الذرع بالاصول المنتفق عليها أولى من إلحقه بفرع مختلف فيه خارج عن الاصول مخال للقياس (فصل) وتؤخذ الشلاء بالشلاء إذا أمن في الاستيفاء الزيادة، وقال أصحاب الشافعي لاتؤخذ بها في أمد الوجهين لان الشلل علة والعلل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المائلة بينها

* له الوجهين لان الشلل علة والعلل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المائلة بينها و لنا أنهما مناثلان في ذات العضو وصفته فجاز أخذ إحداها بالاخرى كالصحيحة بالصحيحة في عين الاعور والاول أصح ذن الحاق هذا آنهر عبالا عول المتفق عليها أولى من الحاقه بفر ع ختلف فيه خارج عن الاصول مخالف للقياس

(فصل) وتؤخذ الشلاء بالشلاء اذا أمن في الاستيفاء الزيادة ، وقال أصحاب الشافعي لاتؤخذ بها في أحد الوجهين لان الشلاء عليلة والعال يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق الماثلة بينهما

ولنا أنهما ممَّاثلان في ذات العضو وصفته فجاز أخذ إحداهما بالاخرى كالصحيحة بالصحيحة.

(فصل) وتؤخذ الناقصة بالناقدة اذا تساوتا فيه بأن يكون القاوع من يد الجاني كالمقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد المجنى عليه لا نهما تساوتا في الذات والصفة، ذما ان اختلفا فكان القطوع من يد أحدها ناقصة ومن الاخرى أصبع غيرها لم يجز القصاص لان فيه أخذ أصبع بغيرها وان كانت يد أحدها ناقصة أصبعا والاخرى ناقصة أصبعا وهله أرش أصبعا والاخرى ناقصة تلك الاصبع وأخرى جز أخذ الناقصة أصبعين بالناقصة أصبعا وهله أرش أصبعه الزائدة؟ فيه وجهان ولا يجوز أخذ الاخرى بها لان الكاملة لاتؤخذ بالناقصة

(فصل) و بجوز أخذ الناقصة بالكاملة لانها دون حقه وهل له أحذ دية الاصابع الناقصة ؛على وجهين (أحدها) له ذلك وهو قول الشافعي واختيار ابن حامد

(وانثاني) ليس له مع القصاس ارش. هو مذهب ابي حنيفة و تياس قول أبي بكر لئلا ينضي إلى الجمع بين قصاص ودية في عضو و احد ، وقال القاضي قياس قوله سقوط القصاص كتوله فيمن

﴿ مسئلة ﴾ وتؤخذ اناقصة بالنقعة إذا تساوة فيه بأن يكون المقطوع من دالجاني كالقطوع من يد المجني عليه)

لا نهما تساوتا في الذات والصفة ، فن اختاه فكان المقطوع من بد احدها الابهام ومن الاخرى أصبع غيرها لم يجب القصاص لان فيه أخذ أصبع بغبرها وان كانت إحداها ناقصة أصبعا والاخرى ناقصة تلك الاصبع وغيرها جز أخذ الناقصة صبعين بالناقصة أصبعاً وهل له أخذ أصبعه الزائدة ؟ فيه وجهان ، ولا يجوز أخذ الاخرى بها لان الكاملة لاتؤخذ بالناقصة

﴿مسئلة﴾ (وتؤخذ انناقصة بالكاملة لانهادون حقه وهل له أخذ دية الاصابع الناقصة؟ على وجهين) (احدها) له ذلك وهو قول الشافعي واختيار ابن حامد (والثاني) ليس اله مع القصاص ارش ، وهومذهب أبي حنيفة وقياس قول أبي بكر لئال فضي إلى الجمع بين قصاص ودية في عضو واحد

وقال القاضي قياس قوله سقوط القصاس كقوله فيمن قطعت بده من نصف الذراع وليس هذا كدلك لا به يقص من وضع الجناية ويضع الحديدة في موضع وضها الجاني فلك ذلك كما لوجني عليه فوق الموضحة او كان رأس الشاج أسفر أو أخذ الشلاء بالصحيحة ، و فارق الفاطع من نصف الذراع لانه لا يمكنه القصاص من موضع الجناية هكذا حكاد الشريف عن أن بكر

قطعت يده من نصف الذراع وليس كذلك لانه يقتص من موضع الجناية ويضع الحديدة في موضع وضعها الجني فملك ذلك كما لو جنى عليه فوق الموضحة أو كان رأس الشاج أصغر أو اخــذ الشلاء بالصحيحة، ويفارق القاطع من نصف الذراع لا نه لا يمكنه القصاص من موضع الجناية . هكذا حكاه الشريف عن أبي بكر

(فصل) وإن كانت يد القاطع والمجنى عليه كاملتين في يد المجنى عليه أصبع زائدة فعلى قول ابن حامد لاء ية بالزائدة لانها بمنزلة الخراج والساعة وعلى قول غيره له قطع يد الجاني وهل له حكومة في الزائدة ؟ على وجهين ، وإن قطع من له خمس أصابع أصلية كف من له أربع أصابع أصلية وأصبع زائدة أو قطع من له أربع أصابع وأصبع زائدة كف من له خمس أصابع أصلية فلا قصاص في الصورة الاولى لان الاصلية لا تؤخذ بالزائدة و له انقصاص في الصورة الثانية في قول ابن حامد لار الزائدة لاعبرة بها ، وقال غيره ان لم تكر الزائدة في محل الاصلية فالا قصاص أبضاً لان الاصبعين مختلفتان، وإن كانت في محل الاصلية فقال القاضي يجري القصاص وهو مذهب الشافعي ولاشي، له لنقس لزائدة ، وهذا فيه في محل الاصابع أو يعلى الاصابع أو منافع في محل الاصابع عن عدد الاصابع أو كانت في غير محل الاصابع ، وهذا له خمس أصابع في محلها في كانت كانها أصلية ، فان قالوا معنى كونها زائدة انها ضعيفة مائلة عن سمت الاصابع ، قلنا ضعفها لا يوجب كونها ذائدة كذكر العنين، وأما ميالها عن زائدة انها ضعيفة مائلة عن سمت الاصابع ، قلنا ضعفها لا يوجب كونها ذائدة كذكر العنين، وأما ميالها عن خاله المحلية مائلة عن سمت الاصابع ، قلنا ضعفها لا يوجب كونها ذائدة كذكر العنين، وأما ميالها عن

(فصل) وان كانت يد الفاطع والمجنى عليه كا ملتين وفي يد المجنى عليه اصبع زائدة فعلى قول ابن حامد لاعبرة بالزائدة لانها بمزلة الحراج والسلعة وعلى قول غيره له قطع بدالجانى وهل له حكومة في الزائدة ? على وجهين وان قطع من له خس اصابع اصلية كف من له اربع اصابع أصلية وأصبع زائدة أو قطع من له أربع أصابع أصلية وأصبع زائدة كف من له خس اصابع اصلية فلا قصاص في الصورة الاولى لان الاصلية لا وخذ بالزائدة وله القصاص في الصورة النائية في قول ابن حامد لان الزائدة لا عبرة ما ، وقال غيره ان لم تكل الزائدة في محل الاصلية فلا قصاص أيضا لان الاصبعين مختلفان ، وان كانت في محل الاصلية فقال القاضي بجري الفصاص وهو مذهب الشافعي ولا شيء له لفقص الزائدة عن وان كانت في محل الاصلية كانت أصلية لان الزائدة هي التي زادت عن عدد الاحابع أو كانت في غير محل الاصابع وحذا له شم رأصا ع في محلها ف كانت كلها أصلية ، فان قالوا معني كومها زائدة انها ضعيفة مائلة عن عمت الاصابع، قنا ضعفها لا يوجب كومها زائدة كذكر العنين واما ميامها عن سمت الاصابع فنها ان لم تكن نابة من محل الاصبع المعدومة فسعد قولهم أمها في محلها وانكانت نابة في موضعها وانكا مال رأسها أو اعوجت فهو مرض لا يخرجها عن كومها اصلية وان كانت نابة في موضعها وانكا مال رأسها أو اعوجت فهو مرض لا يخرجها عن كومها اصلية

(فصل) اذا قطع أصبعه فأصابه من جرحها أكلة في يده وسقطت من مفصل ففها القصاص على ما نذكره في سرابة الجنابة وان بادر صاحبها فقطها من الكوع لئلا تسري الى سائر جسد مثم اندمل

الاصابع فنها ان لم تأن نابتة في محل الاصبع المعدومة فسد قولهم انها في محلها وإن كانت نابتة في موضعها وانما مال رأسها واعوجت فهذا مرض لايخرجها عن كونها أصلية

(فصل) واذا قطع أصبعه فأصابه من جرحها أكلة في يده وسقطت من مفصل ففيها اقصاص وإن بادرها صاحبها فقطعها من السكوع لئلا تسري إلى سائر جسده ثم اندمل جرحه فعلى الجابي الفصاص في الاصبع والحكومة فيما تأكل من الكف ولا شيء عليه فيما قطعه الجني عليه لانه تلف بفعله ، وإن لم يندمل ومات من ذلك فالجاني شريك نفسه فيحتمل وجوب اقصاص عليه وبحتمل أن لايجب بحال لان فعل المجنى انما قصد به المصلحة فهو عمد الخطأ وشريك الخاطيء لاقصاص عليه ويكون عليه نصف الدية ، وإن قطع المجنى عليه موضع الاكلة نظرت فان قطع لحماً ميتاً ثم سرت الجناية فالقصاص على الجني لانه سراية جرحه خاصة ، وإن كان في لحم حي فمات فالحمكم فيه كما لو قطعها خوفا من سرايتها

(فصل) واذا قطع أنه له لها طرفن احداها زائدة والاخرى صلية ذن كانت أتملة القاطء ذات طرف أيضاً أخنت بها ، وإن لم تكن ذات طرفين قطعت وعليه حكوما في الزائدة إلى كانت المقطوعة ذات طرف واحد وأثملة الفاطع ذات طرفين أحذت بها في قول ابن حامد وعلى قول غيره لاتصاص فيها وله دية أعمله ، وإن ذهب الطرف الزائد فله الاستيفاء ، وإن قل أناأصبر حق يذهب الزائد فله الاستيفاء ، وان قل أناأصبر حق يذهب الزائد فله الاستيفاء ، وان قل أناف لان القصاص حقه فلا يجبر على تعجيل استيفائه

جرح و فعلى الجاني القصاص في الاصع والحكومة فها تأكل من الكف ولاشي و عليه في قطعه الجني عليه لا إه تلف بفعله و عليه في قطعه الجني عليه و عليه لا المف بفعله و محتمل ان المف بفعله و و القصاص عليه و المحتمل و جوب القصاص عليه المحتمل و بعد المحتمل و شريك الحاطي و المحتمل المحتمل و يكون عليه نصف الدية و ان قطع المجني عليه موض الاكلة نظرت فان قطع الحمامية أم سرت المجناية فا القصاص على المجاني لا به سراية جرح و خاصة وان كان في لحم حي المات فهو كما لو قطمها خوفا من سمراية هما وقد ذكرناه

(فَصل) اذا قطع أ له لها طرفان إحداهما زائده والاخرى أصلية فان كانت أعله القاطع ذات طرفين أيضا اخذت بها وان لم تكن ذات طرفين قطت وعليه حكومة في الزائدة وان كانت القطوعة ذات طرف واحد وأعلة القاطع ذات طرفين اخذت بها في قول ابن حامد ، وعلى قول غيره لافصاص فيها وله دية أعملة وان ذهب الطرف الزائد فله الاستيفا، وان قال أما أسبر حتى ذهب الزائد عمل تعجبل استيفائه

﴿ مسئلة ﴾ (وان اختلما في شلل المضو وصحته فالقول قول المجنى عليه في أحدالوجهين) ﴿ لان الظاهر من الناس سلامة الاعضا، وخلق الله تمالى لهم بصفة الكال، والنافى الفول قول الجاني لأن الاصل براءة ذنة من دية عضو سالم ولانه لوكان سالما لم يخف لانه يظهر فيرام الناس (فصل) ولو قطع أنملة رجل العليا ثم قطع أنملة آخر الوسطى ثم قطع السفلى من ثالث فللاول القصاص من العليا ثم للثاني أن يقتص من الوسطى ثم للثانث أن يقتص من السفلى سواء جاءوا دفعة واحدة أو واحداً بعد واحد وجذا قل الشفي وقل أبو حنيفة لاقصاص الا في العليا لانه لم يجب في غيرها حال الجناية لتعذر استيفائه فلم يجب بعد ذلك كما لو كان غير مكافئ حال الجناية ثم صار مكافئاً بعده

ولنا أن تعذر القصاص لايصال محمله بغيره لا يمنعه اذا زال الا تصال كما لوجنت الحامل ويفارق عدم التكافؤ لانه تعذر لمعنى فيه وههنا تعذر لا تصال غيره به ، فأما إن جاء صاحب الوسطى أو السفلى يضاب القصاص قبل صاحب العليا لم يعده لان في استيفائه اللاف أيملة لا يستحقها وقيل لهما السفلى يضاب القصاص قبل صاحب العليا لم يعده لان في استيفائه اللاف أيملة لا يستحقها وقيل لهما إما أن تصبرا حتى تعلما مايكون من الاول ذان اقتص فلكما القصاص وان عفا فلا قصاص لكما وإما أن ترضيا بالعقل ذذا جاء صاحب العليا ف قتص فلك في الاقتصاص و حكم الثاني كحكم الثاني مع الاول وان عفا فابه العقل ذن قالا نحن نصب و ننظر بالقصاص ان تسقط العليا بمرض أو نحوه ثم نقتص لم يمنعا من ذلك ، وان قطع صاحب الوسطى الوسطى والعليا فعليه دية العليا تدفع الى صاحب العليا وان قطع الاصبع كابا فعليه القصاص في الانتملة الثالثة وعليه ارش العايا للأول وارش السفلى على الجني لصاحبها وان عفا الجني عن قصاصها وجب ارشها يدفعه اليه ليدفعه إلى المجنى عنيه على الجني عن قصاصها وجب ارشها يدفعه اليه ليدفعه إلى المجنى عنيه

(نصل) قال رحمه الله وان قطع بعض لسانه أو مارنه او شفته أو حشفته او اذ م اخذ ، ثله يقدر بالاجزاء كالنصف والثاث والربع لفول الله تعالى (والمجروح قصاص) وقال أبوالخطاب لا يؤخذ بعض اللسان بالبعض ذكره صاحب الحرر

وانا انه يؤخذ جميعه بجبيعه فأخذ بمضه بمضه كالانف ولا يؤخذ بالمساحة لانه يفغى الى أخذ السان العجاني جميعه بمعض لسان المجنى عايه

﴿ مسئلة ﴾ (وان كسر بعض سنه برد من سن الجانبي مثله اذا أمن قامها)

بحري القصاص في بمض السن لحديث الربيع حين كسرت سن جارية فأمر النبي عليه المنطقة وقدر ذلك بالاجزاء النصف بالنصف وكل جزء بمثله ولا وَخذ بالساحة ليلا ينضي الى أخذجميع سن العجاني ببعض سن المجنى عليه ويكون القصاص بالمبرد لذؤمن الزيادة فاما لو أخذناها بالمكسر لم نأمن أن ينصدع أو ينفلع أو ينكسر من غير موضع القصاص ولا يقنص حتى يقول أهل الخبرة انه وون انقلاعها أو السواد فيها لان توهم الزياءة يمنم القصاص في الاعضاء كما لو قطمت يده من غير مفصل فان قبل فقد أجزام المصاص في الاطراف مع توهم سرايها الى النفس فلم منعتم منها لتوهم السراية منها النفس فلم المنعتم منها لتوهم الما المنفي والشرح الكبير) (١٨)

(فصل) وأن قطع أنملة رجل العليا مم قعام أنملتي آخر العليا والوسطى من تلك الاصبع فللأول قطع العليا لان حقه أسبق ثم يقطع الثاني الوسطى ويأخذ ارش العليا منه فانبادر اثاني فقطع الانملتين فقد استوفى حقه وتعذر استيفاء اقصاص للأول وله الارش على الجاني، وأن كان قطع الانملتين أولا قدمنا صاحبها في اقصاص للاول وله الارش على الجني، وأن بادر صاحبها فقطعها فقد استوفى حقه وتقطع الوسطى للأول ويأخذ الارش للعليا، ولو قطع أنملة رجل العايا ولم يكن للقاطع عليا فستوفى الجاني من الوسطى فان عفا الى الدية تقصا وتساقطا لان ديتهما واحدة. وأن اختار الجاني القصاص فله ذلك ويدفع ارش العايا وبجيء على قول أبي بكر أن لا بجب قصاص لان ديتهما واحدة واسم الانملة يشملها فتساقطا كقوله في إحدى اليدين بدلا عن الاخرى

(مسئلة) قال (وانا قتل وا، وليات بالغ وطمل أو غائب لم يقتل حتى يقدم الغائب ويبلغ الطفل)

وجملته أن ورثة القتيل اذا كانوا أكثر من واحد لم يجز لبعضهم استيفاء القود الا باذن الباقين فأن كان بعضهم غائباً انتظر قدومه ولم يجز للحاضر الاستقلال بالاستيفاء بغير خلاف علمناه وان كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً فظاهر مذهب احمد رحمه الله أنه ليس لغيرهما الاستيفاء حتى يبلغ

سقوط القصاص في الاطراف بالسكلية فسقط اعتباره اما السراية الى بعض العضو فتارة نقول أعايمتم القصاص فيها احتمال الزيادة في الفعل لا في السراية مثل من يستوفي من بعض الذراع فانه يحتمل أكثر مما فعل به وكذلك من كسر سنا ولم يصدعها فسكسر المستوفي سنه وصدعها أو قطعها أو كسر أكثر مما كسر من سنه فقد زاد على المثل والقصاص يعتمد الماثلة وتارة نقول ان السراية في بعض العضو أعا تمنع اذا كانت ظاهرة ومثل هذا يمنع في انفس ولهذا منعناه من الاستيفاء بآلة كالة الم مسمومة وفي وقت افراط الحر والبرد تحرزا من السراية

(فصل) وان قلع سنا زائدة وهي التي تنبت فضلة في غير سمت الاسنان خارجة عنها الى داخل الفم أو الى الشفة وكانت للجاني مثلها في موضها فللمجني عليه القصاص أو حكومة في سنه وان لم لم يكن له مثلها في محلها فليس له الا الحكومة وان كانت احدى الزائدتين أكبر من الاخرى ففيه وجهان (احدهما) لاتؤ خذبها لان الحكومة فيها أكثر فلا يفلع بها ماهو أقل قيمة منها (والثاني) تؤخذ بها لانها سنان متساويتان في الموضع فتؤخذ كل واحدة منهما بالاخرى كالاصلاين ولان الله تمالى قال (والسن بالسن) وهو عام فيدخل فيه محل النزاع وان قلنا يثبت القياس في الزائدتين بالاجتهاد فالثابت بالاجتهاد معتبر عا ثبت بالنص واختلاف القيمة لا يمنع القصاص بدليل جريانه بين العبدويين فالثابت بالاجتهاد موالانثى في النفس والاطراف على ان كبر السن لا يوجب كبر قيمتها فان السن الزائدة نقص

الصغير ويفيق المجنون وبهذا قال ابن شبرمة وابن أبي ليلي والشافي وأبو يوسف واسحاق ويروى عن عبد العزيز رحمه الله . وعن أحمد رواية أخرى: للسكبار العملاء استيفاؤه ، وبه قال حماد ومالك والاوزاعي والايث وابو حنيفة لان الحسن بن علي رضي الله عنها قتل ابن ملجم قصاصاً وفي الورثة صغار فلم يذكر ذلك ، ولأ زولاية القصاص هي استحقاق استيفا أو ليس للصغيرهذه الولاية ولنسا انه قصاص غير متحتم ثبت لجماعة معينين فلم يجز لأحدهم استيفاؤه استقلالا كا لوكان بين حاضر وغائب أو أحد بدلي النفس فلم ينفرد به بعضهم كالدية ، والدليل على أن للصغير والمجنون فيه حماً أربعة أمور (أحدها) أنه لو كان منفرداً لاستحقه ولو نافاه الصغر معغيره للنافاه منفرداً كولاية النكاح (والثاني) أنه لوبلغ لاستحق ولو لم يكن مستحقاً عند الموت لم يكن مستحقاً بعده كالرقيق اذا عتق بعد موت أبيه (والثالث) أنه لو صار الامر الى المال لاستحق ولو لم يكن مستحقاً للمستحق ورثته لم يكن مستحقاً للقصاص لما استحق بدله كالاجنبي (الرابع) أنه لو مات الصغير لاستحقه ورثته لم يكن مستحقاً للقصاص لما استحق بدله كالاجنبي (الرابع) أنه لو مات الصغير لاستحقه ورثته لمستحلا لدمه معتقداً كرزه متقربا بذلك إلى الله تعالى ، وقيل قتله لسعيه في الارض بالفساد واظهار مستحلا لدمه معتقداً كرزه متقربا بذلك إلى الله تعالى ، وقيل قتله لسعيه في الارض بالفساد واظهار السلاح فيكون كقاطع العاريق إذا قتل وقتله متحتم وهو إلى الامام والحسن هو الامام والذلك لم ينتظر السلاح فيكون كقاطع العاريق إذا قتل وقتله متحتم وهو إلى الامام والحسن هو الامام والذلك لم ينتظر

وعيب وكثرة العيب زيادة في النقص لافي القمية ولان كبرالسن الاصلية لازيد في قيمتها فالزائدة كذلك في مسئلة ﴾ (ولايقتص من السن حتى يئس من عودها وهي سن مرقداً ثغر اي سقطت رواضعه ثم نبتت فان قلم سن من لم يثغر لم يقتص من البجاني في الحال لانها تعود بحكم البادة فلم يجب ضهانها كالشعر في مسئلة ﴾ (فان عاد بدل السن على صفتها في موضعها فلائبي، على البجاني وان مضى زمن عودها ولم تعد سئل اهل الخبرة فان فالوا قد يئس من عودها خير المجي عليه بين القصاص وبين دية السن (مسئلة) (وان مات المجني عليه قبل الاياس من عودها فلاقصاص)

لان الاستحقاق غير متحقق فيكون ذلك شبهة في درء القصاص وتجب الدية لان القطع موجود والعود مشكوك فيه

(مسئلة) (فان قطع سن كبير ففال الفاضي يسأل اهل الحبرة) فان قالوا لا تعود فله الفصاص في الحال وان قالوا يرجى عودها الى وقت معلوم لم يقتض حتى يأتى ذلك الوتت فان لم تعد وجب المصاص (مسئلة) (وان اقتص من سن فعادت غرم سن العجاني لا نه قد تبين ان القصاص لم يكن يجب ويضعنها بالدية دون القصاص لا نه لم يقصد التعدي وان عادت سن العجانى رد ما أخذ اذا لم تعد سن المجنى عليه

(مسئلة) (وان عارت سن المجنى عليه قصيرة أو معيبة فعلى الجاني أرش نقصها بالحساب)

الغائبين من الورثة ولا خلاف بيننا في وجوب انتظارهم و ان قدر أنه قتله قصاصاً فقد اتفقنا على خلافه فكيف محتج به بمضنا على بعض

(فصل) وان كان الوارث واحداً صغيرا كصبي قتلت أمهو ليست زوجة لا بيه فالقصاص لهو ليس لا بيه ولا غيره شفاؤه وبهذاة ال الشافعي وقال أبوحنيفة ومالك له استيفاؤه وكذلك الحكم في الوصي والحاكم في الطرف دون النفس وذكر أبو الخطاب في موضع في الاب روايتين وفي موضع وجهين (أحدها) كقولنا لان القصاص أحد بدلي النفس فكاب للاب استيفاؤه كالدية

ولنا أنه لاعلك إيقاع الطلاق بزوجته فلا يملك استيفاء انقصاصاه كالوصي ولان القصد التشفي ودرك الغيظ ولا يحصل ذلك باستيفاء الولي ويخالف الدية فان الغرض يحصل باستيفاء الاب له فافتر قاولان الدية انما يملك استيفاء ها إذا تعينت والقصاص لا يتعين فانه يجوز العفو إلى الدية والصلح على مال أكثر منها وأقل ، والديه بخلاف ذلك

(فصل) وكل موضع وجب تأخير الاستيفاء فان القاتل يحبس حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون ويقدم الغائب، وقد حبس معاوية هدبة بن خشرم في قصاصحتى بلغ ابن القتيل في عصر الصحابة فلم ينكر ذلك وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن القتيل سبع ديات فلم يقبلها. فان قيل فلم لا يخلى سبيله كالمعسر بالدين؟ قانا لان في تخليته تضييعاً للحق فانه لا يؤمن هر به والفرق بينه وبين

فني نصفها نصف دينها ونحو ذلكوان عادت والدم يسيل منها أو سائلة عن محاما فنيها حكومة لا نه نقص حصل بفعله ، وقد ذكرنا هذه المسائل في مسئلة ويؤخذ السن بالسن

(فصل) قال رحمه الله النوع اثاني الجراح فيجب اقصاص في كل جرح ينتهي الى عظم كالموضحة وجرح العضد والفخذ والساق والقدم لقول الله تعالى (والجروح قصاص) فيجب في كل جرح ينتهي إلى عظم عكن استيفاؤه من غير زيادة كالموضحة في الرأس والوجه وذلك لان الله تعالى نص على القصاص في الجروح فلو لم يجب ههنا لسقط حكم الآية وفي معنى الموضحة كل جرح ينتهي إلى عظم فيا سوى الرأس والوجه كالساعد والعضد والفخذ والساق يجب فيه انقصاص في قول آكثر أهل العلم وهو منصوص الشافعي وقل بعض أصحابه لاقصاص فيها لانه لامقدر فيها في قول آكثر أهل العلم وهو منصوص الشافعي وقل بعض أصحابه لاقصاص فيها لانه لامقدر فيها وهو غير صحيح لخالفته قوله تعالى (والجروح قصاص)ولانه أمكن استيفاؤه بغير حيف ولازيادة لكونه ينتهي إلى عظم فأشبه الموضحة والتقدير في الموضحة ليس هو المقتضي للقصاص ولا عدمه مانعا وإنماكان التقدير في الموضحة لكثرة ثينها وشرف محلها ولهذا قدر ما فوقها من شجاح الرأس والوجه ولا قصاص فيه .

(فصل) ولا يستوفى القصاص فيما دون النفس بالسيف ولا بآلة بخشى منها الزيادة سواء كان الجرح بها أو بغيرها ، لان القتل إنما استوفي بالسيف لانه آلته وايس شم شيء يخشى التعدي اليه

المعسر من وجوه أحدها أن قضاء الدين لا يجب مع الاعسار فلا يحبس بما لا يجب والقصاص ههنا واجب وانما تعذر الستوفى (الثاني) أن العسر إدا حبسناه تعذر الكسب لقضاء الدين فلا يفيد بل يضر من الجانبين وههنا الحق نفسه يفوت بالتخلية لا بالحبس (انثالث) أنه قد استحق قتله ، وفيه تفويت نفسه و نفعه فاذا تعذر تفويت نفسه جاز تفويت نفعه لامكانه فان قيل فلم يحبس من أجل الغائب وايس للحاكم عليه ولاية إذا كان مكاف رشيداً والذلك لو وجد بعض ماله مغصوبا لم يملك انتزاعه ؟ قلنا لان في القصاص حقاً للهيت وللحاكم عليه ولاية ولهذا تنفذ وصاياه من الدية وتقضى ديونه منها فنظيره أن يجد الحاكم من تركة الميت في يد انسان شيئاً غصبا والوارث غائب فانه يأخذه ولوكان القصاص في لحي طرفه لم يتعرض لمن هو عليه فان أقام القاتل كفيلا بنفسه ليخلي سليله لم يجز ولوكان القصاص في المي على من تركة الميت المتيفاء الحق من الكفيل إن تعذر الضار الكفول به ولا يمكن استيفاؤه من غير القاتل فلم تصح الكفالة به كالحد ولان فية تغريراً بحق المولى عليه فان وبما خلي سبيله فهرب فضاع الحق

(فصل) فان قتله بعض الاولياء بغير اذن الباقين لم يجب عليه قصاص وبهذاقال ابوحنيفةوهو أحد قولي الشافعي والقول الاخير عليه القصاص لا تعممنوع من قتله و بعضه غير مستحق الهوقد بجب القصاص باتلاف بعض النفس بدليل ما لو اشترك الجماعة في قتل واحد

. ولنا انه مشارك في استحقاق القتل فلم يجب عميه عصاص كما لو كان مشاركا في ملك الجارية ووطئها ولانه محل بملك بعضه فلم تجب العقوبة القدرة استيفائه كالاصل ويفارق إذا قتل الجاعة واحداً فانا

فيجب أن يستوفى فيما دون النفس بآنته ويتوق ما يخشى منه الزيادة إلى محل لا يجوزاستيفاؤه ولانا منعنا القصاص بالكانية فيما تخشى الزيادة في استيفائه فلأن تمنع الآلة التي يخشى منها ذلك أولى فان كان الجرح موضحة أو ما شبهها فبالموسر أو حديدة ماضية معدة لذلك ولا يستوفي إلا من له علم بذلك كالجرائحي ومن أشبهه، فإن لم يكن إلي علم بذلك أمر بالاستنابة، وإن كان له علم فقال القاضي ظاهر كلام أحد أنه يمكن منه لانه أحد نوعي القصاص فيمكن من استيفائه إذا كان يحسن كالقتل ويحتمل أن لا يمكن من استيفائه بنفسه ولا يه إلا نائب الامام أو من يستنيبه ولي الجناية وهو مذهب الشافعي لانه لا يؤمن مع العداوة وقصد التشفي أر يحيف في الاستيفاء بما لا يمكن تلافيه وربما أفضى إلى النزاع والاختلاف بأن يدعي الجاني الزيادة وينكرها المستوفي

و مسئلة ﴿ ولا يجب القصاص فيما سوى ذلك من الشجاج والجروح كا دون الوضحة أو أعظم منها وممن روي عنه منع القصاص فيما دون الموضحة الحسن و بو عبيد و أصحاب الرأي ومنعه فيما فوقها عربن عبدالعزيز وعطاء والناخعي والزهري والحدكم وابن شبرمة والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم أحداً وجب القصاص فيما فوق الموضحة إلا ما روي عن ابن

لانوجب القصاص بقتل بعض النفس وإنما نجعل كل واحر منهم قاتلا لجيعها وإن سلمنا وجوبه عليه لقتله بعضالنفس فمنشرطه المشاركة لمن فعله كفعله في العمد والعدوان ولايتحقق ههنا

إذا تبت هذا فان الولي الذي لم يقتل قسطه من الدية لان حقه من القصاص سقط بغير اختياره فأشبه مالومات القاتل أو عفا بعض الاولياء ، وهل يجب ذلك على قاتل الجاني أوفي تركة الجاني ؟ فيه وجهان وللشافعي قولان (أحدهما) يرجع على قاتل الجاني لانه أتلف محل حقه في كان الرجوع عليه بعوض نصيبه كما لو كانت له وديعة فأتلفها (والثاني) يرجع في تركة الجني كما لو أتلفه أجنبي أو عفا شريكه عن اقصاص ، وقولنا أتلف محل حقه يبطل بما إذا أتلف مستأجره أو غريمه أو امرأته أو كان المتلف أجنبياً ويفارق الوديعة فانها مملوكة لهما فوجب عوض ملكه أما الجاني فليس بمملوك كان المتلف أجنبياً ويفارق الوديعة فانها مملوكة لهما فوجب عوض ملكه أما الجاني فليس بمملوك لله جني عايه وإنما له عليه عليه منها . فعلى هذا لوكان الجني أقل دية من قاتله مثل امرأة قالمت رجلا له ابنان فقتلها أحدها بغير اذن الآخر فللآخر نصف دية أبيه في تركة المرأة التي قاته وبرجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها وهو ربع دية الرجل

وعلى الوجه الاول يرجع الابن الذي لم يقتل على أخيه بنصف دية المرأة لانه لم يفوت على أخيه إلا نصف المرأة ولا يمكن أن يرجع على ورثة الرأة بشيء لان أخاه الذي قتاما أتلف جميح الحق. وهذا يدل على ضعف هذا الوجه. ومن فوائده أيضاً صحة ابراء من حكمنا بالرجوع عليه وملك مطالبه به

الزبير أنه أقادهن المنقلة وليس بثابت عنه فقال ابن المنذر ولا أعلم أحداً خالف ذلك ولانها جراحات لاتؤمن الزيادة فيها فأشبه الجائفة وأما مادون الموضحة فقد روي عن مالك أن القصاص بجب في الدامية والباضعة والسمحاق وروي نحوه عن أصحاب الرأي

ولنا أنها جراحة لاتنتهي إلى عظم فلم يجب فيها قصاص كالج ثفة ولانه لايؤمن فيها الزيادة فأشبه كسر العظام وبيان ذاك أنه إن اقتص من غير تقدير أفضى الى أن يأخذ أكثر من حقه وان اعتبر مقدار العمق أفضى الى أن يقتص من الباضعة والد محاق موضحة ومن الباضعة سمحاقا لانه قد يكون لحم المشجو ج كثيراً بحيث يكون عق باضعته كدمق موضحة الشاج أو سمحاقه ولاننا لم نعتبر في الوضحة قدر عقا فكذلك في غيرها

(فصل) ولا قصاص في المأمومة من شجاج الرأس ولا في الجائفة، والمأمومة هي التي تصل الى جلدة الدماغ والجائفة هي التي تسل الى الجوف وايس ميها قصاص عند احد من أهل الهم نعله الا ماروي عن ابن الزير أنه أقص من المأمومة فاذكر الماس عليه وقلوا ماسمهمنا أحداً أقص منها قبل ابن الزير، وروي عن على ورفي الله عنه لاقصاص في المأمومة وهو قول مكحول والزهري والشعبي وقال عطاء والنخعي لاقصاص في الجائفة ، وروى ابن اجة في سننه عن العباس بن عبد المطلب

فان قلنا يرجع على ورثة الجاني صح ابراؤهم وملكوا الرجوع على قاتل موروثهم بقسط أخيه العافي وان قلما يرجع على تركة الجاني و له تركة فله الأخذ منها سواء أمكن ورثته أن يستوفوا من الشريك أو لم يمكنهم و ان قلنا يرجع على شريكه لم يكن له مطالبة ورثة الجاني سواء كان شريكه موسراً أو معسراً

« مسئلة » قال (ومرع امن ورثة المنتول عن القصاص لم يكن الى القصاص سبل وان كان الداني زوجا أو زوجة)

أجمع أهل العام على اجاز العفوعن القصاص وانه أفضل والاصل فيه الكتاب والسنه: أماالكتاب فنول الله تعالى في سياق قوله (كتب عليكم القصاص في القيل : فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بلمر وف وأداء اليه باحسان) وقال تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس النفس الحرق وله والجروح قصاص فن تصدق به فهو كنارة له به فهو كنارة لله أمر قيه فهو كنارة لله أمر لله عليه الله عليه الله شيء كفارة للعافي بصدقته . وأما السنة فان أنس بن مالك قال مارأيت رسول الله عليه الله شيء فيه اليه شيء فيه العفو . رواه أبو داود . وفي حديثه في قصة الربيع بنت الناضر حين كسرت سن حارية فأمر الذي عليه النه عليه الذوم

عن النبي عَلَيْكُيْهُو أنه قال (لاقودفي المأمومة ولا في الجائفة ولافي النتلة» ولانها جرحان لاتؤمن الزيادة فيهما فلم يجب فيهما قصاص ككسر العظام »

﴿ مسئلة ﴾ (إلا أن تـكـرن أعظم من الموضحة كالهاشمة والمنقلةواللَّامومة فله أن يقتص موضحة بغير خلاف ببن أصحابنا) .

وهو مذهب الشافعي لأنه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنايته فانه إنماوضعالسكين في موضع وضعها الجاني ، لان سكين الجاني وصلت إلي العظم ثم تجاوزته بخلاف قاطع الساعد فانه لم يضع سكينه في الكوع .

﴿ مسئلة ﴾ (ولا شيء له مع اقصاص على قول أبي بكر)

لأنه جرح واحد فلا يجمع فيه بين قصاص ودية كما لو قعام الشلاء بالصحيحة وكما في الانفس إذا قتل السكافر بالمسلم والعبد بالحر، وقال ابن حامد له مابين دية ،وضحة ودية تلك الشجة ، وهو مذهب انشافعي لانه تعذر اقصاص فيه فانتقل إلى البدل كما لو قطع أصبعيه الم يمكن الاستيفاء إلا من واحدة وفارق الشلاء بالصحيحة فإن الزيادة ثم من حيث المعنى وليست مميزة مخلاف مسئلتنا فأخد. في المعاشمة خماً من الابل وفي المنقلة عشرا

﴿ مسئلة ﴾ (ويعتبر قدر الجرح بالمساحة فلو أوضح إنساناً في بعض أسه، مذارذك البض جمع رأس الشاج وزيادة كان له أن يوضح في جميع رأسه وفي الأرش الزائد وجهان)

إذا ثبت هذا فالقصاص حق لجيع الورثة من ذوي أرُّ نساب والاسباب والرجال والنساء والصغار والكبار فمن عفا منهم ص عفوه وسقط التساص ولم يبق لأحد اليهسبيل. هذا قول أكثر أهل العلم منه عضاء والنخعي والحكم وحماد واشوري وأبو حنيفة والشافعي، وروي معنى ذلك عن عمر وطنوس والشعبي . وقال الحسن وقادة وانزحري وابن شبرمة والليث والاوزاعي: ليس للنساء عفو ، والنشرور عن من أنا موروث العصبات خصة وهو وجه لأصحاب الشافعي لانه ثبت لدفع العار فاختص به المصبات كولاية النكاح. ولهم وجه ثالث إنه لذوي الانساب دونالزوجين لقول النبي عَلَيْكِيْةِ « من قتل له فتيل فأهله بين خيرتين بين رية تأوا أو يأخذو العقل »وأهله ذوو رحمة وذهب بعض أهل المدينة الى أن اقصاص ' "يسقط بعفو بعض الشركاء ، وقيل هو روايةعن مالك لأن حق غير العافي لايرضي بإسقاطه وقد توخذ النفس ببعض النفس بدليل قتل الجماعة بالواحد ولنا عموم قوله عليه السلام « فأهله بين خيرتن » وهذا عام في جميع أهلموالمرأة من أهله بدليل قول النبي عَلَيْكَ ﴿ من يُعذُرنِي من رجل يبلغني أَذَاه في أَهابي وما علمت على أَهابي الا خيراً ، ولقد ذكروا رجلًا ماعامت عليه الاخيراً وماكن يدحل على أهلي الا معي » يريدعائشة . وقال لهأسامة يارسول الله أهلك ولا نعلِ الا خيراً. وروى زيد بن , هب أن عمر أني برجل قتل قتيلا فجاء ورثة المقتول ليقتلوه فقالت امرأة المقتول وهي أخت الذيل قد عفوت عن حقي ، فقال عمر الله أكبر

وجملة ذلك أنه إذا أراد الاستيفاء من موضه. وشبيها فان كن على موضعها شعر أزاله ويعمد إلى موضع الشجة من رأس الشجوج فيعلم الولها وعرضها بخشبة أو خيط ويضعها على رأس الشاج ويعلم طرقيه بسواد أو غيره ويأخذ حديدة -رضها كعرض الشجة فيضعها في أول الشجة ويجرها إلى آخرها فيأخ. ند مثل الشجة طولا وعرضاً ولا براعي العمق لان حده العظم ولو روعي لتعذر الاستيفاء، لان انناس يختلفون في قلة اللحم وكرَّبه وهذا كما يستوفي الطرف بمثله وأنَّ اختلفا في الصغر والكبر والرقة والغلظة فانكان رأس ' ثناج والشجوج سواء استوفى قدر الشجة وان كان رأس الشاج أصغر لكنه يتسع للشجة استوفيت وان استوعبت رأس الشاجكالانه استوفاها بالمساحة ولا عنم الاستيفاء زيادتها على مثل موضيها من رأس الج ني لان الجيم رأس وانكان قدر الشجة مزيد على رأس الج ني فانه يستوفي الشجة ﴿ جميع رأس الشاج ولا يجوز أن ينزل إلى جبهته لانه يقتص في عضو آخر غير العضو المجني عليه وما ينزل الى قفاه لما ذكرنا ولا يستوفي بقيةالشجة في موضع آخر من رأسه لانه يكون مستونياً موضح تين واضعاً للحديدة في غير الموضع الذي وضعها فيه الج ني واختاف أصحابنا فياذا يصنع؟فذكر النه ضي ان ظهركلام أبي بكر أنه لاأرش له فيما بقي كيلا يجمع بين قصاص ودية فيجر حواحد . ودنه مذهب أبي حنيفة فعلى هذا يتخير بين الاستيفا في جميع رأس الشاج ولا أرش له وبين العفو إلى دية موضحة ، وقال ابن حامد وبعض أصحابنا ً عتق القتيل رواه ابو داود ، وفي رواية عن زيد قال : دخل رجل على امرأته فوجد عندها رجلا فقتاما فاستعدى إخوتها عمر فقال بعض إخوتها قد تصدقت فقضى لسائرهم بالدية

وروى تتادة أن عمر في اليه رجل قتل رجلا فجاء أولاد المقتول وقد عفا بعضهم فقال عمر لابن مسعود ماتقول ؟ قال انه قد أحرز من انقتل فضرب على كتفه وقال كنيف مليء علماً والدليل على أن القصاص لجيع الورثة ماذكرناه في مسئلة عصاص بين الصغير والمكبير، ولان من ورث الدية ورث اقصاص كا عصبة فاذا عف بعضهم صح عنوه كعفوه عن سائر حقوقه وزوال الزوجية لا يمنع استحقاق العصاص كا لم يمنع استحقاق الدية وسائر حقوقه الموروثة، ومتى ثبت انه حق مشترك بين جميعهم سقط باسقاط من كان من أهل الاسقاط منهم لان حقه منه له فينفذ تصرفه فيه فاذا سقط سقط جميعه لأنه ثما لا يتبعض كالطلاق و اعتق ه ولان القصاص حق مشتراء بينهم لا يتبعض مبناه على الدرء والاسقاط فاذا أسقط بعضهم سرى الى الباقي كالمتقوالم أة أحدالمستحقين فسقط باسقاطها كالرجل ، ومتى عفا أحدهم فللباقين حقهم من الدية سواء عفا مطلقاً أو الى الدية وبهذا قال ابوحنيفة والشافعي ولا أعلم لها مخالفاً من قال بسقوط القصاص وذلك لان حقه من القصاص سقط بغير رضاه فشبت له البدل كا لو ورث القاتل بعض دمه او مات و ا ذكرنا من خبر عمر رضي الله عنه فشبت له البدل كا لو ورث القاتل بعض دمه او مات و ا ذكرنا من خبر عمر رضي الله عنه

(فصل) فأن قتله الشريك الذي لم يعف عالماً بعفو شربكه وستموط التصاص به فعليه القصاص

له أرش ما بقي وهو مذهب الشافعي ، لان القصاص تعذر فيا جنى عليه فكان له أرشه كا لو تعذر في الجيع ، فعلى هذا تقدر شجة الجاني من الشجة في رأس المجني عليه ويستوفى أرش الباقي فانكانت بقدر ثاثيها فله أرش ثلث موضحة وان زادت على هذا أو نقصت فبالحساب من أرش الموضحة ولا يجب له أرش موضحة كاملة لئلا يفضي إلى ايجاب القصاص و دية موضحة من أي الطرفين شاء رأسه ورأس الجاني أكبر فالمجني عليه أن يوضح منه بقدر مساحة موضحة من أي الطرفين شاء لانه جنى عليه في ذلك الموضع كاه ران استوفى قدر موضحته شم تجاوزها واعترف أنه عمد ذلك فعليه القضاص في ذلك القدر، فأذا اندملت موضحته استوفى منه القصاص في موضع الاندمال لانه موضع الجناية ، و ان ادعى الخطأ فالقول قوله لانه محتمل وهو أعلم بقصده وعليه أرش موضحة ، فأن قيل فهذه الموضحة كام الوضحة كام الوضحة كام المجانية انها المجناية الزائد، والزائد لو انفرد لكان موضحة فكيف يجب في بعضها دية موضحة قلنا لان المستوفى لم يكن جناية انها الجناية الزائد، والزائد لو انفرد لكان موضحة فكذلك اذا كان معه ماليس بجناية بخلاف مااذا كانت كام عدواناً فأن الجميع جناية واحدة

فصل) إذا أوضحه في جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فأراد أن يستوفى القصاص بعضه من مقدم الوأس و بعضه من مؤخره مدم من ذلك لانه يأخذ موضحتين بواحدة وديتهما مختلفة ، ومحتمل «المغنى والشرح المكبير» «٩» «١٠»

سواء حكم به الحاكم أو لم يحكم وبهذا قال ابو حنيفة وابو ثور وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقيل له قول آخر لايجب القصاص لان له فيه شبهة لوقوع الخلاف

ولنا انه قتل معصوما مكافئاً له عمداً يعلم انه لاحق له فيه فوجب عليه القصاص كما لوحكم بالعفو حاكم وأما حاكم والاختلاف لايسقط القصاص فانه لو قتل مسهاً بكافر قتلناه بم مع الاختلاف في قتله ، وأما ان قتله قبل العلم بالعفو فلا قصاص عليه ، وبه قال ابوحنيفة وقال الشافعي في أحد قوليه عليه القصاص لانه قتل عمد عدوان لمن لاحق له في قتله

ولنا أنه قتله معتقداً ثبوت حقه فيه مع أن الاصل بقاؤه فلم يلزم، قصاص كالوكيل أذا قتل بعد عفو الموكل قبل علمه بعفوه ولا فرق ببن أن يكون الحاكم قد حكم بالعفو أو لم يحكم به لان الشبئ موجودة مع انتفاء العلم معدومة عند وجوده ، وقال الشافعي متى قتله بعد حكم الحاكم لزمه القصاص علم بالعفو أو لم يعلم وقد بينا الفرق بينها ، ومتى حكمنا عليه بوجوب الدية إما لكونه معذوراً وإما للعفو عن القصاص فأنه يسقط عنه منها ماقابل حقه على القاتل قصاصاً ويجبعليه الباقيفان كان الولي عفا الى غير مال فالواجب لورثة القاتل ولا شيء عليهم ، وأن كان عفا الى الدية فالواجب لورثة القاتل وعليهم نصيب العافي من الدية ، وقيل فيه أن حق العافي من الدية على القاتل لايصح لان الحق لم يبتى متعلقاً بعينه وأنما الدية وأحبة في ذمته فلم تنتقل إلى انقاتل كما أو قتل غريمه

الجواز لانه لايجاوز موضع الجناية ولا قدرها ، فان قال أهل الخبرة إن في ذلك زيادة ضرر أوشين لم يجز ولأصحاب الشافعي كهذين القولين، فان كان رأس المجني عليه أكبر فأوضحه الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين قدر مما جميع رأس الجاني فله الخيار بين أن يوضحه موضحة واحدة في جميع رأسه أو يوضحه موضحتين يقتصر في كل واحدة منهما على قدر موضحته ولا أرش لذلك وجها واحداً لانه ترك الاستيفاء مع امكانه ، وان عنا الى الارش فله أرش موضحتين ، وان شاء اقتص من إحداها وأخذ أرش الاخرى

(فصل) فان كانت الجناية في غير الرأس و الوجه و كانت في ساعد فزادت على ساعد الجاني لم ينزل الى الدكف و لم يصعد إلى الفخذ لانه عضو الى الدكف و لم يصعد إلى الفخذ لانه عضو آخر فلا يقتص منه كما لم ينزل من الرأس الى الوجه و لم يصعد من الوجه إلى الرأس

(فصل) اذا شج في مقدم رأسه أو مؤخره عرضًا شجة لايتسع لها مثل موضعها من رأس الشاج فأراد أن يستوفى من وسط الرأس فيا بين الاذنين لكونه يتسعلنل تلك اشجة ففيه وجهان (أحدها) لا يجوز لانه غير الموضع الذي شجه فيه فلم يجز له الاستيفاء منه كما لو أمكنه استيفاء حقه من محل شجته من محل الشجة ، واحتمل الجواز لان الرأس عضو واحد فاذا لم يمكنه استيفاء حقه من محل شجته

(فصل) فان كان القاتل هو العافي فعليه القصاص سواء عفا مطلقا أو إلى مال وبهــذا قال عكرمة والثوري ومالك والشافعي وابن المنذر . وروي عن الحسن تؤخذ منه الدبة ولا يقتل. وقال عمر بن عبد العزيز الحكم فيه إلى السلطان

ولنا قوله تعالى (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) قال ابن عباس وعطاء والحسن وقتادة في تفسيرها أي بعد أخذه الدية . وعن الحسن عن جابر بن عبدالله قال قال رسول الله عليالله «لا أعني من قتل بعد أخذه الدية » ولانه قتل معصوما مكافئاً فوجب عليه القصاص كما لو لم يكن قتل

(فصل)وإذا عفا عن القاتل مطلمًا صبح ولم تلزمه عقوبة وبهذا قال الشافعي وإسحاق و ابن المنذر وأبوثور. وقال مالك والليث والاوزاعي يضرب ويحبس سنة

ولنا انه أنماكا عليه حق واحد وقد أسة نه مستحقه فلم بجب عليــه شيء آحركما لو أسقط: الدية عن القاتل خطأ

(فصل) وإذا وكل من يستوفي القصاص صح توكيله نص عليه أحمد رحمه الله ، فان وكله مم غاب وعنا عن القصاص و استوفى الوكيل نظر نا فان كان عنوه بعد القتل لم يصح لان حقه قد استوفى وان كان قتله وقد علم الوكيل به فتد قله ظلما فعليه القرد كا لو قتله ابتداء . وان قاله قبل العلم بعفو الموكل فقال أبو بكر لاضمان على الوكيل لانه لاتفريط منه فان العفو حصل على وجه لا يمكن الوكيل استدراكه فلم يلزمه ضمان كا لو عفا بعد ما رماه . وهل يلزم الموكل الضمان ؟ فيه قولان (أحدها) لاضمان عليه لان عفوه غير صحيح لما ذكرنا ، ن حصوله في حال لا يمكنه استدراك الفعل فوقع القتل

جاز من غيره كما لو شجه في مقدم رأسه شجة قدرها جميع رأس الشاج جاز أعام استيفائها من و خرر أس الجاني ، وهذا منصوص الشافعي وهكذا يخرج فيما إذا كان الحبرح في موضع من الساق والفدم والذراع والعضد ، وإن أمكن الاستيفاء من محل الحبناية لم يجز العدول عنه وجهاً واحداً

(فصل) قال (وإذا اشترك جماعة في قطع طرف أو جرح موجب للقصاص وتساوت أفعالهم مثل أن يضعوا الحديدة على بده ويتحاملوا عليها جميعاً حتى تبين فعلى جميعهم انقصاص في أشهر الروايتين وهي التي ذكرها الخرقي)

وبذلك قال مالك وأبو ثور وقال الحسن والزهري وانثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر لا يقطع يدان بيد واحدة وهي الرواية الاخرى لانه روي عنه أن الجماعة لا يقتلون بالواحد ، وهذا تنبيه على أن الاطراف لا تؤخذ بطرف واحد لان الاطراف يعتبر التساوي فيها بدليل انا لا مأخذ الصحيحة بالشلاء ولا كاملة الاصابع بناقصة ولا أصلية بزائدة ولا يميناً بيسار ولا يساراً بيمين ، ولا تساوي بين الطرف والاطراف فوجب امتناع الفصاص بينها ولا يعتبر النساري في النفس فانا نأخذ الصحيح بالمريض وصحيح الاطراف انتساوي في نفس بالمريض وصحيح الاطراف التساوي في نفس

مستحقاً له فلم يلزمه ضمان ولان العفو إحسان فلا يقتضي وجوب الضمان (والثاني)عليه الضمان لان قتل المعفو عنه حصل بأمره وتسليطه على وجه لاذنب للمباشر فيه فكان الضمان على الآمركا لو أمر عبده الاعجمي بقتل معصوم

وقال غير أبي بكر في صحة العفو وجهان بناء على الرواية بن في الوكيل هل ينعزل بعزل الموكل أو لا ؟ وللتافعي قولان كلوجه بن ، فإن فلنا لا يصح العنو فلا ضان على أحد لانه قبل من يجب قتله بسبب هو بأمر يستخقه . وإن قلنا يصح العفو فلا قيماص فيه لان الوكيل قتل من يعتقد إباحة قتله بسبب هو معذور فيه فأشبه ما لو قنل في دار الحرب من يعتده حربياً ، وتجب الدية على الوكيل لانه لو علم لوجب عليه القصاص فذا لم يعلم تعلق به الضمان كما لو قتل مرتد قد أسلم قبل علمه باسلامه و برجع مها على الموكل لانه غره بتسليطه على القتل بتفريطه في ترك إعلامه بالعفو فيرجع عليه كالغارفي النكاح بحرية أمة او تزوج معيبة و يحتمل أن لا برجع عليه لان العفو احسان منه فلا يقتضي الرجوع عليه فعلى هذا تكون ألدية على عاقلة الوكيل وهذا اختيار أبي الختاب لان هذا جرى مجرى الخيأ فأشبه مالو قتل في دار الحرب مسلماً يعتقده حربياً

وقال القاضي هو في مال الوكيل لانه عن عمد محض وهذا لايصح لانه لو كان عمداً محضاً لأ وجب القصاص ، ولانه يشترط في العمد المحضان يكو زعالياً بحال المحل وكوبه معصوما ولم يوجد هذا ، وأن قال هو عمد الخطأ فعمد الخطأ تحمله العاقلة . ذكره الخرقي ودل عليمه خبر المرأة التي قتلت جارية ما وجنينها بمسطح فقضى النبي عليه بالدية على عاقلتها، واختلف أصحاب الشافعي على هذين

القطع بحيث لو قطع كل واحد من جانب الآخر لم يجب الفصاص بخلاف النفس ولان الاشتراك الموجب للقصاص في الفس بقع كثيراً فوجب القصاص زجراً عنه كي لا يتخذ وسيلة إلى كثرة الفتل والاشتراك المختلف فيه لا يقع الا في غابة الندرة فلا حاجة إلى الزجر عنه عولان الجاب القصاص على المشتركين في انفس محصل به الزجر عن كل اشترك ولا عن أي من الاشتراك المهتاد والجابه على المشتركين في الطرف لا محصل به الزجر عن الاشتراك المهتاد ولا عن أي من الاشتراك الاعتاد الوقوع بعيدة الوجود يحتاج في وجودها إلى تكلف فايجاب القصاص ازجر عنها يكون منها لشيء لا يكاديقع الصعوبته واطلاقا في الفطم السهل المعتاد بنني القصاص عن فاعله وهذا لا فائدة فيه بخلاف الاشتراك في المنفس على الجماعة واحد على خلاف الاصل لكونه النفس على الجماعة واحد على خلاف الاصل لكونه هذا الاصل زجراً عن الاشتراك الذي يقع الفتل به غالبا ففيا عداه ، وإعا خواف التحرم ولان النفس أشرف من الطرف ولا يلزم من الحافظة على الذي المناح ولان النفس أشرف من الطرف ولا يلزم من الحافظة على الم وي أن شاهدين عهدا على رضي الله عنه على رجل بالسرقة فقطع بده ثم جاءا بآخر فقالا ولها ما روي أن شاهدين عهدا عند على رضي المة عنه على رجل بالسرقة فقطع بده ثم جاءا بآخر فقالا ولها ما روي أن شاهدين عهدا عند على رضي المة عنه على رجل بالسرقة فقطع بده ثم جاءا بآخر فقالا

الوجهين فعلى قول القاضي ان كان الموكل عفا الى الدية فاه الدية في تركة الجاني ولورثة الجاني مطالبة الوكيل بشيء وقيل بديته وليس للموكل مطالبة الوكيل بشيء وقيل فقد قالم فيا اذا كانا تصاص لأخون فقتله أحدها فعليه نصف الدية ولأخيه مطالبة به في وجه قلنا ثم أتاع حقه فرجع ببدله عليه وهها أتلفه بعدسة وطحق الموكل عنه ف فترقا وان قلنا ان الوكيل يرجع على الموكل احتمل أن تسقط الديتان لأنه لاعائدة في أن يأخذها الورثة من الوكيل ثم يدفعوها إلى الموكل ثم يردها الموكل إلى الوكيل فيكون تكليفا كا واحد منهم بغبر فئه و ويحتمل أن يجب ذلك لان الدية الواجبة في ذمة الوكيل لغير من الوكيل والكافير من الوكيل الديتان إذا كال لكن واحد من الغريمين على صاحبه مثل ماله عليه ، وان وثنه الجاني ويته من الوكيل ويدفعون إلى الموكل دية وليه ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ماغرمه ، وان أحل ورثة الجاني الموكل على الوكيل فلورثة الجاني الموكل على الوكيل فلورثة الجاني الموكل على ورثتها بنصف دية وليه ، وان كان الجاني رجلا قتل امرأة فقتله الوكيل فلورثة الجاني إحالة الموكل على ورثتها بنصف دية وليه ، وان كان الجاني رجلا قتل امرأة فقتله الوكيل فلورثة الجاني احالة الموكل بدية المرأة لان الوكيل فلورثة الجاني ثم يرجع به على الوكل بدية الموكل لايستحق عايهم أكثر من ديتها ويطالبون الوكيل بنصف دية الجاني ثم يرجع به على الموكل على الموكل على الموكل بدية الموكل لايستحق عايهم أكثر من ديتها ويطالبون الوكيل بنصف دية الجاني ثم يرجع به على الموكل على الموكل بدية الموكل بدية الموكل الموكل بنصف دية الجاني ثم يرجع به على الموك

(فصل) وإذا جني على الانسان فيها دون النفس جناية ترجب القصاص فعفاعن القصاص مم منرت لجناية إلى نفسه فمات لم يجب القصاص وبهذا قال بوحنيفة والشافعي ،وحكي عن مالك أن القصاص واجب لان الجناية صارت ننسا ولم يعف عنها

هو السارق وأخطأنا في الاول فرد شهادتها على الثاني وغرمها دية يد الاول وقال لو علمت أنكا القصاص فيؤخذ فيه الجماعة بالواحد كالا نفس ، إما استبار التساوي فمنه في الانفس فانا نعتبرالتساوي القصاص فيؤخذ فيه الجماعة بالواحد كالا نفس ، إما استبار التساوي فمنه في الانفس فانا نعتبرالتساوي فيها فلا نأخذ مسلماً بكافر ولا حراً بعبد ، وأما أخذ صحيح الاطراف بمقطوعها فلان الطرف ليس هو من النفس المفتص منها واعا يؤخذ تبا ولذلك كانت ديتها واحدة بخلاف الميد الناقصة والشلاء مع الصحيحة فان ديتها مختلفة ، وأما استبار النساوي في الفمل فأعا اعتبر في اليد لانه عكن مباشرتها بالقطع قاذا قطع كل واحد منها من جانب فان فعل كل واحد منها متميزاً عن فعل الآخر فلا يجب على انسان قطع محل لم يقطع ممله ، وأما الفس فلا يمكن مباشرتها بالفعل وأعا أفعالهم في البدن في محل واحد فيفضي ألمه البها فيزهق ولا يتميزاً لم فعل أحدها من ألم فعل الآخر فيكانا كالفاطيين في محل واحد ولذلك لا يستوفي من الطرف الا في المفصل الذي قطع الجاني منه ولا يجوز نجاوزه في النفس لو قتله ولذلك لا يستوفي من الطرف الا في المفصل الذي قطع الجاني منه ولا يجوز نجاوزه في النفس لو قتله بجرح في جنبه أو بطنه أو غير ذلك كان الاستيفاء من الهنق دون الحل الذي وقعت الجناية فيه ، إذا

ولذا أنه يتعذر استيفاء اتصاص في انتنس دون ما عنا عنه فسقط في الننس كما لو عنا بعض الاولياء ، ولان الجاية إذا لم يكن فيها قد اص مع إنكانه لم يجب في سمرايتها كما لو قطع يد مرتد ثم أسلم ثم مات منها نظرنا ذن كان عفا على مل فله الديه كاملة ، وإن عنا على غير مال وجبت الدية ثم أسلم ثم مات منها نظراح الذي عفا عنه وبه له الحراث الشافعي ؛ وقال أبوحنيفة تجب لدية كاملة لان الجناية صارت نفساً وحقه في اننفس لافيا عنا عنه ، وإنما ستط اتصاص الشبهة ، وإن قل عنوت عن الجناية لم يجب شيء لان الجناية لا حتصر بالقطع ، وقال انقاضي فياإذا عناءنا قعاع : ظاهر كلام أحدانه لا يجب شيء وبه قال أبويوسف ومحد لانه قعاع غير مضمون فيكذلك سرايته

ولنا أنها سراية جناية أوجبت الضمان فكانت مضوونه كما لو لم يعف وانماسقطت ديتها بعفوه عنها فيختص الدة وط بما عفا عنه دون خبره والمعفو عنه نصف الدية لان الجاية أوجبت نصف الدية فذا عفا سقط ماوجب دون ما المجب ذذا صارت ننساً وجب بالدراية نصف الدية ولم يسقط أرش

الجرح فيما اذالم يعف وانما تكمات الدية بالسراية

(فصل) ذن كان الجرح الاقصاص فيه كالج أنه و عرها فينا عن القصاص فيه ثم سرى الى النه النه التصاص الم الم يجب في الجرح فلم يصبح العفو عنه وانها وجب القصاص بعد عفوه وله العنو عن التصاص الم يجب في الجرح فلم يصبح وله العدال مراية دية النفس عفوه وله العنو عن المنه والدية بالعنو عنه كا لو قواء الا أرش الجرح والا يمتنع وجوب القصاص في النس مع أنه الا يجب كال الدية بالعنو عنه كا لو قواع بداً فنده التوات واقتص منه المم انتقات وسرت الى اننفس فله القصاص في النفس وليس له العفوالا

ثبت هذا فان الجناية (عَا نَجِب عَلَى المُشتركين في الطرف إذا اشتركوا فيه على وجه لا يَسْبر فعل أحدهم من فعل الآخر اما بان شهدوا عليه بما يوجب قطعه فيقطع ثم يرجبوا عن الشهادة أو يكرهوا انسانا على قطع طرف فيجب قطع المكرهين والمسكره أو يا تواصخرة على طرف انسان فيقطعه أو بقالموا يداً أو يقلموا يداً أو يقلموا عنياً بضربة واحدة أو يضموا حديدة على فصل ويتحا لموا عليها جيماً أر بمدوها فتبين ونحوذلك في مسئلة (وإن تفرقت أنها لهم أوقطع كل واحد من جانب الاقصاص عليهم والة واحدة)

لان كل واحد منهم لم يقطع اليد ولم يشارك في قطع جميعها ول كان فعل كل واحد منهم بمكن الاقتصاص بمفرده انتص منه وهذا مذهب الشانعي

﴿مسئلة﴾ (وسراية الجبابة مضمونة بالقصاص أو الدية)

سراية الجناية مضمونة بغير خلاف لانها أثر جناية والجناية مضمونة فكذلك أثرها ثم ان سرت إلى النفس أو ما لا يمكن مباشرته بالاللاف مثل أزهشمه في رأسه فيذهب ضوء عينه وجب القصاص فيه ولا خلاف في ذلك في الفس،وفي ضوء العين خلاف ذكرناه فيا مضى ، وإن سرت إلى ما يمكن مباشرته بالاتلاف مثل أن قطع أصبِعاً فتاً كات أخرى وسقطت ففيه القصاص أيضا في قول امامنا

على نصف الدية ، وان قطع يده من نصف الساعد فعفا عن القصاص ثم سرى فعلى قول أبي بكر لايسقط القصاص في النفس لان القصاص لم بجب فهو كالجائفة ، ومن جوز له القصاصمن المكوع أسط القصاص في النفس كما لوكان القطع من الكوع، وقال المزني لا يصح العفو عن دية الجرح قبل اندماله فاو قطع يداً فعفا عن ديتها وقصاصها ثم اندملت لم تسقط ديتها وسقط قصاصها لان لقصاص قد وجب فيها فسح العفو عنه بخلاف الدة وليس بصحيح لان دية الجرح أنما وجبت بالجنالة اذ هي السبب ولهذا لو جني على طرف عبد ثم باعه قبل موته كان أرش الطرف لبائعه لالمشتريه وتأخير المطالبة به لايلزم منه عدم الوجوب وامتناع صحة العفو كالدين المؤجل لأتملك المطالبة به ويصح العفو عنه كذا همنا

(فصل) . نقطع يده فعفاعنه ثم عاد الجاني فقتله فاوليه القصاص وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لاقصاص لان العفوحصل عن بعضه فلا يقتل به كما لوسرى المطع إلى نفسه

ولنا أن القتل انفرد عن القطع فعفوه عن القطع لا يمنع ما يلزم بالقتل كما لوكان القاطع غيره ، وان اختار الدية فتمال القاضي نكان العفر عن الطرف إلى فير دية فله بانتمتــل نصف الدية وهو ظاهر مذهب الشافعي لان القتل إذا تعتب الجناية قبل الاندمال كان كالسراية ولذلك لو لم يمف لم يجب أكثر من دية والقطع يدخل في لقتل في الدية دون القصاص ولذلك لو أراد القصاص كان له أن يقطع ثم يقبل ولو صار الأمر الى الدية لم يجب إلا دية واحدة ، وقال أبو الخطاب له العقو إلى دية كاملة وهو قول بعض أصحاب الشافي ، لأن القطع منفرد عن القتل فلم يدخل حـكم أحدهما في الآخركما لو اندمل، ولان القتل موجب للقتل فأوجب الديَّه كاملة كما لو لم يتقدمه عفو ، وفارق السراية فانها لم توجب قة لا ، ولان السراية عنى عن سببها والتتل لم يعف عن شيء منه ولا عن سببه وسواء فما ذكرناكان العافي عن الجرح أخذ دية طرفه أو لم يأخذها

وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وقال أكثر الفقها. لا تصاص في النانية وتحب ديُّها لان ما أكن مباشرته بالجناية لا محب النود فيه بالمرابة كما لو رمى سها إلى شخس فمرق منه إلى آخر

ولنا أن ماوجب فيه القود بالجزاية وجب بالسراية كالنفس ولانه أحد نوعي القصاص فأشبه ماذكرنا، وفارق ماذكروه فإن ذلك فعل وليس بسراية ولانه لوقصد ضرب رجل فأصاب آخر لم بجب المصاص ولو قصد قطع ابهامه فتداع سبابته وجب القصاص، ولوضرب ابهامه فمرق إلى سبابته وجب الفصاص فيها فافترقا، ولان الثانية تلفت بفعل أوجب القصاص فوجب القصاص فيهاكما لورمي احداها فمرق الى الاخرى

﴿مسئلة﴾ (وان شل ففيه دينه)

وبهذا قال مالك والشافعي قلوا يجب الارش في الثانية التي شلت وانقضاص في الاولى ، وقال

(فصل) وان قطع أصبعاً فعفا المجني عليه عن القصاص شم سرت الجناية إلى الكف شم الدمل الجرح لم يجب القصاص لما ذكرنا في النفس ، ولان القصاص سقط في الأصبع بالعفو فصارت اليد ناقصة لا تؤخذ بها الكاملة شم ان كان العفر إلى الدية و جبت الدية كام ا وان كان على غير مال خرج فيه من الخلاف ما ذكرنا فيا إذا قطع يداً فعفا المجنبي عليه شم سرى إلى نفسه ، فعلى هذا نجب هبنا دية الكن لادية الأصبع ، ذكره بو الخطاب وهو مذهب الشافعي ، وقال القاضي خاهر كلام أحمد أن لا يجب شيء وهو قول أبي يوسف ومحمد لان العفو عن الجناية عفو عما يحدث منها ، وقد قل نقاضي ان القياس فيا إذا قطع اليد شم سرى الى النفس أن يجب نصف الدية فيلزمه أن يقول مثل ذلك همنا .

(فصل) ذن قل عفوت عن الجناية وما يحدث منها صح عفوه ولم يكن له في سرايتها قصاص ولا دية في ظاهر كلام أحمد، وسواء عفا بلفظ الدنو أو الوصية . وممن قال بصحة عفو المجروح عن دمه مالك وطوس والحسن وقة دة والاوزاعي . وقال أسحاب الشافعي اذا قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها ففيه قولان (أحدهما) أنه وصية نيبني على الوصية للقاتل و فيها قولان (أحدهما) لايصح فتجب دية النفس الا دية الجرح (وانتاني) يصح فان خرجت من الثلث سقط والاستمط منها ماخرج من الثلث ووجب الباقى (وانتول الثاني) ليس بوصية لا به اسقاط في الحياة فلا يصح وتلزمه دية النفس الا دية الجرح .

ولنا أنه أسقط حقه بعد انعتاد سببه فسقط كلو أسقط الشفعة بعد البيح . اذا ثبتهـ ذا فلا فرق بين ان يخرج من اثلث أو لم يخرج لان م جب العمد التمود في احدى الروايتين أو أحــد شيئين في الرواية الاخرى فما تعينت الدية ولا تريت الوصية بال ولذلك صح العفو من المفلس الى

أوحنيفة لا يجب القصاص فيها و يجب ارشهما جميعاً إن حكم السراية لا ينفر دعن الجناية بدليل ما لو سرت الى النفس وذا لم يجب القصاص في احداها في يجب في الاخرى وكا لو قطع يد حبلي فسرى للقصاص لو لم تسر فأ وجبته إذا سرت كه لني تسرى الى سقوط أخرى وكا لو قطع يد حبلي فسرى إلى جنينها وبهذا يبطل ما ذكره ، و ارق الاصل لان السراية مقتضية للقصاص كاقتضاء الفعل له فاستوى حكمها وههنا بخلافه ولان مأذكره غير صيبح فإن القطع إذا سرى الى النفس وجب القصاص في النفس وسقط في القطع عناف حكم الجناية حكم السراية فسقط ما قاله إذا ثبت ذلك فان الارش في النفس وسقط في القطع عناف حكم الجناية حكم السراية فسقط ما قاله إذا ثبت ذلك فان الارش في ماله فلا يحمله العاقلة لانه جناية عمد واثما لم يجب في ماله فلا يحمله العاقلة لانه جناية عمد واثما لم يجب القصاص فيه لعدم المائلة في القطع فاذا قطع أصبعه فشلت أصابعه الباقية وكفه فعفا عن القصاص وجب له نصف لدية وان اقتص من الاصبع فله في الاصابع الباقية أربعون من الابل ويتبعها ما حاذاها من الكف وهو أربعة أخاسه فيدخل لشف فيها ويبق خمس الكف فيه وجهان (أحدها) يتبعها في الارش فلا شيء له فيه (وانثاني)

غير مال وأما جناية الخطأ فاذا عفا عنها وعا بحدث منها اعتبر خروجها من انثلث سواء عفا بالفظ العفو أو الوصية أو الابراء أو غيرها فان خرجت من اثلث ضح عفوه في الجميع وان لم تخرج من انثلث سقط عنه من ديتها مااحتمله اثلث ، وبهذا قال مالك واثوري وأصحاب الرأي ونحوه قال عور من عبدالعزيز والاوزاعي واسحاق لان الوصية ههنا عال

(فصل) فن اختلف الجاني والولي أو المجني عليه فقل الجاني عفوت مطلمًا وقال المجني عليه بل عفوت الى مال أو قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها قال بل عفوت عنها دون مايح - ثمنها فالقول قول المجني عليه أو وايه ان كان الحالف عه ، لان الاصل عدم العنو عن الجميع وقد ثبت العفو عن البعض باقرار م فيكون القول في عدم ستوطهقوله

(مسئمة) قال (وإذا اشترك الجماعة في الفتل فأحب الاولياء أن يقنلوا الجمريع فلهم ذلك وان أحبوا أن يقتلوا البمض وعفوا عن البعض ويأخذوا الدية من البامين للهم ذلك)

أم فتلهم لله ميع فقد ذكر ناه فيامضي و أماان أحبر قتل البعض فلهم ذلك لان كار من لهم قتله فلهم العفو عنه كالنفرد ولا يسقطا قصاصعن البعض بعفو البعض لانها شخصال فلا يستط قصاص عن أحدهما باسقاطه عن الآخر كالو قتل كل واحد رجلا، واما اذا ختروا خذ الدية من الفاتل من بعض القتلة فن لهم هذا من غير رضا الجاني وبهذا قال سعيد بن المسيب وابن سيرين والشافعي وعطاء ومجاهد واسحاق وابو ثور وابن المنذر، وفال النخعي ومالك وابو حنيفة ايس للاولياء الا القتل الا أن يصحلحا على الدية برضا الجاني. وعن مالك رواية أخرى كقولنا واحتجوا بقوله تعالى (كتبعليكم القصاص) والمنتوب لا يتخير فيه ولا نه متاف بجب به البدل فكان بدله معيناً كسائر ابدال المتلفات ولنا قول الله تعالى (فمن عني له من أخيه شيء فتباع بالم روف وأداء اليه باحسان) قال ابن

فيه الحكومة لان مايقابل الاربع يتبعها في الارش لاستوائهما فيالحكم وحكم التي اقتص منها مخالف لحكم الارش فلم يتبعها

﴿ مسئلة ﴾ (وسراية القود غير مضمونة فاو قطع اليـد قصاصاً فسرى إلى النفس فلا شيء على القاطع)

وبهذا قال الحسن وابن سيرين ومالك والشافعي السحاق وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلى رضي الله عنهم وقل عطاء وطاوس وعمرو بن دينار والحارث العكلي والشعبي والنجعي والزهري وأبوحنيفة: عليه الضمان قل أبوحنيفة عليه كال الدية في ماله ، وقال غيره هي على عاقلته لانه فوت نفسه ولا يستحق الاطرفه فلزمته ديته كالوضرب عنقه « لمغنى والنبرح الكبير» « ١٠ » « الجزء التاسع »

عباس كان في بني اسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فأنزل الله تعالى هذه الآية (كتبعليكم القصاص في المتلى) الآية (فمن عفي له من أخيه شيء) فالعفو أن تقبل في العمد الدية (فاتباع بالعروف) يتبع الطالب بالعروف ويؤدي اليه المتالوب (باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من قبلكم) رواه البخاري

و روى ابو هريرة قال: قام رسول الله عَيْنَا فَقُول « من قتل له قتيل فهو بخير النظر بن إما أن مه دى و اما يقاد » متفق عليه

وروى آبو شريح أن الذي عَلَيْكَ قال «ثم أنه ياخزاعة قد قتاتم هذا القتيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيالا فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » رواه ابوداود وغره ، ولان القتل المضمون اذا سقط فيه اقصاص من غير ابراء ثبت المال كالوعفا بعض الورثة ويخالف سائر المتلفات لان بدلها مجب من جنسها وهنا يجب في الخطأ وعمد الخطأ من غير الجنس فاذا رضي في العمد ببدل الخطأ كان له ذلك لا نه أسقط بعض حقه ، ولان القاتل أمكنه إحياء نفسه ببذل الدية فلامه و ينتقض ماذكروه بما اذا كان رأس الشاج أصغر أو يد القاطع أنقص فانهم ساموا فهما

(فصل) واختلفت الرواية في موجب العمد فروي عن أحمد رحمه الله أن موجبه القصاص عيناً لقوله عليه السلام « من قتل عمداً فهو قود » ولما ذكروه في دليام ، وروي أن موجبه أحد شيئين اقصاص او الدية لما ذكرناه قبل دلما ولان الدية عد بدلي النفس فكانت بدلا عنها لاعن بدلها كاقصاص . وأما الخبر ذلم اد به وجوب القود ونحن نقول به ويخالف القتل سائر المتلفات لان بدلها لا لا يختلف بالقصدو عدمه والقتال بخلافه وللشافعي قولان كالروايتين فاذا قلناه وجبه القصاص عيناً فله العفو إلى الدية والعفو معالماً فاذا عفا مطلقاً لم يجب شيء وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، وقال بعضهم تجب

ولانها سراية قطع مضاون فكانت مضمونة كسراية الجناية والدليل على أنه مضوون أنه مضمون بالقطع الاول لانه في مقابلته

ولنا أن عمر وعايا رضي لله عنها قل من مات من حد أو قصاص لاديةله الحق قتله رواه سعيد عمناه ولانه قطع مستحق مقدر فلا تضمن سرايته كقطع السارق وفارق ما قاسوا عليه ف نه ليس مافعله مستحقاً: إذا ثبت هذا فلافرق بين سرايته الى النفس بان بموت منها أوالى مادونها مثل أن يقطع أصبعاً فتسري الى كفه

﴿مسئلة ﴾ (ولا يقتص في الطرف إلا بعد برئه)

في قول أكثر أهل العلم منهم النخمي والثرري وأبوحنيفة ومالك واسحاق وأبو ثور وروي ذلك عن عطاء والحسن قل ابن المذكل من أحفظ عنه من أهل العلم يرى الانتظار بالجرح حتى يبرأ ويتخرج لنا أنه يجوز الاقتصاص قبل البرء وبناء على قولنا أنه إذا سرى إلى النفس ينعل به كما لو

الدية لئلا يطل الدم وليس بشيء لأنه لو عفا عن الدية بعدوجوبهاصح عفوه ، وانعفا عن القصاص بغير مال لم بجب شيء . فأما إن عفا عن الدية لم يصح عفوه لانها لم بجب ، وإن آلمنا الواجب أحد شيرين لا بعينه فعفا عن القصاص مطلقاً أو الى الدية وجبت الدية لان الواجب غير معين فاذا ترك أحدها وجب الآخر وان اختار الدية سقط القصاص وان اختار القصاص تعين وهل له بعد ذلك العفو على الدية ؛ قال انقاضي له ذاك لان القصاص أعلى فكان له الانتتال إلى الادنى ويكون بدلا عن القصاص وايست التي وجبت بالقتل كما قانا في الرواية الاولى أن انواجب انقصاص عيناً وله العفو الى الدية و بحتمل انه ليس له ذلك لأنه أسقطها باختياره القود فلم يعد اليها

(فصل) وأذا جنى عبد على حر جناية موجبة للقصاص فشتراه المجنى عليه بارش الجناية سقط القصاص لان عدوله إلى الشراء اختيار للمال ولا يصح الشراء لانهما أن لم يعرفاقدر الارش فالثمن مجهول وأن عرفا عدد الابل وأسنانها فصنتها مجهولة والجهل بالصفة كالجهل بالذات في فساد البيع ولذلك لو باعه شيئاً مجمل جذع غير معروف الصفة لم يصح ، وأن قدر الارش بذهب أو فضة وباعه به صح .

(فصل) اذا وجب القصاص لصغير لم يجز لوليه العفو الى غير مال لانه لايملك اسقاط حقه ، وإن أحب العفو الى مال وللصبي كماية من غيره لم يجز لان فيه تفويت حقه من غير حاجة فأنكان فقيراً محتاجا ففيه وجهان :

(أحدها) له ذلك لحاجته الى المال لحفظه قال القاضي هذا أصح 'وا ثني) لا يجوز لانه لا إلك اسقاط قصاصه واما حاجته فأن نفقته في بيت المال والصحيح الاول فان وجوب النفقة في بيت المال لايغنيه اذا لمحصل فأما انكان مستحق القصاص مجنونا فقيراً فلوليه العفو على المال لانه ليست حالة معتادة ينتظر فيها رجوع عناه

(فصل) ويصح عفو المفاس والمحجور عايه لسفه عن اتداص لانه ليس بمال وان أراد المفاس

فعل وهذا قول الشافعي قل ولو سأل ا قود ساعة قطعت أصبعه أقدته لما روى جابر أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فقال يارسول أقدني قال «حتى تبرأ» فأبى وعجل فاستقاد له رسول الله عليه والله عليه وعجل فاستقاد له رسول الله عليه والمستقاد منه فقال له النبي عليه الله النبي عليه الله الله النبي عليه الله الله الله ولان القصاص في الطرف لا يسقط بالسراية فوجب أن يما كه في الحال كما لو برأ

ولنا ماروى جابر أن النبي علي أن يستقاد من الجرح حتى يبرأ المجروح رواه الدارقطني عن عرو بن شعيب عن اليه عن جده عن النبي علي النبي علي الحرح لا يدرى أقتل هو أو لا فينبغي ان ينتظر ليه ماحكه فقد رواه وفي سياقه فقال يارسول الله عرجت فقال «قد نهيتك فعصيتني فا بعدك الله وبطل عرجك » ثم نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأصاحبه وهذه زيادة يجب قبولها وهي متأخرة

القصاص لم يكن لغرمائه اجباره على تركه وان أحب ال فو عنه الى مال فلهذلك لانفيه حظا للغرماء وإن أراد العفو على مال انبني على الروايتين ان قلنا الواجب القصاص فله ذاك لانه لم يثبت له مال يتعلق به حق الغرماء وإن قلنا الوا دب أحد شيئين لم يملك لان المال يجب بقوله عفوت عن القصاص فقوله على غير مال اسقاط له بعد وجوبه وتعيينه ولا يُثلث ذلك وهكذا الحكم في السفيه ووارث المفلس وأن عفا المريض على غير مال فذكر القاضي في موضع أنه يصح سواء خرج من اثلث أو لم يخرج وذكر ان أحمد نص على هذا وفال في موضع يعتبر خروجه من ثلثه وامله ينبني على الروايتين في موجب العمد على معضى

(فصل) وإذا قتل من لاوارث له فالامر إلى السلطان فان أحب القصاص فله ذلك وان أحب • العفو على مال فله ذلك وان أحب العفو الى غير مال لم يماكدلان ذلك للمسلمين ولا حذاً. لهم في هذا وهذا قول أصحاب الرأي الا أنهم لا يرون العفو على مال إلا برضا الجاني .

(فصل) وإذا اشترك الجاعة في القتل فعفي عنهم الى الدية فعايهم دية واحدة وانعفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسعه من الدبة لان الدبة بدل المحل وهوواحد فتدكون ديته واحدة سواءأتلفه واحد أوجماعة وقال ابن أبي موسى فيه رواية أخرى أن علىكل واحد دية كاملة لان له قتل كل واحد منهم فكان على كل واحد منهم دية نفس كاملة كما لو قلع الاعور عين صحيح فنه تجب عليه دية عينه وهو دية كملة والصحيح الاول لان الواجب بدل المتلف فلا يختلف المتلف ولذلك لو قتل عبد قيمته الفان حراً لم عملك العفو على أكثر من الدية . وأما القصاص الله عتوبة على الفعل فيتعدد بتعدد.

عن الاقتصاص فتكون ناسخة له وفي نفس الحديث ما يدل على أن استقادته قبل المرء معصية لقو له «قد نهيتك فعصيتني» وماذ كرو منوع وهو مبني الخلاف

﴿مسئلة﴾ (فان فدل ذلك سقط حقه من سرايته فلو سرى الى نفسه كان هدراً ولو سرى القصاص الى نفس الجاني كان هدراً أيضاوقال الشافعي هي مضمونة لأنها سراية جناية فكانت مضمونة كالولم يقتص)

ولنا الخبرالمذكورولانهاستعجل مالميكن لهاستعجا لهفيطل حقه كقاتل موروثه . وبهذا فارق من لم يقتص فعلى هذا لوسرى القداءان جيعافمات الجاني والمستوفي فعاهدر. وقال أبوحنيفة يجب ضان كل واحد منهما لان سراية كل واحد منهما مضمونة ثم يتقاصان وقال الشافعي انمات المجنى عليه أولا ثمممات الجاني كان قصاصاً به لا نه مات من سراية التمام فقد مات بفعل المجنى عليه وان مات لجاني فكذلك في احد الوجبين وفي الآخر يكون موت الج ني هدراً ولولي المجني عليه نصد الدية فاما ان

« مسئلة » قال (و ان قتل من للاوليا، ان يقيدوا به فبذل القاتل اكثر من الدية على ان لا يقاد فللاً ولياء قبول ذلك)

وجملته أن من له القصاص له أن يصالح عنه باكثر من الدية وبقدرها وأقل منها لا أعلم فيه خلافا لما روى عرو بن شعيب عن أبيه عن جده فل: قل رسول الله عليه وثلاثبن جدعة وأربعين دفع إلى أراياء المقترل فان شاءوا تتاوا وإن شاءوا أخذوا الدية ألا ثين حقة وثلاثبن جدعة وأربعين خلفة وماصوحوا علي فهو لهم وذلك التشديد انقتل » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وروينا ان هدبة بن خشرم قتل قتيلا فبذل سعيد بن العاص والحسن والحسين لابن المقتول سبع ديات ليعفو عنه فابي ذلك وقتله ولا نه عوض عن غير مال فجاز الصاح عنه بما اتفقوا عليه كاصداق وعوض الحلع ولانه صلح عنا لا يجري فيه الربا فأشبه الصلح عن العروض

«مسئلة» قال (واذا اممك رجلا وقتله آخر قتل القاتل وحبس الماسك حتى بموت)

يقال أمسك ومسك ومسك وقد جمع الخرقي ببن اللغنين فقال إذا أمسك وحبس الماسك وهو السم الفاعل من مسك محفقاً ولاخلاف في أن القاتل يقتل لانه قتل من يكافئه عمداً بغير حق وأما المسك فان لم يعلم أن القاتل يقتله فالشيء عليه لانه متسبب والقاتل مباشر فسقط حكم المتسبب به وان أمسكه له ليقتله مثل ان ضبطه له حتى ذبحه له فاختلفت الرواية فيه عن احمد فروي عنه أنه يحبس حتى يموت وهذا قول عطاء وربيعة وروي ذلك عن علي وروي عن أحمد أنه يقتل أيضا ، وهو قول ملك قل سليا بن أبي موسى : الاجماع فينا أن يتتل لانه أو لم يمسكه ماقدر على قتله وبامساكه

سرى أحد التمطعين دون صاحبه فمندنا هو هدر لا ضان فيه وعند أبي حنيفة بجب ضان سرايته وعند الشافعي ان سرت الجاية فهي مضهونة وان سرى الاستيفاء لم يجب ضانه ومبني ذلك على ما تتدم من الخلاف

(فصل) وإن اندمل جرح الجناية فاقتص منه ثمم انتقض فسرى فسرايته مضمونة وسراية الاستيفاء غير مضمونة لانه اقتص بعد جواز القصاص فعلى هذا لوقطع يديرجل فبرأ فاقتص ثم انتقض جرح المجني عليه فمات فاوليه قتل الجاني لانه مات من جنايته وقل ابن أبي موسى إذا جرجه فبرأ ثمم انتقض فمات فلا قود فيه

وانا أن الجاية لوسرت الى النفس قبل الاندمال وجب القصاص فكذلك بعده وان عفا الى الدية فلا شيء له لانه استوفى بالقطع ماقيمته دية وهو يداه وإن سرى الاستيفاء لم يجب أيضا شي، لان القصاص قدسقط بموته والدية لايمكن ايجابها لماذكرنا وانكان المقطوع بالجناية يداً فوليه بالخيار

نمكن من قتله فالقتل حاصل بفعلها فيكونان شريكين فيه فيجب عليهما القصاص كما لوجرحاه وقال أبوحنيفة والشافعي وأبوثور واين المنذر يعاقب ويأثم ولايقتل لان النبي عَتَيَالِيَّةِ قال «اناعتى الناس على الله من قتل غير قاتله وا'مسك غير قاتل » ولانالامساك سبب غير ملجيٌّ فاذا اجتمعت معه المباشرة كان الضمان على المباشر كما لو يعلم المسك أنه يقتله

وانا ماروى الدارقطني باسناده عن ابن عمر أن النبي عَلَيْنَةٍ قال « اذا أمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل و يحبس الذي أمسك»ولانه حبه الى الموت فيحبس الآخر الى الموت كما لو حبسه عن الطعام والشر اب حتى مات فاننا ننعل به ذلك حتى عوت

(فعــل) وان اتبـع رجلا ليقتله فهرب منه فأدركه آخر فقعاع رجله ثم أدركه اثناني فقتله نغارت ذن كان قصد الأول حبسه بالتعام ايقنله اثني فعايه القصاص في تقطع وحكمه في القصاص في النفس حكم الممسك لانه حبسه على القتل وان لم يتصد حبسه فعليه القطع دون القتل كالذي أمسكه غيرعالم وفيه وجه آخر ليس عليه الا اقطع بكل حال والأول أصح لانه الحابس له بفعله فأشبه الحابس بامساكه فان قيل لم اعتبرتم قصد الامساك مهنا وأنتم لاتعتبرون ارادة القنل في الخارج قانا اذ مات من الجرح فقد مات من سرايته وأثره فنعتبر تصدالجر حالذي هو السبب دون قصدالا تروفي مسئلتنا انماكان موته بأمر غير السراية والفعل ممكن لهعليه فاعتبر قصده لذلك الفعلكا لوأمسك

(مسئلة) قال (ومن أمر عبده أن يقتل ربلا وكان العبد أعجميا لايعلم أن القتل محرم قتل السيد وان كان يعلم خطر القتل قتل العبد وأدب السيد)

أنما ذكر الخرقي كونه أعجمياً وهو الذي لايفصح ليتحقق منه الجهل وآنما يكون الجهل في حق

بين القصاص في النفس وبين العفو الى نصف الدية ومتى سقط القصاص بموت الجاني أوغيره وجب نصف الدية في تركة الجاني أوماله ان كان حيا

(فصل) ولوقطع كتابي يد مسلم فبرأ واقتص ثم انتقض جرح المسلم ومات فلوليه قتل الكتابي والعفو إلى ارش الجرح وفي تدره وجهان :

(أحدهما) نصف الدية لانه قد استوفى بدل يده بالفصاص وبدلها نصف ديته فبقي له نصفها ° كالوكان القاطع مسلما

(والثاني) له ثلاثة أرباعها لان يد اليهودي تعدل نصف ديته وذلك ربع دية المسلم فقد استوفى ربعديته وبقي له ثلاثة أرباعها وانكان قطع يديالمسلم قاقتصمنه ثممات المسلم فعفا وليه الىمال انبنى على الوجهين وان قلنا تعتبر قيمة يد اليهودي فله ههنا نصف الدية وان قلنا الاعتبار بقيمة يد المسلم فلاشيء له ههنا لانه قد استوفى بدل يديه وها جميع ديته ولوكان القطعفي يديه ورجليه فعفا الى

من نشأ في غير بلاد الاسلام فأما من أقام في بلاد الاسلام بين أهله فلا يخفى عليه تحريم القتل ولا يعذر في فعله، ومتى كان العبد يعلم يحربم القتل فالقصاص عليه ويؤدب سيده لا ممره بما أفضى الى القتل بما يراه الامام من الحبس والتعزير وان كان غير عالم بخطره فالقصاص على سيده ويؤدب العبد قال أحمد يضرب ويؤدب ونقل عنه أبو طالب قال يقتل الولي ويحبس العبد حتى يموتلان العبد سوط المولى وسيفه كذا قال علي وأبو هريرة وقال علي رضي الله عنه يستودع السجن وممن قال بهذء الجملة الشافعي وممن قال إن السيد يقتل على وأبو هريرة وقال قتادة يقتلان جميعاً وقال سليما بن موسى لا يقتل الآمر ولكن يديه ويماقب ويحبس لانه لم يباشر القتل ولا ألجأ اليه فلم يجب عايه قع اص كما لو علم المبد خدار القتل

ولنا أن العبد اذا كان غير عالم بختار اقتل فهو معتقد اباحته وذلك شبهة تسنع القصاصكا فو اعتقده صيداً فرماه فبان انساناً ولان حكمة اقصاص الردع والزجر ولا يحصل ذلك في معتقد الاباحة واذا لم بجبعايه وجب على السيد لانه آلة له لايمكن ايجاب القداص عليه فوجب على التسبب وله كما لو أنهشه حية أو كاباً أو ألقاه في زبية أسد فأكه وينارق هذا ما اذا علم خوار القتل فان التصاص على العبد لامكان ايجابه عليه وهو مباشر له ف نقطع حكم الآ مركالدافع مع الحافرويكون

على السيد الأدب لتعديه بالتسبب الى القتل

(فصل)ولو أمر صبيًا لايميز أو مجنونًا أو أعجميًا لايملم خطر القتل فقتل فالجمكم فيه كالحكم في المعبد يقتل الآمر دون المباشر ولو امره بزنا أو سرقة لم يجب الحد على الآمر لان الحدلايجب الاعلى المباشر والقصاص بجب التسبب ولذلك وجب على المكره والشهود في القصاص

(فصل) ولو أمر السلطان رجلا فقتل آخر فان كان الفاتل يعلم انه لايستحق قتله فالتصاص عليه دون الآمر لانه غير معذور في فعله فان النبي عَلَيْكَيْرُ قال « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق » وعنه عليه السلام انه قال « من امركم من الولاة بغير طاعة الله تعالى فلا تطيعوه » فلزمه القصاص كا لو امره غير السلطان فان لم يعلم ذلك فالقصاص على الآمر دون المأمور لان المأمور معذور لوجوب طاعة الامام فيما ليس بمعصية والظاهر انه لاياً مر الا بالحق وان امره غير السلطان من الرعية بالقتل فقتل فه لقود على الما مور بكل حال علم اولم يعلم لانه لايلزمه طاعته وليس له القتل

الدية لم يكن له شيء وجها واحداً لان دية ذلك دية المسلم ولو كان الجاني امرأة فالحكم على ماذكرنا سواء لان ديتها نصف دية الرجل

(فصل) إذا قطع يد رجل من السكوع ثم قطعها آخر من المرفق فمات بسرايتهما فللولي قتل القاطعين وليس له أن يقطع طرفيها في أحد الوجهين وفي الآخر له قطع يد القالع من الكوع فان قطعها ثم عفا عنه فله نصف الدية ، وأما الآخر فانكانت يده مقطوعة من الكوع قطعها من بحال بخلاف السلطان فان اليه القتل الردة والزنا وقطع الطريق اذا قنل القاطع ويستوفي القصاص للناص وهذا ليس اليه شيء من ذاك وان اكرهه السلطان على قتل احد او جلاه بغير حق فمات فالقصاص عليها وان وجبت الدية كمانت عليها فان كان الامام يعتقد جواز القتل دون المأ مور كديم قتل ذمياً او حرقتل عبداً فقتله فقال القاضي الضمان عليه دون الامام لان الامام أمره بما أدى اجتهاد. اليه والمأمور لا يعتقد جوازه فلم يكن له أن يقبل أمره فاذا قتله لزمه الفمان لانه قتل من لا يحل له قتله و ينبغي أن يفرق بين العامي والمجتهد فان كان مجتهداً فله على ماذ كرانقاضي وان كان مقلداً فلاضان عليه لان له تقايد الامام فياراة وان كان الامام يعتقد تحريمه والقاتل يعتقد عله فالم أمرا كان الامام يعتقد تحريمه والقاتل يعتقد حله فلخان على الآمر كا لو أمر السيد الذي لا يعتقد تحريما قتل به والله أعلم

كتاب الليات

الاصل في وجوب الدية الكتب والسنة والاجماع:

أما الكتاب فتمول الله تعالى (ومن قتل مؤمنًا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الا أن يصدقوا) الآنة

وأما السنة فروى أبو بكر بن محد بن عمرو بن حزم أن النبي علي كتب لعمرو بن حزم كتابا إلى أهل اليمن فيه ا فرائض والسنز و الديت وقل فيه « وان في النفس مائة من الابل » رواه النسائي في سننه ومالك في موضعة قل ابن عبد البر وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل

المرقق ثم عفا فله دية الاقدر الحكومة في الذراع ولوكانت يد القاطع من المرفق سحيحة لم يجزقطهما رواية واحدة لانه يا خذ سحيحة بمقطرعة وان قطع أيديهما وهما صحيحان أوقطع رجلان يديه فقطع أيديهما شم سرت الجاية فات من قطعها فليس لوليهما العفو الى الدية لانه قد استوفى ما قيمته دية وان اختار قتلهما فله ذلك

﴿ كتاب الديات ﴾

الاصل في وجوب الدية الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهلهالا أن يصدقوا) وأماالسنة فروى أبو بكربن محمد ابن عمرو بن حزم أل النبي عَلَيْنَا وَلَمْ كتب لعمرو بن حزم كتابا إلى أهل البمن فيه الفرائض والسنن والديات وقال فيه « وفي الفس مائة من الابل» رواه النسائي في سننه ومانك في موطئه قال ابن عبدالبر وهو كتاب مشهور عند أهل الري ومعروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد

العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد لأنه أشبه المتواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة تأتي في مواضعها من الباب ان شاء الله، وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة

﴿ مَا مُنَّلَّةً ﴾ قال أبو المَّاسِم رحمه الله (ودية الحر المسلم مانة من الابل)

أجمع أهل العلم على أن الإبل أصل في الدية وأن دية الحر المسلم ما ثانمن الابل وقد دلت عليه الاحاديث الواردة منها حديث عرو بن حزم وحديث عبد الله بن عمر في دية خطأ العمد وحديث ابن مسعود في دية الخطا وسنذكرها ان شاء الله . وظاهر كلام الخرقي أن الاصل في الدية الابل لاغير وهذا إحدى الروايتبن عن احد رحمه الله ذكر ذلك ابو الخطاب وهو قول طاوس والشافعي وابن المنذر . وقال المقاضي لا يختلف المذهب أن أصول الدية الابل والذهب والورق والبقر والغنم فهذه خمسة لا بختلف المذهب فيما وهدا قول عروعاء وطاوس و فقهاء المدينة السبعة ، وبه قال الثوري وابن ابي ليلي وابو يوسف و مجد لان عرو بن حزم روى في كتابه أن رسول الله علي النها الله المن «وان في انفس المؤمنة ما ثة من الابل وعلى أهل الورق ألف دينار » رواه النسائي وروى ابن عباس أن رجلا من بني عدي قتل فجل النبي علي أهل الورق ألف دينار » وروى الشعبي أن عر جعل على أهل الذمب ألف دينار

لانه أشبه لمنوائر في مجيمًا في أحاديث كثيرة تأنى في مواضمها من البابإن شا، الله تعالى وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة

﴿ مسئلة ﴾ (كل من أ لف إنساما أو جزأ منه بمباشرة أو سبب نعليه ديته سواء كان مسلماً أو ذمياً و مسئاً منا أو مساماً أو

لماذكر نا من الآية وفيها (وان كان من قوم بيندكم و ينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله)وعبر عن الذمة بالميثاق وحديث أبي كر بن محمد بن عمرو بن حزم حين كنبله النبي عَيْنَيْكُوْ كَتَابًا إلى أهل العبن ذكر فيه الديات وأجمع أهل العلم على ذلك في الجملة

﴿ مَسَّاةِ ﴾ (فأن كأن القتل عمداً محضاً فهي في مال الجاني حالة)

أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل لا تحملها العاقلة ، وهذا يقتضيه الاصل وهو ان بدل المتلف بجب على المناف وارش الجناية على الجاني قال النبي عَنْفَيْكُوْ « لا يجني جان إلا على نفسه » وقال لبعض أصحابه حين رأى ممه ولده « ابنك هذا ? _ قال نعم قال _ اما أنه لا لا يجني عليك ولا تجني عليه » ولان موجب الجناية أثر فعل الجاني فيجب أن نختص بضررها كا لا يجنم بنفه افانه لو كسب كان كسبه لغيره وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنايات والاكساب ، وإنا خولف هذا الاصل في قتل الحر المعذور فيه لـكثرة الواجب وعجز الجاني في العالم عن تحمله مع خولف هذا الاصل في قتل الحر المعذور فيه لـكثرة الواجب وعجز الجاني في العالم عن تحمله مع «الجزء التاسع»

وعن عرو بن شعيب عن أبيّ عن جده أن عمر قام خطيباً فقال : ألا ان الابل قد غلت فقوم على أهل الذهب ألف دينار . وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً . وعلى أهل البقرمائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، وعلى أهل الحال مائتي -لمة » رواه ابو داود

ولنا قول النبي عليه « ألا ان في قتيل عمد الحطأ قتيل السوط والعصا مائة من الابل ولأن النبي عليه النبي عليه المعمد والحطأ فغلظ بعضها وخفف بعضها ولا يتحقق هذا في غير الابل ولا نه بدل متاف حقاً لا دمي فكان متعيناً كعوض الامول وحديث ابن عباس يحتمل أن النبي عليه بدل متاف حقاً لا دمي فكان متعيناً كعوض الامول وحديث عمرو بن شعيب يدل على عليه الورق بدلا عن الابل والحلاف في كونها أصلا ، وحديث عمرو بن شعيب يدل على ان الاصل الابل فان إنجابه لحذه المدكورات على سبيل التو يم لغلاء الابل ولو كانت أصولا بنفسها لم يكن إيجابها تتو يما للابل ولا كان لغلاء الابل أثر في ذلك ولا لذكره معنى

وقد روي آنه كن يتوم الابل قبل أن تغلوبها نيه آلاف درهم ولذلك قيل أن دية الذمي أربعة آلاف درهم وديته نصف الدية فكن ذلك اربعه آلاف حين كانت الدية ثما نيه آلاف درهم

(فصل) فأذا قامنا هي خمسة أصول فأن قدرها من الذهب الف مثقال ومن الورق اثما عشر ألب درهم ، ومن البقر والحال ما تنار ، ومن الشاء ألفان ولم يختلف القاللون م له الاصول في تدرها من الذهب ولا من سائرها الا الورق فأن الثوري وابا حنيفة وصاحبيه قلوا تدرها عشرة آلاف من الورق ، و حكي ذلك عن ابن نبرمة لما روى الشعبي أن عمر جعل على أهل الورق عشرة آلاف

وجوب الكفارة عليه وقيام عذره تخفيفاً عنه ورفقاً به والعامد لا عذر له فلا يستحق النخفيف ولا يوجــد فيه المعنى المقتضي للمواساة في الخطأ . إذا ثبت هذا فأنها تجب حالة وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة تجب في ثلاث سنين لانها دية آدمي فكات مؤجلة كدية شبه العمد

ولنا أن ما وجب بالعمد المحضكان حالا كالقصاص وارش أطراف العبد ولا يشبه شبه العمد لان القائل معذور لكونه لم يقصد القائل وإنما أفضى الميه من غير اختيار منه فأشبه الخطأ ولهذا تحمله الدافلة ولان القصد التخفيف عن العاقلة الذين لم يصدر منهم جناية وحملوا ادا. مال مواساة فلاق مجالهم التحفيف عنهم ، وهذا موجود في الخطأ وشبه العمد على السواء ، وأما العمد فأنما مجمله العجاني في غير حال العذر فوجب أن يكون ما حقا ببدل سائر المتلفات ويتصور الحلاف معه فيما إذا قتل ابنه أو قتل أجنبيا وتعذر استيفاء الفصاص لعفو بعضهم أو غير ذلك

﴿ مسئنة ﴾ (وإن كان شبه عمد أو خطأ أو ما جرى مجراه فعلى عاقلته)

دية شبه العمد على العاقلة في ظاهر المذهب وبه قال الشعبي والنخعي والحسكم والشافعي والثوري واستحاق وأصحاب الرأي وان المنذر، وقال ان سيرين والزهري وابن شبرمة وقنادة وأبو ثور: هي لمي الفاتل في مله واختاره أبو بكر عبدالدريز لانها موجب فعل تصده فلم تحمله العاقة كالعمد المحض ولانها

ولان الدينار معدول في الشرع بعشرة دراهم بدليل ان نصاب الذهب عشرون مثمالا ونصاب الفضة مائتان وبما ذكرناه قل الحسن وعروة ومالك والشافعي في قول ، روي ذلك عن عو وعلي وابن عباس لما ذكرنا من حديث ابن عباس وحديث عرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عمر ولان الدينار معدول باثني عشر درهما بدليل أن عر فرض الجزية على الغني أربعة دنانير أو ثمانية وأربعين درهما، وعلى القير ديناراً أو اثنا عشر درهما وهذا أولى مما ذكروه في نصاب الزكاة ، ولانه لايلزم أن يكون نصاب أحدها معدولا بنصاب غيره ، قال بن عبد البر ليس مع من جعل الدية عشرة آلاف عن النبي عصلية عن عمر يخالفه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه الشعبي عن عمر يخالفه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

ر فصل) وعلى هذا أي شيء أحضره من عليه الدية من القاتل او العاقلة من هذه الاصول لزم الولي أخذه ولم يكن لا نها أصول في قضاء الولي أخذه ولم يكن له المطلبة بغيره سواء كان من أهر ذلك النوع أو لم يكن لا نها أصول في قضاء الواجب بجزيء واحد منها فكانت الخيرة الى من وجبت عليه كخصال الكفارة وكشاتي الجزران في انزكاة مع الدراهم ، وان قانا الاصل الابل خصة فعليه تسايم اليه سايمة من العيوب وأبهما أراد العدول عنها الى غيرها فللآخر منعه لان الحق متعين فيها فاستحقت كالمثل في المثليات المتلفة ، وان

دية مغلظة وأشبت دية العمدوه مذا يجب أن يكون مذهب مالك لانشبه العمد عنده من باب العمد والما ما روى أبو هربرة قال: اقتنات امراً بان من هذبل فروت احداها الاخرى مججر فقتاتها وما في بطنها فقضى رسول الله وتتيانية بدية المرأة على عاقاتها متفق عليه ، ولانه نوع قبلا يو جب قصاصا فوجبت ديته على العاقلة كالخطأ ، ونحالف العمد لانه يغلظ من كل وجه لقصده الفهل وإرادته القتل ، وعمد الخطأ يفاظ من وجه وهو كونه لم يرد القتل فاقتضى تغليظها من وجه وهو الاسنان وتخيفها من وجه وهو حمل العاقلة لها وتأجيلها ، ولا نعلم في أنها تعجب من وجه وهو حمل العاقلة لها وتأجيلها ، ولا نعلم في أنها تعجب وقنادة وأبو هانم وعبيد الله من عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والنخمي وقنادة وأبو هانم وعبيد الله من عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي حكي عن قوم من الحوارج أنهم قالوا الدية حالة لانها بدل منف ولم ينقل الينا ذلك عمن يعد خلافه خلافا ، وتحالف الدية سائر المتلفات لابها تعجب على غير العجاني على سبيل المواساة له فقنصت الحكمة خلافا هو تعصرها فكان اجباعا ، وأما دية الخطأ اللا تهم خلافافي أنها على العاقلة في ثلاث سنين ولا خالف لها في عصرها فكان اجباعا ، وأما دية الخطأ اللا تم خلافافي أنها على العاقلة في ثلاث سنين ولا خالف لها في عصرها فكان اجباعا ، وأما دية الخطأ اللا تهم خلافافي أنها على العاقلة في ثلاث سنين أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وقد ثبتت الاخار عن رسول الله على العاقلة أنه قضى أحم على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وقد ثبتت الاخار عن رسول الله مؤتلة أنه قضى

أعوزت الابل ولم توجد الا بأكثر من ثمن المثل فله العدول الى الف دينارأو اثني عشر الف درهم وهذا قول الشافعي القديم ، وقال في الجديد تجب قيمة الابل الغة مابلغت لحديث عمرو بن شعيب عن عمر في تقويم الابل ، ولان ماضمن بنوع من لمال وجبت قيمته كذوات الامثال ولان الابل اذا أجزأت اذا قلت قيمتها ينبغي أن تجزيء وان كنرت قيمتها كالدنانيراذا غلت أررخصت وهكذا ينبغي أن نقول إذا غلت الابل كلهاه عمال كانت الابل موجودة بثمن ثلمها الا أن هذا لم يجده الكونها في غير بلده ونحو ذاك فإن عمر قوم الدية من الدراهم اثني عشر الفا والف دينار

(فصل) وظاهر كلام الخرقي أنه لاتمتبر قيمة الابل بل متى وجدت على الدنمة المشروطة وجب أخذها قات قيمتها أو كثرت وهذا ظهر مذهب الشافعي . وذكر أصحابنا أن ظاهر مذهب أحد أن تؤخذ مائة قيمة كل بعي منها مائة وعشرون درهما ذن لم يقدر على ذلك أدى اثنى عشر الف درهم أو الف دينار لان عمر قيم الابل على أهل الذهب الى مثال وعلى أهل الورق اثنى عشر الفا فدل على أن ذلك قيمتها ولان هذه ابدل محل واحد فيجب أن تتساوى في القيمة كالمثل . والقيمة في بدل القرض والمتاف في المثايات

ولنا قول الذي عَيِّلِيَّةٍ «في النفس المؤمنة مائة من الابل» وهذا مطلق فتقييده مخالف اطلاقه فلم يجز الا بدليل ولانمها كانت تؤخذ على عهد رسول الله عَيْسِيَّةٍ و قيمتها ثمانية آلاف، وقول عمر في

بدية الخطأ على الماقلة وأج ع أهل العلم على القرل به ولان النبي عَلَيْكِيْرُ جَالَ عَمَد الخطأعلى العاقلة عما قد روينا من الحديث وفيه تنبيه على أن العاقلة تحمل دية الخطأ والحكمة في ذلك أن جنايات الخطأ تكثر ودية الآدي كثيرة فابجابها على الجاني في ماله بجحن به فاقتضت الحكمة ايجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل وللاعانة له تخفيفا عنه إذا كان معذوراً في فعله

(فصل) فأما الكفارة ففي مال القائل لا يدخلها تحمل وقال أصحاب الشافعي تكون في بيت المال في أحد الوجهين لأنها تكثر فايجابها عليه يجحف به

ولما أنها كفارة فاختصت عن وجد منه سبهاكسائر الكفارات وكما لوكات صومارلان الكفارة شرعت للتكفير عن الجاني ولا يكفر عنه بفسل غيره ، وتفارق الدية فأنها آنها شرعت لجبر المحل وذاك يحمل بها كيفياكان ولان النبي عَلَيْكِيْنُو أَا قَضَى بِالدية على الماقلة لم يكفر عن الفائلة ، وما ذكروه لا أصل له ، ولا يصح قياسه على الدية لوجوه

(أحدها) أن الدية لم تجب في بيت المال انهاو جبت على العاقلة ولا يجوز أن يثبت حكم الفرع مخالفاً لحسكم الاصل (الناني) أن الدية كثيرة فابجابها على القائل بجحف به والكفارة بخلامها

(النااث) أن الدية وجرت مواساة للفاتلوجول حظالفانل من 'لواجب الكمارة فايجابها على غيره قطح المواساة و يوجب على الحاني أكثر مما وجب عايه وهذا لا يجوز

حديثه ان الابل قد غلت فقومها على أهل الورق انني عشر الفا دايل على أنها في حال رخصها أقل قيمة من ذلك، وقد كانت تؤخر في عصر رسول الله عقيلية وأبي بكر وصدر من ولاية عمر مع رخصها وقلة قيمة ها ونقصها عن مائة وعشرين فامجاب ذلك فيها خلاف سنة رسول الله عقيلية ولان النبي عقيلية فرق ببن دية الخطأ والعمد فغلظ دية العمد وخفف دية الخطأ، واجمع عايه إهل العملم واعتبارها بقيمة واحدة تسوية بينهما، وجمع ببن مافرقه الشارع وازالة المتخفيف والتغليظ جميعاً بل هو تغليظ لدية الخطأ و لان العادة نقص قيمة بنات بل هو تغليظ لدية الخطأ و لخفيفا الدية العمد وهذا خلاف ماقصده الشارع وورد به ، ولان العادة نقص قيمة بنات الخاض عن قيمة الحقاق والجافعات فاو كانت تؤدى على عهد الذي عليكية بقيمة واحدة ويعتبر ذلك فيها لنقل ولم يجز الاخلال به لان ماورد به الشرع مطلقا انما يحمل على العرف والعادة فاذا أريد به مايخال العادة و وجب بيا به وإيضاحه لئلا يكون تلدساً في الشريعة وإيهامهم ان حكم الله خلاف ماهو مايخال العادة والنبي على المرف والعادة فاذا أريد به مايخال العلمة والذي على العالمة والنبي على المنان عبثا غير مفيد حكه على الخلياس والالغاز ؟هذا مما لايحل، ثم نو حمل الامر على ذلك لكان الاسنان عبثا غير مفيد فوله على الالباس والالغاز ؟هذا مما لايحل، ثم نو حمل الامر على ذلك لكان الاسنان عبثا غير مفيد فن فائدة ذلك انما هو كون اختلاف أسنانها مظنة اختلاف القيم فأقيم مقامه ، ولان الابل أصل في الدبة فلا تعتبر قيمتها في المي في في الدبة فلا تعتبر قيمتها في الدبة فلا تعتبر قيمتها في الميان الميان الميضاء الميان الميا

(فصل) ولا يلزم الفاتل شيء من دية الخطأ وبهذا قال مالك والشافي وقال أو حنيفة هو كواحد من العاقلة لانها وحبت عليهم اعانة له فلا يزيدون عليه فيها

ولما ما روى أبو هريرة أن النّبي عِيْنَالِيَّةِ قضى بدية المرأة على عاقلتها متفق عليه وهذا يقتضي أنه قضى عليهم جميعها ولانه قاتل لم تلزمه الدية فلم يلزمه بعضها كما لو أمره الامام بقتل رجل فقتله يعتقد أنه لحق فبان مظلوما ، ولان السكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل قسطه من الدية وأكثر منه فلا حاجة الى ايجاب شيء من الدية عليه

﴿ مسئلة ﴾ (وان ألق انساناً على أفعى أو ألقاها عليه فقتلته أو طلب انساناً بسيف مجرد فهرب فوقع في شيء تلف به بصيراً أو ضريراً ،أو حفر بئراً في فنائه أو وضع حجراً أو صب ماء في طريقه أو بالت فيها دابته و مده عليها أو رمى فيها قشر بطيخ فتلف به إنسان وجبت عليه ديته)

يجب الضمان بالسبب كما يجب بالمباشرة فاذا ألقى إنساناً على أفعى أو ألقاها عليه فقتلته فعليه ضانه لانه تلف بعدوانه فأشبه مالو جني عليه

﴿ مسئلة ﴾ (فان طاب انساناً بالسيف مشهورا فهربمنه فتلف في هربه ضمنه)

سُواءسقط من شاهق أو أنحسف به سقف أو خرفي بنر أو لقيه سبع فافترسه أو غرق في ماء أو احترق بنار وسواء كان المطلوب صغيراً أو كبيراً أعمى أو بصيراً عاقلا أو مجنوناً ، وقال الشافعي لا يضمن البالغ العاقل

كالابل في السلم وشاة الجبران، وحديث عمرو بن شعيب حجة لنا فان الابل كانت تؤخذ قبل أن تغلو ويقومها عمر وقيمة ها أقل من اثنى عشر الفأ، وقد قيل ال قيمة ها كانت تمانية آلاف ولذلك قال عمر دية الكتابي أربعة آلاف، وقولهم انها ابدال محل واحد فلنا أن نمنع ونقول البدل إنما هو الابل وغيرها معتبر بها وان سلمنا فهو منتقض بالذهب والورق فانه لا يعتبر تساويها وينتقض أيضاً بشاة الجبران مع الدراهم، وأما بدل القرض والمتاف فنما هو المثل خاصة والقيمة بدل عنه ولذلك لا تجب إلا عند العجز عنه مجلاف مسئلتنا

فان قيل هذا حجة عليكم لقولكم ان الابل هي الاصل وغيرها بدل عنها فيجب أن يساويها كالمثل والقية. قانا إذا ثبت لناهذا ينبغي أن يقوم غيرها بها ولا تقوم هي بغيرها لان البدل يتبع الاصل ولا يتبع الاصل البدل على أنا نقول انما صير إلى التقدير بهذا لان عررضي الله عنه قومها في وقته بذلك فوجب المصير اليه كيلا يؤدي إلى التنازع والاختلاف في قيمة الابل الواجبة كا قدر لبن المصراة بصاع من التمر نفياً للتنازع في قيمته فلا يوجب هذا أن يرد الاصل إلى التقويم فيفضي إلى عكس حكمة الشرع ووقوع التنازع في قيمة الابل مع وجوبها بعينها على أن المعتبر في بدلي القرض مساواة المحل المقرض فاعتبر مساواة كل واحد من بدليه له والدية غير معتبرة بتيمة المتاف ولهذا لا تعتبر صفائه وهكذا قول أصحابنا في تقويم البقر والشاء والحلل يجب أن يكون مبلغ الواجب

البصير الا أن ينخسف به سقف فان فيه وفي الصنير والمجنون والاعمى قولين لانه هلك بفعل نفسه فلم يضمنه الطالب كما لو لمريطابه

ولنا انه هلك بسبب عدوانه فضمنه كما لوحفر له بئراً أو نصب له سكيناً أو سم طعمامه ووضعه وما ذكروه يبعال بهذه الاصول، وان طلبه بشيء يخينه به كالكب ونحوه فهوكما لوطلبه بسيف مشهور لانه في معناه.

(فصل) ولو شهر سيفاً في وجه انسان أو دلاه من شاهق فمات من روعته أو ذهب عقله فعايه ديته، فانصاح بصبي أو مجنون صيحة شديدة فخر من سعاح أو نحوه فمات أو ذهب عقله. أو تغفل عاقلا فصاح به فأصابه ذلك فعايه ديته تحملها العاقلة فان تعمد ذلك فهو شبه عمد والا فهو خدا ووافق الشافعي في الصبي وله في البالغ قولان، وانا انه تسبب الى اتلافه فضمنه كالصبي

(فصل) وان قدم انساناً الى هدف برميه انناس فأصابه سهم من غير تعمد فضانه على عاقلة الذمي قد مه ، لان الرامي كالحافر والذي قدمه كالدافع فكان الخمان على عاقلة وان عمد الرامي رميه فالضان عليه لانه باشر وذلك متسبب فأشبه المسك والقاتل ، وان لم يقدمه أحدف لضمان على الرامي وتحمله عاقلته وان كان خطأ لانه قتله .

من كل صنف منها اثني عشر ألفاً فتكون قيمة كل يقرة أو حلة ستين درهما وقيمة كل شاةستة دراهم لتتساوي الأبدال كالها وكل حلة بردتان فيكون أربعائة برد

(فصل) ولا يقبل في الابل معيب ولا أعجف ولا يعتبر فيها أن تكون من جنس إبله ولا إبل بلده . وقال القاضي وأصحاب الشافعي الواجب عليه من جنس إبله سواء كان القاتل أوالعاقلة لان وجوبها على سبيل المواساة فيجب كونها من جنس ما هم كالزكاة ، فاذا كان عند بعض العاقلة عراب وعند بعضهم بخاتي أخذ من كل واحد من جنس ما عنده ، وان كان عند واحد صنفان ففيه وجهان (احدهما) يؤخذ من كل صنف بقسطه (واث بي) يؤخذ من الاكثر فان استويا دفرمن أيها شاء فان دفع من غير إبله خيراً من إبله أو مثابها جزكه لو أخرج في الزكاة خيراً من الواجب وان كان أدون لم يقبل إلا أن يرضى المستحق، وإن لم يكن له إبل فمن غالب إبل البلد فان لم يكن في البلد إبل وجب، من عالب المراقر من أول البلد فان الم يكن في البلد إبل وجب، من عالب المراقر من أول البلد الله في البلد الله أو من المناقر والمناقر المناقر المناقر والمناقر والمناقرة وال

﴿ مسئلة ﴾ (و ان حفر في فدئه بئراً لنفسه أو في طريق لنبر مصلحة المسلمين أوفي ملك غيره بنبر اذنه أو وضع في ذلك حجراً أو صب فيهماءأو رمى قشر بطيخ فهلك به انسان ضهنه)

لانه تلف بدوانه وروي عن شريح أنه ضمن رجلا حفر بئراً فوقع فيها رجل فمات ، وروي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول الثوري والشافعي واسحاق

﴿ مسئلَة ﴾ أو وان بالت فيها دابته فزلق به حيوان فمات به فقال أصحابنا على صاحب الدابة الضمان اذا كان راكبًا أو قائداً أو سائقا)

لانه تاف حصل من جهة دابته التي يده عايها فأشبه سالو جنت بيدها أو فمها ، وقياس المذهب أنه لايضه ن ماتلف بذلك لانه لايد له على ذلك ولا يمكن التحرز منه فهو كالوأتافت برجلها، ويفارق مااذا تلفت بيدها أو فمها لانه يمكنه حفظها .

﴿ مسئلة ﴾ (وان حفر بئراً ووضع آخر حجراً أو نصب سكينا فمثر بالحجر فوقع في البئر أو على السكين فالضمان على واضع الحجر وناصب السكيندون الحافر، لان الحجركالدافع له واذا اجتمع الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده)

وَبِهَذَا قَالَ الشَّافَى وَلُو وَضَعَ رَجِلَ حَجِراً ثُمَّ - فَرَ آخَرَ عَنْدُهُ بِثُراً أَوْ نَصِبِ سَكِينَا فَمَرْ بِالْحَجِرِ فَسَمَّطَ عَلَيْهِا فَهِلْكُ احتمل أَنْ يَكُونَ الْحَـكُم كَذَلَكُ نَاذَكُرُ نَا وَاحْتَمَلُ أَنْ يَضَمَنَ الْحَافَرُ وَنَاصِبِ السَّكِينَ لَا**نْ**

بجنسمال من وجب عليه، وفارق الزكاة فأنها وجبت على سبيل المواساة ليشارك الفقراء الاغنياء فيما أنع الله تعالى به عليهم فاقتضى كونه من جنس أموالهم وهذا بدل متاف فلا وجه لتخصيصه بماله. وقولهم أنها مواساة غير صحيح وانما وجبت جبراً للفائت كبدل المال المتلف وانما العاقلة تواسي القاتل فيما وجب بجنايته ولهذا لا يجب من جنس أموالهم إذا لم يكونوا ذوي إبل والواجب بجنايته إبل مطاقة فتواسيه في تحملها ، ولانها لو وجبت من جنس مالهم لوجبت المريضة من المراض والصغيرة من الصغار كالزكاة

(مسئلة) قال (وان كان الفتل عمداً فهي في مال الدائل حالة أرباعا : خمس وعثـرون بنات مخاض وخمس وعثـرون بنات لبون وخمس وعثـرون حقة وخمسو شرونجـدنة)

أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال التاتل لا تحمام العاقلة وهذا قضية الأصل وهو أن بدل المنتاف يجب على الناف وارش الجناية على الجنبي قال النبي عليه « لا يجني جان إلا على نفسه »وقال لبعض أصحابه حيزرأى معه ولده « ابنك هذا ؟ » قل نعم قال « اما انه لا يجني عليك ولا تجني عليك ولا تحمل أن يختر بضررها كا يختص بنفه ما فانه لو كسب كان كسبه له دون غيره وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنايات والاكساب وانما خولف

فعاهما متأخر عن أمله فأشبه مالوكان رق فيه ما على وهو واقف فحل وكاه والمال وأماله آخر فسال مافيه كان الضان على الآخر منهما ، وان وضع انسان حجراً أو حديدة في ملكه الاحمان على الماك لا نه لم يتعد وانما الداخل هلك بعد وان نفسه وإز وضع حجراً انسان بغير اذنه فهاك بعد وان نفسه وإز وضع حجراً في ملكه و نصب اجنبي فيه سكينا أو حفر بئراً بغير اذنه فعثر وجل بالحجر فوقع على السكين اوفي البئر فالضان على الحافر و اصب السكين لنعديهما أذ لم يتعلق اضمان واضع الحجر لا نفاء عدوانه وان اشترك جماعة في عدوان المف به شيء في المان عليهم فلووضع ائنان حجراً وواحد حجراً فعشر هماانسان فهلك فالدية على عواقلهم الانهاف في قياس المذهب وهو قول أبي يوسف لانالسبب حصل من الثلاثة الملائا فوجب الضان عليهم سواه ، وأن اختلفت أفوالهم كما لو جرحه واحد جرحين وجرحه الثمان جرحين فوجب الضان عليهم سواه ، وأن اختلفت أفوالهم كما لو جرحه واحد الصف لان فعله مساو الفعاها وأن حفر انسان بئراً و نصب آخر فيها سكين أفوقع انسان في البئر على السكين فأت فقال ابن حامد الضمان عليهما قال أبو على الحافر لانه بمزلة الدافع ، وهذا قياس المائل التي قباما ونص احمد على أن انضان عليهما قال أبو بكرلانهما في معني المسك والهائل الحافر كالمسك و ناصب السكين كالفاتل فيحرج من هذا أن يجب بكرلانهما في معني المسك والهائل الحافر كالمسك و ناصب السكين كالفاتل فيحرج من هذا أن يجب الضان علي حميع المتسبين في المسائل السابقة

﴿ فَصَلَ ﴾ وَانْحَفَرَ بِئُراً فِي مَلَكُ نَفِيهِ أَوْ فِي مَلَكُ غَيْرِهِ بِاذْنَهِ فَلَا صَانَ عَلَيْهِ لا نَهْ غَيْرِ مَعْدُوكَ ذَلِك

هذا الاصل في قتل المعذور فيه كثرة الواجب وعجز الجاني في الغالب عن تحمله مع وجوب الكفارة عليه وقيام عذر د تحفيفا عنه ورفقابه والعامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف ولا يوجد فيه المعنى المقتضي للمواساة في الخطأ إذا ثبت هذا فنها تجب عالة، وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبوحنيفة تجب في ثلاث سنين لانها دبة آدمى فكانت مؤجلة كدية شبه العمد

ولنا أن ماوجب بالعمد المحض كان حالا كالقصاص وارش أطراف العبد ولا يشبه شبه العمد لان القاتل معذور لكونه لم يقصد القتل وانما أفضى اليه من غير اختيار منه فأشبه الخطأ ولهذا تحمله الماقلة ولان القصد التخفيف على العاقلة الذين لم تصدر منهم جناية وحملوا أداء مال مواساة فالارفق بحالهم التخفيف عنهم وهذا موجود في الخطأ وشبه العمد على السواء وأما العمد فنما يحمله الجاني في غير حال العذر فوجب أن يكون ملحقاً ببدل سائر المتافات ويتصور الخلاف معه فيما إذا قتل ابنه أو قتل أجنبيا وتعذر استيفاء القصاص لعفو بعضهم أو غير ذلك واختافت الرواية في مقدارها فروى حماعة عن أحمد انها أرباع كما ذكر الخرقي وهو قول الزهري وربيعة ومالك وسامان بن يسار وأبي حنيفة ، وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وروى جماعة عن أحمد أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أو لادها وبهذا قال عطاء ومحدبن الحسن والشافعي وروي ذلك عن عمر وزيد وأبي موسي والغيرة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ذلك عن عمر وزيد وأبي موسي والغيرة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله

ان حفرها في موات او وضع حجراً او نصب شركا او شبكة أو منجلا ليصيدبها لانه لم يتعد بذلك وان فعل شيئا من ذلك في طريق ضيق فعليه ضهان ما تلف به لانه متعد وسواء اذن له الامام أولم بأذن لانه لدس الامام ان يأذن فيما يضر بالمسلمين ولو فعل ذلك الامام لضمن ما يتلف به قان كان الطريق واسما فحفر في مكان لا يضر بالمسلمين عضر بالمسلمين ضمن وان حفر في مكان لا يضر بالمسلمين وكان حفرها لنفسه ضمن ما للف بها سواء حفرها باذن الامام أو بغير اذ نه وقال أصحاب الشافي ان حفرها باذن ألامام لم يضمن لان للامام ان يأذن في الا تفاع بمالا مرر فيه بدليل أنه يجوز أن يأذن في القمود فيه و يقطعه لمن يبتاع فيه ولذا أنه تلف بحفر حفرة في حق مشترك بنير أذن أهله لغير مصاحبتهم فضمن كما لو لم يأذن الامام ولا نسلم أن اللامام أن يأذن في هذا فانما يأذن في القمود لان ذلك لا يدوم و يمكن أزالته في الحال فأشبه القمود في المسجد ولان القمود جائز من غير أذن الامام فكذلك الحفر

(فصل) وان حفر بئراً في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ضمن ما تلف به جميعه وهذا قياس مذهب الشافعي وقال أبو حثيفة يضمن ماقابل نصيب شربكه فلو كان له شريكان ضمن تلثي التالف لانه تعدى في نصيب شركه وقال أبو يوسف عليه نصف الضمان لانه تلف بجهتين فكان الضمان نصفين كالوجرحه احدها جرحا وجرحه الآخر جرحين

عليها قال همن قتل متعمداً دفع إلى أولياء القتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا أخذوا الدية وهي وللتون حقة و ثلاثون جذعة وأربعون خافة وماصولحوا عليه فهولهم »وذلك لتشديدا قتل رواه الترمذي وقال هو حديث حسن غريب وعن عبد الله بن عرو أن رسول الله عليه قال « الا إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الابل منها أربعون خافة في بطونها أولادها » رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهم وعن عرو بن شعيب أن رجلا يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فقتله فاخذ عرمنه الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خافة رواه مالك في موطئه ووجه الاول ماروى الزهري عن السائب بن يزيد قل كانت الدية على عهد رسول الله عليه أرباعا خسا وعشرين جذعة وخسا وعشرين بنت مخاض ولانه قول ابن مسعود ولانه حق يتعلق مجنس الحيوان فلايعتمر فيه الحمل كانزكاة والاضحية

(فصل) والخلفة الحامل وقول الذي عَلَيْكُوْ «في بطونها أولادها» تأكيد وقلما تحمل إلاثنية وهي التي لها خمس سنين ودخات في السادسة وأي ناقة حملت فهي خافة تجزئ في الدية وقد قبل لا تجزئ الا ثنية لان في بعض الفاظ الحديث أربعون خافة مابين ثنية عامها الى بازل ولانسائر أنواع الابل مقدرة السن فكذلك الخلفة والذي ذكره القاضي هو الاولى لان الذي عَلَيْكُوْ أطاق الخلفة والخلفة هي الحامل فيقتضي أن تجزئ كل عامل ولو أحضرها خلفة فأسقطت قبل قبضها فعليه بدلها فان أسقطت بعد قبضها أجزأت لانه برئ منها بدفعها

ولنا انه متعد بالحفر نضمن الواقع فيها كما لوكان فى ملك غيره والشركة أوجب تعدية لجميع الحفر فكان موجب الجميع الطفر فكان موجب الجميع الضان ويبطل ماذكره أبو يوسف بمالو حفره فى طريق مشترك فان له فيها حقا ومع ذلك يضمن الجميع والحدكم فيما ادا اذن له بعض الشركاء في الحفر دون بعض كالحكم فيما ادا حفر في ملك مشترك بينه وبين غيره لكونه لايباح الحفرولا النصرف حتى يأذن الجميع

(فصل) وان حفر أنسان في ملك بئراً فوقع فيها أنسان أو دابة فهلك به وكان الداخل دخل بغير أذه فلا ضهان على الحافر لأنه لاعدوان منه وأن دخل باذه والبئر ظاهرة مكشوفة والداخل بصير يبصرها فلا ضهان أيضا لان الواقع هو الذي أهلك نفسه فاشبه مالو قدم اليه سكينا ققتل بها نفسه فان كان الداخل اعمى أو كانت في ظلمة لا يبصرها الداخل أو غطى رأسها فلم يعلم الداخل حتى وقع فيها ضمنه وبهذا قال شريح والشمي والنخيي وحماد ومالك وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافيي وقالوافي الآخر لا يضمنه لانه هلك بفدل نفسه

ولنا أنه تلف بسببه فضمنه كما لو قدم له طعاما مسموما فأ كله وبهذا ينتقض ما ذكروه ، وإن اختلفا فقال صاحب الدار ما أذنت لك في الدخول وادعى ولي الهائك أنه أذن له فالقول قول المالك لانه منكر ، وإن قال كانت مكشوفة وقال الآخر كانت مفطاة فالقول قول ولي الواقع لان الظاهر معه

(فصل) فان اختلفا في حملها رجع الى أهل الخبرة كما يرجع في حمل المرأة الى القوابل وان تسلمها الولي ثم قال لم تـكن حوامل وقد ضمرت أجوافها رقال الجاني بل قد وادت عندك نظرت فان قبضها بقول أهل الخبرة فالقول قول الجاني لان الظاهر اصابتهم وان قبضها بغير قولهم ف لقول قول الولي لان الاصل عدم الحمل

(مسئلة) (قال وازكان القتل شبه عمدا فكما وصفت في اسنانها إلا أنها على الماقلة في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها)

وجماته أن القول في اسنان دية شبه العمد كالقول في دية العمد سواء في اختلاف الروايتين فيها واختلاف العلماء فيها ، وقد سبق الكلام في ذلك إلا أنها تخالف العمد في أمرين

(أحدها) أنها على العاقلة في ظاهر المذهب وبه قال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال ابن سيربن والزهري والحارث العكلى وابن شبرمة وقتادة وأبوثور هي على القاتل في ماله، واختاره ابو بكر عبد العزيز لانها موجب فعل قصده فلم تحمله العاقلة كالعمد المحنى ولانها دية مغلظة فأشبهت دية العمد وهكذا يجب أن يكون مذهب مالكلان شبه العمد عنده من باب العمد

فان الظاهر انها لوكات مكشوفة لم يسقط فيها ويحتمل أن النول قول المالك لان الاصل براءة ذمته فلا تشتغل بالشك .

(مسئلة) (وإن غصب صغيراً فنهشته حية أو أصابته صاعقة ففيه لدية وإن مات بمرض فعلى وجهين) لانه تلف في يده المادية

(أحدها) يضمنه كالعبد الصغير ، (والثاني) لا يضمنه لانه حرلانثبت اليد الميه في الفصب أشبه الكبير (مسئلة) (و إن اصطرم نفسان فما تا فعلى عاقلة كل واحد منهما دبة الآخر)

روي هذا عن على رضي الله ولا بجب القصاص سواء كان اصطدامهما عمداً أو خطأ لان الصدمة لا تفتل غالباً فالقتل الحاصل بها مع المهمد عمد الخطأ ولا فرق مين البصيرين ، والاعبيين ، والبصير والاعمى ، فان كان امر أين حاملين فها كالرجايين فان اسقطت كل واحدة منها جنيناً فعلى كل واحدة نصف ضان جنيها ونصف ضان جنين صاحبتها لانها اشتركنا في قتله وعلى كل واحدة منها عتق ثلاث رقاب واحدة القتل صاحبتها واثنتان لمشاركتها في الجنينين، فان أسقطت إحداها دون الاخرى اشتركنا في ضانه وعلى كل واحدة منها عتق رقبتين ، وإن اصطدم را كب وماش فهو كالوكانا ماشيين وإن اصطدم را كبان فانا فهو كما لوكانا ماشيين

(مسئلة) (وإن كا ما را كين فماتت الدابتان فعلى كل واحد منهما قيمة دابة الآخر)

ولمنا ماروى ابو هريرة قال: اقتتات امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر اقتاتها وما في بطنها فقضى رسول الله والله والله المعمد المحنى لأنه يغلظ من كل وجه لقصده الفعل وارادته فوجبت ديته على الحاقلة كالخطأ ومخالف العمد المحنى لأنه يغلظ من كل وجه لقصده الفعل وارادته القتل وعمد الخطأ يغلظ من وجه وهو قصده الفعل وبخفف من وجه وهو كو نه لم يرد القتل فقتضى تغليظها من وجه وهو الاسنان ونخفيفها من وجه وهو حمل العاقلة لها وتأجيلها ، ولا أعلم في انها تجب مؤجلة خلافا بين أهل العلم ، و، وي ذلك عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله فنهم وبه قال الشعبي والنخعي وقتادة وابو هاشم وعبدالله بن عمر وبالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقد حكي عن قوم من الخوارج انهم قالوا الدية حاة لانها بدل متلف ، ولم ينقل الينا ذلك عمن يعد خلافه خلافا وتخالف الدية سائر المتلفات لانها تبا بعلى على عبرالجاني على سبيل المواساة في فاقتضت الحكة خلافه خلافا وتخالف الدية سائر المتلفات لانها قضيا بالدية على العاقلة في ثلاث سنين ولا مخالف لها في عصرهم فكان اجماعا

(فصل) ويجب في آخر كل حول ثلثها ويعتبر ابتداء السنة من حين وجوب الدية وبهذا قال الشافعي ، وقال ابو حنيف ابتداؤها من حين حكم الحاكم لانهامدة مختلف فيها فكان ابتداؤها من حين حكم الحاكم كمدة العنة

وجملة ذلك أن علي كل واحد من الصطدمين ضمان ما تلف من الآخر من نفسأو دابة أو مال سواء كانت الدابتان فرسين أو بغلين أو حمارين أو جمايين أو كان أحدهما فرسا والآخر غيره مقبلين كانا أو مدبرين ، وبهذا قال أبو حنيفة وصاحباه واسحاق ، وقال مالك والشافعي على كل واحد منها لصف قيمة ما تلف من الآخر لان التلف حصل بفعلها فكان الضمان منقسها عابهها كما لو جرح أنسان نفسه وجرحه غيره فمات منها

وانا أن كل واحد منها مات من صدمة صاحبه وإنا هو قربها إلى محل الجناية فلزم الآخر فهانها كما لو كانت واففة بخلاف الجراحة اذا ثبت هذا فان قيمة الدابتين ان تسارتا تقاصنا وسقطنا وان كانت احداهما أكثر من الاخرى فلصاحبها الزيادة وان ماتت احدى الدابتين فعلى الآخر قيمتها وإن نقصت فعليه نقصها فان كان أحدها يسير بين يدي الآخر فأدركه اثاني فصدمه فمانت الدابتان أو احداها فالضمان على اللاحق لانه الصادم والآخر مصدوم

ودابته) المسئلة (إلا أن يكون أحدها يسير والآخر وافقاً فعلى السائر ضمان الواقف ودابته فهو نص أحمد على هذا لان السائر هو الصادم المتنف فكان الضمان عليه فان مات هو أو دابته فهو هدر لانه أتلف غسه ودابته ، وإن أنحرف "الواقف فصادفت العدمة انحرافه فعها كالسائرين لان الناف حضل من فعلها

ولنا أنه مال مؤجل فكان ابتداء أجله من حين وجوبه كالدين المؤجل والسلم ولا نسلم الخلاف فيها فأن الخوارج لا يعتد بخلافهم ، إذا ثبت هذا فان كان الواجب دية نفس فابتداء حولهامن حين الموت سواء كان قتلا موجباً او عن سراية جرح وإن كان الواجب دية جرح نظرت فان كان عن جرح اند. لم من غير سراية مثل أن قطع يده فبرأت بعد مدة فابتداء المدة من حين القطع لان تلك حالة الوجوب ولهذا لوقطع يده وهو ذمي فأسلم ثم اندملت وجب نصف دية يهودي . وأماان كان الجرح ساريا مثل أن قطع أصبعه فسرى ذلك إلى كفه ثم اندمل فابتداء المدة من حين الاندمال لانها إذا سرت فما استقر الارش إلا عند الاندمال هكذا ذكر القاضي وأصحاب الشافعي وقال ابو الخطاب تعتبر المدة من حين الاندمال فهما لان الارش لا يستقر إلا بالاندمال فيهما

(فصل) وإذا كان الواجب دية فانها تقسم في ثلاث سنين في كل سنة ثاثها سواء كانت ذية النفس او دية الطرف كدية جدع الانف أو الإذنين او قطع الذكر أوالانثيين ، وإن كان دون الدية نظرنا . فان كان ثلث الدية كدية المأمومة او الجائفة وجب في آخر السنة الاولى ولم يجب منه شيء حالا ، وإن كان نصف الدية أو ثلثها كدية اليد أو دية المنخرين وجب الثلث في آخر السنة الاولى والباقي في آخر السنة الثانية ، وان كان أكثر من الثلثين كدية أمان

ومسئة ﴿ إِلا أَن بكون في طر بقضيق قاعداً أوواففاً فلا ضمان عليه فيه وعليه ضمان ما الف به ﴾ إذا كان الواقف متمديا بوقوفه مثل أن يقف في طريق ضيق فالضمان عليه دون السائر لان النلف حصل بتمديه فكان الضمان عليه كما لو وضع حجراً في الطريق أو جلس في طريق ضيق فعثر به انسان همسئلة ﴾ (وإن أركب صبين لا ولاية له عليهما فاصطدما فمانا فعلى عاقلته ديتهما)
لانه متعد بذلك وتافها بسبب جنايته

ومسئلة في (وإن رمى ثلاثة بمنجنيق فقتل الحجر انسانا فعلى عاقلة كل واحد منهم ثلث دينه) لا كلو ذلك من حالين (أحدها) أن يكون المقتول واحداً منهم (والناني) أن يكون من غيرهم فان كان من غيرهم فالدية على عواقام م أثلاثاً لان العاقلة تحمل الثلث فما زاد وسواه قصدوا رمي واحديمينه أو قصدوا رمي جماعة أو لم يقصدوا ذلك لائهم ان لم يقصدوا قتل آدمي معصوم فهو خطأ ديته ذية الخطأ ، وان قصدوا رمي جماعة أو واحداً بعينه فهو شبه عمد لان قصد الواحد بالمنجنيق لا يكاد يفضي الى اللافه فيكون شبه عمد تحمله العاقلة في ثلاث سنين وعلى قول أبي بكر لا تحمل العاقلة في شهر شه العمد فلا تحمله هينا .

(الحال النائي) أن يصيب واحداً منهم فعلى كل واحد كفارة ولا تسقط عمن أصابه الحجر لايه شارك في قتل نفس مؤمنة والكفارة الما تجب لحق الله تعالى فوجبت عليه بالمشاركة في نفسه كوجومها بالمشاركة في قدل غيره ، وأما الدية ففيها ثلاثة أوجه

أصابع وجب الثلثان في السنة بن والباقي في آخر انثالثة ،وان كان أكثر من دية مثل ان ذهب سمع انسان ففي كل سنة ثلث لان الواجب لو كان دون الدية لم ينقص في السنة عن الثلث فك لا يزيد عليه إذا زاد على انثلث ، وان كان الواجب بالجناية على اثنين وجب لكل واحد ثلث في كل سنة لان كل واحد له دية فيستحق ثلثها كن لو انفرد حقه وان كان الواجب دون ثلث الدية كدية الأصبع لم تحمله العاقلة لانها لاتحمل مادون انثلث ويجب حالا لانه بدل متلف لا تحمله فكان حالا كالجناية على المال .

(فصل) وفي الدية الناقصة كدية المرأة والكتابي وجهان (أحدها) تقسم في ثلاث سنين لانها بدل النفس فأشبهت الدية الكاملة (واثاني) يجب منها في العام الاول قدر ثلث الدية الكاملة وباقيها في العام الماني لان هذه تنقص عن الدية فلم تقسم في ثلاث سنين كأرش العارف وهذا مذهب أبي حنينة والشافعي كوجهين وان كانت الدية لا تبلغ ثلث الدية الكاملة كدية المجوسي وهو ثمان مائة درهم ودية الجنين وهي خس من الابل لم تحمله العائمة لانها لا تحمل مادون اثانت فأشبه دية السن والموضحة إلا أن يقتل الجنين مع أمه فتحمله العائمة لانها جناية واحدة وتكون دية الام على الوجهين، بان قانا هي في عامين كانت دية الجنين واجبة مع ثلث دية الام في العام الاول دية الأم في ثلاث سنين لا خرى و يحتمل أن تجب مع باقي دية الأم في العام الثاني وأن قلنا دية الأم في ثلاث سنين

(أحدها) ان على عاقلة كل واحد منهم ثلث دية المقتول لورثنه لان كل واحد منهم مشارك في قتل ففس ،ؤمنة خطأ فلزمته ديتها كالاجانب وهذا ينبني على أن جناية المر ، على نفسه وأهله خداً تتحمل علمها عاقلته (الوجه الثاني) ان ما قابل فه ل المقتول ساقط لا يضمنه أحد لانه شارك في اللاف حقه فلم يضمن ما قابل فعله كما لو شارك في قنل به يمته أو عبده ، وهذا الذي ذكره القاضي في المجرد و لم بذكر عبده وهو ، ذهب الشافعي

(الذاك) أن يلغى فعل المفتول في نفسه وتجب ديته بكالها على عاقلة الآخرين نصفين. قال أبو الحطاب هذا قياس المذهب بناء على مسئلة المتسارمين قال شيخنا والذي ذكره القاضي أحسن وأصح في النظر ، وقد روي نحو ذلك عن على رضي الله عنه في مسئلة الفارضة والفابضة والواقصة قال الشعبي وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن فارن فركبت احداهن على عنق أخرى وقرصت الثالثة المركوبة فقمصت فسقطت الراكبة فوقصت منقها فما تت فرفع ذلك إلى على رضي الله عنه فقضى بالدية أنلانا على عواقلهن وألغى الثما الذي قابل فعل الواقصة لانها أعانت على قتل نفسها وهذه شبيهة أنلانا على عواقلهن وألغى الثما الذي قابل فعل الواقصة لانها أعانت على قتل نفسها وهذه شبيهة على شريكيه كما لو قبلوا واحدا من غيرهم فان رجع عسئلتنا ولان المقتول شارك في القتل فلم تمكل الدية على شريكيه كما لو قبلوا واحدا من غيرهم فان رجع الحيم نقتل اثنين من الرماة فعلى الوجه الاول تجب ديهما على عواقلهم م أثلاثاً وعلى كل واحد منهم كفارتان ، وعلى الوجه الناني يجب على عاقلة الحي منهم لكل ميت ثلث ديته وعلى عاقلة كل واحد

فهل تجب دية الجنين في ثلاثة أعوام أولا؟ على وجهين ذذ ا قلنا بوجوبها في ثلاثسنين وجبت في السنين التي وجبت في كل سنة ثلث ديته الأم لانها ديتان لمستحقين فيجب في كل سنة ثلث ديتهاو ثلت ديته ويحتمل أن تجب في ثلاث سنين أخرى ، لان تافها موجب جناية واحدة

﴿ مَمَّيْهَ ﴾ قال (ران كان النَّنَلُ خطأ كار على الماقلة مَّنَ مِن اللَّابِلِ تَوْخَــَدْ فِي ثلاث منين أخماسا عشرون بنات مخاض وعشرون بنو مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة)

لا يختلف المذهب في أن دية الخطأ أخماساً كما ذكر الخرقي، وهذا قول ابن مسعود والنخعي وأصاب الرأي وابن المنذر وقل عربن عبد المزيز وسلمان بن يسار والزهري والليث وربيعة وماك وانشافعي هي أخماس إلا تنهم جعلوا مكان بني مخاص بني لبون، وهكذا رواه سعيد في سننه عن ابن مسعود وقل الخدابي روي أن النبي علي النبي علي ودى الذي قتل بخيبر بمائة من ابل الصدقة وايس في أسنان العدقة ابن مخاص، وروي عن علي والحسن والشعبي والحارث المكلي واسحاق انها أرباع كدية العمد سواء وعن زيد أنها ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون

من الميتين ثلث ية صاحبه ويانمي نعل نفسه وعلى الوجه النااث على عافلة الحي لـكل واحدمتهم نصف الدية و يجب على عاقلة كل واحد من المبتين نصف الدية اصاحبه

وسلامة في الصحيح من المذهب الاعلى الموجه الذي الحتاب على المدهب الاعلى الوجه الذي اختاره أبو الحتاب فانهم اذاكانوا أرجة فقتل الحجر أحدهم فانه يجب على عافاة كل واحد من اثلاثة الباقين ثث الدبة لانهم بحالونها كاما فأما ان كانوا أكثر من أربعة أو كان المقتول من غيرهم وهم أربعة فان الدية حالة في أموالهم لان القتول ياني فعله في نفسه ويكون هدرا لانه لا يجب عليه لفسه شيء ويكون باقي الدية في أموال شركائه حالا لان التأجيل في الديات أعا يكون فيا أموال شركائه حالا لان التأجيل في الديات أعا يكون فيا المافلة أحملها الدانية وهذا دون المائ والحد أبو بحر فيها رواية أخرى أن المافلة أعملها لان الجناية فعل واحد أوجب دية تزيد على الناث والصحيح الاول لان كل واحدمنهم بحرج فعله دون فعل شركائه و حمل العاقلة أعا شرع لقتخفيف على الجاني فيما يشق ويثقل وما دون الملث يسير على ما ذكره والذي يلزم كل واحد أفل من الملث وقوله انه تعلواحد قائا بل هي أفعال فان فعل كل واحد غير فعل الآخر والما موجب الجليع واحد فأشبه ما لو حرحه كل واحد أفعال فان فعل كل واحد غير فعل الآخر والما معلق بمن مد الجبال ورمى الحجر دون من وضعه في الكفة وأ،سك الحشب اعتباراً بالمباشر كن وضع سعا في قوس انسان ورماه صاحب النوس في الكفة وأ،سك الحشب اعتباراً بالمباشر كن وضع سعا في قوس انسان ورماه صاحب التوس في الرامى دون الواضع

ابن لبو وعشرون بنت مخاص ، وقل طاوس ثلاثون حقة وثلاثون بنت ابون وثلاثون بنت مخاص وعشرون بني لبون ذكور لم روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله عليها قنى أن من قتل خطأ فديته من الابل ثلاثون بن مخاص وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشر بني لبون دكور رواه أبو داود وابن ماجة وقل أبو ثور الديات كلها أخماس كدية الخطأ لانها بدل متاف ذلا تختاف بالعمد والخدا كسائر المتلفات وحكي عنه أن دية العمد مغلظة ودية شبه العمد والخدا أكسائر المتلفات وحكي عنه أن دية العمد مغلظة ودية شبه العمد والخدا أخماس كدية الخطأ

ولنا ماروى عبد الله بن مسعود قال قال سول المه علياتية «فيدية الخطأعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت محاض » رواه أبوداودوالنسائي وابن ماجة ولان ابن لبون يجب على طريق البدل عن ابنة مخاض في الزكاة اذا لم يجدها فلا يجمع بين البدل والمبدل في واجب ولأن موجبها واحد فيصير كانه أوجب أربعين ابنة مخاض ولان مقاناه الاقل فازيادة عليه لاتثبت إلا بتوقيف يجب على من ادعا الدليل فأما دية قتيل خيبر فلا حجة لهم فيه لانهم لم يدعوا على أهل خيبر قاله إلا عداً فتكون ديته دية العمد وهي من أسنان الصدقة والخلاف في دية الحقا وقول أبي ثور يخاف الآثار المروية التي ذكرناها فلا يعول عليه وضل) ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن دية الخطأ على العاقلة قال ابن المنذر أجمع على هذا

﴿ مسئلة ﴾ (وان جني انسان على نفسه أو طيف خطأ فلا شيء له وعنه على عاقلته ديته لورثته ودنة طرفه الناسه)

أما أذا كانت الجناية عمداً الا شيء له اجهاءا وان كانت خطاً فكذلك في احدى الروايتين قياجا على العمد ولما روي أن عامر بن الا كوع يوم خيبر رجع سيفه عليه فقتله ولم ينفل أن النبي عليات فني فيه بدية ولا غيرها ولو كانت واحبة نهنها النبي عليات والنفل ظاهراً (والرواية الثانية) أن ديته على عاقلته لورثته ودية طرفه لنفه به وهو ظاهر كلام الحرقي ذكره فيها اذا رمى ثلاثة بالمنجنيق فرجع الحجر فقتل أحدهم لما روي أن رجلا ساق حماراً فضربه بعصا كانت معه فطارت منها شظية فأصابت عينه ففقاً تما فجيل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ديته على عاقلته وقال هي يد من أبدي المسلمين لم يصما اعتداء على أحد ولم يعرف له مخالف ولانه قتل خطأ فسكانت ديته على عاقلته والشوري كم يورف له مخالف ولانه قتل خطأ فسكانت ديته على عاقلته والشوري كم يورف له خالف ولانه قتل خطأ فسكانت ديته على عاقلته والشوافي وأضحاب الرأي لما ذكر نا من حدبث عامر بن الاكوع حين رجع سيفه عليه يوم خيبر والشافعي وأضحاب الرأي لما ذكر نا من حدبث عامر بن الاكوع حين رجع سيفه عليه يوم خيبر فانه ولان وجوب الدية على الماقلة على خلاف الأصل مواساة للجاني وتخفيفا عنه وليس همنا على الحاف في غيره ويفارق هذاماذا كانت الجناية على غيره ويفارق هذاماذا كانت الجناية على غيره فانه او لم تحمله الهاقلة لاجحف به وجوب الدية لكثرتها وقال الفاضي الرواية النائية الجناية على غيره فانه او لم تحمله الماقلة لاجحف به وجوب الدية لكثرتها وقال الفاضي الرواية النائية الجناية على غيره فانه الهركاتها وقال الفاضي الرواية النائية

كل من نحفظ عنه من أهل العلم وتد ثبتت الاخبار عن رسول الله عَلَيْكَيَّةُ أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة بما قد رويناه العاقلة وأجمع أهل العلم على القول به وقد جعل النبي عَلَيْكَيَّةُ دية عمد الخطأ على العاقلة بما قد رويناه من لاحاديث وفيه تنبيه على أن العاقلة تحمل دية الخطأ ، والمعنى في ذلك ان جنايات الخطأ تكثر ودية الا دمي كثيرة فايجابها على الجاني في ماله يجحف به ذقتضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل والاعانة له تخفيفاً عنه اذا كان معذوراً في فعله وينفرد هو بالكنارة

(فصل) ولا خلاف بينهم في أنها مؤجلة في ثلاث سنين فان عمر وعلياً رضي الله عنهما جعلا دية الخطأ على العالم العلم العلم العلم العالم على العالم العلم المعاقلة تجب على سلميال المواساة فلم يجب حالا كالزكاة وكل دية تحملها العاقلة تجب مؤجلة لمل ذكر زا ومالا تحمله العاقلة يجب حالا لأنه بدل متاف فزم المتلف حالا كقيم المتافات، وفارق الذي تحمله العاقلة فنه يجب مواسدة فألزم التأجيل تخفيفاً على متحمله وعدل به عن الاصل في الزامه غير الجانب

(فصل) ولا يلزم القاتل شيء من الدية وبهذا قال مالك والشافعيوقال ابو حنيفة هو كواحد من العاقلة لانها وجبت عليهم اعانة له فلا يزيدون عليه فيها

أظهر عنه فعلى هذه الرواية ان كانت العاقلة هي الوارثة لم يجب شي الانهلايجب الانسان شيء على نفسه شبه عمد نفسه فان كان بعضهم وارثاً سقط عن الوارث ما يقابل ميراثه فان كانت جنايته على نفسه شبه عمد فهو كالخطأ في أحد الوجهين وفي الآخر لا تحمله العاقلة بحال

وجملة ذلك أنه إذا نزل رجل في بئر فخر عليه آخر فات الاول من سقطنه فعلى عاقلته ديته)
وجملة ذلك أنه إذا نزل رجل في بئر فسقط عليه آخر فقتله فعليه ضانه كما لو رمى عليه حجراً ثم بنظر فان كان عمد رمي نفسه عليه وهو مما يفتل غالباً فعليه القصاص ، وإن كان مما لا يقتل غالباً فهو شبه عمد ، وإن وقع خطأ فالدية على عافلته محققة ، وإن مات الثاني بوقوعه على الاول فدمه هدر لانه مات بفعله ، وقد روى على بن راح اللخمي ان رجلا كان يقود أعمى فوقما في بئر خر البصير فوقع الاعمى فكان الاعمى بنشد في الموسم خر البصير فوقع الاعمى فنقله فقتلى فقتله الاعمى الصحيح المبصرا ؟ * خرا معا كلاهما تكسرا يا أيها الناس لقيت منكرا * هل يعقل الاعمى الصحيح المبصرا ؟ * خرا معا كلاهما تكسرا

وهذا قول أن الزبير وشربح والنخمي والشائمي واسحاق قال شيخنا: ولو قال قائل ليس على الاعمى ضان البصير لانه الذي قاده الى المكان الذي وقعا فيه وكان سبب وقوعه عليه ولذلك لو فعله قصداً لم يضمنه بنير خلاف وكان عليه ضان الاعمى الا أن يكون مجماً عليه فلا يجوز مخالفة الاجهاع، ويحدّل انه انها لم يجب الضان على القائد لوجهين

(المغنى والشرح الكبير) (١٠٠) (الجزء الناسع)

ولنا ماروى ابو هربرة أن الذي عليه قضى بدية المرأة على عاقلتها. متفق عايمه وهذا يقتضي أنه قضى بجميعها عليهم ولا نه قاتل لم تلزمه الدية فلم يأزمه بعضها كما لو أمره الامام بقتل رجل فقتله يعتقد أنه بحق فبان مظلوما ولان الكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل قسطه من الدية وأكثر منه فلا حاجة الى إنجاب شي من الدية عايمه

(فصل) والكفارة في مال القاتل لايدخلها تحمل ، وقال أسحاب الشافعي في أحدالوجهبن تكون في بيت المال لانها تكثر فيجامها في ماله يجحف به

ولنا أنها كذارة فلا تجبّ على غير من وجد منه سببها كسائر الكفارات وكما لوكانت صوما، ولا أن الكفارة شرعت للتكفير عن الج ني ولا يكفر عنه بفعل غيره، ويفرق الدية غانها انما شرعت لجبر المحل وذلك يحصل بها كيفا كان ، ولان النبي عَيَنِكِينَةً لما قضى بالدية على العاقلة لم يكفر عن القاتل وما ذكروه لاأصل له، ولا يصح قياسه على الدية لوجوه

(أحدها) أن الدية لم تجب في بيت الم ل لانها انما وجبت على العاقلة ولا يجوز أن يثبت حكم الفرع مخالفاً لحكم الاصل

(الذني) أنَّ الدية كثيرة فايجابها على القاتل يجحف به والكفارة بخلافها

(الثالث) أن الدية وجبت مواساة للقاتل وجعل حظ القاتل من الواجب الكفارة فايجابها

(أحدهما) أنه مأذرن فيه من جهة الاعمى فلم يضمن ما ناف به كما لوحفرله بئزاً في دار مباذ نه فنلف بها (الثاني) أنه فعمل مندوب اليه مأمور به فأشبه ما لوحفر بئراً في سابلة ينتفع بها المسلمون فانه لا يضمن ما تلف بها ، وإن مات الثانى فدمه هدر لانه لا صنع لغيره في هلاكه

(مسئلة)(وإن وقع عليهما ثالث فمات الثانى به فعلى طاقلة النالث ديته)

لانه تلف من سقطته ، وان مات ألاول من سقطتها فديته على عافلتهما لانه مات بوقوعها عليه ودية الثانى على الثالث لانه انفرد بالوقوع عليه فانفرد بديته، ودم الثالث هدر لانه لا صنع لغيره في هلاكه هذا اذا كان الوقوع هو الذي قتله ، فان كان البئر عميقاً يموت الواقع بمجرد وقوعه لم يحب ضان على أحد لان كلواحد منهم مات بوقمته لا بفعل غيره ، وإن احتمل الامرين ف كذلك لان الاصل عدم الضارف .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان الاول جذب الثاني وجذب الثاني الثالث فلا شيء على الثالث)

لأنه لا فمل له ووجبت ديته على الثاني في أحد الوجهين لانه هو جذبه وباشره بذلك والمباشرة مقطع حكم المتسبب كالحافر مع الدافع (والثاني) ديته على الاول والثاني نصفين لان الاول جذب الثاني الحباذب للثالث فصار مشاركا للثاني في اتلافه ، ودية الثاني على عاقلة الاول في أحد الوجهين لانه هلك بجذبته ، وإن هلك بسقوط الثالث عليه فقد هلك بجذبة الاول وجذبة نفسه للثالث فسقط فعل نفسه

على غيره يقطع المواساة ويوجب على غير الجاني أكثر مما وجب عليه وهذا لايجوز

(فصل) وذكر أسحابنا أن الدية تغلظ بثلاثة أشياء اذا قتل في الحرم والشهور الحرم واذاقتل محرما وقد نص احمد رحمه الله على التغليظ على من قتل محرما في الحرم وفي الشهر الحرام ، فأما أن قتل ذارحم محرم فقال ابو بكر تغلظ ديته ، وقال القاضي ظاهر كلام احمد أنها لاتغلظ ، وقال أصحاب الشافعي تغلظ بالحرم والاشهر الحرم وذي الرحم المحرم وفي التغليظ على وجهان ، وممن روي عنه التغليظ عثمان وابن عباس والسعيدان وعداء وطاوس والشعبي ومجاهد وسلمان بن يسار وجابر ابن زيد وقتادة والاوزاعي ومالك والشافعي واسحاق واختلف القائلون بالتغليظ في صفته فقال أصحابنا تغلظ المكل واحد من الحرمات ثلث الدية فاذا اجتمعت الحرمات الثلاث وجبت ديتان ، قال احمد في رواية ابن منصور فيمن قتل محرما في الحرم وفي الشهر الحرام فعليه أربعة وعشرون ألفاً وهذا قول التابعين القائلين بالتغليظ .

وقال أصحاب الشافعي: صدفة التغايظ إنجاب دية العدمد في الخطأ لاغير ولا يتصور التغليظ في غير الخطأ ولا يجمع بين تغليظين وهذا قول مالك إلا أنه يغلظ في العمد فاذا قتل ذا رحم محرم عمدا فعليه ثلائون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة، وتغليظها في الذهب و الورق أن ينظر قيمة اسنان الابل غير مغلظة وقيمة ما مغلظة ثم بحكم بايادة ما بينهما كان قيمة بهاغة وفي العمد ثما نما تة وذلك ثلث

كالمصطدمين وتجب ديته بكالها على الاول ذكره الفاضي (والوجه الثاني) يجب على الاول نصف ديته ويهدر نصفها في مقابلة فعل نفسه وهذا مذهب الشافعي، ويتخرج وجه ثالث وهو وجوب نصف ديته على عافلته لورثته كما قلنا فيما إذا رمى ثلاثة بالمنجنيق فقتل الحجر أحدهم، وأما الاول إذا مات بوقوعها على عاقلة الثاني لله لت فتجب ديته كلها على عاقلة الثاني عليه ففيه الاوجه الثلاثة لانه مات من جذبته وجذبة الناني لله لت فتجب ديته كلها على عاقلة الثاني ويلغى فعل نفسه على الوجه الاول وعلى الثاني يهدر نصف ديته المقابل لفعل نفسه ويجب نصفها على عاقلته لورثته

(فصل) وإن جذب الثالث رابعا فمات جميعهم بوقوع بعضهم على بعض فلا شيء على الرابع لانه لم يفعل شيئا في نفسه ولا غيره وفي ديته وجهان (أحدهما) أنها على عافلة النااث المباشر لجذبه (والثاني) على عاقلة الاول والناني والثالث لانه مات من جذب الثلاثة فكات ديته على عواقلهم، وأما الاول فقد مات بجذبته وجذبة الثاني وجذبة الثالث قفيه ثلاثة أوجه

(أحده أ) أ له ياني ذل نفسه و"جب ديته على عاقلة الثاني والثالث نصفين

(والثاني) يجب على عاقلتها ثلثاها ويسقط ما قابل فعل نفسه

(والثالث) يجب ثانها على عاقلته لورثته وأما الجاذب الثاني فقد مات بالافعال الثلاثة وفيه هذه الاوجه الثلاثة المذكورة في الاول سواء ، وأما الثالث ففيه مثل هذه الاوجه الثلاثة ووجهان آخران

(١) في نسخة إلا ما أوجب

الدية المخففة وعند مالك تغلظ على الاب والام والجددون غيرهم، واحتجاً على صفة التغليظ بما روي عن عمر رضى الله عنه أنه أخذ من قتادة المدلجي دية ابنه حين حذفه بالسيف ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفة ولم يزد عليه في العدد شيئا وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماعا ولان ماأوجب التغليظ أوجبه في الاسنان دون القدر كالضمان ولا يجمع بين تغليظين لان (١) ماأوجب التغليظ بالضمان اذا اجتمع سببان تداخلا كالحرم والاحرام في قتل الصيدوعلى أنه لايفلظ بالاحرام أن الشرع لم يرد بتغليظه. واحتجأصحابنا بما روى ابن أبي نجيح أن امرأة وطئت في الطواف فقضى عُمان رضى الله عنه فيها بستة آلاف والفين تغليظاً للحرم، وعن ابن عمر أنه قال من قتل في الحرم أو ذا رحم أو فيالشهر الحرام فعليه دية وثلث وعن ابن عباس أن رجلا قتل رجلا في الشهر الحرام وفي البلد الحرام فقال ديته أثنا عشر ألفاً وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف وهذا مما يظهر وينتشر ولم ينكر فيثبت اجماعا .وهذافيه الجم بين تغليظات ثلاث ولانه قول التابعين القائلين بالتغليظ، واحتجوا على التغليظ في العمد أنه إذا غلظ الخطأ مع العذر فيه ففي العمد مع عدم! لعذر أولى وكل من غلظ الدية أوجب التغليظ في بدل العارف بهذه الاسباب لان ما أوجب تغليظ دية النفس أوجب تغليظ دية الطرف كالعمد،وظاهر كلام الخرقي أن الدية لا تغلظ بشيء من ذلك وهو قول الحسن والشعبي والنخعي وأبي حنيفة والجوزجاني وابن المنذر . ورويذلك عن الفقهاء السبعة وعمر

(أحدهم) أن ديته بكالها على الثاني لانه المباشر الذبه فسقط فعل غيره بفعله (والثاني) أن على عاقلته نصفها ويسقط النصف الثاني في مقابلة فعله في نفسه

(فصل) وإن وقم بعضهم على عنص فما نوا نظرت فان كان موتَّم بنير وقوع بمضهم على بعض مثل أن يكونالبئر عميقا يموت الواقع فيه بنفس الوقوع أوكان فيه ما يغرق الوانع فيقتله أو أسد ياً كامِم فايس على بعضهم ضان بعض لعدم تأثير فعل بعضهم في هلاك بعض ، وان شككنا في ذلك لم يضمن بعضهم بعضاً لأن الاصل براءة الذمة فلا نشغامًا بالشك ، وان كان موتهم وتوع بعضهم على بمض فدم الرابع هدر لان غيره لم يفعل فيه شيئا وأما هلك بفعله وعليه دية الثالث لانه قتله بوقوعه عليه ودية الثاني عليه وعلى الثالث نصفين ودية الاول على الثلاثة أثلاناً

﴿ مسئلة ﴾ (وإن خر رجل في زية أسد فجذب آخر وجذب الثاني ثالثاً وجذبالناك رابعا فقتلهم الاســد فالقياس أن دم الاول هــدر وعلى ءاقلته دية الثاني وعلى عاقلة الثاني دية الثالث وعلى عاقمة الثالث دية الرابع، وفيه وجه آخر أن دية الثالث على عاقلة الاول والثاني نصفين ودية الرابع على عاقلة الثلاثة أثلاثا)

الحـكم في هذه المسئلة أنه لا شيء على الرابع لانه لم يفعل شيئًا وديته على عاقلة الناك في أحدالوجهن وفي الثانيعلى عواقل الثلاثة أثلاثاً ودمالاول هدر وعلى عاقبته ديةاناني، وأما دية الثانث فعلى الثاني ابن عبد العزيز لان النبي عَيِّلْيَّتُو قال «في النفس الوَمنة مائة من الابل لم يزدعلى ذلك وعلى أهل الذهب ألف مثقال» وفي حديث أبي شريح أن النبي عَيِّلِيَّةُ قال « وأنتم ياخزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله ، من قتل له قتيل بعد ذلك فأهله ببن خيرتين ان أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية » وهذا القتل كان بمكة في حرم الله تعالى فلم يزد النبي عَيَّلِيَّةٌ على الدية ولم يغرق ببن الحرم وغيره وقول الله عز وجل (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ووية مسلمة إلى أهله) يقتضي أن الدية وأحدة في كل مكان وفي كل حال ولان عمر رضي الله عنه أخذ من قنادة المدين دية ابنه ولم يزد على مائة ، وروى الجوز جني باسد ده عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع الفقهاء فكان مما أحيى من تلك السنن بقول فقها الدينة السبعة ونظرائهم أن ناسا كانوا يقولون: النقهاء فكان مما أحيى من تلك السنن بقول فقها الدينة السبعة ونظرائهم أن ناسا كانوا يقولون: بقول الفقهاء وأثبتها اثني عشر الف درهم في الشهر الحرام والباد الحرام وغيرهما قال ابن النذر وليس بقول الفقهاء وأثبتها اثني عشر الف درهم في الشهر الحرام والباد الحرام وغيرهما قال ابن النذو وليس بقول المقهاء وأثبتها اثني عشر الف درهم في الشهر الحرام والباد الحرام وغيرهما قال ابن النذر وليس أمن ما ووي عن الصحابة في هذا والوصح فقول عمر يخالفه وقوله أولى من قول من خالفه وهو أصح في الرواية مع موافقته الكتاب والسنة والقياس

(فصل) ولاتغلظ الدية بموضع غير الحوم وقال أصحاب الشافعي تغلظ الدية بالقتل في المدينة على قوله القديم لانها مكان يحرم صيده فأشبهت الحرم وليس بصحبح لانها ليست محلا للمناسك

في أحدالوجهين وفي الآخر على الاول والثاني نصفين هذّه تمهمي مسئلة الزبية وقد روى حنش الصنع أني أن قومامن أهل المين حفر وازبية اللاً سدفاج مع الناس على أسها فهوى فيها واحد فجذب ثانيا وجذب الثاني ثالثا

ثم جذب الثالث را بما فقتام الاسد فرقع ذلك الى على رضي الله عنه فقال الاول ربع الدية لا ته هلك فوقه ثلاثة وللثاني ثلث الدية لا نه هلك فوقه واحد وللرابع كال الدية وقال فانى أجعل الدية على من حضر رأس البئر فرزع ذلك الى الذي عَلَيْنَا في فقال هو كما فال رواه صعيد بن منصور ثنا أبوعوانة وأبو الاحوص عن سماك بن جرب عن أنس بنحو هذا المعنى قال أبو الخطاب فذهب أحمد الى ذلك توقيفا على خلاف القياس وقد ذكر بعض أهل العلم ان هذا الحد بثلا يثبته أهل النقل وانه ضيف والقياس ماقاناه فلا بنتقل عنه إلى مالا يدرى ثبوته ولا معناه

﴿ مسئلة ﴾ (ومن اضطر الى طمام انسار أو شرابه وليس به مثل ضرورته فنعه حتى مات ضمنه نص عليه)

وجملة ذاك أن من أخذ طمام أنسان أو شرابه في بربة أو مكان لا يتدر فيه على طمام وشراب فهلك بذلك أو هلك بهنيه ضمان ما تلف به لانه سبب هلاكه وكذلك أن أضطر إلى طعام وشراب لغيره فطلبه منه فمنعه أياه مع غناه عنه في تلك الحال فمات بذلك ضمنه المطلوب منه لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك ولانه أذا أضطر فصار أحق به نمن هو في يده وله اخذه قهر أفاذا

فأشبهت سائر البلدان، ولا يصح قياسها على الحرم لان الذي عَلَيْكِينَةُ قل « أي بلد هذا؛ أليست البلدة الحرام؟ - قل في شهركم هذا في بلدكم هذا » الحرام؟ - قل في شهركم هذا في بلدكم هذا » وهذا يه ل على أنه أعظم البلاد حرمة وقال النبي عَلَيْكِينَةُ « ان أعتى الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير قاتله ورجل قتل بدخل الجاهاية » و عربم الصيد ليس هو العلة في انتغليظ وان كان من جملة المؤثر فتد خالف تحريم تحربم الحرم فانه لا يجب الجزاء على من قتل فيه صبيداً ولا يحرم الرعي فيه ولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة و "بهه

﴿ م ثَلَةٌ ﴾ قال (واله قه لا تحمل السيدولا الممدولا الصلح ولا، لا - تراف ولام دوز الثاث)

في هذه المسئلة خمس مسائل: ﴿ الاولى ﴾ أن الداقلة لا تحمل المهد يعني إذا قتل العبد قاتل وجبت قيمته في مال القاتل ولا شيء على عاقلته خطأ كان أو عمداً وهذا قول ابن عباس والشبي والثوري ومكحول والنخعي والبتي ومالك والديث وابن أبي ابلي واسحاق وأبي تورء وقال عااء والزهري والحسكم وحماد وأبو حنيفة تحمله الماقلة لانه آدمي يجب بقتله التصاص والكفارة فحمات العاقلة ببله كالحروعن الشافعي كالمذهبين ووافقنا أبو حنيفة في دية أطرافه

منعه آياد تسبب الى هلاكه بمنعه مايستحقه فلزمه ضانه كالو أخذ طعامه وشرابه فهلك بذلك وظاهر كلام أحمد أن الدية في ماله لا به تعمد هذا الفيل الذي يقتل منه غالباً وقال القاضى يكون على عاقلته لان هذا لا يوجب النصاص فيكون شبه عمد وان لم بطبه منه لم يضمنه لانه لم عنعه ولم يوجد منه فعل تسبب به الى هلاكه وخرج عليه أو الخصاب كل من أمكنه انجاه انسان من مها لكة علم ينجه منها مع قدرته على ذلك انه نجب عليه ضمانه قياسا على مااذا طلب الطعام فمنعه اياه مع نما عنه حتى هلك وانا أن هذا لم مهلك ولم يكون المولى منعه منعا كان سببا في هلاكه نلا يضمنه بتعله الذي تعدى به وهمنا لمي يقعل شيئا يكون سببا

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ أَفْرُ عِ أَنْسَا بَافَأَحَدُ ثُ بِمَا طَفْعَلَيْهِ ثَالْتُدِيَّةِ وَعَنْهُ لا شيء عليه ﴾

وجملة ذلك انه اذا ضرب انساما حتى أحدث قان عَمَان رضي الله عنه قضى فيه بثاث الدية قال أحمد لااعر ف شيئا بدفه و مه قال استحاق وعنه لاشيء عليه وحو قول أبي حشفة ومالك وانشانسي لان الدية الما تجب لا تلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال وايس ههنا شيء من ذلك وهذا هو الفياس وانما ذهب من ذهب الى انجاب الثاث لقضية عمان لانها في مظنة الشهرة ولم بنقل خلائها فيكون اجماعاً ولان قضاء الصحابي فيما يخاف الفياس يدل على انه توقيف وسواء كان الحدث ببول أوغا طأور بحقاله القاضي وكذلك الحسك فيما اذا انزعه حتى أحدث والاولى ان شاء الله انفر بق بين الربيح وغير ها انكان قضاء عمان في الغائبط والبول لان ذلك الحش فلا يقاس عليه

ولنا ماروى ابن عباس عن النبي على الله قال «لا تحمل العاقلة عداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتباء الله ولا اعتباء ولا اعتباء الله ولم نعرف له في الصحابة مخالفاً فيكون اجماعاً ، ولان الواجب فيه قيمة تختلف باختلاف صفاته فلم تحمله العاقلة كسائر القيم ولانه حيوان لا تحمل العاقلة قيمة أطرافه فلم تحمل الواجب في نفسه كالفرس وجهذا فارق الحر

و المسئلة الثانية ﴾ أنها لاتحمل العمد سواء كان مما يجب القصاس فيهاولا بجب ولا خلاف في أنها لاتحمل العمد بكل حال في أنها لاتحمل دية مايجب فيه التضاص وأكثر أهل العلم على أنها لاتحمل العمد بكل حال وحكي عن ما لمئ أنها تحمل الجايات التي لاقصاص فيها كالمأمومة والجائفة وهذا قول قتادة لانها جناية لاقصاص فيها أشهيت جناية الخلأ

ولناحديث!بن عباس ولانها جناية عمد فلا تحملها الماقلة كالموجب للقصاص وجناية الاب على ابنه ، ولان حمل العاقلة إنما يثبت في الخطأ لكون الجاني ممذوراً تخفيفاً عنه ومواساة لهوالهامد غير معذور فلا يستحتى التخنيف ولا المعاونة فلم يوجد فيه المقتضي ، وبهذا فارق العمد الخطأ شم يبطل ما ذكروه بقتل الأئب ابنه فانه لاقصاص فيه ولا تحمله العاقلة

(فصل) وأن اقتص بحاميدة مسمومة فسرى إلى النفس فنيه وجهان (أحدهما) تحمله العاقلة لانه ليس بعمد محض أشبه عمد الحطأ (والثاني) لا تحمله لانه قتله بآلة يتمتل مثابها غالباً فأشبه من لا فصاص له ، ولو وكل في استيفاء انقصاص ثم عنا عنه فقتله الوكيل من غير علم بعفوه فقال القاضي

(فصل) أذا أكره رجلا على قبل أنسان فقنله فصار الأمر الى الدية فهى عليها لانهما كالشربكين ولو أكره رجل إمراء على الزنا فحمات وما تت من الولادة ضمنها لانها ما تت بسبب فعله وتحمله الهاقلة الاندين بنبت ذلك الا باعترافه فتكون الدية عليه لان العاقلة لاتحمل اعترافا ولذلك أن شها شاهدان على رجل بقتل عمد فقتل ثم رجما عن الشهادة لؤمهما الضان كالشربكين في الفعل ويكرن الضمان في ما لهما لا تحمل الاعتراف وهذا ثبت باعترائه ما

(فصل) اذا قتلر جلاوادعى المكان عبداً أو الفي عليه حائطا وادعى انه كال مينا وانكر وليه فالقول قول الولي مع يمينه وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر المول قول الجاي لان الاصل براءة ذمته وماادءاء محتمل فلا يزول عن اليقين الشك

ولنا أن الاصل حياة المجنى عليه وحريته فيتجب الحسكم ببقائه كما لو قبل مسلما وادعى انه أرثد قبل قبل فنله ومهذا ببطل ماذكره ، وان قطع عضوا وادعى شلله أرقلع عيما وادعى عماها وانكر المجنى عليه فالقول قوله لان الاصل السلامة وهكدا لو قطع ساعدا وادعى انه لم يكن عليه كف او ساقا وادعى أنه لم يكن لها قدم ، وقال الداضي ان اتففاعلى انه كان بصيراً فالفول قول المجنى عليه والا فالقول قيل ألج أنى وهذا مذهب الشافعي لان هذا عالم يتدفر افامة البينة عليه فانه لا بخفى على أهله وجيرانه ومعامليه

لاتحماه العاقلة لانه عدد قتاه ، وقال أبو الخطاب تحمله العاقلة لانه لم يقصد الجناية ومثل هذا يعد خطأ بدليل مالو قتل في دار الحرب مسلماً يظنه . ربياً فانه عدد قتله وهو أحد نوعي الخطأ وهذا أصح ولا تُصاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) وعمد الصبي والمجنون خطأ تحمله اقلة ، وقل الشافعي في أحد قوليه لا تحمله لانه عمد يجوز تأديبها عليه فأشبه القتل من البالغ

ولنا أنه لا يتحقق منها كمال القصد فتحمله لعاقلة كننبه العمد ولانه قتل لا يوجب القصاص لأجل العذر فأشبه الخطأ وشبه العمد ومذا فارق ما ذكروه ويبطل ماذكروه بشبه العمد

السئلة اثالثة أنها لاتحمل الصاح ومعنه أن يدعي عليه التال فينكره ويصالح المدعي على مال فلا تحمله الماقلة لانه مال ثبت بمصالحته واخباره فلم تحمله العاقلة كالذي ثبت باعترافه، وقال القاضي معناه أن يصالح الاولياء عن دم العمد إلى لدية، والتفسير الاول أولى لان هذا عد فيستغني عنه بذكر العمد، وممن قال لاتحمل العاقل: الصلح ابن عباس والزهري والشعبي والثوري والليث والشافعي وقد ذكرنا حديث ابن عباس فيه ولانه لو حملته العاقلة أدى إلى أن يصالح بمال غيره و يوجب عايه حقاً بقوله.

﴿ المسئلة الرابعة ﴾ أنها لأتحمل الاعتراف رهو أن يقر الانسان على نفسه بقتل خطا أو شبه

وصفة أداء الشهادة عليه انه كان يتبع الشخص و مرمويتوقى مايتوقاء البصير ويتجنب البئرواشباهه في طريقه ويعدل في العطفات خف من يطلبه

وانا أن الأصل السلامة فكان القول قول من يدعيها كما لو اختلفا في اسلام المقتول في دار الاسلام وفي حيانه ، قولهم لا يتعذر أقامة البيئة عليه قلما وكالك لا يتعذر أقامة البيئة على ما يدعيه الجافى فالجابها على من يشهد له الاصل ، ثم يبطل بسائر المواضع التي سلموها ، فان قالو أهمنا ما يثبت أن الاصل وجود البصر ، قاما الظاهر يقوم مقام الاصل ولهذا رجحنا قول من يدعي حريته واسلامه المناسكة ا

(فصل) ومن ادب ولده او امرأنه في النشوز أو المالم صبيه أو السلطان رعيتهولم يسرف فافضى الى تافعي الله تافعي النه أدب مأذون فيه شرعا ملم يضمن مانانف به كالحد والنعزير

﴿ مُستَّنَةً ﴾ (ويتخرج وجوب الضان على ماقاله فيما أذا أرسل السلطان الى أمرأة ليحضرها فاجهضت جنينا أو ماتت فعلى عاقبته الدية)

وجملة ذلك أن السلطان أذا بعث ألى أمر أة ليحضرها فأسقطت جنينا فمات ضمنه لما روي أن عمر رضي الله عنه بعث إلى أمر أة منيبة كان بدخل عليها فقالت باوياما مالها ولعمر فينا هي في الطريق أذ فزعت فضرها الطلق فألقت ولداً فعاح الصبي صبحتين ثم مات فاستشار عمر أصحاب النبي عليه المنافية فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء أنما أنت وال ومؤدب وصمت على فأقبل عليه عمر فقال ما تقول بإأبا

عمد فتجب الدية عايه ولا محمله العاقلة والانعل فيه خارة وبه قال ابن عباس و اشعبي والحسن وعمر من عبدالعزيز والزهري وسلمان من مومي والثوري وماك والأوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأى وقد ذكر نه حديت بن عبرس فيه ولاله لو رجب عليهم لوجب باقرار غيرهم ولا يقبل اقرار شخص على غيره ولانه يتهم في أن يواطيء من يقر له بذلك ليأخذ الدية من عاقلته فيترسمه إيها عاذا ثبت هذا فنه بلزمه ماعترف به وتحب الدية عليه حلة في ماله في قول أكثرهم وفال ابو ثور وابن عبد الحكم لايازمه شي. ولا يصح اقراره لانه مقر على غيره لاعلى نفسه ولانه

لم يثبت موجب اقراره فكان باطاركا لو أقر على غره باتمال

ولنا قوله تعالى (ومن تتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودة مسلة إلى أهله) ولا نه مقر على نفسه بالجناية الموجبة للمدل فصح اقراره كما لو قر باناذف مال أو بما لانحمل دينه العاقلة ولأنه محل مضمون فيضمن إذا اخترف به كسائر الحال وأنه سقات عبه الديا في مال الوفق لتحمل أنه قلة لما فأذا لم تحمايا وحمت عليه كرمية أنوتك

(السللة الخامسة) أنها لا تحمل ما وون اشت و منذ فال سعيد بن الديب وعداً ومانك واسحاق وعبد العزيز وعربن أبي سقه وبا ذل الزهاي ودل لاتحمل اثلت بطأه رقال ثوري والوحنيفة محمل السن والوضحا وما فوقها لان انه عليالله معلاله على المرة التي في الجين على ما قلة وفيه تها نصف

الحسن ففال انكانوا قالوا برأيم نقد أخطأوا رأيم وانكانوافالوافي هواك فلم يصحوالك ان ديته عليك لانك افز عنها فألقته فقال عمر أقسمت عليك ان لا تبرح حتى تقسمها على قومك ، ولو فزعت المرأة فماتت وحبت ديتها أيضا ووافق الشافعي في ضهان الجنسين وقال لاتضمن المرأة لان ذلك ايس يسب لهلاكما في العادة

ولنا أنها نفس هلك بارساله المهافضمنها كجنبها أونفس هلكت بسبيه فغرمها كالوضر مهافمات. قوله أنه أيس بسبب عادة قانا أذاكانت حاملا نهو سبب للاسفاط والاسقاط سبب للهلاك مم لا يعتبر في الضهان كو نه سدا معتاداً فان الضربة والضربتين بالسوط ليست سبيا للهلاك في العلاة ومتى أفضت اليه وجب الضان وان استعدى انسان على امرأة فألقت جبينها أو ماتت فزعافعلى عأفلة المستعدي الضمان ان كان ظالما لها وان كانت هي الظالمة فاحضرها عند الحاكم فينبغي ان لايضمنها لانها سبب إحضارها بظامها فلا يضمنها غيرها ولانه استوفى حقه فلم يضمن ماتلف به كالفصاص ولكن يضمن جنيتها لانه تلف بالهله فأشيه مالو أتتص منها

﴿ مسئلة ﴾ (وان سلم ولده إلى السامح ايعلمه ففرق لم يضمنه ويحتمل أن تضمنه العاقلة) اما أذا سلم ولدء الصغير إلى السابح ليعلمه السياحة فغرق فالضمان على عاقلة السابيح لانه سلمه اليه (الجزءالتاسع) (48) (المغنىوالشرح الـكبير) عشر الدية ولا تحمل مادون ذلك لا أنه ليس فيه ارش مقدر والصحيح عن الشافعي أنهـــا تحمل الـــكثير وا قايل لان من حمل الـــكثير حمل القايل كالجاني في العمد

وانا ماروي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الدية أن لا يحدل منها شيء حتى تبلغ عقل الأمومة ولان متنفه و بدل متنفه فكان عليه كسائر ولان متنفه و بدل متنفه فكان عليه كسائر النافات و الجنايات و انها خواف في اثاث فصاعداً تخفيفاً من الجاني لكونه كثيراً مجحف به قل انهي عصائلية « الثلث كثير » فنها دونه يبقى على قضية الاصل ومقنضى الدايل وهذا حجة على الزهري لان النبي عصائلة إلا اذا مات مع أمه من الضربة لكون ديتهما جميعا موجب جناية تزيد على النك وان سلمنا وجوبها على العاقلة فلأنها الضربة لكون ديتهما جميعا موجب جناية تزيد على النك وان سلمنا وجوبها على العاقلة فلأنها دية آدمي كاملة.

(فصل) وتحمل العاقلة دير الطرف اذا باغ الناث وهو قول من سمينا في المسئلة التي قبل هذا وحكى عن الشافعي انه قل في القديم لأبحمل مادون الدبة لان ذلك بجري مجرى ضمان الامرال بدايل أنه لاتجب فيه كفارة

ليحتاط في حفظه فاذا غرق تسب الى التفريط في حفظه وقال الفاضي قياس المذهب انه لا يضمنه لانه فعل ماجرت العادة به لمصاحته فلم يضمن ما نلف به كا اذا ضرب العلم الصبي ضربا متاداً فنلف به فأما الكبر اذا غرق فليس على السابح شيء اذا لم يفرط لان الكير في يد نفسه لا ينسب النفريط في هلاكه الى غيره

و مسئلة ﴾ (و إن أمر انساما أن بنزل بئراً أو يصعد شجرة فهلك بذلك لم يضمنه) لانه لم يجن ولم يتعد فأشبه ما لو أذن له ولم يأمره إلا أن يكون الآمر الساطان قهل يضمنه ؟ على وحهين

(أحدهما) لا يضمنه كغيره (والثاني) يضمنه لأنه يخاف منه إذا خالفه وهو مأمور بطاعته إلا أن يكون المأمور صغيراً لا يميز فيضمنه لانه تسبب إلى إنهرفه .

(مسئلة) (وإن وضع جرة على سطحه أو حائطه أو حجراً فرمته الريح على انسان ففنله أو شيء أتلفه لم يضمنه)

لان ذلك بغير فعله ووضعه ذلك كان في ملكه ، ويختمل أن يضمن إذا وضعها متطرفة لأنه تسبب إلى إلقائها وتعدى بوضعها فأشبه ما لو بني حائطاً مائلا

(مسئلة) (وإن أخرج جناحاً الى الطريق أو ميزاباً فـ قط على انسار فأ تلفه ضمنه)

لان اخراج الجناح الى الطريق غير جائز لآنه تصرف في غير ملكه اذاكان الطريق نافذاً أو غير نافذ ولم يأذن فيه أصحابه اذا سقط على شيء فأنلمه ضمنه لآنه تلف بعدوانه فضمنه كما نو وضع البناء على أرض الطريق وكذلك الحكم في المبزاب وفي ذنك احتلاف وتفصيل ذكرنا، في الغصب والله أعلم

ولنا قول عمر رضي الله عنه ولان الواجب دية جناية على حر تزيد على الثاث فحماتها العاقلة كدية النفس. لأنه كثر يجب ضماناً لحر أشبهماذ كرنا وما ذكره يبعال بما اذا جنى على الاطراف بما يوجب الدية أر زيادة عليها

(فصل) وتحمل العاقلة دية الرأة بغير خلاف بينهم فيها وتحمل منجراحها مابلغ ارشه ثلف دية الرجل كدية أنفها وما دون ذلك كدية يدها لاتحمله العاقلة وكذلك الحركم في دية الكتابي ولا تحمل دية المجوسي لانها دون اثلث ولا دية الجنبن إن مات منفرداً أو مات قبل موت أمه نص عليه احمد لا نه دون اثلث ، وإن مات مع أمه حماتها العاقلة نص عليه لان وجوب ديتهما حصل في حال واحدة مجناية واحدة مع زيادة ما على الثلث في ماتهما العاقلة كالدية الواحدة

(فعل) وإن كان الجاني ذمياً فعة له على عديته من أهل دينه الماهدين في إحدى الروايتين وهو قول الشافعي وفي الاخرى لايتها آلمون لان المعاقلة تثبت في حق السلم على خلاف الاصل تخفيفاً عنه ومعونة له فلا يلحق به الكافر لان السلم أعظم حردة وأحق بالمواساة والمعونة من الذمي ولهذا وجبت الزكاة على المسامين مواساة لفقر أنهم ولم تجب على أهل الذمة لفقر بأمم فتبق في حق الذمي على الاصل و وجه الرواية الاولى أنهم عصمة ير أونه فيعقلون عنه كعصبة المسلمون لانهم لاير ثونه ولا الحربيون لان الموالاة والنصرة منقطعة بينهم على ولا يعقل عنه عصبته المسلمون لانهم لاير ثونه ولا الحربيون لان الموالاة والنصرة منقطعة بينهم على الله المهون لانهم لاير ثونه ولا الحربيون لان الموالاة والنصرة منقطعة بينهم على الديمة المسلمون لانهم لاير ثونه ولا الحربيون لان الموالاة والنصرة منقطعة بينهم على المعلم المعلم المعلم المعلم الموالدة والنصرة منقطعة بينهم على الموالة المعلم المع

باب مقادير ديات النفس

دية الحر المسلم مائة من الابل أو مائها بقرة أو ألفا شاه أو ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم نهذه الحرس أصول في الدية اذا أحضر من عليه الدية شيئاً منها لزم قبوله

وجملة ذلك أنا اذا قلما إن هذه الحُمْس أصول في الدية اذا أحضر من عليه الدية من القاتل أو الماقلة شبئاً مها لزم الولي أخذه ولم يكن له المطالبة بغيره سواء كان من أهل ذلك الوع أو لم يكن لانها أصول في قضا، الواجب بجزي، واحد مها ف كالت الحيرة الى من وجبت عليه كخصال الكفارة وشاتي الحبران في الزكاة مع الدراهم وكذلك الحسكم في الحال اذا قانا أنها أصل

(فصل) ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن الابل أصول في الدية وأن دية الحر المسلم مائة من الابل وقد دات عليه الاحاديث الواردة منها حديث عمرو من حزم وحديث عبد الله بن عمرو في دية خطأ العمد وحديث ان مسعود في دية الخطأ وسنذكرها ان شاء الله تعالى .

قال القاضي لا يختلف المذهب ان أصول الدية الابل والذهب والورق والبقر والغنم فهذه خمسة لا يختلف المذهب فيها ، وهذا قول عمر وعطاء وطاوس والفقهاء السبعة ، وبه قال الثوري وابن أبي لبلي وأبو يوسف، ومحمد بن عمر و بن حزم روى في كتابه أن رسول الله عِنْسُنِيْنَةٌ كتب الى أهل العن «وان في النفس

ويحتمل أن يعتلوا عنه اذ قلد أنهم برئو اله نهم أدل دين واحد برث به غابهم الدضاً ولا يعتل بهودي عن نصر اني ولا نصر اني عن بهودي لانهم لاموالاة بينهم وهم أهل ملمبن همناله تايز ويحتمل أن يتعاقلا بناء على الروايتين في توارثهما

(نصل) وإن تنصر يه ودي أو ته ود نصر في و ساله بقر عديه عنل عناعه به ومن أهل الدين الذي انتقل اليه ودل يه تل عنه الذين النال عن درنه به الله على وج بين وإن قد لا يتر لم يعتل عنه أحد لأنه كالمرتد والرتد لا يه تل عنه أحد لأنه إلى عنه أحد لأنه كالمرتد والرتد لا يه تل عنه أحد الله عنه أول الذمة وند. ون حذا بته في مله وكذات كل من لا قد مل مناه جنب به كون موجه بها في ماله كسائر الجنايات التي لا تحدام الله المهالة

(فصل) ولو رمى ذهي صديداً ثم سلم عن صاب المه الدما فقاله لم بعقد المسادون لانه لم يكن مسلماً حل رميه ولا الماهدون لانه تاله ولا ولم مسلماً عن في مثل المجان المورد ولا الماهدون لانه تاله ولا ولم ولم مسلماً على مرد أنه المال الم ولم ولا المعاد أحد . ولو - رح ذهي ذهم أنه المالم المجروح وكان المرب لا المعاد أحد الرش جراحه بزيد على اتنات فعاله على عصمته من هل الماهة وما الدعى ارش الجري لا بحمله أحد ويكون في مل المجني كنا ذكر نام وإن لم يكن ارش وجرح مما أكماله العرقة في المدي على جني وكذاك المدكم إذا جرح مساماً ثه رائد ، ويحتمل نا أحمل الدي كلما عاقلة في المستشبن الان

ا. ومنة مائة من الابل وعلى أهل الورق الف ديناو » رواه النسائي وروى ابن عباس أن رجلا من بني عدي قبل فجمل النبي على أهل الورق الفه عنه النبي عن أبي عدي قبل النبي عن أبيه عن جده أن عمر قام خطيباً فقال : ألا ان الابل قد غلت قال مقوم على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثنى عشر الفا وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء انني شاة وعلى أهل الحال مائتي حلة رواه أبوداود

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وفي الحال روايتان)

(أحداهما) ليست أعلا لقول الذي عَلَيْكَيْرُ ﴿ أَلَا إِنْ فِي قَيْلَ عَمْدَ الْحَطَّأُ قَبْلِ السَّوطُ والمصاماتُةُ من الأبل . (والنانية) أنها أعل لما ذكرنا من قول عمر حين قام خطيباً فجمل على أهل الحال مائتي حلة رواه أبو داود وهذا كان بمحضر من الصحابة فكان اجماعا وكل حلة بردان

﴿ مسئلة ﴾ (وعن أحمد رحمه الله أن الابل هي الاعل خاصة)

وهُذا ظاهر كلام الحرقي وذكرها أبو الخطاب عن أحمد وهو قول طاوس والشافعي وابن المنذر لقول النبي عَلَيْكِاللَّهُ « ألا ان في قنيل عمد الحاطأ قنيل السوط مائة من الابل ٤ ولان النبي عَلَيْكِاللَّهُ فرق بين دية المحد والخطأ فنلظ بعضها و نفف بعضها ولا يتحتق هذا في غير الابل ولانه بدل منتف حناً لا دي فسكان متعينا كموض الاموال وحديث ابن عباس مجتمل أن النبي عَلَيْكِاللَّهُ أوجب الورق بدلا الجناية وجدت وهو ممن تحمل العاقلة جنايته ولهذا وجب انقصاص في المسئلة الاولى إذا كان عمداً ويحنمل أنلانحمل العاقلة شيئا لان الارش اتما يستقر باندمال الجرح أو سرايته

(فصل) إذا تزوج عبد معتقة فأولدها ولاداً فولاؤهم لمولى امهم وارجى أحدهم فالعقل على مولى أمه وارجى أحدهم فالعقل على مولى أما لانه عصبه ووارته فإن أعتق الوه ثم سرت الجناية او رمى بسهم فلم يقع السهم حتى اعتق ابوه لم بحمل عقله أحد لان موالي الام قد زال ولاؤهم عنه قبل قتله ومولي الاب لم يكن لهم عليه ولا، حلجة ينه فتكون الدية عليه في ماله إلا أن يكون ارش الجرحما تحمله الماقلة منفرداً فيخرج في مناه مناه الماقلة منفرداً فيخرج في مناه الماقلة عليه في ماله الماقلة منفرداً فيخرج في مناه الماقلة منفرداً في المناه الماقلة منفرداً في المناه الماقلة منفرداً في المناه الماقلة منفرداً في مناه في مناه المناه المناه

(فصل) وإن جنى الرجل على نفسه خون أو على اطرافه ففيه رواينان . قال القاضي اظهرهما ان على عاقاته ديته لور أنه إن فتل نفسه أو ارش جرحه لنفسه إذا كان اكثر من الثلث وهذا قول الاوزاعي وإسحلق الروي أن رجال ساق حماراً فضر به بعصاً كانت معه فطارت منها شظية ففقات عينه فيمل عردية على عقلته وقال هي يا من ايدي المسلمين لم يصبرا اعتداء على احد ولم نعرف له مخ فأ في عصره ولانها جناية خعا فكان عقلها على عقلته كما لو قتل غيره . فعلى هذه الرواية أن كانت العاقلة الورثة لم يجب شيء لاته لا يجب للانسان شيء على نفسه وان كان بعضهم وارثاً سقط عنه مايقابل نه يبه وعليه مازاد على نصيبه وله ما بقي ان كان نصيبه من الدية أكثر من الواجب عليه عنه مايقابل نه يبه وعليه مازاد على نصيبه وله ما بقي ان كان نصيبه من الدية أكثر من الواجب عليه

من الابل وانما الحلاف في كونها أصلا وحديث عمرو بن شميب يدل على أن الاصل الابل فان ايجابه لهذه المذكورات على سبيل النقوم لفلاء الابل ولو كانت أصولا بنفسها لم يكن ابجابها تقويما اللابل، ولا كان لفلاء الابل أثر في ذلك ولا لذكره معنى . وقد روي أنه كان يقوم الابل قبل أرز تفلو بثمانية آلاف درهم ولذلك قبل أن دية الذي أربعة آلاف وديته نصف الدية فكان ذلك أربعة آلاف حين كانت الدية ثمانية آلاف

(فصل) اذا قانا إن الاصول خيه فان قدرها ما ذكرنا في السئلة في أول الباب ولم يختلف القائلون بهذه الاصول في قدرها من الذهب ولا من سائرها إلا الورق فان انثوري وأ احتيفة قالوا: قدرها من الورق عشرة آلاف و حكي ذلك عن ابن شبرمة الم روى الشعبي أن عمر جعل على أهل الورق عشرة آلاف ولان الدينار معدول في اشهرع بعشرة دراهم بدليل أن نصاب الذهب عشرون مثفالا و نصاب انفضة ماثنا درهم و بما ذكر ماه قال الحسن وعروة مالك والشافعي في قول وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس الما ذكر نا من حديث ابن عباس وحديث عمر و من شعب عن أبيه عن جده عن عمر ولان الدينار معدول باثني عشر درهما بدليل أن عمر فرض الجزبة على الغني أربعة دنا برأو وهذا أولى مما ذكر وه في نصاب الزكاة لأنه لا يلزم أن يكون نصاب أحدهما معدولا بنصاب الآخر وهذا أولى مما ذكر وه في نصاب الزكاة لأنه لا يلزم أن يكون نصاب أحدهما معدولا بنصاب الآخر

(والرواية الثانية) جنايته هدر وهذا قول آكثر اهل العلم منهم ربيعة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وهي اصح لاز عامر بن الاكوع بارز مرحباً يوم خيبر فرجع سيفه على نفسه فمات ولم يباغذا ان النبي عليليته قضى فيه بدية ولا غيرها واو وجبت لينه النبي عليليته و ولانه جنى على نفسه فلم يضمنه غبره كالعمد ولان وجوب الدية على العاتمة انها كان مواساة لاجاني وتحفيفاً عنه وليس على الجاني همنا شيء يحتاج إلى الاعانة والمواساة فيه فلا وجه لا يجابه . ويفارق هذا ما اذا كانت على المجناية على غيره فانه لو لم تحمله العاقلة لا جحف به وجوب الدية لـ لمشرنها . فأما ان كانت الجناية على نفسه شبه عد فهل تجرى مجرى المطأع على وجهين (أحدها) هي كالخفأ لانها تساويه فيا اذا كانت على غيره (واثاني) لا تحمله العاقلة لانه لاعذر له فأشبه العمد الحض

(فصل) وأما خداً الامام والحاكم في غير الحدكم والاجتهاد فهو على عاقاته بغير خلاف اذا على ماتحه له العاقلة وما حصل باجتهاده ففيه روايزان (إحداها) على عاقاته أيضا لما روي عن عررضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء ذاجهضت جنينها فقال عرلعلي عزمت عليك لاتبرح حتى تقسمها على قومك ولانه جان فكان خدوه على عاقاته كغيره (والثانية) هو في بيت المال وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق لان الخطأ يكثر في أحكامه واجتهاده في عال الله على عاقاته يجحف مهم ولانه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فيكان أرش جنايته في مال الله سبحانه وللشافعي قولان كالروايتين

كما أن السائمة من بهيمة الاسام ليس نصاب شيء منها معدولا بنصاب غيره قال ابن عبد البر: ليس في جمل الدية عثمرة آلاف عن النبي عليسية حديث مرسل ولا مسند وحديث الشمبي عن عمر بخالفه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

(مسئلة) (وإذا قلنا أن الابل هي الاصل خاصة نعلى من عابه الدية تسايمها ألى مد تتحقها سليمة من العبوب وأيهما أراد العدول عنها إلى غيرها فللآخر منعه)

لان الحق متعين فيها فاستحقت كالمثل في المتافات المتافة ، وان اعوزت الأبل أو لم توجد الا بأكثر من عن المثل فله المدول الى الف ديار أو اثني عشر أ فدرهم وهذا قول الشافسي في القدم وقال في الحديد تجب قيمة الابل بالمة ما بلنت لحديث عمرو بن شعبب عن عمر في تقوم الابل ولان ما ضمن بنوع من المال وحبت قيمته عند تعذره كذوات الامثال ولان الابل إذا أجزأت إذا قات قيمتها فينبني أن تجب ، وان كثرت قيمتها كالدنانير إذا غلت أو رخصت وهكذا يذبني أن يقول إدا علمت الابل كامها فأما ان كانت الابل موجودة بثمن مثلها الا أن هذا لم يجدها لكومها في غير لده فان عمر قوم الدية من الدراهم باثبي عشر ألفا ومن الذهب ألف دينار

(مسئلة) (فان كان الفتل عمدا أو شبه عمد وحبت أرباءًا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس

« • سئلة » قال (والما جنى العبد فعلى سيده أن ينديه أو يسلمه فان كانت الجهاية أكثر من قيمته لم يكن على سيده أكثر من قيمته)

هذا في الجاية التي تؤدى بالمال اما لكونها لاتوجب الاالمال واما لكونها موجبة القصاص فعفا عنها إلى المال ذان جناية العبد تتعلق برقبته اذ لا يخلو من أن تتعلق برقبته أو ذمته أو ذمة سيده . و لايجب شيء ولا يمكن الغاؤها لانها جناية آدمي فيجب اعتبارها كجنايه الحر ولان جناية الصغير والمجنون غير ماغاة مع عذره وعدم تكليفه فجناية العبد أولى ، ولا يمكن تعلقها بذمته لانه يفضي إلى الغائها أو تأخير حق المجني عليه إلى غير غاية ولا بذم السيد لانه لم يجن فتعين تعلقها برقبة العبد ولان الضان موجب جنايته فتتعلق برقبته كالقصاص ثم لايخلو أرش الجناية من أن يكون بقدرقيمته فا دون أو أكثر ذن كان بن ره فادون ولديد غير بين أن ينديه بأ ش جنايته او يسلمه إلى في الجماية فيدلك وبهذا قل اشوري وعماد لانه إن دنع أرش الجابة فيو الذي وجب المجني عليه وعماء في الطالبة بأكثر دنه ، وان ما العبد فقد أدى الحال الذي تعلق الحق مه ، ولان حق المجني عليه عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة وتد أناها ، وإن طالب المجني عليه بتسايمه اليه وأبى ذلك سيده عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة وتد أناها ، وإن طالب المجني عليه بتسايمه اليه وأبى ذلك سيده عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة وتد أناها ، وإن طالب المجني عليه بتسايمه اليه وأبى ذلك سيده

وعشرون لبون بنت و خمس وعشرون حقة رخمس وعشر ون جذعة وعنه أنها ثلاثون حقة و ثلاثون جذعة وأرجون خلفة في بطونها أولادها)

اختافت الرواية عن أحمد في مقدارها فروى جماعة عن أحمد أنها أرباع وكذلك ذكره الخرقي وهو قول الزهري وربيعة ومالك وسليان بن يسار وأبي حنيفة وروي ذلك عن ابن مسهود رضي الله عنه ، وروى جماعة عن أحمد أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وار بعون خلفة في بطونها أولادها ، وبهذا قال عطاء ومحمد بن الحسن والشافهي وروي ذلك عن عمر وزيد وأبي ، وسى والمغيرة رضي الله عنها الروى عمرو بن شميب عن أبيه عن جده أن رسول الله عنها الله وهي ثلاثون حقة وثلاثوز جذعة وأربعون الى أولياء المقتول فان شاءوا قتلوا وان شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثوز جذعة وأربعون خلفة وماصو لحوا عليه فهو لهم وذلك اتشد و دالقال رواه التربي وقال هو حديث حسن غريب وعن عبد الله بن عرو أز رسول الله عنها أولادها » رواه الامام أحمدوأ بو داود وعن عمرو بن شعيب ان رجلا يقال له قتادة حذف في بطونها أولادها » رواه الامام أحمدوأ بو داود وعن عمرو بن شعيب ان رجلا يقال له قتادة حذف أبه بالسيف فقتله فأخذ عمر منه الدية ثلاثين حقة وثلاثين حذعة وأربعين خلفة رواه مالك في الموطأ . ووجه الاول ماروى الزهري عن السائب بن يزيد قال كانت الدية على عهد رسول الله عنظينية أرباعا خساً وعشر بن بنت لبون وخساً وعشر بن بنت لبون وخساً وعشر بن بنت خاض أرباعا خساً وعشر بن جذءة وخساً وعشر بن بنت لبون وخساً وعشر بن بنت المنه على عهد رسول الله عنظينية أرباعا خساً وعشر بن جذءة وخساً وعشر بن بنت لبون وخساً وعشر بن بنت المنه على عهد رسول الله عنظينية أرباعا خساً وعشر بن جذءة وخساً وعشر بن بنت إله المناه عشر بن بنت إله على عهد من المناه عشر بن جذءة وخساً وعشر بن بنت المن المنه على المناه عشر بن بنت المناه على المناه عهد من المناه عشر بن بنت المناه على عهد من المناه عشر بن بنت المناه على المناه عشر بن بنت المناه عشر بن بنت المناه عشر بن بنت المناه وحده المناه عشر بن بنت المناه عشر بن بنت المناه على عهد و غياله على المناه على المناه على المناه على المناه على المناه على المناه عشر بن بنت المناه على المناه المناه على المناه على المناه على المناه على المناه على المناه على المناه المناك

لم يجبر عليه لما ذكرنا وأن دفع السيد عبده فأبي الجاني قبوله وقال بعه وادف الي ثمنه فهل يلزم السيد ذلك؛ على روايتين . وأما انكانت الجناية أكثر منقيمته ففيه روايتان (احداهما) ان سيده يخير بينأن يفديه بقيمته أو ارش جنايته وبين أن يسلمه لانه إذا أدى قيمته فقد أدى قدر الواجب عليه فنحق المجنى عايه لا مزيد على العبدفلم يلزمه اكثرمن ذلك كما لوكانت الجنابة بقدر قيمته

(والروانة ثانية) يلزمه تسليمه إلا أن يفديه بارش جنايته بالغةما باغتوهذا قول مالك لأنه ربما إذا عرض البيع رغب فيه راغب بأكثر من قيمته فاذا أمسكه فند فوت تلك الزيادة على المجنى عايه وللشافعي قولان كالروايتين . ووجه الرواية الاولى ان الشرع قد جعلله فداءه فكان لهفداؤه وكان الواجب قدر قيمته كسائر المتلفات

(فصل) فان كانت الجناية موجبة للقصاص فعفا ولي الجناية على أن علك العبد لم علكه بذاك لأنه إذا لم يماكه بالجناية فالأن لا علكه بالعفو أولى. ولا له أحد من عليه انقصاص فالرحلك بالمنو كالحر ولان إذا عنى عن التصاص استل حته إلى المال فصار كالجذبي جناية موحبة لمال. وفيه رواية خرى انه يملكه لانه ماوك استحق إتانه فاستحق إبتاء على ملكه كعبده الج ني عايه

(فصل) قال أبو طالب سمعت أبا غيدالله يقول إذا امن غلامه فجني نعليه ساجني وأن كن أكبر من ثمندان قولع مد حر فعليه دية يدالحر وان كان ثمنه أقل. وان أمره سيده أن يجر مر الأن جني فعليه

ولانه حق يتملق بحبنس الحبوان فلا يعتبر فيه الحمل كالركاة والاضحية والخلفة الحامل وقو ل الني عسلمة « في بطونها أولادها » نأكيد وهل يعتبر في الحفات كونها ثنايا ? على وجهين (أحدها) لا يعتبرلان النبي عليالية أطلق الحلفات ولم يقيدها فأي اقة حمات فهي خلفة تجزى. في الدية واعتبار السن تقييد لايصار اليه إلا بدليل (وانثاني) يشترط لان في بعض الفاظ الحديث ه أربعون خلفة مابين ثنية عامها إلى بازل » ولانسائر أنواع الابل مقدرة السن فكذلك الحنفة والذي ذكره الفاضي هو الاول والثنية ائتي لها خمس سنين ودخلتاالسادسة وقلما تحمل الاثنية ولوأ حضرها خلفة سقطت قبل قبضها فعايه بدلها

(فصل) فان اختلفا في حملها رجع إلى أعلى أعلى الخبرة كما يرجع إلى حمل المرأة في القوابل وان تسلمها الولي ثم قال لم تكن حوامل وقد ضمرت أجوافها فقال الحباني بل قد ولدت عندك نظرت فان قبغ ها بقول أهل الخبرة فالفول قول الجاني لان الظاهر إصابتهم وان قبضها بغير قولم فالفول قول الولى لان الاصل عدم المل

(مسئلة) (وانكان الفتل خطأ وجبت الحماساًعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاضوعشرون بنت لبون و شرون حقة وعشرون جزعة)

لا يختنف المذهب أن دية الخطأ أخماس كما ذكرنا وهذا قول ابن مسعود والنخمي وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال عمر بن عبدالدزيز وسليمان بن سار والزهري والليث وربيعة ومالك والشافعي قيمة جنايته . وأن كانت أكثر من ثمنه لأنه بأمره وكان علي وأبوهريرة يقو لان إذا أمر عبده أن يقتل فانها هو سلوطه ويقتل المولى ويحبس العبد . وقل احمد حدثنا بهز حدثنا حماد بن سلمة حدثنا فتادة عن خلاس ان عاياً قل إذا أمر الرجل عبده فقتل انها هو كسوطه او كسيفه يقتل المولى والعبد يستودع السجن ولانه فوت شيئا بأمره فكان على السيد ضانه كانو استدان بأمره

(فصل) فأن جنى جنابات بعضها بعد بعض فالجاني بين أولياء الجنايات بالحصص وبهذا قال الحسن وحماد وربيعة وأصحاب الرأي والشافعي ، ورويعن شريح الدقل يقضي به لآخرهم وبه قال الشعبي وقتادة لانها جناية وردت على أل مستحق فقدم صاحبها على المستحق قبله كالجناية على المملوك الذي لم يجن وقال شريح في عبد شج رجلا ثم آخر فقل شريح يدفع إلى الاول إلا أن يفديه الأوسط ثم يدفع إلى الثاني ثم يدفع الى الثالث الا أن يفديه الأوسط

ولنا انهم تساووا في سبب تعلق الحق به فتساووا في الاستحقاق كا لو جنى عليهم دفعةواحدة بل لو تدم بعضهم كان الاول أولى لان حقه أسبق، ولا يصح المياس على الملك فان حق المجنى عليه أقوى بدليل انهما لو وجدا دفعة واحدة قدم حق المجنى عليه ، ولان حق المجنى عليه فتر رضا صاحبه عوضاً وحق المالك ثبت برضاه أو بغير عوض ذفتر فا

(فصل) وإن اعنق السيد عبده الجاني عتق وضمن ماتعلق به من الارش لانه اتلف محل الجناية

هي أخاس إلا أنهم جالوا مكان بني مخاض بني ابون، وهكذاروا هسيد في سننه عن التخيي عن ابن هسعود قال الخطابي روي أن النبي عَيَنْ النبي عَيْنِ الله والشمي والحارث العكلي وإسحاق أنها أرباع كدية العمد سواء ابن مخاض، وروي عن علي والحسن والشمي والحارث العكلي وإسحاق أنها أرباع كدية العمد سواء وعن زيد أنها ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض عال الماوس ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وثلاثون بنت مخاض وعشر بني لبون ذكور لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله عَيْنَاتِيَّة قضى ان من قبل خطأ فديته من الابل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت ابون وثلاثون حقة وعشر بني ابون ذكور، رواه أبو دارد وابن ماجه، وقال أبو ثور وثلاثون بنت ابون وثلاثون حقة وعشر بني ابون ذكور، رواه أبو دارد وابن ماجه، وقال أبو ثور الديات كاما اخماس كدية الخطأ والعمد اخماس لان شبه العمد والخطأ كسائر المنلفات وحكي عنه ان دية العمد مغلظة ودية شبه الخطأ والعمد اخماس لان شبه العمد تحمله العاقلة فكان اخماساً كدية الخطأ

ولنا ماروى عبدالله بن مسمود قال الرسول الله عَيْنَايِّهُ « في دية الحطأعشرون حقة وعشرون حنعة وعشرون بنت لبون » رواه أبو دارد والنسائي حاض وعشرون بنت لبون » رواه أبو دارد والنسائي وابن ماجه ولان ابن ابون بجب على طريق البدل عن ابنة مخاض في الزكاة إذا لم بجدها فلا يجمع بين البدل والبدل في واجب ولان موجها واحد فيصير كانه أو جبأر بهين ابنة مخاض ، ولان ما قاناه الاقل والزيادة « المنه والشرح الكبير » « ١٥ » « ١٥ » « الجزء التاسع »

على من تعلق حقه به فلزمه غرامته كما أو قتله، وينبني قدر الضمان على الروايتين فيما أذا اختار امساكه بعد الجناية لانه امتنع من تسليمه باعة قه فهو بمنزلة امتناعه من تسليمه باختيار فدائه . و نقل ابن منصور عن احمد إنه أن أعتقه عالماً بجنايته فعليه الدية يعني دية المقتول و أن لم يكن عالما بجنايته فعليه قيمة العبد وذلك لأنه أذا بعنقه مع العلم كان شخة راً لفدائه بخلاف ما أذا لم يعلم فأنه لم يختر الفداء لعدم علمه به فلم يلزمه اكثر من قيمة مافوته

وفصل) فان باعه و وهبه صحبيعه لما ذكرنا في البيع ولم يزل تعلى الجناية عن رقبته فانكان المشتري عالما بحاله فلا خيار له لانه دخل على بصيرة وينتقل الخيار في فدائه وتسليمه اليه كالسيد الاول وان لم يعلم فله الخيار بين امساكه ورده كسائر المعيمات

مسئلة ﴾ قال (والماقلة العمومة وأولادهم وان سفلوا في احدى الروايتين عن ابي عبدالله ، والرواية الاخرى الابوالابن والاخوة وكل العصبة من الماقلة)

العاقلة من يحمل العقل والعقل الدية تسمى عقلا لانها تعقل لسان ولي المقتول، وقيل انماسميت العاقلة لانهم يمنعون عن القرق والعقل المنع ولهذا سمي بعض العلوم عقلا لانه يمنعون الاقدام على المضار، ولا خلاف بين اهل العلم في ان العاقلة العصارات وان غيرهم من الاخوة من الام وسائر ذوي الارحم

عليه لانثبت إلا بتوقيف على من ادعاه الدليل ، قاما قتيل خيبر فلا حجة لهم فيه لأمهم لم يدعوا القنل إلا عمداً فتكون ديته دية الدمد وهي من اسنان الصدقة والحلاف في دية الخطأ ، وقول أبي ثور يخالف الآثار المروية التي ذكرناها فلا يعول عليه

(مسئلة) (ويؤخذ فيالبقر النصف مسنات والنصف أثبعة وفيالغُم النصف ثنايا والنصف اجذعة إذا كانت الغُم ضأ ا)لان ديةالا بل من الاسنان المقدرة في الزكاة فكذلك للبقر والغُم

(مسئلة) (ولا تعتبر القيمة في شيء من ذلك اذاكان سليما من العيوب وقال أبو الخطاب تعتبر التيمة لكل بعير مائة وعشرين درها ، وظاهر هذا أنه يعتبر في الأصول كلها ان تبلغ دبة من الأعان والاول أدلى)

الصحيح أنه لا تعتبر قيمة الابل بل متى وجدت على الصفة المشروطة وجب أخذها وهو ظاهر كلام الحرقي وسواء قات قيمة الابل بل متى وجدت على الصفة المشروطة وجب أخذها وهو ظاهر كلام الحرقي وسواء قات قيمة باأو كثرت وهو ظاهر مذهب الشافعي وذكر أصحابنا ان مذهب أحمد ان تؤخذ مائة من الابل قيمة كل بعير منها مائة وعشرون درها قان لم يقدر على ذلك ادى اثنى عشر الف درهم أو الف ديمار لان عمر قوم الابل على أهل الذهب العد مثقال وعلى أهل الورق اثنى عشر الف الفدم فيحب ان تساوى في القيمة كالمثل والقيمة في بدل القرض والمناف في المتابات

والزوج وكل من عدا العصبات ليسوأ هم من العاقلة . واختلف في الآباء والبنين هل هم من العاقلة أو لا وعن احمد في ذلك رو ايتان (احداهما) كل العصبة من العاقلة يدخل فيه آباء القاتل وأبناؤه واخوته وعمومته وأبناؤهم . وهذا اختيار ابي بكر والشريف ابي جعفر وهو مذهب مالك وأبي حنيفة لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قضى رسول الله عليه الله عليه المرأة بين عصبتها من كانوا لاير ثون منها شيئاً الا مافضل عن ورثتها وأن قتلت فعقلها بين ورثتها . رواه ابو داود ولانهم عصبة فأشبهوا الاخرة ، محققه ان العقل موضوع على انتناصر وهم من أهله ولان العدبة في تحمل العقل كهم في الميراث في تقديم الاقرب فالاقرب وآباؤه وأبناؤه أحق العصبات بميراثه فكانوا اولى بتحمل عقله في تقديم الاقرب فالاقرب وآباؤه وأبناؤه أحق العصبات بميراثه فكانوا اولى بتحمل عقله

(والرواية الثانية) ليس آباؤه وأبناؤه من العاقلة وهو قول الشافعي لما روى ابو هريرة قال اقتنات امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى فقتاتها فاختصموا الى رسول الله عليه فقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدهاومن معهم متفق عايه وفي رواية ثم ماتت القاتلة فجعل النبي عليه ميراثها ابنيها والعقل على العصبة . رواه ابو داود والنسائي . وفي رواية عن جابر بن عبدالله قال فجعل رسول الله عليه ويقاله ويه والدها قال فقال المناه على العصبة . والما المناه والدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله عليه المقتولة على عاقلتها وولدها » رواه ابو داود

اذا ثبت هذا في الاولاد قسنا عليه الوالد لانه في معناه ولان مال ولده ووالده كماله ولهذا لم تقبل

ولنا قول النبي عَيَّلِيَّةٍ « في النفس المؤنة مائة من الابل » وهذا مطلق فتقيد، تخالف اطلاقه فلم بجب الا بدليل ولانها كات تؤخذ على عهد النبي عَيَّلِيَّةٍ وقيمًا ثمانية آلاف، وقول عمر في حديثه ان الابل قد غلت فقومها على أهل الورق انني عشر الفا دليل على أمها في حال رخصها أمل قيمة من ذلك وقد كانت تؤخذ في زمن النبي عَيِّلِيَّةٍ وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر مع رخصها وقلة قيمتها ذلك وقد كانت تؤخذ في زمن النبي عَيِّلِيَّةٍ وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر مع رخصها وقلة قيمتها دية الحطأ والمعمد ففلظ دية العمد وخنف دية الحطأ وأجمع عليه أهل العلم ، واعتبارها بقيمة واحدة تسوية بنهما وجمع بين ما فرق الشارع وازالة التخفيف والتنايظ جميعاً بل هو تغليظ لدية الحطأ لان اعتبار ابنة مخاض بقيمة ثنية أو جذعة يشق جدا فيكون تغليظا لدية الحطأ وتحفيقا لدية العمد وهذا عنبار أبنة مخاض عن قيمة الحقاق والحذعات خلاف ما قصده الشارع وورد به ، ولان العادة نقص قيمة بنات الحض عن قيمة الحقاق والحذعات فلوكانت تؤدى على عهد رسول الله تقييليَّة بقيمة واحدة ويعتبر فيها ذلك ليقل ولم يجز الاخلال بهلان ما ورد الشرع به مطلفاً أنا محمل على العرف والعادة فاذا أربد بهما محالف المادة والنبي عَيِّلِيَّة ما لا يكون تلبيسا في الشعر مة وإيهامهم ان حكم الله خلاف ماهو حكمه على الحقيقة والنبي عَيِّلِيَّة بعن البيان قال الله تعالى (لنبين لذاس ما زل اليهم) فكيف محمل قولهم على الحقيقة والنبي عَيِّلِيَّة بعن البيان قال الله تعالى (لنبين لذاس ما زل اليهم) فكيف محمل قولهم على الخياس والالفاز هذا لا يكون تلبيان قال الله تعالى (لنبين لذاس ما زل اليهم) فكيف محمل قولهم على الخدين أنا عا هو لكون لا يحل الأمر على ذلك المكان ذكر الاسنان عبنا غير مفيد فان فائدة ذلك اعا هو لكون

(١) في نسخة أوكان الولدأوالوالد

شهادتها له ولاشهادته لهاووجب على واحد منها الانفاق على الآخر اذا كان محتاجا والآخر موسراً وعتق عايه اذا ملكه فلا تجب في ماله دية كما لمجب في مال القاتل و ظاهر كلام الخرقي ان في الاخوة روايتين كالولد والوالد ، وغيره من أصحابنا بجعاوتهم من العاقلة بكل حال ولا اعلم فيه عن غيرهم خلافا (فصل) فان كان الولد ابن ابن عم او كان الوالد والد (') مولى او عصبة مولى فانه يعقل في ظاهر كلام احمد قاله القاضي . وقال أصحاب الشافعي لا يعقل لانه والد أو واد فلم يعقل كالولم يكن كذلك ولنا أنه ابن ابن عم أو مولى فيعقل كالم لم يكن ولداً وذلك لان هذه القرابة أو الولاء سبب يستقل بالحكم منفرداً فاذا وجد مع ما لا يثبت به الحكم أثبته كالو وجدم الرحم المجرد ولانه يثبت حكمه مع القرابة الاخرى بدليل انه يلى نكاحهامع ان الابن لا يلى انه كان عندهم

(فصل) وسائر العصبات من العاقلة بعدوا أو قربوا من النسب المولى وعصبته ومولى المولى وعصبته ومولى المولى وعصبته وغيرهم وجهذا قال عمر بن عبدالعزيز والنخعي وحماد ومالك والشافعي ولا أعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لانهم عصبة يرثون المال اذا لم يكن وارث أقرب منهم فيدخلون في العمل كالقريب ولا يعتبر أن يكونوا وارثين في الحال بل متى كانوا يرثون لولا الحجب عقلوا لان النبي عليالية قضى بالدية بين عصبة المرأة من كانوا لا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها ، ولان الموالى من العصبات فأشهوا المناسبين

اختلاف أسنائها مظنة لاختلاف القبم فاقبم مقامه ولان الابل الاصل في الدية فلا يعتبر قيمتها بغيرها كالذهب والورق، ولانها أصل في الوجوب فلا تعتبر قيمتها كالابل في السلم وشاة الحبران، وحديث عمر وبن شعيب حجة لمنا فان الابل كات تؤخذ قبل ان تغلو و هومها عمر وقيمتها أكثر من اثني عشر الفا وقد قبل ان قيمتها كانت ثمانية آلاف ولذلك فال عمر دية الكتابي اربعة آلاف، وقولهم انها أبدال محل واحد فلنا أن منع ونقول البدل انما هو الابل وغيرها معتبرها وان سلمنا فهو منتقض بالذهب والورق فأنه لا يعتبر تساويهما، وينتقض أيضاً بشاة الحبران مع الدراهم، وأما بدل القرض والمتلف فأنا هو المثل خاصة والقيمة بدل عنه ولذلك لا نجب الاعند العجزعنه بخلاف مسئننا، فان قيل فهذا حجة عليكم لقول كم ان الابل هي الاصل وغيرها بدل عنه المعبر الي بيساويها كالمثل والقيمة ، قانا اذا ثبت لنا هدنا ينبغي ان يقوم غيرها بها ولا نقوم هي بغيرها لان البدل يتبع الاصل ولا يتبع الاصل لان عمر رضي التاعثمة ومها في وقيمة الابل كلا يقرم رضي التاعثمان المصراة بصاع من الممر الها كلا يؤ دي الى النازع والاختلاف في قيمة الابل لان عمر وضودها بعيما على أن المعتبر النقوم في فيفضي إلى عكس حكمة الشهرع ووقوع التنازع في قيمة الابل مع وجودها بعيما على أن المعتبر في بدلي القرض مساواة المقرض فاعتبركل واحد من بدليه به والدية غير معتبرة بقيمة المتلف ولهذا في بدلي القرض مساواة المقرض أصحا بنا في تقوم البقر والشاء والحال بجب أن يكون مباغ الواجب من في بدلي القرض مساواة المقرض ألكون مباغ الواجب من

(فصل) ولا يدخل في العقل من ليس بعصبة ولا يعقل المولى من اسفل أو به قال أبو حنيفة وأصحاب مالك . وقال الشافعي في أحد قوليه يعقل لانها شخصان يعقل أحدهاصا حبه فيعقل ألآخر عنه كالأجنبي . وماذكروه بمطل بالذكر مع الكنثى والكبير مع الصغير والعاقل مع المجنون

(فصل) ولا يعقل مولى الوالاة وهوالذي يوالي رجلا يجعل له ولاء و ونصرته و ولا الحليف وهو الرجل يحالف الآخر على ان يتناصر اعلى دفع الظلم و يتضافرا على من قصدها أو قصد أحدها ولا العديد وهو الذي لاعشيرة له ينضم الى عشيرة فيعد نفسه معهم وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة يعقل مولى الموالاة ويرث ، وقال مالك إذا كان الرجل في غير عشيرته فعقله على القوم الذي هو معهم . ولنا انه معنى ينعلق بالعصبة فلا يستحق بذلك كو لاية النكاح

(فصل) ولا مدخل لأهل الديوان في المعاقلة وبهذا قال الشافعي . وقال أبوحنيفة يتحملون جميع الدية فان عدموا فالأقارب حينئذ يعقلون لان عمر رضي الله عنه جعل الدية على أهل الديوان في الأعطية في ثلاث سنين . ولنا ان المبي عَيْمَالِيَّةُ قضى بالدية على العاقلة (' ولانه معنى لايستحق به (١) في نسخة الله الميراث فلم يحمل العقل كالجوار واتفاق المذاهب وقضاء النبي عَيْمَالِيَّةٍ أولى من قضاء عمر ، على أنه ان على عصبة العائلة صح ماذكر عنه فيحتمل انهم كانوا عشيرة القاتل

كل صنف مها اثني عشر ألفاً فتكون قيمة كل بقرة أو حلة ستين درها وقيمة كل شاة ستة دراهم لتساوى الابدال كلها.

(مسئلة) (ويؤخذ في الحلل المتعارف من ذلك باليمن)

وهي مائتا حلة كل حلة بردان فتكون أربعائة بردة ، فان تنازعا جعلت قيمة كل حلة ستين درهما ليبلغ قيمة الجميع اثني عشر الف درهم .

(فصل) ولا يقبل في الابل معيب ولا أعجف ولا يعتبر فيها أن تدكمون من جنس إبله ولا إبل المده. وقال القاضي وأصحاب الشافعي الواجب عليه من جنس إبله سواء كان القاتل أو العاقلة لان وجوبها على سبيل المواساة فيجب كونها من جنس مالهم كالزكاة فاذا كان عند بعض العاقلة عراب وعند بعضهم بخاتي أخذ من كل واحد من جنس ما عنده وان كان عندوا حدصنفان ففيه وجهان

(أحدها) يؤخذ من كلصنف بقسطه (والماني) يؤخذ من الاكثرفان استويا دفع من أبهما شا، فان دفع من غير ابله خيرا من ابله أو مثابها جازكما لو أخرج في الزكاة خيرا من الواجب، وان كان ادون لم يقبل الا أن يرضى المستحق، وان لم يكن له ابل فن غالب ابل البلد فان لم يكن في البلد ابل وجبت من غالب ابل أقرب البلاد اليه فان كانت ابله عجافا أو مراضا كاف تحصيل صحاح من صنف ما عند، لا نه بدل متلف فلا يؤخذ فيه معيب كقيمة الثوب المنلف ونحو هذا قال أصحابنا في البقر والفنم

(فع ل) ويشترك في المقل الحاضر والذائب بيذا قال أبوحنيفة ، وقال مالك يختص به الحاضر لانا تحمل بالنصرة وأبماهي بين الحاضرين ولان في قد مته على الجميع مشقة، وعن الشافعي كالمذهبين ولنا النابر وانهم استووافي التعصيب والارث فاستروا في تحمل المقل كالحاضرين، ولانه معنى يتعلق بالتعصيب فاستوى فيهالحاضر والغائب كالميراث والولاية

(فصل) ويبدأ في قسمته بين العاقلة بالأقرب فالاقرب يتسم على الاخوة وبنيهم والاعام وبنيهم مم أعام الاب ثم بنيهم ثم أعام الجدئم بنيهم كذلك ابدأ حتى إذا انترض الناسبون فعلى الولى المعتق ثم على عصباته تم على مولى المولى ثم على عصباته الاقرب فالاقربكالميرات سواء، وإن قامًا للا باءوالابذاء من العاقلة بديء بهم لانهم أقرب، ومتى اتسعت أمو ال قوم العقل لم يعدهم إلى من بعدهم لانه حق يستحق بالتمصيب فيقدم الأقرب فالأقرب كالميراث وولاية النكاح، وهل يقدم من يدلي بالأبوين على من يدلي بالآب؟ على وجهين (أحدها) يقدم لانه يقدم في البيراث فقدم في العقل كتقديم الاخ على ابنه (والثماني) يستويان لان ذاك يستفاد بالتعصيب ولا أثر للأم فيالتمديب والاول أولى ان شاء الله تعالى لان ترابة لام تؤثر في البرجيح وانتقديم وقوة انتم يب لاجتماع القرابتين على وجه لاتنفرد كل واحدة بمحكم ، وذاك لأن اقرابتين تنقسم الى ما "ننردكا واحدة منهما بحكم كابن العم إن كان أخا من أم فانه يرث بكل واحدة من انقر ابتين ميراثا منردا يرث السدس بالاخوة ويرث بالتعصيب

وانا قول الذي عَلَيْكِ فِي النفس المؤمنة ما أن من لا بل أطابق الا بل فمن قيدها حدًاج الى د ليل ولام ا بدل متلف فلم بختص مجنس ماه كبدل سائر المتافات ، ولانها حق ليس سببه المال فلم يعتبر فيمه كونهمن جنس ماله كالمسلم فيه والقرض ولان المقصود بالدية حبر المفوت والجر لا بختص بجنس مال من وجب عليه، وقارق الزكاة فانها وحبت على سبيل المواساة ايشارك انفقراه الاغتياء فيما أنهم الله عليهم به فاقتضى كونه من حِنْس أموالهم وهذا بدل متلف فلا وج، لتخصيصه عاله وتولهم أمها مواساة لا يصح وأنما وحبت حبراً للفائت كبدل ألمال المترف ، وأنما العالمة تواسي الفائل نبما وجب بجنايته ولهذا لا تجب من جنس أموالهم اذا لم يكو وا ذوي ابل والواحب بجنايته ابل مطقة فتواسيه في تحملها ولانها لو وحبت من جنس مالهم لوجت المريضة من المراض والصغيرة من الصغار كالزكاة

(فصل)ودية المرأة نصف دية الرجل، إذا كانت المرأة حرة ، سلمة نديتها نصف دية الحر الملم أجمع على ذلك أهل العلم ذكر. إن المنذر وابن عبد البر وحكى غيرها عن ان علية والاصم أنهما قالا ديتها كدية الرجل لقوله عايه العلاة والسلام « في النفس ا ؤمنة مائة من الابل » وهذا قول شاذ يخالف اجهاع الصحابة وسنة النبي عَلَيْكَ فَي كَتَابِ شَرُ و بن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل وهو أخص نما ذُكروه وهما في كتاب واحد فيكون ما ذكر نا مفسراً لما ذكروه مخصصاً له (مسئلة) (وتسادي جراح المرأة جراح الرجل الى ثلث الدية فاذا زادت صارت على النصف)

ببنوة العم، وحجب إحدى قرابتين لايؤثر في حجب الاخرى فهذا لايؤثر في قوة ولاترجيح ولذلك لايقدم ابن العم الذي هر أخ من أم على غيره ، ومالا ينفردكل واحد نهما بحكم كابن العم من أبوين مع ابن عم من أب لاتنفرد إحدى القرابتين بخيرات عن الاخرى فتؤثر في المرجيح وقوة التعصيب ولذلك أئرت في التقديم في اليراث في كذلك في غيره و بما ذكرناه قال الشافعي، وقال أو حنيفة يسوى بين القريب والبعيد و يقسم على جميمهم ، لان النبي عيسية جعل دية المنتولة على عصمة القاتلة

ولنا أنه حكم تعلق بالتعصيب فوجب أن يقدم فيه الاقرب فالا تقرب كالميراث والخبرلا حجة فيه لاننا نقسمه على الجماعة إذا لم يف به الأقرب فنحمله على ذلك

(فصل) ولا محمل العقل إلا من يعرف نسبه من القاتل أو يعلم أنه من قوم يدخلون عهم في العقل، ومن لا يعرف ذلك منه لا محمل وان كان من قبيلته فاو كان القاتل قرشيا لم يلزم قريشا كلهم انتحمل فان قريشا وان كانوا كائهم برجعون إلى أب واحد إلا أن قبائلهم تفرقت وصار كل قوم ينتسبون إلى أب يتميزون به فيعقل عنهم من يشاركهم في نسبهم إلى الأب الادنى، ألا ترى أن الناس كنهم بنو آدم فهم اجعون إلى أب واحد؟ لكن ان كان من فحذ واحد يعلم أن جميعهم يتحملون وجب أن يحمل جميعهم سواء عرف أحدهم نسبه أو لم يعرف للعلم بانه متحمل على أي وجه كان وان لم يثبت نسب القاتل من أحد فلدية في بيت النال ، لان المسامين برثونه إذا لم يكن له وارث بمعنى أنه

روي هذا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المدينة السيمة وجهور أهل المدينة وحكي عن وقتاءة وربيعة ومالك قال ابن عبد البر وهو قول فقهاء المدينة السيمة وجهور أهل المدينة وحكي عن الشافعي في الفدم وقال الحسن بستويان الى النصف ، وروي من على رضي الله عنه أنها على أنفصف فيها قل أو أكثر ، وروي ذلك عن ابن سيربن وبه قال الثوري والليث وابن أبي لبلى وابن شبر . قوابي حنيفة و أصحابه والشافعي في ظاهر مذهبه واختاره ابن المنذر لانها شخصان تعتقف ديتها فاختلف ارش أطرافها كالسلم والكافر ولانها جناية لها ارش فكان من المرأة على النصف أمن الرجل كاليد ، وروي عن ابن ، مسعود أ هم قال تماقل المرأة الرجل الى نصف عثمر الدية فادا زاد على ذلك فهي على النصف كأبها تساويه في الوضحة ، وروى عمر و بن شعبب من آبيه عن جده قال والرسول الله والمياني والمن المراب كم في أسبع المرأذ والمناشي وهو قال وسيمة قات السعيد بن المساب كم في أسبع المرأذ والمنظر قات فني أصبعين قال عشرون قات فني أصبعين المرأد والمنافي والمنه مصيبتها قل عقلها وفي المنافق المن أن ي وهذا مقتضى سنة وسول الله والمنافق والمنافق المنافق المنافق والانها بنه المنافق بنه والمنافق والله عنها ولا نهم ثبوت ذلك عنه ولائه المحادية رضي الله عنهم اذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك الاعن على ولا نهم ثبوت ذلك عنه ولائه ما دون الثاث بستوي فيه دية الذكر والان به المنافي والمنافي واله في قالها المنافي والان به ولانه ما دون الثاث بستوي فيه دية الذكر والان به المناف الناف المنافق المادي فيه دية الذكر والان به قالمانات المنافق المنافق الشاف المناف المنافع المنافع المنافعة والمنافعة المنافعة النافعة المنافعة والمنافعة وا

يؤخذ ميراته لبيت النال فكذلك يعقلونه على هذا الوجه وأن وجدله من محمل بعض العقل فالباقي في بيت المال كذلك.

(فصل) ولا -لاف بين أهل العلم في أن العاقله لاتكف من المال ما يجحف بها ويشق عليها لانه لازم لها من غير جنايتها على سبيل المواساة للقاتل والتخفيف عنه فلا مخفف عن الجاني بما يثقل على غيره وبجعف به كازكة،ولانه لوكان الاجحاف مشروعا كان الجاني أحق به لانه موجب جنايته وجزاء فعله فاذا لم يشرع في حقه ففي حق خبره أولى، واختلف أهل العلم فما يحمل كل واحد منهم فقال أحد يحدلون على قدرمايعايةون، فعلى دنه الايتدر شرعا وإنما مرجع فيدالي اجتماد الحاكم فيفرض على كل واحــد قدراً يسهل ولا يؤذي وهذا مذهب مالك ، لان التقدير لايثبت إلا بتوقيف ولا يثبت بالرأي وانتحكم ولا نص في هذه السئلة فوجب الرجوع نيها إلى اجتهاد الحاكم كمقادير النفقات وعن أحمد رواية أخرى أنه يفرض على الموسر نصف مثقال لانه أقل مال يتقدر في الزكاة فيكان معنبراً مها. ونجب على المتوسط ربع مثقال لان مادون ذلك تافه لكون اليدلاتقطع فيه وقد قالت عائشة رضي الله عنها لاتقطع اليد في الشيء انتافه وما دون ربع دينار لاقطع فيه وهذا اختيار أببي بكر ومذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة أكثر مايجعل على الواحد أربعة دراهم وليس لاقله حد، لان ذلك مال يجب على سبيل المواساة لقرابة فلم يتقدر أقله كالنفقة،قال ويسوى بين الغنى والمتوسط لذلك ؛ والعميح الأول لما ذكرنا من أن التقدير إنما يصار اليه بتوقيف ولا

نفسه نفيه رواينان (أحداهما) يستويان فيه لانه لم يعتبر حد ألقلة ولهذا صحت الوصية به (وأثانية) يختلفان فيه وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام « حتى ببلغ الثلث » وحتى للغاية ويجب ان تكون مخالفة لما قبالها لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية) ولان الثلث في حد الكثرة لقوله عليه الصلاة والسلام « والثاث كثير » ولان العاقنة تحمله فدل على أنه مخالف لما دونه ، فأما دية لساء سائر أهل الاديان ففال أصحابنا تساوي دياتهن ديات رجالهم الى الثاث لعموم قوله عليه الصلاة والسلام « عقل المرأة مثل عقل الرجل جتى يماغ الثاث من دينها » ولان الواجب دية امرأة فساوت دية الرجل من أمل دينها كالمسلمين ويحتمل أن تساوي المرأة الرجل الى ثاث دية الرجل المسلم لانه الفدر الكنير الذي ثبت له المنصيف فيالاصل وهو دية وحكمذا ارش جراحة المسلمين

(مسئنة)(ودية الخنثي المشكل نصف دية ذكر ونصف دية أبثى وذلك ثلائة أرباع دية الذكر لانه محتمل الذكورية والاوثية)

وهذا قول أصحاب الرأي وعند الشافعي الواجب دية أثى لانها اليةين فلا يجب الزائد بالشك ولما أنه يحتمل الذكورية والانوثية احمالا واحداً وقد يئسنا بن انكشاف حاله فيجب النوسط بينهما والعمل بكلا الاحمالين توقيف فيه وانه يختلف بالغنى والتوسط كالزكاة والنفقة ولا يختلف بالقرب والبعد كذلك واختلف القالون بالتقدير بنصف دينار وربعه القال بعصهم يتكرر الواجب في الاعوام الثلاثة فيكونااو اجب فيها على الغني دينارا و نصفاً وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دبنار لانه حتى يتعلق بالحول على سبيل المواساة فيتكرر بتكرر الحول كالزكاة وقال بعضهم لايتكرر لان المجاب زيادة على النصف ايجابا لزيادة على أقل الزكاة فيكون مضراً ويعتبر الغنى والتوسط عند رأس الحول لانه حال الوجوب فاعتبر الحال عند والزكاة وان اجتمع من عدد العاقلة في درجة واحدة عدد كثير قسم الواجب على جميعهم فيلزم الحاكم كل انسان على حسب مايراه وان قل وعلى الوجه الآخر يجعل على التوسط نصف ماعل الغني ويعم بذلك جميعهم وهذا أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر يخص الحاكم من شاء منهم فيفرض عليهم هذا القدر الواجب لئلا ينقس عن القدر الواجب ويصير الى الشيء التافه ولانه يشق فربما عليهم هذا القدر الواجب قبراط فيشق جمعه .

ولنا أنهم استووا في القراب فكانوا سواء كما لو قاوا وكالميراث وأسا تعاقى بمشقة الجمع فغير صحيح ولان مشقة زردة الواجب أعالم من مشقة الجمع ثم هذا تعلق بالحكمة من غير أصل شهد لها فلا يترك لها الدليل ثم هي معارضة بخفة الواجب على كل واحد و برلة اواجب عليهم ثم لإيخلو من أن يخص الحاكم بعضهم بالاجتهاد أو بغير اجتهاد فن خصه بالاجتهاد فعليه فيه مشقة وربحا

(فصل) ويفاد به الذكر والانثى لانهالابخة فان في القود ويفاد هو بكل واحد منهما فأماجراحه فان كانت دون الناث استوى الذكر والانثى لان أدنى حاليه أن بكون امرأة وهي تساوي الذكر على ما بينا وفيما زاد الائة أرباع حر ذكر

(فصل) ودية الكتابي نصف دية المسلم إذا كان حرا ونساؤهم على النصف من ديائهم هذا ظاهر المذهب وهو قول عمر بن عبد العزيز وعروة ومالك وعمرو بن شعيب وعنه أنها ثلث دية المسلم إلا أنه رجع عنها فروى عنه صالح أنه قال: كنت أقول دية اليهودي والنصراني أربة آلاف وأنا البوم أذهب إلى نصف دية المسلم حديث عمرو بن شعيب وحديث عنمان الذي يرويه الزهري عن سالم عن أبيه وهذا صربح في الرجوع عنه ، وروي عن عمر وعمان أن ديته أربعة آلاف درهم ، وبه قال سعيد بن المديب وعطاء وعكرمة وعمرو بن دينار والشافعي واسحاق وأبر ثور لما روى عادة بن الصامت أن النبي عين المديب قال «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف» وروي أن عمر رضي التدعم حمل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية الجوسي ثمانمائة درهم

وقال علقمة ومجاهد والشعبي والنَّخفي والثوري وأبو حنيفة : ديته كدية المسلم ، وروي ذلك عن عمر وعثمان وان مسعود ومعاوية رضي الله عنهم ، وقال ان عبد البر هو قول سعيد بن المسيب والزهري «المنتي والشرح الحكمير» «الجرء التاسع»

لم يحصل له معرفة الأولى منهم بذلك فيتعذر الانجاب، وأن خصه بالتحكم أفضى إلى أنه يخير بين أن يوجب على أسان شيئًا بشهوته من غير دايل وبن أن لا يوجب عليه ولا تغايرله وربما أرتشى من بعضهم وربما أربنع من فرض عليه شيء من أدائه لكونه يرى مثله لايؤدي شيئًا مع التساوي من كل الوجوه.

(فصل) ومن مات من العاقلة أو افتقر أو جن قبل الحول لم يلزمه شيء لانعلم في هذا خلافا لا أنه مال يجب في آخر الحول على سبيل المواساة فاشبه الزكاة وإن وجد ذلك بعد الحول لم يد قط الواجب وبهذا قل الشافعي وقل أبو حنيفة يسقط بالموت لا أنه خرج عن اهلية الوجوب فأثبه مالو مات قبل الحول.

و انا انه حق تدخله النيابة لا يملك اسقاطه في حياته فأشبه الدبون وفرق ما قبل الحول لأنه لم يجب ولم يستمر النمرط إلى حين الوحوب فأما إن كان فترزاً حال انتتل فستفن عند الحول فقال التاضي يجب عليه لا نه وجد وقت الوجوب وهو من أهله ويخرج على هذا من كان صبيه فبلغ أو مجنوذ فأفاق عند الحول وجب عليه كذلك ويحتمل أن لا يجب لا مه لم يكن من أهل الوجرب حلة السبب فلم يثبت الحكم فيه حلة الشرط كالمكافر اذا ملك مالا ثم أسلم عند الحول لم تلزمه الزكاة فيه السبب فلم يثبت الحكم فيه حلة الشرط كالمكافر اذا ملك مالا ثم أسلم عند الحول لم تلزمه الزكاة فيه

لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد. أنه قال « دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم » ولان الله سبحانه ذكر في كتابه دية المسلم وقال (ودية مسلمة إلى أهله) وقال في الذي مثل ذلك ولم فرق فدل على أن ديتها واحدة ولانه حر ذكر معصوم فتكل ديته كالمسلم

وانا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عَيْسَائِدُ قال « دية المعاهد نصف دية لمسم الله وفي لفظ أن النبي عَيْسَائِدُ قَتَى أن عقل اهـل الكناب نصف عقل المسلمين رواه الامام أحمد وفي لفظ دية المماهد نصف دية الحر قال الحتابي ايس في دية أهل الكناب شيء أبين من همذا ولا بأس باسناده وقد قال به أحمد وقول رسول الله عَيْسَائِدُ أولى . فأما حديث عادة فلم يذكره أصحاب السنن والظاهر أنه ايس بصحيح وحديث عمر انما كان ذلك حين كات الدية أعمانية آلاف فأوجب فيه نصفها أربعة آلاف ودليل ذلك ماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة فلدية على عهد رسول الله عَيْسَائِنَهُ عُماعاته دينار وعانية آلاف درهم دية أهل الكناب بومئذ النصف فهذا بيان وشرح يزيل الاشكال وفيه جمع الاحاديث فيكون دليلا لنا ولو لم يكن كذلك لكان قول النبي عَيْسَائِنُهُ مقدما على قول عمر وغيره بغير اشكال فقد كان عمر رضي الله عنه اذا بانه عن النبي عَيْسَائِنْهُ ، وأما النبي عَيْسَائِنْهُ ، وأما مارووه من قول الصحيح من حديث عمرو بن شعيب مارويناه أخرجه الاثمة في كتبهم ما احتج به الآخرون فان الصحيح من حديث عمرو بن شعيب مارويناه أخرجه الاثمة في كتبهم ما احتج به الآخرون فان الصحيح من حديث عمرو بن شعيب مارويناه أخرجه الاثمة في كتبهم الدون مارووه ، وأما مارووه من قول الصحابة فقد روي عهم خلافه فيحمل قولم في ايجاب الدية دون ماروه من قول الصحابة فقد روي عهم خلافه فيحمل قولم في ايجاب الدية

﴿مسئلة ﴾ قال (وليس على فتير من العافلة ولاا مرأة ولا صبي ولا زائل العقل حمل شيء من الدية)

أكثر أهل العلم على أن المرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان مع العاقلة وأجمعوا على أن الفقير فحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان مع العاقلة وأجمعوا على أن الفقير لا يازمه شيء وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى بعض أصحابنا عن ملك وأي حنيفة أن للفقير مدخلا في التحمل وذكره ابو الخطاب رواية عن أحمد لأنه من أهل النصرة فكان من العاقلة كالنني والصحيح الأول لان تحمل العقل مواساة فلا يلزم الفقير كازكاة ، ولانها وجبت على العاقلة تخفيفاً عن القاتل فلا يجوز التثقيل بها على من لاجناية منه وفي إيجابها على الفقير تثقيل عليه وتحميل وتكليف لعمالا يقدر عليه ويجحف وتحميل المقير شيئا منها يثقل عايه والمجمود والمراة فلا بحماون منها لان فها معنى التناصر وليس هم من أهل النصرة وأما الصبي والمجنون والمرأة فلا بحماون منها لان فها معنى التناصر وليس هم من أهل النصرة

(فصل) ويعقل المريض اذا لم يبلغ حد الزمانة والشيخ اذا لم يبلغ حد الهرم لانهما من أهل النصرة والمواساة وفي الزمنوالشيخ الفاني وجهان

كا الله على سبيل التفليظ . قال أحمد أنما غاظ عنمان الدية عليه لا له كان عمداً فلما رك القود غنظ عليه وكذلك حديث ماوية ، ومثل هذا ماروي عن عمر رضي الله عنه حين اشحر رقيق حاطب اقتار جل مزني فقال عمر لحاطب : اني أراك تحييم لاغرمنك غرماً يشق عليك فغر مه مثلي قيمتها .

﴿ مسئلة ﴾ (وجراحاتهم على النصف من دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم قياساً عايهم)
قال الاثرم قبل لابي عبد الله جنى على مجرسي في عينه وفي يده? قال يكون بحساب ديته كما أن
المسلم يؤخذ بالحساب فكذلك هذا قبل تطع بده؟ قال بالنصف من ديته

﴿ مسئلة ﴾ (و أساؤهم على النصف من دياتهم)

لا نعلم في هذا خلافاً قال أبن المنذر أجمع أهل السلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل ولا به لما كان دية نساء المسلمين على النصف من دياتهم كذلك نساء أهل الـكتاب قياساً عليهم.

(مسئلة) (ودية المجوسي والوثني عمان مائة درهم)

ذهب أكثر أهل العلم في دية المجوسي قال أحمد ما أنّل من اختاف في دية المجوسي وممن قال ذلك عمر و-ثمان وابن مسعود وسعيد بن المسيب وسلمان بن يسار وعطاء وعكرمة والحسن ومالك والشافعي واحجاق ويروى عن عمر بن عبد العزيز انه قال ديته نصف دية المسلم كدية الكنابي لقول النبي عليه المسلم المسلم المسلم الكناب عليه العرب عليه المسلم لانه آدي حر معصوم فأشبه المسلم

(أحدهما) لايعقلان لانهما ليسا من أهل النصرة ولهذا لايجب عايهما الجهاد ولا يقتلان اذا كانا من أهل الحرب وكذلك يخرج في الاعمى لأنه مثاهما في هذا المعنى

(وا ثم نبي) يعقاون لانهم من أهل المواساة ولهذا تجبءايهم الزكاة وهذا ينتقفر بالصبي والمجنه ن ومذهب الشافعي في هذا الفصل كاه كذهبنا

﴿ مسئمة ﴾ قال (ومن لم يكن له عاقبه أخذ من بيث المل قان لم يقدر على ذلك فليس على القاتل شيء)

الكلام في هده المستلة في فداين (أحدها) أن من لاعاقلة له هل يؤدي من يبت المال أو لا؟ فيه روايتان: (احداها) يؤدى عنهوهو مذهب الزهري والشافعي لان النبي عليه و وي اللانصاري الذي قتل نخير من بيت المال ، وروي أن رجلا قتل في زحام في زهن عرف فه يعرف قاتله فقال على لعمر بأمير المؤمنين لايطل دم اصىء مسلم فأدى ديته من بيت المال ولان المسامين يرثون من لاوارث له فيعقلون عنه عند عدم عاقلته كمصباته ومواليه

(واشانية) لايجب ذك لان بيت الل فيه حق المساء والصبيان والمجانين والفقراء ولا عتل عليهم فلا يجوز صرفه فيما لايجب عليهم ولان العقل على العصبات وليس بيت المال عصبة ولا هو

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم في عصرهم مخالفاً فسكان اجباعا وقوله « سنوا بهم سنة أهل السكتاب» يعني في اخذ جزيتهم وحةن دمائهم بدايل أن ذبائحهم ونساءهم لاتحل لناولا بجوز المتاره بالمسلم ولا بالسكتابي انقصان ديته وأحكامه عنهما فيذبني أن تنقص ديته كنقص المرأة عن دية الرجل وسواء كان المجوبي ذميا أو مستأمنا لانه محقور: الدم ، واساؤهم على النصف من دياتهم وجراح كل واحد معتبرة من ديته كالمسلم

﴿ مسئلة ﴾ (فأما عبدة الاوثان وسائر من ليسله كناب كالنرك ومن عبدما استحسن فلا ذمة لهم و أنا تحقن دماؤهم بالامان) فادا قتل من له أمان منهم فريته دية مجوسي لانها أقل الديات فلا ينقص عنها ولانه كافر ذو عهد لا تحل منا كحته فأشبه المجوسي

(مسئلة) ا ومن لم تبلغه الدعوة فلا ضمان فيه)

، ن لم تبلغه الدعوة من الكفار ان وجد لم يجز قتله حتى يدعىقان قتل قبل الدعوة من غير ان يمطى أمانا فلا ضمان فيه لأنه لا يهد له ولا أيمان فاشبه أمرأة الحربي وأبنه السغير وإنما حرم قبله لتبلغه الدعوة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو الحطاب ان كان ذادين فديته دية أهل دينه وهومذهب الشافعي لأنه محقون الدم أشبه من له أمان والاول أولى فان هذا ينتقض بصبيان أهل الحرب ومجانينهم كعصبة هذا . فأما قتيل الانصار فغير لازم لان ذلك قتيل اليهود وبيت المال لايعقل عن الكفار بحال وانما النبي علي المنتقل عليهم وقولهم انهم برثونه قانا ليس صرفه الى بيت المال ميراثاً بل هو فيء ولهذا يؤخذ مل من لاوارث له من أهل الذمة إلى بيت المال ولا يرثه المسامون نم لا بجب العقل على الوارث اذا لم يكن عصبة ويجب على الهصبة وإن لم يكن وارثاً فعلى الرواية الاولى اذا لم يكن له عقلة أديت الدية عنه كها من بيت المال وإن كان له دقلة لاتحل الجميع أخذ الباقي من بيت المال وهل نؤدى من بيت المال في دفعة واحدة أو في ثلاث سنين؛ على وجبين (أحدها) في ثلاث سنين على حسب ما يؤخذ من العاقلة (واثناني) يؤدى دفعة واحدة وهذا أصح لان انبي علي المنافقة أدى المانية بعل منافقة المال المانية بعل المنافقة في الحال دية المال المانية المال المانية المنافقة أعنه من بيت المال فايس على القاتل شيء وهذا أحد قولي الشافعي لان الدية لزمت العاقلة ابتداء بدليل انه لا يطالب بها غيره ولا يعتبر محملهم ولا رضاهم بها ولا تجب على غير من وجبت عليه كا لو عدم الماتل فان الدية لا تجب على أحد كذا هبنا فعلى هذا إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على إن وجد بدض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على الدية بي غير من وجبت على العقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على الدية لا يجب على أحد ويتخرج ان تجب الدية على أحد ويتخرج ان تجب الدية على أحد ويتخرج ان تجب الدية على الدية لا يجب على أحد ويتخر الدية الدية على أحد ويتخر المنات الدية لا يحب ويتخر المنات الدية لا يعبر على الدية لا يحب ويتخر الديال الدية لا يعبر على الدية لا يعب

ولأنه كافر لاعهد له فلم يضمن كالصيان فاما ان كان لهعهد ففيه دية أهل دينه فان لم يعرف دينه ففيه دية المجوسي لأنه اليقين والزيادة مشكوك فيها

(فصل) ودية العبدوالامة قيمتهما الفقما باغت وعنه لا يبلغ بهادية الحراج، ع أهل العلم على ان في العبد الذي لا نبلغ قيمته دية الحرقيمة على الفقما باغت وعنه لا يبلغ بافذهب أحمد رحمه الله في المشهور عنه الى ان فيه قيمته بالغة ما باغت عمداً كان الفتل أو خطأ سوا ضمن باليد أو بالجناية وهذا قول سعيدن المسيب والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزز واياس بن معاوية والزهري ومكحول ومالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق وأبي بوسف وقال النخي والشمي والثوري وأبو حنيفة ومحمد لا يبلغ به دية الحر وحكاها أبو الخطاب رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة ينقص عن دية الحر دينا را وعشرة دراهم المقدر الذي بفطم به السارق هذا اذا ضمن بالجناية وان ضمن باليد. مثل ان يغصب عبداً قيموت في يده فان قيمته عبد وان زادت على دية الحر واحتجوا بانه ضمان آدمي فلم يزد على دية الحركضان الحروذلك لان الله تعالى الما أوجب في الحر دية لا نزيد وهو اشرف لخلوه عن نقص الرق كان تنبيها على ان العبد المنتوص لا يزاد عليها فتجمل مالية العبد معياراً للقدر الواجب فيه مالم يزد على الدية فان زادعامنا خطأ ذكومة فرده اليها الموضحة فرده اليها الديه فان العبد الموضحة فرده اليها الموضعة فرده اليها الموضوة فرده الموضوة فرده اليها الموضوة فرده المها الموضوة فرده الموضوة فرده الموضوة فرده الموضوة الموضوة الموضوة الموضوة فرده الموضوة فرده الموضوة فرده الموضوة فرده الموضوة فرد الموضوة فرده الموضوة الموضوة الموضوة الموضوة فردة الموضوة فرد الموضوة الموضوة

القاتل إذا تمذر حمايا عنه وهذا التول الثاني الشافعي لعموم قوله (ودية مسلمة إلى أهله)ولان قضية الدليل وجوبها على الجاني جبراً المحل الذي فوته وانما سقط عن القاتل لقيام العاقلة مقامه في جبر المحل فاذا لم يؤخذ ذلك بقي واجباً عليه بمقتضى الدليل ، ولان الامر دائر بين ان يطل دم الملقول وبين إيجاب ديت على المتاف لا يجوز الاول لان فيه مخالفة الكتاب والسنة وقياس أصول الشريعة فتمين الثاني ولان اهدار الدم المضمون لا نظير له وإيجاب الدية على قاتل الخطأ له نظائر فان المرتدلاً لم يكن مسلماً عاقلة تجب الدية في ماله والذمي الذي لا عاقلة له تازمه الدية ومن رمى سمائم أسلم او كان مسلماً فارتد أو كن عليه الولاء لموالي أمه فنجر إلى موالي أبيه ثم أصاب بسهم انسانا فقتله كنت الدية في ماله لتعذر حمل عاقلته عقله كذلك ههنا فنحرر منه قياساً فنقول: قتيل معصوم في دار الاسلام تعذر ممل ماقلته عقله فوجب على قاتله كم الموال ورتوهذا أولى من اهدار دماء الاحر ار في أغلب الاحوال فاذه لا يكرد وجد عاقلة تحمل الدية كها ولا سبيل إلى الاخذ من بيت المال فتضيع الدماء ويفوت حكم إيجاب الدية ، وقولمم إن الدية تجب على العاقلة ابتداء ممنوع وانما تجب على الفاتل ثم المحملها العاقلة عنه ، وان سلمنا وجوبها عليهم أن الدية على القاتل ان أله أخلم القول بوجوبها عليهم ثم ماذكرود منقوض بما أبديا دمن الصور فعلى هذا تجب الدية على القاتل ان القول بوجوبها عليهم ثم ماذكرود منقوض بما أبداء لمن مع وجودهم اما مع عدمهم فلا يمن تعذر حمل جميعها أو باقيها ان حملت العاقلة بعضها والله أعلم

ولنا أنه مال متقوم فيضمن بكمال قيمته إلغة ما بلغت كالفرس أومضمون بقيمته فكانت جميع القيمة مضمونة كالوضمنه البدويخالف الحرفانه اليس مضمو نابا لقيمة وأعاضمن عاقد رمااشرع فإبتجاوز ولان ضان الحرليس بضان مال ولذلك لم نختلف باختلاف صفاته وهذا ضمان مال يزيد زيادة المالية وينقص بنقصانها فاختلفا (فصل) ولا فرق في هذا الحركي بين القن من انعبيد والمدبر والمسكاتب وأم الولد قال الحطابي أجمع عوام العقها على أن المسكاتب عبد ما بقي عليه درهم في جنايته والجناية عليه الا ابراه بم النجعي فانه قال في المسكانب بودي بقدر ما أدى من كذا بته دية الحروما بقي دية السدوروي في ذلك شيء عن

فانه قال في المسكان بودى بقدر ماأدى من كنابته دية الحروما بقي دية السيدوروي في ذلك شيء عن على رضي الله عنه وقد روى أبو داود في سننه والامام احمد في مسنده حدثنا محمد بن عبد الله ثنا هشام بن أبي عبد الله قال حدثني محبى بن أبي كثير عن عكر مة عن ابن عباس قال قفي رسول الله صلى الله عايه وسلم في المسكات يفنل أنه بودى ماأدى من كتابته دية الحروما بقي دية العبد وقال

الخطابي إذا صع الحديث وجب القول به اذا لم يكن منسوخاً أو ممارضاً بما هو أُولى منه

ومسئلة ﴿ وفي جراحه ان لم يكن مقدرا في الحر ما نقصه مدالتنام الجرح كسائر الاموال وان كان مقدراً في الحرفهو مقدر في العبد من قيمته نفي يده فصف قيمته وفي موضحته فصف عشر قيمته نفصته الجنابة أقل من ذلك أو أكثر وعنما نه يضن بما نتص اختار ما نخلال وجملة ذلك ان الجناية على المبديجب ضانها بما نقص من قيمته لان الواجب انما وجب جبرا لما فات بالجاية ولا تجبر الا بايجاب مانتص

«مسئة» (قال ودية الحر الكتابي نصف دية الحر المسلم ونساؤهم على النصف من دياتهم)

هذا ظاهر الذهب وهو مذهب عمر بن عبدالعزبز وعروة ومالك وعمرو بن شعيب ، وعن أحمد آنها ثلث دية السلم إلا أنه رجع عنها فان صالحا روى عنه أنه قال كمنت أقول دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ، وأنا اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم حديث عمرو بن شعيب وحديث عمان الذي برويه الزهري عن سالم عن أبيه وهذا صريح في الرجوع عنه ، وروي عن عمر وعمان أن ديته أربعة آلاف درهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعمرو بن دينار والشافعي وإسحاق وأبو ثور له روى عبادة بن الصامت أن النبي عينالية قال « دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية آلاف ودية الموسي ثما كمائة درهم ، ووي عن عمر وضي الله عنه جعل دياليه ودي والنصراني أربعة آلاف ودية الحوسي ثما كمائة درهم ، وولى علمو و بن رضي الله عنه جعل دياليه ولا يو حنيف ديته كالية المسلم، ولان معبود ومع و بن رضي الله عنه جمه و أن النبي عينالية قال « دية السمم الى مثل دية المسلم ، ولان الله تعالى ذكر في كذبه دية السلم فال (ودية مسلمة إلى آهله) والنصر الى مثل دية المسلم ، ولان الله تعالى ذريته ال واحدة ولانه ذكر حر معصوم فتكل دينه كالمسلم وفال ني الذمي مثل ذلك ولم يفرق فدل على ذريته الواحدة ولانه ذكر حر معصوم فتكل دينه كالمسلم وفال ني الذمي مثل ذلك ولم يفرق فدل على ذريته الواحدة ولانه ذكر حر معصوم فتكل دينه كالمسلم وفال ني الذمي مثل ذلك ولم يفرق فدل على ذريته الواحدة ولانه ذكر حر معصوم فتكل دينه كالمسلم

من القيمة نيجب ذلك كا لوكانت الجناية على غيره من الحيوانات وسائر المالولا يجب زيادة على ذلك لان حن المجيء ليه قد انجبر فلا تجب له زيادة على مافوته الجاني عليه هذا هو الاصل ولا نعلم فيه خلافاً فيها ليس فيه مقدر شرعي فانكان الغائت بالجناية ، و فنافي الحركيده وموضحته نفيه عن أحمد روايتان (إحاها) ان فيه أيضاً ما نقصه بالغا ما بلغ وذكر أبو الخطاب أنه اختيار الحلال وروى الميموني عن أحمد أه قال اكا يأخذ قيمة ما نقص منه على قول ابن عباس وروي هذا عن مالك فيها عدا موضحته ومنقلته وهاشمته وجائفته لان ضائه ضان الاموال فيجب فيه ما قص كالبهائم ولان ما ضمن بالقيمة بالفا ما بانع ضمن فنصه بما نقص كسائر الاموال ولان مقتضي الدليل ضمان الفائت بنا نقص خالفناه فيها وقت في الحركا خالفناه في الحر فهو موقت في العبد من قيمته ففي بده أو عينه أو شفته نصف والرواية الاخرى ان ماكن موقنا في الحر فهو موقت في العبد من قيمته فاليسان واليدين والرجايين والرجايين والا ذين اوجب قيمة العبد مع بقاء ملك السيد عليه وروي هذا عن بايرضي الله عنه وروي والشافي والثوري قال أحمد هذا قول غي ما نقص من قيمته والظاهر ان هذا لوكان هميد بن المسيب وبه قال ابن سيربن وعمر بن عبد الهزيز والشافي والثوري قال أحمد هذا قول على ما نقص من قيمته والظاهر ان هذا لوكان قول على لما احتج احمد إلا به دون غيره الا ان ابا حقيفة والنوري قالا ما أوجب الدية من المديد بن المسيب وقال آخرون ما اصيب به العبد فهو على ما نقص من قيمته والظاهر ان هذا لوكان قول على لما احتج احمد إلا به دون غيره الا ان ابا حقيفة والنوري قالا ما أوجب الدية من المحد

ولنا ماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عَمَالِلَهُ وَ ل « دية المعاهد نصف دية المسلم » وفي لفظ أن النبي عَلَيْكُ قضى أن عقل الـكتابي نصف عقل المسلم رواه الامام أحمد ، وفي لفظ دية المعاهد نصف دية الحر قال الخطابي ايس في دية أهل الكتاب شي, أثبت من هذا ولا بأس باسناده ، وقد قال به احمد وقول رسول الله عَلَيْكَ أُونِي ولانه نقص مؤثر في الدية فأثر في تنصيفها كالانوثة ، وأما حديث عبادة فلم يذكره أهل السنن ، والظاهر أنه ايس بصحيح ، وأما حديث عمر فانما كان ذلك حين كانت الدية ثمانية آلاف فأوجب فيه نصفها أربعة آلاف ودليل ذلك ماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله عليكية ثما ائةدينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل اكتاب يومئذ النصف فهذا بيان وشرح مزيل للاشكال ففيه جمع للاحاديث فيكون دليلا لنا ولو لم يكن كذلك لكان قول النبي عَلَيْكُمْ مقدم على قول عمر وغيره بغير اشكال فقد كان عمر إذا بلعه عن النبي على النبي ا لاحد أن يحتج بقوله في ترك قول رسول الله عَلِيليُّهُ؟ فما ماحتح به الآخرون فان الصحيح من - ديث عمرو بن شعيب مارويناه أخرجه الأنمة في كتبهم دون مارووه. وأما مارو ه من أقوال العـحابةُ فنلد روي عنهم الافه فنحمل قولم في إيجاب الدية كـ ملة على سابيل المغليظ فأل احمد أنما غلظ عَدْنَ الدَّيَّةُ عَالِيهُ لا له كَانَ عَمِداً فَلَمَا تُوكَ أَقُودُ غَلَظُ عَلَيْهِ وَكُذَلْكُ حَدَيث مَعَاوِيةً

يتخير سيد العبد فيه بين أن يغرمه قيمته وبصير مامكا للجاني وبين الايضمنه شيئا لفلا يؤدي إلى اجماع البدل والمبدل لرجل واحد وروي عن اياس بن معاوية فيمن قطع يد عبد عمدا أو قام عينه هو له وعليه عنه ووج، هذه الرواية قول على رضي الله عنه ولم يعرف له من السحابة مخالف ولا به آدمي يضمن بالقصاص والكمارة فكان في أطرافه مقدركا لحر ولان أطرافه فيها مقدر من الحر فكال فيها مقدر من العبد كالشجاج الاربع عند مالك وماوجب في شجاجه مقدر وجب في أطرامه كالحر وعلى أبي حنيفة قول على وأن هذه الاعضاء فيها مقدر فوجب ذلك مع بقاء ملك السيد في الهبدكاليد الواحدة وسائر الاعضاء وقولهم أنه اجتمع البدل والمبدل لواخد لايصح لان القيمة ههنا بدل العضو واحدة والرواية الاولى اقيس وأولى ان شاء الله تمالى ولم يثبت ماروي عن على وان ثبت فقد روي عن أن عماس خلافه فلا يبقى حجة والفياس على الحر لايصح لامهم لم يسووا بينه وبين الحر فيماليس فيه مقدر شرعى فأنهم أوجبوا فيه مانقصه وانكان فيعضو فيه ،قدر شرعي فأنهم أوجبوا فيه ما قصهوان كَانَ في ْعَضُو في مقدر كالحِباية على الاصبع من غيرقطع اذا قصت قيمته المشر أو اكثر بخلاف الحري وقد ذكرنا دليل ذلك في صدر المسئلة

(فصل) والامة مثل العبد فيما ذكر نا وفيه من الحلاف مافيه الا أنها تشبه بالحرة ولاتفريع على الرواية الاولى قاما على الثابية قان باغت قيمتم احتمل أن ترد إلى النصف فيكون في ثلاثه أصابع ثلاثة ومثل هذا ماروي عن عمر رضي الله عنه حين انتحر رقيق حاطب ناقة لرجل مزني فقال لحاطب أي أراك تجييمهم لا تُرمنك غرما يشق عليك فأغر مه مثلي قيمة لا ، فاما ديات نسائهم فعلى النصف من دياتهم لا نعلم في هذا خلافا ، قال ابن المنذر أجم أهل المارعي أن دية الرأة ناعيف من دياتهم كذلك نساء أهل الكتاب على النصف من دياتهم

(فضل) وجراحاتهم من دياتهم كجراح المسلمين من دياتهم وتغلظ دياتهم باجتماع الحرمات عند من يرى تغليظ ديات المسلمين بها كتغليظ ديات المسلمين . قال حرب قلت لابي عبد الله فان قتل دمياً في الحرم قال بزاداً يضاعلى قدره كا يزاد على المسلم ، وقال الاثرم قيل لابي عبد الله جني على مجوسي في عينه وفي يده ، قال يكون محساب ديته كما أن المسلم يؤخذ بالحساب في كذاك هذا قيل قطع يده ، قال بالنصف من ديته

﴿مسئلة﴾ قال (فان قتار وعمدا أضففت الدية على قاتله المسلم لازالة القود)

هكذاحكم عنمان بن عفان رضي الله عنه هذا ير وي عن عثمان رواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان رجلا قتل رجلا من أهل الذمة فرف إلى عثمان فلم يقتله وغلظ عليه الفدينار فصار اليه

اعشار قيمتها وفي أربعة اصابح خمسها كما ان الرأة تساوي الرجل في الجراح الى ثلث ديتها فاذا باخت الثلث ردت إلى النصف والامة امرأه فيكون أرشها من قيمها كارش الحرة، ويحتمل انلا تردالى النصف لان ذلك في الحرة على خلاف الاصل ايكون الاصل زيادة الارش بزياءة الجناية وان كل مازاد نقصها وضررها زاد في ضمانها فاذا خواف في الحرة بقينا في الامة على وفق الاصل

﴿مَسَالَةُ﴾ ﴿ وَمَنْ نَصْفُهُ حَرَّ فَفِيهُ نَصْفُ دَيَّةً حَرَّ وَنَصَفُ تَبِمَّتُهُ وَكَذَلِكُ فِي جَرَّاحِهُ ﴾

وجملة ذلك أن من نصفه حر إذا جنى عليه الحر فلا قود عليه لانه ناقص الرق اشبه مالوكان كله رقيقا وأن كان قاتله عبداً اقيد منه لانه أكمل من الجانبي، وأن كان نصف الفائل حراً وجب القود لتساريهما وأن كان ألحر بة في القائل أكثر لم يجب القود لعدم المساواة بينها، وفي ذلك كله إذا لم بكن القائل عبداً فعليه نصف دية حر و نصف قيمته إذا كان عمداً وأن كان خطأ ففي ماله نصف قيمته لان العادلة لا تحمل العبد والنصف على العاقلة لا تهادية حرفي الخطأ، وهكذا الحكم في جراحه إداكان قدر الدية من أرشها يبلغ ثاث الدية مثل أن يقطع أفه أو يديه مان قطع احدى يديه فالجميع على الجانبي لان نصف دية اليد ربع ديته فلا تحملها العاقلة لنقصها عن الثلث

﴿ مَ مُلَهُ ﴾ (وإذا قطع خصبتي عبد أوا نفه أو اذنيه لزمته قيمته للسيد ولم يزل ملك السيد عنه وان قطع ذكره ثم خصاء لزته فيمته لقطع الذكر وقيمته مقطوع الذكر وملك سيده باق عليه) (الحفني والنمرح الكبير) ((١٧))

احمد اتباعاً له وله نظائر في مذهبه فانه اوجب على الاعور لما قلع عين الصحيح دية كاهلة حين درأ القصاص عنه واوجب على سلرق التمر مثلي قيمته حين درأ عنه القطع ، وهـذا حكم النبي عليه في سارق التمر فيثبت مشله ههنا ، ولو كان القاتل ذماً أو قتل ذمي مسلما لم تضعف الدية عايه لان القصاص عليه واجب في الوضعين ، وجمهور أهل العلم على ان دية الذمي لا تضامف العدية عايه لان القصاص عليه واجبة فلم تضاعف كدية المسلم أو كا لوكان الماتل ذميا ولا فرق في الدبة بين الذمي و بين السيناً من لان كا واحده نبه ما كتابي معصوم الدم، وأما المرتدو الحربي فلادية في العدم المعصمة فيها

﴿ مَمَثَلَةً ﴾ قل (ودية المحبوسي ثماني مثة درهم و نماؤهم لي الندف)

وهذا قول أكثر أهل العلم قال أحمد ما أقل ما اختلف في دية المجوسي بج وتمن قال ذلك عمر وعثمان وابن مسغود رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وسليان بن يسار وعطاء وعكرمة والمحسن ومالك والشافعي واسحاق ، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال ديته نصف دية المسلم كدية الكتابي لقول النبي عليالية «سنوامهم سنة أهل الكتاب» وقال النخى والشعبي وأصحاب الرأي ديته كدية المسلم لانه آدمي حر معصوم فاشبه المسلم

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم نمرف لهم في عصرهم مخالفاً فكان اجماعا وقوله «سنوابهم سنة أهل الكتاب» يعني في أخذ جزيتهم وحقن دمائهم بدايل أن ذبائحهم ونساءهم لأيحل لنا ،ولا

وفي ذلك اختلاف ذكر اه وعلى الرواية الاخرى لمزمه مانقص من قيمته ودايلهما ماسبق (فصل) 'ودية الجنين الحر المسلم إذا سقط ميناً غرة عبا أو امة قيمتها خمس من الابل موروثة عنه كأنه سقط خُيا ذكراً كان أو انثى ، وهو لدف عثمر الدية)

يفان غرة عبد بالصفة وغرة عبدبالاضافة والصفة أحسن لان الغرة اسم للعبد نفسه قال مهالهل كل قتيل في كليب غره حتى إلى القتل آكمر.

وجملة ذاك أن في جنين الحرة السلمة غرة هذا قول أكثر أعل العلم منهم عمر رضي الله عنه وعطاء والشمبي والنخبي وأرهري ومالك واثروي والشافعي وإسحاق وأبو ثورواً صحاب الرأي وقدروي الشمبي والنخبي والزهري ومالك واثروي والشافعي وإسحاق وأبو ثورواً صحاب الرأي وقدروي ان عمر استشار الناس في الملاص المرأة فعال المفيرة بن شعبة شهدت النبي على التي قضى فيه بفرة عبد أو أمة قال اثار بين يشهد معك نشهد له محمد بن مسلمة ، وعن أبي هر يرة قال اقتنات امرأنان من هذبل فرمت احداها الاخرى بحجر فقتاتها وما في بطها فاختصموا الى وولا الله على الله والمنون والمنون عبد المارة عبد المناه المناه المناه المناه والمناه وال

يجوز اعتباره بالمسلم ولا الكتابي لنقصان دينه وأحكامه عنهما فينبغي أن تنقص ديته كنقص المرأة عن دية الرجل وسواء كان الحبوسي ذمياً او مستأمناً لأنه محتون الدم ونساؤهم على النعف بين دياتهم باجماع وجراح كل واحد معتبرة من ديته ، وإن قتلوا عمداً أَصَعفت الدية على العاتل المسلم لازالة القود نص عليه احمد قياساً على الكتابي

(١) في نسخة فلا ذمة لمم

(فصل) فأما عبدة الاوثان وسائر من لا كتاب له كالترك ومن عبد ماستحسن فلا دية " لهم وانما محقن ماؤهم بالامان فاذا قتل من له امان منهم فديته دية مجوسي لانها أقل الديات فلاتنقص عُنها ، ولا نه كافر ذو عهد لاتحل مناكحته فأشبه المجوسي

(فصل) ومن لم تبالمه الدَّوة من الـكفار إن وجد لم يجز قتله حتى يَدْعَى فَانْ قَتْلَ قُبْلُ الدَّعْوة من غير أن يعطى أماناً فلا ضمان فيه لأنه لاعهد له ولا أيمان فأشبه أمرأة الحربي وابنه إاصغير وانما حرم قتله ليباغه الدعوة وهذا قول ابي حنيفة ، وقال ابو الخفاب يضمن بما يضمن به أهل دينه وهو مذهب الشافعي لأ: محقون الدم أشبه من له أمان ، والاول اولى فان هـذا ينتقض بصبيان اهل الحرب ومجانينهم ولأنه كافر لاءمد له فلم يضمن كالديبيان والمجانين. فأما اذا كان له عهد فله دية أهل دينه فان لم يعرف دينه فهنيه دية المجوسي لإأنه اليتهن وما زادَ مشكوك فيه

﴿ مَسْئِلَةً ﴾ قال (ودية الحَرَّة المسلمة فصف دية الحر المسلم)

قال ابن المنذر وابن عبد لبر اجمع اهل العلم على ان دية المرأة نصف ديةالرجلوحكي غيرهما

(فصل) وأنما نجب الغرة إدا سقط من الضربة، ويعلم ذلك بان يـ قط عقيب الضرب أو "بقى منها متألمة إلى ان يسقط ،ولو قنل حاملا ولم يسقط جنينها أو ضرب من في جوفها حركة أو التفاخ فسكِّن الحركة واذهبها لم يضمن الجنين وبهذا قال مالك وقتادة والاوزاعي والشافعي وأبن انتذر وحكيءن الزهري أن عليه غرة لأن الظاهر أنه قتل الجنين فوجبتالفرة كما لواسقطت برين على على الزهري الناسقطة برين الطاهر أنه قتل الجنين المواسقة على الماسة الماس

ولنا أنه لا يُبت حكم الولد إلا بخروجه ولذلك لايصح لهوصية ولا ميراث ولان الحركة يجوز أن تكون لربح في البطن سكنت ؛ لا يجب الضمان بالذك، وأما إذا الفته مينًا فقد تحقق والظاهر تلفه من الضربة فيجب ضانه سواء القبه فيحياتها أوبعد موتها وبهذا فال الشاحي، وتمال مالك وأبو حنيفة ان الفته بعد نعوتها لم يضمنه لانه بجري مجرى اعضائها وبموتها سقط حكم اعضائها

ولِما أنه جنين تنف مجنايته وعلم ذلك بخروجه كما لو سقط في حياتها ولانه لو سـقط حياً ضمنه فكمذلك إذا سقط ميتاً كما لو أسقطنه في حيانها، وما ذكروه غير صحيح لانه لوكانكذلك لـكان إذا سقط مينًا ثم ماثت لم يضمنه كالحضائها ولانه آدمي موروث فلا يدخل في ضمان أمه كما لوخرج حيًّا، فان ظهر بعضه من بطن أمه ولم يخرج باقيه ففيه الغرة وبه قال انشافعي ، وقال مالك وابن المذر لانجب عن ابن علية والاصم انهما قالا دينها كدية الرجل لتموله عليه السلام « في النفس المؤمنة مائة من الابل » وهذا قول شاذ يخالف اجماع اله حابة وسنة الذي عليلية فان في كتاب عمرو بن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجد في وهي أخص مماذ كروه وها في كتاب واحد فيكون ماذكرنا مفسراً لما ذكروه محصصاً له، ودية نساء كل أهل دين على النصف من دية رجاهم على ماقدمنا في موضعه

﴿ مَا مُنَاةً ﴾ قال (وتساوي جراح المرأة جراح الرجل الله ثلث الدية فال جاوز الثاث فعلى النصف)

روي هذا عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز وعروة ابن الزبير والزهري وقتادة والاعرج وربيعة ومالك.قل ابن عبد البر وهو قول فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل الدينة ، وحكي عن الشافعي في القديم وفل الحسن يستويان إلى النصف ، وروي عن علي رضي الله عنه انها على النصف فياقل و كثر وروي ذلك عن ابن سيرين وبه قال الثوري والليث و ابن علي رضي الله عنه أبو حنيفة و أصحابه وأبو ثور والتافعي في ظاهر مذهبه واختاره ابن المند لانهما شخصان تختاف ديتهما فاختاف ارش أطرافهما كالمسلم والكافر ، ولانها جناية لها ارش

حتى تلقيه إلان النبي عَيْنَايِنَهُم إنما أوجب النوة في الجنين الذي ألمته المرأة وهذه لم تلق شريًا فأشبه مالو لم يظهر منه شيء.

ولنا أنه قائل لجنينها فلزمته الغرة كما لو ظهر جميعه، ويفارق مالوام يظهر منه شيء فانه لم يتيةن قتله ولاوجوده وكذك إن ألفت بدا أو رجلاأر رأساً أو جزء أمن أجزاء الآدمي تجب النرة لا اليقا أنه من جنين ، وإن ألفت رأسين أو أربع أيد لم يجب أكثر من غرة لان ذلك يجوز أن يكون من جنين واحد ويجوز أن يكون من جنينين فلم تجب الزيادة مع الشك لان الاصل براء قالد مة ولذلك الريج بضائه إذا الم يظهر ، فان أسقطت ما ليس فيه صورة آدمي فلا شيء فيه لانه لا يعلم أنه جنين ، وإن أقت مضغة نشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية ففيه غرة ، وإن شهدن أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تصور ففيه وجهان (أصحه) لا شيء فيه لانه لم يتصور فلم يجب فيه شيء كالعلقة ولان الاصل براءة الذمة فلانشالها وجهان (ألناني) فيه غرة الانه لم يتدأ خلق آدمي أسه ما لو تصور وهذا يبطل بالمضغة والعلقة على الشائل والشائل فيه غرة الانه مبتدأ خلق آدمي أشبه ما لو تصور وهذا يبطل بالمضغة والعلقة

(فصل) والخرة عبد أو أمة وهو قول أكثر أهل العلم وقال عروة وطاوس ومجاهد عبد أو أمة أو فرس لان الغرة اسم لذلك وقد جاء في حديث أبي هربرة قال: قضى رسول الله عليه في الجنين الخرة أو أمة أو فرس أو بغل، وجعل ابن سيرين مكان الفرس مائة شاة ونحوه قال الشبي لانه روي في حديث انبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل في ولدها مائة شاة رواه أبو داود، وروي عن عبدالملك

مقدر فكان من المرأة على النصف من الرجل كاليد وروي عن ابن مسعود أنه قال تعاقل المرأة الرجل إلى نصف عشر الدية فاذا زأد على ذلك فهي على النصف لأنها تساويه في الموضحة

ولنا ماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله عليتياليه و عقل ألرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها » أخرجه النسائي وهو نص يقدم على ماسواه . وقال ربيعة قات لسعيد بن المسيب كم في أصبح المرأة ؟ قال عشر ، قات قني أصبعين ? قال عشرون، قات فني ألم عشرون ألاث أصابع ؟ قال عشرون ألاث أصابع ؟ قال عشرون قال قات لما عظه شم عيبتها قل عقاماً ؟ قال هكذا السنة ياابن أخي وهذا مقتضى سنة رسول الله عليالية وواه سعياه بن منصور ولا نه الجماع الصحابة رضي الله عنهم إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك الاعن على ولا نعلم ثبوت ذلك عشه ولان مدون انثلث يستوي فيه الذكر والانثى، فأما الثلث نفسه ملى يستوي فيه الذكر والانثى بدليل الجنين فانه يستوي فيه الذكر والانثى، فأما الثلث نفسه ملى يستوي فيه الذكر والانثى والمنتى بدليل الجنين فانه يستوي فيه الذكر والانثى والانتى بدليل الجنين فانه يستوي فيه الذكر والانثى والانتى بدليل الجنين فانه يستوي فيه الذكر والانثى والمنتى بدليل الجنين فانه يستوي فيه الذكر والانثى، فأما الثلث نفسه فهل يستوي فيه على ووايتين

(احداها) يستويان فيه لأنه لم يعتبر حد القلة ولهـذا صحت الوصية به ، وروي أنهما يختلفان فيه وهو الصحيح لقوله عايـه السلام «حتى يبلغ الثلث » وحتى الغاية فيجمب أن تكون مخالفة لما قبايها لقول الله تعـالى (حتى يعطوا الجزية) ولان الثلث في حد الكُثرة لة وله عاليه السلام «الثلث والثلث كثير »

(فصل) فأما دية نساء سائر أهل الاديان فقال أصحابنا تساوي دياتهن ذيات زجالهم إلى أنثلث

ابن مروان أنه قضى في الجنين إذا أملس بعشرين دينارا فأذاكان مضغة فأربعين فأذاكان عظا فستين فاذاكان المظم قد كسي لحما فأنه في المنابع قان تم خلقه وكسي شعره فمائة ديناز، وقال قنادة إذا كان علقة فئات غرة وإذاكان مضغة فئاتي غرة

ولذا قضاء رسول الله علي الله عليه عليه عليه وسلم المرأة بعبد أو أمة وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضية على ما خالفها، وذكر الفرس والبغل وهم انفرد به غيسى بن يولس عن سأئر الرواة وهو متنوك في البغل بغير خلاف فكذلك في الفرس والحديث الذي ذكر ناه أصح ما روي فيه وهو متفق عليه وقد قال به أكثر أهل العلم فلا يلفت إلى ما خالفه وقول عبد الملك بن مروان تحسكم بتقدير لم يرد به الشرع وكذلك قنادة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع من قولها. إذا ثبت هذا فانه يلزمه الغرة فان أراد دفع بدلها ورضي المدفوع اليه جاز لانه حق آدمي فجاز ما تراضيا عليه وأيها امتنع من قبول البدل فله ذلك لان الحق لهما فلا يقبل بدلها الا برضاها

(فصل) وقيمة الغرة خمس من الابل وذلك نصف عشر الدية روي ذلك عن عمر وزيد رضيً الله عنها ، وبه قال النخعي والشعبي وربيعة ومالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ولان ذلك أقل ما قدره الشرع في الجنايات وهو ارش ،وضحة ودية السن فرددناه اليه، فان قبل فقد وجب في

لعموم قوله عليه السلام «عقل المرأة ، ثل عقل الرجل حتى يبلغ اثثلث من ديتها » ولان الواجب دية امرأة فساوت دية الرجل من أهل دينها كالمسلمين. ويحتمل أن تساوي المرأة الرجل الى قدر ثلث دية الرجل المسلم لا بنه انقدر الكثير الذي يثبت فيه التنصيف في الاصل وهو دية إلمسلم

﴿ مَسَالَةً ﴾ قال (و ذية الله و أو الامة قيمتهما بالفة ما يأخ ذلك)

قد تقدم شرح هذه المسئلة فيا مضى ولا فرق في هذا الحبك بين القن من العبيد. والمدبر والمكاتب وأم الولد قال الخدابي اجمع عوام الفتهاء على أن المكتب عبد مابقي عايه درهم في جنايته والجناية عايه الا ابر اهيم النخمي فانه قل في المكاتب يؤدي بتردر ماادى من كتابته دية الحر وما بقي دية العبد، وروي في ذلك شيء عن علي رضي الله عنه وقد روى أبو داود في سننه والام م أحمد في مسنده قال حدثنا محمد بن عبد الله ثنا هشام بن أبي عبد الله قال حدثنا محمد بن عبد الله ثنا هشام بن أبي عبد الله قال حدثني بحيى بن أبي كثير عن عن عكرمة عن ابن عباس قال: قضى رسول الله عن المكاتب يقتل أنه يودى ما أدى من كتابته دية الحر وما بقي دية العبد. قال اخطابي واذا صحاحديث وجب القول به إذا لم يكن منسوء عمارضاً بما هو أولى منه

الأعلة الملائة أبعرة والت ذلك دون ما دكروه قال الذي نص عليه صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم ارش الموضحة رهر خمس من الابل ، وإذا كان أبوا الجنين كتابيين ففيه غرة قيمتها نصف قيمة الغرة الواجبة في المسلم ، وفي جنين المجوسية غرة قيمتها أر مون درها فارا تعذر وحود غرة بهذه الدراهم الغرة الواجبة في المسلم ، وفي جنين المجوسية غرة قيمتها أر مون درها فارا تعذر وحود غرة بهذه الدراهم من الأبل وخمين ديناراً أو سمائة درهم فلا كلام ، وأن اختلفت قيمة الابل ونصف عشر الدة من غيرها مثل أن كانت قيمة الابل أر مين ديناراً أو أربعا تدرهم فضاهر كلام الحرقي أنها تقوم بالابل غيرها مثل أن كانت قيمة الابل أر مين ديناراً أو أربعات درهم فضاهر كلام الحرقي أنها تقوم بالابل سمائة درهم فان اختلفا قومت على أهل الذهب به وعلى أهل الورق فتجل قيمتها خمسين ديناراً أو والورق جميعا قومها من هي عليه عاشاء منهما لان الخيرة الى الحجاني في دفع ما شاء من سائر الإصول ويحتمل أن تقوم بأدياهما على كل حال لذلك وإذا لم يجد المرة انتفل إلى خمسين ديناراً أو سمائة درهم

(فصل) والفرة موروثة عنه كأنه سقط حا لأنها دية له وبدل عنه فيرثها ورثة، كما لو قتل بعده الولادة وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي، وقال اللبت: لاتررث بل يكون بدله لامه كعضو من أعضائها فأشبته بدها.

ولنا أنها دية آدمي حر يُوجِب أن نكرن مورونة عنه كما لو ولديّه حيا ثم مات وقولِهِ انه كِمضو

﴿ مسائلة ﴾ قال (ودية الجنين اذا سلطمن الضرابة ميتا و كان من خرام المة غراعبال او أمة قيمتها خمس من ألا ل موروثة عنه كا أنه سقط حيا)

يقال غرة عبد بالصفة وغرة عبد بالاضاء، والصفة أحسن لان الغرة اسم للعبد ننسه، قال ملهل على مرة كل قتيل في كليب غره حتى ينال التتل الى مرة

في هذه المسئلة فصول خسة (أحدها) أن في جنين الحرة المسلمة غرة وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عمر بن. الخياب و طاء والشعبي والنخعي والزهري ومانك والثوري والشافعي والسحاق وأبوثور وأصحاب الرأي . وقد روي عن عر رضي الله عنه انه استشار الناس في الملاص المرأة فقال المفرة بن شعبة شهدت النبي عينيات قضى فيه بغرة عبد أو أمة ، قل لتأنين بمن شهد معك فشهد له مجد بن مسلمة . وعن أبي هر برة رضي الله عنه قال اقتتات امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقة تها وما في بعانها فاختصموا إلى رسول الله عينيات فقضى رسول الله عينيات أن دية جنينها عبد و امة وقضى بدية المرأة على عاقاتها وورثها ولدها ومن معهم متفق عليه ، والغرة عبد أو أمة سميا بذلك لانها من أنفس الأموال والاصل في أنه الحالات

فان قيل فقد روي في دندا الحبر «أو فرساو بغل» قانا هذا لايثبت رواه عيسى بن يونس ووهم فيه قاله اهل النقل، والحديث الصحيح المنافق عليه إنما فيه عبد أو أمة

من أعضائها لا يصح لا به لو كان بضواً لدخل بدله في دية أمه كيد عا ولما منع من القصاص من أمه وإدامة الحد عليها من أجله ولما وحبت الكذارة من أجله بقتله ولما وح عتقه دينها ولا عتقها دونه، ولان كل نفس تضمن بالدية تورث كدية الحي ، نعلى هذا إذا أسقطت جنينا ميتاً ثم ما تت فانها ترث نصيبها من الغرة ثم يرثها ورثتها، وإن ما تت قبله ثم ألقته ميتاً لم يرث أحدهما صاحبه، وإن خرج حا ثم مات قبله ثم برثها ورثها، وإن ما تت قبله ثم ألقته ميتاً لم يرث أحدهما صاحبه، وإن خرج حا ثم مات قبله ثم برثه ورثها ثم برثه ورثها، وإن احتلف ثم مات قبله ثم مات على قول الحرق في المسئلة ورثهما في أولها ووا أخدكه ها حكم الغرق على ما ذكر في مرضعه و يحيى على قول الحرق في المسئلة والتها في أولها والمناق والنها أن يحلب ورثه كل واحد منهما و تحصوا بمراثه، وإن ألقت جنيناً أو حياً ثم مات ثم ألقت آخر حياً فني الميت غرة وفي الحي الاول دية إداكان سقوطه لو تت بعد الاول وقبل الثاني ميناً أو حياً ثم مات ثم ألقت آخر عم ير ته ورثته اله مات وإن كانت لام قد ما مت بعد الاول وقبل الثاني على مائت الام والجنين الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان مائت الام بورثها الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان مائت الام بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان مائت الام بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان مائت الام بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان أنها الام بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان أنه الله بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان أنه الام بومهما ورثها الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته ان أنه الله بومهما ورثهما الله بومهما ورثهما الثاني ثم يصير ميه أنه لورثته الإيله مائت الام بومهما ورثهما الثاني عليه عليه ورثهما الله بومهما ورثهما الله بومهما ورثهما الله بومهما ورثهما الله بومهما ورثهما الله بومه المورثة الثاني الثاني الثاني الثاني الثاني المورثة المؤت المؤته المؤ

(فصل) إذا ضرب بطن امرأة فألفتأجنة ففي كلواحد غرة وبهذا فالبائزهري ومالك والشافعي والسحاق وابن المنذر قبل ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم وذلك لانه ضمان آدمي فتعدد بتعدده كالدملث المساق واسحاق وابن المنذر قبل ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم وذلك لانه ضمان آدمي فتعدد بتعدده كالدملث

فأما قول الخرقي :من حرة مسلمة . فانما أراد ان جنين الحرة المسلمة لا يكون إلا حراً مسلماً فهتى كان الجنهين حراً مسلماً ففيه الغرة ، وإن كانت أمه كافرة أو امة مثل أن يتزوج المسلم كتابية فان جنيم المنه محكوم باسلامه وفيه الغرة ولا يرث منها شيئاً لانه مسلم . ولد السيد من امته وولد المغرور من امة حر ، و كذلك لو وحائمت الامة بشمة فولدها حر وفيه الغرة ، فأما ان كان الجنين محمكوما برقه لم تجب فيه الغرة و مياتي بيان حكه ، وأما جنين الكتابية والمجوسية إذا كان محكوما بكفره فيه عشر دية أمه و مهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصاب الرأي

قال ابن المندر ولم أحفظ عن غيرهم خفهم وذلك لان جنين الحرة المسلمة مضمون بعشر دية أمه فك المناك جنين الكافرة إلا أن أصاب الرأي برون أن دية الكافرة كدية المسلمة فلا يتحقق عندهم بينها اختلاف ، فن كان ابوا الجنين كافرين مختلفاً دينها كولد الكتابي من المجوسية والمجوسي من الكتابية اعتبرناه بأكثرهما دية فنوجب فيه عشر دية كتابية على كل حال لان ولد المسلمة من الكافرة معتبر بأكثرهمادية كذا همنا ، ولا فرق فيا ذكرناه بين كون الجنين فركا أو انثى لان السنة لم تفرق بينها وبه يقول الشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وعامة اهل العلم ، ولو ضرب بطن كتابية حاملا من كتابي فأسلم احد أبويه ثم أسقطته ففيه الغرة في قول ابن حامد والقاضي وهو ظاهر كلام احمد ومذهب الشافعي لان الضمان معتبر بحال استقرار الجناية حامد والجناية عكوم بإسلامه عند استقرارها ، وفي قول ابي بكر وأبي الخطاب فيه عشر دية كتابية لان

وإن ألفتهم أحياء لوقت يعيشون فى مثله ثم ما توا ففي كل واحد منهم دية كاملة ، وإن كان بعضهم حياً ففي الحيي دية وفي الميت غرة

(فصل) ويُسْتُوي في ذلك الذُّكر والآنَّى في أنه يجب في كل واحد غرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الحنين بغرة وهو يطلق على الذكر والآنثى ولان المرأة تساوي الذكر فيما دون الثلث

(مسئلة) (ولا يقبل في الفرة خنى ولا معيب ولا من له دون سبع سئين)
وجالة ذلك أن الفرة تجب سليمة من الديوب وأن قل العيب لا نه حيوان بجب بالشرع فلم يقبل فيه المعيب كالشاة في الزكاة ولان الغرة الحيار والمديب ابيس من الحيار، ولا يقبل فيهاهر مة ولا معيبة ولا خنى ولا خصى وإن كثرت قيمته لان ذلك عيب، ولا من له دون سبع سنين قاله القاضي وأبو الحطاب وأصحاب الشافعي لا به محتاج إلى من يكفله و محضنه وابيس من الحيار، وظاهر كلام الحرقي أن سنها غير مقدر وهو قول أبي حنيفة وذكر بعض أصحاب الشافعي أنه لا يقبل فيها خلام لمن عثيرة سنة لانه لا يدخل على النساء ولا ابنا غير وهذا محكم لم دالشرع به فيجب أن لا يقبل ومن الحاجة الى الكفالة بالم عن اله فوق السبع ولان بلوغه قيمة الكبر مع صغر ويدل على أنه حياروا بشهد لماذكر و منص ولاله أصل بقاس عليه والشا البالغ أكل من الصبي عنلاو بنية وأقدر على النصر ف وأنفع في الحدمة واقضى للحاجة ، وكونه لا يدخل على النساء ان أريد به النساء الاجنبيات فلاحاح. قالى

لجناية عليه في حال الغرة ، و ن ضرب بطن امة فأعتقت ثم القت الجنين فعلى قول ابن حامد والقاضي فيه غرة وفي قول أبي بكر وأبي الخطاب فيه عشر قيمة امه لان الجناية وبعد تلفه لا يمكن تحريره وعلى قول منع كونه عبداً وبمكن منع كونه صار حراً لان الخاهر تلفه بالجناية وبعد تلفه لا يمكن تحريره وعلى قول هذبن يكون الواجب فيه لسيده وعلى قول ابن الملسيد أقل الامرين من الغرة اوعشر قيمة امه لان الغرة ان كثر كانت اكثر لميستحق لزيادة لانه زادت بالحرية الحاصلة بزوال ملكه ، وان كانت أقل لم يكن له اكثر منها لان النقص حصل بعتاقه فال بضمن له كالو فطع يد عبد فأعتقه سيده ثم مات بسراية الجنابة عن له اقل الامرين من دية حر أو نصف قيمته وما فضل عن حق السيد لورثة الجنبن ، فأ ما ان ضرب بطن الامة فأعتق السيد جنينها وحده نظرت فان اسقطته حياً لوقت يعيش مثله ففيه دية حر نص عليه احمد ، وان كان لوقت لا يعيش مثله ففيه غرة لا نه حر على قول ابن حامد وعلى قول ابي بكر نص عليه احمد ، وان المنظم ميتاً ففيه عشر قيمة امه لانن لا نعلم كونه حياً حال إعتاقه ، و يحتمل عليه عليه الغرة لان الأصل بقاء حياته فأشبه ما لو اعتق امه

(الفصل الثاني) ان الغرة انها تجب اذا سقط من الضربة ويعلم ذلك بأن يسقط عقيب الضرب او ببقائها متألمة إلى ان يسقط ولو قتل حاملا لم يسقط جنينها او ضرب من في جوفها حركة أو انتفاخ فسكن الحركة وأذهبها لميضمن الجنبن. وبهذا فال مالك وقتادة والاو زاعي

دخوله عليهن ، وإن أريد به سيدته فليس بصحيح فان الله تمالي قال (ليستأذ نكم الذين ملكت أيما ذكم والذين لم يلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) الى قوله (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) ثم لو لم يدخل على النساء لحمل من منعه أضاف ما يحصل من دخولهوفوات شيء إلى ما هو أنفع منه لا يعد فواتا كمن اشترى بدرهم ما يساوي درهمين لا يعدفواتاً ولا خسراناً (فصل) ولا يعتبر لون الغرة ، وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أن الغرة لا تكون إلا بيضاء ولا يقبل عبد أسود ولا جارية سوداء

ولنا أن النبي عَلَيْكِيْرُ قَضَى بعبد أو أمة وأطاق والسواد غااب على عبيدهم وامائهم ولانه حيوان أُحِب دينه فلم يعتبر لونه كالابل في الدية

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان الجنين عملوكا ففيه عشر قيمة امه ذكراً كان أو أنثى)

وجملته أنه إذا كان جنين الامة مملوكا نسقط من الضربة ميتاً ففيه عشر قيمة أمه هذا قول الحسن وقنادة ومالك والشافعي واستحاق وأبن المنذر وبنحوه قال النخمي والزهري . وقال زيد بن أسلم يجب فيه عشر قيمة من النير ، وقال النوري وأبو حنيفة وأصحابه يجب فيه نصف عشر قيمته إن كان أبي لان الفرة الواحبة في جنين الحرة هي نصف عشردية الرجل إن كان ذكراً أو عشر قيمته إن كان أبي لان الفرة الواحبة في جنين الحرة هي نصف عشردية الرجل (المغني والشراح المكبير)

والشافعي واسحاق وابن المنذر وحكي عن الزهري أن عايه الغرة لان الظاهر أنه قتل الجنين فلزمته الغرة كما لو أسقطت .

ولنا أنه لايثبت حكم الولد إلا بخروجه ولذلك لاتصح له وصية ولاميراث ولان الحركة بجوز ان تحكون لريح في البطن سكنت ولايجب الضان بالشك فأما إذا ألقته ميتاً فقد تحقق والظاهر تلفه من الضربة فيجب ضانه سواء ألقته في حياتها أو بعد موتها وبهذا قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة إن ألقته بعد موتها لم يضمنه لأنه يجري مجرى أعضائها وبموتها سقط حكم أعضائها

ولنا أنه جنين تلف بجنايته وعلم ذلك بخروجه فوجب ضانه كالوسقط في حياتها ولانه لوسقط حيا ضمنه فكذلك اذا سقط ميتاً كما لو اسقطته في حياتها وما ذكروه ليس بصحيح لانه لوكان كذلك لكان إذا سقط ميتا ثم ماتت لم يضمنه كاعضائها ولانه آدمي موروث فلا يدخل في ضان أمه كما لوخرج حيا فاما إن ظهر بعضه من بعان أمه ولم يخرج باقيه فنيه الغرة ، و به قال الشافعي و قال مالك و ابن المنذر لا تجب الغرة حتى : قيه لان النبي علي الله أوجب الفرة في الجنين الذي ألقته المرأة وهذه لم تلق شيئا أشبه مالو لم يظهر منه شيء

ولنا أنه قاتل لجنينها فلزمته الغرة كما أوظهر جميعه ويفارق ما لو لم يظهر منه شيء لأنه لم يتيقن قتله ولاوجوده وكذلك ان ألقت يداً أورجلا أورأساً اوجزءاً من اجزاء الآدمي وجبت الغرة لان

وعشر دية الانتي وهذا متلف فاعتباره بنفسه أولى من اعتباره بأمه ولانه جنين مضمون تلف بالضربة فكان فيه نصف الواجب فيه إذا كان ذكراً كبيراً أو عشر الواجب إذا كان أنتي كجنين الحرة ، وقال محمد بن الحسن :مذهب أهل المدينة يفضي إلى أن يجب في الجنين الميت أكثر من قيمته إذا كان حيا ولنا أنه جنين مات بالجناية في بطن أمه فلم يختلف ضمانه بالذكورية والانوثية كجنين الحرة ، ودليلهم نقلبه عليهم فنقول جنين مضمون تلف بالجناية فكان الواجب فيه عشر ما يجب في أمه كجنين الحرة ، وما ذكروه من مخالفة الاصل معارض بأن مذهبهم يفضي إلى تفضيل الانتي على الذكر وهو خلاف الاسمول ولانه لو اعتبر بنفسه لوجبت قيمته كاما كسائر المضمو نات بالقيمة ومخالفتهم أشد من مخالفتنا لاننا اعتبرناه إذا كان ميتا بأمه وإذا كان حيا بنفسه فجاز أن تزيد قيمة الميت على الحي مع اختلاف الجبين كا جاز أن يزيد البعض على الحكل في أن من قطع أطراف انسان الاربعة كان الواجب عليه أكثر من دية النفس كام اوهم فضلوا الانتي على الذكر مع اتحاد الجهة وأوجبوا فيا يضمن بالقيمسة عشرقيمة امه تارة ونصف عشرها أخرى وهذا لا نظير له إذا ثبت هذا فان قيمة أمه معتبرة يوم الجناية عليها وهذا منصوص الشافهي ، وقال بعض أصحابه يقوم حين أسقطت لان الاعتبار في ضان الجناية عليها وهذا منصوص الشافهي ، وقال بعض أصحابه يقوم حين أسقطت لان الاعتبار في ضان الجناية عليها وهذا منصوص الشافهي ، وقال بعض أصحابه يقوم حين أسقطت لان الاعتبار في ضان الجناية عليها وهذا منصوص الشافه على ذلك

ولنا أنه لم يَتَخَلَل بين الجناية وجال الاستقرار ما يوجب تنبير بدل النفس فكان الاعتبار بحال

تيقنا انه من جنين وان ألقت رأسين أواربع أيد لم يجب أكثر من غرة لان ذلك يجوز ان يكون من جنين واحد ويجوز ان يكون من جنينين فلم تجب الزيادة مع الشك لان الاصل براءة الذمة وكذلك لم يجب ضانه إذا لم يظهر فان أسقطت ماليس فيه صورة آدمي فلا شيء فيه لانا لا نعلم أنه جنين وان ألقت مضغة فشهد ثقات من القوابل ان فيه صورة خفية ففيه غرة وان شهدت أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تصور ففيه و جهان (أصحها) لاشيء فيه لا نه لم يتصور فلم يجب فيه كالعلقة ولان الاصل براءة الذمة فلانشغام ا بالشك (والثاني) فيه غرة لا نه مبتدأ خلق آدمي أشبه مالو تصور وهذا يبطل بالنطفة والعلقة فلانشغام المالية المناسبة المنا

(الفصل الماث) أن الغرة عبد أو أمة ، وهذا قول أكثر اهل العلم وقال عروة وطاوس ومجاهد عبد أو أمة أو فرس لان الغرة اسم لذلك وقد جا، في حديث ابي هريرة قال قضى رسول الله وتحوه عبد أو أمة أو فرس او بغل وجعل ابن سيرين مكان الفرس مائة شاة ونحوه قال الشعبي لانه روي في حديث عن النبي عَلَيْكِاللَّهُ انه جعل في ولدها مائة شاة رواه ابوداود وروي عن عبد الملك بن مروان انه قضى في الجنين اذا أملص بعشرين ديناراً فاذا كان مضغة فاربعين فاذا كان عظم قد كسي لحما فمانين فان تم خلقه وكسي عره فمائة دينار قال قتادة اذا كان علقة فثلث غرة واذا كان مضغة فثلثي غرة

ولنا قضاء رسول الله عَلَيْكِيْ في املاص المرأة بعبد او امة وسنة رسول الله عَيْكِيْنَةٍ قاضية على

الجناية كما لو جرح عبداً ثم نقصت السوق لـكثرة الجلب ثم مات فان الاعتبار بقيمته يوم الجناية ولان قيمتها تنفير بالجناية وتنقص فلم تقوم في حال نقصها الحاصل بالجناية كالوقطع يدهافما تتمن سرايتها أو قطع بدها فمرضت بذلك ثم اند لمت جراحتها

و فصل) وولد المدبرة والمكاتبة والممتقة بصفةوام الولد اذا حمات من غير مولاهاحكمه حكمولد الامة لانه مملوك فأما جنين المعتق بعضها فهو مثاما فيه من الحرية مثل مافيها واذا كان نصفها حراً فنصفه حرافيه نصف غرة لورثنه وفي النصف الباقي نصف عشر قيمة امه لسيده

(فصل) وان وطىء امه شبهة أو غر بامة فتروجها واحبلها فضربها ضارب فألقت جنينافهوحر وفيه غرة موروثة عنه لورثته وعلى الواطىء عشر قيمتها لسيدها لانه لولا اعتقاد الحرية لكان هذا الحبين مملوكا لسيده على ضاربه عشر قيمة امه فلما انعتق بسببالوطىء فقدحال بين سيدها و بين هذا القدر فالزمناه ذلك للسيد سواء كان بقدر الغرة أو أكثرمنها أوأقل

(فصل) اذا أسقط جنين ذمية قد وطئها مسلم وذمي في طهرواحد وجب فيه اليقين وهو مافي الجنين الذمي قان الحق بعد ذلك بالذمي فقد وفي ما مليه وان الحق بمسلم فعليه عام الغرة وان ضرب بطن نصرانية فاسقطت قادعت أو ادعى ورثنه انه من مسلم حمات به من وطىء شبهة أو زنا فاعترف الجاني فعليه غرة كما ملة وان كمان م أتحمله العاقلة فاعترف أيضا فالغرة عليها وان أنكرت حلفت وعليها مافي جنين

ماخالفها وذكر الفرس والبغل في المحديث وهم انفرد به عيسى بن يونس عن سائر الرواة فالظاهر انه وهم فيه وهو متروك في البغل بغير خلاف وكذلك في الهرس وهذا الحديث الذي ذكر ناه اصح ماروي فيه وهومتفق عليه وقد قال به اكثر اهل اله لم فلايلتفت الى ما خالفه وقول عبد الملك بن مروان محكم بتقدير لم يرد به الشرع وكذلك قتادة وقول رسول الله ويتلقق احق بالاتباع من قولها اذا ثبت هذا فانه تلزمه الغيرة فان اراد دفع بدلها ورضي المدفوع اليه جاز لانه حق آدمي فجاز ماتراضيا عليه وايهما امتنع من قبول البدل فله ذلك لان الحق فيها فلايقبل بدلها الابرضاها وتجب الغيرة سالمة من العيوب وان قل العيب لانه حيوان وجب بالشرع فلم يقبل فيه المعيب كالشاة في النزكاة لان الغرة الخيار والمعيب ليس من الخيار ولايقبل فيها هرمة ولاضعيفة ولاخشي ولا خصي وان كثرت قيمته لان ذلك عيب ولا يتقدر سنها في ظاهر كلام الخرقي وهو قول ابي حنيفة وقال وان كثرت قيمته لان ذلك عيب ولا يتقدر سنها في ظاهر كلام الخرقي وهو قول ابي حنيفة وقال العاضي وابو الخيار وذكر بعض أصحاب الشافعي أنه لايقبل فيها غلم بلغ خس عشرة سنة لانه لايدخل على النساء ولاابنة عشرين لانها تنغير وهذا تحكم لم يرد الشرع به فيجب ان لايقبل وماذكروه من الحاجة الى الكير مع صغر عبد في النه خيار ولم يشهد الى المن العالم عن له فوق السبع ولان بلوغه قيمة الكبر مع صغر عبد وله أنه خيار ولم يشهد لماذكروه من الحادة الى الكيور من ولا له نفاير يقاس عليه والشاب البالغ أكل من الصبي عقلا على أنه خيار ولم يشهد لماذكروه نص ولا له نفاير يقاس عليه والشاب البالغ أكل من الصبي عقلا

الذميين والباقي على الجاني لانه ثبت باعترافه والعاقلة لاتحمل اعترافا وان اعترفت العاقلة دون الجاني فالغرة عليها مع دية أمه وان أنكر الجانى والعاقلة فالقول قولهم مع إعانهم انا لانعلم ان هذا الجنين من مسلم ولا يلزمها الهين مع البت لانها على الذي في فالم النهير فاذا اختلفوا وجبت دية ذي لان الاصل ان ولدها تابع لها ولان الاصل براءة الذمة وان كان نما لا تحدله العاقلة فالقول قول الجاني وحده مع يمينه ولوكانت النصرانية امرأة مسلم فادعى الجاني ان الجين من ذمي بوطيء شبهة أوزنا فالقول قول ورثة الجنين لان الجنين عكوم باسلامه فان الولد للفراش

(فصل) اذا كانت الامة بين شربكين فحمات بمملوك فضربها أحدها فأسقطت فعليه كفارة لانه اللف آدميا ويضعن لشريكه نصف عشر قيمة الما ويسقط ضمان نصيبه لانه ما كم وان اعتقها الضارب بعد ضربها وكان معسراً ثم اسقطت عتق نصيبه منه ومن ولدها وعليه اشريكه نصف عشر قيمة الام وعليه نصف غرة من أجل النصف الذي صار حراً يورث عنه بمنزلة مال الجنين ترث امه منه بقدر مافيها من الحرية والباقي لورثنه هذا قول الفاضي وقياس قول ابن حامد وهو مذهب الشاني وقياس قول أبي بكر وأبي الخطاب لا بجب على الضارب ضمان ما أعنقه لانه حين الجناية لم يكن مضمونا عليه والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الضرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الضرب وهذا قول بعض والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الضرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الضرب وهذا قول بعض والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الضرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الضرب وهذا قول بعض والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الضرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الفرب وهذا قول بعض والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الفرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الفرب وهذا قول بعض والاعتبار في الضمان بحال الجناية والمنان بحال الفرب ولهذا اعتبرنا قيمة الام حال الفرب وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وهو الصحيحان شاء الله تعالى لان الانلاف حصل بفعل غير مضمون فأشبه ما لوجرح

وبنية وأقدر على التصرف وانفع في الخدمة وقضاء الحاجة وكونه لا يدخل على النساء ان أريد به النساء الاجنبيات بلاحاجة إلى دخوله عليهن وان أريد به سيدته فليس بصحيح فان الله تعالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يباغوا الحلم منكم الى قوله ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بهض) نهم لو لم يدخل على انساء لحصل من نفعه أضعاف ما يحصل من دخوله وفوات شيء الى ماهو أنفع منه لا يعد قواتا كن اشترى بدرهم ما يساوي عشرة لا يعد فو تا ولا خسرانا ولا يعتبر لون الغرة ، وذكر عن أبي عرو بن العلاء أن الغرة لا تكون الا يبضاء ولا يقبل عبد أسود ولا جارية سوداء

ولنا أن النبي عَلِيْكِيْ قضى بعبداً أو أمة وأطلق مع غابة السواد على عبيدهم وإمائهم ولانه حيوان يجب دية فلم يعتبر لونه كالابل في الدية

(الفصل الرابع) أن الغرة قيمتها نصف عشر الدية وهي خمس من الابل ، ره ي ذلك عن عرو وزيد رضي الله عنها ، وبه قل النخعي والشعبي وربيعة وقتادة ومالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، ولان ذلك أقل ماقدره الشرع في الجريات وهو أرش الموضحة ودية السن فرددناه اليه فان قيل فقد وجب في الانحلة ثلائة أبعرة وثلث وذلك دون ما ذكر تموه قلنا الذي تصعليه صاحب الشريعة غرة قيمتها أرش الموضحة وهو خمس من الابل، وإذا كان أبوا الجنين كتابيين ففيه غرة قيمتها نصف

حريا فأسلم ثم مات بالسراية ولان موته يحتمل ان يكون قد حصل بالضرب فلا يتجدد ضمانه بعدموته والاصل مراءة ذه ته وان كان المعتق موسرا سرى العتق البها وإلى جنينها وفي الضان الوجهان فعلى قول القاضى في الجنين غرة موروثة عنه وعلى قياس قول أبي بكر عليه ضمان نصيب شربكه من الجنين بنصف عشر قيمة امه ولايضمن امه لانه قد ضمنها باعتاقها فلا يضمنها بتلفها وان كان المعتق الشربك الذي لم يضرب وكان معسراً فلاضمان على الشريك في نصيبه لان العتق لم بسر اليه وعليه في نصيب شريكه من الجنين نصف غرة برثها ورثنه على قول الفاضي وعلى قياس قول أبي بكر يضمن نصيب شريكه بنصف عشر قيمة امه ويكون السيده اعتباراً بحال الجناية وكذلك الحم في ضمان الام أذا مانت من الضربة وان كان المعتق موسرا سرى العتق اليها وصارا حربن وعلى المعتق ضان نصف الا يضمن نصف الجنين لانه يدخل في ضان الام كما يدخل في يعها وعلى الضارب ضمان الجنين بغرة موروثة عنه على قول القاضي وعلى قياس قول أبي بكريضمن نصيب الشريك بنصف عشر قيمة امه وليس عليه ضمان نصيبه لانه ملكه حال الجناية عليه وأما ضمان الام فني احد الوجهين فيهادية حرة السيدها منها أقل الامرين من ديها أو قيمتها وعلى الاحريضمنها بقيمنها السيدها كما تقدم من قطع يد السيدها منها أقل الامرين من ديها أو قيمتها وعلى الاحريضمنها بقيمنها السيدها كما تقدم من قطع يد السيدها منها أقل الامرين من ديها أو قيمتها وعلى الاحريض فيمنها بقيمنها السيدها كما تقدم من قطع يد

(فصل) ولوضرب بطن امنه ثم اعتقها ثم اسقطت جنينا ميتا لم يضمنه في قياس قول أبي بكر لان

قيمة الغرة الواجبة في المسلم وفي جنين المجوسية غرة قيمتها أربعون درهماً واذا تعذر وجود غرقبهذه الدراهم وجبت الدراهم لانه موضع حاجة وإذا اتفق نصف عشر الدية من الأصول كاها بان تكون قيمتها خساً من الابل وخمسين ديناراً أو سمائة درهم فلا كلام ، وان اختافت قيمة الابل اننصف عشر الدية من غيرها مثل ان كانت قيمة الابل أربعين ديناراً أو أربعائة درهم فظاهر كلام الخرقي أنها تقوم بالابل لانها الأصل وعلى قول غيره من أصحابنا تقوم بالذهب أو الورق فجعل قيمتها خمسين ديناراً أو سمائة درهم فان كان من أهل ديناراً أو سمائة درهم فأن اختلفا قومت على أهل الذهب به وعلى أهل الورق به فان كان من أهل الذهب والورق جميعاً قومها من هي عليه بما شاء منها ، لان الخيرة إلى الجاني في دفع ماشاء من الأمل ولي حمل أن تقوم بادناهما على كل حال لذلك وإذا لم يجد الفرة انتقل إلى خمس من الأبل على قول الخرقي وعلى قول غيره ينتقل إلى خمسين ديناراً أو سمائة درهم

(الفصل الخامس) أن الغرة موروثة عن الجنين كأنه سقط حياً لانها دية له وبدل عنه فيرثها ورثته كا لو قتل بعد الولادة ، وبهذا قل مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال الليث لاتورث بل تحكون بدله لائمه لانه كمضو من أعضائها فأشبه يدها

ولنا أنها دية آدمي حر فوجب أن تكون موروثة عنه كما لو ولدته حياً ثم مات وقوله إنه عضو من أعضا أبهالا يصح لانه لوكان عضواً لدخل بدله في دية أمه كيدها ولما منع من انقصاص من أمه

جنابته لم تكن مضمونة في ابتدائها فلم تضمن سرابتها كالو جرح مرتدا فاسلم ثم مات ولان موت الحبنين محتمل انه حصل بالضربة في محلوكه ولم يتجدد بعد العتق ما يوجب الضمان وعلى قول ابن حامد عليه غرة لا يرث منها شيئا لان اعتبار الجناية بحال استقر ارحا ، ولو كانت الامة لشريكين فضر باها ثم أعنقاها معافر ادت جنينا مينا فعلى قول أبي بكر على كل واحد منها فصف عشر قيمة امه لشريكه لان كلا منها جنى على الجنين و صفه اشريكه فسقط عنه ضانه ولزمه ضمان نصفه الذي اشريكه بتصف عشر قيمة امه الثاث قيمة امه اعتبارا بحال الجناية وعلى قول ابن حامد على كل واحد منها نصف الغرة الام منها الثاث وباقيها للورثة ولا برث الفائل منها شيئا

(مسئلة) (وان ضرب بطن امه نعتقت ثم اسقطت الجنين ففيه غرة)

على قرل أبن حامد والفاضي لا له كان حرا اعتبارا بحال الاستقرار وعلى قول أبي بكر وابي الحطاب فيه عشر قيمة أمه اعتبارا بحال الجناية لانها كانت في حال كونه عبدا ويمكن منع كونه صار حرا لان الظاهر تلفه بالجناية وبعد لمفه لا يمكن تحريره فعلى قول هذين يكون الواجب فيه لسيده وعلى قول ابن حامد يكون الواجب فيه أقل الامرين من الغرة وعشر قيمة أمه لان الغرة ان كانت أكثر لم يستحق الزيادة لانها زادت بالحرية الحاصلة لزوال ملكه وان كانت أقل الميكن له أكثر منها لان النقص حصل باعافه فلا يضمن له كان قلع يد عبد فاعتقه سيده ثم مات بسراية الجناية كان له

واقامة الحد عايها من أجله ولما وجبت الكفارة بقنله ولما صح عتقه دونها ولا عتقها دونه ؤلا تصور حياته بعد موتها ، ولان كل نفس تضمن بالدية تورث كدية الحي فعلى هذا إذاأسقطت جنينًا ميتًا ثم ماتت فنها ترث نصيبها من ديته ثم يرثها ورثته وان ماتت قبله ثم ألقته ميتًا لم يرث حدهما صاحبه وان خرج حيًّا ثم مت قبامها ثم ماتت فانها ترث نصيبها من ديته ثم يرثمها ورثتها وان ماتت قبله ثم ألقته ميتاً لم يرث أحدها صاحبه وان خرج حياً ثم ماتت قبله ثم مات أو ماتت أنه خرج حيًّا ثم مات ورثها ثم يرثه ورثته وان اختلف وراثها في أولها موتًّا فحكه ها حكم الغرقي عيى ما ذكر في موضعه ويجبيء على قول الخرقي في المسئلة التي ذكرها إذا ماتت امرأة وابنهاأن يحلف ورثة كل واحد منها ويختصوا بمبراثه وان ألقت جنينًا ميتًا أو حيًّا ثم مات ثم ألقت آخر حيًّا فني الميت غرة وفي الحي الأول دية كاملة إذا كان سقوطه لوقت يعيش مثله ويرثهما الآخر ثم يرثه ورثته ان مات وان كانت الام قد ماتت بعد ا\ول وقبل الثاني ذن دية الأول ترث منهـــا الأم والجنين الثاني ثم إذا ماتت الام ورثها اثاني ثم يصير ميراثه لورثته، وان ماتت الام بمدهما ورثتها جميعاً .

(فصل) وإذا ضرب بطن امرأة فألقت أجنة ففي كل واحد غرة ومهذا قال الزهري ومالك وانشافعي واسحاق وابن المنذر قال ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم وذلك لانه ضان آدمي فتعدد

أقل الامرين من دية حر أو نصف قيمته وما فضل عن حق السيد لورثة الحبنين فاما ان ضرب بطن الامة فاعتق السيد جنينها وحده نظرت فان اسقطنه حيا لوقت يديش مثله ففيه دية حر نص عليها حمد وان كان لوتت لا يعيش مثله ففيه غرة لانه حر على قول ابن حامد وعلى قول أبي بكر عايه عشر قيمة امه وان اسقطته ميتاً ففيه عشر قيمة امه لاننا لانعلم كونه حيا حال أعتاقه ويحتمل ان تحبب عليه الغرة لان الاصل بفاءحياته فاشبه مالو اعتق أمه

(فصل) إذا ضرب ابن المعتقة الذي أبوء عبد بطن امرأه ثم عنق أبوء ثم اسقطت جنيها ومات احتمل ان تكون ديتها في مال الجاني على ما تقدم فكره واحتمل ان تكون الدية على مولى الام وعصباته في قياس قول أبي كمر اعتبارا بحال الجناية وعلى قياس قولران حامد: لمي مولىالاب واقاربه اهتبارا بحال الاسفاط وان ضربه ذمي بطن امرأنه الذبية ثم اسلم ثم اسقطت لم تحمله عاقلته وان ماتث معه فكنذلك لان عاقلته المسلمين لا يعقلون عنه لامه كان حين الجناية ذميا وأعل الذمة لا يعقلون عنه لانه حين الالمفاط مسلم وبحتمل ان يكون لنقله على عافيته من أهل الذمة في قياس قول أبي بكر أعتبارا بحال الحبناية وبكون في الحبنين ما يجب في الحبنين الـكمانو لانه حين العجناية محكوم بكفر. وعلى قياس قول ابن حامد مجبب فيه غرة كاملة ويكون عقلهوعقل امه على عاقلته المسلمين اعتبار ابحال الاستقرار (مُستَّلَةً) (وأن كان الجنين محكومًا بكفره ففيه عشرديةً)

بتعدده كالديات وان ألقتهم أحياء في وقت يعيشون في مثله ثم ماتوا ففيكل واحدة دية كاملة وان كان بعضهم حياً فمات وبعضهم ميتاً ففي الحي دية وفي الميت غرة

(فصل) وتحمل العاقلة دية الجنبن اذا مات مع أمه . ذي عليه أحمد إذا كانت الجناية عليها خطأ أو شبه عمد لما روى المغيرة بن شعبة أن رسول الله على الجنين بغرة عبد أو امة على عصبة القاتلة وان كان قتل الا م عمداً أو مات الجنين وحده لم تحمله العاقلة وقال الشافعي تحمله العاقلة على كل حال بناء على قوله إن العاقلة تحمل القليل والكثير والجناية على الجنين ليست بعمد لانه لأيتحقق وجوده ليكون مقصوداً بالضرب .

ولنا أن العاقلة لأتحمل مادون الثلث على ماذكرناه وهذا دون الثلث وإذا مات وحده أو من جناية عمد فدية أمه على قاتاها فكذلك ديته لأن الجناية لا يحمل بعض ديتها الجاني وبعضها غيره فيكون الجميع على القاتل كما لو قطع عمداً فسرت الجناية الى النفس

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كان الجنين مملوكا ففيه عشر قيمة أمه سواء كان الجنين ذكراً أو أَنْي).

وجملة ذلك أنه اذا كانجنين الامة ملوكا فستطمن الضربة مية ففيه عشر قيم المههذا قول الحسن وقتادة

وبهذا قال الشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر لم أحفظ عن غيرهم خلافهم لان جنين الحرة المسلمة مضمون بعشر دية امه فكذك جنين الكافرة إلا ان أصحاب الرأي يزون دية الكافرة كدية المسلمة فلا يتحقق عندهم بينها اختلاف

(مسئلة) (وان كان أحد أبويه كنابيا والآخر مجوسيا اعتبر أكثرهما دية فيجب عشر دية كتأبية على كل حال)

لان ولد المسلم من الكافرة يعتبر باكثرهمادية كذا ههناولان الضار إذاوجدفي احداً بويهما يوجب وفي الآخر ما يسقط غلب الايجاب بدليل مالو قتل المحرم صيدا متولدا من مأكول وغيره ولافرق فيا ذكر نا بين الذكر والاش لان السنة لم نفرق بينها وبه يقول الشافعي وإسحاق وابو ثور واصحاب الرأي وعامة أهل العلم

(فصل) ولو ضرب بطن كتابية حامل من كتابي فاسلم أحد أبويه ثم اسقطته ففيه الفرة في قول ابن حامد والقاضي وهو ظاهركلام أحمد ومذهب الشافعي لان الفهان بحال استقرار الجناية والجنين محكرم باسلامه عنداستقرارها وفي قول أبي بكروا بي الخطاب فيه شردية كنابية لان الجناية عليه في حال كفره وسئلة (وان سقط الجنين حياثم ،ات ففيه دية حر ان كان حرا أو قيمته ان كان مملوكا) في المنا سقوطه لوقت يعيش مثله وهو ان تضعه لستة اشهر فصاعدا وإلا فحكمه حكم الميت هذا

ومالك والشافعي واسحاق و ابن المنذر و بنحوه قال النخعي و الزهري، و قال زيد بن أسلم يجب فيه نصف عشر غرة وهو خسة دنانير. و قال الثوري و أبو حنيفة و اصحابه يجب فيه نصف عشر ويمته ان كان ذكراً و عشر قيمته ان كان أثى لان الغرة و اجبة في جنين الحرة نصف عشر دية الرجل و عشر دية الانثى و هذا متلف فاعتباره بنفسه أولى من اعتباره بأمه، ولا نه جنين مضمون تلف بالضربة فكان فيه نصف عشر لواجب فيه اذا كان ذكراً كبيراً و عشر الواجب اذا كان أنثى كجنين الحرة ، و قال محد بن الحسن مذهب أهل المدينة يفضي إلى أن يجب في الجنين الميت أكثر من قيمته اذ كان حياً

ولنا أنه جنين مات بالجناية في بطن أمه فلم يختلف ضمانه بالذكورة والانوثة كجنين الحرة ودليلهم نقبه عليهم فيقول جنين مضمون تلف بالجناية فيكان الواجب فيه عشر مايجب في أمه كجنين الحرة وما ذكروه من مخالفة الاصل معارض بأن مذهبهم يفضي الى تفضيل الانثى على الذكر وهو خلاف الاصول. ولا نه لو اعتبر بنفسه او جبت قيمته كام اكسائر المضمو بات القيمة، ولا ن مخالفتهم أند من مخالفتنا لا ننا اعتبرناه اذا كان مياً بأمه واذا كان حياً بنفسه فجاز أن تزيد قيمة الميت على الدمن مع اختلاف الجهتين كما جاز أن يزيد البعض على الكل في أن من قطع أطراف انسان الاربعة الحي مع اختلاف الجهتين كما جاز أن يزيد البعض على الكل في أن من قطع أطراف انسان الاربعة فن الواجب عليه أكثر من دية النفس كام وهم فضلوا الانتي على الذكر مع اتحاد الجهة وأوجبوا في يضمن بالقيمة عشر قيمته تارة و نصف عشرها أخرى وهذا لانظير له. اذا ثبت هذا فان قيمة أمه

قول عامة أهل العلم قال ان المنذر أجمع كل من نح نظ عنه من أهل العلم على ان في الجنين يسقط حيا من الضرب دية كاملة منهم زبد من ثابت وعروة والزهري والشمبي وقتادة وابن شبرمة ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثوروأ صحاب الرأي وذلك لانه مات من جنابته بعد ولادته في وقت يعيش لمثله فاشبه قتله بعد وضعه وفي هذه المسائل ثلاثة فصول

(أحدها) انه أيما يضمن بالدبة إذا وضعه حيا فمن علمت حياته ثبت له هذا الحكم سواه ثبت باستهلاله أو ارتضاعه أو تنفسه أو عطاسه أوغير ذلك مما تم به حياته هذا ظاهر قول الخرقي وهو مذهب الشافعي، وروي عن احمد أنه لا يثبت له حكم لحياة إلا بان يستهل وهذا قول الزهري وقنادة ومالك وإسحاق وروي ومنى ذلك عن عمر وان عباس والحسن نهي رجابر بن عبدالله رضي الله عنهم لقول النبي عليات والسبهلال النبي عليات هذا استهل المولود ورث وورث وورث مفهومه أنه لاير ثإذا لم يستهل ، والاستهلال الصاح قام ان عباس والقاسم والمنحمي لان النبي عليات قال « ما من مولود يولد إلا مسه الشيطان الصاح قام ان عباس والقاسم والمنحمي لان النبي عليات الله عليات والاصل في تسمية الصاح المستهل صارخاً إلا مرم وابها) فلا مجوز غير ما قاله رسول الله عليات والاصل في تسمية الصاح المستهلالا ان من عادة الناس إذا رأوا الهلال صاحوا وأراه بعضهم بمضا فسمي صباح الولود استهلالا المتهلالا أن من عادة الناس إذا رأوا الهلال وصاحه كمماح من بتراآه

«المغني والشرح السكبير» (١٩ »

< الجزء الناسع »

معتبرة يوم الجناية عليها وهذا منه وص الشافعي ،وقال بعض أصحابه تقوم حين أسقطت لان الاعتبار في ضان الجناية بالاستقرار ويتخرج لنا وجه كذلك

ولنا أنه لم يتخلل بين الجناية وحال الاستقرار مايوجب تغيير بدل النفس فكان الاعتبار بحال الجناية كا لو جرح عبداً ثم نقصت السوق لكثرة الجاب ثم مات فان الاعتبار بقيمته يوم الجناية كا لو جرح عبداً ثم نقصت السوق لكثرة الجاب ثم مات فان الاعتبار بقيمته يوم الجناية كا لو قطع يدها فماتت من ولان قيمتها تتغير بالجناية وتنقص فلم تقوم في حال نقصها الحاصل بالجناية كا لو قطع يدها فماتت من سرايتها أو قطع يدها فمرضت بذلك ثم اندمات جراحتها

(فصل) وولد المدبرة والمكاتبة والعتقة بصفة وام الولد اذا حملت من غير مولاها حكه عكم ولد الامة لأنه مملوان ولا تحمل العاقلة شيئاً من ذلك لان العاقلة لا تحمل عبداً بحال، فأماجنين المعتق بعضها فهو كهي فيه من الحرية مثل مافيها فذا كان نصفها حراً فنصفه حر فيه نصف غرة لورثته وفي النصف الباقي نصف عشر قيمة أمه لسيده

(فصل) وإن وطىء أمة بشبهة أو غر بأمة فتزوجها وأحبلها فضربها ضارب فألقت جنيناً فهو حر وفيه غرة موروثة عنه لورثته وعلى الراطىء عشر قيمتها لسيدها لأنه لولا اعتقاد الحرية لكان هذا الجنين مملوكا لسيده على ضاربه عشر قيمة أمه فلما انعتق بسبب الوط. فقد حال بين سيدها وبين هذا القدر فألزمناه ذلك للسيد سواء كان بقدر الغرة او أكثر منها او أقل

ولنا إنه قدعلمت حاته ناشبه المستهل والخبر يدل بمعناه وتنبيه على ثبوت الحكم في سائر الصور فان شربه اللبن أدل على حياته من صياحه وعطاسه ضرب منه فهو كصياحه ، وأما الحركة والاختلاج المنفرد فلا يثبت به حكم الحياة لانه قد يتحرك بالاختلاج وبسبب آخر وهو خروجه من مضيق فان اللحم يختلج سيما إذا عصر ثم ترك فلم نثبت بذلك حياته

" الفصل الناني) انه أنما يجب ضان إذا علم موته بسبب الضربة ويحصل ذلك بسقوطه في الحال أو موته أو بقاؤه متألما إلى ان يموت أو بقاء امه متألمة إلى ان تسقطه فيعلم بذلك موته بالجناية كانو ضرب رجلا فمات عقيب ضربه أو بقي ضمنا حتى مات وان الفته حيا فجاء آخر فقتله وكمانت فيه حياة مستقرة فعلى الثاني القصاص إذا كان عمداً أو الدية كاملة وان لم تكن فيه حياة مستقرة بل كانت حركته كحركة الذبوح فالعائل هو الأول وعليه الدية كاملة ويؤدب الثاني وان بقي الجنين حيا و قي زمناسالما لا الم به لم يضمنه الضارب لان الظاهر أنه لم يت من جنايته

(الفصل الثالث) أن الدية أنما نجب فيه إداكان سقّوط، لستة أشهر فصاعدا فان كان الدون ذلك ففيه غرة كما لوسقط ميتاوبهذا قال المزني، وقال الشافوي فيه دية كاملة لا تناعله ناحياته وقد نلف من جنايته ولنا أنه لم تعلم فيه حياة يتصور بقاؤه بها فلم تجب فيه دية كما لو ألقته ميتاوكالمذبوح، وقولهما المعلمنا حياته قلمًا وإذا أسقط ميتا وله سنة أشهر فقد علمنا حياته أيضا

(فصل) اذا سقط جنين ذمية قد وطُّها مسلم وذمي في طهر واحد وجب فيه اليقين وهو مافي جنين الذمي فان ألحق بعد ذلك بالذمي فقد وفى ماعليه وإن ألحق بمسلم فعليه تمام الغرة ، وإن ضرب بطن نصرانية فأسقطت وادعت او ادعى ورثته انه من مسلم حملت به من وطءشبهة او زنا فعترف الجاني فعليه غرة كاملة،وإن كان مما تحمله العاقلة فاعترف أيضاً فالغرةعليما وإن أنكرت حلفت وعلنها مافي جنين الذبيين والباقي على الجانبي لأنه ثبت باعتراف والعاقلة لأتحمل اعترافا، وإن اعترفت الماقلة دون الجابي فالغرة عليها مع دية أمه ، وإن أنكر الجاني والعاقلة فالقول قولهم مع ايمانهم اننا لانعلم ان هذا الجنين من مسلم ولا تزمهم اليمين على البت لانها يمين على النفي في فعل الغير فه ذا حلفوا وجبت دية ذمي لان الاصلُ ان ولدُها تابع لها ولان الاصل براءة الذمة ، وإن كان مما لا تحمله العاقلة فالقول قول الجاني وحده مع يمينه ، ولو كانت النصرانية امرأة مسلم فادعى الجابي أن الجنين من ذمي بوطء شبهة او زنا فالقول قول ورثة الجنين '\ن الجنين محكوم باسلامه ف ن الولدللفراش

(فصل) وإذا كانت الامة بين شريكين فحملت بملوك فضرمها أحدها فأسقطت عليه كفارة لأنه أتلف آدمياً ويضمن لشريكه نصف عشر قيمة أمه ويسقط ضان نصيبه لانه ملكه وإن أعتقها الضارب بعد ضربها وكان معسراً ثم أستطت عتق نصيبه منها ومن ولدها وعليه لشريكه نصف عشر قيمة الام وعليه نصف غرة من أ جل النصف الذي صار حراً يورث عنه بمنزلة مال الجنين ترث

أمه منه بقدر مافيها من الحرية

(مسئلة) (وان اختلفا في حياته ولا بينة لها فق أيهما يقدم قوله ? وجهان)

(أحدهما) يقدم قول الولي لان الاصل حياته فإن الجنين إذا بلغ أربعة اشهر أنخ فيه الروح (والناَّبِ) قول الجاني لان الاصل براءة ذبته من الدية السكاملة

(فسل) إذا أدعت المرأة على رجل أنه ضربها فأسقط جنينها فأ كر الضرب فالقول قوله مع عينه لان الاصل عدم الضرب، وإن أقر بالضرب أو قامت به بينة وأنكر أن تكون اسقطت فالمقول قوله أيضا مع يمينه لانه لا يعلم أنها أسقطت،ولا يلزمه اليمين على البت لانها يمين على نفي فعل الغير والاصل عدمه ، وإن ثبت الاسقاط والضرب ببينة أو افرارفادعي أنها أسقطته من غير ضربه فان كانت أسقطته عقيب ضربه فالقول قولها لان الظاهر أنه نه لوجوده عقيب شيء يصلح أن يكون سبباً له ، وإن ادعى أنها ضربت نفسها أو شربت دواء أو فعل ذلك غيرها فحصل الاسفاط فأنكرته فالقول قولها مع يمينها لان الاصل عدم ذلك ، وإن أسقطت بعد الضرب بأيام وكانت متألمة إلى حين الاسقاط فالقول قولها ، وإن لم تكن متأمة القول قوله مع يمينه كما لو ضرب انسا أ فلم يبق متألمًا ولا ضمنا ومات بعـــد أيام ، وإن اختلفا في وجود النَّالم فالقول قوله لان الاصل عدمه 6 وإن كانت متألمة في بمض للدة فادعى أنها برأت وزال ألها وأنكرت ذلك فالقول قولما لان الاصل بقاؤه، وإن ثبت اسفاطها من الضربة

والباقي لباقي ورثته هذا قول القاضي وقياس قول إبي بكر وابي الخطاب لا يجب على الضارب ضان ماأعته لا نه حين الجناية لم يكن مضموناً عليه والاعتبار في الضمان بحال الجناية وهي الضرب وهذا اعتبرنا قيمة الام حال الضرب وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وهذا أصح إن شاء الله لان الاتلاف حصل بفعل غير مضمون فأ شبه مالو جرح حربياً فأسلم ثم مات بالسراية ولان موته يحتمل أن يكون قد حصل بالفيرب فلا يتجدد ضانه بعدموته والاصل براءة ذمته وإن كان المعتق موسراً سرى الدتق اليها وإلى جنينها وفي الضان الوجهان ، فعلى قول القاضي في الجنبن غرة موروثة عنه وعلى سرى الدتق اليها وإلى جنينها وفي الضان الوجهان ، فعلى قول القاضي في الجنبن عربه من أمه لانه قياس قول ابي بكر عليه ضان نصيب شريكه من الجنبن بنصف عشر قيمة أمه ولا يضمن أمه لان المعتق الشريك الذي لم يضرب وكان معسراً فلا ضف غرة برثها ورثته على قول اتفاضي وعلى قياس قول أبي بكر يضمن نصيب شريكه بنصف عشر قيمة أمه يكون لسيده اعتباراً يحال الجناية ، وكذلك الحكم في ضمان الام إذا ماتت من الضربة ، وان كا المعتق موسرا سرى العتق اليهما وصارا حرين وعلى المعتق ضان نصف من الخنين لانه يدخل في ضان الام لا يدخل في بيعها ، وعلى الضارب ضان لام ، ولا يضمن نصف الجنين لانه يدخل في ضان الام كله يدخل في بيعها ، وعلى الضارب ضان بضوف بنوة عنه على قول القاضي وعلى قياس قول أبي بكر يضمن نصيب الشريك بنصف الخنين بغرة مو، وثة عنه على قول القاضي وعلى قياس قول أبي بكر يضمن نصيب الشريك بنصف

فادعت سقوطه حيا وأنكرها فالقول قوله مع بمينه الا أن تقوم لها بينة باسترلاله لان الاصل عدم ذلك وإن ثبتت حياته فادعت أنه لوقت يعيش مثله فأكرها فالقول قولها مع بمينها لان ذلك لا يعلم الامن حبهتها ولا يمكن اقامة البينة عليه فقبل قولها فيه كانضاه عدتها ووجود حيضها وطهرها ، وإن أقامت بينة باستهلاله وأقام الجامي بينة بخلانها قدمت بينها لانها مثبتة فقده ت على النامية لان المثبتة معها زيادة علم ، وإن ادعت أنه مات عقيب اسفاطه وادعى أنه عاش مدة فالقول قولها لان الاصل عدم حياته ، وإن أقام كل واحد منها بينة بدعواه قدمت بينة الجاني لان معها زيادة علم ، وإن ثبت أنه عاش مدة فادعت أنه بقي متألما حتى مات فأنكر فالقول قرله لان الاصل عدم التألم. فان أقاما بينتين قدمت بينتها الان معها زيادة علم ، ويقبل في استهلال الجنين وسقوطه وبقائه متألماً وبنا، أمه متألمة تول امرأة واحدة الان معها زيادة علم ، ويقبل في استهلال الجنين وسقوطه وبقائه متألماً وبنا، أمه متألمة تول امرأة واحدة لانه مما لا يطلع عليه الرجال غالباً لان الفالم أنه لا يشهد او لادة الا النساء والاستهلال يتصل بهاءوهن يشهدن حال المرأة وولادتها وحال الطفل ويعرفن علله وأمراضه وقرته وضفه دون الرجال ، وإن اعترف الجاني باستهلاله أو ما يوجب فيه دية كاملة فالدية في مال الجاني لا تحمله العاقلة لانها لا تحمل العاقلة لانها لا تحمل اعترافاً ، وإن كانت مما تحمل العاقلة فيه الغرة قهي على الداقلة وباقي الدية في مال الفاتل

(فصل) وإن انفصل منها جنينان ذكر وأنثى فاستهل أحدها وأنفقوا على ذلك واختلفوا في المستهل فمان الحجاني هو الانثى وقال وارث الحنين هو الذكر فالقول قول الحجاني مع يمينه لان الاصل براءة

(فصل) ولو ضرب بطن أمته ثم أعتقها ثم أسقطت جنيناً ميتاً لم يضمنه في قياس قول ابي بكر لان جنايته لم تكن مضمونة في ابتدائها فلم يضمن سرايتها كا لو جرح مرتداً فأسلم مم مات ، ولان موت الجنين يحتمل انه حصل بالضربة في مملوكه ولم يتجدد بمدالعتق ما وجب الضان وعلى قول ابن عامد عليه غرة لا يرث منها شيئاً لان اعتبار الجناية بحال استقرارها ، ولو كانت الامة لشريكين فضر باها ثم أعتقاها معافوضعت جنيناً ميتاً فعلى قول ابي بكر على كا واحد منهما نصف عشر قيمة أمه اشريكه لان كل واحد منهما نصف الذي لشريكه الشريكه لان واحد منهما جنى على الجناية وعلى قول ابن عامد على كل واحد منهما نصف الغرة الاممنها بنصف عشر قيمة أمه اعتباراً بحال الجناية وعلى قول ابن عامد على كل واحد منهما نصف الغرة الاممنها الثنث وباقها للورثة ولا موث القاتل منها شيئاً

(فصل) إذا ضرب ابن المعتقة الذي ابوه عبد بطن امرأة ثم أعتق ابوه ثم أسقطت جنيناً وماتت احتمل أن تكون ديتهما في مال الجاني على ماتقدم ذكره ، واحتمل أن تكون الدية على مولى الأم وعصباته في قياس قول أبي بكر اعتباراً بحال الجناية ، وعلى قياس قول ابن حامد على مؤلى الابت

ذمته من الزائد على دية الان عالى دية الان كان لاحدها بينة قدم بها وإن كان لها بينتان وحبت دية الذكر لان البينة قد قامت باستهلاله والبينة المعارضة لها نافية له والاثبات مقدم على النفي ، فان قيل فينبني أن تجب ديتها ، قلنا لا تجب دية الان لا لا المستحق لها لم يدعها وهو مكذب البينة الشاهدة بها فان ادعى الاستهلال منها ثبت ذلك بالبينتين ، وإن لم تكن بينة فاعترف الحاني باستهلال الذكر فأ نكرت العاقلة فالقول قولهم مع أعانهم فاذا حلفوا كان عليهم دية الان وغرة ان كانت تحمل الغرة ، وعلى الضارب قالمقول قولهم مع أعانهم فاذا حلفوا كان عليهم دية الان وغرة ان كانت تحمل الغرة ، وعلى الضارب عام دية الذكر وهو نصف الدية لا تحمله العاقلة لانه ثبت باعترافه ، وإن اتفقوا على أن أحدهما استهل ولم يعرف جينه لزم العاقلة دية أن لانها متيقنة وتمام دية الذكر مشكوك فيه والاصل براءة الذمة منه فلم يجب بالشك وتجب الغرة في الذي لم يستهل

(فصل) إذا ضربها فألفت بدا ثم ألفت جنينا فان كان الفاؤهما متقاربا أو بقيت المرأة متألمة إلى أن ألفته دخات اليد في ضان الجنين لان الظاهر أن الضرب قطع يده وسرى إلى نفسه فأشبه ما لو قطع يد رجل فسرى القطع الى نفسه ، ثم إن كان الجنين سقط ميتاً أو حياً لوقت لا يميش مثله ففيه غرة ، وأن ألفته حياً لوقت بعيش لمثله ففيه دية كاملة، وإن بقي حياً فلم عت فعلى الضارب ضان الين يديتها عنزلة من قطع يد رجل فاندمات ، وقال القاضي و بعض أصحاب الشافعي يسئل القوابل فان قلن انها يد من لم تخلق فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة ففيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة فنيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة فنيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة فنيها نصن النرة وإن قان يد من خلفت فيه الحياة فنيها نصن النوت والمنه المناسبة والمناسبة والمناسبة والمن المناسبة والمناسبة و

و أقار به اعتباراً بحال الاسقاط ، وان ضرب ذهي بعلن امرأته الذمية ثم أسلم ثم أسقطت لم تحمله عاقاته وان ماتت معه في كذلك لان عاقلته المسلمين لايعقلون عنه لانه كان حين الجناية ذمياً وأهل الذمة لايعقلون عنه لانه كان حين الجناية خمياً وأهل الذمة المتباراً بحال الجناية ويكون في الجنين مايجب في الجنين الحكور لانه حين الجناية محكوم بكفره ، وعلى قياس قول ابن حامد تجب فيه غرة كملة ، ويكون عقله وعقدل أمه على عاقاته المسلمين اعتباراً بحال الاستقرار

﴿ مُسَّلَةً ﴾ قال (وان ضرب بطها فألقت جنيبا حيائم مات من الفهر بة فديه دية حر ان كان حرا أو قيدته ان كان مملوكا اذا كان ـ قوطه لوقت يعيش الله وهو أن كون استة أشهر فصاءه ا)

هذا قول عامة أهل العلم قل ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في الجنين يسقط حيا من الضرب دية كاملة منهم زيد بن ثابت وعروة والزهري والشعبي وقتادة وابن شبرمة ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأنحاب الرأي وخلك لانه مات من جنايته بعد ولادته في وقت يعيش الله فأشبه قتله معد وضعه . وفي هذه المسئلة ثلاثة فصول

(أحدها) انه انما يضمن بالدية إذا وضعته حياً ، ومتى علمت حياته ثبث له هذا الحكم سواء

ولنا أن الجنين الما يتصور بناء الحياة فيه إذا كان حيا قبل ولادته عدة طويلة أقابا شهران على ما هال عليه حديث الصادق الصدوق في أنه ينفخ فيه الروح بعد أربعة أشهر وأنل ما يبتى بعد ذلك شهران لامه لا يحيى إذا وضته لاقل من سنة أشهر، والكلام فيما إذا لم يتخلل بين الضربة والاحقاط مدة طويلة تزيل ظن ستوطه بها في لم حينئذ أنها كانت بعد وجود الحياة فيه ، وأما ان ألقت اليد وزال الالم نم ألفت الجبن ضمن اليد وحدها عزلة من قمل بدا فاندملت ثم مات صاحبها ثم ينظر فان ألقته مينا أو لوقت لا يبش المائه فني اليد اسف غرة لان في جميه غرة ففي بده لسف ديته ، وإن ألمته حياً لوقت يعيش لمنه ثم مات أو عاش وكان بين العاء اليد وبين الفائه مدة محتمل أن تكون الحياة لم تخلق فيه قبلها أري الفوابل ههنا، فان قلن انها يد من لم تخلق فيه الحياة وجب نصف غرة وإن قان انها يد من خانت فيه الحياة ولم يمض لهستة أشهر وجب فيه نصف الفرة لانها يد من لا بجب فيه أكثر من غرة فأشبهت يد من لم تنفخ فيه الروح، وإن أشكل الأمر عليهن وجب نصف الغرة لانه اليقين من غرة فأشبهت يد من لم تنفخ فيه فلا مجب بالشك

(فصل) وإذا شربت الحامل دواء فألفت جنيناً فعليها غرة لا ترث منها شيئاً لا نعلم بين أهلاالعلم خلافاً في ذلك لانها أسقطت الجنين بفعالها وجنايتها فلزمها ضانه بالغرة كالوجني عليه غيرها ولاترث

ثبتت باستهلاله او ارتضاعه او بنفسه او عطاسه او غيره من الامارات التي تعلم بهاحياته هذا ظاهر قول الخرقي وهو مذهب الشافعي ، وروي عن احمد انه لايثبت له حكم الحياة إلا بالاستهلال وهذا قول الزهري وقنادة ومالك وإسحاق، وروي معنى ذلك عنء ورضي ألله عنه وابن عباس والحسن ابن علي . جابر رضي الله عنهم لتمول الذي عَلَيْكِيْنَةٍ « إذا استهل المولود ورث وورث » مفهومه أنه لايرث إذا لم يستهل. والاستهادل الدياح قاله ابن عباس والقاسم والنخمي لان النبي عَلَيْكُمْ قُولُ « ما من مولود تولد إلا مسه الشيه ان فيسنهل صارخا إلا مريم وابنها » فلا يجوز غير ماقله رسول الله عَلَيْكُ والاصل في تسمية الصياح استهالاً أن من عادة الناس أنهم إذا رأوا الهلال صاحوا وأراه بعضهم بعضاً فسمي صياح المولود استهلالا لانه في ظهوره بعمد خفائه كالهلال وصياحه كصياح من يتراآه

ولنا أنه علمت حياته فأشبه المستهل ، والخــبر يدل بمعناه وتنبيهه على ثبوت الحــكم في سائر الصور لان شربه اللبن والعلى حياتهمن صياحه وعناسه صوت نه كصياحه وأما الحركة والاختلاج المنفر فلا ثبت به حكم الحياة لانه تديتحرك بالاختلاج وسبب آخر وهو خروجه من مضيق ذان اللحم يختلج سيا أذا عصر ثم ترك فلم تثبت بذلك حياته

(الفصل الثاني) أنه إنما بجب ضانه إذا علم موته بسبب الضربة و يحصل ذلك بسقوطه في الحال

من الغرة شيئًا لأن القائل لا يرث من دية المقتول وبرثها سائر ورثنه ، فان كانااجا في المستمط للجنين آباه أو غيره فعليه غرة لا يرث منها شيتاً لما ذكرنا

(فصل) وإن حبى على بهيمة فأانت جنينها نفيه ما نفصها في قول عامة أهل العلم ، وحكى عن أبي بكر أن فيه عشر قيمة أمه لانها حِناية على حيوان يملك بيعه اسقطت جنينه أشبه جنين الامة وهذا لايصح لان الجناية على الامة تقدر من قيمتها في ظاهر المذهب ففي يدها نصف قيمتها وفي موضحتها نصف عشر قيمتها وقد وافق أبو بكر على ذلك فقهدر جنينها من قيمتها كبمض أعضائها . والبهيمة انما يجب بالجناية عليها قدر نقصها فكذلك في جنينها ولان الامة آدمية ألحنت بالاحرار في تقــدير أحضائها من قيمتها بخلاف البوسة

(فصل) ودية الاعضاء كدية النفس فان كان الواجب من الذهب والورق لم تختلف بعمد ولا خطأ ، وإن كان من الا بي وحبت في العمد أرباعا على احدى الروايتين ، وفي الاخرى مجب خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخساها خنفات وفي الخطأ تجب أخماسا فان لم تمكن قيمته مثــل أن يوضحه عمدا فانه يجب أربعة أرباعا والخامس من أحد الاجناس الاربعة قيمته ربع قيمة الاردع ، وإن قلنا بالرواية الاخرى وجب خانتان وحقة وجذعة وبعتبرقيمته نصف قيمة حقة ونصف أيمة جذعة ، وإن كانت خطأ وجب الحنس من الاجناس الحمسة من كل جنس بدير ، وإن كارب .

وموته متألمًا إلى أن يموت أو بقاء أمه متألمة إلى أن تسقيم فيعلم بذلك موته بالجناية كما لو ضرب رجلا فمات عقيب ضربه اوبقي ضمناً حتى مات وازالقته حياً فجاء آخر فقتله وكانت فيه حياة مستقرة فعلى الثاني القصاص إذا كن عداً أو الدية كاملة ، وان لم يكن فيه حياة مستقرة بل كانت حركته كحركة المذبوح فلقاتل هوالاول وعايه الدية كاملة وعلى الثاني الادب واز وقع الجنين حياً ثم بقي زمناً سالما لاألم به لم يضمنه الضارب لان الظاهر أنه لم يحت من جنايته

(الفصل انثالث) أن الدية المحاملة انما تجب فيدإذا كان سقوطه لستة أشهر فصاعداً ذان كان لدون ذلك ففيه غرة كما لو سقط متألما وبهدا قل المزني ، وقال الشافعي فيه دية كاملة لاننا علمنا حياته ، وقد تلف من جنايته

ولنا انه لم تعلم فيه حياة يتصور بقاؤه بها فلم تجب فيه دبة كما لو ألقته ميتاً وكالمذبوح وقولهم اننا علمنا خياته قلنا ولذا سقط ميتاً وله ستة اشهر فقد علمنا حياته ايضاً

(فصل) واذا ادعت امرأة على انسان أنه ضربها فأسقطت جنينها فأنكر الضرب فالقول قوله مع يمينه ، لأن الاصل عدم الضرب وان اقر بالضرب أو قامت به بينة وانكر أن تكون اسقطت فالتول قوله أيضاً مع يمينه لانه لايعلم أنها اسقطت ولا تلزمه اليمين على البت لانها يمين على فعل الغير والأصل عدمه ، وأن ثبت الاسقاط والضرب ببينة أو أقرار فادعى أنها اسقطته من غير

الواجب دية أنمة وقنا تجب من ثلاثة أجناس وجب بعير وثلث من الحلفات وحقة وجذعة وإن قلنا أرباعا وجب ثلاثة وثلث قيمة المحس وعند أرباعا وجب ثلاثة وثلث قيمة المحس وعند أصحابنا أن قيمة كل بعير مائة وعشر ون درهما أو عشرة دنانير فلا فائدة في تعيين أسنانها الهوإن اختلفت قيمة الدنانير والدراهم مثل أن كانت العشرة الدنانير تساوي مائة درهم فقياس قولهم إذا جاء بما قيمته عشرة دنانير لزم المجني عليه قبوله لانه او جاء بالدانير لزمه قبولها فلزمه قبول ما يساويها قيمته عشرة دنانير لزم قبول ما يساويها

و فصل فصل الشيخ رحمه الله (و ذكر أصحابنا ان القتل تغلظ ديته بالحرم و الاحرام و الاشهر الحزم و الرحم المحزم فيزاد لكل و احد ثلث الدية فذا اجتمعت الحرمات الاربع وجب ديتان و ثلث و جملة ذلك ان الدية تغلظ بثلاثة أشياء: اذا قتل في الحرم و الاشهر الحرم و اذا تتل محرما، و نصاحمد على التغليظ في اذا قتل محرما في الحرم و في الشهر الحرام، فأما إن قتل ذار حم محرم فقال ابو بكر تغلظ ديته، وقال القاضي ظاهر كلام احمد انها لا تغلظ ، وقال أصحاب الشافعي تغلظ بالحرم و الاشهر الحرم و ذي الرحم، و في انتخليظ و بالاحرام و جهان، و من ر ، ي عنه التغليظ عثمان و ابن عباس و السعيدان الحرم و ذي الرحم، و في انتخليظ و بالاحرام و جهان، و من ر ، ي عنه التغليظ عثمان و ابن عباس و السعيدان و عظاء و طاوس و مجاهه و سايمان بن يسار و جابر بن زيد و قتادة و الاو زاعي و مالك و الشافعي و اسحاق و اختلف القائلون بالتغليظ في صفته فقال أصحابنا يغلظ لكل و احد من الحرمات ثلث الدية فاذا و جمعت الحرمات الاربع و جبت ديتان و ثلث

«المغنى والشرح الكير»

«الحِزء الناسع»

ضربة نظر دون كانت استمطت عتيب غير به فالتول قو لها به لان الظاهر أنه منه لوجوده عقيب شيء يصلح النيكون سبباً له وان ادعى المها ضربت نفسها او شربت دواء و فعل ذلك غيرها فحصل الاستماط به فأنكرته و لنول قو لها مع بمينه كا لو ضرب انساناً فلم يبق متألما ولا سمنا طومات بدايم وان لمن متألمة فالنول قوله مع بمينه كا لو ضرب انساناً فلم يبق متألما ولا ضمنا ومات بدايم وان اختلفا في وجود التألم فالفول قوله لان الاصل عدمه وان كمانت متألمة في يعيم المدة فادعى المها بلان الاصل عدمه وان كمانت متألمة في بعض المدة فادعى المها برئت وإلى المها وانكرت ذلك فالقول قولها علان الاصل بقاؤه وان نبت استماطها من الضربة فادعت سقوطه حيا وانكرها فالفول قوله مع يمينه الاان تقوم لها بينة بستم الله وانكرها فالقول مع يمينه الاان تقوم لها يبنة وقلما مع يمينه الاان تقوم الما يمن جهتها ولا يمكن اقامة البينة عليه فقبل قولها فيه كانقضاء عليها ووجود حيضها وطهرها وان اقامت بيئة باستم اللهواقام الجائي بيئة بعدم استم الله قدمت بيئتها ووجود حيضها وطهرها وان اقامت بيئة باستم اللهواقام الجائي بيئة بعدم استم الله قدمت بيئتها لان معها زيادة علم وان ادعت انه مات عقيب اسقاطه وادعى معاش مدة فالقول قولها ولان معها زيادة علم وان ادعت انه مات عقيب اسقاطه وادعى بيئة الجاني لان معها زيادة علم وان ادعت انه مات عقيب اسقاطه وادعى بيئة الجاني لان معها زيادة علم وان اقاما بيئتين قدمت بيئتها الان معها زيادة علم ويقبل في استم الله قوله لان الاصل عدم التألم وان اقاما بيئتين قدمت بيئتها الان معها زيادة علم ويقبل في استم الله فوله لان الاصل عدم التألم وان اقاما بيئتين قدمت بيئتها الان معها زيادة علم ويقبل في استم الله في استم الله الما التول المال عدم التألم وان اقاما بيئتين قدمت بيئتها الان معها زيادة علم ويقبل في استم الله في الماله الماله الماله الماله المن الان معها زيادة علم ويقبل في استم الله الماله المناه الماله الماله المن الاصاله عدم التألم وان اقاما بيئتين قدمت بيئتها الان معها زيادة علم ويقبل في استم الماله الماله الماله المناه الماله المالة الماله الماله الماله الماله الماله الماله الماله الماله الماله

قال احمد في رواية ابن منصور فيمن قتل محرما في الحرم في الشهر الحرام فعليه أربعة وعشرون الما وهذا قول العابعين القالمين بالتغليظ. وقال أسحاب الشافعي صفة التغليظ إيجاب دية العمد في الخطأ ولا يتصور التغليظ في غير الخطأ ولا يجمع بين تغليظين وهذا قول مالك إلا أنه يغلظ في العمد فذا قتل ذارحم محرم عمداً فعليه ثالاتون حقة وثلاثون جذع وأربعون خلفة وتغليظ في الذهب والفضة أن ينظر كم قيمة أسنان الابل غير مغلظة وقيمتها مغلظة وثم يحكم بزيادة مابينها كانت قيمتها مخففة سمائة وفي العمد ثما مائة وذلك ثلث الدية المخففة ، وعند مائك تغلظ في الاب والام والجددون غيرهم واحتجا على صفة التغليظ بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه أخذ من قتادة الملكجي دية ابنه حين حذفه بالسيف على صفة التغليظ بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه أخذ من قتادة الملكجيدية ابنه حين حذفه بالسيف في العدد شيئاً وهذه قصة اشتهرت فلم تذكر فيكانت اجماعا ، ولان ما وجب التغليظ أوجبه في الاسنان دون القدر كالفمان ولا يجمع بين تغليظين في كان ما وجب التغليظ به يرد بتغليظه . واحتج أسحابنا بما روى ابن ابي نجيح أن ام أه وطئت لا يغلظ بالاحر م لان الشرع لم يرد بتغليظه . واحتج أسحابنا بما روى ابن ابي نجيح أن ام أه وطئت في الطواف فقضى عثمان رضي الله عنه فيها بستة آلاف وألفين تغليظاً للحرم وعن ابن عمر انه قال : من قتل في الحرم او ذا رحم او في الشهر الحرام فعليه دية وثلث . وعن ابن عمر انه قال : من قتل في الحرم او ذا رحم او في الشهر الحرام فعليه دية وثلث .

(Y·)

الجنين وسقوطه وبق أله متألماً وبقاء امه متأنة قول امرأة واحدة لانه مما لايطلع عليه الرجال فان الغالب انه لايشهد الولادة الا النساء والاستهلال يتصل بها وهن يشهدن حال المرأة وولادتها وحال الطفل ويعرفن علله وامراضه وقوته وضعفه دون الرجال وان اعترف الجاني باستهلانه او ما يوجب فيه دية كاملة لم تحمله العاقلة وكانت الدية في مال الجاني لان العاقلة لا تحمل اعترافا وان كان مما تحمل العاقلة فيه الغرة فعلى العاقلة غرة وباقي الدية في مال القاتل

(فصل) وان انفصل منها جنينان ذكر وأنى فاستهل أحدها واتفقوا على ذلك واختلفوا في المستهل فقال الجاني هو الانى وقال وارث الجنين هو الذكر فالقول قول الجاني مع يمينه ، لان الأصل عدم الاستهلال من الذكر وبرآة ذته من الزائد على دبة الانى فن كان لأحدهما بينة قدم بها ، وان كان لكل واحدمنهما بينة وجبت دبة الذكر لان البينة قد قامت إستهلاله والبينة المعارضة لها نافية له والاثبات مقدم على النفي ، فان قيل فينبغي أن تجب دبة الذكر والانشى قلنا لا تجب دية الانشى ، لان المستحق لها لم يدعها وهو مكذب المبينة الشاهدة بها وان ادعى الاستهلال منها ثبت ذلك بالبينتين وان لم تكن بينة فاعترف الجاني باستهلال الذكر فأن كرت العاقلة فالقول قولهم مع أيمانهم فاذا حلفه اكانت عليهم دبة الانشى وغرة إن كانت تحمل الغرة وعلى الضارب تمام دية الذكر وهو نصف الدية لا تحمله العاقلة لانه ثبت باعترافه وان اتفقوا على أن أحدها استهل ولم

وعن ابن عباس أن رجلا قتل رجلا في الشهر الحرام وفي البلد الحرام فقال ديته اثنا عشر ألفاً وللشهر الحرام أربعة آلاف وهذا مما يظهر وينتشر ولم ينكر فثبت اجماعا وهذا فيه الجمع بين تغليظات ثلاث ولانه قول التابعين القائلين بالتغليظ واحتجوا على التغليظ في العمد أنه اذا غلظ الخطأ مع العذر فيه في العمد مع عدم العذر أولى وكل من غلظ الدية أو جب التغليظ في بدل الطرف بهذه الاسباب لان ما أو جب تغليظ دية النفس أو جب تغليظ دية الطرف

مسئلة ﴾ (وظاهر كلام الخرقي أن الدية لاتغلظ لشيء من ذلك و هو قول الحسن والشعبي وابي حنيفة وابن المنذر)

وروي ذلك عن الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم لان النبي عَيَّلْتُلِيَّةٍ قال « في النفس المؤمنة مائة من الابل » لم يزد على ذلك ، وعلى أهل الذهب ألف مثقال . وفي حديث ابي شريح أن النبي عَيَّلْتِيَّةٍ قال « وأنتم ياخزاعة قد قتاتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله فمن فتل له قتيل بعد ذلك فأهله بين خيرتين إن أحبوا قناوا وإن أحبوا أخذوا الدية » وهذا القتيل كان بمكه في حرم الله تعالى ولم يزد النبي عَيَّلِيَّيَّةٍ على الدية ولم يفرق ببن الحرم وغيره . وقال الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وهذا يقتضي أن تكون الدية واحدة في كل مكان وكل حال ولان عمر أخذ من قتادة المدلجي دية ابنه لم يزد على مائة

يعرف بعينه لزم العاقله ديه الني لا مها متيمه و نمام ديه الد الر مسلول فلم يجب بالشك و مجب الغرة في الذي لم يستهل

(فصل) إذا ضربها فألقت يداً ثم ألقت جنبناً فان كان إلقاؤها متقارباً أو بقيت المرأة متألمة الى أن ألقته دخلت اليدفي ضان الجنين، لأن الظاهر أن الضرب قطع يده وسرى إلى نفسه فأشته مالوقطع يد رجل وسرى القطع إلى نفسه ثم ان كان الجنين سقط ميتاً أو حياً لا يعيش لمثله ففيه غرة و إن أنة ته حياً لوقت يعيش لمثله ففيه دية كاملة و ان بقي حيا فلم يمت فعلى الضارب ضان اليد بديتها بمنزلة من قطع يد رجل فاندملت ، وقال القاضي و بعض أسحاب الشافعي يد أل القوابل فان قان إنها يد من لم تخلق فيه الحياة ففيها نصف الدية

ولنا أن الجنين إنما يتصور بقاء الحياة فيه إذا كان حيا قبل ولادته بمدة طويلة أقابها شهران على مادل عليه حديث الصادق المصدوق في أنه تنفخ فيه الروح بعد أربعة أشهروأقل مايبقى بعدذلك شهران لانه لايحيى إذا وضعته لأقل من ستة أشهر والبكلام مفروض فيما إذا لم يتخلل ببن الضربة والاسقاط مدة تزيل ظن سقوطه بها فيعلم حينئذ أنها كانت بعد وجود الحياة فيه ، واما ان ألقت اليد وزال الالم ثم القت الجنين ضمن اليد وحدها بمنزلة من قطع يداً فاندملت نم مات صاحبها ثم ننظر فان ألقته ميتاً اولوقت لايعيش مثله ففي اليد نصف غرة لان في جميعه غرة ففي يده نصف

وروى الجوزجاني باسناده عن ابي الزناد أن عمر بن عبد العزيزكان يجمع الفقهاء فكان مما أحيا من تلك السنن بقول فقهاء المدينة السبعة ونظرائهم ان تاساً كانوا يقولون إن الدية تغلظ في الشهر الحرام أربعة آلاف فتكون ستة عشر ألفاً فألغى عمر ذلك بقول الفقهاء وأثبتها اثني عشر ألف درهم في الشهر الحرام والبلد الحرام وغيرها. قال ابن المنذر وليس بثابت ماروي عن الصحابة في هذا ولو صح ففعل عمر في حديث قتادة أولى وهو مخالف لغيره فيقدم على قول من خالفه وهو أصح في الرواية مع موافقة الكتاب والسنة والقياس

(فصل) ولا تغلظ الدية بموضع غير حرم مكة وقال أصحاب الشافعي تغلظ الدية بالقتل في المدينة على قوله القديم لانها مكان يحرم صيده فأشبهت حرم مكة ولا يصح القياس لانها ليست محلا للمناسك فأشبهت سائر البلدان. ولا يصح قياسها على الحرم لان الذي علي قال «أي بلد هذا ؟ أليست البلدة؟ _ قال _ فن دماء كم وأموالكم بينكم حرام كحرمة بومكم هذا في شهركم هذا في بلد كم هذا » وهذا يدل على انه أعظم البلاد حرمة. وقال الذي علي الله عن الناس على الله ورجل قتل غير قاتله ورجل قتل بدخل في الجاهلية » وتحريم الصيد ليس هو العلة في التغليظ وإن كان من جلة المؤثر فقد خالف تحريم الحرم فانه لا يجب الجزاء على من قتل فيه صيداً ولا يحرم الرعل في ألم ولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل في ألم والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل في أله ولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل فيه أولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل فيه فيه أولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل فيه فيه ولا الاحتشاش منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبهه فيه صيداً ولا يحرم الرعل في التعليظ ولا الرحتشان من جوله المحتشان منه ولا ما يحتاج اليه من الرحل والعارضة والقائمة وشبه فيه ولا المحتشان والمحرم الرعل والعارضة والقائمة وشبه ولا والعرب والعرب

ديته وإن القته حياً لوقت يعيش لمثله ثم مات أوعاش وكان بين القاء اليد وبين القائه مدة يحتمل أن تكون الحياة لم تخلق فيها أري القوابل همنا فان قان انها يد من لم تخلق فيها الحياة وجب نصف غرة وان قبل انها بد من وان قبل انها يد من خلقت فيه الحياة ومغيي له ستة شهر مفيه نصف الدبة وان قبل انها بد من خلقت فيه الحياة ولم تمض له ستة أشهر وجب فيه نصف غرة لانها يد من لا يجب فيه أكثر من غرة فأشبهت يد من لم ينفخ فيه روح وان أشكل الامر عليهن وجب نصف الغرة لانهاليقين ومازاد مشكوك فيه فلا يجب بالشك

(مسئلة) قال (وعلى كل من ضرب ممن ذكرت متقرقبة ومنة و الا كان الجنيز حيا اومينا)

هذا قول اكثر اهل العلم منهم الحسن وعطاء والزهري والحكم ومالك والشافعي واسحاق قل ابن المنذركل من نحفظ عنه من اهل العلم اوجب على ضارب بعلن الرأة تلقى جنينا الرقبة مع الغرة ، وروي ذلك عن عررضي الله عنه وقال ابوحنيفة لا يجب الكفارة لان النبي عليه لا يوجب الكفارة حين اوجب الغرة

ولنا قول الله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة _وقل_وان كان منقوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) وهذا الجنين ان كان من مؤمنين أو أحد

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قتل مسلم كافراً عــداً ضعفت الدية أعلى قاتله لازالة القود كما حكم عثمان رضي الله عنه)

روى احمد عن عبد الرزاق عر معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه أن رجلا قتل رجلا من أهل الذمة فرفع إلى عثمان فلم يقتله وغلظ عليه ألف دينار فذهب اليه احمد رحمه الله وله نظائر في مذهبه فانه أوجب على الاعور اذا قلع عين صحيح مماثلة لعينه دية كاملة لما دراً عنه انقصاص وأوجب على سارق التمر المعلق مثلي قيمته لما دراً عنه القطع . وذهب جهور العلماء إلى ان دية الذمي في العمد والخطأ واحد لعموم الاخبار فيها وكما لو قتل حر عبداً عمداً فاته لا تضعف القيمة عليه ولانه بدل متلف فلم يتضاعف بالعمد كسائر الابدال

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله (وإن جنى العبد خطأً فسيده [بالخيار بين فدائه بالاقل من قيمته او ارش جنايته او تسليمه ليباع في الجناية)

وجملة ذلك أن جناية العبد أذا كانت ،وجبة للمال أو كانت موجبة للقصاص فعفا عنها إلى المال تتعلق برقبته لانه لايخلو من أن تتعلق برقبته أو ذمته أو ذمة سيده أو لا بجبشي، ولا يمكن إلغاؤها لانها جناية آدمي فوجب اعتبارها كجناية الحر، ولان جناية الصغير والمجنون غير ملغاة مع عذرة وعبم تكليفه فالعبد أولى ولا بمكن تعليم بلنمته لانه يفضي إلى إلغائها أو تأخير حق المجنى عليه

أبويه فهو محكوم بإيمانه تبعا برئه ورثته المؤمنون ولابرث الكافر منه شيئاً وان كان من أهل الذمة فهو من قوم بيننا وبينهم ميثاق ولانه نفس مضهون بالدية فوجبت فيه الرقبة كالكبير وترك ذكر الدكفارة لا يمنع وجوبها كقوله عليه السلام «في النفس المؤمنة مائة من الابل» وذكر الدية في مواضع ولم يذكر الكفارة ولان النبي عَيَيْلِيّنِهِ قضى بدية انقتولة على عاقلة القاتلة ولم يذكر كفارة وهي واجبة كذا همنا وانما كان كذلك لان الآية أغنت عن ذكر الكفارة في موضع آخر فا كتفي بها وإن القت المضروبة أجنة ففي كل جنين كفارة كا أر في كل جنين غرة أو دية وإن اشترك جاعة في ضرب المرأة فالقت جنينا فديته أو الغرة عليهم بالحصص وعلى كل واحد منهم كفارة كا إذا قتل جاعة رجلا واحداً وان القت أجنة فعليهم تسع كفارات على كل واحد في كل جنين كفارة فلو ضرب ثلاثة بطن امرأة فألقت ثلاثة أجنة فعليهم تسع كفارات على كل واحد ثلاثة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وافرا شربت الحامل دواء فألقت به جنينا فعليها غرة لاترث منها شيئاوتعتق رقبة)

ليس في هذه الجلة اختلاف بين اهل العلم نعله الا ما كان من قول من لم يوجب عتق الرقبة على ماقدمنا وذلك لانها أسقطت الجنين بفعلها وجنايتها فلزمها ضمانه بالغرة كما لو جنى عليه غيرها ولاترث من الغرة شيئاً لان القاتل لايرث المقتول وتكون الغرة لسائر ورثته وعليها عتق رقبة كما

إلى غير غاية ولا بذمة السيد لانه لم يجن فتعين تعليقها برقبة العبد ولان الضان موجب جنايته فتعلق برقبته كالقصاص ثم لا يخلو ارش الجناية من ان يكون بقدر قيمته او أقل او أكثر فان كان بقدرها فا دون فالسيد مخير بين ان يفديه بارش جنايته او يسلمه إلى ولي الجناية فيملكه وجهذا قال الثوري وحماد ومجمد بن الحسن واسحاق ، وروي ذلك عن الشعبي وعطاء ومجاهد وعروة والحسن والزهري وحاد لانه إن دفع ارش الجناية فهو الذي وجب للمجني عليه فلم يملك المالية بأكثر من الرقبة وقد أداها فقد ادى المحل الذي تعلق الحق به ولان حق الحيني عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة وقد أداها وإن طالب المجني عليه السيد بدسليمه اليه لم يجبر عليه السيد لما ذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الجناية أكثر من قيمته فنيه روايتان)

(إحداهما) عي كالتي قبلها يخير بين تسايم، أوأن يفديه بقيمته أو أرش جنايته لانه إذا أدى قيمته فقد أدى قدر الواجب عليه فلم يلزمه أكثر من ذلك كما لوكانت الجناية بقدر قيمته والرواية الثانية يلزمه تسليمه أو أن يفديه بأرش الجناية بالغة ما بلغت وهذا قول مالك لانه اذا عرض للبيع ربحارغب فيه راغب بأكثر من قيمته فاذا أمسكه فقد فوت تلك الزيادة على المجني عليه والشافعي قولان كالروايتين ووجه الرواية الاولى أن الشرع قد جعل له فداءه فكان الواجب قدر قيمته كسائر المتلفات

قدمنا ولوكانالجاني المسقط للجنين اباه أوغيره منورثته فعايه غرة لايرث منهاشيئا ويعتقرقبة وهذا قول الزهري والشافعي وغيرهما

(فصل) وان جنى على بهيمة فالقت جنينها ففيه ما نقصها في قول عامة أهل العلم وحكي عن أبي بكر أن فيه عشر قيمة أمه لانه جناية على حيوان يملك بيعه أسقطت جنينه أشبه جنين الامة وهذا لايصح لان الجالية على الامة تقدر من قيمتها ففي يدها نصف قيمتها وفي موضح بها نصف عشر قيمتها يقدر جنينها من قيمتها كعض أعضائها والبهيمة انما يجب في الجناية عليها قدر نقصها فكذاك في جنينها ولان الامة آدمية ألحقت بالاحرار في تقدير أعضائها من ديتها والبهيمة بخلاف ذلك

«مسئلة» قالر (واذا رمى ثلاثة بالم جنيق فرجع المجر فدّ ل رجلا نعلى عافلة كلواحد منهم الله المدية وعلى كل واحد منهم عنق رقبة مؤمنة في ماله)

اما عتق رقبة على كل واحد منهم فلا نعلم فيه خلافا بن أهل العلم لان كل واحد منهم مشارك في اتلاف آدمي معصوم والكمارة لاتتبعض فكملت في حق كل واحد منهم ثم لا يخلو من حالين (أحدها) ان يقتل واحداً منهم (والثن في) أن يقتل واحداً من غيرهم فعلى كل واحد عتق رقبة كا ذكر ناوالدية على عواقا بم أثلاثا لان العاقلة تحمل اثلث فماز ادسواء قصدوار مي واحد بعينه أو رمي جماعة أو لم

﴿ مسئلة ﴾ (وان سلمه اليه السيد فأبى ولي الجناية قبوله وقال بعه أنت و دفع ثمنه الي فبل يلزم السيد ذلك ؟ على روايتين)

(احداهما) لايلزمه لانه اذا سلم العبد فقد أدى المحل الذي تعلق الحق به ، ولان حق المجني عليه لايتعلق بأكثر من الرقبة ، وقد أداها . (واثنانية) يلزمه لان الجناية تقتضي وجوب أرشها وأرشها هو قيمة العبد

و مسئلة و ان جنى عدا فعفاالولي على القصاص على رقبته فهل يملك بغير رضاالسيد على روايتين)

(احداهما) لايما كه لانه اذا لم يملكه بالجناية فلأن لا يملكه بالعفو أولى ، ولانه أحد من عليه قصاص فلا يملك بالعنو كالحر ولانه اذا عفا عن انقصاص انتقل حقه الى المال فصار كالجاني جناية موجبة المال (واثنانية) نايملكه لانه مملوك استحق الزن فستحق ابقاءه على ملكه كعبده الجني عليه جناية موصل) قال ابو طالب سمعت أبا عبدالله يقول اذا أمر غلامه فجنى فعليه ماجنى ، وان كان أكثر من ثمنه ، وان قطع بدحر لانه بأصه وكان أكثر من ثمنه ، وان قطع بدحر لانه بأصه وكان رجلا فما جنى فعليه قيمة جنايته ، وان كان أكثر من ثمنه ، وان قطع بدحر لانه بأصه وكان احمد بن جهز ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن حلاس ان علياً قال : اذا أمر الرجل عبده فقل انها هو احمد بن جهز ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن حلاس ان علياً قال : اذا أمر الرجل عبده فقل انها هو

يقصدوا ذلك إلاأنهم الله يقصدوا قتل آدمي معصر م فهو خطأ ديته دية الخطأ وال قصدوارمى جماعة أو واحد بعينه فهو شبه عدلال عمد الواحد بعينه المنجذي ولا يكاديفضي الى اتلافه فتكون ديته مغلظة على العاقلة الاأنها في ثلاث سنين وعلى قول أبي بكر لا تحمل العاقلة دية شبه العمد فلا تحمله هم نا (الثاني) أن يصدب رجلا منهم فعلى كل واحد كفارة ايضاً ولا تسقط عمن اصابه الحجر لانه شارك في فتل نفس مؤمنة والدكفارة انا تجب لحق الله تعالى فوجبت عليه بالمشاركة في نفسه كوجو بها بالشاركة في قتل نفس مؤمنة الدية فغيم ثلاثة اوجه (احدها) ان على عاقلة كل واحد منهم ثلن ديته لورثة المقترل لان كل واحد منهم مشارك في قتل نفس مؤمنة خطأ فلزمته ديتها كالاجانب وهذا ينبني على احدى الرواتين في ان جناية المرء على نفسه او أهله خطأ يحمل عقاما عاقلته

(الوجه الثاني) ما قابل فعل المقتول ساقط لا يضمنه أحد لانه شارك في اتلاف حقه فلم يضمن ماقابل فعله كما لو شارك في قتل بهيمته !وعبده وهذا الذي ذكره القاضي في المجرد ولم يذكر غيره وهو مذهب الشافعي

(الثالث) أن يُاخى فعل المقتول في نفسه وتجب ديته بكالها على عاقلة الآخرين نصفين ، قال ابو الخطاب هذا قياس المذهب بناء على مسئلة المتصادمين ، والذي ذكره القاضي احسن وأصح في النظر وقد روي نحوه عن علي رضي الله عنه في مسئلة القارضة والهامصة والواقصة ، قال الشمبي وذلك ان ثلاث جوار اجتمعن فارن فركبت احداهن على عنق اخرى وقرصت الثالثة المركوبة

كسوطه أوكسيفه يقتل المولى ، والعبد يستودع السجن ولانه فوت شيئاً بأ مره فكان على السيد ضانه كما لو استدان بأمره

﴿ مسئلة ﴾ (وان جنى على اثنين خطأ اشتر كا فيه بالحصص وان كان بعضها بعد بعض)
وجهذا قل الحسن وحماد وربيعة وأصحاب الرأي والشافعي ،وعن شريح أنه قال يقضى لآخرهم
وبه قل الشعبي وقتادة لانها جناية وردت على محل مستحق نقدم صاحبها على المستحق قبله كجناية
المماوك الذي لم يجز ، وقل شريح في عبد شيخ رجلا ثم آخر فقال شريح يدفع إلى الاول إلا أن
يفديه ، ولاه ثم يدفع إلى الثاني ثم يدفع إلى الثالث

ولنا انهم تساووا في سبب تعلق آلماق فتساووا فيالاستحقاق كما لو جَنَّى عليهم دفعة واحدة بل لو قدم بعضهم كان الاول أولى لان حقه أسبق

﴿ مسئلة ﴾ (وان عفا أحدهما أو مات المجني عليه فعفا بعض ورثته فهل يتعلق حق الباقين بجنيع العبد او بحصتهم منه ؟على وجهين)

(أحدهما)يستحق جميع العبد لان سبب استحقاقه موجود وانما امتنع ذلك لمزاحة الآخر له وقد زال المزاحم فثبت له الحق جميعه لوجود المقتضي وزوال المانع فهو كالوجني على انسان ففداه سيده ثم جني

فقمصت فسقطت الراكبة فوقصت عنة ها فماتت فرفع ذلك إلى على رضي الله عنه فقضى بالدية اثلاثا على عواقا من وألغى الثلث الذي قابل فعل الواقصة لانها أعانت على قتل نفسها وهذه شديهة بمسئلتنا ولان القتول مشارك في القتل فلم تكمل الدية على شريكيه كالوقتلوا واحداً من غيرهم وان رجع الحجر فقتل اثنين من الرماة فعلى الوجه الأول تجب ديتها على عواقاها أثلاثا وعلى كل واحد كفارتان وعلى الوجه الثاني تعجب على عاقلة الحي منهم لكل ميت ثلث ديته وعلى عاقلة كل واحد من الميتين ثلث دية صاحبه وياخى فعله في نفسه وعلى الوجه الثالث على عاقلة الحي لكل واحد من الميتين نصف الدية ويجب على عاقلة كل واحد من الميتين نصف الدية لصاحبه

﴿ مِسْئَلَةً ﴾ قل (وان كانوا أكثر من ثلاثة فادية حالة في أروالهم)

هذا هو الصحيح في المذهب سواء كان المقتول منهم أو من غيرهم إلا أنه إذا كان منهم يكون فعل المقتول في نفسه هدراً لانه لا يجب عليه لنفسه شيء ويكون باقي الدية في أموال شركائه حالا لان التأجيل في الديات إنما يكون فيما تحدله العاقلة وهذا لا يحدله العاقلة لانها لا تحمل مادون اثلث والقدر اللام لكل واحد دون الثاث وذكر أبه بكر فيها رواية أخرى أن العاقلة تحملها ، لان الجناية فعل واحد أوجب دية تزيد على اثلث والصحيح هو الاول ، لان كل واحد منهم يختص

على آخر (والثاني) لا يستحق الا حصته لانه لم يثبت له قبل العفو الا حصته فكذلك بعده لان العفو على الله عنو عنه لاعن غيره

(فصل) فان أعتق السيد عبده الجاني عتق وضمن ماتعلق به من الارش لانه أتلف محل الجناية على من تعلق حقه به فازمه غرامته كالو قتله وينبني قدر الضمان على الروايتين فيااذا اختار امساكه بعد الجناية لانه منع من تسليمه باعتاقه فهو بمنزلة امتناعه من تسليمه باختيار فدائه ، ونقسل ابن منصور عن احمد انه أن أعتقه عالما بجنايته فعليه دية المقتول ، وأن لم يكن عالما بها فعليه قيمة العبد لانه اذا أعتقه مع العلم كان مختاراً لفدائه بخلاف ما اذا لم يعلم فانه لم يختر الفداء لعدم علمه به فلم يلزمه أكثر من قيمة مافوته

فصل) وان باعه او وهبه صح لماذكرنا في البيع ولم يزل تعلق الجناية عن رقبته فانكان الشتري عالما بحاله فلا خيار له لانه دخل على بصيرة وينتقل الخيار في فدائه وتسليمه اليه كالسيد الاول وان لم يعلم فله الخيار بين امساكه ورده كسائر العيبات

(مسئلة) (وان جرح العبد حراً فعفا عنه تم مات من الجراحة ولامال له وقيمة العبد عشر دية الحر واختار السيد فداءه وقلنا يفديه بقيمته صح العفو في ثلثه)

لانه ثلث ما مات عنه ويبقى الثلثان للورثة ، وإن قلنا يفديه بديته صح العفو في خمسة أسداسه

بموجب فعله دون فعل شركائه وحمل العاقلة إنما شرع للتخفيف عن الجاني فيايشق ويثقل، ومادون الثلث يسير على ماأسلفناه والذي يلزم كل واحد أقل من الثلث ، وأما قوله إنه فعل واحد قلنا بل هي أفعال ، لان فعل كل واحد غير فعل الآخر وإنما موجب الجميع واحد فأشبه مالو جرحه كل واحد جرحا فاتت النفس بجميعها. إذا ثبت هذا فالضمان يتعلق بمن مد الحبال ورمى الحجر دون من وضعه في الكفة وأمسك الخشبة اعتباراً بالمباشر كن وضع سها في قوس رجل ورماه صاحب القوس فالضمان على الرامي دون الواضع .

(فصل) إذا سقط رجل في بئر فسقط عليه آخر فقتله فعايه ضانه لانه قتله فضمنه كما لو رمى عليه حجراً ثم ينظر فان كان عمد رمي نفسه عليه وهو مما يقتل غالباً فعليه القصاص وان كان مما لا يقتل غالباً فعليه الشاني بوقوعه على الأول لا يقتل غالباً فهو شبه عمد وان وقع خطأ فالدية على عاقلته محففة، ران مات الثاني بوقوعه على الأول فدمه هدر لا نه مات بفعله وقد روى على بن رباح اللخمي أن رجلا كان يقود أعمى فوقع في بئر : خو البصير وقع الأعمى فوق البصير فقتله فقضى عمر بعقل البدير على الأعمى فكان الاعمى ينشد في الموسم يأم الناس لقيت منكراً * هل يعقل الأعمى الصحيح المبصر ا؟ * خراً معا كلاها تكسر ا

وهذا قول ابن الزبير وشربح والنخعي والشافعي واسحاق ، ولو قال قائل ليس على الأعمى ضان البه على الذي فاده إلى المكان الذي وقعا فيه وكان سبب وقوعه عليه ولذلك

والورثة سدسه لان العفو صح في شيء من قيمته وله بزيادة الفداء تسعة أشياء بقي للورثة الف الا عشرة أشياء تعدل شيئين اجبر وقابل يصر ألف يعدل اثنى عشر شيئاً فالشيء إذاً يعدل نصف سدس الدية وللورثة شيئان فتعدل السدس والله أعلى.

(فصل في الجناية على العبد) إذا قتل عبد مثله عمداً فسيد المقتول مخير بين القصاص والعفو فأن عفا إلى مال تعلق المال برقبة القاتل لانه وجب بجنايته وسيده مخير بين فدائه وتسليمه فان اختار فداه بأقل الأمرين من قيمته أو قيمة المقتول لانه ان كان الاقل قيمته لم يلزمه أكثر منها لانها بدل عنه وان كان الاقل قيمته لم يلزمه أكثر منها لانها بدل عبده وعنه رواية أخرى أن سيده ان اختار فداء فداه بأرش الجناية بالغا مابلغ وقد ذكرناه

(فصل) فان قتل عشرة اعبد عبداً عمداً فعليهم القصاص فان اختار السيد قتلهم فله ذلك وان عفا إلى مال تعلقت قيمة عبده برقابهم على كل واحد مهم عشرها يباع منه بقدرها أو يفديه سيده وان اختار قتل بعضهم والعفو عن البهض فله ذلك لان له قتل الجميع والعفو عنهم وان قتل عبدعبدين لرجل واحد فله قتله والعفو عنه فان قتله سقط حقه وان عفا الى مال تعلقت قيمة العبدين برقبته فان كانا لرجاين فعكذلك إلا ان الفاتل يقتل بالاول منها لان حقه اسبق فان عفا عنه الاول قتل بالثاني وان ها للغنى والشرح الحبير» « الجزء التاسع »

لو فعله قصداً لم يضمنه بغير خلاف وكان عليه ضان الأعمى ولو لم يكن سبباً لم يلزمه ضان بقصده لكان له وجه الا أن يكون مجمعا عليه فال تجوز مخالفة الاجماع ومحتمل أنه إنما لم يجب الضمان على القائد لوجهين (أحدهما) أنه مأذون فيه من جهة الأعمى فلم يضمن ما تاف به كما لو حفر له بئراً في داره باذبه فتلف بها (الثاني) أنه فعل مندوب اليه مأمور به فأشبه ما لو حفر بئراً في سابلة ينتفع بها المسلمون فائه لايضمن ماتلف بها

(فصل) فان سقط رجل في بئر فتعلق بآخر فوفعا معا فدم الأول هدر لانه مات من فعله وعلى عاقلته دية الثاني إن مات لانه قتله بجذبته فان تعلق الثاني بثالث فماتوا جميعا فلاشيء على الثالث وعلى عاقلة الثأني ديته في أحدالوجهين لانه جذبه وباشره بالجذب والمباشرة تقطع حكم السبب كالحافر مع الدافع (والثاني) ديته على عاقلة الاولواك في نصفين ، لان الأولجذب الثاني الجذب للثالث فصار مشاركا لثاني في اتلافه

وديةاله ني على عاقلة الأول في أحدا وجهين لا نه هلك بجذبه و أن هلك بسقوط الثالث عليه فتدهلك بجذبة الأولو ذبة نفسهاة اث فسقط فعل نفسه كالمصطدمين وتجب ديته بكالهاعلي الاول ذكره القاضي (والوجه اثناني) يجب على الاول نصف ديته ويهدر نصفها في مقابلة فعل نفسه وهذا مذهب الشافعي، ويتخرج و جه ثالث وهو وجوب نصف ديته على عاقلته لورثته كما قلنا فما إذا رمى ثلاثة بالمنجنيق فقتل الحجراحدهم ، وأما الأول إذا مات بوقوعها عايه ففيه الأوجه الثلاثة لأنه مات من جذبته وجذبة الثاني لثالث فتجب دينه كرما على عاتلة الماني ويلغي فعل نفسه على الوجه الاول، وعلى الثاني يهدر نصف ديته المقابل لفعل نفسه ويجب نصفها على الثاني، وعلى الثالث يجب نصفها على عاقلته لورثته، وإن جذبالثالث رابعا فمات جميعهم بوقوع بعضهم على بعض فلاشيء علىالرابع لانهلميفعل شيئًا في نفسه ولاغيره، وفي ديته وجهان (أحدها) أنها على عاقلة الثالث المباشر لجذبه (والثاني) على عاقلة

قتلها دفعة وأحدة افرع بين السيدين فمن وقعت له الفرعة اقتص وسقط حق الآخر وان عفا عن القصاص او عفا سيد القتيل الاول الى مال تعلق برقبة العبد وللثاني ان يقتص لان تعلق المال بالرقبة لا يسقط حق القصاص كما لوجني العبد المرهون فان قتله الآخر سقط حق الاول من القيمة لانه لم يبق محل يتعلق به وأن عفا الثاني تعلقت قيمة القتيل الناني برقبته أيضا ويباع فيهما ويقسم ثمنه على قدر القيمتين ولم يقدم الأول بالقيمة كما قدمناه بالقصاص لان الفصاص لا يتبعض بينهما والقيمة عكن تبعيضها ، فان قيل فحق الاول اسبق قلنا لا يراعي السبق كمانو اتلف اموالا لجماعة واحدا بعد واحد (فصل) فان قتل العبد عبداً بين شريكين كان لها القصاص والعفو فان عفا أحدهم اسقط القصاص وينتقل حقها إلى القيمة لان القصاص لايتبعض فان قنل عبدين لرجل واحد فله ان يقتص منه لاحدها أبهما كان وسقط حقه من الاخر وله ان يعفو عنه إلى مال وتنعلق قيمتهما جميعاً برقبته

الاؤل واثناني والثالث لانه مات من جذب الثلاثة فكانت ديته على عواقلهم، وأما الاول فقد مات بجذبته وجذبة الثاني وجذبة الثالث ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يلغى فعل نفسه وتجب ديته على عقلة الثاني والثالث نصفين (الثاني) يجب على عاقلتها ثائاها ويسقط ماقابل فعل نفسه (الثالث) يجب ثاثما على عاقلته لورثته وأما الجاذب اشتي فقد مات بالافعال الثلاثة وفيه هذه الاوجه الذكورة في الاولسواء، وأما الثالث ففيه مثل هذه الاوجه الثلاثة ووجهان آخران (أحدها) أن ديته بكالها على اثاني لانه المباشر لجذبه فسقط فعل غيره بفعله (والذني) أن على وقلته نصفها ويسقطاان على اثاني فنه في نفه .

(فصل) وان وقع بعضهم على بعض فما توا نظرت فان كان موتهم بغير وقوع بعضهم على بعض مثل أن يكون البئر عميقا يموت الواقع فيه بنفس الوقوع أو كان فيه ماء يغرق الواقع فيقتله او اسد يأكلهم فليس على بعضهم ضان بعض العمدم تأثير فعل بعضهم في هلاك بعض، وان شككنا في ذلك لم يضمن بعضهم بعضا لأن الاصل براءة الذمة فلا نشغلها بالشك، وان كان موتهم بوقوع بعضهم على بعض فدم الرابع هدر لان غيره لم يفعل فيه شيئاً وانما هلك بفعله وعليه دية الثالث لأنه قتله بوقوعه عليه ودية الذي عليه وعلى وعلى الثلاثة أذاراً

(باب ديات الاعضاء ومنافعها)

وهي نوعان (أحدها) الشجاج وهي ماكان في الرأس والوجه وسنذكرها في بابها (الثاني) ماكان في سائر البدن وبنقسم قسمين (احدها) قطع عضو (والثاني) قطع لحم والمضمون في الآدمي ضربان (احدها) ماذكر نا (والثاني) تفويت منفعة كاذهاب السمع والبصر والشم والذوق والمقل ونحوذلك (من اتلف ما في الانسان منه شيء واحد ففيه الدية ، وهو الذكر والانف واللمان الناطق واسان الناطق واسان الناطق

وجملة ذلك انكل عضو لم يخلق الله سبحانه منه إلا واحداكالانف واللسان فيه دية كاملة لان في انلافه اذهاب منفعة العجنس واذهابهاكالنفس

ومسئلة ﴿ وما فيهمنه شيئان ففيها الدية وفي أحدها نصفها كالمينين والاذنين والشفتين واللحبين والدين واللحبين والرجلين والرجلين والخصيتين والاليتين)

لان في الملافها اذهاب منفعة الجنس فكان فيهما الدية وفي أحدها نصفها وهذه الجملة مذهب الشافعي ولانعلم فيه مخالفا وقد روى الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ان رسول الله عليه المسان الدية وفي الله عليه الدية وفي الله الدية وفي الله الدية وفي الدية

(فصل) وأن هلكوا بامر فيالبئر مثل أسدكان فيه وكان الاول جذب الثاني والثاني جذب الثالث والثالث جذب الرابع فقتامهم الاسد فلاشيء على الرابع وديته على عاقلة الثالث في أحدالوجهين وفي الثاني على عواقل الثلاثة أثلاثًا،ودم الاول هدر وعلى عاقاته دية الثاني، وأمادية الثالث فعلى الثاني في أحد الوجهين وفي الآخر عبي الاول واثاني نصفين،وهذه المسئلة تسمى مسئلة الزبية وقد روى حنشالصنعاني ان قوما من أهل الىمن حفروا زبية للأسدفاجتمع الناس على رأسها فهوى فيها واحد فجذب ثانيا فجذب الثاني ثالث ثم جذب الثالث رابعا فقتلهم الاسد فرفع ذلك الى على رضي اللهعنه فقال للاول ربع الدية لانه هلك فوقه ثلاثة ولثاني ثاث الدية لانه هلك فوقه اثنان ولثالث نصف الدية لانه هلك فوقه واحد وللرابع كمل الدية وقل ذني اجعل الدية على من حضر رأس البئر فرفع ذلك الى النبي عَلَيْكُمْ فقال «هو كاقل» رواه سعيد بن منصور قل حدث: أبوعوانة وأبو الاحوص عن سماك بن حرب عن حنش بنحوهذا المعنى قال أبو الخطاب فذهب أحمد الى ذلك تو قيفا على خلاف القياس والقياس ماذكرناه

(فصل) ويجب الضمان بالسبب كما يجب بالمباشرة فاذا حفر بئراً في طريق لغير مصلحةالمسلمين أو فيملك غيره بغير اذنه أو وضع في ذلك حجراً أوحديدة أوصب فيه ماء أو وضع فيه قشر بطيخ أونحوه وهلك فيه انسان أودابةضمنه لانه تلف بعدوانه فضمنه كما لو جني عليه ، روي عن شريح

الواحدة نصف الدية»رواءالنسائي ورواء ابن عبدالبر وقال كتاب عمرو بن حزم معروفعندالعلماء وما فيه منفق عليه الا قليلا،وعن أحمد في الشفة السفلي ثلثا الدية رفي العليا ثلثها يروى هذا عن زيد بن ثابت لان النفع بالسفلي أعظم لانها تدور وتتحرك وتحفظ الريق والطعام، والاولى أصح لقول أبي بكر الصديق وعلي رضي الله عنهما ولان كل شيئين وجبت الدية فيهما وجب نصفها في أحدهما كاليدين ولا عبرة بزيادة النفع كاليمني مع اليسري

﴿ سَتُلةَ ﴾ (وفي المنخرين ثلثا الدية وفي الحاجز ثلثها وعنه في المنخرين الدية وفي الحاجز حكومة) وجملة ذلك أن ما في البدن منه ثلاثة ففيها الدية وفي كل واحد ثلثها وذلك المنخران والحاجز بينها وبهذا قال اسحاق وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي لان المارن يشتمل على ثلاثة أشياء من جنس فتوزعت الدية على عددها كسائر ما فيه عدد من الاصابع والاجفان، وعنه في المنخرين الدية وفي الحاجز حكومة حكاها أبو الخطاب قال أحمد في كل زوجين من الانسان الدية وهو الوجِّ، الثاني لأصحاب الشانمي لان المنخرين ليس في البدن لهما ثالث فأشبهااليدين ولانه بقطع المنخرين اذهب الجال كانه والمنفعة فأشبه قطع اليدبن، فعلى هذا الوجه في قطع أحد المنخربن نصف الدية وإن قطم ممه الحاجز ففيه حكومة ، وإن قطع نصف الحاجز أو أقل أو أكثر لم يزد على حكومة،وعلى الاول في قطع أحد المنخربن ونصف الحاجز نصف الدية وفي قطع جميعه مع المنخر ثلثا الدية وفي قطع

أنه ضمن رجلا حفر بئراً فوقع فيها رجل فمات ، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال النخعي والشعبي وحماد والثوري والشافعي واسحاق، وان وضع رجل حجراً وحفر آخر بئراً أو نصب سكينا فغير بالحجر فوقع في البئر أوعلى السكين فهلك فالضمان على واضع الحجر دون الحافر و ناصب السكين لان واضع الحجر كالدافع له، وإذا اجتمع الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده وبهذا قال الشافعي، ولو وضع رجل حجراً ثم حفر عنده آخر بئراً أو نصب سكيناً فغير بالحجر فسقط عليها فهاك احتمل ان يكون الحدكم كذلك لما ذكرنا واحتمل ان يضمن الحافر وناصب السكين لان فعلها متأخر عن فعله فأشبه مالوكان زق فيه مئع وهو واقف فحل وكاءه انسان وأماله آخر فسال مافيه كان النمان فعلها فأخر عن عي الآخر منها، وان وضع انسان حجراً أوحديدة في ملكه أو مفر فيه بئرا فدخل انسان بغير إذنه فياك بعدوان نفسه ، وإن وضع حجراً في مأحكه ونصب اجنبي فيه سكيناً أوحفر بئراً بغير إذنه فعثر رجل بالحجر فوقع على السكين او في البئر فالفمان على الحافر وناصب السكين لتفاء عدوانه، وان اشترك على الحافر وناصب السكين لتعديهما إذا لم يتعلق الضمان بواضع الحجر لا نتفاء عدوانه، وان اشترك جماعة في عدوان تلف به شيء فالضمان عليهم، وان وضع اثنان حجراً وواحد حجراً فعثر بهما انسان فهلك ذلدية على عواقالهم أثلاثاً في قياس المذهب وهو قول أبي يوسف ، لان السبب حصل من فهلك ذلاية على عواقالهم أثلاثاً في قياس المذهب وهو قول أبي يوسف ، لان السبب حصل من الثلاثة أثلاثا فوجب الضمان عليهم وان اختلفت أفعالهم كا لو جرحه واحد جرحين وجرحه اثنان

جزء من الحاجز أو أحد المنخرين بقدره من ثلث الدية يقدر بالمساحة ، وان شق الحاجز ففيه حكومة وان بقي منفرجا فالحركومة فيه أكثر والاول أظهر لان ماكان فيه ثلاثة أشياء ينبغي أن يوزع على جميعها كما وزعت الدية أرباعا على ما هو أربعة أشياء كأجفان العينين وانصافاعلى ما هو اثنان كاليدين

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الاجفان الاربمة الدية وفي كل واحد ربمها) كما ذكرنا فيما فيه منه اثنان ﴿ مسئلة ﴾ وفي أصابع اليدين الدية وكذلك أصابع الرجلين وفي كل أصبع عشرها)

لأنها عشر الدية على عددها كما قسمت على عدد الأجفان ولما روى ابن عباس قال قال رسول الله وي إن عباس قال قال رسول الله ويتاني «دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الابل الحكل أصبع» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي افظ قال قال رسول الله على الله عليه وسلم اهذه وهذه سواء » يعني الابهام والحنصر أخرجه البخاري «مسئلة» (وفي كل أنملة ثلث عقلها)

لأن في كل أصبع ثلاث أنامل فتقسم دية الاصبع عليها كما قسمت دية اليد على الاصابع بالسوية الالابهام فانها مفصلان ففي كل مفصل نصف عقابها وهو خمس من الابل

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الظفر خمس دية الاصبع وهكذا ذكره أبو الخطاب)

يعني إذا قلمه ولم يعد والنقديرات يرجع فيها إلى التوقيف فان لم يكن فيها توقيف فالفياس أن فيه حكومة كسائر الجراح التي ايس فيها مقدر

جرحين فمات بها وقال زفر على الاثنين النصف وعلى واضع الحجر وحده النصف لان فعله مساو لفعلهما وان حفر انسان بئراً ونصب آخر فيها سكينا فوقع إنسان في البئر على السكين فمات فقال ابن حامد الضان على الحافر لانه بمنزلة الدافع وهذا قياس المسائل التي قباما ونص أحمد رحمه الله على أن الضان عليها قال أبو بكر لانهما في معنى المسك وانقاتل الحافر كالمسك و ناصب السكبن كالقاتل فيخرج من هذا أن يجب الضان على جميع المتسبين في المسائل السابقة.

(فصل) وان حفر بئراً في ملك نفسه او في ملك غيره باذنه فلا ضمان عليه لانه غير متد بحفرها وان حفرها في موات لم يضمن لانه غير متعد بحفرها وكذلك ان وضع حجراً او نصب شركا او شبكة او منجلا ليصيد بها ، وان فعل شيئاً من ذلك في طريق ضيق فعليه ضمان من هلك به لانه متعد ، وسواء أذن له الامام فيه او لم ياذن ذنه ليس للامام الاذن فيما يضر بالمسلمين ، ولو فعل ذلك الامام الضمن ماتلف به لتعديه ، وان كان الطريق واسعا فحفر في مكان منها ما يضر بالمسلمين فعليه الضمان كذلك وان حفر في موضع لاضرر فيه نظرنا فان حفرها لنفسه ضمن ماتلف بها سواء حفرها باذن الامام الم يضمن لان للامام أن يأذن الامام او غير اذنه ، وقال أصحاب الشافعي ان حفرها باذن الامام لم يضمن لان للامام أن يأذن في الامتفاع بما لاضرر فيه بدليل أنه يجوز أن يأذن في القعود فيه ويقطعه لمن يبيع فيه ولنا أنه تلف محفر حفره في حق مشترك بغير إذن أهله لغير مصلحتهم فضمن كما لو لم يأذن

﴿مسئلة﴾ (وفي كل سن خمس من الابل|ذا قلعت بمن قداً ثغر يعنياً لتى أسنانه ثم عادت والاضراس والانيابكالاسنان ويحتمل أن يجب فيها دية واحدة)

لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن دية الاسنان خمس خمر في كلسن ، وقدروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس ومعاوية وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء وطاوس وقنادة والزهري ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله «في السن خمس من الابل» رواه النسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «في الاسنان خمس خمس» رواه أبو داود، فأما الاضراس فأ كثر أهل العلم على أنها منل الاسنان منهم عروة وطاوس وقتادة والزهري ومالك والثوري والشافعي واسيحاق وأبو حنيفة ومحمد ابن الحسن ، وروي ذلك عن أبن عباس ومعاوية ، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه تضى في الاغيراس بعيرين بعيرين بعير بن بعير بعير ، وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال : لو كنت أنا لجملت في الاضراس بعيرين بعيرين بعيرين في الدية سواء رواه مالك في موطئه وعن عطاء نحوه ، وحكي عن أحمد أن فيها دبة واحدة فيتمين خمل هذه الرواية على مثل قول سعيد للاجماع على أن في كل سن خمسا من الابل وورود الحديث به فيكون في الاسنان والانياب ستون بعيرا لان فيه أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربعة أنياب فيها خمس خمس فيكون في الاسنان والانياب ستون بعيرا لان فيه أربع مناعات وأربعة أنياب فيها خمس خمس فيكون في الاسنان والانياب ستون بعيرا لان فيه أربع مناعات وأربعة أنياب فيها خمس خمس فيكون في الاسنان والانياب عشرة خمسة من فوق وخمسة من أسفل فيكون فيها أربعون بعيرا وفيه عشرون ضرساً في كل جانب عشرة خمسة من فوق وخمسة من أسفل فيكون فيها أربعون بعيرا

له الامام، ولا نسلم ان للامام أن يأذن في هذا وانما يأذن في القعود لان ذلك لايدوم وتمكن إزالته في الحال فأشبه انقود في المسجد ولان القعود جائز من غير إذن الامام بخلاف الحفر، وان حفر البئر لنفع المسادين مثل أن يحفره لينزل فيه ماء المطر من الطريق او لتشرب منه المارة ونحوها فلا ضمان عايه لانه محسن بفعله غير متعد بحفره فأشبه باسط الحصير في المسجد، وذكر بعض أصحابنا أنه لا يضمن إذا كان باذن الامام، وان كان بغير إذنه ففيه روايتان

(إحداها) لايضمن ذان احمد قل في رواية إسحاق بن ابراهيم إذا أحدث باثراً لماء المطر ففيه نفع للمسلمين أرجو أن لايضمن

(والثانية) يضمن أوماً اليه إحد لانه افتات على الامام ولم يذكر القاضى سوى هذه الرواية والصحيح هو الاول لان هذا مما تدعو الحاجة اليه ويشق استئذان الامام فيه وتعم البلوى به ففي وجوب استئذان الامام فيه تفويت لحذه الصلحة العامة لانه لايكاد يوجد من يتحمل كلفة استئذانه وكلفة الحفر معا فتضيع هذه المصلحة فوجب اسقاط استئذانه كما في سائر المصالح العامة من بسط حصير في مسجد أو تعليق قنديل فيه أو وضع سراج او رم شغث فيه وأشباه ذلك ، وحكم البغاء في العلويق حكم الحفر فيها على ماذ كرنا من التفصيل والخيلاف وهو أنه متى بنى بناء يضر إما لكونه في طريق ضيق او في واسع يضر بالمارة او بنى لنفسه فقد تعدى ويضمن ماتلف به ، وان

في كل ضرس بعيران فتكاللدية وحجة من قال هذا أنه ذو عدد تجب فيه الدية فلم ترد ديته على دية الانسان كالاصابع والاجفان وسائر ما في البدن ولانها تشتمل على منفعة جنس فلم ترد دينها على الدية كسائر منافع الجنس ولان الاضراس تختص بالمنفعة دون الجمال والاسنان فيها . فنعة وجمال فاختلفا في الارش ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الاصابع سواه الشية والضرس سواء والاسنان سواء هذه وهذه سواء » وهذا نصوقوله في الاحاديث المتقدمة «في الاسنان خمس خمس عمل يدخل في عمومها الاضراس لانها أسمان ولان كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع كالاصابع والاجفان ، وقد أوماً ابن عباس إلى هذا فقال لا أعتبرها بالاصابع، فأما ما ذكروه من المعنى فلا بد من مخالفة انقياس فيه فمن ذهب إلى قولم خالف النسوية النافية بقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فكان ما ذكر وه ومن ذهب إلى قولم خالف النسوية النافية بقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فكان ما ذكر ناه مع موافقة الاخبار وقول أكثر أهل العلم أولى ، وأما على قول عمر ان في كل ضرس بعيراً فيخالف بين فيخالف الميا العضاء المتجالسة والله أولى ، وأما على قول عمر ان في كل ضرس بعيراً فيخالف بين فيخالف الميا العضاء المتجالسة والله أولى ، وأما على قول عمر ان في كل ضرس بعيراً فيخالف بين العضاء المتجالسة والله والله أعلم الميا الميا الميا المناه والما الميا والما الميا والميا المناه والما الميا والميا الميا والميا والمي

﴿مسئلة﴾قال(إذافليتُ بمن قد ثغر وهو الذي ابدل أسنانه وبلمغ حدا إذا قامت سنه لم يعد بدلها) يقال ثغر واثغر إذا كان كذلك فأما سن الصبي الذي لم يثغر فلا يجب بقامها في الحــال شيء

بني في طريق واسع في موضع لايضر البناء فيه لنفع المسلمين كبناء مسجد يحتاج اليه للصلاة فيه في زاوية ونحوها فلا ضان عليه وسواء في ذلك كاه أذن فيه الامام او لم يأذن ، ويحتمل ان يعتبر إذن الامام في البنا. لنفع المسلمين دون الحفر لان الحفر تدعو الحاجة اليه لنفع الطريق وإصلاحها وإزالة الطين والماء منها بخلاف البناء فجرى حفرها مجرى تنقيتها وحفر هدفة منها وقلع حجر يضر بالمارة ووضع الحصا فيحفرة منها ليملأها ويسهلها بازالة الطين ونحوه منها وتسقيف ساقية فمها ووضع حجر في طين فما ليطأ الناس عليه أو يعبروا عليه فهذا كله مباح لايضمن ماتلف به لا أعلم فيه خلافا ، وكذلك ينبغي أن يكون في بناء اقناطر . ويحتمـال أن يعتبر استئذان الامام لان مصاحته لايعم وجودها بخلافغيره ، وأن سقف مستجداً أو فرش بارية فيه أو نصب عليه بابا أو جعل فيه رفا لينفع أعله او علق فيه قنديلا او بني فيه حا طافتلف به شيءفلا ضان عليه ، وقال أصحاب الشافعي ازفعل شيئًا من ذلك بغر إذن الامام ضمن في أحد الوجهين، وقال ابوحنيفة يضمن اذالم يأذن فيه الجران و لنا أنه فعل أحسن به ولم يتعد فيه فإيضمن ماتلف به كما لوأذن فيه الامام والجيران ولان هذا مأذون فيه منجهة العرف لانالعادة حارية بالنبرع به من غير استئذان فلم يجب ضان كالمأذون فيه نعقه (فصل) وان حفر العبد بثراً في ملك إنسان بغير إذنه أو في طريق يتضرر به ثم أعتقه سيده ثم تلف بها شيء ضمنه العبد ومهذا قال الشافعي وفال أنو حنيفة الضمان على سيد. علان الجماية هي

هـذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيـه مخالفاً وذلك لان العادة عود سنه فلم يجب فيها في الحال شيء كنتف شعره الكن ينظر عودها فان مضت مدة يئس من عودها وحبت ديتها قال أحمد يتوقف سنة لانها الغالب في نباتها وقال القاضي إذا سقطت أخواتها ولم تعد هي أخذت الدية ، وإن نبت مكانها أُخرى لم تجب ديتها كما لو ننف شعره فعادمثله لكن ان عادت قصيرة أو مشوهة ففيها حكومة لأن الظاهر أن ذلك بسبب الجاية عليها فان أمكن تقدم نقصها عن نظيرتها ففيها ديمًا بقدر ما نقص وكذلك إن كانت فيها اللمة أمكن تقديرها ففيه بقدر ما ذهب منها كما لوكسر من سنه ذاك القدر ، وإن نبتت أطول من أخوالها ففيها حكومة لأن ذلك عيب وقيل لا شيء فيها لأن هــذا زيادة والصحيح الاول لان ذلك شين حصل بسبب الجنالة فأشبه نقصها ، وإن نبتت مائلة عن صف الانان حيث لا ينتفع مها ففيها ديتهالان ذلك كذهابها، وإن كانت ينتفع بها ففيها حكومة للشين الحاصل بها و نقص نفعها وإن نبتت صفراء أو حمراء أو متغيرة ففيها حكومة لنقص جيالها، وإن نبتت سوداء أو خضراً. ففيها روايتان حكاهما القاضي (احداها) فيها دية (والثانية) حكومة كما لو سودها من غير قلمها و إن مات الصبي قبل اليأس من عودها فالميوجهين (أحدهما) لا شيء له لان الظاهر أنهلوعاش عادت فإ بجب فيها شيء كما لو نتف شعره (وا ثاني) فيه الدية لانه قلع سنا يئس من عودها فوجبت دينها كما لو مضى زمن تعود في مثله فلم تعد ، و إن قلع سن من قد ثغر وجبت دينها في الحال لان الظاهر

الحفر في حال رقه وكان ضمان جنايته حينئذ على سيده فلا يزول ذلك بعتقه كا لو جرح في حال رقه ثم سرى جرحه بعد عتقه .

ولنا أن التلف الموجب الضمان وجد بعد اعتاقه فكان الضمان عليه كما لو اشترى سيفاً في حال رقه تم قدل به بعد عتقه وفارق ماقسوا عليه ، لان الاتلاف الموجب للضمان وجد حال رقه وهمهنا حصل بعد عتقه وكذاك المول في نصب حجر أو غيره من الأسباب التي يجب بها الضمان

(نصل) وإذا حفر إنسان بثراً في ملك مشترك بينه وبين غيره بنير إذنه ضمن ماتلف به جميعه وهذا قياس مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة يضمن ماقابل نصيب شريكه فلوكان له شريكان للنمن ثلثني انتالف لانه تعدى في نصيب شريكيه. وقال أبو يوسف عليه نصف الضمان لانه تلف مجبتين فكان الضمان نصفين كه لو جرحه واحد جرح وجرحه آخر جرحين

ولذا أنه متعد بالحفر فضمن الواقع فيها كالوكان في ملك غيره والشركة أوجبت تعديه بجميع الحفر في كان موجباً الجميع الضان ويبعل م.ذكره أبو يوسف بما لو حفره في طريق مشترك فان له فيها حقاً ومع ذلك يضمن الجميع ، والحمك فيها إذا أذن له بعض الشركاء في الحفر دون بعض كالحكم فيها إذا حفر في ملك مشترك بينه و بيز غيره لكونه لا باح الحذر ولا التصرف حتى يأذن الجميع (فصل) وإذا حفر بئراً في ملك إنسان أو وضع فيه ما يتعلق به اضان فأبرأه المالك من ضمان

أنها لا تمود فان عادت لم تجب الدية وان كان قد أخذها ردها وبهذا فال أصحاب الرأي وقال مالك لا يرد شيئاً لان المادة أنها لا تمود فتى عادت هية من الله مجددة فلا يسقط بذلك ما وجب له بقلع سنه وعن الشافعي كالمذهبين

ولنا أن عادله في مكامها مثل التي قامت فلم يجب له شيء كالذي لم يثغر وأن عادت ناقصة أومشوهة فيكمها حكم سن الصغير أذا عادت على ماذكر نا ولو قلع سن من لم يثغر فمضت مدة يئس من عودها وحكم بوجوب الدية فعادت بعد ذلك فهي كسن الكبير أدا عادت

(فصل) وان قلع سنا مضطربة لكبر أو مرض فكانت منافعها باقية من المضغ وحفظ الطعام والربق وجت ديتها وكذلك ان ذهب بعض منافعها وبقي بعضها لان جهالها وبعض منافعها بلق فكات دينها كليد المريضة ويد الكبير وان ذهبت مافعها كلها فهي كاليدالشلاء على مانذكره ان شاءالله تمالى ، وان قلع سنا فيها دا. آكاة فان به يذهب شيء من اجزائها ففيها دية السن الصحيحة لأنها كاليد المريضة ، وان قلع من اجزائها فقيها دية السن الصحيحة لأنها كاليد المريضة ، وان سقط من دينها بقدر الذاهب منها ووجب الباقي وان كانت أحد ثنيتيه قصيرة المنص من دينها بقدر الذاهب منها ووجب الباقي وان كانت أحد ثنيتيه قصيرة المنص من دينها بقدر نقصها كما لو تقصت بكمرها

(فصل) وان حنى على سنه جان فاضطرات وطالت عن الاسنان وقبل أنها تمود الى مدة الى (المنه والشرح الكبير) (المجني والشرح الكبير)

ماية لف به ففيه وجهان (أحدهما) يبرأ لأن المالك لو أذن فيه ابتداء لم يضمن ماتلف به ذذا أبرأه من الضان وأذن فيه زال عنه الضان كما لو اقترنالاذن بالحذر (والآخر) لاينتني عنه الضان لأنه سبب موجب للضان فلا يزول حكمه بالابراء كسائر الأسباب، ولان حصول الضمان به لكونه تعدى محفره والابراء لانزيل ذلك ، لأن مامضي لايمكن تغييره عن الصفة التي وقع عليها، ولان وجوب الضمان ليس بحق للمالك الابراء منه كما لو أبرأه غير المالك ولانه ابراء مما لم يجب فلم يصح

كالأسراء من الشفعة قبل البيع.

(فصل) وان استأجر أُجيراً فحفر في ملك غيره بغير اذنه وعلم الاجير ذلك فالضمان عليه وحده لأنه متعد بالحفر وليس له فعل ذلك بأجرة ولا غيرها فتعلق الضمان به كما لو أمره غيره بالقتل فقتل، وأن لم يعلم فألضمان على المستأجر لانه غره فتعلق الفمان به كالانحموكذلك الحكم في البناء ونحوه، ولو استأجر أجيراً ليحفر له في ما كه بئراً أو ليبني له فيها بناء فتاف الأجير بذلك لم يضمنه المستأجر ومهذا قال عطاء والزهري وقتادة وأصحاب الرأي ويشبه مذهب الشافعي لقول النبي عَلَيْكُيُّنَّهُ « البئر جبار» ولانه لم يتلفه و انما فعل الاجير باختيار نفسه فعلا أفضى إلى تلفه فأشبه مالو فعله تبرعا من عند نفسه إلا أن يكون الأجير عبداً استأجره بنبر إذن سيده أو صبياً بغير إذن وليه فيضمنه لانه متعد باستعاله متسبب إلى اتلاف حق غيره .

ماكانت عليه انتظرت البها فان ذهبت وسقطت وحبت دينها، وانشادت كماكانت فلا شيء فيها كما لو حنى على يد فمرضت ثم برأت، وان بتي فيها اضطراب ففيها حكومة وان قلعها قالع فعليه ديتها كاملة كما ذكر نا في الفصل الذي قبل هذا وعلى الاول حكومة لجنايته، وأن مضت المدة ولم تعد إلى ماكانت عليه ففيها حكومة وان قامهاقالع فعليه ديتهاكما ذكرنا وان قالوا برجى عودها منغير تقدير مدةوجبت الحكومة فيها لئلا يفضي الى اهدار الجاية وانعادت سقطت الحكومة كما ذكرنا فيغيرها

﴿ مسئلة ﴾ (وتحب دية اليد والرجل في قطعها من السكوع والـكمب فان قطعهما من فوق ذلك لم يزد على الدية وقال القاضي في أاز أثد حكومة)

أجمع أهل العلم على وحوب الدية فى اليدين والرجاين ووجوب نصنها في احداها وقد رويءن معاذ بن حبل ان النبي عَلَيْنَاتُهُو قال ۚ في البدين الدية وفي الرجلين الدية » وفي كناب النبي عَلَيْنَاتُو العمرو ابن حزم«وفياليد خسون من الابل »واليد التي شجب فيها الدية من الـكوع لان اسماليد عندالاطلاق ينصرف اليها لان الله تعالى لما أمر بقطع يد السارق كان الواجب قطعها من الكوع فان قطع بده من فوق الكوع فقطعها من المرفق أو نصف الساعد فليس عليه إلا دية واحدة نصعليه في رواية أبي طالب وهذا قول عطاء وقتادة وابن أبي لبلى ومالك وهو قول بعض أصحابالشافييوظاهر مذهبه عند أصحابه أنه يجب مع دية اليد حكومة لما زاد لان اسم اليد لها الى الـكوع ولان المنفعة المقصودة في اليد من (فصل) فان حفر إنسان في ملك بئراً فوقع فيها إنسان أو داية فهلك به وكان الداخل دخل بغير إذنه فلا ضمان على الحافر لانه لاعدوان منه وان دخل باذنه والبئر بينة مكشوفة والداخل بصير يبسرها فلا ضمان أيضاً ، لان الواقع هو الذي أهلك نفسه فأشبه مانو قدم اليه سيف فقتل به نفسه وان كان الداخل أعمى أو كانت في ظلمة لا يبصرها الداخل أو غلى رأسها فلم يعلم الداخل بها حتى وقع فيها فعليه ضمانه ، وبهذا قال شريح والشعبي والنخعي وحماد ومالك وهو أحداا وجوين لأصحاب الشافعي وقال في الآخر لا يضمنه لائه هلك بفعل نفسه

ولنا أنه تلف بسببه فضمنه كما لو قدم له طعاما مسموما فأكله وبهذا ينتقض ماذكروه وان اختافا فقال صاحب الدار ما ذنت لك في الدخول وادعى ولي الهالك أنه أذن له فالقول قول المالك لانه منسكر وان قال كانت مكشوفة وقال الآخر كانت مغطاة فالقول قول ولي الواقع، لان الظاهر معه فان الظاهر أنها لوكانت مشكوفة لم يسقط فيها ويحتمل أن القول قول المالك ، لان الاصل براءة ذمته فلا تشتغل بالشك ولان الاصل عدم تغطيتها.

(فصل) وإذا بنى في ملكه حائطاً مائلا إلى الطريق أو إلى ملك غيره فتلف به شيء وسقط على شيء فأتلف ضمنه لانه متعد بذلك فانه ليس له الانتفاع بالبناء في هواء ملك غيره أو هواء مشترك ، ولانه يعرضه للوقوع على غيره في غير ملكه فأشبه مالو نصب فيه منجلا يصيد به ،

البطش والاخذ والدفع بالكف وما زاد تاج لاكف والدية تجب في قطعها من الكوع نيجب في الزائد حكومة قال أبو الخطاب وهو قول القاضي

ولنا أن اليد أسم للجميع إلى المذكب بد أيل قوله تعالى (وأيديكم إلى المرافق) ولما نزلت آية النيمم مسح الصحابة إلى المذاكب وفي عرف انداس أن جميع ذلك يسمى يدا فأذا قطعها من فوق الكوع ثما نظع الإيدا فلا يمزمه أكثر من ديهما فأما قطعها في السرقة فلان المقصود يحصل به وقطع بهض الشيء يسمى قطعا له كما يقال قطع ثوبه أذا قطع جانبا منه وقولهم النالدية تجب في قطعها من الكوع قلما والذكر بجب بقطع الاصابع منفردة ولا بجب بقطعها من الكوع أكثر مما يجب بقطع الاصابع والذكر بجب في قطعه من أصله مثل ما يجب بقطع حشفته وأما ذاقطع المناسكوع ثم قطعها من المرفق وجب في المقطوع ثانيا حكومة لانه رجبت عليه دية اليد بالفطع المول فوجب بالثاني حكومة كما لو قطع الاصابع ثم قطع الكف أو كما لو فعل ذلك أثنان

(فصل) وانكان له كفان في زراع او يدان على عضد واحداها بطشة والاخرى اواحداها أوفي سمت الذراع والاخرى منحرفة عنه أو احداها تامة والاخرى ناقصة فالاولى هي الاصلية والاخرى زائدة فني الاصلية ديبها والقصاص بقطمها عمداً وفي الزائد حكومة سواء قطعما مفردة او مع الاصلية وعلى قول ابن حامد لاشيء فيها لانها عيب فهي كالسلعة في اليدوان استويا من

وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه خلافا وان بناه في ملكه مستويا أو مائلا إلى ملكه فسقط من غير استهدام ولا ميل فلا ضان على صاحبه فيما تلف به لانه لم يتع ببنائه ولا حصل منه تفريط بابقاً له وان مال قبل وقوعه إلى ملكه ولم يتجاوزه فلا ضمان عليه لانه نمنزلة بنائه مائلا في ملكه وان مال قبل وقوعه إلى هواء الطريق أوّالي ملك انسان أو ملكم تترك بينه وبين غيره نظرنا فن لم يمكنه نقضه فلا ضمان عليه لانه لم يتعد ببنائه ولا فرط في ترك نقضه لعجزه عنه فأشبه مالو سقط من غير ميل فان أمكنه نقضه فلم ينقضه لم يخل من حالين (أحدهما) أن يطالب بنقضه (والثاني) أن لايطالب به فان لم يطالب به لم يضمن في المنصوص من أحمد وهو ظاهر كلام الشافعي ونحوه قال الحسن والنخعي والثوري وأصحاب الرأي لانه بناه في ملكه واليل حادث بغير فعله فأشبه ما لو وقع قبل ميله وذكر بعض أصحابنا فيه وجهاً آخر أن عليه الضمان، وهو قول ابن أبي ليبي وأبي ثور وأسحاق لانه متعد بتركه مائلا فضمن ماتلف به كما لو بناه مائلا إلى ذلك ابتداء ولانه ل طولب بنقضه فلم يفعل ضمن ما تلف ولو لم يكن ذلك موجباً للضمان لم يضمن بالمع البه كما لو لم يكن مائلًا أوكان مائلًا الى ماكه وأما ان طولب بنقضه فلم يفعل فقد توقف أحمد عن الجواب فيهـــا وقال أصحابنا يضمن وقد أومأ اايه أحمد وهو مذهب مألك ونحوه قال الحسن والنخعي والثوري وقال أبو حنيفة الاستحسان أن يضمن ، لان حق الجراز المسلمين وميل الحائط يمنعهم ذلك فالهم

كل الوجوه وكانتا غير باطشتين ففيهما ثاث دية اليد أو حكومة ولاتجب دية اليدكاملة لا هما لا نفع فيهما فهما كاليد الشلاء وأن كانتا باطشتين ففيهما جميما دية اليد وهل تجب حكومة مع ذلك ? على وجهين بناء على أن الزائدة هل فيها حكومة أولا ? وأن قطع أحداها فلاقودلاحمال أن تكون هي الزائدة فلا تقطع الاصلية بها وفيها نصف مافيهما لتساويهما وان قطع أصبعاً من إحداهما وجب ارش نصف أصبع وفي الحكومة وجهان وان قطع ذواليدالتي لهاطرفان وجبالقصاص فيهما على قول ابن حامدلان هذا نقص لا يمنع القصاص كالسلمة في اليد وعلى قول غيره لا بجب لئلا يأخذ يدين بيد واحدة ولا نقطم احداها لاننا لانعرف الاصلية فنأخذها ولانأخذ زائدة بأصلية

(فصل) وفي الرجلين الدية بغير خلاف وفي احداها نصفها لماذكرنا من الحديث والمعني في البدين وفي تفصيلها كما ذكرنا من النفصيل في اليدين ومفصل السكعبين ههنا مثل مفصل السكوعين في اليدين وفي قدم الاعرج ويد الاعسم الدية لان العرج لمعنى في غير القدم والعسم اعوجاج في الرسغ وليس ذلك عيبًا في قدم ولا كف فلم يمنح كمال الديَّة فيهما وذكر أبو بكر ان في كل واحد منهمًا ثاث الديَّة كاليد الشلاء ولا يصبح لابهما لم تبطل منفقهما فلم تنقص ديسهما مخلاف اليد الشلاء قان كان له قدمان في رجل واحدة فالحكم علىما ذكرنا في اليدين وانكانت احدى القدمين أطول من الاخرى وكان الطويل مساويا للرجل الاخرى فهوالاصلى وان كان زائداً عنها والآخر مساو للرجل الاخرى فهو

المطالبة بازالته فاذا لم يزله ضمن كما لو وضع عدلا على حائط نفسه فوقع في ملك غيره فطولب برفعه فلم يفعل حتى عُثر به إنسان وفيه وجه آخر لاضان عليه قال أبو حنيفة وهو القياس لأنه بناه في ملكه ولم يسقط بفعله فأشبه مالو لم يطالبه بنقضه أو سقط قبل ميله أو لم عكنه نقضه ولانه لو وجب الضمان لم تش ط المطالبة كما لو بناه مائلا الى غير ملكه فان قلنا عليه الضمان اذا طولب فان المطالبة من كل مسلم أو ذمي توجب الضمان اذا كان ميله الى الطريق ، لان لـكل واحد منهم حق المرور فكانت له المطالبة كما لو مال الحائط الى ملك جماعة كان لكل واحد منهم المطاأبة واذا طالبواحد فاستأجله صاحب الحائط أوأجله له الامام لم يسقط عنه الضان، لأن الحق لجميع المسلمين فلا يملك واحد منهم اسقاطه وان كانت المطالبة لمستأجر الدار أو مرتهنها أو مستعرها ومستودعها فلا ضان عليهم لانهم لا يماكون النقض وليس الحائط ماكما لهم وان طواب المالك في هـذه الحال فلم يمكنه استرجاع الدار ونقض الحائط فلا ضان عليه لعدم تفريطه وأن أمكنه استرجاعها كالمعسر والمودع واراهن اذا امكنه فكاك الرهن فلم يفعل ضمن لأنه امكنه النقض والكان المالك مججوراً عليه لسفه او صغر او جنون فطواب هو لم يلزمه الضمان لانه ليس اهلا للمطالبة وان طواب وليه او وصيه فلم ينقضه فالضمان على المالك لان سبب الضمان ماله فكان الضمان عايه دون المتصرف كالوكيل مع الموكل وان كان الملك مشتركا بين جماعة فطو اباحدهم بنقض احتمل وجهين (احدهما) لايازمه شيء لانه لايمكنه نقيضه بدون اذنهم فهو كالعاجز عن نقضه.

الاصلى وان كان له في كل رجل قدمان عكمنه المشي على الطوياتين مشيامية تميا فهما الاصليتان و إن لم يمكنه فقطع وأمكنه المثبي على القصير بن فعها الاصليان والآخران زائدين فان اشل ألطوياين ففيهما الدية لان الظاهر أسهما الاصليان فان قطعها قاطع فأمكنه المشي على القصيرين تبين انهما الاصليان وأن لم عكنه فالطويلان ما الاصليان

﴿ مسئلة ﴾ (وفي مارن الانف وحثفة الذكر وحلمتي الندبين ديةالمضوكالله) في الانف الدية اذا قطع مارنه بغير خلاف بينهم حكاه ابن المنـــذر وابن عبد البرعمن محفظه

من أعل العلم وفي كماب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وفي الأنف أذا أوعب جدعا الدية وفي رواية مالك في المرطأ اذا أوعى جدعا بعني استوعب واستوصل ولانه عضوفيه جمال ومنفقة ليس في البدن منه الاشيء واحد فاشبه اللسان

(فصل) وأنما الدية في مارنه وهو مالان منه هكذ! قال الخليل وغيره ولانه يروى عن طاوس انه قال : كان في كتاب رسول الله عَلَيْكُ في الانف اذا أوعب مارنه جدعا الدية وفي بعضه اذاقطع بقدره من الدية يمسح ويعرف قدر ذلك يروى هذا عن عمر بن عبد العزيز والشعبي والشافعي ﴿ مسئلة ﴾ (وبحتمل ان بجب على من استوعب الانف جدعا دية وحكومة في القصبة ۗ) اذا قطع المارن مع القصبة ففيه الدية في قياس المذهب ويحتمل أن يجب في المأرن الدية وحكومة.

(والثاني) يلزمه بحصته لانه يتمكن من النقض بمطالبة شركائه والزاهم النقض فسار بذلك مه رطا وأما ان كان ميل الحائط الى ملك آدمي معين اما واحد واما جماعة فالحكم على ماذ كرنا الا أن المطالبة لمالك او ساكن الملك الذي مال اليه دون غيره وان كان لجماعة فأيهم طالب وجب النقض بمطالبة كما لو طالب واحد بنقض المائل الى الطريق الانه منى طالب مم أجله صاحب الملك أو أبرأه منه او فعل ذلك ساكن الدار التي مال اليها جاز لان الحقله وهو يملك اسقاطه ، وان مال الى درب غير نافذ فالحق لاهل الدرب والمماللة لهم لان الملك لهم ويازم النقض بمطالبة أحدهم ولا يعر أبابرائه وتا جيله الا أن يرضى بذلك جميعهم لان الحق لجميعهم

(فصل) واذا تقدم الى صاحب الحائط بنتضه فباعه مائلا فلا ضان على بائعه لانه ليس بملك له ولا على المشتري لانه لم يطالب بنقضه وكذلك ان وهبه وأقبضه . وان قانا بلزوم الهبة زال الضان عنه بمجرد العقد واذا وجب الضان وكان التالف به آدميا فالدية على عاقلته . فان أنكرت عاقلته كون الحائط لصاحبهم لم يازمهم العقل الا أن يثبت ذلك ببينة لان الاصل عدم الوجوب عليهم فلا يجب بالشك وان اعترف صاحب الحائط لن به الضمان دونهم لان العاقلة لا تحمل اعترافا وكذلك أن أنكروا مطالبته بنقفه ذلحكم على ماذكرنا وانكان الحائط في يدصاحبهم وهو ساكن في الدار أن أنكروا مطالبته بنقفه ذلحكم على ماذكرنا وانكان الحائط في يدصاحبهم وهو ساكن في الدار الم يثبت بذلك الوجوب عليهم لان دلالة ذلك على الملك من جهسة الظاهر . والظاهر لا تثبت به الحقوق وأنما ترجح به الدعوى

(فصل) وان لم بمل الحائط لكن تشقق ذان لم يخش سقوطه لكون شقوقه بالطول لم يجب نقضه

في القصبة وهذا مذهب الشافعي لان المارن وحده موجب للدية فوجبت الحكومة في الزائد كما لو قطع القصبة وحدها مع قطع لسانه

ولذا قوله عليه الصلاة والسلام « في الانف اذا أوعب جدعا الدية » ولانه عضو واحد فلم بجب فيه أكثر من دية واحدة كالذكر اذا قطع من أصله وبهذا يبطل ماذكروه ويفارق اذا قطع لسانه وقصبته لانه ماعضوان فلا تدخل دية أحدها في الآخر أما العضو الواحد فلا يبعدان يجب في جميعه ما يجب في بعضه كالذكر تجب في حشفته الدية التي تجب في جميعه وفي الدي كالهما في حلمته ، فأما إن قاع الانف وما يحته من اللحم ففي اللحم حكومة لانه ليس من الانف فأشبه مالوقطع الذكر واالحم الذي تحته

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الذكر الدية) اجمع أهل العلم على ذاك لان في كتاب النبي عَلَيْكُ الله لعدر وبن حزم «وفي الذكر الدية» وذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب سواء نبي الدية لعموم الحديث وسواء قدر على الجماع أولم يقدر وفي حشفة الذكر الدية وهو قول جماعة من أهل العلم ولا نعلم فيه مخالفاً لان منفعته تكل بالحشفة كما

وكان حكمه في هذا حكم الصحيح لانه لم يخف سقوطه فأشبه الصحيح وان خيف وقوعه مثل أن تكون شقوقه بالموض فحكمه حكم المائل لانه نخاف منه التلف فائشبه المائل

(فصل) واذا أخرج الى الطريق النافذ جناحا او ساباطا فسقط او شيء منه على شي. فأتلفه فعلى المخرج ضانه وقل أصحاب الشافعي ان وقعت خشبة ايست مركبة على حائمة وجب ضان ما أتلفت ، وان كانت مركبة على حائطه وحب نصف الضان لانه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره و نقسم الضان عامما

و ننا أنه تلف بما خرجه الى حق الطريق فضمنه كما لو بنى حائطه مائلا الى الطريق فا تلف أو أقام حَشبة في ما كم مائلة الى الطريق أو كما لو سقطت الخشبة التي ليست موضوعة على الحائط ولانه إخراج يفيمن به البعض فضمن به المكل كالذي ذكرنا ولانه تلف بعدوانه فضمنه كما لووضع البناء على أرض الطريق ، والدليل على عدوانه وجوب ضمان البعض ولو كان مباحا لم يضمن به كسائر المباحات ولان هذه خشبة لو انقصف الخارج منها وسقط فأتلف ضمن ما أتلف فيجب أن يضمن ما أتلف جيمها كسائر المواضع التي يجب الضمان فيها ولاننا لم نعلم موضعا يجب الضمان كله بعض الخشبة ويجب نصفه بج يعمها وان كان اخراج الجناح الى درب غير نافذ بغير اذن أهله ضمن ما ألفه ، وان فعل ذاك باذنهم فلا ضمان عايه لانه مباح له غير متعد فيه

تكال منافع اليد بالاصابع فكلت الدية بقدامها كالاصابع، وإن قطع الذكر كله او الحشفة وبعض العصبة لم يجب أكثر من الدية كالو قطع الاصابع وبعض الكيف

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الثنايين الدية)

ولا نعلم خلافا في آن في ثديي الرأة الدية وفي الواحد منها نصف الدية قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على آن في ثدي المرأة نصف الدية وفي الله يين الدية وممن حفظنا عنه ذلك الحسن والشعبي والزهري ومكحول وقتادة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولان فيها جمالا ونفعاً فأشبها اليدين والرجلين

﴿ مسئلة ﴾ (وفي قطع حلمتي الثديين ديتهما)

نص عليه احمد وروي نحو هذا عن الشعبي والنخعي والشافعي وتالرمالكوالثوري إن ذهب اللهن وجبت ديتهما وإلا وجبت حكومة بقدر شينه. ونحوه قال تشاد: : اذا ذهب الرضاع بقطعهما فلهما الدية

ولنا أنه ذهب منها ماتذهب المنفعة بذهابه فوجبت ديتها كالاصابع مع الكف وحشفة الذكر وبيان ذهاب المنفعة ان بهما يشرب الصبي ويرتضع فها كالاصابع في الكف وإن قطع الثدين كامما فايس فيهما إلا دية كما لو قطع الذكر كله وإن حصل مع قطعها جنّفة وجب فيها تلشالدية مع ديتهما

(فصل) وان أخرج ميزابا إلى الطريق فسقط على انسان أوشيء فأتلفه ضمنه وبهذا قال ابوحنيفة وحكي عن مالك أنه لايضمن ما تلفه لانه غير متعد باخراجه فلم يضمن ما تلف به كما لو أخرجه إلى ملكه وقال الشافعي ان سقط كله فعليه نصف الضمان لانه تلف بماوضعه على ملكه وملك غيره وان انقصف الميزاب فسقط منه ما خرج عن الحائط ضمن جميع ما تلف به لانه كله في غير ملكه

ولنا ماسبق في الجناح ولا نسلم أن اخراجه مباح فانه أخرج الى هواء ملك غيره شيئا يضر به وْأَشبهمالو أخرج إلىملك آدميمعين بغير إذ له فاماان أخرج إلى ملك آدمي معين شيئامن جناح اوساباط أو ميزاب او غيره فهو متعد ويضمن ماتلف به لا أعلم فيه خلافا

(فصل) واذا بالت دابته في طريق فزلق به حيوان فبات به فقال أصحابنا على صاحب الدابة البضان اذا كان راكبا لها أو قائدا أو سائقا لها لانه تلف حصل من جهة دابته التي يده عليها فأشبه ماو جنت بيدها أو فمها وقياس المذهب أنه لايضمن ماتاف بذلك لانه لايدله على ذلك ولا يمكن انتجرر منه فلم يضمن ماتلف به كما لو اتلفت برجلها وكما لو لم يكن له يد عليها ويفارق هذا ما أتلفت بيدها وفها لانه يمكنه حفظهما

وإن ضربها فأشلها ففيها الدية كما لو أشل يديه ، وإن جنى عليها من صغيرة ثم ولدت فلم ينزلها لبن سئل أهل الخبرة فان قالوا ان الجناية سبب قطع اللبن فعليه ماعلى من ذهب باللبن بعد وجوده وإن قالوا ينقطع بغير الجناية لم يجب عليه ارشه لان الاصل براءة ذمته فلا يجب فيها شيء بالشك وإن جنى عايهما فنقص لبنها أو جنى على ثديين ناهدين فكسرتها أو صاربهما مرض ففيه حكومة لنقصه الذي تقصهما

[مسئلة] (وفي ثديي الرجل وهما التندوتان الدية)

وبه قال اسحاق وحُكي ذلك قولا للشافعي لانه ذهب بالجمال من منفعة فلم يجب دية كما لمو أتلف العين القائمة واليد الشلاء ، وقال الزهري في حلمة الرجل خمس من الابل ، وعن زيد بن ثابت فيه ثمن الدية .

ولما ان ماوجب فيه الدية من المرأة وجب فيه من الرجل كسائر الاعضاء ولانهما عضوان في البدن يحصل بهما الجمال ايس في البدن غيرهما من جنسهما فوجب فيهما الدية كاليدين ولانه أذهب الجمال على الكال فوجبت فيهما الدية كالشعور الاربعة عند ابي حنيفة و كأذني الاصموأنف الاخشم عند الجميع ويفارق العين القائمة لانه ليس فيهما جمال كامل ولانها عضو قد ذهب منه ما تجب فيه الدية فلم تدكيل ديته كاليدين اذا شلتًا بخلاف مسئلتنا

(فصل) واذا وضع جرة على سطحه أو حائطه أو حجراً فرمته الريح على انسان فقتله أو شيء الفه لم يضمن لان ذلك من غير فعلد ووضعه له كان في ملكه ويحتمل أن يضمن اذا وضعها متطرفة لانه نسب إلى إلقائها وتعدى بوضعها فأشبه من بنى حائطه مائلا

(فَصُلُ) وَإِنْ سَلَمَ وَلَدَهُ الصَغَيْرِ إِلَى السَائِحَ لَيَعْلَمُهُ السَّبَاحَةُ فَغْرَقَ فَالضَانَ عَلَى عَاقَلَةُ السَّائِحُ لا نَهُ سَلَمُهُ اللّهِ لَيْحَمَّاطُ فِي حَفَظُهُ فَاذَا غُرِقَ نَسَبِ الى التَّفْرِيطُ فِي حَفَظُهُ . وقال القَاضِي قياس المذهب أن لا يضمنه لانه فعل ماجرت العادة به لمصلحته فلم يضمن ما تلف به كا اذا ضرب المعلم الصبي ضربا حتاداً فتلف به ، فأما المحبير اذا غرق فليس على السَّابِح شيء اذا لم يفرط لان الحبير في يدنفسه لا ينسب التفريط في هلاكه إلى غيره

(فصل) واذا طلب انساناً بسيف مشهور فهرب منه فتلف في هربه ضمنه سواء وقعمن شاهق و انخسف به سقف أو خر في بئر أو لقيه سبع فافترسه أو غرق في ماء أو احترق بنار وسواء كان لند لهوب صبياً أو كبيراً أعمى أو بصيراً عاقلا أو مجنوناً ، وقال الشافعي لايضمن البالغ العاقل البصير بذلوب صبياً أو كبيراً أعمى أو بصيراً عاقلاً أو مجنوناً ، وقال الشافعي لايضمن البالغ العاقل البصير بأن يخسف به سقف فان فيه وفي الصغير والمجنون والاعمى قولان لانه هلك بفعل نفسه فلم يضه الماليك لو لم يطابه

وانا انه هلك بسبب عدوانه فضمنه كما او حفر له بئراً و نصب سكيناً أو سم طعامه ووضعه في

وما في اللَّهُ منها يسمى سنخاً ذذا كسر السن ثم جاء آخر فقلم السنخ فني السن ديتها وفي السنخ حكومة كما لو قطع انسان أصابع رجل ثم قطع آخر كفه ،وإن قامها الاول بسنخها لم يجب فيها أكثر من ديتها كما لو قطع اليدمن كوعها ،وإن فعل ذلك في مرتبن فكسر السن ثم عاد فقلع السنخ ففيه ديتها وحكومة لان ديتها وجبت بالاول ثم وجب عليه بالناني حكومة كما لو فعله غيره وكذلك لو قماع الاصابع ثم قطع الكف ، وإن كسر بعض الظاهر ففيه من دية السن بقدره إن كان ذهب النصف وجب نصف الارش وإن كان الذاهب الثلث وجب الثلث، وإن جاء آخر فكسر بقيتها فعاليه بقية الأرش، فإن قام الثاني سنخها نظرنا فإن كان الاول كسرها عرضاً فايس على الثاني للسنخ شيء لانه تابع لما قلعه من ظاهر السن فصاركما لو قطع الاول من كل أصبع من أصابعه أنملة ثم قطع الثاني يده من الكوع، وإن كان الاول كسر قصف السن طولا دون سنخه فجاء الثاني فقلع الباقي بالسنخ كله فعليه دية النصف الباقي وحكومة لنصف السنخ الذي بقي من كسر الاول كما لو قطع الاول أصبعين من يد ثم جاء ا ثاني فقطع الدف كاه، فان اختلف الثاني والمجني عليــه فيما قامه الاول فالقول قول المجني غليه لان الاصل سلامة السن ، وإن انكشفت اللثة عن بعض السن فالدية في قدر الظاهر عادة دون ما نكشف على خلاف العادة ، وإن اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باخواتهافان (الجزءانتاسع) (المغني والثمرح البكبير) (YY)

منزله وما ذكره يبطل مهذه الاصول، ولانه تسبب الى إهلاكه فأشبه مالو أنخسف من تحته سقف أوكان صغيراً أو مجنوناً ، وإنطاء، بشيء بخيفه به كالليث ونحوه في معناه .

(قصل) ولو شهر سيفاً في وجه انسان أو دلاه من شاهق فمات من روعته أو ذهبعقله فعليه ديته ، وإن صاح بصبي أو مجنون صيحة شديدة فخر من سطح أو نحوه فمات أو ذهبعقله؛ أو تغفل عاقلا فصاح به فأصابه ذلك فعليه ديته تحملها العاقلة فان نعل ذلك عمداً فهو شبه عمد وإلا فهو خطأ ووافق الشافعي في الصبي وله في البالغ قولان . ولنا أنه سبب اتلافه فضمنه كالصبي

(فصل) وإن قدم انسانا الى هدف يرميه الناس فأصابه سهم من غير تعمد فضانه على عقلة الذي قدمه لان الرامي كالحافر والذي قدمه كالدافع فكان الضان على عاقلته ، وإن عمد الرامي رميه فالضان عليه لانه مباشر وذاك متسبب فأشبه المسك والقاتل وإن لم يتدمه أحد فالضان على الرامي وتحمله عاقلته إن كان خطأ لانه قتله

(فصل) وإن شهد رجلان على رجل بجرح أو قتل أو سرقة قد "وجبالتطع أو زنا يوجبالرجم أو الجلد ونحو ذلك فاقتص منه أو قطع بالسرقة أو حد فأ فضى إلى تلفه ثم رجعا عن الشهادة لزمهما

لم يكن لها شيء تعتبر به ولم يمكن ان يعرف ذلك من أهل الخبرة فالقول قول الجاني لان الاصل براءة ذمته وبحتمل أن بجب على من استوعب جدعا دية وحكومة في القصبة وهــذا مذهب الشافعي وقد ذكر كقطع اليد من نصف الساعد

﴿ مسئلة ﴾ (وفي العينين الدية)

أَجْمِع أهل العلم على ذلك وعلى ان في الهين الواحدة نصفها لقول النبي عَلَيْكَ «وفي العينين الدية» وروي عن النبي عَلَيْكَ أَن الله الله الواحدة خمسون من الابل » رواه مالك في الوطأ ولان العينين من أعظم الجوارح نفعاً فكانت فيها الدية وفي أحدها نصفها كاليدين . اذا ثبت هذا فيستوي في ذلك الصغير تان والدكبير تان والمليحتان والقبيحتان والصحيحتان والمريضتان والحولا، والرمصاء فان كان فيهما بياض لا ينقص البصر لم تنقص الدية وإن نقص من البصر نقص من الدية بقدره هان كان فيهما بياض لا ينقص الدية)

روي ذلك عن عمر وعلي وبه قالعطاء ومجاهد والحسن وقتادة والثوري والاوزاعي والشافعي وأسافعي وأصاب الرأي ومالك في إحدى الروايتين عنه ، وقال في الاخرى فيها حكومة لان الشرع لم يرد فيها بتقدير ولا يثبت التقدير بالقياس

ولنا أن في كتاب انبي عَلَيْكَ لِعمرو بن حزم « وفي الاذنين الدية » ولان عمر وعلياً قضيا فيها بالدية ، فان قيل فقد روي عن أبي بدر الصديق أنه قضى في الاذن بخمسة عشر بعيراً قلنا لم يثبت

ضان ماتلف بشهادتهما كالشريكين في الفعل ويكون الضمان فيمالها لأتحمله عاقلتها لانها لاتحمل اعترافا وهذا يثبت باعترافهما

وقد روي عن على رضي الله عنه أن شاهدين شهدا عنده على رجل بالسرقة فقطعه ثم أتيا بآخر فقالا يأمير المؤمنين ليس ذاك السارق انما هذا هو السارق فاغرمها دية الاول وقال: لو علمت أنكا تعمد تما لقطعتكا ولم يقبل قولها في الثاني. وإن أكره رجل رجلا على قتل انسان فقتله فصار الامم الى الدية فهي عليها لانهما كالشريكين ولهذا وجب انقصاص عليها ، ولو أكره رجل امرأة فزنى بها فحمات فمات من الولادة ضمنها لانها ماتت بسبب فعله و تحماها العاقلة إلا أن لا يثبت ذلك الان باعترافه فتكون الدية عليه لان العاقلة لا تحمل اعترافا

(١) في نسخة

بدون الا

(فصل) اذا بعث السلطان الى امرأة ليحضرها فأسقطت جنيناً ميتاً ضمنه لماروي أن عررضي الله عنه بعث إلى امرأة مغيبة كان يدخل عليها فقالت ياوياما مالها ولعمر فبينا هي في الطريق اذ فزعت فضربها الطلق فالقت ولداً فصاح الصبي صيحتين ثم مات فاستشار عمر اصحاب النبي عَلَيْكَا في فالله فشار بعضهم ان ليس عليك شيء إنما انت وال ومؤدب وصمت على فأقبل عليه عمر فقال ما تقول يا ابا الحسن؛ فقال ان كانوا قالوا برأيهم فقد اخطأ رأيهم وان كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك ان ديته عليك لانك افزعتها فألقته فقال عمر اقسمت عايك نلا تسرح حتى تقسمها على قومك، ولو فزعت

ذلك قله ابن المنذر ولأن ما كان في البدن منه عضوان كان فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية بغير خلاف بين ا قائلين بوجوب الدية فيهما

﴿ مسئلة ﴾ (وفي اللحبين الدية)

وهم العظان اللذان فيهما الاسنان السنلي لان فيهما نفعاً وجمالاً وليس فيالبدن مثلهما فكانت فيهما الدية كسائر مافي البدن منه شيئان، وفي احدهما نصفها كاحدى اليدين والرجلين ومحوهما ممافي البدن منه شيئان

﴿ مسئلة ﴾ (وفي الاليتين الدية)

قال ابن المنذركل من تحذظ عنه من أهل العلم يقولون في الاليتين الدية وفي كل واحد منها نصفها منهم عمره بن شعيبوالنخعي والشافعي وأصحاب الرأي ولانهما عضوان من جنس فيها جمال ظاهر ومنفعة كاملة فانه يجلس عليها كالوسادتين فوجبت فيها الدية وفي احداها نصفها كاليدين، والاليتان ها ماعلا وأشرف عن الظهر وعن استواء الفخذين وفيها اللدية اذا أخذتا إلى العظم الذي تحتها، وفي ذهاب بعضهما بقدره لانماوجب فيه الدية وجب في بعضه بقدره فان عهل المقدار وجبت حكومة لانه نقص لم يعرف قدره

المرأة فماتت لوجبت ديتها ايضا ووانق الشافعي فيضان الجنين وقاللاتضمن المرأة لان ذلك ليس بسبب الى هلاكها في العادة

ولنا انها نفس هلكت بارساله اليها فضمنها كجنينها او نفس هلكت بسببه فغره ها كانو ضربها فاتت وقوله انه ليس بسبب عادة قلنا ليس كذلك فانه سبب للاسقاط والاسقاط سبب الهلاك عادة ثم لا يتعين في الضمان كونه سببا معتاداً فان الضربة والضربتين بالسوط ليست سبباً للهلاك في العادة ومتى افضت اليه وجب الضمان، وان استعدى انسان على امرأة فألقت جنيها أوماتت فزعا فعلى عاقاته المستعدي الضمان إن كان ظالما لها وان كانت هي الفالمة فأحضرها عند الحاكم فينبغي أن لا يضمنها لانها سبب احضارها بظله ها فلايه منها ولانه استوفى حقه فلم يضمن ما تلف به كالتصاص ويضمن جنينها لانه تاف بفعله فأشبه ما لو اقتص منها

(فصل) ومن أخذ طعام إنسان أوشرابه في برية أومكان لا يقدر فيه على طعام وشراب فهلك بذلك أوهلكت بهيمته فعليه ضان ماتلف به لانه سبب هلاكه وان اضطر الى طعام وشراب لغيره فطابه منه فمنعه إياه مع غناه عنه في تلك الحال فمات بذلك ضمنه المطلوب منه لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك ولانه إذا اضطر اليه صار أحق به ممن هو في يده وله أخذه قهراً فاذا منعه اياه تسبب الى اهلاكه بمنعه ما يستحقه فارمه ضمانه كما لو أخذ طعامه وشرا به فهلك بذلك، وظاهر كلام

﴿مسئلة﴾ (وفي الانثيين الدية)

لا نعلم في همذا خلافا وفي كتاب النبي عليه المحمرو بن حزم « وفي البيضتين » الدية ولان فيها الجال والمنفعة فن النسل يكون بهما فشبها اليدين ، وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قل مضت السنة أن في الصلب الدية وفي الأنثيين الدية وفي إحداهما نصف الدية في قول أكثر أهل الملم وحكي عن سعيد بن المسيب أن في اليسرى ثلثي الدية وفي الميني ثلثها لان نفع اليسرى أكثر لان النسل يكون منها

ولنا أن مارجبت الدية في شيئين منه وجب في أحدهما نصفها كاليدين وسائر الاعضاء ولانهما ذوا عدد تجب فيه الدية فاستوت ديتهما كالاصابع وما ذكروه ينتقض بالاصابع، وكذلك الاجفان تستوي ديتهما مع اختلاف نفعهما ثم يحتاج الى إثبات الذي ذكره وان رض أنثييه أو اشلها كلت ديتها كا لوأشل يديه أوذكره وان قطع أنثييه فذهب نسله لم يجب أكثر من دية لان ذلك نفعهما فلم تزدد الدية بذها به معهما كالبصر مع ذهاب العينين وان قطع احداها فذهب النسل لم يجب آكبر من نصف الدية لان ذها به غير متحقق

﴿مسئلة﴾ (وفياسكتي للرأة الدية)

والاسكتان هما اللحم المحيط بالفرج من جانبيه إحاطة الشفتين بالفم وأهلااللغة يقولونالشفران

أحمد أن الدية في ماله لانه تعمد هذا الفعل الذي يقتل مثله غالبا، وقال القاضي تكون على عاقلته لان هذا لا يوجب القصاص فيكون شبه العمد، وان لم يطلبه منه لم يضمنه لانه لم يمنعه ولم يوجد منه فعل تسبب به الى هلاكه وكذلك كل من رأى إنسانا في مهلكة فلم ينجه منها معقدرته على ذلك لم يلزمه ضانه وقد أساء، وقال أبو الخطاب قياس المسئلة الاولى وجوب ضانه لانه لم ينجه من الهلاك مع امكانه فيضمنه كما لومنعه الطعام والشراب

ولنا أنه لميهلكه ولم يكن سببا في هلاكه فلم يضمنه كما لو يعلم بحاله ، وقياس هـذا على هذه السئلة غير صحيح لانه في السئلة منعه منعاً كان سببا في هلاكه فضمنه بفعله الذي تعدى به وههنا لم

يفعل شيئا يكون سببا

(فصل) ومن ضرب إنسانا حتى احدث فان عثمان رضي الله عنه قضى فيه بثلث الدية ، وقال أحمد لاأعرف شيئا يدفعه و به قال السحاق وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا شيء فيه لان الدية الما تجب لاتلاف منفعة أو عضو أوازالة جمال وليس ههنا شيء من ذلك ، وهذا هو القياس وانما ذهب من ذهب الى ايجاب الثلث لقضية عثمان لانها في مظنة الشهرة ولم ينقل خلافها فيكون اجماعاولان قضاء الصحابي بما يخالف القياس يدل على أنه توقيف وسواء كان الحدث ربحا أوغائطا أو بولا وكذلك الحكم فيا إذا أفزعه حتى أحدث

حشيتا الاسكتان كما ان أشفار المينين أهدابهما وفهمادية المرأة إذا قطعا ، وبهذا قال الشافعي وقاله الثوري إذا لم يقدر على جماعها وقضى به مجمد بن سفيان إذا بلغا العظم وذلك لان فيهما جمالا ومنفعة وليس في البدن غيرها من جنسهما فوجبت فيهما الدية كسائر ما في البدن منه شيئان ، وفي احداهما نصف الدية كما ذكرنا في غيرها، وان جنى عليهما فاشلهما وجبت ديتهما كما لوجنى على شفتيه فشلهما ولا فرق بين كونهما غليظتين أو دقيقتين قصيرتين أوطويلتين من بكر أوثيب أوصغيرة أوكبيرة أو محفوظة أوغير محفوظة لانهما عضوان فيهما الدية فاستوى فيه جميع ما ذكرنا كسائر اعضائها ولا فرق بين الرتقاء وغيرها لان الرتق عيب في غيرها فلم ينقص ذلك من ديتهما كما أن الصمم لم ينقص دنة الاذنين والحفظ هو الحتان في حق المرأة

﴿مسئلة﴾ (وفي ركب المرأة حكومة وهو عانة المرأة وكذلكعانة الرجل)

لانه لامقدر فيه ولاهو نظير لما قدر فيه فان أخذ منه شيء مع فرج المرأة وذكر الرجل ففيه الحكومة مع الدية كما لوأخذ مع الانف أو الشفتين من اللحم الذي حولها

﴿مسئلة﴾ (وفي اللسان الدية اذا كان ناطقا)

أَجْمَع أَهُلَ العلم على وجوب الدية في لسان الناطق ، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال أهل المدينة وأهل الكوفة وأصحاب الرأي وإهل الحديث وغيرهم (فصل) إذا ادعى القاتل ان المقتول كان عبداً أوضرب ملفوفا فقده أو التي عليه حائطا أو ادعى أنه كان ميتا وأنــكر وليه ذلك فالقول قول الولي مع يمينه وهذا أحد قولي الشافعي وقل فيالآخر القول قول الجاني لان الاصل براءة ذمته وما ادعاه محتمل فلا يزول عن اليقين بالشك

و لنا أن الاصل حياة المجني عايه وحريته فيجب الحكم ببقائه كما لو قتل من كان مسلما وادعى انه ارتد قبل قتله وبهذا يبطل ماذكره،وهكذا لوقتل في دار الاسلام انسانا وادعى أنه كان كافراً وأنكر وليه فالقول قول الولي لان الدار دار الاسلامولذلك حكمنا باسلام لقيطها ، وان قطع عضوا وادعى شلله أوقلع عينا وادعى عماها وأنكر الولي فالقول قول المجني عليه لأن الأصل السلامة وكذلك لوقطع ساعداً وادعى أنه لم يكن عايه كف أوقطع ساقًا وادعى أنه لم يكن لها قدم، وقال القاضي ان اتفقاعلي أنه كان بصيراً فالقول قول المجني عليه والا فالقول قول الجاني وهذا مذهب الشافعي وكذلك على قياسه إذا اختلفا في شلل العضو لانهذا مما لايت. ندر افمةالبينة عليه ف نه لا يخفي على أهلهوجيرانه ومعاملته،وصفة تحمل الشهادة عليه أنه كان يتمع الشخص بصره ويتوقى مايتوقاه البصبر ويتجنب البئر وأشباهه فيطريقه ويعدل في العطفات خلف من يطلبه

وفي كتاب النبي عَيْمِيُّالِيَّةِ لعمرو بنحزم«وفي اللسان الدية » ولان فيه جمالا ومنفعة فاشبه الانف فما الجمال فقد روي عن النبي عَيْمُ اللَّهِ عن الجمال فقال « في اللَّسان » ويقال جمال الرجل في لسانه والمر، باصغريه قلبه ولسانه ويقال ما الانسان لولا اللسان الاصورة ممثلة أو بهيمةمهمها ، وأما النفع فان به تبلغ الاغراض وتستخلص الحقوق وتدفع الآفات وتقضى الحاجات وتنم العبادات في القراءة والذكر والشكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعليم والدلالة على الحق البين والصراط المستقيم وبه يذوق الطعام ويستعين في مضغه وتقليبه وتنقية انفم وتنظيفه فهو أعظم الاعضاء نفعا وأتمها جالا فايجاب الدية فيغيره تنبيه على إيجابها فيه ،وإنما تجب الدية في اللسان الناطق وأماالاخرس فسنذكره فيموضعه إن شاء الله تعالى

(فصل) فان قطع لسان صغير لم يتكلم لطفوليته وجبت ديته وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب لانه لسان لاكلام فيه فأشبه الاخرس

ولنا أن ظاهره السلامة وإنما لم يتكلم لانه لابحسن الكلام فوجبت به الدية كالكبير ويخالف الاخرس فانه علم أن لسانه أشل الا ترى أن اعضاءه لا يبطش بها وتجب فيها الدية ؟ فأن بلغ حداً يتكلم مثله فلم يتكلم فقطع لسانه فلم تجب فيه الدية لان الظاهر أنه لا يقدر على الكلام فهوكاسان الاخرس وانكبر فنطق ببعض الحروف وجبت فيه بقدر ماذهب منالحروف لاننا تبينا أنه كان ناطقا وانكان قد بانع الى حد يتحرك بالبكاء وغيره فلم يتحرك فقطعه قاطع فلادية فيه لان الغاهر أنه لو كان صحيحا لتحرك ، وان لم يبلغ إلى حد يتحرك ففيه الدية لان الظاهر سلامته وان

ولنا ان الاصل السلامة فكان القول قول من يدعيه كما لواختلفا في اسلام المقتول وحياته وقولهم لاتتمذر إقامة البينة عليه أولى من إيجابها على المن أولى من إيجابها على من يشهد له الاصل ، ثم يبطل بسائر المواضع التي سلموها ، فان قالوا ههنا ما ثبت أن الاصل وجود البصر قلنا الظاهر يقوم مقام الاصل ولهذا رجحنا قول من يدعي حريته واسلامه

(فصل) وان زاد في القصاص من الجراح وقال إنماحصلت الزيادة باضطرابه وأنكر المجني عليه ففيه وجهان (أحدها) القول قول المقتص منه لان الاصل عدم الاضطراب ووجوب الضمان (والثاني) القول قول المقتص لان الاصل براءة ذمته وما يدعيه محتمل، والاول أصح فان الجرح سبب وجوب الضمان ومايدعيه من الاضطراب المانع من ثبوت حكمه الاصل عدمه فا لقول قول من ينفيه كا لوجرح رجلا وادعى أنه جرحه دفعاً عن نفسه أوقتله وادعى أنه وجده مع أهله أوقتل بهيمة وادعى ثنه صالت عليه.

قطع لسان كبير وادعى آنه كان اخرس ففيه ما ذكرنا فيما إذا اختلفا في شلل العضو بعد قطعه من الخلاف.

(فصل) وفي اجمان العينين الدية وفي أحدها ربع الدية لان كل عدد تجب في جميعه الدية يجب في الواحد منها بحصته كالاصابع وهذا قول انثوري والشافعي واصحاب الرأي وعن مالك انه لامقدر فها بل يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم

ولنا أنها اعضاء فيها جمال ظاهر ونفع كامل فانها تكن المين وتقيها وتحفظها من الحر والبرد ولولاها لقبح منذارها فوجبت فيها الدية كاليدين وعن الشمبي اله بجب في الاعلى ثاثا الدية وفي

الاسفل ثلثها لانه اكثر نفعا

ولذ انكل عدد تجب الدية في جميعه تجب بالحصة في الواحد منه كالاصابع فأن قلع العينين بالشفارها وجبت ديتان لا بهما جنسان تجب الدية بكل واحد منها منفرداً فوجب باتلافهما جملة ديتان كاليدين و لرجلين ، وتجب الدية في اشفار عين الاعمى وهي الأجفان لان ذهاب بصره عيب في غير الأجفان فلم يمنع وجوب الدية فيها كذهاب الشم لا يمنع وجوب الدية في الانف .

﴿ مسئلة ﴾ (وفي قطع بعض المارن والاذن والحلم واللسان والشفة والحشفة والانملة وشق الحشفة طولا بالحساب من ديته يقدر بالاجزاء كالثلث واربع ثم يؤخذ مثله من الدية)

لان ما وجبت الدية في جميعه وجبت في بعضه فان كان الذاهب النصف وجب نصف الدية وان كان اثلث وجب ثلثها ، وان كان أقل او أكثر وجب بحساب ذلك كما بقسط دية اليد على الأصابع.

﴿ باب دیات الجراح ﴾

الجراح تتنوع نوعين(أحدهما) الشجاج وهي ماكان في رأس أو وجه(النوع الثاني) ماكان في سائر البدن وينقسم قسمين (أحدهما) قطع عضو (والثاني) قطع لحموالمضمون في الآدمي ضربان (أحدهما) ماذكرنا (والثاني) تنويت منفعة كتفويت السمع والبصر والعقل

ومسئلة ﴾ قال رحمه الله (ومن أتلف ما في الانسان منه شيء و احد ففيه الدية وما فيه شيئان ففي كل واحد منها صف الدية)

وجملة ذلك أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في الانسان منه الا واحداً كالسان والانف والذكر والصلب ففيه دية كاملة لأن اتلافه اذهاب منفعة الجنس واذهابها كاتلاف النفس، ومافيه منه شيئان كاليدين والرجلين والعينين والاذنين والمنخرين والشفتين والخصيتين والثديين والأليتين ففيها الدية كاملة لان في اتلافها اذهاب منفعة الجنس وفي احداهما نصف لان في اتلافه اذهاب نصف منفعة الجنس وهذه الجلة مذهب الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا، وقد روي عن الزهري عن أبي بكر ابن محمد بن عرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله علياتية كتب له في كتابه «وفي الانف ابن محمد بن عرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله علياتية كتب له في كتابه «وفي الانف الدية وفي البيضتين الدية وفي الله وغيره ورواه ابن عبد الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية» رواه النسائي وغيره ورواه ابن عبد البر وقال كتاب عرو بن حزم معروف عند الفقه عند العلماء الا قليلا

﴿ مسئلة ﴾ (وفي شلل العضو واذهاب نفعه والجناية على الشفتين بحيث لايطبقان على الاسنان الدية) لانه عطل نفعهما فاشبه مالو اشل يده وكذلك ان استرختا فصارتا لا ينفصلان عن الاسنان لائه عطل جمالها .

(فصل) وأن جنى على يديه فأشلها وجبت ديتها لآنه فوت منفعتهما فهو كما لو أعمى عينيه أو أخرس لسانه وان اشل الذكر ففيه ديته لآنه ذهب بنفعه أشبهما لو أشل لسانه وكذلك أن اشل انشيه كما لو اشل يديه وكذلك إن جنى على الاسكتين فأشلهما ففيهما الدية كما لو جنى على الشفتين فأشلها ففيهما الدية كالوجنى على الشفتين فأشلها ففيهما الدية وكذلك الاصابع إذا أشلهما لما ذكرنا وسائر الاعضاء الا الاذن والأنف وسنذكرهما إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ (وفي تسويد السن والظفر بحيث لا يزول ديته وعنه في تسويد السن ثلث ديتها وقال أبو بكر فمها حكومة)

إذا جنى على سنه فسودها فحكي عن أحمد في ذلاكروايتان

(فصل) ومافي الانسان منه أربعة أسياء ففيه الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وهو اجفان العينين وأهدابها ومافيه منه عشرة ففيه الدية وفي كل واحد منها عشرها وهي أصابع اليدين وأصابع الرجلين ومافيه منه ثلاثة آشياء ففيها الدية وفي أواحد ثلثها وهر المنخران والحاجز بينها وعنه في المنخرين الدية وفي الحاجز حكومة لان المنخرين شيئان من جنس فكان فيهما الدية كالشفتين وليس في المبدن شيء من جنس يزيد على لدية الا الاسنان ذن في كل سن خسا من الابل فتزيد على الدية وقدروي أنه ليس فيها الا الدية قياساً على سائر مافي البدن والصحيح الأول الان الحبر عن النبي عليا ورد بالجاب خمس في كل سن فيجب العمل به وان خاف قياس

﴿ مسئية ﴾ قال (وفي المينين الدية)

أجمع أهل العلم على أر في العينين إذا أصيبنا خطأ الدية وفي العين الواحدة نصفها لقول النبي عليه الله وفي العينين الدية ولانه ايس في الجسد منهما إلا شيئان فنيهما الدية وفي احداهما نصفها كسائر الاعضاء التي كذلك ، وروي عن النبي عليه ولي أنه فال ، وفي العين الواحدة خمسون من الابل » رواه ماك في موطئه ، ولان العينين من أعظم الجوار ح نفعاً وجمالا فكانت فيهما الدية وفي احداها نعمفها كاليدين. إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكونا صغيرتين أو كبرتين ومليحتين أو قبيحتين أو تعيمها كاليدين. إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكونا صغيرتين أو كبرتين ومليحتين أو قبيحتين أو

(إحداها) تجب دينهما كاملة وهو ظاهر كلام الخرقي ويروى عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن مروان والنخيي ومالك والليث والثوري وأسحاب الرأي وهو أحد قولي الشافي (والرواية الثانية) عن أحمد أنه ان أذهب منفعتها من المضغ عليها ونحوه ففيها دينها وان لم يذهب نفيها ففيها حكومة وهذا فول القاضي والقول الثاني منفعتها من المضغ عليها ونحوه ففيها دينها وان لم يذهب نفيها ففيها حكومة وهذا فول القاضي والقول الثاني بكر للشافعي وهو المختار عندأ صحابه وهوافيس لانه لم بذهبا بمنفعتها فلم تكل دينها كالواصفرت وهذا قول أبي بكر ولنا أنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف من الصحابة فكان إجماعا ولانه أذهب الجال على السن وعن أحمد الحكال فكلت دينها كالوقطع اذن الاصم وأنف الاخشم والظفر كذلك قياساً على السن وعن أحمد (رواية ثالثة) ن في تسويد السن ثلث دينها والنقدير لايثبت إلا بالتوقيف

(فصل) فاما أن أصفرت أو أحمرت لم تمكمل دبتها لانه لم يذهب الجال على المكال وفيها حكومة وان أخضرت أحتمل أن يكون كتسويدها لانه ذهب بجمالها واحتمل أن لايكون فيه إلاحكومة لان ذهاب جمالها واحتمل أن لايكون فيه إلاحكومة لان ذهاب جمالها أتسويدها أكثر فلم يلحق به غيره كانو حمرها فعلى قول من أوجب ديتها متى قلعت بعد تسويدها ففيها ثلت ديتها أر حكومة على ما نذكره أن شاء الله تعالى وعلى قول من لم يوجب فيها إلا حكومة يجب في قلعها ديتها كما لوصفرها

(المغني والشرح الـكبير) (٧٤) (الحجز

صحيحتين أومريضتين أو حولاومن أو رمصتين ذن كان فيها بياض لاينقص البصر لم تنقص الدية وان نقص البصر نقص من الدية بقدره وفي ذهاب البصر الدية ، لأن كل عضوين وجبت الدية بذهابهما وجبت باذهاب نفعها كاليدين إذا أشاهما وفي ذهاب بصر أحدهما نصف الدية كما لو أشل بداً واحدة وليس فيإذها بها بنفها أكثر من دية كاليدين

(فصل) وإن جني على رأسه جناية ذهب مها بصره فعليه ديته لأنه ذهب بسبب جنايته وان لم يذهب مها فداواها فذهب بالمداواة فعايه ديته لانه ذهب بسبب فعله وان اختافوا فيذهاب البصر رجع إلى اثنين عداين مسامين من أهل الخبرة لان لهما طريقاً إلى معرفة ذلك لمشاهدتهما العين التي هي محل البصر وممرفة بحالها بخلاف السمع وان لم يوجد أهل الخبرة أو تعذر معرفة ذلك اعتبر بان نوقف في عين الشمس ويقرب الشيء من عينه في أوقت غالته فان طرف عينه وخف من الذي يخوف به فهو كاذب وألا حكم له، واذا علم ذهاب بصره وقل أهل الخمرة لايرجى عوده وجبت الدية ، وان قلوا ترجي عوده إلى مدة عينوها انتظار اليها ولم يعط الدية حتى تنقضي المدة فان عاد البصر سقطت عن الجاني وان لم يعد استقرت الدية وان مات المجنى علميه قبل العود استقرت الدية سواء مات في المدة أو بعدها فان ادعى الجاني عود بصره قبل موته وأنكر وارثه فالقول قول الوارث ، لأن الأصل معه وأن جاء أجنبي فقلم عينه في المدة استةرت على الاول الدية أو القصاص

(فصل) فان جني على سنه فذهبت حديمًا وكلت فني ذلك حكومة وعلى قالهما بعد ذلك دية كاملة لأنها سن صحيحة كاملة فكملت دينها كالمضطربة وان ذهب منها جزء ففي الذاهب قدر. وان قلمها قالع نقص من ديتها بقدر ماذهب كما لوكسر مهاجزءا

﴿مُسَنَّلَةٍ﴾ (وفي العضو الاشل من اليد والرجل والذكر والندي ولسان الاخرس والمين القائمة وشحمة الاذن وذكر الحصي والعينين والسن السوداء والثدي دون حلمته والذكر دون حشفته وقصبة الانف واليد والاصبح الزائدتين حكومة وعنه ثلث ديته)

أما البد الشلاءوهي اليابسة التي ذهبت منها منفءة البطش وكذلك الرجل مثابها في الحـكم قياســآ عليها والعين الفائمة الئي فاعب بصرها وصورتها باقية كصورة الصحيحة والسن السوداءفعن احمد رحمه الله فيهن حكومة لانه لايمكن الحجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت منفعتهاولا مقدر فيها فتجب الحكومة كاليد الزائدة وعنه فيهن ثلث الدية كما روى عمر وبن شعيب عن أبيه عن جد. قال قضي رسول الله عَلَيْنِيْنَ في المين الفائمة السادة 1 كمانها بثاث الدية وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث دينها وفي السن السوداء إذا قلعت بثلث ديتها رواه النسائي وأخرجه أبو داود فيالعين وحدها وهو قول عمر ورواه قنادة عن خلاس عن عبدالله بن إريدة عن يحيى بن يعمر عن أبيه عن ابن عباس ان عمر رضي الله عنه قضي في المين القائمة إذا قلعت واليد الشلاء إذا قطعت والسن السوداء إذا كسرت بثلث دمة كل واحد منهن ولانها كاملة الصورة فكان فيهلمقدركا لصحيحة وقولهم لابكن ايجاب مقدرتمنوع فاناندذكر نالنقدير وبيناه لانه أذهب البصر نلم يد وعلى الثاني حكومة لانه أذهب عينا لاضوء لها يرجى عودها وان قال الاول عاد ضوؤها وأنكر الثاني فالقول قول المذكر ، لان الأصل معه فان صدق الحجني عليه الأول سقط حقه عنه ولم يقبل قوله على الثاني وان قال أهل الخبرة يرجى عوده لكن لا نعرف له مدة وجبت الدية أو القصاص لان انتظار ذلك إلى غير غاية يفضي إلى إسقاط موجب الجناية والظاهر في البصر عدم العود والأصل يؤيده فان عاد قبل استيفاء الواجب سقط وإن عاد بعد الاستيفاء وجب ردما اخذ منه لانا تبينا أنه لم يكن واجباً

(فصل) وان جى عليه فنقص ضوء عينيه ففيذ لك حكومة وان ادعى نقص ضوئهما فالقول قوله مع يمينه لابه لايعرف ذلك إلا من جهته وان ذكر أن إحداها نقصت عصبت المريضة وأطلقت الصحيحة ونصب له شخص فيباعد عنه فكلما قال رأيته فوصف لونه علم صدقه حتى تنتهي فاذا انتهت علم موضعها ثم تشد الصحيحة وتطلق المريضة و ينصب له شخص ثم يذهب حتى تنتهي وأنته ثم يدار الشخص الى جانب آخر فيصنع به مثل ذلك ثم يعلمه عند المسافتين ويذرعان ويقابل بينهافان كانتا سواء فقد صدق وينظر كم بين مسافة رؤية العليلة والصحيحة ويحكم لهمن الدية بقدر مابينها وان اختانت المسافة ن فقد كذب وعلم نه قصر مسافة رؤية الريضة ليكثر الواجبله فبردد حتى تستوي المسافة بين الجانبين والأصل في هذا ماروي عن على رضي الله عنه، قال ابن المنذر

(فصل) قال القاضي قول أحمد في السن السودا، ثلث دينها مجمول على سن ذهبت منفعتها بحيث لا عكمينه ان بعض بها شيئا أوكانت تنفتت فاما انكانت منفعتها باقية ولم يذهب منها إلا لونها ففيه كمال دينها هواء قات منفعتها بان يسجز عن عض الاشيئاء الصابة أو لم يعجز لانها باقية المنفعة فكمات دينها كسائر الاعضاء وايس على من سودها إلا حكومة وهذا مذهب الشافعي قل شخنا والعحبح من مذهب أحمد ما يوافق ظاهر كلامه الظاهر الاخبار وقضاء عمر وقول أكثر أمل العلم ولا مذهب جمالها بتسويدها فكمات دينها على من سودها كيت ويد الوجه ولم يجب على مناها أكثر من ثلث دينها كاليد الشلاء ركالسن البيضاء إذا القلعت ونبتت مكالها سوداه ارض فيها فان القاضي وأصحاب الشافعي سلموا انها لا تكل دينها

(فصل) فان نبت اسنان صبى سودا، ثم ثغر ثم عادت سودا، فديتها تامة لان هذا جنسخال على هذه الصورة اشبه من خلق أسود الجسم والوجه جميءاً ران نبتت أولا بيضاء ثم ثغر ثم عادت سودا، سئل أهل الخبرة فان قالوا ايس السواد املة ولا مرض ففيها كال ديتها وان قالواذلك لمرض فعلى قالمها ثاث ديتها أو حكومة وقد سلم القاضي وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عايهم فيا خالفوا فيه ويحتمل ان يكون الحكم فياكانت سودا، من ابتداء الخلقة هكذا لان المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقته فيثبت حكمه في نقص ديتها كما لوكان طارئا

أحسن ماقيل فيذلك ماقاله على رضي الله عنه أمر بعينه فعصبت وأعطى رجلا بيضة فانطلق بهاوهو ينظر حتى انتهى بصره ثم أمر فخط عند ذك ثم امر بعينه فعصبت الاخرى وفتحت الصحيح وأعطى رجلا بيضة فانطلق بها وهو يبصر حتى انتهى بصره ثم خط عند ذلك ثم حول الى مكان آخر ففعل مثل ذلك فوجدوه سواء فأعطاه بقدر مانقص من بصره من مال الآخر

قال القاضي و اذا زعم أهل الطب أن بصره يقل اذا بعدت السافة ويكثر اذا قربت و أمكن هذا في المذارعة عمل عليه و بيانه أنهم اذا قالوا إن الرجل اذا كان ببصر الى مائة ذراع ثم أراد أن يبصر الى مائتي ذراع احتاج الهائة الثانية الى ضعفي مايحة ج اليه المائة الاولى من البصر فعلى هذا اذا أبصر بالصحيحة الى مائتين وأبصر بالعلية الى مائة علمنا أنه قد نقص ثلث بصر عينه فيجب له ثلثا ديتها وهذا لا يكاد ينضبط في الغالب وكل مالا ينضبط فنيه حكومة ، وان جبى على عينيه فندرتا أو اذا حولتا او اعشتا فني ذلك حكومة كالوضرب يده فاعوجت ، والجابة على الصبي والمعتوه كالجناية على البالغ والعاقل وانما يفترقان في أن البالغ خصم لنفسه والخصم للصبي والمجنون وليهما فذا توجهت اليمين عليهما لمحلفاً ولم يحلف الولى عنهما ذات بدغ الصبي وأفاق المجنون حلفا حينئذ ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كذهبنا

(فصل) وفي لسان الاخرس روايتان أيضا كاليد الشلاء وكذلك كل عضو ذهبت منفعته وبقيت صورته كالرجل الشلاء والاصبح والذكر إذا شلا وذكر الخصي والعينين إذا قلنا لا تكمل ديتها واشباء هذاكله يتخرج على روايتين (إحداها) فيه ثلث الدية والاخرى حكومة

(فصل) فاما اليد والرجل والاصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فايس فيه إلا حكومة وقال القاضي هوفي معنى اليد الشلاء فيخرج على الروايتين والذي ذكره شيخنا أصح لانه لا تقدير في هذا ولا هو في معنى المقدر ولا يصح قياس هذا على المفو الذي ذهبت منفعته وبقي جماله لان هذه الزوائد لاجمال فيها إنما هي شين في الحلقة وعيب برد به المبيع وتنقص بالفيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجمال به تمام الحلقة ونحتم الله على المنه على المنه الحمال به الحمال به تمام الحلقة ونحتم الله المنه الذي بحمل به تمام الحلقة ونحتم الله المنه في نفسه الحمال أن لا يجب فيه شيء الما ذكر نا

(فصل) قد ذكرنا ان في الاصبح الزائدة حكومة وبه قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن زيد بن ثابت ان نيها ثلث دية الاصبح وذكر الفاضي انه قياس المذهب على رواية إنجاب ثلث دية اليد في اليد الثلاء والاول أصح على ما ذكرنا ولا يصح قياسها على اليد الشلاء لما ذكرنا من الفرق بينها والله أعلم

(فصل) واختلفت الرواية في قطم الذكر دون حشفته وعلى قياسيه الثدي دون حلمته وقطن الكف بعد أصابعه فروى أبو طالب عن أحمد فيه ثلث ديته وكذلك شحمة الاذن وعن أحمد في ذلك كله (فصل) وفي عين الاعور دية كاملة وبذلك قال الزهري ومالك والليث وقتادة واسحاق. وفال مسروق وعبدالله بن مغفل والنخعي والثوري وابو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه السلام «وفي العين خمسون من الابل» وقول الذي التيالية « وفي العين الدية » يقتضي أن لا بجب فيهما أكثر من ذلك سوا. قلعها واحد او انتاز في وقت واحد او في وقتين وقالع النانية الع عين أعور فلو وجبت عليه دية لوجب فيهما دية ونصف ولان ماضمن بنصف الدية مع بقاء نظيره ضمن به مع زها به كالاذن و بحتمل هذا كلام الخرقي التوله وفي العين الواحدة نصف الدية لم يفرق

ولذا أن عر وعمان وعليا وابن عمر قضوا في عبن الاعور بالدبة ولم نعلم لهم في الصحابة مخالفا فيكون اجماعا ولان قلع عبن الاعور تتضمن اذهاب البصر كله فوجبت الدبة كالو أذهبه من العينين ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين في فه برى الاشياء البعيدة ويدرك الاشياء اللطيفة ويعمل أعمال البصراء ومجوز أن يكون قاضيا وشاعداً ومجزىء في الكفارة وفي الاضحية إذا لم تسكن العوراء مخسوفة فوجب في بصره دية كالمة كذا في العينين فان قيل فلو صح هذا الم يجب في ذهاب بصر إحدى العينين نصف الدبة لانه لم ينتص قانا لايلزم من وجوب شيء من دية العينين نقص دية الثاني بدليل مالو جي عليهما فاحولتا او عشتا او نقص ضوؤها فانه يجب أرش النقص ولا تنقص الثاني بدليل مالو جي عليهما فاحولتا او عشتا او نقص ضوؤها فانه يجب أرش النقص ولا تنقص

حكومة وهذا هو الصحيح لمدم التقدير فيه وامتناع قياسه على مافيه تقدير لان الاشل بقيت صورته وهذا لم تبق صورته أنما بقي بعض مافيه الدية أو أصل ما فيه الدية فاما قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد قطع القدم فينبغي ان تجب الحكومة فيه وجها واحداً لان ايجاب الت دية اليد فيه يفضي إلى ان يكون الواجب فيه مع بقاء الكف والقدم وذها بها واحداً مع تفاوتها وعدم النص فيها (مسئلة) (وعنه في ذكر الخصي والهنين كالديته)

أما ذكر العنين فاكثر أهل العلم على وجوب الدية فيه لان في كتاب الذي والتيانية لعمرو بن حزم « وفي الذكر الدية » ولا نه غير ما يوس من جماعه وهو عضو سلم في نفسه ف كمات ديته كذكر الشبخ وذكر الفاضي فيه عن أحمد روايتين (إحداها) تجب فيه الدية اذلك (وانثانية) لا تمكمل ديته وهو قول الفاضي فيه عن أحمد روايتين (إحداها) تجب فيه الدية اذلك (وانثانية) لا تمكمل ديته وهو قول وبهذا فارق ذكر الصبي والشبخ واختلفت الرواية في ذكر الخصي فعنه فيه دية كاملة وهو قول سعيد ابن عبد العزيز والشافهي وابن المذر للحبر ولان منفية الذكر الجاع وهو باق فيه (والثانية) لا يجب فيه وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي وقتادة وإسحاق لما ذكر ما في ذكر العنين ولان المقصود منه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم تكمل ديته كالاشل والجاع يذهب في الغالب بدليل ان البهائم منه خم تكمل ديته كالاشل والجاع في ذكر العنين ابعد منه في ذكر العنين ابعد منه في ذكر الخصي واليأس من الأنزال متحقق في ذكر الخصي دون ذكر العنين

ديَّهُما بذلك ولان ا'نتمَص الحاصل لم يؤثر في تنقيض أحكامه ولا هو مضبوط في تفويت النفع فلم يؤثر في تنقيص الدية كالذي ذكرنا

(فصل) وأن قلع الاعور عين صحيح نظرنا ذان قاع العين التي لاتماثل عينه الصحيحة أو قلم الماثلة للصحيحة خداً ذليس عليه الا نصف الدية لاأعلم فيه مخالفا لان ذلك هو الاصل ، وأن قلع الماثلة لعينه الصحيحة عداً فلا قصاص عليه وعليه دية كاملة وجسدا قال معيد بن المسيب وعطا، ومالك في إحدى روايتيه ، وقال في الاخرى عليه نصف الدية ولا قصاص، وقال المخالفون في المسئلة الاولى: له القصاص لقوله تعالى (والعين بالعين) وأن اختار الدية فله نصفها للخبر ولانه لوقاهما غيره لم يجب فيها الا نصف الدية فلم يجب عليه الا نصفها كرايين الاخرى

ولنا أن عمر وعثمان قضيا بمثل مذهبنا ولا نمرف لها مخالفا في الصحابة فكان اجماعاً

(فصل) وان قلع الاعور عيني صحيح العينين فايس علميه الادية عمداً كان او خطأ ، وذكر القاضي أن قياس المذهب وجوب ديتين (إحداهما) في العين التي استحق بها قلع عين الاعور (والاخرى) في الاخرى لانها عين أعور

ولنا قول النبي عَلَيْكُ «في المينين لدية» ولانه قام عنين فل يلزمه أكثر من الدية كما لوكان القاطع صحيحاً ولانه لم يزد على تفويت منفعة الجنس فلم يزد على الدبة كما لوقة الع أذنه وماذكره القاضي لا يصح لان

﴿ مسئلة ﴾ (ذذاقلمالا تحكل الدية في قواع ذكر الاصبي ان قاع الذكر والانثمين دفعة واحدة أوقطع الذكر ثم قواع الانثمين لزمته دية واحدة الانثمين وفي الذكر حكومة أو ثلث الدين)

قال القاضي ونص احمد على هذا وان قد عنصف الذكر بالعاول فقال أصحابنا فيه نصف الدية ولاولى ان تنجب الدية كاملة لا نه ذهب بمنفعة الجاع به فوجبت الدية كاملة كما لو اشله او كسر صابه فذهب جماعه وان قد على قداء منه ممادون الحشفة وكان البول يخرج على ماكان عايه وجب بقدر القداعة من جميع الذكر من الدية وان خرج البول من موضع القداع وجب الاكثر من حصة القداعة من الدية والحيكومة وان قب ذكره فيما درن الحشفة فيمار البول يخرج من المتمب ففيه حكومة والديك من المتمب كومة لذلك الدية والموادن أشل الانف او الاذن او عوجها فنيه حكومة وفي قطع الاشل منها كال الدية المنافق المنافقية والدية والمنافق المنافقية والمنافقة في الدينة وهذا أحدة ولي الشافعي وقال في الآخر في فاستحشفت واستحشافها كشال سائر الاعضاء ففيها حكومة وهذا أحدة ولي الشافعي وقال في الآخر في فاستحشفت واستحشافها كليد و الرجل فالك ديمة وهذا أحدة ولي الشافعي وقال في الآخر في ولنا ان نفع الاذن باق بعد استحشافها وجمالها فان نفعها جمع الصوت ومنع دخول الماء و الهوام ولنا ان نفع الاذن باق بعد استحشافها وجمالها فان نفعها جمع الصوت ومنع دخول الماء و الهوام

وجوب الدية في إحدى عينيه الاجماع الصحابة عين أعور على أن وجوب الدية بقلع إحدى العينين قضية مخالفة المخبر واقياس صرنا البها لاجماع الصحابة عليها عدا موضع الاجماع يجب العدمل بهما والبتاء عليها ذان كان قلمها عداً ذختلر القصاص فايس له الاقلع عينه لانه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من اذهاب بصره وهذا مبني على مقدم من قضاء الصحابة ، ولان عين الاعور تقوم مقام المينين وأكثر أهدا العلم على أن له المصاب من العين ونصف الدية للعين الاخرى وهو مقتضى الديل والله أعلم.

(فصل) وأن قطع يد أقطع أو رجل فطع الرجل فله نصف الديناً و القصاص من مثلها لانه ضو أمكن القصاص من مثله فكان الواجب فيه القصاص أو دية مثله كما لو قطع أذن من له أذن واحدة . وعن أحدروا يذاخرى أن الاولى إن كانت قلم مت ظلماً وأخذ ديتها أو قطعت قصاصاً فنيها نصف ديتها وإن قطعت في سبيل الله ففي الباقية دية كاملة لانه عطل منافعه من العضورين جملة فأشبه قلع عن الاعور واصحيح الاول لان هذا أحدالعض بن الذين تحصل مهما منفعة الجنس لا يقوم مقدم العضوين فلم تجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء وكما لو كانت الاولى أخذت قصاصاً أو في غير سبيل الله ولا يصح القياس على عين الاعور لوجوه ثلاثة

(أحدها) أن عين الاعور حصل بها ما يحصل بالعيايين ولم يختلفا في الحقيقة والاحكام إلاتفاوتاً

يسيراً بخلاف أقطع اليد والرجل

(وا أن ين الاعور لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة ذهاب الاولى وهونا اختلفا (اثالث) أن هذا انتقدير والتعيين على هذا الوجه أمر لايصار اليه بمجرد الرأي ولا توقيف

في صاخه و مذا باق بعد شللها فان قطعها قاطع بعد شلاها فنيها ديتها لانه قطع اذ نافيها جمالها و نفعها فوجب ديتها كالصحيحة و كما لو قل عينا عياء او حولاء و كذلك الانف نفعه جمع الرائحة ومنع وصول الهوام الى دماغ، وهذا باق بعد الشلل بخلاف سائر الا ضاء فان جنى على الانف فعرجه او غير لونها فنيها حكوم كالانف فعرجه او غير لونها فنيها حكوم كالانف فعرجه (فصل افان قطع الجادة بتي معلقا بها فلم يلتحم واحتيج الى قطع الجادة ففيه ديته لانه قطع جميعه وانرده فالحم ففيه حيعه بعضه بالمباشرة و بعضه بالسبب فأشبه مالو سرى قطع بعضه إلى قطع جميعه وانرده فالحم ففيه حكومة كاني فاحم فنيه حكومة لانه لم يبن وان ابانه فرده فالتحم فقال أبو بكر ليس فيه الاحكومة كاني فالحم ولان أبين قد نجس فيلزمه ان يبينه بعد التحام ومن قال بقول أبي بسكر منع نجاسة، ووجوب ابانته الن اجزاء الادمي كجملته بدليل سائر الحيوانات وجملته طاهرة فكذاك اجزاؤه

فيه فيصار اليه ولا نفاير له فيقاس عايه والصير آيه تحكم بغير دليــل فيجب اطراحه ، وإن قطمت أذن من قطعت أذنه أو منخر من قطعت منخرد لم يجب فيه أكثر من نصف الدية رواية واحدة لان منفعة كل أذن لا تتعلق بالاخرى بخلاف العينين

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي الاشفار الاربعة الدية وفي كل واحد منها ربع الدية)

يعني أجفان العينين وهي أربعة ففي جميعها الدية لان فيها منفعة الجنس وفي كل واحد منهاربع الدية لان كل ذي عدد تجب في جميعه الدية تجب في الواحد منها بحصته من الدية كاليدبن والاصابع وبهذا فل الحسن والشعبي وقتادة وأبو هاشم والنوري والشافعي وأصحاب الرأي، وعن مالك في جفن العين وحجاجها الاجتهاد لانه لم يعلم تقديره عن النبي على التقدير لايثبت قياساً

ولنا انها أعضاء فيها جمال ظاهر ونفع كامل عنها تكن العين وتحفظها وتقبها الحر والبرد وتكون كالغلق عليها يطبقه اذا شاء ويفنحه اذا شاء واولاها لقبح منظره فوجبت فيها الدية كاليدين ولا نسلم أن انتقدير لايثبت قياساً فاذا ثبت هذا فان في أحدها ربع الدية . وحكي عن الشعبي أنه يجب في الاعلى ثلثا دية العين وفي الاسفل ثلثها لانه أكثر نفعاً

ولنا أن كل ذي عدد تجب الدية في جميعه تجب بالحدية في الواحد منه كاليدين والاصابع وما ذكره يبطل بالمين مع اليسرى والاصربع، وإن قمع العينين بأشفارهما وجبت ديتان لانهما جنسان

لان الله الاختم الأعيب نيه وإنما العيب في غيره فوحيت دينه كالله غير الاختم وأما المخزوم فالله كالله غير أنه معيب فاشبه العضو المريض ولذلك تجب في اذن الاصم لان الصمم نقص في غير الاذن فلم يؤثر في ديتها كالعمى لا يؤثر في دية الاجنان وهذا قولاالشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً

(مسئلة) (وان قطع أ فه فذهب شمه وجبت دينان لان الشم في غير الانف فلاندخل دية أحدها في الآخر وكذلك إذا قطع أذنه فذهب سممه بجب دينان لان السمع في غير الاذن فهو كالبصر مع الاجفان والنطق مع الشفةين)

(سئلة) (وسائر الاعضاء اذا اذهبها بمنفه تها لم بجب إلا دية واحدة كالعين إذا قلعت فذهب ضوؤها لم بجب إلا دية واحدة)

لان الضوء فيها ومثل ذلك سائر الاعضاء إذا اذهبها بنفها إلى بجب إلادية واحدة لان نفعها فيها فدخلت ديته في ديتها ولان منافعها تابعة لها تذهب بذها بها فوحت ديت العضو دون المنفعة كما لوقتله لم بجب إلاديته (فصل) في دية المنافع قال الشيخ رحمه الله في كل حاسة دية كاملة وهي السمع والبصر والشم والذوق لاخلاف في وجوب الدية بذهاب السمع قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على ان في السمع الدية روي ذلك عن عمر و به قال مجاهد وقتادة والثوري والاوزاعي وأهل الشام وأهل المراق ومالك

بجب الدية بكل واحد منها منفرداً فوجبت باللافها جملة ديتان كاليدين والرجلين، وتجب الدية في أشفار عين الأعمى لان ذهاب بصر، عيب في غير الاجنان فلم يمنع وجوب الدية في الانف لا يمنع وجوب الدية في الانف

(ف ل) وتجب في أهداب العينين بمفردها الدية وهو الشعر الذي على الاجنازوفي كارواحد منها ربعها ومهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي فيه حكومة

ولنا أن فيها جمالا ونفها فانها تقي العينين وترد عنها وتحسن العين وتجملها فوجبت فيها الدية كالاجنان وان قطع الاجفان باهدابها لم يجب أكمر من دية لال الشعر بزول تبعاً لزوال الاجفان فلم تفرد بضمان كالاصابع اذا قطع اليد وهي عليها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي الأذنين الدية)

روي ذاك عن عمر وعلي و له قل عماء ومجاهد والحسن وقادة واشوري والأوزاعي والشافعي وأسماب الرأي وماك في احدى لروايتين عنه ، وقل في الاخرى فيها حكومة لان الشرع لم يرد ويها بتقدير ولا يثبت انقدير بالقياس

وانسا أن في كتاب النبي عَلِيَالِيَّةِ الممرو بن حزم (وفي الأذنين الدية » ولان عمر وعليًّا قضيا

والشافيي وان المذر ولا ألم عن غيرهم خلافه وقد روي ان الني عَيْنَا فَيْهُ قال « وفي السمع الدية » وروى أبو المهلب عن أبي قلابة ان رجلا رمى رجلا بحجر في رأ له فذهب سمعه وعقله و لسانه و نكاحه فقضى فيه عمر بأربع ديات والرجل حي ولا بها حاسة تختص بنفع فكان فيها الدية كما لبصر، وان ذهب المحم من احدى الاذنين وجب فصف الدية كما لو ذهب البصر من احدى الدينين

(مسئلة) (وفي البصر الدية)

لان كل خضوين وجبت الدية بذهابهما وجبت باذهاب نفعهما كاليدين اذ أشامها وفي ذهاب بصر احداها نصف الدية كالو اشل يداً واحدة ، وليس في اذهابهما بنفعهما أكثر من دبة واحدة كاليدين، وان جي على رأسه جناية ذهب بها بصره فعليه ديته لانه ذهب بسلب جنايته وان لم يذهب بها فداواها فذهب بالمداواة فعليه الدية لانه ذهب بسبب فعله

﴿ سُئَةً ﴾ (وفي الشم الدية)

لانه حاسة يختص بمنفعة فمكان فى ذهابها الدية كسائر الحواس ولا نعلم فى هذا خلاقا قال الفاضي فى كتاب عمر و بن حزم عن النبي عَلَيْكِيْنِهُ أنه قال « وفى المشام الدية »

(فصل) وفى الذوق الدية وكذلك قال أبو الخطاب لان الذوق حاسة فأشبه الشم وقياس المذهب (المغنى والشرح السكبير) (الجزء الناسع)

فيها بالدية. فانقيل فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قضى في الاذن بخمسةعشر بعيراً قلنا لم يثبت ذلك قله ابن المنذر، ولان ماكان في البدن منه عضوان كان فيها الدية كاليدين وفي احداهما نصف الدية بغير خلاف بين القائلين بوجوب الدية فيها ولان كل عضوين وجبت الدية فيها وجب في أحدهما نصفها كاليدين، وإن قطع بعض احداهما وجب بقدر ما قطع نديتها فني نصفها نصف ديتها وفي رعها ربعها وعلى هذا الحساب سواء قطع من أعلى الاذن أو أسفلها أو اختلف في الجمال أو لختلف كما أن الاسنان والاصابع تختلف في الجمال والمنفعة ودياتها سواء

وقد روي عن احمد رحمه الله في شحمة الاذن ثلث الدية والمذهب الاول وتجب الدية فيأذن الاصم لان الصمم نقص في غير الاذن فلم يؤثر في ديتها كالعمى لايؤثر في دية الاجمان وهذا قول الشافعي ولا أعلم فيه مخالفاً

(فصل) فأن جنى على أذنه فاستحشفت واستحشافها كشلل سائر الاعضاءففيها حكومة وهذا أحــد قولي الشافعي . وقال في الآخر : في ذلك ديتها لان ماوجبت ديتــه بقطعه وجبت بشلله كاليد والرجل .

ولنا أن نفعه اباق و بعد استحشافها و جمالها ذن نفعها جمع الصوت و منع دخول الماء والهوام في صماخه و هذا باق بعد شلها اله فان قطعها قاطع بعد استحشافها ففيها ديتها لانه قصع أذنا فيها جمالها و نفعها فوجبت ديتها كالصحيحة وكما لو قلم عينا عمشاء أو حولاء

أنه لا دية فيه فانه لا نختلف في أن لسان الاخرس لا دية فيه ، وقد نص أحمد على أن فيه المثالدية ولو وجب في الذوق دية لوجبت في ذها به مع ذها باللسان بطر بق الاولى ، واختلف أصحاب الشافعي فنهم من قال لا نص له فيه ومنهم من قال قد فنهم من قال قد نص الشافعي على وجوب الدية فيه ومنهم من قال لا نص له فيه ومنهم من قال قد نص على أن في لسان الاخرس حكومة وان ذهب الذوق بذها به قال شيخنا : والصحيح ان شاء الله أنه لا دية فيه لان في اجهاءهم على أن لسان الأخرس لا الدية فيه اجهاعا على أنها لا تكل في منفعة دونه كسائر في ذهاب الذوق بمفرد ، لان كل عضو لا تدكل الدية فيه على منفعة دونه كسائر الاعضاء ولا تفريع على هذا القول

﴿مسئلة﴾ (وكذلك تجب فى السكلام والعقل والمشيوالاكلوالنكاح) إذا جنى عليه فخرس وجت ديته لان كل ما تعلقت الدية با لانه تعلقت باتلاف منفعته كاليد (مسئلة) (وفى ذهاب العقل الدنة)

ولا نعلم فيه خلافا روي ذلك عن عمر وزيد رضي الله عنها واليه ذهب من بلغنا قوله من الفقها، وفي كتاب النبي عَلَيْنِيْنَ لمحرو بنحزم وفي العقل الدية »ولانه أكبر المعاني قدراو أعظم الحواس نفعاً فانه يتميز من البهيمة ويعرف به حقائق المعلومات ويهتدي إلى مصالحه ويتقي ما يضره ويدخل به في المتكليف

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي السمم اذا ذهب من الادنين الدية)

لاخلاف في هذا . قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية روي ذلك عن عمر وبه قال مجاهد وقتادة والثوري والاوزاعي وأهل الشأم وأهل العراق ومالك والشافعي وابن المنذر ولا أعلم عن غيرهم خلافًا لهم . وقد روي عن معاذ أن النبي عُلِيْلِيْهُ قال « وفي السمع الدية » وروى ابو الماب عن أبي قلابة أن رجلا رمى رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه فقضي عمر بأربع ديات والرجل حي، ولانها حسة تختص بنفع فكان فيها الدية كالبصر ، وإن ذهب السمع من إحدى الاذنبن وجب نصف الدية كما لو ذهب البصر من إحدى العينين ، وإن قطع أذنه فذهب سمعه وجبت ديتان لان السمع فيغيرها فأشبه مالو قلع أجنان عينيه فذهب صره بخلاف العين اذا قلعت فذهب بصره فان البعر في العين فأشبه البطش الذاهب بقوام اليد

(فصل) وإن اختلفًا في ذهاب سمعه فانه يتغفل ويصاح به وينظر اضطرابه ويتأمل عندصوت الرعد والاصوات المزمجة فان ظهر منه انزعاج أو التفات أو مايدل على السمع فالقول قول الج ني مع بمينه لان ظهور الامارات يدل على أنه سميع فغابت جنبة المدغي وحلف لجوآز أن يكون ماظهر منسه

وهو شرط في ثبوت الولايات وصحةالنصرفات وآدا العبادات فكان بايجاب الدية أحق من بقية الحواس فان نقص عقله نقصاً معلوما وجب بقدره

(فصل) قان ذهب عقله بجناية لا توجب ارشا كاللطمة والنخويف ونحو ذلك ففيه الدية لاغيروان أذهبه بجناية وحب أرشا كالجراح اوقطع عضو وحبت الدية وارش الجرح وبهذا قال مالك والشافعي في الجديد، وقال أبو حنيفة والشافعيفي القديم يدخل الافل منهما فيالاكثرفانكانتالدية أكثر مرارشالجرح وج توحدها وإن كان ارش الحرح أكثركان قطع يديه ورجليه فذهب عقله وجبت دية الحبرح ودخلت دية العقل فيه لأن ذهاب اللقل تخلل معه منافع الاعضاء فدحل أرشها فيه كالموت

ولما أن هذه جناية أذهبت منفعة من غير محامها مع بقاء النفس فلم يتداخل الارشان كما لوأرضحه فذهب بصره أوسمه ، ولانه لو جني على أذنه أو ألفه فذهب شمه لم يدخل ارشها في دية الانف والاذن مع قربهما منهما فهم:ا أولى، وما ذكر وه لا يصح لانه لو دخل ارش الحبر ح في دية العقل لمبجب ارشه إذا زاد على دية العقل كما أن دية الاعضا. كالهامع القتل لا مجب أكثر من دية النفس فلا يصح قولهم ان منافع الاعضا. تبطل بذهاب العفل فان المجنون تضمن منافعه وأعضاؤه بعد ذءاب عقله بما تضمن أبه منافع الصحيح وأعضاؤه ، ولو ذهبت منافعه وأعضاؤه لم تضمن كما لا تضمن منافع الميت وأعضاؤه وإذا بهاز أن نضن بالجناية عابها بعد الجناية عليه جاز ضمانهما مع الجناية عليه كما لوجني عليه فأذهب سممه وبصره بجراحة في غير محلما

اتفاقا وإن لم يوجد منه شيء من ذاك فالقول قوله مع يمينه لان الفاهر أنه غير سميع وحلف لجواز أن يكون الترز وتصبر ، وإن ادعى ذلك في احداهما سدت الاخرى وتغفل على ماذكرنا فان ادعى نقصار السمع فيها فلا طريق انا إلى معرفة ذلك إلا من جهته فيحلفه الحاكم ويوجد حكومة ، وإن ادعى نقصه في أحدها سددنا العابلة وأطقة الصحيحة و قمنا من بحدثه وحو يتباعد إلى حيث يقول اني لا سمع غير عليه الصوت والكام فان بان أنه يسمع وإلا فقد كذب فا انتهى الى آخر ساعه قدر المسافة وسد الصحيحة و طلقت الريضة وحدثه وهو يتباعد حتى يقول اني لا شمع فاذا قال ذلك غير عليه الكرم فان تفيرت صفته لم يقبل قوله وان لم نتغير صفته حلف وقبل قوله وان لم نتغير صفته حلف وقبل قوله وان لم نتغير صفته حلف وقبل قوله ومسحت المسافة ان و نفار مانقصت العليلة فوجب بقدره فان قال اني أسمع العالي ولا أسمع الخفي فهذا لا يمكن تقديره فتجب فيه حكومة

(فصل) فان قال أهل الخبرة أنه يرجى عود سمعه إلى مدة انتظر اليما وإن لم يكن لذلك غاية لم ينتظر ،ومتى عاد السمع فان كان قبل أخذ الدية سقطت وإن كان بعده ردت على ماقلنا في البصر

(فصل) فان جنى عليه فاذهب عقله وشمه وبصره وكلامه وجب أربع ديات مع ارش العجر حقال أبو قلابة رمى رجل رجلا بحجر فذهب عقله وسممه وبصره والسانه فقضى عليه عمر بأر مع ديات وهو حي، ولا به أذهب منانع في كل واحد منها دية فوجبت عليه دياتها كما لو إاذهبها بجنايات فان مات من العجناية لم يعجب الا دية واحدة لان ديات المنافع كالها تدخل في دية النفس كديات الاعضاء

(مسئلة) (وفي ذهاب المشي الدية)لانها منفعة مقصودة فوجبت فيها الدية كالكلام

(فصل) وفي كسر الصلب الدية إدا لم ينجبر لما روي في كتاب النبي عَلَيْنِ الممرو بن حزم « وفي الصاب الدية ، وعن سعيد بن المسيب قال : مضت السنة ان في الصلب الدية وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله عَلَيْنِيَّ وبه قال زيد " بن ابت وعطا ، والحسن والزهري ومالك . وقال القاضي وأصحاب الشافعي اليس في كسر الصلب دية الا أن يذهب مشيه أو جماعه فتجب الدية لملك المنفية لائه عضو لم نذهب منفعته فلم يجب فيه دية كاملة كسائر الاعضا ،

واننا الخبر ولانه عضو ليس في البدن مثله فيه جمال ومنفعة فوجبت فيه الدية بمفرد. كالانف، وإن ذهب مشيه بكسر صلبه ففيه الدية في قول الجميع ولا يجب أكثر من دية لانها منفعة تلزم كسر الصلب غالبا فأشبه ما لو قطع رجليه

(مسئلة) (وفي ذهاب الأكل الدية) لانها .نفعة .قصودة نوحبت فيه لدية كالشم والنكاح (مسئلة) (فان كسر صلبه فذهب نكاحه ففيه الدية)

روي ذلك عن علي رضي الله عنه لانه نفع مقصود فأشبه ذهاب المشي ، وإن ذهب جماعه ومشبه

(مسئمة) قل (وفي، قرع الرأس اذا لم ينبت الشعر الدية وفي شعر اللحية الدية اذا لم ينبت وفي الحاجبين الدية اذا لم تذبت)

هذه الشعور الثلاثة في كل واحدمنها دية . وذكر أصحابنا معها شعراً رابعاوهو أهداب العينين وقد ذكرناه قبل هذا ففي كل واحد منهما دية وهذا قول ابي حنيفة والثوري . وممن أوجب في الحاجبين الدية سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقتادة ، وروي عن علي وزيد بن ثابت أنهما قلا في الشعر فيه الدية ، وقال مالك والشفعي فيه حكومة واختاره ابن المذر لانه اتلاف جمال من غير منفعة فلم تجب فيه الدية كاليد الشلاء والعين القائمة

ولنا أنه أذهب الجمل على الكال فوجب فيه دية كاملة كاذن الاصم وأنف الاخشم وماذكروه ممنوع فالله الحاجب برد العرق عن العين ويفرقه وهدبالعين بردعنها ويصونها فجرى مجموى أجفانها وينتقض ماذ كروه بالاصل الذي قسنا عليه ويفارق اليد الشلاء فانه ليس جمالها كاملا

(فصل) وفي أحد الحاجبين نصف الدية لأن كل شيئين فيها الدية فني أحدهما نصفها كاليدين وفي بعض ذلك أو ذهاب شيء من الشعور المذكورة من الدية بقسطه من ديته يقدر بالمساحة كالأذنين ومارن الانف، ولا فرق في هذه الشعور بين كونها كثيفة أو خفيفة أو جميلة أو قبيحة أو كونها من

وجبت دينان في ظاهر كلام أحمد في رواية ابنه عبد الله لانها منفعنان تجب الدية بذهابكل واحدة منها منفردة فاذا اجتمعنا وجبت دينان كالسمع والبصر، وعن أحمد فيها دية واحدة لانها نفع عضو واحد فلم بجب فيها أكثر من دية واحدة كالو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه، وإن جبرصلبه فعادت احدى المفعنين دون الاخرى لم يجب الادية الاأن تنقص الاخرى فتجب حكومة لنقصها أو تنقص من جهة أخرى فيكون فيه حكومة لقصها لدلك، وإن ادعى ذهاب جهاعه فقال رجلان من أهل الخبرة ان مثل هذه الجناية تذهب الجماع فانقول قول الحجني عليه مع عينه لانه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهته، وإن كسر صلبه فشل ذكره افضى كلام أحمد وجوب ديتين لكسر الصلب واحدة وللذكر من جهته، وإن كسر القاضي ومذهب الشافعي في الذكر دية و كومة لهكسر الصلب، وإن أذهب ماه دون جهاعه احتمل و جوب الدية، ويروى هذا عن مجاهد قال بعض أصحاب الشافعي هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانه ذهب بمنفعة مقصودة فوجبت الدية كما لو ذهب بجماعه أو كما لو قطع أنثيهه أو رضها واحتمل أن لا تجب الدية كاملة لانه لم يذهب بالمنفعة كابها

(مسئلة) (ويجب في الحدب)

تُجب الدية في الحدب لان في كتاب النبي عَيَّالِيَّةٍ لعمرو بن حزم (وفي الصلب الدية ، ولانه أبطل عليه منفعة مقصودة وحمالا أشبه ما لو أذهب مشم صغير أو كبير لان سائر مافيه الدية من الاعضاء لايفترق الحال فيه بذلك وإن أبقى من لحيتهمالا جمال فيه أو من غيرها من الشعور ففيه وجهان

(أحدهما) يؤخذ بالقسط لانه محل يجب في بعضه بحصته فأشبه الاذن ومارن الانت

(والثاني) تجب الدية كاملة لانه أذهب المقصود كاه فأشبه مالو أذهب ضوء العينين ، ولان جنايته ربما أحوجت الى اذهاب الباقي لزيادته في القبح على ذهاب الكل فتكون جنايته سبباً لذهاب الكل فأ وجبت ديته كما لو ذهب بسراية الفهمل أو كما لو احتاج في دواء شميج الرأس الى ماذهب بضوء عينه .

(فصل) ولا تجب الدية في شيء من هذه الشعور الا بذهابه على وجه لايرجى عوده مثل أن يقلب على رأسه ماء حاراً فتلف منبت الشعر فينقام بالكلية بحيث لا يعود ، وإن رجي عوده الى مدة انتظر اليها وان عاد الشعر قبل أخذ الدية لم تجب فان عاد بعد أخذها ردها والحركم فيه كالحركم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجى عوده وفيما لا يرجى

(فصل) ولا قصاص في شيء من هذه الشعور لان اتلافها انما يكون الجناية على محلها وهو غير معلوم المقدار فلا تمكن المساواة فيه فلا يجب القصاص فيه

(مسئلة) (وفي الصمر الدية وهو أن يضربه فيصير الوجه الى جانب)

وأصل الصعر داء يأخذ البعير فيلنوي منسه عنقه قال الله تعالى (ولا تصعر خدك للناس) أي لا تعرض عنهم بوجهك تكبراً كامالة وجه البعير الذي به الصعر، فمن جنى على انسان جناية فعوج عنقه حتى صار وجهه في جانب فعليه دية كاملة روي ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشافعي: ليس فيه الا حكومة لانه اذهاب جال من غير منفعة

ولنا ما روى مكحول عن زيد بن ثابت أبه قال:وفي الصعر الدية ولم يعرف له في الصحابة مخالف فكان اجباعا ولانه أذهب الجمال والمنفعة فوجبت فيه دية كسائر المنافع ،وقولهم لم نذهب منفعة لا يصح فانه لا يقدر على النظر المامه وانقاء ما يحذره اذا مشى وادا نابه أمر أودهمه عدو لم يمكنه العلم به ولا اتقاؤه ولا يمكنه لي عنقه ليتعرف ما يريد نظره ويتعرف ما يضره مما ينفعه

(فصل) فان جنى عليه فعار الانتفات أوا بتلاع الماء عليه شاقا فيه حكومة لانه لم يذهب بالمنفمة كاما ولا يكن تقديرها ، وإن سار محيث لا يكنه ازدراد ريقه فهذا لا يكاد يبقى وان بقي مع ذلك ففيه الدية لانه تفويت ، نفعة ليس لها مثل في البدن

﴿ مسئلة ﴾ (وفي تسويد الوجه إذا لم يزل الدية وقال الشافعي فيــه حكومة) لانه لا مقدر فيــه ولا هو نظير لمقدر

ولنا أنه فوت الجمال على الكمال فضمنه بديته كما لوقطع أذني الاصم أو أنف الأخشم وقوله ليس

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي المنام الدية)

يعني الشم في اتلافه الدية لانه حاسة تختص بمنفعة فكان فيها الدية كسائر الحواس ولانعلم في هذا خلافا . قال القاضي في كتاب عمرو بن حزم عن النبي عليليلية انه قال « وفي المشام الدية » فان دعى ذهاب شمه اغتفلناه بالروائح الطيبة والمنتنة فان هش للطيب و تنكر للمنتن فلقول قول الجاني مع يمينه ، وإن لم يبن منه ذلك فالقول قول المجني عليه كقولهم في اختلافهم في السمع ، وإن ادعى المجنى عليه نقص شمه فالقول قوله مع يمينه لانه لايتوصل إلى معرفة ذلك الا من جهته فقبل قوله فيه كا يقبل قوله فيه كا يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها بالاقراء ويجب له من الدية ما تخرجه الحكومة ، وإن ذهب شمه ثم عاد قبل أخذ الدية سقطت وإن كان بعد أخذها ردها لانا تبيا أنه لم يكن ذهب وإن رجبي عود شمه الى مدة انتظر البها ، وإن ذهب شمه من أحد منخريه ففيه نصف الدية كالو ذهب بصره من احدى عينيه

(فصل) وفي الانف الدية إذا كن تمطع مارنه بغير خلاف بينهم حكاه ابن عبدالبر وابن المنذر عن بحفظ عنه من أهل العلم وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي عليه أنه قل «وفي الانف إذا أوعب جدعا لدية » وفي رواية مالك في الموطأ « اذا أوعي جدعا » يعني إذا استوعب واستؤصل ولانه عضو فيه جمال

بنظير لمقدر ممنوع فانه اظير لقطع الاذنين في ذهاب الجمال بل هو أعظم في ذلك فيكون بايجاب الدية أولى، قان ذلك فيكون بايجاب الدية أولى، قان ذلك السواد رد ما أخذه اسواد الزوال سبب الضمان، فأما أن حفر وجهه أو حمره ففيه حكومة لانه لم نذهب بالجمال على السكمال

(مسئلة) (وإذا لم يستمسك اننائط والبول ففي كل واحد من ذلك دية كاملة)

وجملة ذاك أنه إذا ضرب طنه فلم يستمسك المائط أو المثانة فلم يستمسك البول وجب قيه الدية وبهذا قال ابن جربج وأبو ثور وأبر حنيفة ولا نعلم فيه مخالفاً الا أن ابن أبي موسى ذكر في المثانة رواية أخرى أن فيها ثاث الدية لانها باطنة نهي كافصاء المرأة ، والصحيح الاول لان كل واحد من هذين المحلين عضو فيه منفعة كبيرة ليس في البدن مثله فوجب في تفويت منفعته دية كاملة كماثر الاعضاء المذكورة فان نفع المثانة حبس البول وحبس البطى العائط منفعة مثلها والنفع بها كثير والضرر بفواتهما عظم فكان في كل واحد منهما الدية كالسمع والبصر ، وإن فاتت المنفعتان بجناية واحدة وجب على الجاني ديتان كما لو ذهب سمعه وبصره بجناية واحدة

(مسئلة) (وفي نقص شيء من ذلك أن علم بقدره مثل نقص العقل بأن يجر نوما ويفيق يوماً أو ذهاب بصر أحدى المينين أو سمح أحدى الأذنين) لان ما وجب فيسه الدية وجب بعضها في بعضه كالاصابع واليدين

ومنفعة ليس في البدن منه إلا شيء واحد فكانت فيه الدية كالسان ،وانما الدية في ما رنه وهو ما لان منه هكذا قل الخايل وغيره لانه يروى عن طاوس أنه قل كان في كتاب رسول الله عَلَيْتُهُ «في الانف اذا أوعب مارنه جدعا الدية» ولان الذي ينطع فيه ذلك فانصرف الخبر اليه فان قطع بعضه ففيه بقدره من الدية يمسح ويدرف قدر ذلك منه كا قانا في الاذنين ، وقد روي هذا عن عمر بن عبد العزيز والشعبي والشافعي، وان قطع أحد المنخرين ففيه ثلث الدية وفي المنخرين ثاثاها وقي الحاجز بينهما اثلث قال أحد في الوترة ('أاثاث وفي الحرمة في كل و احد منيه الثاث. وبهذا قال اسماق وهو أحدا. جهين لاصحاب الشافعي لان المارن يشتمل على ثلاثة أشياء من جنس فتوزعت الدية على عددها كسائر مافيه عدد من جنس من اليدين والاصابح والاجفان الأربعة، وحكى أبو الخطاب وجها آخر أن في المنخرين الدية وفي الحاجز بينهما حكومة لقول احمد في كل زوجين من الانسان الدية وهذا الوجه الماني لاصحاب الشافعي لان المنخرين ليس في البدن لها ثالث فأشبها اليدين ولانه بقطع المنخرين اذهب الجال كاه والنفعة فأشبه قطع اليدين ، فعلى هذا الوجه في قالع أحد المنخرين نصف الدية وان قطه معه الحاجز فنهيه حكومة وان قطع نصف الحاجز أو أقل أو أكثر لم يزد على حـكومة وعلى الاول في قداع أحد المنخرين ونصف الحاجز نصف الدية وفي قطع جميعه مع المنخر ثاثًا الدية . وفي قطع جزَّء من الحاجز أو احد النخرين بقدره من ثلث

(۱) هی دیجاب بين المنخزين

(نصل) وإن نقص الذوق نقصا يتقدر بأن لا يدرك أحد المذاق الخس وهي الحلاوة والحوضة والمرارة والملوحة والعذوبة فاذا لم يدرك أحدها وأدرك الباقي ففيه خمس الدية وفي اثنين خمساها وفي ثلاث ثلاثة أخماسهاو إن ام بدرك واحدة فعليه الدية ادافانا تجب الدية في ذهاب الذوق والا ففيه حكومة (مسئلة) اوفي بمض الـكلام بالحساب يقسم على ثمانية وعشر ن حرفاً) يعتبر ذلك مجروف المعجم ، هي عمانية وعشرون حرقا سوى لا فان مخرجها مخرج اللام والالف فم. ا نقص من الحروف نقص من الدية بقدره لان الكلام أم ع بجميها فالذاهب يجب أن يكون عوضه من الدية كقدره من الـكلام فني الحرف الواحد ربع سم الدية وفي الحرفين نصف سبعها وفي الاربعة سبعها، ولا فرق بين ماخف على اللسان من الحروف أو ثقل لان كل ماوجب فيه المقدر لم يختلف لاختلاف قدره كالأسابع ويحتمل ان تقمم الدية على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفوية وهي الباء والميموالفاء والواو ،ودون حروف الحلق السنة الهمز والحاء والهاء والحاء والعين والغين ،فهذه عشرة بقي تما نية عشر حرفا للسان تقسم ديته عليها لان الدية تجب بقطع اللسان وذهاب هذه الحروف وحدها مع بقائه فادا وحبت الدية فيهـا عِفردها وجب في بِضها بقسـطه منها ، ففي الواحـد نصـف تسع الدبة وفي الاثنين تسمها وفي النلائة سدسها وهذا قول بمض أصحاب الشانمي، وانحني على شفته فذهب بمض الحروف وجب فيه بقدره وكذلك أن ذهب بعض حروف الحلق بجنايته، ويذبني أن بجب بقدره من الدية يقدر بالمساحة فان شق الحاجز بين المنخرين ففيه حكومة فان بقي منفرجا فالحكومة فيه أكثر (فصل) وان قطع المارن مع القصبة ففيه الدية في قياس المذهب وهذا مذهب مالك ويحتملأن تجب الدية فيالمارن وحكومة فيالقضبة وهذامذهبالشافعي لان المارن وحده موجب للدية فوجبت الحكومة في الزائد كما لوقطع اقصبة وحدها مع قطع لسانه

ولنا قوله عليه السلام «في الانفإذا أوعب جدعا الدية» ولانه عضو واحدفلم يجب به أكثر من دية كالذكر إذا قطع من أصله وماذكروه يبطل بهذا ويفارق ماإذاقطع لسانه وقصبته لانهماعضوان فلا تدخل دية أحدهما في الآخر ، وأما العضو الواحد فلا يبعد أن مجب في جميعه ما يجب في بعضه كالذكر تجب فيحشفته الدية التي تجب في جميعه وأصابع اليد يجب فيها ما بجب في اليد من الكوع وكذلك أصابع الرجل وفي الثدي كاه ما في حلمته فأما ان قطع الانف وماتحته من اللحم ففي اللحم حكومة لانه ايس من الانف فاشبه مالوقطع الذكر واللحم الذي تحته

(فصل) فان ضرب أنفه فأشله ففيه حكومة وإن قطع والع بعد ذلك ففيه ديته كما قلنا في الاذن وقول الشافعي ههنا كقو له في الاذن على مامضي شرحه وتبيانه وان ضربه فعوجه أو غير لونه ففيه

أمانية وعشرين وجهاً واحداً وان ذهب حرف فمجز عن كلمة الحجب غير ارش الحرف لان الضان أعا يجب لما الف وان ذهب حرف فابدل مكانه حرفا آخر كان كان يقول درهم فصار يقول دلهم اودعهم اودبهم نعليه ضان الحرف الذاهب لأن ما يبدل لايقوم مقام الذاهب في القراءة ولا غيرها فان جني عليه فذهب البدل وجبت ديته أيضا لآنه أصل وان حنى عليه جان فاذهب بمض الحروف وجنى عليه آخر فاذهب بتية الكلام فعلى كل واحد منهما بقسطه كما لو ذهب الأول ببصر احدى العينين وذهب الآخر بصر الاخرى وانكان اثنغ من غير جناية عليه فذهب انسان بكلامه كله فان كان مأيؤساًمن ذهاب اثنته ففيه بقسط ماذهب من الحروف وأن كان غير مأيوس من زوالها كالصي ففيه الدية السكاملة لان الظاهر زوالها وكذلك الكبير إذا امكن ازالة لثغته بالتعليم

﴿مسئلة﴾ (وان لم يعلم قدره مثل ان صار مدهوشا يفزع مما لا يفزع ويستوحش إذا خلا فهذا لايكن تقديره) فيجب فيه ماتخرجه الحسكومة لانه لاتقا بر فيه

﴿مُسَنَّلَةٍ﴾ (فان نقص سمعه أو بصره أو شمه أر حصل في كلامه تمتَّمة أو عجلة أو فأفأة ففيـــه حكومة لما حصل من النقص والشين ولم تجب الدية)

لان المنفعة باقية فان جني عليه جأن آخر فاذهب كلامه ففيه الدية كاملة كما لو جني على عينه جان فعمشت ثم جنى عليه آخر فاذهب بصرها فان نقص ذوقه نقصاً غير مقدر بان يحس المذاق كله إلاأنه لايدركه على الـــكمال ففيه حكومة كما لونقص بصره أو سمعه نقصاً لا يتقدر حكومة في قولهم جميعا وفي قطعه بعد ذلك دية كاملة وان قطعه الاجندة بقي معلقا بها فلم يلتحم واحتيج الى قطعه ففيه دية لانه قطع جميد بعضه بالمباشرة وباقيه بالتسبب فاشد به ما لو سرى قطع بعضه الى قطع جميعه وان رده فالتحم ففيه حكومة لانه لم يبن وإن أبانه فرده فالتحم فقال أبو بكر ليس فيه إلا حكومة كالتي قباما ، وقال القاضي فيه دية وهذا مذهب الشافعي لانه أبان أنفه فلزمته ديته كا لو لم يلتحم ولان ما أبين قد نجس فلزمه أن يبينه بعد التحامه ومن قال بقول أبي بكر منع نجاسته ووجوب إبانته لأن أجزاء الادمي كجملته بدليل سائر الحيوانات وجملته طاهرة وكذلك أجزاؤه .

(فصل) وان قطع أنفه فذهب شمه فعليه ديتان لان الشم في غير الانف فلا تدخل دية أحدها في الآخر كالسمع مع الاذن والبصر مع أجفان العينين والنطق مع الشفتين وان قطع أنف الاخشم وجبت ديته لان ذلك عيب في غير الانف فاشبه ماذكرنا

« مسئلة » قال (وفي الشنتين الدية)

لاخلاف بين أهل العلم أن في شفتين الدية وفي كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له رسول الله عَلَيْكُمْ وَفِي لللهُ عَلَيْكُمْ وَفِي اللهُ عَلَيْكُمْ وَمُنْعَةً كاملة فانهما طبق « وفي المشفتين الدية » ولا نهما عضوان ليس في البدن مثلهما فيهما جمال ظهر ومنفعة كاملة فانهما طبق

هومسئلة ﴾ (وان نقس مشيه أو انحنى قليلا أو تقاست شفته بعض النقلس أوتحرك سنه أو ذهب اللبن من ثدي المرأة ونحو ذلك ففيه حكومة) لما ذكر ا

﴿ مسئلة ﴾ (وان قطع بمض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر أ كثرهما فلو ذهب ربع اللسان ونصف الـكلام أو ربع الكلام ونصف اللسان وجب نصف اللدية)

اذا قطع بعض لسانه فذهب بعض كلامه فان استويا مثل ان بقطع وبع لسانه فيذهب ربع كلامه وجب ربع الدية بقدر الذاهب منها كالو قطع إحدى عينيه فذهب بصرها وان ذهب من أحدها أكثر من الآخركان قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الاكثر وهو نصف الدية في الحالين لان كل واحد من الاسان والكلام مضمون بالدية منفرداً فاذا انفرد نصفه بالذهاب وجب الصف الاترى أنه لو ذهب نصف الكلام و لم يذهب من اللسان شيء وجب نصف الدية ولو ذهب لصف الكلام شيء وجب نصف الدية

﴿ مسئلة ﴾ (وان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم قطع الآخر بقيّه فذهب بقية الكلام فعلى الاول نصف الدية وحكوم لربع اللسان)

في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (أحدها)على الثاني نصف الدية وهذا قول القاضي وهو أحدالوجهين لاصحاب الشافعي لان السالم نصف اللسان وباقيه اشل بدليل:هاب نصف الكلام (والثاني)عليه نصف على الغم تقيانه ما يؤذبه ويستران الأسنان وبردان الريق وينفخ بهما ويتم بهما السكلام فان فيها بعض مخارج الحروف فتجب فيها الدية كاليدين والرجلين وظاهر المذهب أن في كل و احدة منها نصف الدية ، وروي هـذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما واليه ذهب أكثر الفقها ، وروي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أن في العايا ثلث الدية وفي السفلي اثلثين ، لان هذا يروى عن زيدبن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والزهري ، ولان المنفعة بها أعظم لانها التي تدور وتتحرك و محفظ الريق والطعام والعليا ساكنة لاحركة فيها .

ولنا قول أبي بكر وعلى رضي الله عنهما، ولانكل شيئين وجبت فيهما الدية وجب في أحدهما نصفها كسائر الاعضاء، ولانكل ذي عدد وجبت فيه الدية سوي بين جميعه فيهاكالاصابع والاسنان ولا اعتبار بزيادة النفع بدليل ماذكرنا من الأصل

(فصل) فان ضربهما فأشلهما وجبت ديتهما لانه أتلف منفعتهما فوجبت ديتهما كما لو أشليديه وان تقلستا فلم تنطبقا على الاسنان أو استرختا فصارتا لاتنفصلان عن الاسنان ففيهما الدية لانه عطل منفعتهما وجما لهاوإن تقلستا بعض التقايس وجبت الحكومة ، لأ نمنافعها لم تبطل بالكاية

(فصل) حد الشفة السفلي من أسفل ماتجافي عن الاسنان واللثة بما ارتزع عن جلدة الذقن وحد العليا من فوق ما تجافي عن الاسنان واللثة إلى اتصاله بالمنخرين والحاجز، وحدهما طولا طول الفم الى حاشية الشدقين وليست حاشية الشدقين منهما

الدية وحكومة للربع الاشل لانه لو كان جميعه اشل لكانت فيه حكومة أو ثاث الدية فاذاكان بعضه اشل ففي ذلك البنض حكومة أيضاً (والثالث) عابه ثلاثة أرباع الدية وهذا الوجه الثاني لاصحاب الشافعي لانه قطع ثلاثة أرباع السانه فذهب نصف كلامه فوجب عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو قطعه أولا ولا يصح القول بان بعضه أشل لان العضو متى كان فيه بعض الفع لم يكن بعضه أشل كالعين إذا كان بطشهاضعيفاً

(فصل وان قطع نصف اسا ه فذهبر بم كلامه فعليه نصف دينه وان قطع الآخر بقيته فعليه ثلاثه أرباع الدية وهذا أحدالوجه بن لاصحاب الشافعي والآخر عليه نصف الدية لانه لم يقطع إلا نصف لسانه

ولنا أنه ذهب إلائة أرباع الكلام فلزمته ثلاثة أرباع ديته كما لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام بقطع نصف اللسان في الاول ولا به لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام مع بقاء اللسان لزمته ثلاثة أرباع الدية فلان يجب بقطع نصف اللسان اولى ولو لم يقطع الناني نصف اللسان الكن جنى عليه جناية أذهب بقية كلامه مع بفاء لسانه لكان عليه ثلاثة أرباع ديته لانه ذهب بثلاثة أرباع مانيه الدية فكان عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو جنى على صحيح فذهب ثلاثة أرباع كلامه مع بقاء لسانه

(فصل) إذا قطع بمض السانه عمداً فاقتص الجني عليه من مثل ماجني عليه فذهب من كلام الجاني

(مسئلة) قال (وفي اللسان المتكلم به الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في لسان الناطق وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال أهل المدينة وأهل المكوفة واصحاب الرأي وأصحاب الحديث وغيرهم وفي كتاب النبي عليه الله المعرو بن حزم «وفي السان الدية» ولان فيه جمالا ومنفعة فأشبه الأنف فأما الجمال فقد روي أن النبي عليه الله ويقال عن الجمال فقال «في اللسان الاصورة ممثلة أو بهيمة مهملة في لسانه والمرء باصغريه قلبه ولسانه ويقال ما الانسان لولا اللسان الاصورة ممثلة أو بهيمة مهملة وأما النفع فان به تبلغ الاغراض وتسستخلص الحقوق وندفع الآفات وتقضي به الحاجات وتتم العبادات في القراء توالذكر والشكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعليم والدلالة على الحقول المبين والصراط المستقيم وبه يذوق الطعام ويستعين في مضغ وتقلبه وتنقية الفم وتنظيفه فهو أعظم المبين والصراط المستقيم وبه يذوق الطعام ويستعين في مضغ وتقلبه وتنقية الفم وتنظيفه فهو أعظم المبين والصراط المستقيم وبه يذوق الطعام ويستعين في مضغ إيجاما فيه وإنما تجب الدية في لسان الناطق فان كان أخرس لم تجب فيه دية كاملة بغير خلاف لذهاب نفعه المقصود منه كالمد الشلاء والعين القائمة .

(فصل) وفي الـكلام الدية فاذا جنى عليه فحرس وجبت ديته، لان كل ماتعلقت الدية،اتلافه تعلقت الدية،الان الذوق تعلقت باتلاف منفعته كاليد فأما ان جنى عليه فأذهب ذوقه فقال أبو الخطاب فيه الدية،الان الذوق

مثل ماذهب من كلام المجني عليه أو أكثر فقد استوفى حقه ولاشيء في الزائد من سراية القود وهي غير مضمونة وان ذهب أقل فللمقتص دية مابقي لانهنم يستوف بدله

(فصل) إذا كان للسانه طرفان فقطع أحدها فذهب كلامه ففيه الدية لان ذهاب المكلام بمفرده يوجب الدية وان ذهب بعض المكلام نظرت فان كان الطرفان متساويين وكان ما قطعه بقدر ما ذهب من المكلام وجب فان كان احدها أكثر وجب الاكثر على مامضى وان لم يذهب من المكلام شيء من المكلام وجب بقدر ما ذهب من اللسان من الدية وان كان أحدها منحرفا عن سمت اللسان فهو خلقة زائدة وفيه حكومة وان قطع جميع اللسان وحبت الدية من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين أو مختلفين وقال القاضي ان كا المتساويين ففيها الدية وان كان أحدها منحرفاً عن سمت اللسان وجبت الدية وان كان أحدها منحرفاً عن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الحلقة الزائدة

ولنا ان هذه الزيادة عيب ونقص برد بها المبيح وينقص من ثمنه فلم يجب فيها شيء كالسلمة في اليد وربما عاد القولان إلى شيء واحد لان الحكرمة لايخرج بها شيء اذا كانت الزيادة عيبا

﴿مسئلة﴾ (وان قطع لسانه نذهب طقهوذونه لم يجب إلاديةوان ذهبامم بقاءاللسان وجبت دينان) اذا جنى على لسان ناطق فاذهب كلامه وذوقه ففيه دينان وان قطع لسانه فذهبا معالم يجب إلا

الدية ، وقد نص أحمد رجمه الله على أن فيه ثانه الدية ولو وجب في أن لسان الأخرس الا تجب فيه الدية ، وقد نص أحمد رجمه الله على أن فيه ثلث الدية ولو وجب في الذوق دية لوجبت في ذها به مع ذها ب اللسان بطريق الأولى واختلف أو بالشافعي فيهم من قال قد نص على أن في لسان الآخر حكومة وان ذهب الذوق بذها به ومنهم من قال قد نص على أن في لسان الآخر حكومة وان ذهب الذوق بذها به والصحير حان شاء الله أنه الادية فيه الأن في إجماعهم على أن لسان الاخرس الا تكال الدية فيه إجماعهم على أن المان الاخرس الا تكال الدية فيه إجماعهم على أنها الا عضاء والم تفريع على هذا القول فاما على الاول فإذا ذهب ذوقه كله ففيه دية كاملة ، وان نقص بصره نقصا غير مقدر بأن يحس المذاق كله الا أنه الادرك على المكال فيه حكومة كما لو نقص بصره نقصا لا يتقدر وان كان نقصاً يتقدر بأن الا يدرك بأحد المذاق الحس وهي الحلاوة والمرازة والحوضة والملوحة والعذو بة ويدرك بالباقي ففيه خس الدية وفي اثنتين خساها وفي ثلاث ثلاثة أخماسها وان من فدهب يدرك بواحدة و نقص الباقي على السان ناطق فأذهب كلامه وذوقه ففيه ديتان وان قطعه فذهبه الدية الدية الا الدية وحكومة لنقص الباقي ، وان قطع لسان أخرس فذهب فذهبا معاً ففيه دية واخدة الذه النسانا لم تجب الا

دية واحدة لانها يذهبان تبما لذهابه فوجبت ديته دون ديتها كمالو فتل انسانا لم يجب إلا ديةوأحدة ولوذهبت منافعه مع بقائه ففي كل منفعة دية

(فصل) فان جنى على لسانه فذهب كلامه أو ذوقه ثم عاد لم تجب الدية لاننا تبينا أنه لم بذهب ولو ذهب لم يعد وان كان قد قبض الدية ردها وان قطع لسانه فعاد لم تجب الدية وان كان قد أخ ذها ردها قاله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا برد لان العادة لم يجر بعوده واختصاص هذا بعوده يدل على أنها هبة مجددة

ولذا أنه عاد ماوجبت فيه الدية فوجب رد الدية كالاسنان وسائر ما يعود وان قطع انسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بقيته فعاد كلامه لم يجب رد الدية لان الحكلام الذي كان باللسان قد ذهب ولم بعد إلى اللسان وإنما عاد في محل آخر بخلاف التي قبلها وان قطع لسانه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الحكلام لم برد الدية لانه قد ذهب ما تجب الدية فيه بانفراده وان عاد كلامه دون لسانه لم يردها أيضاً لذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وان كسر صلبه فذهب مشيه ونسكاحه ففيهديتان لاجل ذهاب المشيوالجماع) وعن أحمدفيها دية واحدة لانها نفع عضو واحد فلم يحب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه (فصل) وان ذهب بعض المحكلام وجب من الدية بقدر ماذهب يعتبر ذلك بحروف المعجم وهي نمانية وعشرون حرفا سوى لا ذان مخرجها مخرج الائم والالف فيها نقص من الدية كتدره من الدية بقدره لان الكلام في الحرف الواحد ربع سبع الدية ، وفي الحرفين نصف سبعها ، وفي الاربعة سبعها ولا فرق الدكلام فني الحرف الواحد ربع سبع الدية ، وفي الحرفين نصف سبعها ، وفي الاربعة سبعها ولا فرق بين ماخف من الحروف على اللسان وما ثقل لانكل ماوجب فيه المقدر لم يختلف لاختلاف قدره كالاصابع ، ويحتمل أن تقسم الدية على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفة وهي أربعة الباء والميم والفاء والواو دون حروف الحلق الستة الهمزة والهاء والحاء والحاء والعين والمين في أربعة الباء بقي ثمانية عشر حرف اللسان تنقسم ديته عليها لان الدية تجب بقداع اللسان وذهاب هذه الحروف وحدها مع بقائم فذا وجبت الدية فيما بمفردها وجب في بضها بقسطه منها فني الواحد نصف تسع الدية وفي الاثنين تسمها وفي الثلاثة سدسها وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وان جني على شفته فذهب بعض الحروف وجب فيه بقدره وكذاك ان ذهب بعض حروف الحلق بجنايته وينبني أن تجب بقدره من الممان انما يجب لما تلف، وان ذهب حرف فأبدل مكانه حرفا آخر كأنه يقول أرش الحرف لان الضان انما يجب لما تلف ما الداهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فصار يقول دلم أود عهم أود يهم فعليه ضان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فصار يقول دلم أود عهم أود يهم فعليه ضان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فصار يقول دلم أود عهم أود يهم فعليه ضان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فصار يقول دلم أود عهم أود يهم فعليه ضان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فصار يقول دلم أود عليه ضان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب درهم فعان الحرف المان الحرف الذاهب لان ماتبدل لا يقوم مقام الذاهب دره المحاف المتبدل لا يقوم مقام الذاهب دره المحاف المتبدل المحدة على ال

﴿ مسئلة ﴾ (وان اختلفا في نقص سمعه وبصر قالفول قول الحجي عليه مع بمينه) لان ذلك لا يعرف الا من حهته فيحلفه الحاكم ويوجب حكومة

(فصل) قان ادعى ان احرى عينه نفص ضوؤ ما عميت المريضة واطلقت الصحيحة ونصب له شخص وتباعد عنه فكلماقال قد رأيته ووصف لونه علم صدقه حتى ينتهي رؤيته ثم يدارالنه خسالي جانب ثم تشد الصحيحة وتطلق المريضة وينصب له شخص ثم ينه حتى تنتهي رؤيته ثم يدارالنه خسالي جانب آخر فيصنع به مثل ذلك ثم يملم عند المسافتين وتذرعان وبقابل ينها قان كا اسواه فقد صدق وبنظركم بين مسافة رؤية المايلة والصحيحة أو يحركم له من الدية قدر مابينها وان اخلفت المسافتار فقد كذب وعم انه قصر مسافة المريضة لنكثير اواجب له فيردد حتى تستوى المافة بين الجانيين والاصل في هذا ماروي عن على رض الله عنه قال ابن المنذر أحسن مائيل في ذلك ماقاله على أمر بعينه فعصبت وأعطي رجلا بيضة فانطاق بها وهو ينظر حتى انهى بصره ثم خط عند فلك ثم أمر بعينه الاخرى فعصبت وفتحت الصحيحة وأعطي رجلا بيضة فانطاق بها وهو ينظر حتى انهى بصره ثم خط عند ذلك ثم مال تحرم من مال ذلك ثم حول الى مكان آخر فقعل مثل ذلك فوجدوه سواء فاعطاه بقدرمانقص من بصره من مال ذلك خرقال الفاضي واذا زعم أهل الطب ان بصره يقل اذا بعدت المسافة ويكثر اذا قربت وامكن هذا في المذارعة عمل عليه وبيانه انهم اذا قالواان الرجل اذا كان يبصر الى مائة ذراع ثمارادان يبصره هذا في المذارعة عمل عليه وبيانه انهم اذا قالواان الرجل اذا كان يبصر الى مائة ذراع ثمارادان يبصره هذا في المذارعة عمل عليه وبيانه انهم اذا قالواان الرجل اذا كان يبصر الى مائة ذراع ثمارادان يبصره هذا في المذارعة عمل عليه وبيانه انهم اذا قالواان الرجل اذا كان يبصر الى مائة ذراع ثمارادان يبصره

في القراءة ولا غيرها فان جنى عليه فذهب البدل وجبت ديته أيضاً لانه أصل وان لم يذهب شيء من الكلام لكن حصلت فيه عجلة او ختمة او فأفأة فعليه حكومة لما حصل من النقص والشين ولم عجب الدية لان المنفعة باقية وان جنى عليه جان آخر فأ ذهب كلامه ففيه الدية كاملة كالوجنى على عينه جان فعمشت ثم جنى عليها آخر فذهب ببصرها ، وان أذهب الاول بعض الحروف وأذهب الثني بتية الكلام فعلى كل واحد منهما بتسطه كالو ذهب الاول ببصر إحدى العينين وذهب الآخر ببصر الاخرى وان كان ألنغ من غير جناية عليه فذهب انسان كملامه كله فان كان ما يوسا من زوالها كالصبي ففيه الدية كاملة من زوالها وكذلك الكبير اذا أمكن إزالة لثنته بالتعليم

(فصل) اذا قدام بعض نسانه فذهب بعض كلامه فان استويا مثل أن يقطع ربع نسانه فيذهب ربع كلامه وجب ربع الدية بقدر الذاهب منهما كما لو قام إحدى عينيه فذهب بصرها ، وان ذهب من أحدها أكثر من الاخركأن قطع ربع المانه فذهب نصف كلامه او قطع نصف السانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الاكثر وهو نصف الدية في الحالين لان كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية منفرداً فاذا انفرد نصفه بالذهاب وجب النصف ألاترى أنه لوذهب نصف الكلام مضمون باللسان شي وجب نصف الدية ولو ذهب نصف السان ولم بذهب من اللسان شي وجب نصف الدية ولو ذهب نصف السان ولم بذهب من اللسان شي وجب نصف الدية ولو ذهب نصف السان ولم بذهب من اللسان شي وجب نصف الدية ولو ذهب نصف السان ولم بذهب من اللسان شي وجب

الى مائتي ذراع احتاج الهائة النابية الى ضائمي مايحتاج اليه للهائة لاولى من البصر فالى هذا النابيم بالصحيحة الى مائنين وأبصر بالعليلة الى مائة علمنا أنه قد نقص شنا بصر عينه فيجبله ثلثا ديتها قال شيخنا وهذالا يكاد ينضبط في الغالب وكل مالا ينضبط فيه حكومة وان جنى على عينيه فندر تاأواحولنا أو عمشتا فني ذلك حكومة كا لو ضرب يده فاعوجت والجناية على الصبي والمجنون كالجناية على البالغ والماقل لمكن يفترقان في أن البالغ الماقل خصم لنفسه والحصم للصبي والمجنون وليها فادا توجبت اليمين هليهما لم يحلف ولم مجلف الولى عنهما فان بلغ الصبي وافاق المجنون حلفا حيثة ومذهب النافعي في هذا الفصل كاله كمذهبنا

(فسل) فأن ادعى المجنى عليه نقصا في سمع أحد اذنيه سددنا العايلة واطلقنا الصحيحة وأشما من يصبح بحدثه وهو متباعد الى جنب يقول أن لاأسمع قذا قال ذلك غير عليه الصوت والمكلام فان بان أنه يسمع والا فقد كذب فاذا التهى الى آخر سما مه قدرت المسابة وسدت الصحيحة وأطلقت المريضة وحدثه وهو يتباعد حتى يتمول ان لاأسمع فاذا فال ذنك غير عليه الكلام فان تغيرت صفته لم يقبل قوله وان لم تنفير صفته حلف وقبل قوله و عسم المسادان وينظر ما ثنقص العليلة فيجب قدرد فان قال إن اسمى العالي ولا أسمع الحنى فهذا لا يمكن تقديره فيجب فيه حكومة

(فصل) فان قال أهل الحرة أنه يرجم عود سممه الى مدة النظر الهاران كي لذلك غاية لم ينظر

نصف الدية ، وأن قطع ربع اللسان فذهب نصف المدلام وجب نصف الدية فان قطع آخر بقية اللسان فذهبت بقية المكالام فنميه ثلاثة أوجه

(أحدها) عليه نصف الدية هذا قول القاضي وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي لان السالم نصف اللسان وباقيه أشل بدليل ذهاب نصف الكلام (والثاني) عليه نصف الدية وحكومة للربع الاشل لانه لوكان جميعه أشل لكانت فيه حكومة أو ثلث الدية فاذا كان بعضه أشل ففي ذلك البعض حكومة أيضا (الثالث) عليه ثلاثة أرباع الدية وهذا الوجه ثاني لاصحاب الشافعي لانه قطع ثلاثة أرباع للسانه فذهب ربع كلامه فوجبت عليه ثن ثه أرباع الدية كما لوتعامه أولا ولا يصبح القول بأن بعضه أشل لان العضومة كان فيه بعض النفع لم يكن بعضه أشل كالعين إذا كان بصرها ضعيفا واليد إذا كان بطشها ناقصا وان قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه فعليه نصف ديته فان قطع الآخر بقيته فعليه ثلاثة أرباع الدية وهذا أحد الوجهين لا محاب الشافعي و الآخر عليه نصف ديته فان قطع الآخر بقيته فعليه ثلاثة أرباع الدية وهذا أحد الوجهين لا محاب الشافعي و الآخر عليه نصف الدية لانه لم يقطع الانصف لسانه

ولنا أنه ذهب ثلاثة ارباع الكلام فازمه ثلاثة أرباع ديته كما لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام بقطع نصف اللسان الاول ولانه لو أذهب ثلاثة ارباع الكلام مع بقاء اللسان لزمه ثلاثة أرباع الكلام مع بقاء اللسان لزمه ثلاثة أرباع الكلام فلان تجب بقطع نصف اللسان لكن جنى عليه جناية أذهب بقية كلامه مع بقاء لسانه لكان عليه ثلاثة أرباع ديته لانه ذهب بثلاثة أرباع مافيه الدية فكان عليه ثلاثة أرباع الدية كا لوجنى على صحيح فذهب بثلاثة ارباع كلامه مع بقاء لسانه

مسئة في ذلك الى تعدل المسئة في ذلك المشاهد بهما الدين التي هي محل البصر بخلاف السمع فان لم يوجد منهم لان لهما طريقا الى معرفة ذلك المشاهد بهما الدين التي هي محل البصر بخلاف السمع فان لم يوجد أهل الحبرة أو تعذر معرفة ذلك اعتبر بان يوقف في عين الشمس ويقرب الشيء الى عيد في أوقات غنلته فان طرف عينه وخاف من الذي يخوف به فهو كاذب والاحكم له واذا علم ذهاب بصره وقال أهل الحبرة لابرجي عوده وجبت الدية وان قالوا برجي عوده الى مدة عينوها انتظر اليهاولم يعطالدية حتى المقتمي المدة فان لم يعد استقرت على الحماني الدية فان مات الحبي عليه قبل العود استقرت الدية سواء مات في المدة أو بعدها فان جاء أجنبي فقلع عينه في المدة استقرت على الاول الدية أو القصاص لانه أذهب البصر فلم يعدو على الثاني خكومة لانه أذهب عيناً لاضوء لها يرجى عود ضوئها وان قال الاول عاد ضوؤها وأن كر الثاني فالقول قول المنه ترجى عوده الحناية والظاهر في البصر عدم المود والاصل يؤين انظار ذلك الى غير غاية يفغي الى اسقاط موجب الجناية والظاهر في البصر عدم المود والاصل يؤين فان عاد قبل استيفاء الواجب سقط و إن عاد بعد الاستيفاء وروان اختلفا في ذهاب سمعه فانه ينفغل و يصاح به و ينتظر اضطرابه و يتأمل عندصوت فان عاد مسئلة في (وان اختلفا في ذهاب سمعه فانه ينفغل و يصاح به و ينتظر اضطرابه و يتأمل عندصوت

(فصل) وإذا قطع بعض لسانه عداً فاتتص الجني عليه من مثل ما جني عليه به فذهب من كلام الجاني مثل ماذهب من كلام المجني عليه وأكثر فقد استوفى حقه ولا شيء في الزائد لانه من سراية القود وسراية القود غير مضمونة ، وان ذهب اقل فللمقتص دية ما بقي لأنه لم يستوف بدله.

(فصل) وإذا قطع لسان صغير لم يتكلم لطفوليته وجبت ديته وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة لأنجب لأنه لسان لا كلام فيه فلمجب فيه دية كاسان الأخرس

وانا أن ظاهره السلامة وانما لم يتكلم لانه لايحسن الكلام فوجبت به الدية كالكبير، ويخالف الاخرس نانه علم أنه اشل الا ترى أن أعضاءه لا يبطش بها وتجب فيها الدية ؟ وأن بلغ حداً يتكلم مثله فلم يتكلم فتطغ اسانه لم تحب فيه الدية لان الظاهر أنه لايقدر على الكلام ويجب فيه ما يجب

الرعد والأحوات المزعجــة فار ظهــر منه أزعاج أو النفــات او ما بدل على الســم نالقول قول الجابي مع عينه)

لأن ظهور الأمارات بدل على أنه سميع فغابت جنبة المدعي وحلف الجواز ان يكون ماظهــرمنه اتفاقًا وان لم يوجد شيء من ذلك فالقول ولا المجني عليه مع يمينه لان الظاهر عدم السمع وحلف الجواز أنْ يكرِن احترز وتصبر وأن أدعى ذلك في أحداها سدت الآخرى وتغفل على ماذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ (وان ادعى ذهاب شحه حبر بناه بالروائح الطببة والمنتنة فان هش للطيب وتذكر للمنتن فالقول تول الجاني مع بمينه وأن لم يبن منه ذلك فالقول قول الحجني عليه)

القولنا في اختلامهم في السمع والبصر وان أدعى الجني عليه نقص شمه فالقول قوله مع يمينه لانه لا يتوصل إلى معرفة ذلك الامن جهته فقبل قوله فيه كما يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها بالاقراء ومجب له من الدية ماتخرجه الحكرمة، وان ذهب شمه تم عاد قبل أخذ الدية سقطت وان كان بعد أخذهار دهالاننا تبينا أنه لم يكن ذهب وان رجي عود شمه الى مدة أنظر اليها وان ذهب شمه من أحد منخريه ففيه نصف الدية كما او ذهب بصره من أحدى عينيه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن اختلفا في ذهاب ذوقه أطعم الاشياء المرة فان عبس للطعم المر سقطت دعواه) لظهور ما يدل على خلاف ما ادءا. والا فالقول قوله مع عينه لأنه لا يعلم الا من جهته فقبل قوله فيه كالمسئلة التي قبلها

(فصل) ولا تجب دية الحبر ح حتى يندمل لانه لايدرى أقتل هو أم ليس بقتل فينبني ان يننظر حكمه وما الواجب فيه ولهذا لايجوز الاستيفاء في العمد قبل الاندمال فكذلك لايجوز أخذ الدية قبله فنقول أحد موجي الجاية فلا مجوز قبل الاندمال كالآخر

(المغني والشرح الكبير) . . (۲۲) (۱ لجزء التاسع)

في لسان الاخرس، وان كبر فنطق ببعض الحروف وجب فيه بقدر ماذهب من الحروف لاننا تبينا أنه كان ناطقا، وان كان قد بلغ إلى حد يتحرك بالبكاء وغيره فلم يتحرك فقطعه قاطع فلا دية فيه لان الظاهر انه لو كان صحيحا لتحرك والله يبلغ الى حد يتحرك ففيه الدية لأن الظاهر سلامته، وان قطع لسان كبير وادعى أنه كان أخرس ففيه مثل ماذكرنا فيما إذا اختافا في شلل العضو المقطوع على ماذكرناه فيما مضى

(فصل) وان جنى عليه فذهب كلامه أوذوقه ثم عاد لم تجب الدية لاننا تبينا أنه لم يذهب ولو ذهب لم يعد وان كان قد اخذ الدية ردها وان قطع لسانه فعاد لم تجب الدية ايضا وان كان قد أخذها ردها قاله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يرد الدية لان العادة لم تجر بعوده واختصاص هذا بعوده يدل على أنه هبة مجددة

ولنا إنه عاد ماوجبت فيه الدية فوجب رد الدية كالاسنان وسائر مايعود وانقطع انسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بقيته فعاد كلامه لم يجب رد الدية لان الكلام الذي كان باللسان تد ذهب ولم يعد الى اللسان و انما عاد في محل آخر بخلاف التي قبلها، وان قطع لسأنه فذهب كلامه ثم عاداللسان دون الكلام لم يردالدية لانه قد ذهب ما تجب الدية فيه بانفراده وان عاد كلامه دون لسانه لم يردها أيضا لذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تجب دية سن ولا ظفر ولا منفعة حتى ييئس من عودها) لان ذلك مما يعود فلا يجب شيء مع احتمال العود كالشعر وانما يعرف ذلك بقول عدلين

من أهل الخبرة إنها لاتعود ابدا ﴿ مسئلة ﴾ (فلو قطع سن كبير أوظفرا ثم نبت أو رده فالتحم فلم تجب الدية)

نص أحد في السن على ذلك في رواية جعنو بن محد وهو قول ابي بكر والظفر في معناها وقال القاضي تجب ديتها وهو مذهب الشافعي وقد ذكرنا توجيهها فيما إذا قطع انفه فرده فالتحم فعلى قول أبي بكر بجب عليه حكومة لنقصها ان نقصت وضعفها ان ضعفت ، وان قلعها قالع بعد ذلك وجبت ديتها كا لو لم تنقلع ، وعلى قول القاضي ينبني ذلك وجبت ديتها على وجوب قاعها فان قلنا يجب فلاشيء على قلعها لانه قد أحسن بقلع مايجب قاعه وان قلنا لا بجب فلاشيء على قلعها لانه قد أحسن بقلع مايجب قاعه وان قلنا لا بجب فلا أبي بدين الم المنه وحبت ديتها كا أو لم تنقلع مايجب فاحد ديتها لا وحبت له دينها على وجوب ثانية ولكن فيها حكومة ، ناما ان جعل مكانها سنا أخرى أو سن حيوان أو عظا فشبت وجبت ديتها كا لو لم يجعل مكانها هو الله عن بدن ولكن يجب فيها حكومة لا نها جناية ازالت جماله ومنفعته فاشبه ما لو خاط جرحه بخيطفالتحم فقلعه إنسان فانفتح

(فصل) واذا كان للسانه طرفان فقطع أحدها فذهب كلامه فنيه الدية لان ذهاب الكلام عفرده يوجب الدية وان ذهب بعض الكلام نظرت فان كان الطرفان متساويين وكان ماقطعه بقدر ماذهب من الكلام وجب وان كان أحدها أكبر وجب الأكثر على مامضى ، وان لم يذهب من الحكلم شيء وجب بقدر ماذهب من اللسان من الدية وان كان أحدها منحرفاً عن سمت اللسان فهو خلقة رائدة وفيه حكومة وان قطع جميع اللسان وجبت الدية ، من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين او مختلفين و قل القاضي ان كانا متساويين ففيهما الدية وان كان أحدهما منحرفاعن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الحلقة الزائدة .

ولنا أن هذه الزيادة عيب ونقص يرد بها المبيع وينقص من أنه فلم يجب فيها شيء كالسلبة في اليد وربما عاد القولان إلى شيء واحد ، لان الحكومة لا يخرج بها شيء إذا كانت الزيادة عيباً فو مسئلة كه قال (وفي كل سن خمس من الابل إذا قامت من قد أنغر والأضراس والأنباب كالأسنان)

لانعلم بين أهل العلم خازفاً في أن دية الاسنان خمس خمس في كل سن ، وقد روي ذلك عن عو

الجرح وزال التحامه، ويحتمل أن لايجب شيء لانهأزال ماليس م بدنه فاشبه مالو قلع انف الذهب الذهب الذي جعاء المجدوع م كان انفه، والاول أولى لان هذا كان قد التحم بخلاف انف الذهب فانه يمكن اعادته كما كان وهذا اذا اعاده قد لا يلتحم

﴿ مسئلة ﴾ (وان ذهب سمعه أو بصره أو شمه أو ذوقه أو عقله ثم عاد سقطت ديته) لزوال سببها وان كان قد اخذها ردها لانا تبينا أنه اخذها بغير حق

﴿ مسئلة ﴾ (وان عاد ناقصا أو عادت السن أوالظفر قصيراً أو متغيرا فله أرش نقصه) لانه نقص حصل بجايته أشبه مالو نقصه مع بقا ه

﴿ مسئلة ﴾ (وان قلع سنا صغيرا ويئس من عودها وجبت ديتها)

لانه أذهبها بجنايته اذهابا مستمرا فوجبت ديتها كسن الكبيروقال القاضى فيهاحكومة لان العادة عوده على تكمل ديتها كالشعر، والصحيح الاول لان الشعر لو لم يدوجبت ديته مع ان العادة عوده في الظفر اذا نبت على صفته خمسة دنانير وان نبت متغيرا عشرة)

وانتقديرات بابها التوقيف ولانعلم فيه توقيفا والقياس انه لاشيء فيه اذا عاد على صفته وإن نبت متغيرا ففيـه حكومة

﴿ مسئلة ﴾ (وانَ مات المجني عايه ذادعى الجانبي عود ماأذهبه فانكر الولي ذلقول قوله) لان الاصل عدم العود، وان جنى على سنه اثنان فاختلا فالقول قول المجني عليه في قدرماأتلف كل واحد منهما لان ذلك لا يعرف الا من جهته فاشبه مالو ادعى نقص سمعه او بصره

(فصل) قال رضي الله عنه (وفي كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهي شعر الرأس واللحية والحادث وأهداب العينين)

وبهذا قال أبو حنيفة والثوري وعمن أوجب في الحاجبين الدية سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقنادة وروي عن على وزيد بن ثابت رضي الله عنها انهما قالا في الشعر الدية وقال مالك والشافعي فيه حكومة واختاره ابن المنذر لانه اللاف جال من غير منفعة فلم تجب فيه الدية كاليد الشلاء والعين القائمة

وانا أنه أذهب الجال على الكمال فوجب فيه دية كاملة كأذن الاصم وأنف الأخشم وقولهم لامنفية فيه ممنوع فأن الحاجب يرد العرق عن الدين و فرقه وهدب الهين يرد عنها ويصونها فجرى مجرى اجفانها وماذ كروه ينتقض بالاصل الذي قسفا عليه واليد الشلاء ليس جمالها كاملا

﴿ مسئلة ﴾ (وفي كل حاجب نصفها وفي كل هدب ربعها)

وجملة ذلك أن في إحدى الحاجبين نصف الدية لان كل شيئير فيهما الدية في أحدهما نصفها كاليدين وفي كل هدب ربيها لان الدية إذا وجبت في أربعة اشياء وجب في كلواحد ربيها كالاجفان

وي المسئلة ﴾ (وفي بعض ذلك بقسطه من الدية قدر بالساحة كالاذنين ومارن الانف ولافرق في هذه الشعور بين كونها كثيفة أو خفيفة جميلة أو قبيحة أو كونها من دغير أو كبير)لان سائر مافيه الدية من الاعضاء لا تفترق الحال فيه بذلك

الاضراس تختص بالمنفعة دون الجمال والاسنان فيها منفعة وجمال فاختلفا في الارش :

ولذا ماروى أبو داود باسناده عن ابن عباس أن الذي عليه قال « الاصابع سواء والاسنان سوع الشنية والضرس سواء هذه و هذه سواء» وهذا نصر وقوله في الاحاديث المتقدمة «في الاسنان خسر خسر» ولم يفصل يدخل في عمومها الاضراس لانها أسنان ولان كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع كالاصابع والاجفان والشفتين وقد أوما ابن عباس إلى هذا فقال لا اعتبرها بالاضابع فأما ماذ كروه من المعنى فالا بد من مخالفة اقياس فيه فمن ذهب إلى قولنا خالف المعنى الذي ذكروه ومن ذهب إلى قولنا خالف المعنى الذي ذكروه من المعنى فالا بد من مخالفة اقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فيكان ما ذكر فاه ومن ذهب إلى قولهم خالف التسوية الثابية بقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فيكان ما ذكر فاه مع موافقة الاخبار وقول أكثر أهل العالم ولى وأما على قول عرب أن في كل ضرس بميراً فيحالف بين الأعضاء القياسين جميعا والاخبار فانه لا يوجب الدية الكاملة و انما يوجب ثما نين بعيراً ويخالف بين الأعضاء المتجانسة ، وانما يجب هذا الضمان في سن من قد ثغر وهو الذي أبدل أسنانه و بلغ حداً إذا قلعت المتجانسة مم يعد بدلها، يقال ثغر وأثغر واتغر إذا كان كذلك، فأما سن الصبي الذي لم يتغر فلا يجب بقاعها في الحال شيء هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً وذلك لان العادة عرفي الحال شيء هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً وذلك لان العادة عرفي الحال شيء هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً وذلك لان العادة عرفي الحال شيء هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً وذلك لان العادة عرفي الحال شيء ديم قال أحمد يتوقف سنة لانه الغالب في نباتها .

﴿مُسْئُلَةٍ ﴾ (وأنما تجب ديته أذا أزاله على وجه لايمود)

مثل ان يقلب على رأسه ماه حاراً فيتاف منبت الشعر فينقطع بالكلية بحيث لا يعود وان رجي عوده إلى مدة انتظر اليها

(مسئلة) (فان عاد سقطت الدية)

اذا عاد قبل أخذالدية لمُحب فان عاد بعد أخذها ردها والحكم فيه كالحكم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجىعوده ومالايرجى

(مسئلة) (وان بقي من لحيته مالاجمال فيه أو من غيره من الشعور ففيه وجهان)

(أحدها) يؤخذ بالقسط لانه محل بحب في بعضه بحصته فاشبه الاذن ومارن الاتف (والناني) تحجب الدية كاملة لانه أذهب المقصود كله فاشبه ما لو أذهب ضوء العينين ولان جنايته ربما احوجت إلى اذهاب الباقي لزيادته في القبح على ذهاب السكل فتكون جنايته سببا لذهاب السكل فاوجبب ديته كما لو ذهب بسراية الفعل أو كما لو احتاج في دواه شجة الرأس ألى ما اذهب ضوء عينه

﴿مُسْئَلَةً ﴾ (ولاقصاص في شيء من هذهالشعور)

لان اللافها التمايكون بالخماية على محانها وهوغير معلوم المقدار ولا تمكن المساواة فيه فلا بجب القصاص فيه (مسئلة ﴾ (وان قلع الجفن بهد به لم يجب إلا دية الجفن)

لان الشهور ترول تبعا لزوال الاجفان فلم بجب فيه شيء كالاصابع إذا قطع الكفوهي عليه

وقال القاضي اذا سقطت أخوانها ولم تعد هي أخدنت الدية وان نبت مكانها أخرى لم تجب ديتها كا لو نتف شعره فعاد مثله لكن ان عادت قصيرة أو مشوهة ففيها حكومة لان الظاهر أن ذلك سبب الجناية عليها فن أمكن تقدير نقصها عن نظيرتها ففيها من ديتها بقدر مانقص، و تذلك ان كانت فيها ثلمة أمكن تقديرها ففيها بقدر ماذعب منها كا لو كسر من سنه ذلك اقدر وان نبتت أكبر من أخواتها ففيها حكومة لان ذلك ميب وقيل فيها وجه آخر لاشيء فبها لان هذا زيادة والصحيح الاول لان ذلك ثين حصل بسبب الجاية فأشبه نقصها وان نبتت مائلة عن صف الاسنان بحيث لاينتفع بها ففيها ديتها لان ذلك كذهابها وان كانت ينتفع بها ففيها حكومة للشين الحاصل به ونقص نفعها وان نبتت صفراء أو حراء أو متغيرة ففيها حكومة لنقص جمالها ، وان نبتت سوداء أو خضراء ففيها روايتان حكاهما القاضي

(احداهما) فيها ديتم السلم و الذانية) فيها كومة كما لو سودها من غير قامها ، وان مات الصبي قبل اليأس من عود سنه ففيه وجهان

بي يري لل أن الفاهر أنه لو عاش لعادت فلم يجب فيها شيء كما لو نتفشعره (احدهما) لاشيء له لان الظاهر أنه لو عاش لعادت فلم يجب فيها شيء كما لو نتفشعره (واثناني) فيها الدية لأنه قلع سناً وأيس من حودها فوجبت ديتها كما لومضى رمن تعود فان عادت لم تجب فلم تعد ، وان قلع سن من قد ثغر وجبت ديتها في الحال لان الظاهر أنها لاتعود فان عادت لم تجب

(مسئلة) (وانقلع اللحيين بما عليهما من الاسنان وحبت ديتهما ودية الالـنان)

ولم تدخل دية الاسنان في التحبين كما تدخل دية الاصابح في اليد لوجوه (احدها) ان الاسنان لله ت متعلقة باللحبين ، إنما هي مغرزة فيها مخلاف الاصابح (الثاني) ان أحده المفرد باسمه عن الآخر بخلاف الاصابح مع الكف قان اسم اليديشملها (الناك ان اللحبين يوحدان مع الكف مع الاصابح الاسنان في السنان في مع الكف مع الاصابح الاسنان و يبقيان بعد قلمها لخلاف الكف مع الاصابح

﴿ مستُهُ ﴾ (وان قطع كفا بإعابه لم بجب إلا دية الاصابع)

لدخول الجميع في مسمى اليد وكما و قطع ذكر أبحشفته لم يحب إلا دية الحشفة لدخولها في مسمى الذكر همسئلة في (وان قطع كفاعليه بعض الاصابع دخل ما ماذى الاسابع في ديتها وعليه ارش اقي السكف لان الاصابع لو كانت سالمة كلم الدخل ارش السكف كاء في دية الاصابع فكذلك ما حاذى المقطوعات اليس له ما يدخل في ديته فوجب ارشمه كما لوكانت الاصابع كاما مقطوعة

ومسئلة ﴾ (وأن قطع أنملة بظفرها فليس عليه إلاد تها) كما لوقطع كنفاباصابعها أو قطع جفاً بهدبه (فصل) وفي عين الاعور دية كاملة نص عليه وبذلك قال الزهري ومالك والليث وقتادة وإسحاق وقال مسروق وعبدالله بن مغفل والنخي والثوري وأبو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه الدية وان كان قد أخذها ردها . وبهذا قال أصحاب الرأي ، وقال مالك : لايرد شياً لان العادة أنها ، تعود فمتى عادت كانت هبة من الله تعالى مجددة فلا يسقط بذلك ماوجب له بقاع سنه وعن الشافعي كالمذهبين

ولنا الله عاد له في مكنها مثل التي قلعت فلم بجب له شيء كالذي لم يثغر ، وأن عادت ناقصة أو مشوهة في كم يثغر من الصغير أذا عادت على مأذكرنا ، ولو قلع سن من لم يثغر فمضت مدة ييئس من عودها وحكم بوجوب الدية فعادت بعد ذلك سقطت الدية وردت إن كانت أخدت كسن الديم إذا عادت

الصلاة والسلام « وفي الدين خمدون من الابل » وقواه عليه السلام « وفي المينين الدية » يقتضي ان لا يجب فيها أكثر من ذلك سواء قلمها واحد أو ثنان في وقت واحد أوفي وقذين وقالع الثانية قالع عين أعور فلو وجب عليه دية لوجب فيها درة ونصف، ولان ما يضمن بنصف الدية مع نظيره يضمن به مع ذها به كالاذن و يحتمل هذا كلام الخرقي لفوله وفي الدين الواحرة نصف الدية ولم ينرق

ولما أن عمر و عمل و على و على وابن عمر فضوا في عبن الاعور بالدية ولا نعلم لهم في الصحابة مخالفاً فيكون اجاعاً ولان قع عبن الاعور يتضم الدهاب البصر كاء فوجبت الدية كما لو اذهبه من العينين، ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين فأه يرى الاشياء البعيدة ويدرك الاشياء العالمية ويعمل أعمال البصراء ويجوز أن يكون قاضياً ويجزي، في الديمارة وفي الاضحية إذا لم تكن العين مخدوفة فوجب في البصره دية كاملة كذى العينين، فأن قبل فعلى همذا ينبغي أن لا يجب في ذهاب إحدى العينين نصف الدية لانه لم ينقص علما لانه لا يلزم من وحوب شيء من دية العينين نقص ديم ما بذلك ولان النقص عليها فاحوليا أو عمشا أو قص ضوؤها فانه بجبارش النقص ولا ننقص ديم ما بذلك ولان النقص الحاصل لم يؤثر في تنقيص الدية، قلت ولولا المالي عليها فاحوليا أو عمشا أحكامه ولا هو منذ وط في تقويت النفع فلم وثر في تنقيص الدية، قلت ولولا ماروي عن الصحابة الحكان القول الآخر اولى لنظاهر النص والعياس على ذهاب سمى احدى الاذين ما روي عن الصحابة الحكان القول الآخر اولى لنظاهر النص والعياس على ذهاب سمى احدى الاذين ماروي عن الصحابة الحكان القول الآخر اولى لنظاهر النص والعياس على ذهاب سمى احدى الاذين ولم يوح وافي الباقى دية كا لة

قان قام الماني بقيتها بسنخها نظرنا ذن كان الأول كسر في عرضاً فايس على الثاني للسنخ شيء لانه تابع لما قامه من ظاهر السن فصارك لو قعام الأول من أصبح من أصابعه أنحلة مم قعام الثاني يده من الكوع عوان كان الاول كسر نصف السن طولا دو إسنخه فياء لذني فقطع الباقي بالسنخ كله فعليه دية النصف الباقي وحكومة لنصف السنخ الذي بقي لما كسره الاول كا لو قعام الاول أصبعين من يد شم جوالة في قدم الكف كلمه فن اختلف الذني والمجنى عليه في فلم الخاله المحالة المول قول الحبني عليه لان الاصل سائمة السن وان انكشفت المناعر عنه بعن المسن فالدية في قدر الظاهر عادة دون مانكشف على خلاف العادة، وإن اخته في قدر فاهر عبر ذاك بخواتم، فان لم يكن لهاشيء يعتبر مانكشف على خلاف العادة، وإن اخته في قدر فاهر عبر ذاك بخواتم، فان لم يكن لهاشيء يعتبر به ولم يكن أن يعرف ذاك أهل غامرة فالنول قول لج في لان لاصل بر ه قدمته .

به و م يكن أن يعرف دائم الله المنظم و كنت منافعها باقية من المضغ وضغطالطهام و فصل) وإن فلم سناً مضاربة الحبر أو مرض و كنت منافعها باقية من المضغ وضغطالطهام والريق و جبت ديها و كذاك إن ذهب بعض منده با و بني بعضها لان جمالها و بعض منافعها باق فكمل ديها كاليد الريضة و يد الحكبير . وإن ذهبت منافعها كها فهي كاليد الشلاعلى ماسنذكره ان شاءالله تعالى ، وأن قلع سنا فيها داء أو آكة فان لم يذهب شيء من أجزائها وجب فيها دية السن الصحيحة لانها كاليد المريضة وإن سقط من أجزائها شيء سقط من دينها بقدر الذاهب منها ووجب الباقي ، وإن كان إحدى ننيتيه قصيرة نقص من دينها بقدر عمها كالو نقصت بكسرها

في سنة (وان من لا مورعين صحيح عائة اسنه الصحيح عمداً فلا قصاص عليه فية كاملة) إذا قام الاعورعين صحيح فظر ما فان قام الدين الني لا عائل عينه الصحيحة أو قلع المائلة خطأ فليس عليه إلا نصف الدية لا نعم فيه خلافاً لان ذلك هو الاعلى، وان قلم المائلة لعينه الصحيحة عمداً فلا قصاص وعليه دية كاملة وجذا قال سعيد من المسبب وعطاه ومائك في احدى روايتيه وقال في فلا قصاص وعليه دية كاملة وجذا قال سعيد من المسبب وعطاه ومائك في احدى روايتيه وقال في الاخرى عليه نصف الدية ولا قصاص، وقال المحالة والعين المنظة الاولى له القصاص المولة تعلى والعين بالدين) وان اخار الدية فله نصفها للخبر ولانه لو قامها غيره لم يجب فيها إلا نصف الدية فلم بجب فيها الا فصف الدية فلم بجب فيها كالمين الاخرى

ولذا أن عمر وعَان رضي الله عهما قضيا عنل مذه نا ولا نعرف لهما مخالفاً في الصحابة فكان المجاءاً ولا ذا منه فناه من اللاف ضوء بضمن بدية كاملة فوجت عليه دية كاملة كما لو قلع عبني سلم معمي الجاني ومحتمل أن يقلع عينه وبعطى نصف الدية لان ذلك روى فيه أثر وقد روي عن علي رضي الله عنه في الرجل أدا قل امراً في يقتل ما وبعطى نصف الدية

(مسئمة) (وان قلم عبني صحيح عمداً خير بين قلم عينه ولاشي. له غيرها وبين الدية) أإذا فلع الاعور عبني صحيح عمراً فان شاء قلم عينه ولاشي، له لان عينه فيها دية كاملة لما ذكرنا من قضاء الصحابة رضي الله عنهم فيها بالدية ولانه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من اذهاب بصر، (فصل) فان جنى على سنه جان فاضطربت وطالت عن الاسنان وقيل انها تعود إلى «دة الى ما كانت عليه انتظرت اليها فان ذهبت وسقطت وجبت دينها وان عادت كاكانت فلاشيء فيها كالو جنى على بده فمرضت ثم برأت ، وان بقي فيها اضطراب ففيها حكومة ، وان قلعها قالع فعليه دينها كالمة كاذ كرنا في الفصل الذي قبله وعلى الاول حكومة لجنايته وان مضت المدة ولم تعد الى ما كانت عليه ففيها حكومة وان قلعها قالع فعليه دينها كاذ كرنا وان قاوا برجبي عودها من غير تقدير مدة وجبت الحكومة فيها لئلا يفضي الى اهدار الجناية فان عادت سقطت الحكومة فيها لئلا يفضي الى اهدار الجناية فان عادت سقطت الحكومة فم المئاذ كرنا في غيرها

(فصل) فان قلع قالع سنه فردها صاحبها فنبت في موضعها لم تجب ديتها نص عليه أحمد في رواية جعفر بن محمد وهذا قول أبي بكر وعلى قول القاضي تجب ديتها وهو ، لدهب الشافسي ، وقد كرنا توجيههما فيما اذا قطع أنفه فرده فالتحم فعلى قول أبي بكر يجب فيها حكومة لنقصها ان نقصت أو ضعفها ان ضعفت ، وان قامها قالع بعد ذلك وجبت ديتها لانها سن ذات جمال ومنفعة فوجبت ديتها كما لو لم تنقاع ، وعلى قول الفضي ينبني حكمها على وجوب قلمها فان قلنا يجب قلمها فلا شيء على قالمها لانه قد أعسن بقلمه ما يجب قلمه وان قلنا لايجب قلمها احتمل أن يؤخذ بديتها لماذ كرنا واحتمل أن لايؤخذ بديتها لماذ كرنا واحتمل أن لايؤخذ بديتها لانه قد وجبت له ديتها مرة فلا تجب ثدنية ولكن فيها حكومة فاما ان جمل مكانها سنا أخرى أو سن حيوان أو عنها فنبت وجب ديتها وجها واحدا لان سنه ذهبت

وهو مبني على قضاء الصحابة وان عين الاعرر تقوم مقام العينين وأكثر أهل العلم على ان له القصاص وهو مبني على قضاء الصحابة وان عين الاعرر تقوم مقام العينين وأكثر أهل العلم على الالدية كما ونصف الدية للعين الاخرى وهو مقتضى الدليل والله أعلم فاما ان قياس المذهب وجوب ديتين إحداها في العين التي استحق بها قلع عين الاعور والاخرى لانها عين الاعور

ولنا قول النبي عَيَّنِياتُهُ «وفي العينين الدية »ولا به قلع عينين فلم بلزمه اكثر من الدية كالوكان الفالع صحيحا ولانه لم يزد على تفويت منفعة الجنس فلم يزد على الدية كالوقطع أذنيه وما ذكره الفاضي لا يصح لان وجوب الدية في احدى عينيه لا يجمل الاخرى عين أعور على ان وجوب الدية بقلم إحدى العينين قضية متخالفة للخبر والفياس صرنا اليها لاجماع الصحابة عليها فيما عدا موضع الاجماع يجب المعمل عما والدقاء عليها

(مسئلة) (وفي بد الافطع نصف الدية وكذلك في رجله وعنه فيها دية كاملة وان اختار القصاص فله ذلك) لا نه عضو أمكن الفصاص في مثله فكان الواجب فيه انقصاص أو دية مثله كما لوقطم اذن من له اذن واحدة وعن أحمد رواية اخرى ان الاولى ان كانت قطعت ظلما وأخذ ديتها أو قطعت قصاصاً ففيها فصف ديتها وان قطعت في سبيل الله ففي البافية دية كاملة لانه عطل منا نعه من العضوين جملة فاشبه (المغني والشرح المحبير)

بالكاية فوجبت دينها كالو لم يجعل مكانها شيئاً وان قلعت هذه الثانية لم تجب دينها لانها ليست سنا له ولاهي من بدنه واكن يجب فيها حكومة لانها جناية أزالت جماله ومنفعته فأشبه مالو خاط جرحه بخيط فالتحم فقلع أسنان الخيط فانفتح الجرح وزال انتحاه ويحتمل أن لا يجب شيء لانه أزال ماليس من بدنه أشبه مالو قلع الانف الذهب الذي جعله المجدوع مكان أنفه

(فصل) وان جنى على سنه فسودها فحكي عن أحمد رحمه الله في ذلك روايتان (إحداها) تجب ديتها كاملة وهو ظهر كلام الخرقي ويروى هذا عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبدالملك بن مروان والنخعي ومالك والليث وعبد العزيز ابن ابي سلمة والثوري وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي

(والرواية الثانية) عن أحمد أنه ان أذهب منفعة بهامن المضغ عليها ونحوه فنهم ديه با وان لم يذهب نفعها ففيها حكومة وهذا قول القاضي والقول الثاني للشافعي وهو الختار عند أسحابه لأنه لم يذهب بمنفعتها فلم تكمل دينها كل لو اصفرت

ولنا أنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف في الصحابة فسكان إجماعا ولانه أذهب الجمال على السكال فكملت دينها كما لو قطع أذن الاضم وأنف الاخشم فا ما ان اصفرت أواحرت لم تكمل دينها لانه لم يذهب الجمال على السكال وفيها حكومة وان اخضرت احتمل أن يكون كتسويدها لانه يذهب بحيالها واحتمل أن لامجب فيها إلا حدكم مة ، لان ذهاب جمالها بتسويدها أكثر فلم يلحق به غيره كما لو حمرها فعلى قول من أوجب دينها متى قلعت بعد تسويدها ففيها ثلث دينها أو حكومة على ماسنذ كره فيما بعدو على قول من لم يوجب فيها إلاحكومة بجب في قلعها دينها كالوصفرها (فصل) وان جنى على سنه فذهبت حداثها وكات فني ذلك حكومة وعلى قالعها بعد ذلك

قاع عين الاعور والسحيح الاول لان هذا أحد العضوين الذين تحصل بهما منفعة الجنس لا يقوم مقام العضوين فلم يجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء وكما لوكانت الاولى أخذت قصاصاً أو في غير سبيل الله ولا يصح الفياس على عين الاعور لثلاثة وجوه

(احدها) ان عين الاعور حصل فيها ما يحصل بالعينين ولم يختلفا في الحقيقة والاحكام إلا اختلافا يسيرا بخلاف اقطع اليد والرجل (والثاني) ان عين الاعور لم يختلف الحركم فيها باختلاف صفة ذهاب الاولى وههنا اختلف (الثالث) ان هذا التقدير والنعيين على هذا الوجه أمر لا بصاراليه بمجرد الرأي ولا توقيف فيه فيصار اليه ولا نظير له فيقاس عليه فالمصير اليه تحكم بغير دليل فيجب اطراحه فاما ان قطعت اذن من قطعت اذنه أو منخر من قطع منخره لم يجب فيه أكثر من نصف الدية رواية واحدة لان منفعة كل اذن لا نتعلق بالا خرى بخلاف العينين

دية كاملة لانها سن صحيحة كاملة فكملت دينها كالضطربة وان ذهب منها جزء ففي الذاهب بقدره وان قلمها قالع نقص من دينها بقدر ماذهب كما لوكسر منها جزء

(فصل) وفي اللحيين الدية وهما العظان اللذان فيهما الاسنان السفلي لان فيها نفعاً وجمالا وليس في البدن مثابه مثان وفي أحدهما نصفها كالواحد على البدن منه شيئان وفي أحدهما نصفها كالواحد مما في البدن منه شيئا آن وان قامهما بما عليهما من الاسنان وجبت عليه ديتهما ودية الاسنان ولم تدخل دية الاسنان في ديتهما كما تدخل دية الاصابع في دية الوجه لوجوه ثلاثة:

(أحدها) ان الاسنان مغروزة في اللحيين غير متصلة بهما بخلاف الاصابع (والذني) ان كل واحد من اللحيين والاسنان ينفرد باسمه و لايدخل احدهما في اسم الاخر بخلاف الاصابع والكف فأن اسم اليد يشمامهما (وا ثالث) ان اللحيين توجدان قبل وجود الاسنان في الخلقة وتبقيان بعد ذهابها في حق الكبير ومن تقلعت اسنانه عادة بخلاف الاصابع والكف

﴿ باب الشجاج وكسر العظام ﴾

الشجة اسم لجرح الرأس والوجه خاصة وهي عشر، خمس لامقدرفها (اولها) الحارصة وهي التي تحرص الجلد أي تشقه قليلا ولاندميه (ثم البازلة) وهي الدامية التي بخرج منها دم يسير (ثم الباضمة) وهي التي تشق اللحم بعد الحلد ثم (المتلاحمة) وهي التي تترك في اللحم ثم السمحاق انتي بينها وبين العظم قشرة وقيقة فهذه الحمس فيها حكومة في ظاهر المذهب

وجملة ذاك أن الشجاج عشر خمس لا نوقيت فيها، أو لها الحارصة قاله الاصمعي وهي التي تدقيل وقال قليلا يعني تقشر شيئاً يسبرا من الجلد لا يظهر منه دم ومنه حرص الفصار الثوب إذا شقه قليلا وقال بعضهم هي الحرصة ثم البازلة وهي التي يترل منها الدم أي بسيل و تسمى الدامية أيضاً والدامعة القلة سيلان دمها تشبيها له بخروج الدمع من الدين ثم الباضعة وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ثم المتلاحة وهي التي أخذت في اللحم يعني دخات فيه دخو لا كثيراً تزيد على الباضعة ولم تباخ السمحاق ثم السمحاق وهي التي تصل الى قشرة رقيقة فوق العظم تسمى تلك القنيرة سمحاقا وسميت الجراح الواصلة البها بها ويسمها أهل المدينة الملطا والملطاء وهي تأخذ اللحم كله حق تخلص منه وهذه الشجاج الحمس لا توقيت فيها في ظاهر المذهب وهو قول أكثر الفقهاء يروى ذلك عن عمر بن عبد المزيز ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الزئي وروي عن أحمد رواية أخرى ان في الدامية بعيراوفي الباضعة بعيرين وفي المتلاحة ثلاثة وفي السمحاق أربعة ابعرة لان ذلك يروى عن زيد بن ثابت وروي عن على رضي المتلاحة ثلاثة وفي السمحاق مثل ذلك رواه سعيد عنهما وعن عمر وعثمان فيها نضف ارش الموضحة والصحيح الاقول فأما جراحات لم يرد فيها توقيت في الشرع فكان الواجب فها حكومة كجراحات البدن

﴿مسئلة ﴾ قال (وفي اليدين الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في اليدين ووجوب نصفها في احداها ، وروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن الذي عليه وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية » وفي كتاب الذي عليه وفي الدين الدية وفي الرجلين الدية » وفي كتاب الذي عليه واليد في المحرو بن حزم « وفي اليد خمسون من الامل » ولان فيها جالا ظهر او منفعة كاملة وايس في البدن من جنسهما غيرها فكان فيها الدية كالعينيز واليد التي تجب فيها الدية من الكوع لان اسم اليدعندالاطلاق بنصر ف اليها بدايل أن الله تعالى لمقل (والسارق والسارقة فاقطهوا أيديهما) كان الواجب قطعهما من الكوع وكذلك التيمم بجب فيه مسح اليدين إلى الكوعين فان قطع يده من فوق الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف الساعد فايس عليه إلا دية اليد نص عليه احمد فوق الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف الساعد فايس عليه ومالك وهو قول بعض أصحاب في رواية أي طالب وهذا قول علما في يجب مع دية اليد حكومة لما زاد لان اسم اليد لهما الى الكوع ، ولان المنه المقصودة في اليد من البطش والاخذ والدفع بالكف وما زاد تابع لدكف والدية تجب في قطعها من الكوع بغير خلاف فتجب في الزائد حكومة كا لو قطعه بعد قطع الكف قال ابو الخطاب وهذا قول القاضي

روى عن مكحول قال فضى انبي عليه في الموضحة بخمس من الابل ولم يقض فيما دونها ولانه لم يثبت فيها مقدر له بتوقيف ولافياس يصح فوجب الرجوع الى الحكومة كالحارصة وذكر الفاضي انه متى أمكن اعتبار هذه الجراحات من الموضحة مثل أن يكون في رأس الجني عليه موضحة إلى جابها قدرت هذه الجراحة منها فان كانت بقدر الناث وجب ثاث لارش وعلى منها فان كانت بقدر الناث وجب ثاث لارش وعلى هذا الاأن تزيد الحكومة على قدر ذلك فيوجب ما تخرجه الحكومة فاذا كانت الجراحة قدر لصف الموضحة وشينها ينقص قدر ثلثيها فيوجب ثائي ارش الموضحة وإن نقصت الحكومة أقل من النصف أوجب النصف فيوجب الاكثر مما تخرجه الحكومة أرقدرها من الموضحة لانه اجتمع سببان موجبان الشين أوجب النصف فيوجب الكثرة والدايل على الحاب هذا المقدار ان هذا اللحم فيه مقدر فكان في بعضه بقدره من ديته كالمارن والحشفة والشفة والجفن وهذا مذهب الشافعي قال شيخنا: وهذا لا تعلم مذهباً لاحمد ولا يقتضيه مذهبه ولا يصح لان هذه جراحة تجب فيها الحكومة فلا يجب فيها مقدر كجراحات البدن ولا يصح قياس هذا على ما ذكروه فانه لا تجب فيه الحكومة ولا يجب فيها مقدر نظيراً ما وقت ديته ففيه حكومة أما الذي فيه توقيت نظيراً وما لم يكن فيه من الجراح توقيت ولم يكن نظيراً لما وقت ديته ففيه حكومة أما الذي فيه توقيت ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثد يبن قدر دينه كفوله «في الانف وفي اللسان الدية» وأما الذي وأما نظيره فهو ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثد يبن والحاجيين وقدذكرا ماه فا لم يكن من الموقت ولايما يمكن قياسه ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثد يبن والحاجيين وقدذكرا ماه فا لم يكن من الموقت ولايما يمكن قياسه ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثد يبن والحاجين وقدذكرا ماه فا لم يكن من الموقت ولايما يمكن قياسه ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثد يبن والحاجين وقدذكرا ماه فا لم يكن من الموقت ولايما يمكن قياسه ما كان في معناه ومقيساً عايم كالاليتين والثير يبين والحاجين وقد وقد كراء في المان الموقت ولايما يمكن قياسه ما كان في معناه ومقيد المدهباء ولايما يمكن قياسه المدين والحاجين والمديد كلايتين والمديد ولايما يكين قياسه المدين ولم المحدود كوره ألما يكين والمديد ولميد ولمديد كوره ألما يكين ولم المديد كوره ألما يكوره ألما كان في المود ولميا يكور المديد كوره ألما يكور ولما يمكور المديد كور

ولنا أن اليد اسم للجميع الى المنكب بدليل قوله تعالى (وأيديكم الى المرافق) ولما نزلت آية التيمم مسحت الصحابة الى المناكب، وقال تعلب اليد الى المنكب وفي عرف الناس أن جميع ذلك يسمى بداً فاذا قطعها من فوق الكوع فما قطع الايداً فلا يلزمه أكثر من ديتها، فأما قطعها في السرقة فلأن المقصود يحصل به وقطع بعض الشيء يسمى قطعاً له كما يقال قطع ثوبهاذا قطع جانباً منه وقوطم إن الدية تجب في قطعها من الكوع قانا وكذلك تجب بقطع الاصابع منفردة ولا يجب بقطعها من الكوع أكثر ثما يجب في قداعه من أصله مثل ما يجب بقطع حشفته من الحوع أكثر ثما يجب في قداعه من أصله مثل ما يجب في قداعه عن أصله مثل ما يجب في قداعه عن أصله مثل ما يجب في قداعه عن الدوع ثما اذا قطع اليد من الكوع ثم فعاعها من الرفق وجب في المقطوع ثانياً حكومة لانه وجبت عايه دية الميد بالقطع الاول فوجبت بالثاني حكومة كما نو قطع الكف أو قطع حشفة الذكر عظم بقيته وكما لو فعل ذلك اثنان

(فصل) فان جنى عايبا فأشابا وجبت عايده ديتبا لانه فوت منفعتها فلزمته ديتباكما لو أعمى عينه مع بقائم أو أخرس لسانه ، وإن جنى على يده فروجها أو نقص قوتها أو شانها فعليه حكومة لنقصها ، وإن كسرها ثم انجبرت مستقيمة وحبت حكومة لشينها ان شانها ذلك وإن عادت معوجة فلحكومة أكثر لان شينها أكثر ، وإن قال الجني أنا أكسرها ثم أجبرها مستقيمة لم يمكن من ذلك لانها جناية ثانية ، فإن كسرها تعديا ثم جبرها فاستقامت لم يسقط ماوجب من الحدكومة في اعوجاجها

كالشجاج التي دون الموضحة وجراح البدن سوى الجائمة وقطع الاعضاء وكمر العظام فليس فيه الاالحكومة وفي التي توضح العظم أي تبرزه وفيل) قال الشيخ رحمه الله (وخمس فيها مقدر أولها الموضحة وهي التي توضح العظم أي تبرزه والوضح البياض) يعني أنها أبدت وضح العظم أي بياضه وأجم أهل العلم على أن ارشها مقدر قاله ابن المنذر وفي كماب النبي عَلَيْكَيْ لهمرو بن حزم «وفي الموضحة خمس من الابل» وروى عمرو بن شبب عن أبيه عن جده عن النبي عَلَيْكِيْ أنه قال « في المواضح خمس خمس» رواه أبوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن وانما مجب ذلك في موضحة الحر فأما موضحة العبد. فقد ذكر نا الخلاف فيها وموضحة المرأة كموضحة الرجل فيها مجب فيها عند أحمد رحمه الله لان المرأة تساوي جراحها جراح الرجل الى ثلث الدية وعند الشافعي أن موضحة المرأة أنما يجب فيها لصف ما وجب في موضحة الرجل بناء على مذهبه في أن جراح المرأة على انصف من جراح الرجل في القليل والكثير والحديث الذي ذكرناه حجة عليه وفيه كفاية وأكثر أهل العلم على أن الموضحة في الرأس والوجه سواء وهو ظاهر فلاهم بن وربيمة وأبو حنيفة والشافعي واسحاق ، وعن أحمد أن في موضحة الوجه عشرة أبعرة روي والنخمي والنخمي والناعم والمامة وقال مالك : إذا فيك عن سعيد بن المسيب لان شهنها أكثر وموضحة الرأس يسترها الشهر والعامة وقال مالك : إذا كان تفي أف أو في اللحي الاسفل ففيها حكومة لانها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن كانت في أف أو في اللحي الاسفل ففيها حكومة لانها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن

لأن ذاك استقر حين بجبرت عوجاء وهذه جناية ثانية والجبر الثاني لها دون الاولى ولايشبه هذا مااذا ذهبضوء عينه ثم عاد لاننا تبينا أن الضوء لم يذهب وانما حلدو نه حئل وههنا بخلافه وتعبب الحكومة في الكسر اثناني لانها جناية ثانية وبحتمل أن لاتجب لانه أزال ضرر العوج منها فكان نفعا فأشبه مالو جني عاليه بقيام سامة أزالها عنه

(فصل) فان كان له كفاز في ذراع أو يدان على تضدوا - داها باطشة دون الاخرى أو احداهما أكثر بعُشًا أو في سمت الذراع والاخرى منحرفة عنه أو احداهما نامة والاخرى ْ ناقصة فالاولى هي الاصلية والاخرى زائدة ففي الاصاية دينها واقصاص بقطها عمداً والاخرى زائدة فيها حكومة سواء قطعها مفردة أو قطعها مع الاصلية ، وعلى قول ابن حامد لاشي ، فيها لانها عيب فهي كالسامة في اليد وان استويا من كل الوجوه فان كانتا غير باطشتين ففيهما ثاث دية اليد أو حكومة ولاتجب دية اليككاملة لا نهالا نفع له فيهما فعما كاليدالشلا و انكانتا باطشتين ففيها جيعاً دية اليد وهل يجب حكومة مع ذلك ؟ على وجهين بناءعلى الزائدة هل فيها حكومة ام لا ؟ وان قطع إحداهما فلاقو دلاحتمال أن تكون هي الزائدة فلانقه الأحاية بهاوفيها نصف مافيهما إذا قطعنا لتساويهما وان قعام أصبعاً من أحلمها وجبأرش نصف أصبع وفي الحكومة وجهان وانقطع ذواليد التي لها طرفان يدآمفردة وجب لقصاص فيها على قول أبن حامد ، لان هذا نقص لا يمنع انقصاص كالسامة في اليدوعلى قول غيره لا بحب لئلا يأخذ يدين بيد واحدة ولا تقطع إحداهما لانا لانعرف الأصلية فنأخذها ولا نأخذ زائدة بأصلية فأما

ولنا عموم الاحاديث وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنها : الوضحة في الرأس والوجه سوا. ولانها موضحة فكان ارشها خمساً من الابل كغيرها نما سلموه ولا عبرة بكثرة الشين بدليل التسوية بين الكبيرة والصغيرة وما ذكره مالك لا يصح فان الموضحة في الصدر أكثر ضرراً وأقربالىالقاب ولا مقدر فيها ولانماقاله مخالف لطاهر النص ، وقد روي عن أحمد أنه قال موضحة الوجه أحرىأن يزاد في ديتها وليس معني هذا أنه مجب فيها أكثر انما معناه والله أعلم أنها أولى بامجاب الدية فانها إذا وحبت في موضحة الرأس مع قلة شينها واستنارها بالشعر وغطاء الرأس خمس من الابل•لاُن يجب ذلك في الوجه الظاهر الذي هو مجمع المحاسن وعنوان الجمال أو لى وحمل كلام أحمد على هذا أولى من من حمله على ما نخالف الخبر والاثر وقول أكثر أهل العلم بغير توقيف ولا قياس صحيح

(فصل) ومجب ارش الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشمر لان اسم الموضحة يشمل الجميع وحد الموضحة ما أفضى الى العظم ولو بقدر ابرة ذكره ابن القاسم والقاضي

(فصل) وليس في الموضحة غير الرأس والوجه مقدر في قول أكثر أمل العلم منهم امامناومالك والثوري والشافعي واسحاق وابن المنذر قال ابن عبد البر ولا يكون في البدن موضحة يعني ليس فيها مقدر ، علىذلك جياعة العلماء الا الليث بن سعد قال الموضحة تكون في الجسد أيضا وقال الارزاعي ان كان له قدمان في رجل واحدة فالحسكم على ماذ كرناه في اليدين بان كانت احدى القدمين أطول من الأخرى وكان الطويل مساويا الرجل الأخرى فهو الاصلي وان كان زائداً عنها والآخر مساو للرجل الأخرى فهو الأصلي وان كان زائداً عنها والآخر مساق للرجل الأخرى فهو الأصلي وان كن له في كل رجل قدمان يمكنه المشي على الطوياتين مشياً مستقيا فها الأصليان وان لم يمكنه فقطعا وأمكنه المشي على القصيرين فها الأصليان والآخر ان زائدان وان أشل الطوياتين ففيها الدية ، لان الظاهر أنها الاصليان فان قطعها فطع فأمكنه المشي على القصيرتين تبين أنها الأصليان وان لم يمكنه فالطويلان ها الاصليان

﴿ مستُنة ﴾ قل (وفي الثديين الدية سواء كان من رجل أو امرأة)

أما ثديا الرأة ففيها ديتها الانعلم فيه بين أهل العلم خلافا وفي الواحد منها نصف الدية قال في المنذر أجمع كار من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في ثدي المرأة نصف الدية وفي الشديين الدية وممن حفظنا ذلك عنه الحسن والشعبي والزهري ومكحول وقتادة ومالك واشوري والشافعي وأصحاب الرأي ولان فيها جمالا ومنفعة فأشبها اليدين والرجلين وفي أحدها نصف الدية لان كل عضوين وجبت الدية فيها وجب في أحدها نصفه كاليدين وفي قطع حلمتي اشديين ديتهما نص عليه أحد

في حراحة الجسد : على النصف من جراحة الرأس ، وحكي نحو ذلك عن عطاء الحراساني قال في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً

وانا أن امم الموضحة انما يطلق على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس وقول الحليفتين الراشدين الموضحة في الرأسوالوجه سواء يدل على أن باقي الجسد بخلافه ولان الشين فيمافي الرأس والوجه أكثر وأخطر مما في سائر البدن فلا يلحق به ثم إنجاب ذلك في سائر البدن يفضي الى أن يجب في موضحة المضو أكثر من ديته مثل أن يوضح أعلة دينها ثلاثة وثاث ودية الموضحة خمس وأما قول الاوزاعي وعطاء الحراساني فتحكم لا نص فيه ولا يقتضيه القياس فيجب اطراحه

(مسئلة) (فأن عمت الرأس ونزلت الى الوجه فهل هي موضحة أو موضحتان ? على وجهين) إذا أوضحه في رأسه ومدها الى وجهه فعلى وحهين (أحدها) هي موضحة واحدة لان الوجه والرأس سوا، في الموضحة فصارا كالمضو الواحد (والثاني) ها موضحتان لانه أوضحه في عضوين فكان لكل واحد منها حكم نفسه كما لو أوضحه في رأسه ونزل الى الففا ذكر شيخنا في الكتاب المشروح قال : إدا عمت الرأس ولم يذكره في كتابيه المهني والكافي أطلق القول فيما إذا كان بمضها في الوجه وإن لم تعم الرأس فيها الوجهان وهو الذي يقتضيه الدليل المذكور والله أعلم الرأس فيها الوجهان وهو الذي المناسبة المدليل المذكور والله أعلم المناسبة المن

(مسئلة) (وإن أوضحه موضحتين بينها حاجز فعليه عشرة من الابل ارش موضحتين) لا نهما موضحتان قان خرق ما بينهما أو ذهب بالسراية صارا موضحة واحدة فيجبارش موضحة رحمه الله وروى نحو هذا الشعبي والنخعي والشافعي وقال مالك والثوري ان ذهب اللبن وجبت ديتهماوالاوجبتحكومة بقدر شينه ونحوه قال قتادة إذا ذهب الرضاع بقطعهما ففيهما الدية

ولنا أنه ذهب منهما ماتذهب المنفعة بذهابه فوجبت ديتهما كالاصابع مع الكف وحشفة الذكر وبيان ذهاب المنفعة أن بهما يشرب الصبي ويرتضع فهما كالاصابع في الكف وان قطع الثديين كابهما فليس فيهما الإدية كما لو قطع الذكر كاله وان حصل مع قطعهما جائفة وجب فيهما ثلث الدية مع ديتهما وان حصل جائفتان وجبت دية وثلثان وان ضربهما فأشلهما ففيهما الدية كما لوأشل يدبه وان جنى عليهما فأذهب لمبنهما من غير أن يشاهما فقال أسحابنا فيهما حكومة وهذا قول أسحاب الشافعي ويحتمل أن تجب ديهما لانه ذهب بنفعهما فأشبه مالو أشلهما وهذا ظاهر قول مالك واشوري وقتادة وان جبى عليهما من صغيرة ثم ولدت فلم ينزل لها لبن سئل أهل الخبرة فان قالو إن الجناية سبب قطع اللبن فعليه ماعلى من ذهب باللبن بعد وجوده وإن قالوا ينقطع بغير الجناية لم يجب عليه أرشه لان الاصل براءة ذمته فلا يجب فيها شيء بالشك وان جبى عليهما فنقص لبنهما أوجبى على ثدين ناهدين فكسرها أو صار مما مرض ففيه حكومة لنقصه الذي نقصهما

(فصل) فاما ثديا لرجل وهما التندور ن فنيهما الدية وبهذا قال اسحاق و حكي ذلك قولا للشافعي

فصاركما لو أرضح الكل من غير حاجز قان اندمانا ثم ازال الحاجز بينها فعليه ارش ثلاث مواضح لانه استقر عليه ارش الاولنين بالاندمال ثم لزمته دية النالثة وإن اندملت احداها وزال الحاجز بفعله أو سراية الاخرى فعليه ارش موضحتين

(مسئنة) (قان خرقه أُجنبي فعلى الاول ارش موضحتين وعلى الثاني ارش موضحة)

لان فعل احدها لا ينبني على فعل الآخر فانفردكل واحد منها بحكم جنايته وإن أزاله المجني عليه وجب على الاول ارش موضحتين لان ما وجب بجنايته لا يسقط بفال غيره

(مسئلة) (فان اختلفا فيمن خرقه فالقول قول الجني عليه)

إذا قال الجاني أنا شققت ما بينها وقال المجني عليه بل أما أو أزالها آخر سواككان القول قول المجني عليه لان سبب ارش موضحتين قد وجد والحباني يدعي زواله والمجني عليه ينكره فالفول قول المجني لان الاصل معه . ومثله لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الابل فان قطع الرابعة عاد إلى عثمرين فان اختلفا في قاطعها فالقول قول المجني عليه لما ذكرنا وهذا على مذهبا لان عندنا أن جراح المرأة تساوي جراح الرجل الى الناث فادا زادت صارت الى النصف

(مسئلة) (و إن خرق ما بينها عي الباطن بأن قطع اللحم الذي بينهاو ترك الحبد الذي فوقها ففيم او جهان) (أحدهما) يلزمه ارش موضحتين لا نفصالهما في الظاهر وقال النخعي ومالك وأصحاب الرأي وابن النذر فيها حكومة وهو ظاهر مذهب الشافعي لأنه ذهب بالجال من غير منفعة فلم تجب الدية كما لو أتلف العين القائمة واليـد الشلاء، وقال الزهري في حلمة الرجل خمس من الابل، وعن زيد بن ثابت فيه ثمن الدية

ولنا أن ماوجب فيه الدية من المرأة وجب فيه من الرجل كاليدين وسائر الاعضاء ولانهما عضوان في البدن بحصل مهما الجمال ليس في البدن غيرهما من جنسهما فوجبت فيهما الدية كاليدين ولا نه أذهب الجمال فوجبت الدية كالشعور الاربعة عند أبي حنيفة وكأ ذني الاصم وأنف الاخشم عند الجميع، ويفارق العيس القائمة لانه ليس فيها جمال كامل ولإنها عضو قد ذهب منهما عبد فيها لدية فلم تكمل ديته كاليدين اذا شلتا بخلاف مسئلتنا

(معنان) قال (وفي الاليين الدية)

قال ابن المنذركل من نحفظ عنه من أهل العلم يتولون في الأليتين الدية وفي كل واحدة منها نصفها منهم عرو بن شعيب والنخعي والشافي و تعاب الرأي ، ولانهم عنوان من جنس فيها جمال ظهر ومنفعة كالمة وله يجاس عليها كاوسادتين في جب فيها الدية وفي إحداهما نصفها كاليدين والاليتين هما ماعلا و نشرف من الفار عن استواء الفخذين وفي هما الدية اذا أخذتا إلى العظم الذي

(والثاني) ارش موضحة لانصالهاني الباطن، وانجرحه جراحا واحدة أوضحه في طرفها وباقيها دون الموضحة فقيه ارش موضحتين لان ما بينها ليس بموضحة

(مسئلة) (وان شج جميع رأسه سمحافا الا موضعاً منه أرضحه فعليه ارش موضحة)

إذا شجه في رأمه شجة بعضها موضحة وبعضهادون الموضحة لم يلزمه أكثر من ارش موضحة لانه لو أوضح الجميع لم يلزمه أكثر من ذلك فلا للابلزمه في الايضاح في البعض أكثر من ذلك أولى وهكذا لو شجه شجة بعضها هاشحة وبافيها دونها لم بلزمه أكثر من ارش هاشحة ، وإن كانت منقلة وما دونها أو مأمومة الما ذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ (ثم الهاشمة وهي التي توضح العظم وتهشمه ففيها عشرمن الابل)

سميت هاشمة له شمها النظم ولم يملغنا عن البي عَلَيْنَا فيها تقدير وأكثر من بلمنا قوله من أهل العلم على ان ارشها مقدرة بعشر من الابل روى ذلك قبيصة بن ذواب عنزيد بن ثابت وبه قال قتادة والشائمي والعنبري ونحوه قول الثوري وأصحاب الرأي الاانهم قدروها بعشر الدية من الدراهم وذلك على قولهم الف درهم وكان الحسن لابوقت فيها شيئا ، وحكي عن مالك أنه قال لا اعرف الهاشمة اكن في الايضاح خمس وفي الهشم حكومة قال ابن المذر والنظر بدل على قول الحسن اذلا سنة فيها ولا إجماع ولم ينقل عن النبي عَلَيْنِينَة فيها تقدير فوجبت فيها الحكومة كما دون الموضحة

«الجزء الناسع»

تحتها ،وفي ذهاب بعضهما بقدره لان ما حبت الدية فيه وجب في بهضه بقدره فان جهــل المقدار وجبت حكومة لانه نقص لم يعرف قدره

(فصل) وفي الصلب الدية اذا كسر فلم ينجبر لما روي في كتاب النبي عَيَّلِيَّةُ لعمرو بن حرم « وفي الصلب الدية وهذا ينصر ف « وفي الصلب الدية وهذا ينصر ف إلى سنة النبي عَيَّلِيَّةً وممن قال بذلك زيد بن أابت وعطاء وآلحسن والزهري ومالك، وقال القاضي وأصحاب الشافعي ليس في كسر الصاب دية إلا أن يذهب مشيه أو جماعه فتجب الدية لذلك المذعة لانه عضو لم تذهب منفعته فلم تجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء

ولنا الخبر ولانه عضو ليس في البدن مثله فيه جمال ومنفعة فوجبت الدية فيه بمفرده كالانف الله وإن ذهب مشيه بكسر صلبه ففيه الدية في قول الجميع ولا يجب أكثر من دية لانها منفعة تلزم كسر الصلب غالباً فأشبه مالو قطع رجايه الموإن لم يذهب مشيه لكر ذهب جماعه ففيه الديه أيضاً وي ذلك عن الي رضي الله عنه لانه نفع مقصود فأشبه ذهاب مشيه ، وأن ذهب جماعه ومشيه وجبت ديتان في ظاهر كلام احمد رحمه الله في رواية ابنه عبد الله لانهمامنفعتان تجب الدية بذهاب كل واحدة منها منفردة فاذا اجتمعتا وجبت ديتان كالسمع والبصر ، وعن احمد فيها دية واحدة لانهما نفع عضو واحد فلم يجب فيها أحكثر من دية واحدة كا لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه وان جبر صابه فعادت احدى المنفعتين دون الاخرى لم يجب الادية الا أن تنقص الاخرى

وانا قول زيد ومثل ذلك الظاهر اله توقيف ولانه لا يعرفله مخالف في عصره ولانه الشجافوق الموضحة تختص باسم فكان فيها مقدر كالمأمومة

(فصل) والهاشمة في الوجه والرأس خاصة كما ذكرنا في الموضحة فان هشمه هاشمتين بإنها حاجز ففيهما عشرون من الابل على ماذكرنا من التفصيل فى الموضحة وتنوى الهاشمة الصغيرة والكبيرة كالموضحة وان شجه شجة بعضها موضحة وببضها هاشمة و مضها سمحاق و بعضها متلاحمة وجب ارش الهاشمة لان لوكان حجيمها هاشمة أجزأ ارشها ولو انفرد القدر المهشوم وجب ارشها فلا ينتقض ذلك عا زاد من الارش في غيرها

(مسئلة) (فانضر به يمنةل فهشمه من غير ان يوضحه ففيه حكومة ولا تجب دية الهاشمة بنير خلاف) لان الارش المقدر وجب في هاشمة معها موضحة وفي الواجب فيها وجهان

(أحدهما) حكومة لانه كسر عظم لاجرح معه فأشبه كسر قصبة الالف(والثاني) فيهاخم سمن الابل لانه لو أوضح وهشم لوجب عشر خمس في الايضاح وخمس في الهشم فاذا وجد احدها وجب خمس كالايضاح وحده

(فصل) فان أو ضحه موضحتين هشم العظم في كل واحدة منهما وانصل الهشم في الباطن فها

فتجب حكومة لنقصها أو تنقص من جهة أخرى فيكون فيه حكومة لذلك ، وإن ادعى ذهاب جماعه وقال رجلان من أهل الحبرة ان مثل هذه الجناية يذهب بالجاع فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لانه لايتوصل إلى معرفة ذلك الا من جهته، وإن كرصابه فشل ذكره اقتضى كلام احمد وجوب ديتين الكسر الصلب واحدة وللذكر أخرى ، وفي قول القاضي ومذهب الشافعي يجب في الذكر دية وحكومة السر الصلب وان أشل رجليه ففيها دية أيضاً وان أذهب ماءه دون جماعه احتمل وجوب الدية وهذا يروى عن مجاهد . قل بعض أصحاب الشافعي هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانه ذهب بمنفعة مقصودة فوجبت الدية كالو ذهب بجهاعه أو كما لو قطع أنثيبه أو رضها ، و يحتمل أن لاتجب الدية كالمة لانه لم يذهب بالمنفعة كلها

﴿ مُسَنَّلُهُ ﴾ قال (وفي الدكر الديَّة)

أجمع أهل العلم على أن في الذكر الدية وفي كتاب النبي عَلَيْكِيَّةٍ لعمرُو بن حزم «و في الذكر الدية» ولا نه عضو واحد فيه الجمال والمنفعة فكملت فيه الدية كالانف واللسان وفي شلله ديته لانه ذهب بنفعه أشبه مالو أشل لسانه، وتجب الدية في ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب، سواء قدر على الجماع أو لم يقدر. فأما ذكر العنين فأكثر أهل العلم على وجوب الدية لعموم الحديث، ولانه غير

هاشمتان لان الهشم أنما يكون تبعا اللايضاح فاذاكانتا موضحتين كان الهشم هاشمتين بخلاف الوضحة فأنها ليست تبعا لغيرها فافترقا

(مسئلة) (ثم المنقلة وهي التي توضح وتهشم وتنقل عظامها وفيها خمس عشرة من الابل) المنقلة زائدة على الهاشمة وهي التي تكسر العظامو تزباها عن مواضها فيحتاج الى نقل العظم ليلتم وفيها خمس عشرة من الابل باجماع من اهل العلم

حكاه ابن المنذر وفي كتاب البي عَيْمَالِيَّةِ العَرُو بن حزم «وفي النقلة خمس عثمرة من الابل »وفي الفصيلها مافي تفصيل الموضحة والهاشمة على مامضي

(مسئلة) (تم المأ.ومة وهي التي تصل الى جادة الدماغ وتسمى ام الدماغ وتسمى المأمومة آمة)
قال ابن عبد البر أهل العراق يقولون الآمة وأهل الحجاز المأمومة وهي الجراحة الواصلة الى الدماغ وهي جلدة فيها الدماغ تسمى ام الدماغ لانها تحوطه وتجمعه فاذا وصلت الجراحة اليها سميت آمة ومأمومة وارشها ثلث الدية في قول عامة اهل العلم الامكحولا فانه قال ان كانت عمداً فقيها ثلثا الدية وان كانت خطأ ففيها ثلثها

وانا قول النبي عَلَيْطَالِلَيْهِ في كتاب عمر و بن حزم `وفي المأمومة ثلث الدية » وعن ابن عمر عن النبي عليه والم الله على ولانها شجة فلم يختلف ارشها بالعمد والحطأ في المقدار كسائر

مأيوس من جماعه وهو عضو سلم في نفسه فكملت ديتــه كـذكر الشيخ. وذكر القــاضي فيــه عن احمد روايتين

(احداهما) تجب فيه الدية لذلك (واثرنية) لاتكمل ديته وهو مذهب قتادة لان منفعته الانزال والاحبال والجماع وقد عدم ذلك منه في حال الكمال فلم تكمل ديته كالاشل، وبهذا فارق ذكر الصبي والشيخ، واختلفت الرواية في ذكر الخصي فعنه فيه دية كاملة وهو قول سعيد بن عبد العزيز والشافعي وابن المنذر للخبر ولان مننعة لذكر الجاع وهو باق فيه(واثنانية) لا تجب فيه وهو قول مالك وانثوري وأصحاب الرأي وقتادة واسحاق لماذكرنا فى ذكر العنين ولان المقصودمنه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم يكمل دينه كالاشل، و. لجاع يذهب في الغالب بدليل أن البهائم يُذهب جماعها بخصائها، والفرق بين ذكر العنين وذكر الخصي ان الجماع في ذكر العنين أبعد منه في ذكر الخصي واليأس من الانزال متحقق في ذكر الخصي دون ذكر النين ، فعلى قولنا لاتكمل لدية في ذكر الخصي ان قطع الذكر والانثيين دفعة واحدة وقطع الذكر ثم قطع الاثميين لزمته ديتان فن قطع الانثيين ثم قطع الذكر لم يلزمه الادية واحدة في الانثيين رفى الذكر حكومة لانهذكر خصى قال القاضي ونص احمد على هذا وان قطع نصف الذكر بالطول فنميه نصف الديةذكره اصحابنا والاولى أن تجب الدية كاملة لانه ذهب بمنفعة الجاع به فكملت ديته كما لوأشله أو كسر صابه فذهب جماعه

الشجاج، ثم الدامنة وهي انتي تجرح الجاد نفيها مافي المأمومة، قال القاضي لم يذكر أصحابنا الدامعة لمساوأتها المأمومة في ارشها وقبل فيهامع ذلك حكومة لخرق حبلدة الدماغ ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكوما لايسلم صاحبها في الغالب

(فصل) فان أوضحه رجل ثم هشمه الناني تم جعلها الثالث منقلة ثم جعلها الرابع مأمومة فعلى الاول ارش موضحة وعلى الثاني خمس ءُمْ ارش الهاشمة وعلى الثالث خمس عام ارش المنقلة وعلى الرابع ثمانية عشر وثلث تمام ارش المأمومة

(فصل) وفي الجائفة ثلث الدية وهيانتي تصل الى باطن الجوف بن بطن أو ظهر أوصدر اومحر وهذاقول عامة أهل العلم منهم أهل المدينة والـكوفة وأهل الحديثوأصحاب الرأي الا مكـحولا قال فيها في العمد ثلثا الدية

ولنا قول النبي عِيْنِيَاتِيْهِ في كناب عمرو بنحزم «وفي الحبائفة ثلث الديةوعن ابن عمرعن النبي عَيْنَيَانُهُ مثل ذلك ولأنها جراحة فيها مقدر فلم نختنف قدر ارشها بالعمد والخطا كالموضحة ولا نعالم في جراح البدن الحالية عن قالم الاعضاء وكسرااءظام مقدراً غير الحائفة ، وذكرابن عبدالبر ان مالكا وأبا حنيفة والشانعي والبتى وأصحابهم اتفقوا على انالجائفة لاتكون الى فيالحبوف وقال ابن الفاسم الجائفة ماأنضي الي الجوف ولو بغرز ابرة

وان قطع قطعة منه مما دون الحشفة وكان البول يخرج على ماكان عليه وجب بقدر القطعة من جميع الذكر من الدية وإن خرج البول من موضع القطع وجب الاكثر من حصة القطعة من الدية أو الحكومة وإن ثقب ذكره فيادون الحشفة فصارالبول يخرج من الثقب ففيه حكومة لذلك

(مشنه) قال (وفي الاشير الية)

لانعلم في هذا خلاها وفي كتاب النبي علي النبي علي النبي علي الدية المدين الدية ولان فيها الجال والمنفعة فان النسل يكون بهما فكانت فيهما الدية كاليدين وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال مضت السنة ان في الصلب الدية وفي الانثيين الدية وفي احداهما نصف الدية في قول اكتر اهل العلم ، وحكي عن سعيد بن المسيب أن في اليسرى ثاني الدية وفي المهني ثانها لان نفع اليسرى أكثر لان النسل يكون بها

ولنا ان ماوجبت الدية في شيئين نه وجب في أحدهما نصفها كاليدين وسائر الاعضاء ولانها ذوعدد تجب فيه الدية فاستوت ديتهما كالاصابع، وماذكروه ينتقض بالاصابع والاجفان تستوي دياتها مع اختلاف نفعها ثم يحتاج إلى اثبات ذلك الذي ذكره، وان رض انثييه أو اشلها كملت ديتهما كما لو أشل يديه أوذكره فان قطع ، ثابيه فذهب نسله لم يجب اكثر من دية لان ذلك نفعهما فلم

(فصل) وان أجافه جائفتين بينها حاجز فعليه ثلثا الدية وان خرق الجاني ما بينها أو ذهب بالسراية صارا جائفة واحدة فيها ثلث الدية لا غير، وانخرق ما بينها أجنبي أو المجني عليه فعلى الاول ثلثا الدية وعلى الاحنبي اثاني ثائها وبسقط ما قابل فعل المجني عليه، وان احتاج الى خرق ما بينهما للمداواة فخرفها المجنى عليه لذلك أو الطبيب بأمره فلاشيء عليه فى خرق الحاجز وعلى الاول ثاثا الدية

(مسئلة) (وان خرقه من جانب فخرج من الجانب الآخر فهي جاثفنان)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم عطا، وقتادة ومجاهد ومالك والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر لاأعلمهم يختلفون في ذلك وحكي عن بعض أصحاب الشافعي انه قال هي جائفة واحدة وحكي أيضاً عن أبي حنيفة لان الجائفة هي التي تنفذ من ظاهر البدن الى الحوف وهذه الثانية اعانفذت من الباطن الى الظاهر

ولنا ماروى سعيد بن المسيب ان رجلا رمى رجلا بسهم فانفذه فقضى أبو بكر رضي الله عنه بثلثي الدية ولا مخالف له فيكون اجماعا أخرجه سعيد بن منصور في سننه وروي عن عمرو سنشعيب عن الميه عن جده ان عمر رضي الله عنه قضى في الج ثفة اذا نفذت الى الجوف بارش جائفتين ولانه انفذه من موضعين فكان جائفتين كما لو انفذه بضربتين ، وما ذكروه لا يصح فان الاعتبار بوصول الجرح الى

تزدد الدية بذهابه معهما كالبصر معذهاب العينين والبطش معذهاب الرجلين، وانقطع احداها فذهب النسل لم يجب أكثر من نصف الدية لأن ذهابه غير متحقق

(مسئلة) قال (وفي الرجلين الدية)

أجمع اهل العلم على ان في الرجلين الدية وفي إحداهما نصفها روي ذلك عن عمر وعلي وبه قال قتادة ومالك وأهل المدينة واثبري وأهل العراق والشافعي واسحاق وابوثور وأصحاب الرأي وقدذكرنا الحديث والمعنى فيما تقدم وفي تفصيلها مثل ماذكرنا منالتفصيل فياليدين سوأءومفصل الكمبين همنا مثل مفصل الكوعين في اليدين

(فعل) وفي قدم الاعرج ويد الاعسم الدية لأن العرج لمعنى في غير القدم والعسم الاعوجاج في الرسغ وايس ذلك بيبا في قدم ولا كف فلم يمنع ذلك كال الدية فيهما . وذكر أبو بكر أن في كُل وَاحدة منهما ثلث الدية كاليد الشلاء ولا يصح لان هذين لم تبطل منفعتهما فلم تنقص ديتهما بخلاف المد الشلاء.

الجوف لا بكيفية أيصاله ذلاأثر لصورة لفعل مع النساوي في العني ولان ماذكروه من الكيفية ليس بمذكور في خبر وأغاالغالب والعادة وقوع الجائفة هكذا فلايعتبركما انالعادة والغالب حصولها بالحديدولو حصات بغيره الكانت جائفة ثم ينتقض ماذكروه بمالو ادخل بده في جائفة انسان فخرق بطنه من موضع آخر فانه يلزمه ارش جادُّفة بغير خلاف نعلمه ولذلك يخرج فيمن أوضح انسانا في رأسه ثم أخرج رأس السكين مزموضع آخر فهي موضحتان وازهشمه هاشمة لها مخرجانفهي هاشمتان وكذلكمااشبهه

(فصل) فان ادخل أصبعه في فرج بَكر فأذهب بكارتها فليس بجائمة لان ذلك ليس بجوف

(مسئلة) (وان طعنه في خده فوصل الى فيه ففيه حكومة)

لان باطن النم حكمه حكم الظاهر لاحكم الباطن ومحتمل أن تكون جائفة لانه جرح وصل الى جوف مجوف فاشبه مالو وصل الى البطن

(فصل) فان طمنه في وحبته فكسر العظم ووصل الى فيه فليس بتجائفة لماذكر نا وقال الشافمي في احد قوليه هو جائفة لأنه قد وصل الى جوف وقد ذكر ا أن ناطن الهم في حكم الظاهر بخلاف الجوف، فعلى هذا يكون عليه دية هاشمة لكسرالعظم وفيا زاد حكومة، وانجرحه في أنفه فأنفذه فهو كَالُو جَرَحَ فِي وَجَنَّهُ فَانْفَذَهُ الَّي فَيْهُ فِي الْحَكُمُ وَالْحَلَافُ ، وَأَنْ جَرَحَهُ فِي ذَكُرهُ فُوصُلُ إِلَى مُجْرَى البول من الذكر فليس بجائفة لأنه ليس بجوف بخاف النلف من الوصول اليه بخلاف غيره

(مسئلة) (وان جرحه في وركه نوصل الجرح الى جوفه أو أوضحه نوصل الجرح الى قفاه فعليه دية جائفة وموضحة وحكومة لجرح القفا والورك) ﴿مسئلة ﴾ قال (وفي كل أصبع من اليدبن والرجلين عشر من الابل وفي كل ألملة منها المتعقلها الا الامهام فانها مفصلان ففي كل مفصل منها خمس من الابل)

هذا قول عامة أهل العلم منهم عرر وعلي وابن عباس وبه قال مسروق وعروة ومكحول والشعبي وعبدالله بن معقل والثوري والاوزاعي ومالك والشافعي و أبو ثورو أصحاب الرأي وأصحاب الحديث ولا نعلم فيه مخالفاً إلا رواية عن عمر أنه قضى في الابهام بثلث غرة وفى التي تليها باثنتي عشرة وفي الوسطى بعشر وفي التي تايها بتسعوفي الخنصر بست وروي عنه أنها أخبر بكتاب كتبه النبي عشرة وفي الوسطى بعشر وفي التي تايها تأخبه و ترك قوله الاول وعن مج هد النبي عشرة وفى التي تليها ثمان وفى التي تليها شما سبع في الابهام خس عشرة وفى التي تليها ثمان وفى التي تليها سبع ولنا ماروى ابن عباس قل قل رسول الله عشيلة دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الابل وعن ابن عباس قل قال حديث صحيح رواه أبو داود عن أبي موسى عن النبي عشلية وعن ابن عباس قل قال حديث صحيح رواه أبو داود عن أبي موسى عن النبي عشرة وعن ابن عباس قل قال رسول الله عشية وهذه سواء» يعني الابهام والخنصر أخرجه البخاري وأبو داود ، وفى كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر وأبو داود ، وفى كما أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر

إذا جرحه في فخذه ومد السكين حتى بلغ الورك فاجافه فيه أو جرح الكتف ومد السكين حتى بلغ الصدر فاجافه فيه غير موضع الجائفة وحكومة في الحبرح لان الحبر ح في غير موضع الجائفة فانفردت بالضمان كالولم يكن معها جائفة، وان أوضحه فوصل إلى قماء فعليه دية موضحة لانه أوضحه وعليه حكومة لحبر ح القفاكا لو أفرد

(مسئلة) (وان اجافه ووسع آخر الجرح فهما جائفتان وعلى كل واحد منهما ارش جائفة) لان فعل كل واحد منهما لو انفردكان جائفة فلا يسقط حكمه بانضهامه الى فعل غيره لان فعل الانسان لا ينبني على فعل غيره ، وان وسعها الطبيب باذنه أو اذن وليه لمصلحته فلا شيء عليه

(مسئلة) (وان وسع ظاهره دون باطنه أوباطنه دون ظاهره فعليه حكومة) لان جنايته لم تبلغ الجاثفة (فصل) وان ادخل السكين في الجائفة ثم اخرجها عرر ولا شيء عليه وان خاطها فجاء آخر فقطع الحيط وأدخل السكين فيها قبل ان تلتحم عزر أشد من التعزيز الذي قبله وغرم ثمن الحيوط واجر الحياط ولم يلزمه ارش جائفة لانه لم يجفه

(مسئلة) (وان التحبت الجائفة ففتحها آخر فهي جائفة اخرىعليه ارشها)

لامه عاد إلى الصحة فيمار كالذي لم يجرح وان التحم بعضها دون بعض ففتق ما النحم فعليه أرش حائفة لما ذكرنا ، وان فتق غير ما النحم فليس عليه ارش الجاثفة لما ذكرنا ، وان فتق غير ما النحم فليس عليه ارش الجاثفة لما ذكرنا ،

من الابل » ولانه جنس ذو عدد تجب فيه الدية فكان سواء في الدية كالأسنان والاجفان وسائر الاعضا. ودية كل صبح مقسومة على أناماما وفي كل أصبع نلاث أنامل الا الابهام فانها أنماتان فني كل أنملة من غير الابهام ثلث عقل الابهام ثلاثة أبعرة وثلث ، وفي كل أنملة من الابهام خس من الابل نصف دينها، وحكي عن مالك أنه قال الابهام أيضا لاث نامل إحداها باطنة وليس هذا بصحيح فن الاعتبار بالظاهر فان قوله عليه السلام في كل صبع عشر من الابل» يقتضي وجوب العشر في الفاهر لانها هي الاصبع التي يقع عليها الاسم دون مابطن منها كما أن السن التي يتعلق بها وجوب دينها هي الظاهرة من لحم الله دون سنخها ، والحكم في أصابع اليدين والرجاين سواء لعموم الخبر فيها وحصول الاتفاق عليهما

(فصل) وفي الاصبع الزائدة حكومة وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن زيد بن ثابت أن فيها ثاث دية الاصبع وذكر القاضي أنه قياس المذهب على رواية ايجاب اشات في اليد الشلاء والأول أصح لان انتقدير لايصار اليه الا باتوقيف و بمما الله لما فيه توقيف وليس ذلك ههنا لان اليد الشلاء يحصل بها الجال والاصبع الزائدة لاجمال فيها في الغالب ولان جمال اليد الشاد يختلف والاصبع الزائدة تختلف باختلاف محالها وصفها وحسنها وقبحها فكيف يصح قياسها على اليد ؟

ان يلتحم منها شيء ، وأن فتق ببض ، النحم في الظاهر دون الباطن أو الباطن دون الظاهر فعليه حكومة كما لو وسع جرحه كذلك

(فصل) ومن وطيء زوجته وهي صغيرة ففتقها لزمه المدينة ، ومعنى الفتق خرق ما بين مسلك البول والمني وقيل بل معناه خرق ما بين الفبل والدبر إلا أن هذا بعيد لانه يبعد أن يذهب بالوطء ما بينها من الحاحز فأنه حاجز غليظ قوي . والكلام في ذلك في أمرين (أحدهما) في أصل وجوب الضمان (واشاني) في قدره أما الاول فأن الضمان أما يجب بوطء الصغيرة أو النحيفة الذي لا نحمل الوطء دون الكبيرة المحتملة له وجذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي بجب الضمان في الجميع لانه جناية فيجب الضمان به كما لوكان في أجنيية

ولذا أنه وطء مستحق فلم يجب ضان ما تلف به كالبكارة ولانه فعل مأذون فيه ممن يصح اذنه فلم بضمن ماتلف بسرايته كما لو اذنت في مداواتها بما يفضي إلى ذلك ، وكقطع السارق واستيفاء القصاص وعكسه الصغسيرة والمسكرهة على الزنا . إذا ثبت هسذا فانه يلزمه المهر المسمى في النكاح مع ارش الحناية ويكون ارش الحناية في ماله انكان عمداً محضاً وهو أن يعلم أنها لا تطيقه وان وطأه يفضيها ، فاما أن علم ذلك وكان مما محتمل أن لا يفضي اليه فهو عمد الخطأ فيكون على عاقبة ولا على قول من قال أن العافلة لاتحمل عمد الخطأ فيكون في ماله (الناني) في قدر الواجب وهو ثلث الدية وبه قال قتادة

﴿ مَ مُنَهُ ﴾ قال (وفي البهان اذا ضرب فلم يستمسك الفائط الدية وفي المثانة اذا لم يستمسك البديل الدية)

ومهذا قال ابن جربج وأبو ثور وأبو حنيفة ولم أعلم فيه مخالفاً إلاأن ابن أبي موسى ذكر في الثانة رواية أخرى فيها ثلث الدية والصحيح الاول لان كل واحد من هذين المحلين عضو فيه منفعة كبيرة ليس في البدن مثله فوجب في تفويت منفعته دية كاملة كسائر الاعضاء الما كورة فان نفع المثانة حبس البول وحبس البان الغائط منفعة مثلها والنفع بها كثير والضرر بفواتها عظيم فكان فيكل واحدة منهما الدية كالسمع والبصر وان فاتت المنفعة ن بجناية واحدة وجب على الجاني ديتان كا فو ذهب سمعه وبصره بجنايه واحدة .

﴿مَا مُن اللهِ قَالُ (، في ذهاب العقل الله ق

لانعلم في هذا خلافه وقد روي عن عمر وزيد رضي الله عنها واليه ذهب من بلغناقوله من الفقهاء وفي كتاب الذي عليه المعرو بن حزم « وفي العقل الدية » ولأنه أكبر المعاني قدراً وأعظم الحواس نفعاً فان به يتميز من البهيمة ويعرف به حقائق المعلومات ويهتدي إلى مصالحه ويتق مايضره ويدخل به في التكايف وهو شرط في ثبوت الولايات وصحة التصرفات وأداء العبادات فكان بايجاب الدية

وأبو حنيفة وقال الشافعي تجب الدية كا له وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز لانه اتلف منفعة الوطء فلزمته الدية كما لوقطع اسكتيها

ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عند أنه قضى في الافضاء بثلث الدية ولم نعرف له في الصحابة معنالفاولان هذه جنابة تخرق الحاحز بين مسلك البول والذكر فكان موجبها ثلث الدية كالجائفة ولا نسلم انها تمنع الوطء وأماقطع الاسكتين فانما اوجب الدية لا نه قطع عضوين فيهما نفع وجمال فاشبه الشفتين (فصل) فان استطاق بولها مع ذلك لزمته دية من غير زيادة وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي تجب دية وحكومة لانه فوت منفتين فلزمه ارشهما كالو فوت كلامه وذوقه

ولنا أنه اتلاف عضو واحد لم يفت غير منافعه فلم يضمنه باكثر من دية واحدة كما لو قطم لسانه فذهب ذوقه وكلامه وماقاله لايصح لانه لو أوجب دية المنفعتين لاوجب ديتين لان استطلاق البول موجب لدية والافضاء عنده موجب للدية منفرداً ولم يقل به وإنما أوجب الحكومة ولم يوجد مقتصيها فاما لا نعلم احداً اوجب في الافضاء حكومة فان اندمل الحاجز وانسد وزال الافضاء لم يجب تلث الدية ووجبت حكومة لحبر ماحضل من النقص

(المغني والشرح السكبير) (١٠) (الجزء الناسع)

أحق من بقية الحواس فان نقص عقله نقصاً معلوما مثل ان صار يجن يوما ويفيق بوما فعليه من الدية بقدر ذلك لان ما وجب فيه الدية وجب بعضها في بعضه بقدره كالاصابع وان لم يعلم مثل ان صار مدهوشاً أو يفزع مما لايفزع منه ويستوحش إذا خلافهذا لا يمكن تقديره فتجب فيه حكومة

(فصل) فأن أذهب عقله بجناية لاتوجب أرشاً كالمعامة والتخويف ونحو ذلك ففيه الدية لاغير وأن أذهب بجناية توجب أرشا كالجراح أو قطع عضو وجبت الدية وأرش الجرح وجذاق ل مالك والشافعي في الجديد ، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم يدخل الانل منهما في الاكثر فن كانت الدية أكثر من ارش الجرح وجبت وحدها ، وإن كان ارش الجرح أكثر كان قطع يديه ورجايه فذهب عقله وجبت دية الجرح ودخلت دية العقل فيه ان ذهاب العقل تختل معه منافع الاعضاء فدخل ارشها فيه كالموت

ولنا أن هذه جناية أذهبت منفعة من غير محلها مع بقاء النفس فلم يتداخل الارشان كالو أوضحه فذهب بصره أو سمعه ولأنه لو جنى على أذنه أو أننه فذهب سمعه أو شمه لم يدخل ارشهما في دية الانف والاذن مع قربهما منهما فهينا أولى وما ذكروه لا يصح لانه لو دخل ارش الجرح في دية النقل لم يجب ارشه اذا زاد على دية التل كان دية الاعضاء كانا مع اقتل لا يجب بها أكثر من دية النفس ولا يصح قولهم إن منافع الاعضاء تبدئل بذهاب المتل فأن المجنون تضمن منافعه وأعضاؤه

(فصل) وان اكره امرأة على الزنا فافضاها لزمه ثاث دبتها ومهر مثاها لانه حصل بوطه غير مستحق ولا مأذون فيه فلزمه ضان ماتلف به كسائر لجايات وهل بلزمه ارش البكارة مع ذلك ؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يلزمه لان ارش البكارة داخل في مهر المثل فان مهر البكر أكثر من مهر الثيب فالتفاوت بينها هو ارش عوض البكارة فلم بضمنه مرتين كما في حق الزوجة (والثانية) يضمنه لانه محل اتلفه بعدوانه فلزمه ارشه كما لو أنلفه باصعه فاما المطارعة على الزنا اذا كانت كميرة ففتقها فلا ضمان عليه في نقامها وقال الشافعي يضمن لان المأذون فيه الوطه دون انفتق فاشبه مالو قطم يدها

ولنا أنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمنه كارش بكارتها ومهر مثلها وكما لو اذنت في قطع يدها فسرى الفطع إلى نفسها وفارق ما إذا اذنت في وطئها فقطع إدعا لان ذلك ليس من المأذون فيه ولا من ضرورته

(فصل) وأن وطىء أمرأة بشبهة عافضاها فعايم أرش إضائها مع مهر مثابا لأن الفعل أنما أذن فيه اعتقاداً أن المستوفي له هو المستحق فاذا كان نحيره ثبت في حقه وجوب الفهان لما ألف كما لو أذن في اخذ الدين لمن بعتقد أنه مستحقه فبان أ به نحيره وبهذا قال الشانعي وقال أبو حنيفة يجب لهاأ كثر الامرين من مهر مثابها أو أرش أفضائها لأن الارش لاتلاف المضو فلا يجمع بين ضها نه وضهان منفعته كما لو قلع حينا

بعد ذهاب عقله بما تضمن به منافع الصحيح وأعضاؤه ، ولو ذهبت منافعه وأعضاؤه لم تضمن كما لاتضمن منافع الميت وأعضاؤه واذا جاز أن تضمن بالجناية عليها بعد الجنايةعليه جازضانها مع الجناية عليه كما لو جنى عليه فأذهب سمعه و بصره بجراحة في غير محاها

(فصل) فان جنى عايمه فأذهب عقله وسمعه و بصره و كلامه وجبأر بع ديات معارش الجرح قال ابو قلابة رمى رجل رجلا بحجر فذهب عقله و بصره وسمعه و اسانه فقضى فيه عمر بأربع ديات وهو حي ولا نه أذهب منافع في كل و احدة منها دية فوجب عليه دياتها كما لو أذهبها بجنايات فانمات من الجناية لم يجب الا دية و احدة لان ديات المنافع كام ا تدخل في دية النفس كديات الاعضاء

(مسثلة) قال (وفي الصعر الدية والصعر أن يضربه فيصير وجهه في جانب)

أصل الصعر داء يأخذ البعير في عنقه فياتوي عنقه وقول الله تعالى (ولا تصعر خدك للناس) أي لاتعرض عنهم بوجهك تركبرا كامالة وجه البعير الذي به الصعر فمن جنى على انسان جناية فعوج عنقه حتى صار وجهه في جانب فعليه دية كاملة روي ذلك عن زيد بن ثابت وقال الشافعي ليس فيه الا حكومة لانه اذهاب جمال من غير منفعة

ولنا ماروى مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال : وفي الصعر الدية ولم يعرف له في الصحابة

ولنا أن هِذَه جِنَايَة تنفك عن الوط، فلم يدخل بدله فيهاكما لوكسر صدرها وماذكر مغير صحبيح فان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والارش يجب لاتلاف الحاجز فلا تدخل المنفعة فيه

(فصل) وأن استطلق بول المسكرهة على الزيا والموطوءة بشبهة مع أفضائهما فعليه ديتهما والمهر وقال أبو حنيفة في الموطوءة بشهة لانجمع بينهما وبجب أكثرهما وقد سبق السكلام معه في ذلك

(فصل) وفي الضام بمير وفي النرقوتين بميران روى سعيد عن مطر عن قنادة عن سايان بن عمر وسفيان من زيد بن اسلم عن اسلم عن عمر في الضلع جمل والنرقوة جمل وقال الخرقي في الترقوة بميران فظاهر قوله ان في كل ترقوة بميرين فيكون في الترقوتين أربعة ابعرة وهذاقول زيد بن ابت والترقوة النظم المستدير حول الهنق من النحر الى الكنف ولكل واحد ترقوتان وقال القاضي المزاد بقول الخرقي النرقوة النام المائة الاستفراق فيكون في كل ترقوة بمير وهذا قول عمر رضي الله عنه وبه قال سميد بن المسيب ومجاهد وعبد الملك بن مروان وسعيد بن جمير وقنادة وإستحاق وهو قول الشافيي والمشهور من قوله عند أصحابه ان في كل واحد مما ذكر نا حكومة وهو قول مسروق وأبي حنيفة ومالك وابن المنذر لانه عظم باطن لا بختص واحد مما ذكر نا حكومة وهو قول مسروق وأبي حنيفة ومالك وابن المنذر لانه عظم باطن لا بختص وحديج وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن المشمى ان في الزقوة اربعين دينارا وقال عمرو بن صحبيح وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن المشمى ان في الزقوة اربعين دينارا وقال عمرو بن

مخالف فكان اجماعاً ولانه أذهب الجال والمنفعة فوجبت فيه دية كاملة كسائر المنافع، وقولهم لم يذهب بمنفعته غير صحيح فانه لايقدر على النفار أمامه واتقاء مايحذره اذا مشى واذا نابه أمر أو دهمه عدو لم يمكنه العلم به ولا اتقاؤه ولا يمكنه لي عنقه ليعرف مايريده نظره ويتعرف ماينفعه ويضره

(فصل) فان جنى عليه فصار الالتفات عليه شاقا أو ابتلاع الماء أو غيره ففيــه حكومة لأ نه لم يذهب بالمنفعة كالها ولا يمكن تقديرها وآن صار بحيث لايمكنه ازدراد ربقه فهذا لايكاد يـقى فان بقي مع ذلك ففيه الدية لانه تذويت منفعة ليس لها مثل في البدن

« مسئلة » قال (وفي اليد الشلاء ثلث ديتها وكدلك العين القائمة والسن السوداء)

اليد الشلاء التي ذهب منها منفعة البطش والعين القائمة التي ذهب بصر هاوصورتها باقية كصورة الصحيحة واختلفت الرواية عن احمد فيهما وفي السن السوداء فعنه في كل و احدة ثلث دينها وروي هـذا عن ابن الخطاب ومجاهد وبه قل اسحاق ، وعن زيد بن ثابت في العبن القائمة مائة دينار . والرواية الثالثة عن احمد في كل و احدة حكومة وهذا قول مسروق الزهري و حالك والشافعي وأي ثور والنعان وابن المنذر لانه لا يمكن إنجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت منفعة ها ولا متمدر فيها فتجب الحكومة فيها كاليد الزائدة

شعيب في الترقوتين الدية وفى إحداها نصفها لا هما عضوان ومنهمة وأيس في البدن ايرهمامن جذبهما فكمات فبهما الدية كالميدين

ولنا قول عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وما ذكروه ينتقض الهاشمة فانها كسرعظام اطنةوفيها مقدر ولا يصح قولهم إنها لا تختص بعجمال ومنفعة فان جمال هذه العظام و نفعها لا يوجد في غبرها ولا مشارك لها فيه وأما قول عمرو بن شعيب فمحالف للاجماع فانا لانعلم احدا قبله ولا بعده وافقه فيه همسئلة (وفي كل واحد من الذراع والزند والعضد والساق بعيران)

قال القاضي في الزند أربعة أبسرة لان فيها أربعة عظام فني كل شظم بعير وهذايروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تنه وقال أبو حنيفة ومالكوالشافعي فيه حكومة لما تقدم

و لنا ما روى سعيد ثنا هشيم أنا بحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الزندين ففيها أربعة من عمر في احد الزندين ففيها أربعة من الا بل ورواه أيضا من طريق آخر مثل ذلك وهذا لم يظهر له مخالف في الصحابة فمكان اجهاعا

(فصل) ولا مقدر في غير هذه العظام في ظاهر قول الخرقي وهو قول أكثر أهل العملم وقال القاضي في عظم الساق بعيران وفي الساقين أربعة أبعرة وفي الفخذ بعيران وفي الفخذين أربعة أبعرة فهذه تسعة عظام فيها مقدر الضلع والترقونان والزندان والساقان والفخذان وما عداها لا مقدر فيه

ولنا ماروى عرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله عَيْنَالِيْهِ في العين القائمة السادة لمكانها بثلت الدية ، وفي اليد الشلاء اذا قطعت ثلث ديتها ، وفي السن السوداء اذا قلعت ثلث ديتها . رواه النسائي وأخرجه ابو داود في العين وحدها مختصراً وقول عررضي الله عنهواه قتادة عن خلاس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عرب بن الخطاب قضى في العين القائمة اذا خسفت واليد الشلاء اذا قطعت والسن السوداء اذا كسرت ثلث دية كل واحدة منهن ولانها كاملة الصورة فكان فيها مقدر كالصحيحة ، وقولهم لا يمكن إبجاب مقدر ممنوع فانا قد ذكرنا التقدير وبيناه

(فصل) قال القاضي قول أحمد رحمه الله في السن السوداء ثلث ديتها محمول على سن ذهبت منفعتها نحيث لايمكنه أن يعض بها الاشياء أو كانت تفتت فاما إن كانت منفعتها باقية ولم يذهب منها الالونها ففيها كال ديتها سواء قات منفعتها بان عجز عن عض الاشياء الصلبة بها أو لم يعجز لانها باقية المنفعة فكمات ديتها كسائر الاعضاء وليس على من سودها الاحكومة وهذا مذهب الشافعي والصحيح من مذهب أحمد ما يوافق ظاهر كلامه لظاهر الاخبار وقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقول أكثر أهل العلم ولانه ذهب جمالها بتسويدها فكمات ديتها على من سودها كالو سود وجهه و لم يجب على متافها أكثر من ثاث ديتها كاليدالشاذء وكالسن إذا كانت بيضاء فانقاعت ونبت مكانها سوداء لمرض فيها فان القاضي وأصحاب الشافعي سلموا أنها لا تكمل ديتها

وقال ابن عقبل وأبو الخطاب وجباءة من أصحاب الفاضي في كل واحد من الذراع والعضد بديران وزاد أبو الخطاب عظم القدم لما روى سليان بن بسار أن عمر قضى في الذراع والفخذ والساق والزند وزاد أبو الخطاب عظم القدم لما روى سليان بن بسار أن عمر قضى في الذراع والفخذ والساق والزند وهذا إذا كسر واحد منها فجبر ولم يكن به دحور بعني عوجا بعير وإن كان فيها دحور فبحساب ذلك وهذا الخبر ان صح فهو مخالف لما ذهبوا اليه فلا يصاح دليلا عليه قال شيخنا: والصحيح ان شاء الله أنه لا تقدير في غير الخس الضاع والترقو تين والزندين لان التقدير انما بثبت بالتوقيف ومقتضى الدليل وجوب الحكومة في هذه العظام الباطنة كام اوانما خالفناه في هذه العظام لقضاء عمر رضي الله عنه فني مقتضى الدليل

﴿ مسئلة ﴾ (وما عدا ما ذكر ما من الحروج وكسر العظام مثل خرزة الصلب والعصعص ففيه الحكومة) ولا نعلم فيها مخالفا ، وإن خالف فيها أحد فهو قول شاذ لا يستند الى دليل يعتمد عليه ولا يصار اليه وخرزة الصاب ان أريد بها كسر الصلب ففيه الدية وقال القاضي فيه حكومة وهو مذهب الشافعي وقد ذكر ناه (مسئلة) (والحكومة أن يقوم المجني عليه كانه عبد لا جناية به ثم يقوم وهي به قد برأت فا نقص فله مثله من الدية فان كان قيمته وهوضحيج عشرون وقيمته وبه الجناية تسعة عشر ففيه نصف عشر ديته)

خُنْق على هذه الصورة فأشبه من خلق أسود الجسم والوجه جميعا وإن نبتت أولا بيضاء تم ثغر تم عادت سوداء سئل أهل الخبرة فان قالوا ليس السواد لعلة ولا مرض فنيها أيضا كال ديتها، وان قالوا ذلك لمرض فيها فعلى قالعها ثلث ديتها أوحكومة وقد سلم القاضي وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عليهم فيما خالفوا فيه ، ويحتمل أن يكون الحكم فيما كانت سوداء من ابتداء الخلقة هكذا لان المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقته فيثبت حكمه في بعض ديته كما لوكان طارئا .

(فصل) وفي لسان الاخرس روايتان أيضا كالروايتين في اليد الشلاء وكذلك كل عضو ذهبت منفعته وبقيت صورته كالرجل الشلاءوالاصبع والذكر إذاكان أشلا وذكر الخصي والعنين إذا قلنا : لا تُكُمَلُ ديتهما وأشباه هذا فكله يخرج على الروايتين (إحداها) فيه ثلث ديته والاخرى حكومة (فصل) فاما اليد أوالرجل أوالاصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فليس فيه إلا حكومة ، وقال القاضي هذا في معنى المدالشال، فتـ كون على قياسها يخر- على الروايتين والذي ذكرناه أصح لأنه لاتقدير في هذا ولا هو في معنى المقدر ولا يصح قياس «ذا على العضو الذي ذهبت منفعته و بقي جماله لان هـذه الزوائد لاجمال فيها أنما هي شين في الحلقة وعيب يرد به المبيع وتنقص به القيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجمال؟ ثم لوحصل به جمال ما لكنه يخالف جمال العضو الذي

وهذا الذيذكره في تفسيرا لحكومة قول أهل العلم لا نعلم بينه. فبه خلافاءو به قال الشافعي والعنبري وأصحاب الرأيوغيرهم ، قال ابن المنذر : كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قولهم حكومة أن يقال اذا أصيب الانسان بجرح لا عقل له معلوم كم قيمة هذا الجرح لوكان عبداً لم يج ح هذا الجرح ؟ فاذا قبل مائة دينار قيل وكم قيمته وقد أصابه هذا الجرح وانهي برؤه ? قيل خمسة وتسعون فلذي بجب على الجاني نصف عشمر الدية وأن قالوا تسعون فعشر الدية وأن زاد أو نقص فعلى هذا للثال وآماكات كذلك لان جملته مضمنونة بالدية فاجز اؤه مضمونة منهاكما أن المبيع لما كان مضمو ناعلى البائع بالتمنكان ارش عيبه مقدرًا من النمن فيقال لم فيمته لا عب فيه ؟ فاذا قالوا عشرة فيقال كم فيمته و فيه العيب ؟ فاذا قيل تسعة لم أنه نقص عشر قيمته فيجب أن يرد من النمن عشره أي قدركان ونقدره عبداً ليمكن تقو عه ويجمل العبدأ علا للحر فيما لاموقت فيه والحرأصلا للعبد فيما فيه توقيت في المشهور من المذهب.

(مسثلة) الا أن يكون في شيء فيه مقدر فلا يبلخ به أرش المقدر فان كانت فيالشجاج التي دون الموضحة لم يبلغ بها ارش الموضحة فلو جرحه في وجهه سمحاقا فنقصته عُمْرُ قيمته فمفتضي الحكومة وجوب عشر من الابل ودية الموضحة خس) يحصل به تمام الحالقة ويختلف في نفسه اختلافا كثيراً فوجبت فيه الحكومة ويحتدل أن لا يجب فيه شيء لما ذَكرنا.

(فصل) واختافت الرواية في قطع الذكر بعد حشفته وقطع الكف بعد أصابعه فروى أبوطالب عن أحمد فيه ثلث ديته وكذلك شحمة الذذن وعن احمد في ذلك كله حكومة والصحيح في هذا ن فيه حكومة لهدم انتدير فيه وامتناع تيامه على مافيه تقدير لان الاشل بقيت صورته وهذا لم تبق صورته انما بقي بعض مافيه الدية أواصل مافيه الديه فأما قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد نطع اندم فيذبني أن تجب الحكومة نيه وجها واحداً لان ايجاب ثاث دية الدفيه يفضي إلى أن يكون الواجب فيه مع بقاء الكف وانقدم وذهابهما واحداً مع تفاوتهما وعدم النص فهما والله أعلم

«مسئة» قال (وفي إسكتي المرأة الدية)

الاسكتان هما لللحم المحيط بالفرج من جانبيه احاطة الشفتين بالفم وأهل اللغة يقولون الشفران حشية الاسكتين كما أن اشفار المهن أهد بها وفيرما دية المرأة إذا قطعا ، وبهذا قل اشافعي وقاله الثوري إذا لم يقدر على جماعها وقضى به محمد بن سفيان اذا بلغ العظم لان فيهما جمالا ومنفعة وليس في البدن غيرهما من جنسه. فوجبت فيهما الدية كسائر مافيه منه شيئان وفي إحداهما نصف

فه بنا يعلم غلظ المقوم لان الجراحة لوكات موضحة لم بزد على خمس مع أنها سمحاق وزيادة على بها فلا أن لا يجب في بهضها زيادة على خمس أولى وهذا قول أكثر أهل العلم وبه يقول الشائمي وأصحاب الرأي ، وحكي عن مالك أنه بجب ما تخرجه الحكومة كاثنا ما كان لانها جراحة لا مقدر فيها فوجب فيها ما نقص كما لوكات في سائر البدن

ولنا أنها بعض الموضحة لانه لو أوضحه لقطع ما قطسته هذه الجراحة ولا يجوز أن يجب في بعض الشيء أكثر نما يجب فيه ولان الضرر في المرضحة أكبر والشين أعظم والمحل واحد قاذا لم يزدارش الموضحة على خمس كان ذلك تنبيها على أن لا يزاد ما دونها عليها وأما سائر البدن فما كان فيه موقت كلاعضاء والعظام المملومة والجائفة فلا يزاد جرح عظم على ديته مثاله جرح أناة فباغ ارشها بالحكومة خسما من الابل قانه يرد الى دية الانملة وأن كان في أصبع فباغ ما زاد على العشر بالحكومة رد الى العشر وان جنى عايه في جوفه دون الجائرة لم يزد على ارش الجائفة وما لم يكن كذلك وجب ما أخرجته الحكومة لان المحل مختلف قان قبل فقد وجب في بعض البدن أكثر نما وجب في جميعه أخرجته الحكومة السان أكثر من الواجب فيه قنا انما وجبت دية النهس دية عن الروح وليهت الاطراف بعضها بخلاف مسئلتنا هذا ذكره الناضي ومحتمل كلام الحرفي أن يختص استاع الزيادة بالرأس الواجم للهرف المرب المر

الدية كما ذكرنا فيغيرهما وان جنى عليهما فأشلهما وجبت ديتهماكما لو جنى علىشفتيه فأشلهما ولا فرق بين كونهما غليظتين أو دقيقتين قصير تين أوطو يلتين من بكراو ثيب أوصغيرة أوكبيرة مخفوضة أو أوغير مخفوضة لانهما عضوان فيهما الدية فاستوى فيهما جميع ما ذكرنا كسائر أعضائها ولافرق بين الرتقاء وغيرها ، لان الرتبي عيب في غيرهما فلم ينقص ديتهما كما أن الصمم لم ينقص دية الاذنين والخفض هو الختان فيحق الرأة .

(فصل) وفي ركب المرأة حكومة وهو عانة المرأة وكذلك في عانة الرجل لانه لامقدر فيه ولا هو نظير لما قدر فيه فان أخذ منه شيء مع فر ج المرأة أو ذكر الرجل ففيه الحكومة مع الدية كما لوَ أَخُدٌ مع الأَنف والشفتين شيء من اللحم الذي حولهما .

« مسئلة » قال (وفي موضحة الحر خمس من الابل سواء كن من رجل أو امرأة والوضحة في الرأس والوجه سواء وهو التي تبرز المظم)

هذه من شجاج الرأس أو الوج، وايس في الشجاج مافيه قصاص سواها ولا مجب المقدر في قل منها وهي التي تصل إلى العظم سميت، وضحة لانها ابدت وضح عظم وهو بياضه وأجمع أهل علم على أن أرشها متدر قاله أبن المنذر وفي كـ اب النبي عَلَيْكُ لله ورو بن حزم «وفي الوضحة خمس من الابل» رواه

(فصل) إدا خرجت الحكومة في شجاج ارأس انتي دون الوضحة قدر ارش الموضحة أو زيادة عليه فظاهر كلام الخرقي أنه يجب ارش الموضحة وقال الفاذي يجب أن ينقس عنها شيئا على حسب ما يؤدي اليه الاجتهاد وهذا مذهب الشافعي وهو الذي ذكره شيخنا في كتاب الكاني والمقنع الثلا يجب في بعضها ما يجب في جمعها ووجه قول الخرقي أن مقتضى الدايل وحوبما أخرجته الحكومة وأنما سقط الزائد على ارش الموضحة لخالفته النص أو تنبيه انتص ففيما لم بزد يجب البقاء على الاصل ولان ما ثبت التنبيه يجوز أن يساوي المنصوص عليه في الحكم ولا يلزم أن يزيد عليه كما أنه لما نص على وجوب فدية الادنى في حق العذور لم بلزم زيادتها في حق من لا عذر له ولا يمنع أن يجب في البعض ما يجب في الكل بدليل وجوب دية الأصابع مثن دية اليدكاما وفي حشفة الذكر مثل ما في جميعه فان قيدل هذا وجب بالقدر اشرعي لا باتفويم قنا إذا ثبت الحركم بنص الشارع لم عَتْمَ ثَبُوتَ مثله بِالقَيَاسِ عَلَيْهِ وَالْاجْتِهَادُ ا وَدِي اللَّهِ وَفِي الْجَنَّةِ فَالْحَكُومَةُ دَلَيْلُ عَلَى تَرَكُ العَمْلُ جَافَى الزائد لعني مقدود في المساوي فيجب العمل مها لعدم المه رض ثم وان صح ما ذكروه فينبغي أن ينقص أدنى ما تزول به المساواة المحدودة ويجب الباقي عملا بالدليل الموجب له

(فصل) ولا يكون النَّقويم الا بعد برء الجرح لان ارش العجر ح المقدر أنما يستقر بعد برثه (مسئلة) فانكات الجراحة بما لا تنقمن شيئًا بعد الاندمال مثل أن قطع أصماً زائدة أو يدأأو ابو داود والنسائي والمرمذي وقال حديث حسن ، وقول الخرقي في موضحة الحريحة رزبه من موضحة البد وقوله سواء كان من رجل أو امرأة يعني الهما الايختلفان في ارش الموضحة المرأة على النصف الدية وهما يستويان فيا دون الملث و مختلفان فيا زاده وعند الشافعي ان موضحة المرأة على النصف من موضحة الرجل بناء على ان جراح المرأة على انفصف من جراح الرجل في المكثبر والقليل وسنذ كر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى و محوم الحديث الذي رويناه ههنا حجة عليه وفيه كفاية واكثر اهل العلم على ان الموضحة في اراس و الوجه سواء روي ذلك عن ابي بكر وعور رسي الله عنهما وبه قال شربح ومكمول والشعبي والنهري وربيعة وعبيد الله بن الحسن وابو حنيفة والشفعي والنهري وربيعة وعبيد الله بن الحسن وابو حنيفة والشفعي واسحاني وروي عن معيد بن المسيب أنه قال تضعف موضحة الوجه على موضحة الراس في موضحة الوجه على موضحة الراس في موضحة الوجه عن المحد والعمامة وقال مالن أذا كانت في الانف او في اللحي الاسفل ففي الحومة لانها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن .

ولنا عوم الاحاديث وقول أبي بكر وعر رضي الله عنهما الموضحة في الراس والوجه سواء ولانها موضحة في الراس والوجه سواء ولانها موضحة في كثرة الشين بدليل المسوية بين الصغيرة والمستمرة وما ذكروه الماك لا يصح فان الموضحة في الصدر اكثر ضرراً واقرب الى القلب ولا مقدر فيها وقد روي عن احمد رحمه الله الله قل موضعة الوجه احرى ان يزاد في دينها وليس معنى هذا انه يجب فيها اكثر والله اعلم انما معناه انها اولى بايجاب الدية فانه اذا وجب في موضحة الرأس مع قلة شينها واستتارها بالشعر وغطاء الرأس خمس من الابل فلائن مجب ذلك في موضحة الرأس مع قلة شينها واستتارها بالشعر وغطاء الرأس خمس من الابل فلائن مجب ذلك في الوجه الظاهر الذي هو مجم المحاسن وعنوان الجال أولى ، وحمل كلام أحمد على ههذا أولى من

قطع لحية امرأة فلم ينقصه ذلك بل زاده حدنا فالجاني محسن بجنايته فلم يضمن كما لو قطع سلمة أو وُلُولا أو بط خراجا ويحتمل أن يضمن قال القاضي نص أحمد على هذا لان هذا جزء من مضمون فلم يعر عن ضمان كما لو أتلف مقدر الارش فزاد به جمالا أو ام ينتصه شيئا، فعلى هذا يقوم في أقرب الاحوال الى البره لانه نا سقط اعتبار قيمته بعد برئه قوم في أقرب الاحوال اليه كولدالمفروو لما تمذر تقويمه في البطن قوم عند الوضع لانه أقرب الاحوال التي أمكن تقويمه إلى كونه في البطن (مسئلة) (فان لم ينقص في تلك الحال قوم حال جريان الدم)

لابه لا بد من نقص للخوف عليه ذكره الفاضي ولأصحاب الشافهي وجهال كما ذكرنا وتقوم لحية المرأة كأنها لحية رجل فى حال نقصه ذهاب لحيته وإن أتلف سنا زائدة قوم وليست له سنزائدة ولا خلفها أصلية ثم يقوم وقد ذهبت الزائدة فان كانت المرأة اذا قدر باها ابن عشرين نقصها ذهاب (المغني والشرح الكبير) (١٨١) حله على ما يخالف الخبر والاثروقول أكثر أهل العلم، ومصيره إلى انتقدير بغير توقيف ولاقياس صحيح (فصل) ويجب أرش الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعرلان اسم الوضحة يشهل الحجيم ، وحد الموضحة ماأفضى إلى العذاء ونو بقدرابرة ذكره ابن القاسم والقاضي فن شجه في رأسه شجة بعضها موضحة و بعضها دون الموضحة لم يلزمه أكثر من أرش موضحة لانه لو أوضح الجهيم لم يلزمه أكثر من أرش موضحة لانه لو أوضح الجهيم لم يلزمه أكثر من ارش هاشمة وان كانت منقلة وما دونها الوشجه شجة بعضها هاشمة وباقيها دونها لم يلزمه أكثر من ارش هاشمة وان كانت منقلة وما دونها او مأمومة لما ذكرنا .

(فصل وليس في، وضحة غير الرأمر والوجه مقدر في قول اكثر اهل العلم منهم امامنا ومالك والثوري والشافعي واسحاق وابن المنذر، قال ابن عبدالبر ولا يكون في البدن موضحة يعني ليس فيها مقدر قال على ذلك جماعة العلماء الا الليث بن سعد قال الموضحة تكون في الجسد أيضا، وقال الاوزاعي في جراحة الجسد على النصف من جراحة الرأس وحكي نحو ذلك عن عطاء الخراساني قال في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً

ولنا أن اسم الموضحة انما يراق على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس، وقول الخليفتين الراشدين الوضحة في الوجه والرأس سواء يدل على أن باقي الجسد بخلافه، ولان الشين فيما في الرأس والوجه أكثر وأخوار مما في ما الر البدن فلا يلحق به ثم إيجاب ذلك في سائر البدن يفضي إلى أن يجب في موضحة المضو أكثر من ديته مثل أن يوضح أنحلة ديتها ثلاثة وثلث ودية الموضحة خمس وأما قول الاوزاعي وعداء الخراساني فتحكم لانص فيه ولا قياس يقتضيه فيجب اطراحه

(فصل) وإن أوضحه في رأسه وجر السكين الى قفاه فعليه ارش موضحة وحكومة لجرح المفا لان النفا ليس بموتع الهوضحة وان أوضحه في رأسه ومدها إلى وجهه فعلى وجهين

لحينها يسيرا وان قدرناها ابن أربعين نقصها كثيرا قدرناها إن عشرين لانه أفرب الاحوال الى حال المجنى عليه فأشبه تقويم العجر ح الذي لا ينقص بعد الاندمال فابنا قرمه فى أقرب أحوال القص الى حال الاندمال والاول أصح ان شاء الله تعالى فان هذا لا مقدر فيله ولم ينقص شيئاً فأشبه الضرب وتضمين المقص الحاصل حال حريان الدم إنها هو تضمين الحرف بليه وقد زال فأشبه ما لو لطمه فاصفر وجهه حالة اللطمة أو احمر ثم زال وتقدير المرأة رجلا لا يصح لان اللحية زين للرجل وعيب في المرأة وتقدير الدن في حالة براد زوالها بحالة بكره لا يجوز فان الشيء يقدر بنظيره ويقاس على مثله لاعلى ضده رمن قال بهذا الوجه فأنها يوجب ادنى ما يمكن المعجابة وهو أقل قص يمكن تقديره

﴿ فَصَلَى ۚ فَانَ لَطَمَهُ عَلَى وَجُهُ فَلَمْ يُؤْثَرُ فَى وَجَهُهُ فَلَا شَهَانَ لَانَهُ لَمْ يَنْقُصُ بِهُ حَمَّالُ وَلَا مَنْفُهُۥ وَلَمْ يَكِنَ لَهُ حَالَ يَنْقُصُ فَيْهَا فَلَمْ يَضَمِنُهُ كَمَا لُو شَنْمَهُ (أحدها) أنها موضحة واحدة لان الوجه والرأس سواء في الموضحة فصاركالعضو الواحد (والثاني) هما موضحتان لاأنه أوضحه في عضوين فكان لكل واحد منها حكم نفسه كما لو أوضحه في رأسه ونزل الى القفا

(فصل) وان أوضحه في رأسه موضحتين بينها حاجز فعليه ارشموضحتين لانهما موضحتان فانأزال الحاجز الذي بينها وجب ارشموضحة واحدة لانه صار الجميع بفعله موضحة فصار كالو أوضح الكل من غير حاجز يبتى بينهما ، وان اندمانا نهم أزال الحاجز بينها فعليه ارش ثلاث مواضح لأنه استقر عليه ارش الاوليين بالاندمال ثم لزمته دية الثالثة وإن تأكل مابينهما قبل اندمالها فزال لم يلزمه أكثر من ارش واحدة لان سراية فعله كفعله وان اندمات احداهما وزال الحاجز بفعله أو سراية الاخرى فعليه الإول ارش موضحتين وعلى الثاني ارش موضحتين فعلى الإول ارش موضحتين وعلى الثاني ارش موضحتين فعل الآخر فانفرد كل واحد منهما بحكم جنايته وان أزاله الحجني عايم وجب على الاول ارش موضحتين لان ماوجب بجنايته لايسقط بفعل غيره ، فأن اختلفا فقال الجني عايم وجد والجني يدعي زواله والمجنى عليه بل أنا وأزالها آخر سواك فالقول قول المذكر والاصل معه ، وان أوضح موضحتين قدو جد والجني يدعي زواله والمجنى عليه ينكره والقول قول المذكر والاصل معه ، وان أوضح موضحتين ثم قطع اللحم الذي بينهما في الباطن وترك الجاد الذي فوقهما ففيها وجهان وان أوضح موضحتين ثم قطع اللحم الذي بينهما في الباطن وترك الجاد الذي فوقهما ففيها وجهان

﴿ باب الماتلة ومأعمله ﴾

(عاقلة الانسان عصباته كام قريبهم وبيدهم من النسب والولاء إلاعه ودي تسبه آبؤه وأبناؤه وعنه أنهم من العاقلة أيضاً)

اختافت الرواية عن أحمد رحمه الله في الماقلة فروي عنه أنهم جميع العصبات من النسب والولاء يدخل فيهم الآباء والابناء والابنوة وسائر البصبات من العدورة وأبنائهم اختاره أبو بكر والشريف أو جعفر ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله عن الله عن المرأة ببن نصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئا الا ما فضل عن ورثنها وان قتلت فعملها بين ورثها ، رواه أبو دارد ولانهم عصبة فاشبهوا سائر العصبات ، محققه أن المقل موضوع على التناصر وهم من أها ه ولان المصبة في تحمل العقل كهم في الميراث في تقديم الافرب لافر ب وأبناؤه وآبؤه احق العصبات ، يراثه فكانوا اولى بتحمل عقله ، وفيه رواية ثانية أن الآباء والابناء المسوا من العاقلة وهو قول النافهي لما روى أبو هربرة قال افتنات امرأنان من هذيل فرمت إحداهما الخرى بحجر فقناتها فاختصموا إلى رسول الله عينياتية فقضى رسول الله عينياتية بدية المرأة على عاقلها وورثها ولدها ومن معهم متفق عليه رفي رواية ثم ماتت القاتلة فجعل رسول الله عينياتية ميراثها لبنها والمهل

. (أحدهما) يلزمه ارش موضحتين لانفصالها في الظاهر (والثاني) ارش موضحة لاتصالهما في الباطن ، وان جرحه جراحا واحدة وأوضحه في طرفيها وباقيها دونالوضحة ففيه ارش موضحتين لان مابينهما ليس بموضحة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي الهاشمة عشر من الابل وهي التي توضح العظم وتهشمه)

الهاشمة هي التي تتجاوز الوضحة فتهشم العظم سميت هاشدة لهشمها العظم ولم يباغنا عن النبي عليه الله الله الله الله على أن ارشها متدر بعشر من الابل روى ذلك وبيضة بن ذؤيب عن زيد بن نابت ، وبه قال قتادة والشافعي والعنبري ونحوه قال الثوري وأصحاب الرأي الا أنهم قدروها بعشر الدية من الدراه وذلك على قولم ألف درهم وكان الحسن لا يوقت فيها شيئاً ، وحكي عن مالك انه قال لا عرف الهاشمة الكن في الايضاح خس وفي الهشم حكومة قال ابن المنذر النظر يدل على قول الحسن إذ لاسنة فيها ولا اجماع ، ولا أنه لم ينقل فيها عن النبي عصلية تقدير فوجبت فيها الحكومة كما دون الموضحة

ولنا قول زيد ومثل ذلك الظاهر اله توقيف ولانه لم نعرف له مخالفاً في عصره فكان اجماعا ولانها شجة فوق الوضحة تختص باسم فكان فيها مقدر كالمأمومة

على المصبة وفي رواية عن جابر بن عبدالله قال فيمل رسول الله على المقاولة على عاقاتها وبرأ زوجها وولدها » زوجها وولدها قال فعالت عاقلة المقتولة ميرائها انا نقال رسول الله على المناز ولان مالولد، ووالدها المواد والما أبو داود. إذا ثبت هذا في الارلاد قسنا عليه الوالد لأنه في معنا، ولان مالولد، ووالد مكاله ولهذا لم تقبل شهادتهم له ولا شهارته لهم ووجب على كل واحد منهم الانفاق على الآخر إذا كان محنا جاوالآخر موسراً فلا يجب في ماله دية كما لم تجب في مال القائل وفيه رواية ثما ثنة ان الاخوة ليسوا من العاقلة كالوالد والولد وهي ظاهر كلام الحرقي ، وغيره من أصحابنا بجوارتهم من العاقلة بكل حال ولا نعلم عن غيرهم خلافهم والولد وهي ظاهر كلام الحرقي ، وغيره من أصحابنا بجوارتهم من العاقلة بكل حال ولا نعلم عن غيرهم خلافهم والولد وهي ظاهر كلام الحرقي ، وغيره من أصحابنا والولد مولى أوعصبة مولى قانه ومفل في ظاهر وفصل) فان كان الولد ابن ابن عم أو كان الوالد والولد مولى أوعصبة مولى قانه ومفل في ظاهر

كلام أحمد قاله الفاضي وقال أصحاب الشافعي لا يمقل لانه والد وولد فلم يمقل كالولم يكن كذلك ولنا أنه ابن ابن عم أو مولى فيعقل كما لولم يكن ولداً وذنك لان هذه القرابة أو الولاه سبب يستقل الحالج منفرداً فاذا وجد مع ملا بثبت الحسكم اثبته كالو وجد مع الرحم المجرد ولانه يثبت حكمه في القرابة الاخرى بدايل انه يني نكاحها مع ان الابن لا يلى النكاح عندهم

(فصل) وسائر العصبات من العافلة بعدوا أو قر بوا من النسب والمولى وعصبته وبهذا قال عمر ابن عبدالعزيز والنخمي وحماد ومالك والشافعي ولا أعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لانهم عصبة يرثون المال إذا لم يكن وارث أقرب منهم فيدخلون في العقل كالقريب، ولا يعتبر أن يكو نواوار ثين في الحال بل

(فصل) والهاشمة في الرأس والوجه خاصة على ماذ كرنا في الوضحة وانهشمه هاشمتين بينهما عاصد فقيهما عشرون من الابل على ماذ كرنا في الوضحة من التفصيل، وتستوي الهاشمة الصفيرة والحبيرة ، وإن شجه شجة بعضها موضحة و بعضها هاشمة و بعضها سمحاق و بعضها متلاحمة وجب ارشها الرش الهاشمة لانه لو كان جميعها هاشمة اجزأ ارشها ولو انفرد القدر المهشوم وجب ارشها فلا ينقص ذلك بما اذا زاد من الارش في غيرها ، وإن ضرب رأسه فبشم العنالم ولم يوضحه لم بحب دية الهاشمة بغير خلاف لان الارش المقدر وجب في هاشمة يكون معها موضحة وفي الواجب فيها وجهان في الماسمة بغير خلاف لان الارش المقدر وجب في هاشمة يكون معها موضحة وفي الواجب فيها وجهان في الكسر فذا وجد الكسر دون الايضاح وحس في الايضاح وخس في الكسر فذا وجد الكسر دون الايضاح وحب خس (والثاني) تجب حكومة لأنه كسر عظم في الكسر فذا وجد الكسر دون الايضاح وحب خس (والثاني) تجب حكومة لأنه كسر عظم

(فصل) ذن أوضحه موضحتين هشم العظم في كل واحدة منهما واتصل الهشم في الباطن فهما هاشمتان لان الهشم انما يكون تبعاً للايضاح فاذا كانتا موضحتين كان الهشم هاشمتين بخلاف الموضحة فانها ليست تبعاً لغيرها فافترقا

(مسئلة) قال (وفي المنة لة خمس نشر دمن الابل وهي التي توضح وتهشم و تسطوحتي تنقل عظامها)

المنقلة زائدة على الهاشمة وهي التي تكسر العظام وتزيابها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظم

متى كانوا يرثون لولا الحجب عفلوا لان النبي عَلَيْكَالِنَّهُ قضى بالدية بين عصبة المرأة من كانوا لا يرثون منها إلا مافضل عن ورثتها ولان الموالي من العصبات فاشبهوا المناسبين

(فصل) العاقلة من مجمل العقل والعقل الدية سميت عاقلة لأنها تعقل السان ولي المفتول وقيل أنما سعيت العاقلة لأنهم منعون عن الفاتل والمنح العقل ولهذا سعي بعض العلوم عفلا لانه ممنم من الاقدام من المعفار، ولاخلاف بين أهل العلم في ان العاقلة العصبات وان غيرهم من الاخوة من الاموسائر ذوى الارحام والزوج وكل من عدا العصبات المسوات المسوات المسوات المعقل المولى من أسفل وبه قال أبوحنيفة وأصحاب مالك وقال الشافعي في أحد قول به يعقل لانها شخصان بعقل أحدها صاحبه فيعقل الآخر عنه كالآخرين ولنا انه ليس بعصبة له ولا وارث فلم يعقل عنه كالأجنبي وما ذكروه يبطل بالذكر مع الانهى والصغير مع الماخين والعاقل مع المجنون

(فصل) ولا يعقل مولى الموالاة وهو الذي يوالي رجلا يجعل له ولاءه ونصرته، ولا الحليف وهو الرجل يحالف آخر على ان يتناصرا على دفع الظهر ويتضافرا على من قصدها وقصداً حدهما ولا العديد وهو الذي لاعشيرة له ينضم إلى العشيرة فيعد نفسه منهم و بهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يعفل مولى الموالاة ويرث وقال مالك أذا كان الرجل في غير عشيرته فعقله على القوم الذين هو معهم

ليلتئم وفيها خمس عشرة من الابل باجماع من أهل العلم حكاه ابن المنذر وفي كتاب النبي عليه الله العلم والمناقق العمرو ابن حزم «وفي المنقلة خمس عشرة من الابل» وفي تفصياما مافى تفصيل الموضحة والهاشمة على مامضى

(مسئلة) قال(وفي المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وفي الآمة مثل مافي المأمومة)

المأمومة والآمة شيء واحد ، قال ابن عبد البر أهن العراق يقولون لها الاكمة وأهل الحجاز المأمومة وهي الجراحةالواصلة الى أم الدماغ سميت أم الدماغ لانها تحوطه وتجمعه فاذا وصلت الجراحة اليها سميت آمة ومأمومة يقال ام الرجل آمة ومأمومة وارشها ثلث الدية في قول عامة أهل العلم الامكولا فانه قال إن كانت عمداً ففيها ثلثها الدية وان كانت خطأ ففيها ثلثها

ولنا قول النبي عَلَيْكُمْ في كتاب عرو بن حزم وفي المأمومة ثلث الدية . وعن ابن عمر عن النبي عَلَيْكُمْ مثل ذلك ، وروي نحوه عن علي ولانها شجة فلم يختلف ارشها بالعدمد والخطأ في المقدار كسائر الشجاج

(فصل) وإن خرق جلدة الدماغ فهي الدامغة و فيها مافي المأمومة قال القاضي لم يذكر أصحابنا

ولما أنه معنى يتملق بالتعصيب فلا يستحق بذلك كولاية النكاح

(فصل) ولامدخل لاهل الديوان في العاتلة وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يتحملون جميع الدية قان عدموا فالاقارب حينتذ يعقلون لان عمر رضي الله عنه جمل الدية على أهل الديوان في الاعطية إلى ثلاث سنين

و لنا أن النبي عَلَيْكَالِيَّهِ قضى بالدية على عصبة الفا لمة ولا * معنى لا يستحتى به الميراث فلم يحمل به العقل كالحبوار وأنداق المذاهب وتضاء النبي عَلَيْكَانِّةِ أولى من قضاء عمر على أنه أن صح ما ذكر عنه فيحتمل أنهم كانوا عشيرة الفائل

﴿ مسئلة ﴾ (وابيس على فقير ولاصبي ولا زائل النقل ولا امرأة ولاخلق مشكل ولا رقيق ولا مخالف لدين الجاني حمل شيء من الدية وعله ان الفقير بحمل من النقل)

أكثر أهل العلم على أنه لا مدخل لأحد من هؤلاء في تحمل العقل قال إن المنسذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان الرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان مع العاقلة واجموا على ان الفقير لايلزمه شيء وهذا قول مان والشافعي وأصحاب الرأي وحكى بعض أصحابنا عن مالكوأبي حنيفة ان للفقير مدخلا في التحمل وعن أحمد مثل ذلك وحكاها أبو الخطاب لانه من أهل النصرة فكان من العاقلة كالنني، والصحيح الاول لان تجمل العقل مواساة فلا تلزم الفقير

الدامغة لمساواتها المأمومة في ارشها وقيل فيها مع ذلك حكومة لخرق جلدة الدماغ ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكونها لايسلم صاحبها فى الغالب

(فصل) فان أوضحه رجل ثم هشمه "تني ثم جعلها الثالث منقلة ثم جعلها الرابع ما مومة فعلى الاول ارش موضحته وعلى الثاني خس تمام ارش الهاشمة ، وعلى الثالث خمس تمام ارش المنقلة ، وعلى الثالث خمس تمام ارش الما مومة وعلى الرابع "انية عشر وثلث تمام ارش الما مومة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وفي الجاذبة ثلث الدية وهي التي تصل الى الجرف)

وهذا قول عامة أهل العملم منهم أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل الحديث وأصحاب الرأي الا مكحولا قال فيها في العمد ثلثا الدية

ولنا قبل النبي عَيَّمَالِيَّهِ في كتاب عرو بن حزم « وفي الجائفة ثِلْثُ الدية » وعن ابن عر عن النبي عَيَّمَالِيَّةِ مثل ذلك ، ولا بها جراحة فيها مقدر ذلم يختلف تدر ارشها بالعدد والخما أ طاوضحة ولا نعلم في جراح البدن الخالية عن قطع الاعضاء وكسر العظام مقدراً غير الجائفة ، والجاثقة ماوصل الى الجوف من بعان أو ظهر أو صدر أو ثغرة نحر أو ورك أو غيره

كالزكاة ولانها وجبت على العاقلة تخفيفا على الدائل فلا بجوز الشقيل بها على من لاجناية منه وفي ايجابها على الفقير تشفيل عليه وتكليف له ما لا يقدر عليه ولا ننا أجمنا على أنه لا يكلف أحد من العاقلة ما يشفل عليه وبجحف به وبحجف به وتحميل الفقير شيئاً منها يشفل عليه وبجحف بماله وربا كان الواجب عليه جميع ماله أو أكثر منه أولا يكون له شيء اصلاء واما الصبي والمجنون والمراة فلا يحملون منها لان فيها معنى التناصر وليس هم من أهل النصرة وكذلك المخالف في الدين ليس هو من أهل النصرة أيضاً

(مسئلة) (ويحمل الغائب كا بحمل الحاضر)

وبهذا قال أبو حنيفة وقال مالك يختص به الحاضر لان النحمل بالنصرة والماهي من الحاضرين ولان في قسمه على الجميع مشقةوعن الشائمي كالمذهبين

و لنا الخبر والمم استووا في التعصيب والارث فاستووا في تحـل المنلكالحاضرين ولانه معنى يتعلق بالتعصيب فاستوى فيه الحاضر والغائب كالميراث والولاية

(فصل) ويعقل المريض اذا لم يبلغ حد أرّما به والشيخ اذا لم يبلغ حدا لهرم لا نها من أهل النصرة والمواساة، وفي الزمن والشيخ الفاني وجهان حدها) لا يعقلان لأمهما ليسامن أهل النصرة ولهذا لا يجب عليما الجهاد ولا يقللان اذا كانامن اهل الحوب، وكذلك بخرج في الاعمى لا نهم عن أهل المواساة ولهذا تعجب عليهم الزّكاة وهذا منتقض بالصبي والمجنون ومذهب الشافعي كمذهبنا

وذكر ابن عبد البر أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي والبتي وأصحابهم اتفقوا على ان الجائفة لاتكون الم في الجيف عندر ابرة ، فأما ان خرق شدقه الدفي الجيف الى الجيف ولو بمغرز ابرة ، فأما ان خرق شدقه في صل الى باطن الفم فايس بجائفة لان داخل الفم حكمه حكم الظاهر لاحكم الباطن وإن طنه في وجنته في كسر المفام و وصل إلى فيه فايس بجائفة لما ذكرنا

وفل الشافعي في أحد قوليه هو جنفة لانه قد وصل إلى جوف وهذا ينتقض بما اذا خرق شدقه، فعلى هذا يكون عليه دية هشمة لكسر العظم وفيا زاد حكومة ، وان جرحه في أنفه فأنفذه فهو كما لو جرحه في وجنته فأنفذ، إلى فيه في الحكم والخلاف. وان جرحه في ذكره فوصل إلى مجرى البول من الذكر عليس بجائفة لأنه ليس بجوف بخ ف التلف من الوصول اليه مخلاف غيره

(فسل) وان أجفه جائمتين بينها حاجز فعليه ثلث الدبة وان خرق الجاني ما بينهما أو ذهب بالسراية صارا جائفة واحدة فيها ثلث الدبة لاغير، وإن خرق ما بينهما أجنبي أو المجنى عليه فعلى الاول ثلثا الدية وعلى الاجنبي الثاني ثلثها ويسقط ماقابل فعل الحجني عليه، وإن احتاج إلى خرق ما بينهما الدداواة فحرقها المجنى عليه اذلك او الطبيب با مره فلاشيء في خرق الحاجز وعلى الاول ثلث الدية، وإن أجفه رجل فوسعها آخر فعلى كار واحد منهما أرش جائفة لان فعل كل واحد منهما لو النارد كان جافة ذلا يستط حكه باضامه الى فعل غيره لان فعل الانسان

(مسئلة) (رخطأ الاسام والحاكم في احكامه في بيت المال يمنه على عافلته)

لان خطأ، يكر في أحكامه فانجاب مابجب به على عاقبته بج حف بهم، وبه قال الاوزاعي واثموري وآو حنيفة واسحاني ولان الامام والحاكم نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فكان ارش جناينه في مال الله سبحانه وللشافعي قولان كالروايتين وفيه رواية أخرى أنه يجب على عافاته لما روي ان عمر رضي الله عنه بعث إلى امرأة مغيبة كان يدخل عليها فقالت ياوياها مالها ولعمر فاسقطت ولداً فصاح السبي صبحتين ثم مات فاستشار عمر رضي الله عنه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار بعضهم ان ايس عليك شيء أنما أنت وال ومؤدب ففال على ان كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأوا رأيهم وان كانوا في هو اك فلم ينصحوا لك ان ديته عليك لا مك أفز عنها فألفته فقال عمر أفسمت عليك ان كانوا في هو اك فلم قومك

﴿ مسئلة ﴾ (وهل يتماقل أهل الذمة? على روايتين)

(أحداهما) يتنا المون قياساً على المسلمين لان قرابتهم تقتمي النوريث فاقتضت التعاقل كالمسلمين ولان دياتهم ديات احرار معصومين فاشبهت ديات المسلمين (والثانية) لا يتعاقلون لان حمل العاقلة ثبت على خلاف الاصل لجرمة قرابة المسلمين فلا يقاس عليهم لانهم لا يساوونهم في الحرمة

(مسئلة) (رلا يمفل حربي عن ذمي ولاذي عن حربي)

لاينبني على فعل غيره ، وان وسعها الطبيب باذنه أو أذن و ليه لمصلد ته فلا شيء عليه ، وان وسعها جن آخر في الظاهر دون الباطن أوفي الباطن دون الظاهر فعليه حكومة لان جنايته لم تبلغ الجائفة وان أدخل السكين في الجائفة ثم أخرجها عزر ولا أبرش عليه ، وان كان قد خاطها فجاء آخر فقطع الخيوط وأد فحل السكين فيها قبل أن تلتحم عزر أشد من التعزير الاول الذي قبله وغرمه ثمر الخيوط وأجرة الخياط ولم يلزمه أرش جائفة لانه لم يجفه وان فعل ذلك بعد التحامها فعليه أرش الجائفة وثمن الخيوط لانه بالالتحام عاد الى الصحة في اركالذي لم يجرح ، وان التحم بعضها دون بعض ففتق ما النحم فعليه أرش جائفة لماذكرنا وان فتى غير ما تحم عليه فليس عليه أرش الجائفة وحكه حكم من فعل مثل فعله قبل أن يلتحم منها شيء وان فتى بعض ما تحم في الظاهر دون الباطن أو الباطن والباطن دون الظاهر فعليه حكومة كما لو وصع جرحه كذلك

(فصل) وان جرح فخذه ومد السكمين حتى بلغ الورك فأجاف فيه او جرح الكشف وجر السكمين حتى بلغ الصدر فأجافه فيه فعليه آرش الجائفة وحكومة في الجراح لان الجراح فيغير موضع الجائفة فانفردت بالضانكا لو أوضحه في رأسه وجر السكين حتى بلغ القفا ونه يلزمه أرش موضحة وحكومة لجرح انقفا

(فصل) ذن أدخل حديدة أو خشبة أو يده في دبر انسان فخرق حاجزاً في الباطن فعليه حكومة

لأنه لا يرث بعضهم من بعض فلا يعقل بعضهم عن بعض كغير العصبات وفي الميراث احمال أبهما يتوارثان فيحرج في التعاقل مثل ذلك ولا يعقل بهودي عن نصر أني ولا نصر أني عنهودي لا نه لا موالاة بينهم وهم أهل ملتين مختلفتين و يحتمل أن يتعاقلا بناء على الروايتين في توارثها فأن تهود نصر أني أو تنصر بهودي وقلنا أنه يقر عقل عنه الذين أنتقل عن دينهم على وجهين وأن قلنا لا يقر لم يعقل عنه أحد لا نه كلر تد والمرتد لا يعقل عنه أحد لا نه أيس بمسلم فيعقل عنه المسلمون ولا ذمي فيعقل عنه أهل الذمة فتكون جنايته في ماله وكذلك كل من لاتحمل عاقلته جنايته يكون موجبها في ماله كسائر الجنايات التي لا تحملها الدافلة

(مسئنة) (ومن لا عاقلة له أو لم يكن له عاقلة تحمل الجميع فالدية أو باقيما عليه ان كان ذمياً) لان بيت المال لايمقل عنه وان كان مسلما ففيه روايتان

(احداهما) وقدى عنه من ميت المال وهو مذهب الزهري والشافي لان النبي عَلَيْكِيْلِيَّةُ ودى الانصاري الذي قتل بخيبر من بيت المال وروي أن رجلا قتل في زحام في زمن عمر فلم يعرف الله فقال علي لعمر ياأمير المؤمنين لا يطل دم أمرى مسلم فأدى ديته من بيت المال ولان السلمين ير ثون من لا وارث (المغنى والشرح السكبير) (المجزء الناسع)

ولا يلزمه أرش جائفة لان الجائفة ماخرةت من الخاهر الى الجوف وهذه بخلافه وكذلك لو أدخل السكين في جائفة انسان فخرق شيئاً في الباطن فليس ذلك بجائفة لما ذكرنا

﴿مسئلة ﴾ قال (فان جرحه في جوفه فخرج من الجانب الاخر فهاجائفتار)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء ومجاهد وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر لا أعلمهم يختلفون في ذلك ، وحكي عن بعن أصحاب الذافعي أنه قال هي جائفة واحدة ، وحكي أيضا عن أبي حنيفة لان الجائفة هي التي تنفذ من ظاهر البدن الى الجوف وهذه الثانية انما نفذت من الباطن إلى الظهر

وانا ماروى سعيد بن المسيب أن رجلا رم رجلا بسهم فأ نفذه فقضى ابو بكر رضي الله عنه بثاثي الدية ولا مخالف له فيكون اجماعا أخرجه سعيد بن منصور في سننه وروي عن عوو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عور قضى في الجائفة اذا نفذت الجوف بأرش جائفتين لانه أنفذه من موضعين فمكان جائفتين كما لو أنف فده بضر بتين وماذ كروه غير صحيح ذن الاعتبار ،وصول الجرح إلى الجوف لا بكيفية إيصاله إذ لا أثر لصورة الفعل عم التساوي في العنى ولان ماذ كروه من الديفية ليس بمذكور في خبروانما العادة والغالب وقوع الجائفة هكذا فلايد تبركة أن العادة والغالب وقوع الجائفة هكذا فلايد تبركة أن العادة والغالب حصولها

له فيمفلون عنه عند عدم قافلته كعصباته ومواليه (والثانية) لا بجب ذلك لان بيت المال فيه حق النساء والصبيان والحجابين والفقراء ومن لا عقل عليه فلا مجب صرفه فيما لا يعجب عليهم ولان العقل على المصبات وليس بيت المال عصبة ولا هو الهصبة هذا فأما قتيل الانصار فغير لازم لان ذلك قتيل اليهود و بيت المال لا يعقل عن الكفار بحال وانما النبي عيني تفضل بذلك عليهم وقولهم أنهم يرثونه قانا ليس صرفه الى بيت المال ميراثا بل هو فبيء ولهذا يؤخذ مال من لاوارث له من أهل الذمة الى بيت المال ولا يرثه المسلمون ثم ان المقل لا يجب على الوارث اذا لم يكن عصبة ويجب على المصبة وان لم يكن وارثا فعلى الرواية أم ان المقل لا يجب على الوارث اذا لم يكن عصبة ويجب على المصبة وان لم يكن وارثا فعلى الرواية الاولى اذا لم يكن له عاقلة اديت الدية كاما عنه من بيت المال وان كان له عاقلة لا تحمل الجميع أخذ الباقي من بيت المال وهل يؤدى من بيت المال دفعه واحدة او في ثلاث سنين على وجبهن (احدهما) في ثلاث سنين كما يؤخذ من العاقلة (والثاني) يؤدي دفعة واحدة وهو الصحبح لانالنبي عيني المال ويقد المنافلة فيجب كله في الحال دية الانصاري دفعة واحدة وكذلك عمر ولان الدية بدل متلف لا تؤديه العاقلة فيجب كله في الحال دية المنائر ابدال المتلف ات وأهما. أجل على العاقلة تحفيفا عنهم ولا حاجة الى ذلك في بيت المال ولهذا يؤدى الجميع

(فصل) فان لم يمكن الاخذ من بيت المال فليس علي القائل شيء وهذااحد قولي الشافعيولان الدية لزمت العاقلة ابتداء بدليل انها لايطالب بها غيرهم ولا يعتبر تحملهم ولا رضاهم ولاتجب على غير

بالحديد، ولو حصلت بغيره لكانت جائفة ثم ينتقض ماذكروه بما لو أدخل يده في جائفة انسان فخرق بطنه من موضع آخر فانه يلزمه أوش جائفة بغير خلاف نعلمه وكذلك يخرج فيمن أوضح انسانا في رأسه ثم أخرج وأس السكين من موضع آخر فهي موضحتان فان هشمه ها شمة لها مخرجان فهي هاشمتان وكذلك ما أشبهه

(فصل) فان أدخل أصبعه في فرج بكر فأ ذهب بكارتها فليس مجائفة لان ذلك ليس مجوف

«مسئلة» فال (ومن وطيء زوجته وهي صنيرة ففتة بها لزمه ثلث الدية)

معنى الفتق خرق مابين مسلك البول والمني ، وقيل بل معناه خرق ما بين القبل والدبر إلا أن هذا بعيد لأنه يبعد أن يذهب بالوطء ما بينهما من الحاجز فانه حاجز غليظ قوي والمكلام في هذه المسئلة في فصاين (أحدها) في أصل وجوب الضان (والثاني) في قدره . أما الاول فان الضمان انما بجب بوطء الصفيرة او النحيفة التي لا تحمل الوطء دون الكبيرة المحتملة لدوم ذا قال ابوحنيفة وقال الشافعي يجب الضان في الجبيع لانه جناية فيجب الضان به كما لوكان في أجنبية

ولنا انه وطء مستحق فلم يجب ضان ماتلف به كالبكارة ولانه فعل مأذون فيه ممن يصح إذنه فلم يضمن ماتلف بسرايته كما لو أذنت في مداواتها بما يفضي الى ذلك وكقطع السارق أو استيفاء

من وجبت عليه كما لو عدم الفال فان الدية لا تجب على أحد كذاهها فعلى هذا ان وجد بعض العاقلة حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا بجب على أحد قال شيخنا ويحتمل ان تجب في مال الفاتل اذا تعذر حملها عنه وهذا القول الثاني للشافعي العموم قوله تعالى (ودية مسلمة) الى أهله ولان قضية الدليل وجوبها على الجانى جبراً للمحل الذي قوته وانا سقط عن القاتل لقيام العاقبة مفامه في جبر الحل فاذا لم يوجه ذلك بقي واحبا عليه بقضي الدليل ولان الامر دائر بين ان يطل عم المقتول وبين المجاب دية على المنتف المنافل لا يجوز الاول لان فيه مخالفة الكتاب والسنة وقياس أصول الشريعة فتدين الثانى ولان اهدار الدم المضمون لا نظير له وابيجاب الدية على قاتل الخطأ له نظائر وقد قالوا في المرتد تجب الدية في ماله لما لم يكن عاقلة والذي الذي لاعاقله له تلزمه الدية ومن رمى سها ثم أسلم أو كان مسلما فارتد أو كان عايه الولا لموالي أمه فا نجر الى مواني أبه ثم أصاب سهمه انساناً منقول فتيل في دار الاسلام معصوم تعذر حمل عاقلته عقله فوجب على قاتله كهذه الصور وهذا أولى من اهدار دماء الاحرار في غالب الاحوال فانه لا يكاد بوجد عائلة تحمل الدية كام اولاسبيل الى الاخذ من يبت دار الاسلام معصوم تعذر حمل عاقلته عقله فوجب على قاتله كهذه الصور وهذا أولى من اهدار دماء المال فتضيع الدماء و تفوت حكمة ايجاب الدية قولهم ان الدية تجب على العاقلة عنه ابتداء على العاقلة عنه ابتداء على القاتل ان تجب على القاتل ان تحميم على القاتل ان حدمهم على الماقلة عنه الماتهة على القاتل ان تعذر حمل جميعها أو باقيها ان حدمهم على العاقلة بعضها

القصاص وعكسه الصغيرة والمكره أعلى الزنا . اذا ثبت هذا فانه يازمه المهر المسمى في النكاح مع ارش الجناية ويكون ارش الجناية في ماله إن كان عمداً محضاً وهو أن يعلم انها لا تطبيقه وأن وطأه يفضيها ، فأما إن لم يعلم ذلك وكان مما يحتمل أن لا يفضي اليه فهو عمد الخطأ فيكون على عافلته إلا على قول من قال ان العاقلة لا تحمل عمد الخطأ فانه يكون في ماله

(الفصل الثاني) في قدر الواجب وهو ثلث الدية وسهذا قال قنادة وأبو حنيفة، وقال الشافعي تجب الدية كاملة وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز لانه أتلف منفعة الوطء فلز مته الدية كما لوقطع أسكة. با ولنا ماروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضى في الافضاء بثلث الدية ولم نعرف له في الصحابة مخالفا ولان هذه جناية تخرق الحاجز ببن مسلك البول والذكر فكان موجبها ثلث الدية في الصحابة مخالفا ولان هذه جناية تخرق الحاجز ببن مسلك البول والذكر فكان موجبها ثلث الدية لانه قطع عضر بن فيهما نفع وجمال فأشبه قطع الشفتين

(فصل) وان استطلق بولها معذلك زمته دية من غير زيادة وبهذا قال أبوحنيفة ، وقال الشافعي تجب دية و حكومة لانه فوت منفعتين فلزمه ارشهما كما لو فوت كلامه وذوقه

ولنا انه أتلف عضواً واحداً لم يفت غير منافعه غلم يضمنه بأكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهبذوقه وكلامه وما قاله لا يصح لانه لو أوجب دية المنفعة بين لاوجب ديتين، لان استطلاق

(فصل) ولو رحى ذمي صيداً ثم أسلم ثم أصاب السهم آدميا فقتله لم يعقله المسلمون لانه لم يكن مسلما حال رميه ولا المهاهدون لانه قتل مسلما فتكون الدية في مال الجاني وهكذا الورمى وهو مسلم ثم ارتد ثم قتل السهم انسانا لم يعقله احد ولو جرح ذمي ذميا ثم أسلم الجارح ومات المجروح وكان ارش جراحه يزيد على الناث فعقله على عصبته من أهل الذمة ومازاد على ارش الحجرح لا يحمله أحد وكمون في مال الجاني لما ذكر نا فان لم يكن ارش العجر ح عما تحمله العاقلة فجميع الدية على الجاني وكذلك الحمل الحاكم اذا جرح مسلم ثم ارتد ويحتمل ان تحمل العاقلة الدية كلها في المسئنة ين لان العجناية وجدت وهو عن تحمل العاقلة حنايته ولهذا وجب القصاص في المسئنة الاولى اذا قتله عمداً و يحتمل ان لاتحمل العاقلة شيئا لان الارش أنما يستقر باندمال الجرح وسمرايته

(فصل) إذا تروج عبد معتقة فاولدها أولاداً فولاؤهم لمولى امهم فان جنى أحدهم فالعقل على مولى امه لانه عصبته ووارثه فان عتق أبوه ثم سرت الجناية أو رمى يسهم فلم يقع السهم حتى عتق أبوه لم يحمل عقله أحد لان موالي الام قد زال ولاؤهم عنه قبل قنله وموالي الاب لم يكن لهم عليه ولاء حال جنايته فتكون الدية عليه في ماله إلا ان يكون ارش الجرح مما تحمله العاقلة منفرداً فيخرج فيه مثل ما قلمناه في المسئلة التي قباما

(مسئة) (ولاتحمل المافلة عمداً ولاعبداً ولاصلحاً ولا اعترافاً ولا مادون ثلث الدية ويكون

اللاً ذون فيه ولا من ضرورته

البول موجب الدية والافضاء عنده موجب المدية منفرداً ولم يقل به وانما أوجب الحــكومة ولم يوجد مقتضيها فاننا لانعلم أحداً أوجب في الافصاء حكومة

(فصل) وان اندمل الحاجز وانسد وزال الافضاء لم يجب ثلث الدية ووجبت حكومة لجبر ماحصل من النفص .

(فصل) وان أكره امرأة على الزنا فأفضاها لزمه ثلث ديتها ومهر مثابها لانه حصل بوط عير مستحق ولا مأذون فيه فلزمه ضان ماأتلف به كسائر الجنايات وهل يلزمه ارش "بكارة مع ذلك؟ فيه روايتان (إحداهه) لايلزمه لان أرش البكارة داخل في مهر المثل فان مهر البكر أكثر من مهر الثيب فالنفاوت بينهما هو عوض ارش البكارة فلم يضمنه مرتين كافي حق الزوجة (واثانية) يضمنه لانه محل أتلفه بعدوانه فلزمه ارشه كما لوأتلفه باصبعه ، فأما المطاوعة على الزنا اذا كانت كبيرة ففتقها فلا ضان عليه في فتقها، وقال الشافعي يضمن لأن المأذون فيه الوطء دون الفتق فأشبه مالوقطع يدها ولنا انه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمنه كارش بكارتها ومهر مثابا وكما لو أذنت في قطع يدها لائن ذلك ايس من

(فصل) وأن و لميء امرأة بشبهة فأفضاها فعاليه ارش افضائها مع مهر مثام الانالفعل انما أذن

ذلك في مال الجاني حالا إلا غرة الجنين اذا مات مع امه فان العافلة تحملها مع دية امه وان ماتا منفردين لم تحملهما العاقلة لنقصهماعن الثلث)

وجملة ذلك ان العاقلة لأتحمل العمد سوا، كان بما بجب القصاص فيه اولا بجب ولا خلاف في انها لاتحمل دية ما يجب فيه الفصاص وأكثر أهل العلم على أنها لا تحمل العمد بحال وحكمي عن مالث أنها تحمل الحبيب فيه الفصاص فيها كالمأمو مة والحجائفة وهذا قول فتادة لانها جناية لا قصاص فيها فاشهت جناية الحطأ

ولنا ما روى ابن عباس عن النبي عَيَنْتَكِيْرُو أنه قال « لأنحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً » وروي عن ابن عباس موقوفاً ولم نعرف له في الصحابة مخالفاً فيكون اجماعاً ولانهاجناية عمد فلا تحملها العاقلة كالموجبة للقصاص وجناية الاب على ابنه ولان حمل العاقبة أنما ينبت في الخطأ لكون الجاني معذوراً تخفيفا عنه ومواساة له والعامد غير معذور فلا يستحق المواساة ولا النخفيف فلم يوجد فيه المقتضي وبهذا فارق العمد الخطأ ثم يبطل ما ذكروه بقتل الاب ابنه ما نه لافصاص فيه ولاتحمله العاقلة

(فصل) فان اقتص بحديدة مسمومة فسرى الى النفس ففيه وجهان (أحدهما) تحمله العاقلة لانه ليس بعمد محض أشبه عمد الحطأ (والثانية) لأنحمله لانه قتل بالة يقتل مثاما غالباً فاشبه من له القصاص ولو وكل في استيفاء الفصاص ثم عفى عنه فقتله الوكيل من غير علم بعفوه فقال القاضي لا تحمله العاقلة لانه عمد قتله وقال أبو الخطاب تحمله لانه لم يقصد الجناية ومثل هذا يعد خطأ بدلهل ما لو قتل في

فيه اعتقاداً أن المستوفي له هو المستحق فاذا كان غيره ثبت في حقه وجوب الضمان لما أتلف كما لو أذن في أخذ الدين لمن يعتقد انه مستحقه فبان انه غيره وبهذا قال الشافعي ، وقال أبوحنيفة يجب لها أكثر الأمرين من مهر مثامها أو ارش افضائها لان الارش لاتلاف المضو فلا يجمع بين ضمانه وضمان منفعته كما لو قام عينا

ولنا ان هذه جناية تنقل عن الوطء فلم يدخل بدله فيهاكما لو كسر صدرها وما ذكروه غير صحيح فان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والارش يجب لاتلاف الحاجز فلا تدخل المنفعة فيه (فصل) وأن استطلق بول المحكرهة على الزنا والموطوءة بشبهة مع افضائهما فعليه ديتهما والمهر وقال أبوحنيفة في الموطوءة بشبهة لايجمع بينهما ويجب أكثرهما وقد سبق المحكلام معه في ذلك

﴿ سَنَّنَهُ ﴾ قار (وفي الضام بعير وفي الترقوة بعير ان)

ظاهر هذا أن في كل ترقوة بعيرين فيكون في الترقوتين أربعة أبعرة وهذا قول زيد بن ثابت والترقوة هو العظم المستدير حول العنق من النحر إلى الكتف ولكل واحد ترقوتان فنيهما أربعة أبعرة في ظاهر قول الخرقي، وقال القاضي المراد بقول الخرقي الترقوتان معاً وانما اكتني بلفظ الواحد لادخال الالف واالام المقتضية للاستغراق فيكون في كل ترقوة بعير وهذا قول عمر بن

دار الحرب مسلما يظنه حربيا فانه عمد فته وهو أحد نوعي الخطأ وهــذا أصبح ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) ولانحمل العاقلة العبد يعني أذا قتل العبد قاتل وحبت قيمته في مال الفاتل ولا شيء على عاقلته خطأ كان أو عمداً وهذا قول ابن عباس والشعبي والنوري ومكحول والنخعي والبتي ومالك والليث وابن أبي ليلي وإسحاق وأبي ثور وقال عطاء والزهري والحدكم وحماد وأبو حنيفة تحمله العاقلة لامه ادمي يجب بقتله الفصاص والدكفارة فحمات العاقلة بدله كالحر وعن الشابعي كالمذهبين ووافقنا أبو حنيفة في دمة أطرافه

ولنا حديت ابن عباس ولان الواجب فيه قيمة تختلف باختلاف صفانه فلم تحمله العافلة كسائرالقيم ولانه حبوان لاتحمَّل العاقلة دية أطرافه فلم تحمل الواجب في نفسه كالفرس

(فصل) ولأتحمل الصلح ومعناه أن يدعى عليه القتل فينكره ويصالح المدعي على مال فلا تحمله العاقلة لانه مال ثبت بمصالحته واختياره فلم تحمله العاقلة كالذي ثبت باعترافه وقال القاضي معناه أن بصالح الاولياء عن دم العمد إلى الدية والنفسير الاول أولى لان هذا عمد يستغنى عنه بذكر العمد ويمن قال لانحمل العاقلة الصلح أبن عباس والزهري والشعبي والثوري والليث والشافعي وقد ذكرنا حديث أبن عباس فيه ولانه لو حملته العاقلة أدى إلى أن يصالح بمال غيره ويوجب عليه حقاً بقوله

الخطاب وبه قال سعيد بن السيب ومجاهد وعبد الملك بنمروان وسعيدبن جبير وقتادة واسحاق وهو قول لاشافعي والشهور من قوليه عند أصحابه أن في كل واحد مماذكرنا حكومة وهو قول مسروق وأبي حنيفة ومالك وابن النذر لابه عظم باطن لا يختص بجال ومنفعة فلم يجب فيه ارش مقدركما أر أعضاء البدن ولان التقدير انما يكون بتوقيف أو قياس صحيح وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن الشعبي ان في الترقوة أربعين ديناراً وقال عمرو بن شعيب في الترقوتين الدية وفي احديهما نصفها لانهما عضوان فيها جال ومنفعة وليس في البدن غيرها من جند بهما فكملت فيها الدية كاليدين. ولنا قول عمر رضي الله عنه وزيد بن ثابت وما ذكروه ينتقض بالهاشمة فانها كسر عظام ونفعها باطنة وفيها مقدر ولا يصح قولهم إنها لا تختص بجال ومنفعة فان جمال هذه العظام ونفعها لا يوجد في غيرها ولا مشارك لها فيه ، وأما فول عمرو بن شعيب فمخالف للاجماع فاننا لانعلم أحداً قبله ولا بعده وافقه فيه

﴿مسئلة﴾ قال(وفي الزند أربعة أبمرة لأنه عظهار)

قال القاضي: يعني به الزندين فيها أربعة أبعرة لأن فيهما أربعة عظام مُفي كل عظم بعيروهذا يروى عن عمر بن الخطاب وفال أبوحنيفة ومانك والشافعي فيه حكومة لما تقدم

(فصل) ولا تحمل الاعتراف وهو ان يقر الانسان على نفسه بقنل خطأ أو شبه عمد فتجب الدية عليه فلا تحمله الماقلة لاعلم فيه خلافا وبه قال ابن عباس والشعبي والحسن وعمر بن عبدالعزبز والزهري والثوري ومالك والارزاعي والشافعي و إسحاق وأصحاب الرأي وقد ذكر ما حديث ابن عباس فيه ولانه لو وجب عليهم لوجب باقرار غيرهم ولا يقبل إقرار شخص على غيره ولانه متهم في ان يواطى، من يقر له بذلك ليأخذ الدية من عاقلته فيقاسمه إياها إذا ثبت هذا فافه يلزمه ما اعترف به وتجب الدية عليه حالة في ماله في قول الاكثرين وقال أبو ثور وابن عبد الحكم لا بلزه شيء ولا يصح إقراره لا نه مقر على غيره لا على نفسه ولا به لم يثبت موجب اقراره فكان إطلاكا لو أقر على غيره بالقنل ولذه مقر على غيره بالقنل ولذه قوله تعلى (ومن قنل مؤمنا خطأ فتحرير وقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) ولانه مقر على فقسه بالحناية الموجبة للمال فصح إقراره كما لو أقر بانلاف مال أو بما لا تحمل ديته المافلة ولانه محل مضمون فيضمن إذا اعترف به كمائر المحال وانما سقطت عنه الدية في محل الوفاق لنحمل العاقلة لما فذا لم تحملها وجبت عليه كجناية المرتد

(فصل) ولا تحمل الماقلة مادون الثلث وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء ومالك وإحماق وعدد المزيز بن أبي سلمة وقال الزهري لاتحمل الثلث أيضاً وقال الثوري وأبوحنيفة تحمل السن الموضحة وما فوقعها لان النبي عَلَيْنَا وَمَلَّمُ النارة التي في الجنين على العاقلة وقيمها نصف عشر الدية ولا تحمل

ولنا ماروى سعيد ثنا هشيم ثنا يحيى بن سعيد عن عرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب الى عرفي أحد الزندين إذا كسر فكتب له عمر إن فيه بعيرين ، وإذا كسر الزندين ففيهما أربعة من الابل ورواه أيضاً من طريق آخر مثل ذاك وهذا لم يغالم في الصحابة فكان اجماعاً (فصل) ولا مقدر في غير هذه العظام في ظاهر كلام الخرقي وهو قول اكثر أهل العلم وقال القاضي في عظم الساق بعيران وفي الساقين أربعة أبعرة وفي عظم الفخذ بعيران وفي الفخذين أربعة فهذه تسعة عظام فيها مقدر الضلع والترقونان والزندان والساقان والفخذان وماعداها لا مقدر فيه وقل ابز عقيل وأبو الحطاب وجماعة من اصحاب القاضي في كل واحد من الذراع والعضد بعيران وزاد أبو الخطاب عظم القدم لماروى سايان بن يسار ان عرقضي في الذراع والعضد والفخذ والساق وزاد أبو الخطاب عظم القدم لماروى سايان بن يسار ان عرقضي في الذراع والعضد والفخذ والساق والزند إذا كمر واحد منها فجر ولم يكن به دحور يعني عوجا بعير وان كان فيما دحور فبحساب ذلك وهذا الخير إن صح فهو مخالف لما ذهبوا اليه فلايصاح دليلا عليه والصحيح إن شاء الله أنه لا تقدير في غير الحسة الضلع والترقوتين والزندين لان انتقدير أها يثبت بالتوقيف ومقتضي الدليل وجوب الحدودة في هذه العظاء الباطنة كلها وانا خالفناه في هذه العظاء لقضاء عرضي الله عنه فنها عداها بقي على مقتضي الدليل وعيره ففيه الحدودة عنه فنها عداها وإن خالفاً فهو قول شاذ لا يستند إلى دليل يعتمد عليه ولايصاراليه ولا نعلم فيه مخالفاً وإن خالف فهم الحالي فهو قول شاذ لا يستند إلى دليل يعتمد عليه ولايصاراليه

مادون ذلك ولانه اليس فيه ارش مقدر والصحيح عن الشافعي أنها تحمل القليل والكثير لان من حمل الكثير حمل الفليل كالجاني في العمد

ولذا ١٠ روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الدية ال لأيحمل منها شي، حتى ثبانم عقل المأمومة ولان مقتضى الادل وجوب الضهان على الحباني لانه موجب جنابته وبدل متلفه فكان عليه كسائر الحبابات والمنلفات وأنها خولف في الثلث تخفيفاً عن الحباني الحكونه كثيراً يجحف به قال النبي عليه المناه « النات كثير » ففيا دونه يبقى على قضية الاصل ومقتضى الدليل وهذا حجة على الزهري لان النبي عليه الناه كثيراً فاما دية الحنين فلا تحماما العاقلة إلا إذا مات مع أمه،ن الضربة لكون ديتها جميعاً موجب جنابة تزيد على الثاث وأن سلمنا وجوبها على العاقلة فلانها دية ادمي كاملة

(فصل) وتحمل العاقلة دية الطرف إذا بلغ الثلث وهو قول من سمينا في الفصل الذي قبل هــذا وحكي عن الشانعي انه قال في القديم لاتحمل ما دون الدية لان ذلك بح ى مجرى خمان الاموال بدليل أنه لايجب فيه كفارة

ولما قول عمر رضي الله عنه ولان الواجب دية جناية على حر تزيد على الناث فحماتها العاقلة كدية النفس ولانه كثير يجب ضاما لحراشبه ماذكر ناوما ذكروه ببطل بما إذا جنى على الاطراف بما يوجب الدية أو زيادة عليها

(مسئلة) عَلْ (والشجاج التي لانوقيت نيها أولها الحارصة وهي التي تحرص الجلد)

يعني تشقه قليلا وقال بعضهم هي الحارصة ثم الباضعة وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ثم البازلة وهي التي يسيل منها الدم ثم المتلاحمة وهي التي أخذت في اللحم ثم السمحاق وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ثم الموضحة، هكذا وقع في النسخ التي وصلت الينا: الحارصة ثم الباضعة ثم البازلة ولعله من غلط الحكاتب والصواب الحارصة ثم البازلة ثم الباضعة هكذا رتبها سائر من علمنا قوله من أهل العلم ولان الباضعة التي تشق اللحم بعد الجلد فلا يمكن وجودها قبل البازلة التي يسيل منها الدم وتسمى الدامعة لقلة سيلان دمها تشبيها له بخروج الدمع من العين والتي تشق اللحم بعد الجلد يسيل منها الدم منها دم كثير في الغالب فكيف يصح جعلها سابقة على ما لا يسيل منها إلا دم يسير كدمع العبن؟ ويدل على صحة ماذكرناه أن زيد بن ثابت جعل في البازلة بعيرا وفي الباضعة بعير بن وقول الحرق والشجاج يعني جراح الرأس والوجه ونه يسمى شجاجا خاصة دون جراح سائر البدن والشجاج يعني جراح الرأس والوجه ونه يسمى شجاجا خاصة دون جراح سائر البدن والشجاج المارصة وهي التي تشق الجلد قليلا يعني تقشر شيئاً يسيراً من الجاد لا يظهر منه دم ومنه حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا ثم البازلة وهي التي يبزل منها الدم أي يسيل وتسمى الدامية ومنه حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا ثم البازلة وهي التي يبزل منها الدم أي يسيل وتسمى الدامية

(نصل) وتحمل العاقلة دية المرأة بغير خلاف بينهم فيها وتحمل من جراحها ما يبلغ ارشه ثلث دية الرجل كدية أنفها عقاما ما دون ذلك كدية يدها فلا تحمله العاقبة وكذلك الحكم في دية الكتابي ولا تحمل دية الحجومي لأنها دون الثلث

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وتحمل غرة الجنين)

إذا مات مع أمه فان الناقلة تحملها مع دية أمه نص عليه لان ديتها وجبت في حال واحدة بجناية واحدة مم زيادتهما على الملث فحملتهما العاقلة كالدية الواحرة ولا تحملها ان مات منفرداً أو مات قبن موت امه نص عليه أحمد لانه دون الثلث

﴿ مسئلة ﴾ (وتحمل جناية الخطأ عن الحر إذا بلغت الثلث) وحكمي عن الشافعي لا تحمل ما دون الدية وقد ذكر ناه وذكر نا دليله

وهي رواية عن أحمد وبه قال ابن سيرين والزهري والحارث العائلة في اللاث سنين)
وهي رواية عن أحمد وبه قال ابن سيرين والزهري والحارث العكاي وابن شبرمة وقتادة وأبو ثور
وهي على الفال في ماله لانها موجب فعل قصده فلم تحمله العاقلة كالعمد المحض، ولانهادية مغلظة فاشبهت
دية العمد وهكذا يجب ان يكون مذهب مالك لان شبه العمد عنده من باب العمد (والثانية) تحملها
العاقلة ذكرها: لخرقى وهي ظاهر المذهب و به قال الشعبي والنخمي والحكم والشافعي والثوري و إسحاق و أصحاب
(المغني والشرح الكبر) (عمر)

أيضاً والدامعة ثم الباضعة وهي التي تشق اللحم بعــد الجلا ، ثم المتلاحمة وهي التي أخذت في اللحم يعني دخلت فيه دخولا كثيرا يزيد على الباضعة ولم تبلغ السمحاق، ثم السمحاق وهي التي تصل الى قشرة رقيقه فوق العظم تدمى تلك القشرة سمحافا الوسميت الجراح الواصلة المهامها ويسميها أهل المدينة الملطا والملطاة وهي التي تأخذ اللحم كله حتى تخلصمنه، ثم الموضحة وهي التي تقشر تلك الجلدة وتبدي وضح العظم أي بياضه وهي أول الشجاج الموقتة وما قبلها من الشجاج الحنس فلا توقيت فيها ل الصحيح من مذهب أحمد وهو قول أكثر الفقها الروى ذلك عن عمر بن عبدالعزيز ومالك والاوزاعي والشافعي واصحاب الرأي وروي عن احمد رواية أخرى ان فى الدامية بعيراً وفي الباضعة بميرسن وفي المتلاحمة ثلاثة وفي السمحاق اربعة أبعرة لان هذا يروى عن زيد بن ثابت وروي عن علي في السمحاق مثل ذلك رواه سعيد عنهما وعن عر وعمَّان فيها نصف ارش الموضحة والصحيح الاوللانها جراحات لمرد فها توقيت في الشرع فكان اواجب فيها حكومة كجراحت البدن ، وروى عن مكحول قال قنبي النبي عليه في الموضحة بخمس من الابل و لم يقض فما دونها ولانه لم يثبت فها مقدر بتوقيف ولا له قياس يصح فوجب لرجوع الى الحكومة كالحارصة، وذكر القاضي انه متى أمكن اعتبار هـ نمه الجراحات من الموضحة مثل أن يكون في رأس المجني عايه موضحة الى جانبها قدرت هذه الجراحة مهاه فان كانت بقدر النصف وجب نصف ارش الموضحة

الرأي وابن المنهذر لما روى أبو هريرة قال افتتلت المرأثان مرس هذبل فرمت احداها الاخرى بحجر فقتانها وما في بطنها فقضى رسول الله عَلَيْكَامُّةُ بدية المرأة على عافاتها متفقعايه ، ولانه نوع قنل لايوجب القصاص فوجبت ديتــه على العاقلة كالخطأ ، وبخالف العمد المحض فأنه يغلظ من كل وجه لقصد. الفعل وارادته القتل، وعمد الخطأ ينلظ من وج، وهو الاسنان وهو قصده الفعل ويخف من وجه وهو كونه لم يرد القتل فاقتضى تغليظها من وجه وهوالاسنانوتخفيفهامنوجه وهو حمل العاقلة لها و أجيلها ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في أنها تجب مؤجلة روي ذلك عن عمروعلي وابن عباس وبه قال الشعبي والنخبي وقتادة وعبيد الله بن عمر ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر، وقد حكي عن قوم من الخوارج أنهم قالوا الدية حالة لأنها بدل متلف ولم ينقل اليناذلك عمن يعد خلافه خلافاً والدية تخالف سائر المتلفات لانها تجب على غير الجاني على سبيل المواساة له فاقتضت الحكمة تخفيفها عليهم وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قضيا بالدية على العاقلة في اللاث سنين ولا مخالف لها فيءصرها فكاز. اجماعاً

(مسئلة) (وما يحملهكل واحد من العاقلة غير مقدر الكر يُرجع فيه الى اجتهادالحا كم فيحمل كل انسان مايسهل ولايشق)

وجملة ذلك ازه لاخلاف بين أهل العلم في ان العاقلة لاتكلف من العقلمالمجحف بها ويشق عليها

إن كانت بقدر الثلث وجب ثلث الارش وعلى هذا إلا أن تزيد الحكومة على قدر ذلك فتوجب ما تخرجه الحكومة ، فاذا كانت الجراحة قدر نصف الموضحة وشينها ينقص قدر ثلثيها أوجبنا ثلثي ارش الموضحة ، وإن نقصت الحكومة أقل من النصف أوجبنا النصف فنوجب الاكثر مما تخرجه الحكومة أو قدرها من الموضحة لانه اجتمع سببان موجبان الشين وقدرها من الموضحة فوجب بها أكثرهما لوجود سببه ، والدليل على ايجاب المقدار أنهذا اللحم فيه مقدر فكان في بعضه بمقداره من ديته كالمارن والحشفة والشفة والجنن وهذا مذهب الشافعي وهذا لانعلمه مذهباً لأحمد ولا يقتضيه مذهبه ولا يصح لأن هذه جراحة تجب فيها الحكومة فلا يجب فيها مقدر كجراحات البدن ولا يصح قياس هدا على ماذكروه فانه لا تجب فيها الحكومة ولا نعلم لما ذكروه نظيرا

﴿ مسئلة ﴾ قال(وما لم يكن فيه من الجراح توقيت ولم يكن نظير الماوقتت ديته ففيه حكومة)

أما الذي فيه توقيت فهو الذي نص النبي عَيِّنَاتِيَّةٍ على ارشه و ببن قدر ديته كتموله « في الأنف الدية وفي اللسان الدية » وقد ذكرناه ، وأما نظيره فهو ماكان في معناه ومقيساً عليه كالاليتين والحاجبين وقد ذكرنا ذلك أيضاً فها لم يكن من الموقت ولا مما يمكن قياسه عليه كالشجاجالتي دون الموضحة وجراح البدن سوى الجائفة وقطع الاعضاء وكسر العظام المذكورة فليس فيه إلا الحكومة

لانه لازم لها من غير جنايتها على سبيل المواساة لاغائل والتخفيف عنه فلا يخفف عن الجاني بما يثقل على غيره و بجحف به كالزكاة ، ولا نه لوكان الاجحاف مشهر وعاكان العباني أحق به لا نه موجب جنايته وجزاء فعله فاذا لم يشرع في حقه فني حق غيره أولى ، واحتلف أهل العلم فيما يحمله كل واحد منهم فقال احمد يحملون على قد ما يطيقون فعلى هذا لا يتقدر شرعا وإنا يرجع فيه لى اجتهاد الحاكم فيفرض على كل واحد قدراً يسهل ولا يؤذي وهذا مذهب مالك لان التقدير لا يثبت الا بتوقيف ولا يثبت بالرأي والتحكم ولا نص في هذه المسئلة فوجب الرجوع فيها الى اجتهاد الحاكم كمفادير الففقات ، وعن أحمد رواية أخرى انه يفرض على الموسر لصف مثقال لانه أقل ما يتقدر في الزكاة فكان معتبراً بها ويجب على المنتوسط ربع مثقال لان مادون ذلك نافه لكون اليد لا نقطع فيه بدليل قول عائشة رضي الله عنها لا يقطع في الشيء اليافه وما دون ربع دينار لا قطع فيه ، وهذا اختياراً بي بكر ومذهب الشافعي عنها لا يقدراً قبل ما يحد على سايل المواساة وقال أبو حنيفة أكثر ما نجمل على الواحداً ربعة دراهم وايس لا وله حدلان ذلك يجب على سايل المواساة لقرابة فلي يتقدراً قلم كالنها قلول النفي والمتوسط لذلك ، والصحيح الاول الذكر نامن أن النقد والمرا اليه بتوقيف فيه وانها نختف بالغنى والمتوسط لذلك ، والصفة ولا يختلف بالموالة كرنامن أن النقد والموسط لذلك الموسط نائرة أو بقاف بالمناون بالتقدير بنصف دينارور بعه فقال بعضهم بتكر رالواجب في الاحوال النلائة فيكون الواجب على الغنى فيها ديناراً و نصفاً وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار)

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحسكومة أن يقرم المجني عليه كأنه عبد لاجناية به ثم قوم وهي ٠ قد برأت فما نقصته الجناية فله مثله من الدية كان قيمته وهو عبد صحيح عشرة وقبيته وهو عبد به الجناية تسمة فيكوز فيه شر ديته)

هذا الذي ذكره الخرقي رحمه الله في تفسير الحكومة قول أهل العلم كايهم لانعلم بينهم فيه خلافا وبه قال الشافعي والعنبري وأسحاب الرأي وغيرهم ، قل ابن النذركل من نحفظ عنه مر أهل العلم سرى ان معنى قُولهم حكومة أن يقال إذا أصيب الانسان بجرح لاعقل له معلوم كم قيمة هذا المجروح لُو كَانَ عَبِداً لَمْ يَجِرُ - هذا الجر - فذا قيل مائة دينار قيل وكم قيمنه وقد أصابه هذا الجرح والتهي برؤه ؟ قيل خسة وتسعون فالذي يجب على الجاني نصف عشر الدية وإن قالوا تسعون فعشر الدية ، وإن زاد أو نقس فعلى هذا الثال وإنما كانكذلك لأن جملته مضمونة بالدية فأجزاؤه مضمو نةمنها كما ان المبيع لما كان مضمونا على البائع بالثمن كان ارش عيبه مقدراً من الثمن فيقال كم قيمته لاعيب فيه فقالوا عشرة فيقال كم قيمته وفيه أحيب فادا قيل تسعة علم أنه نقص عشر قيمته فيجب أن ترد

لانه حق يتعلق بالحول على سبيل المواساة فيتكرر بتكرر الحول كالزكاة وقال بعضهم لايتكرر لان في الابجاب زيادة على النصف ايجاب الزيادة على أقل الزكاة فيكون مضراً ، ويعتبر الغني والنوـط عند رأس الحول لانه حال الوجوب فاعتبر الحول عنده كالركاة ، وان اجتمع من المافلة في درجة واحدة عددكثير قسم الواجب على جميعهم فيلزم الحاكم كل انسان علىحسب مايرا. وان قل، وعلى الوجه الآخر يجمل على المتوسط نسف ماعلى الغنى ويعم بذلك جميمهم وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر يختص الحاكم من شا، منهم فيفرض عليهم هذا القدر الواجب الله ينقس عن القدر الواجب وبصير الى الشيء النافه ولانه يشق فربما أصاب كل واحد قيراط فيشق جمعه

ولنا أنهم استووا في القرابة فكانوا سواء كما لو قلوا كالميراث واماالنعلق بمشقة الجمع فلا يصع لان مشقة زيادة الواجب أعظم من الجمع ثم هذا تعلق بالحكمة من غير أصل يشهد لها فلا يترك لهاالدليل ثم هي معارضة محقه الواجب على كل واحد منهم وسهولة الواجب عليهم ، ثم لا بخاو من أن يخص الحاكم بعضهم بالاجتهاد أو بغير اجتهاد فان خصه بالاجتهاد ففيه مشقةعليه وربما لابحصاله معرفة الاولىمنهم بذلك فيتعذر الايجاب وأن خصه بالتحكم أنضى إلى أنه يتخر بين أن يوجب على انسان شيئاً بِشهو ته من غير دليل وبين أن لايوجب عليــه ولا نظير له ورعا ارتشى من بمضهم وأثهم وربما امتنع من فرض عليه شيء من أدائه لكونه برى مثله لايؤدي شيئًا مع التساوي من كل الوجوم

﴿ مسئلة ﴾ (ويه أ بالاقرب فالاقرب فتى اتمعت اموال الاقربين لها لم يتجاوزهم والا نتقل الى من بليعن) ﴿ سَنَّهُ ﴾ فال(وعلى هذا مازاد من الحكومة أو نقص لا أن تكون الجناية في رأس أو وجه فيكون أسهل مما وقت فيه فلا مجاوز به أرش الموقت)

يعني لو نقصته الجناية أ كثر من عشر قيمته لوجب أكثر من عشر ديته ولو نقصته اقل من العشر مثل أن نقصته نصف عشر قيمته لوجب نصف عشر ديته إلا إذا شجه دون الموضحة فبلغ ارش الجراح بالحكومة اكثر من ارش الموضحة لم مجب الزائد، فلو جرحه في وجهه سمحاقاً فنقصته عشر قيمته فمتنضى الحكومة وجوب عشر من الابل ودية الموضحة خمس فهبنا يعلم غلط المقوم ، لان الجراحة لو كانت موضحة لم تزدعلي خمس مع أنهاسمحاق وزيادة عليها فلأن لا يجب في بعضها زيادة على خمس اولى وهذا قول أكثر اهل العلم وبه يقول الشانعي وأصحاب الرأي وحكى عن مالك انه يجب ماتخرجه الحكومة كائنا ما كأن لانها جراحة لامقدر فيها فوجب فيها ما نقص كم لو كانت في سائر البدن.

وجملة ناك انه ببدأني قسمة الديرة بين العاقلة الاقرب فالاقرب فيقسم للى الاخوة وبفهم والاعمام وغيهم ثم أعمام الاب ثم بذيهم ثم أعمام الجد ثم بنيهم كذلك ابداحتي ادا انقرض المالمبون فعلى المولى المعنق ثم على عصباته ثم على مولى المولى ثم على عصباته الاقرب فالاقرب كالميرات سواء وان قلنا الآباء والابناء من العاقلة بديء مهم لأنهم أقرب و. في اتسه تأموال قوم للعقل لم يعدهم الى من بعدهم لانه حق بستحق بالتعصيب فقدم الاقرب فالاقرب كالميراث وولاية الذكاح ، وهل يقدم من يدلي الأبو ن على من بدلي بالأب ?على وجهين (أحدها) يقدم كالميراث وكتقديم الاخ على ابنه (والثاني) يستويان لان ذلك يستفاد بالتعصيب ولا أثر لقرابة الام في التعصيب والأول أولى إن شا الله تمالي لان قرابة الام تؤثر في الترجيح والنقديم وقوة النعصيب لاجهاع القرابتين على وجهلا تنفر دكل واحدة بحكم وذلك لان القرابتين تنقسم ألى ماينفر دكل واحدة منها بحكم كابن العم اذاكان أخا لامفانه يرث بكلواحدةمن القرابتين ميراثأ منفرد أبرثالسدس بالاخوةوبرث بالتعصب بينوة المم ، وحجب احدى القرابتين لايؤثر في حجب الاخرى فهذا لايؤثر في قوة ولا ترجيح ولذلك لايقدم ابن العم الذي هو أخ لأم على غيره ، والى مالاتنفر دكلواحدة منها بحكم كابن العممن أبوين من ابن عم من أب لاتنفرد احدىالقرابتين بميراثءنالاً خرى فتؤثر في الترجيج وقوة التعصيب ولذلك أثرث في التقديم في الميراث فكذلك في غيره، وعا ذكر ناقال الشافعي وقال أبوحنيفة يسوى بين القريب والبعيد ويقسم على جميعهم لان النبي عَلِيْكِيْهُ حِمَل دَيْةُ الْفَنُولَةُ عَلَى عَصِبَةُ الفَاتَلَةُ ولنا أنه حكم تعلق بالتعصيب فوجب أن يقدم فيه الافرب فالافرب كالميراث والخبر لاحجة فيه

لاننا نقسمه على الجماعة اذا لم يف به الاقرب فنحمله على ذلك

ولنًا الها بعض الوضحة لانه لو أوضحه لقطع ماقطعته هذه الجراحة ولا يجوز ن يجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه ، ولان الضررفي الموضحة أكثر والشين اعظم والمحلواحد فاذا لم يزد أرش الموضحة على خمس كان ذلك تنبيها على أن لا يزيد مادونها عليها، واما سائر البدن فما كان فيه موقت كالاعضاء والعظام المعلومة والجائفة فلا يزاد جرح عظم على ديته مثاله جرح انملة فبلغ أرشها بالحـكومة خمسا من الابل فائه برد الى دية الانملة ، وان جنى عايه ني جوفه دون الجائفة لم وجب في بعض البدن أكثر مما وجب في جميعه ووجب في منامع اللسان أكثر من الواجب فيه قلناً أيما وجبت دنة النفس عوضا عن الروح وليست الاطراف بعضها بخلاف مسئلتنا هذا ذكره القاضي، ويحتمل كلام الخرقي أن يختص امتناع الزيادة بالرأس والوجه لقوله الا أن تكون الجنالة في رأس او وجه فلا مجاوز به أرش الموقت

(فصل) وإذا أخرجت الحكومة في شجاج الرأس التي دون الموضحة تدر أرش الموضحة اوزيادة عايه فظاهر كلام الخرقي أنه بجب أرش الموضحة، وقال القاضي بجب أن تنتمص عنها شيئا على حسب مابؤدي اليه الاجتهاد وهذا مذهب السانعي لذر بجب في بعضها مايجب في جميعها ، ووجه قول الخرقي أن مقتضى الدليل وجوب ما أخرجته الحكومة وانما سقط الزائد على أرش الموضحة لخالفته النص او تنبيه النص ففيما لم يزد يجب البقاء على الاصل،ولان ماثبت بالتنبيه يجوز أن يساوي

﴿ مسئلة ﴾ (وان تساوى جماعة في القرب وزع القدر الذي يلز مهم بينهم)

لانهم استووأ فيالقرابة المقتضية للعقل عنه فتساووا فيحكمه كسائر الاحكام وقد ذكرناذلك في مسئلة وما يحمله كل وأحد من العاقله غبر مقدر

(فصل) ولا يحمل المقل من لا يعرف نسبه من الفاتل الا أن يعلم أنهم من قوم يدخلون كابهم في المقل ومن لايعرف ذلك منه لا محمل وان كان من قبيلته فلو كان القاتل قرشيا لم يلزم قريشا كلهم التحمل فان قريشا وان كانوا كلهم يرجءون الى أب واحد الا ان قبائلهم تفرقت وصار كلقوم ينتسبون الى أب يتميزون به فيقل عنهم من يشاركهم في نسبتهم الى الاب 'لادني، الا نرى ان الناس كلهم بنو آدم فهم راجمون إلى أب و احد اسكن ان كان من فخذ يعلم ان جميعهم يتحملون وجب ان يتحمل جميمهم سواء عرف أحدهم أو لم يعرف للعلم بأنه متحمل على أي وجه كان وان لم يثبت نسب القال من أحد فالدية في بيت المال لأن المسلمين بر أو نه إذا لم يكن وارث بمعنى أنه يؤخذ ميرانه لبيت المال فلذلك يعقلونه على هذا الوجه فان وجداه من يحمل بمض المقل فالباقي في بيت المال لذلك، فان قيل فهذا ينتقض بالذمي الذي لاوارث له فان ميرائه لبيت المال ولا يعقلون عنه، قلنا أنما لم يعقلون عنه لوجود المانع وهو اختلاف الدين ولذلك لا يعقله عصباته المسلمون

المنصوص عليه في الحكم ولا يلزم أن يزيد عليه كما أنه لما نص على وجوب فدية الاذى في حق العنور ولم تلزم زيادتها في حق من لاعذر له ولا يمتنعأن يجب في البعض مايجب في الحل بدليل وجوب دبة الاصابع مثل دية اليد كها وفي حشفة الذكر مثل مافي جميعه هذن قيل هذا وجب بالتقدير الشرعي لا بالتقويم ، قلنا اذا ثبت الحكم بنص الشارع لم يمتنع ثبوت مثله بالتمياس عليه والاجتهاد المؤدى اليه ، وفي الجملة فالحكومة دايل ترك العمل بها في الزائد لمعنى منقود في المساوي فيجب العمل فيه بها لعدم المعارض ثم وان صحماذ كروه فينبغي أن ينقص أدنى ما يحصل به المساواة المحذورة ويجب الباقي عملا بالدليل الموجب له والله أعلم

(فصل) ولا يكون المقويم الا بعد برء الجرح لان أرش الجرح المقدر اتما يستقر بعد برئه فان لم تنقصه الجناية شيئا بعد البرء مثل ان قطع اصبعا اويداً زائدة او قلع لحية امرأة فلم ينقصه ذلك بل زاده حسنا فلا شيء على الجاني لان الحسكومة لاجل جبر النقص ولا نقص ههذا فأشبه مالو لطم وجهه فلم يؤثر ، وان زادته الجناية حسنا فالجاني محسن بجنايته فلم يضمن كا لو قطع سلعة أو ثؤلو لا و بط خراجا ، ومحتمل ان يضمن قال القاضي نص احمد على هذا لان هذا جزء مضمون فلم يمو عن

﴿ مسئلة ﴾ (وما تحمل الماقلة بجب مؤجلا في الاث سنين في كل سنة للله ان كان دية كاملة) لاخلاف بين أهل العلم في أن دية الخطأ على العاقلة حكاه ابن المنذر وانها مؤجلة في ثلاث سنين فان عر وعاياً رضي الله عنهما جعلا دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ولا نعرف لهم في الصحابة مخالفاً واتبعهم أهل العلم على ذلك لانه مال بجب على سبيل المواساة فلم بجب حالا كالزكاة وبجب في آخر كل حرل ثاثم او يعتبر ابتداء السنة من حين وجوب الدية وبهذا قال الشافعي، وقال ابوحنيفة ابتداؤها من حين حكم الحاكم لانها مدة مختلف فيها فكان ابتداؤها من حين حكم الحاكم كمدة العنة

واناً انه مال مؤجل فكان ابتداء اجله من حين وجوبه كالدين المؤجل والسلم ولا نسلم الخلاف

هُ مسئلة ﴾ (وان كان الواجب ثلث الدية وجب في رأس الحول الأول وان كان نصفها كدية اليد وجب في رأس الحول الثاني وان كان دية امرأة أو كدية اليد وجب في رأس الحول الأول الثلث وباقيه في رأس الحول الثاني وان كان أكثر من دية كالوجنى عليه فأذهب سمعه و بصره لم يزد في كل حول على الثلث).

وجملة ذلك أن الواجب إذا كان دية كاملة فانها تقسم في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها سواء كانت دية النفس أو دية العارف كدية جدع الانف والاذنين، وان كان دون الدية نظرنا فان كان الثلث كدية المأمومة وجب في آخر السنة الاولى ولم يجب منه شيء حال لان العاقلة لاتحمل حالا وإن كان نصف الدية أو ثلثيها كدية اليد أو دية المنخرين وجب الثلث في آخر السنة الاولى حالا وإن كان نصف الدية أو ثلثيها كدية اليد أو دية المنخرين وجب الثلث في آخر السنة الاولى

ضان كما لو أتلف مقدرالارش فازداد به جمالا او لم ينقصه شيئاً ، فيلى هذا يقوم في أقرب الاحوال الى البرء لانه لما سقط اعتبار قيمته بعد برئه قوم في أقرب الاحوال اليه كولد المغرور لما تعدر تقويمه في البطن ، تقويمه في البطن ، ومن تقويمه في البطن ، والدم جار لانه لابد من نقص للخوف عايمه . ذكره القاضي ولاصحاب الشافعي وجهان كما ذكر نا : وتقوم عية المرأة كأنها لحية رجل في حال ينقصه ذهاب لحيته وإن أتلف سناً زائدة توم واليس له سن ولا خلفها اصلية ثم يقوم وقد ذهبت الزائدة ، فن كانت المرأن اذا قدرناها ابن عشرين نقصها ذهاب لحيتها يسيراً وإن قدرناها ابن اربعبن نقصها فن كانت المرأن اذا قدرناها ابن عشرين لانه اقرب الاحوال الى حل المجني عليه فأشبه تقويم الجرح الذي كثيراً قدرناها ابن عشرين لانه اقرب الاحوال الى حل المجني عليه فأشبه تقويم الجرح الذي لا ينقص المد الاندمال، ولا ول أصحان الدم انما ون هذا لا مقدر فيه ولم ينقص شيئاً فأشبه الضرب ، وتضمين النقص الحاصل حال جريان الدم انما هو تضمين الخوف عليه وقد زال فأته م او لعامه ذصغر لونه حل الاطامة أو احر ثم زال ذلك ، وتقدير الرأة رجلا لايصح لا ز اللحية زين لارجل وعيب فيها وتقدير مايعيب بما يزين لايصح ، وتقدير الرأة رجلا لايصح لا ز اللحية زين لارجل وعيب فيها وتقدير مايعيب بما يزين لايصح ،

والباقي في آخر السنة الثانية ، وان كان أكثر مر دية مثل ان ذهب سمع انسان وبصره فني كل سنة ثلث لان الواجب لوكان دون الدية لم ينقص في السنة عن الثلث فكذلك لا يزيد عليه اذا زاد على الثلث ،وان كان الواجب بالجاية على اثنين وجباكل واحد ثاث في كل سنة لان كل واحد له دية فيستع قي الثم كان الواجب دون ثاث الدية كدية الاصبع لم تحمله له دية فيستع قي الثم كان وان كان الواجب دون ثاث الدية كدية الاصبع لم تحمله العاقلة لانها لا تحمل ما دون الثاث و يجب حلالانه مناف لا تحمله فكان حلا كالجناية على المال همسئلة ، (فان كانت الدية ناقصة كدية الرأة والكنابي ففها وجهان)

(أحدها) تنقسم في ثلاث سنين بدل النفس فر شبهت الدية الكاملة (وا شاني) يجب منها في العام الاول قدر ثاث الدية الحكاملة وباقيما في العام الثني لان هذه تنقص عن الدية فلم تنقسم في ثلاث سنين كأرش العارف وهذا مذهب ابي حنيفة والشافعي كالوجهيز، فأن كانت الدية لا تبلغ ثلث الدية الحكاملة كدية المجوسي وهي ثماناً عائة درهم ودية الجنين وهي خس من الابل لم تحمله الداتلة لانه ينقص عن الماش فأشبه دية السن والوضحة الاأن يتنال الجبين مع أمه فتحمله العاقلة لانها جناية واحدة وتكون دية الام على الوجهين، فأن قانا هي في عامين كانت دية الجنين واجبة مع ثلث حية الام في العام الاول له نها دية أخرى ويحتمل أن يجب مع بلقي دية الام في العام الأول له نها دية أخرى ويحتمل أن يجب مع بلقي دية الام في العام الأأبي وان قانا وجوبها في دية الام في ثلاث سنين فهل تجب دية الجنين في ثلاثة أعوام أو لاعلى وجبين فاذا قانا بوجوبها في ثلاث سنين وجبت في السنين التي وجب بناية واحدة ثلاث سنين وثلث ديتها وثلث ديته و ويحتمل أن تجب في ثلاث سنين أخرى لان تلفها موجب بناية واحدة ثلث ديتها وثلث ديتها وثلث ديته و وعجم في ثلاث سنين أخرى لان تلفها موجب بناية واحدة ثلث شديتها وثلث ديته وثلث ديتها وثلث ديته الم وقب بناية واحدة

وكذلك تقدير السن في حلة يراد زوالها بحالة تكره لايجوز فان الشيء يقدر بنظيره ويقاس على مثله لا على ضده ومن قال بهذا الوجه فانما يوجب أدنى ما يمكن ايجابه وهو أقل نقص يمكن تقديره

(مصل) وإن لطمه على وجهه فلم يؤثر في وجهه فلا ضان عليه لانه لم ينقص به جمال ولا منفعة ولم يكن له حال ينقص فيها فلم يضمنه كالو شتمه ، وإن سود وجهه أو خضره ضمنه بديته لانه فوت الجمال على الكال فضمنه بديته كالو قطع أذني الأصم وأنف الأخشم وقال الشافعي ليس فيه إلا حكومة لانه لا مقدر فيه ولا هو نظير لمقدر وقد ذكرنا انه نظير لقطع الاذنين في ذهاب الجمال بل هو أعظم في ذلك فيكون بايجاب الدية أولى وإن زال السواد يرد ماأخذه لزوال سبب الضمان وإن زال بعضه وجبت فيه حكومة ورد البافي وإن صفر وجهه أو حمره ففيه حكومة لأن الجمال لم يذهب على الكال وهذا يشبه ما لو سود سنه أو غير لونها على ماذكرنا من التفصيل فيها

« مستمة » قال (وإن كانت الجناية على العبد مماليس فيه شيء موقت في الحرفه يه ما يقصه بعد التثام الجرح وإن كان في الجني عليه شيء موقت في الحرفة وموقت في العبد ففي يده نصف قيمته وفي موضحته نصف عشر تيمته نقصته الجناية أقل من ذلك أوا كثر وهكذا الامة)

﴿ مسئلة ﴾ (وابتداءالحول في الجرح من حين الاندمال وفي القتل من حين الموت وقل القاضي ان لم يسر الجرح الى شيء فحوله من حين القطع)

وجملة ذلك أنه إذا كان الواجب دية نفس فابتداء حولها من حين الموتسواء كان قتلاموجباً أو عن سراية جرح وإن كان الواجب دية جرح نظرت فان كان عن جرح اندمل من فير سراية مثل أن قطع يده فبرأت بعد مدة فابتداء المدة من حين القطع لان تلك حالة الوجوب ولهذا لو قطع يده وهو ذمي فأسلم ثم اندملت وجب نشف دية مهودي وآما ان كان الجرح ساريا مثل أن قطع أصبعه فسرى ذلك الى كفه ثم اندمل فابتداء المدة من حين الاندمال لانها أذا سرت فما استقر الارش الا من حين الاندمال هكذا ذكرها قاضي وأصحاب الشافعي وقال أبو الخطاب تعتبر المدة من حين الاندمال فيها لان الارش لا يستقر الا بالاندال فيها

ومسئلة (ومن مات من العاقلة أو افتقر أو جن قبل الحول لم يلزمه شيء لا نعلم في هذ خلافا لانه مال من مات من العاقلة أو افتقر أو جن قبل الحول لم يلزمه شيء لا نعلم في هذ خلافا لانه مال يجب في آخر الحول على سبيل المواساة فأ شبه الزكاة وان كمان ذلك بعد الحول لم يسقط الواجب وجهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يسقط بالموت لا نه خرج عن أهلية الوجوب فأ شبه مالومات قبل الحول ولنا أنه حق تدخله النيابة لا يملك اسقاطه في حياته فأ شبه الديون وفارق ما قبل الحول لانه لم يجب ولم يستمر الشرط الى حين الوجوب فأما ان كان فقيراً عند القتل فاستغنى عند الحول فقال القاضي يجب عليه لانه وجد وقت الوجوب وهو من أهله و بخرج على هذا من كان صبيا (المغنى والشرح الكبير) (الحزء الناسم)

وجملته ان الجناية على العبد يجب ضانها بما نقص من قيمته لان الواجب انما وجب جبراً لما فات بالجناية ولا ينجبر إلا بايجاب ما نقص من القيمة فيجب ذلك كما لو كانت الجناية على غيره من الحيوانات وسائر المال ولا يجب زيادة على ذلك لان حق المجني عليه قد المجبر فلا يجب له زيادة على مافوته الجاني عليه هذا هو الاصل ولا نعلم فيه خلافا فيما ليس فيه مقدر شرعي فان كان الفئت بالجناية موقناً في الحر كيده وموضحته فنيه عن احمد روايتان (احداثما) ان فيه أيضاً ما نقصه بالغاً مابلغ وذكر ابو الخطاب ان هذا اختيار الخلال ، وروى الميموني عن احمد انه قال انما يأخذ قيمة مانقص منه على قول ابن عباس وروي هذا عن مالك فيما عدا موضحته ومنقلته وهاشمته وجائفته لان ضمانه ضمان الاموال فيجب فينمانقص كالمهائم ولائن ماضمن بالنيمة بالغاً مابلغ ضمن بعضه بما نقص كسائر الاموال ولان مقتضي الدليل ضان الفائت بما نقص خالفناه فيما وقت في الحركا خالفناه

فبلغ أو مجنونا فا فاق عند الحول وجب عليه لذلك و يحتمل أن لا يجب لانه لم يكن من أهل الوجوب حالة السبب فلم يثبت الحركم فيه حالة الشرط كالكافر اذاملك ما لا ثم أسلم عندالحول لم تازمه الزكما. فيه هو مسئلة ﴿ وعد الصي والمجنون خطأ تحمله العاقلة ﴾

لانه لم يتحقق منه كال القصد فتحمله العاقلة كشبه العمد ولانه قتل لا يوجب القصاص لاجل العذر فأشبه الخمأ وعنه في الصبي العاقل أن عمده في ماله وهر أحد قولي الشافعي لانه عمد يجرز تأديبه عليه فأشبه المقتل من البالغوالاول أولى وما ذكروه ينتقض بشبه العمدوالله سبحانه وتعالى أعلم

(باب كفارة القتل)

من قتل نفساً محره قد خطأ أو ما أجري مجرى الخطأ أو شارك فيها أو ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً أو حياً ثم مات فعليه الكفارة

الاصل في كفارة القتل قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) الآية وأجمع اهل العلم على ان على القاتل خطأ كنارة سواء كان المقتول في كراً اوانثى و يجب في قتل الصغير والكبير سواء باشره بالقتل او تسبب الى قتله بسبب تضمن به النفس كحفر البئر و نصب السكين و شهادة الزور و بهذا قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب بالتسبب لا نه ليس بقتل و لا نه ضمن بدله بغير مباشرة القتل فلم تلزمه الكفارة كما لعاقلة ولنا انه كالمباشرة في المحمل نه كالمباشرة في المحكفارة ولانه سبب لا تلاف الآدمي يتعلق به ضمان فتعلقت به المحكفارة كما لو كان راكبا فأوطأ دابته انساناً وقياسهم ينتقض بالاب يتعلق به ضمان فتعلقت به المحكفارة كما لو كان راكبا فأوطأ دابته انساناً وقياسهم ينتقض بالاب اذا اكره انسانا على قتل ابنه فان المحفارة تجب عليه من غير مباشرة و فارق العاقلة فانها تحمل من غيرها ولم يصدر منها قتل ولا تسبب اليه وقولهم ليس بقتل ممنوع قال القاضي ويلزم الشهود المنارة سواء قالول اخطأنا او تعمدنا وهذا يدل على ان القتل بالسبب تجب به الدهارة بكل حل ولا يعتبر فيه الخوا والعمد لانه وان قصد القتل فهو جار مجرى الخطأفي انه لا يجب به المقاص حال ولا يعتبر فيه الخوا والعمد لانه وان قصد القتل فهو جار مجرى الخطأفي انه لا يجب به القصاص حال ولا يعتبر فيه الخوا والعمد لانه وان قصد القتل فهو جار مجرى الخطأفي انه لا يجب به القصاص

في ضان بقيته بالدية الموقتة فني العبد يبقى فيهما على مقتضى الدليل ، وظاهر المذعب ان ما كان موقتاً في الحر فهو موقت في العبد ففي يده او عينه او أذنه اوشفته نصف قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وما أوجب الدية في الحركالانف واللسان واليدين والرجلين والعينين والاذنين اوجب قيمة العبد مع بقاء ملك السيد عليه روي هذا عن علي رضي الله عنه وروي نحوه عن سعيد بن المسيب و به قال آبن سيرين و عربن العزيز والشافعي واثوري وبدقال ابوحنيفة قال احمد هذا قول السعيد بن المسيب وقال آخرون ما أصيب به العبد فهو على ما نقص من قيمته ، والظاهر أن هذا لو كان قول على لما احتج احدد فيه إلا به دون غيره إلا ان أبا حنيفة والثوري قالا ما أوجب الدية من الحرية حيد الدية عن الماس بن معاوية فيمن قطع يد عبد عمدا أو فقاً عينه هو له وعليه ثمنه .

ووجه هذه الرواية قول علي رضي الله عنه ولم نعرف له في الصحابه مخالفا ولأنه آدمي يضمن بالقصاص والكفارة فكان في أطرافه مقدر كالحر . ولاناطرافه فيها مقدر من الحر فكان فيهامقدر من العبد كالشجاج الأربع عند مالك وما يوجب في شجاجه مقدر وجب في اطرافه مقدر كالحر .

ومن شارك في قتل بوجب الكفارة لزهته كفارة ويلزم كلواحد من شركائه كفارة) هذا قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وحكرمة والنخمي والثوري ومالك والشافمي وأصحاب الرأي وعن أحمد ان على المشتر كين كفارة واحدة حكاها أبو الخطاب رهوقول أي ثور وحكي عن الاوزاعي وحكاه أبو علي الطبري عن الشافعي وأنكره سائر أصحابه واحتج لمن أوجب كفارة واحدة بقوله تعالى (ومن قبل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ومن تتنارل الواحد والجماعة ولم يوجب إلا كفارة واحدة وددية، والدية لا تتعدد فكذلك الكفارة وإنها كفارة قتل فلم تتعدد بتعدد القائلين إذا كان المقتول واحداً ككفارة الصيد الحري

ولنا أنها لانتبعض وهي من موجب قتل الادمي فكملت في حق كلواحد، ن المشتركين كالقصاص وتخالف كفارة الصيد فأما تجب بدلا ولهذا تجب في ابهاضه فكذلك الدية

﴿مسئنة﴾ (ولو ضرب بطن امرأة فالفت جنيناً ميتاً أوحياً ثم مات فعليهالـكفارة)

نَجُب الكَفَارة بالقاء الجنين الميت اذا كان من ضرب بطنها وبه قال الحسن وعطاء والزهري والنخي والحكم ومالك الشافعي وإسعاق وقال أبو حنيفة لاتجب وقد مضت هذه المسئلة في دية الجنين هذه المسئلة في دية الجنين هذه المسئلة في (مسلما كان المفتول أو كافراً حراً أو عبداً)

تجب الـكفارة بقتل الـكافر المضمون سواءكان ذمياً أو مستأمنا وبهذا فال أكثر أهل العلم وقال الحسن ومالك لاكفارة فيه لقول الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) فمفهومه أنه لاكفارة في غير

وعلى ابي حنيفة قول على ولان هذه الاعضاء فيها مقدر فوجب ذلك فيها مع بقاء ملك السيد في العبد كاليد الواحدة وسائر الاعضاء و ولان من ضمنت يده بمقدر ضمنت يداه بمثليه من غير أن يما حكه كالحر. وقولهم انه اجتمع البدل والبدل اواحد ليس بصحيح لان اقيمة ههنا بدل العضو وحده ولوكان بدلا عن الجلة أحمن بدل اليد الواحدة بدلا عن نصفه و بدل تسع اصابع بدلا عن تسعة اعشاره و الامر بخلافه ، والامة مثل العبد في ذلك الا انها تشبه بالحرة و اذا بلغت ثاث قيمتها احتمل ان جنايتها ترد الى النصف فيكون في ثلاث اصابع ثلاثة اعشار قيمتها وفي اربعة اصابع خمسها حتمل ان الرأة تساوي الرجل في الجراح الى ثاث ديا فذا بلغت اثاث ردت الى النصف والامة امرأة فيكون ارشها من قيمتها كرش الحرة . و يحتمل آل لابرد الى النصف لان ذلك في الحرة على خلاف الاصل لكون الاصل زيادة الارش بزيادة الجناية و ان كا زاد نقصها و ضررها زاد في ضانها فاذا خولف هذا في الحرة بقينا في الامة على و فق الاصل

و لنا قرله تعالى (وان كان من قوم يذكم ويذنهم ميثاق فدية مسلمة الى أهاه وتجرير رقبة مؤمنة) والذمي له ميثاق وهذا منطوق يقدم على دليل الخطاب ولانه آدى مقتول ظلما فو حبت الكفارة بقتله كالمسلم مسئلة ﴾ (وتحب الكفارة بقتل المند)

وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك لاتجب لانه مضمون بالقيمة اشبه البهيمة

و ننا عموم قوله تمالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ولانه يجب القصاص بقتله فتجب السكفارة به كالحر ولانه مؤمن قاشبه الحر ويفارق البهام بذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وسواء كان القائل كبراً عاقلا أو صبياً أو محنونا حراً أو عبداً)

إذًا كان القاتل صبياً أو مجنوناً وحبّت الكفارة في أموالها وكذلك الكافر تجب عليه الكفارة وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا كفارة على واحد منهم لانها عبادة محضة تجب بالشرع فلا تجب على الصبى والمجنون والكافر كالصوم والصلاة وقياساً على كفارة الهمين

ولنا انه حق مالي يتعلق بالقتل فتعاقت بهم كالدية ويفارق الصوم والصلاة فانهما عبادتان بدنيتان وهذه مالية اشبهت نفقة الافارب وأما كفارة البمين فلا تجب على الصبي والمجنون لانها تتعلق بالقول ولا قول لهما وهذه تتعلق بالفعل وفعاهما متحقق قد أوجب الضان عليهما ويتعلق بالفعل مالا يتعلق بالقول بدايل ان العتق يتعلق باحبالهما دون اعتاقهما بقولهما وأما الكافر فتجب عليه وتكون عقوبة لهكالحدود والحر والعبد سواء لدخولهما في عموم الاكية

(مسئلة) (ويكفر العبد بالصيام لانه) لامالله وقد ذكرنا كفارة العبد فيما مضى

(فصل) ومن قتل في دار الحرب مسلماً يعتقده كافراً أو رمى الى صف الـكفار فاصاب فيهم مسلماً فقتله فعليه كفارة لقوله تعالى (وان كان من قوم عدو لـكم وهو مؤمن فتحرير رقبة) .

(فصل) وإذا جنى على العبد في رأس او وجه دون الموضحة فنقصته اكثر من ارشها وجب ما نقصته ويحتمل ان يرد الى نصف عشر قيمته كالحر اذا زاد ارش شجته التي دون الموضحة على نصف عشر ديته والاول اولى لان هذه جراحة لاموقت فيها فكان الواجب فيهاما نقص كما لوكانت في غير رأسه ولان الاصل وجوب ما نقص خولف في المقدر ففي هذا يبقى على الاصل

« مسئلة » قال (وان كان المفتول خنثي شكلا ففيه نصف دية ذكر ونصف دية أنثى)

وهذا قول اصحاب الرأي . وقال الشافعي الواجب دية انثى لانها اليقين فلا يجب الزائدبا اشك ولنا انه يحتمل الذكورية والانوثية احمالا واحداً وقد يئسنا من الكشاف عاله فيجب التوسط بينها والعمل بكلا الاحمالين

(فصل) فأما جراحه فما لم يبلغ ثلث الدية ففيه دية جرح الذكر لاستواء الذكر والانثى في ذلك وان زاد على الثلث مثل ان قطع بده ففيه ثلاثة ارباع دية بدالذكر سبعة وثلاثون بعيراً ونصف ويقاد به الذكر والانثى لانها لا يختلفان في القود ويقاد هو بكل واحد منهما

﴿ سِيْمَةً ﴾ (فأما النَّتُلُ المِبَاحِ كَالقَصَاصُ وَالْحِدُ وَقَبْلُ البَّاغِي وَالصَّائِلُ فَلا كَعَارَةً فَيْهِ ﴾

وجملة ذلك ان كل قتل مباح لا كفارة فيه كقتل الحربي والباغي والزاني المحصن والقتل قصاصاً وحدا لانه قتل مأمور به والكفارة لا تجب لحو المأمور به واما الخطأ فلا يوصف بتحربم ولا إباحة لانه كقتل المجنون والبهيمة لمكن النفس الذاهبة به معصومة محرمة فلذلك وحبت الكفارة فيها وقال قوم الحطأ محرم لا أثم فيه وقيل ليس بمحرم لان المحرم ما اثم فاعله. وقوله تعالى (وماكان لمؤمن ان يقال مؤمناً إلا خطأ) هذا استثناء منقطع وإلا في موضع لمكن والتقدير لمكن قد يقتله خطأ وقيل إلا بمدى ولا أي ولا خطأ وهذا يبعد لان الخطأ لا يتوجه اليه النهي احدم امكان التحرز منه وكونه لا يدخل تحت الوسع ولانها لوكانت بممنى ولا لمكانت عاطفة للخطأ على ما قبله وليس قبله ما يصلح عطفه عليه فاما قتل نساء أهل الحرب وصبيانهم فلا كفارة فيه لانهم ليس لهم إيمان ولا امان وانما من قتله مباح وكذلك قتل من فم ايمانه ولذلك قتل من فم المناه الدعوة لا كفارة فيه لذلك ولذلك فم يضمنوا بشيء فاشبهوا من قتله مباح

(فصل) ومن قتل نفسه خطأ وجبت الكفارة في ماله وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب لان ضمان نفسه لا بجب فلم تجب الكفارة به كقتل نساه أهل الحرب وصبيانهم ووجه الاول عموم قوله تمالى (ومن قتل ومن أخطأ فتحرير رقبة ومنة) ولانه آدمي ومن مقتول خطأ فوجبت الكفارة على قاتله كما وقتله غيره قال شيخنا وقول أي حنيفة أقرب إلى الصواب ان شاه الله تعالى فان عام بن الا كوع قتل نفسه خطأ فلم بأمر الذي عَلَيْكُمُ فيه بكفارة فاما قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) فا عالم الا

يعني لا قو دعلى قاتله اذا كان ذه فه حراً لا نه ناقص بالرق فلم يقتل به الجركالوكان كاهر قيقاو ان كان قاتله عبد اقتل به لا نه أكمل من الجاني و ان كان نصف انقاتل حراً و جب القود لتساويها و ان كانت الحرية في القاتل اكثر لم يجب القود لعدم الساواة بينهما وفي ذلك كله اذا لم يكن القاتل عبداً فعليه نصف دية حرو نصف قيمته اذا كان عمد اللان العاقلة لا يحمل العمد وعلى العمد وعلى العاقلة لا يحمل العمد وعلى عاقلته نصف الدية لا نها دية حرفي الخطأ والعاقلة تحمل ذلك . وهكذا الحكم في جزاحه اذا كان قدر الدية من ارشها يبلغ ثلث الدية مثل ان يقطع انفه او يديه و ان قطع احدى بديه فعقل جميعها على الجاني في ماله لان عليه نصف دية اليد و هو ربع ديتسه لا جل حرية نصف و ذلك دون ثلث الدية و عايه ربع قيمته

أربد بها إذافتل غيره بدليل قوله (ودية مسلمة إلى أهله) وقائل نفسه لا تجب فيه دية بدليل قتل عامر بن الاكوع (مسئلة) (وفي العمد وشبهه روايتان (إحداها) لا كفارة فيه اختارها أبو بكر والقاضي والاخرى فيه الكفارة)

المشهور في المذهب أنه لا كفارة في قنل العمدو به قال مالك والنوري و مالك وأبو ثور و ابن المنذر وأصحاب الرأي وعن احمدروا به أخرى تحب فيه السكفارة و حكي ذلك عن الزهري وهو قول الشافعي لماروى و اثله بن الاسقع قال اتينا النبي عِلَيْنِيْ بصاحب لنا قد اوجب بالقتل ففال « اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار » ولانها إذا وجبت في قتل الحطأ ففي العمد اولى لانه أعظم جو ماو حاجته إلى تكفير ذنبه أعظم

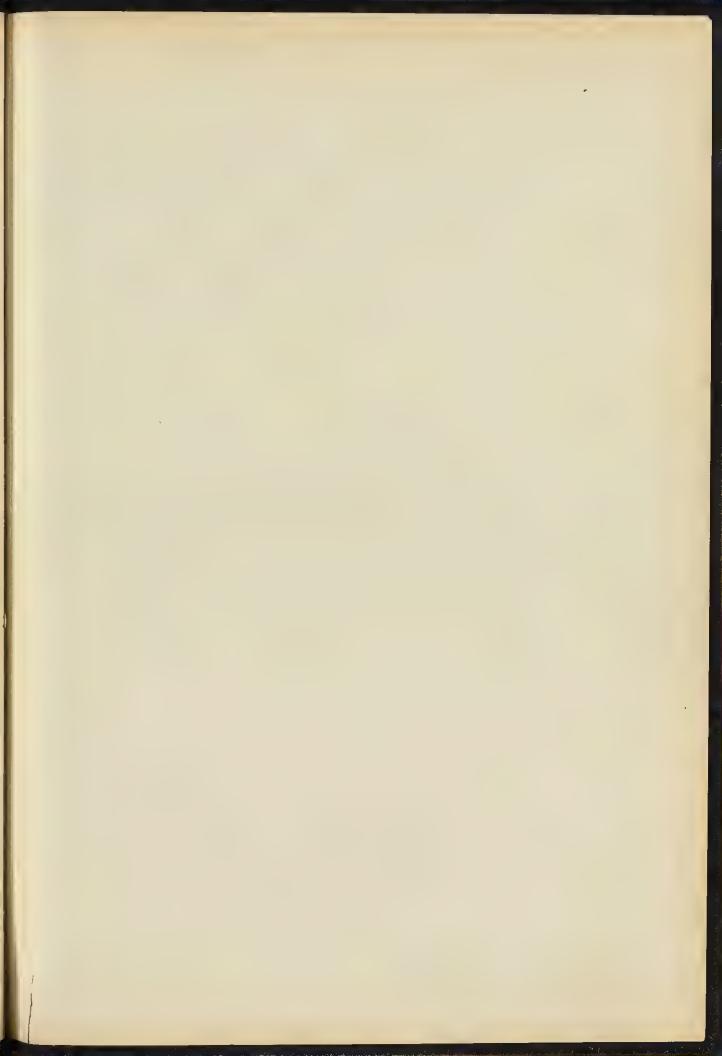
ولنا مفهوم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ثم ذكر قتل العمد فلم بوجب فيه كفارة وجمل جزاءه جهزم ففهومه أنه لاكفارة فيه وروي ان سويد بن الصامت قتل رجلا فاوجب النبي عليه وحديث واثلة النبي المحلية ولم يأمره بكفارة ولانه فعل يوجب الفتل فلا يوجب كفارة كزنا المحسن وحديث واثلة النبي المحلل أنه كان خطأ وسماه موجبا أي فوت النفس بالفتل ويحتمل أنه كان شبه عمد و يحتمل أنه أمرهم بالاعتاق وما ذكر وهمن المعنى لا يصح لانها وجبت في الخطأ بالاعتاق تبرعا ولذلك أمر غير الفائل بالاعتاق وما ذكر وهمن المعنى لا يصح لانها وجبت في الخطأ لتمحو إثمه لكونه لا يخلو من تفريط فلا يلزم من ذلك الحجابها في موضع عظم الاثم فيه محيث لا ير تفعها المتمد الموجب للقصاص وما لا قصاص فيه كيفتل الوالد ولده والسيدعبده والحر العبد والمسلم الكافر لان هذا من أنواع العمد

(فصل) ودية الاعضاء كدية النفس فان كان الواجب من الذهب أوالورق لم يختلف بعمد ولا خطأ وان كانمن الابل ، جب في العمد أرباعا على إحدى الروايتين وفي الاخرى يجب خمس وعشر منها حقاق وخمس وعشر جذاع وخمساها خافات وفي الخطأ بجب اخاساً فان لم يمكن مثل ان يوضحه عمداً فانه يجب اربعة ارباعا والخامس من احد الاجناس الاربعة قيمته ربع قيمة الاربع وان قلنا بالرواية الاخرى وجب خلفتان وحقة وجذعة وبعير قيمته نصف قيمة حقة و نصف قيمة جذعة . وان كان خطأ وجب الخمس من الاجناس الخمسة من كل جنس بعير وان كان الواجب دية انملة وقلنا يجب من ثلاثة اجناس وجب بعير وثلث من الخلفات وحقة وجذعة . وان قلنا الواجب اوباعا وجب ثلاثة وثلث قيمتها نصف قيمة الاربعة وثلثها وان كان خطأ فقيمتها ثلثا قيمة الخمس وعند اصحابنا قيمة كل بعير مائه وعشرون درهماً او عشرة دنانير ولا فائدة في تعيين اسنانها فان اختلفت قيمة الدنانير والدراهم مثل ان كانت العشرة دنانير تساوي مائة درهم فقياس قولم فان اختلفت قيمة عشرة دنانير لزمه قبولها فيلزمه قبول ما يساويها والله اعلم

(فصل) فاما شبه العمد فقال شيخنا تجب فيه الكفارة ولم أعلم لاصحابنا فيه قولا لكن مقتضى الدليل ماذكر اه لانه اجري بجرى الخطأ في نفي القصاص وحمل العاقلة ديته وتأجيلها في ثلاث سنين فجرى مجراه في وجوب الكفارة ولان القاتل أعا لم يحمل شيئاً من الدية لتحمله الكفارة فلو لم تجب عليه الكفارة لحمل من الدية لثلا يخلو القاتل عن وجوب شيء اصلا ولم يرد الشرع بهذا وقد ذكر في الكتاب المشروح رواية أنه كالعمد لان ديته مغلظة وهي اختيار أبي بكر لان عنده ان الدية فيه محملها القائل فقد أشبه العمد في ذلك فكان حكمه حكمه

(فصل) وكفارة الفنل عتق رقبة مؤمنة بنص القرآن سواء كان القامل أو المقتول مسلماً أوكافراً فان لم يجدها في ملكه فاضلة عن حاجته أو يجد ثمنها فاضلا عن كفايته فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وهذا ثابت بالنص أيضاً فان لم يستطع ففيه روايتان (إحداهما) يثبت الصيام في ذمته ولايجب شيء آخر لان الله تعالى لم يذكره ولو وجب لذكره (والثانية) يجب إطعام ستين مسكيناً عند العجز عن الصوم ككفارة الظهار والفطر في رمضان وان لم يكن مذكوراً في نص الفرآن فقد ذكر ذلك في نظيره فيقاس عليه فعلى هذه الرواية ان عجز عن الاطعام ثبت في ذمته حتى يقدر عليه وللشافيي في هذا قولان كاروايتين والله اعلم

هُ تُم بحمد الله وعونه الحزء التاسع من كتابي المغني والشرح الكبير كلم الله ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الحزء العاشر منهماوأوله (بابالقسامة) ﴾



- ﴿ فَهُرُسُ الْجُزِّ التَّاسِعُ مِنْ كُنَّا بِي الْمُفْنِي وَالشَّرْحِ السَّكِيرِ ﴾ ح

محريم المرأة باللمان تحريماً مؤبداً	44	دليل ثبوت اللمان بين الزوجين
إكذاب الرجل نفسه بعد قذف امرأته	4.5	بيان صفة الزوجين اللذين يصح اللمان بينهما
لوق نسب الولد إستلحاقه سواء كان حياً أو ميتاً	40	بيان صفة الزوجين اللذبن يصح لعامهما
افامة الحدعلى الرجل إذالم يلاعن أويقم بينة	47	اشتراط التكليف فيالزوجين ألمتلاعنين
شروط اللمان النام الذي ينتني به الولد	WY.	اشتراط العقل في الزوجين المثلا بنين
اشتراط ذكر الولدفي اللمان عُند إرادة نفيه	47	فروع في الفذف
استلحاق أ دد النوأمين يثبت نسب الآخر	40	فصل في لمان الاخرس
فروع فياستلحاق أحد التوأمين	٤٠	حكمالو لاعن الاخرسثم تكلم فأنكر القذف
حكم مالو مات أحد التوأمين أو ما المعاً	٤١	كل موض لالعان فيه فالنسب لاحق فيه
فصل في ضروب الفذف	٤٣	تعليل تسمية المرأة فراشاً
الضرب النالث في ضروب القذف	٤٣	حد دعوى الاستبراه
تكميل لفنروب القذف	٤	حكم ما لو نكح امرأة نكاحا فاسداً ثم قذفها
حكم ما لو اكرهت زوجته على الزنا في طهر	20	حكم مالو ابان زوجته ثم قذنها بزنا أضافه إلى
ان نفي الحمل في النمانه لم ينتف عنه حتى	٤٦	حال الزوجية
ينفيه عند الوضع		حال الزوجية قذف الرجل مطبقته الرجبية
نصل في الاستلحاق		
حكم مالو ولدت امر أنه ولداً فسكت عن نفيه	٤/	وجوب اللمان في جميع أنواع قذف الزوجة
فروع في تأخير نني الولد باللمان	٤٩	
إنكار الولد الذي ولدته امرأته لا يوجب الحد	٥١	
ولادة المرآةولداً لا يمكن كونه من الزوج	۲٥	1, 0,10
في الذيكاح		سقوط الحد عوت المقذوف قبل الطالبة به
ولادة المطلقة ولدأنم آخر قبل مضيستة أشهر	00	
حكم مالو وطي رجل أمرأة لازوج لها بشبهة	01	حكم ما لو قذفها فطأابته بالحد
حكم مالوأنت بولدفادعي أنهمن زوج قبله	0/	
تعريف اللمان الذي ببرأ به من الحد	60	متى لاعنا وفرق الحاكم بينهمالم يجتمعا ابدأ
يستحب أن يكون اللعان بمحضر جماعة من	щ.	الخلاف في حصول الفرقة
المسلمين		فرقة اللعان فسيخ

مفعدة

50

٨

11

14

11/4

1 8

10

19

14

14

19

٧.

44

74

45

Yo

47

۲A

44

41

	7. 931
Äziao	صفحة
قول القاضي ُ ٩٧	٦١ لا يستحب النفليظ في اللمان بمكان في
إهم أفل سن تحيض فيه المراة تسع سنين	٢٢ الفاظ اللعان وصفته
ع مالو بلغت سنا يحيض فيه النساء غا لباً فلم تحيض	٢٤ شروط اللمان
أريد نفيه إه عدة من طلقها طلاقا بملك فيه الرجمة وهي أمة	وج وجوب ذكر الولد في اللمان إذا
امعاً إلم عدة الامة أذا عتقت حت العبد	٦٦ قذف امرأته بالزنا برجلةذف لم
جب حدن ٩٧ حكم عدة من طلقها وقد حاضت فارتفع حيضها	٧٧ قذف امرأته وأجنبية بكلمتين يو
	٨٨ قذف المرأة وأمها بقوله يازانية
واحداً الى القروء	٩٩ قذف المحمن مرات يوجب حداً ،
لقذف الاول من عرفت مارفع الحيض كاث في عدة المنافع المن	٧١ قذف المرأة مزنا آخر بمدان حدت لا
بالحد عليها المعدة من حاضت ثم ارتفع حيضها لا تدري	٧٢ كونالنمان الرجل دون الرأة لا يوج
مارفعه	٧٣ - تفصيل في النعانه دون التعالم
ع ١٠١ فصل في عدة المتحاضة	٧٤ حكم ما لوافرت دون الاربع مراه
ع اللائبي لم يحضن الخ	٧٥ حكم مالو قال لها زنيت فقالت بلا
١٠٣ عدة من حاضت حيضة أو حيضتين ثم صارت	٧٧ ﴿ كتاب المدد ﴾
من الآيمات	٧٦ ﴿ الماد ﴾
العدة علم مالو ارتابت المعتدة	٧٧ اقسام المتدات
	٧٨ فصل في الفرقة بين الزوجين و
	٧٩ حكم عدة الموطوءة إثبيهة والمزد
	٨٠ عدة من طلقها زوجها وقد خلا
مطلقاً الم ١٠٨ فيسل في عدة الرِّجبية التي مات زوجها	٨١ كون الحلوة بالمرأة توجب العدة
قرا. الله عدة من طلقها أو مات عنها وهي حامل	٨٢ يانعدة المطلقة الحرة ذات الا
دبه وأدلة كل ١١٢ إذا كان الحمل واحدا انقضت العدة بوضعه	٨٣ أقوال الأنمة في معنى القرء والمرا
رق لا تحسب ١١٣ صفة الحل الذي تنقضي به المدة وأحوال الوضع	
١١٥ بيان أنل مدة الحمل	من العدة
ن بغسلها من ۱۱٦ ييان أقصي مدة الحمل	
۱۱۷ انیان المرأة بولدبعد أربع سنین من موت	الحيضة الثالثة
نية الثالثة لن زوجها لايلحقه	٨٧ انقضاءالمدة بالشروع في الحيط
۱۸۱ اقرار المرأة بانقضاء عدتهابالقروء	طلقت وهي طاهر
انيان زوجة الصنير الذي لا يولد لمثله بولد	٨٨ بيان عدة الامة بالاقراء
	٨٩ عدة الآيسات واللاثي لم يحظ
١٢١ انقطاع العدة بوطء الشهة	رو عدة الاماء

مفحة ١٣٢ حل نكاح المرأة ازوج بالناني بعدا نقضاء عدتهم المحكم ما لو اشترى امة فأعتقها قبل استبرائها ١٥٧ حكم ما لوكانت أمة يطؤها فاستبرأها ثم أعتقها ١٢٤ انقضاه العدة مطلقاً بوضع الحمل ١٢٦ اباحة نكاح المعتدة من خلع أو فسخ ازوجها ١٥٨ من ملك أمة لم يصبها ولم يقبلها حتى يستبرئها ١٥٩ حكم الصنيرة التي لا يوطأ مثلها ١٢٧ ارتجارع الرجية في عدما أم وطؤها وطلاقها ١٦٠ حكم المسبية ١٢٩ نُزوج الرجل امرأة لها ولد من غيره ثم ١٦١ فروع في أحكام استبراء الامة ١٦٤ سقوط استبراء الامة التي لم توطأ ١٣٠ أحكام المفقود الغائب عن زوجته وأحواله ١٦٥ أحوال الجارية المشتراة اذا ظهر بها حمل ١٣٦ حكم قدوم المفقود الغائب قبل ان تنزوج امر أنه ١٦٦١ مسائل الاحداد على الزوج وأحكامه ١٣٧ متى اختار الاول مركمارجم على الله نبي بصداقها ١٩٧ الامور التي يجب على المحدة اجتنابها ١٦٥ زينة الثياب المصبغة للتحسين ١٣٨ فروع في الرجوع بالصداق ١٣٩ حكم مالو اخارت امرأة المفقود المقام والصبر ١٧٠ الامور التي تجتنبها الحادة ١٧١ حكم مالو خافت الحادة هدما أوغرقا ١٤٠ قروع في نفقة أمرأة الفقود ١٤١ فصل في مبرأتها من الزوجين وميراتهما منها ١٧٢ لاسكني للمتوفى عنها إذا كانت حاثلا ١٤٧ حكم ما لو تزوجت امرأة المفقود في وقت ١٧٣ ماهي الفاحشة التي تبيـح الخروج؟ ١٧٤ حكم ماإذا قدنا ليس لها السكني ليس لها أن تزوج فيه ١٤٣ يقسم مال المفقود في الوقت الذي تؤ.ر زوجته ١٧٥ حكم ما لو قلنا إنها تضرب مع الغرما. بقــدر مدة عديا ١٤٤ حكم ما لو تصرف الزوج المفقود في زوجته ١٧١ للمعتدة الحروج في حوائجها نهاراً ١٧٧ كون الامة كالحرة في الاحداد والاعتداد بطلاق أوظمار فيالمزل ١٤٥ نكاح المرأة نكاحا متفقا على بطلانه ١٨٥ تمتد الحادة في مُزلِمًا وان فأما الحج الواجب ١٤٦ أحكام عدة المتق بعضها ١٨٦ حكم ما لوأذن لها في السفر قبل أن يموت ١٤٧ أحكام عدة أمالولد اذامات سيدها فخرجت فمات ١٤٨ كون الطهر الواحد أو بعض الحيضة لايكني في ١٨٨ حكم ما لوطاقها أو مات وهو نا. عنها الاستبراء ١٩١ ﴿ كَتَابِ الرضاعِ ﴾ ١٤٩ بيان عدة الآيسة وأحكامها ١٩٢ الرضاع الذي لا يشك في تحر عد خمس رضعات ١٥١ عدة من ارتفع حيضها لا تدريما رفعه ١٩٢ يان عدد الرضعات التي يثبت ما النحريم ١٥٢ عدة الحامل بوضع الحمل بالاجماع ١٥٣ حكم مالو ماتزوجهاوسيدهاولم تعلم أولها مونا ١٩٤ اشتراط كون الرضعات المحرمات. تفرقات ١٥٤ حكم ما لو أعتق أم ولده أوأمة كان يصيبها الح ١٩٥ كون السعوط والوجور مثل الرضاع في التحريم

١٥٥ فصول في العدة والاستبراء

ا ١٩٦١ ثبوت التحريم باللبن وان عمل جبناً

١٩٧ كون اللبن المشوب كالمحض في اثبات التحريم ٢٢٨ كراهة الارتضاع بلبن الفجور والمشركات

١٢٩ ﴿ كَتَابِ النَّفِيَّةِ ﴾

١٩٩ بيان من ينتشر اليه التحريم بسبب الرضاع ١٣٠ وجوب حاجات المرأة على الرجل بتسليمها Lemai:

٢٣٢ كون الفقة لايجب فيها الحب

٢٢٣ يرجع في تقدير الواجب الى اجماد الحاكم

٢٢٧ ان كانت المرأة بمر لانخدم نفسها وجب لهاخادم

٢٣٨ على الزوج نفقة الخادم

٢٣٩ ان منعها مابجب لها وقدرت على أخذه من ماله بالمروف أخذته

٢٠٩ بيان من ينتشر اليه التحريم بسبب الرضاع ٢٤٠ يجب عليه دفع تفقتها اليها في صدر كل يوم

• ٢١ ارضاع الكبرى الصغرى من امر أنين لرجل واحد ٢٤١ تصرف المرأة في نفقها بما أحبت من الصدقة

٧٤٧ كون الذمية كالمسلمة في النفقة و المسكن و الكسوة

الفسخ

٢١٥ تغريم نصف الصداق على من أفسد النـكاح ٢٤٥ امتناع الرجل من نفقة امرأته مع يساره

٢٤٦ الفسخ لعدم النفقة أعا يكون جمكم حاكم

٢١٦ تقسيط الهِ. على الجاعة المفسدة النكاح ٢٤٨ رضا المرأة بالمقام مع زوجها مع عسرته أو برك انفاقه

ا٢٥٢ نفقة الامة المزوجة لهاولسيدها

٢٢٢ يقبل في الرضاع شهادة المرضعة على فعل نفسها ٢٥٤ حكم ما لوطلق الرجل امر أنه فادعت أنها حامل

٢٢٤ لاتقبل الشهادة على الرضاع الا مفسرة ٢٥٦ بحبرالرجل على نفقة والديه وولده الذكور والإناث

١٩٨ التحريم بلبن الميتة كابن الحية

٢٠١ لابأس ان يمزوج الرجل أخت اخته من الرضاع

٢٠٢ لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الامعاء وكان ٢٣١ كون النفقة مقدرة بالكفارة قبل الفطام

٢٠٣ الفطام معتبر عدته لا بنفسه

٢٠٤ حكم مالو وطيء رجهن امرأة فأتت بولد ٢٣٥ فصول في النفقة فأرضمت بلىنه طفلا

٢٠٥ لاتنشر الحرمة بغير لبن الآدمية بحال

٢٠٦ فصول في الرضاع المحرم

٢٠٨. حكم ما لوطلق الرجلزوجته ولهامنه لبن

٢١١ أحكام ارضاع الكبرى الصغرى من امرأتين والهبة ونحوها

٣١٣ ارضاعزوجةالرجلوما ينبني عليه من الاحكام ٣٤٣ امتناع الرجل من نفقة المرأة وحكمه

٢١٤ الارضاع بلبن ينسب الى رجل وما يترتب ٢٤٤ وجود النفقة يوما بيوم ليس اعساراً يثبت عليه من الاحكام

قبل الدخول

٢١٧ يتقسط المهر على من أفسده

٢١٩ حكم ما لو تُزوج بكبير وصغيرتين النفقة

٢٢٠ حكم مالو أرضعت الصغير تين أجنبية ٢٥١ حكم ما لو أعسر الزوج بالصداق

٢٢١ حكم ما لوكن الاصاغر ثلاثا

٢٢٢ متى شهدت امر أة واحدة على الرضاع حرم النكاح ٢٥٣ حكم ما لو اختلف الزوجان في الانفاق عليها

٢٢٥ افرار الزوج بما يتضمن تحريم زوجيته عليه

٢٢٦ أقرار المرأة أن زوجها أخوها من الرضاعة ٢٥٧ وجوب الانفاق على الاجداد والجدات

صفحة - ٨٨٧ حكمما لوطلق الرجل زوجته طلاقا لأيملك ٢٥٨ الشروط المعتبرة اوجوب ألانفاق فيه الرجمة ٢٥٩ أحكام الفقة على القريب غير الوارث ٢٨٩ فروع في وجوب السكنى والنفقة للمرأة على ٢٦٠ أحكام النفقة على ذوى الارحام ٢٦١ وجوب النققة لكامل الحلفة وكال الأحكام ٢٦٢ كون الفقة لاتجب على غير الاب مغ وجوده ٢٩٠ كون الملاعنة لاسكني لهـــا ولا نفقة ١٩١ بيان أن تفقة الحل هل هي للحامل من أجل أهلا للانفاق الحمل أو للحمل ٢٦٣ أحكام اعفاف الولدأ إه ٢٦٤ أحكمام نفقةالصبى المرضع الذي لاأب له ولاجد ٢٩٢ وجوب دفع نفقة الحامل المطلقة البها يوما فيوما ٢٦٥ تجب النفقة على كل ذي رحم محرم في قول ٢٩٣ سوط النفقة عن الزوج في النكاح الفاسد أصحاب الرأي ٢٦٦ النفقة على الوارث دون الموروث في نص أحمد ٢٩٤ مخالمة المرأة زوجها على ابراثه من الحمل ٧٩٥ كون الناشز لانفقة لها ومعنى النشوز ۲۲۷ حکم ما او کان الصبی أموجد ٢٩٦ عود نفقة الناشز بمودهاالى الطاعة ٢٩٨ حكم ما لو كانت جدة وأخ ٢٦٩ فصول فيمن تجب عليه الـ فقة وقدر ما يجب ٢٩٧ ﴿ باب من أحق بكفالة الطفل ﴾ ٧٧٠ حكم من لم يفضل عن قوته إلا نفقة شخص ٢٩٨ الام أحق بكفالة الطفل ٢٩٩ فصول في الحضانة وله امرأة ٣٠٠ إذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين أبويه ۲۷۱ حكم ما لو اجتمع أب وابن ٢٧٢ على المعتق نفقة معتقه إذاكان فقيرا ٣٠١ متى اختار الفلام أحد أبويه سلم اليه ٣٠٢ شروط. تخييرالغلام ٣٧٣ أحكام نفقة الامة المزوجة ٢٧١ كون الاب لا يجب عليه نفقة ولده من الامة ٣٠٣ حكم نخيير الجارية وعند من تكون ليلا ونهاراً ٣٠٤ حكم ما لو أراد أحد الابوين السفر ۲۷۷ نفقة زوجة العبد اذا طاقت وهي حامل ٣٠٥ فروع فيمن يكون أحق بنفقة الطفل ٢٧٨ سقوط تفقة ولد العبد عن والده ٢٧٩ وجوب نفقة ولدالمكاتبة عليهادون أبيه المكاتب ٣٠٦ سقوط حق الام في الحضانة بتزوجها ٣٠٧ بيان من يكون أحق بالحضانة عندسقوطحق الام ٢٨١ ألحال التي تبجب فيها النفقة على الزوج ٣٠٨ استحقاق الاخت من الاب العضائة ٢٨٢ شروط وجوب النفقة ٣٨٣ متى استكملت شروط الانفاق وكان زوجها ٢٠٩ بيان الاولى فالاولى من أهل الحضالة ٣١٠ رجوع حق الام المتزوجة في الحضانة إذا طلقت صبيا أجبرالولي على النفقة ٢٨٤ حكم ما لو بذلت الرتقاء تسليم نفسها ٣١١ ثبوت الحق لازوج في منع امر أتهمن ارضاع ولدها ٢٨٥ حكم مالوطالب الزوج بالدخول ٢٨٦ أذا سافرت زوجته بغير أذنه سقطت نفقتها ٢١٦ كون رضاع الولد أنما يجبعلي الاب وحدم ٣١٣ فصول في الرضاع ۲۸۷ حکم ما لو اعتکافت

٣٤٦ حكم ما لو جرحه وهو مسلم فارتد ثم جرح جرحا آخر

٣٤٧ لدس على قائل الزاني المحصن قصاص

٣٤٨ فصول في القصاص

٣٤٩ لا يقتل السيد بعبده في قول أكثر أهل اله

٣٥٠ لا يقطع طرف الحر بطرف العبد

٣٥١ قصاص المبيد

٣٥٢ تكافؤ العبد القن مع المكانب في القصاص

٢٥٤ كون الكافر الحر لا يقتل بالعبد المسلم

٣٥٥ جريان القصاص بين الولاة والعمال وبيين

٣٢٤ أنواع القتل بغير المحدد وأحكامها ٢٥٦ حكم ما إذا قنل العاتل غير أوليا. الدم

٣٢٨ حبسالرجل في مكان ومنعه الطعام والشراب ٣٥٨ وجوب القصاص على السكر أن إذا قتل حال

٢٥٩ امتناع قتل الوالد بولد. وأن سفل

٢٦٠ كون الامكالاب في عدم قناها مولدها

٣٦١ حكم ما لوادعى اثنان نسب صغير وقتلا.

م٣٦٥ يقتل الولد بكل واحد من أبويه

٣٦٧ لا يعتبر التساوي في وجوب الفصاص على المشتركين

٣٦٨ حكم ما لو اشترك ثلاثة في قتل رجل

٣٥٩ قطع رجل يداً من الـكوع وآخر من المرفق

٣٧٠ اشتراك الجماعة في جرح موجب للقصاص

٣٧٣ اشتراك ألاب مع غيره في قتل العمد

٣٧٤ اشتراك جماعة يمتنع القصاص في حق أحدهم

صفحة

٣١٤ ﴿ باب نفية المالك ﴾

٣١٥ فصل في معاملة الماليك

٣١٦ ليس على السيد نفقة مكاتبه الا أن يعجز

٣١٧ حكم رهن المماوك

٣١٨ ﴿ كتاب الجراح ﴾

٣١٩ حكم قتل المؤمن عمداً

٣٢٠ القتل على ثلاثة أوحه

٣٢١ القال العمد وأنواعه وأحكامه

٣٢٣ القتل بغير المحدديما يغلب على الظن الزهوق به

٣٢٧ الجمع بين الرجل وبين اسداو عمر في مكان ضيق ٣٥٧ سقوط القصاص عن الصبي والمجنون

٣٢٩ قال العمد وحديث أنس

٣٣٠ السادس والسابع من أنواع القنل

٢٣١ حكم القنل بالاكراه

٣٣٢ ضروب التسبب في القتل

٣٢٣ إذا كان المقتول ظلماً حراً مسلماً ففيه القود ٣٦٢ حكم قتل أحد الابوين صاحبه ولها ولد

٣٣٤ إجاع أهل العلم على أن الحرالسلم يقاديه قائله ٣٦٣ فصول في سقوط القصاص

٣٣٥ قنل الغيلة وغيره في القصاص سوأ.

٣٣٦ حكم ما لو قتل رجلا وادعى أنه وجده مع ٣٦٦ يقتل الجماعة بالواحد

٣٣٧ القتل الشبيه بالعمد وأقسامه وأحكامها

٣٣٨ القتل الخطأ ومعناء وحكمه

٣٤٠ الضرب الثاني من قنل الخطأ وحكمه

٣٤١ أمتناع قنل المسلم الكافر

٣٤٣ أحكام قتل المسلم الـكافر

٣٤٣ أحكام جرح المسلم الكافر

٢٤٤ ارتداد المسلم بعد الجنابة عليه بقطع يده

٣٤٥ حكم من قطع يد مسلم ثم ارتد فأسلم فيات ١٣٨٥ اشتراك المجنون والصبي والعاقل في القتل

٤١٠ شروط وجوب القصاص في الجروح

٤١٢ لا يستوفي القصاص فيما دون النفس بالسيف

ا ١١٤ حكم ما لو أوضحه في جميح رأسه

٥١٤ فصل في الشج عقدم الرأس أو مؤخر معرضا

٤١٦ شروط القصاص في الاطراف

٧١٧ حكم قطع اليدوما فيها من المسائل

١٩٤ كون المأمومة والجائفة لا قصاص فيهما

٤٢٠ جوازافتصاص موضحة لمن شجته فوق الموضحة

٤٢١ حكم قطم الاذن بالاذن

٤٢٥ جريان القصاص في قطم الذكر

١٠٨ قصاص المين

٤٢٩ حكم ما لو لطم عينه فذهب بصرها

١٣٠ حكم ما لو قلم الاعور عين صحيح

٤٣١ حكم ما لو قلع الاعور عين مثله

٤٣٣ أحكام القصاص في السن

عهد حريان القصاص في بيض السن

٤٣٦ أحكام قلع السن الزائدة

٤٣٧ القصاص في الاسان

٤٣٨ امتناع أخذ اليمين باليسار واليسار باليمين

٤٤٣ سراية القود غير مضمونة

مامتحة

٧٧٧ يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر

٣٧٨ من كان بينها في انفس قصاص فهو بينها في ٤١١ قصاص الموضحة

٣٧٩ حكيما وقتلا. وأحدها متعمد والآخر مخطى. ٢١٣ ﴿ باب العقو عن الفصاص ﴾

٠٨٠ هل بحب القصاص على شريك نفسه ?

٣٨١ حكم ما لو جرحه انسان فتداوى بسم

٣٨٢ دية العبد قيمته وان بلغت ديات

٣٨٣ باب القود

٣٨٤ حَكُم ما لو شق بطنه فأخرج حنوته الخ

٥٨٥ تسب اثنين في قتل رجل

١٨٦ الجناية بالجرح ثم بضرب المثنى

٣٨٨ الحرِ ح الموجب للقصاص وسرايته إلى النفس ٢٢١ قطع الأذن المستحشفة بالصحيحة

٢٨٩ الجرح الذي لا قصاص فيه ولا يفوث الحياة ٢٢١ حكم قطع الانف بالانف

• ٣٩ حكم الفتل بغير السيف وعا لا يحل لعينه

٣٩١ زيادة مستوفي الفصاص في النفس على حقه ٢٢٦ البرض بالبرض والاثنيان بالأشيين

٣٩٣ لا يجرِز استيفاء القصاص إلا بحضرة السلطان ٢٢١ قصاص ذكر الحنثي وشفري المرأة

٢٩٤ لاولى استيفاء القصاص بنفسه

٢٩٥ حكم ما لو كان الفصاص لجماعة من الاولياء

٢٩٦ حكم ما لو برثت الجراح قبل الفتل

٣٩٧ حكم ما لو اخلف الحاني وولي الحِناية

٣٩٨ حكم ما لو رمى رهو مسلم كافراً عبداً فلم يقع ٤٣٢ حكم ما لو قلع صحيح العياين عين أعور به اأسهم حتى عتق وأسلم

٣٩٩ حكم ما لو رمى حربياً فترس عسلم فأصابه

٤٠٠ حكم ما لو قطع أنف عبد قيمته ألف دينار

١٠١ الحنالة على العبد قبل عتقه و بعده

٤٠٤ قطع الرجل يد عبده تم اعتاقه

٥٠٥ حكم قتل الواحد اثنين أحدها بعد الآخر ٢٦٩ مالا يجوز أخذه قصاصا لا بجوز التراضي على

٧ ٤ قطم الواحد عني رجاين

٤٠٨ قطع الواحداً صبعاً من يمين رجل و عيناً لآخر ٤٤٠ قطع اليسار بدل الهمين خطأ

٩٠٤ حكم ما لو جرحه جرحا عكن الاقتصاص منه ٤١١ قصاص اليمين والبسار بالا حيف

٤٧١ المفو عن قطع اليد ثم عود الجاني إلى الفتل ٤٤٤ سراية الجناية مضمونة بلا خلاف ٤٥٥ لا مجوز القصاص في الطرف الا بعد اندمال عدالعه ٤٧٢ المفوعن الجناية و انحدث منيا ٤٥٦ أن أقنص قبل الاندمال هدرت سراية الجناية ٤٧٣ أذا أشترك الجماعة في القتل فأحب الاوليا. ٤٤٧ حكم ما لو اندمل جرح الجناية فاقتص منه أن يقتلوا الجميع فلهم ذلك ٤٧٤ احتلاف الرواية في موجب العمد ٤٤٨ حكم ما لو قطع يد رجل من الكوع ثم قطعها ٤٧٥ أذا وجب القصاص لصغير لم يجز أوليه العفو الى غير مال ٤٧١ أذا قتل من لا وارث له فالامر الي السلطان ٧٧٪ اذا أمسكرجلا وقتله آخر قتل الفاتل وحبس الماسك حتى عوت ٤٥٢ امتناع الفصاص من كاملة الاصابع بناقصة ما الم ١٤٠٨ حكم ما أو أمر عبده أن يقتل رجالا ٤١٩ أدا أمر من لا يعلم خطر القتل فقتل يقتل المباشردون الأمر ١٨٠ ﴿ كتاب الديات ﴾ ٤٨١ مقدار دية الحر المسل بالابل ٤٨٢ تفدير الدية بالذهب والفضة والبقر والشاء وتحوها ٤٨٤ كون الفيمة في إبل الدية لا عبرة مها ٥٩ الدايل على استحقاق الصغير والمجنون في ٤٨٧ امتناع المعيب والاعجن في ابل الدية ٨٨٤ الاجماع على أن دية العمداعا تجب في مال القاتل المنخفيف عن المدور دون النامد الخطأ على الخطأ ٢٦٢ حكم ما لو قتل الجاني بعض الاولياء بغيراذن ا ١٩١ دية العتل شبه العمد المجة تقسيط الدية ٤٦٣ من عفا من ورثة المقتول عن القصاص لم يكن ٤٩٤ تفسيط الدية الناقصة دية العاقلة مائة من الابل في ثلاث سنين ٤٩٦ لا خلاف في أن دية الخطأ على العاقلة ٤٩٧ فروع فيمن تجب عليه دية الخطأ

٤٩٨ كون الكفارة أما تكون في مال انقاتل

ا ٤٩٩ الاشياء التي تغلظ بها الدية

تم انتقض آخر من المرفق ٤٤٩ امتناع الفصاص من الحامل قبل وضعها ٤٥٠ أحكام الاقتصاص من الحامل ٤٥١ أمتناع القود من السايمة بالشلاء ٤٥٣ حكم ما إذاكان القاطع أثل والمقطوعة سالمة ٤٥٤ أخذ الشلاء بالشلاء والنقصة بالناقصة والكاملة ٤٥٥ أخذ ما نيها أصبع زائدة بغيرها ٤٥٦ حصول الاكلة في اليد بسبب قطع الاصبع ٤٥٧ قصاص قطع الامامل ٨٥٨ حكم ما او قتل وله وليان بالغ وطفل ٤٦٠ حكم ما او كان الوارث واحداً صغيرا ٤٦١ اقتصاص بعض الاولياء بغير أذن الباقين الى القصاص سبيل ٤٦٤ سقوط القصاص بعفو أحدالورثة ٤٦٥ فروع في عفو مستحق القصاص ٤٦٧ النوكيل في استيفاء الفصاص ٤٧٠ العفو عن الحِرح الذي لا قصاص فيه

٥٢٩ تضعيف دية الذي على قاتله المسلم العامد

٥٣٠ دية المجوسي ومقدارها

٥٣١ دية الحرة المسلمة وكونها نصف دية المسلم الحر

٥٣٢ مساواة جراح المرأة لجراح الرجل الى أن تبلغ ثلث الدية

٦٣٢ دنة نساء سائر أهل الاديان

٥٣٤ دية العبد والامة وكويها قيمتهما

٣٥٥ دية الجنين إذا سقط ميتاً وجنين المرأة المسلمة

٣٦٥ دية جنبن الحرة المسامة

٥٣٧ إنما تجب الغرة إذا سقط من الضربة

٥٣٨ فروع في دية الجنين

٥٣٩ الغرة عبد أو أمة

٥٤٠ تحديد المراد بالغرة واخراج الفرس والبغل

١١٥ قيمة الفرة نصف عشر الدية خس من الأبل

٥٤٠ القول بان الغرة موروثة عن الجنين

٥٤٣ حكم مالو ضرب بطن امرأة فألفت جنيناً

٥٤٤ إذا كان الجنين عملوكا فقيه عشر قيمة أمه

٥٤٥ دية الجنين المملوك

٥٤٦ دية جنين المدبرة ومن وطئت بشبهة

٥٤٧ دية جنين ذمية وطئها مسلم وذمي في طهر

٥٤٨ دية جنين الامة بينشريكين

٥٤٥ كون السيد لايضمن جنين أمته اذا ضربها .
 ثم أعتقها

٥٥٠ اذا سقط الجنين حياً من الضربة تممات ففيه دنة كامة

٥٥١ أَمَا يجب ُضَانُ الجَنِينِ أَذَا يَّعَلِمُ مُوتَهُ أَبِسِبِهِ. الضربة صفحه

٥٠١ كون الدية لا تغلظ في موضع غير الحرم

٥٠٢ الاشياء التي لا تحمامها العاقلة

٠٠٣ كون العاقلة لا محمل العمد

٠٠٤ كون العاقلة لا تحمل الصلح

٥٠٥ كون العاقلة لا تحمل ما دون الثاث

٤٠٦ تحمل العاقلةدية الطرف إذا بلغ الثلث

٥٠٧ حكم ما اذاكان الجاني ذمياً س

٥٠٨ حكم ما اذا تنصر بهودي أو تهود نصراني

٠٠٥ في جناية الرجل على نفسه خطأ روايتان

١٥ حكم ما ادا أخطأ الامام الحاكم في غير الحكم
 والاجتهاد

٥١١ اذا جنى العبدة.لي سيده أن يفديه أو يسلمه

٥١٧ حكم ما أذا كانت الجنا يةموجة للقصاص الخ

٥١٣ أُخذُ العِماني بعجنايات بمضها بمد بعض

٥١٤ بيان العاقلة والمراد بهاوالروايات فيهاس

٥١٦ كون سائر العصبات من العاقلة

۵۱۷ من ليس بمصبة لا يدخل العقل وكذا مولى الموالاة

٨١٥ يبدأ في القسمة على العاقة بالاقرب فالاقرب

٥١٩ أمّا يعجمل العقل من يعرف نسبه من القاتل

٠٢٠ أمتناع تبكليف العاقلة ما يجحف بها من المال

٥٢١ محديد الدية

٥٢٢ حكم من مات من العاقلة أو افتقر أو جن قبل الحول

۲۳ الفقير لا يجب عليه حمل شيء من الدية وكذلك
 المرأة والصبي

٥٢٤ أخذ من لا عاقلة له من بيت المال

٥٢٥ إذالم يمكن الاخذمن بيت المال فليس على القائل شي.

٥٢٦ أعا تجب الدية على القاتل ابتداء

٥٢٧ دية الكتابي نصف دية الحر المسلم

٥٢٨ مقدار الدية في عهد النبي عليهاية

٥٥٧ دعوى المرأة على انسان أنه ضربها فأسقط ٥٧٩ حكم اسقاط الجنين من الفزع ٥٨٠ هلاك الرجل بأخذ آخر طعامه أوشرابه ٥٨١ احداث الرجل من الضرب مجب فيه ثلث

٥٥٣ فروع في دية الجنين

٥٥٤ حكم مالو انفصل منهاجينان

٥٥٥ حكم مالو ضربها فألقت يدأ

٥٥٦ على كل من ضرب عتق رقبة

٥٥٧ حكم مالو شربت دواء فألقت جنيناً

٥٥٨ حكم مالو حنى على بهمة فألقت جنديا

٦٥٩ فروع في دية المؤمن المقتول خطأ

٠٦٠ اذا كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة في

٥٦٢ سقوط رجل في بئر وتعلقه بآخر ووقوعهمامعا

٣٨٥ وقوع بيض الناس على بعض في بئر وموتهم ٥٨٥ في عين الاعور دية كاملة

٥٩٤ وجوب الضمان بالسبب كانجب بالمباشرة

٥٦٥ ضمان حافر البئر لمن مات بوقوعه فيها

٥٦٩ حَكُم مالُو حَفْرِ بِتُرَأَ فِي ملك مشترك بِينه ٥٩٢ فِي الاشفار الاربعة الدية

٧٠٠ حكم مالو أستأجر أجبرا فحفر في ملك غيره العروب الحكومة في الجناية على الاذن

٥٧١ حكم مالو حقر انسان في ماكم بئراً فوقع ٥٩٥ وجوب الدية في السمع وحده أذا ذهب فيها إنسان

٥٧٤ حكم مالو تقدم الى صاحب الحائط بنقضه ٥٩٨ أحكام اذهاب الشعور بالجناية عليها فياعه ماثلا

٧٠٥ حكم مالو أخرج الي الطريق النافذ جناحا ٢٠٠ أحكام وجوب الدية في الانف المقطوع فسقط على شيء

٧٧٥ حكم ما لو أخرج ميزابا إلى الطريق فسقط ٥٠١ حكم قطع المارن مع القصبة

٥٧٧ تلف من هرب من رجل شهر عليه سيفا علىه و في دنة الشفتين

٥٧٨ تقديم الرجل الى هدف يرميه الباس

٥٨٧ دعوى القائل ان المقنول كان عبداً

٥٨٠ الزيادة في القصاص من الجراح

٨٤٥ باب ديات الجراح وأنواعها

٥٨٥ دية مافي الانسان منه أربعة أشياء

٥٨٦ حكم مالو جني على رأسه جناية ذهب بها

٥٨٧ حكم مالو جني عليه فنقص ضوء عينه

٥٦١ سقوط رجل في بئر وموته بسقوط آخر عليه ٥٨٨ فعل علي عليه السلام في دية من ذهب ضوء إحدى عينيه

٩٠٠ فروع في دية قلعالمين

٥٩١ حكم مالو قطع بد أقطع أو رجل أقطع

٥٩٣ وجوب الدية في الاذنين وفي البصر

عن الأذنان

٧٧٥ فروع في ضمان ما تلف بوقوع الجدار المائل ٥٩٧ وجوب الدية في قرع الرأس اذا لم ينبت الشمر

٥٩٩ وجوب الدية في اتلاف المشام

من المارن

٦٠٢ في الشفتين الدية

العان المتكلم به الدية

صفحه

٠ ١٤ في ركب المرأة حكومة وفي موضحة الحر خمس ٦٠٥ فروع في دية اللسان ٢٠٦ دية الكلام من الأبل ٢٠٩ قطع لسان الصغيرالذي لم يتكلم ٦٤١ بيض أحكام الموضحة ومامجب فيها ٦٢٠ ذهاب السكلام بالجناية على الأنسان ٦٤٢ موضحة غيرالرأس والوجه وكونها لامقدر فيها ٦١١ قلع سن الثنور فيها خمس مرالابل وكذا ٦٤٣ أيضاح موضحتين فيالرأس بإهما حاجز الاضراس والابياب ٩٤٤ بيان ما يجب في الهاشمة وما المراديها . ٦١٣ فروع في دية الانسان ٩٤٥ كون الهاشمة أعانكون في الرأس والوج اخاعة ٦١٥ أعاتجب دية السن فيما ظهر منها من اللئة ٢٤٦ دية المأمومة والجاب ثلث الدية فيها ٦١٦ قام السن المضطربة ليكبر أو مرض ٦٤٧ وجوب ثلث الدية في الجائفة ٦١٧ قصول في حِناية الاسنان ١٤٨ الجافة جائفتين بيقها حاجز ١١٩ في اللحبين الدية ٦٤٩ فروع في الجائفة ٢٢٠ في اليدن الدية . ٦٥٠ لوجرحه فخرج من الجانب الاخر فهاجائفتان ١٥١ حكم مالوأدخل أصبعه في فرج بكر فأذهب ٦٢١ حكم ماأو جني على البد فأشلها ٦٢٢ حكم مالو كان له كفان في ذراع الخ ا-کاریا ٦٢٣ في النديين الدية من رجل كانا أو امرأً: ٢٥٢ فصل في استطلاق البول ٦٢٤ فصّل في ثدني الرجل ٦٥٢ فسل في أفضاء المكرهة والموطوءة بشبهة ٢٥٥ أحكام وجوب الدية في الاليتين ٢٥٤ في الضلع بمير وفي النرقوة بعيران ٦٢٦ وجوب الدية في الصلب اذا كسرفلم ينجبر ٦٥٥ في الزندأربمة أبعرة ٦٢٧ وجوب الدية في الذكر ٣٥٣ لاسقدر في غيرهذه العظام في ظاهر قول الحرقي ٦٣٨ فروع في وجوب الدية في الذكر ٦٥٧ أنواع الشجاج التي لا نوقيت فيها ولا تقدير ٦٢٩ وجوبالدية في الاشين ٢٥٩ الشجاج التي تجب فيها حكومةوضابطها ٦٢٠ وجوب الدية في الرجلين وحكم قدم الاعرج ٦٦٠ بيان الحسكومة الواحبة في الشجاج وكفية ويدالاعمم تقديرها المنافي كل أصبع من اليدين ٢٩٢ وجوب ارش الوضحة إذا أخرجت الحكومة ٦٣٢ وجوب الحكومة في الاصبع الزائدة ١٩ تقوم قدر الحكومة الها كون بعد بن الجرع : ٩٣٣ في البطن أذا ضرب الدية وكذا المقل إذا ١٩٥ حكم ما لو أعلمه على وخزم فلم يؤثر ٦٩٦ حكم مالوكانت الحباية على العبديما لاموقت فيه مُّ المقال المقال المقال في الحر الح معه دية العقل والسمع والبصر والكلام والصعر ٦٦٩ دية الخنثي المشكل ٣٠٠ دية اليد الشلاء والعين القائمة والسن السوداء ٧٠٠ حكم ما لوكان المجنّي علم، لصفه هر و أصفه عبد

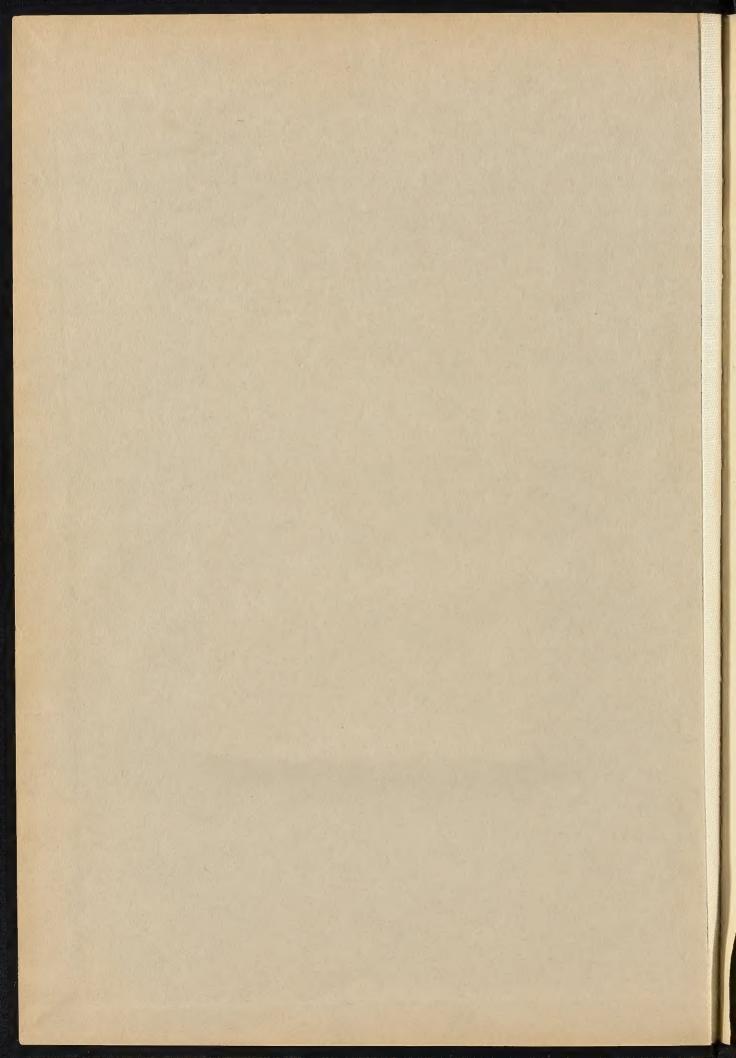
﴿ ﴾ الفهرس ويليه الخطأ والصواب ﴾

١٣٨ فصول في الاسنان واللسان والابدي والارجل ٢٧١ دية الاعضاء كدية النفسي

٩٢٩ قطع الذكر بعد حشفته وإحكمتي المرأة

﴿ بِيانَ الخَطَّأُ والصُّوابِ الواقع بالجزء النَّاسِعِ مِن المُغني والشرح الـكبير ﴾

صواب	Lbs	. سطر	المنابعة الم
المحصنات	الحصناة	٩	14
زوجته	وجته	10	**
فاما	l _v .	11	4.6
المنة	ا شة	77	٤٧
زناها	زاها	۱۸	٥١
والمطلقات	والمطلفات	۲	٧٦
طلقتموهن	طقتموهن	\0	٧٨
ولا أنها	ولاتها	٨	٩١
طلق	طق	١٤	1.0
المؤمنات	المؤنات	٨	1.0
ورجع	رجع	17	14/4
زوجها	وجها	١	150
الطلقة	الطمة	71	144
ä., 1	äil	١.	.199
زوج	زرج	٥	Y•A
زوجها	زجها	٧	477
إنامتنع	ن امتنع	٧	707
الرأي	لرأي -	٧	Y0V
فاما	فأما	٦.	YAX
الظئر	الظير	·	X.
ابتغى	التغى		
فلاخلاف	الاخلاف		
والزجر	ولزجر	1/4	¥27.
قتل	قل	17	117
4ē>	ي -	٨	٤١٧
وإن عفا	نعفا	٩	٤٧١
بالمعروف	بالمعر.ف	١٨	٤٧٣



This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned at or before that time a fine of five cents a day will be incurred.



GL SEP 3 0 1984

GL FEB 201985

GL MAR 2 1 1985 GL APR 1 9 1985 GL AUG 2 0 1987 8 9 3.79 9

中山山

Ø8564569

